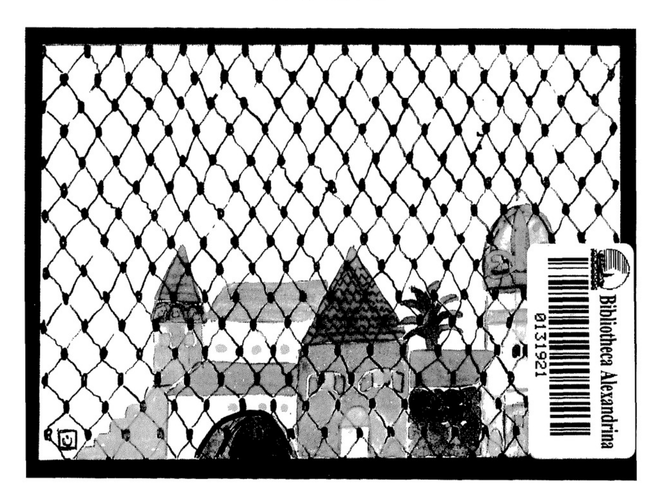
ماهر الشريف

البحث عن كيان

دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني

١٩٠٨ - ١٩٩٣



البحث عن كيان

دفاتر النهج

ماهر الشريف

البحث عن كيان

دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني

١٩٠٨ - ١٩٩٣

A la recherche d'une entité

Etude sur la pensée politique Palestinienne

1988 - 1993

by

Maher Al - Charif

The Center for Socialist Studies and Research
in the Arab World
F. K . A .
Publishing Co . Ltd
Nicosia - Cyprus
1995

الطبعة الأولى
١٩٩٥

مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي
شركة .F. K . A المحدودة للنشر
نيقوسيا - قبرص ١٩٩٥

إلى ذكرى إميل توما

المحتويات

القسم الثالث:
حرب التحرير الشعبية بين الطموح والواقع

القسم الرابع:
من تبني نهج المرحلية إلى عشية غزو لبنان

الفصل السابع:

الفصل الثامن:

الفصل التاسع:

القسم الخامس:
من الخروج من بيروت إلى «غزة وأريحا» أولاً

الفصل العاشر:

المقدمة

تعود فكرة هذا الكتاب إلى خريف العام ١٩٨٨... ففي منتصف شهر تشرين الثاني من ذلك العام، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دورته التاسعة عشرة، بتأثير مباشر من الانتفاضة الشعبية التي بلغت ذروتها في المناطق الفلسطينية المحتلة، «استقلال» دولة فلسطين على أساس مبدأ «دولتين لشعبين»، وقبلت منظمة التحرير الفلسطينية، في البيان السياسي الصادر عن تلك الدورة، قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ورقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ كأساس لمشاركتها في مؤتمر دولي للسلام يُعقد بهدف الوصول إلى تسوية سياسية للصراع العربي – الاسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية.

وقد شكّل هذا التحول النوعي الذي شهده الفكر السياسي الفلسطيني حافزاً لنا للتفكير في إصدار كتاب يرصد تطور هذا الفكر منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية وانطلاق العمل الفدائي الفلسطيني وحتى انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وفي أثناء عملية جمع المادة الوثائقية التي يُمكن الاستناد إليها، صارت فكرة هذا الكتاب تتطور، شيئاً فشيئاً، بالتوازي مع تطور الحدث السياسي نفسه، إلى أن استقرت – ولا سيما بعد انعقاد مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات السلمية في واشنطن والتوصل إلى اتفاق «إعلان المبادئ» في اوسلو – على إصدار كتاب جامع يعالج تطور الفكر السياسي الفلسطيني، بتياراته المختلفة، في بحثه عن «الكيان»، منذ بروز مظاهر وعي «وطني» فلسطيني مبكر، في مطلع هذا القرن، وحتى التوصل إلى «إعلان المبادئ». وقد تحدد عام ١٩٠٨ كنقطة انطلاق، بصورة اعتباطية إلى حد ما، وذلك باعتباره العام الذي ظهرت فيه أول صحيفة فلسطينية، هي صحيفة «الكرمل»، عبرت، بهذا الشكل أم ذاك، عن بروز تلك المظاهر لوعي «وطني» فلسطيني بدئي، أخذ يتبلور كتعبير عن إدراك مخاطر مشروع صهيوني صارت ملامحه وأهدافه أكثر وضوحاً. أما نقطة نهاية هذا البحث فقد تمثلت في ايلول ١٩٩٣، تاريخ التوصل إلى «اتفاق اوسلو» الذي رأى بعضهم فيه إيذاناً بولادة أول كيان فلسطيني «مستقل» على الأرض الفلسطينية. ومهما يكن، فإن الأمر الأكيد هو أن ذلك الاتفاق قد أنهى مرحلة كاملة من عمر الشعب الفلسطيني ومن تاريخ فكره السياسي، واضعاً الشعب والفكر،

كليهما، على عتبة مرحلة جديدة يصعب الآن تحديد ملامحها واستشراف افاق تطورها.

تلكم هي الاعتبارات التي حددت امتداد حقل هذا البحث على مدى قرن من الزمان تقريباً. أما في ما يتعلق باختيار منهج معالجة تطور الفكر السياسي الفلسطيني، بتياراته المختلفة، والتعامل معه ككل واحد، فقد كمنت وراء هذا الاختيار ملاحظتنا، - ولا سيما بعد دخول «الاسلام الجهادي» بزخم إلى ساحة الفعل السياسي الفلسطيني تحت مظلة انتفاضة الأرض المحتلة - أن الظلم التاريخي الذي وقع على الشعب الفلسطيني قد ولّد، منذ نشوء القضية الفلسطينية وإلى يومنا هذا، اتجاهاً «رافضا» أيّ حل سياسي لهذه القضية لا يقوم على أساس إزالة هذا الظلم، وأن اتجاه «الرفض» هذا كان يلبس لبوساً جديداً في كل مرحلة من مراحل تطور الفكر السياسي المختلفة، والتي كان يفصل في ما بينها، عموماً، حدث سياسي بارز يدخل تغييراً جذرياً على معطيات الصراع الدائر حول القضية الفلسطينية.

* * *

وقد بدا لنا أن امتداد حقل هذا البحث على مدى قرن من الزمان تقريباً وتعامله مع مختلف تيارات الفكر السياسي الفلسطيني قد يميزانه عن غيره من الأبحاث التي تصدت لمعالجة الفكر السياسي الفلسطيني وتاريخه، ويجعلان منه إضافة جديدة في هذا المضمار. والواقع، أن كاتب هذه السطور قد انطلق من اقتناع بمبدأ التراكم في البحث التاريخي، وراهن، منذ البدء، على وجود أبحاث ودراسات عديدة حول الموضوع، في وسعها أن تشكل أساساً يستند إليه، بما يسهّل مهمته ويمهد الطريق أمام مقاربته. ومن ضمن هذه الأبحاث والدراسات تُمْكننا الإشارة هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى مساهمات كل من بيان نويهض الحوت عن «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨»؛ وعلي محافظة عن «الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب ١٩١٨ - ١٩٤٨»، وصادق جلال العظم عن «دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية»؛ وعيسى الشعيبي عن «الكيانية الفلسطينية. الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧ - ١٩٧٧»؛ وفيصل حوراني عن «الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤- ١٩٧٤»؛ وآلان غريش عن «م.ت.ف. تاريخ واستراتيجيات. نحو الدولة الفلسطينية»؛ إضافة إلى الكتاب الجماعي الذي أشرف عليه أسعد عبد الرحمن عن «منظمة التحرير الفلسطينية. جذورها، تأسيسها، مساراتها»؛ وإلى مساهمة ابراهيم ابراش عن «البعد القومي للقضية الفلسطينية. فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية»، وإلى مساهمات اميل توما عن تطور تاريخ «الحركة القومية العربية الفلسطينية».

* * *

ومن مبدأ التراكم نفسه، جرى التعامل مع المراجع التي استندنا إليها في إعداد هذا البحث لكن قبل التعريف بهذه المراجع، سنتوقف قليلاً عند مفهوم «الفكر السياسي» وصفة «الفلسطيني». فالفكر السياسي المقصود هنا هو الفكر الذي ابتدعته وأنتجته مؤسسات سياسية، في الأساس، أو مفكرون وقفوا على رأس هذه المؤسسات أو مهدوا الطريق أمام نشوئها وصاروا مرشدين، على مستوى الفكر، لها. وعليه، لا يدخل في مركز اهتمام هذا البحث الفكر السياسي

الذي ابتدعه مفكرون لم يرتبطوا بحزب سياسي أو حركة سياسية. أما صفة «الفلسطيني» فتدل هنا بصورة رئيسية، على انتماء لفلسطين وانشغال بقضيتها، دون أن يعني ذلك أن المؤسسة السياسية، التي أنتجت فكراً فلسطينياً أو موجهاً نحو فلسطين، قد حملت بالضرورة الصفة الفلسطينية. وهذا التحديد هو أمر مفهوم بالطبع نظراً لخصوصية القضية الفلسطينية وتداخلاتها. ففي مراحل من تطور هذه القضية، ظهرت حركات وأحزاب وجماعات سياسية، كحركة القوميين العرب أو حزب البعث العربي الاشتراكي أو جماعة الاخوان المسلمين، كانت حاضرة، بفاعلية، على مسرح الأحداث الفلسطيني، وضمت في صفوفها وقياداتها عدداً كبيراً من الفلسطينيين، دون أن تحمل صفة «الفلسطيني». وحتى عام ١٩٨٢، بقيت غالبية الشيوعيين الفلسطينيين مؤطرة في إطار الحزب الشيوعي الأردني، الذي انشغل منذ قيامه بالهم الفلسطيني وأنتج فكراً فلسطينياً، دون أن يحمل صفة «الفلسطيني». والأمر ذاته ينطبق، في حدود معينة، على الشيوعيين العرب الفلسطينيين الذي بقوا في أرض وطنهم، وفرضت عليهم تطورات القضية الفلسطينية والصراع الذي دار حولها أن يكونوا جزءاً من الحزب الشيوعي الاسرائيلي، بل أن يشكلوا الجسم الرئيسي لهذا الحزب وقيادته.

* * *

والآن، بعد أن أوضحنا مقصدنا من مفهوم «الفكر السياسي الفلسطيني» نعود إلى مسألة المراجع التي استندنا إليها، انطلاقاً من مبدأ التراكم في البحث التاريخي. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن بحثنا لم يُضف إضافات نوعية على المستوى المرجعي، بمعنى أنه لم يكشف عن وثائق جديدة لم تكن معروفة سابقاً، بل استند إلى مادة، حافلة وغنية، كانت تراكمت على مدى عقود من البحث الخاص بالقضية الفلسطينية. غير أن ما قد يسجّل في صالح الجهد الذي بذلناه هو أننا قد حاولنا تجميع كل هذه المادة الوثائقية والتعامل معها ككل متكامل، إضافة إلى محاولة تغطية بعض الثغرات التي وجدناها فيها في ما يخص هذه المرحلة أو تلك من مراحل تطور الفكر السياسي الفلسطيني. وبكلام أكثر ملموسية، نقول إننا قد تعاملنا مع الوثيقة الرسمية الصادرة عن المؤسسة السياسية، والحاملة لموقف معين، باعتبارها المصدر الأساسي لنا، دون أن نعنى كثيراً بالنقاشات الداخلية التي كانت تدور في إطار المؤسسة السياسية وتسبق عادة تبني الموقف وإشهاره. وكما سيلحظ القارئ، فقد اتخذ مصدرنا الأساسي شكل بيان سياسي، أو تقرير أو قرار صادر عن اجتماع، أو تصريح أو مقابلة لقيادي ما، أو مساهمة منه في ندوة أو مذكرة موجهة إلى طرف آخر. . . الخ.

وإضافة إلى الأبحاث والدراسات التي نشرت عن موضوع بحثنا هذا، لم تعوزنا، في الواقع، الكتب والمراجع الوثائقية الخاصة بالقضية الفلسطينية وتطورها، ومن أبرزها الكتابان الدوريان الصادران عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت بعنوان «الوثائق الفلسطينية العربية» و«الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية»، إضافة إلى كتاب «الوثائق العربية» الصادر عن الجامعة الأمريكية في العاصمة اللبنانية نفسها، وإلى الكتابين اللذين نشرتهما هيئة الأمم المتحدة في نيويورك عن «منشأ القضية الفلسطينية وتطورها»، والكتاب الذي أصدرته دائرة الثقافة في

منظمة التحرير الفلسطينية محتوياً على ما يقرب من ثلاثمئة وثيقة فلسطينية مختارة، وبعض سلاسل وثائقية صادرة عن المؤسسة السياسية الفلسطينية نفسها، مثل «وثائق حركة المقاومة الإسلامية - سلسلة بيانات الحركة». ومن جهة أخرى، شكّلت «الدورية» المتخصصة كلياً بالشأن الفلسطيني، أو المهتمة به، أحد مراجعنا الرئيسية وفي هذا الصدد، قمنا بمراجعة الأعداد الكاملة لدوريات فلسطينية متخصصة، مثل «شؤون فلسطينية» و«مجلة الدراسات الفلسطينية»، كما رجعنا إلى مجلدات دوريات مهتمة بالشأن الفلسطيني، مثل «الهدف» و«الحرية» و«صوت الوطن»، وعدنا إلى دوريات قديمة، علنية وسرية، أنهكنا البحث عن بعضها، واطّلعنا على بعضها الآخر بصعوبة، وأحياناً على «الميكرو فيلم»، مثل صحيفة «الكرمل» ونشرة «الثأر» ونشرة «نداء الحياة - فلسطيننا»، وملحق جريدة المحرر «فلسطين» والنشرات الشيوعية المختلفة مثل «المقاومة الشعبية» و«الوطن». . . الخ. وكان من الطبيعي أن يستند هذا البحث إلى كل ما أصدره المعبرون عن الفكر السياسي الفلسطيني من دراسات وبيانات وتقارير سياسية، وأن يرجع إلى ما تضمنته «الموسوعة الفلسطينية»، التي نشرت في السنين الأخيرة، بقسمها الأول العام، وقسمها الثاني المتخصص.

ويهمنا أن نشير، في هذا السياق، إلى أننا قد ركّزنا، عند اختيارنا الوثائق التي اعتمدناها، تركيزاً خاصاً على الوثيقة ذات الطابع السجالي، وذلك من منطلق قناعتنا بأن السجال هو الذي يولّد الفكر ويغنيه.

* * *

وبخصوص إشكالية هذا البحث، يمكننا صوغها على النحو التالي: كيف تعامل الفكر السياسي الفلسطيني بتياراته المختلفة، وعبر مراحل تطوره، مع موضوعة الكيانية الفلسطينية، وكيف كان تصوره، وتطور هذا التصور، لملامح الكيان الفلسطيني المنشود؟ . . ومن هذه الإشكالية المحددة، يمكننا طرح الفرضية التالية: لقد عانى الوعي الكياني الفلسطيني، عبر مراحل تطوره، من قصور واضح نجم عن خصوصية القضية الفلسطينية وتداخلاتها، وعن الإختلال الكبير في موازين القوى بين الطرفين الرئيسيين المتصارعين، حولها، على الأرض الفلسطينية.

وانطلاقاً من إشكالية البحث وفرضيته هاتين، كان لابد لهذا البحث من أن يتطور في اتجاهات رئيسية ثلاثة، كانت موضوعة الكيانية في مركزها جميعاً وهي: إدراك الذات، وتحديد علاقتها كخاص فلسطيني بالعام العربي الذي نشأ من صلبه، وطبيعة وعي الفلسطيني لـ«الآخر» وتصوره كيفية وسبل حل الصراع.

هذا، وقد توزع هذا البحث على خمسة أقسام، عالجنا في الأول منها، معالجة سريعة إلى حد ما، الفكر السياسي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨؛ وعالجنا في الثاني منه ما يمكن أن نسميه بـ«المرحلة القومية» في تطور هذا الفكر، وهي الممتدة من وقوع النكبة في عام ١٩٤٨ إلى قيام منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي، في عام ١٩٦٤؛ وتوقفنا في القسم الثالث عند مرحلة «حرب التحرير الشعبية»، وما انعقد عليها من آمال كبيرة، والتي انطلقت من قيام حركة فتح بتفجير الثورة المسلحة في الفاتح من كانون الثاني ١٩٦٥ وانتهت بخروج حركة المقاومة

الفلسطينية مهزومة من الأردن؛ وتطرقنا في القسم الرابع إلى مرحلة «التسوية السياسية»، التي شهدت، في بدايتها، تحولاً نوعياً بارزاً في تطور الفكر السياسي الفلسطيني تمثل في تبني «البرنامج المرحلي»، وانتهت، مارة بسقوط الرهان على إمكانية التسوية، باتخاذ حكومة اسرائيل قرار غزو لبنان الذي أخرج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت. أما القسم الخامس والأخير، فيعالج مرحلة «ما بعد بيروت»، التي ضاعت فيها سنوات عديدة من عمر «الثورة» في صراع داخلي، سياسي وفكري، شديد، لم يضع حداً له سوى اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة، حاملة معها بشائر «الإستقلال» على قاعدة «الشرعية الدولية»، وذلك قبل أن يُختزل ذلك «الإستقلال»، إثر خروج منظمة التحرير الفلسطينية مهزومة، مع المهزوم، في حرب الخليج الثانية إلى حكم ذاتي بدئ بتطبيقه في قطاع غزة ومنطقة أريحا، ويبقى مفتوحاً على كل الإحتمالات.

***

وختاماً، حاول مؤلف هذا الكتاب الإلتزام بموضوعية علمية صارمة في البحث، مبتعداً، قدر الإمكان، عن الأفكار المسبقة وإطلاق الأحكام القيمية، تحدوه، في مسعاه لربط الماضي بالحاضر، رغبة وحيدة هي الإسهام في الإجابة عن سؤال كبير هو. كيف وصل الشعب الفلسطيني إلى ما وصل إليه؟... أما الأسئلة الأخرى، الكبيرة هي أيضاً، من نوع: لماذا؟، فقد بقيت، إلى حد كبير، معلقة، وتُرك أمر الإجابة عنها لدراسات من طبيعة أخرى، لا تكون في الفكر السياسي الفلسطيني وإنما تكون في نقد هذا الفكر.

وربما كانت هذه الرغبة في التزام موضوعية علمية صارمة قد جعلت هذا البحث يشكو، في بعض مواقعه، من طغيان العرض التوثيقي على التحليل، ولاسيما كلما أصبح الحدث التاريخي قريباً منا، وبات من الصعب أن نضع مسافة كافية بيننا وبينه.

ومهما يكن، فإن مسؤولية تقويم هذا الجهد أصبحت ملقاة على القارئ وحده. . أما نحن، فلا يسعنا سوى أن نعبر عن شكرنا الصادق إلى كل من شجعنا على إعداد هذا البحث، وساعدنا في إنجازه، سواءً أكان ذلك في مجال مادته الوثائقية، أو في مجال تنضيد وتصحيح وطباعة مخطوطته، ووضعها، كتاباً، بين يدي القارئ.

ماهر الشريف

(آب ١٩٩٥)

القسم الأول

نشوء «العقدة» الفلسطينية
وبروز التباين بشأن سبل حلها

الفصل الأول

من الوعي «الوطني» البدئي إلى قرار التقسيم لعام ١٩٤٧

ارتبطت ظاهرة تبلور شخصية «وطنية» فلسطينية، في العصر الحديث، بالاستيطان الصهيوني، وذلك رغم غياب وحدة سياسية وإدارية وجغرافية تميز المناطق التي ستتشكل منها فلسطين، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عن غيرها من مناطق بلاد الشام[1]. وأدى الإحساس بالخطر الصهيوني المتنامي إلى تبلور فكر سياسي فلسطيني، تماين، إلى حد ما، عن الفكر السياسي الذي انتشر في الولايات السورية الأخرى الخاضعة للسيطرة العثمانية[2].

الإرهاصات الأولى لـ «الوطنية» الفلسطينية

صحيح أن العرب الفلسطينيين قد شاركوا في تأسيس وفي نشاط مختلف الأحزاب والحركات والجمعيات السرية العربية، التي تشكلت بعد اعلان الدستور العثماني في شهر تموز ١٩٠٨، وتبنوا أفكارها القومية الاصلاحية؛ إلا أن الشعور بالانتماء القومي في فلسطين قد انطبع، منذ وقت مبكر، بطابع خاص، طابع الانتماء إلى أرض ووطن محددين، يتهددهما خطر الضياع

---

(١) كانت فلسطين، قبل أن تحتلها القوات العسكرية البريطانية في نهاية العام ١٩١٧، مقسمة من الناحية الإدارية إلى قسمين الأول يشمل المناطق الشمالية ويتألف من لوائي عكا ونابلس التابعين لولاية بيروت، والثاني يشمل المناطق الجنوبية ويتألف من لواء القدس المستقل التابع مباشرة لسلطة وزير الداخلية العثماني.

(٢) أصبح الخطر الصهيوني واقعياً بعد بروز الصهيونية، كحركة سياسية منظمة، في المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد، بمبادرة من تيودور هرتزل، في مدينة بازل السويسرية في نهاية شهر آب ١٨٩٧، ودعا، في مقرراته، إلى «خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام»، وذلك عبر تشجيع الهجرة والاستيطان اليهوديين.

لمزيد من التفاصيل حول ظروف تبلور الشخصية «الوطنية» الفلسطينية، يمكن الرحوع إلى

عوض، عبد العزين: متصرفية القدس في العهد العثماني ١٨٧٤ – ١٩١٤، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، كلية الآداب – قسم التاريخ، ١٩٧٤؛ وكذلك للكاتب نفسه· «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي ١٨٧٠ – ١٩١٤»، شؤون فلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، العدد ٣٦، آب ١٩٧٤، ص٧٣ – ٨٧.

بفعل الهجرة والاستيطان اليهوديين[٣]. وهذا التمايز، في الفكر السياسي الفلسطيني، عبر عنه بشكل جلي نجيب نصار، أحد رواد حركة مناهضة الصهيونية في فلسطين ورئيس تحرير جريدة «الكرمل» التي صدرت في حيفا في عام ١٩٠٨، في رده على الانتقادات التي وجهتها جريدة «المفيد» البيروتية إلى وجهاء القدس، لأنهم، كما زعمت، لا يتبعون مثال وجهاء بيروت ولا يركزون كل جهودهم على النضال من أجل الاصلاح واللامركزية، فكتب في مقال تحت عنوان «الجامعة العربية الفلسطينية»[٤]

«البيروتيون يقتصرون على مطالبة الحكومة بالإصلاح، ولكنهم لا يسعون في تنظيم جامعة الأمة وحملها على اصلاح شؤونها بنفسها... ما لنا وللبيروتيين! نحن الفلسطينيين على شفا جرف، فالخطر السياسي والإجتماعي والإقتصادي يهددنا من كل صوب، والأمة التي تنازعنا البقاء في وطننا برهنت على كونها أمة حية قوية تعمل لنفسها وتعتمد على نفسها .. عقلاء الشعوب أدركوا أن دعائم الحياة هي صيانة المصلحة العمومية والتضامن على احكام ربط الجامعة القومية، فلماذا لا يقوم أبناء الامراء والشرفاء والكبراء والمتعلمون والغيورون في فلسطين لعقد مؤتمر يفكر بتنظيم جامعة عربية فلسطينية تهتم باحياء التجارة وإنهاض الزراعة والتعليم؟ فلماذا لا يقوم رجال في هذا الوسط يختارون الحياة ويعملون لها، فيوجدون في فلسطين جامعة تعمل على حفظ البلاد واحيائها، فتكون عضداً «للعرب عموما»، وللحكومة؟».

وفي جريدة «فلسطين»، التي كانت تصدر في يافا لصاحبها عيسى داود عيسى، كتب أحد أعيان القدس، الحاج راغب الخالدي، حول الموضوع نفسه، مقارنا بين أحوال أهالي دمشق وأحوال أهالي فلسطين:

« ألم يأن لنا أن نفكر في مستقبل بلادنا الفلسطينية، وفي حفظ الموازنة السياسية وفي تقوية عنصرنا العربي ليستطيع البقاء في هذا القطر... أنتم بني وطني لا تقاسون بأهالي دمشق. إن دمشق لم يزاحم أهلها أجنبي حتى الآن، بل أن الذين يهاجرون إليها هم من بني جلدتنا واخواننا في التابعية. وأما أنتم، فانظروا، كيفما التفتم، هلا ترون أن سيل مهاجرة الأجنبي يكاد يغرقكم»[٥].

وفي سؤال صريح: «هل تصلح اللامركزية» في فلسطين؟ كتب أحد معلقي الصحيفة ذاتها:

«معلوم أن فلسطين أصبحت محط آمال الصهيونيين ومطمح أنظارهم، وفيها الآن منهم أكثر من مائة ألف شخص مختلفي التبعات وعلى جانب كبير من المعارف

---

(٣) أيقظ الدستور، الذي أعاد السلطان عبد الحميد العمل به في شهر تموز ١٩٠٨، واتجاهات «التتريك» التي برزت بشدة في صفوف جمعية «الاتحاد والترقي»، الحس القومي العربي، وشجع على إقامة النوادي الأدبية والجمعيات السرية العربية، مثل «الجمعية القحطانية» و«جمعية العربية الفتاة» و«جمعية العهد» وفي عام ١٩١٢، ظهر «حزب اللامركزية الادارية العثماني»، وهدف إلى إقناع السلطة العثمانية بضرورة تطبيق نظام اللامركزية الادارية على المقاطعات العربية الخاضعة لها.

(٤) الكرمل، حيفا، العدد ٣٣٦، ١٩ ايلول ١٩١٣، ص١.

(٥) الخالدي، الحاج راغب أفندي. «الإصلاح الحقيقي»، فلسطين، يافا، العدد ٢٢٦، ٢/٤/١٩١٣، ص١.

والمقدرة. فمن يضمن لنا، إذاحُكمت البلاد بطريق اللامركزية، أن لا يوعز الخواجا غينتابي أو الخواجا اشتاركمت وغيرهما من زعماء الصهيونيين إلى عشرين ألفاً فقط من الصهيونيين أن يتجنسوا بالجنسية العثمانية؛ حتى إذا ما تم لهم ذلك سعوا، بما لهم من النفوذ والمال، إلى اكتساب الأكثرية، فكانوا أعضاء في مجالس البلديات والإدارة والمجلس العمومي، وانصرف الأمر لهم فتصبح فلسطين فعلاً يهودية على أهون سبيل»(٦).

طبعاً لم يكن بإمكان الفكر السياسي الفلسطيني، في تلك المرحلة، أن يذهب إلى حد أبعد من ابراز بعد خاص «وطني» للحركة العربية في فلسطين، والتشديد على أهمية اعتمادها على نفسها في مواجهة الخطر الذي يتهدد البلاد، حيث لم تكن المعطيات القائمة، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، تسمح بطرح فكرة تشكيل كيان سياسي خاص في فلسطين، أوحتى طرح فكرة الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية. وعليه، لم يكتف نجيب نصار بالتأكيد على أن «الجامعة العربية الفلسطينية» التي يقترحها، كشكل من أشكال ابراز شخصية «وطنية» فلسطينية مستقلة، لن تخرج عن اطار «الجامعة العثمانية الواحدة» ، بل شدد، في أكثر من مناسبة، على ضرورة سلامة الوحدة العثمانية، ونشر العديد من المقالات التي تحذر من تأثيرات الحركة الصهيونية المتزايدة على الحكومة العثمانية الجديدة، التي تشكلت بعد ثورة عام ١٩٠٨، ومن دسائس الصهيونيين للايقاع بين العرب والاتراك. ففي مقال له تحت عنوان: «الدسائس الصهيونية كالمستجير من الرمضاء بالنار»، كتب محذراً.

«بدأنا نشعر بتأثير الصهيونيين على الهيئة الحاكمة مذ علت نغمة الترك والعرب... إن أحرار الترك سليمو النوايا وحديثو العهد في السياسة، ونعتقد أن الصهيونيون [هكذا وردت في النص] وجدوا فيهم موضوعا قابلا للخديعة، فأخذوا يتلاعبون بقلوبهم وبالسياسة العثمانية ويغرسون في صدورهم النفرة والكره للعرب وللعناصر الأخرى، ويوهمونهم بأن العناصر، لا سيما العرب، غير مخلصة للدولة... أما نحن العرب فلم نبرهن على كوننا أوفر حكمة من اخواننا الأتراك تجاه السياسة التي تهدد سلامة المملكة. فبدلا من أن تحملنا هذه الأحوال على زيادة التقرب منهم لنبّين لهم ضرورة اتحادنا واجتماع كلمتنا، وأننا وإياهم مسئولون بدرجة واحدة عن سلامة الوحدة العثمانية...، قابلنا مخاوفهم بالاستياء وأظهرنا عدم الرضا عن أعمالهم، فازداد الإعتقاد، الذي غرسه فيهم الصهيونيون على ما نظن، بعدم اخلاصنا لهم رسوخاً في أذهانهم، حتى خالنا بعضهم أعداء لهم، وظنوا أن لا سبيل للقضاء على آمالنا الموهومة الا بتسهيل الإستعمار لليهود في سوريا وفلسطين، فكانوا بهذا كالمستجير من الرمضاء بالنار»(٧).

---

(٦) المصدر السابق، العدد ٢٣١، ١٩/٤/١٩١٣، ص١.

(٧) الكرمل، العدد ١٧٠، ٢٢ آب ١٩١١، ص١ – ٢. انظر أيضاً. «سوريا والاستعمار. ممن يخافون، ولمن يأمنون»، المصدر نفسه، العدد ٢٠٦، ٢٦ كانون الثاني ١٩١٢؛ وكذلك «المسألة العربية»، المصدر نفسه، ١٠ كانون الثاني ١٩١٣، ص١ – ٢.

أهداف الصهيونية وارتباطاتها ومخاطرها

لكن إلى أي مدى وصلت معرفة الفكر السياسي الفلسطيني، في تلك الفترة، بالصهيونية وأهدافها وارتباطاتها ومخاطرها؟

إن ما يلفت الانتباه، في هذا الصدد، هو أن الفكر السياسي العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً، كان مدركاً، إلى حد كبير، طبيعة الصهيونية، متنبها لحقيقة أهدافها، متحسساً لوجود روابط بينها وبين الدول الكبرى في أوروبا، ومقدرا النتائج التي ستترتب على الصراع الذي سينشأ بينها وبين حركة القومية العربية ليس على صعيد المنطقة فحسب، بل وعلى صعيد العالم. ويبدو أن هذه المعرفة قد تكونت من خلال إطلاع المفكرين والمثقفين العرب والفلسطينيين، وبخاصة أولئك الذين أُتيحت لهم فرصة العيش في أوربا وتلقي التحصيل العلمي في جامعاتها، على الكتابات والنشاطات الصهيونية، وعبر الإحتكاك الملموس بالمشروع الصهيوني، الذي بدأت تتضح ملامحه على أرض الواقع مباشرة مع وصول الموجة الثانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، إثر فشل ثورة ١٩٠٥ في روسيا وتصاعد مشاعر العداء للسامية فيها؛ تلك الموجة التي تميزت بالحملات التي نظمها أعضاؤها، خلف شعاري «احتلال الارض» و« العمل العبري»، لطرد العمال والفلاحين العرب من المستوطنات اليهودية وفرض المقاطعة اليهودية الشاملة على المنتوجات العربية. فمنذ عام ١٩٠٥، أشار نجيب عازوري، في كتابه: «يقظة الأمة العربية»، إلى الطابع المصيري للصراع بين حركة يقظة الأمة العربية وبين حركة اليهود السياسية لاعادة إنشاء ملك اسرائيل القديم، مقدرا أن مصير العالم كله سيتوقف على النتيجة النهائية لهذا الصراع. وفي خريف العام ١٩٠٩، حذّر يوسف الخالدي من أن قيام دولة يهودية في فلسطين لا يمكن أن يتم دون اندلاع صراع دموي، نتيجة المعارضة الشديدة التي سيبديها العرب لقيام مثل هذه الدولة، مقترحاً، لحل مشكلة اليهود في اوروبا، ايجاد وطن قومي لهم خارج فلسطين(٨). ومنذ ذلك الحين بدأت تظهر كتابات عربية عن الصهيونية، حيث قام روحي الخالدي، نائب القدس في مجلس المبعوثان وخريج جامعة السوربون في باريس، بتأليف كتاب باسم «تاريخ الصهيونية»، كما ألّف محمد المحمصاني، وهو من مؤسسي جمعية «العربية الفتاة» ومن حملة شهادة الدكتوراة في الحقوق من باريس، كتابا باسم «دعاة الفكرة الصهيونية»(٩).

غير أن الدور الأبرز في حملة مناهضة الصهيونية قد اضطلعت به الصحافة العربية الفلسطينية، وفي مقدمتها جريدة «الكرمل» ، وجريدة «فلسطين»، حيث أفردت جريدة «الكرمل» مساحات واسعة من اعدادها لعشرات المقالات والتعليقات، التي عرّفت بالصهيونية وأهدافها ونبهت إلى مخاطر مشروعها، من ضمنها سلسلة كاملة احتوت على ثلاثة عشر مقالا، مأخوذة عن

---

(٨) الأهرام، القاهرة، ٧ تشرين الأول ١٩٠٩، نقلاً عن الكيالي، د. عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص٥٠

(٩) انظر: نويهض الحوت، بيان القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ – ١٩٤٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص٤١.

«الأنسيكلوبيديا اليهودية»، نشرتها تحت عنوان. «الصهيونية، تاريخها، غرضها، أهميتها»(١٠)، قبل أن تصدر في كتاب خاص.

فعن نشأة الحركة الصهيونية، ورد في أحد المقالات التي نشرتها «الكرمل»، في مطلع ربيع العام ١٩١١: «ان المسألة الصهيونية نتيجة نظرية تمت منذ ١٥ سنة أوجدها الداهية الدكتور هرتسل الموسوي. جاهد الدكتور هرتسل بقلمه ونشرياته، فنجح في تعميم هذه الفكرة بين أبناء جلدته الضاربين في اوروبا واميركا، ودعا أغنياءهم لتشكيل حكومة اسرائيلية. ولأجل تقرير هذه الفكرة عقد اجتماعاً في باسل في بلاد سويسرا، ومن بعدها صاروا يعقدون اجتماعا عموميا كل سنتين. [وأن] الاراضي المقدسة وما يجاورها هي بيت قصيد الصهيونيين، لأنها وطنهم القديم ونشأوا وصاروا فيها. والغالب على اعتقاد الموسويين أنه يستحيل عليهم اعادة حكومتهم في سوى أرض الموعد· ومع أن هذا الإعتقاد يستخدم لتسخير عقول عامتهم، فانه يفيد أيضا في تشويق الخاصة منهم»(١١).

وكانت «الكرمل» قد شككت، منذ صيف العام ١٩٠٩ بالاسس التاريخية التي استندت اليها الصهيونية لتبرير دعوتها، فكتبت، تعليقاً على أحد المقالات المنشورة في مجلة «المقطم» المصرية : «اننا لم نعلم كيف يدّعي الكاتب وكثيرون من الاسرائيليين أن فلسطين هي ملك أجدادهم، فان كانوا يدّعون ذلك لأن أجدادهم امتلكوها بحق الفتوح فقد امتلكتها أمم من بعدهم بالحق نفسه، وان كانوا يبنون دعواهم على قول التوراة بكون الحق عز وجل أعطاها ملكاً لابراهيم، فالحق نفسه سمح بأخذها من أيديهم، فضلاً عن كون أمم كثيرة تفرعت عن نسل ابراهيم غير الطائفة اليهودية»(١٢).

ويبدو أن المفكرين والمثقفين الفلسطينيين والعرب قد تحسسوا، منذ ذلك الوقت المبكر، وجود روابط بين الحركة الصهيونية من جهة والدول الكبرى في أوروبا من جهة ثانية، وتحسبوا من خطر قيام الدول الاوروبية باستغلال الحركة الصهيونية لتحقيق مطامعها. ففي ٢٠ كانون الثاني ١٩١١، علّقت «الكرمل» على مقال للكاتب رفيق بك العظم، نشرته «الحضارة»، فكتبت: «الذي نعلمه أن فكرة اقامة مملكة يهودية في سوريا غالبة في أوربا، حتى وفي بعض الدوائر السياسية الاوربية، ولكنها لم تنطبخ بعد... نحن نعترف بقوة الدولة [العثمانية]، ولا نعتقد بأن اليهود يقفون يوما في وجه جنود محمود شوكت، كما اننا لا نعتقد بأن الكريتيين والبلغاريين يستطيعون الثبات يوماً واحداً أمام الجنود العثمانية لو تركوا وشأنهم، ولكن اليهود متى تملكوا واستولوا على موارد الرزق قاموا بفتن تضطر اوربا إلى المداخلة في شؤونهم، ولا يعلم الا الله ما لمالهم من النفوذ في اوربا»(١٣). وفي مناسبة أخرى، نشرت «الكرمل» مقالاً للمفكر مصطفى أفندي تمر، كان قد نُشر في جريدة «فلسطين» وبيّن فيه أن روسيا وانكلترا تدعمان الإستعمار

(١٠) اعتباراً من العدد ١٣٣، ٣١ آذار ١٩١١وحتى العدد ١٤٦، ٢٣ أيار ١٩١١.

(١١) «الصهيونية أو اليهود في سورياوفلسطين»، الكرمل، العدد ١٣٠، ٢١ آذار ١٩١١، ص١ – ٢.

(١٢) «استعمار فلسطين»، المصدر السابق، العدد ٣١، ١٧ تموز ١٩٠٩، ص١ – ٣

(١٣) «اليهود في فلسطين والجمعية الصهيونية»، المصدر نفسه، العدد ١١٨، ٢٠ كانون الثاني ١٩١١، ص١ – ٢.

الصهيوني السياسي والاقتصادي لتحقيق مطامعهما، وليكون لهما حق التدخل في شوؤن الدولة العثمانية، ومما ورد فيه . «إن من أحض أماني الروس سوق اليهود إلى الاراضي المقدسة لايجاد المشاكل وتوليد المعضلات، ليكون لها حق التداخل في سياسة الدولة وأمورها ليتسنى لها ما تنويه كما تفعل في البلقان... إن أمنية دولة الانكليز وبيت قصيدها فصل القطرين السوري عن المصري لئلا يكون بعضهم لبعض ظهيرا...، وفصل القطرين لا يكون الا بإحتلال أمة أجنبية في القطر السوري كاليهود. فانكلترا تود أن تقوّي اليهود في فلسطين والقطر السوري وتنشئ دولة مستقلة صوناً لحفظ كيانها في القطر المصري» وتضيف الصحيفة من جانبها، بعد أن تتعرض إلى أهداف ألمانيا والنمسا، أن الجمعية الصهيونية «تتقرب من جميع الدول ذات المصالح وتستفيد من نفوذها حتى تبلغ اربها، ومتى اتسع ملكها وكثر عدد ابنائها في البلاد أحدثوا القلاقل والفتن والمشاكل، واضطروا اوربا للمداخلة ومنحهم حكومة مستقلة»(١٤).

وأفردت الصحافة العربية الفلسطينية، التي كانت تصدر في تلك الفترة، مكانة خاصة للحديث عن الأخطار الاقتصادية التي يتعرض لها أهالي فلسطين جراء الهجرة والاستيطان اليهوديين، وهي أخطار ساهمت، ولا شك، في حفز الوعي «الوطني» الفلسطيني البدئي. فتحت عنوان «المهاجرون وغلاء المعيشة»، كتب أحد معلقي جريدة فلسطين، يصف تردي الأوضاع المعيشية في مدينة يافا جراء تنامي الهجرة اليهودية، المتسمة بسمات عنصرية انعزالية:

«في اعتقادنا أن السبب الأكبر في ضنك العيش الحاصل عندنا هو الزيادة المتواصلة في عدد المهاجرين الاسرائيليين بيننا... ومن المؤكد أننا لم نشعر بغلاء المعيشة ولا زادت أسعار الملبوس والمأكول وما يتبعها من لزوميات الحياة عندنا، إلا على إثر كثرة المهاجرين في بلدتنا. ومن المؤكد أيضا أن هذه الزيادة في السكان مفيدة للبلدة...، وهي نتيجة طبيعية كان يمكننا أن نشعر بها لو كان المهاجرون إلينا من الذين يمتزجون مع أهالي البلدة التي يدخلونها، فيضحون واياهم كتلة واحدة لهم مالهم وعليهم ما عليهم، وليس كما هي الحال عندنا الآن. نرى أن اخواننا الاسرائيليين المهاجرين قد أقاموا لهم أحياء خاصة وأسواقا خاصة واصطلاحات خاصة، وهو أمر وإن كان فيه مايقال، إلا أنه لا يجوز التساهل فيه. ولكننا نراهم أيضا احتلوا أكثر أسواق البلدة واستأثروا بمخازنها وألزموها أن تأخذ جميع لوازمها من بائعهم وصانعهم وتاجرهم، بدون أن يتنازلوا هم لأخذ شيء من بائع وصانع وتاجر غيرهم، فحصل من جراء ذلك عدم تكافؤ في كفتي ميزان العمران، أعني أن زيادة السكان زادت في غلاء المعيشة وزادت في الأثمان، ولكنها لم تزد شيئا يذكر من كسب الأهالي»(١٥).

وتحدد «الكرمل»، من جانبها، طبيعة الأخطار التي تهدد المواطنين العرب في فلسطين من جراء تزايد الهجرة الصهيونية، فتكتب أن هذه الهجرة باتت «تهدد البلاد بخطرين: أحدهما

---

(١٤) «الاستعمار الصهيوني»، المصدر نفسه، العدد ١٦٣، ٢٨ تموز ١٩١١، ص١ – ٢.

(١٥) فلسطين، يافا، العدد ١٤٠، ٢٩/٥/١٩١٢، ص١.

سياسي، والآخر اقتصادي. أما الخطر السياسي فأساسه أمور ثلاثة . ١- احتفاظ اليهود بتقاليدهم الخاصة إلى حد التعصب، ٢- ترديدهم الدائم ذكرى ماضيهم وطموحهم إلى تجديده، ٣- تجنس السواد الاعظم منهم بالجنسية الاجنبية. فأي عاقل يأمن من أن يساكن في داره هيئة نشيطة، وقوية وغنية، هذه مطامعها؟. أما من الوجهة الاقتصادية، فان الصهيونيين انفسهم لا ينكرون أن الفلاح العربي أضعف من أن يتمكن من مزاحمتهم مادياً وفنياً، فكيف يمكن التوفيق بينهم وبينه ومازالت مصلحتهم مناقضة لمصلحته؟ إن عدد الصهيونيين لا يخيف...، ولكن ضعف الفلاح المسكين إزاء الصهيونيين، وعلاقة هؤلاء بالاجانب، هما مصدر الخطر»[١٦].

ونتيجة لهذه الحملة المناهضة للصهيونية، التي ساهم فيها النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني مساهمة فعالة، بدأت تبرز تنظيمات وجمعيات مناهضة للصهيونية في مدن عديدة داخل الامبراطورية العثمانية[١٧].

من القومية العربية إلى انطلاقة الوطنية الفلسطينية

على الرغم من أن التخوف من الخطر الصهيوني قد أضفى على الحركة العربية في فلسطين طابعاً خاصاً، وساهم في ظهور الارهاصات الاولى للوطنية الفلسطينية، إلا أن هذه الوطنية بقيت مندمجة، حتى مطلع عشرينات هذا القرن، في الحركة القومية العربية الجامعة التي جسدت طموح العرب، خصوصا في المشرق العربي، إلى التحرر والتوحد في إطار دولة واحدة. وعليه، فقد تبنى العرب الفلسطينيون، منذ شهر أيار ١٩١٨، علم الثورة العربية ونشيدها وظل نشاطهم مرتبطاً بالنشاط القومي العربي العام، ولم تنفصل التعبيرات السياسية الأولى لحركتهم، التي اتخذت شكل الجمعيات الإسلامية – المسيحية، عن الحركة القومية العربية المتمركزة في دمشق[١٨]

وفي المؤتمر الذي عقدته هذه الجمعيات في مدينة القدس في مطلع شهر شباط ١٩١٩،

---

(١٦) «الصهيونيون في فلسطين»، الكرمل، العدد ٣٨٦، ٢كانون الأول ١٩١٣، ص١

(١٧) تشكل في مدينة يافا، في أواسط العام ١٩١١، حزب دعي باسم « الحزب الوطني العثماني»، وهدف إلى الوقوف في وجه تقدم المشروع الصهيوني عبر مقاطعة المؤسسات والمستوطنات اليهودية وحظر عمليات بيع الأراضي إلى اليهود. وفي بيروت، أسس الطلاب الفلسطينيون في جامعة بيروت الأمريكية «جمعية فلسطين»، كما ظهرت، عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، جمعيات أخرى للشبيبة الفلسطينية كجمعية «الشبيبة النابلسية» في بيروت وجمعية «الشبيبة اليافية» في يافا وشركة «الاقتصاد الفلسطيني العربي» في القدس، و«الجمعية الفلسطينية» في الآستانة. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى:
عوض، عبد العزيز «الحركة العربية في متصرفية القدس»، مجلة الشرق الأوسط، القاهرة، العدد الأول، كانون الثاني ١٩٧٤، ص١٢٩ – ١٨٤.

(١٨) كانت بريطانيا، بهدف كسب العرب إلى جانبها خلال حربها ضد الامبراطورية العثمانية، قد أكدت دعمها لمبدأ قيام دولة عربية مستقلة وموحدة. وورد هذا التأكيد في المراسلات التي تم تبادلها، خلال عامي ١٩١٥ و١٩١٦، بين السير هنري مكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر، والشريف حسين أمير مكة. وكانت فلسطين مندرجة ضمن حدود الأقاليم العربية التي حددها الشريف حسين، وأبدت بريطانيا استعدادها للاعتراف باستقلال العرب فيها

واصطلح على تسميته في ما بعد بالمؤتمر العربي الفلسطيني الأول، جرى التأكيد على اعتبار فلسطين «جزءاً من سوريا العربية، اذ لم يحدث قط أن انفصلت عنها في أي وقت من الأوقات»، وعلى ارتباط سكانها بسكان سوريا بـ«روابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية»، وأعرب المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في أن تبقى فلسطين «غير منفصلة عن الحكومة السورية العربية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية، خارجة عن كل نفوذ أو حماية»، كما دعموا فكرة تشكيل حكومة ملكية نيابية، على أساس لا مركزي، يُنصَّب الأمير فيصل ملكاً عليها(١٩).

و قد ثبَّت المؤتمر السوري العام، الذي انعقد في دمشق في مطلع حزيران سنة ١٩١٩ بمشاركة عدد من ممثلي سكان فلسطين، هذا التوجه القومي الوحدوي، وشدّد على ضرورة « عدم فصل القسم الجنوبي من سوريا، المعروف بفلسطين، والمنطقة الساحلية التي من جملتها لبنان عن القطر السوري»، داعياً إلى الاعتراف باستقلال سوريا وصيانة وحدتها، وإلى الغاء اتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور وأي مشروع لتقسيم سوريا أو انشاء دولة يهودية في فلسطين(٢٠).

وعندما أُعلن فصل فلسطين عن سوريا في أواخر شهر ايلول ١٩١٩، شهدت المدن الفلسطينية حملة احتجاج واسعة، اتخذت أشكالاً متعددة، كان من بينها قيام الأندية والجمعيات العربية في مدينة القدس بارسال مذكرة احتجاج إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية، ورد فيه: «إن الأمة السورية التي خاضت غمار هذه الحرب مع الحلفاء، دفاعاً عن الحق ورغبة في الاستقلال وثقة بتصريحات [جمهورية] الولايات المتحدة، ترى من الاجحاف العظيم والظلم الفاحش أن يكون نصيبها من غنيمة النصر تقسيمها، ارضاءً للمطامع الدولية، تقسيماً يؤدي بها إلى الهلاك القريب... كما أن جعل القسم الجنوبي منها (فلسطين)،المأهولة جميعها بسكانها العرب منذ ثلاثة عشر قرناً، وطناً قومياً لليهود، الذين ليس لهم فيها أكثر من سبعة في المئة من مجموع السكان وواحد في الألف من الأملاك، والسماح لهم بالهجرة إلى البلاد رغم أنوف أهلها الذين أعلنوا رغائبهم للجنة الأمريكية حين قدومها، رافضين بالاجماع التام تلك الهجرة التي تؤدي بلا ريب إلى اخراجهم من بلادهم وقتل جامعتهم القومية، وهذا ظلم عجيب، ولايمكن أن يخنع له العرب من المسلمين والمسيحيين الذين صمموا على الاحتفاظ ببلادهم وحياتهم وقوميتهم إلى الزمن الأخير»(٢١).

---

(١٩) نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص٩٦ – ٩٧.

(٢٠) قبل أن يجف مداد مراسلات حسين – مكماهون، دخلت بريطانيا في مفاوضات مع فرنسا لاقتسام مناطق النفوذ في الولايات العربية الخاضعة للحكم التركي، تمخضت عن اتفاقية سايكس – بيكو السرية، التي قامت الحكومة السوفيتية، بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧، بكشف النقاب عنها. وفي الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧، أبلغ وزير الخارجية البريطانية آرثر بلفور اللورد روتشليد أن «حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل خير مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية». وفي ما بعد، أُدمج هذا «الوعد» في صك الانتداب البريطاني على فلسطين.

(٢١) «احتجاج القدس»، العاصمة، دمشق، العدد ٨٣، ١١/١٢/١٩١٩، ص٥ – ٦. أما اللجنة الأمريكية التي تشير إليها المذكرة فهي لجنة «كنغ–كرين» التي ذهبت إلى سوريا وفلسطين بناء على قرار مجلس الحلفاء للوقوف على رغبات سكانها، وظلت هناك من ١٠ حزيران إلى ٢١ تموز ١٩١٩. وفي التقرير الذي رفعته هذه اللجنة أشير إلى أن السكان العرب في فلسطين، من مسلمين ومسيحيين، يودون الحفاظ على وحدة بلادهم مع سوريا ويرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً.

وفي الثامن من آذار ١٩٢٠، أعلن ممثلو الأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري، المجتمعون في دمشق «استقلال بلادنا السورية، التي منها فلسطين، بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً لاشائبة فيه، مبنياً على الأساس المدني النيابي وحفظ حق الأقلية، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم»(٢٢).

وكرس الممثلون الفلسطينيون هذا التوجه بمشاركتهم في أجهزة ومؤسسات الدولة العربية، التي نُصِّب فيصل ملكاً عليها. غير أن اندفاعة الحركة القومية العربية الجامعة في سوريا الطبيعية ما لبثت أن توقفت بفعل عاملين مترابطين، أديا إلى انقسام هذه الحركة إلى جداول قطرية، أصبح لكل منها أهدافه الخاصة. ففي شهر نيسان ١٩٢٠، أضفى مؤتمر «سان ريمو» الشرعية الدولية على احتلال الأقاليم العربية من قبل القوى الغربية، حيث فرضت فرنسا انتدابها على سوريا ولبنان، وفرضت بريطانيا انتدابها على فلسطين والعراق. وفي شهر تموز من العام نفسه، تحركت القوات الفرنسية من مواقعها في لبنان، فاحتلت دمشق وقضت على حكم الملك فيصل. وفي ظروف التجزئة الاستعمارية، التي فرضت على المشرق العربي، انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في مدينة حيفا في شهر كانون الأول ١٩٢٠، ودعا إلى تشكيل حكومة وطنية في فلسطين مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من السكان الذين وجدوا في البلاد قبل الحرب، دون أن يشير بشكل واضح إلى الوحدة مع سوريا(٢٣). فكان هذا المؤتمر نقطة الانطلاق الحقيقية للوطنية الفلسطينية، كحركة قطرية ذات أهداف خاصة، لكنها لم تنسلخ تماماً عن جذورها القومية.

الوطنية الفلسطينية والعوامل الكامنة وراء موقف مهادنة بريطانيا

توزع الفكر السياسي الفلسطيني، في مرحلة الانتداب، على ثلاثة تيارات فكرية رئيسية: تيار الوطنية القطرية، وتيار القومية العربية وتيار الشيوعية الأممية. وبينما كانت الحدود تغيب أحياناً وتبرز في أحيان أخرى بين التيارين الأول والثاني، بقي التيار الثالث الشيوعي مستقلاً، ويتمتع بخصوصية معينة نبعت عن نشأته بين صفوف المهاجرين اليهود الثوريين، إلى أن ظهرت عصبة التحرر الوطني، حيث صار، بعد أن تحرر من روابطه الاممية، يتزاوج مع تيار الوطنية الفلسطينية، ونجم عن هذا التزواج وطنية جديدة، يسارية المنطلقات واجتماعية الابعاد

---

(٢٢) العاصمة، العدد ١٠٨، ١١آذار ١٩٢٠، ص١ – ٢.

(٢٣) انظر: غنيم، عادل حسن: الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ إلى ١٩٣٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص٨٠ – ٨١.

وفي الواقع، فقد ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية، طوال سنوات العشرينات تتحرك من خلال إطار فضفاض هو المؤتمر العربي الفلسطيني، الذي كان يتشكل من ممثلي الجمعيات الاسلامية المسيحية وأعيان ووجهاء المدن ومشايخ القرى، وتقف على رأسه لجنة تنفيذية مشكلة من كبار التجار والملاك العقاريين وممثلي العائلات المتنفذة.

وديمقراطية المضامين[٢٤].

أما تيار الجامعة الاسلامية، والذي كان قد تراجع كثيراً، في اطار الفكر السياسي العربي، بعد تفكك الامبراطورية العثمانية، فانه لم يعبر عن نفسه سياسياً، بشكل واضح، طوال هذه المرحلة، ولم تكن فكرة الوحدة الاسلامية أكثر من وسيلة لاستنهاض المسلمين ودفعهم إلى مؤازرة نضال الشعب العربي الفلسطيني والتضامن معه. صحيح أن الدين الإسلامي قد لعب دوراً في إذكاء روح المقاومة للمشروع الصهيوني، خصوصاً وأن الصهيونية قد اتخذت من الدين اليهودي منطلقاً أساسياً من منطلقاتها الايديولوجية، وصحيح أن رجال الدين المسلمين قد اقتحموا ميدان العمل السياسي، حتى أن القيادة السياسية قد اندمجت، في وقت من الاوقات، بالقيادة الدينية، إلا أن الإسلام السياسي، كتيار يحمل مشروعا سياسيا محدداً يقوم على أساس فكرة الجامعة الإسلامية، بقي غائباً، (لم تبرز جماعة الأخوان المسلمين كتنظيم موحد على ساحة العمل السياسي إلا في عام ١٩٤٦)، وظلت العلاقة بين العروبة والإسلام قائمة على أساس أن الإسلام هو مكون من مكونات العروبة، ولكنه ليس بديلاً عنها،وهو ما عبرت عنه جريدة «الكرمل» في أحد مقالاتها، حين كتبت:

«يجب أن تكون العروبة شعارنا، ويجب أن نستفيد من الإسلام فقط كما أراد محمد بن

---

(٢٤) ظهر الحزب الشيوعي الفلسطيني، في مطلع العشرينات، بين صفوف التجمع الاستيطاني اليهودي، إثر مخاض طويل وصعب سلخه، ايديولوجيا وتنظيماً، عن «الصهيونية البروليتارية»، لكنه لم يقربه بسهولة من جماهير العرب صحيح أن الحزب قد نجح في استقطاب وتنظيم عدد من العمال العرب، بعد تبنيه شعار «التعريب» وانتسابه سنة ١٩٢٤ إلى الاممية الشيوعية (الكومنترن) – وهي منظمة أممية تأسست في موسكو بمبادرة من لينين في آذار عام ١٩١٩ باعتبارها تحالفاً للأحزاب الشيوعية في البلدان المختلفة – إلا أنه بقي طوال عقد العشرينات حزباً «يهودياً» في تركيبه وتوجهاته ومنذ مطلع الثلاثينات، وبتأثير من انتفاضة آب ١٩٢٩ المعروفة بـ«هبة البراق» بدأ التوجه العربي للحزب يطغى، شيئاً فشيئاً، على توجهه اليهودي، إلى أن وصل، عشية الاضراب العام والثورة المسلحة في عام ١٩٣٦ وخلالهما، إلى حد التماثل مع توجهات الوطنية الفلسطينية، أوبالاحرى مع توجهات التيار الغالب في إطارها بزعامة المفتي محمد أمين الحسيني. وقد أدى هذا التماثل، الذي اتخذ في الواقع شكل «تبعية»، إلى حدوث انقسام قومي في صفوف الحزب، سهّله تعمق الشرخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بنية المجتمع الفلسطيني، بين القطاع العربي من جهة والقطاع اليهودي من جهة ثانية. وفي خريف العام ١٩٤٣، لعب الشيوعيون العرب الذين انسلخوا عن الحزب الشيوعي الفلسطيني دوراً بارزاً في تشكيل تنظيم فريد، وقف في منتصف الطريق بين الحزب الشيوعي «الكلاسيكي» والمنظمة اليسارية القومية، وحمل اسم «عصبة التحرر الوطني في فلسطين».وقد سعى هذا التنظيم الجديد، الذي استقطب تأييد قطاعات واسعة من العمال والمثقفين العرب، إلى إبراز «المضامين التقدمية» لنضال الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، عبر التمييز الواضح الذي أقامه بين الصهيونية من جهة وسكان فلسطين اليهود من جهة ثانية، والربط بين الديمقراطية وبين حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وادراج مطالب العمال والفلاحين الاجتماعية في نطاق هدف التحرر والاستقلال. ونذكر من بين مؤسسي هذه «العصبة» فؤاد نصار وتوفيق طوبي وإميل حبيبي وإميل توما، الذين لعبوا فيما بعد دوراً قيادياً بارزاً في صفوف الحزب الشيوعي الأردني (فؤاد نصار) والحزب الشيوعي الإسرائيلي

عن نشوء وتطور الحركة الشيوعية في فلسطين في مرحلة الانتداب البريطاني، يمكن الرجوع إلى

الشريف، د. ماهر. الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ – ١٩٢٨، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠، وكذلك للكاتب نفسه: الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩ –١٩٤٨، بيروت، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨١ (طبعة أولى)، ونيقوسيا، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٨٦ (طبعة ثانية).

عبد الله، صلى الله عليه وسلم، أن يستفيد العرب منه بأن يجعلوا مسلمي العالم يعطفون عليهم، لأن البلاد العربية وطن الدين الإسلامي، واللغة العربية لغة القرآن، والعرب قوم صاحب الشريعة الإسلامية، ولكن هذا يجب أن لا ينسيهم أن اخوانهم، في اللغة والقومية والوطنية والمصلحة، من النصارى هم أقرب الناس إليهم»(٢٥).

وكانت الوطنية القطرية الفلسطينية، باعتبارها التيار الأبرز في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، قد تميزت، طوال عقد العشرينات، بسعيها إلى مهادنة بريطانيا وتركيزطاقاتها على النضال ضد اليهود والحركة الصهيونية، حيث بقيت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية تراهن على إمكانية تغيير مواقف الحكومة البريطانية الداعمة لمشروع الوطن القومي اليهودي، وتأمل في التوصل إلى حل وسط معها يحفظ مصالح بريطانيا في فلسطين في مقابل تخلي هذه الأخيرة عن دعمها للصهيونية.

ويلاحظ متابع المواقف التي اتخذتها قيادة الحركة الوطنية تجاه بريطانيا، في تلك المرحلة، أن هذه القيادة بقيت عاجزة عن فهم طبيعة الظاهرة الاستعمارية الحديثة، وإدراك حقيقة الأسباب والمتطلبات الإستراتيجية التي دفعت بريطانيا إلى فرض سيطرتها على فلسطين، حتى أن كلمة الإستعمار، وكما يشير عادل حسن غنيم، لم تكن ترد في معظم بيانات اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني طوال السنوات العشر الأولى من الانتداب، في الوقت الذي كانت فيه شعارات مقاومة الاستعمار مرفوعة، بشكل جلي، في القاهرةودمشق وبغداد. وقد أكد محمد عزة دروزة على هذه الخصوصية في توجهات قيادة الحركة الوطنية في فلسطين بقوله: «في كل البلاد المستعمَرة، تقاس الوطنية بموقف القومي من الاستعمار. أما في فلسطين، فصار يستساغ أن يكون لمن يعقد أواصر الصداقة مع الانكليز ويخدم أغراضهم ويروج مطالبهم أن يكون له شأن في الحركة القومية إذا ما كان مناوئاً لليهود والحركة اليهودية»(٢٦). ومن جهة أخرى، يلاحظ متابع مواقف هذه القيادة أنها لم تعمل، في تلك المرحلة على تعميق الاستخلاصات التي كان قد توصل إليها بعض المفكرين الفلسطينيين والعرب، قبل الحرب العالمية الأولى، حول علاقة الحركة الصهيونية بالدول الغربية الكبرى، وظلت بالتالي عاجزة عن ادراك طبيعة الترابط العضوي بين الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني، مرجعة التأييد البريطاني لمشروع الوطن القومي اليهودي إلى إعتبارات ثانوية، مثل عدم إلمام بريطانيا بحقيقة النوايا والاهداف الصهيونية، أو وقوع حكوماتها، أحياناً، تحت تأثير النفوذ الصهيوني.

وكانت تكمن وراء هذا الموقف المهادن لبريطانيا عوامل عديدة، سياسية واقتصاديةوفكرية. فقد كانت القناعة السائدة لدى بعض مكونات الوطنية الفلسطينية، خاصة في بداية عهد الانتداب، بأن بريطانيا، التي وقفت إلى جانب الثورة العربية وتحالفت مع زعيمها الشريف حسين، لن تسمح، على المدى البعيد، بقيام سيطرة صهيونية على فلسطين، وأن رغبتها في الحفاظ على الأمن

(٢٥) الكرمل، ١٤تشرين الثاني ١٩٢٥؛ نقلاً عن: محافظة، د. علي «الفكر السياسي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨»، الموسوعة الفلسطينية، بيروت، القسم الثاني، المجلد الثالث، ١٩٩٠، ص٥٥٩.

(٢٦) أورده توما، د. اميل: ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، بيروت، دار ابن رشد– دائرة الثقافة والاعلام في منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٨، ص٦٢.

والاستقرار في امبراطوريتها ستدفعها إلى مراعاة مشاعر ملايين المسلمين، من سكان هذه الامبراطورية، الذين ينظرون نظرة خاصة إلى فلسطين ومقدساتها الدينية. ومن جهة أخرى، كانت الطبيعة الطبقية لقيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية تفرض على هذه القيادة، حرصاً منها على مصالحها الاقتصادية ومكانتها السياسية، تجنب الإصطدام المباشر بالسلطات البريطانية. ومن جهة ثالثة، كان هناك، في اطار الوطنية الفلسطينية، من يؤمن بقدرة بريطانيا وعزمها على لعب دور «تحديثي» في فلسطين، ينهي التخلف الذي كان مهيمناً عليها في العهد العثماني، ويفتح أمام شعبها أبواب التقدم والمدنية. وقد عكست جريدة «مرآة الشرق»، لصاحبها بولس شحادة، ذلك الإيمان بالدور «التحديثي» لبريطانيا في افتتاحية أحد أعدادها، والتي ورد فيها:

««مرآة الشرق» عربية قبل كل شيء. لها أن ترى في هذه الأمة العربية ناجحة راقية، وهي لا ترى إلى هذا الرقي سبيلاً إلا بالتمسك بأسباب هذه المدنية الغربية الصحيحة، والسير وراء ما أنتجته الأدمغة الغربية من علم صحيح وأدب راق واقتصاد محض وخلق متين... لذلك ، فالمرآة تدعو دائماً إلى نبذ القديم البالي والأخذ بناضر كل جديد يقود إلى الحياة، تدعو إلى طرح الأوهام والخزعبلات والتقاليد الميتة والسير وراء العلم الذي لا حياة للأمم بدونه... يقولون إن «مرآة الشرق» حكومية، لأنهم لم يصدقوا أن «مرآة الشرق» أكثر الجرائد انتقاداً للحكومة، ولكنها، في الوقت نفسه، ترى أن السبيل الوحيد لنجاح هذه الأمة هو التفاهم مع الحكومة البريطانية، والتعاون معها في كل مالا يضر بقضية البلاد الأساسية وتقدمها»[٢٧].

وكانت مدينة حيفا قد شهدت، في تشرين الأول ١٩١٨، تأسيس حزب عربي موال لبريطانيا، كانت غايته السعي من أجل تحقيق نهضة مادية وأدبية في فلسطين، وتوجيه اهتمامات سكانها العرب نحو ميادين الثقافة البريطانية، وحثهم على تعلم اللغة الانكليزية. ورغم أن هذا الحزب لم يعمر طويلاً، إلا أن التيار السياسي والفكري الذي جسده بقي حاضراً في إطار الوطنية الفلسطينية، وتجسد في عدد من الأحزاب الصغيرة، مثل الحزب الحر المعتدل، الذي حمل، فيما بعد، اسم الحزب الوطني. وقد عبرت جريدة «مرآة الشرق» صراحة عن سياسة التعاون مع بريطانيا، التي دعا إليها هذا التيار، وجاهرت بكلمتها المشهورة «خذ وطالب». ففي عددها الصادر في ٢٠ أيلول ١٩٢٨، أي بعد أشهر قليلة من انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني السادس، الذي دعا إلى مهادنة بريطانيا وكاد يطالب بقيام حكومة وطنية في ظل الانتداب، كتب صاحبها بولس شحادة مقالاً، جاء فيه:

« إذا كنا نفخر بشيء واحد هو أن «المرآة» لم تحد عن الخطة التي رسمتها منذ صدورالعدد الأول منها. قلنا يومئذ... إن التفاهم مع الحكومة يجب أن يكون الأساس في سياسة هذه البلاد على مبدأ «خذ وطالب». وها قد برهنت الأيام صدق نظريتنا،

---

(٢٧) «مرآة الشرق»، القدس، ٢٦ أيلول ١٩٢٥، أورده : شوملي، د. قسطندي: «الصحافة الفلسطينية في عهد الانتداب جريدة «مرآة الشرق» (١٩١٩ – ١٩٣٩)، شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العددان ٢٢١ – ٢٢٢، آب – أيلول ١٩٩١، ص٧٣- ٨٦.

وكانت مجلة «شؤون فلسطينية» قد صارت تصدر منذ العام ١٩٨٤ من العاصمة القبرصية.

وأخذ السواد الأعظم من أبناء هذه الأمة يقولون بها ويعملون على تحقيقها... ونحن، نصرّح اليوم بما صرحنا به قبلاً: إن السياسة المثلى هي التفاهم مع الحكومة والدخول إلى نفس الدار، بدلاً من أن نقاتلها ونحن خارج الدار، واقفون في البرد شتاء و[في] الحر صيفاً»(٢٨).

الشيوعية: التركيز على فضح أهداف الاستعمار

بقي التأثير، السياسي والفكري، للشيوعية ضعيفاً على العرب الفلسطينيين، طوال مرحلة العشرينات، نتيجة نشأة الحركة الشيوعية بين صفوف المهاجرين اليهود الثوريين، الذين عجزوا، لاعتبارات موضوعية وذاتية، عن الانفتاح على الوسط العربي وإقامة علاقات وثيقة مع جماهير الكادحين العرب. وعلى عكس بعض قيادات الحركات الوطنية التحررية في المشرق والمغرب العربيين، التي تأثرت، إلى حد ما، بأفكار ثورة اكتوبر في روسيا وسعت إلى الحصول على دعم السلطة السوفيتية لنضالها ضد الاستعمار الغربي، فإن قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين لم تنشد أبداً إلى أفكار هذه الثورة، ولم تسعَ مطلقاً إلى الاتصال بالسلطة السوفيتية، رغم مواقف التأييد الواضحة التي اتخذتها هذه الأخيرة تجاه مطالب العرب التحررية وإدانتها لنظام الانتدابات الاستعماري. بل ذهبت قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين إلى حد تحذير حكومة الانتداب البريطاني من «مخاطر الشيوعية» على مستقبل البلاد، في ظل استمرار المهاجرين الثوريين اليهود في زرع بذور البلشفية في فلسطين، كما فعلت خلال الصدامات الدامية التي اندلعت في مدينة يافا في الأول من أيار ١٩٢١. وبسبب الحواجز التي انتصبت في وجهها، بقي موقف العداء الحازم الذي وقفته الشيوعية في فلسطين تجاه الاستعمار البريطاني من دون تأثير يذكر على الحركة الوطنية العربية وتوجهاتها السياسية والفكرية، وذهبت الصيحات التي أطلقها الشيوعيون، محذرين من نوايا الاستعمار البريطاني وأهدافه، أدراج الرياح.

وكان الشيوعيون قد فضحوا، منذ مطلع العشرينات، أهداف بريطانيا ودوافعها، فأشاروا إلى أن الامبريالية البريطانية قد استهدفت من وراء احتلالها فلسطين «دق إسفين في قلب العالم العربي، بهدف منع شعوب البلدان العربية في النهاية من التوحد القومي، خصوصاً وأن فلسطين تقع، من الناحيتين الجغرافية والتاريخية، في قلب العالم العربي»، كما استهدفت ضمان مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط: «ففلسطين، وبالاختلاف عن جميع المستعمرات البريطانية الأخرى، لم تجذب انتباه بريطانيا إليها بسبب ثرواتها الطبيعية أو بسبب سوقها التجارية، وإنما لاعتبارات استراتيجية تتعلق بموقعها؛ إنها تمثل قاعدة استراتيجية مهمة للدفاع عن قناة السويس، وعبرها يمر الطريق الوحيد القادم من الهند». ومن أجل تحقيق أغراضها الاستعمارية وضمان مصالحها الاستراتيجية، استغلت بريطانيا – كما قدّر الشيوعيون –

(٢٨) المصدر السابق.

المشروع الصهيوني، وقامت بمكافأة كبار الرأسماليين اليهود بوعد بلفور، ثم فرضت على الصهيونيين في فلسطين «القيام بمهمة تعزيز وجودها في هذه البلاد، وجعلت منهم سداً فاصلاً بينها وبين السكان العرب»[٢٩]. وعلى عكس قيادة الحركة الوطنية العربية، التي كانت تتجنب إيراد كلمة الاستعمار في بياناتها ومقررات مؤتمراتها، نشط الشيوعيون، على نطاق واسع، في حملة التحريض على الاستعمار وكشف طبيعته، وأصدروا، في إطار هذه الحملة، العديد من الكراسات التثقيفية، مثل كراس «الاستعمار، ومن هم مناصريه، ومن هم أعدائه»[٣٠]، كما خصصوا لهذا الموضوع حيزاً واسعاً في دورياتهم ومنشوراتهم. ففي أحد أعداد مجلة الحزب «إلى الأمام»، وتحت عنوان: «السياسة الاستعمارية في فلسطين»، ورد مايلي:

«إن موقع فلسطين الجغرافي لهو من الأهمية للاستعماريين بمكان، وخصوصاً للاستعمار الانكليزي، لغرض المحافظة على قناة السويس التي هي عرق الحياة الممتد بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق الأقصى والهند، ولمد نفوذها وسيطرتها داخل البلاد العربية والاستيلاء على منابع ثرواتها وفتح أسواق جديدة للتجارة البريطانية واستثمار الأيدي العاملة استثماراً وحشياً، ومحطة الوصال بينها وبين مصالحها من الشرق الأقصى، ونقطة حربية تهدد جميع المستعمرات ونصف المستعمرات في الشرق... وبعد ما وضعت الحرب أوزارها وقضت معاهدة فرساي على توزيع البلاد العربية إلى دويلات وإمارات (مستقلة)، وبعضها تحت انتداب الدول الاستعمارية فرنسا وانكلترا، والانتداب هو نوع من الاستعمار الغاشم الذي اخترعته لنا السياسة الاستعمارية ولجنة اللصوص (الانتدابات). وطبعاً لم يقفوا عند هذا الحد بل أتونا بمتكأ جديد، ويدعى هذا بالسياسة الصهيونية والوطن القومي للصهيونيين في فلسطين»[٣١].

التزاوج بين الوطنية والقومية في مطلع الثلاثينات

على الرغم من أن ظروف التجزئة الاستعمارية، التي فرضت على المشرق العربي في عام ١٩٢٠، قد أدت إلى انكفاء القومية العربية وانطلاق الوطنية الفلسطينية وطغيانها على مسرح الأحداث، إلا أن أفكار القومية والوحدة والتضامن العربي لم تغب نهائياً عن الفكر السياسي الفلسطيني، حيث كانت تبرز، بين الحين والآخر في إطاره، أصوات تدعو إلى استمرار العمل من أجل تحقيق فكرة «الجامعة العربية»، وتشدد على أهمية ضمان الترابط العضوي بين النضال القطري والنضال القومي. ومع ذلك، فإن سيادة المنطق القطري، الذي فرضته الظروف، قد ساهم في تبلور تيار، في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، أخذ يشكك صراحة في جدوى القومية

(٢٩) أورده الشريف، الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص٢٦ (ط١).

(٣٠) [هكذا ورد العنوان في الأصل] إصدار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني – فرع الدولية الشيوعية، مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني، يونيو ١٩٢٩.

(٣١) إلى الأمام، العدد ٩، سبتمبر ١٩٣٠، ص١ – ٢.

العربية والوحدة العربية، رافعاً شعار «فلسطين للفلسطينيين»، كما هي مصر للمصريين والعراق للعراقيين. وقد شدد هذا التيار المغرق في قطريته، والذي كان في الوقت نفسه من أكثر تيارات الوطنية الفلسطينية حماساً لمبدأ التعاون مع بريطانيا، شدد على ضرورة التعامل بواقعية مع الحقائق السياسية التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى، والتي «أقامت سدوداً قوية تحول دون العربي وأخيه في الأقطار الحجازية والمصرية والسورية والفلسطينية والعراقية واليمانية، بما نصبت فيها من حكومات مختلفة المذاهب ومتعددة الأهواء»، وهو الأمر الذي يحتم على الفلسطينيين، بالتالي، أن يعملوا على تحرير أنفسهم وتنظيم شؤونهم الداخلية، قبل أن يفكروا في الأقطار العربية جمعاء ووحدتها[٣٢].

أما الدعوة إلى القومية العربية، فقد نُظر إليها باعتبارها فكرة «استنبطتها أدمغة أجنبية لصرف قوى هذه الشعوب عن تنظيم أقطارها الخاصة والاهتمام بنفسها، إلى التلهي بالأحلام البعيدة، أو بالأحرى لشق صفوفها وتفكيك عراها وتفريق كلمتها، وحمل أكثرياتهاوأقلياتها على التنابذ تحت رعاية السيطرة عليها إلى الأبد». كما ألقى هذا التيار بذور الشك في حقيقة الروابط القومية بين العرب، معتبراً أن السدود السياسية ليست هي وحدها التي تحول دون تحقيق فكرة الجامعة العربية، بل «يحول دون تحقيقها أيضاًفقدان الروابط الحقيقية التي لا تقوم بدونها. وهذه الروابط هي المصلحة ووحدة الأخلاق والأمزجة؛ فإن الشعوب العربية ليست واحدة في أخلاقها وأمزجتها ومصالحها، كما يتوهم بعضهم، بل هي متباينة كل التباين. ولعل هذه الروابط يتيسر وجودها بين عربي وغربي ولا يتيسر وجودها بين عربي وعربي»[٣٣]

غير أن فكرة الوحدة العربية عادت لتحتل موقعاً متميزاً، في اطار الفكر السياسي الفلسطيني، اعتباراً من مطلع الثلاثينات. فقد ساهم التضامن العربي الواسع مع نضال الشعب الفلسطيني، خلال أحداث هبة البراق في آب ١٩٢٩، وبداية تحول الحركة الوطنية الفلسطينية إلى طريق مكافحة الاستعمار، وشعور هذه الحركة بحاجتها إلى الاستناد إلى عمقها العربي لتتمكن من مواجهة الحلف البريطاني – الصهيوني الذي ظهر جلياً خلال أحداث الهبة، ساهم ذلك كله في خلق الأرضية الملائمة لتجدد نشاط القوميين العرب الفلسطينيين وإعادة تسليط الأضواء، من جديد، على البعد القومي للوطنية الفلسطينية. وتمثّل أول مظهر، من مظاهر هذا التوجه القومي الوحدوي المتجدد، في الاجتماع الذي انعقد في مدينة القدس في الثالث عشر من كانون الأول ١٩٣١، على هامش جلسات المؤتمر الاسلامي العام، بمشاركة عدد من القوميين العرب من رجالات الحركة العربية الاستقلالية، حيث اتفق المشاركون فيه، بعد أن لحظوا أن من وسائل انجاح المؤامرة الاستعمارية «إشغال أهل كل قطر من الأقطار العربية عن أخوانهم في الأقطار الأخرى بقضايا اقليمية مصطنعة»، اتفقوا على اصدار «ميثاق قومي عربي»، تضمن ثلاثة بنود رئيسية، ركزت على وحدة البلدان العربية ورفض كل أشكال التجزئة التي طرأت عليها، وعلى أهمية توجيه الجهود في

---

(٣٢) فلسطين، العدد ١٠٣٧ – ٨٥، كانون الاول ١٩٢٧. أورده محافظة، الفكر السياسي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨، مصدر سبق ذكره، ص٥٥٩.

(٣٣) فلسطين، العدد ١٠٣٩ – ٨٧، ١٩ كانون الاول ١٩٢٧، في المصدر السابق، ص٥٥٩ – ٥٦٠.

كل قطر نحو الاستقلال التام، وعلى ضرورة مقاومة الاستعمار، بجميع أشكاله، باعتباره يتنافى مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى(٣٤).

وقد تعزز هذا التوجه باعلان تشكيل حزب الاستقلال العربي في فلسطين، في آب ١٩٣٢، على أساس مبادئ القومية العربية والوحدة العربية، حيث رأى مؤسسوه أن القضية الفلسطينية تقاذفتها الرياح المختلفة والعوامل المتناقضة منذ أن انفصلت عن القضية العربية الكبرى، فتحولت من كفاح ضد الغاصب المستعمر إلى فورات متقطعة ضد الصهيونية، وبات كفاح الحركة الوطنية في فلسطين «محصوراً بمقاومة القضية المصطنعة التي نكبنا بها الاستعمارليلهينا عن أغراضنا المقدسة العليا»(٣٥). وانعكس هذا التوجه على سياسة كل الأحزاب العربية التي ظهرت في فلسطين في النصف الأول من الثلاثينات، باستثناء حزب الدفاع الوطني إلى حد ما(٣٦)، حيث صار يُنظر إلى القومية العربية باعتبارها رديفاً للوطنية الفلسطينية، كما ورد في أحد المقالات التي نشرتها صحيفة «الجامعة العربية»:

«الفكرة الوطنية والعقيدة القومية هي حاجة من الحاجات الضرورية المبرمة، وليست شهوة من الشهوات أو نزعة من النزعات. فبدونها لا يستطيع الشعب العربي في فلسطين أن يجاهد في سبيل استقلاله وحريته، ولا أن يستمر في جهاده الشاق زمناً متحملاً كل عبء وباذلاً كل ثمن مهما عز وغلا. وإذا لم يؤمن بها لا يستطيع أن يتضافر مع إخوانه في الأقطار العربية الأخرى الساعين إلى نيل حريتهم وتحقيق أمانيهم وآمالهم في الوحدة العربية الكبرى، التي بدونها يتمزق العرب شذر مذر ويسطو عليهم كل قوي قادر من الشعوب الغربية»(٣٧).

وبوجه عام، بقي هذا التوجه القومي الوحدوي حاضراً، في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، طوال سنوات الثلاثينات والأربعينات، يبرز بجلاء في بعض الأحيان، كما حصل بعد اعلان الإضراب العام في نيسان ١٩٣٦ واندلاع الثورة المسلحة والتضامن العربي الواسع معهما، أو إثر طرح المشاريع الاتحادية العربية، ومنها مشروع الجامعة العربية، في الأربعينات، ويتراجع في أحيان أخرى، خاصة حين صارت تُطرح، في نهاية الثلاثينات، مشاريع لضمان استقلال فلسطين في إطار معاهدة تربطها ببريطانيا وتحافظ على مصالح هذه الأخيرة

---

(٣٤) أوردته نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٢ – ٧٣٣

(٣٥) المصدر السابق، ص ٧٣٤ – ٧٣٥.

(٣٦) عاد مطلب تحقيق استقلال فلسطين ليرتبط، في برامج هذه الاحزاب ، بالدعوة إلى تحقيق الوحدة العربية، وتمين، في ذلك الحين، الموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفلسطيني، بعد أن بدأ سيره الحثيث على طريق التعريب، والذي شدّد على أهمية النظر إلى القضية الفلسطينية بارتباطها مع القضية القومية العربية العامة، معتبراً أن جوهر هذه القضية القومية «يكمن بالضبط في أن الامبريالية الانكليزية والفرنسية والايطالية والاسبانية قد مزقت أوصال هذا الجسد الحي الذي كان يتشكل من الشعوب العربية وأبقت البلدان العربية في حالة انقسام اقطاعي، وحرمت كل بلد، على حدة، من الشروط الضرورية لضمان تطوره الاقتصادي والسياسي المستقل وحالت دون تحقيق الوحدة القومية وقيام دولة موحدة للشعوب العربية».

انظر الشريف، الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

(٣٧) الجامعة العربية، ٣١ تشرين الأول ١٩٣٢، أورده محافظة، الفكر السياسي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨، مصدر سبق ذكره، ص٥٦١.

فيها[٣٨]. ولا يخفى أن الحكومات العربية قد استغلت ذلك التوجه القومي والوحدوي لتفرض، منذ خريف العام ١٩٣٦، وصايتها على القرار السياسي لقيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، ولتكرس سياسة مصادرة استقلالية هذه الحركة، وهو الأمر الذي دفع عصبة التحرر الوطني، بعد قيامها في عام ١٩٤٣، إلى التنديد بالوصاية العربية المفروضة على الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، والتحذير من مخاطر التغاضي عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير نهجه الوطني بنفسه.

تحول الوطنية الفلسطينية إلى طريق مكافحة الاستعمار

شكّلت هبة البراق نقطة انعطاف حاسمة في مسيرة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، التي وجدت نفسها، بعد هذه الهبة، تتحول، شيئاً فشيئاً، إلى طريق مكافحة الاستعمار. ولعب التيار القومي العربي المتجدد دوراً رئيسياً في تعميق مضامين هذا التحول. ففي البيان التأسيسي الذي أصدره حزب الاستقلال، في الثاني من آب ١٩٣٢، اشير إلى عزم فريق الاستقلاليين، الذي عمل مع الجماعات العربية في ميدان القضية العربية الاستقلالية الكبرى، على استئناف جهادهم الوطني من خلال حزب سياسي استقلالي «يكافح الاستعمار وما جره من نكبات، كفاحاً شريفاً بلا مداورة ولا مواربة، ويعمل على نيل حقوق الأمة الاستقلالية وانهاضها»[٣٩]. وبعد أسابيع قليلة على صدور هذا البيان، أشار صبحي الخضرا أحد مؤسسي هذا الحزب إلى أن النظرة إلى القضية الفلسطينية، من الوجهة القانونية البسيطة، تبيّن أن هذا القضية «لا تخرج عن كونها قضية اعتداء وغصب لحرية الأمة العربية وحقوقها... فلو كانت في البلاد محكمة تنظر في هذا النوع من الدعاوى السياسية لما صحت الدعوى إلا ضد بريطانيا العظمى لا ضد الصهيونية، ذلك لأنها هي التي حالفت العرب على تأييد استقلالهم ثم نكثت بعهودها لهم، وهي اليوم تحتل هذا الجزء من بلادهم وتحكمهم بقوة الحديد والنار، وتجعل من بلادهم ملجأ لمتشردي اليهود ووطناً قومياً لهم»[٤٠]. وبقي حزب الاستقلال يركز على أن الاستعمار البريطاني هو أصل الداء الذي ابتليت به فلسطين، وهو الذي جر الصهيونية وراءه واتخذها لعبة يستعين بها على استمرار بقائه في فلسطين، داعياً «كل عربي في هذه البلاد إلى تجديد العهد للكفاح ضد الاستعمار وأساليبه، وضد الصهيونية وغزوتها، وضد الخائنين من أبنائها، بكل قوة وثبات وعزم وايمان»[٤١].

وترك هذا الموقف الحازم الذي اتخذه التيار القومي العربي انعكاسات مباشرة على مجمل

---

(٣٨) من بين المؤلفات التي عالجت هذا الموضوع، نشير إلى

أبراش، د. ابراهيم: البعد القومي للقضية الفلسطينية. فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٦٤ – ٧٩.

(٣٩) أوردته نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٤ – ٧٣٦.

(٤٠) مجلة العرب، ٢٧ آب ١٩٣٢، المصدر السابق، ص ٧٣١ – ٧٣٢.

(٤١) بيان حزب الاستقلال بمناسبة ذكرى وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٢، المصدر نفسه، ص٧٣٧ – ٧٣٩.

توجهات الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، التي صارت تنتقل، مدفوعة بضغط الجماهير الشعبية، إلى ميادين الصدام مع سلطات الانتداب البريطاني. ومنذ مطلع ربيع العام ١٩٣٣، وضعت أسس سياسة مقاطعة حكومة الإنتداب وعدم التعاون معها، وبرز الطابع المناهض للاستعمار، بشكل جلي، خلال التظاهرات والصدامات التي وقعت في تشرين الأول من العام نفسه، والتي لم تتخللها، للمرة الأولى، مواجهات بين العرب واليهود. وفي ظل هذه المناخات، قام الشيخ عز الدين القسام بمحاولته لتفجير الثورة المسلحة ضد الحكم البريطاني، وأرغم باستشهاده، الذي كان له صدى كبير في فلسطين، قيادة الحركة الوطنية على انتهاج سياسة أكثر حزماً في مواجهة البريطانيين[٤٢]. وتمثلت ذروة التحول إلى طريق مكافحة الاستعمار في اندلاع الاضراب العام في نيسان ١٩٣٦ وانطلاقة الثورة المسلحة. ومع ذلك، فقد دلت الأحداث اللاحقة على أن التيار المهادن لبريطانيا لم يفقد تأثيره كليا في إطار الفكر السياسي والحركة الوطنية الفلسطينية، وهو ما تجلى في عودة قيادة هذه الحركة الى سياسة ارسال الوفود الى بريطانيا والبحث عن حلول وسط معها. ومن جهة أخرى، أظهر توجه رئيس اللجنة العربية العليا[٤٣]، الحاج محمد أمين الحسيني، الى نسج علاقات التحالف مع النازية الالمانية، أن التيار الوطني، الذي دفعته الظروف الى اتخاذ موقف حازم في مواجهة بريطانيا، بقي هو الآخر عاجزاً عن استيعاب ظاهرة الامبريالية الحديثة.

من رفض مشاريع الحكم الذاتي الى التخبط تجاه الاستقلال

والآن، كيف تصور الفكر السياسي الفلسطيني، بتياراته المختلفة، مستقبل فلسطين، وما هي الحلول التي اقترحها لحل «العقدة» التي نشأت عن الصراع الذي دار على الارض الفلسطينية، وكيف جرى التعامل مع الحلول التي اقترحتها القوى الاخرى المشاركة في هذا الصراع؟[٤٤]

لقد رأينا أن الوطنية الفلسطينية، بأشكالها الاولى التي ظهرت قبل الحرب العالمية الاولى، كانت عاجزة، لاعتبارات موضوعية، عن تصور قيام كيان سياسي مستقل في فلسطين. وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية، وخلال الفترة الانتقالية القصيرة بين هيمنة القومية العربية وانطلاقة الوطنية الفلسطينية، طُرِحت فكرة استقلال فلسطين في إطار الدعوة الى ضمان استقلال

(٤٢) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٥ – ٢٩٦.
والشيخ عز الدين القسام سوري الأصل من مواليد بلدة جبلة، شارك في ثورة الشيخ صالح العلي سنة ١٩٢٠ وتلقى تعليمه في الجامع الأهر. ويعتقد أنه هاجر إلى فلسطين في عام ١٩٢٧ واستقر في مدينة حيفا، حيث عين ماذوناً شرعياً. وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٥، سقط القسام، مع عدد من إخوانه، إثر صدام مع البوليس البريطاني بالقرب من قرية يعبد.
(٤٣) كان نشاط اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني قد توقف عملياً بعد الاجتماع الذي عقدته في ١٧ آب ١٩٣٤، وقررت فيه دعم التوجه إلى تشكيل أحزاب سياسية جديدة. ومنذ نهاية عام ١٩٣٤، بدأت تظهر، إلى جانب حزب الاستقلال، أحزاب جديدة، كان من أهمها حزب الدفاع الوطني برئاسة راغب النشاشيبي، الذي ضم في صفوفه المعارضين للمجلس الاسلامي الأعلى، والحزب العربي الفلسطيني برئاسة جمال الحسيني، والذي كان الحاج أمين الحسيني هو الأب الروحي له. وفي ٢٥ نيسان ١٩٣٦، بعد أيام من بدء الاضراب العام في فلسطين، اجتمع قادة الأحزاب العربية وقرروا تشكيل لجنة عربية عليا، برئاسة الحاج أمين الحسيني، للاشراف على الحركة الوطنية.
(٤٤) من بين المؤلفات التي عالجت هذا الموضوع باستفاضة، نذكر حوراني، فيصل: جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨ – ١٩٤٨، نيقوسيا، شرق برس، ١٩٩٠.

سورية الطبيعية وتحقيق وحدتها. ثم فرضت ظروف التجزئة الاستعمارية على الوطنية الفلسطينية أن تطرح بنفسها تصورها لمستقبل فلسطين، فجاء، في هذا السياق، مطلبها بإقامة حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي. ورغم أن هذا المطلب بقي عائما، ولم تتحدد مضامينه بشكل واضح، الا أنه كان يعني أن تنبثق حكومة، مسؤولة عن إدارة شؤون البلاد، عن مجلس نيابي يتمثل فيه سكان فلسطين بحسب نسبهم، بمن فيهم اليهود الذين كانوا يقطنون في البلاد قبل الحرب العالمية الاولى، ويعترف بوجودهم الشرعي فيها، وتبلغ نسبتهم حوالي ٧ بالمئة من مجموع عدد السكان. ولكونها بقيت تهادن بريطانيا طوال مرحلة العشرينات، لاعتبارات عديدة ذكرناها سابقا، احجمت الوطنية الفلسطينية عن ربط مطلب الحكومة الوطنية بشعار الاستقلال، معترفة ضمنا بشرعية الانتداب البريطاني على فلسطين، فوضعت نفسها بذلك امام مأزق سياسي شديد.

أما بريطانيا، التي كانت ترفض أصلاً الاعتراف بوجود العرب الفلسطينيين كشعب له حقوق سياسية، وكانت مصممة على ضمان سيطرتها المطلقة على فلسطين وتوفير شروط نجاح مشروع الوطن القومي اليهودي، فلم تكن مستعدة لقبول أي مطلب ينال من هذه السيطرة المطلقة. وعليه، فقد رفضت بريطانيا مطلب إقامة الحكومة الوطنية المسؤولة أمام مجلس نيابي، وأنكرت على الهيئة التي تقدمت به، ممثلة باللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني، شرعيتها بتمثيل سكان فلسطين العرب، مكتفية، عندما كانت تطورات الأحداث تدفعها إلى ذلك، بعرض مقترح إقامة شكل من أشكال الحكم الذاتي بالاستناد إلى بنود صك الانتداب(٤٥).

غير أن الوطنية الفلسطينية، التي كانت تطمح إلى لعب دور رئيسي في تقرير مصير فلسطين وترفض الإقرار بأي حق للمنظمة الصهيونية في المشاركة بتقرير هذا المصير، رفضت كل مشاريع الحكم الذاتي التي تقدمت بها حكومة الانتداب، فأعلنت مقاطعتها انتخابات المجلس التشريعي، التي دعت إليها الحكومة في منتصف تشرين الثاني ١٩٢٢، وأكدت اللجنة التنفيذية العربية، في ردها على هذه الدعوة، أن فلسطين كانت ترسل في الماضي نواباً عنها إلى البرلمان العثماني، ولا يمكنها بالتالي أن ترضى لنفسها الآن المشاركة في مجلس تشريعي مجرد من كل سلطة، وتتوقف قرارته على مصادقة المندوب السامي(٤٦).

(٤٥) كان مؤتمر سان ريمو، المنعقد في نيسان ١٩٢٠، قد أقر مبدأ وضع فلسطين تحت الوصاية البريطانية وفي ٢٤ تموز ١٩٢٢، اقرت عصبة الامم النص النهائي لصك الانتداب، بعد أن تشاورت مع المنظمة الصهيونية التي نجحت في إضفاء شرعية دولية على وعد بلفور. فقد جاء في المادة الثانية من الصك: «تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، بقطع النظر عن الجنس والدين». كما اعترفت مواد الصك بنشاط «وكالة يهودية ملائمة» ودعت إدارة فلسطين البريطانية إلى التعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإلى تسهيل هجرة اليهود واستيطانهم في فلسطين.

(٤٦) غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤ وكان دستور فلسطين، الذي وضعته الحكومة البريطانية لفلسطين في ١٠ آب ١٩٢٢، قد تضمن انشاء مجلس تشريعي، يشارك في اصدار القوانين التي لا تتعارض مع أحكام صك الانتداب، على أن لا يُعْمل بأي قانون لا يوافق عليه المندوب السامي، الذي كان يتمتع أيضاً بسلطة توقيف المجلس وحله. وقد حددت حكومة فلسطين اعضاء المجلس، الذي يرأسه المندوب السامي بـ٢٢ عضواً، منهم ١٠ موظفين (ستة بريطانيون وأربعة يهود) و١٢ عضواً منتخباً (٨ من المسلمين، و٢ من المسيحيين، و٢ من اليهود) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى:
خلة، د. كامل محمود. فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩، بيروت، مركز الأبحاث م ت ف، ١٩٧٤.

كما رفضت اللجنة التنفيذية العربية كذلك، بعد فشل مشروع المجلس التشريعي، الفكرة التي طرحتها حكومة الإنتداب لاقامة وكالة عربية، تكون لها صلاحيات مماثلة لتلك التي مُنحت للوكالة اليهودية طبقاً للمادة الرابعة من صك الانتداب، وذلك لرفضها القبول بوضع العرَب على قدم المساواة مع اليهود في فلسطين. وهكذا، كان الفشل من نصيب كل مشاريع المشاركة السياسية، على قاعدة الحكم الذاتي، التي طرحت في العشرينات، نتيجة رفض الوطنية الفلسطينية الحازم لهذه المشاريع وعدم جدية بريطانيا في إنجاحها، وكذلك نتيجة رفض المنظمة الصهيونية قيام أية مؤسسات تشريعية تمثيلية في فلسطين مادام العرب لم يعترفوا بمشروعية الوطن القومي اليهودي وبالتزامات سلطات الإنتداب تجاهه.

وقد برز فيما بعد، في سياق تقويم موقف الوطنية الفلسطينية من مشاريع الحكم الذاتي البريطانية، اتجاهان: الأول، قدَّر أن العرب الفلسطينيين، برفضهم المجلس التشريعي، قد حرموا أنفسهم من أداة مهمة كان في وسعهم استخدامها في نضالهم للحفاظ على مصالحهم وعرقلة بناء الوطن القومي اليهودي والحد من هجرة اليهود إلى فلسطين. وكان من بين أنصار هذا الاتجاه بعض الوطنيين المعروفين، مثل عوني عبد الهادي الذي اعتبر أنه كان ينبغي على العرب قبول المشاركة في المجلس التشريعي، مع تحفظهم بأن هذه المشاركة لا تعني الاعتراف الصريح بالإنتداب وبنوده(٤٧). كما كان من مؤيدي هذا الاتجاه دعاة سياسة التعاون الصريح مع بريطانيا، الذين دعوا، على قاعدة مبدأ «خذ وطالب»، إلى قبول ما تقترحه بريطانيا، والتأسيس عليه لطرح مطالب جديدة في المستقبل. أما الإتجاه الثاني، فقد قدَّر أن قبول القيادة العربية لمشاريع الحكم الذاتي البريطانية كان سيضعف النضال الوطني، وسيمثل استسلاماً أمام الانتداب وقبولاً ضمنياً بوعد بلفور.

ومنذ مطلع الثلاثينات، مع تجدد نشاط تيار القومية العربية وتزاوجه مع تيار الوطنية الفلسطينية، عاد إلى البروز شعار استقلال فلسطين في إطار الدعوة إلى تحقيق الوحدة العربية، وصار يُنظر إلى مشاريع المشاركة السياسية، على أساس الحكم الذاتي، باعتبارها «لا تنسجم مع طموح البلاد إلى الاستقلال التام والوحدة العربية»(٤٨). ويرى بعض الباحثين أن المطالبة بالاستقلال في إطار الوحدة العربية كانت تمثل، في ظروف تلك المرحلة، «هروباً إلى أمام»، خصوصاً وأن الأقطار العربية الأخرى كانت على أعتاب الحصول على شكل من أشكال استقلالاتها الوطنية. ومهما يكن، فقد فرض تطور الأحداث اللاحق على الوطنية الفسطينية أن تفصل الاستقلال عن الوحدة العربية، ودفعها، في محاولة منها لقطع الطريق على مشروع التقسيم الذي طرحته لجنة بيل البريطانية في تموز ١٩٣٧(٤٩)، إلى دعوة عصبة الأمم إلى إلغاء

---

(٤٧) غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، المصدر المذكور، ص١٢٤ - ١٣٥، وكذلك توما، ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨ - ٣٩

(٤٨) هذا ما أعلنه الحزب العربي الفلسطيني في البيان الذي أصدره في ٢٤ نيسان ١٩٣٦، تعقيباً على المقترح الجديد الذي كانت قد تقدمت به حكومة الانتداب، بعد شهر واحد على اكتشاف حركة الشيخ عز الدين القسام، لإقامة مجلس تشريعي في فلسطين.

انظر: الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٠ - ٣٠١.

(٤٩) بعد اشهر على اندلاع الاضراب العام والثورة المسلحة في فلسطين، عيّنت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق =

الإنتداب البريطاني لتحل محله دولة فلسطينية مستقلة، ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن لهذه الأخيرة مصالحها المعقولة، كما تضمن مصالح الأقلية اليهودية في البلاد(٥٠). وعندما تبنت بريطانيا فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة تحت حمايتها، على أساس «الاستقلال المؤجل» لمدة عشر سنوات، كما ورد في «الكتاب الأبيض» البريطاني لعام ١٩٣٩(٥١)، تصدى الحاج محمد أمين الحسيني للميل الواضح والغالب، في إطار الوطنية الفلسطينية، لاتخاذ موقف ايجابي من هذه الفكرة، وذلك لأنه كان يترقب آنذاك اندلاع الحرب «ويراهن على أن دول المحور سوف تنتصر فيها، ولم يشأ بالتالي أن يهادن بريطانيا في وقت كهذا بل اتجه إلى التعاون مع ألمانيا»(٥٢).

ويرى بعض الباحثين أن من أسباب تخبط الوطنية الفلسطينية وافتقادها زمام المبادرة، تجاه مستقبل فلسطين واستقلالها، عجزها عن تقديم حلول ديمقراطية لمسألة الوجود اليهودي في فلسطين، يتجاوز الإقرار بشرعية وجود نسبة الـ٧ بالمئة من اليهود، الذين كانوا يقطنون في البلاد قبل الحرب العالمية الأولى. وعندما جرت الموافقة، بعد اندلاع ثورة عام ١٩٣٦، على مشاريع للاستقلال يتمثل فيها اليهود بنسبة عددهم إلى مجموع السكان، كان الوقت قد فات، حيث اقترب عدد اليهود من نصف مليون، وصاروا يمثلون ما يقرب من ثلث مجموع السكان، كما صارت مؤسساتهم تشكل دولة داخل الدولة(٥٣). وبعد ذلك، لم تدرك الوطنية الفلسطينية التغيرات العميقة التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية، والتي حوّلت المهاجرين اليهود إلى «قومية» محددة الملامح وإلى قوة اقتصادية وسياسية كبيرة، وخلقت أجواء من التعاطف الدولي الواسع مع اليهود، كما لم تنتبه إلى خطورة التوجه الذي أقر في مؤتمر الصهيونيين الأمريكيين، في أيار ١٩٤٢، لاقامة دولة يهودية في فلسطين، تكون جزءاً عضوياً من «العالم الديمقراطي الجديد»، ذلك

= ملكية لتقصي «الحقائق» برئاسة اللورد بيل، وزير شؤون الهند السابق، وقد أوصت اللجنة في تقريرها الذي رفعته إلى الحكومة بتقسيم فلسطين، وذلك بعد أن اتضح «أن المشكلة لا يمكن أن تحل بمنح أي من العرب أو اليهود كل ما يريدونه . ويبدو أن التقسيم يوفر على الأقل فرصة التوصل إلى السلام في النهاية، ولا يمكننا أن نرى أي أمل في أي مشروع آخر». وبناء على توصيات اللجنة، أصدرت الحكومة البريطانية، في شهر تموز ١٩٣٧، بياناً، اعتبرت فيه «أن هناك تضارباً لا يقبل التوفيق بين أماني العرب وأماني اليهود في فلسطين، وأنه لا يمكن تحقيق هذه الأماني بموجب نصوص الانتداب الحالي، وأن مشروع التقسيم، على أساس الخطوط العامة التي أوصت بها اللجنة، يعتبر أحسن وأنجع حل للخروج من هذا المأزق».

انظر: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ – ١٩٨٨، نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٠، ص٦٢ – ٦٩

(٥٠) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المصدر المذكور، ص٣٣٢ – ٣٣٣.

(٥١) أصدرت الحكومة البريطانية في أيار ١٩٣٩، بعد أن تخلت عن مشروع التقسيم باندلاع الثورة الفلسطينية من جديد، «كتاباً أبيض» ينفي أية نية لانشاء دولة يهودية، ويرفض، في الوقت نفسه، المطلب العربي بأن تصبح فلسطين دولة عربية مستقلة، مقترحاً انهاء الإنتداب وضمان استقلال فلسطين في عام ١٩٤٩، على أن يشترك في حكمها كل من العرب الفلسطينيين واليهود، وعلى أن تتوقف الهجرة اليهودية نهائياً بعد السماح بدخول ٧٥٠٠٠ مهاجر جديد خلال السنوات الخمس الأولى، وتقوم الحكومة بتنظيم عملية انتقال ملكية الأراضي تنظيماً صارماً

انظر: منشأ القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص٧٠ – ٧٢

(٥٢) حوراني، فيصل: «الحركة الوطنية الفلسطينية وعلاقتها ببريطانيا ١٩١٨–١٩٣٩»، شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العدد ١٤٦ – ١٤٧، أيار – حزيران ١٩٨٥، ص٣ – ٢٢.

(٥٣) المصدر السابق، ص٦.

التوجه الذي صادق عليه المجلس العام للمنظمة الصهيونية العالمية في تشرين الثاني من العام نفسه، وكان ايذاناً ببدء انحياز هذه المنظمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية(٥٤).

دعامتا الحل: حق تقرير المصير والديمقراطية

بقيام عصبة التحرر الوطني، خطا الفكر السياسي الفلسطيني خطوات كبيرة على طريق تحديد ملامح تصوره لمستقبل فلسطين، مدرجاً شعار الاستقلال، لأول مرة، في إطار حل ديمقراطي لـ«العقدة» الفلسطينية.

وكان شعار الاستقلال قد برز في برنامج الشيوعية الفلسطينية منذ ظهورها، إلا أنه اندرج، وحتى أواسط الثلاثينات، في إطار مشروع طوباوي كان يهدف إلى ضمان انتصار الثورة الاشتراكية في فلسطين عبر تحقيق وحدة الطبقة العاملة، في جبهة موحدة، وتصفية جذور «التناقض القومي» العربي – اليهودي في البلاد. فقد بقي الشيوعيون مقتنعين أن الايديولوجية الصهيونية هي «ايديولوجية البرجوازية القومية اليهودية»، وأن تأثر العمال اليهود بها هو ظاهرة عابرة لن تدوم، وأن حزبهم سينجح، في نهاية المطاف، في سلخ هؤلاء العمال عن جسم الحركة الصهيونية ودفعهم إلى محاربة البرجوازية اليهودية ومشروعها «الطوباوي» المرتبط بالمشاريع الامبريالية(٥٥). وظل الرهان على امكان سلخ العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية قائماً حتى بعد أن تخلى الحزب الشيوعي، بتأثير التوجهات الجديدة للأممية الشيوعية (الكومنترن)، عن سياسته «الانعزالية اليسارية» تجاه البرجوازية الوطنية العربية، وتبنى شعار الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية. ففي المؤتمر العالمي السابع للأممية الشيوعية، الذي انعقد في صيف العام ١٩٣٥ وثبّت هذه التوجهات الجديدة، قال مندوب الحزب الشيوعي الفلسطيني: «إننا نحقد على البرجوازية اليهودية الصهيونية، غير أننا نمد، في الوقت نفسه، يداً أخوية إلى العمال اليهود، وندعوهم إلى النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية». وفي البيان الذي أصدرته لجنته المركزيةفي مطلع أيار ١٩٣٦، أي بعد أيام قليلة من تفجر أحداث ثورة ١٩٣٦، دعا الحزب جماهير العمال والكادحين اليهود إلى الالتحاق بالنضال التحرري الذي كانت تخوضه الحركة الوطنية

---

(٥٤) سعت المنظمة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية إلى تعزيز موقعها بالحصول على دعم صريح من الولايات المتحدة الامريكية وفي أيار ١٩٤٢، أعلنت الهيئة التفيذية للوكالة اليهودية، المجتمعة في نيويورك، رسمياً ان هدفها هو إقامة دولة يهودية في فلسطين عن طريق الهجرة غير المحدودة، وأكدت رفضها لـ«الكتاب الابيض» البريطاني الصادر في أيار ١٩٣٩، باعتباره «يسعى إلى الحد من حقوق اليهود في الهجرة والاستيطان في فلسطين» ويشكل «نقضاً وانكاراً لتصريح بلفور». وظهر في تشرين الثاني ١٩٤٥ مفعول الضغط الذي مارسته المنظمة الصهيونية على الإدارة الأمريكية، وخاصة من خلال الكونغرس، حيث ناشد الرئيس ترومان الحكومة البريطانية فتح أبواب فلسطين أمام عدد إضافي من المهاجرين قدره ١٠٠٠٠٠ مهاجر

انظر منشأ القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص٨٦ – ٨٧.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى

الشريف، الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص٣٦

العربية «من أجل إنهاء الإنتداب البريطاني، وإلغاء وعد بلفور، وإيقاف الهجرة اليهودية وسياسة احتلال الأرض والعمل»، معتبراً أن «انتصار الحركة الوطنية العربية سيساهم في إيجاد حل سليم لمشكلة الأقلية اليهودية في فلسطين»(٥٦).

غير أن اندفاع الشيوعية الفلسطينية، بتأثير تطور أحداث الثورة، على طريق تقديم الدعم غير المشروط لقيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية ومواقفها قد أدى إلى تغييب حدود هذا التمايز في الموقف من الأقلية اليهودية، وحال دون تمكين التيار الشيوعي، قبل نشوء عصبة التحرر الوطني، من بلورة تصور واضح ومتكامل لمستقبل فلسطين.

فمنذ قيامها،في خريف العام ١٩٤٣، رفضت عصبة التحرر الوطني محاولات بريطانيا عزل قضية فلسطين عن قضية المستعمرات المطروحة على صعيد عالمي، والتعامل معها كقضية نزاع بين العرب واليهود، أو قضية هجرة يهودية ومقاومة هذه الهجرة، وشدّدت على أهمية النظر إلى قضية فلسطين باعتبارها «جزءاً من القضية العالمية، قضية القضاء على النظم العنصرية، قضية استقلال جميع الشعوب ضمن أوطانها وتآخي الشعوب ومساواتها، قضية سلام عالمي دائم يضمن تقدم الانسانية باطراد نحو سعادة حقيقية وهناء دائم»(٥٧). أما الصهيونية، فلم تكن، في نظر العصبة، إلا «من مآثر الاستعمار في بلادنا، وليس يزول الأصل بزوال الفرع، وليس تحل المشكلة بحل القضايا التي نجمت عنها». وفي هذا السياق، حاولت العصبة أن ترسم حدوداً فاصلة بين الصهيونية والسكان اليهود في فلسطين، حيث رفضت ادعاءات الصهيونيين أنهم يعبرون عن مصالح جميع اليهود، وأكدت أن الصهيونية «تتعارض مع مصالح اليهود أنفسهم»، وهي تعبر، في الأساس، عن «مصالح البرجوازية اليهودية الكبيرة، المتواطئة مع الاستعمار، والساعية إلى تسخير جماهير اليهود، داخل فلسطين وخارجها، لخدمة مصالحها الطبقية». وعلى أساس هذا التقدير، انتقدت العصبة مواقف القيادة التقليدية للحركة الوطنية، التي كانت تعلن دوما أنها «لا يمكن أبدا أن تعيش بسلام مع السكان اليهود في فلسطين، وأن تؤمن لهم أي حق ديمقراطي من حقوقهم»، داعية الوطنية الفلسطينية إلى انتهاج «سياسة حكيمة»، تقوم على أساس تحقيق التفاهم مع السكان اليهود في فلسطين والاعتراف بحقوقهم الديمقراطية، وتساعد على اضعاف نفوذ الحركة الصهيونية بين صفوفهم، وتعرقل مهمة الصهيونية التي «تعلن على رؤوس الاشهاد أن الحركة الوطنية العربية في فلسطين تضمر للسكان اليهود شراً، وأن الاستقلال الذي تنشده يعني مذبحة لليهود»(٥٨). وحذرت العصبة، منذ عام ١٩٤٥، من أن تؤدي «السياسة غيرالعملية»، التي تنتهجها القيادة التقليدية العربية تجاه السكان اليهود في فلسطين، إلى تقسيم فلسطين وتأمين مستقبل الصهيونية فيها وجر البلاد إلى المصائب والاضطرابات الداخلية.

وفي سبيل الوصول إلى حل لـ«العقدة» الفلسطينية، شدّدت عصبة التحرر الوطني على أهمية ضمان استقلال فسطين على قاعدتي حق تقرير المصير والديمقراطية، من خلال إنشاء

(٥٦) المصدر السابق، ص٩١.

(٥٧) عصبة التحرر الوطني في فلسطين (داخلي). «حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية»، النشرة العاشرة، الأربعاء ١٢ نيسان ١٩٤٤

(٥٨) عصبة التحرر الوطني في فلسطين. العقدة الفلسطينية والطريق إلى حلها، حيفا، مطبعة حداد، ١٩٤٥، ص٩

حكم وطني ديمقراطي مستقل في فلسطين، يؤمن حقوق سكانها جميعاً. وحددت العصبة المضمون الحقيقي لمبدأ حق تقرير المصير، فأعلنت أن هذا الحق «يظل كلاماً مبهماً إذا لم تتوفر الشروط لتأمينه، وذلك بأن يعُترف بأن من حق الشعب أن يصل إلى تحرره الوطني واستقلال بلاده من كل نفوذ أجنبي استعماري، وأن من حقه أن يقرر شؤونه الداخلية والخارجية وحده، وبمحض اختياره، وأن تقوم على تنفيذ هذا الحق مؤسسات شعبية تعكس رأي الشعب بحرية وطلاقة»(٥٩). كما أشارت العصبة إلى أن إشاعة الديمقراطية، السياسية والاقتصادية، هو الشرط الذي لابد منه لضمان ممارسة الشعب لحقه في تقرير المصير، وهو أساس الحفاظ على السلم في فلسطين، وفي الشرق العربي بأسره، كاشفة، في هذا السياق، القناع عن «الوجه الحقيقي» للحركة الصهيونية «التي تخاف الديمقراطية في نشاطها وأهدافها»، ولا تريد أن تسود الديمقراطية في فلسطين «إذ أن ذلك يعني إنشاء حكم وطني ديمقراطي...، ويعني القضاء على حلم الدولة اليهودية، [التي] لا يمكن أن تقوم إلا بالقضاء على دعامتي كل حركة وطنية تحررية: حق تقرير المصير وانتشار الديمقراطية»(٦٠).

غير أن تعقيدات الصراع وتداخلاته، وموازين القوى المختلة في إطاره، قد حالت دون نجاح الحل الذي تصورته العصبة لـ«العقدة» الفلسطينية، والقائم على دعامتي حق تقرير المصير وانتشار الديمقراطية؛ فكان قرار التقسيم الدولي في تشرين الثاني ١٩٤٧، الذي أيدته العصبة، ثم وقعت النكبة؛ وبوقوعها دخل الفكر السياسي الفلسطيني مرحلة نوعية جديدة كلياً.

---

(٥٩) المصدر السابق، ص٦٠

(٦٠) المصدر نفسه، ص٨

القسم الثاني

من تمزق «الكيان» الفلسطيني
إلى
تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

الفصل الثاني

من النكبة إلى الوحدة ١٩٤٨ - ١٩٥٨

في عام ١٩٤٨، تمزق الكيان السياسي الفلسطيني الذي بقي خاضعاً، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى للسيطرة الاستعمارية البريطانية، ولم يتجدد البحث عن سبل إحياء هذا الكيان إلا بعد قيام الوحدة المصرية- السورية في شهر شباط ١٩٥٨. وقد تميزت تلك المرحلة، الممتدة على مدى عقد من السنين، بغياب تيار الوطنية القطرية الفلسطينية، كتيار فاعل من تيارات الفكر السياسي الفلسطيني، واستمرار حضور تيار القومية العربية، الذي طغى في تلك المرحلة على غيره من التيارات، والتيار الشيوعي، الذي رجع، بتأثير النكبة في الأساس، إلى المنطلقات الأممية التي كان قد انطلق منها. وإلى جانب هذين التيارين، برز تيار الإسلام السياسي مستفيداً، في تثبيت حضوره المستقل، من تراجع نفوذ الحاج محمد أمين الحسيني الذي كان يجمع، في يديه، القيادتين السياسية والدينية للحركة الوطنية الفلسطينية.

وسنحاول في هذا الفصل أن نرصد مواقف كل من هذه التيارات الثلاثة من النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني، ومن القوى التي تسببت فيها والنتائج التي تمخضت عنها، كما سنتوقف عند تصورات كل منها لسبل حل القضية الفلسطينية بعد التطورات التي طرأت عليها لكن قبل ذلك، سنحاول تحديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى غياب الوطنية القطرية الفلسطينية خلال تلك المرحلة.

عوامل غياب الوطنية القطرية الفلسطينية

أعلنت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، ممثلة بالهيئة العربية العليا[1]، رفضها الحازم لقرار

(١) تألفت الهيئة العربية العليا لفلسطين بقرار صادر عن الجامعة العربية في ١٢ حزيران ١٩٤٦، وبقيت، حتى النكبة، بمثابة المؤسسة السياسية العليا الوحيدة للشعب الفلسطيني، بعد حل اللجنة العربية العليا وموافقة غالبية قيادات الأحزاب على حل نفسها. وقد تشكلت هذه الهيئة، في البدء، من أربعة أشخاص عيّنتهم جامعة الدول العربية، ثم قام =

الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧[٢]، والقاضي بتقسيم فلسطين، وحظي موقفها ذلك بمساندة دول الجامعة العربية التي أعلنت في الاجتماع الذي عقدته في ٨ كانون الأول ١٩٤٧ عزمها على إحباط تنفيذ قرار التقسيم بالوسائل العسكرية. غير أن حرب فلسطين، التي اندلعت بعد إعلان قيام دولة اسرائيل في الرابع عشر من شهر أيار ١٩٤٨ ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين، قد أسفرت عن هزيمة العرب وأدت إلى تهجير قسم كبير من الفلسطينيين من وطنهم وتقسيم المنطقة العربية من فلسطين، التي كان ينبغي أن تقوم عليها بموجب قرار التقسيم دولة فلسطينية مستقلة، إلى ثلاثة أقسام الأول استولت عليه اسرائيل، والثاني أصبح يشكل جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، والثالث خضع للإدارة المصرية. وبانهيار الكيان الفلسطيني، فقدت الوطنية القطرية الفلسطينية الأرضية التي وقفت عليها منذ ظهورها، حيث لم تنطلق هذه الوطنية القطرية، كتيار سياسي وفكري محدد، إلا بعد بروز كيان سياسي، موحد جغرافياً وسياسياً وإدارياً، صار يُعرف باسم فلسطين، ونجم عن تقسيم سوريا الطبيعية وتفرع الحركة القومية العربية الجامعة، ومركزها دمشق، إلى جداول قطرية.

صحيح أن الهيئة العربية العليا قد حاولت إحياء الكيان السياسي الفلسطيني عندما أعلنت في ٢٣ أيلول ١٩٤٨ عن تشكيل «حكومة عموم فلسطين»[٣]، التي حصلت على ثقة «مؤتمر وطني» عقد في غزة في الثلاثين من الشهر نفسه، بمشاركة ٨٣ مندوباً، ودعا إلى ضمان استقلال فلسطين في حدودها الانتدابية، إلا أن تلك المحاولة كانت محكومة بالفشل سلفاً باعتبار أن الأرض الفلسطينية، التي كان ينبغي على «حكومة عموم فلسطين» أن تمارس سلطتها عليها، كانت قد خرجت عن نطاق أية سيطرة فلسطينية، وأصبحت خاضعة إما لسيطرة اسرائيل أو لسيطرة

= المفتي، بعد عودته من أوروبا إلى مصر وتسلمه رئاسة الهيئة، بتعيين خمسة أعضاء جدد. وبقيت هذه الهيئة تمارس نشاطها من خارج فلسطين، وتمثل شعب فلسطين لدى الجامعة العربية.

لمزيد من التفاصيل عن ظروف تأسيس هذه الهيئة ونشاطها، يمكن الرجوع إلى

نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص٥٨٥ – ٥٩٤.

(٢) بدأت الأمم المتحدة النظر في قضية فلسطين في شهر شباط ١٩٤٧، بناء على طلب من بريطانيا، بعد فشل مؤتمر لندن، الذي انعقد ما بين شهري أيلول ١٩٤٦ وشباط ١٩٤٧، وهدف إلى التوفيق بين المطالب المتعارضة لممثلي كل من العرب الفلسطينيين واليهود. وخلال انعقاد الدورة الإستثنائية الأولى للأمم المتحدة، في ٣ نيسان ١٩٤٧، تقرر إيفاد لجنة دولية لتقصي الحقائق إلى فلسطين. وبعد ما يقرب من ثلاثة أشهر على نشاطها، رفعت هذه اللجنة تقريرها إلى الأمم المتحدة، دون أن تتفق على توصيات موحدة، باستثناء موافقة أعضائها الجماعية على إنهاء الإنتداب البريطاني. أما في ما يتعلق بمستقبل فلسطين السياسي، فقد أوصت غالبية أعضاء اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين سياسياً، وتجمعهما وحدة اقتصادية، على أن تكون القدس مدينة دولية، في حين اقترحت أقلية الأعضاء قيام فلسطين مستقلة إتحادية، على أن تكون القدس عاصمتها. وفي شهر أيلول ١٩٤٧، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الثانية للنظر في قضية فلسطين، وأصدرت بعد مداولات طويلة، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، القرار ١٨١، الذي تبنى موقف غالبية أعضاء لجنة تقصي الحقائق الدولية، حيث نال مشروع التقسيم ٣٣ صوتاً مؤيداً و١٣ صوتاً معارضاً مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت.

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى.

منشأ القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢ – ١٧٨.

(٣) انظر: شبيب، سميح: حكومة عموم فلسطين. مقدمات ونتائج، نيقوسيا، شرق برس، ١٩٨٨.

جيوش الدول العربية. وفي واقع الأمر، فإن الأنظمة العربية المختلفة، التي فرضت منذ عام ١٩٤٥ وصايتها على الشعب الفلسطيني وتحكمت بقضيته الوطنية، لم تكن متحمسة، رغم التنافس الذي كان يدور بين محاورها، لمبدأ قيام كيان فلسطيني مستقل وترك الشعب الفلسطيني يقرر مصيره بنفسه(٤). وإلى جانب هذين العاملين، لعبت عوامل أخرى دورها في تغييب الوطنية القطرية الفلسطينية، منها عدم تعمق وعي العرب الفلسطينيين حاجتهم إلى كيان سياسي مستقل، خصوصاً وأنهم لم يمارسوا طوال عهد الإنتداب أي شكل من أشكال الحكم الذاتي، وكذلك شعور قطاعات واسعة منهم أن حماية المناطق الفلسطينية، التي لم تخضع للسيطرة اليهودية، يجب أن يتقدم كهدف على إقامة كيان سياسي فلسطيني مستقل ، وهو الأمر الذي يفسر، كما يلحظ عيسى الشعيبي، أن الإجراءات بضم الضفة الغربية إلى الأردن لم تواجه بمعارضة واسعة، وأنه لم تبرز سوى اعتراضات جزئية ومحدودة على هذه الإجراءات، اقتصرت على «حكومة عموم فلسطين» وعلى الشيوعيين الذين عادوا وأقروا بالواقع الجديد وتكيفوا، تنظيمياً، معه(٥)

ونتيجة لكل هذه العوامل، اختفت التعبيرات السياسية المختلفة لتيار الوطنية القطرية الفلسطينية، ولم يبق يعبر، إلى هذا الحد أو ذاك، عن هذا التيار سوى الهيئة العربية العليا لفلسطين، التي واصلت نشاطها، في القاهرة أولاً وفي بيروت فيما بعد، علماً بأن حضورها السياسي بقي هامشياً وغيرمؤثر على تطور الأحداث. ومهما يكن، فقد يكون من المفيد، قبل الانتهاء من هذه الفقرة، عرض مواقف هذه الهيئة من النكبة وأسبابها والأفكار التي اقترحتها بخصوص كيفية معالجة القضية الفلسطينية.

ففي كتاب أصدره مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين في القاهرة في عام ١٩٥٧، وجُمعت فيه تصريحات وأحاديث رئيسها محمد أمين الحسيني، اعتبرت الهيئة أن كارثة فلسطين «كانت

---

(٤) عندما قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، خلال الإجتماع الذي عقدته في الإسكندرية في ٨ تموز ١٩٤٨، تشكيل «إدارة مدنية مؤقتة في فلسطين»، أشارت إلى أن القضايا السياسية لن تكون من صلاحيات هذه الإدارة بل ستبقى من اختصاص الجامعة العربية. وعندما تشكلت «حكومة عموم فلسطين»، التي عارضها الأردن بحزم، رفضت الجامعة العربية عملياً أن تمارس هذه الحكومة اية سلطة سياسية فعلية على الأرض الفلسطينية. انظر Cahiers de l'Orient Contemporain، باريس، العدد ١٤ – ١٥، الفصلان الثاني والثالث من عام ١٩٤٨، والعدد ١٦، الفصل الرابع من عام ١٩٤٨، ص٢٣٥ – ٢٣٦.

(٥) يشير بعض المصادر إلى أن المشاعر الوحدوية كانت طاغية بين المندوبين الفلسطينيين الذين شاركوا في مؤتمري عمان (٢/١٠/١٩٤٨) واريحا (١/١٢/١٩٤٨) لتثبيت مبدأ ضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن. وكان الوطني المعروف عجاج نويهض، الذي افتتح مؤتمر اريحا، قد أشار إلى أن قصد الوطنيين الفلسطينيين الذين شاركوا فيه كان «أن يوجد لفلسطين من يحميها ويدافع عما تبقى من أرض عربية فيها، ودعوة الدول العربية إلى إكمال تحرير فلسطين بالسيف». هذا، وكان مؤتمر اريحا، الذي انعقد بمشاركة أكثر من ٥٠٠ مندوب، قد أكد أن الوقت قد حان لكي يضمن الفلسطينيون استقلالهم ويشاركوا مع البلدان العربية المجاورة في حياة حرة، وقرر أن تتشكل من فلسطين وشرقي الأردن مملكة واحدة، يعلن الملك عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً عليها

انظر الشعيبي، عيسى: الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧ – ١٩٧٧، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٩، ص٣١ – ٣٤.

وكذلك سخنيني، عصام: «ضم فلسطين الوسطى إلى شرقي الأردن ١٩٤٨ – ١٩٥٠»، شؤون فلسطينية، بيروت، العدد ٤٠، كانون الأول ١٩٧٤، ص٥٦ – ٨٣.

وليدة مؤامرة الاستعمار الأجنبي واليهودية العالمية»، وأن السبب الرئيسي لهزيمة الأمة العربية يتمثل في «الفرق الواسع والبون الشاسع بينها وبين خصومها في الجد والتصميم، والاستعداد والتنظيم»، مشيرة، في هذا السياق، إلى ما أصاب العرب من وهن في الأخلاق وضعف في الإيمان، وإلى معالجة ساسة العرب القضية الفلسطينية من غير تصميم، وإلى غفلة الأمة العربية عن الخطر الصهيوني وتخاذل بعض الدول العربية واختلاف سياستها أثناء معركة فلسطين[٦]. وعند تطرقها إلى كيفية معالجة قضية فلسطين، أشارت الهيئة إلى أهمية التعبئة الروحية، من خلال «بث الرجاء في النفوس ونزع اليأس من القلوب» وأكدت ضرورة إعادة قضية فلسطين إلى الفلسطينيين، باعتبارهم «أحق بها وأولى بالذود عنها»، وتعبئتهم عسكرياً، مع السعي إلى ضمان وقوف الأمة العربية والعالم الاسلامي موقفاً صريحاً حازماً من الدول الاستعمارية التي تعضد اليهود[٧].

غير أن الهيئة العربية العليا، التي لم ترفق دعوتها إلى إعادة قضية فلسطين إلى الفلسطينيين بالإشارة إلى ضرورة إحياء كيان فلسطيني مستقل، ما لبثت أن انتقلت، عشية قيام الوحدة المصرية – السورية، إلى مواقع تيارالقومية العربية، حيث طالبت، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٧ «بلزوم اعتبار فلسطين، بحدودها الطبيعية والسياسية، فريقاً في الاتحاد الفيدرالي»، المزمع إقامته بين مصر وسوريا، باعتبار أن فلسطين «هي الجزء الجنوبي من سورية» وأن الدعوة إلى الوحدة العربية الشاملة كانت «من القواعد الأساسية التي قام عليها جهاد فلسطين الاستقلالي التحرري منذ أربعين عاماً»[٨].

النكبة ومعناها في فكر التيار القومي

لعبت هزيمة العرب في فلسطين دوراً بارزاً في إعادة إحياء تيار القومية العربية وجعله يطغى على غيره من التيارات، في إطار الفكر السياسي العربي والفلسطيني، وأدت إلى تعزيز نشاط تعبيراته التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨، ومن أبرزها حزب البعث[٩]، كما شكّلت عاملاً رئيسياً

(٦) حقائق عن قضية فلسطين، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٧، ص٢٨ و٥٣ و١٥٧ – ١٦٨

(٧) المصدر السابق، ص١٧٠ – ١٨٣.

(٨) المصدر نفسه، ص٢٣٥ – ٢٣٦.

(٩) تشكل حزب البعث في سوريا على أيدي عدد من المثقفين والأساتذة من ابناء الطبقات الوسطى، كان على رأسهم ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار. وقد بدأ «البعثيون» الأوائل نشاطهم في النصف الثاني من الثلاثينات بتاسيس مجلة فكرية حملت اسم «الطليعة»، وكانوا يوقعون نشراتهم باسم «الإحياء العربي» قبل أن تظهر أثناء الحرب العالمية الثانية كلمة «البعث» من خلال تشكيل «مكتب البعث العربي» في عام ١٩٤٤. وفي مطلع شهر نيسان ١٩٤٧، انعقد في مدينة دمشق المؤتمر التأسيسي لحزب البعث العربي، وتبنى دستوراً أكد على كون العرب أمة واحدة، وعلى كون البعث حزباً قومياً عربياً شاملاً، لا يعالج السياسة القطرية أو الإقليمية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا، ويناضل من أجل توحيد العرب في إطار دولة واحدة مستقلة، مؤمناً بالإنقلاب والثورة طريقاً للوصول إلى أهدافه. وفي نهاية عام ١٩٥٢، اندمج حزب البعث العربي مع الحزب العربي الإشتراكي، الذي كان يتزعمه اكرم الحوراني، تحت اسم جديد هو حزب =

من عوامل ظهور تعبيرات أخرى له، كان أهمها حركة القوميين العرب[١٠].

فقد أفرد حزب البعث، بسبب طبيعته وتوجهاته القومية، حيزاً كبيراً من اهتماماته ونشاطه للقضية الفلسطينية، وساهم تالياً في انتاج فكر سياسي فلسطيني، أو فكر متجه نحو فلسطين، خاصة بعد أن نجح في استقطاب عدد من المناضلين الفلسطينيين وصار له، منذ مطلع الخمسينات، حضور فاعل في الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وبعد ذلك بسنوات في قطاع غزة[١١]. وكان الحزب قد حذَّر عشية صدور قرارتقسيم فلسطين، من أن خطر قيام الدولة اليهودية لن ينحصر في فلسطين «بل يتعداها إلى الوطن العربي كله»، ودعا الهيئات الشعبية العربية إلى توحيد الخطط والجهود وتحمل مسؤولية قيادة المعركة الفاصلة في فلسطين و«إيصالها إلى النصر، وانقاذها مما تتعرض له من أخطاء الحكومات والقيادات الرجعية واستغلالها»[١٢]. ثم اعتبر، بعد أسابيع قليلة من صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن خطر التقسيم سيصيب العرب في جميع أقطارهم: «ففلسطين هي في قلب بلاد العرب، كما هي في قلب كل عربي... واقتطاع فلسطين معناه تقطع أوصال الوطن العربي و[القضاء] على حلم الشعب العربي العظيم بالوحدة العربية . لأن فلسطين، في برنامج اليهود، ليست سوى رقبة جسر ونقطة ارتكاز ينطلقون منها لتأسيس الوطن الصهيوني، الذي لا يقف إلا عند حدود الفرات والنيل». وعن

= البعث العربي الإشتراكي.

عن ظروف تأسيس الحزب والمرحلة الأولى في تطوره، يمكن الرجوع إلى

البيطار، صلاح الدين «حول تجربة البعث في الأربعينات والخمسينات»، القومية العربية في الفكر والممارسة (ندوة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ص٣٥٦ – ٣٦٦؛ وكذلك. حوراني، فيصل العمل العربي المشترك وإسرائيل. الرفض والقبول ١٩٤٤ – ١٩٦٧، نيقوسيا، شرق برس، ١٩٨٩، ص٤٣ – ٦٢.

(١٠) تشكلت حركة القوميين العرب في مطلع الخمسينات على أيدي عدد من الشبان العرب، كان بعضهم يدرس في الجامعة الأمريكية في بيروت، ولعب الفلسطينيون، ومن أبرزهم جورج حبش، دوراً رئيسياً في تشكيلها. وقد جعلت هذه الحركة من قضية فلسطين محور نشاطها وآمنت، بتأثير كتابات المفكر القومي ساطع الحصري ومفكرين قوميين آخرين مثل علي ناصر الدين وقسطنطين زريق ونبيه أمين فارس، ان الأمة العربية حقيقة لا تقبل الجدل وأن إقامة دولة العرب القومية هو السبيل الوحيد للرد على التحديات. وقد انشدّ مؤسسو هذه الحركة إلى تجربة الوحدة القومية الأوروبية، خاصة في ألمانيا وإيطاليا، كما كان قد فعل قبلهم مؤسسو حزب البعث. وقد اتخذت النواة الأولى لحركة القوميين العرب شكل منظمة إرهابية سرية حملت اسم «كتائب الفداء العربي»، وقامت بتنظيم عدد من العمليات العسكرية الهادفة إلى الثأر من الهزيمة والرد على من اعتُبروا مسؤولين عنها غير أن الشعور بعقم العمل الإرهابي قد دفع مؤسسي الحركة، في عام ١٩٥٢، إلى تشكيل منظمة سياسية تحت اسم «هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل» لتكون بمثابة الواجهة العلنية لحركتهم السرية وبفضل نشاط هذه «الهيئة»، نجحت حركة القوميين العرب في التغلغل داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وفي بناء منظمات فاعلة لها في الأردن، خاصة في الضفة الغربية

عن ظروف تأسيس الحركة وتطورها في مراحلها الأولى، يمكن الرجوع إلى

الكبيسي، باسل. حركة القوميين العرب، بيروت، دار العودة – مجلة الهدف، [١٩٧٤]؛ وكذلك. زيادة، د. معن «تقييم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى»، القومية العربية في الفكر والممارسة، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٥ – ٣٤٤.

(١١) شارك ممثلون فلسطينيون في القيادة القومية لحزب البعث منذ تشكيلها في عام ١٩٥٤، كان من أبرزهم عبد الله نعواس، نائب مدينة القدس في البرلمان الاردني، الذي ظل عضواً في هذه القيادة إلى حين وفاته في عام ١٩٥٩

(١٢) «بيان اجتماع مجلس حزب البعث العربي، دمشق في ١٩ و٢٠ أيلول ١٩٤٧»، القضية الفلسطينية في صحافة البعث، دمشق، منشورات مكتب الإعلام والنشر، تشرين الأول ١٩٨٢، ص٣٨ – ٣٩

النتائج التي ستنجم عن «تمركز اليهود في قلب بلاد العرب»، أشار الحزب إلى أن هذا التمركز «سيؤدي بأخلاقنا ومقدساتنا إلى الانحلال والتفسخ...، وستجعل اليهودية فلسطين مصنعاً يغمر الأسواق العربية بنتاجه ويقضي على اقتصاد العرب وعلى الوحدة التي يؤلفها العالم العربي»[١٣].

ومنذ نهاية العام ١٩٤٧، دعا الحزب إلى الشروع في الحرب العربية الشاملة ضد «الصهيونية المجرمة»، وتوجه بنداء إلى التطوع في كتائب الانقاذ، مشدداً، عشية دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في منتصف أيار ١٩٤٨، على أهمية البروز في هذه الحرب «كعرب متحدين متضامنين من سائر الأقطار»، لتكون معركة فلسطين «أصدق ما يكون تعبيراً عن روح النهضة العربية الحديثة»[١٤]. واثر اتضاح نتيجة المعركة التي دارت فوق الأرض الفلسطينية، قدَّر البعث أن المأساة الحاصلة لم تكن «إلا إحدى النتائج الطبيعية لوضع المجتمع العربي، القائم على الظلم والجهل والاستثمار رالاستعباد»، مُحمِّلاً الحكومات العربية المسؤولية الرئيسية عن إضاعة فلسطين، ومعتبراً أن الشعب العربي لم يكن أبداً مسؤولاً عن الكارثة التي وقعت، لأن الذي أضاع فلسطين «هو الفئات الاقطاعية الحاكمة التي هادنت اليهود يوم أتوا إلى فلسطين وساعدتهم وباعتهم الأراضي، وكانت دائماً مسخرة لهم وللاستعمار البريطاني، حامي الصهيونية ومنشئها»[١٥].

وككل المعبرين عن تيار القومية العربية في ذلك الحين، توقع الحزب أن تكون نكبة فلسطين «نقطة التحول في حياة العرب»، وأن تشكل «درساً بليغاً يستفيد منه العرب كل الفائدة إذا ما أحدث ما يشبه الزلزال في عقولهم، فانقلب تفكيرهم الرجعي التقليدي إلى تفكير ثوري تقدمي، وانقلبت النفوس المستسلمة الخائرة إلى نفوس مؤمنة وثَّابة...، عندئذ تنطلق الطاقات والقوى الدفينة، ينطلق العرب في ميدان تقرير مصيرهم ومصير أعدائهم»[١٦].

وكان مفكرون قوميون آخرون، من الذين تركوا تأثيراً لاحقاً على مؤسسي حركة القوميين العرب، قد رأوا في هزيمة العرب في فلسطين «نكبة بكل ما في هذه الكلمة من معنى، ومحنة من أشد ما ابتلي به العرب في تاريخهم الطويل»، خصوصاً وأنها لم تؤد إلى انهيار مادي فحسب، بل أدت إلى انهيار معنوي كذلك تمثَّل «في شك العرب بحكوماتهم...، بل شك الكثيرين منهم في أنفسهم وفي قابليتهم كأمة، وتسرب اليأس إلى صدورهم، [و] هذا الانتكاس المعنوي الروحي لأهم من الخسارة المادية مهما عظمت»[١٧]. وبالتمايز عن البعثيين، الذين حمّلوا الحكام العرب المسؤولية الرئيسية عن الهزيمة، ركز هؤلاء المفكرون القوميون على مختلف مظاهر فساد الواقع العربي، السياسية والاجتماعية، معتبرين أن النصر الصهيوني لم يكن مرده «تفوق قوم على

(١٣) «إنقاذ فلسطين والتعبئة الإجتماعية»، البعث، دمشق، العدد ٢١٤، ٢١/١٢/١٩٤٧، في المصدر السابق، ص٥٤-٥٩

(١٤) «إنقاذ فلسطين»، البعث، العدد ٢٢٣، ٨/٥/١٩٤٨، في المصدر نفسه، ص٦٤ - ٦٦.

(١٥) حزب البعث العربي، «استرداد فلسطين لا يتم إلا بقيام حكم شعبي» (بيان سياسي صادر في ٢٩/١١/١٩٥٠)؛ في البعث وقضية فلسطين، الجزء الثاني ١٩٤٩ - ١٩٥٤، بيروت، دار الطليعة، نيسان ١٩٧٤، ص٧٥ - ٧٨.

(١٦) «فلسطين نقطة التحول»، البعث، العدد ٤٩٣، ١٤/٤/١٩٥١، في المصدر السابق، ص٧٨ - ٨٠.

(١٧) زريق، قسطنطين معنى النكبة، بيروت، دار العلم للملايين، تشرين الأول ١٩٤٨، ص٥ - ٧.

قوم»، وإنما «تميز نظام على نظام»، حيث كان الصهيونيون «يعيشون في الحاضر والمستقبل»، في حين بقي العرب «يحلمون أحلام الماضي ويخدّرون أنفسهم بمجده الغابر»[١٨]. غير أن ضياع فلسطين لم يمثّل، في نظر هؤلاء المفكرين، «محنة كبرى» فحسب، بل كان في إمكانه أن يشكل «منحة كبرى» كذلك تتحدى الروح العربية وتستفزها إلى العمل الايجابي المنظم. «فإذا هب العرب لاغتنامها ضمنوا لأنفسهم الحياة وبلغوا الوحدة المبتغاة، وان توانوا، لا سمح الله، عن الوثوب إليها خسروا الكرامة والحياة»[١٩]؛ والأمر كله سيتوقف، في نهاية الأمر، على وضع العرب الداخلي. «فإذا [بقيت] عوامل الرجعية والانحلال هي المسيطرة علينا فإن هذه النكبة ستزيدنا ضعفاً وانحلالاً وتفرقاً، وأما إذا كان لعوامل التقدم والنمويعض القوة فإن الصدمة التي تلقيناها خليقة بأن تعزز هذه العوامل»[٢٠].

وقد تبنت حركة القوميين العرب، عند قيامها، أفكار وتصورات هؤلاء المفكرين القوميين، حيث رأت في الجهل، «الجهل عند القائد وعند الجندي وعند المواطن البسيط»، أول أخطاء العرب في المعركة، معتبرة أن النكبة كانت وليدة واقع مريض يحياه العرب إزاء واقع حي كان يسود وضع العدو «لقد كان مجتمعنا العربي متخلفاً سنوات عن بقية مجتمعات العالم، من حيث التقدم والرقي، وعن مجتمع العدو خاصة. كان مجتمعاً منحلاً من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية... هذا الواقع المنحل الذي كان يحياه العرب، والعقلية البالية التي كانت توجههم، كانت السبب المباشر لخسارتنا في هذه المعركة وفقداننا فلسطين»[٢١]. ثم صارت الحركة تركز، أكثر فأكثر، على «الإقليمية» باعتبارها أحد أهم أسباب وقوع النكبة، مرجعة «افلاس» وجود العرب القومي إلى «الفقر» في ولاء الشعب العربي لقوميته وتمسكه بأرضه وإحساسه بمعنى الوطن، وهو فقر نجم، أساساً، عن «التجزئة [التي] تسللت إلى الشخصية القومية ذاتها، فقسمتها وبعثرتها إلى شخصية مصرية وأخرى سورية وثالثة عراقية»[٢٢]. ففي المرحلة التي سبقت ضياع فلسطين، كانت الفكرة القومية «مختزلة إلى شعور العرب الفطري بحقيقتهم القومية، [و] لم تكن فكرة عملية محددة، ذات شعارات ومطالب واضحة وذات محتوى سياسي واقتصادي واجتماعي واحد». وكان العرب، في تلك المرحلة، في حاجة إلى حافز قوي يبلور في أذهانهم القومية التي تجمعهم، وإلى خطوة من التفاعل لتصبح القومية العربية أساس تفكيرهم، «فكانت معركة فلسطين هي تلك الخطوة [حيث] وجد العرب أنفسهم وحدهم في الميدان، لم تشاركهم في المعركة الدول الاسلامية، مثلاً، بالرغم من أن تيار الولاء الاسلامي كان

---

(١٨) المصدر السابق، ص٤٢.

وفي هذا السياق، اعتبر المفكر الفلسطيني قدري حافظ طوقان «أن جهل العرب بالطريقة العلمية، وابتعادهم عن العلم، قد مكّن الأعداء منهم وأكسبهم الجولة الأولى على العرب».

انظر طوقان، قدري حافظ: بعد النكبة، بيروت، دار العلم للملايين، كانون الثاني ١٩٥٠.

(١٩) فارس، نبيه أمين. غيوم عربية، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٠، ص٦١ – ٦٢

(٢٠) زريق، معنى النكبة، مصدر سبق ذكره، ص٥٨

(٢١) «النكبة حددت نمطاً جديداً من الحياة يجب أن يعيشها كل فرد عربي»، الثأر، ٥، ١٦،٢٦/٥/١٩٥٧، ص٤ – ٥

(٢٢) ابراهيم، محسن. «مفاهيم ما بعد النكبة»، الثقافة العربية، بيروت، العدد الثاني، السنة الثانية، نيسان – حزيران ١٩٥٨، ص١٦٧ – ١٧٢

يغزو كثيراً من أجزاء الوطن العربي، [و] وجدت مصر نفسها في المعركة بالرغم من الاقليمية التي كانت تسيطر على الموقف»[٢٣]. وعليه، فقد خلُصت حركة القوميين العرب إلى أن ضياع فلسطين، الذي نجم عن ضعف الولاء القومي والتجزئة، شكّل، في الوقت نفسه، العامل الحاسم الذي بلور القومية العربية وعمقها، شعوراً وفكرة ونضالاً[٢٤].

طبيعة الصراع وأطرافه في فكر التيار القومي

انطلاقاً من فهمه لمعاني النكبة، أنكر التيار القومي أية خصوصية فلسطينية للصراع العربي- الصهيوني، معتبراً أن القضية العربية قد تحولت، منذ قيام دولة اسرائيل، من قضية استقلال ووحدة فحسب، إلى قضية بقاء أو زوال للأمة العربية، كأمة ذات وجود ومستقبل[٢٥].
وإذا كان التعبيران الرئيسيان لهذا التيار، وهما حركة القوميين العرب وحزب البعث، قد اتفقا على تأكيد الطبيعة القومية للصراع، إلا أنهما قد تمايزا، في ما بينهما، عند تحديد القوى التي يتشكل منها المعسكر المعادي للعرب في هذا الصراع. فمنذ قيامها، اعتبرت حركة القوميين العرب أن الخطر الشامل الذي بات يهدد الأمة العربية لا تمثله دولة اسرائيل فحسب، إنما تمثله كذلك اليهودية العالمية، مشددة، في هذا السياق، على التطابق بين اليهودية والصهيونية باعتبار أنهما «اسمان لمسمى واحد ومضمون واحد، حتى لو اعتبرنا الثانية، تجاوزاً، الوجه السياسي الحديث للأولى كما يحلو للبعض أن يفعل».

ففي نظر الحركة كانت اليهودية هي المنبع، والصهيونية هي المظهر والعمل: «فاليهودية ليست ديناً فحسب، بل أنها دين وتقاليد وعادات ومفاهيم وخصائص مميزة لشعب معين، اتفقت شعوب العالم على اتخاذ نظرة واحدة حياله. إن اليهودية، كفكرة دينية، وجدت قبل ميلاد المسيح بقرون ثم تجسدت بدولة لفترة من الزمن على أرض فلسطين، وزالت بعد ذلك معالمها وتشرد سكانها حاملين معهم فكرة العودة إلى هذه الأرض... [وقد] انتقلت فكرة العودة إلى عمل منظم هو ما نسميه الصهيونية... فالعودة وإقامة الدولة والعمل المنظم لتحقيق هذه الفكرة وتجسيدها يشكلان جوهر الصهيونية وأساسها»[٢٦]. وعليه، فان الصهيونية كانت ملتحمة دوماً باليهود،

---

(٢٣) المصدر السابق، ص١٦٨ - ١٦٩.

(٢٤) وفي الواقع، كان القوميون العرب مؤمنين، منذ مطلع الخمسينات، أن «الإنقلابات الكبرى التي غيّرت وجه التاريخ، والعقائد الجديدة التي حوّلت مجرى الفكر كانت، في كل حين وعلى الدوام، وليدة أزمات ونتيجة كوارث وثمرة نكبات. وهزيمة العرب في فلسطين يجب أن تكون، من هذه الوجهة وعلى هذا الاساس، بداية حركة خلاص جبارة ونقطة نهضة واسعة»

انظر مشتاق، حازم: «رجل تضحية وبطل أمة»، العروة، مجلة قومية عربية تصدرها جمعية العروة الوثقى في جامعة بيروت الامريكية، العدد ٤ و٥، أيار ١٩٥١، ص٤٧ - ٤٨.

(٢٥) زريق، قسطنطين: القضية العربية، بيروت، منشورات «الندوة اللبنانية»، ١٩٥٣، ص٤ - ٧.

(٢٦) «لا فرق بين اليهودية والصهيونية»، الرأي، دمشق، السنة ٢، العدد ٦٩، ١٥/٥/١٩٥٦، ص٧.

«ولم يبتدعها تيودور هرتزل ولم يقرر وجودها المؤتمر الصهيوني عام ١٨٩٧»، وان الذين ينظرون إلى اليهودية باعتبارها مجرد دين، وليست قوة منظمة متماسكة، «لن يستطيعوا أن يدركوا ضخامة العدو الذي نقاتله وجهاً لوجه في فلسطين، ونقاتله بشكل غير مباشر في كل مكان لنا فيه مصالح وعلاقات»[٢٧]. هذا العدو الذي لا يتمثل في دولة اسرائيل فحسب، بل يتمثل كذلك في «ملايين اليهود في جميع أنحاء العالم وبالرأسمالية اليهودية المسيطرة وبامكانيات اليهود الاقتصادية الضخمة ومقدرتهم على التوجيه السياسي، وعلى الأخص في الدول الغربية»[٢٨].

وأوصلت حركة القوميين العرب منطقها هذا إلى أبعد حدوده عندما اعتبرت أن التمييز بين الصهيونية وبين اليهود هو «خدمة لليهود»، مؤكدة أن العداء العربي يجب أن يوجه إلى اليهود «كشعب، لا فرق بين يميني ويساري»، خصوصاً بعد أن تبين أن اليهود، في فلسطين أوخارجها، قد «تكاتفوا في صف واحد كشعب له خصائصه من أجل بناء اسرائيل، [وظهر] أن هدف الوكالة اليهودية والارغون والعناصر الدينية والشيوعيين اليهود هو في النهاية واحد، انهم جميعاً يريدون اسرائيل الكبرى، وكلهم يعمل في نطاق المصلحة اليهودية». وقد طاول هجوم القوميين العرب على اليهود، في تلك المرحلة، يهود الأقطار العربية، حيث انتقدت الحركة «سياسة الميوعة والانحلال»، التي تمارسها الفئة الحاكمة العربية تجاههم، معتبرة أن «طرد اليهود الجواسيس من الوطن العربي، ومصادرة أموالهم والتنكيل بكل نذل منهم يحاول التآمر علينا، هو أقل ما يمكن أن نقوم به للتحضير لمعركة الثأر القادمة»[٢٩].

وقد اختلف موقف حزب البعث، من مسألة العلاقة بين الصهيونية واليهودية، اختلافا واضحا عن موقف حركة القوميين العرب، حيث أن الحزب، ورغم اشارته الى محاولات الصهيونية استغلال العامل الديني لتشحذ به همم اليهود، لم يذهب الى حد التأكيد على التطابق بين اليهودية والصهيونية، بل سعى، منذ وقت مبكر، إلى التمييز بين الصهيونية كحركة سياسية وبين اليهودية كدين، مركزا على العلاقة التي تربط دولة اسرائيل بالحركة الصهيونية العالمية، التي تمثل «حركة استعمارية غازية تتهدد الكيان القومي العربي»، ومعتبراً أن اسرائيل، باعتبارها «التجسيد السياسي لهذه الحركة»، تستمد قوتها من انتشار الصهيونية في العالم ومن الدعم الذي تلقاه من الدول الاستعمارية[٣٠].

---

(٢٧) الهندي، هاني؛ ابراهيم، محسن «إسرائيل» فكرة، حركة، دولة' بيروت، دار الفجر الجديد للطباعة والنشر، ١٩٥٨، ص٣٠، وص١٠٦ – ١٠٧.

(٢٨) «الثأر شعور بالعار وانتفاضة لغسل العار»، الرأي، دمشق، السنة ٣، العدد ١١٩، ١٣/٥/١٩٥٧، ص٨

وكان علي ناصر الدين، وهو من المفكرين القوميين البارزين الذين تركوا تأثيراً واضحاً على مؤسسي حركة القوميين العرب، قد اعتبر في كتاب له، صدرت طبعته الاولى في عام ١٩٤٦، أن كل يهودي صهيوني ولا يُعكس. «ومعنى ذلك أنه قد يكون في الإنجليز والأميركان والفرنسيس والروس وغيرهم، وحتى فينا نحن العرب، صهيونيون، ولكن ليس في اليهود غير صهيوني».

انظر: ناصر الدين، علي. قضية العرب، بيروت، دار الحكمة، ١٩٥٥ (طبعة ثانية)

(٢٩) «في حين تشتد الحركات القومية المعادية لليهود في العالم تستمر الفئة الحاكمة في ميوعتها تجاه اليهود في الوطن العربي»، الثأر، ٢، ٣، ٢/١٢/١٩٥٤، ص٤ و٨.

(٣٠) أورده ابراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

كما اختلف موقف حزب البعث اختلافاً واضحاً عن موقف حركة القوميين العرب في النظر إلى علاقة اسرائيل والصهيونية بالدول الاستعمارية الغربية. فقد ألحّت حركة القوميين العرب، في سنواتها الأولى، على وجود «فوارق جوهرية» بين الصهيونية واليهودية من جهة وبين الاستعمار الغربي من جهة ثانية، ورأت أن من الخطأ دمج المعركة مع اسرائيل بمعركة التحرر الوطني، التي تخوضها الأمة العربية ضد الاستعمار وحلفائه، مشددة على أهمية «أن تبقى لحربنا مع اليهود مكانتها البارزة وخصائصها المتميزة». وفي هذا السياق، انتقدت حركة القوميين العرب «الوهم» السائد بين العرب الذي يرى في الصهيونية واسرائيل مجرد «أداة» للاستعمار في المنطقة، معتبرة أن الصهيونية والاستعمار «شيئان مختلفان لكل منهما شخصيته المتميزة، وتجاهل شخصيتيهما المتميزتين خطأ ليست السذاجة دائماً سببه الأصلي»[٣١]. وشيئاً فشيئاً، صارت تتغير نظرة الحركة إلى العلاقة بين اسرائيل والصهيونية وبين الاستعمار الغربي، خصوصاً بعد بروز الترابط بين مشاريع الأحلاف العسكرية في المنطقة وبين مشاريع الصلح مع اسرائيل، وبعد ظهور العلاقة الوثيقة بين اسرائيل وبين كل من فرنسا وبريطانيا في أثناء العدوان الثلاثي على مصر. ففي مواقفها المعلنة بعد عام ١٩٥٦، أخذت حركة القوميين العرب تركز، أكثر من السابق بكثير، على دور الاستعمار الغربي في دعم الصهيونية وفي إقامة دولة اليهود في فلسطين، مشيرة إلى أن هذا الاستعمار «هو الذي خذل العرب في سعيهم إلى الاستقلال والتحرر، وهو الذي أعطى اليهود وعد بلفور وساهم مساهمة رئيسية في إيجاد دولة اليهود، وهو الذي يقاوم الوحدة السياسية للعرب ويجزىء البلاد العربية ويغذي وينمي الفئة الحاكمة المستفيدة من وضع التجزئة»[٣٢]. واستناداً إلى هذا التحليل، خلصت الحركة إلى أن العرب يقاتلون، في الواقع، في إطار معركة واحدة «عدوين متكاتفين متساندين [هما] النظام الاستعماري، الذي التقت مصالحه مع مصالح اليهود على إقامة اسرائيل، والشعب اليهودي، الذي تقف طليعته الغازية في فلسطين، وتحمل اسم اسرائيل»[٣٣]. أما حزب البعث، فقد نظر، منذ البدء، إلى اسرائيل باعتبارها جزءاً من الاستعمار وامتداداً له، حتى أن بعض الباحثين اعتبر أن دور الاستعمار في إقامة اسرائيل قد لعب دوراً كبيراً في تعميق نظرة البعث إلى الدول الاستعمارية وتجذير مواقفه تجاهها، ودفعه، منذ نهاية الأربعينات، إلى دعوة العرب إلى «إعادة النظر في علاقاتهم بالكتلة الغربية، وتحديد موقفهم [منها] على ضوء المصلحة القومية وأماني الشعب العربي»[٣٤]. وفي أواسط الخمسينات، حدث تطور على نظرة حزب البعث إلى العلاقة بين اسرائيل والصهيونية من جهة وبين الاستعمار الغربي من جهة ثانية، حيث صار الحزب يشير إلى أن اسرائيل، رغم كونها كياناً مرتبطاً بالاستعمار، تمتلك في الواقع هامشاً من الاستقلالية يجعلها قادرة على أن يكون لها خطط

---

(٣١) المصدر السابق، ص١٠٩.

(٣٢) برازي، غسان «أي قوى تتحدى وحدتنا»، الثقافة العربية، السنة الثالثة، العدد الثاني، نيسان - حزيران ١٩٥٩، ص٨٧ - ٨٩.

(٣٣) الهندي وابراهيم، «إسرائيل» فكرة، حركة، دولة، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

(٣٤) «موقفنا من التفاهم»، البعث، العدد ٢٥٧، ٢٢/ ٩/ ١٩٤٩، البعث وقضية فلسطين. الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص١٦ - ١٧.

ومصالح وقوة وسياسات خاصة بها. وانطلاقاً من هذه النظرة الجديدة، انتقد الحزب «فكرتين خاطئتين» حول علاقة اسرائيل بالاستعمار، الأولى «تزعم بامكان مقاومة اسرائيل ومحاربتها مع استبعاد مقاومة الاستعمار ومحاربته»، والثانية تفترض أن اسرائيل «يمكن أن تكون كياناً مستقلاً بذاته وتنفصل عن الاستعمار»(٣٥). وبخصوص الموقف من الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الشرقي، بقيت حركة القوميين العرب، في سنواتها الأولى، ترى في الشيوعية والاتحاد السوفييتي «أحد الأخطار الرئيسية على النضال القومي العربي»، وذلك قبل أن تنتقل إلى تبني مفهوم «الحياد الايجابي» في الصراع الدائر بين المعسكرين الشرقي والغربي، مع استمرار تشكيكها بسياسة الاتحاد السوفييتي ومطامعه في المنطقة. فمنذ نهاية العام ١٩٥٥، ومع توجهها للتقرب من القيادة الناصرية، صارت الحركة تدعو إلى تبني سياسة «الحياد الايجابي» التي تعني «أن لا نرتبط بأي رباط يؤثر على اتجاهنا نحو بناء كياننا الموحد ونحو تحرير وطننا ونحو إقامة مجتمعنا القومي على أرضنا، [وأن] نقف على الحياد، لأن ما نريد تحقيقه في حياتنا يختلف، جوهراً ومظهراً، عن ما يريد تحقيقه أي من المعسكرين الشرقي أو الغربي»(٣٦). وتعليقاً على توجه مصر نحو التسلح من دول المعسكر الشرقي، خصوصاً بعد إبرامها صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا في أيار ١٩٥٥، شددت حركة القوميين العرب على الطبيعة «غير المشروطة» لصفقات الأسلحة هذه، ورأت أن المصلحة وحدها هي التي بررت إقدام الطرفين على هذه الخطوة:

> «فحين نقول إن صفقات السلاح مع الدول الشيوعية ليست مشروطة لا نفترض على الاطلاق أن الاتحاد السوفياتي دولة بلا مطامع، فنحن نعلم أن الاتحاد السوفياتي شرس، إلى أبعد حدود الشراسة، في الدفاع عن مصالحه في الدول الخاضعة لنفوذه... [غير أن] للاتحاد السوفياتي مصلحة باعطائنا معونة غير مشروطة .. [لأن له] مصلحة فعلية في المساعدة باخراج بلادنا من دائرة النفوذ الغربي. وطالما أن بيع السلاح لنا يسهل علينا هذه المهمة – مهمة طرد النفوذ الغربي من بلادنا – فلماذا لا يبيعنا السلاح؟.
>
> [وهذا] لا يعني على الاطلاق أننا اعتنقنا «الشيوعية»، ولا يعني أننا رفضنا الشروط من الغرب وقبلناها من الشرق. إنه يعني، أولاً وآخراً، أننا فهمنا خطوط السياسة الدولية وعرفنا كيف نستفيد منها لمصلحتنا، لا لمصلحة أي منهما»(٣٧).

وإذا كان حزب البعث قد وجه انتقادات صريحة إلى موقف الاتحاد السوفييتي الداعم لقرار تقسيم فلسطين وإقامة الدولة اليهودية، إلا أنه سرعان ما صار يؤكد على أن مصالح الاتحاد السوفييتي ستفرض عليه أن يطوّر مواقفه من القضية العربية في فلسطين. وفي هذا السياق، انتقد الحزب، ومنذ وقت مبكر، سياسة العداء الحازم التي تنتهجها الحكومات العربية تجاه الاتحاد السوفييتي وتضييعها لفرص الاستفادة من مواقفه، مشيراً إلى أن هذه الحكومات «لخوفها على

---

(٣٥) زهور، عبد الكريم: «كيف نحارب إسرائيل سياسياً؟»، البعث، العددان ٢٣ و٢٤، ٥ و١٢/١٠/١٩٥٦؛ في البعث وقضية فلسطين. الحزء الثالث ١٩٥٥ – ١٩٥٩، بيروت، دار الطليعة، آذار ١٩٧٥، ص٧٩ – ١٠٣.

(٣٦) «لماذا نحن على الحياد؟»، الرأي، دمشق، السنة ٣، العدد ١٠٩، ١٩٥٧/٢/٢٥، ص٤ و١٢.

(٣٧) «لا شروط» (كلمتنا)، الثأر، ٥، ٣٩، ١٩٥٧/٨/١٥، ص١ – ٢.

مصالحها الاقطاعية وحاجتها إلى الاستعمار لدعم حكمها الاستغلالي، في الداخل، تسقط العالم الشيوعي من حسابها، مستسلمة لمقود الدول الغربية»[٣٨]. ومع التطور الذي أخذ يطرأ، في مطلع النصف الثاني من الخمسينات، على العلاقات العربية – السوفييتية، أخذ الحزب يشدد على أهمية استفادة العرب من «الاتجاه الجديد للدول الشرقية في تصنيع بلادنا وتسليح جيشنا»، معتبراً أن هذه الدول «بطبيعتها، تحارب الاستعمار الغربي، فهي إذاً، دون رأي منا، يكون موقفها في كثير من الأحيان مؤيداً لنا، [وهي] استطاعت أن تبدأ الطريق الصحيحة في فهم مشكلة اسرائيل، وعرفت الآن أنها أداة بيد الاستعمار»[٣٩].

الشيوعية: إدانة الحرب والتكيف مع الواقع الجديد

كانت الشيوعية هي التيار الوحيد، في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، الذي أيّد قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وتمسك بهدف إقامة دولة عربية فلسطينية مستقلة، إلى جانب الدولة اليهودية، ضمن الحدود التي حددها ذلك القرار.

فقد رأى الشيوعيون الفلسطينيون، المنضوون آنذاك في إطار عصبة التحرر الوطني، في قرار التقسيم «نصراً كبيراً في معركة النضال ضد الاستعمار ونظامه واستعباده للبلاد وفرصة من الضروري انتهازها، إذ أنها تحقق هدفاً ضحى في سبيله الألوف من شعبنا، ألا وهو جلاء الجيوش البريطانية وإلغاء الانتداب»، معتبرين أن النضال في سبيل تأليف الدولة العربية الفلسطينية على أساس هذا القرار «هو الطريق إلى انقاذ المشردين من تشردهم، وهو الطريق للاحتفاظ بحدود فلسطين ضمن وحدة اقتصادية ثابتة ومنع تجزئتها وإضاعة معالمها إلى الأبد، وهو الطريق لأن يحكم الشعب نفسه بنفسه ولصالح جماهيره الكادحة»[٤٠]. وبعد ضياع فرصة تنفيذ قرار الأمم المتحدة، حمّل الشيوعيون الاستعمار الغربي مسؤولية منع تنفيذ ذلك القرار، بتشجيعه على «الاحتراب القومي» الذي طغى في البلاد منذ شهر كانون الأول ١٩٤٧، وذلك لأنه «لا يريد لفلسطين حريتها، ولا يريد للعرب واليهود أن يتفاهموا فيما بينهم على تأمين السلم والحرية لفلسطين»، ولأنه يهدف إلى «تحويل الدول العربية والدولة اليهودية إلى دول بوليسية عسكرية، تكون قاعدة له ولعملياته العدوانية التي يحلم بتوجيهها ضد الديمقراطيات الشعبية في اوروبا وضد الاتحاد السوفياتي»[٤١]. وعلى هذا الأساس، نظر الشيوعيون إلى الحرب التي اندلعت على الأرض الفلسطينية باعتبارها «حرباً عنصرية»، نظمّها الاستعمار «كأضمن وسيلة لتمزيق قرار هيئة الأمم

---

(٣٨) «مواقف الإتحاد السوفييتي من قضية فلسطين»، البعث، العددان ٥٦٦ و٥٦٨، ٢٤ و٢٧/٥/١٩٥٤؛ البعث وقضية فلسطين. الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩ – ١٥٣

(٣٩) زهور، كيف نحارب إسرائيل سياسياً؟، مصدر سبق ذكره.

(٤٠) عصبة التحرر الوطني في فلسطين: «والآن، ما العمل؟» [من دون تاريخ]

(٤١) المصدر السابق؛ وكذلك: بيان من عصبة التحرر الوطني في فلسطين «أيها الشعب العربي.. إن السكوت بعد اليوم على كل ما حدث معناه الفناء، بكل ما في الفناء من معنى»، [من دون تاريخ]

المتحدة وضرب حركات التحرر في الأقطار العربية»، وأشاروا إلى أن هذه الحرب قد كشفت «خيانة الحكام الرجعيين في الدول العربية وخضوعهم المطلق للاستعمار، [حيث] اتضح، بما لا يقبل الجدل، أنهم لم يعلنوا الحرب لمنع التقسيم، كما زعموا، بل لتنفيذ التقسيم كما تريده بريطانيا». أما الصهيونية، فقد كانت «أكبر مساهمة في جرائم الاستعمار ومؤامراته، واستغلت حرب فلسطين لتوطيد حكمها والتوسع في القسم العربي، ولتبرر ارتمائها في أحضان الاستعمار الاميركي وفتح المجال لتغلغله الاقتصادي والعسكري في أراضي الدولة اليهودية وفي كل فلسطين»(٤٢). وقد دعا الشيوعيون، بناء على هذا التقدير، إلى وقف الأعمال الحربية نهائياً في فلسطين وسحب القوات اليهودية والجيوش العربية من أراضي الدولة العربية الفلسطينية، وتوجهوا بنداء إلى الجنود العرب المنخرطين في الحرب دعوهم فيه إلى العودة إلى أقطارهم وتوجيه أسلحتهم إلى «المستعمرين وأذنابهم»(٤٣)، كما دعوا جماهير الشعب العربي الفلسطيني إلى البحث عن قيادة جديدة، «بعد أن ذهبت القيادة التقليدية العربية إلى غير رجعة»، والعمل على تشكيل جبهة شعبية واسعة تناضل من أجل إقامة دولة عربية ديمقراطية مستقلة «على أساس من التفاهم والتعاون الصحيحين مع اخواننا عرب الأقطار المجاورة، والنضال المشترك لتحرير الشرق الأوسط من نفوذ الاستعمار الانكلو – اميركي، وعلى أساس التعاون مع الشعب اليهودي داخل دولته، تكون عماده الطبقة العاملة»(٤٤). ورغم استمرار تمسكها بهدف إقامة الدولة العربية الفلسطينية المستقلة، راحت الشيوعية الفلسطينية تندفع، شيئاً فشيئاً، للتكيف مع الواقع الجديد الذي نشأ عن انهيار الكيان السياسي الفلسطيني وتجزئة الأرض الفلسطينية. وترافقت عملية التكيف هذه مع مراجعة نقدية للمواقف السابقة، اتخذت شكل ردة فعل «أممية» شديدة على ما أسماه الشيوعيون في حينه بـ«الانحراف القومي»، وما كنا قد أسميناه، في الفصل السابق، بالتزاوج بين الشيوعية والوطنية في الفكر السياسي الفلسطيني، ذلك التزاوج الذي نجم عنه، بقيام عصبة التحرر الوطني في عام ١٩٤٣، وطنية فلسطينية جديدة، يسارية المنطلقات واجتماعية الأبعاد وديمقراطية المضامين.

وكانت الخطوة الأولى على طريق هذا التكيف مع الواقع الجديد توصل أعضاء اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني الذين بقوا في المناطق التي شملتها حدود دولة اسرائيل، في نهاية أيلول ١٩٤٨، إلى اتفاق مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي(٤٥)، قضى بـ«إعادة بناء حزب

---

(٤٢) بيان إلى الشعوب العربية، من الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي اللبناني وعصبة التحرر الوطني في فلسطين، تشرين الأول ١٩٤٨.

(٤٣) عصبة التحرر الوطني بفلسطين: «نداء إلى الجنود»، تموز ١٩٤٨.

(٤٤) عصبة التحرر الوطني بفلسطين: «إلى الامام في سبيل دولة عربية ديمقراطية مستقلة»، العصبة، نشرة دورية، العدد الاول، [من دون تاريخ]؛ وكذلك: عصبة التحرر الوطني بفلسطين: «في سبيل جبهة شعبية»، بيان إلى جماهير الشعب العربي الفلسطيني، تموز ١٩٤٨.

(٤٥) بعد تشكيل عصبة التحرر الوطني بقي أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني من اليهود محافظين على اسم الحزب نفسه، وذلك حتى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية في نهاية تشرين الثاني ١٩٤٧، حيث تبنوا اسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي

لمزيد من التفاصيل عن مواقف وتوجهات الشيوعيين اليهود عشية وبعد قيام دولة إسرائيل، يمكن الرجوع إلى: غريلسامير، آلان الشيوعيون الإسرائيليون، باريس، مطبوعات المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، ١٩٧٨ (بالفرنسية).

شيوعي أممي موحد في دولة اسرائيل». كما قضى الاتفاق بالعمل على مواصلة النضال، بالتعاون مع القوى الديمقراطية اليهودية، من أجل «انشاء الدولة العربية في الحدود التي قررتها لها منظمة الأمم المتحدة»، ومقاومة «سياسة الضغط والتمييز العنصري التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية تجاه المواطنين العرب»، والسعي من أجل «تثبيت حق اللاجئين العرب بالعودة إلى وطنهم»(٤٦).

أما في المناطق الوسطى من فلسطين التي خضعت للسيطرة الأردنية، فقد وقف الشيوعيون، أعضاء عصبة التحرر الوطني، في البدء ضد عملية ضم هذه المناطق إلى شرقي الأردن، ودعوا إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر نيسان ١٩٥٠ لاضفاءالصفة الشرعية على عملية الضم هذه، إلا أنهم أخذوا يتكيفون في ما بعد، شيئاً فشيئاً، مع الواقع الجديد، وقرروا، في مطلع العام ١٩٥١، تحويل عصبة التحرر الوطني إلى حزب شيوعي أردني، وذلك انسجاماً مع الظروف السياسية والاقتصادية المستجدة التي جعلت الجزء العربي من فلسطين الخاضع لعملية الضم يشكل مع شرقي الأردن «دولة واحدة، ذات قوميتين فلسطينية وأردنية»، وجعلت الشعبين الفلسطيني والأردني «يرزحان اليوم تحت نير عدو مشترك هو الاستعمار البريطاني، وتحت نير حلفائه الاقطاعيين وكبار الملاكين الفلسطينيين والأردنيين»(٤٧). ومن منطلق قناعتهم أن الطبقة العاملة «هي القوة الوحيدة القادرة على توحيد نضال الشعبين»، رأى الشيوعيون الفلسطينيون أن من واجبهم المبادرة إلى تكوين «حزب موحد للطبقة العاملة الفلسطينية – الأردنية»، وإلى طرح برنامج سياسي لمرحلة «التحرر الوطني الديمقراطي» في الأردن، تحددت أهدافه في النضال من أجل القضاء على سيطرة الاستعمار البريطاني والغاء المعاهدة العسكرية التي تربط الأردن ببريطانيا وضمان الاستقلال الوطني، والعمل من أجل تنفيذ قرار التقسيم، الصادر عن الأمم المتحدة، وتأمين عودة المشردين الفلسطينيين إلى ديارهم، ومن أجل قيام مجلس تأسيسي، منتخب انتخاباً حراً ويمثل الشعبين الفلسطيني والأردني، تكون مهمته وضع دستور ديمقراطي يؤمن مصالح الجماهير الشعبية الكادحة، ويؤمن للشعبين الفلسطيني والأردني أن يقررا بحرية كاملة ما إذا كانا يريدان الاتحاد مع بعضهما أم الانفصال(٤٨). وكما أشير سابقاً، فقد ترافقت عملية تكيف الشيوعية الفلسطينية مع الواقع الجديد مع مراجعة نقدية للمواقف المتخذة في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب في فلسطين، اتخذت شكل ردة فعل «أممية» شديدة على ما سمي بـ«الانحراف القومي». ففي الوثيقة التي أعلنت عن قيام الحزب الشيوعي الأردني، اعتبرت اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني أن السبب الرئيسي «الذي مكّن المستعمرين الانكلو – أميركان من النجاح في مؤامرتهم الدامية على فلسطين... هو فقدان وحدة النضال بين الشعبين العربي واليهودي في فلسطين ضد عدوهما المشترك، الاستعمار»، وأن وحدة النضال هذه لم تتحقق لأن

(٤٦) عودة الوحدة الاممية إلى الحركة الشيوعية في فلسطين، قرار اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني في فلسطين، أواخر أيلول ١٩٤٨.

(٤٧) قرارات اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني. حول الوضع الذي نشأ في فلسطين بعد نجاح المؤامرة الإستعمارية الدامية عليها، وعن أخطاء عصبة التحرر الوطني، وعن تكوين حزب موحد للطبقة العاملة في القسم العربي من فلسطين وشرق الأردن، ١٩٥١ [وثيقة أصلية من دون ترقيم].

(٤٨) المصدر السابق.

الطبقة العاملة الفلسطينية، العربية واليهودية، لم تكن موحدة في حزب واحد[٤٩]. وفي هذا السياق، نظرت اللجنة المركزية إلى تشكيل عصبة التحرر الوطني، على أساس قومي عربي، باعتباره «ضربة موجهة إلى صميم وحدة الطبقة العاملة الفلسطينية، وبالتالي إلى صميم حركة التحرر في فلسطين»، ووجهت انتقاداً ذاتياً حازماً للسياسات التي تبنتها قبل صدور قرار التقسيم، تلك السياسات التي كانت «تنكر حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره، في حين أن الاعتراف بحق الشعبين العربي واليهودي في تقرير مصيرهما كان يشكل حجر الزاوية في النضال ضد الاستعمار البريطاني»، والتي كانت تدعو إلى «الوحدة الوطنية العربية دون استثناء»، وهو الأمر الذي أدى «إلى طمس خيانة الزعامة الرجعية [العربية] عن أعين العمال والفلاحين والجماهير الشعبية». وخلُصت اللجنة المركزية للعصبة، في وثيقتها النقدية، إلى اعتبار أن تكوين عصبة التحرر الوطني كان «بمثابة حركة انشقاقية في صفوف الطبقة العاملة الفلسطينية، أقدمت عليه عناصر برجوازية صغيرة سبق لها أن كانت في الحزب الشيوعي الفلسطيني وطُردت منه لانحرافاتها الانتهازية والشوفينية»[٥٠]. أما في قطاع غزة، الذي خضع للادارة المصرية، فقد استفاد الشيوعيون من بقاء القطاع أرضاً فلسطينية، لم يكن لها وضع سياسي ودولي محدد، ونجحوا في الحفاظ على كيانيتهم المستقلة بعد أن قرروا، في منتصف شهر آب ١٩٥٣، تحويل فرع عصبة التحرر الوطني المحلي إلى حزب شيوعي فلسطيني في قطاع غزة[٥١]

مكانة فلسطين ومخاطر الصهيونية في فكر التيار الاسلامي

كنا قد أشرنا سابقاً إلى أن امساك المفتي محمد أمين الحسيني بزمام القيادتين السياسية والدينية في فلسطين كان يشكّل عائقاً أمام بروز تيار الاسلام السياسي، التي مثّلت جماعة الاخوان المسلمين[٥٢] أهم تعبيراته، كتيار فاعل في اطار الفكر السياسي الفلسطيني والحركة

(٤٩) المصدر نفسه

(٥٠) المصدرنفسه

(٥١) لمزيد من التفاصيل عن ظروف تأسيس هذا الحزب، يمكن الرجوع إلى

بسيسو، معين دفاتر فلسطينية، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٨؛ وكذلك ياسين، عبد القادر: حزب شيوعي ظهره إلى الحائط، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٨

(٥٢) تأسست جماعة الاخوان المسلمين في مدينة الإسماعيلية المصرية، في شهر آذار ١٩٢٨، على يد حسن البنا، وأعلن عن قيام الجماعة رسمياً في شهر نيسان ١٩٢٩. وفي سنة ١٩٣٨، استكملت الدعوة عناصرها، حيث وصفها البنا بانها «دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة إقتصادية وفكرة إجتماعية». وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية، شهدت الجماعة انطلاقة واسعة وتحولت إلى أكبر حركة سياسية في مصر. ويبدو أن الحكومة الملكية في مصر تخوفت من اتساع نفوذ الجماعة فاصدرت، في شهر كانون الأول ١٩٤٨، قراراً بحلها، وعادت سلطة ثورة يوليو ١٩٥٢، بعد أن كانت الجماعة قد استأنفت نشاطها العلني، فاصدرت قراراً جديداً بحلها في كانون الثاني ١٩٥٤، ونظمت، في نهاية شهر تشرين الأول من العام نفسه، حملة قمعية واسعة ضد اعضائها بتهمة الوقوف وراء محاولة لاغتيال جمال عبد الناصر وادت تلك الحملة إلى إضعاف نفوذ =

الوطنية الفلسطينية. صحيح أن جماعة الاخوان المسلمين أخذت تنشط في فلسطين قبل سنوات من وقوع النكبة، إلا أن نشاطها ظل محدوداً ومشمولاً بالرعاية المعنوية لمفتي فلسطين، الذي سُمي قائداً محلياً للجماعة في فلسطين.

وفي ظروف ما بعد النكبة، انفتحت آفاق جديدة أمام نشاط تيار الاسلام السياسي، حيث نجحت جماعة الاخوان المسلمين في تثبيت حضورها السياسي الفاعل في الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن وفي قطاع غزة(٥٣)، كما ظهر، في مطلع الخمسينات، تعبير آخر عن هذا التيار تمثل في حزب التحرير الاسلامي، الذي نشط أساساً في القدس والضفة الغربية لنهر

= الجماعة في مصر لسنوات عديدة لاحقة

أما بخصوص مبادئ الاخوان المسلمين، فقد قامت جماعتهم على أساس النظر إلى الإسلام باعتباره ديناً ودولة، وأن القرآن والسنة هما أساس لكل جوانب الحياة، وأن الهدف هو السعي من أجل إقامة الدولة الإسلامية كخطوة على طريق عودة الخلافة الإسلامية. وفي نظر الاخوان المسلمين، يشكل المسلمون أمة واحدة أينما كانوا، حيث أن الوطن الإسلامي وطن واحد، والإسلام، كدين ذي رسالة عالمية، لا يعرف الحدود الجغرافية ولا الإختلافات العنصرية ومن هنا، فقد رفض أنصار الجماعة تبني عقيدة القومية العربية، ورأوا في الدعوة إلى القومية الخاصة دعوة تميت الإنتماء إلى الامة الإسلامية الواحدة، وتعاملوا مع العروبة باعتبار ان لغة العرب هي العربية وفي إطار سعيها إلى توحيد الامة الإسلامية وإعادة الخلافة، طرت الجماعة إلى تحرير الارض الإسلامية المحتلة باعتباره «فرضاً دينياً»، وإلى كل دولة تعتدي على أي جزء من الوطن الإسلامي باعتبارها دولة ظالمة. وقد رفضت الجماعة الحزبية السياسية لأنها تفرق الامة، وآثرت، كوسيلة لتحقيق أهدافها، التدرج والتطور على الإنقلاب والثورة، على أن يمر هذا التدرج بمراحل ثلاث هي: مرحلة الدعاية والتبشير، ومرحلة اختيار الأنصار ومرحلة التنفيذ والعمل. ولم تستثن الجماعة اللجوء إلى القوة لتحقيق أهدافها، على أن يتم التدرج أيضاً من قوة العقيدة والإيمان إلى قوة الوحدة والإرتباط إلى قوة الساعد والسلاح.

لمزيد من التفاصيل عن نشأة جماعة الأخوان المسلمين ومبادئها، يمكن الرجوع إلى

الحسيني، د. إسحاق موسى. الاخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥ (ط٢)، وكذلك. ميتشل، د ريتشارد الأخوان المسلمون، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٧٧ (ط١) و١٩٨٥ (ط٢).

(٥٣) سعت جماعة الأخوان المسلمين، بعد سنوات قليلة على تأسيسها في مصر، إلى نشر دعوتها في البلدان الإسلامية كلها، وخاصة في الاقطار العربية المجاورة لمصر. وكان مؤسس الجماعة قد أعار أهمية خاصة لفلسطين، ونجح، منذ وقت مبكر، في استقطاب تأييد عدد من الفلسطينيين الدارسين في الجامعات والمعاهد المصرية، كما نظم حملة واسعة للتضامن مع الثورة الفلسطينية خلال أعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩. غير أن الوجود المنظم للجماعة في فلسطين لم يبرز إلا في العام ١٩٤٦ عند افتتاح مقر أول فرع لها في مدينة القدس في الخامس من شهر أيار، بحضور موفدين عن قيادة الجماعة في مصر وبعد ذلك التاريخ، صارت تظهر فروع أخرى للجماعة في المدن الفلسطينية مثل يافا وحيفا واللد وطولكرم، حيث يشير بعض المصادر إلى أن عدد شعب الجماعة في فلسطين قد بلغ، في مطلع العام ١٩٤٨، أكثر من ٢٠ شعبة وعند اندلاع حرب فلسطين، دفعت الجماعة في مصر مجموعات من عناصرها إلى التطوع والقتال إلى جانب الجيش المصري، وهو ما ساعد على تعزيز نفوذها في فلسطين، خاصة في قطاع غزة ومدينة الخليل. وفي مطلع الخمسينات برزت الجماعة في قطاع غزة باعتبارها من أنشط القوى السياسية، وذلك قبل أن تعاني من نتائج قرار الحظر الذي فرضته قيادة الثورة في مصر على نشاط الجماعة الأم. أما في الضفة الغربية لنهر الأردن، فقد مارس فرع الجماعة نشاطه بصورة علنية، حيث ركز على الجانب الإجتماعي في نشاطه على حساب الجانب السياسي، واتخذ، في علاقاته بالسلطة، موقفاً أطلق عليه بعض الباحثين اسم موقف «المعارضة الموالية».

لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى:

أبو عمرو، د. زياد الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عكا، دار الأسوار، ١٩٨٩، وكذلك: شديد، محمد: «حركة الأخوان المسلمين في الضفة الغربية وغزة»، Third World Quartely، [الولايات المتحدة الأمريكية] الجزء ١٠، العدد ٢، نيسان ١٩٨٨، ص٦٥٨ - ٦٨٢.

الأردن(٥٤).

وكان مؤسس جماعة الاخوان المسلمين، حسن البنا، قد تنبه باكراً إلى أهمية القضية الفلسطينية ودورها في إبراز البعدين الاسلامي والعربي لجماعته وتمكينها من مد نفوذها خارج مصر، حيث ذكر، في إحدى المناسبات، أن فلسطين «تحتل من نفوسنا موضعاً روحياً قدسياً فوق المعنى الوطني المجرد، إذ تهب علينا منها نسمات بيت المقدس المباركة وبركات النبيين والصدّيقين ومهد السيد المسيح عليه السلام، وفي كل ذلك ما ينعش النفوس ويغذي الأرواح»(٥٥). وعند اندلاع الاضراب العام والثورة المسلحة في فلسطين في عام ١٩٣٦، بادر حسن البنا إلى تشكيل لجنة مركزية برئاسته لمؤازرة نضال الشعب الفلسطيني، وخاطب الفلسطينيين قائلاً: «أيها الفلسطينيون لو لم يكن من نتائج ثورتكم إلا أن كشفتم غشاوات الذلة وحجب الاستسلام عن النفوس الاسلامية، وأرشدتم شعوب الاسلام إلى ما في صناعة الموت من لذة وجمال وروعة وربح، لكنتم الفائزين»(٥٦). وفي عام ١٩٤٠، وفي إطار الحملة التي نظمتها الجماعة لدعم نضال الفلسطينيين مادياً، تحت شعار «قرش فلسطين»، أشار مكتب الارشاد العام الذي كان يترأسه حسن البنا إلى أنه «لما كانت فلسطين هي قطعة من الوطن الاسلامي العام، وقد وفق الله الاخوان المسلمين لخدمة قضيتها خدمة جلى، لهذا نرجو العناية بالدعاية القوية لجمع هذا القرش وأن يبرهن الاخوان أنهم دائماً في الصف الأول في قضية العرب والاسلام»(٥٧). وقد خلط الاخوان المسلمون،في مقاربتهم القضية الفلسطينية، بين اليهودية كدين وبين الصهيونية كحركة سياسية ونظروا إلى الوجود الصهيوني في فلسطين باعتباره تهديداً للأمن المصري والعربي والاسلامي، وتوقعوا أن تكون الدولة اليهودية، في حال قيامها، «قاعدة للاستعمار الغربي وسلاحاً مسموماً لطعن البلاد العربية»، وأن خطرها «سيمتد ليشمل كل العالم الاسلامي، ويهدده بالاضمحلال الروحي»(٥٨). وفي اجتماع لقيادات الجماعة، عقد في عام ١٩٤٥، قال حسن البنا: «نريد أن تؤمّن حدودنا الشرقية بحل قضية فلسطين حلاً يحقق وجهة النظر العربية، ويحول دون تغلب اليهود على مرافق هذه البلاد»، وأكد في مناسبة أخرى في العام التالي: «إن الأخوان المسلمين يعارضون الهجرة اليهودية إلى فلسطين لأنها تنطوي على خطر سياسي واقتصادي، وحقنا أن تكون فلسطين عربية»(٥٩).

وقد أعرب الاخوان المسلمون، الذين كانوا ينظرون إلى فلسطين باعتبارها وقفاً اسلامياً، عن معارضتهم الحازمة لفكرة تقسيم فلسطين، ودعوا، بعد صدور القرار الدولي بتقسيم فلسطين،

---

(٥٤) أسس هذا الحزب في مدينة القدس، عام ١٩٥٣، الشيخ تقي الدين النبهاني. وقد تميز هذا الحزب بتشدده وتركيزه على النشاط السري لتحقيق هدفه المتمثل في إقامة الدولة الإسلامية الواحدة.

(٥٥) انظر: الورداني، صالح: الحركة الإسلامية والقضية الفلسطينية. موقف التيارات الإسلامية في مصر، القاهرة، الدار الشرقية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ص١٨.

(٥٦) مجلة النذير، ١٩٣٨/٨/٢٠، في المصدر السابق، ص١٧.

(٥٧) انظر: أبو غنيمة، زياد: الحركة الإسلامية وقضية فلسطين، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٥، ص٤٤ - ٤٥

(٥٨) أورده الورداني، الحركة الإسلامية والقضية الفلسطينية، المصدر المذكور، ص٢٥ - ٢٦

(٥٩) المصدر نفسه، ص١٩.

إلى الجهاد المقدس «من أجل تخليص فلسطين من أيدي اليهود، على أن يعيش هؤلاء اليهود وفلولهم تحت حكم عربي عادل، يقوم أهل فلسطين بتحديد شكله في استفتاء تجريه الجامعة العربية»[٦٠]. وعند اندلاع الحرب، شاركت مجموعات من الاخوان المسلمين في القتال إلى جانب الجيوش العربية، انطلاقاً من القناعة بأن قضية فلسطين لن تحل إلا على أرض فلسطين وباسلوب واحد هو اسلوب القوة، خصوصاً «وأن العالم لا يفهم لغة المنطق والبرهان بقدر ما ينصت إلى لغة القوة وصوت المدفع»[٦١].

وفي ما بعد، حمّل الاخوان المسلمون مسؤولية الهزيمة التي لحقت بالعرب في فلسطين إلى تحالف «الصليبية المسيحية واليهودية العالمية» وإلى اجتماع الكتلتين الشرقية والغربية، مشيرين، في هذا السياق، إلى أنه «في حجر الصليبية، [التي] تسيطر على دول الغرب وتتخذ أشكالاًمختلفة في محاربة الاسلام والمسلمين...، نشأت الصهيونية أو اليهودية العالمية، وكلاهما بمعنى واحد، ووجد اليهود من النصارى أولياء، واجتمعت الكتلتان الشرقية والغربية للمرة الأولى على رأي واحد في قضية فلسطين، وتآمر الكل وأحكموا خطتهم». وبينما كان «أعداء الإسلام» يعدون خطتهم، كان المسلمون «نيام لا يدرون ما يراد لهم، وساستهم منشغلون عن ذلك كله بالعرض الزائل والمتاع الرخيص». أما الشعوب الإسلامية، فقد كانت «حديثة عهد باليقظة، [و] لم يكن يبلغ بها سوء الظن أن تكذب كل وعود حكوماتها وعهودها»[٦٢].

وقد ذهب الشيخ تقي الدين النبهاني، مؤسس حزب التحرير الإسلامي، في تحميله الحكومات العربية مسؤولية الهزيمة إلى حد اعتبار أن الجيوش العربية «لم تصنع بدخولها فلسطين شيئاً سوى إيقاف اليهود، في أول الأمر، عند الحدود التي وصلوا إليها، مما يدل على أنها لم تدخل البلاد لتقضي على الدولة اليهودية أو تلغي التقسيم. . . لأنها كانت مرتبطة بالعلاقات الدولية بوجه عام وبالعلاقات مع بريطانيا بوجه خاص، علاوة على الأطماع الإقليمية والأحقاد الشخصية»[٦٣] وخَلُص النبهاني إلى أن الخطر الصهيوني قد انتقل، بقيام الدولة اليهودية في فلسطين، إلى طور أعلى، خصوصاً بعد أن تبيّن أن هدف قيامها هو «ضرب الشرق العربي، بمجتمعه وشعوبه ودوله، بكيان أوروبي أجنبي في قلبه وفي أعز بقعة لديه من ناحية القداسة وفي أخطر مكان من بلاده من الناحية الإقتصادية والإستراتيجية، [وذلك] حتى يسهل استعمار هذا الشرق . . لذلك لابد من إدراك خطر هذه الدولة والقضاء عليها، قبل أن يتم بناؤها، حتى لا يتقل الحمل وتزداد التبعة»[٦٤].

---

(٦٠) انظر «الاخوان المسلمون»، ٢٩/٥/١٩٤٨؛ في. عبد الرحمن، د. عواطف مصر وفلسطين، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، ١٩٨٠، ص٢٩٧.

(٦١) المصدر السابق، ص٣٠٩.

(٦٢) «المسلمون»، العدد الأول، نوفمبر ١٩٥١ أورده أبو غنيمة، الحركة الإسلامية وقضية فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص٩٧ – ٩٨

(٦٣) النبهاني، تقي الدين إنقاذ فلسطين، دمشق، مطبعة ابن زيدون، ١٩٥٠، ص١٤٥ – ١٤٦

(٦٤) المصدر السابق، ص١٦٠ – ١٦٣

الثأر للكرامة القومية بالقضاء على اسرائيل

بعد أن عرضنا مواقف تيارات الفكر السياسي الفلسطيني الثلاثة من النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني في عام ١٩٤٨ ومن القوى التي تسببت فيها والنتائج التي تمحضت عنها، سننتقل في ما يتبع إلى عرض الأهداف التي طرحها كل تيار من هذا التيارات والسبل التي تصورها لتحقيق هذه الأهداف؛ وسنبدأ بتيار القومية العربية.

فقد وضع هذا التيار لنفسه، منذ البدء، هدفاً رئيسياً تمثل في العمل على تحرير فلسطين والقضاء على دولة اسرائيل. ومن منطلق تمسكه الحازم بهذا الهدف، رفض هذا التيار كل ما أسماه بـ«أنصاف الحلول»، مثل مشاريع تعويض واغاثة واسكان اللاجئين الفلسطينيين(٦٥)، وحارب بشدة كل مشاريع الصلح مع اسرائيل التي ارتبطت، في تلك المرحلة، بمشاريع الأحلاف العسكرية الغربية في الشرق الأوسط.

وكانت حركة القوميين العرب قد تبنت، منذ ظهورها، شعار «لا كرامة إلا بالثأر، ولا حل إلا بالوحدة»، وذلك بتأثير أحد مرشديها الروحيين، وهو علي ناصر الدين، الذي ألّف كتاباً تحت عنوان. «الثأر أو محو العار». وفي مفهوم الحركة، كان شعار الثأر يعني أولاً الإيمان بالقوة لتحقيق الهدف، المتمثل في «استرداد فلسطين خالصة للعرب واقتلاع الوجود اليهودي من الوطن العربي»، ويعني ثانياً الإيمان بالحلول الجذرية للقضية وتجنب الانزلاق في طريق الحلول الجزئية الخاطئة، ويعني ثالثاً محو العار الذي سببته الهزيمة العربية واستعادة الكرامة القومية:

«إن أول ما يرمز الثأر له من معنى هو القوة... الثأر هو القوة بأعمق معانيها والإيمان بالقوة طريقاً لنحقق أهدافنا القومية... والإيمان بالقوة يتضمن، بطبيعة الحال، أن القوة هي وحدها التي تحل قضية العرب في فلسطين وتقضي على الخطر اليهودي، وانه من الغباوة أن ننشد حلاً لمشكلتنا في فلسطين عن غير هذا الطريق»(٦٦).

أما عن المعنى الثاني للثأر، فقد أوضحته نشرة «الثأر» التي كانت تصدر عن «هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل»، بقولها

«لقد وقع النضال العربي في الأربعين سنة الماضية في خطأ فادح عندما تركز حول المشاكل الاقليمية والأمور الثانوية الفرعية التي انبثقت عن واقع التجزئة... واليوم

---

(٦٥) أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١١ كانون الأول ١٩٤٨، قراراً جديداً بخصوص قضية فلسطين، حمل الرقم ١٩٤ ونص على «وجوب السماح للاجئين [الفلسطينيين] الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلم مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب موعد ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة وعن أي فقدان أو ضرر يلحق بالممتلكات». وقد كلفت الامم المتحدة «لجنة التوفيق» الخاصة بفلسطين، التي تشكلت في كانون الثاني ١٩٤٩ بمشاركة ممثلين عن تركيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين وتحقيق الإنسحاب الإسرائيلي إلى خطوط التقسيم وضمان قيام نظام دولي دائم للقدس وفي شهر أيار ١٩٥٠، وبعد أن أصرت إسرائيل على رفض قبول مبدأ العودة، شكلت الامم المتحدة هيئة دائمة لإغاثة وتشغيل وإسكان اللاجئين الفلسطينين «الأونروا».

انظر: منشأ القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص١٩١ – ١٩٤.

(٦٦) «معنى الثأر»، الثأر، ٤، ١٩٥٦/٦/٧،٢٩، ص١ و٦

يعمل الاستعمار بنفس الاسلوب والتصميم بالنسبة لقضيتنا في فلسطين، فهو يحاول أن ينحرف بنا عن صميم المشكلة – اغتصاب الوطن... إن الثأر يذكّرنا دائماً بالحل الجذري لقضيتنا في فلسطين، ويقينا الانحراف أو التأثر بالمحاولات الاستعمارية اليهودية التي ترمي إلى جعلنا ننسى أساس المشكلة. إن الثأر يوجه نضالناالعربي وجهته الطبيعية السليمة التي لا تعرف المساومة ولاالمداورة ولا أنصاف الحلول»[٦٧].

وبخصوص المعنى الثالث للثأر، وهو الأهم والأخطر في نظر حركة القوميين العرب، فقد ربطته النشرة نفسها بتقاليد العرب التاريخية وعاداتهم، بقولها:

«إن نكبة فلسطين ليست بالدرجة الأولى نكبة مادية، إنها أعمق من ذلك بكثير... هي نكبة الشرق العربي الذي أهين، ونكبة الكرامة العربية التي مُست وجُرحت ونكبة العزة العربية التي طُعنت في الصميم... قديماً كان للعرب تقاليد وعادات أكدوها وعاشوها ومجّدوها. كانت هذه التقاليد تؤكد بقوة على عمق احساس العربي بمعاني الشرف والكرامة والعزة...كان العربي يشعر أن قتل أحد أفراد عشيرته هو استخفاف به واحتقار له... كان يشعر أنه يظل ذليلاً، خافض الرأس، ما لم يثأر... ومن هنا كان التأكيد على الثأر. إنه صوت الكرامة ينادي الأمة العربية إلى محو العار، كي تستطيع الانطلاق من جديد مع ركب الحضارة الصاعد»[٦٨].

وقد لخصت دورية أخرى كانت تصدرها حركة القوميين العرب معاني شعار الثأر بالعبارات التالية:

«الثأر هو أن نؤمن بأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي؛ وأن نؤمن بأن حق العرب في استرداد أرضهم السليب هو حق مقدس؛ وأن نؤمن بأن النكبة قد أحدثت جرحاً عميقاً في كرامة الشعب العربي؛ وأن هذا الجرح يحد من امكانية العرب في الابداع والتقدم، وأن معركة الثأر أمر ضروري محتم لازالة هذا الجرح...

والثأر هو أن نرفض مشروع التقسيم، ومشاريع الاسكان وأي مشروع أو اقتراح يهدف إلى حل قضيتنا في فلسطين على غير أساس الثأر للكرامة العربية...

إن الثأر هو أمر واحد، لا ثاني له؛ إنه أن نسحق دولة اليهود وأن نكفر بأنصاف الحلول»[٦٩].

لقد كان تشديد حركة القوميين العرب على «الحل الجذري» ورفضها لـ«أنصاف الحلول» نابعين، في الواقع، من إيمانها العميق بالبعد القومي للقضية الفلسطينية وبالطبيعة القومية للصراع الدائر حولها. فنكبة فلسطين «هي نكبة العرب، والخطر اليهودي يهدد كل العرب،والحل القومي هو الحل الذي يضعه العرب وينفذه العرب، لا الأمم المتحدة، وهو الحل المبني على مصلحة القوم ككل، وعرب فلسطين ليسوا قوماً بل جزءاً من قوم هم العرب... والحل الفعلي

(٦٧) المصدر السابق، ٤، ٣٠، ١٤/٦/١٩٥٦، ص١ و٦

(٦٨) المصدر نفسه، ٤، ٣١، ٢١/٦/١٩٥٦، ص١ و٣؛ و٤، ٣٢، ٢٨/٦/١٩٥٦، ص١ و٤.

(٦٩) «الثأر» الرأي، دمشق، السنة ٢، العدد ٦٩، ١٥/٥/١٩٥٦، ص١٠

الجذري النهائي الصحيح هو أن يسترد العرب بأنفسهم وطنهم السليب ويقضوا بأنفسهم على «اسرائيل»، فيعود النازحون العودة التي يجب أن يعودوها»(٧٠).

ومن منطلق هذا الإيمان بالذات، رفضت الحركة كل مشاريع التعويض على اللاجئين أو إعادتهم إلى ديارهم، مع بقاء دولة اسرائيل، أو عودتهم ليعيشوا في ظل حكومة مشتركة مع اليهود. ففي معرض تبريرها موقفها الرافض لمبدأ التعويض، اعتبرت حركة القوميين العرب «إن قضية فلسطين ليست قضية بعض الممتلكات والأراضي التي خسرناها، والتي يمكن التعويض عنها بواسطة النقود. إن قضية فلسطين هي قضية وطن اغتصب واستبيح [و] قضية شعب شرد من أرضه وأهين وديست كرامته... وكل هذه الأمور لا يمكن التعويض عنها ببعض دريهمات نتلقاها من أعدائنا أنفسهم»(٧١). أما بخصوص مبدأ العودة فقد أكدت الحركة أنه يعني بالنسبة إليها فقط «عودة إلى فلسطين، مع إعادتها عربية خالصة مطهرة من كل يهودي أو أثر لليهود، وانضمامها إلى باقي أجزاء الوطن العربي في دولة عربية واحدة»(٧٢).

وباعتبار أن قضية النازحين هي قضية الأمة بأسرها، هي «قضية العرب وحدهم دون غيرهم»، دعت حركة القوميين العرب الحكومات العربية، حتى يحين موعد الثأر، إلى رفض كل المشاريع الرامية إلى إسكان اللاجئين وتحقيق الخطوات التالية:

١- تدريب النازحين عسكرياً وتشكيل جيش عربي منهم ، إعداداً للثأر.

٢- إقامة مستعمرات لسكنى النازحين بالقرب من الخطوط الأمامية انتظاراً للثأر.

٣- تصفية أعمال وكالة الغوث (الاونروا) والحلول محلها في الاشراف على شؤون النازحين(٧٣).

وبخصوص هذه الخطوة الأخيرة المقترحة، كانت الحركة مقتنعة بأن نشاطات وكالة الغوث الدولية ترمي إلى قتل الشعور القومي في نفوس النازحين واشعارهم باستحالة العودة والاستسلام للأمر الواقع، وأن نجاح مشاريع الاسكان والتعويض سيطفئ جذوة القضية الفلسطينية وسيمهد لعقد الصلح مع اسرائيل.

وكانت حركة القوميين العرب قد أخذت تركز، منذ مطلع العام ١٩٥٥، على مخاطر الصلح مع اسرائيل على الوجود والمستقبل العربيين، وترى في محاولات القوى الاستعمارية الغربية ربط العرب بالأحلاف العسكرية خطوات تمهيدية للوصول إلى هذا الصلح. فتعقيباً على زيارة الموفد الرئاسي الأمريكي اريك جونستون الثالثة إلى المشرق العربي في مطلع العام ١٩٥٥، والتي كانت ترمي ظاهرياً إلى التوصل إلى اتفاق بين العرب والاسرائيليين حول توزيع مياه نهري الأردن واليرموك، أكدت نشرة الثأر، الصادرة عن «هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل» -الواجهة العلنية للحركة - أن المشروع الذي يحمله جونستون، والذي كان قد طرحه في تشرين الثاني ١٩٥٣،

(٧٠) تابري، موريس. «النازحون»، الثقافة العربية، السنة الثانية، العدد الثاني، نيسان - حزيران ١٩٥٨، ص١٥٩ - ١٦٠.

(٧١) «لماذا لا يرضى النازحون بالتعويض؟» الثار، ٥، ٢٩، ٦/٦/١٩٥٧، ص٣.

(٧٢) «لا تعويض بل ثار»، المصدر السابق، ٥، ٥١، ٧/١١/١٩٥٧، ص١.

(٧٣) «إسكان النازحين معناه التمهيد للصلح»، الراي، دمشق، السنة ٢، العدد ٦٥، ١٦/٤/١٩٥٦، ص١٠ - ١١.

«ليس مشروعاً مستقلاً قائماً بذاته، بل هو جزء من خطة استعمارية كبرى هدفها البعيد تنفيذ الصلح، وغايتها القريبة تحقيق الأحلاف مع الغرب». أما الوصول إلى تحقيق هذين الهدفين، فيمر عبر «اسكان النازحين العرب خارج فلسطين بتوفير بعض الأراضي الزراعية لهم بعيداً عنها؛ ابعادهم عن حدود المناطق المحتلة وتشتيت تجمعاتهم؛ إيجاد أعمال للآلاف منهم علهم ينسون بذلك كله قضيتنا مع اليهود»(٧٤).

وكانت نشرة «الثأر» قد رأت في «مشروع الدفاع المشترك»(٧٥)، الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط ومجابهة التهديد السوفييتي، «أفظع مؤامرة عرفها الشعب العربي» بعد نكبة فلسطين، واعتبرت، بعد ابرام التحالف بين العراق وتركيا، أن «شبح الصلح بدأ يظهر أكثر فأكثر من وراء [هذا] الحلف الأخير»، وأن الاعتداءات الاسرائيلية المتصاعدة، على كل من مصر وسوريا، ترتبط «ارتباطاً وثيقاً عميقاً بسياسة الاستعمار في الوطن العربي وتصميم الكتلة الغربية على تحقيق الصلح مع اليهود»، وتشكل «وسيلة للضغط على حكومتي مصر وسوريا، هذه المرة، لقبول الاشتراك في الحلف الاستعماري»(٧٦). وقد صعّدت حركة القوميين العرب من حملتها الرامية إلى مقاومة الصلح مع اسرائيل بعد الاعلان عن «عقيدة ايزنهاور»(٧٧)، في مطلع العام ١٩٥٧، حيث تساءلت نشرة «الثأر» عن مغزى تجاهل المشروع الأمريكي الجديد لقضية فلسطين، علماً أن أمريكا «تعلم أن نقطة الثقل بالنسبة لمشاكل المنطقة

---

(٧٤) «جونستون والاحلاف» (كلمتنا)، الثأر، ٣، ١٢، ١٠/٢/١٩٥٥، ص٢ و٧؛ وكذلك: «رسول الأحلاف والصلح» (كلمتنا)، المصدر نفسه، ٣، ١٤، ٢٤/٢/١٩٥٥، ص٢.

ويمكن الإطلاع على نص «مشروع جونستون» في: ملف وثائق فلسطين. الجزء الثاني من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٩، القاهرة، ص١٠٧٧ [من دون تاريخ].

(٧٥) في إطار سعيها إلى حصار الإتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي بأحلاف عسكرية مرتبطة بها، طرحت إدارة الرئيس الأمريكي أيزنهاور فكرة إقامة حلف عسكري يغطي نشاطه المنطقة الواقعة ما بين تركيا والباكستان وقد بدأت الخطوات العملية لإقامة هذا الحلف بإبرام اتفاق للتعاون والتشاور بين تركيا والباكستان، في ٢ نيسان ١٩٥٤، ثم قامت الولايات المتحدة الأمريكية، في ١٩ أيار من العام نفسه، بعقد إتفاقية تعاون عسكري مع الباكستان. وقد مهدت هذه الخطوات للإعلان عن قيام «حلف بغداد»، الذي حمع، منذ شهر شباط ١٩٥٥، العراق وتركيا، ثم انضمت إليه كل من بريطانيا وإيران والباكستان.

انظر نص «الميثاق التركي – العراقي» الموقع في ٢٤/٢/١٩٥٥ في. ملف وثائق فلسطين. الجزء الثاني، المصدر المذكور، ص١١٤٧ – ١١٤٨.

(٧٦) ««الثأر» تميط اللثام عن افظع مؤامرة عرفها الشعب العربي»، الثأر، ٢، ٣، ٢/١٢/١٩٥٤، ص١ – ٢؛ وكذلك: «التجانس في الشرق» (كلمتنا)، المصدر نفسه، ٣، ٣٠، ١٦/٦/١٩٥٥، ص٢.

(٧٧) بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر، اعادت الولايات المتحدة الأمريكية تقويم سياستها في الشرق الأوسط. وفي بيان قدمه إلى الكونغرس الأمريكي في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧، دعا الرئيس أيزنهاور إلى تعزيز الوجود الامريكي في منطقة الشرق الأوسط، لسد الفراغ الناشئ عن غياب دور كل من بريطانيا وفرنسا، وذلك من خلال تقديم المساعدة الإقتصادية والمالية واللجوء إلى القوة العسكرية لمساندة أي شعب من شعوب المنطقة يتعرض لاعتداء مسلح من بلد تسيطر عليه الشيوعية العالمية.

انظر: ملف وثائق فلسطين. الجزء الثاني، المصدر المذكور، ص١١٩٥ – ١٢٠٠.

تنبع من وجود «اسرائيل»»، ورأت في هذا التجاهل مؤشراً على إرادة الولايات المتحدة في «أن تصفي قضية فلسطين دون إثارة العرب في هذه الفترة، عن طريق حل «غير مباشر» يأتي «كالأمر الواقع» [عبر مشاريع] الاسكان والترحيل والتعويض على النازحين وعقد معاهدة لحماية «اسرائيل» وفك الحصار الاقتصادي عنها»(٧٨). واعتبرت الحركة أن «معركة الصلح» باتت معركة «الطليعة العربية المسؤولة أمام التاريخ عن حماية الوجود العربي»، وردت على كل من يعتقد « أن في استعادتنا لأي جزء من الأرض المسلوبة، وعودة قسم معين من النازحين إلى ديارهم، مكسب جزئي ينبغي أن لا نرفضه أو نعرض عنه» بقولها:

«النقطة التي نريد أن نوضحها بهذا الصدد هي أننا لا نرفض، ولا يمكن أن نرفض، استعادة جزء من الأرض المغتصبة أو إعادة قسم من النازحين إلى ديارهم إذا كان ذلك العرض غير مقيد بشروط...

في سبيل الصلح «قد» يساوم اليهود على مساحات معينة من الأرض؛ وفي سبيل الصلح «قد» يتعهد اليهود باعادة قسم ضئيل من النازحين. ولكن ما هو «مكسبنا» في أي عرض يكون ثمنه الصلح؟

ما قيمة المساحات القليلة من الأرض والأعداد القليلة من النازحين إذا كان في الكفة الأخرى انعاش دولة الأعداء وفتح مجال الغزو الاقتصادي والعسكري أمامها؟...

إن اليهود يدركون أن الإعتماد على المعونة الاميركية إلى الأبد أمر متعذر، وهم يدركون أن انتعاش اقتصادهم وحل مشاكلهم مرهون بعقد الصلح ... ولما كان الصلح، إو إي اعتراف من أي نوع بوجود أساس للمزاعم اليهودية حول «حق» لهم في فلسطين فيه تنازل عن حقنا نحن، لذلك كان موقفنا رفض أي مشروع، أو تسوية لقضيتنا في فلسطين، لا يقوم على أسس عقائدية صحيحة، وكان سعينا الدائم لتثبيت مفهوم الثأروحشد القوى العربية لتحقيقه هو الحل، وهو الحل الأوحد»(٧٩).

ولم يتمايز موقف حزب البعث، تجاه هذه القضايا كلها، عن موقف حركة القوميين العرب، حيث نظر إلى هدف القضاء على اسرائيل واستعادة فلسطين باعتباره الهدف الرئيسي للنضال القومي العربي: «فالخطر من اسرائيل لا يزول إلا بزوالها، وذلك أن الصهيونية، كفكرة وتخطيط، هي سرطان عدواني استعماري في جسم العالم العربي لاينفع في علاجه إلا القضاء الكامل عليه، وفي هذا وحده الحل الصحيح للقضية الفلسطينية»(٨٠). ومن هذا المنطلق، أعرب حزب البعث عن معارضته الشديدة كل الدعوات إلى التفاوض مع اسرائيل والصلح معها، التي تحاول الباس «الانهزامية والتآمر والجبن ثوب الواقعية والتعقل»، مشدداً على أن بقاء حالة الحرب مع اسرائيل «ستجعل أبناء الشعب العربي، في كل مكان، يستعدون ويتحفزون للثأر لكرامتهم واستعادة حقهم المغصوب»، وأن كل من يفكر بالصلح مع اليهود «سواء أكان فرداً أو هيئة أو جماعة ستلحق به

---

(٧٨) «كيف ينظر مشروع ايزنهاور لقضية فلسطين؟»، الثأر، ٥، ٤٠، ١٩٥٧/٨/٢٢، ص٨.

(٧٩) «لماذا نرفض؟» (كلمتنا)، المصدر نفسه، ٥، ٤١، ١٩٥٧/٨/٢٩، ص١ - ٢.

(٨٠) «من مذكرة نائبي البعث إلى رئيس الوزراء الاردني فوزي الملقي» (١٩٥٣/٥/٢٣)، البعث وقضية فلسطين. الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣ - ١٢٤.

وصمة الخيانة الأبدية»[٨١].

كما أعار حزب البعث أهمية خاصة، في السنوات التي أعقبت نكبة فلسطين مباشرة، للنضال ضد مشاريع الأحلاف العسكرية الغربية في المنطقة، رابطاً بين تلك المشاريع وبين محاولات التوصل إلى صلح بين العرب واسرائيل. ففي تعليقه على الاتفاق الذي وقع بين العراق وتركيا، في مطلع العام ١٩٥٥، ليكون أساساً لحلف بغداد، أشار الحزب إلى «أن سياسة الاستعمار الغربي، منذ أن أعطى وعد بلفور، كانت تهدف إلى خلق دولة يهودية في قلب الوطن العربي، لتحقق بذلك غايتين: الأولى أن تكون هذه الدولة ركيزة للاستعمار يهدد بها الأمة العربية في نضالها للتحرر من الاستعمار، والثانية أن تكون هذه أساساً يرتكز الاستعمار إليه في إجبار العرب على التفكير في حماية أنفسهم منه بالالتجاء إلى الاستعمار بدلاً من الاتجاه نحو أنفسهم لتقويتها – والوحدة أهم عوامل التقوية – لدرئه. وكانت سياسة الاستعمار الغربي تقوم على خلق اسرائيل لتبقى، وعلى جر العرب للارتباط بالغرب في أحلافه، على أساس أن تكون اسرائيل داخلة في هذه الأحلاف»[٨٢]. وركز الحزب، في تلك الفترة، هجومه على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، التي كانت تهدف، في نظره، إلى تصفية القضية الفلسطينية، «وفقاً لأطماع اليهود»، عبر السير على خطين منسقين هما: «تبني اسرائيل ومكاسبها وأطماعها، والعمل لجر العرب إلى الارتباط بالاستعمار الغربي في أحلافه». ونظر، في هذا السياق، إلى المقترحات التي قدمها وزير الخارجية الأمريكي دالاس، في نهاية شهر آب ١٩٥٥، بخصوص إسكان اللاجئين وتمويل مشروع استثمار مياه حوض نهر الأردن وروافده وابرام اتفاقات مع أطراف الصراع لضمان الأمن في المنطقة، باعتبارها مقترحات تهدف إلى «تصفية القضية الفلسطينية، باعتراف العرب باسرائيل وفك الحصار الاقتصادي والتوصل للصلح معها»[٨٣].

الوحدة طريق تحرير فلسطين

عبر المفكرون القوميون الذين مهدوا لقيام حركة القوميين العرب، في كتاباتهم التي ظهرت غداة النكبة مباشرة، عن قناعتهم بأن الخطر الصهيوني لا يمكن أن يُرد إلا بقيام «كيان عربي قومي متحد» باعتبار أن «الوسيلة الطبيعية الأولى لتكوين القوة والمنعة هي الاجتماع والتكتل»[٨٤]، وراهنوا على الجيل الجديد المثقف، المؤمن برسالته في الحياة والمتسلح بعقلية

(٨١) «نحن والصلح مع اليهود»، البعث، العدد ٣٦١، ٢٦/١/١٩٥٠، المصدر السابق، ص٣٨ – ٤٠؛ وكذلك: «الواقعية والمثالية في السياسة العربية»، البعث، العدد ٤٣٨، ٩/٥/١٩٥٠، المصدر نفسه، ص٦٧ – ٦٨.

(٨٢) «هذا هو السبيل»، البعث، العدد ٦٧٤، ٥/٢/١٩٥٥، البعث وقضية فلسطين. الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص١٢ – ١٧.

(٨٣) «بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الإشتراكي حول مقترحات دالاس ومشروع جونستون» (أيلول ١٩٥٥)، المصدر السابق، ص٢٠ – ٣٠.

(٨٤) انظر مثلاً: العلمي، موسى. عبرة فلسطين، بيروت، دار الكشاف، ١٩٤٩، (ط٣).

التقدم والانقلاب، ليسير في طليعة النضال من أجل الوحدة وفي سبيل «إعادة بناء صرح هدمه الزلزال» وانقاذ «الوطن المفقود من أيدي المغتصبين»[٨٥].

ويبدو أن مؤسسي حركة القوميين العرب، من المثقفين الشبان، قد تصوروا أنفسهم حملة هذه الرسالة القومية الهادفة إلى إحداث انقلاب في الحياة العربية يمهد لإقامة الكيان القومي العربي الموحد، باعتباره الأداة الضرورية القادرة على تجنيد كل طاقات الأمة وتوجيهها نحو الوطن المغتصب، فتنطلق «الكتائب العربية تقتحم [على العدو] قلاعه ومستعمراته»[٨٦].

وانطلاقاً من هنا، فقد أعطت حركة القوميين العرب الأولوية لقضية الوحدة القومية على ما عداها من قضايا، رابطة بين الوحدة وبين الثأر من اليهود على أساس شعار: «لا حدود ولا يهود». ففي نظرها، كانت الوحدة «هي الوضع الطبيعي للأمة العربية، هي الطبيعة التي خلقت عليها»، وهي المقياس الذي أصبح على الحكام العرب أن يقيسوا أعمالهم عليه، حيث أن «كل خطوة في سبيل الوحدة هي خطوة في سبيل النصر، وكل خطوة بعيدة عن الوحدة هي سير أكيد نحو الهزيمة»[٨٧].

وآمنت حركة القوميين العرب، في سنواتها الأولى، بأن أي نزاع جانبي بين العرب سيؤدي إلى تفتيت الجهد القومي، الذي يجب أن يظل موجهاً للنضال ضد اليهود، وأن التركيز على المضمون الاجتماعي للوحدة سيشكل خطراً على التماسك القومي. وعليه، فقد رفعت الحركة شعارات: «الوحدة بأي ثمن»، «الوحدة أولاً، اوحدة آخراً»، «الوحدة مفتاح لكل معضلات المجتمع العربي»، وراهنت، في البدء، على قيام وحدة تجمع كلاً من سوريا والأردن والعراق، ثم صارت تركز، خاصة بعد تزايد مخاطر الأحلاف العسكرية كحلف بغداد واشتداد التآمر الاستعماري على مصر وسوريا، على وحدة هذين القطرين العربيين، باعتبارها «خطوة حتمية في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة»[٨٨].

وبسبب اقتناعها بأن هذه الوحدة الشاملة هي الرد العملي الوحيد على النكبة، عبرت حركة القوميين العرب عن تحفظها على خطوات التعاون والتضامن الجزئية بين الدول العربية، ورأت، في معاهدة التضامن العربي التي اتفق عليها في القاهرة، في مطلع العام ١٩٥٧، بين مصر وسوريا والسعودية والأردن وفي إقرار المعونة العربية للأردن، «خطوات ومحاولات عرجاء لا تغني ولا تكفي، ولا تتجاوب مع إرادة الأمة الطاغية في انجاز الوحدة التامة الكاملة»[٨٩].

---

(٨٥) فارس، من الزاوية العربية، مصدر سبق ذكره، ص٥٨ – ٦٢.

(٨٦) الهندي وابراهيم، «إسرائيل» فكرة. ، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١ – ٢٢٢

(٨٧) «الوحدة هي المرتكز الوحيد نحو مستقبل عربي أفضل»، الرأي، دمشق، السنة ٢، العدد ٦٩، ١٥/٥/١٩٥٦، ص١٦

(٨٨) «فليتحقق اتحاد سورية ومصر حالاً»، المصدر السابق، السنة ٢، العدد ٩٤، ١٢/١١/١٩٥٦، ص١

(٨٩) «أين الوحدة؟» (كلمتنا)، الثار، ٥، ٨، ١٠/١/١٩٥٧، ص١ – ٢

كان قيام حلف بغداد حافزاً لكل من مصر وسوريا للسير على طريق التعاون في الميدانين السياسي والعسكري، ولعبت الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على حدود البلدين، وكان أوسعها نطاقاً الإعتداء الذي شنته القوات الإسرائيلية على قطاع غزة في أواخر شباط ١٩٥٥، دوراً مهماً في تسريع خطوات التقارب بين مصر وسوريا، والتي تكللت، في شهر تشرين الأول ١٩٥٥، بالإعلان عن قيام قيادة عسكرية مشتركة. وبسبب سياستها التقليدية المعادية للعراق، أخذت العربية السعودية تتقرب من المحور السوري – المصري، ثم تبعها الأردن بعد فشل محاولات جره للإنضمام إلى حلف بغداد وتوجهه نحو تعريب الجيش وتشكيل حكومة النابلسي الوطنية في تشرين الاول ١٩٥٦ وإحلال =

وبالاعلان عن قيام الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، في شباط ١٩٥٨، اعتبرت الحركة أن الجماهير العربية التي انطلقت بعد النكبة تكافح في سبيل تحقيق أول أهداف عقيدتها القومية «في بناء الدولة الواحدة ومسح الحدود»، قد نجحت في إقامة «نواة دولة الغد العظمى»؛ فكان قيام دولة الوحدة أول رد عربي من مستوى التحدي الذي حملته إلى العرب نكبتهم في فلسطين. [فـ] «لما كانت التجزئة هي العنصر الأساسي الذي قولب النكبة وغل أيدينا وانتصب في وجهنا سداً هائلاً يحول بيننا وبين منع وقوعها منذ البدء...، يكون الشعب العربي، عندما سار في طريق الوحدة، قد قبل التحدي وواجه النكبة، منتصباً في وجهها مارداً أجبر منها وأقوى»[٩٠].

وخلصت حركة القوميين العرب، في ذلك الحين، إلى أن الجمهورية العربية المتحدة، باعتبارها نقطة انطلاق مجتمع النهوض العربي، ستثبت حقيقة كون النضال من أجل الوحدة «نضالاً من أجل التحرر ومن أجل الثأر ومن أجل استعادة كل حق وأرض سليب»، وأن ميزان القوى قد أصبح، بعد قيامها، لصالح العرب «بشكل لا يمكن اللحاق به»، وهو ما جعل اليهود يدركون أن قيام هذه الجمهورية «هو بداية الطريق نحو نهايتهم»[٩١].

وإذا كان حزب البعث قد اتفق مع حركة القوميين العرب في النظر إلى الوحدة باعتبارها طريق تحرير فلسطين، إلا أنه تمايز عنها في تصوره لمضامين هذه الوحدة وسبل تحقيقها. فقد كان الحزب قد أدرج، منذ البدء، فئة الحكام العرب «المستبدين والمتفرقين المتخاصمين» ضمن معسكر أعداء القضية الفلسطينية، معتبراً أن هذه القضية «لن تجد حلها إلا على يد حكم شعبي متحرر متين»، وداعياً، بعد أشهر قليلة على وقوع النكبة، إلى «إحداث تغيير شامل في نظام الحكم وبناء المجتمع في الوطن العربي، [يضمن] نقل السلطة إلى أيدي الشعب»[٩٢]. وعليه، فقد رأى الحزب أن الوحدة العربية والتحرر الشعبي «يجب أن يمشيا جنباً إلى جنب، ولا تتم واحدة دون أخرى»، خصوصاً بعد أن جعلت النكبة الشعب العربي يؤمن «بوحدة من نوع جديد،لا تتصل أبداً بتلكَ التي يدعيّها الحاكمون،...، ألا وهي وحدة نضال الشعب لا الحكومات، ووحدة تحطيم الحواجز لا الابقاء عليها، ووحدة الخروج على نطاق السيطرة الاستعمارية»[٩٣]. وفي أواسط الخمسينات، وبالتوازي مع تعمق المضامين التحررية والمعادية للاستعمار لسياسة عبد الناصر، صار الحزب يشدد على ضرورة اتحاد مصر وسوريا، باعتبارهما «حصن القومية العربية المتحررة»، كخطوة

= المساعدة العربية محل المساعدة السنوية التي كانت تقدمها الحكومة البريطانية وما لا شك فيه، أن المكانة الخاصة التي صار يحتلها جمال عبد الناصر في الشارع العربي، خاصة بعد قيامه بتاميم قناة السويس واتخاذه قرار التصدي للعدوان الثلاثي على مصر في نهاية تشرين الأول ١٩٥٦، قد ساهمت، مساهمة فعالة، في إشاعة أجواء التعاون والتضامن العربيين

انظر نص إتفاقية التضامن العربي في. ملف وثائق فلسطينية. الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠١ و١٢٠٧.

(٩٠) «كلمتنا»، الثقافة العربية، مصدر سبق ذكره، نيسان – حزيران ١٩٥٨، ص١.

(٩١) الهندي وإبراهيم، «إسرائيل» فكرة. . .، المصدر المذكور، ص٢٢٠ – ٢٢١؛ وكذلك «ميزان القوى أصبح اليوم لصالح العرب»، الرأي، السنة ٤، العدد ١٦٥، ٧/ ٤/ ١٩٥٨، ص١.

(٩٢) «رجال الجولة الثانية»، البعث، العدد ٢٨٥، ٣٠/ ١٠/ ١٩٤٩؛ البعث وقضية فلسطين. الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص٢٦ – ٢٧.

(٩٣) «هكذا يفهم الشعب الخطر اليهودي»، البعث، العدد ٤٩٤، ٢١/ ٤/ ١٩٥١؛ المصدر السابق، ص٨٢ – ٨٥.

أولى على طريق الوحدة العربية.

غير أن حزب البعث لم يكتف بربط هدف الوحدة بهدف التحرر الشعبي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك- وهنا كانت تكمن نقطة تمايزه الأخرى عن حركة القوميين العرب - عندما ربط بيَن الوحدة والحرية من جهة وبين الاشتراكية من جهة ثانية، ناظراً إلى الاشتراكية باعتبارها «ضرورة قصوى» لتجميع عوامل القوة العربية والقضاء على مظاهر الفقر والجهل والمرض السائدة في المجتمع العربي، والانتقال بهذا المجتمع من الطور الزراعي إلى الطور الصناعي. ففي نظر الحزب، لم يكن في إمكان العرب أن يحافظوا على سيادة أقطارهم المتحررة، وأن يحرروا الأقطار الأخرى ويقاوموا خطر اسرائيل إلا بعد أن ينتقلوا «إلى الطور الصناعي [ويتبعوا] سياسة التوجيه الاقتصادي، وهذه خطوة يمكن أن تكون مصحوبة بخطوات موازية لتأمين العدالة الاقتصادية»، وهو الأمر الذي يفرض على العرب انتهاج سياسة «تتمشى نحو الاشتراكية»[٩٤].

ويلاحظ الباحث أن المعبّرَين الرئيسيَّين عن الفكر القومي العربي قد بقيا عاجزين، في تلك المرحلة، عن طرح استراتيجية متكاملة للعمل على تحرير فلسطين. فباستثناء الحديث العام عن الوحدة وتجميع طاقات الأمة وتعبئة الشعب، لم تتطرق أدبيات حركة القوميين العرب وحزب البعث، بشيء من التفصيل، سوى إلى اجراء عملي واحد من اجراءات المجابهة هو المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل. فمن منطلق اعتقاده المبكر أن الدولة اليهودية لن تستقر «إلا إذا حشرت مع الدول العربية في نظام اقتصادي صلب، لا يقدر العرب على الافلات فيه من سيطرة اليهود»، شدد حزب البعث على أهمية لجوء العرب إلى سلاح المقاطعة الاقتصادية في مواجهة اسرائيل، ودعا حكوماتهم إلى «التعجيل في فرض الحصار الاقتصادي على اليهود وتنفيذه بدقة، والحذر من كل مشروع يحرمهم من هذا السلاح»[٩٥].

أما دوريات حركة القوميين العرب، فقد أشارت، في مناسبات عديدة، إلى أهمية المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل باعتبارها «سلاحاً فعالاً في الاعداد لمعركة الثأر»[٩٦]، وتتبعت، في سلسلة مقالات نشرتها «الثأر» في مطلع العام ١٩٥٧، المراحل التي مرت بها هذه المقاطعة منذ أن قررت جامعة الدول العربية اللجوء إليها في أواخر العام ١٩٤٥[٩٧]. ففي مواجهة «سلاح التصنيع والتقدم الاقتصادي» الذي لجأ إليه المستوطنون اليهود في فلسطين، كان لابد للعرب من اللجوءإلى «سلاح يقوى على سلاح السيطرة الاقتصادية». وبعد أن أقام اليهود دولتهم «على أحسن الأسس والأنظمة الاقتصادية، بحيث تتفوق اقتصادياً، خاصة في الميدان الصناعي، على جميع الدول العربية المحيطة»، أصبح الهدف من المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل «هو

(٩٤) زهور، كيف نحارب إسرائيل سياسياً، مصدر سبق ذكره.

(٩٥) «لجنة الإستقصاء أم لجنة الإستئصال»، البعث، العدد ٢٥٣، ١٧/٩/١٩٤٩؛ البعث وقضية ملسطين الجزء الثاني، المصدر المذكور، ص١٤ - ١٦؛ وكذلك: «الحصار الإقتصادي»، البعث، العدد ٢٨٠، ٢٤/١٠/١٩٤٩؛ المصدر نفسه، ص٢٤ - ٢٦.

(٩٦) «المقاطعة سلاح فعال في الإعداد لمعركة الثأر»، الراي، دمشق، السنة ٢، العدد ٦٩، ١٥/٥/١٩٥٦، ص٢.

(٩٧) «المقاطعة العربية «لإسرائيل»»، الثأر، ٥، ١٠، ٢٤/١/١٩٥٧، ص٤؛ و٥، ١١، ٣١/١/١٩٥٧، ص٤؛ و٥، ١٣، ١٤/٢/١٩٥٧، ص٤؛ و٥، ١٤، ٢١/٢/١٩٥٧، ص٤، و٥، ١٥، ٢٨/٢/١٩٥٧، ص٤.

القضاء على اقتصادياتها، قضاءً تختفي إثره أحلام اليهود في السيطرة على الوطن العربي، خاصة مشرقه». واختتمت النشرة سلسلة مقالاتها هذه بالدعوة «إلى إحكام المقاطعة وتشديدها، لأن «اسرائيل» تعمل، بدعم أميركا، على فك الحصار الاقتصادي»، مع اعرابها عن قناعتها أن المقاطعة الاقتصادية تبقى «سلاحاً دفاعياً، يمكننا أن ننزل به «باسرائيل» أزمات قوية تضعفها، إلا أنه لا نستطيع القضاء عليها إلا بالثأر».

التماثل مع السياسة السوفيتية ومأزق الصلح

ارتبط موقف الشيوعية الفلسطينية من قرار تقسيم فلسطين ومن ثم من دولة إسرائيل، ارتباطاً وثيقاً، بالمواقف التي اتخذها الإتحاد السوفييتي من تطورات القضية الفلسطينية. وكانت قد برزت، منذ عام ١٩٤٧، مؤشرات أولية دلت على توجه عصبة التحرر الوطني – التي تزامن قيامها في عام ١٩٤٣ مع قرار حل الأممية الشيوعية (الكومنترن) –، للعودة إلى التماثل مع السياسة الرسمية السوفيتية. وقد شجع على هذا التوجه عودة الحزب الشيوعي السوفييتي إلى لعب دوره السابق كمركز قيادي وكمرجعية سياسية وإيديولوجية للأحزاب الشيوعية المختلفة، وذلك بالإستناد إلى مساهمته الفعالة في هزيمة ألمانيا النازية وتوسع مجال نفوذه السياسي إثر قيام «الديمقراطيات الشعبية» ودعمه الفعال لحركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا. وبالتفافها من جديد حول الحزب الشيوعي السوفييتي، في ظروف الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين متجابهين، توجهت الأحزاب الشيوعية، في أوروبا أولاً ومن ثم في القارات الأخرى نحو تشكيل هيئات جديدة للتنسيق والتعاون المشترك، كان من أبرزها، في نهاية الأربعينات، «مكتب الإعلام المشترك للأحزاب الشيوعية»، الذي عُرف باسم «الكومنفورم».

كانت السياسة التي تبناها الإتحاد السوفييتي تجاه القضية الفلسطينية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، تقوم على أساس الدعوة إلى إنهاء الإنتداب البريطاني وتأييد قيام دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، تضمن حقوقاً متساوية لجميع سكانها. وبعد عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، أخذ الموقف السوفييتي يميل، شيئاً فشيئاً، نحو تأييد مبدأ تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، عربية ويهودية، بعد جلاء القوات البريطانية عنها، حيث كان الإتحاد السوفييتي من الدول التي أيّدت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. وقد برر الشيوعيون الفلسطينيون هذا التحول في السياسة السوفيتية بتأكيدهم أن الإتحاد السوفييتي «هو الذي دافع عن حق فلسطين في الجلاء والإستقلال، وكان من أنصار وحدة فلسطين على أساس الجلاء والإستقلال ..، ولكنه أيّد قيام دولتين مستقلتين في فلسطين نظراً للتوتر الشديد في العلاقات بين العرب واليهود بسبب ما أورثته سياسة الإستعمار البريطاني من عداء متحكم بين الفريقين، بمساعدة الرجعيين العرب والصهيونيين»، وهو، بموقفه هذا، قد أراد «تجنيب عرب فلسطين والشعوب العربية نتائج المؤامرة التي دبرها الإنكليز

والأمريكيون ضد فلسطين، بمعاونة عملائهم»[٩٨].

وقد بقي التيار الشيوعي، رغم توزعه على تعبيرات سياسية وتنظيمية مختلفة، متمسكاً بموقفه المبدئي الداعي إلى إقامة دولة عربية فلسطينية مستقلة، ضمن الحدود التي رسمها قرار التقسيم، وتأمين عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، أو التعويض على من لا يرغب منهم بالعودة، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بهذا الشأن. وإلى جانب هذا الهدف المشترك، الذي يتحقق عبر تسوية سياسية متفاوض عليها بين العرب والإسرائيليين، ركز الشيوعيون على مهمة النضال ضد الأحلاف العسكرية الغربية في المنطقة وما ارتبط بها من مشاريع إسكان وتوطين[٩٩].

ففي برنامجه المقر في عام ١٩٥١، حول مهمات النضال في مرحلة «التحرر الوطني الديمقراطي»، دعا الحزب الشيوعي الأردني جماهير الشعبين الأردني والفلسطيني إلى التوحد في النضال للقضاء على سيطرة الإستعمار البريطاني وضمان الإستقلال الوطني للأردن، وإلى العمل من أجل تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة، الصادر في تشرين الثاني ١٩٤٧، وتأمين عودة المشردين الفلسطينيين إلى ديارهم[١٠٠]. أما الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي حافظ على غالبية عربية كبيرة بين أعضائه، فقد شدد في مؤتمره الثاني عشر، المنعقد في نهاية شهر أيار ١٩٥٢، على ضرورة التوصل إلى «الصلح مع الدول المجاورة على أساس الإحترام المتبادل للسيادة القومية، وإلغاء الضم الإقليمي والإعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة الديمقراطية وحق اللاجئين العرب في العودة إلى بلادهم»[١٠١]. وفي المؤتمر نفسه، دعا الحزب إلى النضال ضد مشاريع الأحلاف الإستعمارية في المنطقة ومنع «ضم إسرائيل إلى قيادة الشرق الأوسط العدوانية»، التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لإقامتها في المنطقة.

وكانت تحذيرات الشيوعيين في إسرائيل، من مخاطر ارتماء دولة إسرائيل في «أحضان الإستعمار الأمريكي»، قد بدأت تبرز منذ العام ١٩٤٩، حيث أكد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي انعقد في شهر تشرين الأول من ذلك العام، على شعارات «الدفاع عن الإستقلال، والمحافظة على السلام وإقامة نظام ديمقراطي مستقل»[١٠٢] في مواجهة سياسة «الرجعية اليهودية» الحاكمة التي «تسيء استغلال رغبة جماهير الشعب الطبيعية في السلام والأمن، وتعمل على ضم دولتنا إلى مشاريع الحرب الأنجلو – أمريكية». ثم صارت تتصاعد تلك

---

(٩٨) بيان إلى الشعوب العربية، تشرين الأول ١٩٤٨، مصدر سبق ذكره.

(٩٩) في الواقع تعوز الباحث الوثائق الأصلية التي يمكنه الإستناد إليها لعرض مواقف الشيوعيين من مشاريع إسكان وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، ومن أبرزها «مشروع جونستون»، الذي سبقت الإشارة إليه، و«مشروع سيناء» الذي اقترحته الإدارة الأمريكية على القيادة المصرية. وبخصوص الدور المتميز الذي لعبه الشيوعيون في قطاع غزة ضد هذا المشروع الأخير، يمكن الرجوع إلى: بسيسو، دفاتر فلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص٥٠ – ٧٣

(١٠٠) قرارات اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني وبرنامج الحزب الشيوعي الأردني، ١٩٥١، مصدر سبق ذكره.

(١٠١) الإتحاد، حيفا، ١٩٥٢/٦/١٤؛ انظر: توما، د. إميل ٣٠ عاماً على الإتحاد. يوميات شعب، حيفا، منشورات عربسك، ١٩٧٤، ص١٢٩.

(١٠٢) الإتحاد، ١٩٤٩/١٠/٣٠؛ في المصدر السابق، ص٨٧.

التحذيرات بالتوازي مع التطور الذي أخذ يطرأ على مواقف الإتحاد السوفييتي من سياسة حكام إسرائيل، خصوصاً بعد وقوف إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الكورية وتوقيعها على إتفاقية «النقطة الرابعة»، التي فتحت أبواب إسرائيل أمام الخبراء والمستشارين الفنيين الأمريكيين، ومن ثم إبرامها معاهدة صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، نظر إليها الشيوعيون باعتبارها «خطوة هامة في سبيل ربط إسرائيل بمشاريع الحرب الأمريكية». وفي مؤتمرهم الثالث عشر، المنعقد في نهاية شهر أيار ١٩٥٧ أي بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن مبدئه لملء الفراغ في الشرق الأوسط، قرر الشيوعيون في إسرائيل «أن واجب الساعة تكتل القوى الشعبية في النضال من أجل إنقاذ إسرائيل من براثن مبدأ ايزنهاور الذي أقرته الحكومة رسمياً»، خصوصاً وأن هذا المبدأ «يهدد استقلال الشعوب في الشرق الأوسط وأمنها، ويحمل في طياته أخطار اندلاع حرب عالمية»[١٠٣].

أما في الأردن، فقد طالب الحزب الشيوعي، منذ قيامه، بإلغاء المعاهدة التي كانت تربط الأردن ببريطانيا، وتصدى لمحاولات جر الأردن للإرتباط بمشاريع «الدفاع عن الشرق الأوسط» الأمريكية، ومن ثم بحلف بغداد، ناظراً إلى الإعتداءات الإسرائيلية على المناطق الحدودية العربية باعتبارها «من صنع المستعمرين الأميركان والإنكليز الذين أفزعهم النهوض العربي المتعاظم، [فسعوا إلى] إيجاد المبرر لتدخلهم العسكري وجلب قواتهم العسكرية إلى البلاد العربية تحت ستار المحافظة على السلام والأمن. . .، وليفرضوا على الدول العربية مشاريعهم الحربية والعدوانية وفي مقدمتها حلف بغداد»[١٠٤].

ونظراً لأن نجاح مشاريع الأحلاف العسكرية الغربية في المنطقة كان مرهوناً بنجاح المساعي المبذولة للتوصل إلى صلح بين الدول العربية وإسرائيل، فقد واجه التيار الشيوعي، في تلك المرحلة، مأزقاً نجم عن التناقض بين المعارضة الحازمة لإقامة أحلاف عسكرية،توجه أساساً ضد الإتحاد السوفييتي، من جهة، وبين الموافقة المبدئية على تسوية سياسية للصراع العربي – الإسرائيلي تقوم على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، وتفضي، في نهاية الأمر، إلى الصلح بين العرب والإسرائيليين، من جهة ثانية. وفي مواجهة هذا المأزق، ظهر بعض التباين في مواقف المعبّرَين الرئيسيَّين عن التيار الشيوعي، وهو تباين فرضته، على الأغلب، خصوصية ساحة نضال كل منهما.

فقد أعرب الحزب الشيوعي الأردني عن معارضته الصريحة فكرة التوصل إلى صلح بين الدول العربية وإسرائيل، باعتبارها «فكرة استعمارية» ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية وتتعارض مع مصالح الشعوب العربية والشعب الإسرائيلي نفسه. ففي مقال نشرته الصحيفة المركزية للحزب، في نهاية العام ١٩٥٢، أشير إلى «أن الإستعمار الأنكلو – أميركي يرى أن تنفيذ مشاريعه العدوانية في الشرق الأوسط يتطلب التوفيق بين أعوانه من العرب واليهود. . .، ودفن

(١٠٣) الإتحاد، ١٨/١/١٩٥٧ و٤/٦/١٩٥٧، في المصدر نفسه، ص١٩٨ وص٢١٢.

(١٠٤) «لإحباط المؤامرات الإستعمارية والإعتداءات الصهيونية المجرمة والسير قدماً في قافلة الشعوب العربية المستقلة»، المقاومة الشعبية، السنة الثامنة، العدد ٣، نيسان ١٩٥٦.

قضية المشردين الفلسطينيين والتخلص منهم بتشتيتهم وإسكانهم نهائياً في الدول العربية. . .، وفي الوقت نفسه يدفنون قضية الشعب العربي الفلسطيني، قضية تحرره واستقلاله وعودة مشرديه إلى ديارهم». وخلص المقال إلى أن الشعوب العربية «تدرك أن «الصلح»، الذي تسعى الدول الإستعمارية لعقده بين الحكام العرب واليهود، ليس في مصلحتها ولا في مصلحة الشعب الإسرائيلي ولا في مصلحة السلم في الشرق الأوسط والعالم بأسره»[١٠٥]. وبديلاً عن هذا «الصلح» الإستعماري، دعا الحزب إلى ضمان تعاون القوى الديمقراطية العربية واليهودية في النضال «ضد الإستعمار وضد الرجعيتين العربية واليهودية».

أما الحزب الشيوعي الإسرائيلي فلم يعارض، من حيث المبدأ، فكرة التوصل إلى صلح بين الحكومات العربية والحكومة الإسرائيلية، إلا أنه اشترط أن يتم التوصل إلى هذا الصلح بعيداً عن تدخل الإستعماريين الأمريكيين والبريطانيين الذين يسعون إلى إبقاء حالة التوتر في المنطقة، ويعملون على تفجير «اصطدامات حدود بقصد إفساح المجال أمام تدخلهم وسيطرتهم، وتحويل إسرائيل والأقطار العربية إلى قاعدة معادية للإتحاد السوفييتي»[١٠٦]. ففي نظر الشيوعيين في إسرائيل، الذين رفعوا شعار «الصداقة مع الإتحاد السوفييتي مقياس الإستقلال الصحيح لدولة إسرائيل»، كان السلام الحقيقي يفترض فك ارتباط إسرائيل بالقوى الإستعمارية الغربية والإعتراف باستقلال الشعب العربي الفلسطيني في إطار دولته الديمقراطية، باعتبار أن تصفية الصراع العربي – الإسرائيلي «لا تتأتى على أساس سياسة مراكز القوة تجاه الشعوب العربية ولا على أساس التحالف مع الإستعمار ضد الشعوب العربية، بل على أساس إبطال خدمة الإستعمار ضد الشعوب العربية، على أساس الإعتراف المتبادل بحقوق الشعوب القومية المشروعة: شعب إسرائيل والشعب العربي الفلسطيني»[١٠٧].

الطريق الاسلامي لانقاذ فلسطين

كما فعل التيار القومي العربي، وضع التيار الإسلامي لنفسه هدفاً رئيسياً تمثل في استرجاع فلسطين والقضاء على الدولة اليهودية. فمن منطلق تمسكهم الحازم بهذا الهدف، نظر الأخوان المسلمون إلى المعركة مع الصهيونية واليهودية باعتبارها «معركة إبادة وإفناء»، ورفضوا كل مشاريع التسويات السياسية للصراع، القائمة على أساس قرارات الأمم المتحدة، والتي كانت ترمي، في نظرهم، إلى «تحويل مشكلة الحق الذي هُضم والوطن الذي سُلب والحرمات التي انتهكت إلى مشكلة بطاقة مؤن، وتعويض يدفع ولاجئ يعود إلى دياره في ظل حكم اليهود»[١٠٨].

(١٠٥) «مؤامرة «الصلح» بين الحكومات العربية وإسرائيل خطوة جديدة لفرض الدفاع المشترك العدواني»، المصدر السابق، السنة الرابعة، العدد ١٩، أوائل كانون الأول ١٩٥٢.

(١٠٦) الإتحاد، ٢١/٤/١٩٥١؛ توما، ٣٠ عاماً على الإتحاد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

(١٠٧) الإتحاد، ٤/٦/١٩٥٧؛ المصدر السابق، ص٢١٣.

(١٠٨) «أمريكا أو إسرائيل الأم»، الكفاح الإسلامي، عمان، العدد ٩، ١٥/٢/١٩٥٧؛ أبو غنيمة، الحركة الإسلامية وقضية فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص١١٠ – ١١٢.

وحذرت جماعة الأخوان المسلمين الحكومات العربية من مغبة قبول هذه المشاريع، لأن قبولها يعني «استعداد العرب للتراجع عن حقوقهم المشروعة ووضع هذه الحقوق على بساط المساومة، كما يعني الإستعداد لمصالحة إسرائيل وإضفاء الصفة الشرعية على وجودها العدواني في البلاد العربية»[109]. كما ربط الأخوان المسلمون مشاريع الأحلاف العسكرية الغربية في المنطقة بالصلح بين الدول العربية وإسرائيل، حيث أعربوا، في مطلع عام ١٩٥٧، عن معارضتهم الحازمة لـ«مبدأ أيزنهاور»، باعتباره يرمي «إلى فرض الصلح وحل قضية فلسطين من وجهة نظر أمريكا واليهود»، وهو قد كشف أن استعمار أمريكا هو «من النوع المستتر البطيء، تخفيه المشروعات الإقتصادية وتستره المعونات المالية والمساعدات الفنية». ورداً على فكرة «ملء الفراغ في الشرق الأوسط»، التي تضمنها ذلك المبدأ، أكد الأخوان المسلمون أن الأمة الإسلامية هي وحدها «صاحبة الحق في أن تملأ الفراغ المزعوم»، وأن الشعوب الإسلامية ستحارب، بكل ما تستطيع من قوة «كل محاولة استبدال النفوذ البريطاني المنهار، في هذا الشرق، بنفوذ أمريكي مدمر بطيء»[110].

ومثله مثل التيار القومي العربي، آمن التيار الإسلامي أن فلسطين «لن تعود إلى أهلها إلا بمثل القوة التي سُلبت بها». ففي مواجهة الصهيونية، التي «تتسلح بالعلم وبالنظام وبالجد، وبخلق جو المعركة وإيصال رائحة البارود إلى نفس كل يهودي وأنفه في داخل إسرائيل وخارجها»، دعا الأخوان المسلمون إلى حشد كل إمكانيات الأمة الإسلامية «من علم وخلق ودين ومال وجهود وقلوب وأجسام»، والقضاء على عوامل الفساد الداخلي فيها وعلى بواعث القلق النفسي والسياسي والإجتماعي الناجم عن ضياع فلسطين، مشددين على أهمية «أن يتربى المسلمون على الكفاح، وأن يذكروا فلسطين مع سائر قضاياهم كل صباح ومساء وأن يفهموها حرباً معلنة على الإسلام والمسلمين»[111]. وكان الشيخ تقي الدين النبهاني، قبل قيامه بتأسيس حزب التحرير الإسلامي، قد أصدر كتاباً عنوانه «إنقاذ فلسطين»[112]، عرض فيه تصوراً متكاملاً للطريق التي ينبغي على العرب أن يسلكوها كي ينجحوا في تحرير فلسطين من أيدي اليهود. ويمكن إدراج هذا الكتاب ضمن محاولات المزاوجة بين العروبة والإسلام التي شهدها الفكر السياسي الفلسطيني بين حين وآخر.

ففي ذلك الكتاب، اقترح النبهاني أن يسير إنقاذ فلسطين من أيدي اليهود، باعتباره «غاية كل عربي»، على طريقين: قصير وطويل. فالطريق القصير هو طريق الحكومات العربية التي عليها «إنقاذ فلسطين لتنقذ نفسها»، ومن واجبها «تعليق قضية فلسطين، بحيث تبقى من ناحية سياسية معلّقة غير مبتوت فيها» والعمل على إبقاء الأجزاء الباقية من فلسطين في أيدي العرب في «حالة

---

(١٠٩) «بيان صادر عن الإجتماع الطارئ للمكتب التنفيذي لمؤتمر قادة الأخوان المسلمين في البلاد العربية»، ١٩٥٦/٤/٥؛ في المصدر السابق، ص١١٤.

(١١٠) «أمريكا أو إسرائيل الأم»، المصدر المذكور.

(١١١) المسلمون، العدد الأول، تشرين الثاني ١٩٥١؛ في الحركة الإسلامية وقضية فلسطين، المصدر المذكور، ص٩٨.

(١١٢) النبهاني، إنقاذ فلسطين، مصدر سبق ذكره.

حرب، تطبق عليها الإدارة العسكرية وتحوِّل جميع مواردها العامة إلى الحياة العسكرية، بحيث تُتخذ هذه البقية الباقية من فلسطين قاعدة للدفاع الآن، وللهجوم في المستقبل لإنقاذ جميع فلسطين»[113]. كما شدد على ضرورة أن تأخذ الأجزاء العربية المجاورة لفلسطين «حكم الأجزاء الباقية من فلسطين، من حيث جعلها منطقة عسكرية وفي حالة حرب، من ناحية واقعية وقانونية»، داعياً إلى «إعلان التعبئة العامة ورصد أكبر ميزانية، في كل دولة عربية، للإعداد الحربي والعمل على إعداد شعب مناضل مع إعداد جيش محارب في آن واحد»[114]. وبما أن الخطر الصهيوني قد وحّد العرب وجعل البلاد العربية دولة واحدة – كما قدّر –، فقد باتت مهمة إنقاذ فلسطين تستدعي العمل على إقامة «نظام اتحاد [عربي] صحيح. . .، وإخضاع مصالح حكام البلاد العربية للمصلحة العربية العامة»، وذلك بإقامة «نظام الولايات العربية» باعتباره «خطوة عملية في سبيل الوصول إلى الوحدة الحقيقية»[115]. وأخيراً، فقد رأى النبهاني أن المصلحة العربية العليا تقتضي وقوف الشعب العربي، «بعد غدر الجبهة الغربية به في معركة فلسطين»، على الحياد في الصراع الدائر بين دول المعسكرين الغربي والشرقي، وتصفية كافة علاقاته السياسية مع دول المعسكر الغربي تصفية تامة، باعتبار أن العرب، «بوصفهم مسلمين وبوصفهم مستضعفين»، ليسوا طرفاً في هذا الصراع، الذي سينتهي، كما تنبأ، بانتصار الشيوعية، وهو ما يعني «أن الكفاح، من ناحية مبدئية، سيتحول بعد انهزام الرأسمالية إلى ميدان آخر، هو ميدان الإسلام والشيوعية، والنصر سيكون بكل تأكيد للإسلام»[116].

أما الطريق الثاني الطويل لإنقاذ فلسطين، والذي يمكن أن يسير مع الطريق الأول، فإنه يقوم، حسب تصور النبهاني، على إصلاح المجتمع العربي وإنقاذ الشعب العربي في مجتمعه وكيانه. وتجدر الإشارة إلى أن تصور النبهاني لهذا الطريق، وهو التصور الذي طغى على تفكيره في ما بعد ودفعه إلى تشكيل حزب التحرير الإسلامي، قد ترك تأثيراً واضحاً على توجهات التيار الإسلامي خلال المراحل التاريخية اللاحقة.

فقد أعرب النبهاني عن اعتقاده بأن نكبة فلسطين، بتسليطها الأضواء على النواقص والسلبيات، قد أكدت أن الوضع العربي يحتاج «إلى تبدل أساسي وانقلاب شامل في التفكير والإعتقاد والعمل والمعاملات»، وأن إنقاذ فلسطين لن يتحقق بالتالي إلا بعد أن «يتكون المجتمع العربي تكويناً جديداً»[117]. أما نقطة الإنطلاق لبلوغ هذا الهدف فهي تتمثل – في رأيه – في تكوين «الفئة المختارة المبدعة المضحية، التي تستطيع أن تسيطر على نفسها الإنسانية وتقبض على عقليتها المبتكرة». وما أن تتكون هذه الفئة، وتثبت في معترك الحياة، حتى «تهفو إليها القلوب. . .، وتسلم لها الأمة بأكملها قيادتها. . .؛ وحينئذ تنتقل من نقطة إنطلاق إلى كتلة حزبية منظمة. . .، ثم إلى أمة، ثم توجد الحكومة الصالحة من الشعب الصالح؛ وحينئذ يرتفع الكيان العربي وينقذ مما

(١١٣) المصدر السابق، ص١٧٦ – ١٧٩.
(١١٤) المصدر نفسه، ص١٨٠ – ١٨٧.
(١١٥) المصدر نفسه، ص١٨٧ – ١٩٠.
(١١٦) المصدر نفسه، ص١٩٦ – ١٩٨.
(١١٧) المصدر نفسه، ص٢٠٥ – ٢٠٨

هو فيه، فتنقذ فلسطين نهائياً من الإستعمار وتكون السعادة الدائمة للعرب والمسلمين»[١١٨].

ويبدو أن الشيخ تقي الدين النبهاني، الذي أنهى كتابه: «إنقاذ فلسطين» بدعوة «الفئة المختارة» من الأمة إلى أن «تبحث عن نفسها وتتقدم إلى الإنقاذ»، قد أدرك سريعاً «عقم» الطريق الأول، وقرر الإنحياز نهائياً إلى الطريق الثاني عندما بادر إلى تشكيل حزب التحرير الإسلامي، وصار يركز جهوده على مهمة إصلاح المجتمع والتمهيد لإقامة الدولة الإسلامية، معتبراً أن الأمة تحتاج «أن يقوم فيها تكتل صحيح على أساس واحد هو العقيدة الإسلامية، ويعمل على تثقيف الناس بالثقافة الإسلامية المركزة»، على أن يتدرج هذا التكتل الحزبي الإسلامي، في سيره نحو تطبيق مبادئه في المجتمع، ماراً في ثلاث مراحل: مرحلة الدراسة والتعلم لإيجاد الثقافة الحزبية؛ ومرحلة التفاعل مع المجتمع، الذي يعيش فيه، حتى يصبح المبدأ عرفاً عاماً ناتجاً عن وعي وتعتبره الجماعة كلها مبدأها؛ وأخيراً مرحلة تسلم زمام الحكم عن طريق الأمة تسلماً كاملاً[١١٩].

وكان انحياز النبهاني إلى هذا الطريق الثاني على حساب المزاوجة التي كان قد أقامها بين العروبة والإسلام، حيث تبنى في كتابه: «الدولة الإسلامية»[١٢٠] الموقف التقليدي لتيار الإسلام السياسي، الذي يضع القومية العربية في تعارض مع الإسلام، معتبراً أن الغزو الإستعماري الأوروبي للبلدان الإسلامية، الذي بدأ من خلال الجمعيات التبشيرية التي «سممت أفكار السياسيين بالاراء المغلوطة والمبادئ الأجنبية، فقامت في البلاد الإسلامية حركات باسم القومية والإشتراكية وباسم الوطنية والشيوعية»، أن هذا الغزو قد انتقل، بعد أن فتح العالم الإسلامي فتحاً ثقافياً، ليفتحه فتحاً سياسياً مستهدفاً «فصل العرب عن الدولة العثمانية المسلمة، للإجهاز على دولة الإسلام. . .، وإبعاد المسلمين عن الرابطة الحقيقية التي لم يكونوا يعرفون سواها وهي رابطة الإسلام»[١٢١]. وبعد أن «هدم مصطفى كمال الدولة الإسلامية والنظام الإسلامي، وحقق للكفار حلمهم»، عمل الإستعمار الغربي «على تقسيم البلاد الإسلامية إلى دويلات» وأقام في فلسطين «وطناً قومياً لليهود، تحول فيما بعد إلى كيان مستقل تحت اسم دولة ليكون رأس جسر له وحاجزاً من الحواجز التي تحول دون رجوع الدولة الإسلامية»[١٢٢].

وخلّص النبهاني إلى أن الحياة قد بيّنت إفلاس «أنظمة الحكم القائمة في جميع البلاد الإسلامية، ومنها العربية»، وأظهرت إفلاس «النظام الديمقراطي كنظام حكم»، وهو ما يطرح ضرورة النضال من أجل إقامة الدولة الإسلامية، عبر «حمل الدعوة الإسلامية والعمل لاستئناف الحياة الإسلامية»، باعتبار أن الإسلام لا يكون له وجود «إلا إذا كان حياً في دولة تنفذ أحكامه»، وأنه، نظراً لعدم جواز تعدد الخلافة، لا يمكن أن «توجد لدى المسلمين دول إسلامية متعددة، بل دولة إسلامية واحدة»[١٢٣]. ورغم تشديده على شمولية الدعوة الإسلامية وعالميتها، اقترح

---

(١١٨) المصدر نفسه، ص٢١٢ – ٢١٣.

(١١٩) النبهاني، تقي الدين: التكتل الحزبي، القدس، منشورات حزب التحرير، ١٣٧٢ – ١٩٥٣، ص٣٦ – ٣٧ (ط٢).

(١٢٠) النبهاني، تقي الدين: الدولة الإسلامية، القدس، منشورات حزب التحرير، ١٩٥٣ (ط٢).

(١٢١) المصدر السابق، ص١٣٩ – ١٤٠ وص١٥٣ وص١٥٧

(١٢٢) المصدر نفسه، ص١٧٢ – ١٧٤.

(١٢٣) النبهاني، تقي الدين: نظام الحكم في الإسلام، القدس، منشورات حزب التحرير، ١٩٥٣، ص٦ – ٩ وص ٣٠ – ٣١.

النبهاني أن تبدأ هذه الدعوة، كي تكون عملية في توجيهها السياسي، من إقليم محدد أو أقاليم معينة، تنطلق منه أو منها إلى باقي أجزاء العالم الإسلامي، ثم «يُتخذ هذا الإقليم، أو عدة أقاليم، نقطة ارتكاز تقوم فيها الدولة الإسلامية، ويبدأ منها النمو في تكون الدولة الإسلامية الكبرى التي تحمل رسالة الإسلام للعالم»[١٢٤]. ولكون الدول العربية جزءاً من البلاد الإسلامية «تتكلم اللغة العربية، واللغة العربية جزء جوهري في الإسلام»، عبّر النبهاني عن اعتقاده بأن الدول العربية هي «أولى البلاد بالبدء في حمل هذه الدعوة»، وأنه من الطبيعي «أن تنشأ الدولة الإسلامية في البلاد العربية، لتكون نواة للدولة الإسلامية التي تشمل جميع بلاد الإسلام»[١٢٥].

(١٢٤) النبهاني، الدولة الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩ – ١٩٠.
(١٢٥) النبهاني، التكتل الحزبي، مصدر سبق ذكره، ص٨ – ٩

الفصل الثالث

تنظيم الشعب الفلسطيني وإحياء كيانه السياسي

١٩٥٩ - ١٩٦٤

وضعت الوحدة المصرية - السورية، التي تحققت في شهر شباط ١٩٥٨، شعار «الوحدة هي طريق تحرير فلسطين» أمام امتحان الحياة، وأعادت إلى مركز الإهتمام مسألة تنظيم الشعب الفلسطيني، حيث خلقت شعوراً لدى قطاعات واسعة من الفلسطينيين بأن الوقت قد حان كي ينظم الشعب الفلسطيني صفوفه، ويستعد للقيام بدور مباشر في معركة التحرير «الوشيكة»، مستنداً إلى جدار دولة الوحدة ومتفاعلاً معها.

وكما جرت الإشارة من قبل، فقد ساد مثل هذا الشعور حتى في أوساط الهيئة العربية العليا لفلسطين، التي دعت في بيان أصدرته، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٧، إلى «اعتبار فلسطين، بحدودها الطبيعية والسياسية، فريقاً في الإتحاد الفيدرالي»، المزمع إقامته بين مصر وسوريا، ثم قام رئيسها، في منتصف حزيران ١٩٥٨، بتوجيه مذكرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر دعاه فيها إلى العمل سريعاً على ضمان انضمام فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها «الجسر الوحيد» الذي يربط مصر بسوريا، وباعتبار أن ذلك سيشكل «عاملاً أساسياً للقضاء على مطامع الإستعمار والصهيونية»[1]. وكان تقدير الحاج محمد أمين الحسيني أن يقوم «المؤتمر الوطني الفلسطيني» الذي اجتمع في نهاية شهر أيلول ١٩٤٨ في مدينة غزة، بعد إحيائه والإعتراف به ممثلاً للشعب الفلسطيني، بإعلان انضمام فلسطين إلى دولة الوحدة[2]. ويُذكر، في السياق نفسه، أن المناضل والمؤرخ الفلسطيني محمد عزة دروزة وجه، في ٢٩ اذار ١٩٥٨، مذكرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر دعاه فيها إلى العمل على إنشاء جهاز خاص للشؤون الفلسطينية في الجمهورية العربية المتحدة، يدرس إمكانية تشكيل منظمة شعبية فلسطينية وإعلان قيام جمهورية عربية فلسطينية في قطاع غزة تنضم فوراً إلى الجمهورية العربية المتحدة.

---

(١) انظر: كولومب، مارسيل «مسألة «الكيان الفلسطيني» في العلاقات العربية - العربية»، Orient، باريس، العدد ٢٩، الفصل الأول من عام ١٩٦٤، ص٦١ - ٦٢.

(٢) المصدر السابق، ص٦٢.

ويبدو أن الرئيس جمال عبد الناصر قد وجد نفسه، في تلك الفترة، أمام تحد كبير. فهو لم يكن في مقدوره، كما يلحظ الباحث الفرنسي مارسيل كولومب، أن يرفض مبدّئياً فكرة ضم فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة، لكنه كان يشعر، في الوقت نفسه، بأن هذه الدولة غير قادرة وحدها، وبمعزل عن الدول العربية الأخرى وعن الفلسطينيين أنفسهم، على حمل أعباء معركة التحرير وتحمل تبعات قضية معقدة، لها انعكاسات محلية ودولية كبيرة. وبهدف الخروج من هذا الوضع الحرج، أقر الرئيس عبد الناصر مبدأ انضمام فلسطين، بعد تحريرها، إلى دولة الوحدة، على أن يترك للفلسطينيين تقرير ذلك عبر هيئاتهم التمثيلية. وبما أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة لم تكن راغبة في إرجاع الهيئة العربية العليا لفلسطين ورئيسها إلى مسرح الأحداث السياسي، فقد سارعت، في ٢٥ شباط ١٩٥٨، إلى اتخاذ قرار قضى بتشكيل مجلسين، تنفيذي وتشريعي، في قطاع غزة، يكون للفلسطينيين التمثيل الأكبر فيهما. وفي الثالث من نيسان من العام نفسه، أوصى المجلس التشريعي في القطاع بالعمل على ضمان «انضمام فلسطين، في الوقت المناسب وبالشكل المناسب، إلى الجمهورية العربية المتحدة»[٣].

وشهد النصف الأول من عام ١٩٥٩ بروز مؤشرات عديدة دلت على أن القضية الفلسطينية باتت على وشك الدخول في طور جديد من التعقيد واحتدام الصراع من حولها. فبينما كانت إسرائيل تمهد للعمل على مشروعها الرامي إلى تحويل مجرى مياه نهر الأردن، بهدف استصلاح منطقة النقب وجعلها قادرة على استيعاب مئات الألوف من المهاجرين اليهود الجدد، كُشف النقاب، في شهر شباط ١٩٥٩، عن محاولات تجري لتهجير حوالي ثلاثة ملايين يهودي من دول المعسكر الشرقي إلى إسرائيل، وقام الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد، في شهر حزيران من العام نفسه، بتقديم توصية تدعو إلى تكثيف الجهود الدولية من أجل إسكان وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الأقطار العربية. وقد ساهمت كل هذه التطورات، التي ترافقت مع تنامي شعور الفلسطينيين بحاجتهم إلى تنظيم يعبر عنهم، في تعزيز قناعة الرئيس جمال عبد الناصر بضرورة العمل على إبراز البعد «الخاص» الوطني للقضية الفلسطينية، كمدخل لابد منه لإحباط مساعي إسرائيل المتواصلة، على الساحة الدولية، لتصوير الصراع في المنطقة باعتباره صراعاً بينها وبين الدول العربية المجاورة[٤].

---

(٣) الأهرام، القاهرة، ٥/ ٤/ ١٩٥٨، في المصدر نفسه، ص٦٣. وتجدر الإشارة إلى أن بحث مارسيل كولومب قد اعتمد، أساساً، على الصحافة العربية الصادرة في تلك الفترة.

(٤) انظر بهذا الصدد براند، لوري ا: الفلسطينيون في العالم العربي. بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، ص٥٩؛ وكذلك شيميش، موشي الكيان الفلسطيني ١٩٥٩ - ١٩٧٤ السياسات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، لندن، فرانك كاس، ١٩٨٨، ص٣ - ٤ (بالإنكليزية).

وكان من دلائل تنامي شعور الفلسطينيين، بعد إعلان الوحدة السورية - المصرية، بحاجتهم إلى تنظيم يعبر عن طموحاتهم، تشكيل «الجبهة الشعبية»، في عام ١٩٥٨، في إسرائيل بهدف تحقيق المساواة الكاملة بين العرب واليهود. وقد تشكلت هده الجبهة، في البدء، من عدد من القوميين، المتعاطفين مع الناصرية، ومن قياديين عرب في الحزب الشيوعي الإسرائيلي. واستمرت هذه الجبهة في نشاطها نحو عام ونصف العام، إلى أن قرر القوميون العرب =

وكانت حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد طرحت على مجلس الجامعة العربية، المنعقد في القاهرة في شهر آذار ١٩٥٩، اقتراحاً يدعو إلى «تنظيم كيان فلسطيني والسماح للشعب الفلسطيني بإسماع صوته، على الصعيدين القومي والدولي، من خلال ممثليه المنتخبين»، وأعلنت، في شهر أيار من العام نفسه، تأييدها فكرة تشكيل لجنة خاصة مكلفة بالإعداد لعقد مؤتمر وطني فلسطيني تنبثق عنه هيئة تنفيذية تمثل الفلسطينيين في المحافل العربية والدولية، كما شجعت على قيام «الإتحاد القومي الفلسطيني» في الإقليم الشمالي لدولة الوحدة وفي قطاع غزة، عن طريق التعيين في البدء ثم عن طريق الإنتخاب، وصارت تسهّل مشاركة وفود فلسطينية في المؤتمرات الأفريقية والأفرو – آسيوية. وفي نهاية شهر تشرين الأول ١٩٦٠، أقيم ركن خاص بفلسطين في إذاعة «صوت العرب» القاهرية.

وبينما كانت تنضج، شيئاً فشيئاً، لدى الرئيس جمال عبد الناصر وحكومته فكرة تشكيل «جبهة تحرير فلسطين»، برز عامل جديد ساعد على ربط مسألة الكيان الفلسطيني بمسألة السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، وتمثل في انتقال الصراع العربي – العربي، المحتدم آنذاك بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومة العراقية، إلى ساحة القضية الفلسطينية. فمنذ خريف العام ١٩٥٩، صارت الحكومة العراقية تدعو صراحة إلى إقامة «جمهورية فلسطينية»، يكون لها حكومة تمثل الفلسطينيين وجيش يتحمل مسؤولية العمل على إنجاز مهمة التحرير. وكان الجنرال عبد الكريم قاسم، الذي شكك علناً في مشروعية ضم المنطقة الوسطى من فلسطين إلى شرقي الأردن وخضوع قطاع غزة للإدارة المصرية، يتصور قيام هذه «الجمهورية الفلسطينية» على مرحلتين، حيث تبسط هذه الجمهورية، في مرحلة أولى، سيادتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم توسع هذه السيادة، في مرحلة ثانية، إلى بقية المناطق الفلسطينية بعد تحريرها، على أن يتحمل الفلسطينيون، باتباعهم النموذج الجزائري واستنادهم إلى قواهم الذاتية في الأساس، العبء الأكبر لمعركة التحرير[٥]. وكخطوة عملية على هذا الطريق، أعلنت الحكومة العراقية، في شهر آب ١٩٦٠، تشكيل كتيبة لجيش التحرير الفلسطيني، وأودعت في أحد بنوك بغداد رصيداً مالياً لحساب حكومة «الجمهورية الفلسطينية». وكما كان متوقعاً، فقد لقي ذلك التوجه العراقي معارضة شديدة من قبل حكومة الجمهورية العربية المتحدة، كما عارضته الحكومة الأردنية التي شددت على أهمية صيانة وحدة الكيان الأردني، وقررت، في شهر شباط

= الفلسطينيون في إطارها، وبتأثير الخلاف السياسي والإيديولوجي الذي نشأ بين عبد الناصر من جهة والإتحاد السوفييتي من جهة ثانية، الإنفصال عن الشيوعيين وتأسيس تنظيم خاص بهم دعي باسم «حركة الأرض» وقد دعا مؤسسو هذه الحركة إلى أن يكون للشعب الفلسطيني كيان مستقل، يشكل جزءاً من الامة العربية، وطالبوا بوقف سياسة التمييز القومي التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب الفلسطينيين. وفي تشرين الثاني ١٩٦٤، أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي امراً عسكرياً يحظر فيه نشاط هذه الحركة، التي برز من بين قادتها صالح برانسي وحبيب قهوجي.

انظر «شهادات» (الفلسطينيون في الداخل شهادات صالح برانسي)، شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العدد ١٦٨ – ١٦٩، آذار – نيسان ١٩٨٧، ص١١٥ – ١٢٤؛ وكذلك: الجعفري، وليد (إعداد). «مسار «حركة الأرض»»، المصدر نفسه، ص١٢٤ – ١٢٨.

(٥) شيميش، الكيان الفلسطيني. .، المصدر المذكور، ص١١ – ١٣.

١٩٦٠، منح الجنسية الأردنية إلى كل الفلسطينيين الراغبين في الحصول عليها، معلنة، في الوقت نفسه، استعدادها لإجراء استفتاء تحت إشراف محايد للتعرف على موقف الفلسطينيين المقيمين في الأردن من مستقبل الضفة الغربية، ومؤكدة أن تحرير فلسطين هو مسؤولية كل العرب وأنه سيكون بإمكان الفلسطينيين، بعد تحقيق هذا الهدف، أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم[٦].

وبسبب هذا التباين الكبير في مواقف الحكومات العربية من مسألة إحياء الكيان الفلسطيني، بقيت هذه المسألة تراوح مكانها، رغم استمرار طرحها على جدول أعمال اجتماعات مجلس الجامعة العربية ما بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦١. وفي صيف العام ١٩٦٣، أدى رحيل الممثل الرمزي لفلسطين لدى الجامعة العربية، أحمد حلمي، إلى إعادة طرح هذه المسألة على جدول الأعمال العربي، حيث استغل العراق، مدعوماً من سوريا هذه المرة[٧]، فرصة غياب الممثل الفلسطيني ليعيد طرح اقتراحه بإحياء الكيان الفلسطيني عبر قيام الفلسطينيين، المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي سوريا ولبنان والعراق، بانتخاب ممثلين عنهم يجتمعون في مجلس وطني لانتخاب حكومة فلسطينية، تقوم بدورها بتشكيل جيش تحرير فلسطيني وتتولى تمثيل الشعب الفلسطيني في كل المحافل والمؤتمرات الدولية[٨] وبسبب معارضة المندوب الأردني للإقتراح العراقي، تقرر رفع ذلك الإقترح إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب، المقرر عقده في شهر شباط ١٩٦٤، وأوصت اللجنة السياسية للجامعة، في أيلول ١٩٦٣، بأن يكلف «الخبير» الفلسطيني أحمد الشقيري، الذي كان يمثل المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، بمهمة تمثيل فلسطين لدى الجامعة العربية، وذلك على الرغم من استمرار معارضة الأردن[٩].

تنظيم «النازحين» وإعدادهم لـ «معركة الثأر» العربية

كان الفلسطينيون، الناشطون سياسياً، قد توزعوا بعد عام ١٩٤٨ على أحزاب وحركات سياسية عقائدية، قومية أو ماركسية أممية أو إسلامية، تجاوز نشاطها حدود «القطر» الفلسطيني المحروم أصلاً من كيانه السياسي. واعتباراً من نهاية العام ١٩٥٦ بدأت تختمر شيئاً فشيئاً، في قطاع غزة بالذات، الذي حافظ على هويته الفلسطينية رغم خضوعه للإدارة المصرية، فكرة تشكيل منظمة قطرية فلسطينية، تركز على البعد القطري الخاص للنضال من أجل تحرير فلسطين.

ويمكن القول إن قيام الجمهورية العربية المتحدة، وتبني قيادتها مسألة تنظيم الشعب الفلسطيني وإحياء كيانه السياسي، قد أنضجا فكرة تأسيس حركة فتح، باعتبارها التنظيم القطري الفعال الأول الذي ظهر على ساحة العمل السياسي الفلسطيني بعد نكبة العام ١٩٤٨، وبشّر

(٦) كولومب، مسألة «الكيان الفلسطيني» في العلاقات العربية - العربية، المصدر المذكور، ص٧٣ - ٧٤

(٧) نشأ التحالف بين العراق وسوريا بعد وصول حزب البعث إلى السلطة في البلدين في شباط وآذار ١٩٦٣.

(٨) «مشروع الحكومة العراقية لإبراز الكيان الفلسطيني» (بغداد، ١١/٩/١٩٦٣)' الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، بيروت، الجامعة الأمريكية [من دون تاريخ]، ص٦٦٨

(٩) كولومب، مسألة «الكيان الفلسطيني». . .، مصدر سبق ذكره، ص٨١ - ٨٢

باندلاع «ثورة فلسطينية» يفجرها الفلسطينيون وتستند إلى طاقاتهم الذاتية في الأساس وتجعل منهم «طليعة» لمعركة التحرير العربية(١٠). فمنذ نشأتها ربطت حركة فتح سعيها إلى تنظيم الشعب الفلسطيني بتركيزها على هذا البعد القطري للنضال، وهو ما ميزها عن تعبيرات التيار القومي العربي، مثل حركة القوميين العرب، التي كانت قد أدركت، منذ وقت مبكر، ضرورة تنظيم ما كانت تسميهم بـ«النازحين» وإعدادهم ليقوموا بدورهم الطليعي في «معركة الثأر» القادمة، عبر تجنيدهم في جيوش البلدان العربية المتحررة

فقد أخذت حركة القوميين العرب تتلمس، اعتباراً من مطلع النصف الثاني من الخمسينات، أهمية قيام «النازحين» بدور «الطليعة الأولى في معركة الثأر»، معبرة عن قناعتها بأن هؤلاء النازحين قادرون على أن يصبحوا قوة فاعلة إذا ما توافرت لهم قيادة واعية

«فالنازحون العرب، تحت خيامهم البالية في مخيمات الشقاء، يستطيعون – إذا أرادوا – أن يصبحوا قوة فعالة في تقرير مصيرهم ومصير الوطن الذي سلبه اليهود. فالبؤس الذي يكتنف حياة النازحين والفقر الذي ينغص عيشهم، والإهانات التي يتلقونها من وكالة الغوث في كل يوم، والوضع الذليل الذي يطعنهم في كرامتهم وإنسانيتهم والحسرة التي تأكل من أحشائهم كلما تذكروا ربوع فلسطين' كل هذه الأشياء، وغيرها من الطعنات والضربات والمؤامرات التي توجه لهم وتحاك من حولهم، يستطيع النازحون – إذا أرادوا – أن يجعلوا منها قوى دافعة تدفعهم في طريق الحياة والنصر.

(١٠) يُعتقد أن الخطوط البرنامجية العريضة لحركة فتح قد تم تبنيها بعد قيام دولة الوحدة في شباط ١٩٥٨، وأن الإعلان الرسمي عن وجود الحركة جرى في خريف العام ١٩٥٩، كما يذكر صلاح خلف (أبو إياد) أحد مؤسسيها ففي شهر تشرين الأول من ذلك العام، صدر العدد الأول من نشرة «فلسطيننا» (نداء الحياة)، وبرز اسم «فتح» لأول مرة أما فكرة تأسيس الحركة فترجع إلى خريف العام ١٩٥٦، كما يُظن، حين بدأ التفاعل، بتأثير مباشر من الإحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة ومقاومته، بين بعض المنشقين عن جماعة الاخوان المسلمين في القطاع وبعض الأعضاء السابقين في اتحاد الطلبة الفلسطينيين في القاهرة الذين انتقلوا إلى بلدان الخليج بعد تخرجهم بحثاً عن العمل وبعد لقاءات عديدة عقدت في مواقع مختلفة في عام ١٩٥٧، تم الإتفاق على تشكيل منظمة تحمل اسم «حركة تحرير فلسطين»، وأُخذت الأحرف الأولى من هذا الإسم فكانت «حتف»، التي قُلبت إلى «فتح». ولم تشهد الحركة، التي تشكلت من روافد عديدة، انطلاقتها الحقيقية إلا في عام ١٩٦١ إثر الإندماج الذي تم بين «مجموعة الكويت»، وعلى رأسها ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف، و«مجموعة قطر»، ومن أبرز رموزها كمال عدوان ومحمد يوسف النجار ومحمود عباس. وبانفراط عقد الجمهورية العربية المتحدة في ايلول ١٩٦١، وانتصار الثورة الجزائرية في سنة ١٩٦٢، انفتحت آفاق واسعة أمام الحركة لتوسيع نفوذها، حيث تشكلت لها عشرات الخلايا في كل من قطاع غزة والأردن ومصر وسوريا ولبنان والكويت وقطر والسعودية وبالإستناد إلى هذا التوسع، شرعت الحركة في العمل لبناء منظمة عسكرية سرية، نفذت أولى عملياتها الفدائية في ١ كانون الثاني ١٩٦٥ تحت اسم «قوات العاصفة»

لمزيد من التفاصيل عن تأسيس حركة فتح، يمكن الرجوع إلى

خلف، صلاح (أبو إياد). فلسطيني بلا هوية. لقاءات مع الكاتب الفرنسي اريك رولو، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، [من دون تاريخ].

شاليان، جيرار. المقاومة الفلسطينية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٠.

خورشيد، غازي. دليل حركة المقاومة الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧١.

الشرقاوي، فواز احمد: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ١٩٦٥ – ١٩٧١، جامعة القاهرة، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير في العلوم السياسية، ١٩٧٤.

فهل أدرك شباب النازحين أية مسؤولية تقع على عاتقهم، وأي واجب ينتظرهم؟... إنتفاضة مخلصة صادقة، وتفكير مخلص سليم، وتعاون صادق منظم، وخطة واضحة مدروسة تنفذها نفوس مؤمنة مضحية صابرة، وإذا بالنازحين قوة متراصة جبارة تساهم في معركة التوحيد والتحرير والثأر.

إن حوالي مليون نازح عربي، عندما يقودهم شباب مخلص قادر، يستطيعون أن يصبحوا قوة تفرض إرادتها وتساهم في رسم مستقبل شعبنا . إن النازحين اليوم ينتظرون تلك الطليعة من الشباب التي يرون فيها صفات الطليعة الواعية لكي تتصلب ثقتهم بأنفسهم وثقتهم بقيادتهم وثقتهم بنتائج العمل»[١١].

وكانت خطوة تنظيم النازحين هي الخطوة الأولى، في نظر حركة القوميين العرب، على طريق إعدادهم لـ«معركة الثأر»، حيث من حق النازحين «أن يوجدوا الهيئة التي تمثلهم وتقودهم»، ولا يجوز إطلاقاً «أن تبقى هذه المجموعة على ما هي عليه الآن. كتلة بشرية راكدة، حياتها «بطاقة مؤن» ووقفة ذليلة أمام مركز التوزيع». وقد دعت الحركة إلى التأني والتحضير الجيد في العمل على إقامة مثل هذه الهيئة، معتبرة أنه «لا يكفي، ولن ينفع أن يعقد اجتماع عفوي مرتجل، يُنتخب فيه عدد من «الوجهاء»»، بل ينبغي «أن تبدأ فئة من شباب النازحين العمل، تبدأ على أسس متينة وفق أهداف مرسومة وبعقلية علمية جديدة لا تعرف الإرتجال... [و] هذه الفئة تصبح عن طريق طبيعي، وحسب سنة النجاح للأفضل، القيادة الشعبية لجماهير النازحين، [و] تستطيع أن تكتل حولها شباب النازحين من كل مخيم في كل جزء من الوطن العربي»[١٢].

وعلّقت حركة القوميين العرب، في هذا السياق، أهمية كبيرة على المؤتمر العام الذي عقده ممثلو اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في مدينة بيروت، في ٢٥ آذار ١٩٥٦، ورأت فيه مؤشراً على بداية تنظيم النازحين وسيرهم على «طريق الثأر، طريق استرجاع فلسطين»[١٣]. وبعد التحركات الواسعة التي شهدتها المخيمات الفلسطينية في عدد من أقطار اللجوء، تضامناً مع مصر في تصديها للعدوان الثلاثي عليها، صارت الحركة تؤكد ضرورة تجنيد النازحين في جيوش البلدان العربية المتحررة وتسليحهم:

> [فـ] «بما أن النازحين لا يملكون الإمكانيات المادية الكافية، وبما أن المعركة معركة العرب أجمعين، فأول ما يجب على النازحين أن يفعلوه هو المطالبة بالتجنيد والإصرار على ذلك بشتى الوسائل. [و] يجب أن يؤمن كل نازح أن سبيل النصر في هذه المعركة هو القوة، والقوة ترتكز في أن يحمل كل قادر على حمل السلاح، من أفراد الشعب العربي، سلاحه»[١٤].

---

(١١) «الطليعة المنتظرة» (كلمتنا)، الثأر، ٣، ٣٦، ٢٨/٧/١٩٥٥، ص٢؛ وكذلك: «إلى النازحين العرب طليعة الأمة في معركة الثأر»، المصدر السابق، ٤، ١٠، ٢٦/١/١٩٥٦، ص٧.

(١٢) «من واجبات النازحين» (كلمتنا)، المصدر نفسه، ٣، ٣٩، ١٨/٨/١٩٥٥، ص٢.

(١٣) «مؤتمر عام يعقده النازحون في لبنان»، المصدر نفسه، ٤، ١٩، ٢٩/٣/١٩٥٦، ص٥؛ وكذلك: «النازحون مدعوون لتنفيذ مقررات المؤتمر الأول»، المصدر نفسه، ٤، ٢٠، ٥/٤/١٩٥٦، ص٤.

(١٤) «واجب النازحين في معركة مصر. الإعداد وتكتيل القوى سبيل النصر الأكيد»، المصدر نفسه، ٤، ٥٢، ١٥/١١/١٩٥٦، ص٤

فانطلاقاً من إيمانها بقومية القضية وبوحدة النضال العربي، أبقت حركة القوميين العرب الدور النضالي الخاص للنازحين مندرجاً في معركة شاملة تخوضها الأمة العربية بأسرها

[فـ] «معركة الثأر هي معركة الشعب العربي في جميع أجزاء الوطن، والسبيل الوحيد لكسبها انطلاق العرب في طريق الوحدة والتحرر»، ونحن «لا نقول إن مشكلة النازحين مشكلة قائمة بذاتها منفصلة عن القضية العربية الكبرى، ولا نقول إن حل مشكلة النازحين يقوم على عاتق النازحين وحدهم. . .، بل نقول إن هذه المجموعة – أي النازحين – يجب أن تساهم في حل مشاكلها ومشاكل الأمة العربية، كما يجب أن تساهم في رسم المستقبل العربي»[١٥].

وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، اتخذت قيادة الحركة، التي تجنبت أدبياتها قبل ذلك ذكر «الشعب الفلسطيني» مكتفية بالإشارة إلى «النازحين العرب» أو «عرب فلسطين»، اتخذت قراراً بتشكيل «لجنة فلسطين» من بين عناصرها الفلسطينية، كُلفت بإيجاد الأطر المناسبة لتنظيم الفلسطينيين الناشطين في «ساحات» العمل المختلفة. ويبدو أن انحياز الحركة الكامل إلى سياسة عبد الناصر ومواقفه من مسألة إحياء الكيان الفلسطيني قد أخّر مهمة إيجاد مثل هذه الأطر، حيث لم ينعقد المؤتمر القطري الفلسطيني الأول للحركة إلا في نهاية العام ١٩٦٣ لتنبثق عنه «قيادة العمل الفلسطيني». أما حزب البعث فلا يبدو، من خلال متابعة أدبياته الصادرة قبل عام ١٩٥٨، أنه قد أعار قضية تنظيم اللاجئين الفلسطينيين خارج إطار فروع الحزب، وتشكيل هيئة خاصة بهم، اهتماماً يذكر، كما أنه لم يلحظ، قبل ذلك التاريخ، أي دور متميز للفلسطينيين في المعركة القومية لتحرير فلسطين. واعتباراً من منتصف العام ١٩٥٩ فقط، صارت بيانات الحزب وأدبياته تتطرق إلى هاتين القضيتين ضمن مساهمة الحزب في الجدل الذي بدأ يدور حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني

«وحدوا صفوفكم يا أبناء فلسطين وامسكوا زمام قضيتكم»

«مع العدوان الثلاثي [على مصر]، وباحتلال قطاع غزة، واجه شعبنا مرحلة جديدة، حيث كان لاحتلال القطاع سنة ١٩٥٦ وقع موجع في نفوس جماهيرنا الفلسطينية، فكان أن بدأت تتطور في أذهانها صورة للمعركة مع إسرائيل جديدة في مضامينها وانقلابية في أفكارها، صورة تعتمد أول ما تعتمد على جماهير الشعب الفلسطيني في وحدة وطنية عريضة تمهد لثورة شعبية مسلحة».

تلك الصورة «الجديدة» في مضامينها و«الإنقلابية» في أفكارها، التي تحدثت عنها إحدى الوثائق الصادرة عن حركة فتح[١٦]، هي التي سنحاول التعرف عليها الآن عبر تتبع الأفكار التي

(١٥) «إن مشكلة النازحين جزء من المشكلة العربية العامة»، المصدر نفسه، ١٧،٥، ١٢/٣/١٩٥٧، ص٣؛ وكذلك «من واجبات النازحين»، مصدر سبق ذكره.

(١٦) فتح (مكتب التعبئة والتنظيم). نبذة تاريخية عن حركة فتح وظروف نشأتها، نشرة داخلية خاصة بالأعضاء، [من دون تاريخ]. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من وثائق الحركة الرسمية، الذي اعتمدناه، كان على شكل أوراق مطبوعة على الآلة الكاتبة، وهذا ما حال دون ذكر أرقام الصفحات.

طرحتها الحركة، في مرحلتها الأولى، على صفحات مجلة «فلسطيننا» والتي صدر العدد الأول منها في تشرين الأول ١٩٥٩[١٧]. ففي عددها الأول، قدمت المجلة نفسها فكتبت:

«هذه المجلة التي بين يديك أيها القارئ إنما هي عصارة مجهودات ضخمة. ظللنا نجاهد كثيراً، وكثيراً جداً، حتى استطعنا أن نعدها لتكون منبراً لشعبنا الشريد ولتكون صوتاً داوياً لقضيتنا العادلة الحقة، وكبرهان قوي ساطع على أن شعب فلسطين لم يستسلم ولم يخضع بل هو في طريقه الشاق الوعر يجاهد ويناضل لاستعادة الوطن السليب ومحو العار الذي لحق به والثأر لاخواننا الذين سقطوا فوق ثرى تربتنا الطاهرة. .

إن إصدارنا هذه المجلة ليس بالشيء السهل اليسير، وخاصة ونحن شعب فلسطين نحارب في كل مكان نوجد فيه، لا صوت لنا ولا كيان، لذلك كان هذا العمل بطولياً أن نستطيع إصدارها. . . ونحن نعلم أننا سنصادف الكثير من المحاولات لإخماد ذلك الصوت الذي ارتفع في سماء قضيتنا يعلن للملأ أجمع أن شعب فلسطين لن يظل بدون كفاح ولن يترك كرامته تداس بالأقدام، بل إننا عقدنا العزم والنية على النضال لتحرير بلادنا والعودة لأراضينا المغتصبة لنعيش كراماً فوق أرضنا الحبيبة أو نموت شرفاء فوق ثراها الطاهر»[١٨].

وعادت المجلة، في افتتاحية عددها الثالث، إلى معالجة الموضوع ذاته، متوجهة إلى الفلسطينيين بقولها:

«إن هذه المجلة لا تخدم حزباً ولا فئة ولا جهة معينة ولا غير معينة ولا زعيماً، بل تخدم أشرف قضية يخدم من أجلها إنسان، قضية شعب يريد الثأر لكرامته والعودة لوطنه.

إن هذه المجلة هي فقط صوت شعب فلسطين، شعب البطولات والثورات، وإن رسالتها هي أن تبلور آلام اللاجئين وآمالهم وأن تقطع الطريق على الذين يريدون تجميد القضية الفلسطينية بأشباه الحلول وأنصافها . .

إنه صوتكم [يا أبناء فلسطين]، وإذا ما تخاذلتم عن دعمه وتأييده فإنه سيغدو – لا سمح الله – همسة ثائرة في صحراء، لأنه إنما ولد حتى يكون الراية التي تمثلكم، والمنبر الذي منه تُسمعون العالم هدير حقدكم والرصاصة الأولى في جولة ثانية سيسطرها التاريخ لشعب لم يعتد أن يسكت عن ضيم أو يقنع بعيش تافه لا كرامة فيه ولا عزة»[١٩].

كان الحديث واضحاً لا لُبس فيه، هذه المرة، عن شعب فلسطين وعن دوره، أساساً، في النضال من أجل تحرير فلسطين والعودة إليها، كما كان التوجه إلى هذا الشعب بالذات كي يدعم «الطليعة» الوليدة الطامحة إلى تمثيله والتعبير عن آماله. ويمكن القول، في هذا السياق، إن إحدى السمات التي ميّزت حركة فتح، منذ نشأتها، تمثلت في تأكيدها أن وقوع النكبة واستمرارها كانا،

---

(١٧) حوت مجلة «فلسطيننا» (نداء الحياة) مادتين رئيسيتين لهما طابع رسمي، الأولى «كلمة التحرير» وكانت غالباً بتوقيع توفيق حوري المشرف على المجلة، والثانية «رأينا» وكانت بتوقيع «فتح».

(١٨) «كلمة التحرير»، نداء الحياة (فلسطيننا)، بيروت، السنة الأولى، العدد ١، تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٥٩، ص٣

(١٩) المصدر السابق، السنة ١، العدد ٣، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩، ص٣

إلى حد كبير، بسبب إبعاد الشعب الفلسطيني عن قضيته، ودعوتها هذا الشعب إلى الإمساك بزمام قضيته بنفسه من جديد:

«إن تقاعس شبابنا الوطني الواعي عن قيادة شعبنا للتعبير عن إرادته بشكل واضح سيمد في عمر النكبة الفظيعة، كما أن هذا التقاعس قد يفقدنا شيئاً من التأجج الوطني اللاهب .. وهكذا آن لكم يا شباب النكبة أن تقودوا شعبكم لتكونوا طليعة الشعب العربي في الكفاح من أجل استرداد أرضنا المباركة.. لقد وقعت النكبة واستمرت لأنّا لم نكن عنصراً أساسياً في قيادة المعركة وستبقى النكبة ما دمتم يا شباب فلسطين بمنأى عن قضية فلسطين . فإلى الأمام يا شباب النكبة، وحدوا صفوفكم وانتظموا... إلى الامام سبيلنا فلسطين وغايتنا تحريرها وسلاحنا إرادة لا تكل وعزيمة لا تلين»(٢٠).

ومن منطلق قناعتها بأن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي «أول أسس القوة» و«أصدق وأقصر طريق للعمل من أجل العودة»، فقد دعت حركة فتح شعب فلسطين إلى ترك الشقاق ورفع راية هذه الوحدة، خصوصاً وأن فقدان الوطن والكرامة قد صهر كل الفلسطينيين في بوتقة واحدة، هي «بوتقة النكبة» وجعل مصيرهم مترابطاً:

«إنكم يا أبناء النكبة لا تستطيعون أن تتناسوا محنة النكبة المريعة، فأنتم تعيشون هذه المحنة شئتم أم أبيتم أن تعترفوا، أكنتم أثرياء تنعمون بحياة رغيدة أم بؤساء معذبون في الخيام.

إن فقدان الوطن والكرامة يجمعكم ويصهركم في بوتقة النكبة، فإن مصيركم جميعاً مترابط.

لقد طال أمد البعاد بينكم يا شباب فلسطين. انبذوا التفرقة، فإن الأحداث الفظيعة التي تمر بها قضيتنا تلزمنا أن نكون يداً واحدة وصفاً متراصاً»(٢١).

ورأت فتح، في سياق تشديدها على ضرورة الوحدة الوطنية، أن انضمام الفلسطينيين بعد وقوع النكبة إلى الحركات والأحزاب العقائدية العربية قد أدى إلى إضعاف وحدتهم وتبديد قواهم وصرف أنظارهم عن قضيتهم:

«[فقد] كان من طبيعة النكبة القاسية أن سار أبناء فلسطين في تكتلات عديدة أملاً في حل عن طريق تلك التكتلات التي انتظموا فيها، فساهمت هذه التكتلات بشكل غير مباشر في إبعاد نظر أبناء النكبة [عن] قضيتهم المباشرة. والآن، وقد مضى اثنا عشر عاماً ونحن في العام الثالث عشر، أين نحن يا أبناء فلسطين؟ هل لنا كيان أو كرامة؟ وهل أفادنا تكتل من التكتلات السابقة؟...

ليس أمامكم يا أبناء فلسطين إلا الوحدة الوطنية، فكلكم بائس مشرد مهدور الكرامة والكيان، فما عليكم يا أبناء فلسطين إلا أن ترصوا صفوفكم وأن تجعلوا قضيتكم مركز الأنظار»(٢٢).

---

(٢٠) فتح «رأينا»، المصدر ذاته، العدد ١، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٩، ص٥

(٢١) فتح: «رأينا»، المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠، ص٧ و٢١

(٢٢) فتح: «رأينا»، المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥، شباط (فبراير) ١٩٦٠، ص٥

طبيعة الكيان الفلسطيني وخصائص الحركة الفدائية

لقد كان وقوف حركة فتح ضد الحزبية والعمل الحزبي من السمات البارزة التي ميزتها وطبعت نشاطها في مرحلتها الأولى، وستكون لنا عودة تفصيلية إلى هذا الموضوع. فما يهمنا الآن هو الإشارة إلى أن تركيز فتح على دعوة الشعب الفلسطيني إلى الإمساك بزمام قضيته بالإستناد إلى وحدته الوطنية كان مدخلها نحو الإسهام في الجدل الذي كان يدور، في نهاية الخمسينات ومطلع الستينات، حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني.

فتعليقاً على الأنباء التي تحدثت عن جهود تبذل لإحياء لجنة التوفيق الدولية التي كانت قد تشكلت في مطلع الخمسينات بهدف التوصل إلى اتفاق بين الدول العربية وإسرائيل، وما أشيع عن موافقة الدول العربية على فكرة إحياء هذه اللجنة، دعت حركة فتح الفلسطينيين إلى الإجتماع سريعاً «تحت راية الوطنية الفلسطينية»، والنضال من أجل بعث الكيان الفلسطيني المندثر، وذلك كي يصبح للشعب الفلسطيني ممثل فلسطيني يحمل آراءه ويدعو إلى تنفيذها باسمه[٢٣]. وفي كتاب مفتوح موجه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، نشر في عدد أيار ١٩٦٠ من مجلة «فلسطيننا»، أشارت فتح بشكل صريح إلى ضرورة قيام كيان فلسطيني ثوري يعيد السيادة الفلسطينية إلى «القسم العربي المتبقي من وطننا [فلسطين]» أي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، متقدمة إلى الجامعة العربية بالمطالب التالية:

١ــ إعتراف دول الجامعة العربية رسمياً أن شعب فلسطين العربي هو المالك الشرعي لفلسطين كلها بحدودها الجغرافية قبل النكبة.

٢ــ تشكيل هيئة من دول الجامعة العربية لتشرف على الأوضاع الداخلية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣ــ تهيء هذه الهيئة من دول الجامعة الوضع في القسم العربي من فلسطين ليتسنى لشعبنا انتخاب ممثلين عنه يسمون بالقضية إلى صعيدها الثوري الوطني.

٤ــ تعقد دول الجامعة العربية معاهدات عسكرية مع الوضع الثوري الوطني في القسم العربي المتبقي من فلسطين.

٥ــ تتعهد دول الجامعة العربية بتقديم المساعدات المالية والعسكرية والفنية للكيان الفلسطيني الثوري.

٦ــ تعترف دول الجامعة العربية بالجنسية الفلسطينية وتحترمها، كما تعترف وتحترم الكيان الفلسطيني العربي الثوري، المنبثق من إرادة شعب فلسطين وضميره.

٧ــ تعاد الجنسية الفلسطينية لكل من كانوا يحملونها قبل النكبة، ويصدر قرار وميثاق بذلك[٢٤].

ورأت حركة فتح في حينه أن عمل الجامعة العربية من أجل بعث الكيان الفلسطيني هو

---

(٢٣) فتح، «رأينا»، المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٦، آذار (مارس) ١٩٦٠، ص٧ و٣٠.

(٢٤) «كتاب مفتوح إلى الأمين العام للجامعة العربية»، المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٨، أيار (مايو) ١٩٦٠.

«المحك العملي» الذي يثبت إخلاص دولها للقضية الفلسطينية، وأن على كل حاكم عربي، يود العمل لفلسطين، أن «يعمل بإخلاص لتسليم المبادرة لشعب فلسطين»، باعتبار أن هذا الكيان هو الذي سيعيد الرابطة المتينة التي تربط الفلسطينيين بأرض وطنهم[٢٥]. وردت على من رأى في المطالبة بإحياء الكيان الفلسطيني دعوة إلى الإقليمية، فاعتبرت أن الإقليميين هم الذين فرضوا أنفسهم «ممثلين» للشعب الفلسطيني وأضاعوا كيانه ولم يرفعوا النكبة عن كاهله، مؤكدة أن معركة تحرير فلسطين ستكون «عربية شاملة تتخذ الوجه الفلسطيني الإقليمي ستاراً لها في سبيل تصفية الإستعماريين اليهود»، وأن أبناء فلسطين، في سعيهم إلى إحياء كيانهم، سيبقون «في خط الدفاع الأول» عن العروبة، وما كفاحهم إلا جزء من كفاح أمتهم العربية «من أجل حياتها ومستقبل أيامها ومصير بقائها»[٢٦]. غير أن فتح شددت، في الوقت نفسه، على ضرورة رفض الشعب الفلسطيني كل أنواع الوصايات «أكانت من الدول العربية أو غيرها»، وامتناعه عن الدخول طرفاً في النزاعات العربية – العربية، وذلك كي يكون كيانه نابعاً فقط من «ضميره ونكبته وخيمته البالية»، كياناً حراً «غير تابع ولا خاضع ولا موجه إلا من الفلسطينيين وللفلسطينيين من أجل تحرير فلسطين»[٢٧].

وإلى جانب دوره في استعادة الرابطة المتينة التي تربط الفلسطينيين بأرض وطنهم، كان ينبغي لهذا الكيان الفلسطيني الثوري، حسب تقدير فتح، أن يشكل مرتكزاً «لانطلاقة الثأر المقدس»، فيعتبر «فلسطين المحتلة جزءاً مغتصباً من وطنه ويتبع الطريق الثوري العصابي لاسترداده»، خلف قيادة طليعة ثورية فلسطينية تقود الشعب الفلسطيني نحو الحرية «من أوسع أبوابها، باب الثورة المسلحة لاجتثاث الكيان اليهودي اللئيم»، في وقت «تحتشد الجيوش العربية على الحدود لحماية أرضها والجزء المتبقي من وطننا». وقدّرت فتح، في هذا السياق، أن في مقدور كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية، باعتبارهما «قلعتين للحرية والعروبة»، أن تلعبا دوراً هاماً في دعم الشعب الفلسطيني في نضاله لتحرير وطنه[٢٨].

وكان تأثير النموذج الجزائري قد أخذ يبرز بوضوح على فكر حركة فتح، حيث صارت مجلة «فلسطيننا» تشير، منذ العام ١٩٦٠، إلى هذا النموذج، مؤكدة أن إيمان الشعب الفلسطيني بالثورة المسلحة طريقاً إلى العودة والتحرير قد نبع من اقتدائه بتجربة «الجزائريين الأبطال»[٢٩]. ورأى المشرف على المجلة، توفيق خوري، في إحدى افتتاحياته أن الحركة الفلسطينية القادرة على تفجير هذه الثورة يجب أن تكون «حركة فدائية شاملة، غير تابعة ولا منحازة... تجمعها العقيدة وتوحدها الفكرة ولا توجد لنفسها قيادات وهمية بل تخلق قياداتها بنفسها في أرض المعركة... حركة فدائية لا ترتبط بأحزاب أو هيئات أو حكومات حتى لا تضع مصيرها على كف عفريت

(٢٥) فتح: «رأينا»، المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠، ص٥.

(٢٦) «قالوا ونقول، وليفهم الجميع»، المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٧، نيسان (ابريل) ١٩٦٠.

(٢٧) فتح: «رأينا»، المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ١٥، آذار (مارس) ١٩٦١، ص٥؛ وكذلك العدد ١٦، نيسان (ابريل) ١٩٦١، ص٥.

(٢٨) المصدر السابق [العدد ١٦]، الصفحة نفسها.

(٢٩) فتح: «رأينا»، المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ١٧، أيار (مايو) ١٩٦١، ص٥.

ملعون اسمه السياسة والسياسيون»[٣٠]. وكان توفيق خوري قد حدد، في مناسبة سابقة، الخصائص التي ستميز هذه الحركة في ما يلي:

١ــ لا تكون مرتبطة بدولة عربية معينة حتى لا تصبح جزءاً من أجهزة تلك الدولة، وتكون صديقة لجميع الدول والشعوب العربية وتبتعد بنفسها عن التيارات العربية المتنازعة.

٢ــ تكون شاملة حيث لا تبدأ إلا من جميع البلاد العربية في الوقت نفسه، ولا يكون لها نقطة ارتكاز معينة في بلد عربي بل تتخذ جميع الدول العربية والقسم العربي من فلسطين نقاط ارتكاز لها.

٣ــ تقوم بعمليات فدائية تهدف لإحداث الأزمات الدولية لإسرائيل بجانب إحداث الضرر الإقتصادي، كشل الحركة السياحية وتعطيل المرافق العامة.

٤ــ تنشئ الحركة الفدائية أجهزة دعائية خاصة تذيع البيانات والبلاغات باسمها، لتنفي عن الحركة أية صبغة تحاول دولة ما إلصاقها بها.

٥ــ ليس من صالح الحركة أن يعلن عنها أو تذاع أية بيانات إلا بعد قيامها، ذلك لأن الشعب الفلسطيني لم يعد يؤمن بالكلام والخطب والبيانات بل أصبح كل ما يطلبه هو أن يرى أناساً يعملون قبل أن تتوسع رقعة إسرائيل.

٦ــ يجب أن لا يعلن قيام حكومة حرة لفلسطين إلا بعد نجاح الحركة الفدائية في إثبات وجودها.

٧ــ عند بدء العمليات يجب أن تعلن الحركة الفدائية عن قيام مندوبين لها في كل العواصم العربية حتى ترسل التبرعات لمندوبيها الرسميين.

٨ــ بعد ابتداء العمليات تطلب الحركة من الدول العربية إعلان الإعتراف القانوني بها وبوجودها حتى تتخذ الطابع الرسمي في البلاد العربية ويسهل تحرك أفرادها وتموينهم وإمدادهم[٣١].

حركة تحرير ضيقة أم جبهة شعبية واسعة؟

سبقت الإشارة إلى أن حزب البعث أخذ يعير قضية تنظيم أبناء فلسطين من النازحين ودورهم المتميز في معركة التحرير اهتماماً خاصاً، اعتباراً من منتصف العام ١٩٥٩ فقط، وذلك ضمن مساهمته في الجدل حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني. فرداً على مشروع التوطين الجديد الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة، طالب الحزب، في بيان أصدره فرعه في لبنان في حزيران من ذلك العام، بالعمل على جعل فلسطين «جزائرنا الثانية» من خلال «إعداد شباب فلسطين في نطاق جيش تحرير شعبي»، معتبراً أن الأوان قد آن للبدء في تحضير «الحل الثوري»

(٣٠) خوري، توفيق «ماذا نريد؟» (كلمة العدد)، المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٢٠، تشرين الأول ١٩٦١، ص٣.
(٣١) حوري، توفيق «صوم وعيد»، المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ١٥، آذار (مارس) ١٩٦١، ص٣ و٢٦

لقضية فلسطين، وأن هذا التحضير «لا يمكن أن تؤمن به أو تؤمّن عليه إلا قيادة واعية ثورية، والنازحون عن فلسطين، العائدون إليها، مدعوون لاختيار قيادة جديدة مخلصة تنظم موقفهم وتسهر على مشاكلهم وتعبر عن صمودهم وإصرارهم على حل قضية فلسطين بشكل ثوري»[٣٢].

وبمناسبة ذكرى الخامس عشر من أيار ١٩٦٠، حددت القيادة القومية لحزب البعث، في بيان أصدرته، موقفها من هذه القضية بوضوح أكبر، حيث جاء في بيانها

«كان لصمود النازحين البطولي، رغم قساوة الظروف، ووعيهم ونضالهم الأثر الأول في القضاء على كافة هذه المشاريع [الإستعمارية الصهيونية]، كالتوطين والصلح مع إسرائيل والتهجير وغيرها. . . وهم اليوم أشد عزماً وتصميماً. . . على المضي في الكفاح ضد محاولة تستهدف تصفية القضية على حساب عروبة فلسطين. إن قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية بأسرها، وإن النازحين يكوّنون دعامة أساسية وطاقة نضالية كبرى في معركة استرجاع الجزء السليب من فلسطين وإن المصلحة القومية تقضي بأن يتقدموا الصفوف في المعركة . وإن الواجب القومي يفرض على الحكومات العربية العمل الجدي المخلص لتنظيم نضال النازحين، طليعة المعركة، وتنمية قواهم الثورية»[٣٣].

وعند مقاربته مسألة إحياء الكيان الفلسطيني، شدد حزب البعث، خصوصاً بعد وقوع القطيعة بينه وبين الرئيس جمال عبد الناصر، على ضرورة إبعاد قضية فلسطين عن المعارك السياسية الدائرة بين الدول العربية، ولاسيما بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية، والإمتناع عن إقامة تنظيمات فلسطينية تابعة لأنظمة الحكم العربية، حيث عارض الحزب، في ذلك الحين، صيغة «الإتحاد القومي الفلسطيني» التي طبقت في الإقليم الشمالي لدولة الوحدة وفي قطاع غزة. ففي مؤتمره القومي الرابع، المنعقد في شهر آب ١٩٦٠، دعا الحزب إلى «تأليف جبهة شعبية تضم كافة التنظيمات الشعبية الفلسطينية القائمة في البلاد العربية، على أن تكون هذه الجبهة مستقلة في تنظيمها وعملها ونضالها عن أي من الحكومات العربية»[٣٤]. وفي المذكرة التي وجهها إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية، الذي انعقد في نهاية شهر كانون الثاني ١٩٦١ في مدينة شتورا اللبنانية، أبدى الحزب دعمه الصريح فكرة «إنشاء كيان نضالي يجمع أبناء فلسطين وينظم كفاحهم لتحرير فلسطين»، معتبراً أن السبيل السليم لإقامة مثل هذا الكيان «هو في إطلاق الحرية لأبناء فلسطين من أجل إقامة «جبهة شعبية لتحرير فلسطين» توحد كافة العناصر الثورية بينهم وتعتمد على نقابات قوية للعمال والمهنيين والمثقفين يُسمح لأبناء فلسطين في مختلف الأقطار بتأليفها بحرية. وهذه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحدها يمكن أن تفرض، بنضالها المستقل لتنظيم كفاح أبناء فلسطين في سبيل العودة وتوجيه جهود المنظمات الشعبية العربية والحكومات، أن تكون أداة نضالية حقيقية لتحرير الأرض المغتصبة».

(٣٢) «قضية فلسطين قضية قومية لا مجرد مشكلة إقتصادية في الشرق الأوسط» (بيان)، البعث وقضية فلسطين الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢ – ١٧٥

(٣٣) البعث وقضية فلسطين. الجزء الرابع ١٩٥٩ – ١٩٦٤، بيروت، دار الطليعة، أيار ١٩٧٥، ص٤٠ – ٤٦

(٣٤) «من مقررات المؤتمر القومي الرابع الخاصة بقضية فلسطين» (آب ١٩٦٠)، المصدر السابق، ص٤٦ – ٤٧

وبعد أن انتقدت المذكرة استغلال الحكومات العربية رغبة أبناء فلسطين في إحياء كيانهم «في خدمة أغراضها السياسية الخاصة»، طالبت مؤتمر وزراء الخارجية العرب باتخاذ قرارات تلزم جميع الحكومات العربية بإطلاق الحرية لأبناء فلسطين وإفساح المجال أمامهم لتنظيم صفوفهم، وتقديم كافة المساعدات لهم، وبالامتناع «عن استغلال قضية فلسطين في المعارك السياسية الخاصة بكل نظام حكم أو حاكم، ومنع إقامة أجهزة فلسطينية تابعة فعلياً لأنظمة الحكم هذه»[٣٥].

وتشير إحدى الوثائق الصادرة عن الحزب في مرحلة لاحقة إلى أن حزب البعث قد عقد في مدينة بيروت في عام ١٩٦٢، بعد تعثر الجامعة العربية في الوصول إلى قرار عربي موحد بصدد إحياء الكيان السياسي للشعب الفلسطيني، مؤتمراً خاصاً لبحث استراتيجية عمله الفلسطيني، تمخض عن تبني «نظام أساسي لحركة التحرير الفلسطينية»، واستراتيجية ثورية للعمل من أجل تحرير فلسطين يجري تنفيذها على ثلاث مراحل، حيث يكون هدف المرحلة الأولى منها بناء التنظيم الشعبي الفلسطيني وإعداد كوادره وطرح حل قضية فلسطين بالقوة؛ وهدف المرحلة الثانية تهيئة الظروف الضرورية للثورة من خلال إعلان حركة التحرير الفلسطينية وفرضها، عربياً ودولياً، كممثلة لشعب فلسطين؛ وهدف المرحلة الثالثة، مرحلة الثورة، تحرير فلسطين من خلال إعلان حكومة فلسطينية مؤقتة وإعداد التشكيلات العسكرية الفلسطينية وإعلان حرب التحرير[٣٦]. ويشير المصدر نفسه إلى أن قيادة الحزب مالبثت أن أوعزت بتجميد النشاط في هذا المجال «بعد أن تأكدت قدرة الحزب على استلام السلطة في كل من العراق وسوريا، ومن ثم إمكانية بروز متغيرات تسمح بالعمل على تحقيق الصيغة الأساسية التي كان الحزب قد طرحها في مذكرته إلى وزراء الخارجية العرب عام ١٩٦١ [أي صيغة الجبهة الواسعة]»[٣٧].

ومهما يكن، فقد ثبّت المؤتمر القومي السادس لحزب البعث، الذي انعقد في شهر تشرين الأول ١٩٦٣، أي بعد وصول الحزب إلى السلطة في كل من العراق وسوريا، التوجه نحو إعطاء الكيان الفلسطيني المنشود صيغة جبهة شعبية واسعة لتحرير فلسطين، حيث انتهى المؤتمر «إلى ضرورة اعتماد عرب فلسطين كأداة أولى في تحرير فلسطين» وأقر «تنفيذ فكرة «جبهة تحرير فلسطين»»، داعياً «الدول العربية بشكل عام، والسلطة الثورية في سوريا والعراق بشكل خاص إلى تقديم كل الإمكانيات لإقامة هذه الجبهة وتنظيمها وأن توجد لها الأدوات والقيادات المؤمنة والثورية، وأن تكون بمنأى عن الخلافات بين الدول العربية»[٣٨]. وخلُص الحزب إلى أن قيام «السلطتين الثوريتين في العراق وسوريا» بتسهيل مهمة إقامة «جبهة تحرير فلسطين» سيقدم لقضية فلسطين ولنضال شعبها «أمرين مهمين: الأول، وضع قوى البعثيين من أبناء فلسطين

---

(٣٥) «من مذكرة القيادة القومية لمؤتمر وزراء الخارجية العرب حول قضيتي فلسطين والجزائر» (٣١/١/١٩٦١)، المصدر ذاته، ص٦٥ – ٧٢

(٣٦) البعث والكيان الفلسطيني (سلسلة الوثائق ٥)، دمشق، القيادة القطرية للتنظيم الفلسطيني الموحد، ١٩٧٨، ص٤٦ – ٥١

(٣٧) المصدر السابق، ص٣٤ – ٣٥.

(٣٨) «من بيان القيادة القومية حول أعمال المؤتمر القومي السادس» (تشرين الأول ١٩٦٣)؛ البعث وقضية فلسطين الجزء الرابع، المصدر المذكور، ص١٠٤

والجماهير المؤيدة لهم بكل ثقلها لخدمة مشروع الجبهة، بكل ما يستتبعه ذلك من الإفادة من إمكانياتهم وخبراتهم النضالية والشعبية والفكرية' [و] الثاني، إقامة العمود الفقري للجبهة، الذي يمكن أن تلتقي معه جهود كافة المخلصين لقضية الجبهة من أبناء فلسطين، باعتبار أن الحزب يملك تنظيمات في كافة المناطق التي يتجمع فيها الفلسطينيون» وفي إشارة ضمنية إلى المخاوف التي يمكن أن تنشأ لدى حركة فتح من الدور الذي سيلعبه الحزب، قدّر البعث أنه «طالما أن الديمقراطية الثورية، في التنظيم وفي اتخاذ القرارات ووضع الخطط، هي الأساس الذي يعتمد عليه قيام الجبهة، فلن يبقى ثمة مجال للتخوف مما يمكن أن يسميه الهيابون من الحزبية سيطرة الحزبيين على الجبهة، لأن الأسلوب الديمقراطي في التنظيم هو الذي سيجعل زمام الجبهة بأيدي العناصر الكفؤة وحدها سواء كانت حزبية بالأصل أو غير حزبية»(٣٩)

وبالاختلاف عن حركة فتح التي ربطت ما بين الكيان الفلسطيني والسيادة الفلسطينية على «القسم العربي المتبقي من فلسطين»، أي على الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن حزب البعث لم يتطرق بوضوح، في تلك الفترة خاصة قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول، إلى موضوع السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، بل كان يعرب في بعض الأحيان، انطلاقاً من توجهاته الوحدوية، عن معارضته فكرة تغيير الوضع الذي نجم بعد تمزق الكيان الفلسطيني في عام ١٩٤٨ وأدى إلى ضم الضفة الغربية إلى الأردن وربط قطاع غزة بمصر. فتعليقاً على تصريحات الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم، في نهاية عام ١٩٥٩، بأن مصر «قد اعتدت على فلسطين واستولت على غزة وألحقتها بها»، ودعوته إلى تشكيل حكومة فلسطينية تفرض سيادتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، اعتبر حزب البعث أنه «قد فات قاسم أن العرب، وفي مقدمتهم أبناء فلسطين، يؤمنون بأن الحل القومي السليم والطريق الوحيدة لتحرير فلسطين من العصابات الصهيونية الغاصبة هي طريق الوحدة العربية المتحررة، التي تضمن إحكام الطوق حول إسرائيل بجيش عربي موحد متحرر يكون قادراً على إزالة إسرائيل واسترداد فلسطين لأهلها، عربية كما كانت»(٤٠)

نحو تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

كان البحث في مسألة إحياء الكيان الفلسطيني قد جُمّد طوال عامين (١٩٦٢ – ١٩٦٣) بفعل تفاقم الصراع بين الدول العربية. فبينما كان الصراع على أشده بين قيادتي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية، متخذاً في أحد أشكاله على الصعيد الايديولوجي شكل صراع بين «قوميين وحدويين» و«شيوعيين أمميين»، أدى انهيار تجربة الوحدة السورية – المصرية، في أيلول ١٩٦١، إلى زيادة انقسام العالم العربي، حيث ردّ الرئيس جمال عبد الناصر على «الإنفصال» بتجذير خطابه السياسي وتعميق الطابع الإجتماعي لتوجهاته، معطياً للصراع العربي

(٣٩) «قرار المؤتمر القومي وخلاصة التجربة الشعبية حول جبهة تحرير فلسطين»' المصدر السابق، ص١٠٨ – ١١

(٤٠) «تصريحات قاسم حول قضية فلسطين»، الصحافة، العدد ٣٤٣، ١٨/١٢/١٩٥٩' المصدر ذاته، ص٢٤ – ٢٦

– العربي بعداً جديداً جعله يظهر باعتباره صراعاً بين «تقدميين» و«رجعيين». وكان من شأن انفجار الحرب الأهلية في اليمن، في مطلع خريف العام ١٩٦٢، وقيام الرئيس عبد الناصر بإرسال وحدات مصرية للقتال إلى جانب أنصار الجمهورية، أن يزيد من تدهور الأوضاع العربية، ولاسيما بعد وقوع القطيعة الكاملة بين كل من مصر والمملكة العربية السعودية. ولم يغيّر وصول حزب البعث إلى السلطة في العراق، في شباط ١٩٦٣، وفي سوريا، في آذار من العام نفسه، شيئاً كثيراً في تلك الصورة القاتمة للعالم العربي آنذاك، خصوصاً بعد فشل مباحثات الوحدة الثلاثية التي تمت بهدف جمع كل من مصر وسوريا والعراق في دولة إتحادية(٤١).

وشهدت نهاية العام ١٩٦٣ تزايداً في حدة التوتر على جبهة الصراع العربي – الإسرائيلي نجم عن شروع إسرائيل في تنفيذ مشروعها الرامي إلى تحويل مجرى مياه نهر الأردن. وقد أدى ذلك التوتر المتزايد إلى تسخين القضية الفلسطينية وتأجيج حدة الخلاف بين المحاور العربية المختلفة حول أنجع السبل الكفيلة بردع إسرائيل ومنعها من مواصلة تنفيذ مشروعها. فقد طرحت بعض البلدان العربية، في ذلك الحين، فكرة التصدي بالقوة لإسرائيل وشن حرب عليها(٤٢)، واجهها الرئيس جمال عبد الناصر بموقف حذر كان ينبع من الإعتقاد بأن مصر غير قادرة على خوض حرب مع إسرائيل وأن دخولها في مثل هذه الحرب سيكون «مغامرة عسكرية». وكان الرئيس المصري قد أشار صراحة منذ العام ١٩٦٢، في كلمة ألقاها في قطاع غزة، إلى أن مصر لا تملك مخططاً جاهزاً لحل القضية الفلسطينية، ثم عاد فأكد، خلال لقاء جمعه مع مراسلي الصحف الأجنبية في تشرين الأول ١٩٦٣، أن العرب مصممون على تمكين الشعب الفلسطيني من استرجاع حقوقه، لكنه تجنب تحديد سبل الوصول إلى ذلك. وقد أثار الموقف الحذر الذي اتخذته القيادة المصرية في ذلك الوقت جدلاً حامياً في الساحة العربية، حيث ردّت مجلة «روز اليوسف» القاهرية في عددها الصادر في ١٦ كانون الأول ١٩٦٣، على المواقف التي اتهمت مصر بعدم الرغبة في محاربة إسرائيل، بمقال افتتاحي اتهم في المقابل بعض الدول العربية بمحاولة دفع مصر إلى الحرب مع إسرائيل ومن ثم التخلي عنها. وبعد أن اعتبرت افتتاحية المجلة المذكورة أن انقسام العرب هو «السلاح الأمضى» في يد إسرائيل، وأن هذه الأخيرة تدرك أن مصر هي القوة العربية الوحيدة القادرة فعلاً على القضاء عليها، خلُصت إلى أن اتحاد الدول العربية عسكرياً في

---

(٤١) يعالج المؤرخ الفرنسي هنري لورانس ما يسميه بظاهرة «الحرب الباردة العربية»، في تلك الفترة، بشكل واف. انظر:

لورانس، هنري اللعبة الكبرى. مشرق عربي ومنافسات دولية منذ ١٩٤٥، باريس، آرمان كولان، ١٩٩١، ص١٨٣ – ١٩٤، (بالفرنسية).

(٤٢) كان المؤتمر القومي السادس لحزب البعث، المنعقد في تشرين الأول ١٩٦٣، قد رأى في مشروع إسرائيل الرامي إلى تحويل مياه الأردن «خطراً مباشراً كبيراً على الوطن العربي، وهو بالتأكيد خطر عسكري في الدرجة الأولى»، ودعا «الشعب العربي وحكوماته في جميع أقطاره إلى مواجهة هذا الخطر ومقاومته بالقوة»، معتبراً أن «على السلطة الثورية في العراق وسوريا بشكل خاص مهمة مواجهة هذا الخطر»، وأن على الدول العربية الاخرى، وخاصة مص . «العمل والتضامن لمواجهة هذا الخطر بالقوة إذا احتاج الأمر»

«من بيان القيادة القومية حول أعمال المؤتمر القومي السادس» (تشرين الأول ١٩٦٣)؛ البعث وقضية فلسطين. الجزء الرابع، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣ – ١٠٤

مواجهة إسرائيل لا يمكن أن يتم إلا بعد اتحادها سياسياً[٤٢]. وقد شكك عدد من الصحف العربية، خصوصاً في بيروت ودمشق، في تعليقه على ما جاء في افتتاحية «روز اليوسف»، في مشروعية الربط بين قضيتي الوحدة السياسية العربية والتصدي العسكري لإسرائيل، حيث تساءلت صحيفة «البعث» في إحدى افتتاحياتها. «هل يعني هذا الربط أن ندع مؤامرة تحويل مجرى نهر الأردن تتم بهدوء وبدون معركة مادامت الوحدة السياسية لن تتم بين الأقطار العربية؟ أليس من الممكن أن تتضافر جهود الدول العربية في هذه المرحلة لمقاومة عملية تحويل نهر الأردن ثم تنصرف الجهود بعد ذلك لتحقيق الوحدة السياسية؟»، وذلك قبل أن تجيب بنفسها، في افتتاحية جديدة لها، عن السؤال الذي طرحته بتأكيدها «أن المعركة التي سيخوضها العرب لمنع تحويل مجرى نهر الأردن هي معركة دفاع عن كيان الأمة العربية كلها، وإذا كانت الوحدة العربية هي هدف الشعب العربي كله، فلا أجدر من تحقيقها في معركة فلسطين ومن خلال الثورة على العدوان الصهيوني الذي يتهدد بخطره جميع الأقطار العربية دون استثناء»[٤٤].

وجاءت مبادرة الرئيس جمال عبد الناصر بالدعوة إلى انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول لتضع حداً لتلك الحملات الكلامية المتبادلة. ففي ٢٣ كانون الأول ١٩٦٣، بادر الرئيس المصري، في خطاب ألقاه بمناسبة الإحتفال بعيد النصر في مدينة بورسعيد، إلى دعوة ملوك ورؤساء الدول العربية إلى الإجتماع لبحث الموقف الذي ينبغي تبنيه لمواجهة المشروع الإسرائيلي، باعتبار أن قضية فلسطين يجب «أن تتقدم، في الساعات الحرجة ولحظات الحسم المصيري، على كل ما عداها وتسبقه»[٤٥].

وفي مؤتمر القمة العربي الأول، الذي التأم في القاهرة في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٤، تدارس المجتمعون «التهديدات وأعمال العدوان المتصلة التي مارستها إسرائيل منذ إخراجها الشعب العربي الفلسطيني من وطنه وقيامها قوة احتلال إستعمارية لأراضيه»، كما بحثوا «ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن»، ثم اتخذ المؤتمرون، بعد أن أعربوا عن إيمانهم «بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره والتحرر من الإستعمار الصهيوني لوطنه وبأن التضامن العربي هو السبيل إلى درء المطامع الإستعمارية»، اتخذوا «القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل، سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره»[٤٦].

وبذلك، عادت مسألة إحياء الكيان السياسي الفلسطيني لتطرح من جديد، مستندة، هذه المرة، إلى إجماع عربي، تسلح به مندوب فلسطين لدى الجامعة العربية أحمد الشقيري ليمضي قدماً على طريق تنفيذ المهمة التي أوكلت إليه وتمثلت في الإعداد لعقد مؤتمر وطني ينبثق عنه الكيان

---

(٤٣) «الصحافة العربية وقضية فلسطين عشية «مؤتمر القمة»»، Orient، مصدر سبق ذكره، العدد ٢٨، الفصل الرابع لعام ١٩٦٣، ص١٧٣ – ١٨٣.

(٤٤) البعث، ١٨ و١٩/١٢/١٩٦٣؛ البعث وقضية فلسطين. الجزء الرابع، المصدر المذكور، ص٤ – ٦

(٤٥) انظر: ملف وثائق فلسطين. الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦٧

(٤٦) المصدر السابق، ص١٢٧٣ – ١٢٧٤.

الفلسطيني المنشود.

وقد يكون من المفيد، قبل التطرق إلى المجلس الوطني الفلسطيني الأول ومقرراته، التوقف قليلاً أمام مواقف التعبيرات المختلفة لتيارات الفكر السياسي الفلسطيني عشية انعقاد ذلك المجلس.

كانت حركة فتح، باعتبارها المعبر الأبرز عن تيار الوطنية القطرية الفلسطينية الناهض، قد شددت منذ مطلع الستينات، كما رأينا، على ضرورة أن يتمتع هذا الكيان بطبيعة ثورية، وأن يفرض سيادته على الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن يكون كياناً مستقلاً غير تابع ويعبر عن الإرادة الحرة للشعب الفلسطيني. وقد حددت فتح هذه السمات الثلاث بوضوح في كتاب مفتوح وجهته مجلة «فلسطيننا»، في تموز ١٩٦٠، إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب، وجاء فيه:

«إنكم ستواجهون يا وزراء الخارجية أموراً ثلاثة خلال اجتماعاتكم المقبلة؛ فالأمر الأول يتلخص بإحياء الكيان الفلسطيني أو بعث الجمهورية الفلسطينية، وهذان وإن اختلفا مصدراً فهما يلتقيان هدفاً وهو إعطاء الإستقلال السياسي الكامل للشعب الفلسطيني في الجزء العربي المتبقي من فلسطين. أما الأمر الثاني فهو معارضة جهة عربية لإحياء هذا الكيان خوفاً من انتزاع الجزء الذي ضمته لأراضيها من فلسطين بعد نكبتها . . أما الأمر الثالث، فهو موقف بقية الدول العربية من هذين الأمرين، فهي بين مؤيدة لأحدهما أو متريثة أو محايدة. . . وإننا نود أن نعلن لكم بأننا نحن عرب فلسطين نرغب في رفع الوصاية السياسية عنا وذلك حتى نتمكن من تكوين كيان وطني يكون نابعاً من ضمير شعبنا المنكوب ووجدانه، ونحن لا نعترف بنزع الصفة الفلسطينية عن أي جزء من وطننا. فالجيوش العربية لم تدخل غازية لوطننا، بل دخلت لتخلص فلسطين وتنقذ شعبها من الصهيونية والإستعمار لا لتحقق مكاسب إقليمية. .

ونحن مستعدون للموافقة مبدئياً على تأليف لجنة من الدول الأعضاء العشرة في الجامعة [العربية] لتشرف على ترك الدول الوصية الشؤون الداخلية لشعبنا حتى يتسنى له أن ينتخب – بإشراف هذه اللجنة – ممثلين صادقين شرفاء. . .

فهيا يا وزراء الخارجية العرب اعترفوا لنا بحقنا في التصرف بشؤوننا الداخلية أولاً، وأتيحوا لشعبنا فرصة انتخاب ممثلين وطنيين واعين حتى ينطلق لنا كيان ثوري يعمل على مستوى المعركة القادمة [حيث] لم تعد الأقوال المعسولة أو الخطب الرنانة تخدعنا، فنحن نريد أن نتحسس أعمالاً تنتج عن مؤتمركم. . . وقريباً ستصحون على زئير العاصفة تنطلق من معسكرات العذاب لتكشف لكم أي جريمة ترتكبون لو تريثتم وتخاذلتم»[٤٧].

أما الهيئة العربية العليا لفلسطين التي بقيت تنظر إلى نفسها، على الرغم من انعدام نفوذها وتأثيرها السياسيين، بوصفها «الممثلة الشرعية لكفاح الشعب العربي الفلسطيني والمعبرة عن أهدافه ورغباته»، فقد رحبت بقرار مؤتمر القمة العربي الأول الخاص بتنظيم الشعب الفلسطيني

(٤٧) «كتاب مفتوح. ما هكذا تورد الإبل يا وزراء الخارجية العرب»، فلسطيننا، مصدر سبق ذكره، السنة ٢، العدد ٩، تموز (يوليو) ١٩٦٠، ص١٠ – ١١.

ورأت في إحياء الكيان الفلسطيني «تصحيحاً للسياسة الخاطئة التي اتبعت في الماضي وأدت إلى انتزاع قضية فلسطين من أيدي أبنائها»، معتبرة أن مهمة هذا الكيان يجب «أن تنحصر. . . في تحرير الأراضي الفلسطينية التي يحتلها الصهيونيون، وبعد تحريرها يقرر الشعب الفلسطيني مصيره ومصير وطنه بكامل حريته»[٤٨]. وكانت الهيئة العربية العليا لفلسطين قد تجنبت في الواقع، منذ إسهامها الأول في الجدل حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني في نهاية الخمسينات، الإشارة الصريحة إلى السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة، مكتفية بالتأكيد فقط على أهمية أن يمثل الكيان الفلسطيني كل الفلسطينيين حيثما كانوا يقطنون، وأن يتشكل عبر انتخابات شعبية حرة، على أن يقرر الشعب الفلسطيني مستقبله بعد إنجاز مهمة التحرير، استناداً إلى الميثاق الوطني الذي أقرته المؤتمرات الوطنية الفلسطينية السبعة قبل عام ١٩٤٨، والداعي إلى الإستقلال في إطار الوحدة العربية[٤٩]. وقد أعربت الهيئة عن قناعتها، بعد شروع أحمد الشقيري في التحضير لعقد المجلس الوطني، بأن «الشعب العربي الفلسطيني لن يعترف بأي كيان فلسطيني يفرض عليه فرضاً أو يعين تعييناً من أية جهة كانت أو يتم إنشاؤه بطرق غير ديمقراطية»، مؤكدة تمسكها بمبدأ إجراء انتخابات عامة يشارك فيها كل الفلسطينيين وينتخبون ممثليهم إلى هذا المجلس[٥٠].

وفي ما يتعلق بمواقف المعبِّرَين الرئيسيَّين عن تيار القومية العربية، فإن الأدبيات الصادرة عن حركة القوميين العرب في مطلع الستينات تدل على أن مساهمة الحركة في الجدل الدائر حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني بقيت محدودة، حيث بدأ «القوميون العرب» في ذلك الوقت يدخلون مرحلة جديدة من تطورهم، تميزت، خصوصاً بعد صدور «القرارات الإشتراكية» في الجمهورية العربية المتحدة في شهر تموز ١٩٦١، بتركيزهم على «العمل الثوري العربي» واعتبار أن حركة الوحدة العربية «بدأت تتخطى النطاق السياسي لتحتوي الإنقلاب الإقتصادي والإجتماعي الشامل». وجاءت نكسة الإنفصال، في شهر أيلول من العام نفسه، لتعمق التوجهات الإجتماعية في سياسة «القوميين العرب»، الذين نظروا إلى انفراط عقد الوحدة باعتباره عملاً نجم عن «تحالف الإقطاع مع البرجوازية ووقوفهما ضد الوحدة»[٥١]. وقد ربط أحد قادة حركة القوميين العرب بين ذلك التطور الذي طرأ على توجهات حركته وبين «النهضة الإجتماعية التقدمية التي تلهب اليوم آسيا وأفريقيا»، معتبراً أن الحركة القومية في الوطن العربي لم يعد بإمكانها أن تعزل نفسها «عن حركة التقدم الإجتماعي الصاعد»[٥٢].

---

(٤٨) «بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين حول قرارات مؤتمر القمة العربي الأول» (بيروت، ١٩٦٤/١/٢٤)، الحياة، بيروت، ١٩٦٤/١/٢٥؛ الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، بيروت، الجامعة الأمريكية، [من دون تاريخ]، ص١٧ – ١٨.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى
الهيئة العربية العليا لفلسطين: ميثاق الحركة الوطنية الفلسطينية، بيروت، ١٠ أيلول ١٩٦٢

(٥٠) «بيان من الهيئة العربية العليا لفلسطين حول إنشاء الكيان الفلسطيني» (بيروت، ١٩٦٤/٢/١٨)، الحياة، ١٩٦٤/٢/١٩؛ الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص٥٩ – ٦٠؛ وكذلك: «بيان الهيئة العربية العليا حول الكيان الفلسطيني» (بيروت، ١٩٦٤/٣/٤)؛ المصدر نفسه، ص٩٠ – ٩١.

(٥١) انظر: الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥ – ١٥١.

(٥٢) انظر: ابراهيم، محسن الحركة القومية كما نفهمها، بغداد، النادي الثقافي العربي، مكتبة النهضة، ١٩٦١، ص٣٦–٤٦.

صحيح أن توجه حركة القوميين العرب، الذي بدأ منذ عام ١٩٥٨، نحو البحث عن أطر لتنظيم الشعب الفلسطيني قد تواصل، إلا أن الحركة لم تساهم بحيوية، قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في مطلع العام ١٩٦٤، في الجدل حول إحياء الكيان الفلسطيني، وظلت تعتبر، كما ذكر أحد وجوهها الفلسطينيين في عام ١٩٦٢، أن المهم هو البحث في «كيفية تجنيد عرب فلسطين تجنيداً منظماً يجعلهم طاقة ثورية فعالة في معركة فلسطين»، وليس «المهم أن يتم هذا الهدف عن طريق بعث كيان فلسطيني أو عن أي طريق آخر»[٥٣].

وبعد شروع أحمد الشقيري في الإعداد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، تنفيذاً لقرار القمة العربية، شددت الحركة، في بيان أصدرته في منتصف آذار ١٩٦٤، على ضرورة أن يكون الكيان الفلسطيني «تنظيماً ثورياً للشعب الفلسطيني يستهدف تحرير فلسطين»، وأن يكون «مستقلاً معنوياً ومادياً» و«صاحب الحق بتمثيل الشعب الفلسطيني والناطق باسمه»، وأن يكون له «قطاع عسكري يجند الفلسطينيين في الأقطار العربية المختلفة في وحدات عسكرية فلسطينية نظامية تخضع لقيادة خاصة تكون ممثلة في القيادة العربية الموحدة». كما أكدت أهمية أن ينبثق هذا الكيان «عن انتخابات حرة تعبر عن إرادة الشعب الثورية الأصيلة»؛ فإذا تعذرت الإنتخابات «فلابد من عقد مؤتمر وطني تدعو له لجنة تحضيرية تمثل فيها كل المنظمات الثورية والقوى العاملة».

أما حزب البعث فقد رأى أن إقرار مؤتمر الرؤساء والملوك العرب بضرورة إبراز الكيان الفلسطيني «هو اعتراف بحقيقة نضالية وهي أن الشعب العربي الفلسطيني له دور طليعي في تحرير فلسطين وإعادتها عربية كما كانت، كما أنه إقرار بما كشفت عنه تجربة الستة عشر عاماً ، وهو أن إبقاء معركة فلسطين رهناً بأوضاع الحكومات العربية وسياساتها القطرية المختلفة يدخل قضية فلسطين في دوامة الخلافات العربية ويجعلها جزءاً من حسابات الربح والخسارة التي تجريها الحكومات أحياناً في تحديد مواقفها وعلاقاتها الدولية». وبعد أن اعتبر الحزب أن الإجماع العربي الرسمي على فكرة الكيان الفلسطيني «لا يكفي وحده ليحوّل هذا القرار إلى حقيقة ثورية ناجعة»، أكد أهمية توافر الشروط التالية:

١ـ أن يكون للكيان الفلسطيني محتوى نضالي يتجسد في تنظيم شعبي لأبناء فلسطين يعبر عن إرادتهم الحرة، وله سلطة فعلية تمارس جميع الحقوق المستمدة من السيادة الكاملة للشعب العربي الفلسطيني على وطنه.

٢ـ أن يكون للكيان جيش فلسطيني التكوين والقيادة، يكون أداة الكيان الثورية القادرة على القيام بمسؤولياتها بالإشتراك مع الجيوش العربية في معركة التحرير.

٣ـ أن تقوم الدول العربية بدعم هذا الكيان، مادياً ومعنوياً، دون أية محاولة للتأثير على إرادته أو عرقلة مهماته[٥٤].

(٥٣) الخضراء، ظافر: «على أبواب معركة التحويل»، نص محاضرة ألقيت في نادي فلسطين بدمشق في ٢٦ آذار ١٩٦٢.

(٥٤) «بيان القيادة القومية لحزب البعث»، البعث، ١٩٦٤/٣/٥؛ البعث وقضية فلسطين. الجزء الرابع، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦ – ١٦٠ انظر كذلك:

«الكيان الفلسطيني بين الفكرة والتطبيق»، البعث، ١٩٦٤/٢/٢٦ و١٩٦٤/٢/٢٧ و١٩٦٤/٣/١٤؛ المصدر السابق، ص١٤٩ – ١٥٠، وص١٥٠ – ١٥٢، وص ١٥٤ – ١٥٥

وبإشارته إلى قضية سيادة الشعب الفلسطيني الكاملة على وطنه، كان حزب البعث يطوّر مواقفه السابقة، رغم أنه قد تجنب آنذاك تحديد الأراضي التي ستفرض عليها هذه السيادة، ويتقرب من مواقف حركة فتح، متمايزاً، في الوقت نفسه، عن حركة القوميين العرب التي لم تتطرق أبداً إلى هذه القضية.

وقبل أيام من افتتاح أعمال المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة القدس، تقدمت القيادة القومية لحزب البعث بمشروع متكامل للكيان الفلسطيني، حددت فيه موقفها بوضوح أكبر من قضية السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، معتبرة أن «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه بحدوده التي كانت قائمة في عهد الإنتداب البريطاني على فلسطين، وهو وحدة إقليمية لا تتجزأ. . .، ولذلك فإن الكيان الفلسطيني المنشود يجب أن يمارس سيادته كاملة على وطنه وتنبثق عن إرادة شعبه سلطته العليا». أما الإعتبار الذي حكم موقف قيادة الحزب، في ذلك الحين، من مسألة السيادة هذه فقد تمثل في ما أسماه نص المشروع «الوجه الآخر المتمين» لقضية فلسطين القومية، الذي «يمس الشعب العربي الفلسطيني بالذات، ضحية العدوان المباشر والجزء المشرد من الشعب العربي. . . فشعب فلسطين العربي هو صاحب الحق الأول وصاحب المصلحة الأولى في معركة تحرير فلسطين، والمشاركة القومية في محاربة الصهيونية ليست بديلاً للدور الطليعي الذي يضطلع به الشعب العربي الفلسطيني. ولذلك، فإن أي خطة لتحرير فلسطين لا تنطلق من ضرورة إعطاء شعب فلسطين الدور الطليعي والقيادي، وتمكينه من تحمل مسؤولياته الكاملة في تحرير الجزء المغتصب من وطنه، ستؤدي في النتيجة إلى تحويل معركة فلسطين إلى مبارزات كلامية ومناورات سياسية»[٥٥].

يبقى أن نشير أخيراً، في إطار هذا العرض السريع لمواقف التعبيرات المختلفة لتيارات الفكر السياسي الفلسطيني عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول، إلى أن المعبرين عن التيار الشيوعي لم يطرحوا موقفاً واضحاً من مسألة تنظيم الشعب الفلسطيني إلا بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية. فتقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني في منتصف كانون الأول ١٩٦٢، على سبيل المثال، تطرق إلى القضية الفلسطينية تطرقاً غير مباشر من زاوية التنديد بدور «المستعمرين الأميركان والإنكليز والفرنسيين» في دعم إسرائيل ومساندتها «في تحويل مجرى نهر الأردن وسرقة المياه العربية» وتحريضها «على القيام بالإعتداءات على البلاد العربية المجاورة، تهديداً وتهويلاً على الشعوب العربية لإرغامها على القبول بالمؤامرات والمشاريع الإستعمارية الصهيونية الرامية إلى إسكان اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم وتصفية قضية فلسطين على أساس الأمر الواقع ولصالح الإستعمار والصهيونية»[٥٦].

وعلى الرغم من أن التقرير المذكور قد أشار إلى «الثورة الجزائرية العربية [التي] تكللت بالنصر المؤزر، وثورة الشعب اليمني وثورة عُمان والإنتفاضات في عدن»، إلا أنه لم يتطرق أبداً

(٥٥) «القيادة القومية لحزب البعث العربي الإشتراكي. مشروع الكيان الفلسطيني» (دمشق، ٢٠/٥/١٩٦٤)، المصدر ذاته، ص١٦٤ – ١٧٤

(٥٦) السياسة العامة للحزب الشيوعي الاردني ومهماته الرئيسية، تقرير اللجنة المركزية للحزب، كانون الثاني ١٩٦٣، ص٦

إلى قضية تنظيم الشعب الفلسطيني وإحياء كيانه السياسي، ولم يلحظ أي دور خاص له، أو حتى للاجئين الفلسطينيين في النضال الهادف إلى الحؤول دون «تصفية قضية فلسطين على أساس الأمر الواقع، لصالح الإستعمار والصهيونية». أما الإشارة الوحيدة إلى «اللاجئين» فقد وردت في سياق التأكيد أن هذه «الفئة» تشكل مع جماهير الفلاحين «الأغلبية الساحقة من السكان [وهي] قوة أساسية كبرى في النضال الوطني وفي بناء الجبهة الوطنية»:

«فالعمل في صفوف الفلاحين واللاجئين واجب وطني أساسي كبير على حزبنا. فبدون مساعدة حزبنا الشيوعي لا يستطيع الفلاحون واللاجئون أن ينظموا أنفسهم للدفاع عن حقوقهم ومطالبهم .. فالفلاحون واللاجئون قوة كبرى في النضال ضد الإستعمار والطغيان الإقطاعي الرجعي وضد المشاريع والمؤامرات الإستعمارية الصهيونية، وفي سبيل السلم والحريات الديمقراطية ولأجل إصلاح زراعي جذري»(٥٧)!.

ورغم أن المصادر الأولية تعوزنا للتعرف على حقيقة موقف المعبرين عن التيار الإسلامي من مسألة إحياء الكيان الفلسطيني، إلا أن بعض المصادر يشير إلى معارضة «الإسلاميين»، الذين كانوا قد انكفأوا نحو العمل من أجل الإصلاح الداخلي للمجتمع تمهيداً لقيام «الدولة الإسلامية»، فكرة قيام كيان فلسطيني، حيث يذكر أحمد الشقيري أن ممثلي «حزب التحرير الإسلامي»، الذين التقاهم في بغداد عشية تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، أكدوا له أن الكيان «كفر وإلحاد»، باعتبار أن الجهاد لتحرير فلسطين «لا يعلنه إلا الإمام، خليفة المسلمين، ولابد أن تقوم الدولة الإسلامية أولاً ثم نشرع في الجهاد، [و] هذا هو حكم المسلمين»(٥٨).

ومهما يكن، فإن الجهود الحثيثة التي بذلها مندوب فلسطين لدى الجامعة العربية أحمد الشقيري تكللت أخيراً بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في ٢٨ أيار ١٩٦٤ في مدينة القدس، وشارك فيه قرابة ٤٠٠ مندوب معين، منهم عدد قليل من ممثلي حركة فتح وحزب البعث وحركة القوميين العرب. وكان أحمد الشقيري، كما يُعتقد، قد وافق عشية افتتاح ذلك المؤتمر على شرطين تقدمت بهما الحكومة الأردنية، وهما أن تصرف منظمة التحرير النظر عن كل ما له صلة بتنظيم وتسليح الفلسطينيين في المملكة الأردنية الهاشمية، وأن يُنص صراحة في ميثاقها على أن المنظمة ليست لها أهداف «سيادية» في الضفة الغربية(٥٩).

---

(٥٧) المصدر السابق، ص١٦.

(٥٨) انظر: نوفل، د. أحمد: «منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التأسيسية ١٩٦٣ – ١٩٦٥»؛ عبد الرحمن، د. أسعد: منظمة التحرير الفلسطينية. جذورها، تأسيسها، مساراتها، نيقوسيا، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٧، ص٧٢ – ٧٤.

(٥٩) انظر: حوراني، فيصل: الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ – ١٩٧٤، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠، ص٣٠ – ٣١.

الميثاق القومي الفلسطيني

وقد أعلن مؤتمر القدس قيام منظمة التحرير، وأقر «الميثاق القومي الفلسطيني» و«النظام الأساسي» للمنظمة، معتبراً نفسه مجلساً وطنياً.

وعن دوافع إقامة الكيان الفلسطيني، ذكر أحمد الشقيري، في الكلمة الإفتتاحية التي ألقاها أمام المؤتمرين، أن «الشعب الفلسطيني، منذ أن حلت الكارثة بوطنه، قد أفلت الزمام من يده ولم يعد يمارس مسؤولياته القومية بشأن قضيته.. لذلك، كانت الحاجة ملحة في أن يقوم الكيان الفلسطيني وأن تهيأ الفرصة كاملة أمام الشعب الفلسطيني لينهض بتبعاته الوطنية لتحرير وطنه»، وذلك بعد أن رأى هذا الشعب «في الستة عشر عاماً الماضية أن قضية فلسطين ليس لها حل سياسي أو دبلوماسي وليس لها حل في الأمم المتحدة، [وهي] لا تحل إلا في فلسطين، ولا تحل في فلسطين إلا بالسلاح والكفاح [و] تعبئة الأمة العربية، حكومات وشعوباً، وفي مقدمتها شعب فلسطين». وعن طبيعة الكيان الوليد، وموقفه من قضية السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، أكد الشقيري أن «هذا الكيان ليس كياناً انفصالياً، فنحن دعاة وحدة، ولا كياناً إنعزالياً، فنحن رسل تضامن وإخاء، [و] الوحدة هي أعز آمال شعب فلسطين... ومن معاني هذه الوحدة أن انبثاق الكيان الفلسطيني في مدينة القدس لا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية، ولكننا نهدف إلى تحرير وطننا المغتصب غرب الضفة الغربية... وأننا إنما نهدف أن نضيف قوة جديدة في الساحة العربية عامة وللكيان الأردني خاصة»[٦٠].

وكان مندوبو المؤتمر الفلسطيني قد ناقشوا «مشروع الميثاق القومي الفلسطيني»، الذي وضعه السيد أحمد الشقيري في ٢٣ شباط ١٩٦٤[٦١]، وأقروه بصيغته النهائية بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه. وقد تحددت في ذلك الميثاق المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة التحرير الفلسطينية والأهداف العامة للشعب الفلسطيني، ومن أبرزها[٦٢]:

١. على صعيد تحديد الوطن الفلسطيني:

- فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير
- فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الإنتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

٢. على صعيد إدراك الشعب الفلسطيني ذاته:

---

(٦٠) «كلمة السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في المؤتمر الوطني الفلسطيني»، أنباء الاردن، ٢٨/٥/١٩٦٤؛ الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٠ – ٢٨٣

(٦١) انظر نص مشروع الميثاق القومي الفلسطيني في المصدر السابق، ص٨٠ – ٨٢؛ وكذلك في حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، المصدر المذكور، ص٢٢٥ – ٢٢٧.

(٦٢) انظر نص الميثاق القومي الفلسطيني في المصدر نفسه، ص٢٢٨ – ٢٣١؛ وكذلك في ملف وثائق فلسطين. الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧٥ – ١٢٧٨. وتجدر الإشارة إلى أن الميثاق قد تألف من مقدمة وتسع وعشرين مادة، سنقدم أبرزها للقارئ تحت عناوين فرعية من وضعنا.

ـــ الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.
ـــ الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧، سواء من أُخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني
ـــ الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها، وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة.

٣. على صعيد الترابط بين الوطني والقومي:

ـــ الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.
ـــ الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.
ـــ إن مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته، رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

٤. على صعيد وعي الآخر:

ـــ يعتبر باطلاً كل من وعد بلفور وصك الإنتداب وما ترتب عليهما؛ وإن دعوى الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.
ـــ إن تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ العامة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.
ـــ الصهيونية حركة إستعمارية في نشوئها، عدوانية وتوسعية في أهدافها، عنصرية تعصبية في تكوينها وفاشستية بمراميها ووسائلها. وإن إسرائيل، بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للإستعمار، مصدر دائم للقلق والإضطراب في الشرق الأوسط خاصة، وللأسرة الدولية بصورة عامة.
ـــ اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين إذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين.

أما في ما يتعلق بأهداف نضال الشعب العربي الفلسطيني وسبل بلوغها، فقد ركز الميثاق القومي الفلسطيني على هدف تحرير فلسطين، معبراً عن وعي كياني «ملتبس» و«متناقض» عندما ربط هدف التحرير بـ«إعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين» و«تمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية»، مع تأكيده، في الوقت نفسه، أن منظمة التحرير الفلسطينية لن «تمارس أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ومنطقة الحمة». واعتبر الميثاق القومي أن هدف تحرير فلسطين «هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني، ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة أن تبذل للشعب العربي الفلسطيني العون والتأييد وتوفر الوسائل والفرص الكفيلة [بتمكينه] من القيام بدوره في تحرير وطنه». ويقوم الشعب العربي الفلسطيني بدوره في تحرير فلسطين من خلال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها «مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي»، على أن تتعاون منظمة التحرير «مع جميع الدول العربية، كل حسب إمكانياتها، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية».

ردود الأفعال الفلسطينية على تأسيس منظمة التحرير

كانت مواقف التعبيرات السياسية للتيارين الوطني القطري والقومي العربي، في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، سلبية عموماً تجاه النتائج التي تمخض عنها المجلس الوطني الفلسطيني الأول، وانصب انتقاد هذه التعبيرات، في الأساس، على الأسلوب «الفوقي، البعيد عن الجماهير وعن الديمقراطية»، الذي اتبع في تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى رفض المجلس الوطني الإقرار بالسيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية نتيجة «خضوع» السيد أحمد الشقيري لـ«صغوطات» الحكومة الأردنية، وقيامه بتجاهل كل التوصيات التي طالبت بتنظيم عسكري فعال. فقد كانت حركة فتح قد حذرت، قبل انعقاد المجلس الوطني، من «خطورة» تشكيل منظمة فلسطينية تشرف من خلالها الأنظمة العربية على الحركة الوطنية الفلسطينية الناهضة، وطالبت، في اتصال أجرته مع السيد أحمد الشقيري قبل تأسيس المنظمة، أن تكون منظمة التحرير «ضرباً من الوكالة اليهودية» وشكلاً «من الواجهة الشرعية للكفاح المسلح» الذي كانت فتح تعد لتفجيره. ورغم الموقف السلبي للشقيري، فقد قررت قيادة حركة فتح، بعد نقاشات حامية، المشاركة في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني الأول كي لا تعزل نفسها عن الحياة السياسية الفلسطينية، وبأمل أن يؤدي تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية إلى تحقيق الوحدة العريضة غير أن نتائج المجلس الوطني كانت مخيبة لآمال الحركة، حيث أن المنظمة «كان مقرراً لها أن تنحرف عن

أهدافها»، الأمر الذي دفع قيادة حركة فتح إلى اتخاذ قرار الإسراع في إنطلاقة الكفاح المسلح[٦٣]. فغداة صدور قرارات مؤتمر القدس، كتبت «فلسطيننا»: «لقد حققت كافة الشعوب التي اغتصبت بلادها من قبل المستعمرين آمالها وأهدافها بالثورات المسلحة التي قادتها طلائع الشعوب ضد أعداء حرية أوطانها. والشعب العربي الفلسطيني أشد إيماناً اليوم من أي وقت مضى بالثورة الفلسطينية المسلحة حلاً لا بديل له لاستعادة وطنه المغتصب»[٦٤].

أما الهيئة العربية العليا لفلسطين، التي كانت قد شددت عشية انعقاد المجلس الوطني على ضرورة إجراء انتخابات عامة للفلسطينيين، فقد ذهبت إلى حد الربط بين المشاريع الإستعمارية الصهيونية الرامية إلى «تصفية القضية الفلسطينية» وبين إقامة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها كياناً «معيناً مصطنعاً»، يُراد «تحميله وزر التسوية وعار التصفية» باسم الفلسطينيين، وذلك بعد أن رفضت أية جهة عربية «أن تضطلع بمسؤولية التصفية». وعليه، فقد كان مؤتمر القدس، في نظر الهيئة، «اجتماعاً غير مشروع وباطلاً من أساسه»، تنكر لكل تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية و«أغفل المؤتمرات الفلسطينية السبعة»، التي انعقدت قبل عام ١٩٤٨، وتجاهل الميثاق الوطني الفلسطيني ووضع ميثاقاً جديداً. وفي سياق انتقادها الشديد للمؤتمر ونتائجه، ركزت الهيئة العربية العليا على موقف السيد أحمد الشقيري من مسألة العلاقة بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين، حيث أخذت على رئيس مؤتمر القدس إعلانه، في خطابه الإفتتاحي، «أن الوحدة العربية هي طريق العودة إلى فلسطين»، معربة عن تخوفها من أن «يكون ما قاله رئيس الإجتماع منطوياً على خطة مرسومة لصرف الأنظار عن وجوب الإعداد والنضال الفوري لتحرير فلسطين بانتظار قيام الوحدة العربية الشاملة، وهو ما لم يفعله أخواننا في الجزائر وتونس والمغرب وعمان والجنوب العربي وغيرها، علماً بأن الشعب العربي الفلسطيني يؤمن إيماناً راسخاً بالوحدة العربية الشاملة وبأنه بذل في سبيل تحقيقها كل ما استطاعه من بذل وفداء، غير أن هذا الشعب يعتقد بيقين بأن تحرير فلسطين هو مفتاح الوحدة وبأن الإستعمار أقام «إسرائيل» في هذا الجزء الخطير من الوطن العربي للحيلولة دون تحقيق الوحدة»[٦٥].

واعتبرت حركة القوميين العرب، في بيان أصدرته بعد أسبوعين من انعقاد مؤتمر القدس، أن «رضوخ» أحمد الشقيري لمطالب الحكومة الأردنية قد أفشل «كل المحاولات التي بُذلت لإخراج منظمة تحرير ذات وجود حقيقي منظم معتمد على الجماهير»، وهو ما أدى إلى قيام «منظمة لا علاقة لها بالجماهير. . .» وإلى إلغاء قاعدة التنظيم العسكري، وإلى الحيلولة دون إنشاء مجلس

---

(٦٣) يشير صلاح خلف إلى أن عدداً من قادة فتح البارزين شاركوا في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني الأول، واستغلوا مشاركتهم للدفاع عن أطروحات فتح ولاسيما أطروحة الكفاح المسلح، ومنهم خليل الوزير وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار وخالد الحسن

انظر صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، مصدر سبق ذكره، ص٧٧ – ٧٩

(٦٤) فلسطيننا، العدد ٣٨، تموز ١٩٦٤' أورده الشعيبي، الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧ – ١٩٧٧، مصدر سبق ذكره، ص١١٢

(٦٥) «بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين حول المؤتمر الوطني الفلسطيني» (بيروت، ١٠/٦/١٩٦٤)' الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٢ – ٢٩٥

وطني قابل عملياً للمناقشة والتخطيط والتقرير والمراقبة وإلى «تأليف» لجنة تنفيذية لا تمثل الجماهير». وبعد أن أشار البيان المذكور إلى بروز دلائل على «اعتزام الشقيري مواصلة عزل المنظمات الثورية التي أخذت على عاتقها، في السنوات الـ١٦ الماضية، العمل في صفوف الفلسطينيين تنظيماً وتثقيفاً وإعداداً»، خلُص إلى أن حركة القوميين العرب «تسجل بأن هذه المنظمة وذلك المؤتمر لم يستطيعا تحقيق الحد الأدنى المقبول من قبل الجماهير الفلسطينية»، وهو ما يفرض العمل على توحيد «العناصر والقوى الثورية في مواجهة الأخطار المحدقة بمعركة التحرير»[٦٦]. وكان حزب البعث هو الأوضح في إشارته إلى مسألة السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، وذلك حين اعتبر، في وثيقة تقويمية داخلية لنتائج مؤتمر القدس، أن رفض المؤتمر «الإعتراف بالأرض كشرط أساسي لإبراز الشخصية الفلسطينية وعدم إعطاء الكيان محتواه الثوري إنما هو إرضاء للسياسة الأردنية». وفي الوثيقة ذاتها، أشار الحزب إلى أن المجلس الوطني لم يكن «مفاجأة» للحزب أو للجماهير العربية «سواء من حيث الدعوة للمؤتمر أو من حيث الجو الذي ساده أو المقررات التي نتجت عنه»، حيث تميزت الدعوة إلى المؤتمر، منذ البدء، بظاهرتين بارزتين: الأولى «غياب ممثلي الأحزاب والمنظمات الثورية»، والثانية «غياب سكان المخيمات، أبناء فلسطين الحقيقيين [من] العمال والفلاحين». كما انتقد الحزب منطق التعيين، الذي اتبع في اختيار مندوبي المؤتمر، ووضع منظمة التحرير الفلسطينية «في أيدي عدد من السياسيين المحترفين الذين يقعون دوماً أسرى المصالح الشخصية والعقلية السياسية المحافظة»، مستخلصاً أن المؤتمر الفلسطيني الأول، الذي انعقد بعد ستة عشر عاماً من النكبة، قد خرج بمقررات لا تشكل «أية خطوة جدية في طريق حل قضية فلسطين، وإنما كانت مجرد قرارات دعائية غايتها الإستهلاك وطمس التآمر الرجعي على هذه القضية المصيرية»[٦٧].

وبالتمايز عن تلك المواقف التي أجمعت، لاعتبارات مختلفة، على انتقاد شكل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول وما تمخض عنه من نتائج، اتخذ الحزب الشيوعي الأردني، بوصفه أحد المعبرين الرئيسيين عن التيار الشيوعي في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، موقفاً إيجابياً من قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أعرب الإجتماع الموسع للجنة الحزب المركزية، المنعقد في أوائل تشرين الأول ١٩٦٤، عن «تأييد ومساندة الشيوعيين في الأردن لإنشاء الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، رغم ما رافق تشكيلها من ثغرات وجدل». وكان موقف الشيوعيين الإيجابي من قيام منظمة التحرير مشتقاً من توجههم العام، في تلك الفترة، لدعم السياسة التي كانت تنتهجها مصر، بزعامة جمال عبد الناصر، بعد توثق علاقاتها مع الإتحاد السوفييتي وتجاوزها «حدود التحرر السياسي من الإستعمار وانتقالها إلى مرحلة استكمال الإستقلال الإقتصادي وإجراء التحولات الإجتماعية الجذرية»، وسعيها إلى «تعزيز التضامن العربي وتوجيهه ضد المؤامرات والأطماع الإستعمارية والصهيونية». ولم يشر البيان الصادر عن

---

(٦٦) «بيان حركة القوميين العرب حول المؤتمر الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية» (بيروت، ١٤/٦/١٩٦٤)؛ المصدر السابق، ص٢٩٥ - ٢٩٧.

(٦٧) «مؤتمر القدس»، الحقيقة، الجريدة الداخلية لحزب البعث العربي الإشتراكي، العدد الثالث، ٢٥/٦/١٩٦٤؛ البعث وقضية فلسطين الجزء الرابع، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤ - ١٨٠

الإجتماع الشيوعي، الذي تحدث عن «ثغرات» في تشكيل منظمة التحرير، إلى مواد الميثاق القومي الفلسطيني، مكتفياً بالتذكير بالموقف الشيوعي التقليدي الداعي إلى الوقوف في وجه «أطماع إسرائيل والإستعمار»، والنضال «في سبيل استرداد حقوق الشعب العربي الفلسطيني وتقرير مصيره بنفسه وعودة اللاجئين إلى ديارهم». وبما أن الشيوعيين كانوا، في ذلك الحين، من أنصار الحفاظ على وحدة الكيان الأردني، فقد كان من الطبيعي أن يقفزوا عن مسألة إعطاء مضامين ملموسة لشعار «تقرير المصير» وأن يتجنبوا التطرق إلى قضية السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، بل إنهم لحظوا، بالتعارض مع الإنتقادات الفلسطينية العديدة التي وجهت إلى سياسة الحكومة الأردنية في ذلك الحين، «حدوث تطورات إيجابية في السياسة الأردنية؛ حيث اشترك الأردن في مؤتمر القمة العربي، وأعاد علاقاته الطبيعية مع الجمهورية العربية المتحدة [مصر]، وأقام علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفييتي، واعترف بالجمهورية العربية اليمنية كما أيد بعث الكيان الفلسطيني وقيام منظمة التحرير الفلسطينية»، وذلك رغم «استمرار وجود ثغرات خطيرة» في سياسة الحكومة الأردنية الداخلية[٦٨].

ومهما يكن، فقد كرس الإجماع العربي، الذي كان مدخل إحياء الكيان الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية ومنحها الشرعية العربية، حيث رحب مؤتمر القمة العربي الثاني، الذي انعقد في مدينة الإسكندرية في ١٠ أيلول ١٩٦٤، بقيام منظمة التحرير «دعماً للكيان الفلسطيني وطليعة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين، واعتمد قرار المنظمة إنشاء جيش التحرير الفلسطيني وعيّن التزام الدول الأعضاء لمعاونتها في ممارسة مهامها»[٦٩]. وقد رأى رئيس المنظمة أحمد الشقيري أن موافقة مؤتمر القمة العربي «على قيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطيني في تحمل المسؤوليات القومية لتحرير فلسطين على الصعيدين الدولي والعربي»، وكذلك موافقته «على قيام الجيش الفلسطيني»، قد وضع قضية فلسطين «على أول الطريق لتحرير فلسطين»، وأصبح شعب فلسطين «سيد قضيته، يده عليها وهي في يده»[٧٠].

(٦٨) «قرارات الإجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني المنعقد في أوائل تشرين الاول ١٩٦٤»، التقدم، العدد ١، تشرين الأول ١٩٦٤.

(٦٩) «بيان مؤتمر القمة العربي الثاني» (الإسكندرية، ١٩٦٤/٩/١١)؛ الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، المصدر المذكور، ص٤٦٠ - ٤٦٢.

(٧٠) «بيان السيد أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إثر انتهاء جلسة مؤتمر القمة العربي الثاني»، المصدر السابق، ص٤٥٨.

القسم الثالث

حرب التحرير الشعبية
بين الطموح والواقع

الفصل الرابع

مفهوم الثورة واستراتيجيتها في فكر الوطنية القطرية الفلسطينية ١٩٦٥ - ١٩٦٦

كان القائمون على منظمة التحرير الفلسطينية يريدون للمنظمة أن تكون البوتقة الوحيدة للعمل الوطني الفلسطيني ، حيث تنصهر فيها جهود وطاقات كل التنظيمات والجبهات الفلسطينية التي صارت تتشكل تباعاً بعد ترسخ التوجه نحو تنظيم الشعب الفلسطيني وإحياء كيانه السياسي. وقد برزت هذه النزعة «الهيمنية»، لدى القائمين على المنظمة، بوضوح في بعض مواد «الميثاق القومي الفلسطيني» و «النظام الأساسي» لمنظمة التحرير . فالمادة التاسعة من الميثاق أشارت الى أن «المذاهب العقائدية سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم، والفلسطينيون جميعاً جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية». كما نصت المادة العاشرة على أن «يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية والتعبئة القومية والتحرير. وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة مايشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية». أما المادة الرابعة من «النظام الأساسي» للمنظمة فقد نصت على: «الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة»[١].

ويبدو أن تلك النزعة «الهيمنية» في وثائق المجلس الوطني الفلسطيني الأول قد زادت مخاوف قيادة حركة فتح، التي كانت تطمح الى ان تكون «الطليعة» المنظمة للشعب الفلسطيني، من قيام منظمة التحرير بسحب البساط من تحت أرجلها، فقررت الاسراع في الاعلان عن نفسها وتثبيت حضورها على أرض الواقع من خلال قيام جناحها العسكري «قوات العاصفة» بتنفيذ أولى عملياته العسكرية ضد إحدى المنشآت الاسرائيلية، في مطلع كانون الثاني ١٩٦٥، أي بعد سبعة أشهرمن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. وبظهورها العلني على مسرح الأحداث، انطلقت فتح على طريق توضيح فكرها «الانقلابي» والكشف عن المنطلقات والمبادئ والشعارات

(١) انظر النص الكامل لـ «النظام الاساسي» لمنظمة التحرير الفلسطينية في: حوراني ، الفكر السياسي الفلسطيني ، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢– ٢٣٥.

التي أطَّرته، وبدأت تخوض سجالاً، مع القوى الأخرى وخاصة القومية منها، دفاعاً عن هذا الفكر وتبريراً لمشروعيته[٢]. وسيكون هدف هذا الفصل التعرف على هذا الفكروإلقاء بعض الضوء على السجالات الحامية التي دارت حوله .

منطلقات ومبادئ حركة فتح

كانت ولادة حركة فتح، في نظر مؤسسيها، نتيجة حتمية وطبيعية لـ «الواقع الفاسد» الذي عاشه الشعب الفلسطيني بعد نكبة العام ١٩٤٨، حيث أحس عدد من الشباب الفلسطيني بفساد واقعه، فعمد الى البحث عن أسباب هذا الفساد، ثم تطور إحساسه ، مع الزمن، وعياً وتنظيماً، باعتبار أن «الواقع الفاسد يحرك دائماً امكانات وقوى ثورية، والثورة على الواقع الفاسد تأتي دوماً من الانسان الثائر الذي لا يرضى الواقع السيء الذي يعيش فيه ويتمرد عليه». وبالتقاء الارادات الفلسطينية المتمردة، تشكلت «النواة الصالحة» أو «الخلية الأولى» ، وهي شرط أساسي لبداية العمل الثوري، ودخلت «الطليعة الثورية» بذلك المرحلة الأولى في تطورها، وهي «مرحلة التنظيم والتعبئة» التي هدفت الى جمع الارادات الناقمة وتنسيق جهدها، تحت قيادة واحدة، واستقطاب المزيد من الأعضاء. وبعد أن تحقق الطليعة الانسجام داخل صفوفها وتضمن التجانس في أسلوب تفكيرها وعملها، تصبح مهيأة للانتقال الى المرحلة الثانية والأخطر، وهي «مرحلة التفجير الثوري» ، التي تبدأ فيها، عبر التحامها وصراعها مع العدو، بتقديم منجزات نضالية ملموسة، تعزز إيمان الجماهير بالثورة وثقتها بقيادتها، كما تزيد وعي هذه الجماهير لمعنى الثورة وضرورة إنجاحها، الأمر الذي يجعل من الممكن الانتقال الى المرحلة الثالثة، من مراحل العمل الثوري، وهي «مرحلة البناء الثوري» . فالثورة، اذن، هي «إيجاد الطريق الصحيح لهدم الواقع الفاسد وفتح الطريق لبناء واقع جديد».[٣] أما نظرية الثورة، فقد حددها أحد قادة فتح بـ «رؤيتها لواقعها وللقوانين الخاصة التي تحكم هذا الواقع، ولمجموع التأثيرات المتبادلة بين هذا الواقع والواقع المحيط به، ثم أسلوبها للعمل على ضوء ذلك من أجل التأثير في هذا الواقع لتغييره الى واقع أرقى، وتصور عام لصورة ذلك الواقع الأرقى الذي تريده الثورة»، مضيفاً أن مؤسسي الحركة طرحوا على أنفسهم خمسة تساؤلات هي: «ماذا نريد؟ وكيف؟ وبمن؟ ومن أين؟ ومتى؟»،

(٢) يذكر احد قادة الحركة أنه· «لحماية نفسها من بطش الأنظمة العربية، كانت فتح في البداية تحافظ بشكل متعمد على الغموض في كل قضية، غير الخطوط العامة، واخذت تزيل الغموض، شيئاً فشيئاً، بعد انطلاقتها المسلحة عام ١٩٦٥».
انظر الحسن ، هاني «فتح بين النظرية والتطبيق(١– الاطار النظري)»، شؤون فلسطينية، بيروت، العدد ٧، آذار ١٩٧٢ ، ص٩ – ٢١.

(٣) فتح (مكتب التعبئة والتنظيم). «لماذا أنا فتح– البرنامج الأول: الواقع الفاسد» ' الجلسات الحركية ١-١٢، ٦، ص٤٧ – ٥٣ [من دون تاريخ]، وكذلك. «لماذا أنا فتح– البرنامج الثاني· الطلائع الثورية»' في المصدر السابق، ٧؛ ص٥٥ – ٦٣ وتجدر الاشارة الى ان كتيب الجلسات الحركية قد تضمن ١٢ موضوعاً كانت في الاصل عبارة عن نشرات داخلية أصدرتها قيادة فتح بهدف تثقيف أعضائها بها
انظركذلك فتح كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة، دراسات وتجارب ثورية، ٢ ، آب ١٩٦٧ (طبعة جديدة) ، ص٥ – ١١ .

وتوصلوا، من خلال الإجابة عن هذه التساؤلات، الى العناصر الأساسية لنظرية فتح، حيث تحدد الهدف في التحرير، والوسيلة إليه في تحريك الوجود الفلسطيني وبعث الشخصية الفلسطينية من خلال المقاتل الفلسطيني، والأداة في طليعة فلسطينية قادرة على استقطاب الجماهير الفلسطينية، ومن خلفها كل الجماهير العربية، في طريق الثورة المسلحة وحشدها فيها(٤)

ويبدو أن التصور النظري لحركة فتح، أو بالأحرى لنواتها الأولى، ارتكز في البدء على مبدأ رئيسي هو مبدأ «العنف الثوري»، حيث يشير أحد المصادر الى أن الحركة، باعتبارها حركة وطنية ضمت مناضلين من كل منشأ، قد ارتكزت على بعض مبادئ صاغتها لجنة في العام ١٩٥٨، ويمكن إيجازها في مايلي :

ــ العنف الثوري هو السبيل الوحيد لتحرير الوطن .

ــ هذا العنف يجب أن تمارسه الجماهير الشعبية .

ــ هدف هذا العنف هو تصفية الهوية الصهيونية بجميع أشكالها السياسية والاقتصادية والعسكرية .

ــ يجب أن يبقى هذا العمل الثوري الفلسطيني غير مرتبط برقابة أحزاب أو دول .

ــ الثورة ستكون فلسطينية في الأصل، عربية في تطورها(٥).

ويستشف من أدبيات حركة فتح، ومن بعض الحوارات التي أجريت مع قادتها، أن مؤسسيها كانوا مؤمنين بضرورة إخضاع جميع أفكارهم للتجربة، باعتبار أن المضمون الفكري للحركة «لا يمكن أن يتحدد إلا من خلال الممارسة العملية، لأن النظرية وليدة التجربة والممارسة محك الأفكار والمواقف»، حيث صار هذا المضمون يتعمق، مع الوقت، بفعل الممارسة العملية نفسها وبتأثير تطور الأحداث على الساحة العربية. فانفكاك الوحدة السورية – المصرية في شهر ايلول ١٩٦١، على سبيل المثال، أدى الى تعميق موقف فتح من العلاقة بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين ومن التفاعل بين البعدين الوطني والقومي للقضية الفلسطينية، كما أدى انتصار ثورة الجزائر المسلحة في العام التالي الى تعميق موقفها من الثورة الشعبية المسلحة وضرورة اعتماد الشعب الفلسطيني على نفسه في الأساس وأخذ قيادة ثورته بيديه بعيداً عن كل وصاية.

وعلى هذا الأساس، حددت إحدى الوثائق الصادرة عن حركة فتح منطلقاتها الفكرية في:

١ــ الثورة الشعبية المسلحة، طويلة الأمد، هي طريق التحرير.

٢ــ تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية.

٣ــ الوحدة الوطنية بديل الحزبية.

٤ــ فلسطين قضية عربية.

٥ــ الاعتماد على النفس(٦)

---

(٤) انظر. «فتح: الميلاد والمسيرة. حديث مع كمال عدوان» (اجراه طاهر عبد الحكيم) شؤون فلسطينية، العدد ١٧، كانون الثاني ١٩٧٣، ص٤٥ – ٥٧

(٥) انظر. شاليان، المقاومة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص٨١

(٦) «لماذا أنا فتح– البرنامج الثاني. الطلائع الثورية»، الجلسات الحركية، مصدر سبق ذكره، ص٦٢

وطرحت وثيقة أخرى المبادئ التالية كأساس تستند اليه الحركة ·

أولاً: العمل من خلال قيادة فلسطينية ذات ارادة حرة في الفكر والقول والعمل، تبقى القيادة بيد الشعب الفلسطيني وترفض الوصاية والتبعية والاستسلام .

ثانياً: اعتماد الكفاح المسلح الوسيلة الوحيدة والحتمية لاستعادة فلسطين واعتماد الحرب الشعبية طويلة الأمد أسلوباً لممارسة هذه الوسيلة.

ثالثاً اعتبار معركة تحرير فلسطين معركة كفاح وطني لابد أن يستوعب كافة الطاقات والفئات الفلسطينية والعربية .

رابعاً تحقيق التلاحم النضالي ، من خلال الثورة المسلحة، بين كافة فئات وطاقات الشعب الفلسطيني وطلائعه الثورية .

خامساً: عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي، مع المحافظة على أمن الثورة وعدم تبعيتها لأي حزب أو سلطة .

سادساً· تحقيق التلاحم النضالي، من خلال الثورة المسلحة، بين الشعب الفلسطيني والجماهير العربية، لأن الثورة الفلسطينية ثورة وطنية فلسطينية المنطلق، عربية العمق، قومية الأهداف والنتائج .

سابعاً: رفض استراتيجية الحرب النظامية الخاطفة بسبب الظروف الاستعمارية التي تحمي الوجود الصهيوني في أرضنا المحتلة، وبسبب التناقضات العربية .

ثامناً: الخروج بذلك كله من مصيدة التسلط الدولي، الخاضع بشكل أو بآخر للمصالح الاستعمارية والنفوذ الاستعماري.

وشددت الوثيقة نفسها على أن هذه المبادئ «تعتمد بمضمونها مفهوم الأمن القومي للأمة العربية، وليس مفهوم الأمن الاقليمي المجزأ»[٧].

وبهدف التعرف الأعمق على فكر حركة فتح، سنحاول تحليل بعض الشعارات التي رفعتهاواتسمت بطابع الجدة و «الانقلابية»، بمعنى أنها قلبت شعارات رفعتها القوى السياسية الأخرى، ولاسيما القومية منها. وسنبدأ بشعار «تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية» الذي كان قلباً لشعار «الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين».

تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية

هل كان نفوذ حركة فتح قد توسع فاحتلت المكانة التي احتلتها، في إطار النضال الفلسطيني، لو لم ينفرط عقد الوحدة السورية – المصرية؟. عن هذا السؤال تجيب إحدى وثائق الحركة ضمناً، فتذكر: «إن منطلقات حركتنا كانت جديدة تقلب استراتيجية وشعارات الفئات التي كانت ذات جذور عميقة في نفوس الشعب الفلسطيني، وخاصة ذلك الشعار الذي استمات شعبنا من أجل

---

(٧) فتح «مبادئ وأهداف وشعارات الحركة» الجلسات الحركية، ٤، المصدر ذاته، ص٣١ – ٣٨

تحقيقه. «الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين»، وخاصة بعد وحدة مصر وسوريا. ولكن صمود حركتنا وراء منطلقاتها الثورية، واثر وقوع جريمة الانفصال سنة ١٩٦١ وبعد الانتكاسات التي أصابت الحركة الثورية العربية، ثبُت لجماهير جديدة من شعبنا صحة ما طرحته فتح من شعارات»[٨].

وإذ رأت حركة فتح في «جريمة الانفصال» نكسة جديدة أصابت الأمة العربية، فهي قد أرجعت انتكاسة التجربة الوحدوية، في الأساس، الى اتسام التحرك الوحدوي بالانفعالية وغياب الواقعية عنه وعدم مراعاته الخصوصيات القطرية:

> [فـ] «الافشال القومي في المعركة الفلسطينية قد جعل القوى الثورية في كل بلد عربي تحاول تخطي الواقع القطري لترتفع به الى مستوى التماس الوحدوي مع الأقطار الأخرى، وكان من نتيجة ذلك أن تجاهلت جميع القوى الثورية، بقصد أو بغير قصد، واقعها القطري بما فيه من تناقضات حادة تفرض أولاً على القوى الثورية حلها قبل أي تماس وحدوي مع الأقطار العربية الأخرى، فكان التماس الوحدوي بين الأقطار العربية التي حاولت إقامة وحدة فعلية تماساً قيادياً خالياً من الواقعية، وقد اتسم بالانفعالية وعدم التخطيط الواعي»[٩].

فحركة فتح، التي كانت تؤمن «أن الثورة العربية الكبرى لا تتم إلا على مراحل، وعلى المستوى القطري»، اعتبرت أن تعميق النضال القطري «هو المدخل لتوفير نضال قومي متماسك»، وأن النضال من أجل تحقيق الأهداف القومية للأمة العربية لا يمكن أن يتم إلا من خلال الواقع القطري، باعتبار أن ممارسة الانسان العربي لنضاله الثوري من خلال القطر الذي يعيش فيه يرفع مستوى وعيه القومي ويزيده عطاءً وقدرة؛ وهذا ما أثبتته تجربة الشعب الجزائري، حيث «كان النضال القطري للشعب العربي في الجزائر أوعى من أي نضال عربي آخر على المستوى القومي، فقد شدَّ بوعي الشعب الجزائري وقيادته الى النضال القومي، فكان ارتباطه بالثورة العربية الكبرى ارتباطاً مصيرياً حياً...، والدعم المادي الذي لقيه الشعب العربي في الجزائر من الأمة العربية قد قوى دعائم القومية العربية في الجزائر وربط القطر الجزائري ربطاً متيناً بالنضال العربي في المشرق، فتخطى بشكل واع عميق حدوده المغربية»[١٠].

وكما أثبتت تجربة الجزائر كذلك، فإن مسؤولية النضال القطري «تقع على عاتق القوى الثورية في ذلك القطر أولاً»، ويمر الدعم والمساندة العربيين لأي قطر عربي يخوض معركته التحررية «من خلال حركته وقيادتها حتى لا تنقسم الحركة الوطنية على نفسها فتشل إرادتها الموحدة». وفي ردها على من رأى أن النضال القطري يقود الى «الاقليمية الضيقة»، أقرت فتح ان احتمال انحراف النضال القطري عن أهدافه القومية «وارد في حدود معينة، والشرط الأساسي لعدم انحراف [هذا] النضال عن أهدافه هو التزامه الواعي في حدود الاطار التحرري، بمعنى أن

---

(٨) فتح. «لمحة تاريخية عن حركة فتح وظروف نشاتها»، المصدر ذاته، ٢، ص١٣–١٨.

(٩) فتح. من منطلقات العمل الفدائي، دراسات وتجارب ثورية، ١، آب ١٩٦٧ (طبعة جديدة)، ص٤٤.

(١٠) المصدر السابق، ص ٤٩.

يحرر القطر نفسه من العوائق التي تحول بينه وبين الأقطار الأخرى لتحقيق الوحدة». وفي الحالة الفلسطينية ، فإن القوى الثورية الفلسطينية، المسؤولة عن النضال القطري الفلسطيني، ستمنع انحراف هذا النضال عن أهدافه القومية بالتزامها هدف تحرير القطر الفلسطيني من الاستعمار الصهيوني[١١].

واذا كان تعميق النضال في كل قطر عربي هو المدخل لضمان نضال متماسك على الصعيد القومي، فإن التفاعل القومي بين مختلف الأقطار العربية، القادر على تحقيق وحدة الحركة القومية وتوحيد الأمة العربية بالنتيجة ، لن يتحقق - كما قدّرت فتح - بـ «الاتفاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية»، بل لا بدّ له «من معارك قومية مصيرية يخوض فيها قطر معين معركة تحرير فتسانده القوى القومية بكل قواها المادية والمعنوية وتحمي ثورته، فيتحقق بذلك نصر قومي للأمة العربية». وشعار الوحدة العربية بالذات، باعتباره شعاراً ثورياً، لا يمكن أن يتحقق، كما استخلصت فتح، إلا من خلال مثل هذه المعارك القومية المصيرية. وهذه الحقيقة أكدتها الوحدة التي تحققت في عام ١٩٥٨، بغض النظر عن انتكاستها، حيث «أن الوحدة بين مصر وسورية لم تقم إلا بعد معركة العروبة في السويس، يوم استنفرت الأمة العربية من المحيط الى الخليج بشكل عفوي، فكانت دعامة النصر لقلعة النضال العربي على أرض الكنانة وطريقاً ثورياً بالنتيجة الى وحدة القطرين»[١٢]. وبسبب ما أصاب همم الجماهير العربية النضالية من فتور، اثر سقوط دولة الوحدة، بات تحقيق الوحدة العربية يتطلب إحداث «تحول تاريخي وتغيير جذري» على الحياة العربية ، وأصبحت قضية فلسطين هي «القضية الحدية» القادرة على استنهاض القوى الثورية العربية، ولم يعد بالإمكان تحقيق الوحدة عن طريق آخر غير طريق فلسطين. فمعركة فلسطين ، باعتبارها «المعركة الفاصلة بين العرب والعدو الصهيوني»، هي أقرب وسيلة لاحداث مثل هذا التحول التاريخي، حيث ستلتحم على أرض المعركة من أجل تحرير فلسطين القوى الثورية العربية جميعها، وسيفرض «هذا الالتحام الثوري العربي نفسه على الواقع العربي ، فيقضي على الاقليمية والتجزئة»[١٣].

ثورة فلسطينية المنطلق، عربية العمق

إذا كانت حركة فتح قد ركزت على النضال القطري باعتباره طريق الحصول على أفضل محصلة للنتائج النضالية، فهي أدركت، في الوقت نفسه، أن خصوصية القضية الفلسطينية بالذات تفرض أبعاداً قومية للنضال القطري الفلسطيني، بمعنى أن الثورة الفلسطينية التي ستبدأ من

(١١) المصدر نفسه، ص٤٧ - ٤٨

(١٢) فتح «بيان الى الصحفيين العرب» (رسالة موجهة من القيادة العامة لقوات العاصفة الى مؤتمر الصحفيين العرب المنعقد في الكويت ما بين ٨/١ و ٢/١٣/ ١٩٦٥)، في المصدر نفسه ، ص ٥٧.

(١٣) فتح تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر، دراسات وتجارب ثورية، ٨ ، ايلول ١٩٦٧، ص ٢٠ - ٢١.

منطلق قطري ستتخذ، عبر تطورها، أبعاداً عربية، هي وحدها الكفيلة بضمان انتصارها. [فـ] «المعركة ستكون عربية لأن فلسطين جزء من الوطن العربي، والعدوان الصهيوني الذي استهدف فلسطين استهدف الوطن العربي كله. ولهذا، فإن المعركة يجب أن تأخذ امتدادها العربي حتى لو كانت هناك ظروف تفرض أن يكون أبناء فلسطين طليعة هذه المعركة في المرحلة الحاضرة». وحركة فتح، وإن كانت «حركة تحرر وطني، فهي حركة عربية أولاً وأساساً»، والتزامها بالنضال القطري لا يعني أنها لا تعي أبعاد القضية التي تقاتل من أجلها قومياً واستراتيجياً: «فاسرائيل أُنشئت على أرض فلسطين من أجل أن تلعب دوراً استعمارياً في الوطن العربي وتحول بين وحدته وتَقدمه، وواجب مجابهة اسرائيل هو واجب العرب جميعاً... أما شعار أن منطلقنا قطري فلسطيني، فقد قُصد به أن يحشد شبابنامن أجل القتال على أرض فلسطين لأن الشعارات الوحدوية كانت [أبعدتهم عن] أرضهم وعن المعركة... ولكن المنطلق الفلسطيني لم يكن يعني يوماً أن هناك قومية فلسطينية مستقلة»(١٤).

ولتزكية منطقها القائل أن الثورة يجب أن تكون فلسطينية المنطلق، ويلعب الفلسطينيون دور الطليعة في معركة تحرير فلسطين، طرحت فتح الأسباب والاعتبارات التالية:

- إن المنطلق الفلسطيني للثورة هو مدخل قادر على تجميع واستقطاب الجماهير الشعبية الفلسطينية المشتتة، وجعلها تتجاوز التعدد في الولاء والاتكالية.
- إن هذا المنطلق هو وسيلة لتحديد المسؤولية وتحديد الاختصاص في معركة التحرير من خلال طليعة فلسطينية تشعل الثورة وتحميها وتضمن تواصلها .
- إن كون النضال القطري الفلسطيني هونقطة البداية في تصفية الاحتلال الصهيوني سيجعل الرأي العام العالمي يقر حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، وسيعيد للقضية الفلسطينية، في المجال الدولي، وجهها العادل كصراع من أجل الحرية .
- كما أن التأكيد على الشخصية الفلسطينية للثورة، في أرضها وقيادتها وتخطيطها، سيجعل الثورة المسلحة قادرة على أن تفرض نفسها على خارطة قوى الثورة العالمية(١٥).

أما في ما يتعلق بالأبعاد العربية للنضال القطري الفلسطيني، فقد عالجت حركة فتح مسألة علاقات الثورة الفلسطينية بمحيطها العربي على مستويين: مستوى الأنظمة ومستوى الجماهير. فعلى صعيد العلاقة مع الأنظمة العربية، رفعت فتح شعار: «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية»، باعتبار «أن موضوع هذه الأنظمة هو من صميم اختصاص المواطن العربي القطري الذي يعرف احتياجاته ويدرك مصالحه»، وباعتبار أن هدف الثورة يجب أن يتركز على تجميع كل قواها «للمعركة على الأرض المحتلة ومحاولة حشد القوى العربية من أجل المعركة

---

(١٤) فتح. حركتنا حركة عربية وبلادنا جزء من الوطن العربي ، دراسات ثورية، نشرة داخلية ، النشرة الرابعة، [من دون تاريخ]؛ وكذلك: حركتنا حركة ثورية مسلحة وحربنا شعبية طويلة المدى، دراسات ثورية (٦) ، نشرة داخلية، [من دون تاريخ].

(١٥) فتح الميلاد والمسيرة. حديث مع كمال عدوان..، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨- ٤٩؛ وكذلك تحرير الاقطار المحتلة واسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر، مصدر سبق ذكره، ص١٨- ١٩.

ذاتها» وتجنب «خوض المعارك الجانبية وتبذير القوى في الصدامات والنزاعات الأخوية»[١٦]. ومع تأكيدها أن على الحركة الثورية الفلسطينية «أن تراعي ضرورات الأمن العربي في جميع الأقطار العربية، كما عليها أن تراعي ضرورة استقرار الأوضاع العربية في الداخل، حتى تتجنب الارهاص الثوري على الأمة العربية»، اعتبرت فتح أن موقفها «الإيجابي» من الأوضاع العربية سيتحدد، في نهاية الأمر، «نتيجة لمساندة أومقاومة هذه الأوضاع للحركة الثورية الفلسطينية»[١٧].

وفي الواقع، كان تأكيد حركة فتح على مراعاة ضرورات الأمن العربي في جميع الأقطار العربية، وحرصها على ضمان استقرارالأوضاع العربية في الداخل، يتناقضان مع تبنيها مفهوم الأمن القومي العربي الشامل في مقابل الأمن الاقليمي أو القطري، وهذا التناقض الذي أدركته الحركة هو ما دفعها، منذ وقت مبكر، الى طرح احتمال دخول الثورة الفلسطينية في صراع مع بعض الأنظمة العربية الذي سيتعرض أمنه القطري للتهديد نتيجة العمليات المسلحة التي ستقوم بها الثورة الفلسطينية وما ستثيره من ردود فعل اسرائيلية. وفي مواجهة مثل هذا الاحتمال، لم يكن أمام فتح سوى الرهان على جماهير الشعب العربي لتشكل قاعدة ثورية لها «تحول دون الفئات الحاكمة من التمادي في صراعها أو معاداتها للثورة الفلسطينية»، والعمق العربي الكفيل بحماية الثورة الفلسطينية وإحباط محاولات تصفيتها، مهما كان مصدرها:

> «إن سلامة القواعد الاستراتيجية للثورة الفلسطينية الممتدة على الأرض العربية، وضمان انطلاقها والحفاظ على استمرارها الصاعد، لا تتوفر إلا بشمول القاعدة الشعبية العربية من المحيط الى الخليج.. إن طبيعة المعركة تلزم الحركة الثورية الفلسطينية المسلحة بدفع مدها الثوري حتى أطراف الخريطة البشرية للأمة العربية، لتضمن شمول القاعدة الشعبية التي توفر أكبر الضمانات لنجاح الثورة الفلسطينية بفضل ماينتج عن ذلك من محافظة على القواعد الاستراتيجية للثورة في الأرض العربية. كما أن شمول القاعدة الشعبية يشكل الراصد الأمين للحكومات العربية حتى لا تتوانى أو تنحرف عن خط الأمة العربية في مساندتها للثورة الفلسطينية. [كما] ان القواعد الشعبية العربية هي بمثابة سد فولاذي لا تخترقه الدعاية الصهيونية ولا العملاء، وهذا يقلل من احتمال التدخل الاستعماري إذا ما أيقن من صلابة الشعب العربي واصراره على مساندة الثورة الفلسطينية وتهديد مصالحه على الأرض العربية اذا حاول التعرض للثورة الفلسطينية»[١٨].

وإذا كان «الارتباط العضوي» بين الثورة الفلسطينيةالمسلحة وجماهير الشعب العربي ضرورياً لحماية هذه الثورة، فإنه ضروري أيضاً لاستمرار النضال الفلسطيني وضمان انتصاره، حيث أن امكانات الشعب الفلسطيني وحده لن تكون قادرة على حسم معركة صعبة وطويلة مع عدو يفوقه كثيراً في الامكانات والقدرات. وكي يتحقق هذا الارتباط العضوي وينخرط الشعب

(١٦) حركتنا حركة عربية وبلادنا جزء من الوطن العربي، مصدر سبق ذكره.

(١٧) كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨- ١٩ .

(١٨) المصدر السابق، ص٢٢- ٢٣

العربي في معركة التحرير، موفراً للثورة الفلسطينية عمقها العربي، كان ينبغي على العمل الفدائي الفلسطيني، كما قدَّرت فتح ، أن يطرح أمام الشعب العربي «أسلوباً للتحرر» يجعله «يتحسس قدراته وطاقاته بشكل إيجابي هجومي» ، ويجعله يمتلك «إرادة العمل»، في مواجهة الخطر الصهيوني، التي غيّبها أسلوب عمل الحكومات العربية القائم، منذ بدء تصديها لموضوع القضية الفلسطينية، على تغليب «المصلحة الاقليمية المؤقتة على تحدي العدو المغتصب»:

«إننا نؤمن إيماناً كاملاً أن الشعب العربي قادر، في كل لحظة، على سحق الكيان الصهيوني في أرضنا، ولكن بشرط أن تتوفر له إرادة العمل. إن هناك فرقاً واضحاً بيّناً بين ارادة العمل وامكانية العمل .. إن فتح تؤمن إيماناً قاطعاً أن الخطر الصهيوني سرطان في جسم الأمة العربية، وهي تتحسس هذا الخطر في كيان كل فرد منها ... [و] من واقع الشعور الواضح الرؤية للخطر الصهيوني المستشري ، ومن واقع الايمان بقدرة الشعب العربي على التحرير ومن الاعتقاد بأن ماينقص الشعب العربي هو إرادة العمل، عملت فتح على بناء خططها بأسلوب معين يمكن تلخيصه بما يلي:

أولاً نقل هذا الشعور بالخطر الى الشعب العربي كله بأساليب عديدة، كان العمل الفدائي الحالي مظهراً من مظاهرها ..

ثانياً: توعية الشعب العربي على أسلوب حرب التحرير، وانها الطريق السليم لإنهاء الوجودالصهيوني»[١٩].

وبهدف توفير الأداة التي ستضمن قيام تفاعل حي متبادل بين الثورة الفلسطينية المسلحة وجماهير الشعب العربي، رفعت حركة فتح شعار «الجبهة العربية المساندة للثورة الفلسطينية» ورأت أن تحقيق هذا الشعار في الواقع «يبدأ في اللحظة التي يستلم فيها الشعب العربي زمام المبادرة لتحقيق التنظيمات الشعبية لمساندة الثورة الفلسطينية، كلجان أنصار الثورة أو أنصار العودة»، معتبرة أن استلام الشعب العربي زمام المبادرة في دعم الثورة الفلسطينية ومساندتها سيلزم الحكومات العربية باتخاذ موقف ايجابي واضح من هذه الثورة[٢٠].

الوحدة الوطنية بديل الحزبية والأرض للسواعد التي تحررها

جرت الاشارة سابقاً الى أن حركة فتح قد اتخذت، منذ قيامها ، موقفاً سلبياً من الحزبية، وطرحت نفسها بديلاً لكل الأحزاب العقائدية التي انضوى تحت لوائها الفلسطينيون. واستندت فتح، في تبرير دعوتها الى نبذ الحزبية، الى عدة حجج، كان في مقدمها حاجة الشعب الفلسطيني الى الوحدة الوطنية الواسعة وفشل الحركة الحزبية في دفع الشعب الفلسطيني ، رغم تفاعله معها، ولو خطوة واحدة على طريق التحرير، حيث أن هذه الحركة «لم تستطع أن تقدم أي تصور واضح لشكل مسيرة التحرير، وفشلت حتى في الالتزام بأي تخطيط قادر على تلبية تطلعات الشعب

(١٩) من منطلقات العمل الفدائي، مصدر سبق ذكره، ص٧ – ١١.

(٢٠) كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

الفلسطيني الى الأمل الكبير الذي بناه عليها»[٢١].

وعلى هذا الأساس، طالبت فتح بتجميد العمل الحزبي ودعت الحزبيين الفلسطينيين الى التخلي عن انتماءاتهم الحزبية والانضواء تحت راية فتح، باعتبارها حركة «تنظم طليعة تسمو على الحزبية والأهواء والميول لتشمل جميع الشعب»[٢٢].

واقتداءً بتجربة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، التي «لم تنشيء حزباً سياسياً ولا قاتلت على أساس الحزب»، خلُصت فتح الى أن «تعددية الولاء الفكري وتشتت سبل العمل، اللذين تنطوي عليهما تعددية الأحزاب، ليسا الأداة المثلى لعمل ثورة كثورتنا»، مميّزة، في هذا السياق، بين الحزب العقائدي من جهة وحركات التحرر الوطني من جهة ثانية:

«فالحزب عبارة عن تكتل لمجموعة من الأفراد يجتمعون حول عقيدة معينة لها نظرة الى ماقبل الحالة والى مابعدها... [أما] حركات التحرر الوطني [فهي] عبارة عن تكتل لمجموعة من الأفراد لا يلتقون حول عقيدة معينة وإنما يجتمعون حول هدف مرحلي هو تحرير وطنهم من الاستعمار والصهيونية. ولذلك ، فإن الرغبة في تحرير الأرض لها في الواقع ما لمادة التماسك – الغراء– الذي يفرض على الجميع أن يتنازلوا عن كل شيء الى حد الوقوف الى جانب الخصم العقائدي ، جنباً الى جنب ، في سبيل تحرير الأرض المغتصبة.

العقيدة هدفها تحرير الانسان، وحركة التحرير هدفها تحرير الأرض، وبالتالي ترفض وجود تنازع فكري واتجاهات متعددة في مراحل هدمها للواقع الفاسد واجتثاثه.

اذن نتعرف على حركات التحرير بأن يتم اللقاء [فيها] بين الشباب الفلسطيني المنسلخ عن العديد من الاتجاهات السياسية والعقائدية بشكل إرادي وواعي من جهة، وبين من لم يمارسوا أي عمل حزبي سابق من جهة أخرى»[٢٣].

إن التمايز العقائدي هو التمايز الأول اذن، في نظر حركة فتح، بين الحزب وحركة التحرر الوطني؛ أما التمايز الثاني فينبع من اختلاف المصالح التي يعبر عنها كل واحد منهما:

[فـ] «اذا كان الحزب تعبيراً عن مصالح طبقة أو فئة ما، فليس هناك من يجادل في أن مصلحة الشعب الفلسطيني ، الأولى والأهم، هي تحرير أرضه والعودة اليها، وهي مصلحة كل فرد فيه وليس مصلحة فرد دون الآخر أو طبقة من طبقاته دون الأخرى .. وفتح هي التعبير العملي عن التحرير ، فلولا هذا الهدف لما نشأت ، ولولا التصاقها به لما استمرت»[٢٤].

كما أن هناك تمايزاً ثالثاً بين الحزب وحركة التحرر الوطني نابع من كون حركة التحرر الوطني وسيلة النضال في مرحلة التحرير، بينما الحزب وسيلة لانجاز مهمات مرحلة مابعد الاستقلال:

---

(٢١) فتح- الميلاد والمسيرة. حديث مع كمال عدوان ، مصدر سبق ذكره، ص٤٧

(٢٢) فتح «بيان حركتنا»، الجلسات الحركية، ٣، المصدر المذكور، ص١٩– ٢٩

(٢٣) «لماذا أنا فتح؟ البرنامج الثاني. الطلائع الثورية» ، الجلسات الحركية، المصدر ذاته، ص٦٠

(٢٤) فتح «ثورتنا والحزبية» الجلسات الحركية، ١٢، المصدر ذاته، ص٩٩– ١٠٤

[فـ] «الحـزب وسيلة لاشـراك الشـعب، أو جـزء منه، في الحكم..، شـريطة أن يكون المجتمع أو الجماعة التي ينبثق الحزب منها قد حققت استقلالها السياسي فوق أرضها.. أما الشعب الفلسطيني، الذي شُرد من أرضه وضاع كيانه السياسي، فلا يمكن أن يكون الحزب [بالنسبة اليه] وسيلة للاشتراك في الحكم، أي للاشتراك في شيء غيرموجود»(٢٥).

وفي الواقع ، كانت هذه التمايزات الثلاثة التي أقامتها حركة فتح بين الحزب وحركة التحرر الوطني مستندة الى تصورها للثورة كسيرورة طويلة، تمر عبر مراحل في سعيها الى «إيجاد الطريق الصحيح لهدم الواقع الفاسد وفتح الطريق لبناء واقع جديد». فإذا كانت الثورة في مرحلتها الأولى، مرحلة هدمها للواقع الفاسد، «ترفض وجود تنازع فكري أو اتجاهات متعددة»، حيث تكون «وحدة ، واتجاهها واحد بكل مافيها من قوى عاملة»، فإنه يصح في مرحلة البناء، وبعد الاجهاز على الواقع الفاسد، «أن يتنوع الاجتهاد الثوري في العمل، لأن شكل المجتمع الذي يراد بناءه غير موجود في الواقع، [و] لأن الجماهير في تلك المرحلة ، مرحلة البناء، تكون قد تقبلت الوعي الثوري فأصبحت القاعدة الضابطة لكل انحراف أو تزييف». ومع ذلك، فقد شددت فتح على ضرورة أن لا يعني الاختلاف في الاجتهاد، بعد نيل الاستقلال ، «ارتداد الثورة الى نفسها ، فتصطرع قواها في الداخل؛ بل على هذه القوى المجتهدة أن تقدم صوراً مختلفة ومتعددة للواقع الجديد ليتم بناؤه على أفضل وجه»(٢٦).

وهكذا، لم يكن موقف فتح السلبي، من الحزبية وتعدد الولاء العقائدي موقفاً «نهائياً»– كما حرصت على أن تشير في أكثر من وثيقة من وثائقها– ،وإنما كان موقفاً مؤقتاً محكوماً «بالفترة الزمنية التي ستستغرقها عملية التحرير». ومهما يكن، لم تستطع حركة فتح، عند مقاربتها مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني، أن تقفز كلياً عن المسألة الاجتماعية، بل وجدت نفسها مضطرة الى تقديم اسهامها الخاص في معالجة هذه المسألة . وقد انطلق هذا الاسهام ، بداية، من التأكيد على أنه من غير المناسب الدخول «في جدل بيزنطي حول الصورة الاجتماعية لوطننا بعد التحرير»، والتقليل من أهمية المسألة الاجتماعية في ظروف الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، طرحت فتح الاعتبارات التالية:

أولاً: إن صراع الشعب الفلسطيني مع الاحتلال الصهيوني هو «صراع وجود لا صراع على مبدأ اجتماعي معين»، فهو صراع بقاء أو فناء، صراع أن «نكون أو لا نكون»؛ وفي هذا الصراع تختفي المعارك الاجتماعية: «الصهيونية تريد أرضاً بلا سكان، وهي لن تسمح بتقوية أي طبقة من العرب في فلسطين، ولهذا فإن مصير المعركة في فلسطين سيكون مختلفاً عما كان عليه في بلدان أخرى.. ففي فلسطين بعد عام ١٩٤٨، ليس هناك طبقات أو أقليات تحارب مع العدو..، وليس هنالك اليوم طبقات حليفة للعدو المغتصب؛ وهدف التحرير والعودة هو هدف لمصلحة

(٢٥) المصدر السابق ، ص١٠١.

(٢٦) كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة، مصدر سبق ذكره، ص٨-٩.

الجميع»[٢٧].

ثانياً. إن أي مضمون اجتماعي يحتاج الى ثلاثة أمور أساسية هي. وحدة اجتماعية، ووحدة جغرافية ووحدة سياسية؛ وفلسطين، بحالتها الحاضرة «تفتقد هذه العوامل المكونة للمضمون الاجتماعي للثورة»[٢٨].

ثالثاً. إن المشكلة الأساسية، التي يواجهها النضال الفلسطيني، هي مشكلة تحرير الأرض وليس تحرير الانسان، لأن «التحرير الحقيقي لهذا الانسان الفلسطيني هو تحريره من مذلة التشرد والضياع كأمر حتمي لانتصار الثورة المسلحة»[٢٩].

رابعاً. إن مايحدد كون الثورة «قومية وطنية» أو «طبقية اشتراكية» ليس أهواءنا ورغباتنا، بل الواقع. وإذا وضعنا الواقع الفلسطيني، والعربي، أمامنا وجدنا مايلي. «١ـ إن فلسطين المحتلة مُستعمرة؛ ٢ـ الوطن العربي يعيش ظروف التخلف ومشاكل النمو والتحرر؛ ٣ـ ليس هناك حزب طبقي في فلسطين يستطيع أن يقود الثورة، وليس هناك تفجرات طبقية كبيرة فلاحية أو عمالية؛ ٤ـ إن الأحزاب «الطبقية» في الوطن العربي، ومنها الأحزاب الشيوعية، أحزاب صغيرة نسبياً وليست مهيأة الآن لتحمل أعباء ثورة طبقية أو وطنية؛ ٥ـ الوطن العربي لا يزخر بالتناقضات الطبقية المتفجرة، وإن كان يزخر بالفقر والتخلف»[٣٠].

واستناداً الى كل هذه الاعتبارات، استخلصت فتح أن مضمون الحركة الثورية الفلسطينية هو، «اضطراراً لا اختياراً»، مضمون حركة تحرر وطني، وأن هذا المضمون بالذات هو الذي يحدد طبيعة القيادة ومن أية طبقة تتشكل، حيث «لا نستطيع أن نفرض البروليتاريا والالتزام بايديولوجية البروليتاريا عندما لا تكون البروليتاريا منظمة وفعالة وقادرة على القيام بدورها وعلى التصدي للقيادة»، علماً بأن مضمون الحركة الوطنية المقاتلة ضد الاستعمار «يظل مضموناً تقدمياً حتى ولو كانت تقوده طبقات غير البروليتاريا وغير حزبها القائد»[٣١].

وبانتظار أن تحدد الثورة الفلسطينية، في مضمار كفاحها الشعبي وعبر تطورها، مضمونها الاجتماعي المتلائم مع طبيعة الشعب الفلسطيني وظروفه الخاصة، اكتفت فتح بطرح شعار واحد بسيط، يعبر عن توجهاتها المستقبلية، هو شعار: «الأرض للسواعد الثورية التي تحررها»:

«إن شعارنا في البداية هو أن الأرض لمن يحررها، لتلك السواعد الثورية المسلحة التي تجسد آمال الشعب في تحرير الأرض وفي العودة الكريمة الى الوطن السليب. وإن حركتنا الثورية، المتضامنة المتكافلة في حدود كوادرها وأنظمتها، لتعطي الصورة المشرقة لمستقبل شعبنا الاجتماعي على أرض وطنه، لأن الانسان الثوري الذي حرر نفسه من واقعه الفاسد، ورفعها فوق غريزة النهم المادي الجشع وسخّرها للتضحية

---

(٢٧) فتح: حركتنا حركة تحرر وطني، دراسات ثورية، ٣، [من دون تاريخ].

(٢٨) فتح «ثورتنا والمضمون الاجتماعي»، الجلسات الحركية، ١١، المصدر المذكور، ص٩٣- ٩٧.

(٢٩) المصدر ذاته، ص٩٥.

(٣٠) فتح (مكتب التعبئة والتنظيم) لماذا انا فتح؟ الثورة الفلسطينية أبعادها وقضاياها، [من دون تاريخ]

٣١) المصدر السابق.

والفداء، لا يمكن أن يكون انساناً انتهازياً مستغلاً لجهد أخيه الانسان...
ومادمنا نحن طلائع الشعب التي تنفذ مهمة التحرير، بعد أن آمنت الجماهير بأسلوبنا المسلح وبنهجنا الثوري في التحرير، فإننا ملزمون أمامها، أي الجماهير، بإيجاد المضمون الاجتماعي الذي يخدم مصالحها ويفي بحاجتها ، وهذا سيتحقق حتماً بعد النصر وبعد تطهير الأرض من فلول الاحتلال الصهيوني البغيض»(٣٢).

التحرك العسكري الفوري أساس الاستراتيجية الفلسطينية

كان «العنف الثوري»، كما أشرنا سابقاً، هو المبدأ الرئيسي الأول الذي قامت عليه حركة فتح، التي نظرت الى «هويتها المسلحة» باعتبارها أحد أبرز مقومات وجودها فبالاختلاف عن كل الأحزاب والحركات السياسية التي نشطت قبلها بين صفوف الفلسطينيين، قامت فتح، منذ البدء ، كحركة مسلحة يشكل الكادر العسكري الأساس فيها، والعمل المسلح الضمان لوجودها واستمرارها

«إن أسلوب حركتنا الأساسي لتحقيق هدفها هو الكفاح المسلح. وعلى كل عضو في الحركة أن يدرك بكل وعي وإيمان أنه عضو مرتبط بالعمل العسكري ، وأن واجبه الأساسي هو دعم الكفاح المسلح والقيام بالأعمال الأخرى، في المجالات السياسية والاعلامية والمالية، التي تؤدي الى استمرار الكفاح المسلح وتصعيده والوصول به الى التحرير الشامل»(٣٣).

صحيح أن الحركة لم تنكر أهمية النضال السياسي، إلا أنها اعتبرت أن هذا النضال وحده «لا يكفي لتحريك الجماهير بصورة دائمة، بل سيساعد على خلق عاهة الشرذمة بين القاعدة الشعبية ويفقدها الثقة بقيادتها ويفرغ الحركة الوطنية من مضمونها الثوري»، خصوصاً وأن الجماهير «مادة الثورة وصاحبة المصلحة فيها» لا «تؤمن إلا بالعمل ، وكل حركة أو منظمة تفقد عنصر العمل تفقد الاتصال المباشر بالجماهير».

وانطلاقاً من قناعتها بأن الكفاح المسلح هو «نضال سياسي في قمة العنف، لأنه يؤدي الى إحداث نتائج سياسية»، طرحت حركة فتح، استناداً الى كتاب فرانز فانون: «معذبو الأرض»، الأهداف التالية التي يمكن ان تتحقق من خلال ممارسة العنف الثوري:

ـــ إن العنف الثوري هو الأسلوب الحتمي للتخلص من الاستعمار .
ـــ إن العنف يشفي الشعب من أمراضه ، ولاسيما مرض اليأس، ويعيد للمواطن احساسه بقيمته وحياته ومستقبله .
ـــ إن العنف يقطع الطريق على أنصاف الحلول، حيث يشجب العقل، بعد أن يبدأ الكفاح

(٣٢) «ثورتنا والمضمون الاجتماعي»، الجلسات الحركية، مصدر سبق ذكره، ص٩٥ – ٩٦
(٣٣) فتح: «حقوق وواجبات العضو الأساسية»، الجلسات الحركية، ٥، المصدر ذاته، ص٣٩ – ٤٦.

ويشتد العنف، كل أنواع الحلول التي لا تحقق له هدفه النهائي.

— إن العنف يوطد كيان الأمة عبر تعبئة الشعب كله في حرب التحرير وتوحيده حول القضية المشتركة والمصير الوطني الواحد[٣٤]

وعليه، فقد شرعت حركة فتح في مطلع كانون الثاني سنة ١٩٦٥ في ممارسة الكفاح المسلح، من خلال جناحها العسكري «قوات العاصفة»، طارحة استراتيجية كفاحية تقوم على مبدأ التحرك العسكري الفوري للحؤول «دون العدو وتحقيق أهدافه الاستراتيجية حتى لا يصبح الأمر الواقع حقيقة أزلية»[٣٥] فحسب تقدير الحركة، كان الرهان على عامل الزمن هو الأساس الذي تقوم عليه الاستراتيجية الاسرائيلية الهادفة الى دمج المستوطنين اليهود، الذين قدموا الى فلسطين من بلدان مختلفة يجمعهم هدف الاستيطان وحده، في بوتقة واحدة، والعمل على بناء مجتمع استيطاني متكامل يتخذ «شكل مجتمع أبدي، كمجتمع له مقوماته السياسية والاجتماعية والجغرافية والدولية». وباعتمادها استراتيجية هجومية، استطاعت اسرائيل – كما قدّرت فتح – أن تتسلم زمام المبادرة، ونجحت، حتى عام ١٩٦٥، في تحقيق عدة انتصارات خدمتها كثيراً في إظهار صحة الفكرة الصهيونية، وكان من أبرزها نجاحها في زيادة عدد سكانها من ٦٠٠ ألف نسمة عام ١٩٤٨ الى ٢ مليون نسمة وزيادة عدد الدول المعترفة بها من ٣٢ الى ٩٢ دولة، وكذلك قيامها بتحويل مجرى نهر الأردن في الوقت الذي حددته تماماً وفرضها هدوءاً شاملاً في المنطقة، بعد العدوان الثلاثي على مصر، وفرّ لها الاستقرار اللازم لتطوير أوضاعها وتدفق المهاجرين الجدد اليها، ووصولها، أخيراً، الى أبواب المرحلة الذرية[٣٦]. وخلصت فتح الى أن الحركة الصهيونية لم تعد تحتاج، بالاعتماد على هذه النجاحات، الى أكثر من ثلاث سنوات من السلم والطمأنينة كي تنجح تماماً في تثبيت وجود دولتها، بتأمين العمق البشري لها، عبر تعمير صحراء النقب وإدخال ثلاثة ملايين مهاجر جديد، وامتلاك سلاح الردع الحازم ممثلاً بالسلاح الذري[٣٧].

---

(٣٤) فتح الثورة والعنف طريق النصر، دراسات وتجارب ثورية، آب ١٩٦٧ (طبعة جديدة)

(٣٥) في السادس من كانون الثاني ١٩٦٥، اي بعد أيام قليلة على تنفيذ أولى عملياتها العسكرية، أصدرت القيادة العامة لقوات العاصفة بلاغها رقم١، والذي ورد فيه:

«من شعبنا الصامد على الحدود، ومن ضمائر أمتنا المجاهدة، انبثقت طلائعنا الثورية المؤمنة بالثورة المسلحة طريقاً للعودة والحرية، لتثبت للاستعماريين وأذنابهم وللصهيونية العالمية ومموليها أن الشعب الفلسطيني مازال في الميدان، وأنه لم يمت ولن يموت ولأن الزمن كان يسير في خط معاكس، كان لابد لطلائعنا الثورية أن تتحرك بسرعة لتشل مرافق العدو ومنشآته، معتمدة على قواها الذاتية وامكانيات شعبنا العربي الفلسطيني.

ونحن نعلن للعالم ارتباطنا بتربة الوطن وخيره، ولا يحركنا إلا ايماننا بأن هذا هو الطريق السليم لاخراج قضيتنا من العزلة التي عاشت فيها طيلة السنوات الماضية .، ولكن هذا لا يمنعنا من أن نصارح الدنيا كلها أننا مرتبطون بأمتنا مصيرياً ونضالياً التي سترفد كفاحنا مادياً ومعنوياً .

فإلى جماهير شعبنا الفلسطيني وإلى أمتنا العربية الواحدة وإلى أحرار العالم كله نتجه بهذا النداء لتأييد طلائع العاصفة في كفاحها الثوري البطولي...وإننا نعاهد شعبنا أن نظل على العهد ولا نلقي السلاح الفلسطيني حتى تتحرر فلسطين وتعود الى مكانها الطبيعي في قلب الأمة العربية».

انظر «بلاغ من القيادة العامة لقوات العاصفة رقم ١» (٦/١/١٩٦٥)؛ الوثائق العربية لعام ١٩٦٥، بيروت، الجامعة الاميركية، [من دون تاريخ]، ص ٤.

(٣٦) «لماذا أنا فتح؟ البرنامج الأول: الواقع الفاسد»، الجلسات الحركية، مصدر سبق ذكره، ص٤٩، وص٥٢

(٣٧) «بيان الى الصحفيين العرب»؛ من منطلقات العمل الفدائي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩– ٦٠.

وقد وضعت حركة فتح استراتيجيتها الكفاحية القائمة على مبدأ التحرك العسكري الفوري، بهدف «تجميد حركة الوجود الاسرائيلي الصهيوني» وصولاً الى «تقطيع أوصاله» ثم «تصفيته»، في مواجهة الاستراتيجية الرسمية العربية «الانتظارية» والقائمة، عملياً، على أساس الحفاظ على الوضع الراهن والالتزام بخط الهدنة، التي تمت في عام ١٩٤٩، كخط دفاعي ثابت:

[فـ] «الدول العربية كانت تخطط على أنها لا تخوض مع اسرائيل معركة الاسترداد، وإنما معركة الوضع الراهن. [و] إن منطق معركة الوضع الراهن انعكس في الاستراتيجية اليومية للدول العربية: خط الهدنة خط دفاعي ثابت، نحن نطوّر خلفه قوتنا وليفعل العدو خلفه مايريد، ولن نسمح بتغيير الوضع الراهن»[٣٨].

وظلت الاستراتيجية الرسمية العربية، في نظر فتح، ذات طبيعة «انتظارية»، حتى عندما كان يُطرح احتمال خوض معركة استرداد فلسطين، من خلال حرب كلاسيكية تعتمد على «مبدأ المباغتة السريعة»، باعتبار أن هذه الاستراتيجية بقيت تراهن على عامل الوقت الى أن يتم التفوق العربي على العدو بالسلاح. وقد كان لهذه الاستراتيجية ، كما «بيّنت تجربة الحياة»، أبعاد خطيرة على القضية العربية، تمثلت في «التسليم بالوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة، لأن اسرائيل ليست وحدها والقوى الاستعمارية كفيلة بمدها بأحدث الأسلحة بحيث تبقيها دائماً متفوقة بالسلاح»، وفي الاضرار بعملية التنمية العربية، حيث أن «هذا المنطق يؤدي الى ايقاف التطور الاقتصادي والاجتماعي للأمة العربية [بجعله] الجيش محرقة تأكل الأخضر واليابس»[٣٩]. ناهيك أن فكرة الحرب الخاطفة جعلت المواطن الفلسطيني والعربي يشعر أن «لا دور له في المعركة»، وهو ما أفقد العرب ميزة استراتيجية مهمة هي «ميزة التفوق البشري». أما العدو الصهيوني فقد بنى استراتيجيته على أساس الرد على فكرة الحرب المباغتة السريعة «فجعل وحداته متحركة سريعة لامركزية، بحيث تستطيع الصمود أكثر من المدة القصيرة المطلوبة... [و] استطاع أن يبقى متوازياً مع القوى التي تستعد للمعركة، من حيث امتلاك السلاح والقدرة على استعماله»[٤٠].

استراتيجية الكفاح المسلح ومراحلها الثلاث

وقد حاولت فتح، في دفاعها عن استراتيجيتهاالكفاحية، تفنيد كل الحجج التي طرحت لاثبات خطأ الشروع الفوري في ممارسة الكفاح المسلح الفلسطيني. ففي ردها على من نادى بضرورة تعبئة الجماهير وتهيئتها مسبقاً قبل خوض المعركة، اعتبرت فتح أن التعبئة والتهيئة الجماهيريتين لا يمكن أن تتما «بشكل حسن بدون نضالات ثورية يومية»،واستندت الى تجربة الثورة الكوبية لتثبت «خطأ من يشعر بالحاجة الى الانتظار حتى تكتمل الظروف الموضوعية

(٣٨) «لماذا انا فتح؟ البرنامج الاول: الواقع الفاسد»، الجلسات الحركية، المصدر المذكور، ص٥٠.

(٣٩) المصدر ذاته، ص٥٣.

(٤٠) من منطلقات العمل الفدائي، مصدر سبق ذكره، ص١٤-١٦.

والذاتية للثورة، بدلاً من العمل على تعجيل مثل هذه الظروف ببذل الجهد المتواصل»[٤١]. وعلى من نادى بانتظار خلق «الدولة الطوق» لتكون نقطة ارتكاز في حل القضية الفلسطينية، ردت فتح بأن مثل هذا الانتظار كان مبرراً «لو أن الوقائع والأحداث تبشّر بقرب تحقيق [هذه الدولة]»، والتي يعود السبب في عدم قيامها «الى استفحال الخلافات السياسية والعقائدية في الوطن العربي». أما من يتحدث عن الضرر الذي سيلحق بالأمن القومي العربي من جراء ممارسة الكفاح المسلح الفلسطيني، فيجب تذكيره بأن الأمن العربي «لابد له أن يتركز حول ضرورة وحتمية إنقاذ فلسطين، والتخلص من الاحتلال الصهيوني كأكبر الأخطار التي تهدد هذا الأمن وتمزقه»[٤٢].

واقتداءً بتجارب الشعوب الثورية، ولاسيما بتجربتي الثورة الكوبية والثورة الصينية، نظرت حركة فتح الى الكفاح المسلح الفلسطيني باعتباره سيرورة متواصلة تمر بثلاث مراحل رئيسية هي. مرحلة العمل الفدائي، ومرحلة حرب العصابات ومرحلة الحرب الشعبية، مقدّرة أنه ستكون لكل مرحلة من هذه المراحل سمات وأهداف ونتائج خاصة بها.

ففي المرحلة الأولى، ستعتمد حرب الفدائيين استراتيجية «غير مباشرة»، تستهدف «إنهاك العدو واستنزاف كل مقدراته وفتح جروح غائرة في جسده، تنزف دماء حياته بغزارة دون انقطاع ودون أن يكون في مقدور هذا العدو أن يوقع خسائر تذكر في صفوف الفدائيين». وسينتج عن هذه الاستراتيجية «تحطيم العدو نفسياً، وذلك بوضعه في حالة قلق واضطراب دائمين وانهاك وشل قواه الاقتصادية. ويلعب عامل الزمن هنا دوراً كبيراً، لأن مثل هذه الحرب [الفدائية] تحتاج الى زمن أطول ، الأمر الذي يلزمنا ، طبقاً لهذه النظرية، أن نحافظ دائماً على قوانا وزيادتها وتطويرها ، وعدم البروز للعدو في معركة مكشوفة تمكّنه أن يقتنص رجالنا»[٤٣].

وعلى الصعيد العملي ، ستؤدي أعمال الفدائيين المنظمة والمتواصلةالى إرباك اسرائيل وستجعل قواتها في حالة استنفار دائم يرهق ميزانيتها ويوقف المشاريع العمرانية فيها، كما ان هذه الأعمال ستنعكس ، انعكاساً مباشراً، على حركة الهجرة اليهودية الى اسرائيل وستضعف معنويات سكانها، وهذا كله سيترك انعكاسات سلبية على المشروع الصهيوني برمته وعلى مستقبله :

[فـ] «اسرائيل بوضعها الحالي ليست سوى «تجربة» لاقناع يهود العالم بفكرة اسرائيل الكبرى التي حُددت مبدئياً في البلاد الواقعة بين الفرات والنيل. فإذا نجحت الدولة «التجربة» سعى اليها كل يهود العالم، توطئة لتحقيق اسرائيل الكبرى.
وحيث أن هذه التجربة تحتاج لكي تنجح الى مزيد من المهاجرين ومزيد من الرساميل الأجنبية ومزيد من السياحة..، فإنه لا يمكن جلب المهاجرين والرساميل والسياح إلا بالاستقرار والهدوء، ونحن علينا أن نقوض بنيانها ونجهض مخططاتها وبرامج التنمية فيها، وذلك بتوجيه ضربات موجعة متوالية الى المشاريع الحيوية فيها

(٤١) فتح التجربة الكوبية، دراسات وتجارب ثورية ، ٦، آب ١٩٦٧(طبعة جديدة)، ص٣.
(٤٢) فتح، تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر، مصدر سبق ذكره، ص٢١ – ٢٢.
(٤٣) فتح: في الاستراتيجية، دراسات وتجارب ثورية، ٧، آب ١٩٦٧ (طبعة جديدة)، ص٣.

كالمصانع والمنشآت والمحاصيل الزراعية؛ وحين تنتشر البطالة ويتقلص الانتاج تسيطر الفوضى ويعم الفساد، فيهاجر اليهود منها بدلاً من الهجرة اليها، وتهرب الرساميل الأجنبية بدلاً من القدوم اليها ويمتنع السياح الساعون الى المتعة عن زيارتها؛ عند ذلك تصبح الحياة صعبة ومتعذرة في اسرائيل وتصبح كشجرة ضخمة مُنعت عنها السقاية والعناية، مما سهل أن تُجتث وتُباع حطباً»[٤٤].

وسيلعب العمل الفدائي، على الصعيد الفلسطيني، دور «المنبه القوي والمحرك الدافع والمحفز لجميع الهمم»، مبرهناً أن الشعب الفلسطيني «مازال حياً بالرغم من كل محاولات الإماتة له»، كما سيساهم هذا العمل في تنبيه الشعوب العربية ودفعها الى الأخذ «بأسباب القوة» وإكمال «مابدأته العاصفة»، مبيناً «لكل الناس زيف الذين يدّعون الوطنية»[٤٥]. وفي المرحلة الثانية، ستكون حرب العصابات حرباً «تقوم بها القلة معتمدة على مساندة الكثرة»، حيث سيكون أهم أمر فيها «هو التدريب على كيفية استقطاب الجماهير»، باعتبار ان العنصر الأساسي في هذه الحرب هو الانسان. وعلى صعيد الشكل، ستكون حرب العصابات «حرباً ديناميكية وفي حالة حركة دائمة»، يتم فيها تجنب خوض معارك المواجهة الواسعة والاشتباكات التي تؤدي الى وقوع خسائر فادحة في صفوف رجال العصابات، الذين عليهم أن يلتزموا مبدأ «المحافظة على النفس والنمو معاً»، واضعين العدو، بعد اجباره على مواجهتهم وجهاً لوجه، في المكان الذي يريدونه فيه[٤٦]. وقد ردت فتح على من رأى أن طبيعة فلسطين الجغرافية «مجافية» لحرب العصابات بأنه «من البديهي أن نقول إن حرب العصابات تحتاج، لكي تصنع النصر، الى الانسان والتنظيم والسلاح وليس الى الغابات والجبال والمستنقعات»[٤٧].

وبعد أن يتحقق النجاح في استقطاب الجماهير، باعتبارها الحاضنة لرجال العصابات، يتم الانتقال تدريجياً الى شكل المواجهة المحدودة مع العدو، ويدخل الكفاح المسلح في مرحلته الثالثة والأخيرة وهي مرحلةحرب التحرير الشعبية التي تمتاز في كونها حرب تعبئة وتدريب للجماهير، تمهيداً لتصعيد المعركة حتى المواجهة التامة والاستمرار بالثورة حتى النصر، حيث ستبدأ هذه الحرب «مزعجة للعدو، ثم تنتهي مدمرة تمتص قواه وتستنفد امكانياته [بعد] أن تجره الى موقف دفاعي وتحرمه من تفوقه التقني والعسكري»[٤٨].

وقدّرت فتح أن حرب التحرير الشعبية، باعتبارها حرباً «طويلة المدى على المستوى الاستراتيجي»، ستعتمد على جماهير الشعب الفلسطيني وجماهير الأمة العربية بأسرها، وستضع عامل التفوق البشري، الذي يتمتع به العرب، في مواجهة عامل التفوق العسكري

---

(٤٤) فتح «كفاحنا المسلح جدواه، وكيف يجب أن نفهم مسيره»؛ الجلسات الحركية، ١٠، مصدر سبق ذكره، ص٨٥-٨٦.

(٤٥) فتح، من منطلقات العمل الفدائي، مصدر سبق ذكره، ص١٨- ١٩.

(٤٦) فتح. التجربة الصينية، دراسات وتجارب ثورية، ٤، آب ١٩٦٧ (طبعة جديدة)، ص٣-٤؛ وكذلك. فتح. «لماذا أنا فتح ؟ البرنامج الرابع لماذا هي حرب طويلة الأمد»؛ الجلسات الحركية، ٩، المصدر المذكور، ص٧٤- ٧٥

(٤٧) «كفاحنا المسلح: جدواه وكيف يجب أن نفهم مسيره»، المصدر ذاته، ص٨٨

(٤٨) فتح، حركتنا حركة ثورية مسلحة وحربنا شعبية طويلة المدى، مصدر سبق ذكره.

والعلمي والتكنولوجي الذي تتمتع به اسرائيل

«إن نقطة قوتنا هي الطاقة البشرية، ولذا فإن أي عمل عسكري يجب أن يخطط له وترسم استراتيجيته على أساس أن حربنا حرب التفوق البشري، ذلك التفوق لا يمكن استغلاله إلا بحرب الشعب. . الحرب الكلاسيكية وخاصة الحرب الخاطفة هي حرب يكون العامل الحاسم فيها هو التفوق العسكري والعلمي والتكنولوجي ذلك التفوق الذي لا نملكه ، وبالتالي فإن الحرب الكلاسيكية المعتمدة على الدبابة والطائرة والتكنولوجيا ليست الشكل [المناسب] لظروفنا والإعتماد على هذا الشكل الوحيد مغامرة عسكرية»(٤٩)

ومن ناحية أخرى، فإن طبيعة المجتمع الإستيطاني الصهيوني وخصوصية أوضاع الشعب الفلسطيني تفرضان اللجوء، كما قدّرت فتح، إلى الحرب الشعبية باعتبارها الوسيلة القادرة على حل قضية فلسطين حلاً شعبياً يكفل «تصفية دولة الإحتلال الصهيوني سياسياً واجتماعياً وفكرياً». فخلافاً لحرب الجيوش النظامية الكلاسيكية، التي «ربما تحرز نصراً عسكرياً حاسماً ولكنها لا يمكنها أن تصفي مجتمعاً بأكمله»، فإن الحرب الشعبية سيكون من أهدافها «القيام بعملية استبدال تدريجي للمجتمع العدواني القائم في فلسطين بعودة النازحين إليها بعد أن تحدث الثورة المسلحة إنقلاباً حياتياً في الشعب الفلسطيني [الذي] أصيب بأمراض اجتماعية متعددة نتيجة النكبة»(٥٠)

ومع ذلك ، فقد أبقت فتح احتمال مشاركة الجيوش العربية في نهاية هذه المرحلة الثالثة في المعركة احتمالاً قائماً، اذ يكون هدف هذه المشاركة إنهاء الصراع لصالح الجماهير الشعبية ومنع الجيش الاسرائيلي من توسيع نطاق المعركة ونقلها الى الأرض العربية وقد ردت فتح على من رأى في عملياتها العسكرية «توريطاً» للجيوش العربية في معركة لم تكن مستعدة لها بتأكيدها أن هدف عملياتها هو ، على العكس، جعل الأمة العربية «في حالة تحفز وتيقظ حتى لا تؤخذ على حين غرة»،وذلك بعد أن تلمس الجماهير العربية الخطر الصهيوني «مجسداً أمام ناظريها بفضل الوقائع المسلحة التي تحدثها الطلائع الثورية في أرضنا المحتلة.. فالعمل المسلح في أرضنا المحتلة هو الذي يهز وجدان الجماهير العربية ويعبؤها ويستفزها لتصبح مستعدة لخوض المعركة على المستوى القومي». ومثل هذا «التوريط»، الموجه نحو الجماهير العربية وليس نحو الحكام والأنظمة والجيوش، هو «توريط واع»، كما قدّرت فتح، ينبغي أن يأخذه في اعتباره كل عمل تحريري كي لا يسقط من حسابه «أقوى العوامل الفاعلة في المعركة»(٥١).

(٤٩) فتح «لماذا أنا فتح؟ البرنامج الثالث حرب التحرير الشعبية»' الجلسات الحركية، ٨، المصدر المذكور، ص٧٠-٧٢

٥٠) فتح، تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر ، مصدر سبق ذكره، ص٢٣- ٢٤

(٥١) فتح «بيان التوقيت»: من منطلقات العمل الفدائي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥- ٢٧.

التنظيم الموحد وليس الجبهة الواسعة هو إطار الحركة الثورية المسلحة

عندما أعلنت حركة فتح عن انطلاقة كفاحها المسلح، في مطلع كانون الثاني ١٩٦٥، كان قد برز على الساحة الفلسطينية عدد من التنظيمات والجبهات الصغيرة التي آمنت بالكفاح المسلح طريقاً الى تحرير فلسطين ، لكنها اختلفت مع فتح حول توقيت الشروع في ممارسة العمل الفدائي الفلسطيني وحول علاقة هذا العمل بالاستراتيجية العسكرية العربية التي كان على «القيادة العربية الموحدة»، المنبثقة عن مؤتمر القمة، بلورتها[٥٢]. وقد نظرت حركة فتح الى انبثاق هذه التنظيمات والجبهات الفلسطينية باعتباره دليلاً على فعالية وحيوية وجدارة شعار «الكفاح المسلح» الذي رفعته، ومؤشراً الى أن الشعب الفلسطيني قد «أسقط من حسابه كل الحلول الأخرى للمشكلة الفلسطينية وبقيت الثورة المسلحة الحل الحتمي الوحيد [لقضيته]». إلا أنها قدّرت، في الوقت نفسه، أن هذه الظاهرة الإيجابية تحمل في طياتها تناقضات عديدة قد تؤدي، إذا لم يجرّ حلها، الى انتكاس العمل الثوري الفلسطيني أو تجميده. وبهدف الحؤول دون ذلك، دعت فتح الى إيجاد تجمع تنظيمي واحد تندمج فيه كل العناصر الثورية اندماجاً تاماً ويجسد وحدة الحركة الثورية الفلسطينية المسلحة، معبرة، في هذا السياق ، عن رفضها لفكرة تشكيل اطار جبهوي فضفاض تلتقي فيه القوى الثورية الفلسطينية مع تنظيمات وجبهات «مناورة أوموجهة تخدم فقط أغراضاً تكتيكية معينة وتدعي احتكارها للعمل الثوري بفضل امكاناتها الدعاوية».

> «إن وحدة الحركة الثورية لا يمكن أن تتحقق عن طريق التقاء الجبهات الفلسطينية في تنظيم جبهوي واحد، لأن ذلك يعني أن الحركة الثورية سترث عن هذه الجبهات دوافعها الانتهازية أو التكتيكية فتُخلق نتيجة ذلك تناقضات عديدة..
>
> إن التنظيم الفلسطيني الموحد هو إطار الحركة الثورية، ولابد أن يكون مضمون الحركة مضموناً ثورياً أصيلاً مجسداً لإرادة الشعب العربي الفلسطيني، محققاً شمول القاعدة الشعبية ووحدتها. إن وحدة الحركة الثورية تتحقق فقط بالتقاء الطلائع

(٥٢) كان: «المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد»، الذي أعلن عن تشكيله عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثاني في القاهرة في نهاية شهر أيار ١٩٦٥ ، يضم وحده ثمانية تنظيمات
وكانت «جبهة التحرير الفلسطينية» (طريق العودة)، التي عقدت مؤتمرها الاول في الفترة مابين أواخرتموز وأوائل آب ١٩٦٤، من أبرز تلك التنظيمات والجبهات الفلسطينية ويذكر احد مؤسسيها، مسترجعاً ذكرياته، أنه «برز خلاف حاد،بعد رصاصة العاصفة الأولى، بشأن مقولة الكفاح المسلح وعلاقته بالاستراتيجية العربية وموقف القيادة العربية الموحدة، كما هو مسجل بتقرير قائدها علي علي عامرمن خطر الاشتباكات مع اسرائيل من دون تنسيق عربي وكنا في الجبهة ضد «نظرية التوريط» ، وكنا لا نقبل بمن يرايد على عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة، قاعدة النضال العربي»، مضيفاً انه قد شاركت في السجال بين «جبهة التحرير الفلسطينية» وحركة فتح قوى أخرى ، مثل حركة القوميين العرب والبعثيين، حيث «كنا جميعاً نحاور . قضية الكفاح المسلح ومدى صوابيتها إن لم تكن في إطار استراتيجية عربية محددة وكثر الحديث وقتئذ عن «نظرية التوريط»، أي ضرورة توريط الأنظمة العربية في قتال اسرائيل، كما كان على جدول التحاور أيضاً قضية مُنظمة التحرير الفلسطينية والموقف من الشقيري».
انظر الحوت، شفيق: عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية. أحاديث الذكريات (١٩٦٤– ١٩٨٤)، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٨٦، ص٨٢ وص٩٦.

الثورية المخلصة وتنظيمها حول نواة حركية شعبية مسلحة فلسطينية ، بعيدة عن الأحداث الآنية وبمعزل عن الخلافات العربية ومؤثراتها. إنها وحدة العناصر الثورية الفلسطينية التي تتواجد في كثيرمن الجبهات الفلسطينية، ولابد من الانتقاء للحيلولة دون تسرب العناصر السياسية المناورة والتي لا تتحلى بأصالة ثورية»(٥٣).

وعلى أساس هذا التصور، الداعي الى اتخاذ العمل الفدائي المسلح «منطلقاً أساسياً» في تحقيق الوحدة الوطنية والمؤمن بأن اللقاء الحقيقي يتحقق «على أرض المعركة» فقط، وأن كل من يطالب بحق بالثورة لابد أن يقدم الجهد المسلح ، بقيت حركة فتح متمسكة بموقفها السلبي والمتشكك تجاه منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها، آخذة على المنظمة افتقارها الى الثورية، واحترافها الكلمة دون الفعل ورضوخها لإرادة الأنظمة العربية. ولم يسلم جيش التحرير الفلسطيني التابع للمنظمة نفسه من انتقادات فتح، التي اعتبرت أن «من الخطأ أن تعتمد أية حركة ثورية على انشاء كادر عسكري في مستوى الجيوش الكلاسيكية»، وأن تشكيل جيش لتحرير فلسطين تشكيلاً فوقياً، ومن دون اعتماد على التجربة والممارسة، إنما يمثّل «في هذه المرحلة خطيئة كبرى، لأننا بذلك نحقن الذهن الجماهيري بحقن تخديرية»(٥٤). وفي «برنامج العمل» الذي قدمته، باسم «القيادة العامة لقوات العاصفة»، الى المجلس الوطني الفلسطيني الثاني، المنعقد في القاهرة في نهاية شهر أيار ١٩٦٥، أشارت فتح الى أن انطلاقة قوات العاصفة قد هيأت لمنظمة التحرير الفلسطينية «مناخاً ثورياً» كان في وسع قيادتها استغلاله للخروج من المأزق الذي رافقها منذ تشكيلها، ملاحظة أن اللجنة التنفيذية للمنظمة لم تستفد من هذا المناخ وعجزت ، تالياً ، عن تقديم «إنجازات على مستوى المرحلة الحساسة التي اجتازتها قضيتنا خلال العام الماضي».

وبهدف إخراج منظمة التحرير من هذا المأزق، والمساهمة في إنجاح العمل الفلسطيني، تقدمت فتح، الى المجلس الوطني، بعدد من المقترحات تخص مجالات عمل مختلفة. ففي المجال الفلسطيني، اقترحت فتح أن لا يطغى الاهتمام باعداد جيش التحرير الفلسطيني، كجيش نظامي، على إعداد الكتائب الفدائية الضاربة، وأن تكون استراتيجية العمل العسكري للمنظمة منسجمة ومتكاملة مع العمل الفدائي الممارس في الأرض المحتلة وأن تمارس قيادة الجيش الفلسطيني مسؤولياتها بحرية من خلال الشخصية المستقلة لارادة الشعب العربي الفلسطيني، وبالتعاون مع القيادة العربية الموحدة . كما اقترحت فتح أن تسعى منظمة التحرير الى تنمية استقلالية شخصيتها وإرادتها الحرة، وأن تتخذ العمل الفدائي المسلح منطلقاً أساسياً في تحقيق الوحدة الوطنية، على أن يتشكل المجلس الوطني الفلسطيني من قيادات التنظيم الشعبي ذي التوجه العسكري المقاتل بنسبة الثلثين على الأقل. وفي المجال العربي، شددت فتح، في مقترحاتها، على ضرورة إنهاء الوصاية العربية على نشاط منظمة التحرير وإنهاء انفراد المسؤولين العرب في تقديم الحلول للقضية الفلسطينية، ودعوة الأجهزة العربية المختلفة الى إبراز دور الشعب الفلسطيني في خوض مباشر لمعركة استرداد أرضه وإبراز دور الأمة العربية في مساندة العمل

(٥٣) فتح، كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة، مصدر سبق ذكره، ص٢٠ – ٢١.

(٥٤) أورده حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

الفلسطيني المسلح ومسؤولية القيادة العربية الموحدة في الدفاع عن الحدود ومنع العدو من نقل المعركة خارج حدود الأرض المحتلة. وفي المجال الدولي، اقترحت فتح أن تعمل منظمة التحرير على إبراز الشخصية الفلسطينية على الصعيد الدولي، باعتبارها الطرف الأصلي في النزاع العربي– الصهيوني ، وتأكيد حقيقة كون الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الوحيد في تقرير مصيره وأسلوب كفاحه، وإبراز وقوف الشعب الفلسطيني الى جانب جميع الشعوب في نضالها من أجل حريتها واستقلالها وتحقيق التعاون الوثيق مع جميع قوى التحرر في العالم[٥٥].

غير أن تلك البادرة الإيجابية، التي اتخذتها حركة فتح تجاه المجلس الوطني الفلسطيني، والتي كانت تهدف ، على الأغلب، الى استغلال هذا المنبر لاسماع صوتها لقطاعات واسعة من الفلسطينيين ، لم تؤد الى ادخال تغيير جذري على موقف الحركة من منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها منظمة كانت «وليدة» مؤتمر القمة العربي وشربت من هذا المؤتمر «دمه ولحمه»، مما جعلها «تهيء نفسها لمعركة بعيدة المدى، وليس في طبيعة عمليات الاعداد الجارية فيها ماينبئ بالاستعداد لمعركة قريبة». ومادام هذا هو حال منظمة التحرير، فقد تمسكت فتح بموقفها الرافض اعتبار هذه المنظمة «اطاراً» للعمل الفلسطيني الموحد، مؤكدة ، من جديد، استعدادها «للتنسيق والتعاون مع أية جهة فلسطينية أو عربية تعمل أو تنوي العمل من أجل التحرير، بشرط أن يكون اللقاء والتعاون في أرض المعركة وليس في المكاتب والمؤتمرات، وإبقاء القيادة بيد الشعب الفلسطيني بعيداً عن الخصومات والتيارات التي تتنازع العالم العربي»[٥٦].

البعث: من التجاوب المحدود الى تبني استراتيجية حرب التحرير الشعبية

وكما جرت الاشارة سابقاً، فقد أثارت الأفكار التي طرحتها حركة فتح، حول استراتيجية الكفاح المسلح والعمل الجبهوي الفلسطيني والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية، سجالاً حامياً على الساحة الفلسطينية، سنتوقف في مايتبع عند مساهمتين تميزتا في اطار هذا السجال، الأولى تجاوبت، الى هذا الحد أوذاك، مع بعض مواقف فتح، وكانت لحزب البعث العربي الاشتراكي، والثانية اختلفت كلياً مع مواقفها ، وكانت لحركة القوميين العرب .

وكان حزب البعث قد أبدى تعاطفاً مبكراً مع ظاهرة العمل الفدائي الفلسطيني، حيث أكدت توصيات مؤتمره القومي الثامن، المنعقد في شهر نيسان ١٩٦٥، أن من واجب الحزب دعم كل عمل كفاحي مسلح «تقوم به فئات فلسطينية لا تقوم عليها الشبهات»، ودعت الى تسليح شعب فلسطين وتدريبه وتهيئته من أجل معركة التحرير . وكانت «شعبة فلسطين» للحزب في لبنان قد قدمت تقريراً شاملاً الى مندوبي المؤتمر عن طبيعة حركة فتح وظروف نشأتها، أشير فيه الى أن

(٥٥) «برنامج العمل الذي قدمته القيادة العامة لقوات العاصفة الى المجلس الوطني الفلسطيني» (كراس، ٣١/ ٥/ ١٩٦٥)؛ الوثائق العربية لعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره، ص٣٦١ – ٣٦٢.
(٥٦) «مذكرة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) الى مؤتمر القمة العربي الثالث» (البعث، ١٠/٩/١٩٦٥)؛ المصدر السابق، ص٦٠٠ – ٦٠١.

حركة فتح هي «أكثر حركات التحرير جدية»، وأن العمل الفدائي الذي أقدم عليه جناحها العسكري هو «عمل جبار كسر الجدار المعنوي الذي كان يحيط بالعمل التحريري داخل الأرض المحتلة»، وذلك رغم ضعف امكانيات فتح البشرية والحربية والمادية، ورغم اتسامها بـ «بعض السذاجة السياسية» و «عدم الدراية في العمل الشعبي» واهمالها «الاتصال بالمنظمات الفلسطينية الثورية قبل المباشرة في أعمالها العسكرية»(٥٧). وقد قررالمؤتمر، بعد النقاشات التي دارت حول هذا التقويم الإيجابي عموماً، تشكيل لجنة سرية تبحث بالتفصيل موقف البعث من حركة فتح وامكانات تعاونه معها. ويبدو أن أعضاء الحزب الفلسطينيين، ولاسيما في لبنان، كانوا متحمسين جداً لمشاركة حزبهم في الكفاح المسلح الفلسطيني، الذي قدم ويقدم كما لحظوا، عبر عمليات «قوات العاصفة»، خطة عملية لتحرير فلسطين «لا تحتاج الى براعة سياسية من النوع المتوافر جداً لدى معظم الحكام العرب الحاليين ممن اتخذوا فلسطين مطية الى قلوب الجماهير ونفوسها»، وإنما تقوم على «الإيمان والصبر والتضحية والابتعاد عن الضجيج الاعلامي»، واعتبار أن مكان العمل الفلسطيني الحقيقي يجب أن يكون على أرض فلسطين وليس في «المؤتمرات والاجتماعات [التي لا تشكل] على الاطلاق ميداناً لتحرير فلسطين»(٥٨).

غير أن الدعوة الى انخراط حزب البعث في ممارسة العمل الفدائي، وشروعه في دراسة «امكانية قيام حرب تحريرية على أساس حرب العصابات»، بقيت من دون تأثير فعلي، طوال العام ١٩٦٥، على قيادته القومية التي حافظت على أملها بتحويل الاستراتيجية العربية المشتركة «من استراتيجية دفاعية الى استراتيجية هجومية»، ورهانها على دور القطر العربي السوري، تحديداً، في قيادة معركة التحرير «ضمن أجل زمني محدد». صحيح أن قيادة الحزب لم ترَ وقتئذ في مؤتمرات القمة العربية أكثر من تجميع لبعض الجهد الرسمي العربي، وكانت على خلاف عقائدي وسياسي مع القيادة الناصرية في الجمهورية العربية المتحدة [مصر]، إلا أنها ظلت تشدد على أهمية وضع خطة عسكرية مشتركة من قبل القيادة العربية الموحدة، وتهيئة القوى العسكرية العربية اللازمة لتنفيذها، حيث ورد في إحدى النشرات السرية للحزب في هذا الشأن:

«إن أي تقدير موضوعي سليم لخطر اسرائيل ولقوتها يجب أن يدرك أنه ليست هناك دولة عربية واحدة قادرة في ظروفها الحاضرة على مواجهة هذا الخطر وحدها.. ولذلك، كان لابد من وضع خطة لتعزيز القوى اعتبرت حداً أدنى لما يجب أن تكون عليه القوى العربية من أجل النصر في المعركة.. وإن أي تقدير موضوعي سليم لخطر اسرائيل لابد أن يحسب حساباً كبيراً لتعاون قوى الأقطار العربية المحيطة باسرائيل بشكل خاص...، وهذا يضع سوريا وجهاً لوجه أمام مسؤولياتها في التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة، التعاون القائم على الاحترام المتبادل

---

(٥٧) «تقرير حول قضية فلسطين مقدم للمؤتمر القومي الثامن من شعبة فلسطين في لبنان»، البعث وقضية فلسطين الجزء الخامس، ١٩٦٤ - ١٩٦٩، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٥، ص٦٧ - ٧٠.

(٥٨) «درس من العاصفة لمحترفي المؤتمرات العربية»، (الأحرار، بيروت، ٢٨/٥/١٩٦٥)؛ المصدر السابق، ص٨٧ - ٩١؛ وكذلك «بيان التنظيم الفلسطيني التابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في ذكرى وعد بلفور» (بيروت، ٢/١١/١٩٦٥)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، [من دون تاريخ]، ص٥٧٠ - ٥٧١

وعلى الثقة المتبادلة وعلى مواقف القمة»[٥٩].

ومن جهة أخرى، لم يكن موقف حزب البعث من منظمة التحرير الفلسطينية بعيداً عن موقف حركة فتح منها، حيث بقي الحزب يشكك في امكانات منظمة التحرير في لعب دور ثوري وفي قدرتها على الافلات من قيد «الحكومات العربية ومنطقها المنحرف في معالجة القضية الفلسطينية». ومع أنه ظهر داخل المؤتمر القومي الثامن للحزب، المنعقد في نيسان ١٩٦٥، اتجاه اعتبر أن منظمة التحرير باتت حقيقة قائمة، وهي قادرة بالتالي على «أن تؤخر مسيرة النضال الفلسطيني أوتقدمه» تبعاً للتيار الأقوى في داخلها، وأنه قد يكون في وسع الحزب الاستفادة من امكانات جيش التحرير الفلسطيني ووجود بعض وحداته في سوريا، إلا أن التوصيات النهائية للمؤتمر المذكور ظلت مصرة على أن منظمة التحرير، التي ولدت «بدون أرض وبدون استقلال في العمل»، ليست «الأداة النضالية التي تستطيع أن تتحمل أعباء معركة تحرير فلسطين»، الأمر الذي يفرض على الحزب مواصلة مساعيه «من أجل إقامة كيان ثوري قادر على تعبئة شعب فلسطين وقيادته في معركته من أجل العودة»[٦٠]. وبعد تبني الحزب لشعار «حرب التحرير الشعبية» ، صار يرى أن مثل هذا الكيان الثوري ممكن أن تجسده جبهة وطنية تشارك فيها كل القوى الثورية الفلسطينية، القادرة ، عبر تعاونها، على ضمان قيام تحرك جدي «في اتجاه التعبئة الشعبية المنظمة لهدف التحرير»، مع العمل، في الوقت نفسه، على الاستفادة من «بعض المكتسبات التي أحرزتها قضية فلسطين بنشوء منظمة التحرير وقيام الكيان الفلسطيني للمرة الأولى منذ النكبة»[٦١].

وكان التطور الذي طرأ على تصور حزب البعث ، في عام ١٩٦٦، لطريق تحرير فلسطين قد نجم، في الأساس، عن تسلم قيادة بعثية جديدة متحمسة لاستراتيجية «حرب التحرير الشعبية» السلطة في سوريا في شباط ١٩٦٦، من جهة، وعن عودة بروز ظاهرة «الحرب الباردة» العربية بين المعسكرين «المحافظ» و «الراديكالي» ووصول العمل العربي المشترك، الذي جسدته مؤتمرات القمة، الى طريق مسدود ، من جهة ثانية[٦٢]. وفي مؤتمره القومي التاسع ، المنعقد في تشرين الأول ١٩٦٦، اعتبر حزب البعث ، بعد أن لاحظ أن مؤتمرات القمة العربية لم تكن سوى «استمرار في العمل التقليدي إزاء تحرير فلسطين وعامل تضليل يستعاض به عن الأسلوب الثوري الصحيح لتحرير فلسطين»، اعتبر ان لقاء القوى الثورية في الوطن العربي بات هو «المدخل الجدي للمعركة الفاصلة» بين العرب واسرائيل، داعياً الى قيام «حرب تحرير شاملة، تسهم فيها الجماهير العربية الكادحة كلهاوالقوى التقدمية»، وتكون مؤهلة للامتداد «على كل الأرض العربية حسب ضرورات المعركة ومتطلباتها»[٦٣].

---

(٥٩) «حول سياسة الحزب الفلسطينية ومؤتمرات القمة» (نشرة داخلية سرية صادرة عن القيادة القومية في ٢٩/٩/١٩٦٥)، البعث وقضية فلسطين . الجزء الخامس ، مصدر سبق ذكره، ص١٢١– ١٤١

(٦٠) «توصيات المؤتمر القومي الثامن حول فلسطين»، المصدر السابق، ص٧٩.

(٦١) «تضامن القوى الثورية كفيل بتحرير فلسطين» (الأحرار، العدد ٥٩٦، ١٤/٥/١٩٦٦)، المصدر ذاته، ص١٧٦–١٧٨.

(٦٢) مثل قطبا «الحرب الباردة» العربية، في ذلك الحين، سوريا ومصر من جهة، والسعودية والأردن من جهة ثانية. وكانت سوريا قد اندفعت ، بعد التغير الذي شهدته في شباط ١٩٦٦، على طريق التقارب والتنسيق مع مصر

(٦٣) «نص بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي عن اعمال المؤتمر القومي التاسع» (دمشق ، ٣١/١٠/١٩٦٦)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، [من دون تاريخ]، ص٤٧٨– ٤٨٦

«القوميون العرب»: من الخلاف المبدئي الى تبني منطق العمل الفدائي

كانت حركة القوميين العرب هي المساهم الأبرز، ومن موقع التعارض ، في السجال الذي استثارته الأفكار التي طرحتها حركة فتح. ويبدو أن «القوميين العرب» وجدوا أنفسهم معنيين أكثر من غيرهم بالدفاع عن الفكرالقومي العربي في مواجهة الفكر القطري الفلسطيني، خصوصاً وأن حركة فتح قد طرحت أفكاراً وشعارات جديدة قلبت الأفكار والشعارات التي درجوا على طرحها وتبنيها. وقد تواصل هذا السجال الذي دار بين الحركتين على مدى عامي ١٩٦٥و ١٩٦٦، ولم يحسمه ، في نهاية الأمر، سوى اقتراب«القوميين العرب» من مواقف فتح، واقرارهم، في نهاية عام ١٩٦٦ وبداية عام ١٩٦٧ ، بسيادة منطق العمل الفدائي الذي بشّرت به فتح. أما القضايا التي دار حولها هذا السجال فقد شملت الموقف من الحزبية والموقف من العمل الفدائي الفلسطيني ، من حيث توقيته وأهدافه ونتائجه وتأثيراته على الاستراتيجية العربية المشتركة، اضافة الى الموقف من العمل الجبهوي الفلسطيني ومن منظمة التحرير الفلسطينية.

فبخصوص الموقف من الحزبية،أخذ «القوميون العرب» على فتح دعوتها الفلسطينيين الى نبذ الحزبية والتخلي عن الأحزاب القومية والانضواء تحت رايتها، باعتبارها إطاراً عريضاً يتسع لكل الفلسطينيين، وأشاروا ، في سياق ردهم على مقولة فتح أن العمل الحزبي قد أثبت فشله فلسطينياً، أن الحزبيين الفلسطينيين هم الذين أقاموا نوعاً من التحدي في وجه مظاهر التمزق الثلاثي، الذي عانى منه الشعب الفلسطيني بعد النكبة، وهي «المنفى والتشتت والكبت»، وهم الذين أرسوا قاعدة جديدة لاستمرار نضال هذا الشعب ونجحوا في تحقيق «الرابط الوحيد المنظم بين الجماهير الفلسطينية في منافيها العشرة، وفي داخل المنفى الواحد». كما أنهم هم الذين قدموا دماءهم في المعارك القومية، ثمناً «لاسقاط الأحلاف الاستعمارية وفي سبيل الوحدة» وأثّروا تأثيراً عميقاً على الأحزاب العربية واتجاهاتها الفلسطينية، وذلك كله «في وقت لم يكن فيه الحديث ممكناً عن نضال فلسطيني ونضال عربي، كل على انفراد». أما في مايخص مقولة فتح أن الحزبية «فرّقت شعب فلسطين»، فقد أكد «القوميون العرب»، في ردهم على هذه المقولة، أن أكثر مايفرق الشعب هو «العمل الفردي» الذي تقوم به حركة فتح بمعزل عن القوى الأخرى العاملة في الساحة الفلسطينية، معتبرين أن توحيد كل هذه القوى في جبهة واسعة هو «أقدس شعار يمكن للقوى الفلسطينية المنظمة ولمنظمة التحرير أن ترفعه الآن»، ولا سيما بعد التغير النوعي الذي طرأ على الساحة الفلسطينية، بوقوع الانفصال وانتصار الجزائر ، وهو التغير الذي «لم يؤد الى انبثاق تنظيمات فلسطينية عديدة، بل أدى أيضاً الى تغير مماثل تقريباً في بنية الأحزاب العربية القومية، فقد أفرزت هذه الأحزاب أعضاءها الفلسطينيين في أجهزة قطرية فلسطينية خاصة، منفصلة عن تنظيماتها القطرية الأخرى»[٦٤].

وقد رفض «القوميون العرب»، في معرض دفاعهم عن الحزبية، محاولة حركة فتح الاستناد

---

(٦٤) كنفاني، غسان «دفاعاً عن الحزبية» (توحيد النضال الفلسطيني فلناخذ هذا الشعار الى مداه) ، فلسطين (ملحق جريدة المحرر)، بيروت، العدد ٣١، ١٢/٣٠/ ١٩٦٥

الى تجربة جبهة التحرير الوطني الجزائرية لتزكية مقولتها عن فشل المؤسسة الحزبية، معتبرين، عند مقاربتهم لهذه التجربة، أن الأحزاب المختلفة التي قبلت صيغة الجبهة، في محاولة لتجميع الصف الجزائري الثوري، لم تفقد مبدئياً شخصياتها السياسية المستقلة، وإنما بقيت تحافظ على شيء من وجودها المتميز داخل إطار الجبهة، وأن عملية انصهار هذه الأحزاب كانت «تحقق من النجاح بقدر ماكانت الجبهة تقترب من اكتساب أسس وقواعد وصفات الحزب الثوري المنظم». وعليه، وباعتبارها لم تكن «بديلاً لفكرة التنظيم الحزبي بقدر ما كانت بديلاً للتعدد الحزبي»، فقد كان من الطبيعي ، كما لحظ «القوميون العرب»، أن تجد جبهة التحرير الوطني الجزائرية، بعد توقيع اتفاقيات الاستقلال، أنه «لا مفر من إعلان نفسها حزباً»(٦٥).

وفي سياق معارضتهم شروع حركة فتح في ممارسة العمل الفدائي قبل اتفاقها على صيغة لتوحيد الجهد النضالي الفلسطيني، انتقد «القوميون العرب» مقولة فتح أن اللقاء الحقيقي بين القوى الفلسطينية لا يمكن أن يتم الا على أرض المعركة، معتبرين أن اللقاء على أرض المعركة يتطلب، أولاً، «وحدة في التصور لابعاد المعركة وخطوطها الاستراتيجية»، وهوالأمر الذي يفرض موافقة فتح على الدخول في نقاش جدي مع القوى الفلسطينية الأخرى واقرارها بمبدأ العمل الجبهوي في اطار تنظيمي موحد، رأى «القوميون العرب» ، على عكس فتح، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الأقدر، رغم نواقصها ، على تمثيله.

وكان العام الذي انقضى على تأسيس منظمة التحرير قد شهد حدوث تطور في موقف حركة القوميين العرب من هذه المنظمة في اتجاه التأكيد على «الدور الطليعي» الذي يمكنها أن تلعبه «على صعيد تعبئة شعب فلسطين واعداده لمعركة التحرير» . ففي تقويم أصدرته «قيادة العمل الفلسطيني» التابعة لحركة القوميين العرب لتجربة المنظمة، بمناسبة انعقاد مجلسها الوطني الثاني في القاهرة في نهاية شهر أيار ١٩٦٥، جرت الاشارة الى أن قيام منظمة التحرير قد شكل «كسباً عظيماً» للشعب الفلسطيني واقراراً بوجوده، شعباً وقضية، وان اعتراف الحكومات العربية بها قد أتاح فرصاً كبيرة لدفع النضال الفلسطيني الى الأمام، خصوصاً إذا ما نجحت المنظمة في ضمان اندماجها بالشعب الفلسطيني، وتحولت، بأفكارها وأجهزتها، الى منظمة ثورية،وأخذت المبادرة في دعوة جميع القوى الثورية الى وضع مخطط لانقاذ فلسطين والعمل المشترك على تعبئة كل طاقات الشعب الفلسطيني، تعبئة فعالة وكاملة، لأداء دور طليعي في هذا المخطط(٦٦). ومن منطلق إيمانها هذا بالدور «الطليعي» الذي يمكن للمنظمة أن تلعبه، قررت حركة القوميين العرب انضواء كافة تشكيلاتها الفلسطينية تحت راية منظمة التحرير، ودعت المجلس الوطني الفلسطيني الى ضمان اندماج التنظيمات الثورية الفلسطينية كافة في اطار المنظمة، باعتبار أن «هناك منظمات فلسطينية سرية عديدة، تحتوي على كفاءات وخبرات ذات قيمة»، ومن واجب المجلس الوطني تالياً أن يصدر توجيهاته الى قيادة المنظمة كي تستفيد «من امكانيات المنظمات السرية في بناء المنظمة وتطويرها ، ودرس الوسائل الكفيلة بتوحيد هذه المنظمات وتذويبها

(٦٥) ابراهيم ، محسن: مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري، بيروت، دار الفجر الجديد، ١٩٦٣، ص ٤٤- ٤٦

(٦٦) «القوى الثورية تناقش تجربة منظمة التحرير واحتمالات المستقبل» (حركة القوميين العرب- قيادة العمل الفلسطيني)، فلسطين، العدد ١٦، ١/٦/١٩٦٥.

تدريجياً في جسد المنظمة»[٦٧]. ورغم ان الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني لم تحقق ماكان يأمله «القوميون العرب» منها، إلا أن هؤلاء الأخيرين بقوا متمسكين بموقفهم القائم على أساس اعتبار أن منظمة التحرير هي وحدها المؤهلة لأن تلعب دور الإطار الجبهوي الواسع للشعب الفلسطيني، شريطة أن تتغير نظرة قيادتها الى طبيعة عملها بما يضمن التحام التنظيمات الفلسطينية المختلفة بالمنظمة، وتوفير قيادة جماعية لها، واعتماد مبدأ الانتخاب لا التعيين في اختيار أعضاء مجلسها الوطني، وبناء تنظيم شعبي ثوري، «تكون التشكيلات العسكرية، الفدائية والنظامية، في مكان القلب منه»[٦٨].

وإضافة الى انتقاد تفرد حركة فتح في ممارسة العمل الفدائي وإدارتها الظهر لكل أشكال العمل الجبهوي، أخذت حركة القوميين العرب على فتح افتقادها لاستراتيجية واضحة حول كيفية نقل أعمال الفدائيين الى ثورة مسلحة، ومبالغتها في تقدير أهمية العمل الفدائي والنتائج التي ستتمخض عنه وتجاهلها لضرورة التنسيق مع الحكومات الثورية العربية، وعلى رأسها حكومة الجمهورية العربية المتحدة، التي «تقع عليها في النهاية أعباء الحرب الشاملة التي ستقرر مصير فلسطين». فالعمل الفدائي الفلسطيني لم يكن بقادر وحده، كما لحظ «القوميون العرب»، على تشكيل «الأداة الثورية» المؤدية الى تحرير فلسطين، وهو إذ يقدر على تحقيق بعض «أهداف تكتيكية» ، سيبقى عاجزاً حتماً عن «بلوغ نصر استراتيجي حاسم»[٦٩]. كما ان من الخطأ الفادح تصوير هذا العمل الفدائي، كما تفعل فتح، على انه حرب التحرير أو حتى بدايتها :

«إن حرب التحرير التي تقترحها فتح أشبه ماتكون بحروب التحرير التي خاضتها الكثير من الشعوب المستعمرة ، وثورة الجزائر وحرب التحرير في فيتنام مثالان على ذلك. ولكن السؤال الذي يجب أن يُطرح هنا هو: هل تتوفر الظروف الموضوعية داخل الأرض المحتلة لحماية ولنجاح حرب تحريرية من هذا الطراز؟ أين هو الشعب الذي سيخوض هذه الحرب، وأين هي الموانع الطبيعية التي ستحمي الثورة من القوات الاسرائيلية النظامية؟. هل يستطيع العمل الفدائي، بما توفر له من امكانات، أن يضطلع بمهمة تحطيم القوات الاسرائيلية المسلحة؟..

لا خلاف أن للعمل الفدائي دوراً هاماً في المعركة القادمة ، ولكن أن يكون له دور شيء وأن يستطيع تحطيم القوات الاسرائيلية المسلحة شيء مختلف تماماً!»[٧٠].

ومادام العمل الفدائي الفلسطيني لا يمتلك القدرة على الحسم العسكري، فلابد له، كما قدّر «القوميون العرب» ، من أن ينسق جهوده مع الجيوش العربية، القادرة وحدها على إلحاق الهزيمة

---

(٦٧) ««فلسطين» تبدي رأيها في قضايا المؤتمر الاساسية»، المصدر السابق، العدد نفسه، وكذلك شبل، صالح «منظمة التحرير. هل هي حكومة منفى أم اداة التعبئة الثورية؟»، المصدر نفسه، العدد نفسه .

(٦٨) «المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني تقييم(٢). قيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب»، المصدر نفسه، العدد ١٨، ١/٧/١٩٦٥، وكذلك: «مطلوب من الشقيري تجاوز الشكوى وترجمة الكلام الى عمل»،المصدر نفسه، العدد ٢٥، ٧/١٠/ ١٩٦٥

(٦٩) «العاصفة ومنطق العمل الفدائي»، المصدر ذاته، العدد ٨، ١١/٢/١٩٦٥.

(٧٠) ««فلسطين» ترد على مقال «فتح»»، المصدر ذاته، العدد ٢٨، ٧/٤/١٩٦٦.

بالقوات الاسرائيلية، وأن يدرج نفسه في إطار «خطة ثورية مسلحة ذات أجزاء عديدة متكاملة ومترابطة»، حيث تقوم «الجيوش النظامية بمهمة تدمير القوات الاسرائيلية، يساعدها في ذلك ذراع فدائي رادع، على أن تكون مهمة ردع التدخل الاستعماري ملقاة على عاتق الجماهير العربية المنظمة والمدربة». أما صيغة «التوريط» ، التي تطرحها فتح، فلا يجوز «ضميرياً» أن تكون هي الصيغة التي تحكم علاقة العمل الفدائي الفلسطيني بقوى ثورية عربية، تمتلك طاقات عسكرية حقيقية وتلعب دوراًحاسماً في دعم نضال الشعب الفلسطيني(٧١)

وبهدف المساهمة في وضع الخطوط العريضة لخطة ثورية، تشكل قاعدة لتوحيد الجهد الفلسطيني، شارك ممثلو حركة القوميين العرب في اللقاء الذي عقد، في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٦، في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وضم كذلك ممثلين عن حزب البعث و «المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية»، إضافة الى بعض العناصر الفلسطينية المستقلة وبعد ثلاثة أشهرمن الاجتماعات الدورية التي عقدتها «اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد»، المنبثقة عن ذلك اللقاء، تم الاتفاق على النقاط التالية.

١ــ التصور العام للمعركة وأبعادها.

توحيد أداة الثورة على أرض منظمة التحرير الفلسطينية وعلى كافة خطوط القتال التي يعيش عليها الشعب الفلسطيني . وتتطلب مقتضيات المعركة أن لا يتدخل شعب فلسطين في شؤون البلاد العربية التي يعيش فيها إلا بحدود مايتطلبه الاخلاص للقضية. كما تتطلب إقامة علاقات ودية وثيقة مع القوى العربية الثورية، وتركيز هذه العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة بحكم امكاناتها العسكرية وبحكم استعدادها لوضع هذه الامكانيات في خدمة المعركة الفاصلة.

٢ــ العمل الفدائي.

هو التجسيد الحقيقي لدور شعب فلسطين، على أن يراعى في هذا العمل أن يكون موضوعاً ضمن إطار الاستعداد العربي الشامل.

٣ــ اسرائيل والذرة

إن سعي اسرائيل لامتلاك الذرة يتطلب حرباً عربية استباقية.

٤ــ وحدة العمل الفلسطيني:

وضع خطة عملية تستهدف، بعد فترة، دمج التنظيمات الثورية الفلسطينية وتمثيلها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بفعالية(٧٢).

وكانت فكرة شن حرب وقائية على اسرائيل ، تستبق إنتاج هذه الأخيرة للقنبلة الذرية، قد طرحتها حركة القوميين العرب، عشية انعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث في مدينة الدار البيضاء

(٧١) «فتح مدعوة للنقاش» ، المصدر ذاته، العدد ٣٥، ١٩٦٦/٢/٢٤.

(٧٢) «مع اجتماعات القوى الفلسطينية للوصول الى توحيد النضال الفلسطيني»، المصدر ذاته، العدد ٣٤، ١٩٦٦/٢/١٠؛ وكذلك: «اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد. اين هي جبهتها الاساسية»، المصدر ذاته، العدد ٣٥، ١٩٦٦/٢/٢٤؛ وايضاً: الحسن، بلال: «ملاحظات حول انجازات اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد»، المصدر ذاته، العدد ٣٩، ١٩٦٦/٤/٢١

في شهر ايلول ١٩٦٥، وذلك في إطار رهانها وقتئذ على استراتيجية عربية مشتركة، تتيح للجمهورية العربية المتحدة، فرصة الاضطلاع بالدور الأبرز في هذه الحرب وتضمن تعاون وصمود الجبهات العربية الأخرى[٧٣]. غير أن التحول الذي طرأ على العلاقات العربية – العربية، في عام ١٩٦٦، وتجلى في عودة بروز ظاهرة «الحرب الباردة» العربية ووصول العمل العربي المشترك الى طريق مسدود، قد أنهى رهان «القوميين العرب» على امكانية وضع خطة عربية موحدة في مواجهة اسرائيل، ودفعهم تالياً الى إعادة تقويم دور العمل الفدائي الفلسطيني في إطار خطة للتصدي تقوم على أساس استمرار منظمة التحرير الفلسطينية في سعيها من أجل توحيد العمل الفلسطيني الثوري وتنسيق جهودها مع حليفها الطبيعي، ممثلاً «بالقوى الثورية العربية وخاصة الجمهورية العربية المتحدة»[٧٤]. ولم ينته العام ١٩٦٦ إلا وكانت مواقف «القوميين العرب» ، من ظاهرة العمل الفدائي، قد اقتربت كثيراً من مواقف حركة فتح، باعتبارها ظاهرة «ليست وليدة الصدفة،وليست مقطوعة الجذور عن الواقع»، كما بيّنت تجربة السنوات الماضية، بل هي ظاهرة أصيلة «منبثقة من صفوف الشعب الفلسطيني نفسه، ويقودها شعب فلسطين»، وهو ما يعطي للعمل الفدائي «سنده الدولي»، ويبرز للعالم أن شعب فلسطين هو الذي يتحرك مباشرة من أجل قضيته. أما الدروس التي أفرزتها هذه الظاهرة، فقد حددتها حركة القوميين العرب في:

١ــ إن طريق العمل الفدائي الفلسطيني هو الطريق الوحيد القادر على استقطاب الجماهير الفلسطينية وجعلها كتلة واحدة في خدمة قضيتها، واستطاع، في الوقت نفسه، أن ينال ثقة الجماهير العربية .

٢ــ إن العمل الفدائي الفلسطيني قادر على الاستمرار والعمل، مهما وضعت أمامه العقبات والعراقيل .

٣ــ إن شعب فلسطين لن يستطيع تحقيق أهدافه الثورية ما لم يقاتل ويناضل لها ويقدم من أجلها الدماء العزيزة، وان من حق العمل الفدائي أن يطالب بقواعد ثابتة في الدول العربية .

٤ــ إن اسرائيل تخشى من هذا العمل وتخافه، لأنها تدرك أنها لن تستطيع حماية كل شبر من حدودها الطويلة مع الدول العربية، وتخشى منه لأنه الطريق الوحيد الذي يعيد لشعب فلسطين حيويته، ولأنها لن تستطيع أن تجابه حرب عصابات موسعة.

٥ــ ينبغي التنسيق مع القوى العربية الثورية كي تتحمل مسؤولية هذا العمل كاملاً، في ما لو فكر العدو في الرد عليه على مستوى حرب شاملة[٧٥].

وفي تبريرها هذا التحول الجذري الذي طرأ على تصورها لدور العمل الفدائي الفلسطيني في معركة التحرير، ركزت حركة القوميين العرب على أربعة تغيرات نوعية شهدتها الساحتان العربية

(٧٣) كنفاني، غسان: «مؤتمر القمة وقضية فلسطين»،المصدر ذاته، العدد ٢٤، ٢٣/ ٩/ ١٩٦٥

(٧٤) «الذروة والمنظمة والمستقبل أمام تقييم هادئ»، المصدر ذاته، العد ٤٢، ٢/ ٦/ ١٩٦٦.

(٧٥) «مستقبل العمل الفدائي ودوره في معركة التحرير»، المصدر ذاته، العدد ٥٦، ١٥/ ١٢/ ١٩٦٦

والفلسطينية وساحة المواجهة مع اسرائيل. وتمثّل التغيير الأول في سقوط مؤتمرات القمة، ولاسيما بعد أن تبيّن أن هذه المؤتمرات «لم تستطع تطويع عقلية الرجعية العربية بحيث تتناسى مصالحها في سبيل عمل فلسطيني جاد»، وما استتبع ذلك من سقوط الرهان على وضع خطة عربية موحدة للتصدي لاسرائيل: «وكان لابد أن يترتب على ذلك بدء التفكير بخطة عمل جديدة، تقوم الدول العربية المتحررة بنصيب منها، بوسائلها وامكانياتها المعروفة، بينما يقوم الشعب الفلسطيني بنصيب آخر، وبوسائل وامكانيات تختلف في طبيعتها وأهدافها عن وسائل وامكانيات الدول العربية المتحررة، تعبر عن نفسها بالعمل الفدائي». أما التغير الثاني فقد تم على الحدود العربية الاسرائيلية المشتركة، وأدى الى إعادة تقويم الانعكاسات التي سيتركها العمل الفدائي الفلسطيني على جبهة المواجهة العربية لاسرائيل، حيث «كانت إحدى المآخذ التي وضعت منذ البداية على العمل الفدائي أن هذه الأعمال سوف تؤدي مباشرة الى رد اسرائيلي كبير ينقل المعركة فوراً الى صعيد الجيوش التقليدية، فينتفي بالتالي مبرر العمل الفدائي.. وقد جاءت التجربة لتقول أن الطلائع الفدائية الأولى استطاعت أن تخلق داخل اسرائيل حالة بالغة من التوتر دون أن تجرؤ اسرائيل على الرد بمعركة كبيرة» وبرز التغير الثالث على مستوى الشعب الفلسطيني الذي وجد، بعد تأكد فشل أساليب العمل السياسي والدعاوي التي مارسها طويلاً وانهيار سياسة مؤتمرات القمة، أن العمل الفدائي هو وسيلته الوحيدة «لخلق حالة متوترة تحيي قضيته..، وتخلق من الخطر الاسرائيلي الكامن خطراً متحركاً ومتحفزاً، لعل ذلك يوجد في النهاية، وعبر توترات واصطدامات متلاحقة، قدرة على اتخاذ موقف عربي متحرك ومتحفز». في حين تمثل التغير الرابع، والأخير، في الخلاف الذي نشب بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير، ووضع «موقف الحكم الأردني.. في الطرف المناقض كلياً لموقف الشعب الفلسطيني»[٧٦].

وخلُصت حركة القوميين العرب الى أن هذه التغيرات الأربعة قد شكّلت الأساس الموضوعي لبروز «منطق جديد في العمل يتوجه الشعب الفلسطيني على أساسه لاستلام زمام المبادرة في تحريك قضيته»، وهو الأمر الذي يفرض على منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الجهة الفلسطينية الوحيدة التي تملك امكانيات الاعداد لمثل هذا العمل والاستمرار فيه بنجاح، أن تسعى الى «تبني المنظمات الفدائية القائمة، ومدها بالمعدات والأموال»، وذلك بعد أن تعيد النظر في مصادر تمويلها وفي أبواب صرف ميزانيتها بانتهاج سياسة مالية جديدة «تعتمد بالدرجة الأولى على دعم الدول العربية المتحررة لها، كما تعتمد على امكانيات الشعب الفلسطيني [وتقوم على] إعادة نظر شاملة في نفقات المكاتب المفتوحة وكافة النفقات المالية الأخرى»[٧٧].

---

(٧٦) «مع التطورات الهامة في القضية الفلسطينية مطلوب من منظمة التحرير أن تتبنى المنظمات الفدائية القائمة»، المصدر ذاته، العدد ٥٨، ١٩٦٧/١/٢٦.

(٧٧) المصدر السابق

التحول في موقف منظمة التحرير من ظاهرة العمل الفدائي

وكان نهج العمل الفدائي الذي اختطته حركة فتح في الساحة الفلسطينية قد أخذ يشكّل ، مع استمرار عملياتها العسكرية، وتصاعدها، عامل ضغط على كل القوى السياسية الناشطة في هذه الساحة، ولاسيما على منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تنظر الى نفسها باعتبارها الاطار الوحيد المعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني والمجسد لكيانه السياسي. وبهدف التخفيف من حدة هذا الضغط ، لم يكن أمام قيادة منظمة التحرير سوى طريق التأكيد على أهمية الجانب العسكري من جوانب نشاطها والسعي الى توسيع حجم وحدات جيش التحرير الفلسطيني وزيادة فاعليتها وفي هذا الاتجاه، قدمت قيادة المنظمة الى مؤتمر القمة العربي الثالث، الذي انعقد في مدينة الدار البيضاء في شهر ايلول ١٩٦٥، عدة مطالب تدعو الى فرض التجنيد الاجباري على جميع الفلسطينيين في الأردن ولبنان وتحصين القرى الحدودية . كما دعت، في مذكرة وجهتها الى الحكومة الأردنية مباشرة في شهر شباط ١٩٦٦، الى إنشاء كتائب مستقلة لجيش التحرير الفلسطيني في الأردن، وإقامة معسكرات لتدريب الفلسطينيين فيه والعمل على تسليح سكان المدن والقرى الأمامية. وقد أدت معارضة الحكومة الأردنية هذه المطالب، التي رأت فيها تدخلاً «يستهدف ضعضعة الأوضاع في الأردن وتمزيق شمل الأسرة الواحدة»(٧٨)، الى تفجير الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير، وهو الخلاف الذي فاقمته عودة ظاهرة «الحرب الباردة» العربية الى البروز وسقوط سياسة مؤتمرات القمة.

وكان من الطبيعي ، في تلك الأجواء ، أن تتجذر مواقف قيادة منظمة التحرير وأن يُفرض عليها الاقتراب أكثر من منطق العمل الفدائي، وهوماتجلى بوضوح في القرار الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني الثالث، الذي انعقد في مدينة غزة في شهر أيار ١٩٦٦، وطالب بالاهتمام بقوات الفدائيين وزيادة أعدادها «بالشكل الذي يتيح لها العمل السريع، بما يتفق مع أبعاد المعركة واحتمالاتها والاستفادة من خبرات المجاهدين». وهي مطالبة عكست، وكما يلحظ فيصل حوراني، «الشعبية المتزايدة بين أوساط الرأي العام للعمل الفدائي، مما لم يعد بمقدور قيادة المنظمة تجاهله، [وأظهرت] مدى تأثير من يمثلون هذه المنظمات داخل المجلس»(٧٩).

وكانت عمليات «قوات العاصفة»، وما استتبعها من اعتداءات اسرائيلية متكررة على المناطق الحدودية في كل من الأردن وسوريا، قد أخذت تثير تعاطفاً شعبياً متزايداً بلغ ذروته في التحرك الشعبي الواسع الذي أعقب الغارة الاسرائيلية على قرية السموع القريبة من مدينة الخليل، في الثالث عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٦٦، والذي رُفعت فيه شعارات تدعو الحكومة الأردنية الى تسليح الشعب وتحصين القرى الأمامية وعدم التعرض للفدائيين الفلسطينيين بعد عودتهم من تنفيذ عملياتهم العسكرية. وفي الرسالة التي وجهها رئيس منظمة التحرير أحمد الشقيري، عبر

(٧٨) انظر. «نص المذكرة الايضاحية التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية الى الحكومة الاردنية» و «خطاب الملك حسين حول مطالب منظمة التحرير الفلسطينية من الاردن»، في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤- ٨٦ وص ٣٤- ٣٩

(٧٩) حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩.

الأثير، الى الملك حسين، معلناً استعداده لنقل جميع وحدات جيش التحرير الفلسطيني من غزة وسورياوالعراق الى الأردن، أشاد بالدور الكفاحي الذي يضطلع به العمل الفدائي الفلسطيني، وذكر «أن الفدائيين المناضلين من أبناء فلسطين سيواصلون ضرب اسرائيل في المنطقة المحتلة.، وسيزدادون عدة وعدداً، [و] سيثأرون لأهالي الخليل.. [و] هذا ماوصل الى علم منظمة التحرير عن عزم الفدائيين المناضلين من أبطال فلسطين»(٨٠).

وفي خطوة جديدة مثّلت هروباً الى الأمام من التناقضات المعتملة داخل قيادة منظمة التحرير، بفعل تزايد التأييد الشعبي للعمل الفدائي الذي تجلى في بروز منظمتين فدائيتين جديدتين هما «منظمة أبطال العودة» و «منظمة عبد القادر الحسيني» وتفاقم الخلاف مع الأردن، أعلن رئيس المنظمة أحمد الشقيري، في نهاية كانون الأول ١٩٦٦، عن حل اللجنة التنفيذية وتشكيل مجلس الثورة التابع لمنظمة التحرير ليأخذ على عاتقه «إعداد الشعب لخوض معركة التحرير، وجيش التحرير في الطليعة»، وذلك استناداً الى قرار الدورة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني الداعي «الى الانتقال من مرحلة الاستعداد [للمعركة] الى مرحلة التهيئة الفعلية [لها] ضمن الاستراتيجية العربية الثورية»(٨١). وفي الاجتماع الأول الذي عقده مجلس الثورة الفلسطينية في القاهرة، في مطلع الأسبوع الثاني من شهر شباط ١٩٦٧، تم الاتفاق على انتهاج سياسة التقشف في ميزانية المنظمة «باعتباره أول طريق الثورة» وتطوير جيش التحرير الفلسطيني «بحيث يصبح جيشاً نضالياً ثورياً مهيأ لحرب التحرير»، كما قرر مجلس الثورة أن يَنْشأ مجلس يُعرف بمجلس التحرير، ويضم «خيرة الكفاءات العسكرية العربية وفي المقدمة بعض قادة الثورة الجزائرية»(٨٢).

(٨٠) انظر الوثائق العربية لعام ١٩٦٦، بيروت، الجامعة الاميركية، [من دون تاريخ]، ص ٧٩٥- ٧٩٦ وص ٨١٩- ٨٢١

(٨١) «بيان السيد أحمد الشقيري الخاص بتشكيل مجلس الثورة الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية» (القاهرة، ٢٧/١٢/١٩٦٦)' الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، مصدر سبق ذكره، ص٦٨٧- ٦٨٨

(٨٢) «بيان السيد أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بمناسبة انعقاد أول اجتماع لمجلس الثورة» (القاهرة، ١٠/٢/١٩٦٧)' الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩، ص٥٣- ٥٤.

الفصل الخامس

هزيمة حزيران ١٩٦٧
وانعكاساتها على الفكر السياسي الفلسطيني

شهد مطلع ربيع العام ١٩٦٧ تصاعداً في حدة التوتر على الجبهة السورية – الإسرائيلية نجم عن تزايد التهديدات الإسرائيلية بشن هجوم واسع على سوريا لمنعها من الإستمرار في تقديم الدعم لعمليات الفدائيين الفلسطينيين. وكانت سوريا، بعد التغير السياسي الذي تم فيها في شباط ١٩٦٦، قد تبنت موقفاً داعماً للعمل الفدائي الفلسطيني ونسجت علاقات وثيقة مع حركة فتح، كما زادت من تقاربها مع مصر ووقعت معها، بمباركة من الإتحاد السوفييتي، معاهدة دفاع مشترك في تشرين الثاني من العام نفسه. وفي السابع من نيسان ١٩٦٧، نفذت إسرائيل تهديداتها بالفعل وقامت بالإعتداء على المناطق الحدودية السورية، مما أسفر عن وقوع صدام واسع، بري وجوي، بين الطرفين. وأمام هذا التصاعد في حدة التوتر، لم يكن أمام الرئيس جمال عبد الناصر سوى أن يهرع لنجدة سوريا، حيث طالبت الحكومة المصرية، في خطوة هدفت إلى ردع إسرائيل، بانسحاب قوات هيئة الأمم المتحدة من الحدود المصرية – الإسرائيلية، ومن ثم من منطقتي غزة وشرم الشيخ، كما قررت، في الثالث والعشرين من أيار، إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية. وفي الثلاثين من الشهر نفسه، انضم الأردن إلى معاهدة الدفاع المشترك بين مصر وسوريا، وذلك بعد أن تيقنت حكومته من أن الحرب باتت وشيكة، وأن الأردن، بسبب خصوصية تركيبه السكاني وموقعه الجيو – سياسي، لا يمكنه أن يبقى بعيداً عن المشاركة فيها[1].

وفي الخامس من حزيران ١٩٦٧، شنت إسرائيل، بدعم سافر من الولايات المتحدة الأمريكية، حرباً مباغتة على كل من مصر وسوريا والأردن، استطاعت خلال ستة أيام أن تنهيها لصالحها بعد أن نجحت في احتلال شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة. وقد خلقت «نكسة» حزيران، كما صارت تُعرف، حقائق جديدة في المنطقة، كان من بينها تصاعد التنافس الأمريكي – السوفييتي إلى درجة لم يشهدها الشرق الأوسط من

(١) لمزيد من التفاصيل عن جذور حرب حزيران ١٩٦٧، يمكن الرجوع إلى
مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨. البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥ (ط٢)، ص٢٩ – ٧٥.

قبل وتزايد ارتباط كل من طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي بأحد هذين القطبين الدوليين، وعودة الروح إلى العملً العربي المشترك، كما تجلى ذلك في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في مدينة الخرطوم في أواخر آب، وترسخ القناعة، بين صفوف الحكام العرب، باستحالة القضاء على إسرائيل وبأنه لم يعد هناك مفر من الإقرار بوجودها كأمر واقع في الشرق الأوسط، بعد إزالة آثار عدوان الخامس من حزيران[٢]. وبناء على التوجه العربي المشترك، المقر في قمة الخرطوم، للبحث عن تسوية سياسية تزيل آثار العدوان، كثّفت مصر اتصالاتها الدولية وطرحت، في نهاية أيلول ١٩٦٧، فكرة قيام مجلس الأمن الدولي ببحث موضوع العدوان الإسرائيلي واستصدار قرار بشأنه، وهو ما تحقق في الثاني والعشرين من تشرين الثاني، بعد مفاوضات ومناقشات موسعة بشأن الصيغ المختلفة، وذلك حين تبنى مجلس الأمن بالإجماع مشروع القرار الذي تقدم به الممثل البريطاني اللورد كارادون، ودعا إلى إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس مجموعة من المبادئ، كان من أهمها عدم جواز الإستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران، وإنهاء حالة الحرب واحترام الإعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وبحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود آمنة ومعترف بها، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين[٣]. وفي حين وافق كل من مصر والأردن على قرار مجلس الأمن، الذي صار يُعرف باسم القرار رقم ٢٤٢، أعلن كل من سوريا والعراق رفضه له. أما إسرائيل فقد ربطت عملياً موقفها من القرار الدولي بموافقة الدول العربية على الدخول في مفاوضات مباشرة معها بهدف التوصل إلى معاهدة سلام شامل[٤].

ومن جهة أخرى، كانت لـ«نكسة» حزيران نتائج مباشرة على الصعيد الفلسطيني، تمثلت في سقوط الرهان على دور الجيوش العربية في خوض معركة التحرير، وتحرر العمل الكفاحي الفلسطيني من قيود «الوصاية» الرسمية العربية، وترسخ منطق النضال القطري الفلسطيني، من خلال الثورة الفلسطينية المسلحة، الذي بشّرت به حركة فتح وجسدته عبر نشاطها الفدائي. وقد تُرجم ذلك بانتشار ظاهرة العمل الفدائي الفلسطيني وظهور تنظيمات فلسطينية جديدة، كان من

(٢) كان الرئيس جمال عبد الناصر قد عبّر عن هذه القناعة في الكلمة التي القاها أمام الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في مدينة الخرطوم، وركز فيها على أهمية التوصل إلى حل سياسي مقبول يضمن انسحاب إسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران. ومع أن البيان السياسي الصادر عن مؤتمر قمة الخرطوم قد أشار إلى أن لا تفاوض ولا اعتراف ولا صلح مع إسرائيل، إلا ان المؤتمرين قد تبنوا ذلك التوجه المصري، وفوّضوا الملك حسين بالتباحث مع الأمريكيين حول استرداد الضفة الغربية بالوسائل السلمية.

انظر. المصدر السابق، ص١٢١ – ١٢٩.

(٣) حول ملابسات التوصل إلى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، انظر

المصدر ذاته، ص١٣١ – ١٥٧. ويمكن الإطلاع على النص الكامل لهذا القرار في منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ – ١٩٨٨، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩ – ٢٠٠.

(٤) وإضافة إلى ذلك، استغلت الحكومة الإسرائيلية ما ورد في الفقرة الخاصة بانسحاب القوات الإسرائيلية، في النص الإنكليزي للقرار، من حديث عن انسحاب من «أراضٍ» وليس «الاراضي»، لتبرر رفضها الإنسحاب من كل الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران.

أبرزها، في ذلك الحين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي شكّل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب عمودها الفقري[٥]، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة)، التي انبثقت عن حزب البعث العربي الإشتراكي الحاكم في سوريا[٦]. وقد سعت كل هذه المنظمات الفدائية الفلسطينية، مستفيدة من الفراغ السياسي الناشئ عن «النكسة»، إلى تعزيز حضورها على خطوط المواجهة مع إسرائيل ولاسيما في الأردن، ونجحت، بعد أن أثبتت قدرتها على خوض مواجهات فعلية وواسعة مع القوات الإسرائيلية وإلحاق خسائر جسيمة بها، في التحول إلى مركز استقطاب لقطاعات كبيرة من الجماهير الفلسطينية والعربية[٧]. وكان طبيعياً في مثل هذه الأجواء أن تحدث تغيرات جذرية على بنية الكيان السياسي الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن يدخل الفكر السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة من مراحل تطوره. وسيكون

---

(٥) أُعلن عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الاسبوع الثاني من كانون الاول ١٩٦٧ نتيجة اندماج ثلاثة تنظيمات فدائية تشكلت قبل الخامس من حزيران، وهي «منظمة أبطال العودة»، التي كانت مواقفها قريبة من مواقف حركة القوميين العرب، و«منظمة شباب الثأر» التي شكلها الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب عشية وقوع حرب حزيران، و«جبهة التحرير الفلسطينية» بزعامة الضابط الفلسطيني السابق في الجيش السوري أحمد جبريل التي كانت قد تأسست في عام ١٩٦٤ وفي بيانها التأسيسي اكدت الجبهة أن هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران مثّلت «بداية مرحلة جديدة من العمل الثوري تباشر فيه الجماهير دورها القيادي والمسؤول في مقارعة الإمبريالية والصهيونية [بسلاح] العنف الثوري». غير أنه لم تمض سوى أشهر قليلة على تأسيس الجبهة حتى دبّ الخلاف داخل صفوفها، ولاسيما بين جناح «القوميين العرب» وجناح «جبهة التحرير الفلسطينية». ولم تكن «ظاهرة التحول» التي شهدها جناح «القوميين العرب» بعيدة عن انفجار هذا الخلاف، الذي أسفر، في تشرين الاول ١٩٦٨، عن ظهور تنظيمين مستقلين، هما «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بزعامة جورج حبش، و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة» بزعامة أحمد جبريل.

انظر «البيان التأسيسي الأول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (الحرية، بيروت، ١١/١٢/١٩٦٧)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص٩٩٩ – ١٠٠١، وكذلك «بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول محاولات إجهاض العمل الفدائي من الداخل»، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠، ص٧٩٤ – ٧٩٥

(٦) تشكلت منظمة «طلائع حرب التحرير الشعبية» (قوات الصاعقة)، والتي صارت تعرف باسم منظمة الصاعقة، استناداً إلى التوجهات التي أقرها المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث العربي الإشتراكي، في تشرين الاول ١٩٦٦، الذي دعم العمل الفدائي الفلسطيني وتبنى شعار «حرب التحرير الشعبية». وقد بدأ العمل التحضيري لتأسيس هذه المنظمة في ربيع العام ١٩٦٧، كما يُعتقد، وقامت بتنفيذ أولى عملياتها العسكرية في ليلة الثامن من حزيران. وفي عام ١٩٦٨، أصبح «التنظيم الفلسطيني الموحد»، الذي جمع الاعضاء الفلسطينيين في فروع حزب البعث المختلفة، هو العمود الفقري لمنظمة الصاعقة

انظر حورشيد، دليل حركة المقاومة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص٨٥ – ٨٦.

(٧) كانت إحدى أهم هذه المواجهات المعركة التي دارت في مخيم الكرامة، على بعد خمسة كيلومترات من جسر الملك حسين على نهر الأردن، في ٢١ آذار ١٩٦٨، بين القوات الإسرائيلية ووحدات من الفدائيين الفلسطينيين ومن جنود الجيش الأردني وكانت هذه المعركة، التي تكبدت خلالها القوات الإسرائيلية المهاجمة خسائر فادحة قُدرت بـ ٧٠ قتيلاً وأكثر من ١٠٠ جريح، نقطة تحول كبرى في تطور حركة فتح وفصائل المقاومة الفلسطينية الاخرى فإثر هذه المعركة صار يتدفق على الأردن آلاف المتطوعين من الشبان الفلسطينيين والعرب للإنخراط في صفوف المنظمات الفدائية، كما تزايد اهتمام الصحافة العربية والاجنبية بنشاط هذه المنظمات.

انظر الموسوعة الفلسطينية. القسم العام في اربعة مجلدات، المجلد الثالث، دمشق، ١٩٨٤، ص٦٣٦ – ٦٣٨

هدف هذا الفصل التعرف على ملامح هذا الفكر في مرحلته الجديدة هذه، والكشف عن الظواهر الجديدة التي برزت في إطاره، ولاسيما ما عُرف باسم ظاهرة التحول، التي نقلت «القوميين العرب» من مواقع الفكر القومي إلى طبعة معينة من طبعات الفكر الماركسي.

انتقال قيادة منظمة التحرير إلى أيدي حركة فتح

كانت نكسة حزيران تعبيراً عن فشل النهج الذي سارت عليه منظمة التحرير الفلسطينية وإيذاناً ببدء انسحاب القيادة التي مثّلها أحمد الشقيري من ساحة النضال الفلسطيني. وكما فعلت عندما تأكدت سيادة منطق العمل الفدائي، في نهاية العام ١٩٦٦، بين صفوف الفلسطينيين، أقدمت هذه القيادة على عملية هروب جديدة إلى الأمام، لكن هذه المرة في اتجاه المواقع القومية الوحدوية، طارحة، في ظل واقع الهزيمة وانحسار المد القومي الثوري، مشروعاً لإقامة «دولة عربية متحدة»، أذاعه رئيس المنظمة في أواسط تشرين الأول ١٩٦٧، واعتبر فيه أن «التجزئة هي السبب الرئيسي للنكسة»، وأن الوحدة «هي الخطوة الأولى التي لابد منها نحو إزالة الكيان المغتصب الدخيل»[٨]. فبهدف تجاوز نتائج النكسة، لم يعد هناك، كما قدّر أحمد الشقيري، سوى طريق واحد هو طريق العودة إلى العمل الوحدوي العربي والمبادرة إلى إقامة دولة الوحدة القادرة، بما تمتلكه من إمكانات وطاقات كبيرة، على إزالة آثار عدوان حزيران:

> «[إن] نكسة حزيران (يونيو) يجب أن تفجر في الأمة العربية ثورة فوق كل الثورات، يجب أن تفجر الثورة الأم تحتضن جميع الإنتفاضات والتورات، وإن هذه الثورة الأم هي قيام الدولة العربية المتحدة، تبادر إلى إنشائها الدول العربية التي تتشابه في ظروفها وتظل مفتوحة للدول الأخرى تدخلها حين تشاء . إن العدوان قد تم بالقوة ولن يزول إلا بالقوة. إن القوة العربية الموحدة هي كفيلة بإزالة آثار العدوان اللاحق والسابق، وإن الجيش العربي الواحد، على رأسه قائد واحد في دولة عربية واحدة، هو الذي يستطيع أن يحرر سيناء والضفة الغربية والمرتفعات السورية وأن يكون بعد ذلك قادراً على تحرير الوطن السليب»[٩].

وبالتوازي مع هروبها هذا نحو المواقع القومية الوحدوية، سعت قيادة منظمة التحرير، بعد شعورها بأن الأنظمة العربية باتت على وشك التخلي عنها[١٠]، إلى تضخيم مشاركتها في أعمال المقاومة المسلحة للإحتلال الإسرائيلي وتصوير نفسها باعتبارها الطرف الوحيد القادر على جمع المنظمات الفدائية وتوحيدها تحت راية المنظمة، حيث أكد رئيس المنظمة، في حديث أدلى به

---

(٨) الشقيري، أحمد مشروع الدولة العربية المتحدة، بيروت، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، كانون الاول ١٩٦٧

(٩) المصدر السابق، ص٤٢ - ٤٤

(١٠) عشية انعقاد مؤتمر القمة العربي في مدينة الخرطوم في آب ١٩٦٧، بذل عدد من الدول العربية جهوداً حثيثة من أجل استبعاد مشاركة وفد عن منظمة التحرير في أعمال المؤتمر.

إلى مجلة «الحوادث» البيروتية في ١٣ تشرين الأول ١٩٦٧، أن منظمة التحرير دخلت «المرحلة الأولى في الحرب الشعبية التحريرية»، وانتقلت إلى «الخطوات العملية» في مساعيها الرامية إلى توحيد الكفاح المسلح الفلسطيني[١١].

وفي مطلع الأسبوع الثاني من كانون الأول، أعلن أحمد الشقيري عن تشكيل «مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين»، مما استتبع ردود فعل عنيفة من جانب حركة فتح، التي انتقدت «التصريحات المضللة» التي يطلقها رئيس المنظمة، ودفع سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى توجيه مذكرة إلى رئيس المنظمة مطالبينه فيها بالتنحي والإستقالة. وبعد اضطرار أحمد الشقيري، أمام تصاعد الحملة الموجهة ضده، إلى تقديم استقالته، أذاعت اللجنة التنفيذية للمنظمة بياناً أشارت فيه إلى أنها ستعمل بالتعاون مع جميع المنظمات الفدائية على تحقيق الوحدة الوطنية وتطوير أجهزة المنظمة من خلال إقامة «مجلس تتمثل فيه إرادة الشعب وتنبثق عنه قيادة جماعية مسؤولة»[١٢]. وبذلك، تحققت الخطوة الأولى على طريق انتقال قيادة المنظمة إلى أيدي المنظمات الفدائية، ولاسيما الأقوى نفوذاً بينها وهي حركة فتح.

وتتويجاً لسلسلة من الإتصالات، التي جرت خلال النصف الأول من عام ١٩٦٨ من أجل تشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد، وتمخضت عن الإتفاق على أن يكون للمنظمات الفدائية التمثيل الأكبر في هذا المجلس، انعقدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني في مدينة القاهرة ما بين العاشر والسابع عشر من تموز، وأقرت ميثاقاً «وطنياً» جديداً بعد أن اشترطت حركة فتح تعديل بعض بنود الميثاق القومي السابق. وبسبب الخلاف الذي نشب حول تركيبة القيادة الجديدة للمنظمة، قررت الدورة الرابعة للمجلس إبقاء اللجنة التنفيذية القديمة نفسها، التي كان يترأسها بالوكالة يحيى حمودة، إلى حين انعقاد الدورة الخامسة، التي انعقدت بالفعل في مطلع شباط ١٩٦٩، وجرى فيها انتخاب لجنة تنفيذية ضمت ممثلين عن حركة فتح وعن منظمة الصاعقة وعن المستقلين، وانتخب ياسر عرفات، الذي كانت قيادة فتح قد عيّنته في نيسان ١٩٦٨ ناطقاً رسمياً باسمها، رئيساً لهذه اللجنة التنفيذية الجديدة.

وجاءت التعديلات التي أُدخلت على مواد «الميثاق القومي» لتكرس الأفكار التي كانت حركة فتح قد طرحتها[١٣]. صحيح أن التأكيد على البعد القومي للقضية والنضال الفلسطينيين ظل واضحاً في مواد عديدة من مواد «الميثاق الوطني» الجديد، وأن حركة فتح قدمت «تنازلاً» للمنظمات الفدائية المنبثقة عن تيار القومية العربية بقبولها الإبقاء على نص المادة الواردة في «الميثاق القومي» الذي يشير إلى أن «الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان»، إلا أن «الميثاق الوطني» الجديد، باتجاهه الرئيسي، كان منسجماً إلى حد كبير مع تيار الوطنية القطرية

---

(١١) «حديث السيد أحمد الشقيري حول سياسة منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة المقبلة»، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص٨١٤ – ٨١٨.

(١٢) «بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية»، المصدر ذاته، ص١٠٢٦ – ١٠٢٧.

(١٣) كان فيصل حوراني قد قدم في كتابه عرضاً مسهباً للتعديلات التي ادخلتها الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني على مواد «الميثاق القومي الفلسطيني». انظر. الفكر السياسي الفلسطيني، المصدر المذكور، ص١٣٥ – ١٥٦، وكذلك. وثائق فلسطين. مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩–١٩٨٧، دائرة الثقافة – م ت ف، ١٩٨٧، ص٣٤٣ – ٣٤٧

الفلسطينية كما عبّرت عنه حركة فتح

فخلافاً للميثاق القديم، الذي عرّف فلسطين بأنها «وطن عربي»، شدد «الميثاق الوطني» على أن فلسطين «وطن الشعب العربي الفلسطيني»، وأن هذا الشعب «هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه»، وهو «يرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية». وتجاوباً مع هذا التوجه الجديد، حُذفت من مواد الميثاق الجديد المادة ٢٤ من «الميثاق القومي» التي كانت تشير إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية «لا تمارس.. أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة». وصارت الثورة الفلسطينية المسلحة، كما فهمتها حركة فتح، هي «المعبرة» عن الشعب العربي الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار «الممثل» لقوى هذه الثورة، وهي، على هذا الأساس، «مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير المصير فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي».

وانعكست الهوية المسلحة لحركة فتح على نصوص مواد عديدة في «الميثاق الوطني»، الذي أكد أن الكفاح المسلح «هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً»، وأن العمل الفدائي «يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة»، وأن المقاتلين وحملة السلاح في معركة التحرير «هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني». وإذا كان «الميثاق الوطني» قد ثبّت المادة الواردة في «الميثاق القومي»، التي تشير إلى أن «تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي»، إلا أنه أدخل تعديلاً على نص هذه المادة نقله من الحديث الفضفاض، عن العون والتأييد الذي يجب على الأمة العربية، حكومات وشعوباً، أن تقدمه للشعب العربي الفلسطيني لتمكينه «من القيام بدوره في تحرير وطنه»، إلى الحديث الملموس عن دور الأمة العربية في دعم الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من «القيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه».

ومع أن إشارة «الميثاق القومي»، في إحدى مواده، إلى أن «المذاهب العقائدية سياسية كانت أم اجتماعية أو إقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم»، لم تكن متعارضة مع طروحات حركة فتح حول ضرورة نبذ الحزبية والعقائدية، إلا أن مشاركة تنظيمات فدائية أخرى، معبرة عن مذاهب عقائدية، في أعمال الدورة الرابعة للمجلس الوطني، جعلت من الطبيعي أن يتجاهل «الميثاق الوطني» هذه الإشارة، وأن يستعيض عن المادة التي تضمنتها بمادة جديدة تحدد المرحلة الثورية التي يمر بها الشعب الفلسطيني بوصفها «مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين»، المتميزة بكون التناقضات فيها بين القوى الوطنية الفلسطينية «من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والإستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية»، بما يضمن توحيد جماهير هذا الشعب، في أرض الوطن وفي المهاجر، في «جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين

وتحريرها بالكفاح المسلح[١٤].

وتبرز غلبة فكر الوطنية القطرية الفلسطينية بوضوح أكبر في القرارات السياسية الصادرة عن الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني. فقد حددت هذه القرارات «الهدف» في «تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب العربي الفلسطيني عليها»، بما يضمن حق هذا الشعب «في أن يقيم لنفسه على أرضه المجتمع الذي يرتضيه وأن يقرر موقعه الطبيعي في الوحدة العربية»، مؤكدة، في هذا السياق، على ضرورة الحفاظ على الشخصية العربية الفلسطينية و«الوقوف في وجه أي محاولة لإذابتها أو الوصاية عليها». أما أسلوب النضال من أجل تحقيق هذا الهدف، فقد تحدد في الكفاح المسلح، الذي «يتجاوز ما اصطُلح على تسميته إزالة آثار العدوان»، على أن تكون الجماهير العربية الفلسطينية هي «أداة الثورة»، وتكون منظمة التحرير «[تجمعاً] للقوى الفلسطينية في جبهة وطنية من أجل ثورة مسلحة تحرر الأرض»[١٥].

حركة القوميين العرب: الارهاصات الأولى لظاهرة التحول

إذا كانت نكسة حزيران قد خلقت شروط ترسخ تيار الوطنية القطرية الفلسطينية وجعلت تعبيره السياسي الأبرز يتسلم مقاليد الأمور في منظمة التحرير الفلسطينية، فإن هذه النكسة ذاتها هي التي دفعت أحد أبرز المعبرين عن تيار القومية العربية، وهو حركة القوميين العرب، إلى الشروع في مراجعة نقدية شاملة لمنطلقاته الفكرية ومواقفه السياسية.

وكانت قيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب قد اعتبرت، في البيان الذي أصدرته في الأول من حزيران ١٩٦٧، أن جمال عبد الناصر، بتحركاته الموجهة ضد إسرائيل، أعاد قضية فلسطين «بضربة واحدة شجاعة إلى مركز الصدارة من قضايا النضال العربي»، وأن «الخطوة الجبارة» التي أقدم عليها تضع العرب أمام مستقبلهم ومصيرهم وتفرض على أبناء الأمة العربية جميعاً «أن يلتفوا حول هذه القيادة والقتال معها في سبيل استرداد وطننا المقدس فلسطين». وفي اليوم نفسه، صدر البيان رقم ١ لـ«منظمة شباب الثأر» الفدائية، أو «الجبهة القومية لتحرير فلسطين»، التي شكّلها «القوميون العرب»، معلناً أن «نفير المعركة قد دق»، بعد أن تحركت قوى الثورة العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة «قلعة العروبة الصامدة»، وأن على العمل الفدائي الفلسطيني في هذه المعركة «أن يكون منسقاً مع العمل الثوري العربي ومهماته جزءاً من المخطط الشامل لمعركة التحرر، وأن الدور الفلسطيني يمهد ويساعد الدور العربي الكامل لاسترداد الوطن السليب»[١٦].

---

(١٤) انظر النص الكامل لـ«الميثاق الوطني الفلسطيني»، في المصدر السابق، ص٢٣٦ – ٢٣٩.

(١٥) «مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الرابع» (القاهرة، ١٩٦٨/٧/١٧)؛ الوثائق الفلسطيبية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٣ – ٥٣٣.

(١٦) انظر: «القوميون العرب في المعركة» (بيان صادر عن حركة القوميين العرب – العمل الفلسطيني)، فلسطين، مصدر سبق ذكره، العدد ٦٧، ١٩٦٧/٦/١؛ وكذلك: «بيان رقم ١ صادر عن منظمة شباب الثأر»، المصدر نفسه، العدد نفسه.

وغداة اندلاع القتال بين الجيوش العربية والجيش الإسرائيلي، قدّر «القوميون العرب» أن الوقت قد حان لاقتلاع «ركيزة العدوان ومنطلقه»، ودعوا إلى الإستمرار في المعركة حتى تتطور إلى حرب تحرير طويلة النفس تحطم «الوجود الإستعماري لأمريكا وبريطانيا في كل المنطقة»، وظلوا يعتبرون، بعد ظهور نتائج المعركة، «أن العرب لم ينهزموا، ولم ينهزم عبد الناصر». ولم يتجاوز «القوميون العرب» حالة الإرتباك التي سيطرت عليهم فترة من الزمن إلا بانعقاد الإجتماع الموسع للجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب في أواخر تموز ١٩٦٧.

فقد كان ذلك الإجتماع مناسبة للوقوف وقفة نقدية أمام الواقع العربي إثر نكسة حزيران، ومؤشراً إلى بدء ما صار يُعرف باسم ظاهرة التحول، حيث رأت قيادة الحركة أن هذه النكسة لا تستمد أهميتها من تفوق جيش إسرائيل على الجيوش العربية وإنما هي تستمد أهميتها «أولاً وآخراً من اضطرار حركة الثورة العربية إلى إيقاف الحرب مع إسرائيل عند حدود جولة الأيام الستة، وعدم المضي فيها بحيث تتحول إلى حرب شاملة ضد الإستعمار بكل قواعده ومصالحه»، مرجعة ذلك «الخطأ الاساسي» إلى طبيعة التكوين الطبقي والفكري لحركة الثورة العربية وإلى عجز «البرجوازية الصغيرة»، باعتبارها الطبقة القائدة لهذه الحركة، عن متابعة حرب طويلة النفس مع «الإستعمار الجديد»[(١٧)]. وخلُصت قيادة «القوميين العرب» إلى أن «البرجوازية الصغيرة» لم تعد مؤهلة لممارسة دور القيادة وأن متابعة المعركة، في سبيل استعادة الأرض العربية المحتلة والعودة إلى تطويق الدولة الصهيونية، باتت تتطلب «انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الإجتماعية الكادحة الأكثر جذرية في مقاومة الإستعمار وحلفائه المحليين»، وانتهاج الطريق الوحيد، القادر على ضمان الإرتفاع إلى مستوى التحديات، وهو طريق الكفاح الشعبي المسلح[(١٨)].

وفي توجه جديد لإعطاء الأولوية للنضال القطري على النضال القومي، وكخطوة أولى نحو تجاوز الصيغة التنظيمية القومية للحركة، شدد التقرير الصادر عن ذلك الإجتماع على «الطبيعة الوطنية» للثورة العربية، منتقداً، في هذا السياق، «ذلك اللون من الديماغوجية الفكرية» الذي ساد في الحركة منذ مطلع الستينات وزعم أن الثورة العربية قد طوت نهائياً مرحلة التحرر الوطني من الإستعمار ودخلت عصر التحول الإشتراكي والوحدوي، ومعتبراً أن صعود الثورة العربية، «بروافدها القطرية المتعددة»، إلى مرحلة الترابط الوحدوي بات يفترض النضال من أجل تحقيق وحدة القوى الثورية العربية في إطار جبهة واحدة «لن تكون على المستوى القومي إطاراً حقيقياً لتعبئة النضال العربي الشامل... إلا إذا كانت امتداداً لجبهات قائمة في كل قطر»[(١٩)]. ومن منطلق القناعة بضرورة ترابط النضال ضد «الإستعمار الجديد»، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، على المستوى العالمي، دعا التقرير إلى ربط حركة الثورة العربية بأفق الثورة العالمية، ملاحظاً بأن على هذه الأخيرة أن تسعى إلى حل ثلاث مسائل أساسية وهي:

---

(١٧) حركة القوميين العرب. الثورة العربية أمام معركة المصير، التقرير السياسي الصادر عن الإجتماع الموسع للجنة التنفيذية (القومية) لحركة القوميين العرب، أواخر تموز ١٩٦٧، ص١٨.

(١٨) المصدر السابق، ص٢٤ – ٢٥ وص ٣٠.

(١٩) المصدر ذاته، ص٤٠ – ٤٢ وص٤٥ – ٤٧.

١ــ تعميم الثورة في العالم الثالث وضمان ترابطها على أساس شعار «أكثر من فيتنام واحدة على امتداد القارات الثلاث».
٢ــ حل الخلاف السوفييتي – الصيني وتجديد وحدة المعسكر الإشتراكي كي يستأنف دوره كقوة كبرى رادعة للإستعمار الجديد.
٣ــ قيام الإتحاد السوفييتي بإعادة النظر في تطبيق سياسة التعايش السلمي وفق صيغة جديدة لا تعطي للإستعمار الأمريكي الفرصة الدائمة لاستثمار هذه السياسة في صالحه[٢٠].

وعلى أساس هذه التوجهات الجديدة التي أقرتها اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، أخذت فروع الحركة المختلفة تكيّف أوضاعها لتتلاءم مع خصوصيات الواقع القطري في كل بلد من بلدانها، حيث اندفع الفرع الفلسطيني في اتجاه تعزيز حضوره على ساحة الكفاح المسلح الفلسطيني، معرباً عن إيمانه بأن طريق تحرير الوطن الفلسطيني بكامل ترابه «لن يتحقق إلا بكفاح مسلح شاق وطويل، يخوضه الشعب الفلسطيني مدعماً بجماهير الأمة العربية حتى يتم له النصر في تحرير وطنه باجتثاث الكيان الصهيوني من قلب الوطن العربي جذرياً وإلى الأبد»[٢١]. وفي بيانها التأسيسي، قدّرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيوش العربية في الخامس من حزيران ستشكل «بداية مرحلة جديدة من العمل الثوري»، معتبرة أن الظروف الموضوعية قد نضجت لرفع شعار الكفاح الشعبي المسلح وممارسته «حتى آخر مدى له في معركة طويلة وقاسية تخوضها الجماهير الشعبية المسلحة من خلال التنظيم الثوري وبقيادته»، وأن قتال الجماهير الفلسطينية «هو جزء فاعل من مسيرة الثورة العربية ضد الإمبريالية العالمية وقواها العميلة»[٢٢].

الجبهة الشعبية: من الفكر التحرري إلى الفكر اليساري

شهدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بفعل ظاهرة التحول، عملية فرز داخلي أدت في مرحلتها الأولى، كما أشرنا، إلى حدوث قطيعة بين جناح «القوميين العرب» من جهة وجناح «جبهة التحرير الفلسطينية» من جهة ثانية، قام هذا الأخير على إثرها بتشكيل منظمة فدائية مستقلة باسم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة»، وأفضت في مرحلتها الثانية، جراء استمرار عملية الفرز بين صفوف «القوميين العرب» أنفسهم، إلى تشكيل منظمة جديدة باسم «الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين»، في ٢١ شباط ١٩٦٩. وسنحاول في ما يتبع أن نرصد الإضافات الجديدة التي نتجت عن عملية الفرز هذه على صعيد الفكر السياسي الفلسطيني.

(٢٠) المصدر ذاته، ص٣٢ – ٣٣.
(٢١) «بيان صادر عن الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب» (الحرية، بيروت، ٤/١٢/١٩٦٧)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص٩٧٣ – ٩٧٤.
(٢٢) البيان التأسيسي الأول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مصدر سبق ذكره

فعند تأسيسها في نهاية العام ١٩٦٧، لم يكن مرسوماً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن تطرح، كما ورد في إحدى وثائقها اللاحقة، «رؤية سياسية يسارية كاملة لمعركة التحرير منطلقة من الإشتراكية العلمية»، كما لم يكن مرسوماً لها كذلك أن تكون «تنظيماً حزبياً واحداً»، الأمر الذي جعلها وقتئذ تكتفي بطرح «فكر سياسي تحرري ذي ملامح تقدمية»[٢٣]. وبوجه عام، لم يتمايز الفكر السياسي الذي طرحته الجبهة الشعبية، عند تأسيسها، تمايزاً كبيراً عن الفكر المطروح من قبل حركة فتح، حيث انطلقت الجبهة من أن هزيمة حزيران جعلت اعتماد شعب فلسطين على نفسه «ضرورة أكيدة أكثر من أي وقت مضى»، وفرضت «قلب وتغيير أساليب العمل الوطني الفلسطيني واستراتيجية هذا العمل»، مشيرة إلى أن مرحلة التحرر الوطني، التي يمر بها الشعب الفلسطيني، تفرض قيام تحالف وطني «تضع فيه كل فئات شعبنا طاقاتها وتصب في درب الثورة مجهوداتها»، على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي إطار هذا التحالف عبر اضطلاعها بتحقيق المهمات التالية:

١ـــ التمثيل الرسمي لشعب فلسطين على الصعيد الرسمي، العربي والدولي.

٢ـــ إسناد ودعم الكفاح المسلح بكل منظماته، مالياً ودعاوياً وعسكرياً.

٣ـــ أن تكون منظمة التحرير الإطار الواسع الذي يمكن أن تلتقي فيه كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وأن تكون هي أرض هذه اللقاءات[٢٤].

أما بخصوص موقفها من الأنظمة العربية، فقد أكدت الجبهة الشعبية أنها ستلتزم «الحياد السياسي في خلافات الدول العربية وعدم التعرض لأي قطر عربي إلا بالقدر الذي يمس القضية الفلسطينية»، وأنها ستحرص، كتنظيم يتبع العمل الفدائي أسلوباً للتحرير، على ضمان «استقلال هذا العمل، وعدم الإنحياز به إلى منزلقات تجاوزها شعبنا»[٢٥].

وشيئاً فشيئاً، وكنتيجة لعملية الفرز الجارية في صفوفها، صارت الجبهة الشعبية تتمايز فكراً وممارسة وتنحو منحى يسارياً واضحاً، جرى التعبير عنه في إعطائها مضامين اجتماعية للنضال الوطني الفلسطيني، وتأكيدها على أهمية انتهاج هذا النضال الطريق الفيتنامي ودعوتها إلى ضرب المصالح الإمبريالية والصهيونية في كل مكان يمكن ضربها فيه. فمنذ منتصف شهر أيار ١٩٦٨، اعتبرت الجبهة أن ثورة الشعب الفلسطيني على «واقعه وأساليب النضال الماضية التي انتهجها والخط السياسي الذي سار فيه، وعلى كافة القيادات التقليدية التي قادت نضاله السابق وأجهضته في منتصف الطريق»، تفرض أن تكون «جماهير العمال والفلاحين والنازحين والفقراء» من أبناء هذا الشعب هي قاعدة الكفاح المسلح وقيادته، وأن يسود، في إطار هذا الكفاح، فكر هذه الجماهير الكادحة وخطها السياسي وأسلوبها الطويل النفس في القتال[٢٦]، مؤكدة، في

---

(٢٣) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الإستراتيجية السياسية والتنظيمية. التقرير السياسي والتنظيمي الصادر عن المؤتمر الثاني للجبهة والمنعقد في شباط ١٩٦٩، لجنة الإعلام المركزية، ١٩٧٥ (ط٣)، ص١٨٧ – ١٩١.

(٢٤) «مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول ما تراه الجبهة في طبيعة المنظمة»، (منشور، ٦/ ١/١٩٦٨)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٢ – ٥

(٢٥) «بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (٢٢/ ٤/ ١٩٦٨)؛ المصدر السابق، ص٢٦٦ – ٢٦٧.

(٢٦) «بيان الجبهة الشعبية بمناسبة ذكرى احتلال فلسطين» (١٥/ ٥/ ١٩٦٨)؛ المصدر ذاته، ص٣٣٢ – ٣٣٣

هذا السياق، إيمانها بأن الطريق الفيتنامي، الذي يفترض فتح جبهة عريضة مع الإستعمار والصهيونية والقوى المتحالفة معهما على امتداد الأرض العربية، هو «الطريق الوحيد المفتوح أمام شعوب البلدان المتخلفة لدحر الإمبريالية العالمية، وهو الطريق الوحيد لإحراز النصر على التفوق الإمبريالي في أدوات الحرب التكنولوجية الحديثة»[٢٧]. وعلى صعيد الممارسة، بدأت الجبهة الشعبية، في ٢٣ تموز ١٩٦٨، سلسلة عملياتها الخارجية، الهادفة إلى «ضرب المصالح الإمبريالية والصهيونية في كل مكان»، وذلك بقيام مجموعة مسلحة تابعة لها باختطاف طائرة لشركة «العال» الإسرائيلية كانت تقوم برحلة بين مطار روما ومطار اللد وإجبارها على الهبوط في مطار العاصمة الجزائرية[٢٨].

مؤتمر آب ومظاهر «الأزمة» في حركة المقاومة الفلسطينية

شكّل مؤتمر آب ١٩٦٨ نقطة انعطاف رئيسية في تطور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سياسياً وفكرياً، حيث شهد انحياز الجبهة الواضح إلى «إيديولوجية البروليتاريا»، باعتبارها «إيديولوجية ثورية علمية، معادية للإستعمار والصهيونية والرجعية والتخلف»، وتعتمد على الطبقات «الأكثر ثورية وجذرية في المجتمع» من العمال والفلاحين الفقراء، الذين «يخوض أبناؤهم اليوم المقاومة المسلحة على أرض فلسطين». وجاء هذا الإنحياز نتيجة عملية مراجعة نقدية قام بها المؤتمر، واستندت إلى مصطلح «الأزمة» داخل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة – الذي صار يحتل منذ ذلك الحين مكانة بارزة في الأدب السياسي الفلسطيني –، مركزةً، بوجه خاص، على علاقة حركة المقاومة، بما فيها الجبهة الشعبية، بالأوضاع العربية القائمة من جهة والموقف من قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية من جهة ثانية[٢٩]. فقد انتقد التقرير السياسي الصادر عن مؤتمر آب بداية كل التفسيرات والتحليلات التي حاولت إرجاع الهزيمة العربية في حزيران إلى تفوق إسرائيل العلمي والتقني والحضاري أو إلى مجموعة من الأخطاء العسكرية التي وقع فيها هذا الجيش العربي أو ذاك، مؤكداً على العلاقة الوثيقة بين هذه الهزيمة وبين مجمل النهج الذي انتهجته طبقة «البرجوازية الصغيرة» التي تسلمت قيادة حركة التحرر الوطني العربية ووصلت إلى السلطة في عدد من البلدان العربية بعد نكبة فلسطين في عام ١٩٤٨، ومقارناً بين الأوضاع التي سادت في الأنظمة الوطنية العربية التي حكمتها هذه «الطبقة»، ولاسيما النظام الناصري، وبين الأوضاع السائدة في كل من فيتنام وكوبا:

«في فيتنام وكوبا أنظمة وطنية ثورية ذات تكوين طبقي بروليتاري وفلاحي فقير

(٢٧) «رأي مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية» (١٩٦٨/٦/٢)؛ المصدر ذاته، ص ٤٠٠ – ٤٠١

(٢٨) «بيان الجبهة الشعبية حول حادث الإستيلاء على إحدى طائرات شركة «العال» الإسرائيلية للطيران» (بيروت، ١٩٦٨/٧/٢٣)؛ المصدر ذاته، ص٥٤٤.

(٢٩) انظر: «التقرير السياسي الأساسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (كراس رسمي، آب ١٩٦٨)؛ المصدر ذاته، ص٦٥٣ – ٦٧١

تضع طاقات البلاد المادية والثقافية والمعنوية في خدمة حل معضلات التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية، بتصفية كافة الإمتيازات الطبقية المادية والمعنوية (الإقطاعية والبرجوازية) وبناء القاعدة المادية الصلبة للإستقلال الإقتصادي والسياسي، بالتصنيع الثقيل والزراعة الثقيلة الممكننة وكهربة البلاد، وتقف الطبقات الثورية في المجتمع على رأس تحالف الطبقات والقوى السياسية المعادية لتحالف الإقطاع ورأس المال والإستعمار ومثل هذا البرنامج الإقتصادي والسياسي الوطني قادر على تعبئة وتسليح كل الطبقات المناضلة من أجل حل معضلات التحرر الوطني والنضال ضد الإمبريالية والإستعمار الجديد.

في بلادنا المسألة مختلفة، [حيث] تحتل الطبقة البرجوازية الصغيرة مركز الطبقة القائدة في حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية، وقد قادت هذه الطبقة مجمل التحولات الطبقية والسياسية والإقتصادية والعسكرية ضمن الأفق الإيديولوجي والطبقي والسياسي للبرجوازية الصغيرة، والذي هزم في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هو هذا الأفق الإيديولوجي وبرنامج عمله.. فالإقتصاد الذي بنته البرجوازية الصغيرة لم يتمكن من الصمود في وجه الهجمة الإمبريالية الصهيونية لأنه اقتصاد استهلاكي يعتمد التصنيع الخفيف، والحلول الزراعية قامت على تفتيت الأرض على حساب رفع الكفاية الإنتاجية، ومثل هذا الإقتصاد - بعد قفل قناة السويس - وجد نفسه مطالباً بالتراجع ومد يده إلى الأنظمة الرجعية البترولية حتى يتمكن من البقاء واقفاً على قدميه. وفي مسألة العلاقة الإيديولوجية السياسية بقيت هذه الطبقة على قمة الهرم الإجتماعي والسياسي وترجمت «تحالف قوى الشعب العامل» إلى تحالف يضعها على قمة هذا التحالف ويضع الجماهير العريضة من عمال وفلاحين فقراء وجنود في قاعدة هذا الهرم.

بهذه الأوضاع، وبهذا البرنامج الوطني، دخلت الأنظمة البرجوازية الصغيرة حرب حزيران (يونيو) ليتضح بالواقع الملموس أن مثل هذا البرنامج لا يستطيع الصمود في وجه الإستعمار الجديد والصهيونية»(٣٠).

ولاحظ التقرير أنه كان في إمكان «أنظمة البرجوازية الصغيرة» العربية، بعد الهزيمة، أن تختار الطريق الفيتنامي الكوبي وتحدث إنقلاباً شاملاً على مجمل نهجها السابق «على طريق تسليح الجماهير وشن حرب تحرير شعبية ثورية ضد كافة المصالح والمواقع الإستعمارية والصهيونية والرجعية»، إلا أنها رفضت هذا الطريق واختارت أن تبقى على النهج الذي قاد إلى الهزيمة، فحكمت على نفسها بالتراجع المستمر، أمام الإستعمار والصهيونية، ووصل بها الأمر إلى حد قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي «معناه دخول القضية الفلسطينية في مرحلة التصفية»(٣١).

---

(٣٠) المصدر ذاته، ص٦٥٨ - ٦٥٩

(٣١) المصدر ذاته، ص٦٥٩ - ٦٦٠

ثم انتقل التقرير إلى تحليل سياسات وممارسات حركة المقاومة الفلسطينية، التي مثّلت «النقطة المضيئة على خارطة الوضع العربي القائمة إثر هزيمة حزيران»، فاعتبر أن هذه الحركة قد خيّبت آمال الجماهير فيها وعجزت عن أن تشق «طريقاً جديداً لحركة التحرر الوطني الفلسطينية خاصة والعربية عامة»، لاسيما بعد أن انساقت فصائلها كافة، بما فيها الجبهة الشعبية، وراء «اليمين الرجعي الفلسطيني» الذي طرح شعار «عدم التدخل بالأوضاع العربية»

«إن اليمين الرجعي الفلسطيني الذي طرح غداة هزيمة حزيران (يونيو) شعار «عدم التدخل في الأوضاع العربية» فصل، فصلاً تعسفياً مشبوهاً، بين الأوضاع العربية وتطورات القضية الفلسطينية. وهو عندما يحاول التشبه بالتجربة الجزائرية ينسى أو يتناسى الخصائص الذاتية والموضوعية المختلفة جذرياً للقضية الفلسطينية وارتباطها اليومي بالتطورات المحيطة بفلسطين، وبالسياسات الإمبريالية في الشرق الأوسط، كما أن هذا اليمين الرجعي يقفز، عن سابق تصميم، عن خصوصية إسرائيل واختلافها عن كافة ألوان الإستعمار القديم والجديد»[٣٢].

وبعد أن انتقد التقرير الموقف «الخاطئ» الذي اتخذته الجبهة الشعبية نفسها من هذا الشعار، دعا «الفصائل الوطنية الشريفة» في حركة المقاومة إلى أن تضع شعار «عدم التدخل في الأوضاع العربية» في موقعه الصحيح، الأمر الذي يعني «التدخل بكل ما يمس قضية فلسطين من طرف الأوضاع العربية، وإلا تحول هذا الشعار – كما تحول طيلة فترة الخمسة عشر شهراً الماضية – إلى شعار ديماغوجي تضليلي، تمارس عبره المقاومة إسدال ستار من الصمت تجاه احتمالات التسوية السياسية الجارية، وتصفية قضية فلسطين بقرار مجلس الأمن»[٣٣].

أما القضية الثانية التي وقف عندها مؤتمر آب وقفة نقدية فكانت قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية، حيث لحظ التقرير الصادر عن المؤتمر أن حركة المقاومة الفلسطينية، ومن ضمنها الجبهة الشعبية، قد قفزت عن «حقائق التاريخ الفلسطيني المعاصر» في فهمها وموقفها من هذه القضية، فترجمت شعار «الوحدة الوطنية» في صالح «الإطارات الطبقية والسياسية الرجعية التي حكمت على نفسها، وعبر تاريخها السياسي الطويل، بالتخلي عن حركة التحرر الوطني الفلسطينية». وفي هذا السياق، انتقد التقرير تشكيلة المجلس الوطني الفلسطيني، «الذي جمع كل ممثلي الرجعية الفلسطينية وعلى رأسها شلة المليونيرية من أصحاب البنوك وكبار المقاولين»، كما انتقد مشاركة ممثلين عن الجبهة الشعبية في أعمال الدورة الرابعة للمجلس الوطني، مشدداً على أهمية طرح شعار «الوحدة الوطنية» في أفقه الصحيح، بما يضمن قيام «جبهة تحرير وطنية عريضة» يقودها ممثلو «الطبقات الثورية» في المجتمع الفلسطيني:

«إن الوحدة الوطنية الفلسطينية ضرورة وطنية سياسية، ولكن أية وحدة وطنية؟ إنها الوحدة الوطنية التي تحقق إنجازات تحررية، وتقود حركة المقاومة على طريق النصر... وهذه الوحدة هي وحدة جميع الطبقات والقوى السياسية في ظل قيادة

(٣٢) المصدر ذاته، ص٦٦٢

(٣٣) المصدر ذاته، ص٦٦٣

الطبقات الوطنية الثورية التي حملت السلاح على امتداد تاريخ فلسطين الحديث، وحمل أبناؤها السلاح بعد حزيران وحدة طليعتها وقيادتها القوى المقاتلة الثورية، في ظل برنامج وطني جذري لجبهة تحرير وطنية تتسع لكافة القوى الطبقية والسياسية المعادية للصهيونية والإمبريالية العالمية عامة والأمريكية خاصة وكافة القوى العميلة والمتحالفة مع الإمبريالية»[٣٤].

وخلص التقرير، بعد هذا التحليل النقدي لسياسات وممارسات حركة المقاومة، إلى أن هذه الحركة قد وقعت «أسيرة إيديولوجية اليمين الرجعي الفلسطيني والعربي»، مما أسهم في «طمس» التناقضات الطبقية التي قادت شعب فلسطين والشعوب العربية إلى الهزيمة، وجعل حركة المقاومة تتحول إلى «ورقة تكتيكية ضاغطة» بيد الأنظمة العربية في سبيل الوصول إلى «تسوية سياسية»، وأبقى الجماهير الفلسطينية والعربية «عزلاء من الأسلحة الإيديولوجية السياسية والمادية» لحماية حركة المقاومة وتطويرها في وجه احتمالات هذه التسوية المتزايدة. وأرجع التقرير سبب «الأزمة» التي تواجهها حركة المقاومة إلى احتلال الطبقة «البرجوازية الصغيرة» موقع القيادة في إطارها، وذلك بحكم كون حركة التحرر الوطني الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية[٣٥].

تبني «الماركسية اللينينية» والتوجه نحو بناء «الحزب الثوري»

على الرغم من أن تقرير مؤتمر آب للجبهة الشعبية لم ينتقد بالاسم حركة فتح، إلا أن حربة نقده قد توجهت، في الأساس، إلى سياسات وشعارات هذه الحركة التي شكّلت القوة الرئيسية في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في تموز ١٩٦٨، ووقفت، بعد ذلك، على رأس حركة المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد كانت فتح مقصودة، إلى حد بعيد، بإشارات المؤتمر إلى «اليمين الرجعي الفلسطيني» الذي تمدد على جبهة حركة المقاومة «في ظل شعارات ديماغوجية» وقفز على رأس حركة المقاومة وقادها «ضمن آفاقه الفكرية والسياسية التي تخدم، في التحليل الأخير، مصالحه ومصالح الرجعية العربية وتطمس معالم طريق الخلاص الوطني الفلسطيني»[٣٦].

وتجاوزاً لـ«الأزمة» التي تعيشها حركة المقاومة الفلسطينية، في ظل قيادتها «اليمينية» هذه، وضع مؤتمر آب لنفسه مهمة طرح برنامج لـ«الخلاص الوطني»، ضمن آفاق فكرية وسياسية جديدة، يأخذ بعين الإعتبار «تجربة فيتنام وكوبا الناجحة» ويتسلح بـ«الأسلحة الثورية» القادرة في البلدان المتخلفة على إلحاق الهزيمة بالبلدان الإستعمارية المتقدمة. أما هذه «الأسلحة» فهي:

١ــ إيديولوجية البروليتاريا المعبرة عن الطبقات الأكثر ثورية في المجتمع، والتي «لا مصلحة لها في مهادنة الإستعمار والرجعية والصهيونية».

---

(٣٤) المصدر ذاته، ص٦٦٦.
(٣٥) المصدر ذاته، ص٦٦٨ – ٦٦٩
(٣٦) المصدر ذاته، ص٦٦٩.

٢ــ رفع الوعي السياسي الوطني «الجذري» للجماهير الفلسطينية من خلال تسليط الضوء على العوامل التي أدت إلى «فشل» حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية، في الماضي والحاضر.

٣ــ رفض البرامج التي قادت إلى هزيمة حزيران، ورفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والإصرار على برنامج حرب التحرير الشعبية، ضد إسرائيل ومن هم وراء إسرائيل، باعتبارها «طريق الخلاص والنصر الوحيدة للتفوق على التفوق العلمي والتكني الإسرائيلي الإمبريالي».

٤ــ تغذية حركة الجدل الجارية في صفوف حركة المقاومة، على الصعيدين السياسي والإيديولوجي، لتفرز إطارات طليعية جديدة «بروليتارية الإنحياز والإلتزام»، ترفض كل ما هو قائم وتقود شعب فلسطين على طريق النصر، طريق الحرب الطويلة الأمد[٣٧].

وظهر بأن حركة الجدل التي دعت الجبهة الشعبية، في مؤتمر آب، إلى تغذيتها في صفوف حركة المقاومة، قد احتدمت أساساً في إطار الجبهة نفسها، وأدت إلى وقوع انشقاق جديد داخلها، من مواقع «اليسار» هذه المرة[٣٨]، وإلى «تجذير» مواقفها الفكرية والسياسية ودفعها إلى الإعلان صراحة عن تبنيها لـ«الماركسية – اللينينية» وطرحها مهمة بناء «الحزب الثوري»، وذلك في مؤتمرها الثاني في شباط ١٩٦٩.

ففي ذلك المؤتمر، سعت الجبهة الشعبية إلى بلورة استراتيجية سياسية وتنظيمية «متكاملة»، تقطع، قطعاً نهائياً، مع تراثها السابق، واندفعت على طريق تعميق تمايزها، السياسي والفكري، عن حركة فتح من جهة وعن الأحزاب الشيوعية العربية من جهة ثانية، متبنية، استناداً إلى كتابات الزعيم الصيني ماو تسي تونغ والجنرال الفيتنامي جياب في الأساس، طبعة من طبعات «الماركسية الآسيوية» التي تركز على أولوية الكفاح المسلح على النضال السياسي[٣٩].

وعليه، فقد اعتمد التقرير الصادر عن مؤتمر شباط ١٩٦٩ التحليل الطبقي لطبيعة الثورة الفلسطينية وقواها، في مواجهة «الفكر اليميني» السائد في صفوف حركة المقاومة، والذي «يحاول إلغاء النظرة الطبقية لدى تحديد قوى الثورة، لكي يتيح للبرجوازية إمكانية التسلل إلى مراكز القيادة وإجهاض الثورة عند الحدود التي تفرضها مصالحها». وحدد التقرير، في هذا السياق، الأفكار «اليمينية» الواجب دحضها في:

(٣٧) المصدر ذاته، ص٦٧٠ – ٦٧١

(٣٨) سنتحدث في ما بعد عن هذا الإنشقاق الذي افضى، في ٢١ شباط ١٩٦٩، إلى تشكيل «الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين».

(٣٩) في حديث ادلى به لصحيفة «النهار» البيروتية، في ٥ آذار ١٩٦٩، قال جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية: «منذ حرب حزيران مع إسرائيل ايقنا أن ثورة على الطريقة الفيتنامية هي الطريق الوحيد، ثورة مسلحة يقوم بها الفلاحون والعمال والكادحون المستعدون للقتال لأنه ليس لديهم ما يخسرونه سوى الخيام التاعسة التي يعيشون فيها إننا نعتقد ان الإشتراكية العلمية هي الأساس العقائدي لهذه الثورة. . ، نعني الماركسية، لكننا نقصد الماركسية كدليل بدلاً من ان تكون عقيدة جامدة نظرياً. إنني افكر في الماركسية الآسيوية، ماركسية الاحزاب الصينية والفيتنامية، كما افكر في ماركسية الحزب الشيوعي الكوبي، حيث الإصرار على أولوية الكفاح المسلح».
انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢، ص٩٨ – ٩٩.

١ـ إن الشعب الفلسطيني بكافة طبقاته هو في نفس الوضع الثوري تجاه إسرائيل، وإن كافة طبقات الشعب الفلسطيني لديها الطاقة الثورية نفسها بحكم وجودها بدون أرض وخارج وطنها.

٢ـ إن الصورة الطبقية في الساحة الفلسطينية، وكذلك في البلدان المتخلفة، ليست متبلورة بالشكل الذي تكون عليه في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي فإنه من الخطأ النظر إلى القضية الطبقية في هذه المجتمعات بنفس الطريقة التي ينظر إليها في البلدان الأخرى.

٣ـ إن الصراع الطبقي مبرر في مرحلة الثورة الإشتراكية، أما في مرحلة التحرر الوطني فإن الصراع الطبقي معناه طغيان التناقض بين طبقات الشعب على التناقض الرئيسي بين الشعب بأكمله وبين المستعمر الأجنبي

٤ـ إن إسرائيل تمثل استعماراً من نوع معين يهدد وجود الشعب الفلسطيني بكل طبقاته، وبالتالي فإن القضية هنا ليست قضية طبقة بل هي قضية صراع بين الوجود الصهيوني والوجود الفلسطيني العربي[٤٠].

وفي دحضه لهذه الأفكار، عرض التقرير عدداً من الحجج نوجزها في ما يلي:

إن من الخطأ القول إن الشعب الفلسطيني كله بدون أرض وكله ثوري، حيث قامت خلال العشرين سنة الماضية مصالح طبقية معينة أصبحت هي الأساس في تحديد المواقف، ولم تعد الطبقة البرجوازية من الشعب الفلسطيني بدون أرض وبدون مصالح بل أصبحت لها مصالحها، وبالتالي أصبح يهمها الإستقرار واستمرار تأمين أوضاعها الطبقية المتميزة؛ إن الحديث عن خصوصية المجتمعات المتخلفة هو علمي، لكنه يصبح حديثاً مغرضاً وغير علمي إذا ألغى القضية الطبقية في هذه المجتمعات، أو قلل من مدى الفوارق في مواقف الطبقات من قضية الثورة؛ إن معارك التحرر الوطني هي أيضاً معارك طبقية، معارك بين الإستعمار والطبقة الإقطاعية والرأسمالية المرتبطة مصالحها مع مصالحه من جهة وبين طبقات الشعب الأخرى التي تمثل غالبية الأمة من جهة ثانية؛ إن كان المقصود بالكلام عن خصوصية إسرائيل هو كون الخطر الصهيوني يهدد الغالبية الساحقة من الجماهير الفلسطينية والعربية فهذا صحيح، أما إذا كان المقصود من هذا الكلام هو نفي الإلتقاء في المصالح بين إسرائيل والرجعية العربية أو نفي التفاوت في الأدوار الثورية لبقية الطبقات فهذا غير صحيح[٤١].

وعلى أساس هذه «النظرة الطبقية»، حدد تقرير شباط ١٩٦٩ «أعداء» الثورة الفلسطينية في «إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية والإمبريالية العالمية والرجعية العربية»، واعتبر أن «العمال والفلاحين» الفلسطينيين ، هم عماد الثورة ومادتها الطبقية الأساسية وهم قيادتها»، وأن

---

(٤٠) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الإستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص٣٣ وص٣٥.

(٤١) المصدر ذاته، ص٣٤، وص٣٦ – ٣٨.

«البرجوازية الصغيرة الفلسطينية» يمكن أن تشكل «حليفاً» لقوى الثورة، شريطة أن يحكم العلاقة معها قانون التحالف والصراع، «التحالف للوقوف في وجه التناقض الرئيسي والصراع حتى لا تصبح هي وبرامجها قيادة الثورة». أما «البرجوازية الفلسطينية الكبيرة» فقد نُظر إليها باعتبارها تقف «في المدى الاستراتيجي ضد الثورة». وإذا كان التنظيم السياسي «المتسلح بالنظرية الإشتراكية العلمية» هو الإطار الذي سيعبئ وينظم العمال والفلاحين الفلسطينيين، فإن التحالف بين هؤلاء وبين البرجوازية الصغيرة سيتحقق في إطار جبهة وطنية تكون «هي التحقيق الثوري للوحدة الوطنية الفلسطينية»(٤٢).

وعلى الصعيد العربي، أشار التقرير إلى أن ترابط القضية الفلسطينية مع الأوضاع العربية يفرض تحقيق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية على قاعدة شعار «هانوي العرب»، معتبراً أن استراتيجية معركة التحرير الفلسطينية تتطلب تعبئة كافة قوى الثورة في البلدان العربية بوجه عام وفي الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل بوجه خاص، كي يتم ضمان النصر في هذه المعركة: «إن مصير الثورة الفلسطينية ومصير المقاومة المسلحة – العمل الفدائي التي يقوم بها حالياً الشعب الفلسطيني رهن بمدى تلاحمها مع استراتيجية ثورية تستهدف حشد قوى الثورة في ساحة الأردن ولبنان وسوريا والعراق ومصر وبقية الأقطار العربية. . إن القتال ضد إسرائيل وكافة مصالح الإستعمار في وطننا وامتداد جبهة الكفاح المسلح التي تتصدى للرجعية العربية وكافة مصالح وقواعد الإمبريالية في الوطن العربي والإطباق على إسرائيل باستراتيجية حرب التحرير الشعبية من كل جهة – من سوريا ومصر ولبنان والأردن وداخل الأرض المحتلة قبل ٥ حزيران وبعد ٥ حزيران – هو طريقنا الوحيد الذي يؤدي إلى النصر»(٤٣). وإذ قدّر التقرير أن حركة التحرر الوطني في الأقطار العربية لم تكن ناضجة بعد لتبني مثل هذه الإستراتيجية الكفاحية، فهو توقع أن يؤدي نمو حركة المقاومة الفلسطينية، وما ستفرزه من ضغوطات على الأوضاع العربية، إلى خلق الظروف الموضوعية «التي تمهد وتساعد على ولادة ونمو حركة التحرر الوطني التي تلتزم هذه الإستراتيجية بقيادة العمال والفلاحين»(٤٤).

وبانتظار ذلك، توقع التقرير أن تكون علاقة الكفاح المسلح الفلسطيني «علاقة تصادم» مع أنظمة «الرأسمالية العربية والإقطاع»، وأن تكون علاقة تحالف وصراع مع الأنظمة «الوطنية»، حيث يقوم التحالف معها على أساس عدائها للإمبريالية وإسرائيل ويكون الصراع معها حول

---

(٤٢) أشار التقرير في هذا الصدد إلى أن البرجوازية الصغيرة الفلسطينية لن تنتظم في صيغة تنظيمية ملتزمة «بالإشتراكية العلمية والتنظيم السياسي القوي، وبالتالي فإنها ستنتظم ضمن التنظيمات الفلسطينية التي تكتفي بالشعارات التحررية العامة، والتي تتجنب الوضوح الفكري والطبقي والتي تعيش حياة تنظيمية لا تلزمها بما هو فوق طاقتها، وبعبارة أخرى فإن هذه الطبقة ستملأ منظمة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بالدرجة الأولى». وعلى أساس هذا «التقسيم» الطبقي، دعا التقرير إلى إقامة «جبهة وطنية مع فتح والمنظمة توفر للمعركة تحالفها الطبقي اللازم من ناحية، وتحافظ لكل طبقة على حقها في رؤية المعركة والتخطيط لها وفق أفقها الطبقي من ناحية ثانية» المصدر ذاته، ص٦٦ – ٦٧

(٤٣) المصدر ذاته، ص٧١ – ٧٣.

(٤٤) المصدر ذاته، ص٧٥.

استراتيجيتها في مواجهة المعركة، على اعتبار أن هذه الأنظمة، ولاسيما نظام عبد الناصر، مازالت «تتحرك ضمن استراتيجيتها القديمة مقابل الاستراتيجية الثورية الجذرية التي تستهدف حرباً شعبية طويلة الأمد تخوضها الجماهير بقيادة الطبقة العاملة والفلاحين»، وأن التأييد الذي تقدمه لحركة المقاومة الفلسطينية هو عمل تكتيكي «يشكل ضغطاً على الإستعمار وإسرائيل يدفعهما باتجاه تنفيذ قرار مجلس الأمن ضمن تسوية يمكن أن تكون مقبولة من هذه الأنظمة»(٤٥).

وعلى الصعيد الدولي، دعا التقرير، منسجماً في ذلك مع تحليل اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب في اجتماعها في أواخر تموز ١٩٦٧ لـ«قوى الثورة العالمية»، إلى تحالف حركة التحرر الفلسطينية والعربية مع «حركة التحرر» في فيتنام ومع «الوضع الثوري» في كوبا وكوريا الشمالية ومع كل حركات التحرر، المناهضة للإمبريالية، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ورأى في جمهورية الصين الشعبية «حليفاً قوياً» يزيد من قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة الإمبريالية والصهيونية، لاسيما وأن هذا البلد يتبنى وجهة النظر الفلسطينية في الموقف من إسرائيل «كقاعدة للإمبريالية من الضروري تحطيمها والقضاء عليها». إلا أن التقرير، رغم انشداده إلى تجربة الثورة الصينية واحتوائه على استشهادات كثيرة من كتابات ماو تسي تونغ، لم يذهب إلى حد الإنحياز الكامل لوجهة نظر الصين الشعبية في خلافها السياسي والعقائدي مع الإتحاد السوفييتي، بل لحظ أن «التناقض» القائم بين فريق الإتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، في إطار «المعسكر الإشتراكي»، وبين الوجود الإمبريالي الصهيوني في الوطن العربي، يمكن أن يخلق مجالاً للتحالف مع هذا الفريق، رغم أنه يتبنى «موقفاً يقتصر على منع إسرائيل من توسيع رقعتها ومد عدوانها»(٤٦).

أما الإستراتيجية التنظيمية التي اعتمدها مؤتمر شباط ١٩٦٩ للجبهة الشعبية فقد ارتكزت على دعامتين متشابكتين: النظرية الثورية والحزب الثوري، حيث أعلن المؤتمر التزامه بـ«الماركسية – اللينينية»، التي أصبحت «علم الثورة في هذه الحقبة من تاريخ الإنسانية»، وأخذ على الأحزاب الشيوعية العربية عجزها عن استخدام هذا «السلاح النظري» في تحليل الواقع العربي تحليلاً صائباً وفشلها في قيادة الثورة في الوطن العربي، وذلك لأنها التزمت «شكلاً ولفظاً بالماركسية – اللينينية. . .» أو لأنها فهمت النظرية بشكل جامد متحجر»، واتخذت مواقف «خاطئة» من قضايا الجماهير «كقضية الوحدة والقومية وإسرائيل». وحمّل المؤتمر هذه الأحزاب قسطاً من المسؤولية عن سيادة «الفكر اليميني» وضعف مواقع «الفكر الماركسي» بين صفوف الجماهير، مقدّراً أن «النتائج الإيجابية التي سيفرزها الفهم والتطبيق السليم للماركسية – اللينينية ستكون كفيلة لهذا الفكر بأن يشق طريقه في وطننا بحيث نستطيع أن نبني عليه حياتنا الجديدة وفهمنا العلمي للحياة وقيمنا العصرية الحديثة»(٤٧).

وإذ لحظ المؤتمر، عند توقفه أمام قضية بناء الحزب الثوري، أن بنية الجبهة الشعبية، التي

(٤٥) المصدر ذاته، ص٨٦ – ٨٧.

(٤٦) المصدر ذاته، ص١٠٢ – ١٠٣.

(٤٧) المصدر ذاته، ص١٣٧ وص١٣٩ – ١٤٠.

تغلب عليها «البرجوازية الصغيرة»، لا تتطابق مع «البنية الطبقية الكادحة والمسحوقة»، فإنه دعا إلى العمل على أن تكون مادة الحزب الأساسية «من العمال والفلاحين الفقراء»، كي يُضمن للتنظيم «صلابته وصموده وانضباطه وتوجهه العلمي الواعي للمعركة وقضايا القتال»، مشدداً، في هذا السياق، على أهمية أن تنعكس استراتيجية الكفاح المسلح على استراتيجية بناء هذا الحزب على قاعدة بناء الجهاز العسكري بناءً سياسياً «ناضجاً» وبناء الجهاز السياسي بناءً عسكرياً وتشكيل قيادات سياسية عسكرية واحدة:

«إن الصورة التنظيمية التي نتجه نحوها هي صورة الحزب الواحد المقاتل ...، تقوده مراتب قيادية واحدة هي المسؤولة في الوقت نفسه عن القتال والتنظيم والعمل السياسي بشكل مترابط موحد.

إن شعار كل مقاتل سياسي وكل سياسي مقاتل يرسم أمامنا خطاً استراتيجياً أساسياً لبناء الحزب المقاتل المتطابق مع طبيعة رؤيتنا للحركة الوطنية الفلسطينية ورؤيتنا لمعركة التحرير»(٤٨).

وخلُص التقرير الصادر عن المؤتمر في الختام إلى أن الخط الاستراتيجي السياسي والتنظيمي الذي جرى إقراره قد جعل صورة الجبهة الشعبية، لاسيما بعد انشقاق جبهة التحرير الفلسطينية ومجموعة من المستقلين عنها، تتطابق مع صورة تنظيم حركة القوميين العرب الفلسطيني، حيث أصبح فكر الجبهة «هو فكر الحركة كاملاً دون أي نقصان»، كما تحدد في اجتماع لجنتها التنفيذية في تموز ١٩٦٧، وأصبح تكوين الجبهة إلى حد بعيد «هو تكوين الحركة»، الأمر الذي يعني أن الجبهة الشعبية لم تعد، كما كانت عند تأسيسها، جبهة بالمعنى المعروف للجبهات السياسية فكراً وعلاقات تنظيمية، وإنما أصبحت هي «الحزب الثوري المستند إلى الاستراتيجية السياسية والتنظيمية التي اتضحت من خلال هذا التقرير»(٤٩).

التمايز الفكري والسياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية

عشية انعقاد مؤتمر شباط للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أعلن فريق من داخلها، أطلق على نفسها اسم «الجناح التقدمي»، الإنشقاق عن الجبهة وقطع كل علاقة تربطه بحركة القوميين العرب والعمل مستقلاً تحت اسم «الجبهة الشعبية الديمقراطية»، معللاً خطوته هذه باستحالة تحول «مؤسسة طبقية برجوازية صغيرة» بكاملها إلى مواقع اليسار، وبتنكر القيادة «اليمينية» للجبهة الشعبية لقرارات مؤتمر آب ١٩٦٨، الذي شكّل «علامة فارقة تاريخية في الصراع الفكري والسياسي والتنظيمي القائم بين جناحي الجبهة، [و] انتهى إلى إعلان انحيازه، بأغلبية ساحقة،

(٤٨) المصدر ذاته، ص١٦٥ – ١٦٦.

(٤٩) المصدر ذاته، ص١٨٩ – ١٩١.

للبرنامج الفكري البروليتاري»[٥٠] وقدّر أحد مؤسسي الجبهة الجديدة أن ظهور «يسار مستقل» في حركة التحرر الوطني الفلسطينية وحركة المقاومة المسلحة قد عبّر عن «ضرورة» تاريخية «ليمثل الموقف الأكثر جذرية وتقدمية في رؤياه الإيديولوجية والسياسية والطبقية لقضايا التحرر الوطني الفلسطيني والعربي»، وليساهم في حل «أزمة» حركة المقاومة الفلسطينية وضمان انتقالها إلى ثورة فلسطينية شاملة[٥١].

وإذا كانت «الماركسية – اللينينية» التي تبنتها الجبهة الشعبية، في مؤتمر شباط ١٩٦٩، طبعة من طبعات «الماركسية الآسيوية»، فقد جاء الفكر «الماركسي – اللينيني» الذي تبنته الجبهة الشعبية الديمقراطية، عند تأسيسها، مزيجاً من أفكار الثورة الفيتنامية والظاهرة «الجيفارية» العصابية، المنتشرة آنذاك في أمريكا اللاتينية، و«التروتسكية المجالسية» التي روجت لها قطاعات من «اليسار الجديد» في أوروبا. وكان لزاماً أن يتمايز هذا الفكر عن الطبعة السوفييتية من «الماركسية – اللينينية» التي كانت تتبناها الأحزاب الشيوعية العربية، حيث برر تفرده، ومنذ وقت مبكر، بالتركيز على الإختلاف في الممارسة، معتبراً أنه إذا كانت الجبهة والأحزاب الشيوعية تحملان «لافتة واحدة» فإن المعضلة تكمن «في الممارسة الوطنية والأممية الصحيحة لهذه اللافتة»[٥٢].

وعليه، فقد أخذت الجبهة الشعبية الديمقراطية على الأحزاب الشيوعية العربية كونها لم تتخذ موقفاً «أممياً صحيحاً» من المسألة الفلسطينية والمسألة الإسرائيلية، فلم ترفض كيان دولة إسرائيل ولم تصر على تصفية هذا الكيان، بل هي أقرت «بعملية الإغتصاب والقهر التي لحقت بشعب فلسطين»، ولم تتخذ موقفاً صحيحاً من الكفاح المسلح، الذي يمثل «أرقى شكل من أشكال النضال ضد قوى الثورة المضادة»، بل بقيت ترفض المشاركة في هذا الكفاح وتنظر إليه باعتباره «مغامرة برجوازية صغيرة»[٥٣]. كما أخذت الجبهة على الأحزاب الشيوعية دعمها لـ«الحل

---

(٥٠) كانت الخلافات داخل الجبهة الشعبية قد بدأت تطفو على السطح بعد أسابيع قليلة من انعقاد مؤتمر آب ١٩٦٨، حيث صارت مجلة «الحرية» تنشر مقالات للأوساط «التقدمية» داخل الجبهة تتهم فيها قيادتها بعدم الإلتزام بقرارات المؤتمر المذكور. وشهد الأسبوع الأول من شباط ١٩٦٩ تفاقماً كبيراً في حدة الخلاف داخل الجبهة أسفر عن وقوع احتكاكات مسلحة بين الفريقين المتنازعين وفي ٢١ شباط ١٩٦٩، أعلن بيان «الجناح التقدمي» عن تشكيل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي انضمت إليها، في النصف الأول من حزيران من العام نفسه، منظمتان يساريتان صغيرتان هما «المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين» و«عصبة اليسار الثوري الفلسطيني» وفي آب ١٩٧٠، عقدت الجبهة مؤتمرها التأسيسي الأول في الأردن، وأصبح نايف حواتمة، الذي عيّن في البدء ناطقاً رسمياً باسمها، أميناً عاماً للجنتها المركزية، واستمرت في العمل تحت اسم «الجبهة الشعبية الديمقراطية» إلى أن كان عام ١٩٧٥ فاقرت لجنتها المركزية الثانية النظام الداخلي والبرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

انظر. «بيان «الجناح التقدمي» في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين»، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص٦٤ – ٦٨، وكذلك الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢، ص٩٥ – ١٠٣

(٥١) انظر «حوار بين «الجبهة الديمقراطية» و«الطليعة»» (حوار أجراه لطفي الخولي مع نايف حواتمة)، الطليعة، القاهرة، تشرين الثاني ١٩٦٩، ص٨٦ – ١٠٦

(٥٢) المصدر السابق، ص٩٥

(٥٣) المصدر ذاته، ص٩٥ – ٩٦.

السياسي» وتأييدها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والتقاءها مع «الأفكار اليمينية السائدة» حول دور البرجوازية، موجهة حربة نقدها، في الأساس، إلى الحزب الشيوعي الأردني الذي «يعيش في حالة استرخاء وقيلولة طويلة غير قادر على التقاط قوانين الواقع وتفاعلاته، ليتثاءب بين لحظة وأخرى ويردد بعض المحفوظات الستالينية التي تؤكد دور البرجوازية الكبيرة الوطني في إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية»(٥٤).

وفي الاتجاه ذاته، انتقدت الجبهة الشعبية الديمقراطية «المواقف الخاطئة» التي يتخذها الإتحاد السوفييتي، وبعض الدول الإشتراكية، من القضية الفلسطينية ومسألة وجود إسرائيل وموافقته على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ورأت في هذه المواقف تكريساً «للموقف الستاليني الخاطئ من المسألة الفلسطينية»، مشيرة إلى أن سياسة الإتحاد السوفييتي، القائمة على أساس مبدأ التعايش السلمي، لا تُقدم على ممارسة سياسية «أممية بروليتارية ثورية» في مكافحة الإمبريالية وإشعال الحرائق الثّورية في وجهها في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. غير أن الجبهة، بالرغم من انتقاداتها هذه، رفضت أن تضع الإتحاد السوفييتي في «صف واحد مع الإمبريالية الأمريكية»، وهاجمت بعض «الدوائر الرجعية الفلسطينية» التي تفعل ذلك، مؤكدة أن نقدها ينطلق من موقع الصداقة لا من موقع المعاداة(٥٥). كما رفضت الجبهة الإنسياق وراء منطق الصين الشعبية، والمنظمات المرتبطة بها، الذي يضع الإتحاد السوفييتي في «مرتبة العدو»، ولحظت، مع إشادتها بالمواقف النظرية «الصحيحة» التي تتخذها الصين الشعبية تجاه قضايا التحرر الوطني العالمية، أن المواقف الصينية لا تأخذ طريقها إلى الترجمة العملية الملموسة مادياً في مساندة حركات التحرر الوطني، وأن الصراع الصيني – السوفييتي يتحكم بجميع مواقف الصين من قضايا التحرر الوطني وقضايا النضال ضد الإمبريالية. وخلُصت الجبهة إلى أن الدور الفعلي للصين الشعبية في مساندة حركات التحرر الوطني يبقى «متواضعاً جداً»، ومنطقة الشرق الأوسط من «الأدلة البارزة على هذا، حيث أن المساندة الصينية تكاد لا تذكر، أو هي تذهب إما للجناح اليميني في حركة التحرر الوطني أو لتجمعات هزيلة تدّعي الولاء للموقف الصيني من الصراع مع السوفيات»(٥٦).

وانسجاماً مع توجهات ومقررات مؤتمر آب ١٩٦٨، الذي اعتبرته بمثابة «المرجعية» الأساسية لها، ركزت الجبهة الشعبية الديمقراطية على «الأزمة» التكوينية التي تواجهها حركة المقاومة الفلسطينية، محددة نقاط الخلاف الرئيسية القائمة بينها وبين فصائل المقاومة الأخرى

---

(٥٤) الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية (تحليل وتوقعات)، قدم له نايف حواتمة، بيروت، دار الطليعة، تشرين الثاني ١٩٦٩، ص١١٣.

(٥٥) انظر. الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين مشروع برنامج جبهة وطنية فلسطينية موحدة، ايلول ١٩٦٩، ص٦ – ٧ وص٤٠، وكذلك الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

(٥٦) تقرير المؤتمر التأسيسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في آب ١٩٧٠، أورده خورشيد، دليل حركة المقاومة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حركة فتح ارتبطت، منذ سنواتها الأولى، بعلاقات وثيقة جداً مع الصين الشعبية التي بقيت، لسنوات طويلة، تقصر علاقاتها، في الساحة الفلسطينية، على حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطيبية

في الموقف من علاقة المقاومة بالجماهير، والموقف من علاقة المقاومة بالأوضاع العربية والموقف من قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية.

فقد أخذت الجبهة الشعبية الديمقراطية على حركة المقاومة كونها نمّت، في صفوف الجماهير الفلسطينية والعربية، «اتكالية» من نوع جديد هي الإتكالية على المنظمات الفدائية، مما أبقى علاقات هذه الحركة بالجماهير أقرب إلى «العلاقات العفوية والعاطفية»، في حين أن تحوّل ظاهرة المقاومة المسلحة إلى حرب تحرير شعبية يتطلب «تنظيم الجماهير وربطها بالمقاومة الفلسطينية ربطاً مسلحاً بالوعي السياسي الجذري»، كما يفرض اعتماد القتال في الدرجة الأولى على تنظيم الجماهير في «كتائب ميليشيا شعبية» في الضفة الشرقية لنهر الأردن وفي كل المنطقة المجاورة للأرض المحتلة[٥٧]. وأعلنت الجبهة، في سياق انتقادها أساليب العمل الفردي، معارضتها للعمليات الخارجية التي قامت بها الجبهة الشعبية تحت شعار «ملاحقة العدو في كل مكان وضرب المصالح الإستعمارية في الوطن العربي»، معتبرة أن ضرب المصالح الإستعمارية يجب أن يسير مع تعبئة الجماهير وزجها في النضال، وأن مهاجمة بعض الأهداف الإسرائيلية لن يؤثر جدياً على اقتصاد إسرائيل بل هو سيتيح للدعاية الصهيونية فرصة تصوير الفدائيين الفلسطينيين بأنهم «جماعة من القتلة والمجرمين»، وأن الإرهاب الفردي، المتناقض مع «العمل الجماهيري الجماعي»، يلحق بالنتيجة «ضرراً أساسياً بالمقاومة الفلسطينية»[٥٨].

أما في ما يتعلق بعلاقات حركة المقاومة الفلسطينية بمحيطها العربي، فقد قدّرت الجبهة أن هذه الحركة تقع في «خطأ تاريخي» عندما تقارن أوضاعها بأوضاع الثورة الجزائرية وتصر على استقلالية القضية الفلسطينية عن مجموع الأوضاع العربية، ورأت أن خصوصية الثورة الفلسطينية، التي فرضت على قوى المقاومة أن تقيم خارج الأرض المحتلة، جعلت مسألة نجاح أو فشل هذه الثورة يتوقف على طبيعة الأوضاع القائمة في البلدان العربية، لاسيما تلك المحيطة بفلسطين. فإذا كان التأكيد على شعار «فلسطينية» الثورة قد حمل، قبل الخامس من حزيران، مدلولاً «تقدمياً»، لكونه شدد على استقلالية العمل الفدائي الفلسطيني عن الأنظمة العربية وسعى إلى القضاء على روح الإتكالية التي كانت سائدة في صفوف الشعب الفلسطيني، فإن حرب حزيران ونتائجها وضعت أمام الثورة الفلسطينية «مهمة الإرتباط العضوي، على أسس أرقى، بنضال الجماهير العربية ضد الإمبريالية والصهيونية وضد كل القوى الرجعية والوسطية المتخاذلة التي تكرس مصالح الإمبريالية وتشكل صمام أمن تاريخي للوجود الصهيوني»[٥٩].

ولتزكية وجهة نظرها هذه، أكدت الجبهة على الإعتبارات التالية:

١ـــ لقد كشفت حرب حزيران أن إسرائيل ليست فقط قوة إستعمارية لقهر الشعب الفلسطيني، بل هي أيضاً أداة بيد الإمبريالية لقمع سائر الشعوب العربية.

٢ـــ إن الترابط الوثيق بين الإمبريالية وإسرائيل يجعل نجاح الثورة الفلسطينية في

---

(٥٧) انظر: «حوار بين «الجبهة الديمقراطية» و«الطليعة»»، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠ - ١٠١ وص١٠٤؛ وكذلك خورشيد، دليل حركة المقاومة الفلسطينية، المصدر المذكور، ص١٥٨.

(٥٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، المصدر المذكور، ص١٥٩.

(٥٩) الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين المقاومة الفلسطينية والأوضاع العربية، أيلول ١٩٦٩، ص٩.

تدمير كيان إسرائيل التوسعي مرهون بقدرة حركة التحرر الوطني العربية على مجابهة واستئصال النفوذ الإمبريالي، المباشر وغير المباشر، في الوطن العربي.

٣- إن الكفاح المسلح الفلسطيني بمجرد تصعيده إلى حد إنزال خسائر جدية بالعدو يجد نفسه في تصادم مباشر مع الأوضاع العربية المحيطة(٦٠).

ولكل هذه الإعتبارات وغيرها، أصبح النضال ضد الصهيونية - كما قدّرت الجبهة - «مهمة مباشرة» لحركة التحرر الوطني العربية في عدد من الأقطار العربية، وبات «دحر العدو الإمبريالي» يتطلب أن تكون للثورة الفلسطينية قاعدة أو أكثر في قطر عربي أو عدة أقطار عربية، بما يجعل هذا القطر أو هذه الأقطار «تلعب، بالنسبة للثورة الفلسطينية، نفس الدور الذي تلعبه فيتنام الديمقراطية بالنسبة لنضال شعب فيتنام الجنوبية»(٦١).

وانتقدت الجبهة، في سياق تأكيدها على هذا «الترابط العضوي» بين النضالين الفلسطيني والعربي، المقولة القائلة إن الحكومات العربية يمكن أن تسعى إلى إزالة آثار العدوان بالوسائل السياسية، على أن يُترك للفلسطينيين أنفسهم خوض النضال من أجل تحرير فلسطين، معتبرة أن التزام الحكومات العربية، التي وافقت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وضمان أمن وسلامة حدودها سيعني التزاماً منها «بتصفية حركة المقاومة تصفية كاملة أو على الأقل حجب حق هذه المقاومة في الإنطلاق من الأراضي الواقعة تحت سلطة هذه الحكومات»(٦٢). كما انتقدت الجبهة «التدخل» الذي يمارسه بعض الأنظمة العربية في شؤون حركة المقاومة الداخلية، والذي يتخذ شكل فرض القيود والشروط على نشاطها، وإنشاء منظمات «مصطنعة» لا مبرر لها ومحاولة «تمزيق» حركة المقاومة من داخلها والتمييز بين منظماتها، معلنة رفضها شعار «التنسيق» الذي يرفعه بعض هذه الأنظمة بهدف ربط نشاط المقاومة بالمخططات الرسمية العربية وبمؤسسة القمة العربية(٦٣).

وفي المذكرة التي تقدمت بها إلى الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني، المنعقدة في القاهرة في مطلع أيلول ١٩٦٩، اقترحت الجبهة الشعبية الديمقراطية مجموعة من الأسس لتحديد علاقات حركة المقاومة بمحيطها العربي، كان من بينها دعوة الشعوب العربية إلى توحيد صفوفها من أجل تحقيق متطلبات النجاح في «حرب تحرير شعبية طويلة الأمد ضد العدوان الإسرائيلي الإمبريالي»، وشجب قبول بعض الحكومات العربية بقرار مجلس الأمن وسعيها إلى إيجاد «تسوية سلمية مع العدو الإسرائيلي على أساسه»، واستنكار المحاولات الرامية إلى تقييد العمل الفدائي وتصفية حركة المقاومة، والإصرار على ضمان الإستقلال الكامل لهذه الحركة عن سياسات الأنظمة العربية(٦٤).

أما التصور الجديد الذي طرحته الجبهة الشعبية الديمقراطية لقضية الوحدة الوطنية

---

(٦٠) المصدر السابق، ص٩ - ١٠، وص٣.
(٦١) المصدر ذاته، ص١١ - ١٢
(٦٢) المصدر ذاته، ص٢٣ - ٢٤.
(٦٣) المصدر ذاته، ص٣١ - ٣٤.
(٦٤) المصدر ذاته، ص٣٦ - ٤٦.

الفلسطينية وسبل تحقيقها، فقد انطلق من نظرتها إلى نفسها باعتبارها «جبهة يسارية» منوط بها أن تلعب دوراً «طليعياً» في إطار جبهة وطنية فلسطينية موحدة فخلافاً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أكدت، في مؤتمر شباط ١٩٦٩، أنها باتت هي «الحزب الثوري»، قدّرت الجبهة الشعبية الديمقراطية أن واقع التخلف الإقتصادي والإجتماعي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، المشكّل أساساً من «الفلاحين والبرجوازية الصغيرة الدنيا والبروليتاريا الرثة التي تنتمي إليها أغلبية اللاجئين الفقراء»، يجعل من مهمة بناء حزب «ماركسي – لينيني»، يمثل «الفصيلة الطليعية» للبروليتاريا، مهمة معقدة تحتاج إلى وقت طويل، ويجب أن يسبقها العمل على إقامة جبهة يسارية متحدة تنتظم في إطارها الفصائل المتقدمة «من مختلف طبقات وفئات الشعب الكادح»، وتكون مؤهلة للعب دور مركزي في جبهة وطنية عريضة توحد نضال كل طبقات الشعب الوطنية، على أن يشكل النضال المسلح والجماهيري الذي تخوضه هذه الجبهة اليسارية «الوسيلة لاختيار كوادر الحزب وتصليب عودها وتنمية خبرتها النضالية»[٦٥].

وكانت الجبهة قد أشارت، منذ تأسيسها، إلى أن من واجب «اليسار» داخل حركة المقاومة، لاسيما بعد أن حقق «استقلاله التنظيمي والسياسي والفكري»، أن ينسج علاقات مع كل القوى الوطنية وأن يضع قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية على رأس جدول أعماله، باعتبار تحقيقها يمثل «ضرورة تاريخية ملحة وهامة». صحيح أن الجبهة لم تنف وجود تناقضات عديدة داخل صفوف حركة المقاومة، تعيق مهمة تحقيق هذه الوحدة، إلا أنها دعت إلى تفهم هذه التناقضات ووعي أسباب نشوئها، مرجعة، في هذا السياق، ظاهرة «التبعثر» التي تعاني منها حركة المقاومة إلى عوامل كثيرة، من بينها أن الطبقة «الوسطى» الفلسطينية، التي لعبت الدور الأساسي في تكوين منظمات المقاومة، هي في الأساس طبقة مشكّلة من فئات غير موحدة ومنسجمة، وأن التشتت الذي يعيشه الشعب الفلسطيني يجعل المهمات المباشرة التي تواجهها تجمعاته تختلف كثيراً في ما بينها، إضافة إلى قيام بعض الأنظمة العربية بزرع منظمات «موهومة» داخل حركة المقاومة، الأمر الذي يزيد من تمزق وتبعثر الحركة الوطنية الفلسطينية[٦٦].

وفي مسعى ملموس منها لحل «معضلة» الوحدة الوطنية الفلسطينية، تقدمت الجبهة إلى الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني بمشروع متكامل لـ«برنامج جبهة وطنية فلسطينية موحدة» تكون هي «الممثلة الوحيدة» لجماهير شعب فلسطين بكل فئاته المقاتلة، التي «أثبتت من خلال الممارسة ومن خلال مواقفها السياسية التزامها بقضية التحرير الوطني الكامل لفلسطين»، على أن تضمن هذه الجبهة قيام «علاقة متكافئة» بين قوى حركة المقاومة وحق كل منظمة مشاركة في أن تحتفظ باستقلالها التنظيمي والعسكري والفكري، وحقها في أن تنتقد مواقف الجبهة علناً وأن تنتقد مواقف أطراف أخرى مشاركة في الجبهة، مع استمرار التزامها بالبرنامج المشترك[٦٧].

وخلافاً للجبهة الشعبية التي قاطعت الدورة السادسة للمجلس الوطني واكتفت بإرسال

---

(٦٥) تقرير المؤتمر التأسيسي للجبهة' أورده خورشيد، دليل حركة المقاومة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧ – ١٤٩.

(٦٦) الجبهة الشعبية الديمقراطية، مشروع برنامج جبهة وطنية فلسطيبية موحدة، ص٨ – ١١.

(٦٧) المصدر السابق، ص٢٨ – ٢٩

مراقب، منسجمة في ذلك مع توصيات مؤتمر آب ١٩٦٨، قررت الجبهة الشعبية الديمقراطية التعامل مع الأطر القائمة للوحدة الوطنية، ممثلة في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، من منطلق أن «اليسار الثوري ليس هو الذي يحلل الواقع فقط بل هو الذي يحلل الواقع ويتعامل معه» على حد تعبير أحد مؤسسيها[٦٨]، وباعتبار أن صعود قيادة جديدة إلى هيئات المنظمة، مكوّنة في معظمها من حركة فتح ومنظمة الصاعقة، وإزاحة القيادة السابقة التي كانت تتكون «من الممثلين السياسيين للإقطاع والرأسمالية الكبيرة»، قد أحدثا تحولاً جزئياً في طبيعة علاقات المنظمة بالأنظمة العربية، من «علاقات تقوم على الإرتباط الكياني الكامل إلى علاقات تقوم على الإستقلال النسبي المحدود»، كما غيّرا نظرة الجماهير إلى المنظمة[٦٩]. غير أن إقرار الجبهة بهذا التحول «الجزئي»، الذي طرأ على بنية منظمة التحرير، لم يحل دون استمرار تأكيدها على أن المنظمة لن تصبح «أرضاً» لجبهة وطنية فلسطينية موحدة إلا بعد تحول أجهزتها «من أجهزة بيروقراطية وكلاسيكية ذات بنايات برجوازية إلى أجهزة شعبية عاملة، مشاركة بحرب العصابات، وتحويل جيش التحرير الفلسطيني إلى جيش حرب عصابات وحل الأجهزة الإدارية البيروقراطية القائمة في المنظمة والإعتماد على المتطوعين»[٧٠]

موقف الشيوعيين من الكفاح المسلح

كما مر معنا، فإن اليسار الفلسطيني «الجديد»، الذي ظهر في إطار حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، قد ركز على تمايزه عن اليسار «القديم» المتمثل في تعبيرات الفكر الشيوعي الفلسطيني، ولاسيما الحزب الشيوعي الأردني. وبعد أن عرضنا نقاط التمايز والإختلاف بين الطرفين من وجهة نظر الجبهتين الشعبية والشعبية الديمقراطية، سنتوقف الآن عند المواقف التي عبر عنها الفكر الشيوعي الفلسطيني في مواجهة هزيمة حزيران ونتائجها.

وتجدر الإشارة بداية إلى أن التعبيرات السياسية عن هذا الفكر، رغم اندراجها جميعاً في إطار الخط العام للحركة الشيوعية العالمية بقيادة الحزب الشيوعي السوفييتي، لم تتخذ مواقف واحدة تجاه التطورات التي طرأت على الصراع في الشرق الأوسط بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وبروز ظاهرة العمل الفدائي. فالحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة أيّد قيام منظمة التحرير، ككيان سياسي للشعب الفلسطيني، واتخذ، بسبب خصوصية ساحته وتجربته، موقفاً متعاطفاً مع ظاهرة العمل الفدائي، بل أنه شارك بنشاط، بعد حرب حزيران، في حركة المقاومة بشقيها الجماهيري والمسلح[٧١]. أما الحزب الشيوعي الإسرائيلي فقد تحفظ، في

(٦٨) «حوار بين «الجبهة الديمقراطية» و«الطليعة»»، مصدر سبق ذكره، ص٩٩

(٦٩) أورده خورشيد، دليل حركة المقاومة الفلسطينية، المصدر المذكور، ص١٥٢.

(٧٠) «حوار بين «الجبهة الديمقراطية» و«الطليعة»»، المصدر المذكور، ص٩٩ – ١٠٠

(٧١) لا يسعنا في الواقع، بسبب افتقادنا لوثائق الحزب الأصلية، التوسع في هذه النقطة، علماً بانه من المعروف أن القوى السياسية في القطاع، ومن ضمنها الحزب الشيوعي، قد استفادت، بعد الهزيمة، من التجربة الغنية التي راكمتها =

مؤتمره الخامس عشر المنعقد في آب ١٩٦٥، على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، التي تروّج التعابير التي «تعتبر دولة إسرائيل كياناً اصطنعه الإستعمار الأنجلو - أمريكي أو ظاهرة إستعمارية»، وندد بعمليات «الجماعة الإرهابية «فتح»»، معلناً رفضه لكل موقف عربي «يتناقض مع المبدأ الديمقراطي في حق تقرير المصير لشعب إسرائيل ويتناقض مع الحقيقة التاريخية في أن دولة إسرائيل نشأت بموجب قرار الأمم المتحدة»، ومعتبراً أن موقفاً كهذا «يجلب الضرر لقضية وحدة شعوب المنطقة في المعركة ضد الإستعمار ويقوي نفوذ العناصر الشوفينية والعسكرية في إسرائيل»[٧٢]. وأعاد الحزب، في ذلك الحين، التأكيد على موقفه الداعي إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط يقوم على أساس الإعتراف بحق الشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي، في تقرير المصير، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً والإتفاق على حدود «سلام» دائمة بين إسرائيل وجيرانها العرب:

> «إن منطلق حزبنا الشيوعي لحل القضية الفلسطينية ولتصفية النزاع الإسرائيلي العربي. . هو أن فلسطين، في تطورها التاريخي، أصبحت وطناً للشعبين اليهودي والعربي، [و] نجم عن هذه الحقيقة نشوء حق في تقرير المصير للشعبين. . شعب إسرائيل حقق حقه في تقرير المصير بينما حُرم الشعب العربي الفلسطيني من إمكانية تحقيق حقه في تقرير المصير، وحزبنا يناضل في سبيل أن تكون دولة إسرائيل المبادرة إلى الإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني التي لم تتحقق، وفي مقدمتها حق اللاجئين العرب، لأن هذه هي الطريق للحصول على اعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل وبحقوقها المشروعة. . .
>
> إن مبدأ الحل المتفق عليه للقضية الفلسطينية، على أساس حق تقرير المصير للشعبين الإسرائيلي والعربي، يستوجب. . استعداد الطرفين لحل القضية الإقليمية حلاً عادلاً وبالطرق السلمية، ووضع حدود متفق عليها، حدود دائمة، حدود سلام بين إسرائيل وجاراتها. [و] هذه المشكلة يجب حلها بالطرق السلمية، بالإتفاق المتبادل بين الممثلين الإسرائيليين والعرب»[٧٣].

ولم تغيّر حرب حزيران ١٩٦٧ ونتائجها، لاسيما في ضوء التحول الذي طرأ على موقف بعض الدول العربية من وجود إسرائيل وصدور قرار مجلس الأمن الدولي، من قناعة الحزب بـ«سلامة» هذا المنطلق للحل، بل عمقتها.

أما الحزب الشيوعي الأردني فكان قد اتخذ، وكما أشير سابقاً، موقفاً داعماً لنشوء منظمة التحرير الفلسطينية، رغم ملاحظاته النقدية على بعض أوجه سياستها، وعبّر، إثر التحرك الشعبي

= في مقاومتها للإحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٥٦، كما استفادت من ميزة حصول معظم شبان القطاع على تدريب عسكري، خلال السنوات التي سبقت حرب حزيران، ومن وجود جيش التحرير الفلسطيني وتحول وحداته العسكرية إلى تنظيم المقاومة المسلحة، بالإضافة إلى توافر كميات كبيرة من الأسلحة التي خلّفها وراءه الجيش المصري.

(٧٢) الحزب الشيوعي الإسرائيلي. المؤتمر الـ١٥ (تل ابيب - يافا، ٦ - ٨/٨/١٩٦٥)، تل ابيب - يافا، إصدار اللجنة المركزية للحزب، ١٩٦٨، ص٤٤ - ٤٥ وص٤٨

(٧٣) المصدر السابق، ص٤٢ - ٤٣

الذي شهدته الضفة الغربية للرد على الغارة الإسرائيلية على قرية السموع في تشرين الثاني ١٩٦٦، عن تفهمه لعمليات الفدائيين الفلسطينيين، داعياً، على لسان أمينه العام فؤاد نصار، الحكومة الأردنية، وقتئذ، إلى الإنضمام «إلى المعاهدة الدفاعية المعقودة بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية، وتحصين قرى الحدود وتسليح سكانها لكي يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم ضد عدوان إسرائيلي محتمل»[٧٤]. غير أن هزيمة حزيران، التي أدت إلى وقوع الضفة الغربية في قبضة الإحتلال الإسرائيلي، جعلت الحزب يتخوف على مستقبل الأردن ووحدة كيانه، وولّدت «ردة فعل» سلبية لديه تجاه ظاهرة العمل الفدائي الفلسطيني، اتخذت شكل تحميل العمليات العسكرية التي نفذها الفدائيون، قبل حرب حزيران، قسطاً من المسؤولية عن قيام إسرائيل بشن حربها على الدول العربية.

ففي «البرنامج المرحلي»، الذي تبناه الحزب الشيوعي الأردني في آب ١٩٦٧، أشير إلى أن عدوان حزيران الذي نفذته إسرائيل، «مدعومة ومسلحة ومدفوعة من الدول الإمبريالية»، يهدف إلى تحقيق توسع جديد لإسرائيل على حساب الأردن، «وذلك باحتلال الضفة الغربية وهدم كيان الأردن كدولة»، وقلب أنظمة الحكم «التقدمية» في مصر وسوريا، وفرض «تسوية مذلة» للقضية الفلسطينية، وإضعاف الصداقة العربية السوفيتية و«عزل البلدان والشعوب العربية عن أصدقائها وحلفائها في العالم»[٧٥]. وعند تطرقه إلى العوامل التي ساعدت على وقوع النكسة العربية، أشار البرنامج إلى انهيار التضامن العربي ونجاح مساعي «الإستعماريين والصهيونيين وغلاة الرجعيين العرب» في تخريب العلاقات العربية وتشجيع «سياسة المحاور»، مما حال دون أن تكون مؤتمرات القمة العربية «بداية عهد جديد في العلاقات العربية»، كما أشار إلى حرمان الجماهير العربية في غالبية البلدان العربية من ممارسة حقوقها الديمقراطية وحرياتها الأساسية، وكذلك إلى دور «تيارات المغامرة والمزايدة»، التي أسهم في تغذيتها «مؤيدو ماو تسي تونغ وزمرته في العالم العربي» وشعاراتها «غير الواقعية»، وبعض الأعمال المسلحة «الفردية والعقيمة» التي استغلتها إسرائيل وبالغت «في تهويلها كثيراً . لتبرير تهديداتها واعتداءاتها ولتهيء الجو لعدوانها الأخير»[٧٦].

وطرح البرنامج، بهدف تجاوز النكسة وتلافي الثغرات التي برزت في الوضع العربي، عدداً من المهمات الرئيسية، كان في مقدمتها العمل على ضمان وحدة كل القوى الوطنية في الضفتين في جبهة واسعة، تضم كل القوى والفئات، خارج السلطة وداخلها، الراغبة في مقاومة الإحتلال والحريصة على الحفاظ على وحدة الأردن، والسعي إلى توطيد التضامن العربي وتوحيد وتنسيق جهود الدول العربية وإمكاناتها لإزالة آثار العدوان، وتعزيز الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفييتي والتوجه نحو كسب الرأي العام العالمي، محذراً، في هذا السياق، من نتائج «أعمال المغامرات وشعارات المزايدة البعيدة عن الواقع»، التي ترى في العمل المسلح الفوري طريقاً وحيداً لتصفية آثار العدوان، «متجاهلة بذلك الوضع العربي والدولي وما ترتب على النكسة من

(٧٤) نصار، فؤاد. «استفحال الأزمة السياسية في الأردن»، الوقت، بيروت، العدد ٣، آذار ١٩٦٧، ص ١٢٠ – ١٢٧

(٧٥) «البرنامج المرحلي للحزب الشيوعي الأردني العدوان الإسرائيلي الإستعماري والعمل لتصفية آثاره»، نشرة إخبارية، براغ، ٢٣ – ٢٤، ١٩٦٧، ص٢٨ – ٢٩.

(٧٦) المصدر السابق، ص ٣٠ – ٣١

آثار ونتائج، ومتجاهلة أيضاً إمكانيات نجاح جهود العرب وأصدقائهم في كسب الرأي العام العالمي والعمل في مجال الهيئات الدولية لتصفية آثار العدوان وإرغام المعتدين على الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة بالأساليب السياسية»(٧٧).

وقدّر الشيوعيون، بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ في تشرين الثاني ١٩٦٧، أن هذا القرار، رغم ما فيه من «نواقص وثغرات»، يمكن أن يشكل «خطوة أولية هامة» على طريق تصفية آثار العدوان، لاسيما وأنه قد «أدان في مضمونه المعتدي، ونص على انسحاب قواته من الأراضي العربية»، معتبرين أن رفض العرب هذا القرار من شأنه أن يعرقل مساعي الإتحاد السوفييتي الهادفة إلى الإستفادة من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن للضغط على إسرائيل وإجبارها على الإنسحاب(٧٨). وبإصرارهم على انتهاج طريق الحل السياسي، بقي الشيوعيون متمسكين بموقفهم المتحفظ تجاه ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني حتى بعد أن صارت هذه الظاهرة تتحول، في الأشهر الأولى من عام ١٩٦٨، إلى حركة مقاومة مسلحة تحظى بدعم قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية والعربية. ففي تقويمه لهذه الظاهرة اعترف أحد قادة الحزب الشيوعي الأردني، في ذلك العام، أن الهزيمة العسكرية وما أسفرت عنه من طرد لمئات الآلاف من الناس وما ولّدته من شعور «بالمهانة القومية»، إضافة إلى بطء عملية إعادة البناء التي تقوم بها «الأنظمة التقدمية» العربية، كل ذلك قد أثار رد فعل لدى الشعب وجعل الجماهير تنجذب «نحو الحركات التي تدعو إلى العمل المسلح بدلاً من السعي من أجل حل سلمي»، آخذاً على المنظمات الفدائية الفلسطينية تأثر أعضائها بالأفكار «المتطرفة»، ومجيء بعض قادتها، خصوصاً في فتح، من حركة الأخوان المسلمين «الرجعية»، ومؤكداً أن حزبه، وإن كان «لا يشطب على العمل المسلح» ويقيم اتصالات مع بعض العناصر «ذات النفوذ في منظمات الفدائيين» ويقدّر «الشعور العاطفي» لأعضائها، إلا أنه يرى أن الظروف «لم تنضج لا في الأردن ولا في أي بلد عربي للنشاط الفدائي داخل أو خارج الأرض المحتلة»، وأن أسلوب النضال المسلح «يتناقض مع الظروف الموضوعية ويتسم بألوان متطرفة قوية»(٧٩).

وكان لابد من انتظار انعقاد الإجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، في آب ١٩٦٨، كي يتبلور، بوضوح أكبر، الخط المتميز الذي حاول الحزب أن يشقه لنفسه في النضال «من أجل صد العدوان الإمبريالي – الإسرائيلي وتصفيته». فبالانسجام مع السياسة السوفييتية التي كانت ترى في التصعيد الأمريكي في حرب الفيتنام وقتئذ محاولة لتوتير الجو الدولي والقضاء على سياسة التعايش السلمي، نظر التقرير الصادر عن ذلك الإجتماع إلى عدوان إسرائيل على البلدان العربية باعتباره «جزءاً من الستراتيجية العامة للإمبريالية العالمية، وخاصة الإمبريالية الأمريكية، وقفزة جديدة في عدوانيتها الموجهة ضد السلم العالمي»، معتبراً النجاح في

(٧٧) المصدر ذاته، ص٣٣ – ٣٥

(٧٨) «راي الشيوعيين الاردنيين في ما يتطلبه الطرف الراهن وطبيعة المعركة»، الأخبار، بيروت، ٤/٢/١٩٦٨، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠ – ٦٣.

(٧٩) «مقال سكرتير اللجنة المركرية للحزب الشيوعي الأردني فهمي السلفيتي المنشور في قضايا السلم والإشتراكية»، المصدر السابق، ص ٨٢١ – ٨٢٦.

وقف «الزحف» الإسرائيلي وإرغام إسرائيل على وقف القتال «خطوة هامة في صالح الشعوب العربية وقضية الحفاظ على السلم العالمي»[٨٠]. وعند تحليله للتيارات الرئيسية السائدة في العالم العربي والمتمايزة في مواقفها من نكسة حزيران وسبل تصفية آثار العدوان الإسرائيلي، حذّر التقرير من خطر اتجاهين، سياسيين وفكريين، الأول هو «الإتجاه الإستسلامي»، الذي هو «امتداد لسياسة التعاون مع الإمبريالية العالمية واستعمارها الجديد في ظروف ما بعد العدوان»، ويعبر عنه «الإقطاعيون والبرجوازية الكبيرة والكومبرادورية والحكام والساسة والكتاب والصحفيون الرجعيون واليمينيون»، وتتحدد منطلقاته الأساسية، كما ذكر التقرير، في:

«١ـ النظر إلى الحركة الصهيونية وإسرائيل وأهدافهما العدوانية والتوسعية بمعزل عن الإمبريالية العالمية ومخططاتها، ومحاولة إظهار الإمبريالية الأمريكية وكأنها واقعة تحت نفوذ الحركة الصهيونية، بهدف تبرئتها.

٢ـ اعتبار التفاهم مع الإمبريالية الأمريكية وضمان مصالحها في المنطقة هو السبيل لفك الإرتباط بينها وبين الصهيونية وإسرائيل، وبالتالي جعل أمريكا تضغط على إسرائيل لحملها على التراجع.

٣ـ معارضة سير البلدان العربية في طريق التطور الوطني المستقل والتقدم الإجتماعي.

٤ـ النظر إلى توطيد علاقات التعاون مع الإتحاد السوفييتي على أنه في غير مصلحة العرب، والدعوة إلى محاربة الشيوعية»[٨١].

أما الإتجاه الثاني فهو «الإتجاه المغامر»، الذي تعبر عنه أساساً «البرجوازية الصغيرة»، المتصفة «بالتقلقل وعدم الثبات وضيق النفس ونفاذ الصبر»، وهو الإتجاه الذي حدد التقرير الصادر عن الإجتماع المذكور منطلقاته على النحو التالي:

«إن طبيعة المرحلة التي تمر بها الشعوب العربية وحركة تحررها الوطني والإجتماعي. . .، وعدوان إسرائيل وتعاظم حقد الجماهير وكراهيتها للإمبريالية وإسرائيل، يجعل العديد من الثوريين غير البروليتاريين، الذين تنقصهم النظرة العلمية المتكاملة، يلجأون إلى الجملة الثورية. إنهم يرون أن البندقية هي الطريق الوحيد والوسيلة الوحيدة لحل جميع المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية في العالم العربي، وعدا ذلك هو في نظرهم «إستسلامية» و«إنهزامية». . .

إن تجاهل الشروط الموضوعية والإنطلاق من عوامل ذاتية ورغبات وعواطف والحديث عن عدم قبول أي حل أو أسلوب غير الأسلوب العسكري والحل العسكري لا يعني غير المغامرة وجلب نكسات وكوارث جديدة . إن رفض قرار مجلس الأمن والحل السياسي ومعارضتهما بالحل العسكري، كحل وحيد، في الوقت الذي مايزال

---

(٨٠) الحزب الشيوعي الاردني في النضال من أجل صد العدوان الإمبريالي – الإسرائيلي وتصفيته تقرير المكتب السياسي الذي أقره بالإجماع اجتماع اللحنة المركزية للحزب، اواخر آب ١٩٦٨، ص١ – ٢

(٨١) المصدر السابق، ص١١ – ١٣.

فيه ميزان القوى الراهن في غير صالح البلدان العربية وفي الوقت الذي لم تستنفد بعد جميع فرص الحل السياسي وفي هذه الظروف الدولية المعقدة هو لعبة خطيرة جداً ومغامرة غير مأمونة العواقب، ولن تؤدي إلا إلى جلب مصاعب للبلدان العربية».

وإلى جانب هذا النقد الذي وجِّه إلى موقف «الإتجاه المغامر» من النضال السياسي والحل السياسي، أخذ الشيوعيون على أنصار «العقلية المغامرة» موقفهم السلبي من لقاء الدول العربية وتضامنها ودعوتهم إلى مقاطعة مؤتمرات القمة العربية، بذريعة أنه لا يجوز أن يجلس «الثوريون» مع «الرجعيين» وأن يتعاونوا معهم:

«فمع عدم التقليل من أخطار الرجعية العربية وتحركاتها المشبوهة، فإن شعار المعركة في الوقت الحاضر ينبغي أن يكون العمل المشترك من أجل دحر العدو المشترك ، ومؤتمرات القمة، أو أي شكل للقاءات الدول العربية، المحاطة بوعي الشعوب العربية ويقظة القوى الثورية لن تخدم مصالح الرجعية العربية ولا التحالف الإمبريالي الإسرائيلي إذا ما استطاعت القوى الثورية، الموجودة في السلطة أو خارجها، أن توحد صفوفها»(٨٢).

وبتقديره أن عملية تصفية القضية الفلسطينية، في ظروف ما بعد عدوان حزيران، ستمر «عبر تمزيق كيان الأردن وتصفيته وبخاصة إلحاق الضفة الغربية بإسرائيل»، شدد التقرير الشيوعي على أهمية الحفاظ على وحدة الأردن وكيانه، باعتباره «السبيل الصحيح لعدم تمكين المعتدين من تمرير مؤامراتهم على القضية الفلسطينية»، وذلك من خلال ضمان وحدة نضال الشعبين الفلسطيني والأردني وتلاحمه مع نضال جميع الشعوب العربية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي سيفتح تنفيذه «الطريق لمواصلة النضال من أجل تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين»(٨٣). وإذ لم يستبعد التقرير اللجوء إلى العمل المسلح، كشكل من أشكال النضال، إلا أنه ربط ممارسة هذا الشكل بتوافر جملة من الشروط، يأتي في مقدمتها اقتناع جماهير الأرض المحتلة، بتجربتها، بضرورة المقاومة المسلحة واستعدادها للمشاركة فيها، وجعل البلدان العربية المحيطة بإسرائيل، لاسيما الأردن، في ظروف سياسية وعسكرية تسمح لها بالتصدي لأي عدوان تقوم به إسرائيل رداً على عمليات المقاومة المسلحة، وكذلك دراسة طبيعة الأرض ومدى صلاحيتها لممارسة هذا الشكل من أشكال النضال. وبخصوص هذه النقطة الأخيرة، لحَظ التقرير ضيق رقعة أراضي الضفة الغربية، وخلوها من الغابات والأحراش الكثيفة ووجود جيش الإحتلال الإسرائيلي فيها بالقرب من قواعده الأساسية ومراكز إمداداته وتموينه(٨٤).

ومهما يكن، فقد مثّل اجتماع آب ١٩٦٨ للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، رغم كل التحفظات التي أبديت فيه على العمل المسلح الفلسطيني، نقطة تحول في موقف الشيوعيين من المنظمات الفدائية، حيث جرت الإشادة بالدور الذي لعبه الفدائيون، إلى جانب الجيش الأردني، في

---

(٨٢) المصدر ذاته، ص١٣ – ١٦

(٨٣) المصدر ذاته، ص١٧ – ١٨

(٨٤) المصدر ذاته، ص١٨ – ٢٠

«معركة الكرامة»، ووجهت فيه الدعوة إلى توحيد المنظمات الفدائية الفلسطينية ومشاركتها في الحركة الوطنية الأردنية، كما أبديت فيه الرغبة في إقامة صلات مع هذه المنظمات «لتبادل الرأي حول أفضل السبل لتعزيز صمود الشعب الأردني . ، ولمواصلة النضال من أجل استرداد حقوق الشعب العربي الفلسطيني»[٨٥].

وجاء الدور المتعاظم الذي صارت تلعبه حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في الحياة السياسية في الأردن وتزايد نشاطها في مقاومة الإحتلال ليدفعا الحزب إلى التقرب، أكثر فأكثر، من هذه الحركة، وإلى التوجه نحو المشاركة في الكفاح المسلح. فإثر التحرك الشعبي الواسع الذي اندلع في الضفة الغربية المحتلة في شباط ١٩٦٩، والذي ترافق مع تصاعد ملحوظ في العمليات العسكرية الموجهة ضد قوات الإحتلال في قطاع غزة، قدّر الشيوعيون أن النضال ضد الإحتلال الإسرائيلي دخل مرحلة جديدة، وأنه بدأت تبرز بوادر الإستعداد لدى جماهير الضفة لتقبل الكفاح المسلح وممارسته، وقرروا، تالياً، التوجه نحو الإنخراط في حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، والمساهمة في توحيد القوى الوطنية والفدائية في الأراضي المحتلة وفي الأردن بهدف «مواصلة الكفاح في الأراضي المحتلة وتطويره، ودعم وحماية المقاومة المسلحة في الضفة الشرقية وجعلها حركة شعبية شاملة وفعالة»[٨٦]. غير أن استمرار تأثر بعض أوساط قيادية شيوعية بالموقف المتحفظ الذي اتُّخذ تجاه ظاهرة العمل الفدائي، إضافة إلى جملة من العقبات الموضوعية والذاتية الأخرى، قد أخّر انخراط الشيوعيين الفعلي في حركة المقاومة المسلحة إلى مطلع آذار ١٩٧٠، الذي شهد الإعلان عن تأسيس «قوات الأنصار»، كفصيل مسلح للشيوعيين الفلسطينيين والأردنيين، بالتعاون مع الشيوعيين في سوريا ولبنان والعراق، باعتبارها «النتاج الطبيعي اللازم لكفاح المناضلين التقدميين والثوريين، الذي امتد عشرات السنين ضد الإستعمار وعملائه وأحلافه ومعاهداته وضد قوى الصهيونية الغازية»، وبكونها المنظمة الفدائية «التي تضم في صفوفها فصائل من قوى الطليعة الواعية المجربة وجمهرة من أبناء الشعب وبناته، وتسترشد بمبادئ النظرة العلمية وبروح الوطنية والأممية». وأشار البيان التأسيسي إلى أن «قوات الأنصار» ستكون «رافداً من روافد المقاومة يصب في نهرها العام، وتحمل السلاح لمقاومة الغزاة الصهاينة وحماتهم الإمبرياليين، وللدفاع عن شعبنا وحقه في تقرير مصيره على أرض وطنه ولتحقيق الغايات الوطنية الكبرى التي تعمل لها حركة المقاومة»[٨٧]. وقد رأى الشيوعيون، في ذلك الحين، أن مهمات الكفاح المسلح التي ستضطلع بها «قوات الأنصار» ستكمن «في تنفيذ سياسة الشيوعيين بوسائل أخرى»، مشددين على أهمية بقاء هذه السياسة «منسجمة مع مصالح حركة التحرر العربية والقوى الثورية العالمية وفي مقدمتها الإتحاد السوفييتي»[٨٨].

---

(٨٥) المصدر ذاته، ص ٢٠.

(٨٦) الحزب الشيوعي الأردني: في سبيل صد العدوان الإمبريالي الإسرائيلي وكنسه، في سبيل قيام حكومة الوحدة الوطنية، قرارات الإجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب، أيار ١٩٦٩

(٨٧) قوات الأنصار: بيان إلى جماهير شعبنا، ٣ آذار ١٩٧٠.

(٨٨) انظر: الحزب الشيوعي الأردني: التقرير التنظيمي الذي أقره الكونفرانس الحزبي بالإجماع، منشورات الحزب، أواسط نيسان ١٩٧٠.

هزيمة حزيران في مرأة التيار الإسلامي

إذا كانت هزيمة حزيران ١٩٦٧ قد شكّلت نكسة كبيرة لتيار القومية العربية وتعبيراته السياسية، فإنها كانت، في المقابل، بداية «صحوة» التيار الإسلامي، الذي كان نفوذه قد انحسر كثيراً في فترة المد القومي العربي بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، علماً بأن هذه الصحوة لم تبلغ مداها وتثبت حضورها على ساحة الفعل الفلسطيني إلا في وقت متأخر، بتأثير النتائج التي ترتبت على غزو إسرائيل للبنان في صيف العام ١٩٨٢ وخروج قوات المقاومة الفلسطينية من بيروت.

وخلافاً لتيارات الفكر السياسي الفلسطيني الأخرى، أرجع التيار الإسلامي(٨٩) هزيمة حزيران، في الأساس، إلى تخلي العرب عن شريعة الإسلام، محملاً التيار القومي العربي قسطاً كبيراً من المسؤولية عن وقوع النكسة، وذلك نتيجة السياسات التي انتهجها والتي أدت إلى «حصر القضية الفلسطينية في النطاق العربي وحده وفصلها عن العالم الإسلامي»، وإلى التقاعس في الإعداد الجدي للمعركة و«ترك الإعداد لملاقاة العدو إلى المهاترات، تارة باسم الحزبية وأخرى باسم القومية»(٩٠). وبهدف تجاوز النكسة، كان لابد من العودة إلى الإسلام، كما قدّر التيار الإسلامي، وصرف معظم الجهود، الرسمية والشعبية، في تكوين «المواطن الصالح» عبر تنظيم حملة واسعة، في ميداني التربية والتوجيه، تشمل الأسرة والشارع ودور القلم وأجهزة الإعلام.

«إن المحنة التي حلت بنا في فلسطين، والنكسة التي أصابت أمتنا أخيراً، لتستدعي من كافة المخلصين مصارحة صادقة ونصيحة مخلصة .. والأمة التي تلوذ بالله وتعتصم بحبله المتين وتفيء إلى الإسلام، عقيدة وشريعة ونظام حياة في التربية والتعليم وفي التوجيه والتعبئة وفي إطلاق الحريات الفكرية وتنظيم الإقتصاد والمال

= وتحدر الإشارة إلى أن غالبية فصائل حركة المقاومة الفلسطيبية المسلحة قد اتخذت موقفاً سلبياً من «قوات الأنصار»، واعترضت على قبول ممثليها في الهيئات القيادية الجبهوية لحركة المقاومة، وذلك بحجة عدم تطابق مواقفها السياسية مع مواقف فصائل هذه الحركة وموافقتها على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢.

(٨٩) مواقف التيار الإسلامي التي سيجري عرضها هي مواقف جماعة الاخوان المسلمين في الأردن، التي كانت تنشط تحت اسم «الجبهة الإسلامية» وكان الأخوان المسلمون قد حافظوا على وجودهم في الصفة الغربية، في إطار ما سمي بـ«المعارضة الموالية»، واستمروا، خلال النصف الاول من الستينات، في تنظيم بعض النشاطات الإجتماعية ومع أن بعض المصادر يشير إلى مشاركة مجموعات «أخوانية» في نشاط حركة فتح المسلح في عام ١٩٦٨، إلا ان «الجبهة الإسلامية» كجبهة لم تشارك في حركة المقاومة الفلسطينية، وتجنبت، في حينه، الدخول في منافسة مع فصائل هذه الحركة التي كانت تحظى بنفوذ جماهيري واسع أما في قطاع غزة فقد أدى المد القومي الذي شهده القطاع في النصف الثاني من الخمسينات وحملات القمع التي نظمتها السلطات المصرية صد الأخوان المسلمين إلى إضعاف مواقع الحركة كثيراً في نهاية الخمسينات وإلى احتفاء خلاياها المنظمة تقريباً في اواسط الستينات

لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى شديد، حركة الأخوان المسلمين في الضفة الغربية وغزة، مصدر سبق ذكره، ص٦٦٢ – ٦٦٤

(٩٠) «بيان صادر عن الجبهة الإسلامية في الأردن»، عمان، ١٩٦٨/٦/٥، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٤ – ٤٢٦

والتشريع والقانون والحشد العسكري والمعنوي والإجتماع والأخلاق وشؤون السياسة، هي الأمة التي يعزها الله وينصرها على أعدائها»(٩١).

ولوحظ أن التيار الإسلامي لم يتطرق إلى نشاط فصائل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة ودورها في النضال ضد الإحتلال، بل ركز، في سياق دعوته إلى اتخاذ العقيدة الإسلامية «منطلقاً ومنبعاً لفلسفة التربية والتعليم والتوجيه»، على دور الجيوش العربية وأهمية تطهيرها من «عناصر الضعف والإنهزامية»، وإبعادها «عن الأفكار الدخيلة المستوردة» وعدم الزج بها «في معترك السياسة»، داعياً المسلمين إلى اكتساب «صفة الجهاد وأوضاعه» على قاعدة منهاج للعمل تضمن البنود التالية:

«١ــ مكافحة أسباب الضعف في الأمة بمكافحة الرذائل والتعب، وبناء شعب يرتكز على المثاليات والأخلاق الإسلامية.

٢ــ حشد جميع طاقات الأمة في معركة المصير وتحقيق مبدأ الجهاد الإسلامي.

٣ــ دعوة الدول العربية والإسلامية لدعم الوقفة البطولية التي يقفها الأردن في وجه الخطر الصهيوني.

٤ــ تحويل الأردن إلى قاعدة جهادية تستقطب جميع القوى العربية والإسلامية، الرسمية والشعبية، التي تتحسس الخطر الصهيوني وترتبط ببيت المقدس والمسجد الأقصى برباط العقيدة الدينية»(٩٢).

وانسجاماً مع موقفه المبدئي، القائم على رفض أي شكل من أشكال الوجود الصهيوني على «أرض الإسلام» في فلسطين، أعاد التيار الإسلامي، بعد أسابيع قليلة من هزيمة حزيران، التذكير بأنه «لا صلح ولا اعتراف باحتلال فلسطين، ولا تدويل لبيت المقدس أو أية بقعة من فلسطين»، معتبراً أن كسب اليهود معركة من المعارك لا يعني خسران الحرب «الطويلة المريرة»، التي لن تتوقف حتى تستعاد «الديار المقدسة كاملة غير منقوصة» ويتم غسل «رجس الصهيونية الماكرة عن ثرى فلسطين الطهور»(٩٣).

---

(٩١) «مذكرة الجبهة الإسلامية في الأردن إلى زعماء الدول العربية والإسلامية»، عمان، ١٩٦٧/٧/٢٠، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٧ – ٤٩٩.

(٩٢) «منهاج الجبهة الإسلامية في الأردن»، عمان، ١٩٦٨/٥/١٣، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، المصدر المذكور، ص٣٢٢.

(٩٣) «مذكرة الجبهة الإسلامية في الأردن إلى زعماء . »، المصدر المذكور

الفصل السادس

شعار «الدولة الديمقراطية» ومعضلة «القاعدة الآمنة»

١٩٦٨ - ١٩٧٠

كانت مسألة الوجود اليهودي في فلسطين ومستقبله من المسائل المفصلية التي واجهها الفكر السياسي الفلسطيني منذ مراحل تبلوره الأولى. وقد مر معنا سابقاً أن الغموض الذي اكتنف موقف الحركة الوطنية الفلسطينية، في عهد الانتداب البريطاني، من مستقبل هذا الوجود كان من الأسباب التي جعلت هذه الحركة تتخبط في موقفها تجاه استقلال فلسطين. أما في الخمسينات، فقد أدت النكبة ونتائجها إلى دفع تيار القومية العربية، المهيمن وقتئذ في اطار الفكر السياسي الفلسطيني، إلى تبني شعار «الثأر»، الذي عنى عملياً أن أمام اليهوّد في فلسطين خيارين لا ثالث لهما: إما مغادرة فلسطين أو مواجهة خطر الإفناء. وبنشوء منظمة التحرير الفلسطينية، ككيان سياسي للشعب الفلسطيني، وظهور المنظمات الفدائية الفلسطينية وفي مقدمتها «فتح»، التي تحولت بعد هزيمة حزيران إلى حركة مقاومة مسلحة جماهيرية، برزت معطيات جديدة فرضت على الفكر السياسي الفلسطيني أن يطوِّر موقفه من مسألة الوجود اليهودي في فلسطين، حيث انتهى هذا الفكر، ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩، إلى طرح شعار «الدولة الديمقراطية»، الذي كانت عصبة التحرر الوطني قد طرحته في منتصف الأربعينات، كحل لـ«العقدة الفلسطينية»، وذلك قبل أن يوافق التيار الشيوعي على قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٤٧.

وسنحاول في هذا الفصل أن نتتبع المسار الذي أوصل إلى طرح هذا الشعار، والمواقف المختلفة التي ظهرت تجاهه والمضامين المتنوعة التي أعطيت له، كما سنحاول أن نرصد، بالترابط مع شعار «الدولة الديمقراطية» الذي أصبح بمثابة هدف نضال حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، أو بالأحرى هدف الفصائل الفاعلة في إطارها، أن نرصد تطور موقف هذه الحركة من الكفاح المسلح باعتباره الوسيلة «الوحيدة» لبلوغ هذا الهدف.

رفض حازم لـ «أنصاف الحلول» ومعارضة مبدئية لـ «الحل السياسي»

كان «الميثاق القومي الفلسطيني»، الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في المجلس الوطني الفلسطيني الأول في نهاية أيار ١٩٦٤، قد اعتبر، كما جرت الاشارة سابقاً، أن قيام اسرائيل «باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن»، مؤكداً، في سياق دعوته إلى تحرير فلسطين وإعادتها عربية، حق اليهود «الذين هم من أصل فلسطيني» في البقاء فيها «إذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بوفاء وسلام»، دون أن يحدد بالضبط ما هو المقصود من هذه الصيغة. ويشير فيصل حوراني، استناداً إلى روايات بعض المشاركين في أعمال المجلس الوطني، إلى أن غموض هذه الصيغة كان نابعاً من غموض المسألة ذاتها في أذهان أعضاء المجلس، ومن الرغبة في تجنب الخلافات التي قد يثيرها التوسع في مناقشتها[١].

وإذا كانت حركة فتح لم تطرح، عند تأسيسها، تصوراً محدداً لمصير السكان اليهود في فلسطين، بعد تحريرها و«اجتثاث الكيان الصهيوني» منها، فقد استُشف من بعض وثائقها الأولى، وكما بيّنا سابقاً، أن مؤسسيها كانوا يتصورون قيام السكان اليهود من مواطني دولة اسرائيل بهجر الأرض الفلسطينية والعودة إلى البلدان التي قدموا منها بالتوازي مع تصاعد العمليات العسكرية التي ينفذها فدائيو «العاصفة» ضد منشآت هذه الدولة ومؤسساتها المختلفة وبوقوع هزيمة حزيران، وما أفرزته من معطيات، أخذت حركة فتح تندفع، شيئاً فشيئاً، على طريق بلورة صيغة من صيغ التعايش مع التجمع السكاني اليهودي في فلسطين، علماً بأن «الميثاق الوطني الفلسطيني»، الذي تبناه المجلس الوطني في دورته الرابعة في تموز ١٩٦٨ مكرساً إلى حد كبير انتصار فكر الوطنية القطرية الفلسطينية، لم يمثل، في حينه، أي تقدم في اتجاه توضيح موقف الفكر السياسي الفلسطيني من مسألة الوجود اليهودي في فلسطين، إن لم يكن قد زاد الغموض غموضاً، من خلال التعديل الذي أدخله على ما ورد في «الميثاق القومي» بهذا الخصوص، معتبراً أن اليهود الذين يحق لهم البقاء في فلسطين، بعد تحريرها، هم اليهود «الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها»، دون أن يحدد، كما يلحظ فيصل حوراني نفسه، تاريخاً دقيقاً لبدء هذا الغزو، الذي يمكن إرجاعه إلى المستوطنات اليهودية الأولى التي أقيمت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر[٢].

ويعود الغموض الذي اكتنف موقف الفكر السياسي الفلسطيني من هذه المسألة الحساسة، في تقديرنا، إلى عقبتين رئيسيتين وقفتا في طريق تطوره؛ الأولى تمثّلت في أن هذا الفكر بقي محصوراً، حتى مطلع السبعينات، في نطاق هدف التحرير الكامل، مع ما استتبعه ذلك من رفض لـ «انصاف الحلول» ولاسلوب «المرحلية» في النضال، وتمثّلت الثانية في أن هذا الفكر ظل عاجزاً، قبل طرح شعار «الدولة الديمقراطية»، عن تكوين صورة واضحة للاطار السياسي والقانوني الذي سيقرر فيه الشعب الفلسطيني مصيره «بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض

(١) حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص٤٩

(٢) المصدر ذاته، ص ١٣٧ - ١٣٨

ارادته واختياره»، كما ورد في المادة الثالثة من «الميثاق الوطني»

وكانت المعارضة الشديدة التي جوبهت بها مبادرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، في آذار ١٩٦٥، تعبيراً مبكراً عن ذلك الرفض الحازم لـ «أنصاف الحلول» ولاسلوب «المرحلية» في النضال. فرداً على التصريحات التي أدلى بها الرئيس التونسي، خلال زيارته إلى كل من أريحا والقدس وبيروت، ودعا فيها الفلسطينيين إلى العودة إلى قرارات الأمم المتحدة، «في شأن إرجاع اللاجئين إلى ديارهم وتخلي اسرائيل عن جانب هام من فلسطين»، وإلى التخلي عن سياسة «الكل أو لا شيء» وانتهاج سياسة المراحل في النضال[٣]، أكدت حركة فتح، في بيان صادر عن القيادة العامة لـ «قوات العاصفة»، أن «الواقعية السياسية» ما هي في الحقيقة إلا «سياسة الأمر الواقع»، التي عملت الصهيونية والاستعمار العالمي على تكريسها، وأن الشعب الفلسطيني «يدرك، تمام الإدراك، أن الكيان الصهيوني في فلسطيننا المحتلة كيان دخيل لا يختلف عن الجرثومة التي تنخر جسد الأمة، كما يدرك أن علاج هذه الأمة لن يكون إلا باجتثاث تلك الجرثومة»، معتبرة أن «عقلانية» صاحب الحق المسلوب «مرفوضة أصلاً»، إذا لم يكن حافزها «العمل الصريح في سبيل استعادة الحق كاملاً غير منقوص»[٤]. أما حركة القوميين العرب، فقد أعربت عن استنكارها لـ «الطعنة» التي توجهها تصريحات الرئيس التونسي إلى الموقف العربي، الذي رفض، على الدوام، «طرح الحقوق التاريخية والقومية للأمة العربية للمساومات السياسية»، وشددت على أن طبيعة الحركة الصهيونية «لا توفر أرضاً خصبة لازدهار فكرة العيش بسلام بين العرب واليهود، [بل] هي تعطي التأكيد اليومي المستمر على أن الصراع فوق الأرض الفلسطينية مجبول بالدم ومرتبط بالمصير العربي كله وأنه لن ينتهي حتى بعودة العرب إلى فلسطين بل بعودة فلسطين الى العرب»[٥]. وفي الاتجاه ذاته، أعلنت القيادة القومية لحزب البعث رفضها «منطق المساومة»، الذي دعا الحبيب بورقيبة إلى تبنيه، واعتبرت أن قبول قرار التقسيم «يعني الاعتراف الضمني بشرعية الكيان الاسرائيلي»، مؤكدة أن الحل الوحيد لقضية فلسطين يكمن في «تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني» وازالة الكيان الاسرائيلي «القائم على الاغتصاب والعنصرية»[٦].

---

(٣) انظر «خطاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في أبناء فلسطين بمنطقة أريحا» (أريحا، ٣/٣/١٩٦٥)' الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، مصدر سبق دكره، ص ٧٨ – ٨٢' وكذلك· «رسالة الرئيس بورقيبة إلى الرئيس عبد الناصر حول قضية فلسطين» (تونس، ٣٠/٤/١٩٦٥)' المصدر ذاته، ص١٨٥ – ١٨٨

وكان الحبيب بورقيبة قد اشار، في تصريحاته الشهيرة تلك، إلى ان العواطف والاحاسيس الوطنية المتقدة «لا تكفي لتحقيق الانتصار على الاستعمار»، وأن على العرب أن لا يتجاهلوا وحود اليهود إذا كانت قواهم «لا قبَل لها بمحق العدو ورميه في البحر»

(٤) «بيان القيادة العامة لقوات العاصفة حول نغمة الواقعية السياسية» (البعث، دمشق، ٤/٤/١٩٦٥)' المصدر داته، ص١٤١ – ١٤٣.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا ابيان، الذي هاجم بشدة أصحاب «الواقعية السياسية» واتهمهم بـ «الخيانة»، لم يذكر بالاسم الرئيس التونسي.

(٥) انظر «تصريح لحركة القوميين العرب حول مقترحات الرئيس بورقيبة المتعلقة بالقضية الفلسطينية» (بيروت، ١٢/٣/١٩٦٥)، المصدر ذاته، ص ١١٩ – ١٢٠ وكذلك: مراقب «بورقيبة يعرف قضية فلسطين، ولكن'»، فلسطين، مصدر سبق ذكره، العدد ١١، ٢٥/٣/١٩٦٥؛ وأيضاً· الدجاني، برهان «ميكانيكية الحل للقضية الفلسطينية القتال»، المصدرنفسه، العدد ١٠، ١١/٣/١٩٦٥.

(٦) «بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي» (دمشق، ٢٧/٤/١٩٦٥)، الوثائق العربية لعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩ – ٢٣٠

ولم تُحدث هزيمة حزيران ونتائجها أي تغيير على موقف الرفض الحازم لكل «أنصاف الحلول» ولمختلف أشكال «التسويات السياسية»، بل أن تحوّل ظاهرة العمل الفدائي، في أعقاب الحرب، إلى حركة مقاومة مسلحة جماهيرية قد زاد من تصميم فصائل هذه الحركة على مقاومة وإحباط أي حل سياسي للصراع، باعتبار أن مثل هذا الحل سيعني «تصفية» الكفاح المسلح ومنع الشعب الفلسطيني من مواصلة هذا الكفاح حتى يحرر «كامل» التراب الفلسطيني. وبسبب هذا الاعتبار، وقفت فصائل حركة المقاومة المسلحة موقفاً حازماً ضد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، عند صدوره في تشرين الثاني ١٩٦٧، ولم تناقش، في ذلك الحين، ما انطوى عليه هذا القرار من نواقص وثغرات، وإنما ركزت على كونه يشكل تهديداً لاستمرار الكفاح المسلح على طريق بلوغ هدفه النهائي. فقد ورد في البيان الذي أصدرته حركة فتح، وعرضت فيه موقفها من القرار المذكور، ما يلي:

«فقد يُقر الحل السياسي، أو يفرض بضغط دولي، وقد تنسحب القوات الصهيونية انسحاباً جزئياً أو كلياً من الأراضي التي احتلتها بعد الخامس من حزيران، فماذا سيكون موقفنا؟. هل سيعود شعبنا مرة ثانية تقرع رأسه مطرقة الارهاب المباحثي ..، هل تُصفى ثورة شعبنا المسلحة؟ .

إن الانسحاب من الأراضي المحتلة لا يعني بالنسبة لنا سوى تصفية مظهر العدوان الجديد، وتبقى قضية مصدر العدوان المتمثلة في الكيان الصهيوني .. إن قضية استمرار الكفاح المسلح ونمو الثورة الفلسطينية مبدأ لا يمكن أن نساوم عليه، لأنه يمثل إرادة الشعب الفلسطيني ولأنه سبيل كل الشعوب المضطهدة تسلكه عملاً بحق تقرير المصير»(٧)

وكان المنطق الذي استندت إليه حركة فتح لتزكية موقفها الرافض كل الحلول السلمية هو أن هذه الحلول ستحطم آمال الشعب الفلسطيني في التحرير الكامل، كونها «تتجاهل ان القضية قضية تحرير الأرض كلها وليست إزالة آثار العدوان، تتجاهل أن ثورتنا بدأت قبل الخامس من حزيران وتصاعدت بعده»، وهو المنطق الذي عبر عنه ياسر عرفات، الناطق الرسمي باسم الحركة، بكلمات بسيطة وجهها عبر إذاعة «صوت العاصفة» قائلاً:

«نحن لا نعترف بالتسويات السلمية . نحن لا نعرف ان للتسويات السلمية إلا معنى واحد: انها الاستسلام. ومن معناها أنه بالوضع الحالي منتصر يريد أن يسيطر ويريد أن يجبر شعبنا على أن يوقع صك الهزيمة.. ونحن عندما حملنا بنادق وخرجنا إلى الجبال وأعلناها ثورة في أرضنا المحتلة، نحن من تلك اللحظة آمنا بشيء واحد: ان الطريق الوحيد لتحرير هذه الأرض إنما هو طريق الكفاح المسلح... إننا كثورة لا نقاتل من أجل حلول سلمية، أو من أجل أن نكسب موقعاً، نحن نحارب من أجل تحرير هذه الأرض جميعها... نحن نعترف على شيء واحد: ان بلادنا بدنا نرجعها، الطريق الوحيد هو هذه البندقية، بدنا نحملها، إما ننتصر أو نستشهد»(٨).

(٧) فتح «بيان سياسي إلى الشعب الفلسطيني والأمة العربية» (١٠/١٢/١٩٦٧)؛ الوثائق الفسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص٩٩٢ – ٩٩٤.

(٨) «حديث مع ياسر عرفات أجرته إذاعة صوت العاصفة» (١٨/١١/١٩٦٨)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٨٨٦.

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد كانت أكثر تحديداً عندما عرَّفت الحل السلمي بأنه «اصطلاح يتضمن المساومة وأنصاف الحلول»، معربة عن إيمانها بأن الحل السياسي، «بكل أشكاله ومشاريعه»، ما هو سوى «مؤامرة استعمارية» تهدف إلى تطويق الكفاح الشعبي المسلح وإلى إجهاض هذا الكفاح قبل أن ينمو ويتصاعد. وقد جاء في بيان أصدرته الجبهة حول «محاذير» مثل هذا الحل ما يلي

> «إن جماهيرنا الشعبية، بقيادة قواها المقاتلة، ستسحق كل محاولات الحل السياسي بكل العنف الذي اختزنته طوال عشرات الأعوام لتفجره بعد الخامس من حزيران. .
> [و] ان الجبهة ترفض أي حل سوى التحرير الكامل لكل الأرض الفلسطينية. .
> إن شعار إزالة آثار عدوان الخامس من حزيران (يونيو)، بالوسائل السلمية أو غير السلمية، لم يكن له وجود في قاموس الكفاح الشعبي المسلح، فقد فتحت هزيمة حزيران الباب أمام الجماهير الشعبية لترفع شعار: «تحرير الوطن الكامل»»[٩].

واستناداً إلى كل هذه المواقف، أوصت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، في مقرراتها السياسية، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالعمل على «وضع مخطط متكامل لاحباط أي حل سياسي للقضية الفلسطينية»، معتبرة أن إزالة آثار العدوان يجب أن تعني «إزالة جميع الاثار التي تحققت منذ بداية الغزو الصهيوني»، وداعية إلى استبدال هذا الشعار بشعار «القضاء على أداة العدوان» كي تتوافر فرص تحقيق السلام «القائم على العدل»[١٠].

فتح: المبادرة إلى طرح شعار «الدولة الديمقراطية»

غير أن تحول ظاهرة العمل الفدائي، في أعقاب حرب حزيران، إلى حركة مقاومة فلسطينية مسلحة، التفت حولها جماهير فلسطينية وعربية واسعة وصارت تستقطب اهتمام قطاعات متزايدة من الرأي العام العالمي، وإن كان قد زاد من ثقة فصائل هذه الحركة بنفسها، إلا أنه أدى، في الوقت نفسه، إلى اشعارها بالمزيد من المسؤولية عن مواقفها، ولا سيما بعد أن تسلمت حركة فتح والمنظمات الفدائية الأخرى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وباتت تطمح إلى تمثيل كل الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد بيَّنت الهزيمة القاسية التي لحقت بالجيوش العربية عدم واقعية التصورات التي سادت في المرحلة التي سبقت الحرب حول امكانية حسم مسألة الوجود اليهودي في فلسطين على قاعدة شعار «الثأر» أو على أساس إرغام السكان اليهود على هجر فلسطين، وأظهرت لفصائل حركة المقاومة الفلسطينية، خصوصاً بعد إقرار عدد من الدول العربية بوجود اسرائيل كأمر واقع، أن التعايش مع التجمع

---

(٩) «بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول محاذير الحلول السياسية لأزمة الشرق الأوسط» (١٨/٥/١٩٦٨)، المصدر السابق، ص٣٥٣ – ٣٥٤.

(١٠) «مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الرابع» (القاهرة، ١٧/٧/١٩٦٨)؛ المصدر ذاته، ص٥٢٧ – ٥٢٨.

السكاني اليهودي في فلسطين هو أمر لا مفر منه، وأنه لا بد بالتالي من طرح صيغة معقولة، ويمكن أن تكون مقبولة على الصعيد العالمي، لتنظيم هذا التعايش. وكان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، ووقوع كل الأرض الفلسطينية في القبضة الاسرائيلية، قد مهد الطريق أمام طرح شعار «الدولة الفلسطينية الديمقراطية» لتكون ليس فقط إطاراً سياسياً وقانونياً يمارس الشعب الفلسطيني من خلاله حقه في تقرير المصير، وإنما أيضاً صيغة معقولة لمثل هذا التعايش بين العرب واليهود، وذلك بعد «تصفية» الكيان الصهيوني.

وفي الواقع، فإن هذا الشعار لم يجر تبنيه رسمياً إلا في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت في القاهرة في نهاية شباط ومطلع آذار ١٩٧١، وذلك بعد نقاشات حامية تواصلت على مدى سنوات عديدة، وتمكن خلالها الفكر السياسي الفلسطيني، بتأثير التطورات التي طرأت على القضية الفسطينية وعلى اوضاع حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، من تجاوزعدد من «العقبات» التي كبحت تطور الوعي الكياني الفلسطيني. وسنحاول في ما يتبع التوقف عند تلك النقاشات التي دارت منذ أن بادرت حركة فتح إلى طرح شعار «الدولة الديمقراطية» في النصف الثاني من عام ١٩٦٨[١١].

كانت حركة فتح، كما مر معنا سابقاً، قد دعت في مطلع الستينات إلى فرض السيادة الفلسطينية «على القسم العربي المتبقي من فلسطين»، أي على الضفة الغربية وقطاع غزة، ليشكل «كياناً ثورياً» تخوض الحركة الفدائية الفلسطينية، انطلاقاً منه، كفاحها المسلح ضد اسرائيل ومن أجل تحرير «الوطن المغتصب». ومع أن أدبيات الحركة، الصادرة قبل حرب حزيران ١٩٦٧، لم تماثل أبداً بين مفهوم «الكيان الثوري» ومفهوم «الدولة»، إلا أن الاشارات إلى «كيان ثوري»، خاضع للسيادة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، غابت كلياً عن أدبيات فتح الصادرة في أعقاب الهزيمة، ليحل محلها التركيز على ضرورة النضال ضد فكرة «الكيان الفلسطيني» أو «الدولة الفلسطينية» في الضفة الغربية، التي روّج لها بعض موظفي الإدارة العسكرية الاسرائيلية – دون أن تتبناها حكومة اسرائيل رسمياً – واستهوت قطاعاً هامشياً من القيادات المحلية في الضفة، وذلك التزاماً من فتح بهدف التحرير الشامل للأرض الفلسطينية[١٢]. ويبدو أن هاجس

(١١) كان الباحث الفرنسي آلان غريش قد تطرق بالتفصيل إلى تلك النقاشات في قسم كامل من أقسام مؤلفه عن منظمة التحرير الفلسطينية. انظر: غريش، آلان. م.ت.ف. تاريخ واستراتيجيات نحو الدولة الفلسطينية، باريس، منشورات Spag - Papyrus، ١٩٨٣، ص ٢٥ – ٧٨.

(١٢) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة، يمكن الرجوع إلى.

الشعيبي، الكيانية الفلسطينية. الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤ – ١٤٨.

وفي الواقع، كان هناك شبه اجماع في الضفة الغربية، في ذلك الوقت، على شجب أي محاولة «ترمي إلى إقامة كيان فلسطيني هزيل، تحت اي اسم كان أو أي شكل كان»، واصرار على الحفاظ على وحدة ضفتي نهر الأردن. ففي «الميثاق الوطني المرحلي» الذي اصدره ممثلو القوى والهيئات الوطنية في الضفة الغربية، في مطلع تشرين الأول ١٩٦٧، ورد ما يلي: «إننا اذ نؤكد اصرارنا على عودة وحدة الضفتين لنذكر بالم أن أوضاعاً سادت أجهزة الحكم في الأردن خلقت آثاراً محزنة في نفوس المواطنين، ولكننا نعلم ان شعب الأردن، بضفتيه، وقد هزته النكسة لعلى وعي تام بالاخطاء التي ساهمت في وقوعها وانه عاقد العزم على تقويمها .. اننا نرفض باصرار الدعوة المشبوهة لاقامة دولة فلسطينية، يراد لها أن تقوم منطقة عازلة بين العرب واسرائيل، مرتبطة بالوجود الصهيوني الدخيل. ونعتبر تلك الدعوة وسيلة لاخراج=

الخوف من قيام «دويلة» كهذه، إضافة إلى مسألة العلاقة بين النضال الفلسطيني والنضال العربي، هو الذي حال دون أن يشكل المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، الذي انعقد في تموز ١٩٦٨، خطوة كبيرة على طريق تطوير الوعي الكياني الفلسطيني. صحيح أن مقررات ذلك المجلس قد حددت هدف النضال في «تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب العربي الفلسطيني عليها»، إلا أنها لم تشر أبداً إلى الدولة، ككيان سياسي وقانوني يجسد هذه السيادة، مكتفية بالحديث عن «مجتمع» يقيمه الشعب الفلسطيني على أرضه و«يقرر موقعه الطبيعي في الوحدة العربية»[١٣] ورغم كل هذه الملابسات، إلا أن الحاجة المتزايدة إلى تحديد موقف من مستقبل الوجود اليهودي في فلسطين، بعد تحريرها، قد فرضت على حركة فتح، باعتبارها صاحبة المسؤولية الأولى في إطار منظمة التحرير، أن تبلور موقفها من مستقبل فلسطين من الناحية الكيانية.

وكانت فتح قد أشارت، في كراسها الأول الموجه إلى الصحافة الأجنبية في كانون الثاني ١٩٦٨، إلى أنها لا تنوي أن «ترمي باليهود إلى البحر»، وهي لا تستهدف «الشعب اليهودي كشعب يهودي عاش الفلسطينيون بانسجام معه عدة قرون في الماضي»، وان عملياتها العسكرية «موجهة فقط ضد النظام الفاشستي – العسكري – الصهيوني»، مؤكدة، في هذا السياق، أن الفلسطينيين يعرفون «أنه يوم يرفرف علم فلسطين فوق أرضهم المحررة، الديمقراطية المحبة للسلم، ستبدأ حقبة جديدة يعيش فيها الفلسطينيون واليهود مرة ثانية بانسجام وجنباً إلى جنب»[١٤]. وبرز شعار «الدولة الديمقراطية»، بروزاً واضحاً، في البيان الذي وجهته فتح إلى هيئة الأمم المتحدة، في تشرين الأول من العام نفسه، وذكرت فيه أن هدف حركة المقاومة الفلسطينية يتمثل في «تحرير فلسطين بأكملها من الاغتصاب والاحتلال وإنشاء دولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع في ظلها جميع المواطنين الشرعيين، بغض النظر عن الدين واللغة، بحقوق متساوية»[١٥].وبسبب المعارضة التي جوبه بها شعار «الدولة الديمقراطية»، حتى داخل فتح

= القضية الفلسطينية من محيطها العربي وتجريدها من مفهومها القومي وعزل الشعب العربي الفلسطيني عن امته العربية، وان إقامة مثل هذه الدولة من شأنه تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية تؤدي إلى انحلال الشعب الفلسطيني»

انظر. «الميثاق الوطني المرحلي لعدد من الوجهاء والهيئات الفلسطينية في الضفة الغربية» (٤/ ١٠/ ١٩٦٧)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص٧٨٦ – ٧٩١.

(١٣) جاء في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، رداً على «الدعوات المشبوهة لانشاء كيان فلسطيني مزيف»، ما يلي: «تسعى الحركة الصهيونية والاستعمار، وأداتهما اسرائيل، إلى تثبيت العدوان الصهيوني على فلسطين وإلى تعزيز الانتصار العسكري الاسرائيلي في سنة ١٩٤٨ وفي سنة ١٩٦٧ بإقامة كيان فلسطيني في الأراضي المحتلة بعد عدوان ٥ حزيران، كيان يقوم على إعطاء الشرعية والديمومة لدولة اسرائيل، الأمر الذي يتناقض كلياً مع حق الشعب العربي الفلسطيني في كامل وطنه».

انظر. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٥ – ٥٢٦

(١٤) «البيان الصحفي الأول الذي وجهته فتح إلى الصحافة الأجنبية» (كانون الثاني ١٩٦٨ – كراس)، المصدر السابق، ص ٥٤ – ٥٦.

(١٥) «بيان من فتح إلى هيئة الأمم المتحدة حول أهداف حركة المقاومة الفلسطينية» (١٧/ ١٠/ ١٩٦٨)؛ المصدر ذاته، ص١٠٠٩.

نفسـها، حاول قادتها في البدء التهرب من تحديد طبيعة «اليهودي» الذي يحق له العيش في فلسطين والتمتع بحقوق متساوية، ثم صاروا يؤكدون، على قاعدة الفصل بين الصهيونية واليهودية، ضرورة العمل على «تحرير» اليهود من الصهيونية التي «شردت شعبنا وجلبت اليهود لتستخدمهم أدوات على مذبح أطماعها التوسعية»، كما ورد في الكلمة التي ألقاها ممثل فتح في أحد المؤتمرات الدولية في كانون الثاني ١٩٦٩[١٦]. وفي توضيحه موقف حركته من هذه النقطة، اعتبر أحد قادة فتح البارزين، في ربيع العام نفسه، أن حق المواطنة في الدولة الفلسطينية الديمقراطية سيكون مكفولاً لكل يهودي «ليس فقط يعمل ضد الصهيونية، بل حتى طهّر نفسه من الأفكار الصهيونية، بمعنى انه اقتنع بأن الأفكار الصهيونية دخيلة على المجتمع الانساني»[١٧]. وعلى طريق «تحرير» اليهود من الصهيونية، أشار ذلك القائد إلى أهمية ابراز الطبيعة الانسانية وغير العنصرية للثورة الفلسطينية وإعلان الدول العربية عن إستعدادها لاستقبال جميع اليهود الذين هاجروا منها إلى فلسطين واستغلال تناقضات المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك التناقضات القائمة بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، مؤكداً في هذا الصدد ما يلي:

«نحن نشعر بأن الانسان من حيث كونه انساناً في اسرائيل، وخاصة الجندي فيها – إذا استثنينا القادة الذين يعملون ضمن مخطط الحركة الصهيونية الاستعمارية – غير مقتنع بالحرب إلا من زاوية الدفاع عن النفس؛ فإذا استطعنا نحن بتصرفاتنا أن [نوصل] إلى قلب هذا الانسان اننا في حقيقتنا لسنا، كما تصورنا الصهيونية، برابرة نريد ذبحه ورمي أطفاله ونسائه في البحر، لأمكن أن نفصل نفسياً بين الانسان والصهيوني، بين الجندي اليهودي والمؤسسة العسكرية الصهيونية الاستعمارية.

لقد اقترحنا نحن على الدول العربية ان تعلن رسمياً انها مستعدة لاستقبال جميع اليهود الذين هاجروا منها إلى فلسطين وأن تُعاد لهم ممتلكاتهم وحقوقهم المدنية كمواطنين عرب في هذه البلاد على قدم المساواة مع المواطنين العرب الآخرين... إذا استطعنا أن نصنع هذا، وأن نوضح حقيقة موقفنا الانساني من اليهودي كانسان، فاننا على يقين من أن المؤسسة العسكرية الصهيونية الاستعمارية سوف تنهار تلقائياً، وينصرف عنها الجندي اليهودي الواقع تحت تأثير أنه إذا لم يقاتل ويسفك دماء العرب فانه سوف يقتل ويموت...

لحد الآن لم يحدث في المجتمع الاسرائيلي الصهيوني أي تآلف أو انصهار حقيقي، وإنما هو تآلف مصلحي قائم على مواجهة الخطر كما ترسمه الصهيونية... ثم أن اليهود الشرقيين عموماً يعاملون معاملة مواطنين من الدرجة الثانية، هناك تمييز واضح بينهم وبين اليهود الغربيين «الاشكناز»، الانسجام بين الطائفتين قلق وصعب

---

(١٦) «كلمة فتح في المؤتمر الدولي لنصرة الشعوب العربية» (القاهرة، ٢٦/١/١٩٦٩)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١٧) «حوار بين "فتح" و"الطليعة"» (حوار اجراه لطفي الخولي، رئيس تحرير مجلة «الطليعة» مع «أبو اياد» عضو اللجنة المركزية لحركة فتح)، الطليعة، القاهرة، العدد ٦، السنة الخامسة، يونيو (حزيران) ١٩٦٩، ص ٥١ – ٨٧.

بل وغير قائم على أساس، واليهود الاوروبيون هم وحدهم مواطنو الدرجة الأولى الذين يتمتعون بكل الامتيازات والمناصب الكبيرة. . .»[١٨].

ورغم أن قائد فتح نفسه قد شدّد على الطبيعة «الاستعمارية الامبريالية العنصرية» للمجتمع الاسرائيلي وعلى المساحة الصغيرة التي تحتلها الأفكار «التقدمية» فيه، إلا أن الرهانات التي حملتها أفكاره هذه تذكّرنا برهانات من طبيعة أخرى كان قد راهن عليها الشيوعيون الفلسطينيون في عقد الثلاثينات عندما ناضلوا من أجل سلخ العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية، وهي رهانات ستعود لتحكم، كما سنرى، مواقف الماركسيين الجدد، في إطار حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة.

أما بخصوص البعد الثاني لشعار «الدولة الديمقراطية»، المتعلق بالعلاقة التي ستنشأ بين هذه الدولة، بعد قيامها، وبين البلدان العربية الأخرى، فقد اعتبرت فتح أنه لن يكون هناك تناقض بين الطبيعة الديمقراطية لدولة فلسطينية، يتعايش فيها العرب واليهود «المحررين» من الصهيونية على قدم المساواة، وبين عروبتها، باعتبار أن أية دولة فلسطينية «لا تستطيع أن تعزل نفسها عن محيطها الجغرافي»، ولا سيما وأن غالبية سكانها سيكونون من العرب[١٩].

«الدولة الديمقرطية» واشكالية العلاقة بين الوطني والقومي

وكانت هذه العلاقة بين «الدولة الديمقراطية» الفلسطينية ومحيطها العربي هي التي ركزت عليها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تركيزاً شديداً، عندما صارت تدعو، بعد مؤتمر آب ١٩٦٨ وبدء سيرها على طريق «التحول»، إلى إقامة «دولة عربية ديمقراطية على أرض فلسطين، تُحفظ فيها الحقوق الثقافية والدينية للتجمعات غير العربية، ومنها التجمع البشري اليهودي»[٢٠]، وذلك بعد «تحطيم دولة اسرائيل ككيان عسكري سياسي اقتصادي قائم على العدوان والتوسع والارتباط العضوي بمصالح الاستعمار».

وفي هذا السياق، رفضت الجبهة الشعبية أن يكون شعار «الدولة الديمقراطية» مدخلاً لبناء دولة «ثنائية القومية» دون هوية عربية، وذلك «باسم الديمقراطية»، وقدّرت أن اطار «الدولة الديمقراطية» الفلسطينية لن يكون في وسعه أن يحل مشكلة مصير التجمع اليهودي القائم في فلسطين، وهو ما يتطلب وضع هذه المشكلة في إطار عربي أوسع من خلال ربط الثورة الفلسطينية وأهدافها بأفق التحول الاشتراكي والوحدوي في الوطن العربي، الذي سيقدم «الحل الصحيح والديمقراطي لكل القوميات والأقليات، ليس فقط في فلسطين ولكن في جميع المناطق

---

(١٨) المصدر السابق، ص ٨٦ – ٨٧

(١٩) «حديث ياسر عرفات إلى صحيفة «فري بالستاين»» (آب ١٩٦٩)، الكتاب السنوي للقضية الفسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧ – ٨٩.

(٢٠) «بيان الجبهة الشعبية حول المواقف العربية بعد حرب حزيران» (الحرية، بيروت، ٢١ / ١٠ /١٩٦٨)، الوثائق الفسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩٩.

العربية الأخرى»[٢١]. أما الاعتبارات التي طرحتها الجبهة، في حينه لتزكية وجهة النظر هذه، فقد تحددت في وثيقتين من وثائقها على النحو التالي:

١ــ إن عملية تحرير فلسطين عملية شاقة جداً وطويلة جداً.

٢ – ستحدث، في الطريق نحو التحرير، تطورات جذرية كبيرة في المنطقة المحيطة باسرائيل، بشكل خاص، والوطن العربي بشكل عام.

٣ــ إن تحرير فلسطين ستنجزه حركة تحرير وطني تقدمي اشتراكي عريضة، قاعدتها أوسع بكثير من جماهير الشعب العربي الفلسطيني، ورقعة عملها الجغرافي أوسع من فلسطين.

٤ــ إن شكل الدولة التي ستقوم اثر التحرير سيكون محكوماً جغرافياً لا بحدود فلسطين، كما خططها الانتداب البريطاني، بل بحدود حركة النضال الشعبي التقدمي الاشتراكي التي ستنجز التحرير.

٥ــ إن الجبهة الشعبية تتطلع نحو دولة الجماهير الكادحة العربية، الاشتراكية الموحدة، حيث تتحقق الديمقراطية الحقيقية وتزول كل أشكال الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وكل أنواع الاضطهاد القومي والعرقي والديني.

٦ــ وفي إطار هذه الدولة سيتوافر حل ديمقراطي للمسألة اليهودية في فلسطين، وسيصير اليهود من مواطني تلك الدولة، لهم ما لغيرهم من حقوق وعليهم مالغيرهم من واجبات[٢٢].

وإذا كان التنازع بين البحث عن حل ديمقراطي لمسألة وجود التجمع السكاني اليهودي في فلسطين وبين التأكيد على قومية المعركة من أجل تحرير فلسطين قد جعل الجبهة الشعبية، المتحولة من الفكر القومي إلى الفكر الماركسي، تقبل شعار «الدولة الديمقراطية» نظرياً وترفضه عملياً، فإن جبهة التحرير العربية[٢٣]، باعتبارها أحد المعبرين عن تيار القومية العربية في إطار

---

(٢١) «حديث صحفي خاص للدكتور جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (الهدف، بيروت، ٢٠/١٢/١٩٦٩)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، المصدر المذكور، ص ٥٢٢

(٢٢) انظر. «رد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على سؤالين من قبل صحيفة «بغداد اوبزرفر»» (الهدف، ٢٨/٣/١٩٧٠)؛ الوثائق الفلسطيبية العربية لعام ١٩٧٠، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢، ص ١٩٤ – ١٩٥؛ وكذلك «أجوبة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن أسئلة وجهتها مجلة «الأحرار»» (الأحرار، بيروت، ٢٢/٥/١٩٧٠)؛ المصدر ذاته، ص ٣٣٦ – ٣٣٧.

(٢٣) على قاعدة الانقسام الذي وقع بين جناحي حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من سوريا والعراق، ولا سيما بعد التغير السياسي في شباط ١٩٦٦ في سوريا، اعلنت القيادة القومية لحزب البعث في بغداد، في العاشر من نيسان ١٩٦٩، عن تشكيل جبهة التحرير العربية من عناصر فلسطينية وعربية، وذلك «تنفيذاً صادقاً لاستراتيجية الكفاح الشعبي المسلح، ووسيلة لإنقاذ العمل القومي الراهن من منطلقاته الفكرية الضيقة باعطائه ابعاداً قومية». وفي بيانها السياسي، الصادر في الثلاثين من آب ١٩٦٩، اكدت جبهة التحرير العربية «ان توجه العرب نحو فلسطين يصنع الوحدة وهو يحرر فلسطين،وبقدر ما تعيد الوحدة لفلسطين حريتها فان فلسطين تعيد للعرب وحدتهم»، مضيفة «ان فلسطين هي طريق الوحدة والوحدة هي طريق فلسطين، وكل محاولة للفصل بين الشعارين، ووضع الواحد في مواجهة الآخر، هي اضعاف لمعركة التحرير واساءة إليها مثلما هي اضعاف للوحدة واساءة إليها».

انظر «البيان السياسي لجبهة التحرير العربية» (عمان، ٣٠/٨/١٩٦٩)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، المصدر المذكور، ص٣٥٢ – ٣٥٥.

حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، قد أعلنت صراحة معارضتها لمشروع إقامة هذه الدولة بوصفه «ابناً شرعياً للعقلية القطرية الفلسطينية» وتكريساً لواقع التجزئة الذي يجعل من فلسطين «دولة خامسة عشرة أوسادسة عشرة من دول الجامعة العربية». ففي نظر الجبهة، كان القاسم المشترك بين جميع التيارات التي تنادي بالدولة الفلسطينية الديمقراطية «هو المنطلق القطري، وإهمال العامل القومي والجماهير العربية والثورة العربية في حرب تحرير فلسطين وإغفال دور الوحدة في حماية فلسطين بعد التحرير». وفي مواجهة «النظرية القطرية»، السائدة في إطار حركة المقاومة الفلسطينية، طرحت جبهة التحرير العربية نظرتها «القومية الوحدوية» التي ترى في معركة تحرير فلسطين معركة ضد «الاستعمار والرجعية والتخلف والتجزئة»، مقدرة بأن قيام دولة فلسطينية «صغيرة»، تكرس التجزئة و«السيادات السياسية المزيفة»، لن يشكل حلاً لمشكلة السكان اليهود في فلسطين، ومعتبرة بأن هذه المشكلة لن يحلها سوى قيام دولة عربية وحدوية تقدمية في ظل مجتمع اشتراكي، تستوعب من بقي من هؤلاء السكان بعد تحرير فلسطين وتعاملهم كسائر الأقليات القومية والدينية الموجودة في الوطن العربي[٢٤]. وقد لخص أحد قادة الجبهة موقف منظمته من شعار «الدولة الديمقراطية»، في ربيع العام ١٩٧٠، بالكلمات التالية.

«إن نقدنا لشعار الدولة الديمقراطية ينطلق من مبدأ رفض التجزئة والسيادات السياسية المزيفة. . . إن البديل القومي اليساري الذي [نطرحه] هو الحل الديمقراطي الوحدوي القائل بأنه يستحيل إقامة دولة ذات طابع ديمقراطي دون تحقيق شرطين أساسيين: ١ – القدرة على الحفاظ على استقلال هذه الدولة من المؤامرات والنفوذ الاستعماري، وهو لا يتحقق. . . إلا في ظل الدولة العربية الوحدوية، ٢ – انه لايمكن تحقيق الديمقراطية دون تحقيق الشروط الموضوعية لعلاقات انتاجية واجتماعية ديمقراطية. . .، وهنا أيضاً نقول ان الاشتراكية غيرممكنة في ظل التجزئة والسيادات السياسية الصغيرة. . .

من خلال تصورنا الكلي، يتضح اننا ننوي معاملة كافة سكان فلسطين على أساس مساواة جميع المواطنين في ظل مجتمع اشتراكي يهيء الشروط الموضوعية، لا الدستورية وحسب، لإقامة علاقات ديمقراطية في دولة عربية وحدوية تقدمية منفتحة على الشعوب المناضلة ضد الاستعمار وكافة أشكال الاضطهاد. . . [وهذا] الحل من شأنه اثبات الهوية الاشتراكية والانسانية لكفاحنا المشروع، ويرفع عن اليهود أنفسهم سيطرة الصهيونية وكابوسها ويظهر لهم حقيقة القضية العربية وعدالتها»[٢٥].

---

(٢٤) انظر الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١ – ١٢٣.

(٢٥) «كلمة ممثل جبهة التحرير العربية في ندوة حول موضوع «الدولة الفلسطينية الديمقراطية» عقدت في عمان» (الأحرار، ١٥/٥/١٩٧٠)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٥ – ٣٢٩.

تمايز موقف الجبهة الشعبية الديمقراطية

إذا كانت حركة فتح هي التي بادرت إلى طرح شعار «الدولة الديمقراطية»، فإن الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين هي التي سعت، أكثر من غيرها، إلى اعطاء هذا الشعار مضامين ملموسة. وقد تمايز موقفها تجاه هذا الشعار في اقرارها بوجود مسألتين ينبغي حلهما هما «المسألة الفلسطينية» و«المسألة الاسرائيلية»، وإدانتها الحازمة للحلول «الشوفينية» العربية والفلسطينية المطروحة، قبل حرب حزيران ١٩٦٧ وبعدها، لهاتين المسألتين، واشارتها إلى تكوّن «شعب يهودي» على الأرض الفلسطينية يحق له، إلى جانب تمتعه بالمساواة التامة في ظل الدولة الديمقراطية الفلسطينية، أن يطور ثقافته القومية، وتطرقها، أخيراً، إلى الطبيعة الدستورية لهذه الدولة.

ففي سياق دعوتها إلى تبني «الحل الماركسي – اللينيني الصحيح» للمسألتين الفلسطينية والاسرائيلية، القائم على أساس النضال ضد «كافة ألوان الاستغلال الطبقي أو القهر القومي»[٢٦]، أعربت الجبهة الشعبية الديمقراطية عن رفضها «الحلول الشوفينية والرجعية الصهيونية الاستعمارية القائمة على الاعتراف بدولة اسرائيل»، وعن رفضها، في الوقت نفسه، «الحلول الشوفينية الفلسطينية والعربية، المطروحة قبل حزيران ١٩٦٧ وبعده، والقائمة على ذبح اليهود ورميهم بالبحر»، مشددة على ضرورة النضال «من أجل حل ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية والمسألة الاسرائيلية، يقوم على ازالة الكيان الصهيوني، ممثلاً بكافة مؤسسات الدولة، الجيش، الادارة والبوليس، وكافة المؤسسات السياسية والنقابية الشوفينية والصهيونية، وانشاء دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية، يعيش فيها العرب واليهود دون تمييز، دولة ضد كافة ألوان القهر الطبقي والقومي مع إعطاء الحق لكل من العرب واليهود في تنمية وتطوير الثقافة الوطنية لكل منهما»[٢٧].

وعن طبيعة النظام الاجتماعي، الذي سيسود في الدولة الفلسطينية الديمقراطية الشعبية، قدّرت الجبهة أن ضمان تمتع العرب واليهود بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات، وتأمين حقهم في تطوير ثقافتهم الوطنية «ضمن نهج تقدمي وديمقراطي ينزع عن الثقافة العربية النهج العنصري والرجعي تجاه اليهود وينزع عن اليهود النهج العنصري والرجعي ممثلاً بالثقافة الصهيونية»؛ ان ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل نظام اشتراكي، واعتبرت أن طبيعة الصهيونية ودولة اسرائيل، «المرتبطة بالاستعمار والامبريالية»، تجعل امكانيات الوصول إلى هذه الدولة بالوسائل الديمقراطية «معدومة»، الأمر الذي يفرض اللجوء إلى الكفاح المسلح الفلسطيني «من أجل تصفية الكيان الصهيوني»[٢٨]. أما بخصوص الشكل الدستوري الذي ستتخذه الدولة

---

(٢٦) «بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول الموقف الأممي الصحيح المترتب على قوى المعسكر الاشتراكي» (١/٥/١٩٦٩)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، المصدر المذكور، ص ١٩٨ – ١٩٩

(٢٧) «مشروع قرار مقدم من الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى الدورة السادسة للمجلس الوطني بشأن حل ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية» (١/٩/١٩٦٩)؛ المصدر السابق، ص ٣٦٦ – ٣٦٧.

(٢٨) «حديث خاص للسيد نايف حواتمة، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية، حول وضع اليهود في الدولة الفلسطينية المقترحة» (الحرية، ٣/١١/١٩٦٩)؛ المصدر ذاته، ص ٤٥٧ – ٤٥٩.

الفلسطينية الديمقراطية الشعبية، فقد عارضت الجبهة فكرة أن تكون هذه الدولة «دولة ثنائية القومية»، باعتبار ان هذا الشكل «يتعارض مع النهج التقدمي البروليتاري في حل المسألة الاسرائيلية والمسألة الفلسطينية»، مقترحة، في مقابل ذلك، فكرة التبصر بالنموذج الاتحادي اليوغسلافي الذي يضمن «إيجاد حكومتين مستقلتين ترتبطان بسلطة واحدة في مجالات الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية»[٢٩]. ويبدو أن اصطدام الجبهة باشكالية العلاقة بين الوطني والقومي قد حال دون تمكينها من تطوير موقفها من مستقبل فلسطين، المحررة من الصهيونية، من الناحية الدستورية، حيث عاد موقفها ليندرج في سياق الموقف الذي يرى أن الدولة الفلسطينية الديمقراطية لن تكون «ممكنة إلا بالارتباط بدولة اتحادية اشتراكية عربية، تُحل من خلالها مشكلة الأقلية اليهودية في فلسطين»[٣٠].

وبرز تمايز موقف الجبهة الشعبية الديمقراطية كذلك في مبادرتها إلى طرح فكرة توجه حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة نحو مخاطبة الرأي العام الاسرائيلي والدخول في حوار مع جميع اليهود «التقدميين» في اسرائيل والعالم ودعوتهم إلى «المشاركة في حركة التحرر الوطني الفلسطينية وفي الكفاح المسلح الفلسطيني من أجل تصفية الكيان الصهيوني. . .، والقتال المشترك على طريق تحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية»[٣١]. وأجرت الجبهة بالفعل، غداة تأسيسها، حواراً مع منظمة اسرائيلية يسارية صغيرة، ذات ميول تروتسكية، هي «منظمة ماتزبن»، التي كانت تتبنى فكرة قيام دولة ثنائية القومية في فلسطين، كما أبدت الجبهة استعدادها للدخول في حوار مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي «رغم أنه يتبنى موقفاً خاطئاً في تصور أممي للمسألة يقوم على الاعتراف باسرائيل»[٣٢].

وكما ذكرنا سابقاً، فقد أخرّت الخلافات الحادة التي أثارها شعار «الدولة الديمقراطية» قيام المجلس الوطني الفلسطيني بتبني هذا الشعار رسمياً إلى حين انعقاد دورته الثامنة في مدينة القاهرة في نهاية شباط ١٩٧١. ففي تلك الدورة، التي التأمت بعد اهتزاز مواقع حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في الأردن، ثبّت «برنامج العمل السياسي»، الذي اتفقت عليه فصائل المقاومة، ذلك الشعار بتوكيده «أن دولة المستقبل في فلسطين، المحررة من الاستعمار الصهيوني، هي الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن اطار مطامح الأمة في التحرر القومي والوحدة الشاملة». غير أن تكريس شعار «الدولة الديمقراطية» لم يحل، كما يلحظ فيصل حوراني، دون بقاء الاشكاليات التي أثارها معلّقة، وهو ما تبيّن في إغفال النص المقر، في المجلس الوطني، الاشارة الصريحة إلى التجمع السكاني

---

(٢٩) «تصريح للسيد نايف حواتمة، المتحدث باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية، حول بعض ملامح الدولة الديمقراطية» (لوموند، باريس، ٣١/٥ – ١/٦/ ١٩٧٠)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، المصدر المذكور، ص٣٩٨

(٣٠) «أجوبة الجبهة الشعبية الديمقراطية حول وجهة نظرها في بعض المسائل المتصلة بحركة المقاومة الفلسطينية» (الاحرار، ٣/٧/ ١٩٧٠)؛ المصدر السابق، ص ٥١٣ – ٥١٤.

(٣١) «حديث خاص للسيد نايف حواتمة . . حول وضع اليهود في الدولة الفلسطينية المقترحة»، مصدر سبق ذكره

(٣٢) انظر: «حوار بين «الجبهة الديمقراطية» و«الطليعة»»، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦

اليهودي، ووضعه الدولة الديمقراطية الفلسطينية في إطار الوحدة العربية، وإفراغ الاستقلال الفلسطيني من معناه بتوكيد البرنامج، بعد تثبيته شعار الدولة الديمقراطية الفلسطينية مباشرة، ان «ما يربط الأردن بفلسطين هو علاقة وطنية ووحدة قومية [و] ان خلق كيان سياسي في شرق الأردن وآخر في فلسطين لا يستند إلى أية شرعية أو إلى أية مقومات كيانية مقبولة.. [و] ان وحدة فلسطين وشرق الأردن وحدة قومية نحن مطالبون بحمايتها وتوثيقها»(٣٣).

يبقى أخيراً أن نشير، قبل الانتقال إلى رصد تطور موقف فصائل المقاومة من الكفاح المسلح باعتباره الوسيلة «الوحيدة» لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني ومن ضمنها هدف إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، أن نشير إلى ملاحظة مهمة أوردها الباحث الفرنسي آلان غريش بخصوص النقاشات التي دارت في تلك الفترة حول شعار «الدولة الديمقراطية»، وهي أن صفة العلمانية لم تبرز في أي وثيقة رسمية من الوثائق التي تطرقت إلى معالجة هذا الموضوع، وأن مفهوم العلمانية لم يرتبط، على مستوى الفكر السياسي الفلسطيني، بمفهوم الدولة الديمقراطية إلا في مراحل لاحقة، حيث صار يلجأ إليه أولئك الذين يتصورون قيام تعايش بين تجمعات دينية مختلفة في فلسطين المستقبل (٣٤).

فتح وتطور مفهوم «القاعدة الآمنة»

وفي الواقع، فقد كانت هناك صلة وثيقة، على مستوى الفكر السياسي الفلسطيني منذ ظهور حركة فتح، بين الكفاح المسلح، كوسيلة للنضال الفلسطيني، وبين الأهداف التي توخى هذا النضال بلوغها. ويتوقف الباحث يزيد صايغ، وقفة معمقة، عند هذه الصلة، مشيراً إلى «أن الارتباك في صياغة مفاهيم الكفاح المسلح وبلورته في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ قد عكس، إلى حد بعيد، بعض الغموض في خصوص الأهداف النهائية والمرحلية» للنضال الفلسطيني، كما عكس «صعوبة بناء الأداة وتطوير الاستراتيجية القادرتين على مجابهة الواقع الجديد والموازين التي حكمته، وصولاً إلى تحقيق الهدف الأساسي ألا وهو تحرير كامل التراب الفلسطيني»(٣٥). ويضيف الباحث المذكور ان مرحلة ١٩٦٨ – ١٩٧٠ طرحت مأزقاً «تمثل بغياب الأهداف العملية الوسيطة أو المرحلية، وهو ما جعل المسافة بين القوة العسكرية المتوفرة وبين انجازها لمهمة التحرير الكامل طويلة للغاية، إذ صار مطلوباً من حركة المقاومة – منظمة التحرير الفلسطينية نفسها أن توجد القوة الكافية والكفيلة بتحقيق التحرير دون أن تتمتع بفرصة الاعتماد على غيرها أو العمل لأهداف مرحلية متواضعة نسبياً، وقذف ذلك بها إلى خضم سياسي ومادي معقد»(٣٦).

(٣٣) حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.

(٣٤) غريش، م.ت ف تاريخ واستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص٧٣ – ٧٤

(٣٥) صايغ، د يزيد «التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة»، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني الدراسات الخاصة (في ستة مجلدات)، المجلد الخامس. دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٥٥ – ٤٧٤.

(٣٦) المصدر السابق، ص ٣٧٣

وسنحاول في ما يتبع أن نحدد طبيعة ذلك المأزق، من خلال إلقاء بعض الأضواء على «نظرية» الكفاح المسلح التي بلورتها فصائل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، ولا سيما فتح، استناداً إلى مفهوم «القاعدة الآمنة» في الأساس.

وكانت حركة فتح تتصور، عندما طرحت في مطلع الستينات فكرة فرض السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة، أن يكون هذا القسم من فلسطين «كياناً ثورياً» يشكل «قاعدة آمنة» لانطلاق العمل الفدائي الفلسطيني، وتضمن، مع الوقت، تحول هذا العمل إلى حرب عصابات ومن ثم إلى حرب تحرير شعبية شاملة. وقد عرّفت إحدى وثائق فتح اللاحقة هذه «القاعدة الآمنة» في أنها «المكان الذي يمارس الثوار سلطة كاملة عليه»، وحددت شروطها في: «أن تكون على تماس مع العدو، وأن تكون في وسط الجماهير، وأن تكون في موقع يمكن للثوار منه مقاومة عمليات التطويق والافناء». أما هدفها الرئيسي فقد تمثل في: «تقصير نفس الحرب عن طريق السرعة ببناء هرم القوات المسلحة الشعبية»[٣٧].

غير أن انتهاء الجدل الذي دار حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني إلى تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، ككيان سياسي خضع للارادة الرسمية العربية وعجز عن طرح موضوع السيادة على جدول اعماله، إضافة إلى الحصار السياسي والاعلامي الذي فرض على فتح والملاحقة التي تعرض لها فدائيو «العاصفة» على الحدود العربية – الاسرائيلية؛ كل ذلك قد حال دون تمكين فتح من وضع مفهومها عن «القاعدة الآمنة» موضع التطبيق وجعل مجموعاتها الفدائية تواجه صعوبات كبيرة في مجالي التدريب وتخزين الأسلحة، الأمر الذي دفعها إلى التركيز في المرحلة ما بين كانون الثاني وحزيران ١٩٦٧، على عمليات زرع الألغام على الطرقات ووضع العبوات الناسفة قرب المنشآت الاقتصادية والحيوية الاسرائيلية.

وبعد نشوب حرب حزيران ١٩٦٧، سعت قيادة فتح إلى الاستفادة من الهامش الواسع الذي توافر لها، بوقوع كل الأرض الفلسطينية في القبضة الاسرائيلية، فأوعزت إلى معظم مقاتليها بالانتقال إلى الضفة الغربية، مفتتحة بذلك مرحلة جديدة في كفاحها المسلح، أطلقت عليها أدبياتها اسم «مرحلة المشردين الهائمين» في حين سمّاها يزيد صايغ «مرحلة القواعد الارتكازية». وكان طموح قيادة الحركة، في ذلك الحين، أن تنجح في إقامة قواعد متحركة تكون هي «العنصر المحرك والمنفذ لكل أوجه النشاط العسكري من تدريب وتخطيط واستطلاع وقتال»، وصولاً إلى خلق «الأرضية الجغرافية والبنيوية» لإقامة حركة مسلحة شعبية مستقلة على جزء من التراب الوطني الفلسطيني[٣٨]. واثر تحقيق عدد من الخطوات العملية في ميادين التنظيم والتسليح والتدريب، أعلنت فتح، في ٢٨ آب ١٩٦٧، عن «انطلاقتها الثانية» بتنفيذ سلسلة من العمليات العسكرية الواسعة نسبياً في القدس وطولكرم وغيرهما من مدن الضفة الغربية، وذلك مراعاة لاعتبارات عدة، حددها أحد قادتها في: «أولاً: انه ليس من السليم سياسياً وعسكرياً ونفسياً أن نجمّد التنظيمات والمقاتلين عن العمل بعد الدرجة التي كنا قد وصلنا اليها من التدريب والتنظيم وحشد

(٣٧) فتح كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق، دراسات عسكرية، الاعلام المركزي، حزيران ١٩٧٠، ص١٠ – ١١
(٣٨) صايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٨ – ٣٦٩.

السلاح؛ وثانياً: لأن التجميد دون الحركة كان يجعلنا عرضة أكثر للمخاطر؛ وثالثاً: لأن العدو كان قد بدأ يشعر. . . ببعض قواعدنا السرية»[٣٩].

ويبدو أن قيادة الحركة قد علّقت آمالاً كبيرة على نجاح القواعد المتحركة هذه في خلق حالة جماهيرية مسلحة في الضفة الغربية، تؤدي، في مرحلتها الأولى، إلى انهاك قوات الاحتلال الاسرائيلي ومن ثم تجبرها على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية[٤٠]. غير أنه لم ينته عام ١٩٦٧ حتى ثبت عدم دقة ذلك التقدير، وأيقنت قيادة فتح، كما جاء على لسان أحد ممثليها، أن ظروف الضفة الغربية لن تسمح بتوفير فرصة انشاء «الجيش الشعبي بسرعة»، الأمر الذي دفعها، في مطلع العام ١٩٦٨، إلى اتخاذ قرار بإنهاء «مرحلة المشردين الهائمين» والتوجه نحو إقامة «القاعدة الآمنة» في منطقة الأغوار على ضفة نهر الأردن. وقد جاءت معركة الكرامة، التي خاضها الفدائيون الفلسطينيون بالتلاحم مع جنود الجيش الأردني في ٢١ آذار من العام نفسه، لترسخ ذلك التوجه ولتحسم النقاش الذي دار في قيادة فتح في صالح الرأي القائل بإقامة «القواعد الآمنة» خارج فلسطين واعتبار الأرض الفلسطينية كلها، ومنها الضفة الغربية «ساحة القتال وليست مكاناً لقاعدة آمنة»[٤١]. أما في قطاع غزة، فقد شهد الكفاح المسلح تصاعداً ملموساً جعل من القطاع منطقة خاضعة، ولا سيما في الليل، لنفوذ الفدائيين، علماً بأن تجربة القطاع ظلت محدودة، كما يلحظ يزيد صايغ، بسبب عزلته الجغرافية أساساً.

وفي أعقاب معركة الكرامة، وما طرأ من زيادة كبيرة على عدد مقاتليها[٤٢]، اتجهت فتح نحو تثبيت حضورها العسكري خارج الأردن، حيث أقامت، ما بين نهاية العام ١٩٦٨ ومطلع العام ١٩٦٩، عدداً من هذه «القواعد الآمنة» على الحدود السورية – الاسرائيلية والحدود اللبنانية – الاسرائيلية، وشرعت في ممارسة حرب العصابات، على قاعدة مبدأ «اضرب واهرب»، على نطاق واسع، ثم صارت مجموعاتها، المنطلقة من قواعدها المتمركزة خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، تخوض نوعاً من المواجهات المحدودة مع القوات الاسرائيلية، بل وقامت بتنفيذ عمليات

---

(٣٩) «حوار بين «فتح» و«الطليعة»»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤ – ٦٥

(٤٠) أشار أحد بيانات فتح في هذا الصدد إلى «ان اسرائيل، باحتلالها كل فلسطين، جعلت واحداً من اهم أهداف فتح البعيدة المدى ممكن التحقيق، الا وهو نقل كل قواعدها العسكرية إلى داخل الوطن المحتل، وعملية النقل هذه قد تم إنجازها الآن ومن هذه القواعد المخفية، والممونة بشكل جيد، يقوم الفدائيون الفلسطينيون، الذين هم في معظمهم فلاحون وطلاب متفرغون، بعشرات العمليات يومياً . . ولا يقع أي جزء من اسرائيل أو من التجهيزات والنقاط الاسرائيلية بعيداً عن متناول الفدائيين، وبالتالي فان على هذا النظام أن يتوقع تقطعاً متكرراً في سياق وجوده الكولونيالي في الأسابيع أو الاشهر المقبلة، وسيستمر هذا الإنهاك للوجود الاسرائيلي الصهيوني حتى تعود فلسطين لاصحابها الحقيقيين».

انظر «البيان الصحفي الأول الذي وجهته فتح إلى الصحافة الأجنبية»، مصدر سبق ذكره.

(٤١) انظر «كلمة ألقاها أحد قادة التنظيم السياسي لحركة فتح حول نمو وتطور العمل الفدائي» (جامعة بيروت العربية، ١/١٢/١٩٦٩)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٢ – ٤٩٤، وكذلك «جانب من محاضرة السيد هاني الحسن، أحد قادة فتح»، (الكويت، ١٤/٤/١٩٧٠)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٨ – ٢٣٤

(٤٢) يذكر هاني الحسن، في محاضرته المذكورة، أن فتح لم تكن «تمتلك سوى ٧٢٧ مقاتلاً، ولكنها أصبحت تملك بعد المعركة بأسبوعين فقط أكثر من ٣ آلاف مقاتل»

احتلال مؤقت لبعض المواقع كانت تدوم عدة ساعات. وبدأت تخطط من أجل خلق الجيش الشعبي، المؤهل لوضع استراتيجية حرب التحرير الشعبية موضع التنفيذ، والمتكون من ثلاثة تشكيلات هي: قوات العصابات، والقوات المحلية والقوات الاستراتيجية الممركزة القادرة على خوض حرب نظامية من نوع خاص(٤٣).

وكانت قيادة فتح قد أدركت، حتى قبل نشوب حرب حزيران ١٩٦٧، ان امكانات الشعب الفلسطيني المحدودة لن تمكّنه من الاستمرار وحده في معركة التحرير، كما أيقنت، منذ وقت مبكر، أن مفهوم الأمن القومي الشامل الذي تتبناه سيتناقض مع مفهوم الأمن القطري الذي تتمسك به الأنظمة العربية. وبهدف حل معضلة عدم التناسب بين امكانات الشعب الفلسطيني ومتطلبات معركة التحرير، دعت فتح إلى إقامة «جبهة عربية مساندة للثورة الفلسطينية»، تتشكل، كما ذكر أحد قادتها في مطلع العام ١٩٦٨، من «لجان مالية واعلامية وسياسية في الأقطارالعربية مرتبطة بقيادة فتح»، وتتحول، مع الوقت، إلى «جبهة عربية مشاركة بالثورة الفلسطينية»، وتضطلع بمهمة جعل الجماهير العربية «القاعدة العريضة للشعب الفلسطيني، تحميه وتدعمه ثم تشترك معه»(٤٤). أما المعضلة الثانية، المتعلقة بالتناقض القائم بين مفهوم الأمن القومي ومفهوم الأمن القطري، فقد تصورت قيادة فتح أنه من الممكن الالتفاف عليها بتأكيد عدم نيتها التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية، مشيرة إلى أن مقاتل «العاصفة» ليس له «أي مطمع في أرض عربية إلا أن تكون هذه الأرض عربية خالصة، وأن لا تزرع له الأشواك في دروبها»، وليس له «أي مطمع في سلطة أو حكم»، وأنه سيحرص «على أن لا يكون طرفاً في أي شأن من الشؤون الداخلية في أي بلد عربي، وأن لا يستدرج إلى أية معارك جانبية من أي نوع، حفظاً لطاقات العمل الفدائي من أن تستهلك فيما لا طائل منه»(٤٥). ومع ذلك، فقد اعتبرت قيادة فتح أن كل الأراضي العربية هي «مراكز انطلاق وتحرك للعمل الفدائي»، داعية الدول العربيةالمحيطة بفلسطين إلى تركيز جهودها على «إعادة بناء قواتها المسلحة وتطوير جيوشها»، والاستعداد، في الوقت نفسه، لتحمل «كل ما ينتج عن عمليات المقاومة من ردود فعل اسرائيلية»، ومؤكدة، في هذا السياق، عزمها على احباط أية محاولة، من جانب السلطات العربية، للقضاء على الكفاح المسلح الفلسطيني، وذلك باللجوء، كما ورد على لسان أحد ممثليها في ربيع العام ١٩٧٠، إلى «الحكمة»، وإذا لم تفعل الحكمة «فبالضرب على الرأس»(٤٦).

وقد بدا واضحاً، منذ وقوع الصدامات الأولى بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين في تشرين الثاني ١٩٦٨، أن هذا التناقض بين مفهومي الأمن مرشح للتحول إلى تناقض تناحري، ولا سيما بعد أن زادته احتداماً سياسة «الأرض المحروقة» التي انتهجتها القوات الاسرائيلية

---

(٤٣) فتح، كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق، مصدر سبق ذكره، ص٦ – ٧

(٤٤) «حديث صحفي لأحد قادة فتح» (الاسبوع العربي، بيروت، ٢٢/١/١٩٦٨)' الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٢٦ – ٣١.

(٤٥) «رسالة فتح إلى الشعب اللبناني حول الحوادث الجارية في لبنان» (٢٦/١٠/١٩٦٩)' الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص٤٤١ – ٤٤٤.

(٤٦) «جانب من محاضرة السيد هاني الحسن. . .»،مصدر سبق ذكره.

وشملت قيام هذه القوات بقصف أهداف حيوية في عمق الأراضي الأردنية وفرض النزوح على سكان الأغوار، عبر عمليات الاغارة على قواعد الفدائيين، والذهاب إلى حد احتلال غور الصافي، في ربيع العام ١٩٧٠، بهدف منع انطلاق الفدائيين نهائياً منه[٤٧].

الجبهة الشعبية وتحويل عمان إلى «هانوي عربية»

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد اتخذت، قبل تحولها من الفكر القومي إلى الفكر الماركسي، موقفاً قريباً من موقف حركة فتح في ما يتعلق بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية، حيث أشارت، بعد أسابيع قليلة من تأسيسها، إلى أن السلاح الذي يحمله فدائيوها «ليس إلا للدفاع عن شرف الأرض العربية والانسان العربي» وان ميدان معركتها هو «داخل الأرض المحتلة وليس فوق الأرض العربية»، مع تأكيدها، في الوقت نفسه، أن الشعب الفلسطيني «لن يسمح لأي كان أو لأية جهة كانت أن تعوقه عن الاستمرار في قتاله ضد عدوه المحتل»[٤٨]. غير أن ذلك الموقف ما لبث أن تغير عندما صارت الجبهة تدعو إلى تبني «الطريق الفيتنامي»، وبدأت سيرها على طريق «التحول»، فاعتبرت أن مستقبل حركة المقاومة الفلسطينية وقدرتها على تحقيق أهدافها يرتبطان، ارتباطاً وثيقاً، بنشر المقاومة الجماهيرية المسلحة على امتداد الأرض العربية و«فتح جبهة عريضة مع الاستعمار والصهيونية والقوى المتحالفة معهما.. حيثما توجد مصالح استعمارية»[٤٩].

ورأت الجبهة، في حينه، ان اختيار طريق الصدام مع اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل يتطلب تحويل البلاد العربية، ولا سيما المحيطة بفلسطين، إلى «فيتنام ثانية»، وان تطوير العمل الفدائي إلى حرب تحرير شعبية يحتاج إلى توفير ثلاثة عوامل أساسية: أولها، الأرض المستقلة التي لا سلطة لأية حكومة عربية عليها؛ وثانيها، نشر الوعي السياسي والطبقي بين جيش المحاربين حتى لا تتفشى أمراض البيروقراطية؛ وثالثها، الاستقلال المطلق ورفض أي تنسيق مع الحكومات العربية القائمة[٥٠]. صحيح أن الجبهة الشعبية قد راهنت على قيام ثورة شعبية في الأرض الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧، «تبدأ بمقاومة سرية في المدن والريف بمجموعات بسيطة ثم تتم عملية التصعيد تدريجياً»، إلا أنها قدّرت بأن مثل هذه الثورة تحتاج إلى قاعدة اسناد في الخارج، تعطي للكفاح المسلح الفلسطيني بعده التحريري، ثم تهيء لانطلاق

---

(٤٧) صايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٩.

(٤٨) «بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول النشاط الفدائي والاعتداءات الاسرائيلية» (اواخر شباط ١٩٦٨)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢ - ١٢٣.

(٤٩) «راي مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (ملحق الانوار الاسبوعي، بيروت، ٢/٦/١٩٦٨)، المصدر السابق، ص٤٠٠ - ٤٠١.

(٥٠) «مقابلة صحفية مع ممثل الجبهة الشعبية في عمان» (ملحق النهار، بيروت، ٦/١٠/١٩٦٨)؛ المصدر ذاته، ص٧٦٩ - ٧٧٠.

«ظواهر مسلحة عربية» ترفد هذا الكفاح، وتتطور، مع الوقت، إلى حركة جماهيرية عربية مسلحة «قادرة على إلهاب كل الخطوط المحيطة باسرائيل، [و] تفجير المعركة مع الامبريالية العالمية»(٥١).

وقد خططت الجبهة، مستفيدة من خصوصية أوضاع الأردن السكانية والجغرافية ومن الحضور الكثيف للمقاومة الفلسطينية المسلحة على أراضيه، كي يكون هذا البلد هو قاعدة الاسناد الخارجية هذه، حيث استرجعت قيادتها فكرة كانت قد طُرحت، في صيف العام ١٩٦٦، تقضي بتحويل عمان إلى «هانوي» عربية، وذلك اثر تفجر الخلاف بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية وتوجه «القوميين العرب» نحو تبني منطق العمل الفدائي. ففي ذلك الحين، كتب غسان كنفاني سلسلة مقالات تحت عنوان: «الجدار الأردني أمام فلسطين»، رأى فيها أن معركة تحرير فلسطين تحتاج إلى «فيتنام شمالية» وأن الأردن هو المؤهل، أكثر من غيره من البلدان العربية، كي يلعب هذا الدور، معتبراً أن تصاعد المأزق العربي، بعد فشل سياسة مؤتمرات القمة وسقوط الرهان على وضع استراتيجية عسكرية عربية مشتركة، بات يقتضي «وضع بديهيات جديدة في العمل السياسي تجعل من الأردن محور التركيز الأساسي». ومما كتبه في هذا الصدد.

> «بعد ١٨ سنة من الكارثة ينبغي أن نتوصل إلى قناعة عميقة ومسؤولة تقول ان معركة استرداد فلسطين، بالأقساط أو دفعة واحدة، هي معركة قاسية وشرسة وذات خسائر فادحة. . . وشعب فلسطين يتحمل القسط الأوفر من هذه الخسائر. . . وان القسم الأوفر من شعب فلسطين موجود في الأردن، ولذلك فان المطلوب هو حشد أكبر عدد ممكن من المقاتلين الفلسطينيين وكافة الفعاليات الفلسطينية الأخرى في الاردن، وهذا عمل لا يمكن أن يتم إلا بتغيير جذري في النظام الأردني. . .
>
> إن حرباً فلسطينية تحريرية تظل تحتاج أول ما تحتاج إلى «فيتنام شمالية» تعتبر الحرب حربها جملة وتفصيلاً. . .، ولا يوجد في البلاد المحيطة باسرائيل من ينبغي له أن يكون «فيتناماً شمالية». . إلا الأردن. . . أما «الفيتكونغ» فلا يوجد من يستحق أن يكونهم إلا الفلسطينيين، وهذا الكلام لا يسقط - بالطبع وحتماً - الدور العربي الأساسي في المعركة، ولكنه ينظمه ويكشف له المدخل المنطقي»(٥٢).

وعليه، فقد تصور كنفاني أن تتحول عمان إلى «هانوي»، وأن تضحي القاهرة ودمشق وبغداد وبيروت «نوعاً من بكين تقف وراء هانوي»، مشدداً على أهمية الجبهة الأردنية باعتبارها «المنطلق المنطقي الوحيد الآن لعروبة معركة التحرير» و«الدرع» الذي يجب أن يتلقى ردود الفعل الاسرائيلية على هجمات الفدائيين الفلسطينيين: «إن أول ما ينبغي عمله كي توضع الخطة في مجراها المنطقي هو رفع شعار التحرير في الأردن منفرداً. . . وإذا كان قد بات من المستحيل تقريباً رفع شعار تحرير فلسطين منفرداً في الوطن العربي كله الآن، فان رفعه في الأردن هو المنطق عينه. . . ان كل عنصر وطني، كل حزب، كل تنظيم. . .، كل تشكيل فدائي ينبغي أن يتلاقى تحت مظلة شعار التحرير لتحقيق هدف التحرير الأول: عمان. . . وهذا وحده أملنا في العودة،

---

(٥١) «حوار صحفي مع قائدين اثنين من قادة الجبهة الشعبية حول مسيرة العمل الفدائي» (الحرية. ١٩/٨/١٩٦٨)؛ المصدر ذاته، ص ٦٣١ - ٦٣٧.

(٥٢) كنفاني، غسان: «الجدار الأردني أمام فلسطين»، فلسطين، مصدر سبق ذكره، العدد ٤٤، ٣٠/٦/١٩٦٦.

العودة التي لا يمكن أن نسير في طريقها إلا إذا مرت هذه الطريق في عمان»[٥٣]. وأشار كنفاني، في هذا السياق، الى ضرورة انطلاق عملية التغيير في الأردن من التوكيد على وحدة ضفتي نهر الأردن، باعتبار «ان حق الضفة الغربية بالضفة الشرقية هو حق مشروع – كما كان العكس صحيحاً في ١٨ سنة – كرسه مؤتمر أريحا، الذي ينبغي أن نتمسك بدوافعه المعلنة»[٥٤].

وأخيراً، ورداً على من توقع قيام اسرائيل باحتلال الضفة الغربية في حال حدوث أي تغيير في الأردن، أكد كنفاني أن حركات التحرير «لم تكن أبداً مرتبطة بالتهديدات أو خائفة منها»، وخَلُص، بعد أن طرح عدداً من الأسئلة حول قدرة اسرائيل الفعلية على احتلال الضفة الغربية وحول موقف الدول العربية تجاه مثل هذا الاحتمال، إلى أن أية ردة فعل اسرائيلية على حدوث تغيير في الأردن ستعني «بداية المعركة التحريرية»، مستنداً في ذلك إلى تقديرات عدد كبير من العسكريين العرب الذين «يقولون انه إذا كانت اسرائيل تعتقد بأنها تستطيع ابتلاع الضفة الغربية بسهولة فإن ذلك سيكون نهايتها»

وهكذا، واستناداً إلى فكرة ترجع إلى ما قبل اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧، بنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين استراتيجيتها العسكرية على قاعدة قيام «هانوي عربية» في دولة الطوق، التي تضم أكبر عدد من الفلسطينيين وتتمتع بأطول حدود مع اسرائيل، تضمن، مع الوقت، تحول العمل الفدائي الفلسطيني إلى حرب تحرير شعبية طويلة الأمد. صحيح أن الجبهة لم تفقد الأمل في امكانية تطوير الكفاح المسلح داخل الضفة الغربية، وقام مقاتلوها بلعب دور بارز في المقاومة المسلحة التي شهدها قطاع غزة، إلا أن جهدها الرئيسي بقي منصباً على تعزيز حضورها العسكري خارج الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قواعدها المنتشرة في الأردن. ومن هذه القواعد، أخذت الجبهة تمارس اسلوب القصف بالأسلحة البعيدة المدى للمواقع الاسرائيلية، على قاعدة مبدأ «اضرب العدو حيث تستطيع أن تضربه وفي الوقت الذي تريده وتحدده أنت»، كما صارت تلجأ، أكثر فأكثر، إلى اسلوب العمليات الخارجية التي شرع فدائيوها في تنظيمها مع عملية اختطاف طائرة «العال» الاسرائيلية في منتصف تموز ١٩٦٨. وقد ردت الجبهة على من اعتبر أن عمليات القصف بالأسلحة البعيدة المدى ستعطي اسرائيل مبرراً لاحتلال المزيد من الاراضي بتوكيدها ان «العدو ليس بحاجة لمبررات لاحتلال هذه الأرض»، وان ردعه عن ذلك يمكن أن يتم عبر اشتراك الأرض العربية في صد الاعتداءات الاسرائيلية «ما دامت المعركة عربية الأبعاد». أما عملياتها الخارجية، فقد بررتها في كون المجتمع الاسرائيلي «في تكوينه الحاضر واستخدامه لجميع المرافق المدنية استخدامات عسكرية يجعل من كل مرفق مدني هدفاً عسكرياً»، معتبرة أن لجوء المقاتل الفلسطيني إلى هذا الاسلوب يرجع إلى كونه «على عكس الشعوب الأخرى [قد] أُخرج من أرضه بعد الاحتلال»[٥٥].

---

(٥٣) «الجدار الاردني امام فلسطين(٣)»، المصدر ذاته، العدد ٤٦، ٢٨/٧/١٩٦٦.

(٥٤) «الجدار الاردني امام فلسطين (٢)»، المصدر ذاته، العدد ٤٥، ١٤/٧/١٩٦٦.

(٥٥) «حديث صحفي خاص للسيد «ابو همام» احد المسؤولين العسكريين في الجبهة الشعبية» (الهدف، العددان ٢٨ و ٢٩، ٧ و١٤/٢/ ١٩٧٠)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مصدر سبق ذكره، ص٩٤ – ١٠٩.

الجبهة الشعبية الديمقراطية وحسم ازدواجية السلطة في الأردن

عندما تشكلت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، في شباط ١٩٦٩، كان الثقل الرئيسي لحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة قد صار يتركز في القواعد الخارجية التي أقامتها فصائلها، ولا سيما في الأردن. وقد بررت الجبهة الجديدة إقامة هذه القواعد باعتبارات عديدة، منها ما يعود إلى خصوصية الثورة الفلسطينية ومنها ما يرتبط بقوانين حرب التحرير الشعبية، مركزة، منذ تأسيسها، على وحدة الساحة الأردنية – الفلسطينية وناظرة إلى الحركة الوطنية الأردنية – الفلسطينية باعتبارها «حركة واحدة يجمعها واقع سياسي واجتماعي واحد وبرنامج نضال وطني واحد».

فقد انطلقت الجبهة الشعبية الديمقراطية من اعتبار ان الخصوصية التي ميّزت الثورة الفلسطينية عن غيرها من الثورات، وتمثلت أساساً في ظروف النزوح التي عانت منها غالبية الشعب الفلسطيني، قد فرضت على هذا الشعب «ان تقيم قواه الرئيسية للمقاومة خارج أراضيه المحتلة، أي في البلدان العربية المحاذية لفلسطين، وبذلك أصبح نجاح أو فشل هذه المقاومة يتوقف على طبيعة الأوضاع القائمة في هذه البلدان»[٥٦]. وقدّرت الجبهة، من ناحية أخرى، أن الاستفادة من قانون «مجابهة التفوق العسكري للعدو الامبريالي بتفوق بشري كمي ونوعي»، بوصفه أحد أهم قوانين الحرب الشعبية طويلة الأمد، لن تكون ممكنة ما لم تنجح حركة المقاومة الفلسطينية في دفع الملايين العربية إلى «المساهمة اليومية في القتال المباشر»، وهو الأمر الذي يتطلب أن يكون للثورة الفلسطينية «قاعدة أو أكثر في قطر عربي أوعدة أقطار عربية. . .، بحيث تلعب هذه الأقطار بالنسبة للثورة الفلسطينية نفس الدور الذي تلعبه فيتنام الديمقراطية بالنسبة لنضال شعب فيتنام الجنوبية»[٥٧].

وكان ذلك التقدير منسجماً مع قناعة راسخة لدى قيادة الجبهة بأن الانتقال بالعمل الفدائي الفلسطيني إلى حرب عصابات، داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، ومن ثم إلى حرب تحرير شعبية طويلة الأمد يستلزم بالضرورة الانتقال بالثورة من إطارها الفلسطيني البحت إلى إطار عربي أكثر شمولاً.

ولكل هذه الاعتبارات، أكدت الجبهة أن مجال نضال الشعب الفلسطيني هو الأرض الفلسطينية وكل المناطق التي تتواجد فيها تجمعات من اللاجئين الفلسطينيين وكل الحدود العربية المحاذية لفلسطين المحتلة، ورأت أن من واجب حركة المقاومة الفلسطينية أن تتدخل في شؤون الأقطار العربية وأن تعطي رأيها في الأوضاع العربية «بمقدار ما تمس هذه الأوضاع القضية الفلسطينية»، داعية فصائل هذه الحركة إلى أن ترفع، في المناطق التي تتواجد فيها قواعدها، شعار «لا سلطة فوق سلطة المقاومة المسلحة»[٥٨].

(٥٦) الجبهة الشعبية الديمقراطية، المقاومة الفلسطينية والأوضاع العربية، مصدر سبق ذكره، ص٨ – ٩.

(٥٧) المصدر ذاته، ص ١١ – ١٢.

(٥٨) الجبهة الشعبية الديمقراطية، مشروع برنامج جبهة وطنية فلسطينية موحدة، مصدر سبق ذكره، ص٣١ و٣٢

وقد لحظت الجبهة الشعبية الديمقراطية، بعد أشهر قليلة على تأسيسها، ظاهرة «انحسار العمل الفدائي وراء النهر»، ورأت في تلك الظاهرة تعبيراً عن «عدم قدرة حركة المقاومة على تجنيد وتنظيم الجماهير» وعن غياب «أي أفق سياسي وطني جذري» للكفاح المسلح الفلسطيني داخل المناطق المحتلة، معتبرة بأن توفير مثل هذا الأفق يتطلب ربط شعار تحرير فلسطين بقيام «نظام وطني ديمقراطي شعبي في الضفتين»، يستند إلى وحدة الحركة الوطنية الأردنية – الفلسطينية، ويشكل «قاعدة انطلاق ثورية» نحو تحرير الوطن الفلسطيني المحتل بكامله(٥٩). وبدأ يبرز منذ مطلع العام ١٩٧٠، ولا سيما بعد الصدامات الدامية التي وقعت بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين في شباط من العام نفسه(٦٠)، توجه الجبهة نحو حسم ازدواجية السلطة في الأردن في صالح حركة المقاومة الفلسطينية، وذلك من منطلق الرغبة في حماية الكفاح المسلح الفلسطيني وتأمين سلامة خطوطه الخلفية. وقد اتخذ ذلك التوجه، في البدء، شكل الدعوة إلى قيام «جبهة وطنية أردنية – فلسطينية» تعمل على التصدي لحملات «التطويق والتصفية» التي تتعرض لها فصائل المقاومة، وتسعى إلى «تطهير» أجهزة الدولة وإلى تعبئة الجماهير وتسليحها و«عسكرة» الاقتصاد الوطني «ليصبح كل شيء في خدمة جبهة القتال» مع العدو(٦١). وفي المذكرة التي رفعتها إلى الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت في القاهرة في نهاية أيار ١٩٧٠، أكدت الجبهة أن الجبهة الوطنية الأردنية – الفلسطينية التي تدعو إلى قيامها، تستجيب لوحدة الشعب «التاريخية والمصيرية» في الساحة الأردنية – الفلسطينية، وتستوعب «خصوصية» الوضع في الضفة الشرقية بالنسبة لحياة ونمو وتطور حركة الكفاح المسلح الفلسطيني:

> «فالساحة الاردنية – الفلسطينية هي الميدان الأساسي للثورة وخط الدفاع الأمامي عن عموم الجماهير الفلسطينية أينما كانت وفي أي قطر عربي وحقها المشروع والعادل في حمل السلاح والقتال ضد العدو الصهيوني – الامبريالي. كما ان الساحة الاردنية – الفلسطينية تشكل القاعدة البشرية والمادية للارتقاء بالأوضاع الذاتية للمقاومة وتطويرها إلى ثورة وحرب تحرير شعبية، هذا فضلاً عن كون المقاومة تتعرض يومياً إلى عمليات تطويق واستنزاف لطاقاتها في الساحة الأردنية، وبشكل صارخ منذ أزمة ١٠/٢/١٩٧٠.
>
> إن وحدة كل القوى والطبقات الوطنية في الساحة الفلسطينية – الاردنية ضرورة

---

(٥٩) الجبهة الشعبية الديمقراطية، حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص١٥١ – ١٥٣.

(٦٠) في العاشر من شباط ١٩٧٠، اصدر مجلس الوزراء الأردني بياناً من اثنتي عشرة نقطة، يضمن قيام «مجتمع موحد ومنظم» في الأردن، منع بموجبه، ومن بين اجراءات أخرى، التجول بالسلاح داخل حدود أمانة العاصمة وتخزين المتفجرات في الأماكن الماهولة وسير السيارات والمركبات من دون رخص رسمية صادرة عن دائرة السير. وقد نظرت منظمات المقاومة إلى تلك الاجراءات باعتبارها تستهدف النيل من حرية عملها وتقييد نشاطها. واثر الصدامات التي أعقبت صدور ذلك البيان، عقد الملك حسين مؤتمراً صحفياً أكد فيه أن الاجراءات التي تضمنها بيان حكومته لم تستهدف العمل الفدائي، وإنما جاءت «للتذكير بقوانين وانظمة هذا البلد»

(٦١) «بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في ذكرى احتلال فلسطين» (١٥/٥/١٩٧٠)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٤ – ٣٢٥.

تاريخية من أجل انجاز التحرير الوطني وبناء القاعدة الوطنية الثابتة في الضفة الشرقية للكفاح المسلح الفلسطيني .. كما ان غياب الوحدة العملية يفسح المجال واسعاً لابقاء الخطوط الخلفية للثورة في يد الدوائر المعادية، مما يشل الكثير من طاقات حركة المقاومة ويضعف امكانات تطويرها باتجاه العدو الصهيوني – الامبريالي»[٦٢].

غير أن التطور السياسي الذي طرأ في تموز ١٩٧٠، وتمثل في موافقة كل من حكومتي مصر والأردن على مبادرة وزير الخارجية الامريكي وليم روجرز، التي تضمنت بنداً يقضي بوقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر[٦٣]؛ إن ذلك التطور قد دفع قيادة الجبهة إلى الانتقال من التوكيد على أهمية قيام جبهة وطنية أردنية – فلسطينية إلى الدعوة الصريحة إلى تسلم حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة السلطة في الأردن وحسم ازدواجية السلطة في صالحها. ففي مواجهة احتمال التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي – الاسرائيلي، على قاعدة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والذي تصورته قيادة الجبهة احتمالاً وشيكاً، دعت هذه الأخيرة الجماهير الشعبية إلى الالتفاف بحزم حول شعار «كل السلطة للمقاومة»، باعتبار أن المقاومة الفلسطينية المسلحة باتت «هي المعبر عن المصالح الوطنية لشعبنا الاردني – الفلسطيني»، وأن الحفاظ على مكاسب الجماهير الثورية وحقها في حمل السلاح ومتابعة كفاحها من أجل تحرير فلسطين أصبح «يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنضال من أجل سلطة وطنية قادرة على أن تجعل من الأردن قاعدة حقيقية لحرب التحرير المناهضة للعدو الاسرائيلي»[٦٤].

وفي تبريره ذلك الانتقال، اعتبر المتحدث الرسمي باسم الجبهة، قبل أيام قليلة على اندلاع صدامات ايلول، أن دخول قرار مجلس الأمن «نطاق الاجراءات التنفيذية» قد أدخل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة مرحلة جديدة، وفرض عليها النضال «من أجل منع التفاوض مع العدو في هذا البلد»، وذلك عبر تحويل الأردن إلى «معقل» للثورة الفلسطينية أو إلى «هانوي مصغرة»[٦٥].

---

(٦٢) «مذكرة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني حول المهمات الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية» (٣٠/ ٥/ ١٩٧٠)؛ المصدر ذاته، ص٣٦٢ – ٣٦٩.

(٦٣) نصت مبادرة الوزير الامريكي وليم روجرز على قيام كل من الجمهورية العربية المتحدة والاردن واسرائيل بابلاغ الامين العام للأمم المتحدة انها تقبل قرار مجلس الامن بكل أقسامه ومستعدة لتنفيذه، وانها توافق على تعيين مندوبين عنها في محادثات تجري تحت رعاية الامين العام في الوقت والمكان اللذين يقررهما، على أن يكون هدف هذه المحادثات احلال سلام عادل وثابت في الشرق الاوسط، يقوم على المبادئ التالية:

١ــ يعترف كل طرف بسيادة الطرف الآخر وتكامله الاقليمي واستقلاله السياسي.

٢ــ تنسحب اسرائيل من المناطق التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧، وذلك طبقاً لقرار مجلس الامن

٣ــ ما دامت التسوية لم تتحقق فانه يترتب على الاطراف كلها أن تحافظ بدقة على وقف اطلاق النار الذي يدخل حيز التنفيذ في بداية تموز ١٩٧٠ حتى بداية تشرين الأول المقبل.

انظر. الأهرام، القاهرة، ٢٢/ ٧/ ١٩٧٠؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص٥٨٣.

(٦٤) «بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول التطورات الأخيرة في مجال التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط» (الحرية، ١٧/ ٨/ ١٩٧٠)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، المصدر المذكور، ص٦٦١ – ٦٦٢.

(٦٥) «حديث صحافي لنايف حواتمة، المتحدث الرسمي باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية، حول الأزمة الداخلية في الأردن» (النهار، ٦/ ٩/ ١٩٧٠)؛ المصدر ذاته، ص٧٢٢ – ٧٢٤.

وقد نجحت الجبهة الشعبية الديمقراطية في أن تكرس نهجها، القائم على أساس شعار «كل السلطة للمقاومة» سياسة رسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولمجموع فصائل حركة المقاومة، وذلك في أثناء انعقاد الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في نهاية آب ١٩٧٠.فبعد أن أعربت تلك الدورة في قراراتها السياسية، عن رفضها القاطع «للمؤامرة الامريكية المسماة خطة روجرز»، دعت قيادة منظمة التحرير إلى العمل، بكل الوسائل، على تحويل الساحة الاردنية – الفلسطينية «كاملة» إلى «معقل» للثورة، تضمن «حماية استمرار الكفاح المسلح مع العدو» وتمنع «الاستمرار في التفاوض القائم الآن مع العدو»، وذلك انطلاقاً من اعتبار هذه الساحة «ساحة نضالية واحدة لا يجوز أن تتصرف فيها سلطة بقضيتنا ومصيرنا خلافاً لرغبات شعبنا وأمانيه»[٦٦].

وفي ظرف كان فيه التناقض بين منطق الدولة، المستند إلى مفهوم الأمن القطري، ومنطق الثورة، المستند إلى مفهوم الأمن القومي، قد وصل إلى ذروة احتدامه، وكانت فيه الثورة قد فقدت، إلى حد كبير، الغطاء العربي الذي استظلت به، وذلك بعد أن استُدرجت إلى وضع هيبتها وشعبيتها في مقابل هيبة وشعبية الرئيس جمال عبد الناصر، كما يلحظ المقدم الهيثم الأيوبي[٦٧]؛ في ظرف كهذا كان يكفي أن تندلع شرارة واحدة كي يشتعل حريق شامل. وقد اشتعل فعلاً، في السابع عشر من ايلول ١٩٧٠، بعد أن استغلت الحكومة الاردنية حادثة خطف الطائرات الامريكية والسويسرية من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانزالها، ومن ثم تفجيرها في «مطار الثورة» في الأردن[٦٨]، وقامت بشن حملة عسكرية واسعة تمخضت في تموز ١٩٧١، وفي أعقاب

(٦٦) «قرارات الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني» (عمان، ٢٨/٨/ ١٩٧٠)؛ المصدر ذاته، ص٦٩٢ – ٦٩٥.

(٦٧) انظر، الأيوبي، المقدم الهيثم. «عشرة أعوام من عمر الكفاح المسلح الفلسطيني»، شؤون فلسطينية، العددان ٤١ و٤٢، كانون الثاني وشباط ١٩٧٥، ص٢٣٧ – ٢٥٥.

وتجدر الاشارة إلى أن كل فصائل حركة المقاومة قد شاركت، إلى هذا الحد او ذاك، في الحملة السياسية والاعلامية التي جرى تنظيمها ضد موافقة حكومة الرئيس جمال عبد الناصر على مبادرة روجرز. ولم يتمايز في ذلك الحين سوى الموقف الذي اتخذه الشيوعيون الذين أشاروا، في بيان أصدره الحزب الشيوعي الأردني «حول قبول الجمهورية العربية المتحدة بمشروع روجرز»، إلى «أن الجماهير العربية تشعر بالثقة بأن الجمهورية العربية المتحدة وافقت على المشروع الامريكي لا بهدف التواطؤ مع الامبريالية الامريكية ضد حركة التحرر العربية وتصفية القضية الفلسطينية، وإنما كما قال عبد الناصر نفسه «بهدف كشف آخر أوراق الامبريالية الامريكية وفضحها أمام الراي العام»». وأضاف البيان المذكور «ان قبول الجمهورية العربية المتحدة لمشروع روجرز لا يحول دون استمرار حركة المقاومة الفلسطينية في كفاحها العادل والمشروع ضد المعتدين الاسرائيليين ... ولهذا فانه يتعين على حركة المقاومة الفلسطينية أن تعرف كيف تعزز من وحدتها... [و] كيف تجعل من الظروف الجديدة التي نشأت مناسبة لتوثيق عرى الترابط الأخوي المتين مع مجموع حركة التحرر العربية ومع فصائل الثورة العالمية، ولا سيما مع الاتحاد السوفياتي ... [و] أن تعرف كيف تجد طريقها بحذق ومهارة لمواصلة الكفاح الظافر ضد المعتدين الاسرائيليين، بالتعاون والتنسيق مع الجمهورية العربية المتحدة ... لا أن تقع في الفخ الامبريالي وتجد نفسها تتحول من الهجوم على الامبريالية واسرائيل إلى الهجوم على الاتحاد السوفياتي وعلى الجمهورية العربية المتحدة»

انظر: «بيان الحزب الشيوعي الاردني حول قبول الجمهورية العربية المتحدة بمشروع روجرز» (٣٠/٧/ ١٩٧٠)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، المصدر المذكور، ص٦٠٩ – ٦١١

(٦٨) برر اثنان من مسؤولي الجبهة الشعبية، في حديث صحفي أجري معهما في عمان، في ٧ ايلول، انزال الطائرات في الاردن بأن الاردن «هو ساحة المقاومة الفلسطينية الاساسية»، وأشارا إلى ان هذه العملية «تسير ضمن المخطط =

معارك متتالية تخللتها اتفاقات وهدنات عديدة، عن تصفية الوجود العسكري لحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وافقادها قاعدة ارتكازها الرئيسية في الضفة الشرقية لنهر الأردن.

= لافشال الحل الاستسلامي». واكدا، جواباً عن سؤال، أنه لا يوجد سبب يدعو الجبهة إلى طلب موافقة الحكومة الاردنية على انزال الطائرات لأن الجبهة تعتبر منطقة المطار «منطقة محررة». وبعد قيامها بتفجير الطائرات، وصدور بيان عن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية يعلن تجميد عضوية الجبهة الشعبية في اللجنة، باعتبار أن عملية تفجير الطائرات قد مست أمن الثورة، أصدرت قيادة الجبهة بياناً، في ١٤ ايلول، جاء فيه: «بعد البدء بتنفيذ مشروع روجرز، اصبحت الثورة الفلسطينية أمام مفترق طريقين: إما الخضوع للضغوط التي تمارسها الامبريالية والصهيونية وانظمة الهزيمة والاستسلام ، واما ان نصمد من خلال الرد الثوري على مخططات أعدائنا ان شعبنا لا يقل عن الشعب الفيتنامي البطل ولا يتميز عنه إلا بكونه مبتلى بأنظمة مهترئة وقيادات عاجزة، ولذلك فان اية مجابهة جريئة للامبريالية واسرائيل، ومعها الصهيونية العالمية والرجعية العربية العميلة، سوف تخدم مصلحة شعبنا. . .، والعمل البطولي الذي نفذه ثوار الجبهة لا يمكن أن يمس أمن الثورة من قريب او بعيد . ان ادخال عامل الخوف من مجابهة الامبريالية، ضمن مخططاتنا التكتيكية والاستراتيجية، لحركة المقاومة سوف يحوّلها إلى نظام رسمي من الأنظمة العربية العاجزة».
انظر المصدر ذاته، ص٧٣١ – ٧٣٢ و ص٧٥٣ – ٧٥٥.

القسم الرابع

من تبني نهج المرحلية
إلى
عشية غزو لبنان

الفصل السابع

نتائج وتحديات الخروج من الأردن
١٩٧١ - ١٩٧٣

بعد أيام من اندلاع الصدامات الدامية بين الجيش الأردني وفصائل حركة المقاومة الفلسطينية، دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر قمة عربي طارئ في القاهرة، تمخض عن اتفاق الجانبين الأردني والفلسطيني على مبدأ وقف اطلاق النار وعن تشكيل لجنة متابعة عربية برئاسة الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس. وبفضل الجهود التي بذلتها هذه اللجنة تم التوصل في عمان، في تشرين الثاني ١٩٧٠، إلى اتفاق تفصيلي لتنظيم العلاقة الأردنية الفلسطينية، وقعه كل من الملك حسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، على أساس اعتبار الأردن «بضفتيه، أرضاً وشعباً، وحدة واحدة لا تتجزأ وهو القاعدة الأساسية للثورة الفلسطينية». وتنفيذاً لأحد بنود ذلك الاتفاق، انسحب الفدائيون الفلسطينيون من المدن وتجمعوا في منطقة الأغوار وفي أحراش جرش وعجلون. غير أن التناقض بين منطق الدولة ومنطق الثورة، أو بين مفهومي الأمن القطري والأمن القومي، كان قد وصل إلى حد من التفاقم لم تعد تنفع معه أية اتفاقات، حيث استغلت الحكومة الأردنية الخلل الكبير الذي طرأ على موازين القوى، نتيجة صدامات ايلول، وشرعت في شن حرب استنزاف على الوجود المسلح الفلسطيني تحولت في تموز ١٩٧١، إلى هجوم شامل على مواقع المقاومة في أحراش جرش وعجلون، انتهى بتصفية الوجود العلني لحركة المقاومة الفلسطينية في الأردن وانسحاب المقاتلين الفلسطينيين إلى سوريا ولبنان، حيث استقر القسم الأعظم منهم في جنوبي لبنان.

وبخروج حركة المقاومة الفلسطينية مهزومة من الأردن، دخلت هذه الحركة مرحلة نوعية جديدة في تطورها، استمرت حتى اندلاع الحرب العربية – الاسرائيلية في تشرين الأول ١٩٧٣، وعاشت خلالها المقاومة، في ظل حالة الانحسار الثوري، هاجس الحصار والخوف من التصفية الوشيكة، مع استمرار الرهان، لفترة من الزمن، على امكانية الرجوع إلى الأردن. وقد تميزت تلك المرحلة باندفاع حركة المقاومة، في عملية هروب إلى أمام بعد اهتزاز الآمال الكبيرة التي علقت على حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، إلى ممارسة الارهاب الثوري والعمليات الخارجية على نطاق واسع، وببروز مواقف متناقضة من مسألة الاستقلال الوطني تمثلت، من جهة، في تفهم

دوافع النزعات الانفصالية التي ظهرت ولا سيما في الضفة الغربية المحتلة، ومن جهة ثانية في الرفض الحازم لمشاريع إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها تهدف إلى إنهاء الكفاح المسلح وتصفية القضية الفلسطينية. كما تميزت تلك المرحلة ببدء اكتشاف أهمية ساحة المناطق المحتلة وتزايد الشعور بضرورة حسم مسألة التمثيل السياسي الفلسطيني وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتأطير الدعم الجماهيري العربي لحركة المقاومة والانفتاح على القوى العالمية المساندة للنضال الوطني الفلسطيني.

وسيكون هدف هذا الفصل التعرف على النتائج والانعكاسات التي تركتها هزيمة حركة المقاومة في الأردن على صعيد الفكر السياسي الفلسطيني، وسنبدأ بتحليل الاتجاهات المتناقضة التي برزت، داخل صفوف المقاومة، في تقويم أسباب تلك الهزيمة.

مواقف متناقضة في تقويم أسباب الهزيمة

كان لاختلاف منطلقات فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، الفكرية والسياسية، أثر كبير على بروز مواقف متناقضة داخلها في تقويم تجربة تواجدها العلني المسلح في الأردن والأسباب التي أدت إلى خروجها مهزومة من هذا البلد. فقد ركزت حركة فتح، باعتبارها ممثل الوطنية القطرية الفلسطينية بامتياز ورافعة شعار «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية»، على انتقاد الممارسات «الخاطئة» للفصائل اليسارية التي انتهجت، كما قدّرت فتح، نهجاً «مغامراً» محوّلة الصراع من صراع وطني إلى صراع طبقي، في حين اتفقت الجبهتان الشعبية والديمقراطية على انتقاد نزوع فتح إلى «فلسطنة» المعركة ومبالغتها في التوكيد على «قطرية» الثورة الفلسطينية واتخاذها، على قاعدة شعار «عدم التدخل»، مواقف «مهادنة» تجاه النظام الأردني. وإذ أخذ بعض تعبيرات التيار القومي العربي الخالص، مثل جبهة التحرير العربية، على حركة المقاومة الفلسطينية عجزها عن «تعريب» نفسها واستراتيجيتها، فإن صدامات ايلول، وما تمخضت عنه من نتائج، كانت بمثابة الصاعق الذي فجّر الممثل الأبرز للتيار الشيوعي، وهو الحزب الشيوعي الأردني، من داخله وأدى إلى انقسامه على نفسه إلى اتجاهين، أحدهما ركز على انتقاد «تذّيل» الشيوعيين لفصائل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، عشية وقوع تلك الصدامات، والثاني حمّل الشيوعيين قسطاً من المسؤولية عما جرى بسبب تأخرهم عن الانخراط في جسم هذه الحركة والمشاركة في الكفاح المسلح.

ففي معرض حديثه عن الأخطاء التي ارتكبتها حركة المقاومة في الأردن، رأى أحد قادة فتح أن شن «الحرب الطبقية» في هذا البلد كان ينبغي أن يتم على أيدي الأردنيين أنفسهم وخلف قيادة «جبهة وطنية أردنية»، كان يمكن لفصائل حركة المقاومة الفلسطينية أن تقيم روابط وثيقة معها على أن يبقى هدف هذه الفصائل النضال من أجل تحرير فلسطين، منتقداً، في هذا السياق، «مزايدات» الجبهتين الشعبية والديمقراطية وافتقادهما لـ «الواقعية»، الأمر الذي تجلى في

مناداتهما بخوض «صراع طبقي»، ورفعهما شعارات «لا تنسجم مع الوضع الحاضر للصراع»[1]. وفي الاتجاه نفسه، أشار قادة آخرون لحركة فتح إلى أن الثورة الفلسطينية قد حمّلت نفسها في الأردن «واجبات غير فلسطينية» ورفعت «شعارات طفولية»، كما أنها لجأت إلى ممارسات خاطئة، مثل «عملية خطف الطائرات»، واتسمت علاقاتها مع الجماهير بسيادة «روح التعالي الاستعراضية». وقدّرت فتح أن السلطة الأردنية قد تذرعت بهذه الشعارات الطفولية والممارسات الخاطئة وقدمتها «دليلاً على نية الثورة لاسقاط السلطة»، وأوجدت لدى المواطن الأردني انطباعاً بأن الثورة الفلسطينية تنوي «إقامة دولة على أنقاض الدولة الأردنية»، وهذا كله ساعد على وقوع انقسام بين الأردني والفلسطيني[2].

وإضافة إلى ذلك، أشارت حركة فتح إلى مظاهر أخرى لـ «أزمة» المقاومة الفلسطينية، التي كشفتها صدامات الأردن، ومنها غياب وحدة المنظمات الفدائية الفلسطينية، والتنافس التنظيمي الشديد في ما بينها، وإقامتها قواعد ثابتة لها في المدن وحولها، مما سهل على «القوى المضادة للثورة» عملية ضربها. أما في ما يتعلق بمسؤولية حركة فتح نفسها، فقد انتقد أحد قيادييها البارزين، انتقاداً غير مباشر، تركيز فتح على علاقاتها مع الأنظمة العربية على حساب علاقاتها مع الجماهير العربية، معللاً ذلك بحاجة الحركة إلى دعم هذه الأنظمة مالياً، ولا سيما بعد تضخم صفوفها وازدياد أعبائها المالية، ومتوقعاً أن يترك استمرار تبعية المقاومة للأنظمة العربية مالياً نتائج خطيرة على تطورها اللاحق:

> «إن أوضاع المقاومة الذاتية، أو أوضاع بعض فصائلها الأساسية، تضخمت بحيث أصبح العون المالي والحرص على حماية التنظيم والحرص على استمرار العلاقة مع الأنظمة يتم في كثير من الأحيان على حساب الجماهير. هذه الأوضاع التي تضخمت هي السبب الذي يجعل الأوضاع العربية تتداخل في كل قرارات المقاومة وتؤثر عليها، ونحن الآن نحس ان هناك في الظروف الراهنة بعض الحق في مجاملة الأوضاع العربية لأن أوضاعنا المادية ومصروفاتنا وعلاقاتنا تفرض علينا هذا الأمر. وإذا استمر هذا الوضع أعتقد أنه سيؤدي إلى انهيار كامل لأن هناك تناقضاً حقيقياً بين الثورة الفلسطينية وبين كثير من الأنظمة العربية، إن لم تكن كلها»[3].

وعلى عكس حركة فتح، اعتبرت الجبهة الشعبية أن أحد الأخطاء الأساسية لحركة المقاومة لفلسطينية في الأردن تمثل في التركيز على الطبيعة «القطرية» للثورة الفلسطينية، التي قدمت نفسها باعتبارها «ثورة الشعب الفلسطيني فقط وليست ثورة الشعب العربي بأكمله ضد الوجود

---

(١) «حديث صحافي لـ «أبو اياد» عضو اللجنة المركزية لحركة فتح» (مجلة «جون افريك»، باريس، ١٩/ ١٠/ ١٩٧١)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص٨٠٧ – ٨١٠

(٢) انظر في هذا الصدد: «حديث صحافي للسيد كمال عدوان أحد قادة فتح حول بعض الخلافات مع الجبهة الشعبية» (النهار، بيروت، ١٧/ ١/ ١٩٧١)؛ المصدر ذاته، ص ٧٥؛ وكذلك: «حديث صحافي للسيد أبو اللطف أحد قادة فتح» (دراسات عربية، بيروت، العدد ٤، شباط ١٩٧١)؛ المصدر ذاته، ص١٧٧.

(٣) «أحاديث مع قادة حركة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني» (الحديث الاول مع الاخ أبو أياد)، شؤون فلسطينية، العدد ٥، تشرين الثاني ١٩٧١، ص٢٩ – ٤٦

الصهيوني الامبريالي الرجعي في الوطن العربي كله»(٤). ومن هذا الخطأ الأساسي، نبعت أخطاء أخرى، حيث لم تتمكن حركة المقاومة، كما قدّرت الجبهة، من ادراك حقيقة «الترابط المصيري» بين النظام الأردني و«باقي أطراف معسكر العدو اسرائيل والصهيونية والامبريالية»، فاعتبرت الأردن «في ظل نظامه الحالي هو القاعدة الآمنة» التي تنطلق منها نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم تتمكن، من جهة أخرى، من تحديد «موقف ثوري» من الجماهير الأردنية، طارحة نفسها «كثورة فلسطينية رغم تواجدها في الأردن» وباعتبارها «البديل الكامل للحركة الوطنية الأردنية»، دون أن يكون، في برامجها وتوجهاتها، «البديل الفعلي القادر على اداء مهمات الحركة الاردنية»(٥). واعتبرت الجبهة أن خضوع حركة المقاومة لقيادة تمثل «تحالف البرجوازية والبرجوازية الصغيرة اجمالاً»، بكل ما تمثله «من ذبذبة فكرية وسياسية وميوعة تنظيمية»، هو الذي أوقع المقاومة في هذه الأخطاء، وأدى إلى جعل علاقاتها مع الجماهير الفلسطينية «قائمة على التعبئة الاعلامية العاطفية الديماغوجية». ولم تعفُ الجبهة نفسها، في تحليلاتها اللاحقة، من تحمل قسط من المسؤولية عن «المأزق» الذي صارت تواجهه حركة المقاومة اثر خروجها من الأردن، حيث أشارت إلى أن التيار اليساري داخل المقاومة، وإن كان قد طرح «رؤية سياسية أوضح» و«مواقف سياسية أكثر علمية وثورية» تجاه القضايا التي واجهتها حركة المقاومة، إلا أنه لم يقدم في علاقاته مع الجماهير الأردنية «بديلاً متقدماً، من الناحية العملية، عن ممارسات اليمين»، وانتهج سياسات «مراهقة»، كما حصل عندما رفع شعار «كل السلطة للمقاومة»، الذي «عزز» عزلة حركة المقاومة عن الجماهير الأردنية، كما مارس ممارسات «خاطئة» لم يقدر نتائجها، عندما قام بعملية خطف الطائرات في ايلول(٦). وخلصت الجبهة الشعبية، في تقويمها لدور القوى اليسارية الفلسطينية، إلى أن التجربة قد دلت على أن هذه القوى لم تنضج بعد ولم تستكمل تحولها إلى «قوى ماركسية لينينية حقيقية» على الأصعدة الفكرية والتنظيمية والنضالية، وظلت، في معظم الحالات، متعارضة في ما بينها وغير قادرة، من حيث حجمها وفاعليتها، على فرض مواقفها(٧).

واعتبرت الجبهة الديمقراطية، من جهتها، أن حركة المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها فتح، قد اتخذت منذ نشوئها طابعاً «انعزالياً» فلسطينياً، يقوم، في الأساس، على نظرية «فلسطنة» الثورة والقضية وإدارة الظهر للأوضاع العربية المحيطة بفلسطين، وعجزت عن تقديم «برنامج ثوري» يقوم على التشخيص الدقيق لطبيعة الصراع مع اسرائيل و«ارتباطه الجدلي بالصراع ضد الامبريالية وبالصراع ضد الرجعيات المحلية»، كما عجزت عن بناء جسور «العلاقة الكفاحية

---

(٤) «بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة انعقاد المجلس الوطني الثامن» (٢٤/٢/١٩٧١)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، المصدر المذكور، ص١٥٩.

(٥) «بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني» (٧/٧/١٩٧١)، المصدر ذاته، ص٥٤٩ - ٥٥٠.

(٦) انظر مهمات المرحلة الجديدة، التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آذار ١٩٧٢، منشورات لجنة الاعلام المركزية، ١٩٧٥ (طبعة ثانية)، ص٥٧ - ٦٢.

(٧) المصدر السابق، ص٣٥

اليومية والحية» مع حركة التحرر العربية لشن الصراع المشترك على أعداء تحرير فلسطين، وهو ما تجلى في سياسات «يمين المقاومة» الذي لم يستطع أن يدرك حقيقة «العلاقات العضوية» القائمة بين الجماهير الأردنية والفلسطينية، فاندفع في اتجاه «الفلسطنة الكاملة» لاطارات المقاومة ومنظماتها الجماهيرية، مما أفسح في المجال أمام نمو «مواقف اقليمية» في صفوف أبناء الضفة الشرقية ومكّن النظام الأردني من «تعميق التعصب الاقليمي»[٨]. وفي مواجهة مواقف «اليمين» المستندة إلى منطق «التعايش» مع النظام الأردني و«عدم التدخل في شؤونه الداخلية»، طرح «اليسار» الفلسطيني منذ صيف العام ١٩٦٩، كما أشارت الجبهة، شعار «لا سلطة فوق سلطة المقاومة»، ثم ارتقى بهذا الشعار، بتأثير الأحداث نفسها، داعياً إلى جعل السلطة في أيدي «المقاومة والجنود والجماهير المسلحة»، على قاعدة بناء «سلطة المجالس الشعبية المنتخبة»؛ إلا أن فتح رفضت أن تأخذ حركة المقاومة زمام المبادرة وتحسم ازدواجية السلطة في صالحها، ما بين شهري شباط وحزيران ١٩٧٠، الأمر الذي أبقى المقاومة في موقف «الدفاع السلبي» وساعد في ما بعد على هزيمتها. وأرجعت الجبهة عجز اليسار عن فرض نهجه ومواقفه إلى عوامل موضوعية، من بينها «تأثيرات الأوضاع العربية على أوضاع المقاومة»، وإلى عوامل ذاتية، من أبرزها انقسام هذا اليسار الذي كان يجمع «بين يسار ثوري وبين بلانكية [نسبة إلى زعيم الفوضويين الفرنسيين بلانكي] مغامرة وقوى تقدمية يغلب على ممارساتها الطابع البرجوازي الصغير»[٩].

وأدت صدامات أيلول إلى وقوع انشقاق داخل صفوف الحزب الشيوعي الأردني، كما جرت الاشارة سابقاً، حيث اعتبرت الأقلية المنشقة، التي أطلقت على نفسها اسم «الكادر اللينيني»، أن الحزب قد وقع أسير «الاتجاه القومي» الذي سيطر على قيادته، وانجرّ «وراء الحركات والفكر القومي وشارك الآخرين في السير وراء المغامرة المدمرة» التي وقعت في الأردن. و انتقدت هذه الأقلية المحاولات التي جرت، قبل صدامات ايلول، لـ «تضخيم» العمل الفدائي و«المبالغة» في الدور الذي يستطيع القيام به، موجهة حربة نقدها إلى «التيار المغامر» داخل حركة المقاومة الفلسطينية، الذي «استهان بالنضال الجماهيري المنظم» واستمد غذاؤه الفكري «من الماوية والتروتسكية». كما أخذت هذه الأقلية على حركة المقاومة الفلسطينية ككل نزوعها إلى «أقلمة» النضال ضد الاحتلال وإغفال دور الجماهير الأردنية، ولا سيما «دور الفلاحين ودور جنود الجيش وضباطه الشرفاء»، الأمر الذي «سهّل تدريجياً مهمة الامبريالية والصهيونية في عزل جماهير واسعة عن النضال ضد الاحتلال». وخلُصت إلى أن أحداث ايلول ونتائجها قد بددت «الأوهام الكثيرة» حول ميزان القوى في البلاد، وعرّت التقديرات «غير الواقعية» التي تكونت «في أذهان البرجوازية الصغيرة وبعض القوى التقدمية والوطنية حول الانجازات الممكن تحقيقها في

---

(٨) انظر «تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني» (أوائل تموز ١٩٧١)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، المصدر المذكور، ص٤٩٥ – ٤٩٦؛ وكذلك: «أحاديث مع قادة حركة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي» (الحديث الثاني: مع الأخ نايف حواتمة)، شؤون فلسطينية، العدد ٥، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧ – ٧٨.

(٩) الحديث مع نايف حواتمة، المصدر ذاته، ص٥٢

الأردن في المرحلة الحالية»[١٠].

ومع أن قيادة الحزب قد اتفقت مع الأقلية المنشقة في انتقاد «السياسات المغامرة» التي برزت داخل صفوف حركة المقاومة الفلسطينية، والتي ساعدت على «تغذية النعرات الاقليمية»، وجعلت هذه الحركة تقف في «تعارض» مع الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي، وترفع شعارات «خاطئة» مثل شعار «كل السلطة للمقاومة» وتركز على شكل النضال المسلح وحده، إلا أن هذه القيادة شددت على أن ما يميز حركة المقاومة «ليست الأخطاء والسلبيات، بل أصالة هذه الحركة الثورية وروحها الكفاحية العادلة المستمدة من إرادة الشعب العربي الفلسطيني وعدالة قضيته»، مرجعة، في هذا السياق، أسباب اندلاع صدامات ايلول إلى «سياسة الكبت والارهاب وممالأة الامبريالية»، ومعتبرة أن الحزب الشيوعي لا يمكنه إعفاء نفسه من تحمل قسط من المسؤولية عن «الأخطاء» التي وقعت بها حركة المقاومة، ولا سيما بعد ان «تأخر فترة غير قصيرة عن المشاركة في المقاومة المسلحة»، وهو ما ترك «أثراً سلبياً غير قليل» على مجمل النضال في الأردن[١١].

وفي تحليل لاحق، صدر بعد تصفية الوجود العلني المسلح لحركة المقاومة الفلسطينية في الأردن، قسّم أحد قادة الحزب الأخطاء التي وقعت بها هذه الحركة إلى نوعين من الأخطاء: أخطاء سياسية وأخطاء تنظيمية عملية. ففي الميدان السياسي، أخذ هذا القائد على حركة المقاومة معارضتها كل تسوية سياسية ورفضها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، واتخاذها موقفاً متناقضاً من قضية السلطة في الأردن، وتقليلها من دور النضال السياسي بين الجماهير، إضافة إلى «الموقف التمييزي» الذي اتخذته قيادتها من الحزب الشيوعي. أما في ميدان التنظيم والنشاط العملي، فقد أشار إلى انعدام الوحدة بين فصائل المقاومة، وتركز نشاطها في الضفة الشرقية لنهر الأردن على حساب نشاطها في الضفة الغربية المحتلة، وضم عناصر كثيرة الى صفوف هذه الفصائل دون التمحيص الكافي والاهتمام بالنوعية والتورط في أعمال «مغامرة» أساءت إلى سمعة المقاومة على النطاق العالمي وقدمت غطاء للهجوم عليها[١٢]. وفي ردها على الاتهام الذي وجهته إليها الأقلية المنشقة بـ «التذيل» لحركة المقاومة والانجرار وراء شعار «كل السلطة للمقاومة»، أكدت قيادة الحزب أنها قد حذرت، منذ شهر آذار ١٩٧٠، من خطر استمرار «ازدواجية السلطة» في الأردن، والتي ساعد على تشكلها، كما قدّرت، «عجز» السلطة الأردنية عن مواجهة مهمات التصدي للاحتلال وتوجه الجماهير نحو قوة أخرى «أثبتت فعالية في مقاومة الاحتلال»، وأنها قد اقترحت، بهدف تجاوز حالة الازدواجية هذه، تشكيل «حكومة وحدة وطنية» تقف في وجه «التيار المغامر في الجانبين»[١٣].

---

(١٠) الوضع الراهن في الأردن والطريق الصحيح أمام الحزب الشيوعي الأردني، التقرير الذي أقره الاجتماع الموسع لممثلي الكادر اللينيني في الحزب الشيوعي الأردني المنعقد في أوائل كانون الأول ١٩٧٠، منشورات الحزب

(١١) حول القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية وموقف الزمرة المنشقة منهما، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، آذار ١٩٧١، ص٤.

(١٢) الأشهب، نعيم: في سبيل التغلب على الأزمة في حركة المقاومة الفلسطينية، منشورات الحزب الشيوعي الأردني، تموز ١٩٧٢.

(١٣) «الزمرة المرتدة وقضية التحالفات»، الحقيقة، السنة ٢٣، العدد ٢، نيسان ١٩٧٢، ص١٦ – ٢٠.

رفض مشروع «الدولة الفلسطينية» والحفاظ على وحدة الضفتين

نظرت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية إلى هجمة ايلول باعتبارها ترمي إلى القضاء على ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني وانتزاع الثورة الفلسطينية من «قاعدتها الآمنة» في الأردن، وتصورت، اثر عودة الحديث داخل الضفة الغربية المحتلة وفي بعض الأوساط الرسمية الأمريكية عن مشاريع إقامة «كيان فلسطيني» أو «دولة فلسطينية» في الضفة الغربية وقطاع غزة(١٤)، تصورت أن هذه المشاريع، في حال نجاحها، ستنهي الصراع وستؤدي إلى «تصفية» القضية الفلسطينية. وقد أجمعت فصائل المقاومة على رفض كل مشاريع «الكيان» و«الدولة» رفضاً حازماً، كما أجمعت على ضرورة الحفاظ على وحدة الضفتين، إلا أنها اختلفت في ما بينها حول السبل الكفيلة بالحفاظ على هذه الوحدة، كما برز تباين، في صفوفها، حول كيفية التعامل مع النزعات الانفصالية التي ظهرت في الضفة الغربية المحتلة بتاثير صدامات إيلول وما تمخضت عنه من نتائج.

وكانت قد تكونت قناعة لدى قيادة المقاومة، بعد تلك الصدامات مباشرة، بأن مشاريع «الكيان» و«الدولة» هي مشاريع مطروحة للتطبيق الفوري، حيث أشار ياسر عرفات، في مقابلة أجريت معه

---

(١٤) بعد صدامات ايلول في الأردن، استغل بعض الوجهاء والمهنيين بروز نزعات انفصالية داخل الضفة الغربية المحتلة لاحياء مشاريع «الكيان الفلسطيني» و«الدولة الفلسطينية». وفي هذا السياق، طُرحت افكار عديدة مثل قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ترتبط بعلاقة اتحادية مع اسرائيل، او وضع الضفة والقطاع تحت حماية الامم المتحدة لمدة خمس سنوات على أن يجري بعد ذلك استفتاء لتقرير مستقبل هاتين المنطقتين، او إقامة دولة فلسطينية ترتبط اتحادياً مع الأردن وكان القاسم المشترك بين كل هذه الافكار التوكيد على ضرورة اعتراف الدولة الفلسطينية باسرائيل وانهاء حالة الحرب معها. وفي نهاية العام ١٩٧١، نشر الصحفي محمد ابو شلباية، المحرر في جريدة «القدس»، كتاباً بعنوان «لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة»، دعا فيه إلى قيام دولة فلسطينية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ تتعايش وتتصالح مع اسرائيل، على أن تكون هذه الدولة مستقلة، مرحلياً، عن الاردن وعن باقي الدول العربية، وذلك على أساس «عقد سلام متكافئ وحر وقائم على نيل كل ذي حق حقه المشروع». وقد دعا أبو شلباية المنظمات الفلسطينية إلى تبني فكرته هذه، باعتبارها تعبر عن طموح غالبية الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، وإلى التخلي عن هدف إقامة «دولة ديمقراطية» يتعايش فيها العرب واليهود في فلسطين، نظراً لكون التجربة قد أكدت، كما لحظ، استحالة تعايش قوميات متعددة في دولة واحدة، ولان مثل هذه الدولة، في حال قيامها، ستعني «سيطرة الصهيونية على فلسطين كلها عسكرياً واقتصادياً».

ومن جهة أخرى، برزت أصوات في بعض الدوائر الرسمية الأمريكية تؤكد على أهمية منح الفلسطينيين الحق في تقرير المصير وضمان قيام كيان خاص بهم. ففي ١٢ تشرين الاول ١٩٧٠، تحدث جوزيف سيسكو، معاون وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الاوسط، صراحة عن إقامة «كيان» فلسطيني بعد استتباب السلام في المنطقة، وأكد اهمية مشاركة الفلسطينيين في مفاوضات التوصل إلى هذا السلام.

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى

ـــ غريش، م ت ف تاريخ واستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص٩٨ – ١٠١ وص١٢١ – ١٢٢.

ـــ شفيق، منير: «لماذا يرفض الفلسطينيون مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، شؤون فلسطينية، العدد ٧، آذار ١٩٧٢، ص٦٥ – ٧٣.

ـــ العمد، د. عدنان: «رد أولي على كتاب. «لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة، لمحمد أبو شلباية»، المصدر السابق، العدد ٨، نيسان ١٩٧٢، ص١٢٠ – ١٣٠

في العاشر من تشرين الثاني ١٩٧٠، إلى اجراءات «اتُخذت بالفعل في الضفة الغربية المحتلة، خلال اشتداد الأزمة، باعلان انفصال الضفة الغربية عن المملكة الأردنية»، مقدراً أن هناك «مخططاً أمريكياً – اسرائيلياً» يرمي إلى إقامة «دولة فلسطينية مرتبطة باسرائيل»،ومؤكداً أن الثورة الفلسطينية ستقاوم «انشاء هذه الدولة حتى آخر رجل في الشعب الفلسطيني»[١٥]. وعبرت الجبهة الديمقراطية عن القناعة نفسها، وفي الفترة ذاتها، بتوكيدها وجود «اتفاق» في الأوساط الدولية عامة، والامبريالية خاصة، على تشكيل «دويلة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من التصفية الشاملة، وأن عدداً من الدول العربية «محبذ»لهذه الفكرة وينصح قيادة حركة فتح بقبولها. وأشارت الجبهة إلى أن اسرائيل، وتساوقاً مع هذه الفكرة، تسعى إلى خلق «قوة ثالثة» فلسطينية في المناطق المحتلة، تكون بديلاً عن فصائل حركة المقاومة، وعن القيادات المرتبطة بالأردن، وتعمل على إعطاء هذه القيادة البديلة صفة «الأحزاب الوطنية الفلسطينية المناضلة ضد الاحتلال»[١٦].

غير أنه صارت تبرز في عام ١٩٧١، ولا سيما بعد تصفية الوجود العلني المسلح لحركة المقاومة كلياً من الأردن، تقديرات متباينة لمدى واقعية المشاريع المطروحة بخصوص إقامة الدولة الفلسطينية. ففي حين أخذت قيادة حركة فتح تميل، أكثر فأكثر، إلى التشديد على الطابع «الوهمي» لهذه المشاريع، مع توكيد رفضها الحازم للفكرة من حيث المبدأ، بقيت الجبهتان الشعبية والديمقراطية تؤكدان امكانية وضع هذه المشاريع موضع التطبيق وصولاً إلى «تصفية» القضية الفلسطينية. فمنذ مطلع العام ١٩٧١، لحظ أحد قادة فتح البارزين أن مشروع الدولة الفلسطينية لم يطرح على الثورة الفلسطينية من قبل «أي جهة عربية أو عالمية»، وأن كل ما في الأمر أن هناك «اشاعات وهمس من بعض المسؤولين الامريكيين عند زيارتهم المنطقة»، مع توكيده ان الثورة ترفض الدولة الفلسطينية هذه «سواء كانت مطروحة أو غير مطروحة»، لكونها تعني «أن نوقّع نحن بأيدينا هزيمة العشرين سنة الماضية» ويُراد منها «أن تكون جسراً بين اسرائيل والدول العربية لتحتل اسرائيل هذه الدول العربية مرة ثانية اقتصادياً»[١٧]. وأكد قائد آخر

(١٥) «حديث لياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (الأهرام، القاهرة، ١٠/١١/١٩٧٠)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مصدر سبق ذكره، ص٩٤٥ – ٩٤٨.

(١٦) «تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول حوادث الأردن والأوضاع الراهنة لحركة المقاومة» (الحرية، الأعداد ٥٤١ و٥٤٢ و٥٤٣، ١٦ و٢٣ و٣٠/١١/١٩٧٠)؛ المصدر السابق، ص٩٧٤ – ٩٩١؛ وكذلك «بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول وجوب ابداء رفض حاسم لكل المشاريع الرامية لاقامة دولة فلسطينية»، المصدر نفسه، ص١٠١٩

وفي السياق ذاته، اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن الامبريالية توصلت إلى قناعة بأن توجيه ضربة سريعة وقاضية لحركة المقاومة غير ممكن، وتأكدت من أن الشعب الفلسطيني حقيقة موضوعية وأن المقاومة هي المعبر عنه، فصارت تعتبر أن اي تسوية سياسية للقضية الفلسطينية لا بد لها من أن تأخذ بالاعتبار ارضاء الطموح السياسي للشعب الفلسطيني عبر إيجاد كيان أو دولة فلسطينية في الضفة الغربية تقر بشرعية الكيان الصهيوني وتنهي حالة الحرب معه

انظر «مشروع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المقدم إلى اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حول الجبهة الوطنية»، (عمان، ٥/١٢/١٩٧٠)؛ المصدر نفسه، ص١٠٢٧ – ١٠٣٢

(١٧) «جانب من حديث السيد صلاح خلف أحد قادة فتح» (الرأي العام، الكويت، ١١/١/١٩٧١)؛ الوثائق الفلسطيية العربية لعام ١٩٧١، مصدر سبق ذكره، ص٤٣

للحركة، في الفترة نفسها، أن طرح مشروع الدولة الفلسطينية، بعد أحداث أيلول، يندرج في إطار «الحرب النفسية» التي تشنها الولايات المتحدة الامريكية على الثورة الفلسطينية، وذلك بهدف اثارة «بلبلة فكرية» في صفوف قيادة الثورة وجماهيرها، وزيادة حدة الخلافات في الرأي داخلها حول هذا المشروع «الوهمي» وتعميق «النزعة الاقليمية» في صفوف الأردنيين والفلسطينيين على السواء(١٨).

ويبدو أن غياب فرص التوصل إلى تسوية سياسية للصراع تكون حركة المقاومة الفلسطينية مدعوة إلى المشاركة فيها وفقدان العرب عوامل الضغط التي تجبر اسرائيل على تقديم تنازلات معينة في مجال الانسحاب من الأراضي المحتلة أو بعضها، ولا سيما بعد توقف حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية – الاسرائيلية والضعف الشديد الذي لحق بحركة المقاومة الفلسطينية؛ يبدو أن ذلك هو ما جعل قيادة فتح تميل إلى اعتبار مشروع الدولة الفلسطينية «أكذوبة أطلقتها أمريكا لتحقيق مآرب معينة» من أبرزها «تهييج واثارة» المواطنين والنظام في الأردن ضد الثورة الفلسطينية(١٩).

وعلى عكس حركة فتح، بقيت الجبهة الديمقراطية تقدر، طوال العام ١٩٧١، أن التسوية السياسية ممكنة، رغم صعوبتها، وأن من واجب حركة المقاومة تالياً أن تواصل تصديها لمشروع الدولة الفلسطينية. ففي المذكرة التي رفعتها إلى الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت في القاهرة في نهاية شباط ومطلع آذار ١٩٧١، رأت الجبهة أن «كل الأدلة»، عربياً ودولياً، تشير إلى أن عام ١٩٧١ سوف يكون «عاماً حاسماً في انجاز التسوية السياسية»، التي ستتناول مجمل القضية الفلسطينية، معتبرة بأن «الحل التصفوي» للقضية الفلسطينية يتمثل في مشاريع الدولة الفلسطينية التي يجري دفع الشعب الفلسطيني، الباحث «عن أي حل يريحه من العذاب اليومي والتاريخي على يد السلطة الأردنية»، نحو قبولها(٢٠). ورغم إقرارها، عشية خروج المقاتلين الفلسطينيين نهائياً من الأردن، بالاختلال الكبير الذي طرأ على موازين القوى، إلا أن الجبهة ظلت تعتبر أن حالة «الانحسار الثوري» وإن كانت تجعل احتمال التسوية الشاملة «صعب التحقيق وبعيد المدى»، لكنها لا تجعله «مستحيلاً»، الأمر الذي يبقي مهمة النضال ضد سياسة التسوية «مهمة راهنة» على جدول أعمال حركة المقاومة، ويفرض كذلك استمرار النضال ضد مشروع الدولة الفلسطينية الذي لحظت الجبهة، في نهاية آب ١٩٧١، أن «قوى الاقطاع العائلي والبرجوازية الكبيرة» في الضفة الغربية صارت تتخذ «إجراءات عملية» لوضعه موضع التنفيذ(٢١). وفي سياق النضال ضد هذا المشروع، شددت الجبهة على أن قيام دولة فلسطينية في

---

(١٨) «حديث صحفي للسيد أبو اللطف أحد قادة فتح» (دراسات عربية، العدد ٤، شباط ١٩٧١)؛ المصدر نفسه، ص١٧٩

(١٩) «حديث صحافي لياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (فتح، دمشق، ١٦/ ٥/ ١٩٧١)؛ المصدر نفسه، ص ٣٨٠.

(٢٠) «مذكرة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني» (٢٧/ ٢/ ١٩٧١)؛ المصدر نفسه، ص١٦٤ – ١٦٥.

(٢١) «بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول مؤامرة الحكم الذاتي في الضفة الغربية» (٢٨/ ٨/ ١٩٧١)؛ المصدر نفسه، ص٧٠٧ – ٧١٠.

الضفة الغربية وقطاع غزة ليس «إلا حلاً وهمياً وتعبيراً مشوهاً عن حاجة مادية مشروعة»، باعتبار أن قيام دولة على جزء من التراب الفلسطيني «لن ينهي العذاب اليومي» لشعب فلسطين، ولا سيما وأن هذه الدولة «لن توفر لا الموارد المادية ولا الاتساع الجغرافي اللازمين» لاستيعاب أغلبية الفلسطينيين، كما أنها لن تملك القدرة على «صد الضغوط» التي ستتعرض لها من إسرائيل ومن النظام الأردني(٢٢). أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي توهمت قيادتها أن النظام الأردني «طرف مشارك» في مشروع الدولة الفلسطينية وأن حملته في ايلول كانت تستهدف خلق «حالة من اليأس تدفع بالجماهير الفلسطينية للقبول بهذا المشروع»، فقد ظلت، حتى ربيع العام ١٩٧٢ كما يتبين من وثائقها، تطرح احتمال قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كأحد احتمالات ثلاثة ممكنة، إلى جانب احتمال استمرار الاحتلال الاسرائيلي لهما واحتمال عودة الضفة الغربية إلى الأردن، وتدعو فصائل حركة المقاومة إلى «فضح وتعرية» كل العناصر والقوى «الاستسلامية» الموافقة على مشروع الدولة وإلى «الوقوف بحزم في وجه كل محاولة لاحتواء [حركة المقاومة] واستعمالها أداة في مشروعات الحل السلمي والدولة الفلسطينية»(٢٣).

وقد عكس هذا التباين الذي ظهر في تقدير واقعية أو عدم واقعية إقامة الدولة الفلسطينية، كجزء من التسوية الشاملة، نفسه على المواقف التي اتخذت تجاه مستقبل الضفة الغربية وصيغة العلاقة الأردنية – الفلسطينية التي ستضمن الحفاظ على وحدة الضفتين، وساهم، إلى حد ما، في فتح الباب أمام بدء التعاطي مع موضوعة المرحلية في النضال.

وقد تميز، في هذا السياق، الموقف الذي اتخذته الجبهة الديمقراطية، والذي قام، منذ مطلع العام ١٩٧١، على قاعدة رفض مشروع الدولة الفلسطينية من جهة ورفض عودة الضفة الغربية إلى سلطة النظام الأردني من جهة ثانية، والدعوة إلى قيام «جبهة وطنية فلسطينية أردنية» تتشكل من فصائل حركة المقاومة والقوى الوطنية والنقابية الأردنية وتتبني برنامجاً لـ «التحرر الوطني الديمقراطي» في الضفة الشرقية باعتبارها «القاعدة الوطنية لمتابعة الكفاح المسلح وتطويره ضد العدو الصهيوني الامبريالي»(٢٤). وفي المذكرة التي رفعتها إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة، تموز ١٩٧١) قامت الجبهة الديمقراطية بتطوير وتعليل موقفها هذا؛ فاعتبرت أن تحقيق هدف التحرير الشامل للأرض الفلسطينية لم يعد ممكناً قبل تلبية «الحقوق الوطنية» الفلسطينية في الأردن، وذلك بحكم «الترابط الوثيق» الذي أصبح قائماً بين «تحرير فلسطين» وانجاز مهمات «الثورة الوطنية الديمقراطية» في الضفة الشرقية، وشددت على أن إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن هو وحده الذي سيقدم «بديلاً وطنياً» يحول دون هروب قطاعات من الشعب الفلسطيني نحو «حل» الدولة الفلسطينية. وبخصوص هذه النقطة الأخيرة، لحظت

---

(٢٢) «تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني» (أوائل تموز ١٩٧١)؛ المصدر نفسه، ص٥٠٥ – ٥٠٦.

(٢٣) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مهمات المرحلة الجديدة، تقرير المؤتمر الثالث، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢ – ١٩٧.

(٢٤) «بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول موقفها من قضايا النضال الوطني الفلسطيني الراهنة» (٢٢/٢/١٩٧١)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، المصدر المذكور، ص١٥٣.

الجبهة أن سياسة النظام الأردني «الأقليمية» وسعيه إلى «تصفية» المقاومة الفلسطينية قد ولدا «ردود فعل انفصالية عنيفة» لدى الجماهير الفلسطينية، ولا سيما في الضفة الغربية المحتلة، وأن هذا النزوع نحو الانفصال يشكل «تعبيراً عفوياً عن الطموح المشروع لأوسع الجماهير الفلسطينية من أجل التخلص بأي ثمن من سياسة القمع والارهاب الجماعي»، ويكتسب، من حيث الجوهر، «مضموناً ثورياً عفوياً»، ينبغي على فصائل حركة المقاومة أن تجيّره في «بديل ثوري» يعطي إجابات واضحة عن «مسألة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين داخل الأردن، الآن وبعد تحرير الأرض المحتلة»[٢٥]. وخلصت الجبهة، في المذكرة نفسها، إلى أنه لم يعد في وسع حركة المقاومة الفلسطينية الاكتفاء بالتوكيد على أهمية الحفاظ على وحدة الضفتين، وإنما ينبغي عليها، في الوقت نفسه، أن تربط نضالها من أجل الحفاظ على هذه الوحدة بالنضال من أجل إقامة نظام وطني ديمقراطي في الضفة الشرقية. وعلى أساس قناعتها بامكانية تحقق التسوية السياسية، ذهبت الجبهة الديمقراطية في تحليلها إلى حد طرح سؤال: ما العمل؟ في حال زوال الاحتلال الاسرائيلي عن الضفة الغربية قبل النجاح في إنجاز هدف إقامة نظام وطني ديمقراطي في الضفة الشرقية، حيث أجابت عنه بتوكيدها أن الشعب الفلسطيني سيوطد في الضفة الغربية «منطقة محررة تخدم كقاعدة ارتكاز للنضال من أجل إسقاط النظام. . .، وإقامة سلطة وطنية ديمقراطية لعموم الأردن كخطوة ضرورية من أجل متابعة النضال المسلح لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإلغاء الكيان الاسرائيلي»[٢٦].

وفي مواجهة موقف الجبهة الديمقراطية هذا، اكتفت حركة فتح، طوال الفترة التي سبقت خروج المقاومة نهائياً من الأردن، بدعوة النظام الأردني إلى الالتزام ببنود اتفاقية عمان وضمان «التعايش» مع حركة المقاومة، مع اشارتها، من حين إلى آخر، إلى أهمية قيام «جبهة وطنية أردنية» ترتبط بعلاقات وثيقة مع حركة المقاومة الفلسطينية وتجسد وحدة نضال الشعبين من أجل إقامة «حكم وطني في الأردن يسهم في تحرير فلسطين»[٢٧]. وحتى بعد النتائج التي أسفرت عنها صدامات جرش وعجلون في تموز ١٩٧١، بقيت حركة فتح مقتنعة بأن الأداة المؤهلة لتحقيق «الحسم» مع النظام الأردني هي «جبهة وطنية أردنية تضع برنامج عمل محدد يتصل بمشاكل المواطن الأردني سواء بالتجنس أو المواطن الحقيقي» ، وتبني «علاقة صلة وتلاحم» مع حركة المقاومة الفلسطينية، دون أن تكون إحداهما «بديلاً» عن الأخرى، رافضة، في هذا السياق، فكرة إقامة «جبهة وطنية أردنية فلسطينية» وكذلك دعوة الفصائل اليسارية الفلسطينية إلى حسم الموقف من النظام الأردني باللجوء إلى «العنف الثوري»، باعتبار أن دخول حركة المقاومة في مواجهة عسكرية مكشوفة مع النظام من شأنه ادخال هذه الحركة «في معارك يومية صغيرة مع الجندي الأردني ومع المواطن الأردني»[٢٨]. أما في ما يتعلق بمستقبل الضفة الغربية وكيفية

(٢٥) «تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني»، المصدر نفسه، ص٥٠٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٥٠٦.

(٢٧) «حديث صحافي لياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (الاهرام، ١٩٧١/٧/٧)، المصدر نفسه، ص٥٧٥ – ٥٧٦

(٢٨) انظر الحديث الذي أجرته شؤون فلسطينية مع «أبو إياد»، العدد ٥، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤ وص٣٦

الحفاظ على وحدة الضفتين، فقد ربطت حركة فتح دعوتها إلى إعادة بناء وحدة الضفتين «على أسس وطنية» بضمان «حق تقرير المصير» للشعب الفلسطيني، مشددة على أهمية طرح هذا الحق كمبدأ عام من دون تفسير، وذلك «حتى لا يكون التفسير مدخلاً للاجتهادات ويصبح مثل قضية الدولة الفلسطينية الديمقراطية»، على أن تكون قيادات حركة المقاومة «قادرة على وضع خطوط عريضة لهذا الشعار حسب المرحلة وحسب الوضع الذي تواجهه»[٢٩].

وفي موقف قريب، إلى حد ما، من موقف حركة فتح، طرح الحزب الشيوعي الأردني، في أواخر حزيران ١٩٧١، مشروعاً لإقامة «جبهة وطنية» في الأردن، تنبثق منها «حكومة وحدة وطنية» تمثل كل القوى المعادية للاحتلال وتعمل على وقف كل مظاهر التمييز السياسي أو الاقليمي بين المواطنين، وعلى دعم الصمود والمقاومة في المناطق المحتلة وتطوير التعاون بين الجيش الاردني وحركة المقاومة الفلسطينية، وضمان حرية العمل الفدائي واستقلاليته على قاعدة التقيد بتنفيذ اتفاقية عمان[٣٠]. وقد رأى الحزب في الصدامات التي اندلعت بين الجيش الاردني والمقاومة الفلسطينية في جرش وعجلون «استمراراً» للنهج نفسه الذي «أفرز مأساة ايلول وما تبعها وما نتج عنها من استنزاف للطاقات وإهدار لدماء المواطنين والجيش والفدائيين واضرار باقتصاد البلاد وتعميق للانقسام الاقليمي»، معتبراً أن تصفية الوجود المسلح لحركة المقاومة في الأردن «لن يخدم النضال لازالة آثار العدوان»، وداعياً الحكومة الأردنية إلى التوصل إلى اتفاق مع هذه الحركة يمكّنها من أخذ مواقعها في الأردن و«الانطلاق منها لتسديد الضربات لقوات الاحتلال»، ويمهد السبيل داخلياً من أجل إقامة جبهة وطنية واسعة تتمخض عنها حكومة وحدة وطنية[٣١]. ومع أن الحزب قد تشارك مع حركة فتح في التوكيد على هدف ضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، إلا أنه استطاع على عكسها، واستناداً إلى قبوله قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، أن يعطي مضموناً ملموساً لهذا الهدف حينما أشار إلى حق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير على أراضيه المحررة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انسحاب القوات الاسرائيلية منهما، حيث ورد في إحدى وثائق الحزب الصادرة في آذار ١٩٧١: «فالمهمة الرئيسية المطروحة في الوقت الحاضر أمام الشعوب العربية، بما في ذلك الشعب العربي الفلسطيني، هي النضال لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وبالدرجة الأولى جلاء الجيوش الاسرائيلية عن كافة الأراضي المحتلة. إن تنفيذ القرار المذكور سيحرر الأراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل في عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، كما سيهئ ظروفاً أفضل لمواصلة النضال من أجل استرداد حقوق الشعب العربي الفلسطيني، أي النضال لتنفيذ قرار الامم المتحدة لعام ١٩٤٧ ولعودة اللاجئين إلى ديارهم. وإلى أن يتم للشعب العربي الفلسطيني استرداد حقوقه المغتصبة فمن حقه الكامل إذا اراد، بعد جلاء الجيوش الاسرائيلية، أن

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص٤٤ – ٤٥.

(٣٠) نحو جبهة وطنية معادية للاحتلال، مشروع برنامج مقدم من المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني، أواخر حزيران ١٩٧١

(٣١) «المقاومة باقية ولن تقر عيون الغزاة»، الجماهير، العدد٨، أواخر تموز ١٩٧١، وكذلك «الاتفاق مع حركة المقاومة يتجاوب مع الرغبة الشعبية العامة داخلياً وعربياً»، المصدر نفسه، العدد ١٢، تشرين الثاني ١٩٧١.

يمارس حقه في تقرير مصيره على أراضيه المحررة»[٣٢].

وبمعنى آخر، فان الحزب الشيوعي قد ترك الخيار مفتوحاً أمام الشعب الفلسطيني ليقرر بنفسه، بعد انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية، إذا كان يريد الحفاظ على وحدة الضفتين أو يريد الاستقلال في كيان أو دولة خاصة به. ويبدو أن قيادة الحزب قد وجدت في المراجعة النقدية التي صارت تجريها، بعد صدامات ايلول، فصائل حركة المقاومة فرصة مناسبة لدعوة الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى إعادة النظر في شعار التحرير الشامل، باعتباره شعاراً «غير واقعي» في «ظل الظروف الموضوعية القائمة» و«توازن القوى الحاصل في المنطقة وفي العالم»، والتركيز، عوضاً عن تبني هذا الشعار، على المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن «التي تضمن الكثير من حقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره على أرضه»، الأمر الذي سيساهم، كما قدّرت قيادة الحزب الشيوعي الأردني آنذاك، في ضمان «انسجام» مواقف حركة المقاومة الفلسطينية مع مواقف القوى «الفاعلة» في حركة التحرر العربية، ويوثق علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ويترك تأثيراً «إيجابياً» داخل اسرائيل نفسها[٣٣].

---

(٣٢) حول القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية وموقف الزمرة المنشقة منهما، مصدرسبق ذكره، ص١٧ – ١٨

(٣٣) «منظمة التحرير الفلسطينية بين المزايدة الاستسلامية والواقعية الثورية»، الجماهير، العدد ٦، ايار ١٩٧١.

وكان الحرب الشيوعي الاسرائيلي، الذي عدّل موقفه من حركة المقاومة الفلسطينية منذ مطلع السبعينات وصار ينظر إلى فصائلها باعتبارها «حركة قومية جماهيرية معادية للاستعمار تناضل ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الشعب العربي الفلسطيني القومية»، قد طرح في مؤتمره السابع عشر، في حزيران ١٩٧٢، مشروعاً «متكاملاً» لاقرار السلام في المنطقة، تضمن النقاط التالية:

— احترام حقوق كل الشعوب والدول في المنطقة، بما في ذلك شعب اسرائيل والشعب العربي الفلسطيني.

— تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ بجميع بنوده.

— تكون حدود السلام حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، واليها ينسحب الجيش الاسرائيلي.

— تلغي الأطراف المعنية كل ادعاء بحالة حرب وتحترم السيادة الاقليمية لكل الدول في المنطقة وحقها في العيش بسلام ضمن حدود معترف بها وآمنة

— حل قضية اللاجئين الفلسطينيين العرب حلاً عادلاً على اساس احترام حقوقهم بموجب قرارات الامم المتحدة التي تضمن لهم الاختيار بين العودة لوطنهم أو الحصول على تعويضات

— في إطار اتفاقية سلام، يجب إعادة الجزء الشرقي من القدس لسيادة عربية.

— ضمان حرية الملاحة لاسرائيل في قناة السويس ومضائق تيران.

وأكد الحزب، في مشروعه المذكور، أن إلغاء الاحتلال الاسرائيلي «يخلق الظروف التي تتيح للشعب العربي الفلسطيني إمكانية البت في شكل ممارسة حقه في تقرير مصيره»، معتبراً أن البرنامج القائم على اساس «إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية . . مع إلغاء الدولة الاسرائيلية ذات السيادة ليس صحيحاً من حيث المبدأ، وهو يسهل الامور على الأعداء المشتركين للشعب العربي الفلسطيني وشعب اسرائيل – الاستعمار وعملائه في اسرائيل وفي الدول العربية».

انظر. المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الاسرائيلي «ركاح»، تل ابيب – يافا، ٢١ – ١٩٧٢/٦/٢٤، حيفا، إصدار اللجنة المركزية، ،ص٥٩ وص٦٩ – ٧٤.

ضمان استمرار الحضور على ساحة الفعل العسكري

واجهت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، بعد الخروج من الأردن، مهمتين صعبتين: الأولى ضمان استمرار الحضور على ساحة الفعل العسكري، والثانية انتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني سياسياً. وبهدف إنجاز المهمة الأولى، كان على فصائل هذه الحركة، بداية، أن تسعى إلى استخلاص العبر والدروس من تجربة تواجدها العلني المسلح في الأردن، ولا سيما بعد أن حسمت هذه التجربة التناقض الذي برز بين مفهومي الأمن القطري والأمن القومي في صالح المفهوم الأول، ووضعت حركة المقاومة، من جديد، أمام معضلة «القاعدة الآمنة».

وقد أرجع أحد قادة فتح، في ايلول ١٩٧١، التناقض الذي ظهر بين مفهومي الأمن القطري والأمن القومي إلى الطبيعة المسلحة لحركة المقاومة الفلسطينية التي مثّلت «تمرداً» على الواقع العربي المتمثل في الأنظمة العربية، وأكد، في هذا السياق، ان العمل الفلسطيني قد انطلق «من سياسة الأمن القومي الذي يعتبر دمشق وحيفا والقدس وعمان والقاهرة على نفس المستوى، وهذه السياسة تتناقض مع سياسة الأمن الاقليمي التي ثبت أن الدول العربية تنطلق منها والتي أدت إلى القول مثلاً بحرية العمل الفدائي ضمن سيادة الدولة»، مضيفاً ان حرية العمل الفدائي هذه «تتناقض مع سيادة الدولة حين تنطلق هذه السيادة من مفهوم الأمن الاقليمي ومن التفكير الاقليمي»(٣٤). ووضع قائد آخر لفتح، في الفترة نفسها، يده على طبيعة معضلة «القاعدة الآمنة» التي واجهها العمل الفدائي الفلسطيني، وذلك حين أقر بـ «فشل» حركة فتح في تفسير المعنى الحقيقي لشعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية، حيث كانت فتح، كما لحظ، تتدخل عملياً في شؤون هذه الأنظمة باصرارها على ضمان حرية العمل الفدائي واستقلاليته في كل المناطق المحيطة بفلسطين: «أطلقت فتح شعار عدم التدخل في السياسة العربية متدخلة دون أن تتدخل. وهل كان في ذلك تناقض؟ كلا، لأنه من وجهة النظر العسكرية كانت فتح مقتنعة بأن المقاومة بحاجة إلى حزام من المناطق التي تشكل حلقات أو نقاط تطوق اسرائيل، ويعني ذلك وجود قوات مسلحة في الأراضي المتاخمة لاسرائيل ومستقلة عن سلطة الأنظمة القائمة على هذه الأراضي. . . ولحماية هذه القواعد كنا بحاجة إلى تأييد الجماهير التي تحول دون مهاجمتنا من قبل هذه الأنظمة، [و] ان البحث عن مثل هذا التأييد والافادة منه كانا يعتبران بمثابة تدخل»(٣٥). وأشار هذا القائد نفسه، بعد ذلك بأشهر، إلى أن الأنظمة العربية هي التي لم تلتزم سياسة «التعايش» مع حركة المقاومة الفلسطينية، وأن أزمة الثورة الفلسطينية، التي كشفت عنها أحداث الأردن، قد نجمت أساساً عن «غياب هانوي عربية توفر القاعدة الآمنة الثابتة للمقاومة، وتقوم في ظل حكم لا يخاف ردات الفعل وشعب قابل لردات الفعل»، مؤمّلاً أن تنجح الجماهير العربية في أن تفرض قيام هذه القاعدة «مهما طال الزمن أو قصر»(٣٦).

(٣٤) «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني» (الحديث الأول مع الأخ خالد الحسن)، شؤون فلسطينية، العدد ٤، ايلول ١٩٧١، ص٢٧٩ – ٢٩٠

(٣٥) «حديث صحافي للسيد ابو اياد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح» (مجلة «جون افريك»، ١٩/١٠/١٩٧١)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، مصدر سبق ذكره، ص٨٠٨

(٣٦) «حديث صحافي للسيد ابو اياد أحد قادة فتح» (الوحدة، طرابلس – ليبيا، ١/٦/١٩٧٢)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥، ص٢٧٣ – ٢٧٤

وكانت أزمة العجز عن اثبات الحضور على ساحة المواجهة العسكرية مع اسرائيل، التي صارت فصائل المقاومة تواجهها بعد الخروج من الأردن، قد تفاقمت كثيراً بعد نجاح الحكومة الاسرائيلية، في صيف العام ١٩٧١، في إضعاف فاعلية المقاومة المسلحة في قطاع غزة إلى حد كبير[٣٧]. وبهدف تجاوز تلك الأزمة، اندفعت فصائل المقاومة، ولا سيما حركة فتح والجبهة الشعبية، في عملية هروب واضحة إلى أمام نحو ممارسة اسلوب الارهاب الفردي والعمليات الخارجية على نطاق واسع، وشرعت في تعزيز وتوسيع مواقع تواجدها في لبنان، وخصوصاً في مناطقه الحدودية في الجنوب وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مراهنة على امكانية تحول هذا البلد إلى «قاعدة آمنة» جديدة لها. ففي نهاية تشرين الثاني ١٩٧١، قامت مجموعة من «منظمة ايلول الأسود»، التي انبثقت من صفوف حركة فتح، باغتيال رئيس الوزراء الأردني السابق وصفي التل في أثناء زيارته للقاهرة، ثم تتابعت العمليات الخارجية التي صارت تنفذها هذه المنظمة، والتي كان من أكثرها اثارة العملية التي نفذتها، في ٥ ايلول ١٩٧٢، ضد مقر البعثة الاسرائيلية في مدينة الألعاب الاولمبية في ميونيخ بألمانيا[٣٨]. ومع أن قيادة فتح قد نفت رسمياً وجود أي علاقة مباشرة بينها وبين هذه المنظمة، إلا أنها أرجعت، على لسان بعض رموزها البارزين، نشوء هذه المنظمة إلى «التآمر» على الثورة الفلسطينية، وأعربت عن تفهمها لدوافع فدائييها «الذين يموتون ليحيا الشعب الفلسطيني»، مؤكدة حق هذا الشعب في أن يقاتل «من أي بقعة من العالم وحيث يكون العدو»، ولا سيما بعد أن «حُرم من حقه الأساسي في القتال على أراضيه»[٣٩]. وفي ردها على الانتقادات التي وجهت إلى العمليات التي تودي بحياة المدنيين، شددت قيادة فتح، في ذلك الحين، على أن النقاش حول هذه العمليات «يجب أن يتركز حول عدالتها أو عدم عدالتها وليس حول طبيعتها أو نتائجها»، معتبرة أن طبيعة المجتمع الاسرائيلي «العسكرية» هي التي فرضت على الثورة الفلسطينية «توسيع دائرة الصراع»[٤٠]. أما الجبهة الشعبية، التي كانت قيادتها قد اتخذت

(٣٧) اتخذت الحكومة الاسرائيلية، اعتباراً من شهر تموز ١٩٧١، سلسلة من الاجراءات التي استهدفت عزل الفدائيين الفلسطينيين، الناشطين في المخيمات واحياء المدن ووسط بيارات البرتقال، عن قاعدتهم الشعبية، تمثلت في ممارسة سياسة التهجير السكاني وشق طرق أمنية داخل المخيمات، وهدم البيوت وبناء سياج أمني حول القطاع. وفي خريف العام نفسه، كانت الحكومة الاسرائيلية قد انهت العمل في السياج الأمني وقامت بشق طريق أمني طوله ٨٠ كم على امتداد الخط الفاصل بين اسرائيل والقطاع وهجّرت عدداً كبيراً من سكان مخيمات جباليا والشاطئ ورفح إلى مبان سكنية داخل القطاع وإلى العريش والضفة الغربية. وبعد أن انتهت من ذلك كله، كلّفت قائد المنطقة الجنوبية «ارييل شارون» بملاحقة الفدائيين وصولاً إلى تصفية «الجبهة الوحيدة» التي كانت ما تزال تواجهها

(٣٨) شكلّت العمليات الخارجية التي نفذتها المقاومة في عام ١٩٧٢ تطوراً نوعياً في مسيرتها، وردت عليها اسرائيل بتكثيف هجماتها على مواقع المقاومة في لبنان وبتنفيذ مخطط ارهابي واسع أودى بحياة عدد من قادة المقاومة وممثليها الخارجيين، كان من ابرزهم غسان كنفاني، الذي استشهد في بيروت في تموز ١٩٧٢ اثر انفجار وقع في سيارته، وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار وكمال ناصر، الذين استشهدوا اثر عملية إغارة قامت بها وحدة عسكرية اسرائيلية على منازلهم في العاصمة اللبنانية في نيسان ١٩٧٣

(٣٩) «حديث صحافي لـ «ابو اياد» أحد قادة فتح» (النهار، بيروت، ١/٢/١٩٧٣)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص٤٥

(٤٠) «حديث كمال عدوان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح» (وكالة الانباء الفلسطينية «وفا»، ١٢/٦/١٩٧٢)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢. مصدر سبق ذكره، ص٣٠٤ – ٣٠٥.

قراراً في تشرين الثاني ١٩٧٠ بوقف عمليات اختطاف الطائرات، فقد قامت بتنفيذ سلسلة من العمليات الخارجية - من أهمها العملية التي نفذها مقاتلوها بالتعاون مع مجموعة من «الجيش الأحمر الياباني» ضد مطار اللد في نهاية أيار ١٩٧٢ - أُدرجت جميعها في إطار سياسة الجبهة الرامية إلى «ملاحقة العدو وضربه في كل مكان»، والتي فرضتها، كما أكدت قيادتها، ظروف «تشتت» الشعب الفلسطيني وخصوصية دولة اسرائيل باعتبارها «دولة عنصرية قائمة على استعمار سكاني»، ومجتمعها «هو مجتمع عسكري منخرط ككل في الحرب»(٤١).

غير أن اللجوء إلى اسلوب الارهاب الفردي والعمليات الخارجية لم يحظ باجماع كل فصائل المقاومة، حيث قدّرت الجبهة الديمقراطية، استناداً إلى موقف تقليدي تمسكت به منذ تأسيسها، أن هذا الاسلوب لن يخرج المقاومة من «مأزقها الراهن» ولن يساعدها على «تكتيل» أوسع الجماهير الشعبية في النضال ضد مخططات «التصفية» التي تواجهها(٤٢). كما عارض الشيوعيون بحزم لجوء حركة المقاومة إلى هذا النمط من العمليات، فاعتبر الحزب الشيوعي الأردني، تعقيباً على عملية اغتيال وصفي التل، اسلوب الاغتيال «عملاً مرفوضاً . . في حل الخلافات السياسية مهما كانت الذرائع والمبررات»(٤٣)، وندد الحزب الشيوعي الاسرائيلي بالعمليات التي «تهدف إلى المساس بالمدنيين والطيران المدني» باعتبارها «تلحق ضرراً شديداً بالنضال العادل للشعب العربي الفلسطيني»، محمّلاً، في الوقت نفسه، حكام اسرائيل قسطاً «كبيراً» من المسؤولية عن «المآسي» الناجمة عنها نظراً إلى كونها «تنبت على خلفية استمرار الاحتلال . . . وعلى خلفية القمع الوحشي في المناطق المحتلة»(٤٤).

أما في ما يتعلق بالمساعي التي بذلتها فصائل حركة المقاومة الفلسطينية لتعزيز وتوسيع تواجدها العسكري في لبنان، ولا سيما في جنوبه، فقد بدأت تلك المساعي منذ العام ١٩٦٨، كما مر معنا سابقاً، ثم تكثفت اثر اضطرار المقاتلين الفلسطينيين إلى الخروج من الأردن. ولم يواجه العمل الفدائي في مرحلته الأولى صعوبات العمل التي واجهها في غور الأردن، نظراً لطبيعة منطقة الجنوب اللبناني الملائمة للتسلل، وعدم وجود حاجز مائي أو خط حواجز اسرائيلي على طول الحدود، وبسبب تركيز اسرائيل، في ذلك الحين، على الجبهة الأردنية. غير أن تطور هذا العمل، وردود الفعل الاسرائيلية عليه، ما لبث أن وضع فصائل حركة المقاومة أمام المأزق نفسه الذي جابهته في الأردن، وذلك بعد أن برز تناقض واضح بين رغبة هذه الفصائل في ضمان استقلالية العمل الفدائي وحريته في الانطلاق من الأراضي اللبنانية من جهة، وبين حرص السلطة اللبنانية على فرض سيادتها على أراضيها وتجنب الهجمات الانتقامية الاسرائيلية(٤٥).

---

(٤١) انظر «بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول مسؤوليتها عن عملية مطار اللد» (بيروت، ١٩٧٢/٥/٣١)؛ المصدر نفسه، ص٢٨٤ - ٢٨٧

(٤٢) «حديث صحافي للسيد أديب [ياسر] عبد ربه عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين» (السياسة، الكويت، ١٩٧٣/٣/٤)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، المصدر المذكور، ص٧٤ ـ ٧٥.

(٤٣) «ليس بالاغتيالات تحل الخلافات»، الجماهير، العدد ١٢، تشرين الثاني ١٩٧١

(٤٤) المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي «ركاح»، مصدر سبق ذكره، ص٧٢ - ٧٣.

(٤٥) بعد وقوع عدد من الاشتباكات بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين، اندلع أولها في مطلع تشرين الثاني =

وقد أجمعت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، مع تزايد ثقل تواجدها السياسي والعسكري في لبنان، على تجنب الدخول في مواجهة واسعة مع السلطة اللبنانية، فربطت بين الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على لبنان وبين «أطماع الصهيونية القديمة» فيه، معتبرة ان «الضغط الاستثنائي» الذي صار يتعرض له هذا البلد، ما هو «إلا نتيجة إقفال بعض الحدود العربية» في وجه المقاومة، وان التذرع بالعمل الفدائي ليس إلا «مبرراً» تتخذه اسرائيل لاخفاء «استراتيجيتها التوسعية»[٤٦]. كما شددت على اختلاف أوضاع المقاومة الفلسطينية في لبنان عن أوضاعها السابقة في الأردن، فأشارت الجبهة الشعبية، في إحدى وثائقها الصادرة في آذار ١٩٧٢، إلى أن «وضع المقاومة في لبنان، واستراتيجيتها وتكتيكها، يختلفان عن وضع المقاومة في الأردن، [حيث] ٧٠٪ من سكان الأردن هم من الفلسطينيين، وبالتالي كان من حق هذه النسبة العالية من الجماهير أن ترمي في نضالها إلى ما هو أكثر من مجرد حرية التواجد في الضفة الشرقية من الأردن' أما بالنسبة للبنان، فهدف المقاومة هو التواجد وحرية ممارسة كافة أشكال القتال ضد العدو الاسرائيلي بالدرجة الأولى»[٤٧]. وأكدت الجبهة الديمقراطية في الاتجاه ذاته، تعليقاً على الصدامات التي وقعت بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش اللبناني في أيار ١٩٧٣، ان كل ما تناضل من أجله المقاومة في لبنان «هو حق شعبنا في الصراع ضد العدو الصهيوني وحماية حقوقه الوطنية في التدريب. . ., وتنظم هذه العملية بيننا وبين السلطة اللبنانية الاتفاقات ممثلة باتفاق القاهرة.   أما في الأردن، فالوضع مختلف جذرياً. فهناك توحد الشعبان الفلسطيني والأردني بعد

= ١٩٦٨، توصل ممثلو الطرفين في القاهرة، في تشرين الثاني ١٩٦٩، إلى اتفاقية سرية، صارت تُعرف باسم «اتفاقية القاهرة»، ونصت، على قاعدة تشريع وجود فصائل المقاومة في لبنان، على ضمان حرية تحرك الفدائيين في مناطق ونقاط عبور محددة وعلى تنظيم حمل السلاح في المخيمات الفلسطينية باشراف «قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني».

غير ان تلك الاتفاقية لم تحل دون استمرار المواجهات بينهما، ولا سيما بعد أن صارت اسرائيل تلجأ، بدءاً من عملية العرقوب الأولى في أيار ١٩٧٠، إلى شن اعتداءات عسكرية واسعة مستهدفة تأليب السلطة اللبنانية على المقاومة وخلق شرخ بين هذه الأخيرة وسكان المناطق الجنوبية وفي النصف الثاني من عام ١٩٧١، شهد لبنان حملة دعاوية واسعة ضد الوجود العسكري الفلسطيني فيه، تواصلت طوال النصف الأول من عام ١٩٧٢ مترافقة مع اعتداءات اسرائيلية متكررة، توجت، في ايلول من العام نفسه، بعملية احتياح القطاع الأوسط من الجنوب. وظلت اسرائيل توّتر الأوضاع في لبنان، حيث قامت في شباط ١٩٧٣ بعملية واسعة ضد مخيمي نهر البارد والبداوي في الشمال، ثم نظمت، بعد ذلك بشهرين، عملية الإغارة على بيروت التي أودت بحياة قادة المقاومة الثلاثة وعدد من كوادرها ومقاتليها، إلى أن انفجر الموقف في أيار ١٩٧٣ بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، ولم يهدأ الوضع، مؤقتاً، إلا بعد الجهود المكثفة التي بذلتها لجان الوساطة العربية وبعد الاضطرابات والمظاهرات الشعبية الواسعة التي نظمتها القوى والأحزاب الوطنية اللبنانية المتعاطفة مع المقاومة، والتي أدت إلى سقوط الوزارة وتشكيل وزارة جديدة.

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى

ـــ الايوبي، عشرة أعوام من عمر الكفاح المسلح الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٩ – ٢٥٠

ـــ عبد الرحمن، د. أسعد «البعد الفلسطيني – اللبناني في حرب الاستنزاف الداخلية العربية»، شؤون فلسطينية، العدد ٤٦، حزيران ١٩٧٥، ص١٤ – ٢١.

(٤٦) «حديث صحافي للسيد كمال ناصر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمتحدث باسمها» (النهار، ١٩/١/١٩٧٢)' الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، مصدر سبق ذكره، ص٣٢ – ٣٣.

(٤٧) «بيان جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول المؤتمر الوطني الثالث للجبهة» (بيروت، ١٤/٣/١٩٧٢)، المصدر نفسه، ص١١٣.

نكبة ١٩٤٨ في دولة واحدة. . .، وأكثرية هذا المجتمع من الشعب الفلسطيني. . .، من هنا يصبح مشروعاً للشعبين الفلسطيني والأردني النضال من أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي»[٤٨].

ويدل هذان الموقفان الصادران تحديداً عن فصيلين يساريين كانا من أشد أنصار «التدخل» في الشأن الداخلي الأردني، على أن حركة المقاومة الفلسطينية كانت عازمة فعلاً في البدء على عدم الدخول طرفاً في الصراع السياسي الداخلي في لبنان، الذي كان يتأجج، من فترة إلى أخرى، على قاعدة الانقسام الطائفي فيه، وأن كل جهدها قد انصب، في تلك المرحلة، على حماية وجودها وضمان حرية نشاطها العسكري انطلاقاً من الحدود اللبنانية، وهو ما أكده أحد قادة منظمة الصاعقة بقوله. «إن بعض أطراف معادلة الحكم في لبنان يتخوف من أن يؤثر وجود الفلسطينيين، وعددهم وتسلحهم وتنظيمهم، لصالح فريق على حساب فريق آخر من أطراف الصراع الداخلي في لبنان. . إن الحكم والسلطة في لبنان لا يشغلان أي حيز في اهتمام الفلسطينيين إلا بقدر ما يكون ذلك ضرورياً للدفاع عن وجودهم ومكتسباتهم. ان الفلسطينيين رفضوا كل محاولة لتذويبهم في المجتمعات العربية . ، إنهم يعتبرون المحافظة على شخصيتهم الوطنية. .، والانصراف كلية إلى مجابهة العدو الذي يحتل أرضهم، هو المهمة الأساسية لهم، والتي لا ينبغي أن يحيدوا عنها في أي لحظة. لذا، نطمئن سلفاً كل المتخوفين والانعزاليين بأن الفلسطينيين لن يكونوا المبادرين إلى استثمار وجودهم ووضعهم الخاص من أجل التأثير في المعادلة الطائفية في لبنان». وأضاف هذا القائد نفسه: «إن التحرش بالمقاومة الفلسطينية، واستدراجها إلى الصدامات المسلحة، هو وحده الذي يهيء الفرصة لبعض الفرقاء لمحاولة الافادة من وجود الفلسطينيين»[٤٩].

غير أن كل هذه التوكيدات على عدم الرغبة في التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، على المستوى النظري، كانت تتعارض، في الواقع، مع التدخل المستمر على المستوى العملي، ولا سيما بعد أن شعرت حركة المقاومة، مع تزايد المخاطر على وجودها في لبنان، بحاجتها إلى حليف قوي يساهم معها في حماية هذا الوجود ويجنبها تكرار تجربتها المريرة في الأردن. وعليه، فقد وجدت هذه الحركة نفسها تندفع، شيئاً فشيئاً، نحو تعزيز علاقاتها مع القوى والأحزاب الوطنية اللبنانية التي اتخذت، منذ البدء، موقفاً متعاطفاً مع العمل الفدائي الفلسطيني. وبهدف تأطير هذه العلاقات في الأساس، انعقد في بيروت، في نهاية تشرين الثاني ١٩٧٢، مؤتمر شعبي عربي لنصرة الثورة الفلسطينية، تمخض عن تشكيل «الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية»التي أكدت في برنامجها السياسي ضرورة «المشاركة المباشرة في نضال الشعب الفلسطيني بمختلف أشكاله»، و«ضمان حرية المقاومة والوجود العسكري والسياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية في جميع الأقطار العربية، ولا سيما في أقطار المواجهة»[٥٠].

---

(٤٨) «حديث صحافي لنايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، حول موقف حركة المقاومة في لبنان» (الصياد، بيروت، ٧/٦/١٩٧٣)' الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢ - ١٨٣

(٤٩) «حديث صحافي لزهير محسن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وامين سر منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة حول الحوادث الاخيرة في لبنان» (الاخبار، بيروت، ١١/٦/١٩٧٣)' المصدر نفسه، ص١٩٧.

(٥٠) «البرنامج السياسي والتنظيمي اللذان اقرهما المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية» (بيروت، ٢٩/١١/١٩٧٢)' الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، المصدر المذكور، ص٤٩٠ - ٤٩١.

قضية التمثيل السياسي على جدول الأعمال

وكانت حركة المقاومة الفلسطينية قد واجهت بعد الخروج من الأردن تحدياً آخر نجم عن بروز قضية التمثيل السياسي الفلسطيني إلى واجهة الأحداث، ولا سيما بعد أن طرحت الحكومة الاسرائيلية، في نهاية العام ١٩٧١، مشروع إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية المحتلة، وتقدم الملك حسين من جانبه، في منتصف آذار ١٩٧٢، بمشروعه الرامي إلى تحويل المملكة الأردنية الهاشمية إلى «مملكة عربية متحدة» تتكون من قطرين، أحدهما أردني والآخر فلسطيني[٥١]. وبهدف تأهيل نفسها لتكون قادرة على انتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني سياسياً، تحركت حركة المقاومة في اتجاهات عدة، كان أولها العمل على تعزيز وحدة فصائلها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا المجال، ظهر بين فصائل هذه الحركة خلاف حول تقويم ظاهرة التعدد الفصائلي وما تتركه من انعكاسات على مسيرة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وكانت قيادة حركة فتح قد بادرت، بعد صدامات ايلول مباشرة، إلى طرح موضوع تعدد الفصائل على بساط البحث، معتبرة أن ظاهرة التعدد الفصائلي «غير الطبيعية» هذه قد نجمت عن «التدخلات» العربية في الساحة الفلسطينية، التي جعلت قيادة العمل الفلسطيني «تمثيلاً للارادات العربية»، وحوّلت صيغ الوحدة الوطنية إلى «صيغ توفيقية وشكلية»[٥٢]. وفي مواجهة بعض الأصوات التي ارتفعت داخل قيادة فتح مطالبة بالعمل السريع على تصفية ظاهرة «التشرذم»، باعتبار ذلك هو الخطوة الأولى نحو قيام «قيادة حقيقية واحدة» وعمل فلسطيني واحد وثورة واحدة»، أعربت فصائل المقاومة الأخرى عن معارضتها الشديدة فرض الوحدة باللجوء إلى

---

(٥١) جرت الانتخابات البلدية في الضفة الغربية على مرحلتين، في ربيع العام ١٩٧٢، وهدفت إلى اختيار ممثلي ٢٣ بلدية منتشرة في مناطق الضفة باستثناء القدس التي كانت اسرائيل قد أعلنت ضمها بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مباشرة ورغم تركيز فصائل المقاومة على الطبيعة السياسية لهذه الانتخابات، إلا أنها لم تكن في الواقع، لا على مستوى المرشحين ولا على مستوى الناخبين، انتخابات سياسية

انظر النابلسي، تيسير: «الانتخابات البلدية في الضفة الغربية. تحليل لنتائجها وتقييمها في ضوء مبادئ القانون الدولي العام»، شؤون فلسطينية، العدد ١١، تموز ١٩٧٢، ص٣٧ – ٤٨

أما مشروع «المملكة العربية المتحدة»، الذي تقدم به الملك حسين في خطاب القاه في عمان في ١٥ آذار ١٩٧٢، فقد قام على عدد من «المرتكزات الأساسية»، من بينها.

— تتكون المملكة المتحدة من قطرين قطر فلسطين، ويتكون من الضفة الغربية واية اراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إليها، وقطر أردني ويتكون من الضفة الشرقية

— تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة، وفي الوقت نفسه عاصمة لقطر الأردن، وتكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.

— رئيس الدولة هو الملك، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي اما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك وبمجلس يعرف باسم «مجلس الامة»، ويجري انتخاب اعضاء هذا المجلس بطريق الاقتراع السري وبعدد متساو من الاعضاء لكل من القطرين

— يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قطري من ابنائه أيضاً.

انظر «خطاب الملك حسين إلى الشعب حول مشروع إقامة المملكة العربية المتحدة»؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، المصدر المذكور، ص١١٥ – ١١٩.

(٥٢) انظر الحديث الذي أجرته شؤون فلسطينية مع خالد الحسن، العدد ٤، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٠ – ٢٨١.

الأساليب القسرية؛ فرأت الجبهة الشعبية في تعدد الفصائل الفلسطينية «ظاهرة طبيعية» ناجمة عن ظروف التشتت وعن الانقسام الطبقي في صفوف الشعب الفلسطيني، مؤكدة أن وحدة أداة الثورة لا يمكن أن تتحقق أبداً «نتيجة دمج عفوي او ابتلاع قسري» وانما لا بد ان تقوم على قاعدة برنامج سياسي موحد تلتزم به كل فصائل المقاومة، ولا يقتصر على شعار التحرير فحسب، بل يشمل كذلك تحديد موقف موحد من الأنظمة العربية ومن القوى الثورية العربية والعالمية[٥٣]. وفي الاتجاه نفسه، رفضت الجبهة الديمقراطية بحزم كل محاولات فرض الوحدة الوطنية «على أساس مبدأ الضم والالحاق»، داعية إلى اتفاق جميع فصائل المقاومة على «قواسم سياسية مشتركة،»واستناد وحدتها إلى «علاقة ديمقراطية تنظيمية»[٥٤].

ويبدو أن المخاطر التي صارت تستشعرها فصائل حركة المقاومة الفلسطينية على وجود الحركة ككل ومستقبلها قد دفعها إلى تجاوز هذا الخلاف وجعلها تركز، شيئاً فشيئاً، على إبراز منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الاطار الجبهوي لكل فصائل المقاومة والممثل السياسي للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، تبنى المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة (تموز ١٩٧١)، قراراً نص على «ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد لجماهير الشعب الفلسطيني بمختلف منظماته المقاتلة والسياسية وبجميع هيئاته وجمعياته، مهما تكن اتجاهاتها، شريطة التزامها التام بمبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات الأجهزة التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية». وجاءت قرارات المؤتمر الشعبي الفلسطيني، الذي انعقد في القاهرة في نيسان ١٩٧٢ بعد طرح مشروع «المملكة العربية المتحدة»، لتعضد تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، فقد جرى التوكيد فيها: «تظل منظمة التحرير الفلسطينية هي القيادة السياسية العليا للشعب الفلسطيني، وهي وحدها الناطقة باسمه في كل القضايا المصيرية وهي وحدها، ومن خلال أجهزتها النضالية، مسؤولة عن كل ما يتعلق بحق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني»، باعتبارها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني المعبر عن أمانيه وارادته»[٥٥].

وكانت قيادة حركة المقاومة قد بدأت تتخوف جدياً من احتمال بروز قيادة بديلة لها منذ أن طرحت الحكومة الاسرائيلية مشروع إجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية ، ثم تزايدت مخاوفها هذه بعد طرح مشروع «المملكة العربية المتحدة» وقد أجمعت فصائل هذه الحركة على رفض هذين المشروعين؛ فعبرت الجبهة الديمقراطية، أصدق تعبير، عن موقف المقاومة من المشروع الأول بتوكيدها أن هدف سلطات الاحتلال الاسرائيلي من اجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية هو إبراز «فريق ثالث فلسطيني الهوية»، تكون له صفة تمثيلية وتشريعية، ويضمن تعايش الفلسطينيين مع دولة الاحتلال عبر صيغة من «صيغ الحكم الذاتي»، تمهد لتشكيل «دولة

(٥٢) انظر «أحاديث مع قادة حركة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني» (حديث مع الاخ جورج حبش)، شؤون فلسطينية، المصدر السابق، ص٢٩٣

(٥٤) «حديث صحافي لنايف حواتمة» (النهار، ٢٦/٨/١٩٧٢)' الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، مصدر سبق ذكره، ص٣٧١

(٥٥) انظر سخنيني، عصام: «تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ١٥، تشرين الثاني ١٩٧٢، ص١٩ – ٣٦.

فلسطينية تحت هيمنة العسكرية الاسرائيلية»[٥٦]. أما في ما يتعلق بالموقف من مشروع «المملكة العربية المتحدة»، فقد ربطت حركة فتح، على لسان أحد أعضاء لجنتها المركزية، هذا المشروع بمشروع الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، معتبرة أن هدف النظام الأردني من طرحه هو «سحب الاعتراف الدولي والعربي من الثورة الفلسطينية» باعتبارها «ممثلة الشعب الفلسطيني»، وجعل القطر الفلسطيني «جسر عبور» اسرائيلي إلى شرقي الأردن ومنه إلى العالم العربي[٥٧]. وأكدت فتح أن الرد على هذا المشروع يتطلب الحفاظ على وحدة الضفتين على «أساس وطني ديمقراطي» وتعزيز وحدة النضال بين الشعبين الأردني والفلسطيني، على أن تتحدد العلاقات الدستورية بينهما بعد تحرير فلسطين[٥٨]. وأشارت الجبهة الشعبية، في الاتجاه ذاته، إلى أن مشروع «المملكة العربية المتحدة» قد طرح قضية سياسية «ملحة» ، هي قضية التمثيل السياسي الفلسطيني متوقعة أن تتزايد أهمية هذه القضية في المستقبل، و أن يحتدم الصراع حولها[٥٩].

وبهدف تكريس دور منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، شعرت فصائل حركة المقاومة بحاجتها إلى إعارة اهتمام أكبر لساحة المناطق الفلسطينية المحتلة والتعامل، تعاملاً جديداً، مع جماهير هذه المناطق ومطالبها الملموسة. وكانت هذه الفصائل قد استخلصت من صدامات ايلول في الأردن، ولو بمستويات مختلفة، أهمية الجمع بين أشكال النضال كافة، وهو ما عبرت عنه في «برنامج العمل»، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة (شباط ١٩٧١)، بتوكيدها أن الكفاح المسلح هو «الشكل الرئيسي للنضال من أجل تحرير فلسطين»، وليس «الشكل الوحيد» كما كان يجري التوكيد سابقاً، ودعوتها إلى ضرورة توازي هذا الكفاح مع أشكال النضال الأخرى[٦٠]. وبرز التوجه الجديد في التعامل مع ساحة المناطق الفلسطينية المحتلة بوضوح في «البرنامج السياسي» المقر في المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر (القاهرة، ٦ - ١٢/ ١/ ١٩٧٣)، الذي طرح، بعد أن أكد الترابط بين الكفاح المسلح والنضال

---

(٥٦) «تصريح لناطق بلسان لجنة اعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين» (المقاومة، بيروت، العدد ٨٥، ٧/ ٢/ ١٩٧٢)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، المصدر المذكور، ص٥٣ - ٥٤.

(٥٧) الحسن، خالد: «مذكرة تحليلية حول مشروع الملك حسين»، شؤون فلسطينية، العدد ٨، نيسان ١٩٧٢، ص٢٥٨- ٢٦٦.

(٥٨) المصدر السابق، ص٢٦٦.

(٥٩) مهمات المرحلة الجديدة. التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية. . .، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨ - ١٨٩.

أما موقف الحزب الشيوعي الأردني، من مشروع «المملكة العربية المتحدة»، فقد تميز في انتقاده «انفراد» الحكومة الأردنية بطرح مشروع يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية من دون التشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية و«قبل تصفية آثار العدوان واسترداد الأراضي العربية المحتلة»، ودعوته هذه الحكومة إلى «احداث تغيير جذري في نهجها السياسي، مما يخلق المناخ الصحي لبناء الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية بين الشعبين الشقيقين الفلسطيني والأردني، والعودة إلى التضامن العربي وتحقيق وحدة العمل مع البلدان العربية ضد الاستعمار والاحتلال الاسرائيلي وتسوية النزاع مع منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة على أساس اتفاقيتي القاهرة وعمان».

انظر: «بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني حول مشروع «المملكة العربية المتحدة» (٢٥/ ٣/ ١٩٧٢)، الحقيقة، نيسان ١٩٧٢، ص٣ - ٦.

(٦٠) أورده حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.

السياسي، عدداً من المهمات الملموسة، كان من بينها: تعزيز روابط الوحدة الوطنية والنضالية بين جماهير مواطنينا في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وفي خارج الوطن المحتل، مقاومة سياسة تفريغ الأرض المحتلة من سكانها العرب والتصدي بعنف لبناء المستوطنات، العناية بتنظيم جماهيرنا في الأرض المحتلة ومساعدة المؤسسات الجماهيرية على مقاومة محاولة الهستدروت [اتحاد نقابات العمال الاسرائيلي] لاجتذاب العمال العرب لعضويته؛ دعم جماهير الفلاحين وتنمية المؤسسات الاقتصادية والثقافية في الوطن المحتل(٦١).

وإلى جانب توجهها نحو تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وزيادة الاهتمام بساحة المناطق الفلسطينية المحتلة، سعت فصائل حركة المقاومة، بهدف تثبيت الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير على الساحة الدولية، إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، مستفيدة من الاهتمام المتزايد الذي صارت تبديه الأوساط القيادية السوفيتية والصحافة السوفيتية، ولا سيما بعد أحداث الأردن، بنشاط المقاومة الفلسطينية. وفي هذا السياق، قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، على رأس وفد من اللجنة التنفيذية، بأول زيارة علنية إلى موسكو بدعوة من اللجنة السوفيتية للتضامن مع شعوب آسيا وأفريقيا، في نهاية تشرين الأول ١٩٧١، صدر عنها بيان مشترك أشار إلى أن «الأوساط الاجتماعية السوفيتية تقف بحزم الى جانب حركة المقاومة الفلسطينية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر العربية»، وأكد وقوف هذه الأوساط «مع النضال الباسل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد المحتلين الاسرائيليين الذين يسعون لشل نضال شعب فلسطين في سبيل حقوقه المشروعة والعادلة». وفي شهر تموز ١٩٧٢، صدر بيان مشترك عن الزيارة العلنية الثانية التي قام بها وفد من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الى موسكو تضمن اعترافاً شبه رسمي بالمنظمة، اذ جاء فيه ان الوفد الفلسطيني أعرب عن امتنانه للمساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفييتي إلى منظمة التحرير باعتبارها «المعبرة عن مصالح الشعب الفلسطيني»، وسجل البيان توكيد ممثلي اللجنة السوفيتية للتضامن «أن الاتحاد السوفييتي سيواصل، في المستقبل أيضاً، تقديم المساعدة لحركة المقاومة الفلسطينية في نضالها العادل ضد الامبريالية والرجعية والعدوان الاسرائيلي، ومن أجل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»(٦٢).

بدء الانعطاف نحو تبني المرحلية في النضال

بقيت حركة المقاومة الفلسطينية، رغم اهتزاز الآمال الكبيرة التي كانت قد علقّتها على حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، ترفض بحزم، بعد صدامات ايلول ١٩٧٠، أي تفكير في تبني نهج المرحلية في النضال، وتصر على أن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية «هو تحرير التراب

(٦١) «البرنامج السياسي – مقررات الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني»، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مصدر سبق ذكره، ص١٩

(٦٢) انظر «العمل في الساحة الدولية (١٩٧٠ – ١٩٧٤)»، عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية. جذورها، تأسيسها، مساراتها، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٢ – ٢٤٣

الفلسطيني كاملاً»، وأن دولة المستقبل «في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية»، معتبرة أن سياسة المراحل، القائمة على أساس شعار «خذ وطالب»، وإن كانت قد «أثبتت نجاحات كثيرة في مناطق أخرى وفي ثورات أخرى»، إلا أنها «لا تتفق إطلاقاً، حتى على المستوى الاستراتيجي، مع الثورة الفلسطينية، لسبب بسيط هو ان الثورة الفلسطينية ليست في أرضها ككل [وان] الشعب الفلسطيني ليس موجوداً في كل الأرض الفلسطينية»(٦٣).

غير أن المرحلية في النضال لم تعد، اثر الاختلال الكبير الذي طرأ على موازين القوى في غير صالح حركة المقاومة الفلسطينية، مجرد قضية نظرية يمكن الاكتفاء برفضها مبدئياً، بل باتت قضية عملية فرضت نفسها فرضاً على هذه الحركة ودفعتها إلى البحث عن حلول عملية لها. وقد نجحت فصائل المقاومة، خلال عامي ١٩٧١ و١٩٧٢، في الالتفاف على هذه القضية برفضها، بالتوازي مع رفض مشروع «الدولة الفلسطينية» فكرة عودة الضفة الغربية إلى سلطة النظام الأردني وتوكيد تمسكها بوحدة الضفتين على أساس قيام «حكم وطني ديمقراطي» في الضفة الشرقية يضمن عودة المقاتلين الفلسطينيين إلى القواعد التي أُخرجوا منها ويمكّنهم من مواصلة كفاحهم المسلح على طريق تحرير فلسطين(٦٤). وبذلك، أصبح إحداث تغيير سياسي جذري في الأردن هو «الهدف المرحلي»، أو بالأحرى هو «الحلقة الوسيطة الرئيسية» في النضال الوطني الفلسطيني، على حد تعبير الجبهة الديمقراطية التي أكدت، على لسان نايف حواتمة، أنه لم يعد ممكناً، بعد ايلول، أن تكتفي حركة المقاومة بطرح مجموعة من الشعارات العامة ذات الطبيعة الاستراتيجية التاريخية، مثل «متابعة الكفاح المسلح حتى التحرير الشامل» و«رفض جميع مشاريع التسوية السياسية على حساب حقوق شعب فلسطين»، بل بات مطلوباً منها «أن تحدد الحلقات الوسيطة في نضالها الاستراتيجي حتى تتمكن من قيادة قضية الثورة على طريق الظفر والانتصار البعيد المدى»(٦٥).

وظل هذا التعامل «المموارب» مع قضية المرحلية في النضال سائداً إلى أن طرأ تطور سياسي نوعي، في مطلع صيف العام ١٩٧٣، تمثل في عودة الحديث مجدداً عن موضوع «الدولة الفلسطينية» على قاعدة معطيات جديدة وضمن سياقات مختلفة عن تلك التي كانت قائمة في عام ١٩٧١.

---

(٦٣) «حديث صحافي لـ «ابو سعيد» [خالد الحسن] عضو اللجنة المركزية لحركة فتح» (تونس، ١٨/١١/١٩٧٠)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مصدر سبق ذكره، ص٩٩٦.

(٦٤) بعد طرح مشروع «المملكة العربية المتحدة» في آذار ١٩٧٢، اقترب موقف فتح كثيراً من موقف الفصائل اليسارية التي كانت تدعو إلى قيام «جبهة وطنية اردنية – فلسطينية» تناضل من أجل «إسقاط» النظام الأردني وإقامة «حكم وطني ديمقراطي» في الضفة الشرقية. وعلى أساس هذا التقارب، أكد «البرنامج السياسي للثورة الفلسطينية»، المقر في دورة المجلس الوطني الاستثنائية التي انعقدت في القاهرة، في ١٠ نيسان ١٩٧٢، أن «تحرير الاردن .. يلعب دوراً حاسماً في كسر طوق الأزمة [التي تواجهها الثورة الفلسطينية] ويشكل ضرورة استراتيجية في تحرير فلسطين»، وذلك بعد أن أشار إلى تميز الساحة الأردنية عن غيرها من الساحات العربية، كونها «تتشكل من أغلبية فلسطينية لها حقوق وطنية فيها، بالاضافة إلى حقوقها العامة... ولا مجال للحديث عن كفاح مسلح ضد العدو الصهيوني بدونها، [باعتبار] أن شرق الأردن يشكل اطول حدود مع العدو الصهيوني وأقرب حدود إلى طرق مواصلاته ومواقعه الاستراتيجية»

انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، المصدر المذكور، ص٢٢٠ – ٢٢١.

(٦٥) انظر الحديث الذي أجرته شؤون فلسطينية مع نايف حواتمة، العدد ٥، مصدر سبق ذكره، ص٦٠ – ٦١.

ففي أواسط حزيران ١٩٧٣، دعا الدكتور محمد حسن الزيات، وزير خارجية مصر، من نيويورك مجلس الأمن الدولي إلى العودة إلى قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة وانشاء دولة فلسطينية بموجبه، مؤكداً، في تصريح صحافي أدلى به في القاهرة في نهاية الشهر نفسه، ان الفلسطينيين «أمة يجب أن يكون لها صوتها ومكانها عند الحديث عن أية تسوية لأزمة الشرق الأوسط». ولم تمض سوى أيام قليلة على صدور ذلك الموقف المصري حتى كان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يدعو الفلسطينيين، في تصريح نقلته إحدى الصحف البيروتية، إلى قبول قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين، باعتباره «يعيد إليهم جزءاً من فلسطين ويجعل موقفهم أقوى لدى الرأي العام العالمي»، مقترحاً تشكيل دولة فلسطينية تشمل الضفة الشرقية لنهر الأردن إضافة إلى القسم الذي كان من نصيب العرب وفقاً لقرار التقسيم الصادر في عام ١٩٤٧[٦٦]. وهكذا، أعيد طرح موضوع الدولة الفلسطينية على بساط البحث، وعلى أيدي مسؤولين عرب رفيعي المستوى هذه المرة. فماذا كانت ردة فعل فصائل حركة المقاومة تجاه هذه المواقف؟

قبل الاجابة عن هذا السؤال، قد يكون من المفيد إلقاء بعض الأضواء على المناخات السياسية التي كانت سائدة في أوساط فصائل المقاومة في مطلع صيف ١٩٧٣. فمن جهة، كانت هذه الفصائل قد توصلت إلى قناعة بصعوبة، إن لم يكن باستحالة، إحداث تغيير سياسي جذري سريع في الأردن يعيد الأوضاع في هذا البلد إلى ما كانت عليه قبل ايلول ١٩٧٠. لكن، من جهة أخرى، كان هاجس الحصار والخوف من التصفية الوشيكة، الذي عاشته هذه الفصائل بعد الخروج من الأردن مباشرة، قد ضُعف إلى حد ما، ولا سيما بعد أن نجحت المقاومة، رغم المصاعب والتعقيدات، في تجميع مقاتليها في جنوبي لبنان، واستطاعت أن تعزز الحضور السياسي لمنظمة التحرير في المناطق الفلسطينية المحتلة. وقد تأكدت هذه الحقيقة السياسية الأخيرة التي أضعفت احتمال بروز قيادة بديلة منافسة لمنظمة التحرير في هذه المناطق، عبر جملة من التطورات والأحداث البارزة التي شهدتها الضفة الغربية وقطاع غزة، ما بين شهري نيسان وآب ١٩٧٣، ودلت على تزايد التفاف الجماهير الفلسطينية فيهما حول منظمة التحرير الفلسطينية وميلها، أكثر فأكثر، إلى تبني «الخيار» الفلسطيني[٦٧]. ومما زاد في طمأنة المقاومة الفلسطينية، في تلك الفترة، على مستقبل وجودها

---

(٦٦) انظر «حديث صحافي للدكتور محمد حسن الزيات» (نيويورك، ١٩٧٣/٦/١٥)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣ – ١٩٤؛ وكذلك «حديث صحافي للرئيس الحبيب بورقيبة» (النهار، ١٩٧٣/٧/٦)؛ المصدر نفسه، ص٢٠٨ – ٢١٠.

ولمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى شؤون فلسطينية، العدد ٢٤، آب ١٩٧٣، ص٢٢٤ – ٢٢٩.

(٦٧) بعد عملية الاغارة التي قامت بها وحدة من الجيش الاسرائيلي، في نيسان ١٩٧٣، على مدينة بيروت وأدت إلى استشهاد ثلاثة من قادة المقاومة البارزين، اجتاحت الضفة الغربية المحتلة موجة استياء واستنكار واسعة، تخللتها اضرابات وتظاهرات شعبية وطلابية رفع المتظاهرون خلالها، لأول مرة، العلم الفلسطيني تعبيراً عن تضامنهم مع منظمة التحرير. وقد تكررت ظاهرة رفع العلم الفلسطيني خلال الاضراب التجاري العام الذي نُظم في عدد من مدن الضفة، ولا سيما في مدينة القدس الشرقية، في ذكرى الخامس من حزيران وفي تموز من العام نفسه، وقع ممثلو الهيئات الشعبية في الضفة والقطاع، لأول مرة كذلك، مذكرة مشتركة أرسلت إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتضمنت إدانة لممارسات الاحتلال ودعوة إلى انهائه وإلى ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وفي الخامس عشر من آب، وبناء على توصية صادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر، أعلن عن قيام «الجبهة الوطنية =

ودورها تنامي علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى، وتلمسها صعوبة تمرير المشاريع الرامية إلى «تصفية» القضية الفلسطينية، وهو ما عبر عنه أحد قادتها بتوكيده وجود عقبات عديدة تقف في وجه «التوصل سريعاً إلى حل سلمي»، من بينها «صعوبة اعلان الأنظمة العربية عن استسلامها. .، والمقاومة الجماهيرية المتصاعدة، إضافة إلى وقوف المعسكر الاشتراكي ضد مشاريع الاستسلام الأمريكية وتنامي التعاطف الجماهيري مع المقاومة»(٦٨).

ولكل هذه الاعتبارات، تصدت فصائل المقاومة الفلسطينية لموضوع «الدولة الفلسطينية»، الذي أعيد طرحه في مطلع صيف العام ١٩٧٣، وهي في وضع «مريح» نسبياً مقارنة بوضعها في عام ١٩٧١، الأمر الذي جعل مقاربتها هذا الموضوع تتسم بطابع أقل «توتراً». صحيح أن الرفض المعلن كان هو القاسم المشترك بين المواقف التي اتخذتها الفصائل المختلفة، إلا أن الرفض، هذه المرة، كان ناجماً عن الاعتقاد بكون مشروع الدولة الفلسطينية ذا طبيعة «وهمية»، في ظل موازين القوى القائمة بين العرب والاسرائيليين، وعن الخشية من أن يؤدي التعامل معه إلى «تمزيق» الصف الوطني الفلسطيني.

فقد أشارت حركة فتح، على لسان ياسر عرفات، إلى أن فكرة الدولة الفلسطينية ليست «جديدة» في الواقع، وأن إعادة طرحها تمثل «مناورة» تستهدف «تمزيق وشق الشعب الفلسطيني». واستذكر عرفات، في هذا الصدد، مشروع الوزير الامريكي وليم روجرز، الذي طرح في تموز ١٩٧٠، وجعل العرب، على حد قوله، «عربين» بين مؤيد ومعارض، الأمر الذي شكّل «مكسباً كبيراً» لاسرائيل وللولايات المتحدة الامريكية(٦٩). أما الجبهة الشعبية، فقد أكدت، على لسان أمينها العام، أن الثورة الفلسطينية لن تنحرف أبداً عن هدفها الاستراتيجي، «المتمثل في إقامة الدولة الديمقراطية على كل أرض فلسطين»، وأنها لن تقبل أبداً دولة قائمة «على أساس الاعتراف باسرائيل»(٧٠). وفي مناسبة أخرى، اشار جورج حبش إلى أن الهدف من طرح موضوع الدولة الفلسطينية هو إيقاع حركة المقاومة في «الشرك» والعمل على «شق صفوفها وتفريغها من محتواها الثوري»، وأضاف، في محاولة للدخول في صلب الموضوع، أن هدف إقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني لن يتحقق «خطوة واحدة»، لكن هناك فرقاً «بين تحرير منطقة من فلسطين المحتلة ومواصلة النضال من عليها لتحرير كامل التراب الفلسطيني وبين

= الفلسطينية في الأرض المحتلة»، التي تشكلت بمبادرة من الشيوعيين وضمت منظمات المقاومة الرئيسية، معتبرة نفسها «جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية». وقد دعا برنامج الجبهة إلى تأمين الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وفي مقدمتها «حقه في تقرير مصيره على أرضه والعودة إلى دياره»، معلناً رفضه لكل مشاريع الكيان الفلسطيني والادارة المدنية والحكم الذاتي ومشروع «المملكة العربية المتحدة». انظر: «برنامج الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة، (١٥/٨/١٩٧٣)» الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، المصدر المذكور، ص٢٥٢ – ٢٥٣.

(٦٨) «حديث صحافي للسيد اديب [ياسر] عبد ربه عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين» (السياسة، الكويت، ٤/٣/١٩٧٣)؛ المصدر نفسه، ص٧٤.

(٦٩) «حديث صحافي لياسر عرفات حول «الدولة الفلسطينية»» (إلى الامام، بيروت، ٢٩/٦/١٩٧٣)؛ المصدر نفسه، ص٢٠٣ – ٢٠٤.

(٧٠) «خطاب جورج حبش في ذكرى استشهاد غسان كنفاني» (بيروت، ١٠/٧/١٩٧٣)؛ المصدر نفسه، ص٢١١ – ٢١٢.

دولة فلسطينية تطرحها الامبريالية على جزء من فلسطين المحتلة في اطار مشاريع التسوية»[٧١].

وقد لوحظ، في إطار النقاش الذي دار في صفوف المقاومة حول هذا الموضوع، تميّز موقفيّ منظمة الصاعقة والجبهة الديمقراطية. فقد اعتبر زهير محسن، أمين سر منظمة الصاعقة، في تصريح أدلى به في نهاية شهر تموز ١٩٧٣، أن الكلام المتجدد عن الدولة الفلسطينية يستهدف «جر المقاومة الفلسطينية إلى مائدة المفاوضات» وصولاً إلى «إجهاض الثورة الفلسطينية المسلحة ودفع فصائلها إلى الاقتتال الداخلي»[٧٢]، لكنه عاد ليؤكد، في العاشر من ايلول، ان منظمته لا ترفض الدولة الفلسطينية «رفضاً مطلقاً»، وإنما ترفض دولة «تكون جزءاً من تسوية سياسية»، معتبراً، في الوقت نفسه، أن «لا شيء يمنع قيام دولة على جزء محرر من الأرض الفلسطينية»، وأن ما هو مطروح «حالياً» هو أن تستمر المقاومة الفلسطينية في كفاحها المسلح أم لا؟[٧٣]. أما الجبهة الديمقراطية فقد وجدت في تجدد الحديث عن مشاريع الدولة الفلسطينية مناسبة لتقوم بتعميق فهمها لموضوعة المرحلية في النضال الوطني الفلسطيني، وذلك عبر سلسلة من المقالات التي نشرتها مجلة «الحرية» على امتداد أكثر من شهرين. وانطلقت الجبهة، بداية، في مقاربتها هذه الموضوعة من أن هناك موقفين من المسألة الوطنية الفلسطينية، موقف «اليسار الحقيقي» وموقف «التطرف اللفظي البرجوازي». فالجبهة الديمقراطية، «المعبرة» عن الموقف الأول، ترفض مشاريع الدولة الفلسطينية المطروحة باعتبارها «تكرس الوجود الصهيوني والاعتراف به على جزء من الأرض الفلسطينية»، وكونها مشاريع «خيالية» في ظل موازين القوى القائمة، وتفتقر إلى «القوى الفعلية التي ترغم اسرائيل على التسليم بقرار التقسيم [لعام] ١٩٤٧». وقدّرت الجبهة، في المقابل، بأن المشروع الوحيد الذي له حظ في النجاح، في ظل الواقع القائم، هو مشروع «المملكة العربية المتحدة»[٧٤]. غير أن الجبهة الديمقراطية لم تكتف باعلان رفضها مشروعي الرئيس التونسي ووزير الخارجية المصري، بل طرحت في مواجهتهما – وهذا ما ميّزها عن غيرها من الفصائل ودفع الجبهة الشعبية – القيادة العامة إلى اتهامها بقبول مشروع الدولة الفلسطينية –، شعاراً مرحلياً تمثل في النضال من أجل «طرد الاحتلال الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة وانتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بعد دحر الاحتلال»[٧٥]. وكان هذا المشروع المرحلي قد انطلق من فكرة «الحلقة الوسيطة الرئيسية» في النضال الوطني الفلسطيني التي كانت أدبيات الجبهة قد شدّدت عليها منذ العام ١٩٧١، ثم تعمق بعد أن تيقنت قيادتها من صعوبة إحداث تغيير

(٧١) «حديث صحافي لجورج حبش» (الأخبار، بيروت، ١٩٧٣/٨/٤)؛ المصدر نفسه، ص ٢٥٠ – ٢٥١

(٧٢) «حديث صحافي لزهير محسن امين سر طلائع حرب التحرير الشعبية – قوات الصاعقة» (المحرر، بيروت، ١٩٧٣/٧/٣١)؛ المصدر نفسه، ص٢٤٦.

(٧٣) «جانب من حديث صحافي لزهير محسن» (النهار، ١٩٧٣/٩/١٠)؛ المصدر نفسه، ص٢٨٥ – ٢٨٦.

(٧٤) «حديث صحافي لنايف حواتمة» (الاخبار، بيروت، ١٩٧٣/٩/٢٢)؛ المصدر نفسه، ص٢٩٧.

انظر كذلك أضواء من فكر الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين. حول المهمات الراهنة للثورة الفلسطينية، الدار البيضاء، مطبعة المعارف، [من دون تاريخ]. وقد تضمن هذا الكتاب المقالات التي نشرتها مجلة «الحرية» من آب إلى مطلع تشرين الأول ١٩٧٣.

(٧٥) «حديث صحافي لنايف حواتمة» (النهار، ١٧/ ١٩٧٣/٨)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، المصدر المذكور، ص٢٥٥ – ٢٥٦.

سياسي جذري سريع في الأردن، فتحوّلت «الحلقة الوسيطة الرئيسية» من إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن، يضمن قيام وحدة الضفتين على أسس جديدة، إلى دحر الاحتلال الاسرائيلي عن الضفة والقطاع المحتلين وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة عليهما. وقد كمنت في خلفية هذا التحول قناعة قيادة الجبهة وقتئذ بأنه من الممكن في حال توافر عدد من الشروط، حدوث تغير نسبي على موازين القوى، لا يكون كافياً لاحراز نصر نهائي وبلوغ التحرير الكامل، لكنه يسمح بضمان دحر الاحتلال عن المناطق التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧. أما مستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية، فقد تُرك أمر تقريره إلى ما بعد نجاح الشعب الفلسطيني في تحقيق هذه «المهمة الراهنة». فمن موقع تقرير المصير، سيكون في مقدور الشعب الفلسطيني، كما قدّرت الجبهة، أن «يناضل لتصحيح العلاقة وتجديدها بين الشعبين الفلسطيني والأردني في ظل سلطة وطنية ديمقراطية. . .، تعترف بالحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني لمتابعة نضاله المسلح والجماهيري ضد دولة اسرائيل على درب تحرير كامل التراب الوطني»(٧٦).

وبموقفها المتميز هذا، اقتربت الجبهة الديمقراطية من موقف الحزب الشيوعي الأردني الذي كان يتبنى شعار «إزالة آثار عدوان الخامس من حزيران» بما يضمن انسحاب الجيش الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة وتأمين حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وكان الشيوعيون قد استغلوا مناسبة الاعلان عن البرنامج السياسي للجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة، في منتصف آب ١٩٧٣، ليجددوا توكيدهم أهمية قيام منظمة التحرير الفلسطينية بمراجعة برنامجها وخطها السياسي العام، وذلك من أجل «خلق حالة من التكامل والانسجام والتوافق، في الأهداف والنضال، بين مختلف الأطراف التي تسهم وتعمل لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته»، ودعوتهم قيادتها إلى إعادة النظر في «الميثاق الوطني الفلسطيني»، الذي «مازال يعاني حالة الانفصام عن الواقع وخاصة في المجال السياسي»(٧٧).

وهكذا، وبينما كانت التحضيرات العربية جارية في الخفاء لشن حرب تشرين الأول ١٩٧٣، كان الفكر السياسي الفلسطيني، الذي بدأ بتثاقل انعطافه نحو تبني نهج المرحلية في النضال، يستعد لدخول مرحلة نوعية جديدة في تاريخ تطوره.

---

(٧٦) تطرق الباحث آلان غريش بالتفصيل إلى موقف الجبهة الديمقراطية من موضوع الدولة الفلسطينية في كتابه م ت ف. تاريخ واستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢ – ١٤٤. ولحظ، في هذا الصدد، أن موقف الجبهة الديمقراطية قد اختلف عن مواقف الفصائل الأخرى بتوكيده تميّز الوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ عن الوضع في مناطق ١٩٤٨، ودعوته إلى ضمان حق فلسطينيي المناطق المحتلة في تقرير المصير

(٧٧) «تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة خطوة حاسمة في مقاومة الاحتلال»، الجماهير، العدد ٩، ايلول ١٩٧٣

الفصل الثامن

البرنامج المرحلي والرهان على التسوية
١٩٧٤ - ١٩٧٧

خلافاً لحرب حزيران ١٩٦٧، التي مثّلت انتصاراً كاسحاً للجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية الثلاثة، خلقت حرب السادس من تشرين الأول ١٩٧٣، التي بادر إلى شنها الجيشان العربيان المصري والسوري، نوعاً من التوازن العسكري بين القوات المتحاربة[1]، فاتحة الأفق، من خلال المعطيات السياسية الجديدة التي أفرزتها، أمام إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، ومتفاوض عليها، للصراع العربي - الإسرائيلي، تقوم، وفقاً للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين الأول وحمل الرقم ٣٣٨[2]، على قاعدة تنفيذ كل بنود

(١) حقق الجيشان العربيان المصري والسوري في الأيام الأولى للحرب، مستفيدان من عنصر المباغتة، انتصارات سريعة وباهرة؛ فاقتحمت القوات المصرية «خط بارليف» الدفاعي الحصين، ثم تدفقت عبر الجسور وتغلغلت في عمق سيناء، واندفعت القوات السورية في هضبة الجولان متوغلة عشرات الكيلومترات خلف الخطوط الإسرائيلية. وفي الرابع عشر من تشرين الأول، توازنت القوى المتحاربة على جبهة الجولان، ثم انطلق، في السادس عشر من الشهر نفسه، هجوم إسرائيلي مضاد على جبهة سيناء نجح في عبور القناة وفرض الحصار على الجيش المصري الثالث في جيب الدفرسوار، وذلك بعد ان أقامت الولايات المتحدة الامريكية جسراً جوياً لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة إلى إسرائيل.

(٢) في ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٣، بدأت مفاوضات سوفييتية أمريكية في موسكو أسفرت، في اليوم التالي، عن التوصل إلى صيغة نص مشترك يدعو إلى وقف إطلاق النار جرى التصويت عليه في ٢٢ من الشهر نفسه في مجلس الأمن، ونص على: ١- يُطلب من كل الأطراف وقف إطلاق النار وإنهاء كل النشاطات العسكرية في غضون ١٢ ساعة بعد إقرار هذا القرار؛ ٢- يُطلب من الأطراف المعنية البدء فوراً، بعد وقف إطلاق النار، في تطبيق القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الأمن في كل بنوده؛ ٣- يقرر البدء فوراً في مفاوضات بين الأطراف المعنية، بإشراف مناسب، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وقد وافقت كل من مصر وإسرائيل على القرار ٣٣٨ في يوم صدوره، في حين لم توافق عليه سوريا، التي لم يحضر ممثل عنها مداولات مجلس الأمن، إلا في ٢٣ تشرين الأول. اما اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أعلنت، في بيان أصدرته إثر صدور القرار رقم ٣٣٨، أن الثورة «التي انطلقت منذ بداية عام ١٩٦٥ ليست معنية بهذا القرار، وهي تؤكد أنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري ضد الكيان الصهيوني من أجل تحرير الوطن وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه».

انظر: شؤون فلسطينية، العدد ٢٧، تشرين الثاني ١٩٧٣، ص ٣٠؛ وكذلك: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٥ - ٣٩٦.

القرار الدولي رقم ٢٤٢، ولاسيما البند المتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها في عام ١٩٦٧.

وكانت حرب تشرين، التي أعادت الثقة إلى المقاتل العربي وهزت نظرية التفوق العسكري الإسرائيلي، قد شهدت تضامناً عربياً لا سابق له، تمثل في مشاركة عدد من الدول العربية في المجهود العسكري مباشرة، وفي لجوء البلدان العربية النفطية إلى استخدام سلاح الحظر النفطي لأول مرة في المعركة ضد الدول الغربية الداعمة لإسرائيل، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية[٣]. ومن ناحية أخرى، أدخلت تلك الحرب العامل الدولي بقوة في معادلة الصراع، وشهدت احتمال وقوع مواجهة شاملة بين القوتين العظميين، ولاسيما بعد أن هدد الإتحاد السوفييتي بإرسال قواته إلى الشرق الأوسط لضمان التزام إسرائيل، التي استمرت في توسيع عملياتها العسكرية على الضفة الغربية من قناة السويس، بوقف إطلاق النار، ولجوء الولايات المتحدة الأمريكية، في ردها على هذا التهديد، إلى وضع قواتها العسكرية، بما فيها قواتها النووية، في حالة استنفار قصوى، الأمر الذي دفع مجلس الأمن إلى إصدار قرار جديد أكد ضرورة التزام كل الأطراف بوقف إطلاق النار على حدود الثاني والعشرين من تشرين الأول، ودعا إلى تشكيل قوات طوارئ دولية للفصل بين القوات المتحاربة.

وكان للحرب، وتفاعلاتها، أثر كبير على تطوير مواقف عدد كبير من دول العالم من الصراع العربي – الإسرائيلي؛ فاتخذت دول السوق الأوروبية التسع، بدفع من فرنسا، قراراً، في السادس من تشرين الثاني ١٩٧٣، نص على ضرورة إنهاء إسرائيل احتلالها للأراضي العربية التي تحتفظ بها منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧، وأخذت الدول الأفريقية والآسيوية، في مجموعة دول عدم الإنحياز، تنحاز تباعاً إلى جانب الموقف العربي وتقطع علاقاتها بإسرائيل. وفي أجواء تعاظم التفهم والتأييد الدوليين للموقف العربي، افتتح في العاصمة الجزائرية، في السادس والعشرين من تشرين الثاني، مؤتمر القمة العربي السادس، لبحث موضوع المشاركة العربية في مؤتمر السلام الدولي المزمع عقده؛ فشدد على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشرقية، واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة، وتبنى عدداً من المقررات السرية، كان من أهمها اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الوحيد» للشعب الفلسطيني[٤].

وإثر مشاورات مكثفة أجراها ممثلو القوتين العظميين مع أطراف الصراع، افتتح الأمين العام للأمم المتحدة، في ٢١ كانون الأول ١٩٧٣ في مدينة جنيف، مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط بحضور وفود كل من الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ومصر والأردن وإسرائيل.

---

(٣) أعلن وزراء النفط والمال العرب، في اجتماعهم المنعقد في الكويت في ١٧ تشرين الأول، خفض إنتاج النفط فور بنسبة ٥ في المئة مع الإستمرار في خفض النسبة نفسها بصورة شهرية. ورداً على الإنحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، قررت المملكة العربية السعودية، وتبعتها بلدان عربية نفطية أخرى، تجميد كل صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة الامريكية، ثم اتخذ قرار بوقف تصدير النفط كلياً إلى هولندا. ولم يرفع الحظر النفطي العربي عن الدول الغربية الداعمة لإسرائيل إلا في آذار ١٩٧٤.

(٤) انظر: الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، المصدر المذكور، ص٤٧٨ وص٤٨٠ – ٤٨١.

أما سوريا فقد أعلنت، قبل ثلاثة أيام من افتتاح المؤتمر، عدم مشاركتها فيه، كونه يهدف، كما قدّرت قيادتها، إلى البحث في أمور جزئية ستجر المشاركين فيه «إلى متاهات لا نهاية لها بغية تمييع القضية الأساسية»، وهي قضية الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة[٥].

وبالفعل، فقد جاءت التقديرات السورية في محلها، حيث توصل المؤتمر في جلسة سرية، عقدها بعد جلسته الإفتتاحية، إلى اتفاق على عقد مفاوضات عسكرية «فورية» بين مصر وإسرائيل للتوصل إلى اتفاق حول الفصل بين قوات الطرفين على جبهة السويس[٦] وقد تم التوقيع على هذا الإتفاق في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤، من قبل رئيسي أركان حرب القوات في البلدين، ونص على أن تتقيد مصر وإسرائيل بوقف إطلاق النار، وتكون المنطقة الفاصلة بينهما مجردة من السلاح وترابط فيها قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة. وكان ذلك إيذاناً بنجاح المناورة الأمريكية، التي كان بطلها وزير الخارجية هنري كيسنجر، والتي هدفت إلى الإلتفاف على فرصة التوصل إلى تسوية شاملة للصراع ودفع المفاوضات، على أساس سياسة «الخطوة خطوة»، في اتجاه التوصل إلى حلول جزئية منفردة.

ومهما يكن، فقد كان على حركة المقاومة الفلسطينية، التي شاركت قواتها في حدود إمكاناتها في العمليات العسكرية على جبهات القتال ونجحت في انتزاع اعتراف عربي بكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، كان عليها أن تجيب، في ضوء المعطيات السياسية الجديدة الناجمة عن حرب تشرين، عن سؤال مركزي يتعلق بمصير الضفة الغربية وقطاع غزة في حال انسحاب القوات الإسرائيلية منهما. ومما جعل هذا السؤال ملحاً، غداة الحرب

---

(٥) بعد أن كان الأردن قد أشار إلى احتمال مقاطعته أعمال مؤتمر السلام في حال صدور قرار عن مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر يعترف بمنظمة التحرير ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، صار يتراجع تدريجياً عن موقفه هذا وأصدر في ١٣ كانون الأول ١٩٧٣ بياناً رسمياً رد فيه بالإيجاب على الدعوة التي وجهت إليه لحضور مؤتمر جنيف أما سوريا، فقد اشترطت، على لسان نائب وزير خارجيتها، أن يعلن المشاركون في المؤتمر «أنهم ذاهبون إلى [جنيف] لإجراء محادثات حول انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة»

(٦) كان وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر، الذي ضمن في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٣ التوصل إلى اتفاق «فني» بين المصريين والإسرائيليين عند الكيلومتر ١٠١ على طريق السويس – القاهرة سمح بإمداد الجيش المصري الثالث المحاصر بالمؤن، قد نجح في أثناء زيارته إلى القاهرة في ١٤ كانون الأول في إقناع القيادة المصرية بأن تكون قضية الفصل بين القوات المتحاربة هي القضية الأولى التي يجب أن يعالجها المشاركون في مؤتمر السلام، وذلك بعد أن كان المصريون يصرون في السابق على ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط وقف إطلاق النار، في ٢٢ تشرين الأول، قبل انعقاد مؤتمر السلام. وهكذا، تقررت سلفاً أبعاد ونتائج المرحلة الأولى من مراحل المؤتمر.

لمزيد من التفاصيل عن مواقف الأطراف المعنية قبل وأثناء انعقاد مؤتمر جنيف يمكن الرجوع إلى شؤون فلسطينية، العدد ٢٨، كانون الأول ١٩٧٣، ص١٨٥؛ والعدد ٣٠، شباط ١٩٧٤، ص٢٠٢ – ٢٠٤.

وقد صارت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية تنظر بعين الشك إلى التحركات المصرية في أعقاب التوصل إلى اتفاق الفصل بين القوات المتحاربة على جبهة سيناء؛ فحددت الجبهة الديمقراطية، في بيان أصدرته بعد يوم من توقيع ذلك الإتفاق، أهدافه في. ١ــ الإستفراد بالجبهات العربية الواحدة بعد الأخرى و«إخراجها من ميدان القتال»؛ ٢– فتح الباب على مصراعيه أمام الأردن كي يعقد «صفقة ثنائية استسلامية» مع إسرائيل؛ ٣ــ الإستفراد بالجبهة السورية و«محاولة جرها للتسويات الجزئية الثنائية».

انظر. «بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول اتفاق فصل القوات على جبهة سيناء» (١٩/١/١٩٧٤)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص٢٥ – ٢٦

مباشرة، كون الأردن قد دعي وشارك في مؤتمر جنيف للسلام، وهو الأمر الذي وضع، بناء على النتيجة التي خلص إليها ذلك المؤتمر في جلسة انعقاده اليتيمة، قضية الإنسحاب الإسرائيلي على جبهة الضفة الغربية كقضية مطروحة للبحث.

وإذ أجمعت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية على رفض عودة الضفة الغربية إلى سلطة الحكومة الأردنية من جديد، فإنها قد اختلفت في تحديد الخطوة الفلسطينية المطلوبة بعد تأكيد هذا الرفض، وانقسمت على نفسها إلى اتجاهين: الاتجاه الأول رأى أن على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبدي استعدادها لتحمل مسؤوليتها عن مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر إقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة عليها، وأن تكون مستعدة تالياً كي تكون طرفاً مباشراً مشاركاً في جهود التسوية؛ والاتجاه الثاني رفض هذا الخيار معتبراً أن قيام مثل هذه السلطة ومشاركة منظمة التحرير في المفاوضات سيكون ثمنه تخلي الفلسطينيين عن حقوقهم التاريخية في وطنهم وقبولهم شرعية الكيان الإسرائيلي واعترافهم به. وقد بقي هذان الاتجاهان، الذي عُرف الأول منهما باسم اتجاه «قبول» الحل المرحلي وعُرف الثاني باسم اتجاه «الرفض»، يتنازعان الساحة الفلسطينية على مدى ثلاثة أعوام كاملة، كانت فرص التسوية خلالها تتقدم أحياناً وتتراجع أحياناً أخرى، مع ما استتبعه ذلك من تغير في المواقف.

وسيكون هدف هذا الفصل رصد تطور السجال الفلسطيني الذي دار حول برنامج «السلطة الوطنية»، وعلاقة الهدف المرحلي بالهدف الإستراتيجي، وحول آفاق وشروط ومداخل مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات التسوية؛ هذا السجال الذي بدأ بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ مباشرة، وتواصل، ماراً بمنعطفات كثيرة ولاسيما في عام ١٩٧٥ إثر انفجار الحرب الأهلية اللبنانية وتوقيع اتفاقية سيناء الثانية، إلى أن انتهى بسقوط الرهان نهائياً على التسوية وعلى إمكانية مشاركة منظمة التحرير في مفاوضاتها بعد قيام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٧.

التسوية «القادمة» وضرورة انتزاع «السلطة الوطنية» المستقلة

مر معنا سابقاً أن التوجه نحو تبني نهج المرحلية في النضال قد أخذ يتبلور، داخل حركة المقاومة الفلسطينية ولاسيما في أوساط الجبهة الديمقراطية، قبل أشهر من اندلاع حرب تشرين الأول ١٩٧٣. وبعد هذه الحرب، ساهم عاملان رئيسيان في تعزيز هذا التوجه؛ الأول تمثل في موقف قطاعات واسعة من سكان المناطق الفلسطينية المحتلة المؤيد تحمّل منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها عن مصير الأراضي المحتلة التي تنسحب عنها إسرائيل والداعم فكرة مشاركة المنظمة في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع، وهو الموقف الذي عبّرت عنه أساساً الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة[٧]، والثاني تمثل

(٧) في الأول من كانون الأول ١٩٧٣، وجهت الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة مذكرة إلى اللجنة =

في تزايد تأثير الموقف السوفييتي على القرار الفلسطيني إثر تعمق العلاقات بين الإتحاد السوفييتي وعدد من الفصائل الرئيسية في منظمة التحرير وتنامي شعور هذه الفصائل بحاجتها إلى استغلال ثقل الإتحاد السوفييتي للتأثير على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، في ظروف دولية شهدت انتقال العلاقات بين القوتين العظميين من حالة التوتر إلى حالة الإنفراج، علماً بأن الإتحاد السوفييتي كان قد دعا، إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، قيادة منظمة التحرير إلى تبني مواقف «واقعية» تساعد على ضمان مشاركتها في جهود التسوية[٨].

وكانت الجبهة الديمقراطية، انسجاماً مع توجهها نحو تبني نهج المرحلية في النضال، من المبادرين الأوائل إلى دعوة حركة المقاومة الفلسطينية إلى تحمل «مسؤولية قيادة نضال [الجماهير] الفلسطينية في المناطق المحتلة من أجل انتزاع حقوقها الملحة في إنهاء الإحتلال وضمان حريتها في تقرير المصير وفرض سيادتها الوطنية كاملة غير منقوصة على أرضها»، والعمل، في الوقت نفسه، من أجل تكريس حق المقاومة الفلسطينية في كونها «الممثل الشرعي الوحيد» للشعب الفلسطيني وإحباط كل المحاولات الرامية إلى «اصطناع أطراف مشبوهة تدّعي هذا الحق وتعمل على مصادرة حق تقرير المصير للشعب [الفلسطيني]»[٩]. وفي السادس من

= التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أكدت فيها الحاجة إلى تبني أهداف مرحلية للنضال الفلسطيني وأهمية مشاركة منظمة التحرير، باعتبارها المؤهلة وحدها لتمثيل الشعب الفلسطيني، في مؤتمر جنيف للسلام. وصار زعماء الجبهة الثمانية، الذين أبعدتهم السلطات الإسرائيلية عن الأراضي المحتلة في العاشر من الشهر نفسه، يروجون مباشرة لهذا الخيار داخل صفوف المنظمة وقيادتها

(٨) بعد شهر تقريباً على اندلاع حرب تشرين الأول، أصدر عدد من وجهاء الضفة الغربية بياناً دعوا فيه إلى «إعطاء الوزن الكافي لقيمة تأييد الإتحاد السوفييتي [للفلسطينيين]»، معتبرين أن ما طرأ على الصراع في المنطقة، في ضوء سياسة الإنفراج الدولي، قد أتاح للإتحاد السوفييتي إمكانات أكبر كي يلعب دوراً مركزياً في التوصل إلى تسوية سياسية.

انظر. «بيان لبعض وجهاء الضفة الغربية» (تشرين الثاني ١٩٧٣)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٧

وكان المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية قد أشاد، في بيان أصدره في ١٣ تشرين الأول ١٩٧٣، بالدعم «الفعال» الذي يقدمه الإتحاد السوفييتي للشعوب العربية في معركتها، معتبراً أن هذا الدعم جاء «ليسدد ضربة قاصمة إلى ادعاءات كافة الأبواق الرجعية والعميلة التي كانت تنعق بالتشكيك بالصداقة السوفييتية والدعم السوفييتي والسلاح السوفييتي». أما صلاح خلف، أحد قادة حركة فتح البارزين، فقد أشار، في خطاب ألقاه في بيروت في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٣، إلى أن منظمة التحرير قد أجرت اتصالات مع «الأصدقاء» في الإتحاد السوفييتي الذين أكدوا «أنه لابد أن يكون لكل ثورة برنامج مرحلي»، ثم عاد وأكد، في حديث صحفي أجري معه في ١١ كانون الأول من العام نفسه، أن الثورة الفلسطينية ليس لها «موطئ قدم» في هذا العالم إلا عند أصدقائها في الإتحاد السوفييتي والصين، الأمر الذي يفرض على الفلسطينيين، تالياً، أن يتمسكوا «بهؤلاء الأصدقاء، ولا يحاولوا المزايدة عليهم».

انظر: المصدر نفسه، ص٤٦٩ – ٤٧٢ وص٥٢١.

وكانت علاقات الجبهة الديمقراطية بالإتحاد السوفييتي، ودول «المنظومة الإشتراكية» الأخرى، قد أخذت تتخذ طابعاً رسمياً منذ تشرين الثاني ١٩٧٣، كما توثقت علاقات الإتحاد السوفييتي، في الفترة ذاتها، بقيادة حركة فتح. وفي نهاية شهر تموز ١٩٧٤، اعترف الإتحاد السوفييتي، في أثناء الزيارة التي قام بها ياسر عرفات إلى موسكو، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني ووافق على فتح مكتب تمثيلي لها في العاصمة السوفييتية. وفي البيان الختامي الصادر عن تلك الزيارة، أكد الإتحاد السوفييتي «دعمه مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف [للسلام] على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى».

(٩) بلاغ عن أعمال الإجتماع الموسع للجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين، ٧ تشرين الثاني ١٩٧٣

كانون الأول ١٩٧٣، طرح نايف حواتمة، في محاضرة ألقاها في جامعة بيروت العربية، هدف إقامة «سلطة وطنية فلسطينية» تؤكد الوجود المستقل للشعب الفلسطيني على أي جزء من الأرض تنسحب عنه القوات الإسرائيلية، وقال: «نخوض هذا الصراع من أجل انتزاع الوجود الوطني المستقل لشعبنا على أية أرض يتم تحريرها، نتمكن من انتزاعها. . أية أراض فلسطينية [تتحرر] لن نسمح بعودتها للملك حسين، ولن نسمح بإلحاقها بإسرائيل، بل يجب إقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة عليها، لأن هذه السلطة الوطنية المستقلة بالذات هي التي تحفظ لشعبنا وجوده الوطني المستقل. . .، ودوره الخاص في متابعة النضال من أجل انتزاع كامل حقوقه التاريخية»[10].

وبالتمايز مع موقف الجبهة الديمقراطية الصريح هذا، لجأت قيادة حركة فتح إلى أسلوب التدرج في الإفصاح عن موقفها، وذلك حرصاً منها على وحدة الصف الفلسطيني، القائمة على أساس مبدأ الإجماع الوطني، وعدم رغبتها في كشف كل أوراقها السياسية دفعة واحدة، إضافة إلى وجود تأثير لاتجاه «الرفض» داخل صفوفها بالذات[11]. فخلال وجوده في الجزائر، للمشاركة في أعمال مؤتمر القمة العربي السادس، أعلن ياسر عرفات أن مصلحة القضية الفلسطينية تتطلب أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية «آخر المتكلمين»، ولاسيما وأن المطروح أمام الثورة الفلسطينية «هو مجرد شيء هلامي غير محدد الملامح». وفي الفترة ذاتها، أدلى قائد آخر لحركة فتح بحديث صحافي في بيروت أشار فيه إلى «أن أحداً لم يدعُ منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤتمر [السلام]»، وأن كل ما جرى «هو مجرد أحاديث»، داعياً، بعد أن أكد رفض عودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني وضرورة انتزاع حق الثورة الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، إلى التريث والتشاور مع مختلف الجهات المعنية قبل اتخاذ موقف فلسطيني محدد من التسوية، والحرص على ضمان وحدة الصف الوطني الفلسطيني[12].

وبصدور قرارات قمة الجزائر العربية، التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية «ممثلاً وحيداً» للشعب الفلسطيني، بدأ يطرأ تغير على موقف حركة فتح، التي صارت تؤكد، على لسان عدد من قيادييها، أن كل الثورات تواجه «موضوع المرحلية»، وأن الواقعية السياسية «ليست عيباً» وإنما هي «الأسلوب الثوري في العمل»، وأن المرحلية، فيما يتعلق بالثورة الفلسطينية، يجب أن

---

(١٠) «حديث نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين في جامعة بيروت العربية» (٦/١٢/١٩٧٣)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، المصدر المذكور، ص٥٠٧ – ٥٠٨

(١١) انظر: حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤ – ١٩٥.

وبينما كانت قيادة حركة فتح تلتزم رسمياً بموقف عدم الكشف عن أوراقها السياسية، كان بعض ممثليها في أوروبا، وعلى رأسهم سعيد حمامي في لندن، يرسلون إشارات إلى الدول العربية وإلى إسرائيل نفسها عن رغبة الفلسطينيين في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. ففي مقالين ظهرا في الصحافة البريطانية، الأول في منتصف شهر تشرين الثاني ١٩٧٣ والثاني عشية افتتاح مؤتمر جنيف للسلام، دعا سعيد حمامي إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر السلام وإلى قيام دولة فلسطينية في الضفة العربية وقطاع غزة على أساس الإعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ناظراً إلى هدف قيام دولة ديمقراطية ثنائية القومية في فلسطين باعتباره هدفاً بعيداً.

انظر: غريش، م.ت.ف. تاريخ واستراتيجيات . . ، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠ – ١٦٢

(١٢) «حديث صحافي لياسر عرفات في الجزائر» و«خطاب أبو إياد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في بيروت في ٢٧/١١/١٩٧٣»؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، المصدر المذكور، ص٤٧٢ – ٤٧٣ وص٤٦٩ – ٤٧٢.

تتمثل في النضال من أجل انتزاع الضفة الغربية وقطاع غزة من الإحتلال الإسرائيلي وإقامة قاعدة «ثورية» و«وطنية» عليهما، شريطة «أن لا يكون ثمن هذه القاعدة التنازل عن الحق التاريخي»(١٣). وقد أخذ صلاح خلف، في ما بعد، على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كونها لم تشرح لكوادرها، قبل اندلاع حرب تشرين، معنى المرحلية في النضال، وقال «السؤال المطروح علينا، والذي يجب أن نجيب عليه، ليس بين ما نطمح إليه حسب أدبياتنا، إنما المطلوب أن نفكر بالشيء الذي قد يُفرض علينا وكيف نواجهه؛ وطبيعي لا يمكن أن نرضى به إذا كان استسلامياً، إنما يكون فعلاً بوضع برنامج [مرحلي] نناضل جميعاً من أجله، برنامج يجيب على القضايا الراهنة ويتمسك بالحق التاريخي»(١٤).

أما منظمة الصاعقة، التي اندرجت في ذلك الحين إلى جانب الجبهة الديمقراطية وحركة فتح في معسكر أنصار الحل المرحلي، فقد اتخذت، في البدء، موقفاً «متريثاً»، برره أمين سر قيادتها، زهير محسن، بتأكيده أنه لم يطرح على منظمة التحرير الفلسطينية أي «مشروع معين»، وأن مؤتمر السلام نفسه «مازال مشكوكاً في إمكانية انعقاده»، الأمر الذي يترك لفصائل حركة المقاومة الفلسطينية الوقت الكافي كي تناقش الموضوع جيداً وتطرحه على مؤسساتها «بغية الوصول إلى قرار مسؤول ووطني يجمع بين حرصنا على مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية وطموحات الشعب الفلسطيني. . ، [و] حرصنا على ضمان وضع أفضل للأراضي التي يمكن أن يجلو عنها العدو في المرحلة الراهنة»(١٥). وبعد امتناع سوريا عن حضور جلسة افتتاح أعمال مؤتمر جنيف للسلام، أعلنت منظمة الصاعقة معارضتها اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال هذا المؤتمر، معتبرة أن قضية مستقبل الأراضي الفلسطينية التي يمكن أن ينحسر عنها الإحتلال الإسرائيلي «قضية مؤجلة» لا ينبغي أن يتقاتل الفلسطينيون عليها «قبل أن تتم التسوية وقبل أن يتم الإنسحاب»، ومقدرة أن الشعب الفلسطيني، الذي حصل على اعتراف عربي بحقه في تقرير المصير وبكون منظمة التحرير هي ممثله الوحيد، لن يجد «صعوبة في أن يختار بعد التسوية الإطار الدستوري والسياسي الذي يلائم نضاله ويحافظ على قضيته في المستقبل»(١٦).

غير أنه طرأ تحول، منذ مطلع العام ١٩٧٤، على موقف منظمة الصاعقة التي صارت تتخوف مثل غيرها من الفصائل الفلسطينية، بعد الإعلان عن اتفاق فصل القوات بين مصر وإسرائيل في ١٨ كانون الثاني، من إقدام الأردن على خطوة مماثلة لفصل القوات مع إسرائيل على جبهة الضفة الغربية المحتلة. وعليه، أخذت منظمة الصاعقة تعلن علناً دعمها هدف إقامة «سلطة وطنية» فلسطينية في المناطق التي تنسحب عنها إسرائيل، وتؤكد أهمية قيام منظمة التحرير الفلسطينية

---

(١٣) «حديث صحافي لـ أبو إياد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح» (المحرر، بيروت، ١٩٧٣/١٢/١١)؛ المصدر نفسه، ص٥٢٠ – ٥٢٢

(١٤) انظر: درويش، محمود (إعداد) «المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة» (ندوة)؛ شؤون فلسطينية، العدد ٣٠، شباط ١٩٧٤، ص٢٦ – ٢٧.

(١٥) «حديث صحافي لـ زهير محسن أمين سر منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية – قوات الصاعقة» (المحرر، ١٩٧٣/١١/٥)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٦ – ٤٢٧.

(١٦) «حديث صحافي لـ زهير محسن. » (الطلائع، دمشق، ١٩٧٣/١٢/٢٥)؛ المصدر نفسه، ص٥٤٣ – ٥٤٤.

بتبني برنامج مرحلي للنضال. وفي هذا الإتجاه، دعا زهير محسن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى العمل على تحديد خطوط برنامج الحد الأدنى «المطلوب الإلتزام به والتضامن لتنفيذه، في هذه المرحلة، من قبل مصر وسوريا والفلسطينيين [و] الإتحاد السوفييتي»، وأضاف. «بات من واجب الحركة الوطنية الفلسطينية، كمسألة ملحة في الوقت الحاضر، أن تبادر إلى صياغة برنامج مرحلي يحدد الحد الأدنى من المطالب الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة .. إن المشروع الصهيوني ذاته قام على مراحل، وهو لا يعتبر حتى وجوده ضمن الحدود الحالية إلا خطوة مرحلية تهيء للمراحل المقبلة . ومن هنا، فإن مسألة السعي لإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية هي مسألة في صلب العمل السياسي والوطني لأي حركة مسؤولة»(١٧).

وفي الواقع، فقد كان يكمن في خلفية موقف أنصار هدف إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية تقدير بأن احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية، تستند إلى المعطيات التي أفرزتها حرب تشرين، هي احتمالات واقعية. فقد اعتبر نايف حواتمة، في ندوة «شؤون فلسطينية» المشار إليها، أن حرب تشرين، رغم كونها حرباً محدودة، قد أفرزت جملة من المعطيات التي «تضغط بخط الوصول إلى تسوية سياسية»، من ضمنها، كما ذكر، شبه التوازن العسكري العربي – الإسرائيلي الذي تحقق، والضربات الموجعة التي لحقت بالجيش الإسرائيلي، والحالة المعنوية الجماهيرية الفلسطينية والعربية وما ترتب عليها من نهوض وطني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستخدام سلاح النفط وما خلقه من حالة عالمية ضاغطة في اتجاه حل مشكلة الصراع، وقيام أوروبا الغربية بمراجعة مواقفها من قضايا الشرق الأوسط في ضوء مصالحها، وارتفاع أصوات خافتة داخل الولايات المتحدة الأمريكية تطالب بمراعاة المصالح الأمريكية في المنطقة. غير أن الدفع في اتجاه التوصل إلى تسوية سياسية لا يعني، كما قدر الأمين العام للجبهة الديمقراطية، أن هناك «شكلاً واحداً» لهذه التسوية، وإنما هناك، كما لحظ، أكثر من شكل لها، من بينها تسوية تتم في إطار «حل استسلامي تصفوي» مؤداه عدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وحل قضية الشعب الفلسطيني في إطار مشروع «المملكة العربية المتحدة»(١٨). وبهدف قطع الطريق على مثل هذه التسوية «الإستسلامية»، شدد نايف حواتمة على أهمية تبني موقف فلسطيني يقوم على أساس النضال «من أجل دحر الإحتلال الصهيوني وتصفيته عن الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧»، وتمكين الشعب الفلسطيني «في جميع الأراضي التي يتم تحريرها وانسحاب العدو منها من تقرير مصيره بنفسه وإقامة سلطته الوطنية الفلسطينية المستقلة عليها»، معتبراً أن تبني هذا الموقف هو وحده القادر على تعبئة الجماهير الفلسطينية وضمان التفاف فصائل حركة التحرر الوطني العربية حول منظمة التحرير الفلسطينية(١٩).

أما صلاح خلف «أبو إياد»، الذي تحدث في الندوة نفسها باسم حركة فتح، فقد عبّر عن قناعته بأن التسوية القادمة التي ستُفرض «بحكم الإرادة الدولية وبحكم الواقع العربي وموازين

---

(١٧) انظر مداخلة زهير محسن في ندوة شؤون فلسطينية. «المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة»، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

(١٨) انظر مداخلة نايف حواتمة في الندوة نفسها، المصدر نفسه، ص٧ – ٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص٩.

القوى»، يجب أن تواجه ببرنامج فلسطيني واضح يمنع أطراف المعسكر «المعادي» من فرض «التسوية على هواه»، ويحول، في الوقت نفسه، دون استمرار حالة «البلبلة» في صفوف الجماهير الفلسطينية، الأمر الذي سيساهم في تعزيز صمودها «في مواجهة التحديات القادمة»(٢٠).

واعتبر زهير محسن، المتحدث باسم منظمة الصاعقة في الندوة ذاتها، أن نتائج حرب تشرين قد نقلت حركة المقاومة الفلسطينية «من مرحلة الإكتفاء بالرفض إلى مرحلة القدرة على المطالبة وعلى الأخذ»، ومن «الثورة لمجرد الثورة أو القتال لمجرد القتال إلى القتال لتحقيق أهداف عملية ملموسة يمكن أن نجسدها بشكل مادي»، مقدراً أن آثار هذه الحرب، والمتغيرات التي أحدثتها، لابد لها من أن تنعكس على مناهج تفكير فصائل حركة المقاومة الفلسطينية وأساليب عملها «بحيث تطرح عليها التعديلات اللازمة والإنتقال بمستوى [نضالها] خطوة إلى الأمام»(٢١). وفي الاتجاه نفسه، ربطت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، في تقرير صادر عن اجتماعها في مطلع أيار ١٩٧٤، بين التغيرات التي نجمت عن حرب تشرين في منطقة الشرق الأوسط وبين التحول الذي طرأ على الوضع الدولي، معتبرة أن هذه الحرب قد «غيّرت ميزان القوى نسبياً لصالح حركة التحرر الوطني العربي»، وأظهرت أن العدوان الإسرائيلي عاجز عن تحقيق أهدافه في «ظروف انحسار الحرب الباردة والتوتر الدولي وانتصار سياسة الإنفراج الدولي وتعزيز مبادئ التعايش السلمي»، الأمر الذي يهيء ظروفاً ملائمة «لإرغام المعتدين [الإسرائيليين] على التراجع والتوصل إلى تسوية سياسية»(٢٢).

التسوية الأمريكية و«مؤامرة» الدولة الفلسطينية

كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي الممثل الأكثر تعبيراً عن منطق وطروحات اتجاه «الرفض» على الساحة الفلسطينية، الذي عارض بحزم التوجه نحو تبني نهج المرحلية في النضال، ناظراً إلى المطالبة «بالواقعية والتكتيك والحكمة» باعتبارها «استسلاماً متستراً». وقد انطلق المعبرون عن هذا الاتجاه من قناعة مفادها أن حرب تشرين الأول ١٩٧٣ لم تحدث تغيراً نوعياً على موازين القوى في المنطقة، واستندوا إلى موقف قديم كان قد طُرح إثر صدامات أيلول ١٩٧٠ في الأردن وقام على قاعدة الإعتقاد بأن الدولة الفلسطينية هي «مؤامرة» أمريكية يُراد منها إجهاض الكفاح المسلح الفلسطيني وسد الطريق أمام تحقيق هدف الثورة الفلسطينية الإستراتيجي المتمثل في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني. ففي المذكرة التي وجهتها إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٣، اعتبرت الجبهة الشعبية أن أهم ما نتج عن حرب تشرين «هو شعور الإمبريالية الأمريكية بخطورة بقاء هذا

(٢٠) انظر مداخلة صلاح خلف؛ المصدر نفسه، ص٥٦.

(٢١) انظر مداخلة زهير محسن، المصدر نفسه، ص٤٣.

(٢٢) انظر: المهام المطروحة أمام الحزب الشيوعي الأردني في المرحلة الراهنة، التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب في أوائل أيار ١٩٧٤، منشورات الحزب، ص٨ – ١٠.

الوضع المتفجر في منطقتنا، وما يحمله من تهديدات لمصالحها النفطية»، الأمر الذي سيجعل المرحلة القادمة «تحمل محاولة جادة لتسوية الأمور في المنطقة العربية على أساس قرار ٢٤٢».

أما الجديد الذي نشأ بعد الحرب فقد كان، في نظر الجبهة، المناداة «باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فيما يسمونه «مؤتمر السلام» الذي سينعقد على أساس البحث الجاد في تطبيق قرار ٢٤٢»(٢٣). وبعد شهر تماماً على نشر هذه المذكرة، أوضح جورج حبش، في ندوة جماهيرية عقدت في بيروت، موقف الجبهة من هذا الموضوع بقوله: «لا أوافق على النقطة التي تقول إن العدو لا يوافق على الدولة الفلسطينية. . فالعدو الأساسي [الذي] يجب أن ننتبه إلى مخططاته. . هو العدو الإمبريالي بالدرجة الأولى . . إن أمريكا نفسها تريد أن توجد حلاً فعلاً لقضية الشعب الفلسطيني، [و] أحد الإحتمالات أن تسير أمريكا في هذا الاتجاه إذا كانت تريد إجهاض ثورة الشعب الفلسطيني.. فأكبر خطر ممكن أن تقف أمامه الإمبريالية الأمريكية هو ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني.. [و] أمريكا بالذات.. ستكون متحمسة جداً لموضوع الدولة الفلسطينية»(٢٤).

وأكد الأمين العام للجبهة الشعبية أن دولة فلسطينية تنجم عن تسوية أمريكية، وفي ظل موازين القوى القائمة، لن تكون «دولة وطنية»، ولن تشكل قاعدة لمواصلة النضال، وإنما ستكون دولة «تحت رحمة إسرائيل في كل لحظة»، مضيفاً بأنه لن تكون لهذه الدولة مقومات الحياة على الصعيد الإقتصادي، وأنها ستعيش «تناقضاً أساسياً. . هو تناقض بينها وبين جماهير الفلسطينيين هنا في لبنان وفي سوريا وجماهير الفلسطينيين في منطقة ١٩٤٨ وكافة الجماهير الفلسطينية التي لن تحل هذه الدولة حتى مشاكلهم الحياتية»(٢٥). وخلص جورج حبش إلى أن «عقدة الأرض» لا يجب أن تكون «هي المقياس الوحيد لمحاكمة الأمور وتحديد المواقف»(٢٦)

ومع احتدام السجال الفلسطيني حول برنامج «السلطة الوطنية» في مطلع العام ١٩٧٤، سعت الجبهة الشعبية إلى «تسليح» موقفها الرافض باعتبارات وحجج جديدة، فذهب جورج حبش إلى حد تصور أن مداولات مؤتمر جنيف ستسفر عن انتصار وجهة النظر السوفيتية، وهو أمر «غير وارد علمياً»، كما أكد، متسائلاً: هل يمكن أن تنجح منظمة التحرير، في هذه الحالة، في الوصول إلى هدف سلطة وطنية فلسطينية تقوم بعد انسحاب إسرائيل الكامل عن الأراضي العربية «بدون اعتراف، بدون صلح، بدون حدود آمنة، بدون مناطق مجردة من السلاح، بدون قوات دولية، بدون كل هذه الضمانات؟»، وذلك قبل أن يجيب: «جوابي كلا . . فوجهة النظر

---

(٢٣) «مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (الهدف، ١٩٧٣/١١/١٧)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٥.

(٢٤) «خطاب جورج حبش في ندوة جماهيرية» (بيروت، ١٩٧٣/١٢/١٧)؛ المصدر نفسه، ص٥٣١ - ٥٣٢

(٢٥) المصدر نفسه، ص٥٢٩ - ٥٣٠.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٥٣٠ - ٥٣١.

ولمزيد من التفاصيل عن منطق واعتبارات رفض الجبهة الشعبية لبرنامج «السلطة الوطنية» الفلسطينية، يمكن الرجوع إلى:

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين البديل الثوري لمشروع الدولة الفلسطينية التصفوي، منشورات لجنة الإعلام المركزية، نيسان ١٩٧٤

السوفيتية، في فهمها لموضوع التسوية العادلة، [هي] أن تبقى إسرائيل»[٢٧]. وفي رده على من يقول إن هناك، أمام منظمة التحرير الفلسطينية بديلين لا ثالث بينهما: إما عودة الضفة الغربية إلى السيطرة الأردنية أو إقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة عليها، أكد جورج حبش أن هناك «فخاً» في طرح الموضوع على هذا الشكل، معتبراً أن هناك خياراً آخر هو استمرار النضال من أجل إجلاء الإحتلال الإسرائيلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة بالقوة، «بدون اعتراف وبدون صلح»، والسعي، في الوقت نفسه، من أجل «إسقاط» النظام في الأردن «عن طريق الجبهة الوطنية الفلسطينية – الأردنية»[٢٨]. وإلى جانب استمرارها في القتال، على قاعدة «استراتيجية حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد»، سيكون في إمكان الثورة الفلسطينية، كما قدّر الأمين العام للجبهة الشعبية، أن تراهن على «الرفض السوري» وعلى «الإختلاف بين الموقف السوري والموقف المصري» من الحل الجزئي[٢٩].

«قاعدة الارتكاز» والعلاقة بين المرحلي والاستراتيجي

لم يكن في مقدور أنصار برنامج «السلطة الوطنية» التملص من الإجابة عن أسئلة كبيرة طرحها أنصار اتجاه «الرفض»، وكان من أهمها سؤالان مترابطان. ما هي العلاقة بين الهدف المرحلي والهدف الاستراتيجي، وكيف يمكن مواصلة النضال من أجل تحقيق هذا الهدف الأخير، من جهة، ثم ما هو «الثمن» الذي سيكون على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن تدفعه في حال مشاركتها في مفاوضات التسوية وتوصل هذه التسوية إلى إقرار هدف قيام سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انسحاب إسرائيل عنهما، من جهة ثانية.

وفي إجابتهم عن هذين السؤالين، أكد أنصار الهدف المرحلي تمسكهم الحازم بالهدف الإستراتيجي للثورة الفلسطينية؛ فاعتبرت الجبهة الديمقراطية أن سياستها في كل مرحلة «تنبثق من الموقف الإستراتيجي وتستند إليه»، وأن تمسكها بالهدف الإستراتيجي هو الذي دفعها أساساً إلى طرح هدف مرحلي، يشكل تحقيقه خطوة على طريق إقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني[٣٠]. فاستناداً إلى موضوعة «القاعدة الآمنة» نفسها، أكدت قيادة الجبهة الديمقراطية أن السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة، التي ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة، ستمثل «قاعدة ارتكاز» تسمح بمواصلة النضال من أجل إقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية وإحداث تغيير ثوري على الأوضاع في الأردن. فهذه السلطة ستشكل، كما قدّر نايف حواتمة،

(٢٧) انظر مداخلة جورج حبش في ندوة شؤون فلسطينية «المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة»، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٥٠ – ٥١

(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٤.

(٣٠) «حديث صحافي لنايف حواتمة» (الاخبار، بيروت، ٢٢/١٢/١٩٧٣)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، المصدر المذكور، ص٥٣٩.

«قاعدة للثورة ومواصلة حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني»، مضيفاً «وسنحمي سلطة الشعب وسنتابع حمل السلاح من مواقع القاعدة الوطنية الفلسطينية المستقلة لمواصلة الكفاح مع جماهير شعبنا في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وخارجها ضد الكيان الصهيوني، وسنتابع أيضاً الكفاح مع جماهير شعبنا في الأردن والقوى الوطنية الأردنية من أجل اختزال عملية إسقاط النظام. وإقامة الوحدة الوطنية الفلسطينية الأردنية على أسس وطنية ديمقراطية»[٣١]. وبخصوص «الثمن» الذي ينبغي على منظمة التحرير أن تدفعه في مقابل قيام مثل هذه السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة، رفض أمين عام الجبهة الديمقراطية جميع أشكال التسويات التي تقوم «على الصلح والإعتراف بإسرائيل»، مشيراً إلى أن الدول العربية نفسها لن تكون في حاجة إلى دفع «ثمن» الصلح والإعتراف، في مقابل التوصل إلى تسوية سياسية تضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وذلك إذا ما أصرت هذه الدول على قيام إسرائيل، التي تأسست «في إطار شرعية دولية منبثقة عن قرارات الأمم المتحدة»، بتطبيق كل هذه القرارات، بما فيها القرار الخاص بتقسيم فلسطين والقرار الذي يضمن العودة للفلسطينيين، وهو الأمر الذي سترفضه إسرائيل، كما توقع، «فلا يقع لا صلح ولا اعتراف»، باعتبار أن الصلح والإعتراف يجب أن يتما على أساس حدود معينة[٣٢].

أما موقف قيادة حركة فتح، من علاقة الهدف المرحلي بالهدف الإستراتيجي، فقد عبر عنه صلاح خلف بنفيه وجود أي تعارض بين هذين الهدفين، مستنداً في ذلك إلى التمييز الذي أقامه بين «السلطة الفلسطينية» و«الدولة الفلسطينية»، ومعتبراً أن الربط بين الهدف المرحلي والهدف الإستراتيجي يتم عبر إقامة سلطة وطنية مستقلة لا تتحمل «نتائج التسوية»، أي لا تقدم على الصلح أو الإعتراف أو على القبول بأن يكون لإسرائيل حدود آمنة، وقال: «نحن في رأينا ليس هناك تعارض بين المرحلية والهدف الإستراتيجي أبداً، بشرط ألا يكون في العمل المرحلي ثغرات تؤثر على الهدف الإستراتيجي... [و] كان علينا أن نضع خطاً مرحلياً دون التنازل عن الأهداف الأساسية، ولذا قلنا إن أية قطعة من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها أو يجلو عنها الإحتلال، بأية وسيلة كانت، يجب أن نقيم عليها سلطة فلسطينية وطنية...، ولكن يجب ألا تكون هذه السلطة على حساب استمرارية الثورة؛ فلا اعتراف ولا صلح مع إسرائيل ولا حدود آمنة معها»[٣٣]. غير أن قائداً آخر لحركة فتح، هو خالد الحسن، لم يستطع أن ينكر أن النضال الوطني الفلسطيني سيواجه «مأزقاً» في حال التوصل إلى تسوية سياسية تقضي بقيام سلطة وطنية فلسطينية مستقلة على الأراضي التي تنسحب عنها إسرائيل. فعلى الرغم من تأكيده، في ندوة عقدها في قطر في مطلع نيسان ١٩٧٤، أن الهدف الإستراتيجي للثورة الفلسطينية سيبقى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية

---

(٣١) انظر. حواتمة، نايف: العمل بعد حرب تشرين لدحر الحل الإستسلامي التصفوي وانتزاع حق تقرير المصير، منشورات الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، نيسان ١٩٧٤، ص٥٠ – ٥١.

(٣٢) انظر مداخلة نايف حواتمة في ندوة شؤون فلسطينية «المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة»، المصدر المذكور، ص٣٨

(٣٣) «حديث صحافي لـ صلاح خلف» (الشعب، الجزائر، ٢٤/٨/١٩٧٤)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، مصدر سبق ذكره، ص٣١٠ – ٣١٢.

«بدون إسرائيل»، يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود «بدون تمييز بسبب الدين»، إلا أنه أقر بوجود المأزق المشار إليه، مشيراً إلى أن «ما سيتبع الإنسحاب الإسرائيلي من إعادة لتنظيم العلاقات الدولية في العالم، وموضوعة الوفاق الدولي، وعلاقات تسويق وضع السلاح؛ كل ذلك لن يجعل صوت البندقية [الفلسطينية] مرتفعاً في المرحلة القادمة كما كان في الماضي». وعن سؤال يتعلق بكيفية مواصلة النضال الوطني الفلسطيني، في ظروف المرحلة الجديدة، على طريق إنجاز الهدف الإستراتيجي للثورة الفلسطينية، أجاب خالد الحسن، بتعابير عامة، أن هذا النضال سيتواصل بالإستناد إلى «الإرادة» التي فجّرت الثورة في مطلع العام ١٩٦٥، ومن خلال «الإلتصاق الكامل بمضمون شعار ثورة حتى النصر. . .، حتى يتحقق به تغيير في قناعات العالم [وفي] موازين القوى»[٣٤]. وعن المأزق ذاته، توقع زهير محسن، أمين سر منظمة الصاعقة، أن تؤدي التسوية السياسية، في حال نجاحها، إلى إنهاء «مظاهر حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل»، وأن تسحب، بالتالي، من أيدي المناضلين الفلسطينيين «الأوراق والإمكانات المتوفرة حالياً لمواصلة النضال المسلح وكافة أشكال النضال الأخرى»، معتبراً أن نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في تجاوز هذا المأزق لا يمكن أن يتم إلا على أساس قيام سلطة وطنية فلسطينية «قوية» وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية باعتبارها «الطريق الوحيدة لضمان بقاء الوجود الفلسطيني متماسكاً»، وتمكينه من إيجاد «صيغة جديدة للتعبير عن استمرارية القضية الفلسطينية ذاتها واستمرارية النضال الفلسطيني ذاته»[٣٥].

برنامج النقاط العشر: اتفاق لن يطول

وكخطوة على طريق صياغة برنامج سياسي مرحلي للثورة الفلسطينية، بادرت الفصائل الثلاثة الداعمة هدف إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة، وهي حركة فتح والجبهة الديمقراطية ومنظمة الصاعقة، إلى تقديم «ورقة عمل ثلاثية» إلى اجتماع المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير، المنعقد في ١٦ شباط ١٩٧٤، تضمنت، إلى جانب التوكيد على هدف تحرير فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية على كل الأرض الفلسطينية، ثلاثة أهداف مرحلية هي: إجبار إسرائيل على الإنسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفض عودة هاتين المنطقتين إلى السيطرة الأردنية وضمان حق الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في تقرير المصير والإستقلال الوطني والسيادة الكاملة على أراضيه المحررة. وشددت الوثيقة الثلاثية على استمرار رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ باعتباره لا يلبي الحد الأدنى من مطالب وحقوق الشعب الفلسطيني ويتعامل مع قضيته كقضية لاجئين[٣٦]. غير أن اجتماع المجلس المركزي

(٣٤) «حديث خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح اجراه في قطر» (الرأي العام، الكويت، ٣ و٤ و٥/ ٤/ ١٩٧٤)؛ المصدر نفسه، ص١٠٦ – ١٠٨.

(٣٥) انظر مداخلة زهير محسن في ندوة شؤون فلسطينية «المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة»، المصدر المذكور، ص٤٦.

(٣٦) أورده غريش، م ت.ف. تاريخ واستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦ – ١٧٧.

المذكور لم يتوصل، في حينه، إلى أية نتيجة ملموسة، الأمر الذي اقتضى، في أيار ١٩٧٤، تشكيل لجنة موسعة للحوار من ممثلي الفصائل الرئيسية لمنظمة التحرير، بمن فيهم ممثلو اتجاه «الرفض»، إضافة إلى ممثل عن الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة، توصلت، إثر مناقشات مطولة، إلى مشروع برنامج تقرر عرضه على المجلس الوطني الفلسطيني. ويبدو أن الإعلان، في نهاية شهر أيار نفسه، عن اتفاق فصل القوات بين سوريا وإسرائيل على جبهة الجولان(٣٧)، وتزايد التخوف من دخول الأردن في مفاوضات مع إسرائيل حول مستقبل الضفة الغربية، ولاسيما بعد أن صارت الحكومة الأردنية تؤكد، اعتباراً من مطلع أيار ١٩٧٤، أن على منظمة التحرير الفلسطينية أن تشارك في أعمال مؤتمر جنيف لبحث القضية الفلسطينية شريطة عدم تطرقها إلى موضوع الضفة الغربية ومصيرها، قد أضعفا معارضة ممثلي اتجاه «الرفض»، وسهلا، تالياً، الإتفاق على عقد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وقد انعقدت هذه الدورة بالفعل في القاهرة في مطلع حزيران ١٩٧٤، وتبين، منذ بدء مداولاتها، أن هدفها يتمثل في تبني برنامج مرحلي يؤهل منظمة التحرير كي تكون طرفاً فاعلاً في التسوية السياسية ويمكّنها من تحمل مسؤولياتها عن مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة في حال انسحاب إسرائيل عنها.

ففي التقرير الذي قدم، باسم اللجنة التنفيذية، إلى أعضاء المجلس الوطني أشير إلى أن حرب تشرين قد أحدثت «تغييراً ملموساً مجسماً بعوامل ومعطيات جديدة خرجت بالموقف العربي من دائرة الركود السياسي الذي كانت تعيشه المنطقة»، وفتحت الأفق أمام «اتساع دائرة الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي وحيد، فلسطينياً وعربياً ودولياً». وبعد أن أرجع التقرير «تريث» اللجنة التنفيذية في اتخاذ موقف إلى الحرص على استمرار الحوار الديمقراطي والإلتقاء على موقف وطني موحد والإحتفاظ بزمام المبادرة، خلُص إلى اعتبار «أن استمرار النضال من أجل الإقتلاع المبكر للإحتلال وإنهاء كل أشكال التسلط على أرضنا أمر تفرضه مصلحة شعبنا ومقتضيات استمرار نضاله الثوري المسلح»(٣٨).

وفي جلسته الختامية، التي انعقدت في ٨ حزيران، أقر المجلس الوطني الفلسطيني، بإجماع المشاركين فيه ما عدا أربعة منهم، البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي أنهى مرحلة تاريخية طويلة من عمر الفكر السياسي الفلسطيني تميزت برفض تبني منهج المرحلية في النضال. وقد عبرت الصياغة «المرتبكة» للعديد من نقاط البرنامج، الذي انطلق من «الميثاق الوطني الفلسطيني» عن طبيعة تناقضات هذا الفكر، في تلك المرحلة، وعن رغبة واضعيه في الحفاظ على حد أدنى سياسي من الإتفاق الوطني. فبخصوص وسيلة الوصول إلى إقامة

(٣٧) في ٢٩ أيار ١٩٧٤، أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون نجاح مهمة وزير خارجيته هنري كيسنجر في الشرق الأوسط في التوصل إلى اتفاق للفصل بين القوات في الجولان. وقد جرى التوقيع على هذا الاتفاق، الذي انسحبت القوات الإسرائيلية بموجبه من مناطق محددة في الهضبة السورية المحتلة بما فيها مدينة القنيطرة، في مدينة جنيف في ٣١ من الشهر نفسه، لتنتهي بذلك حرب الإستنزاف التي خاضتها القوات السورية ضد القوات الإسرائيلية ودامت ٨١ يوماً وقد نص ذلك الإتفاق على تطبيق القرار الدولي رقم ٣٣٨ والتزام الجانبين السوري والإسرائيلي، التزاماً دقيقاً، بوقف إطلاق النار، وقضى بتشكيل قوات فصل تابعة للأمم المتحدة.

(٣٨) أورده حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، المصدر المذكور، ص٢٠٥ – ٢٠٦.

«سلطة الشعب الوطنية المستقلة»، على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، أكدت النقطة الثانية من نقاط البرنامج العشر أن منظمة التحرير ستناضل بكافة الوسائل «وعلى رأسها الكفاح المسلح» لإقامة هذه السلطة التي ستكون هي نفسها سلطة «مقاتلة». وهي في نضالها هذا ترفض، كما ورد في النقطة الثالثة، أي مشروع كيان فلسطيني يكون ثمنه «الإعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني»، كما ترفض انسجاماً مع ذلك، وكما جاء في النقطة الأولى، التعامل مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية «بما في ذلك مؤتمر جنيف». وعن علاقة الهدف المرحلي بالهدف الإستراتيجي، أكدت النقطة الرابعة أن أية خطوة تحريرية تتم هي «حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية». وبالنسبة للعلاقة بين الوطني والقومي، أشارت النقطة الثامنة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية ستناضل، بعد قيامها، من أجل «اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة». وعن العلاقة الخصوصية بين فلسطين والأردن، دعت النقطة الخامسة إلى النضال مع القوى الوطنية الأردنية «لإقامة جبهة وطنية أردنية – فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال»[٣٩]. وتحسباً من المستقبل الذي قد ينفتح على احتمالات عديدة، أصر ممثلو اتجاه «الرفض» ونجحوا في تضمين البرنامج نقطة جديدة، لم تحمل رقماً، نصت على دعوة المجلس الوطني الفلسطيني إلى دورة استثنائية للبت في أي «موقف مصيري» ينشأ ويتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني[٤٠].

غير أن الإجماع الذي تحقق في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني لم يدم أكثر من شهر واحد، عاد بعده ممثلو اتجاه «الرفض» إلى مواقفهم التقليدية. فمنذ منتصف شهر تموز ١٩٧٤، ورغم غياب أي احتمال جدي لانعقاد جلسة جديدة من جلسات مؤتمر جنيف ودعوة وفد من منظمة التحرير لحضورها، صارت الجبهة الشعبية تحذر في بياناتها من أن مشاركة أية قيادة فلسطينية في مؤتمر جنيف، أو أي مؤتمر آخر، على ضوء «موازين القوى القائمة حالياً» يعتبر «اعترافاً بشرعية الإغتصاب الصهيوني لأرضنا». ورداً على موقف بعض القيادات الفلسطينية الذي اتُهم بقبول «المساومة» والإستعداد «للمشاركة في التسوية من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المشبوهة على جزء من أرض فلسطين»، أكدت الجبهة الشعبية أنها لن تتوانى عن «كشف وفضح ومقاومة أي انحراف تلمسه من أية جهة كانت»، مشيرة، في هذا السياق، إلى أن تعاطيها مع برنامج النقاط العشر، رغم أن صيغته «لا تمثل وجهة نظرها بشكل واضح»، كان هدفه «منع أي تفجير في الساحة الفلسطينية»[٤١]. وفي مطلع شهر آب ١٩٧٤، دعا جورج حبش قوى الرفض،

(٣٩) انظر النص الكامل للبرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠ – ٢١١؛ وكذلك في، حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، المصدر المذكور، ص٢٠٧ – ٢١٦

(٤٠) انظر في هذا الصدد الحديث الصحافي الذي أدلى به أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وأحد المعبرين البارزين عن اتجاه «الرفض» إلى مجلة إلى الأمام (بيروت، ١٢/٧/١٩٧٤)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، المصدر المذكور، ص٢٤٤ – ٢٤٦

(٤١) «بيان سياسي رقم ١ للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، المصدر نفسه، ص٢٤٨ – ٢٤٩.

في الساحة الفلسطينية، إلى الإنتظام في جبهة واحدة تستند إلى تحليل موحد خلاصته أن الثورة الفلسطينية «تنتهي وتصفى عندما تصبح جزءاً من التسوية السياسية المطروحة الآن»، معتبراً أن على هذه الجبهة أن تبقى في إطار منظمة التحرير كي تمنع «إنحرافها التام»، وأن تستعد، في الوقت نفسه، كي تصبح «هي الممثلة الوحيدة لاستمرار الثورة» في حال ذهاب منظمة التحرير إلى مؤتمر جنيف[٤٢]. وفي ٢٦ أيلول، أعلنت الجبهة انسحاب ممثلها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وذلك كي «لا تتحمل مسؤولية الإنحراف التاريخي الذي تسير فيه قيادة المنظمة»، آخذة على هذه القيادة امتناعها عن فضح حقيقة مؤتمر جنيف وتعاملها مع برنامج النقاط العشر «كترخيص شرعي لها كي تسير في طريق الإنحراف»، وحدوث اتصالات بينها وبين الإدارة الأمريكية «بشكل سري وبمعزل عن الجماهير»، ومؤكدة أن غياب برنامج حد أدنى، يضمن استمرار الكفاح الفلسطيني، يجعل من واجب القوى الثورية الفلسطينية «ألا تعطي الطرف المنحرف شرعية تمثيل الشعب في مساومات لا تخدم إلا مصلحة العدو»[٤٣].

وعشية انعقاد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط، أصدرت الفصائل الأربعة التي شكلت «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الإستسلامية»، وهي الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية – القيادة العامة وجبهة التحرير العربية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني[٤٤]، أصدرت بياناً أشارت فيه إلى أن الطرف الفلسطيني «المنحرف» والمشكل «من اليمين الرجعي واليسار الإنتهازي» بات يسابق، «بخطواته الإستسلامية»، الأنظمة العربية التي «تقود التسوية» وتستعد للجلوس إلى «مائدة المفاوضات مع العدو الصهيوني في مؤتمر جنيف»[٤٥].

والمفارقة أن أحداً لم يدع منظمة التحرير إلى المشاركة في مؤتمر جنيف، الذي كان أمر انعقاده، في تلك الفترة، مستبعداً أصلاً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مواقف أنصار البرنامج المرحلي ظلت تؤكد، منذ نهاية العام ١٩٧٣، كما قدر نايف حواتمة، أن مسألة مؤتمر جنيف ليست مسألة «جوهرية»، باعتبار أن منظمة التحرير ليست مدعوة إلى حضور هذا المؤتمر، وبالتالي لا يجب أن «تخوض فصائل الثورة صراعاً على قضايا وهمية». وبعد أن انفضت الجلسة الأولى من

---

(٤٢) «حديث صحافي لـ جورج حبش» (الهدف، ٣/٨/١٩٧٤)؛ المصدر نفسه، ص٢٨٣.

(٤٣) «البيان الصحفي الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية»، وكذلك: «بيان آخر للجبهة الشعبية . حول انسحابها من اللجنة التنفيذية»؛ المصدر نفسه، ص٣٤٤ – ٣٤٧ وص٣٦١ – ٣٦٢.

(٤٤) تشكلت النواة الأولى لهذه الجبهة، في منتصف تموز ١٩٦٧، في مدينة القدس، وكان من أبرز مؤسسيها الدكتور صبحي غوشة. ومنذ بداية العام ١٩٦٨، شرعت وحداتها العسكرية في ممارسة الكفاح المسلح وصارت تتشكل لها قواعد ومراكز تدريب في الأردن. وفي الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت في أيلول ١٩٦٩، أصبح عضو المجلس الوطني بهجت ابو غربية ممثلاً لها وفي الدورة الرابعة عشرة في عام ١٩٧٩، اضيف اسم امينها العام سمير غوشة إلى قائمة أعضاء المجلس.

انظر. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام في أربعة مجلدات، مصدر سبق ذكره، المجلد الرابع، ١٩٨٤، ص٤٧٠ – ٤٧٢.

(٤٥) انظر بيان «جبهة القوى الفلسطيبية الرافضة للحلول الإستسلامية»، في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، المصدر المذكور، ص٤١٣ – ٤١٤.

جلسات المؤتمر من دون نتائج تذكر، وتم التوصل إلى اتفاق فصل القوات على الجبهة المصرية الإسرائيلية في مطلع العام ١٩٧٤، شدد الأمين العام للجبهة الديمقراطية نفسه على أن مؤتمر جنيف، الذي انعقد على أساس القرار ٢٤٢، لا يعني منظمة التحرير، وانه «من السابق لأوانه» أن تتخذ المنظمة موقفاً منه، ولاسيما بعد أن أُفرغ من مضمونه وحُوّل إلى «هيكل عظمي» تتم كل الخطوات خارج إطاره[٤٦]. وفي مطلع ربيع العام ١٩٧٥، اعتبر صلاح خلف أن الثورة الفلسطينية قد تصرفت «بذكاء»، عندما طرحت برنامج السلطة الوطنية ولم تعلن موقفاً محدداً من مؤتمر جنيف «لا رفضاً ولا قبولاً»، منتظرة «الدعوة إلى حضور المؤتمر وتغيير القرار رقم ٢٤٢»[٤٧].

وفي الواقع، فإن الإنتصارات السياسية التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية في نهاية العام ١٩٧٤، والتي عززت صفتها التمثيلية فلسطينياً وعربياً ودولياً[٤٨]، قد جاءت، بتوكيدها ضرورة مشاركة الفلسطينيين في جهود التسوية من خلال المنظمة لتضع عقبة جدية جديدة في

---

(٤٦) «حديث صحافي لـ نايف حواتمة» (البيرق، بيروت، ١٧/٤/١٩٧٤)' المصدر نفسه، ص١٢٩.
هذا وكانت منظمة الصاعقة قد اصدرت بياناً، غداة افتتاح اعمال مؤتمر جنيف، وامتناع سوريا عن حضوره، حذرت فيه من مخاطر تحول هذا المؤتمر إلى وسيلة لتهديد الوحدة الوطنية الفلسطينية، معتبرة ان مؤتمر جنيف «غير مؤهل لتحقيق حل يتضمن شيئاً من العدالة لمشكلة الشعب الفلسطيني، [و] أن مشاركة طرف فلسطيني في المؤتمر من شأنها ان تحوّل التسوية المنتظرة للآثار الناتجة عن عدوان حزيران ١٩٦٧ إلى تصفية عامة للقضية الفلسطينية».
انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٠ - ٥٤١

(٤٧) «حديث صحافي لـ صلاح خلف» (الاسبوع العربي، بيروت، ٧/٤/١٩٧٥)' الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، ص١٢٦ - ١٢٧.

(٤٨) حققت منظمة التحرير أول انتصاراتها السياسية هذه في مؤتمر القمة العربي السابع، الذي انعقد في مدينة الرباط ما بين ٢٦ - ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٤، واكد في قراراته، التي حظيت بمباركة الأردن هذه المرة، حق الشعب الفلسطيني «في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره»، وحقه «في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على اية ارض فلسطينية يتم تحريرها»، ودعم المنظمة «في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين القومي والدولي في إطار الإلتزام العربي».
انظر: «قرار مؤتمر القمة العربي السابع»، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٠ - ٤٢١.
وكانت الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة قد اقرت، قبل اسبوعين من انعقاد مؤتمر القمة العربي السابع، دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها «ممثل الشعب الفلسطيني» إلى الإشتراك في مداولاتها حول القضية الفلسطينية، التي أُدرجت لأول مرة، منذ عام ١٩٤٧، تحت بند «قضية فلسطين» وليس تحت بند «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، وبقيام رئيس المنظمة ياسر عرفات بإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤، تكرس الطابع السياسي الدولي للقضية الفلسطينية، التي اسفرت مداولات الجمعية العامة حولها عن صدور قرارين في ٢٢ من الشهر نفسه: الأول حمل الرقم ٣٢٣٦، ودعا إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة في فلسطين «بما في ذلك حق تقرير المصير من دون تدخل خارجي، وحقه في الإستقلال والسيادة الوطنيين»، وإلى ممارسة الفلسطينيين «حقهم الثابت في العودة لبيوتهم وممتلكاتهم التي انتُزعوا منها وأُرغموا على النزوح عنها»؛ والثاني حمل الرقم ٣٢٣٧ وقضى بإعطاء منظمة التحرير صفة العضو المراقب في الأمم المتحدة.
انظر، شعث، د. نبيل: «القصة الكاملة لإدراج القضية في الأمم المتحدة»، شؤون فلسطينية، العدد ٤٠، كانون الأول ١٩٧٤، ص٢٠ - ٣١.

وقد شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة، بعد صدور قرارات قمة الرباط العربية ووصول وفد منظمة التحرير إلى الأمم المتحدة، تحركاً شعبياً واسعاً، اتخذ شكل إضرابات ومظاهرات حاشدة، عبرت فيها قطاعات واسعة من سكان هذه المناطق عن وقوفها الحازم إلى جانب منظمة التحرير وانحيازها إلى برنامجها الوطني المرحلي.

وجه استئناف مؤتمر جنيف، ولاسيما في ظل الرفض الإسرائيلي القاطع لأي مشاركة للمنظمة في هذا المؤتمر. ومع ذلك، فقد استمرت أطراف «جبهة الرفض» في التحذير من مخاطر «المؤامرة» الدولية الهادفة إلى ضمان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف؛ فاعتبرت الجبهة الشعبية، في بيان أصدرته في منتصف تشرين الثاني ١٩٧٤ تعليقاً على قرار دعوة وفد من المنظمة إلى الأمم المتحدة، أن هدف هذه الدعوة «هو فبركة قرار يؤهل م.ت.ف، أو حكومة المنفى التي ستشكلها المنظمة، للدخول طرفاً في مؤتمر جنيف التآمري»، مشددة، في هذا السياق، على أن قيام الثورة الفلسطينية بتشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة لا يمكن أن يتم «إلا بعد أن تفرض الثورة إرادتها وتوشك على الإنتصار»، وبعد أن تكون قد تسلمت قيادتها قيادة «ثورية» كالقيادة الفيتنامية[٤٩].

وكانت فكرة تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، أو حكومة في المنفى، قد طرحت جدياً لأول مرة، من قبل بعض الأوساط القيادية الفلسطينية، إثر قيام الملك حسين باقتراح مشروع «المملكة العربية المتحدة» في آذار ١٩٧٢. وفي خطاب ألقاه في ٢٨ أيلول من العام نفسه، في الذكرى الثانية لوفاة جمال عبد الناصر، فاجأ الرئيس المصري أنور السادات مستمعيه بدعوته إلى تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة وإعلانه استعداد الحكومة المصرية للإعتراف بهذه الحكومة إذا ما شكلت. وقد رفضت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في حينه، هذا المقترح رفضاً غير مباشر، وذلك بتوكيدها «دعم الكيان الفلسطيني متمثلاً في م.ت.ف». وبصدور قرارات قمة الرباط في تشرين الأول ١٩٧٤، عادت قضية تشكيل الحكومة الفلسطينية إلى البروز من جديد، حيث قدّر تيار، عبّر عنه الشيوعيون والجبهة الديمقراطية في الأساس، أن قيام منظمة التحرير بتشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة سيعزز صفتها التمثيلية ويقطع الطريق أمام أي محاولة للإلتفاف على حق الشعب الفلسطيني في الإستقلال الوطني. ففي بيان أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، في مطلع تشرين الثاني ١٩٧٤، أشير إلى أن الظروف الفلسطينية والعربية والدولية «أصبحت مهيأة لتشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة تتمثل فيها كافة القوى السياسية الوطنية والشعبية، بلا تمييز، التي ساهمت وتساهم في الكفاح الوطني المعادي للإمبريالية والإحتلال»[٥٠]. وفي الخطاب الذي ألقاه في بيروت في الذكرى السادسة لتأسيس الجبهة الديمقراطية، دعا نايف حواتمة إلى تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة تتشكل «من حملة السلاح العاملين في صفوف م.ت.ف والجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة»، واعتبر، في حديث أدلى به بعد أيام إلى مجلة «الحرية»، أن تشكيل مثل هذه الحكومة «سيضع حداً لكل مناورات التطاول على قرارات الرباط» وعلى حق الشعب الفلسطيني «في تقرير مصيره والإستقلال الوطني»[٥١]. غير أن فكرة تشكيل مثل هذه الحكومة لم تحظَ، في ذلك الوقت، بتأييد كل أنصار البرنامج المرحلي؛ فإذا كانت قيادة حركة فتح قد امتنعت آنذاك عن الدخول طرفاً

(٤٩) «بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (منتصف تشرين الثاني ١٩٧٤)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، مصدر سبق ذكره، ص٤٥١.

(٥٠) انظر «بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني»؛ الحقيقة، السنة ٢٥، تشرين الثاني ١٩٧٤، ص٣ – ٦.

(٥١) انظر الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٥، مصدر سبق ذكره، ص٥٩ – ٦٠ وص٦٥

مباشراً في نقاش هذه الفكرة، فإن ممثل منظمة الصاعقة، زهير محسن، قد عبّر، في مطلع العام ١٩٧٥، عن قناعته بعدم وجود ضرورة إلى «التعجل والتسرع» في اتخاذ قرار حول تشكيل هذه الحكومة، التي يجب قبل البت في أمرها، كما قدّر، الإتفاق على عدة أمور مثل طريقة تشكيل هذه الحكومة واختصاصاتها، والمؤسسة التي ستتخذ القرار بذلك، وطبيعة العلاقة التي ستقوم بين هذه الحكومة وبين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، رافضاً، في هذا السياق، رفضاً قاطعاً الفكرة التي يروجها البعض – كما ذكر – بخصوص تشكيل حكومة فلسطينية من شخصيات «تقليدية» من خارج إطار منظمة التحرير، وذلك كي تكون «مقبولة» من سلطات الإحتلال الإسرائيلي، ومن الإدارة الأمريكية(٥٢).

تراجع احتمالات التسوية والعودة إلى هاجس «الحصار»

بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تراكم انتصاراتها السياسية على الصعيدين العربي والدولي، في ظل تعمق الإنشقاق السياسي بين صفوفها، كانت تختمر في لبنان العوامل السياسية والطائفية والديمغرافية والإجتماعية التي أدت، في نيسان ١٩٧٥، إلى تفجير الحرب الأهلية اللبنانية(٥٣). وما لاشك فيه، فقد لعب الوجود الفلسطيني المسلح في هذا البلد دور صاعق التفجير لهذه الحرب التي استمرت سنوات طوالاً. وعلى الرغم من أن فصائل حركة المقاومة الفلسطينية قد حاولت أن تتجنب، في البدء، الدخول طرفاً مباشراً في هذه الحرب، إلا أن تزامن اندلاع القتال في لبنان مع تصاعد الإعتداءات الإسرائيلية على مناطق الجنوب اللبناني ومع تكثف مساعي الإدارة الأمريكية من أجل التوصل إلى اتفاق ثان لفصل القوات على جبهة سيناء، قد جعل هذه الفصائل ترى في أحداث لبنان حلقة من حلقات «المؤامرة» الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وكانت قيادة حركة فتح قد صارت تستبعد، منذ بداية العام ١٩٧٥، احتمال انعقاد مؤتمر جنيف والتوصل إلى تسوية شاملة، محددة أهداف تحركات وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في: «استبعاد الإتحاد السوفييتي عن التسوية، وتحقيق مجموعة من التسويات الجزئية [و] رفض الإعتراف بالوجود الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية»(٥٤). وبعد اندلاع الصدامات المسلحة في لبنان، أجمعت فصائل المقاومة الفلسطينية على ربط هذه الصدامات

---

(٥٢) «حديث صحافي لـ زهير محسن» (الأسبوع العربي، ٦/١/١٩٧٥)؛ المصدر نفسه، ص٣ – ٤

(٥٣) شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٥ تصاعداً في حدة المواجهة الإجتماعية في لبنان، التي صارت تتخذ طابعاً عنيفاً، منذ نهاية شباط، إثر قيام وحدات من الجيش اللبناني بمهاجمة تظاهرة نظمها الصيادون في مدينة صيدا وفي الثالث عشر من نيسان ١٩٧٥، وقع هجوم على باص، في حي عين الرمانة في ضاحية بيروت الخاضع لسيطرة ميليشيات حزب الكتائب، ادى إلى قتل وجرح عدد من ركابه الفلسطينيين، واعتبر إيذاناً ببدء الحرب الأهلية اللبنانية وفي ٢٤ ايار، بدأت تظهر في العاصمة اللبنانية الحواجز العسكرية التي قسمتها إلى منطقتين منفصلتين: بيروت الشرقية وبيروت الغربية

(٥٤) «حديث صحافي لـ صلاح خلف» (الصياد، بيروت، ٦/٢/١٩٧٥)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٥، المصدر المذكور، ص٣٤ – ٣٥.

بمحاولات التوصل إلى تسوية جزئية ثانية بين مصر وإسرائيل، واندفعت، على أساس هذا التقدير، على طريق الدخول كطرف مباشر في الصراع المسلح إلى جانب القوى الوطنية واليسارية والإسلامية التي كانت، لاعتبارات عديدة، تدعم استمرار الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. ففي مطلع تموز ١٩٧٥، أشار نايف حواتمة إلى أن الأحداث الجارية في لبنان، «منذ مجزرة عين الرمانة بتاريخ ١٣ نيسان»، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاولات تمرير «الخطوة الجزئية الثانية على جبهة سيناء»، تمهيداً لإعادة «بعث دور النظام الأردني»، مؤكداً أن إدراك الثورة الفلسطينية هذه الحقيقة هو الذي دفعها إلى الإصرار «على دحر وإفشال مخطط [حزب] الكتائب وشركاه»، وذلك من خلال النضال «إلى جانب شعب لبنان وقواه الشريفة حتى ينتصر الخير لصالح الشعبين الشقيقين»[٥٥]. وفي منتصف الشهر نفسه، نفى زهير محسن أن يكون الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان هو «السبب الأساسي» لتفجر الأحداث، معتبراً أن الدور الذي صارت تلعبه الثورة الفلسطينية في الحياة اللبنانية قد فُرض عليها «فرضاً»، وأنه لم يكن «وارداً» في الأصل في حساباتها، ومقدراً أن توقيت التفجير في ١٣ نيسان كان يُراد منه «التغطية» على مساعي وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر و«إشغال الفلسطينيين والعرب جميعاً بما يصرفهم عن الضغط في اتجاه اعتماد المنهج البديل»[٥٦]. ويبدو أن التوصل الفعلي إلى إتفاقية سيناء الثانية، في الرابع من أيلول ١٩٧٥[٥٧]، قد زاد مخاوف فصائل حركة المقاومة الفلسطينية على مستقبل وجودها العسكري والسياسي في لبنان، وجعلها تتورط، أكثر فأكثر، في الحرب الأهلية الدائرة فيه. ولم يكن من شأن المخطط الذي شرعت في تنفيذه ميليشيات الأحزاب «اليمينية» المسيحية المناهضة لهذا الوجود، في منتصف كانون الثاني ١٩٧٦، لحصار وإسقاط المخيمات الفلسطينية الواقعة في المناطق الخاضعة لنفوذها، لم يكن من شأنه سوى أن يزيد من وتيرة تورط الفصائل الفلسطينية في هذه الحرب[٥٨]. ومن جهة أخرى، أدت التطورات التي طرأت

(٥٥) «حديث صحافي لـ نايف حواتمة» (الحرية، ٧/٧/١٩٧٥)؛ المصدر نفسه، ص٢٧١ – ٢٧٢.

(٥٦) «حديث صحافي لـ زهير محسن» (الطلائع، ١٥/٧/١٩٧٥)؛ المصدر نفسه، ص٢٧٩ – ٢٨١

(٥٧) بعد سلسلة من الجولات المكوكية التي قام بها بين مصر وإسرائيل، في النصف الثاني من آب ١٩٧٥، نجح الوزير الامريكي هنري كيسنجر في جعل المصريين والإسرائيليين يتفقون على بنود اتفاقية الفصل الثاني التي وقعت في جنيف. وبموجبها انسحبت القوات الإسرائيلية من بعض سيناء المحتلة، ولاسيما من منطقة المضائق ومن حقول نفط ابو رديس، على قاعدة التزام البلدين بالتقيد بوقف إطلاق النار وتعهدهما «بعدم استخدام القوة او التهديد بها او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر». كما تقرر، بموجب هذه الإتفاقية، استمرار تواجد قوات الطوارئ الدولية وإقامة محطات إنذار مبكر يشرف عليها حوالي ٢٠٠ فني أمريكي في المنطقة التي انسحبت منها إسرائيل. ومقابل انسحابها هذا، حصلت إسرائيل على تعويضات أمريكية وعلى ضمانات بالحفاظ على تفوقها العسكري.

انظر شوفاني، د. الياس. «الإتفاق المرحلي في سيناء دفعة أولى على حساب التسوية»، شؤون فلسطينية، العدد ٥٠ – ٥١، تشرين الأول – تشرين الثاني ١٩٧٥، ص٥٩ – ٦٩؛ وكذلك: الشعيبي، عيسى «قراءة في بنود الإتفاقية المصرية – الإسرائيلية»، المصدر نفسه، ص١١٥ – ١٢٢.

(٥٨) بعد أيام قليلة على سقوط مخيم ضبية الواقع في المتن الشمالي في ١٤ كانون الثاني ١٩٧٦، أسقطت القوات الفلسطينية، بالتعاون مع حلفائها اللبنانيين، بلدة الدامور الواقعة في جنوبي العاصمة، والتي كانت تقطنها غالبية من المسيحيين. وفي مطلع تموز ١٩٧٦، سقط مخيم جسر الباشا، ثم سقط، في ١٢ اب، مخيم تل الزعتر بعد حصار دام ١١٩ يوماً.

على علاقات دول «الطوق» إلى إشاعة القلق داخل صفوف حركة المقاومة الفلسطينية، وأعادت فصائل هذه الحركة - أو بالأحرى غالبيتها - لتعيش في ظل هاجس «الحصار» الذي لازمها بعد صدامات أيلول ١٩٧٠ في الأردن. فقد حفز اندفاع مصر على طريق التسويات الجزئية، بما حمله من تهديدات لفرص التوصل إلى تسوية شاملة، حصول تقارب سياسي بين كل من سوريا والأردن، وشجع سوريا على طرح فكرة قيام تحالف رباعي يضم، إلى جانبها، كلاً من الأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما دفعها، من جانب آخر، وأمام تصاعد الأخطار الناجمة عن استمرار المواجهات الدامية في لبنان، إلى اتخاذ قرار التدخل العسكري المباشر في هذا البلد.

وقد عبّر الإتجاه الغالب داخل حركة المقاومة الفلسطينية عن تخوفه من أن تكون هذه التطورات تستهدف الحد من «حرية» تحرك منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وفرض «الوصاية» عليها. وبدخول القوات السورية إلى لبنان في مطلع حزيران ١٩٧٦، والذي ساهم في وقف إندفاعة القوى اللبنانية المتعاونة مع حركة المقاومة الفلسطينية، ووقوع مواجهات عسكرية سورية - فلسطينية، تجدد على الساحة الفلسطينية، إلى جانب الخلاف الفكري بين أنصار البرنامج المرحلي ومعارضيه والذي لم يحجبه تراجع احتمال التسوية[٥٩]، خلاف آخر بين أنصار النزعة «القطرية» وأنصار النزعة «القومية»، وبرزت إلى السطح مجدداً قضايا كانت مدار سجالات حامية في فترات سابقة، مثل استقلالية الثورة الفلسطينية وطبيعة علاقتها بمحيطها العربي وموقع الكفاح المسلح الفلسطيني في إطار إستراتيجية المواجهة العربية. ففي حين أرجع أحد قادة حركة فتح، في نهاية العام ١٩٧٦، التعارض بين الموقفين السوري والفلسطيني في لبنان إلى الخلافات السياسية القائمة بينهما «مثل الخلاف حول الدولة الفلسطينية المستقلة والخلاف حول كون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً [للشعب الفلسطيني]»، معتبراً أن التنسيق مع الدول العربية، في القضايا الإستراتيجية، يجب أن يقوم على قاعدة «استمرار الحفاظ على الشخصية الفلسطينية المستقلة»[٦٠]؛ انتقد أمين سر منظمة الصاعقة إسراف البعض داخل صفوف المقاومة الفلسطينية في التركيز على دعوة الإستقلالية الفلسطينية «إلى الحد الذي تحول

---

(٥٩) بعد التوقيع على اتفاقية سيناء الثانية، اعتبرت قيادة حركة فتح أن هذه الإتفاقية، التي «تجمد الصراع العربي - الصهيوني مقابل عودة قطعة ارض مصرية»، قد تركت الثورة الفلسطينية «تقاتل وحدها في الميدان»، ودعت جميع فصائل المقاومة إلى تعزيز الوحدة الوطنية، ولاسيما بعد ان اصبح الجميع «مطلوبة رقابه في المخطط الإمبريالي الامريكي - الصهيوني». غير أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي ردها على هذه الدعوة، ربطت استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية بتوجه قيادة منظمة التحرير إلى «الخروج الكامل والحاسم والنهائي من مجرى التسويات المطروحة» والعمل على تصعيد الكفاح المسلح على طريق «التحرير المتصل لكامل الأرض الفلسطينية». وحتى نهاية العام ١٩٧٦، بقي جورج حبش مصراً على ان فرص تحقيق الوحدة الوطنية ترتبط «باستعداد هذه القيادة لنسف كل الاوهام وتمزيقها وبدء التصدي لخط الإستسلام العربي وفضحه».

انظر: «بيان اللجنة المركزية لحركة فتح حول اتفاقية سيناء» (١٩٧٥/٩/٥)، و«حديث صحافي لياسر عرفات» (وفا، بيروت، ٦/ ٩/ ١٩٧٥)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٥، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٧ وص ٣٩٠ وص٤٠٥.
انظر كذلك: «حديث صحافي لـ جورج حبش» (الهدف، ١١/ ١٢/ ١٩٧٦)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٦، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص٢٠١.

(٦٠) «حديث فاروق القدومي إلى إذاعة صوت فلسطين» (بيروت، ٣١/ ١٢/ ١٩٧٦)؛ المصدر السابق، ص٢١٨ - ٢١٩.

معه مفهوم الإستقلالية الفلسطينية إلى موقف عدائي تجاه العرب الآخرين وخاصة قوى المواجهة»، داعياً قيادة منظمة التحرير إلى التركيز على الأعمال العسكرية ضد المحتلين الإسرائيليين «بدلاً من الإنشغال في معارك جانبية مع هذا البلد أو ذاك»، ومشدداً على أن نشاط المقاومة الفلسطينية العسكري، من خارج الأرض المحتلة، يجب أن يكون «منسقاً» مع الجيوش العربية المعنية، وأن «لا يضر بالخطة العربية العامة في مواجهة العدو الإسرائيلي»[٦١]

من السلطة الوطنية إلى الدولة الفلسطينية المستقلة

أدت المصالحة العربية التي تحققت في مؤتمر القمة العربي الثامن في القاهرة في نهاية تشرين الأول ١٩٧٦[٦٢]، ونتائج الإنتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت في مطلع تشرين الثاني من العام نفسه[٦٣]، إلى إنعاش الآمال من جديد بإمكانية وضع العملية السلمية في الشرق الأوسط على سكة التسوية الشاملة. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من اهتزاز مواقعها في لبنان نتيجة الحرب الأهلية، قد حققت، خلال العام ١٩٧٦، عدداً من المكاسب المهمة على صعيد تعزيز حضورها على الساحة الدولية وتثبيت صفتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. فبعد أن كانت الدورة الثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة قد وافقت، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥، على قرار يرى في الصهيونية «شكلاً من العنصرية ومن التمييز العنصري»، اتخذت قرارين جديدين بخصوص قضية فلسطين، الأول حمل الرقم ٣٣٧٥ ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتمكين الشعب الفلسطيني من «ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة طبقاً للقرار ٣٢٣٦»، طالباً من الأمين العام للأمم المتحدة أن يضمن دعوة منظمة التحرير

---

(٦١) «حديث خاص لـ زهير محسن لدار التلفزة التشيكوسلوفاكية»، (الطلائع، دمشق، ٩/١١/١٩٧٦)، المصدر نفسه، ص١٨٦؛ وكذلك «حديث صحافي لـ زهير محسن» (السياسة، الكويت، ١٧ و١٨/١/١٩٧٧)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص١٧ - ١٨

(٦٢) بعد وساطات عربية مكثفة، ولاسيما من جانب ليبيا والجزائر، طلب مجلس الجامعة العربية، الذي انعقد يومي ٨ و٩ حزيران ١٩٧٦، من جميع الأطراف المتصارعة في لبنان وقف القتال فوراً وأعلن عن تشكيل قوات ردع عربية للحفاظ على الأمن والإستقرار في هذا البلد غير ان وقف القتال لم يتم الإلتزام به فعلاً إلا بعد انعقاد قمة عربية سداسية مصغرة في مدينة الرياض، ما بين ١٦ و١٨ تشرين الأول ١٩٧٦، بمشاركة الرئيس السوري حافظ الأسد ورئيس منظمة التحرير ياسر عرفات وفي تلك القمة المصغرة، تقرر عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة ما بين ٢٥ و٢٦ من تشرين الأول نفسه، تحققت فيه المصالحة بين الأطراف المعنية مباشرة بالصراع العربي - الإسرائيلي، بما فيها مصر.

(٦٣) أسفرت الإنتخابات الأمريكية عن وصول الديمقراطي جيمي كارتر إلى سدة البيت الأبيض. وقد أظهر الرئيس الجديد المنتخب، منذ البدء، رغبة واضحة في تعزيز سياسة الإنفراج الدولي وتحسين العلاقات بين واشنطن وموسكو ولاسيما في مجال الحد من سباق التسلح النووي. وفي الوقت نفسه، دلت التصريحات التي صار يطلقها الرئيس جيمي كارتر وفريقه حول أزمة الشرق الأوسط على وجود توجه امريكي يهدف إلى الإنتقال من سياسة «الخطوة خطوة» وتشجيع الحلول الجزئية إلى سياسة جديدة تقوم على أساس تحفيز مساعي التوصل إلى تسوية شاملة في إطار مؤتمر جنيف لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى:

رودو، فيليب الشرق الأوسط في البحث عن السلام ١٩٧٣ - ١٩٨٢، باريس، P.U.F، ١٩٨٢، ص٦٩ - ١٠١

إلى المشاركة في أعمال مؤتمر السلام في الشرق الأوسط وفي «كافة المداولات والمؤتمرات حول الشرق الأوسط التي تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة على قدم المساواة مع كل الأطراف»؛ والثاني حمل الرقم ٣٣٧٦، وتقرر بموجبه تشكيل لجنة خاصة مؤلفة من ممثلي عشرين دولة تنتخبهم الجمعية العامة، وتتمثل مهمتها في أن تتابع مع مجلس الأمن الدولي موضوع ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة، كما نص عليها القرار رقم ٣٢٣٦[٦٤]. وعلى قاعدة هذين القرارين، ناقش مجلس الأمن ثلاث مرات، خلال العام ١٩٧٦، القضية الفلسطينية والأوضاع في المناطق الفلسطينية المحتلة، مصدراً، في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٦، بياناً يدين الممارسات الإسرائيلية في هذه المناطق، وذلك بإجماع جميع أعضائه وفي ٩ كانون الأول من العام نفسه، أصدرت الدورة الواحدة والثلاثون للجمعية العامة قراراً جديداً بهدف تنشيط العملية السلمية في الشرق الأوسط، طالب الأمين العام للأمم المتحدة بمعاودة الإتصال مع جميع الأطراف المعنية لضمان انعقاد مؤتمر جنيف للسلام «في نهاية آذار ١٩٧٧ على أبعد تقدير»[٦٥]. وكان التحرك الشعبي الواسع، الذي شهدته المناطق الفلسطينية المحتلة في تشرين الثاني ١٩٧٤، قد تجدد في نهاية العام ١٩٧٥، رداً على توسيع عمليات الإستيطان الصهيوني، وتواصل، إلى هذا الحد أم ذاك، طوال العام ١٩٧٦، متخذاً زخماً لا سابق له في شهري آذار ونيسان، تضامناً مع نضال الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل ضد مصادرة الأراضي وتعاطفاً مع منظمة التحرير الفلسطينية أثناء حملة التحضير للإنتخابات البلدية الثانية في الضفة الغربية؛ وفي شهر كانون الأول، احتجاجاً على سياسة سلطات الإحتلال في المجال الضريبي[٦٦].

---

(٦٤) انظر سعدات، حسن: «فلسطين في الأمم المتحدة قرارات تاريخية وخلفيات»، شؤون فلسطينية، العدد ٥٣ – ٥٤، كانون الثاني – شباط ١٩٧٦، ص٦ – ٢١

(٦٥) روندو، الشرق الأوسط في البحث عن السلام، المصدر المذكور، ص٧١ – ٧٢.

(٦٦) للتعرف على الأجواء النضالية التي كانت تسود المناطق الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٧٦، يمكن الرجوع إلى «الإنتفاضة الكبرى. شهادات، دروس، آفاق» (ندوة)، شؤون فلسطينية، العدد ٥٧، أيار ١٩٧٦، ص٣٧ – ٥٩.

وكان الحدثان البارزان اللذان عززا، إلى حد كبير، ثقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بنفسها، وجعلاها تشعر بالتفاف الجماهير الفلسطينية في كافة مواقع تواجدها حولها، هما «يوم الأرض» في الثلاثين من آذار، والإعلان عن نتائج الإنتخابات البلدية في الصفة العربية في الثاني عشر من نيسان

ففي ٣٠ آذار ١٩٧٦، نظم العرب الفلسطينيون في الجليل والمثلث إضراباً عاماً احتجاجاً على مصادرة الحكومة الإسرائيلية ٢٠ ألف دونم من الأراضي العربية في هاتين المنطقتين وخلال المظاهرات التي جرت في ذلك اليوم رفع المتظاهرون شعارات تؤكد وحدة الشعب العربي الفلسطيني، وأسفرت المواجهات التي وقعت بينهم وبين الجنود الإسرائيليين عن سقوط ستة شهداء وعدد كبير من الجرحى ويمكن القول بأن «يوم الأرض» كان من أهم العوامل التي جعلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تكتشف الطاقات النضالية التي تختزنها الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل وتشعرها بأهمية السعي من أجل ضمان انتقال الجماهير الفلسطينية في كافة مواقع تواجدها، على المستوى النضالي، من «التشتت إلى الوحدة».

انظر في هذا الصدد «بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (وفا، بيروت، ١٩٧٦/٣/٢٩)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٦، مصدر سبق ذكره ص٩٤ – ٩٥، وكذلك «بيان منظمة التحرير الفلسطينية» (وفا، بيروت، ١٩٧٧/٣/٣٠)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

اما الإنتخابات البلدية في الضفة الغربية، والتي جرت مرحلتها الثانية في ١٢ نيسان ١٩٧٦، فقد أسفرت نتائجها، وخلافاً لمعظم التقديرات الإسرائيلية، عن فوز كبير لأنصار منظمة التحرير الذين سيطروا سيطرة كاملة على بعض =

وعلى أساس المكاسب السياسية الكبيرة التي حققتها في العام ١٩٧٦، اندفعت قيادة منظمة التحرير، منذ مطلع العام ١٩٧٧، على طريق «تأهيل» نفسها لتكون طرفاً فاعلاً في جهود التسوية التي استعادت زخمها، مستفيدة، كما ذُكر سابقاً، من تحقيق المصالحة العربية ووصول إدارة ديمقراطية جديدة إلى البيت الأبيض أظهرت، من خلال تحركاتها الأولى، رغبتها في توجيه هذه الجهود نحو الحل الشامل، الذي يأخذ في اعتباره الحقوق «المشروعة» للفلسطينيين. فلم تكن قد مضت سوى أسابيع قليلة على تسلم إدارة الرئيس جيمي كارتر مسؤولياتها حتى قام وزير خارجيته الجديد سايروس فانس بجولة إستكشافية في منطقة الشرق الأوسط (١٤ – ٢١/٢/١٩٧٧)، أدلى خلالها بعدد من التصريحات المعبرة، منها تصريحه في مدينة الرياض الذي اعتبر فيه أن القضية الفلسطينية «هي في قلب أزمة الشرق الأوسط، وأنه لابد من [حلها] للتوصل إلى تسوية». وبعد رجوعه إلى واشنطن، أشار الوزير الأمريكي إلى رغبة جميع الأطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط في استئناف أعمال مؤتمر السلام في جنيف[٦٧]. وفي ٩ آذار ١٩٧٧، وبينما كانت قيادة منظمة التحرير تستعد لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، طرح الرئيس الأمريكي عدداً من الأفكار حول سبل التوصل إلى السلام الشامل في الشرق الأوسط، كان من أبرزها فكرة إنسحاب إسرائيل على مراحل من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧ إلى حدود تمكّنها من الدفاع عن نفسها في مقابل ضمانات أمنية معينة وقبول العرب بإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها. وفي ١٧ من الشهر نفسه استكمل الرئيس الأمريكي «مشروعه» السلمي بإشارة إلى ضرورة «أن يكون هناك وطنHomeland للفلسطينيين الذين قاسوا المعاناة خلال سنوات عديدة». ثم أوضح إشارته هذه بتوكيده أن الإجراءات التي سيتخذها الفلسطينيون لإقامة هذا «الوطن» يجب أن تتم في إطار «الأمة الأردنية»[٦٨]. وما لاشك فيه، فإن هذا «التطور» الذي طرأ على الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، في ظل انتعاش آمال التوصل إلى تسوية شاملة، قد ساعد على تثبيت التحول الذي كان يشهده الفكر السياسي الفلسطيني، وذلك في اتجاهات رئيسية ثلاثة مترابطة، وهي: الموقف من الكيان الفلسطيني، والموقف من «الآخر»، والموقف من المفاوضات ومؤتمر جنيف.

= المجالس، ولاسيما في المدن الكبرى كالخليل ورام الله وطولكرم. وكان انصار البرنامج المرحلي، في إطار قيادة المنظمة، قد قرروا، بعد أن تيقنوا من اختلاف ظروف هذه الإنتخابات عن انتخابات العام ١٩٧٢، تشجيع ودعم ترشيح العناصر الوطنية في وجه القيادات التقليدية. أما ممثلو اتجاه «الرفض» فقد اكدوا، منذ خريف العام ١٩٧٥، ان القبول بالإنتخابات البلدية معناه «القبول بالإحتلال وبمشاريع العدو في التعايش الفلسطيني الإسرائيلي»، ودعوا إلى مقاطعتها باعتبارها، كما قدّرت الجبهة الشعبية، تشكل «حلقة مترابطة تماماً مع حلقات التسوية السياسية» وترمي إلى الضغط على قيادة منظمة التحرير «لتقديم المزيد من التنازلات الوطنية».

انظر: «مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى كافة القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية والعربية والصديقة» (الهدف، ٢٥/١٠/١٩٧٥)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٥، مصدر سبق ذكره، ص٥١١ – ٥١٤؛ وكذلك «بيان الجبهة الشعبية – قيادة الأرض المحتلة» (٢٠/٢/١٩٧٦)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٦، مصدر سبق ذكره، ص٤٠ – ٤١

(٦٧) روندو، الشرق الأوسط في البحث عن السلام، المصدر المذكور، ص٧٢.

(٦٨) المصدر نفسه، ص٧٣؛ وكذلك: لورانس، اللعبة الكبرى. شرق عربي ومنافسات دولية، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٢ – ٩٤

وكان الشيوعيون الفلسطينيون في إطار الحزب الشيوعي الأردني، انسجاماً مع موقفهم التاريخي المؤيد قرار التقسيم ومبدأ قيام دولة عربية فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، قد صاروا يركزون، منذ مطلع العام ١٩٧٤، على هدف النضال من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧.

وبعد قيام المجلس الوطني الفلسطيني بإقرار برنامج «النقاط العشر»، نظر الشيوعيون إلى هذه الخطوة، رغم ما شاب البرنامج المرحلي من «تناقض وارتباك»، - كما أشاروا - باعتبارها نقطة انعطاف «حاسمة» في تاريخ كفاح الشعب الفلسطيني، و«انتصاراً للإتجاه الكفاحي الواقعي، الذي يأخذ بالحسبان كافة الظروف والقوى المعنية، على حساب اتجاه الرفض الذي يصر على التمسك بمبدأ «كل شيء أو لا شيء»»[٦٩]. وفي مطلع العام ١٩٧٦، نشرت صحيفة «الوطن» التي يصدرها التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية[٧٠] مقالاً افتتاحياً، تزامن نشره مع شروع مجلس الأمن الدولي في مناقشة القضية الفلسطينية، تضمن توكيداً على أهمية قيام قيادة منظمة التحرير بطرح «برنامج واقعي لحل القضية الفلسطينية يحظى بقبول دولي واسع»، ودعوة لهذه القيادة إلى التخلي عن شعار الدولة الديمقراطية الفلسطينية على كل الأرض الفلسطينية لكونه «لا يحظى بتأييد القوى التي لعبت دوراً هاماً في تحقيق النجاحات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولا ينال قبول جزء هام من سكان هذه الدولة»، ولكون التمسك به، في ميدان التحرك السياسي، سيعني «إضعاف التحالف مع قوى هامة ومؤثرة في دعم حقوق الشعب الفلسطيني وإضاعة فرصة ثمينة لتشديد عزلة إسرائيل»[٧١]. وفي نهاية تموز ١٩٧٦، طرح الحزبان الشيوعيان الأردني والإسرائيلي، في بيان مشترك أصدراه، عدداً من المبادئ التي تشكل - في نظرهما - أساساً للتوصل إلى «حل عادل وواقعي لأزمة الشرق الأوسط»، وهي «انسحاب

(٦٩) «الدورة الثانية عشرة انعطاف حاسم في كفاح الشعب الفلسطيني»، الجماهير، السنة ٢٦، العدد ٧، تموز ١٩٧٤

(٧٠) بعد صدور قرارات قمة الرباط العربية، في تشرين الاول ١٩٧٤، التي اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني قررت قيادة الحزب الشيوعي الأردني التوجه نحو إقامة حزب شيوعي فلسطيني يضم في صفوفه الشيوعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وبلدان الشتات الفلسطيني. وإثر نقاشات حامية، ومداولات عربية ودولية، تقرر أن يتم الوصول إلى هذا الحزب على مراحل، تمثلت الأولى منها في اتخاذ اللجنة المركزية للحزب قراراً، في أواخر تموز ١٩٧٥، بتسمية فرع الحزب في الضفة الغربية، باعتباره أكبر تجمع للشيوعيين الفلسطينيين، باسم «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية».

انظر الشريف، د. ماهر في الفكر الشيوعي الفلسطيني الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن، نيقوسيا - دمشق، مركز الابحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، ١٩٨٨، ص٢١٨ - ٢٢١

(٧١) «فلتتوطد نجاحات منظمة التحرير ببرنامج واقعي لتسوية عادلة»، الوطن، السنة ٨، العدد ٢، اواسط كانون الثاني ١٩٧٦

وقد عقب جورج حبش، في خطاب القاه في بيروت في ٩ آذار ١٩٧٦، على هذه الدعوة بقوله «إن بعض الإنتكاس المؤقت الذي يمر به نضالنا الفلسطيني قد شجع بعض القوى والتنظيمات. التي كانت تهزا... من البندقية الفلسطينية وتصفها بانها «مغامرة» وبانها «تعبيرات برجوازية صغيرة» [أن] تجرؤ على أن تكتب مقالاً. يقول إن واجب المنظمة أن تعيد النظر في شعار «فلسطين الديمقراطية» وأن تكون «واقعية»؛ [وهم] يقصدون بذلك ان نعترف بالقاعدة الإمبريالية العنصرية الفاشية - إسرائيل - على ارض فلسطين. إن ذلك لن يكون».

انظر. «خطاب جورج حبش»، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٦، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

القوات الإسرائيلية انسحاباً كاملاً من جميع المناطق العربية التي جرى احتلالها في عام ١٩٦٧؛ احترام حقوق الشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، وفي قطاع غزة، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة بموجب قرارات الأمم المتحدة؛ واحترام حق دول المنطقة جميعاً في الوجود المستقل، في ظل السلام والأمن». وبعد أن لحظ البيان أن سياسة الخطوات والتسويات الجزئية والإنفرادية الأمريكية «لم تحل أزمة الشرق الأوسط، بل عقّدتها وأججتها»، أكد ضرورة «استئناف مؤتمر جنيف حالاً، باشتراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة [باعتبارها] الممثل الوحيد للشعب العربي الفلسطيني»(٧٢). وعشية انعقاد الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في شهر آذار ١٩٧٧، اعتبر الشيوعيون، في مذكرة حملت توقيع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني واللجنة القيادية للتنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية، أن برنامج «النقاط العشر» بات في حاجة ماسة إلى «تطوير وتعميق»، مقترحين أن يجري التركيز في برنامج المنظمة الذي سيقره المجلس الوطني على شعار «الدولة الفلسطينية المستقلة» عوضاً عن شعار «السلطة الوطنية»، وأن يشار صراحة إلى أن هذه الدولة العتيدة ستقام «على الأرض الفلسطينية التي ينحسر عنها الإحتلال، وهي الواقعة ضمن إطار الإنسحاب من كافة الأراضي المحتلة في عدوان ١٩٦٧». كما أشاروا، بعد أن أكدوا أهمية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف كطرف مستقل، إلى أنه لم يعد مفهوماً، من الناحية السياسية، أن «تتردد الثورة في إعلان موقفها الواضح والصريح من هذا المؤتمر، وأن تستمر لغاية الآن أسيرة الصيغة المبهمة والإنتظارية التي وردت في برنامج النقاط العشر»(٧٣).

وإذا كان الشيوعيون قد تمايزوا بدعوتهم قيادة منظمة التحرير إلى التخلي عن شعار الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، فإنهم لم يتفردوا، في الواقع، بتبني هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي برنامجها السياسي، الذي أقرته في الربع الأخير من عام ١٩٧٥، طوّرت اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نظرتها إلى برنامج النضال الفلسطيني المرحلي وذلك عندما دعت إلى إقامة هذا البرنامج «على قاعدة تنوع المهمات وبرامج العمل المرحلية في كل منطقة من مناطق تواجد الشعب الفلسطيني»، محددة الهدف المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة في النضال «من أجل طرد الإحتلال الإسرائيلي... وضمان الإعتراف العملي بحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره في إطار دولة فلسطينية وطنية مستقلة كاملة السيادة وتحت قيادة م.ت.ف»(٧٤).

---

(٧٢) «بيان مشترك حول محادثات وفد يمثل الحزب الشيوعي الأردني مع وفد يمثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي» (الإتحاد، حيفا، ١٩٧٦/٧/٣٠)؛ المصدر نفسه، ص١٥٤ – ١٥٦.

(٧٣) مذكرة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني واللجنة القيادية للتنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية إلى أعضاء الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، أول آذار ١٩٧٧.

(٧٤) البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (أقره اجتماع اللجنة المركزية للجبهة في الربع الأخير من سنة ١٩٧٥)، منشورات الجبهة الديمقراطية، ص٥٠ – ٥٣.

أما قيادة حركة فتح فلم تتحدث بوضوح عن هدف الدولة الفلسطينية المستقلة إلا في نهاية العام ١٩٧٦. وفي =

وقد قرر المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثالثة عشرة التي انعقدت في القاهرة ما بين ١٢ و٢٠ آذار ١٩٧٧، تبني هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك حين أشار، في النقطة الحادية عشرة من الإعلان السياسي الذي تبناه، إلى ضرورة «مواصلة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية لشعبنا، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني»(٧٥)، مستعيضاً بهذا التحديد عن الإشارة التي وردت في برنامج «النقاط العشر»، المقر في الدورة الثانية عشرة، إلى إقامة «سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها».

ومع أن الإعلان السياسي الصادر عن هذه الدورة قد أكد انطلاقه من «الميثاق الوطني الفلسطيني» لعام ١٩٦٨ وقرارات المجالس الوطنية، إلا أنه لوحظ خلوه من أي حديث عن الدولة الديمقراطية الفلسطينية، وذلك خلافاً لما ورد في برنامج «النقاط العشر» لعام ١٩٧٤، الذي أكد في نقطته الرابعة «أن أية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية». كما قفز، توكيداً لنزعة الإستقلالية الكيانية الفلسطينية على الأرجح، عن تحديد علاقة الدولة الفلسطينية المستقلة العتيدة مع محيطها العربي، وهي العلاقة التي توقف عندها برنامج «النقاط العشر» بتأكيده، في نقطته الثامنة، أن السلطة الوطنية الفلسطينية ستعمل بعد قيامها «من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة».

وقد انفردت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من بين أطراف جبهة «الرفض»، في معارضة هذا التحول من هدف السلطة الوطنية إلى هدف الدولة الفلسطينية المستقلة، وأصرت منفردة على موقف الإنسحاب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وفي تعليق لاحق على ما تضمنه الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني، أشارت الجبهة الشعبية إلى أن تعبير «دولة مستقلة»، الوارد في الإعلان، يأتي «على يمين برنامج النقاط العشر الإصلاحي الإنتهازي»، والذي تحدث عن إقامة «سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة»، معتبرة أن صفة «مقاتلة»، التي جرى إسقاطها، كانت تعبر عن الحاجة إلى «تهيئة الشعب للقتال ضد إسرائيل، وأن بقاء الصفة المقاتلة هو نسف لكل الجهود التي تبذلها الإمبريالية لحل أزمة الشرق الأوسط»(٧٦).

= منتصف كانون الأول من العام نفسه، وردت إشارة إلى هذا الهدف، لأول مرة في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية في البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الذي انعقد في مدينة دمشق.

(٧٥) انظر: «المجلس الوطني الفلسطيني الدورة الثالثة عشرة. الإعلان السياسي» (القاهرة، ١٩٧٧/٣/٢٠)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، مصدر سبق ذكره، ص٩٧ – ٩٨.

(٧٦) «بيان الجبهة الشعبية. . رداً على البيان الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني» (١٩٧٧/٣/٢٢)، المصدر نفسه، ص١٠٥ – ١٠٩.

توجه فلسطيني جديد في التعامل مع «الآخر»

غير أن القضية التي أثارت جدلاً حاداً في الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني لم تكن قضية الدولة الفلسطينية المستقلة، وإنما كانت قضية علاقات منظمة التحرير مع القوى الإسرائيلية واتصالاتها مع قوى صهيونية كانت تبدي استعداداً للإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة خاصة به إلى جانب دولة إسرائيل.

وفي الواقع، فإن تحول الفكر السياسي الفلسطيني نحو المرحلية، الذي كرسته الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني بتبنيها برنامج «النقاط العشر»، قد استتبع بالضرورة توجهاً فلسطينياً جديداً في التعامل مع «الآخر». وقد عبّر نايف حواتمة عن هذا التوجه الجديد في حديث أدلى به إلى صحافي أمريكي ونشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، في ٢٢ آذار ١٩٧٤، وذلك حين خاطب الإسرائيليين مباشرة ودعاهم إلى النضال «من أجل علاقات تعايش سلامية»، مؤكداً أن ضمان حق الشعب الفلسطيني «في الضفة الغربية وغزة في تشكيل سلطة وطنية مستقلة» واحترام «حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم وبيوتهم»، سيفتحان الطريق «أمام الديمقراطيين والتقدميين الفلسطينيين والإسرائيليين المعادين للصهيونية والإمبريالية لفتح حوار ديمقراطي، مما يتيح لهاتين القوتين البحث عن حل ديمقراطي جذري للمشكلة يقوم على بناء الدولة الديمقراطية الفلسطينية [التي] يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون بنفس الحقوق والواجبات». ولحظ الأمين العام للجبهة الديمقراطية في الحديث الصحفي نفسه، أن «قوى اليمين» في إسرائيل، برفضها التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية هذه، «تغامر بمستقبل الإسرائيليين كله»، معتبراً أن اعتراف بعض «شخصيات صهيونية متنورة» بوجود الشعب الفلسطيني وبضرورة تلبية حقوق وطنية جزئية له، يخدم «مستقبل الإسرائيليين» أكثر بكثير مما يخدمه موقف اليمين الذي ينتهج «سياسة عكس تيار التاريخ الجاري في المنطقة والعالم»[٧٧]. وفي الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤، دعا ياسر عرفات اليهود «فرداً فرداً» إلى إعادة النظر «في طريق الهاوية الذي تقودهم إليه الصهيونية والقيادات الإسرائيلية، وهي التي لم تقدم لهم غير النزيف الدموي الدائم والإستمرار في خوض الحروب واستخدامهم كوقود دائم لها»، مشدداً على أن الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي «يعيش فيها المسيحي واليهودي والمسلم في كنف المساواة والعدل والإخاء» ستشمل «كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين»[٧٨].

---

(٧٧) انظر غريش، م ت.ف تاريخ واستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠ – ١٨٢' وكذلك: «حديث نايف حواتمة . حول سبل إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي»، (الحرية، ١/ ٤/ ١٩٧٤)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠ – ١٠١.

وقد أثار حديث نايف حواتمة هذا معارضة شديدة داخل الساحة الفلسطينية، واتهمه البعض بالدعوة إلى «التعايش مع المحتل الصهيوني والإعتراف رسمياً بإسرائيل».

(٧٨) انظر. النص الكامل لخطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة وردود الفعل الإسرائيلية، بيروت، دار القدس [من دون تاريخ]

وكانت المحاولات لإقامة اتصالات مباشرة فلسطينية – إسرائيلية قد بدأت في أيلول ١٩٧٤ بمحاولة فاشلة لعقد لقاء بين سعيد حمامي، ممثل حركة فتح في لندن، وأهارون ياريف وزير الإعلام الإسرائيلي الذي كان قد أدلى بتصريحات تؤيد فكرة الحوار المشروط مع منظمة التحرير. وفي مطلع أيار ١٩٧٥، شارك ممثلون فلسطينيون وإسرائيليون في مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط استضافته العاصمة الفرنسية. وشهد النصف الثاني من عام ١٩٧٦ عدداً من اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية التي ترأسها عن الجانب الفلسطيني عصام السرطاوي، عضو المجلس الوطني، وعن الجانب الإسرائيلي الجنرال المتقاعد ماتنياهو بيليد ممثل «مجلس سلام إسرائيل فلسطين»[٧٩]. وقد أثارت كل هذه اللقاءات، التي لم تتبناها قيادة حركة فتح رسمياً[٨٠]، جدلاً واسعاً داخل الساحة الفلسطينية، وأجمعت على معارضتها، من منطلقات مختلفة، معظم فصائل منظمة التحرير، بما فيها الجبهة الديمقراطية التي انتقدت سياسة حركة فتح الرامية إلى مد الجسور مع «دوائر صهيونية هامشية»، منكرة وجود أي «قيمة سياسية فعلية» للقاءات تتم «بين عناصر من الصف الثالث والرابع في فتح وبين عناصر صهيونية»، ومعتبرة أن اللقاءات الوحيدة المجدية هي التي تتم بين مندوبين عن منظمة التحرير ومندوبين عن الأحزاب والقوى الإسرائيلية المعادية للصهيونية، «وعندئذ يمكن لهذه اللقاءات أن تشق طريقاً في أوساط المجتمع الإسرائيلي للبحث عن السلام على قاعدة النضال المشترك ضد العدوان الصهيوني»[٨١]. وقد حظي موقف الجبهة الديمقراطية هذا بمباركة الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي رفضت مبدأ إجراء الإتصالات مع القوى الصهيونية، من جهة، وأكدت، من جهة أخرى، في النقطة الرابعة عشرة من الإعلان السياسي الذي أصدرته، «أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية في داخل الوطن المحتل وخارجه التي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة». وقد مهد هذا القرار الطريق أمام تنظيم أول لقاء رسمي بين وفدين عن منظمة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الإسرائيلي، انعقد في مدينة براغ ما بين ٣ و٤ أيار ١٩٧٧، واعتُبر «فاتحة علاقات نامية بين الطرفين وكل القوى

---

(٧٩) انظر غريش، م ت ف تاريخ واستراتيجيات، المصدر المذكور، ص٢١٧

(٨٠) تعقيباً على الأنباء التي تحدثت عن لقاءات فلسطينية – إسرائيلية تتم بمباركة قيادة حركة فتح، أكدت اللجنة المركزية لهذه الحركة، في بيان أصدرته في ١٦ شباط ١٩٧٧، أن هذه الأنباء تهدف إلى «تشويه وجه الحركة النضالي وبث الشقاق والفرقة بين أبناء الشعب الفلسطيني». وفي السياق ذاته، أنكر ياسر عرفات، في حديث صحافي أدلى به في الكويت في ٢٠ من الشهر نفسه، وجود أي محاولة للإتصال بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، لكنه أشار إلى أن المناداة بشعار الدولة الديمقراطية الفلسطينية يجب أن ينعكس في الممارسة، وهو ما يبرر الإتصال «بكل هؤلاء اليهود الذين يؤمنون بالدولة الفلسطينية»، مؤكداً أن عصام السرطاوي يعمل في مجال تشجيع هجرة اليهود المعاكسة من إسرائيل وإعادة اليهود العرب إلى بلدانهم الأصلية

انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، مصدر سبق ذكره، ص٤٧ وص٥٤

(٨١) انظر «مقابلة نايف حواتمة مع مجلة «شهادات مسيحية» الفرنسية»، (منتصف شباط ١٩٧٧) في حواتمة، نايف الثورة وحق تقرير المصير والدولة المستقلة، منشورات الجبهة الديمقراطية، آذار، ١٩٧٧، ص١٠٣ – ١٠٤ وص١٠٧–١٠٨.

التقدمية والديمقراطية الأخرى»[٨٢]. غير أن التوجه نحو إقامة العلاقة مع القوى الإسرائيلية المعادية للصهيونية لم يحظ بتأييد كل الفصائل الفلسطينية التي شاركت في أعمال الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. ففي تعليقها على الإعلان السياسي الصادر عن هذه الدورة، نظرت الجبهة الشعبية إلى النقطة الرابعة عشرة من نقاط هذا الإعلان باعتبارها «إنحرافاً خطيراً» كونها، بدعوتها إلى إقامة العلاقة مع القوى الإسرائيلية المناهضة للصهيونية، تجعل «العداء» يقتصر على الصهيونية وحدها ولا يشمل إسرائيل كدولة، مشددة، في هذا السياق، على وجود قوى في إسرائيل، كالحزب الشيوعي، «تدين الصهيونية كعقيدة وتمجد إسرائيل ككيان، بل وتتبنى الدفاع عن الدولة الإسرائيلية وبقائها»[٨٣]. وفي الإتجاه ذاته، وتعليقاً على الإجتماع الذي عقد في مدينة براغ بين وفدين عن منظمة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الإسرائيلي، أكد عبد الرحيم أحمد، أمين سر جبهة التحرير العربية، أن جبهته تقف «ضد مبدأ الإتصال مع أي من القوى الموجودة داخل الكيان الصهيوني وتتعاطى معه كحقيقة مادية واقعة»، مقدراً أن يكون اجتماع براغ «كاسحة الغام» أمام اجتماعات مقبلة وأن يبرر «لكثيرين من الأشقاء والأصدقاء الإتصال مع الكيان الصهيوني»[٨٤].

وإذا كان التوجه الفلسطيني الجديد في التعامل مع «الآخر»، الذي شهدته سنوات الرهان على التسوية، قد بلغ حد مخاطبة الإسرائيليين مباشرة وإقامة علاقات رسمية مع أحزابهم السياسية المناهضة للصهيونية وحتى إجراء اتصالات غير رسمية مع قوى صهيونية دعمت مبدأ إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل؛ فإن سياسة الحكومة الإسرائيلية في المقابل، والتي لم تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية سوى بلغة واحدة هي لغة الحرب، لم تشجع أصحاب هذا التوجه إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك، وأبقت الإجماع الفلسطيني قائماً، في تلك السنوات، حول الموقف من قضية الإعتراف بإسرائيل. ففي مطلع العام ١٩٧٦، اعتبر أحد قادة حركة فتح البارزين، هو صلاح خلف، أن موضوع الإعتراف بإسرائيل «مسألة مبدئية لا مساومة فيها تحت أي اعتبار»، وأكد الأمين العام للجبهة الديمقراطية، في الفترة ذاتها، أن «أية محاولة للمساواة بين القاتل والضحية هي محاولة غير عادلة»، مشيراً إلى أن إسرائيل، التي يُطلب من الفلسطينيين الإعتراف بها، «ترفض الإعتراف حتى بوجود شعب فلسطيني له هويته الخاصة به»، الأمر الذي لا يترك لهذا الشعب سوى طريق النضال من أجل «إرغام جبهة الأعداء على التراجع والتسليم بحقوقه في وطنه»[٨٥].

(٨٢) «بيان صادر عن اجتماع وفد يمثل المجلس المركزي لمنظمة التحرير مع وفد يمثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح)» (براغ، ٤/٥/١٩٧٧)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.

(٨٣) انظر «بيان الجبهة الشعبية ردأ على البيان الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني»، مصدر سبق ذكره

(٨٤) «حديث صحافي للسيد عبد الرحيم احمد أمين سر اللجنة المركزية لجبهة التحرير العربية» (الثائر العربي، بيروت، ٢٠/٥/١٩٧٧)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، المصدر المذكور، ص١٦٠ – ١٦١

(٨٥) «حديث صحافي لـ صلاح خلف» (المحرر، بيروت، ٨/٢/١٩٧٦)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٦، مصدر سبق ذكره، ص٢٩؛ وكذلك: «حديث لنايف حواتمة» (الحرية، ١٩/١/١٩٧٦)؛ المصدر نفسه، ص١٦.

وكان اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل وقبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هو الشرط الذي التزمت به الإدارة الأمريكية رسمياً، منذ الأول من أيلول ١٩٧٥، لإجراء أي حوار مع منظمة التحرير وبحث المشاركة الفلسطينية في مؤتمر جنيف[٨٦]. ومع أن قيادة المنظمة بقيت تؤكد رفضها حضور مؤتمر جنيف على أساس القرار ٢٤٢ وتصر على تمثيلها بوفد مستقل في أعمال هذا المؤتمر[٨٧]، إلا أنها بدأت تبحث، منذ نهاية العام ١٩٧٦ كما تبين، عن خيارات بديلة تمكّنها من الإلتفاف على «الشرط» الأمريكي. وفي معرض تحذيره من مخاطر التسوية، أشار جورج حبش، في مقابلة مع مجلة الهدف نشرت في ١١ كانون الأول ١٩٧٦، إلى وجود عدة خيارات لحل «العقدة الفلسطينية»، من بينها «مشاركة وفد فلسطيني في وفد عربي مشترك إلى مؤتمر جنيف، أو صدور موقف فلسطيني يتضمن استعداداً للإعتراف بإسرائيل، أو إقامة إتحاد فيدرالي بين سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية أو تشكيل حكومة فلسطينية»، معتبراً أن تشكيل مثل هذه الحكومة سيعني «الإستعداد للإقدام على خطوة لتهيئة الساحة الفلسطينية للتسوية»[٨٨]. غير أن فكرة تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة لم تحظَ، في ذلك الحين، بتأييد يُذكر داخل منظمة التحرير، ولا حتى في صفوف الذين تحمسوا لهذه الفكرة بعد إقرار برنامج «النقاط العشر» لعام ١٩٧٤. ففي حديث إلى صحيفة الوطن الكويتية، في مطلع شباط ١٩٧٧، أكد نايف حواتمة أن الظروف «لم تعد صالحة لإعلان قيام حكومة فلسطينية في المنفى»، وأن جبهته قد تحمست لهذه الفكرة في الماضي عندما كانت الثورة الفلسطينية «في قمة إزدهارها وتعاظمها من أجل إنجاز الهدف الوطني والقومي المرحلي»[٨٩]. أما قيادة حركة فتح فقد عبّرت على لسان عدد من ممثليها،

---

(٨٦) كان الملحق رقم ٨ من اتفاقية سيناء الثانية، الذي بقي سرياً إلى أن نشرت نصه لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٧٥، قد تضمن تعهداً أمريكياً «بعدم الإعتراف او التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية مادامت منظمة التحرير لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود ولا تقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، وان تتشاور حكومة الولايات المتحدة وتنسق موقفها واستراتيجيتها في مؤتمر جنيف للسلام حول هذا الموضوع مع حكومة إسرائيل».

انظر. عقل، باسل امين «سياسة كارتر الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ٨٠، تموز ١٩٧٨، ص١٠.

(٨٧) أشار فاروق القدومي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، في حديث صحافي نشرته «الاهرام» القاهرية في نهاية شباط ١٩٧٧، إلى ان منظمة التحرير ليست على استعداد لحضور مؤتمر جنيف على أساس قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، وانها ترفض ان تقدم «اعترافاً بحدود آمنة معترف بها لإسرائيل»، مؤكداً أنه في حال دعوة المنظمة إلى المشاركة في هذا المؤتمر «على أساس قرار ٣٢٣٦ الصادر عن الجمعية العامة»، فإنها ستحضر بوفد مستقل «على ان يكون حضورها منذ بداية المؤتمر وان يكون بند فلسطين بنداً مستقلاً»

انظر «حديث صحافي لـ فاروق القدومي» (الأهرام، ٢٦/٢/١٩٧٧)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، المصدر المذكور، ص٦٧ – ٦٨.

(٨٨) «حديث صحافي لـ جورج حبش»، (الهدف، ١١/١٢/١٩٧٦)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٦، المصدر المذكور، ص٢٠٠ – ٢٠٢.

(٨٩) «حديث نايف حواتمة إلى صحيفة الوطن الكويتية»، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، المصدر المذكور، ص٣٧.

في الفترة ذاتها، عن قناعتها بأن المعطيات الضرورية لم تتوافر بعد لإبراز فكرة حكومة المنفى «إلى حيز الوجود»، وأن منظمة التحرير لن تتردد في الإقدام على هذه الخطوة عندما تشعر «أن إيجابيات تشكيل الحكومة تفوق سلبياتها»[٩٠]. وفي مطلع أيلول ١٩٧٧، عبّر صلاح خلف، أصدق تعبير، عن موقف قيادة حركة فتح من مسألة تشكيل الحكومة الفلسطينية بتأكيده أن لدى منظمة التحرير «عقدة» حكومة عموم فلسطين التي تشكلت في العام ١٩٤٨، مضيفاً أن «منظمة التحرير بشكلها الحالي لها شكل منظمة ثورية وشكل ما يشبه الحكومة، وهي معترف بها من قبل تسعين دولة ولها مكاتب في معظم دول العالم .. [و] تشكيل الحكومة الآن عمل متسرع سوف يخلق متناقضات في اللجنة التنفيذية [لمنظمة التحرير]» وأضاف: «نحن لا نرفض مبدأ الحكومة، كما أننا لا نقبله، إنما نعتبره الآن عملاً غير مطروح .، [و] على كل حال هي ورقة في يدنا»[٩١]. وفي ظل التحفظ العام على فكرة تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، شدد الإعلان السياسي، الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في آذار ١٩٧٧، في نقطته الخامسة عشرة على حق منظمة التحرير في «الإشتراك بشكل مستقل ومتكافئ في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي الصهيوني»، وذلك بعد أن كان قد جدد، في نقطته الأولى، رفضه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورفض التعامل على أساسه «عربياً ودولياً» كونه «يتجاهل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة في وطنه».

وبعد صدور هذا الموقف عن المجلس الوطني الفلسطيني، تكثفت المساعي العربية لدى إدارة الرئيس كارتر لتشجيعها على إجراء حوار مع منظمة التحرير وتسهيل مشاركة الفلسطينيين في أعمال مؤتمر جنيف[٩٢] ورغم التغير السياسي النوعي الذي حصل في إسرائيل، في منتصف أيار ١٩٧٧، بوصول تكتل الليكود اليميني المتطرف إلى السلطة[٩٣]، فقد نجحت تلك المساعي

---

(٩٠) «حديث خاص لـ أبو مازن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح» (دمشق، ١٥/١/١٩٧٧)، وكذلك «حديث خاص لـ أبو ماهر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح» (الأهرام، القاهرة، ٢٨/١/١٩٧٧)، المصدر نفسه، ص١٤ وص٣١ – ٣٢

(٩١) «حديث صحافي لـ أبو إياد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح» (الأسبوع العربي، ٥/٩/١٩٧٧)، المصدر نفسه، ص٣٠٢

(٩٢) لعب دوراً رئيسياً في تلك المساعي كل من الرئيس المصري أنور السادات، خلال زيارته إلى واشنطن ما بين ٤ و٦ نيسان ١٩٧٧، والرئيس السوري حافظ الأسد في أثناء لقائه الرئيس جيمي كارتر في جنيف ما بين ٩ و١٠ أيار ١٩٧٧.

(٩٣) أسفرت الإنتخابات إلى الكنيست الإسرائيلي، التي جرت في ١٧ أيار ١٩٧٧، عن خسارة حزب العمل قيادة الحكم، التي تولاها منذ قيام إسرائيل، وعن فوز تكتل الليكود، الذي أعلن زعيمه ورئيس الوزراء الجديد مناحيم بيغن، في ٢٠ أيار، أن «القرار الدولي رقم ٢٤٢ لا يلزم إسرائيل بالإنسحاب من الضفة الغربية». وقد ردت الخارجية الأمريكية سريعاً على هذا الموقف بتأكيدها، في بيان رسمي أصدرته في ٢٧ ايار، انه «لا يمكن استثناء أية اراض، بما فيها الضفة الغربية، من القضايا التي ينبغي التفاوض حولها». ويبدو أن قيادة منظمة التحرير لم تدرك في الحال الأبعاد السياسية لهذا التغير الذي حصل في إسرائيل وانعكاساته على عملية التسوية. ففي تعليقه على نتائج الإنتخابات الإسرائيلية اعتبر محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في حديث إلى مجلة شؤون فلسطينية، «أن الذي يقول إن الشعب في إسرائيل قد صوّت ضد السلام هو مخطئ، ونتائج الإنتخابات تعبر إذن عن قضايا داخلية واجتماعية»، ثم اضاف «نحن نملك القناعة بأن القرارات السياسية تؤخذ في اميركا اساساً، أي أن التوجه السياسي في إسرائيل يقرر في أميركا لذلك أعتقد انه على المستوى السياسي لن يكون هناك تغييرات جذرية» . . . . . . =

العربية، والتي ترافقت مع تنامي القناعة الدولية بضرورة إيجاد «وطن» للفلسطينيين(٩٤)، في دفع الإدارة الأمريكية إلى البحث الجدي، للمرة الأولى، في مسألة تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف للسلام وقد عبّرت عن هذا التوجه الأمريكي، أصدق تعبير، المواقف التي اتخذتها وزارة الخارجية الأمريكية والرئيس الأمريكي جيمي كارتر نفسه في شهر أيلول ١٩٧٧. ففي الثاني عشر من ذلك الشهر، أعلنت الخارجية الأمريكية في بيان رسمي «أنه من أجل أن يكون السلام دائماً، فإن اتفاق السلام يجب أن يكون مدعوماً إيجابياً من قبل جميع أطراف النزاع بما في ذلك الفلسطينيون»، الأمر الذي يعني أن ممثلي الفلسطينيين «يجب أن يحضروا جنيف من أجل حل القضية الفلسطينية». وفي الخامس عشر من الشهر نفسه، صدر عن الخارجية الأمريكية بيان جديد أعلن «أن الولايات المتحدة تدرس بجدية اقتراح تشكيل وفد عربي موحد إلى مؤتمر جنيف، [وأنها] تركت للأطراف اتخاذ قرار حول كيفية تمثيل الفلسطينيين»، وأشار وزير الخارجية سايروس فانس، في اليوم نفسه، إلى أن مشاركة الفلسطينيين «يمكن أن تكون ضمن وفد أردني أو وفد عربي مشترك»(٩٥). وخلال مؤتمر صحفي عقده في واشنطن، بتاريخ ٢٩ أيلول، صرّح الرئيس جيمي كارتر «[بالنسبة لمنظمة التحرير] هذا أمر لازال في مرحلة التفاوض ولا أستطيع التكهن بالنتيجة النهائية، وليس لدينا موقف عام حول من يمثل الفلسطينيين بالتحديد أو ما هو شكل المجموعة العربية التي سيُمَثل فيها الفلسطينيون». وفي رد عن سؤال وجهه له أحد الصحفيين، أضاف الرئيس الأمريكي قائلاً: «إن منظمة التحرير لا تمثل شعباً، إنها هيئة تمثل بالتأكيد جزءاً أساسياً من الفلسطينيين. إنني متأكد أنهم ليسوا الممثلين الوحيدين للفلسطينيين، فواضح أن هناك مثلاً رؤساء بلديات ومسؤولين محليين في منطقة الضفة الغربية يُعتبرون أيضاً ممثلين للفلسطينيين، وهؤلاء قد يكونون أو لا يكونون أعضاء في منظمة التحرير. وهكذا، فإننا نحاول إيجاد الصيغة المحددة لطرحها على الآخرين»(٩٦).

ويبدو أن هذه المواقف الأمريكية الجديدة، والتي تلازمت مع إعلان وزارة الخارجية الأمريكية، في ١٩ أيلول ١٩٧٧، عن استعدادها لبدء حوار مع منظمة التحرير في حال اعتراف هذه الأخيرة بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ومع تلميح الحكومة الإسرائيلية، في ٢٥ من الشهر نفسه، إلى قبولها مبدأ تشكيل وفد عربي مشترك إلى مؤتمر جنيف يكون الفلسطينيون جزءاً من لجنة التفاوض الأردنية فيه(٩٧)؛ يبدو أن كل هذه المواقف قد جعلت بعض الأوساط القيادية الفلسطينية، ولاسيما داخل حركة فتح، يفكر في الإعتراف بالقرار الدولي رقم ٢٤٢ إذا تم تعديله وتضمينه

= انظر «حوار مع محمود عباس (أبو مازن). حلول كثيرة للمسالة اليهودية ولا حل للمشكلة الصهيونية»، شؤون فلسطينية، العدد ٦٨ – ٦٩، تموز – آب ١٩٧٧، ص٧٨ – ٩٢

(٩٤) في ٢٩ حزيران ١٩٧٧، أصدرت المجموعة الأوروبية المشتركة بياناً حول الشرق الأوسط، اكد الحاجة إلى بدء مفاوضات «مفتوحة ومن غير شروط مسبقة»، واعترف، لأول مرة، «بحق الشعب الفلسطيني في وطن».
انظر: روندو، الشرق الأوسط في البحث عن السلام، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

(٩٥) انظر. الحسن، بلال «المقاومة الفلسطينية» (شهريات)، شؤون فلسطينية، العدد ٧١، تشرين الأول ١٩٧٧، ص١٩٣ – ١٩٩

(٩٦) أورده عقل، سياسة كارتر الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص٩ – ١٠

(٩٧) انظر. شؤون فلسطينية، العدد ٧٢، تشرين الثاني ١٩٧٧، ص١٨٣ – ١٨٤.

إشارة إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية، مبدياً استعداده للتشاور مع الدول العربية المعنية حول صيغة المشاركة الفلسطينية في وفد عربي مشترك، وذلك شرط أن يتم توجيه دعوة مستقلة مسبقة إلى منظمة التحرير لحضور مؤتمر جنيف(٩٨).

واستناداً إلى ما بدا من تطور إيجابي على مواقف مختلف أطراف الصراع من مسألة استئناف أعمال مؤتمر جنيف، صدر، في الأول من تشرين الأول ١٩٧٧، عن مباحثات الرئيس جيمي كارتر ووزير الخارجية السوفييتي أندريه غروميكو بيان مشترك حول الشرق الأوسط، أكد ضرورة العمل على عقد مؤتمر جنيف بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني، والسعي من أجل حل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وفي حين رحب أنصار الدولة الفلسطينية المستقلة، داخل صفوف منظمة التحرير، بتحفظ على ما ورد في البيان المشترك الأمريكي – السوفييتي(٩٩)، فإن الحكومة الإسرائيلية قد هاجمته بشدة ورأت فيه محاولة لفرض «حل» على أطراف الصراع في المنطقة. وبنتيجة الضغوط الشديدة التي تعرضت لها، ولاسيما من قبل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، أعلنت إدارة الرئيس جيمي كارتر، في الرابع من تشرين الأول نفسه، أنها لا تنوي فرض حل في الشرق الأوسط، وعادت وأصدرت، في اليوم التالي، بياناً مشتركاً مع إسرائيل، أعلن الطرفان فيه أن قبول الأطراف المعنية لما جاء في البيان الأمريكي السوفييتي المشترك ليس شرطاً مسبقاً لاجتماع مؤتمر جنيف، وأكدا أن مؤتمر جنيف لا يمكن أن يعقد إلا على أساس القرار ٢٤٢، وأن ممثلي الفلسطينيين في الوفد العربي المشترك، الذي سيتفرع إلى لجان جغرافية، ينبغي أن يكونوا من خارج منظمة التحرير(١٠٠).

---

(٩٨) انظر. «بيان أصدره وفد منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة» (نيويورك، ٣٠/٩/١٩٧٧)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، المصدر المذكور، ص٣٣٤.

(٩٩) رأى فاروق القدومي في هذا البيان «مؤشرات إيجابية على طريق ايجاد حل عادل لقضية الشرق الأوسط» وإسهاماً في الجهود الدولية الرامية إلى إصدار قرار جديد عن مجلس الأمن الدولي «يضع أساساً صالحاً لضمان تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني».

أما الجبهة الديمقراطية، فقد اشارت، في تعليقها على البيان، إلى أن الضغط السوفييتي «قد اسفر عن اعتراف الولايات المتحدة، لأول مرة في بيان رسمي، بالشعب الفلسطيني، والحديث عن حقوقه المشروعة وعن ضرورة حضور ممثليه في مؤتمر جنيف»، لكنها قدّرت أن مسيرة النضال الفلسطيني «مازالت طويلة»، ولاسيما وأن مضمون الحقوق الفلسطينية لم يتحدد في البيان، كما لم تتحدد فيه هوية ممثلي الشعب الفلسطيني. اما اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، فلم تستبعد، في البيان الذي أصدرته في أوائل تشرين الاول ١٩٧٧، أن «تنكث الإدارة الامريكية بعهودها وتتخلى عما اعلنته في البيان، سيما وانها تتعرض لضغوطات من غلاة الصهاينة ومن الأوساط الاكثر رجعية وعدوانية في أمريكا ذاتها، عدا عن تعنت إسرائيل، إضافة إلى ارتباك «عرب امريكا» وفي مقدمتهم أنور السادات»

انظر. «تصريح صحافي لفاروق القدومي حول البيان الامريكي السوفييتي المشترك» (نيويورك، ٢/١٠/١٩٧٧)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، المصدر المذكور، ص٣٣٥؛ وكذلك· «بيان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حول البيان السوفييتي الأمريكي» (بيروت، ٢/١٠/١٩٧٧)؛ المصدر نفسه، ص٣٣٥ – ٣٣٦؛ وايضاً «بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني حول البيان السوفييتي الامريكي المشترك»، الجماهير، السنة ٢٩، العدد ١٠، تشرين الأول ١٩٧٧.

(١٠٠) انظر: الحسن، بلال «المقاومة الفلسطينية» (شهريات)؛ شؤون فلسطينية، العدد ٧٢، تشرين الثاني ١٩٧٧، ص١٨٥ – ١٨٧' وكذلك مكرم، يونس. «موقف إسرائيل من التمثيل الفلسطيني في جنيف» المصدر نفسه، العدد ٧٣، كانون الأول ١٩٧٧، ص٢١٩ – ٢٢٤

ويرجح بأن يكون هذا التراجع الأمريكي، أمام الضغط الصهيوني، عن مضمون بيان الأول من تشرين الأول مع الإتحاد السوفييتي، أحد العوامل الرئيسية التي جعلت الرئيس المصري أنور السادات يحزم أمره ويندفع على طريق الصلح المنفرد مع إسرائيل، مسقطاً، بالخطوة التي أقدم عليها في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٧، الرهان الفلسطيني على التسوية، ومغلقاً آفاق السلام الشامل في الشرق الأوسط.

الفصل التاسع

الفرز والخلاف في مواجهة «حصار» كمب ديفيد

١٩٧٨ - ١٩٨١

لم تكن زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس، في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٧، إيذاناً بسقوط الرهان الفلسطيني على التسوية فحسب، وإنما كانت أيضاً فاتحة تطورات سياسية كبيرة شهدتها بلدان الشرق الأوسط وترافقت مع تحول العلاقات بين القوتين العظميين من الانفراج الدولي إلى المواجهة الشاملة. فقد أنعشت «مبادرة» الرئيس المصري، والتي انتهت بتوقيع اتفاقيتي كمب ديفيد (أيلول ١٩٧٨)، الفرز بين «راديكاليين» و«محافظين» في العالم العربي ودفعت البلدان العربية «الراديكالية»، والصديقة للإتحاد السوفييتي، إلى التكتل في إطار «جبهة قومية للصمود والتصدي»، طرحت على نفسها مهمة الوقوف في وجه إسرائيل ومنع «الإستسلام» العربي لها. وفي المقابل، أدى خروج مصر من ساحة الصراع إلى إطلاق يد حكومة مناحيم بيغن وشجعها على غزو جنوب لبنان (آذار ١٩٧٨) وعلى شن حرب شاملة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، عسكرية على أرض لبنان وسياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. كما شجع بعض الميليشيات «اليمينية» المسيحية على الدخول، بدعم من إسرائيل، في مواجهة مع سوريا على أرض لبنان. أما على الصعيد الإقليمي، فقد شكل الإنقلاب «الماركسي» في أفغانستان (نيسان ١٩٧٨)، والذي استتبعه دخول القوات السوفييتية إلى كابول (كانون الأول ١٩٧٨)، نقطة تحول في علاقات الإتحاد السوفييتي بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم جاء انتصار الثورة الإسلامية في إيران (شباط ١٩٧٩) ليشكل تهديداً خطيراً لمواقع الولايات المتحدة ومصالحها النفطية في منطقة الخليج، والتي تحولت إلى ساحة حرب حقيقية إثر إعلان العراق حربه على الجمهورية الإسلامية في إيران (أيلول ١٩٨٠). وبوصول رونالد ريغان إلى البيت الأبيض، بعد فوزه في انتخابات الرئاسة الأمريكية (تشرين الثاني ١٩٨٠)، وطرحه مبدأ «الإجماع الإستراتيجي» في مواجهة «الخطر السوفييتي» (نيسان ١٩٨١)، بلغ الإستقطاب في الشرق الأوسط ذروة لم يصلها من قبل، ودخلت العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية، بتوقيع مذكرة «التفاهم الإستراتيجي» بين البلدين (تشرين الثاني ١٩٨١)، مرحلة نوعية جديدة في تطورها.

وبسقوط الرهان الفلسطيني على التسوية، أصبحت المهمة الرئيسية المطروحة أمام منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها هي كيفية حماية مواقعها، العسكرية والسياسية في لبنان، والسياسية والجماهيرية في المناطق الفلسطينية المحتلة، والحفاظ على دورها ومكاسبها على الساحتين العربية والدولية. وفي التصدي لحل هذه المهمة، برزت خلافات سياسية كبيرة بين فصائل منظمة التحرير، زاد من حدتها انعكاس الفرز العربي والإقليمي، المستند إلى استقطاب دولي متعاظم، على الساحة الفلسطينية، وهو ما تجلى في تحول الإنقسام، الذي شهدته سنوات الرهان على التسوية، بين «قبول» و«رفض»، إلى انقسام بين «يمين» و«يسار». ففي حين رأى «اليمين» أن حماية منظمة التحرير والحفاظ على مكاسبها يتمان من خلال التوصل إلى صيغة عمل مشترك مع الأردن، الذي أُفرد له دور خاص في تطبيق الشق الفلسطيني من اتفاقيات كمب ديفيد، وتوسيع دائرة علاقات منظمة التحرير في المناطق المحتلة لتشمل قيادات وقوى عُرفت بارتباطاتها بالأردن، والحفاظ على روابط المنظمة مع الأنظمة العربية الصديقة للولايات المتحدة والإنفتاح على أطراف دولية جديدة، مثل أوروبا الغربية، قادرة على «موازنة» الضغط الأمريكي وتجنيب منظمة التحرير الدخول في الإستقطاب الدولي؛ فإن «اليسار»، في المقابل، بقي محافظاً على شكوكه تجاه الأردن ونواياه، محذراً من مغبة دعم قوى وقيادات داخل الأرض المحتلة غير «مضمونة الولاء» لمنظمة التحرير ومن مخاطر الرهان على بلدان أوروبا الغربية الدائرة في «فلك» السياسة الأمريكية، وداعياً إلى تعزيز علاقات المنظمة مع أطراف «جبهة الصمود والتصدي» العربية وتوثيق تحالفها مع الإتحاد السوفييتي.

وسيكون هدف هذا الفصل رصد تطور المواقف والخلافات السياسية الفلسطينية منذ زيارة الرئيس المصري إلى القدس وصولاً إلى قيام ولي العهد السعودي الأمير فهد بطرح «مبادرته» السلمية في أيلول ١٩٨١، وهي المبادرة التي رأى فيها بعض الباحثين «فرصة ضائعة» كانت تستهدف استباق عملية غزو لبنان التي كانت الحكومة الإسرائيلية تعد العدة لتنفيذها بعد حصولها على الضوء الأخضر الأمريكي.

زيارة أنور السادات تعزز مواقع «الرفض» الفلسطيني

كان الرئيس المصري قد أكد، في خطاب ألقاه أمام مجلس الشعب في التاسع من تشرين الثاني ١٩٧٧، استعداده «لبذل أقصى الجهود من أجل السلام ومواجهة قادة إسرائيل ولو في الكنيست». ولم تمض سوى عشرة أيام على إعلانه – المفاجأة حتى كان أنور السادات يطير بالفعل إلى إسرائيل، ويقف، في العشرين من الشهر نفسه، أمام الكنيست معلناً أنه «لم يأت داعياً إلى سلام جزئي، ولا ليعقد اتفاقاً منفرداً بين مصر وإسرائيل»، وإنما جاء لبناء سلام دائم وعادل يقوم، كما ذكر، على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي التي احتلتها، وإحقاق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته، وضمان حق كل

دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة[1].

وبغض النظر عما ذُكر، في ما بعد، من أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية كان على علم مسبق بنية الرئيس المصري القيام بزيارة إسرائيل، تتويجاً لوساطات سرية قام بها كل من المغرب ورومانيا، فقد برز إجماع فلسطيني، ما أن أُعلن عن الزيارة، على رفضها وإدانتها. ففي بيان أصدرته في ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٧، اعتبرت اللجنة المركزية لحركة فتح أن عزم الرئيس المصري على زيارة القدس يشكل «انعطافاً خطيراً ومكسباً لمخططات الصهيونية العالمية»، وأن هذه الزيارة، في حال تحققها، ستضع الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير «في موقف خطير على كافة المستويات»[2]. ورأت الجبهة الديمقراطية في استعداد الرئيس المصري للإجتماع مع الحكومة والكنيست الإسرائيليين توجهاً صريحاً «لعقد اتفاقات ثنائية منفردة» ورضوخاً كاملاً «للشروط الإسرائيلية – الأمريكية... التي ترفض الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وحقها بالتالي في تمثيله في مؤتمر جنيف»، كما رأت في ذلك الإستعداد تمهيداً «لتمرير «السلام» الأمريكي – الإسرائيلي وفرضه على المنطقة»[3].

وبعد تحقق الزيارة، حمّلت الجبهة الشعبية كل أطراف التسوية مسؤولية «بادرة السادات الخيانية»، معتبرة أن هذه الأطراف قد مهدت لخطوة الرئيس المصري «من خلال استرسالها في خداع [الجماهير] بأوهام التسوية السلمية»، وداعية قيادة منظمة التحرير والأنظمة العربية التي راهنت على التسوية إلى «إعادة النظر في مخططها ومراهنتها على التسوية الإستسلامية»[4]. وذهبت القيادة المركزية لـ«جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الإستسلامية» إلى أبعد من ذلك عندما أكدت، في الرسالة التي وجهتها إلى اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير المنعقد في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٧، أن إدانة «الخطوة الخيانية» لأنور السادات تقتضي «إدانة النهج الخاطئ والخطير الذي مهد أمامها الطريق... وبالتحديد الدور الذي لعبته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الإطار». ورأت «جبهة الرفض»، في رسالتها المذكورة، أن قوة الموقف الفلسطيني لا يمكن أن تتحقق «إلا على أساس رفض التسوية، رفض الصلح، رفض الإعتراف، رفض التفاوض، رفض مؤتمر جنيف، رفض قرار ٢٤٢، ورفض التعاطي مع الأنظمة الرجعية»[5].

ولم يخرج الشيوعيون عن إطار الإجماع الفلسطيني على رفض الزيارة وإدانتها، وذلك رغم التمايز الذي ظهر في موقفهم من ناحية استمرار تأكيدهم على مؤتمر جنيف كطريق للوصول إلى السلام العادل. ففي البيان الصادر عن الحزب الشيوعي الأردني، في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٧، اعتبر

(١) «خطاب» [أنور] السادات أمام الكنيست»، شؤون فلسطينية، العدد ٧٤ – ٧٥، كانون الثاني – شباط ١٩٧٨، ص٣٣٣ – ٣٤٣. وقد تضمن العدد نفسه ملفاً شاملاً بعنوان «تلك الزيارة»، ص١٩٢ – ٣٦٠.

(٢) «بيان اللجنة المركزية لحركة فتح» (١٧/١١/١٩٧٧)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٤ – ٤٣٥.

(٣) «تصريح لناطق رسمي باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» (بيروت، ١١/١١/١٩٧٧)، المصدر نفسه، ص٣٩٨ – ٣٩٩.

(٤) «بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول زيارة السادات لإسرائيل» (الثورة مستمرة، بيروت، ٢٥/١١/١٩٧٧)، المصدر نفسه، ص٤٧٣.

(٥) «رسالة القيادة المركزية لجبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الإستسلامية»، المصدر نفسه، ص٥١٦ – ٥١٧

الشيوعيون «أن ادعاء السادات في الرغبة في السلام، والبحث عنه في أي مكان وبأية وسيلة، ليس غير تستر مفضوح على الخيانة والإستسلام»، مقدرين أن البحث عن السلام العادل لا يتم «تحت قبة الكنيست الإسرائيلي وفي القدس المحتلة، [وعبر] استجداء سيد الإرهاب والفاشية والعنصرية هناك، وعن طريق الإنفراد بالمواقف وتمزيق الصف العربي»، وإنما يتم «عبر الصمود والتضامن العربي والنضال الثوري العنيد.. ، ويمر عبر التصدي للحلول الإمبريالية التصفوية وعبر التحالف الكفاحي مع الإتحاد السوفييتي»[٦].

وقد برز طغيان أجواء الرفض على الساحة الفلسطينية، بروزاً جلياً، في الكلمة التي ألقاها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أمام مؤتمر القمة العربي المصغر، الذي انعقد في مدينة طرابلس في مطلع كانون الأول ١٩٧٧ وضم وفوداً من سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطي والعراق[٧]، إضافة إلى وفد من منظمة التحرير، وذلك بهدف تنسيق وتوحيد مواقف هذه الأطراف في مواجهة النتائج التي ستترتب على خطوة الرئيس المصري. ففي كلمته تلك، لجأ ياسر عرفات إلى لغة سياسية، كان حضورها قد ضعف كثيراً في أدبيات حركة فتح خلال سنوات الرهان على التسوية، معتبراً أنه «إذا لم يتمكن هذا الجيل من الأمة العربية من تحرير أرضه، بحكم موازين القوى العربية والدولية، فليس من حق هذا الجيل أن يطعن القضية ويغلق أبواب التحرير أمام أجيالنا القادمة»، ومؤكداً أن الثورة الفلسطينية قد انطلقت «من أجل تحرير كامل التراب الوطني» وأن خطها الإستراتيجي «كان وسيبقى هو تحرير كامل ترابنا الوطني الفلسطيني»، وأن فلسطين ستظل «عربية عربية مهما طال الزمن» وأن قضيتها «هي قضية كل العرب ويجب أن يتحمل الجميع مسؤوليته [تجاهها]». لكن رئيس المنظمة قد أبقى لنفسه، مع ذلك، هامشاً من حرية التحرك على المستوى التكتيكي، وذلك عندما ذكّر بأن تسجيل الموقف الإستراتيجي لا يجب أن يحول دون صياغته «في آراء وإجراءات، بحيث لا يتعارض مع موقفنا العلني في المحافل الدولية ومع أصدقائنا السوفيات وغيرهم، وحتى لا تقيد حركتنا جميعاً على أي صعيد سياسياً ودبلوماسياً»[٨].

وعلى هامش مؤتمر قمة طرابلس العربية المصغرة، التي أدانت «زيارة الرئيس السادات للكيان الصهيوني لأنها تشكل خيانة عظمى» وقررت تشكيل «جبهة قومية للصمود والتصدي» تكون سوريا ومنظمة التحرير نواتها - وهي الجبهة التي أُعلن رسمياً عن قيامها في الجزائر في مطلع شباط ١٩٧٨ -، التقى ممثلو فصائل «جبهة الرفض» مع ممثلي كل من حركة فتح والجبهة الديمقراطية، وقرروا الرد عملياً على خطوة الرئيس المصري بتعزيز الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير استناداً إلى الأسس التالية:

«١ـ نناضل من أجل إقامة جبهة تقدمية عربية مناهضة لجميع الحلول الإستسلامية الإمبريالية الصهيونية الرجعية وأدواتها العربية في المنطقة.

---

(٦) «بيان الحزب الشيوعي الأردني» (٢٣/١١/١٩٧٧)، المصدر نفسه، ص٤٦٩

(٧) انسحب الوفد العراقي من قمة طرابلس بعد أن رفض الوفد السوري إدانة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ورفض الوفد الفلسطيني إعلان تخلي منظمة التحرير عن هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

(٨) «خطاب ياسر عرفات أمام مؤتمر القمة العربية المصغرة في طرابلس» (طرابلس، ٢/١٢/١٩٧٧)؛ المصدر نفسه، ص٥٢٣ - ٥٢٥.

٢ــ نؤكد رفضنا لقراري مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ و٣٣٨.
٣ــ نؤكد رفضنا لكل المؤتمرات الدولية القائمة على أساس هذين القرارين بما فيها مؤتمر جنيف أو غيره
٤ــ نؤكد حقنا في العمل لإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحق العودة وتقرير المصير في وطنه، بما فيه حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية في هذه المرحلة، من دون صلح ولا تفاوض ولا اعتراف.
٥ــ ندين أي طرف يرفض أو يعرقل قيام الجبهة العربية التقدمية
٦ــ اتخاذ إجراءات المقاطعة السياسية ضد نظام السادات»[٩].

وعلى الرغم من أن قيادة حركة فتح قد حاولت التقليل من أهمية «وثيقة الوحدة» التي اتفق عليها في طرابلس، معتبرة، على لسان أحد أبرز قادتها، أنها لم تتضمن «جديداً»[١٠]، إلا أن تلك الوثيقة كانت، في الواقع، مؤشراً على تحول جدي، ستتضح ملامحه شيئاً فشيئاً، نحو مواقع الرفض، ولاسيما من قبل الجبهة الديمقراطية التي كانت من أوائل المبادرين إلى طرح البرنامج المرحلي ومن أكثر المراهنين على التسوية السلمية واشتراك منظمة التحرير فيها[١١]. وقد عبّر جورج حبش، أصدق تعبير، عن هذا التحول بتوكيده أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تبنت، إثر صدور وثيقة طرابلس، «برنامجاً رافضاً» وأن النقاط الست التي تضمنتها تلك الوثيقة قد «أخرجت منظمة التحرير من كل مجرى التسوية بشكل نهائي»[١٢].

---

(٩) «وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية» (طرابلس، ١٩٧٧/١٢/٤)' شؤون فلسطينية، العدد ٧٤ – ٧٥، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٣ – ٣٥٤
وقد وقع على «وثيقة طرابلس»، إلى جانب حركة فتح والجبهة الديمقراطية، كل من الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية – القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية. وكانت هذه الجبهة الأخيرة قد تشكلت في خريف العام ١٩٧٦، بعد دخول القوات السورية إلى لبنان، كنتيجة لانشقاق مجموعة من القادة والأعضاء عن الجبهة الشعبية – القيادة العامة. وقد اتخذت الجبهة الجديدة لنفسها التسمية الأصلية القديمة التي استخدمت في مطلع الستينات
(١٠) في تعليقه على «بيان طرابلس»، ذكر صلاح خلف أن ذلك البيان لم يتضمن جديداً «إنما فيه رفض القرار ٢٤٢ وهو ما رفضته فتح من السابق، وفيه إقامة دولة فلسطينية مستقلة»، وأن الشيء الوحيد «الذي أضافه بعض الأخوان هو «أن لا تفاوض» وأن فتح وضعته أيضاً لأن العدو الإسرائيلي يرفض التفاوض معنا». وفي الحديث نفسه، أكد أبو إياد أن بيان طرابلس قد «أدى إلى إنهاء جبهة الرفض، الأمر الذي يقوي منظمة التحرير الفلسطينية ويمنع التدخل الرسمي في صفوفها»
انظر «حديث صلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح إلى التلفزة التونسية» (تونس، ١٩٧٧/١٢/١٤)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، المصدر المذكور، ص٦٠٣
(١١) في مذكرة صادرة عن مكتبها السياسي، في ٢١ كانون الأول ١٩٧٧، قدّرت الجبهة الديمقراطية أن المرحلة الجديدة، التي افتتحتها زيارة الرئيس المصري إلى إسرائيل، لم تعد تحتمل أن تنشغل فصائل الثورة الفلسطينية في مناكفات حول البرنامج المرحلي أو حول الحلول الإستراتيجية، باعتبار أن الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني باتت تتمثل في التصدي الفاعل «للمخططات الأميركية الإسرائيلية والإنهيار الساداتي وضد الخطر الداهم المتمثل في مشروع تصفية القضية الوطنية الفلسطينية».
انظر: المصدر نفسه، ص٦٢٦ – ٦٢٧.
(١٢) «حديث جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية» (الثورة مستمرة، ١٩٧٧/١٢/٧)' المصدر نفسه، ص٥٥٥–٥٥٦.

تعمق الفرز على قاعدة «يسار» في مواجهة «يمين»

غير أن تأكيد الأمين العام للجبهة الشعبية خروج منظمة التحرير الفلسطينية من «مجرى التسوية» نهائياً لم يصمد طويلاً بسبب بروز خلافات جدية حول التكتيك الواجب اتباعه لمواجهة «الإستسلام» المصري، وذلك في وقت كانت فيه الساحة الفلسطينية قد أصبحت عرضة لتأثيرات عملية الفرز والإستقطاب الجارية على الصعد العربية والإقليمية والدولية كافة.

وفي الواقع، كانت مؤشرات ابتعاد الجبهة الديمقراطية سياسياً عن حركة فتح واقترابها من أطراف «جبهة الرفض» قد برزت منذ مطلع العام ١٩٧٧، وذلك في إطار التحضير لعقد الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. ففي ذلك الحين، أبدت قيادة الجبهة، تخوفها من إقدام قيادة منظمة التحرير على الإعتراف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ تمهيداً لتجاوز العقبة الموضوعة أمام اشتراكها في مؤتمر جنيف. وبناء على ذلك التخوف، صارت الجبهة الديمقراطية تركز على انتقاد سياسات «اليمين» الفلسطيني وتحذر من وقوع قيادة منظمة التحرير في «شباك» الولايات المتحدة التي تحاول، كما أشارت الجبهة، «جر منظمة التحرير الفلسطينية إلى الموافقة على قرار ٢٤٢ مقابل فتح حوار معها»[١٣]. وفي حديث إلى صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية، نشر في ١٨ أيلول ١٩٧٧، ذهب نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية، إلى حد التأكيد بأن الأساس السياسي للتحالف الفلسطيني ضمن منظمة التحرير «يصبح مفقوداً وتنفتح الطريق أمام تحالفات فلسطينية جديدة تضم جميع القوى الفلسطينية الملتزمة ببرنامج وقرارات المجلس الوطني»، وذلك في حال خضوع «اليمين» الفلسطيني للضغوط العربية التي «تتخذ شكل دعوة قيادة المنظمة إلى الإعتراف بالقرار ٢٤٢ مقابل فتح الحوار مع واشنطن»[١٤].

ويبدو أن التكتيك الذي اتبعه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب زيارة القدس، والذي تمثل في إبقاء بعض الخيوط مع مصر وتطوير علاقاته مع العربية السعودية، تحسباً من انغلاق منظمة التحرير في إطار الجبهة القومية للصمود والتصدي، وسعيه إلى تنشيط الحوار مع الأردن[١٥]؛ يبدو أن ذلك التكتيك قد أثار حفيظة الفصائل اليسارية في إطار منظمة التحرير ودفعها إلى تصعيد حملتها على «اليمين» وممارساته. ففي نهاية شباط ١٩٧٨، وجه نايف حواتمة انتقاداً شديداً لسياسات الجناح «البرجوازي الوطني» في منظمة التحرير الذي عمل منذ شهور، كما ذكر،

---

(١٣) انظر حواتمة، نايف منظمة التحرير الفلسطينية بين القرار الوطني والتنازلات اليمينية، منشورات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أواخر آب ١٩٧٧

(١٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، المصدر المذكور، ص ٣١٠ - ٣١١.

(١٥) انظر بهذا الخصوص. غريش، م.ت.ف. تاريخ واستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.
ولا يُستبعد أن يكون بعض الأوساط القيادية الفلسطينية، ولاسيما داخل حركة فتح، قد انخدع بما ورد في خطاب الرئيس المصري أمام الكنيست الإسرائيلي من تأكيد على الحل الدائم والشامل، وعلى حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة، ورأى بان من الأنسب أن تنتظر المنظمة ما ستسفر عنه الإتصالات المصرية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما وأن التحرك المصري الذي أعقب زيارة أنور السادات إلى القدس مباشرة قد تم تحت غطاء التحضير لاستئناف أعمال مؤتمر جنيف للسلام.

على «شل منظمة التحرير ومحاولة جرها [إلى] المشاريع الإستسلامية المطروحة»، آخذاً على ذلك الجناح «الصمت» على خطوات أنور السادات، و«فتح النافذة» على أمريكا، وعدم التجاوب مع المبادرات الرامية إلى «تصليب» جبهة الصمود العربية والإستمرار في «التخريب» على وحدة القوى الوطنية في الأرض المحتلة أما في المجال التنظيمي، فقد انتقد أمين عام الجبهة الديمقراطية «تفرد واستئثار» الجناح «البرجوازي الوطني» بالقرار الفلسطيني، ودعا إلى انخراط جميع فصائل الثورة الفلسطينية في النضال المشترك من أجل «إعادة مراجعة أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها كي تصبح تعبيراً عن الإئتلاف الوطني العريض لكل فصائل الثورة»[16].

وعلى الرغم من أن خطاب حركة فتح السياسي، في مواجهة كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، قد تصلب كثيراً إثر قيام الجيش الإسرائيلي بغزو واحتلال جنوبي لبنان في منتصف آذار ١٩٧٨[17]، وهو ما برز بوضوح في البيان الذي أصدرته اللجنة المركزية لحركة فتح، في الثالث من أيار ١٩٧٨، ودعت فيه الدول العربية إلى «إعادة النظر في علاقاتها مع أمريكا» بسبب «تصاعد دعمها للعدوان الصهيوني»، وذلك بعد أن قدّرت بأن غزو إسرائيل «قد وجه صفعة إلى كل الذين تعاطوا معها من أجل تسوية سياسية، وعلى الأخص مبادرة السادات»[18]؛ على

---

(١٦) «حديث صحافي لنايف حواتمة» (الحرية، ٢٧/٢/١٩٧٨)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص١١٢ – ١١٣.

(١٧) قامت القوات الإسرائيلية فجر يوم الخامس عشر من آذار ١٩٧٨، وبعد قصف مدفعي تمهيدي، باجتياح جنوب لبنان متدرعة بعملية «الشهيد كمال عدوان» التي كانت قد نفذتها، يوم الحادي عشر من الشهر نفسه، وحدة من فدائيي حركة فتح تسللت إلى الساحل الفلسطيني بين تل أبيب وحيفا واستولت على حافلة ركاب وتوجهت بها إلى تل ابيب كي تفاوض السلطات الإسرائيلية على إطلاق عدد من الأسرى الفلسطينيين، إلا أنها اصطدمت بحاجز للجيش الإسرائيلي ودار اشتباك أسفر عن مقتل ٣٦ جندياً ومدنياً إسرائيلياً وتسعة فدائيين فلسطينيين وأسر الفدائي العاشر
وأعلنت الحكومة الإسرائيلية، في اليوم التالي للإجتياح، الذي واجه مقاومة شديدة من جانب القوات الفلسطينية والوطنية اللبنانية، ان هدف عمليتها اجتثاث الوجود الفلسطيني وإقامة شريط أمني بعرض ١٠ كيلومتر يحمي المستوطنات الحدودية من قصف المدافع الفلسطينية. وفي التاسع عشر من آذار، أعرب مجلس الأمن في القرار رقم ٤٢٥، عن «قلقه البالغ لتدهور الوضع في الشرق الأوسط»، وتضمن القرار الدولي البنود الأربعة التالية
«١ــ الدعوة إلى احترام سلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله
٢ــ دعوة إسرائيل إلى أن توقف فوراً عمليتها العسكرية ضد سلامة الأراضي اللبنانية وأن تسحب دون إبطاء قواتها من كل الأراضي اللبنانية.
٣ــ إنشاء قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة لجنوب لبنان تعمل تحت سلطة المجلس، وتكون مهمتها تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية وإقرار السلام والأمن الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة سلطتها الفعلية إلى جنوب لبنان.
٤ــ الطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس خلال ٢٤ ساعة حول تنفيذ هذا القرار».
وقد أوفدت الأمم المتحدة بالفعل قوات طوارئ دولية تمركزت على الحدود الدولية، غير أن إسرائيل لم تنه عملية سحب قواتها من الجنوب إلا في ١٣ حزيران ١٩٧٨، وذلك بعد أن ضمنت تسلم الرائد المنشق سعد حداد، المتَعاون معها، السيطرة على «الحزام الأمني» من خلال «جيش لبنان الجنوبي». وفي ١٨ نيسان ١٩٧٩، أعلن سعد حداد قيام «دولة لبنان الحر» في الشريط الحدودي.
لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى:
شاهين، حنه· «الإحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان الدوافع والأهداف»، شؤون فلسطينية، العدد ٧٨، أيار ١٩٧٨، ص٤١ – ٥٨؛ وكذلك: المجذوب، محمد: «تساؤلات قانونية يطرحها القرار ٤٢٥»، المصدر نفسه، ص١٤ –٢٣.

(١٨) انظر الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤ – ٢١٥.

الرغم من ذلك، فإن حملة «اليسار» على «اليمين» لم تضعف، بل حصل تطور نوعي في هذا الصدد، وذلك حين وجهت الجبهة الديمقراطية بالإشتراك مع أطراف «جبهة الرفض»، بعد أيام قليلة على صدور بيان حركة فتح المشار إليه، مذكرة إلى اللجنة المركزية لهذه الأخيرة، أشير فيها إلى أن تطور الأحداث قد «أثبت أنه لا مجال لتحقيق أي انجاز مرحلي في هذه المرحلة»، وأن استمرار الرهان على تحقيق مثل هذا الإنجاز «سيقود بالتالي إلى الوقوع في مخاطر تؤدي إلى إجهاض النضال الفلسطيني والعربي القومي». وبعد أن انتقدت المذكرة المشتركة ممارسات «بعض الأطراف في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية»، ولاسيما «التردد» تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، والرهان على الأنظمة العربية «الرجعية والمستسلمة»، وعدم السعي من أجل «تطوير» سياسات ومواقف جبهة الصمود والتصدي، و«العبث» داخل الحركة الوطنية اللبنانية، ودعم عناصر وقيادات «يمينية ورجعية» في الأرض المحتلة، إضافة إلى «التفرد» في اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني؛ بعد أن انتقدت المذكرة كل تلك «الممارسات» دعت إلى إيجاد صيغة قيادية جديدة تتشكل من الأمناء العامين لفصائل المقاومة وعناصر وطنية أخرى وتكون «وحدها المخولة باتخاذ القرار السياسي»(١٩).

ولم تسلم حركة فتح نفسها من تأثيرات الفرز الذي تعمق في الساحة الفلسطينية، حيث احتدمت، في ربيع وصيف العام ١٩٧٨، المواجهة بين قيادة الحركة وبين جناحها «اليساري»*، الأمر الذي استدعى عقد جلسة خاصة للمجلس المركزي لمنظمة التحرير، في ٢١ آب، كُرست لبحث مسألة تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية. وخلال حملة التحضير لهذه الجلسة، لحظت الجبهة الديمقراطية أن الدول «الرجعية» العربية تستخدم «سلاح المال» من أجل «تقوية التيار اليميني» داخل منظمة التحرير ودفعه إلى انتهاج «سياسة عدائية ضد القوى الوطنية والتقدمية الأخرى لتفجير الثورة من داخلها»، معتبرة أن إحباط دور «اليمين» داخل منظمة التحرير «يحتل المرتبة الأولى في أولويات النضال لتوفير الشروط الذاتية لمجابهة المشروع الأمريكي – الصهيوني – الرجعي العربي»، وأن إنجاز هذه المهمة بات ممكناً بعد أن ساهم تطور الأحداث في «حل الكثير من نقاط الخلاف التي نشأت خلال السنوات الماضية مع عدد من القوى التقدمية

---

(١٩) «مذكرة الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وجبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي إلى اللجنة المركزية لفتح» (بيروت، ١٨/ ٥/ ١٩٧٨)؛ المصدر نفسه، ص٢٣٧ – ٢٤٠.

وفي تعليقه على تلك المذكرة المشتركة، أشار جورج حبش إلى أن استمرار تعلق قيادة منظمة التحرير «بأوهام التسوية التصفوية» قد عرقل كل المحاولات التي بذلت من أجل «تحويل وثيقة طرابلس الوحدوية إلى برنامج سياسي جديد تستند إليه الثورة»، وفرض قيام الفصائل الفلسطينية المعارضة لنهج قيادة المنظمة بتوجيه مذكرة مشتركة إلى اللجنة المركزية لحركة فتح تكون بمثابة «دعوة لجميع العناصر الديمقراطية والتقدمية في الساحة الفلسطينية» من أجل النضال المشترك في سبيل حسم قضيتين تشكلان أساس الوحدة الوطنية وهما. البرنامج السياسي الوطني والقيادة الجماعية الفعلية.

انظر «حديث صحافي لـ جورج حبش» (الحرية، ٥/٦/١٩٧٨)؛ المصدر نفسه، ص٢٦٠ – ٢٦١، وكذلك «حديث صحافي لـ جورج حبش» (إلى الأمام، ١٦/٦/١٩٧٨)؛ المصدر نفسه، ص٢٨٣ – ٢٨٤.

* وفي الوقت نفسه، كانت المجموعة التي انشقت عن حركة فتح منذ العام ١٩٧٤، بزعامة صبري البنا (أبو نضال)، تنفذ سلسلة اغتيالات استهدفت ممثلي حركة فتح ومنظمة التحرير في لندن وباريس والكويت

والجذرية»، حارماً «اليمين الفلسطيني من أية فرصة لاستخدام الخلافات والتباينات في وجهات النظر بين هذه القوى من أجل التوغل في سياسته الإنفرادية والإنشقاقية»(٢٠) وفي المشروع الذي قدمته إلى اجتماع المجلس المركزي، في ٢١ آب، أكدت الجبهة الديمقراطية أن إحساسها بخطورة «النهج اليميني» هو وحده الذي دفعها إلى الإلتقاء مع أطراف «جبهة الرفض» والمشاركة معها في صياغة المذكرة التي رُفعت إلى اللجنة المركزية لحركة فتح، مشيرة إلى أن الحملة التي جوبهت بها تلك المذكرة، «تحت يافطة الحفاظ على إستقلالية القرار الفلسطيني»، قد استندت إلى مفهوم «وحيد الجانب» للإستقلالية الفلسطينية «لا ينبري للدفاع عن [هذه] الإستقلالية إلا في مجابهة الأنظمة الوطنية والمتحررة ، بينما يسقط الإعتبارات الإستسلامية ويسفحها على مذبح التبعية»(٢١).

هذا، ولم يحل تمسك الشيوعيين بموقفهم من أسس السلام العادل وسبل بلوغه دون مشاركتهم، بتأثير الفرز والإستقطاب العربي والدولي أساساً، في حملة «اليسار» على «اليمين» داخل الساحة الفلسطينية ففي التقرير الصادر عن اجتماع لجنته المركزية في أواسط كانون الثاني ١٩٧٨، انتقد الحزب الشيوعي الأردني «وثيقة طرابلس» للوحدة الوطنية لاستنادها إلى «أسس سياسية، في نصها ومضمونها، تتطابق مع مواقف «جماعة الرفض» المعروفة» وتتعارض «مع مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة»، كما انتقد الفصائل التي وافقت على تلك الوثيقة «مبررة موافقتها تلك بأن ذلك مسألة تكتيكية، والمهم هو الوحدة في هذه الظروف أمام خطر الإستسلام»، مؤكداً أن الوحدة الحقيقية لا يمكن أن تقوم «إلا على أسس سياسية سليمة» ومحذراً من مخاطر حرف النضال الفلسطيني «في اتجاه مواقع المزايدات والمغامرات السياسية»(٢٢). غير أن الحزب قد لحظ، في التقرير نفسه، أن قيام بعض العناصر القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية بمسايرة «السياسة الأمريكية والسعودية والمصرية» قد أوقعها في «تورطات سياسية وتنظيمية»، وكاد يحدث «تصدعات» داخل منظمة التحرير، مشيراً، في هذا السياق، إلى وجود فئات «برجوازية يمينية وطنية» داخل المنظمة تميل إلى «التماثل والتوافق مع الإتجاهات اليمينية الأخرى في المنطقة»، وهو ما برز بوضوح – في نظره – في رهان هذه الفئات على «إيجابيات» مواقف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وقيامها بـ«التشويش والتعطيل» على الجبهة الوطنية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، و«التلكؤ» في إصدار بيان «يدين» زيارة أنور السادات إلى إسرائيل و«التشكيك» بجدوى جبهة الصمود والتصدي وجدوى التحالف مع سوريا(٢٣).

---

(٢٠) انظر. الوضع السياسي الراهن ومهماتنا، تقرير اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أواخر تموز ١٩٧٨، ص٨٢.

(٢١) «نص مشروع الجبهة الديمقراطية إلى المجلس المركزي بشأن الوحدة الوطنية الفلسطينية» (الحرية، ٢٨/٨/١٩٧٨)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، المصدر المذكور، ص٣٦٧ – ٣٦٨.

(٢٢) بعض قضايا واتجاهات الوضع السياسي الراهن في المنطقة، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، منشورات الحزب، أواسط كانون الثاني ١٩٧٨، ص٢٦ – ٢٧.

(٢٣) المصدر السابق، ص٥ – ٦ وص٢٢ – ٢٤.

الخلاف حول مبدأ الحوار مع الأردن

ولم تخف حدة الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية إلا بعد الإعلان، في السابع عشر من أيلول ١٩٧٨، عن اتفاق أنور السادات ومناحيم بيغن على «إطار السلام في الشرق الأوسط» وعلى «إطار عمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل»، وذلك في أعقاب قمة طويلة جمعتهما، مع جيمي كارتر، في منتجع كمب ديفيد بالولايات المتحدة الأمريكية[٢٤]. فقد أجمعت

(٢٤) كان الرئيس المصري قد أعلن، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٧، أن القاهرة مستعدة لاستقبال كل الأطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط في لقاء يخصص للتحضير لاستئناف مؤتمر جنيف، إلا أن أحداً من هذه الأطراف لم يتجاوب معه. وفي ٢٥ كانون الاول، اجتمع أنور السادات مع مناحيم بيغن في مدينة الإسماعيلية، ولم يسفر اجتماعهما عن أية نتيجة عملية في ما يتعلق باسس وشروط السلام وبعد يومين على انتهاء قمة الإسماعيلية، طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي، أمام الكنيست مشروعاً لإقامة حكم إداري ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس تشكيل مجلس تنفيذي من ١١ عضواً ينتخبون بالإقتراع العام ويكون مسؤولاً عن الشؤون الإحتماعية والثقافية والإقتصادية والأمن العام، على أن يعاد النظر في صيغة هذا الحكم الذاتي بعد خمس سنوات من بدء تطبيقه (لمريد من التفاصيل، انظر: روندو، الشرق الأوسط في البحث عن السلام، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦ – ١٢٧). وطوال الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٧٨، لم تسفر الإتصالات المصرية – الإسرائيلية عن أي تقدم على طريق التسوية، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى التدخل المباشر، في ٨ آب ١٩٧٨، للعب دور الوساطة بين الطرفين عبر الإعلان عن التحضير لعقد قمة ثلاثية في كمب ديفيد بالولايات المتحدة وقد افتتحت هذه القمة بالفعل، والتي جمعت أنور السادات ومناحيم بيغن وجيمي كارتر، في الخامس من أيلول ١٩٧٨ وأعلن المجتمعون فيها، في السابع عشر من الشهر نفسه، توصلهم إلى «إطار السلام في الشرق الأوسط» وإلى «إطار عمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل». وقد نصت الوثيقة الأولى، التي اعتبرت أن قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ بكل أجزائه هو قاعدة التسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها، نصت على التزام كل من مصر وإسرائيل بعدم اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية النزاعات، والتفاوض بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة أشهر تشتمل على اعتراف كامل وإلغاء المقاطعة الإقتصادية، على أن تتم دعوة الأطراف الأحرى في النزاع إلى التفاوض وإبرام معاهدة سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة. أما في شقها الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تضمنت الوثيقة أربعة مبادئ رئيسية هي أولاً اشتراك مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية، على أن تكون هناك ترتيبات انتقالية، بالنسبة إلى الضفة الغربية وغرة، لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، تبدأ عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغرة تتشكل عن طريق الإنتخاب لتحل محل الحكومة العسكرية الإسرائيلية، وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الإسرائيلية وستكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة، وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين، إضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود، وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الإنتقالية، وتدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الصفة الغربية وغزة؛ ثانياً سيتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الإنتقالية وما بعدها، على أن تقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة من الشرطة المحلية تتشكل من سكان الضفة الغربية وغزة وتكون على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعينين للبحث في الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي؛ ثالثاً خلال الفترة الإنتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر، باتفاق الأطراف، صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الإضطراب وأوجه التمزق؛ رابعاً: ستعمل مصر وإسرائيل بعضهما مع البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين. . . . =

فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كافة على رفض اتفاق كمب ديفيد، ورأت فيه، كما جاء في البيان السياسي الصادر عن الإجتماع الطارئ للجنة التنفيذية للمنظمة في ١٨ أيلول، «أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام ١٩٤٨» و«الخطوة الأخيرة في مسيرة الإستسلام لنظام السادات الذي يفرط الآن بكرامة مصر وجزء من ترابها الوطني ويسمح بارتفاع علم العدو الصهيوني على أرضها الغالية». وقدّر البيان أن الإتفاق إذ «يكرس الهدف الإمبريالي الصهيوني المعروف في عزل مصر تماماً عن النضال القومي العربي»، فهو يكرس، في الوقت نفسه، «هدف العدو الصهيوني في تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مستعمرة خاضعة للإحتلال بشكل دائم ويحاول إدخال الأردن كطرف في هذا المخطط وكأداة قمع أمنية في خدمة ديمومة هذا الإحتلال». وبعد أن حذر البيان، باسم الثورة الفلسطينية، «كل الأصوات المشبوهة التي تحاول أن تجد لنفسها مكاناً ضمن مؤامرة الحكم الذاتي»، أكد أن الشعب الفلسطيني، تحت قيادة منظمة التحرير «لا يمكن أن يساوم أو أن يهادن أي مشروع تصفوي على غرار الحكم الذاتي أو أي مشروع آخر يستهدف حقه الثابت والراسخ في الإستقلال الوطني الكامل وفي العودة إلى وطنه وبناء دولته المستقلة»[٢٥].

وجاءت المقاومة الأشد لاتفاق كمب ديفيد من داخل المناطق الفلسطينية المحتلة نفسها، حيث انعقدت سلسلة مؤتمرات وطنية، بمشاركة ممثلي البلديات والمجالس المحلية والنقابات المختلفة والغرف التجارية ورجال الدين المسلمين والمسيحيين، كان من أبرزها مؤتمر بيت حنينا في الثلاثين من أيلول ومؤتمر القدس في الأول من تشرين الأول ومؤتمر غزة في الحادي والعشرين من الشهر ذاته. وقد أكدت البيانات الصادرة عن هذه المؤتمرات الوطنية أن مشروع الحكم الذاتي «مرفوض شكلاً ومضموناً» كونه يشكل «تكريساً للإحتلال واستمراراً لاضطهاد هذا الشعب واستلاباً لحقوقه»، وشددت على وحدة الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها وإصراره على أن منظمة التحرير هي ممثله الشرعي والوحيد، معتبرة أن السلام العادل والدائم في المنطقة لا يتم إلا من خلال ممارسة الشعب الفلسطيني «حقه في تقرير المصير والإستقلال الوطني بعد الإنسحاب الكامل من كافة المناطق [المحتلة] وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، [و] عودة السيادة العربية الفلسطينية على مدينة القدس كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية»[٢٦].

= أما في ما يتعلق بمدينة القدس العربية، فقد جرى التطرق إلى مستقبلها من خلال رسالتين وجههما كل من أنور السادات ومناحيم بيغن إلى جيمي كارتر، أكد الأول في رسالته أن القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب أن تكون تحت السيادة العربية، في حين أكد الثاني في رسالته أن الحكومة الإسرائيلية قد أصدرت قانوناً في تموز ١٩٦٧ ينص على أن القدس هي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وهي عاصمة دولة إسرائيل.

العرض الملخص الوارد أعلاه لمضمون وثيقة «إطار السلام في الشرق الأوسط» الموقعة في كمب ديفيد مأخوذ عن «وثائق اتفاقيات كامب ديفيد»، شؤون فلسطينية، العدد ٨٤، تشرين الأول ١٩٧٨، ص٢١٩ – ٢٢٦.

(٢٥) «بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول اتفاقية كمب ديفيد»، المصدر السابق، العدد نفسه، ص٢٢٧ – ٢٢٩.

(٢٦) انظر: «موقف العناصر والهيئات الوطنية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة» [من اتفاق كمب ديفيد]، المصدر نفسه، العدد نفسه، ص٧٧١ – ٧٨١

وقد أنضج الإجماع الفلسطيني، في الداخل والخارج، على رفض اتفاق كمب ديفيد فكرة عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني يكون هدفها ضمان الإتفاق على أسس الوحدة الوطنية الفلسطينية في المجالين السياسي والتنظيمي، ولاسيما بعد أن تحقق إجماع عربي آخر على رفض الإتفاق المذكور، في القمة العربية التاسعة التي انعقدت في بغداد ما بين ٢ و ٥ تشرين الثاني ١٩٧٨، أضعف ولو إلى حين، حدة الخلاف بين الأنظمة العربية المختلفة وانعكاساته على الساحة الفلسطينية وكان قد سبق تلك القمة، التي التزمت فيها الدول العربية كافة «بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني» وأكدت «عدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص والصراع العربي الصهيوني بوجه عام»[٢٧]، كان قد سبق تلك القمة اتفاق كل من سوريا والعراق على «ميثاق العمل القومي المشترك»، الذي وقع في بغداد في ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٨، وذلك «استجابة للمسؤولية القومية التاريخية التي تقع على عاتق قيادتي القطرين العربيين. . .، وإدراكاً منهما للأخطار الكبيرة التي تحدق بالأمة العربية، وبخاصة في المرحلة الراهنة، من جانب التحالف الإستعماري

---

(٢٧) «بيان مؤتمر القمة العربية التاسع» (بغداد، ٥/١١/١٩٧٨)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص٦٦٠ – ٦٦١

وقد اتخذ مؤتمر القمة العربي التاسع قراراً بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة في حالة توقيع الرئيس أنور السادات على اتفاقية الصلح مع إسرائيل. كما قرر المؤتمر بهدف تصحيح الخلل الذي أصاب توازن القوى بخروج مصر من المواجهة مع إسرائيل، دعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مالياً لمدة عشر سنوات بمساعدات تبلغ ٣٥٠٠ مليون دولار، وقد خصّ سوريا منها ١٨٥٠ مليون دولار، والأردن ١٢٥٠، ومنظمة التحرير ٢٥٠ مليوناً، بالإضافة إلى تخصيص ١٥٠ مليون دولار لدعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى

مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص٥٧١ – ٥٨٠

هذا، وكانت المفاوضات المصرية – الإسرائيلية – الأمريكية قد بدأت، بعد أسابيع قليلة من توقيع اتفاق كمب ديفيد، لتحديد العناصر الرئيسية لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وبعد جهود مكثفة، شارك فيها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر مباشرة في أثناء زيارته إلى كل من مصر وإسرائيل ما بين ٨ و١٣ اذار ١٩٧٩، وقع الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي في واشنطن، في ٢٦ من شهر آذار نفسه، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، التي نصت على إنهاء حالة الحرب بين البلدين وتعهدهما بالإمتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أحدهما ضد الآخر. وفي مقابل التزام إسرائيل بسحب كل قواتها المسلحة والمستوطنين الإسرائيليين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية في غضون فترة زمنية لا تتعدى ثلاث سنوات، وافقت مصر على إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، تشمل الإعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والإقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الإقتصادية، على أن تقام العلاقات الطبيعية بين البلدين بعد انتهاء المرحلة الأولى من الإنسحاب الإسرائيلي خلال الأشهر التسعة التالية على موعد تبادل وثائق المعاهدة. واتفق الطرفان على إقامة ترتيبات أمنية في سيناء، بما في ذلك مناطق محدودة التسليح وقوات فصل دولية ومراقبين من الامم المتحدة.

انظر: «وثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل»، شؤون فلسطينية، العدد ٩٠، أيار ١٩٧٩، ص١٦٩ – ١٨٨
وبعد يوم واحد من إعلان المعاهدة المصرية – الإسرائيلية، اجتمع مجلس الجامعة العربية في بغداد، على مستوى وزراء الخارجية والإقتصاد، وقرر سحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً، موصياً بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية وأن تكون العاصمة التونسية مقراً مؤقتاً لجامعة الدول العربية ولأمانتها العامة. المصدر السابق، ص١٨٨ – ١٩٦.

الصـهـيونـي الذي ازداد خطورة وتفـاقـمـاً بـتوقـيع الإتفـاقـيـات الـخـيـانية بين [مصـر] والعدو الصهيوني»[٢٨].

وإذا كـان الإجمـاع الفلسطيني والعربي على رفض اتفـاق كمب ديفيد قد أنهى الخلاف بين الفصـائل والقوى الوطنية الفلسطينية على عدد من القضـايا – أو بالأحرى جمّده –، فإن القضـيـة الرئيسـيـة التي بقيت مـدار خـلاف جدي، عشية التحضـيـر لعقد الدورة الرابعة عشـرة للمـجلس الوطني الفلسطيني، كانت قضية علاقات منظمة التحرير مع الأردن وموضوع الحوار معه. وكانت فكرة تصـحيح العلاقة الفلسطينية – الأردنية قد طرحت، لأول مرة جدياً، في مطلع صـيف العـام ١٩٧٥، وذلك على هامش التـقـارب السـيـاسـي الذي حـصل بين كل من سـوريا والأردن. فـمنذ منتصف شـهر تموز ١٩٧٥، أعرب أمين سر منظمة الصاعقة زهير مـحسن عن قناعته بأن الثورة الفلسطينية يمكنهـا عبـر «الـجسـر السـوري» أن تصل إلى تصـحـيـح عـلاقـاتهـا مع الأردن، الذي سـيبقى، كمـا ذكر «قطراً لا غنى للثورة [الفلسطينية] عن أن تتصل أو تتفاعل مـعـه». وفي مطلع تشـرين الثـاني من العـام نفسـه، أكد زهـيـر مـحسـن نفسـه أن تطور الـعـلاقـات السـوريـة الأردنيـة سيساهم في تطوير العلاقات الأردنية – الفلسطينية، ولاسيما بعد أن أكد الأردن التزامه بقرار قمة الرباط العربيـة «الذي حل العقدة الأسـاسـيـة التي كانت قـائمـة بين منظمـة التـحـريـر الفلسـطينية والحكومة الأردنية»[٢٩]. غير أن دعوة منظمـة الصـاعقة إلى تصحيح العلاقة الأردنية – الفلسطينية لم تلقَ، في ذلك الحين، تجاوباً من قبل بقية فصائل منظمة التحرير التي ظلت ترى في ضمان عودة التواجد العسكري لمنظمة التحرير إلى الأردن شـرطاً لتصـحيح وتطوير العلاقات السـيـاسـيـة بين الطرفين[٣٠]. وفي مطلع العـام ١٩٧٧، وعلى هـامش الإشـارات التي صـارت تصـدر حـول ضـرورة وجود علاقة ما بين الأردنيين والفلسطينيين لتهيئة المناخ الملائم لاستئناف أعمال مؤتمر جنيف، عادت قضية الحـوار مع الأردن لتطرح نفسـها بحدة على جدول الأعمال الفلسـطيني، ولاسـيمـا بعد قيام وفد من منظمة التحرير، في شباط من ذلك العام، بزيارة إلى عمـان أحيا خـلالها الإتصـالات الرسـمية بين الجـانبين. وتعليقـاً على تلك الزيارة، أكد عـضـو اللجنة المركزية لـحـركة فـتح ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، فاروق القدومي، أنه لابد من أن تكون هناك صلة قوية ما بين الأردن والضـفـة الغربيـة، يتـحـدد شكلهـا، كمـا أشـار، بعد «انسـحـاب إسـرائيل من الضـفـة الغـربيـة والقطاع» وإقامة «دولة فلسطينية مستقلة، لها برلمان مستقل ولها حكومة مستقلة»[٣١].

وقد جوبه الحوار الفلسطيني – الأردني، الذي تواصل بعد قيام الرئيس المصري بزيارته إلى

---

(٢٨) «ميثاق العمل القومي المشترك» (بغداد، ٢٦/١٠/١٩٧٨)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص٦٠٦ – ٦٠٨.

(٢٩) «حديث صحافي لـ زهير محسن» (الطلائع، ١٥/٧/١٩٧٥ و٤/١١/١٩٧٥)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٥، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٣ وص٥٢٩.

(٣٠) انظر في هذا الصدد: «حديث صحافي لـ فاروق القدومي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح» (فلسطين الثورة، ٢٩/٦/١٩٧٥)؛ المصدر نفسه، ص٢٥٧ – ٢٥٨.

(٣١) «حديث صحافي لـ فاروق القدومي» (الأهرام، ٢٦/٢/١٩٧٧)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، مصدر سبق ذكره، ص٦٩ – ٧٠.

القدس، بمعارضة شديدة من جانب الفصائل اليسارية الفلسطينية التي عارضت هذا الحوار من حيث المبدأ باعتباره يوفر للنظام الأردني، كما قدّر الأمين العام للجبهة الشعبية في آذار ١٩٧٨، «غطاءً فلسطينياً . . ينعش له علاقاته العربية ويساعده على احتواء المنظمة واستخدامها كورقة في المساومات [السياسية]»(٣٢). أما الأمين العام للجبهة الديمقراطية فقد توقع، في الفترة نفسها، أن تكون الإدارة الأمريكية هي التي تقف وراء فكرة تشجيع الحوار بين منظمة التحرير والأردن، بهدف «تزيين وجه الحكومة الأردنية أمام الجماهير الفلسطينية والعربية [ومنحها] جواز مرور للإنخراط في الحل الأمريكي»، آخذاً على الإتجاه «اليميني» في منظمة التحرير شروعه في الحوار مع الأردن «بطرق ملتوية من وراء ظهر اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي للمنظمة»، وذلك «انطلاقاً من علاقاته بالسادات . . وإصراره على بقاء النافذة مفتوحة على أمريكا»، ومشدداً على أن الحوار يجب أن يسبقه حل جملة من القضايا المعلقة، من أبرزها: «الإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين في الأردن، وضمان حق منظمة التحرير الفلسطينية في النشاط السياسي والعسكري . . وحقها في تنظيم الشعب الفلسطيني داخل الأردن وإشراكه في القتال. . .، وإقرار الأردن عملياً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والدولة المستقلة»(٣٣).

وفي الواقع، فقد بقي الحوار الفلسطيني – الأردني، الذي انطلق منذ مطلع العام ١٩٧٧، يدور في حلقة مفرغة إلى أن تم الإعلان رسمياً عن اتفاق كمب ديفيد. ففي التاسع عشر من أيلول ١٩٧٨، أي بعد يومين من توقيع ذلك الإتفاق، أصدرت الحكومة الأردنية، التي كانت قد تابعت عن كثب الإتصالات المصرية – الإسرائيلية، بياناً أعفت فيه نفسها من مسؤولية النتائج المترتبة على اتفاق كمب ديفيد، معتبرة، دون أن تذكر منظمة التحرير بالاسم، أن الشعب الفلسطيني «هو الطرف الأول والأصيل في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية»، ومؤكدة حق هذا الشعب «في تقرير مصيره بحرية تامة [في إطار] التسوية السلمية الشاملة التي تحقق الأمن والسلام لجميع الأطراف»(٣٤). وقد وفّر موقف الأردن الرافض لاتفاق كمب ديفيد، والذي أعقبه صدور دعوة عن مؤتمر قمة بغداد العربية إلى التنسيق الأردني – الفلسطيني المشترك ولاسيما في مجال صرف أموال الدعم التي خصصت للمناطق الفلسطينية المحتلة، وفّر أرضية ملائمة لإنجاح الحوار بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية وتوصلهما، في نهاية تشرين الثاني ١٩٧٨، إلى «إطار للعمل المشترك»، أكد، بعد أن أغفل البعد العسكري في علاقة الطرفين، أهمية التعاون في مجالات العمل السياسي والإعلامي ودعم صمود الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة في «مواجهة العدوان الإسرائيلي ومخططاته التوسعية»، والسعي من أجل تحقيق السلام العادل «الذي يؤمن الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني». وقد تحدد، في «إطار العمل المشترك»

---

(٣٢) «حديث صحافي لـ جورج حبش» (السفير، ٩/٣/١٩٧٨)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩ – ١٣٠

(٣٣) «حديث صحافي لـ نايف حواتمة» (السفير، ١٥/٣/١٩٧٨)، المصدر نفسه، ص١٤١ – ١٤٢.

(٣٤) انظر الخليلي، غازي: «أبعاد الموقف الأردني» [من اتفاق كمب ديفيد]، شؤون فلسطينية، العدد ٨٤، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤ – ٢١٨.

وفي البيان المشترك الصادر عن حوار الطرفين، عدد من المبادئ الناظمة للعلاقة الفلسطينية – الأردنية مستقبلاً، كان من بينها «الوعي والإحترام الكاملان لمبادئ سيادة الدولة [الأردنية] على أراضيها وشعبها الذي يتساوى أفراده أمام القانون ومبادئ استقلالية العمل الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، إضافة إلى توكيد ضرورة ابتعاد المنظمة عن أية «تأثيرات» من شأنها الإنتقاص من استقلاليتها، وتجنبها «كل ما من شأنه أن يعطي العدو الصهيوني أي مبرر لتنفيذ مخططاته ضد الأردن»(٣٥).

وإذا كانت الفصائل التي دعمت منذ البدء فكرة الحوار مع الأردن، ولاسيما حركة فتح ومنظمة الصاعقة، قد تجاوزت، بعد كمب ديفيد، عدداً من الشروط التي كانت تضعها لإنجاح هذا الحوار، وفي مقدمتها شرط عودة منظمة التحرير إلى ممارسة نشاطها السياسي بحرية في الأردن وإعادة فتح الجبهة الأردنية أمام العمل الفدائي(٣٦)، فإن الفصائل اليسارية الفلسطينية ظلت متمسكة بهذا الشرط، ورأت، كما ورد على لسان جورج حبش، أن «إطار العمل المشترك» لم يمنح منظمة التحرير «أي حق في تعبئة فلسطينيي الأردن» ولم يفتح أمامها «جبهات القتال من حدود الأردن»، في حين أنه منح الأردن «حق المشاركة في تقرير الأمور بالنسبة لفلسطينيي الداخل وحق المشاركة في تقرير مصير القضية الفلسطينية»(٣٧). أما الجبهة الديمقراطية، فقد اعتبرت، في مذكرة وجهتها في الرابع من كانون الأول ١٩٧٨، إلى اللجنة التنفيذية وإلى فصائل منظمة التحرير كافة، أن «إطار العمل المشترك» قد أعطى «الشرعية والتزكية للتحرك الأردني باتجاه الإقتراب من إطار كمب ديفيد»، في حين أنه تجاهل «حق المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني في الأردن» وخلا من أي مدخل «ملموس» يؤمن حق الثورة الفلسطينية في «التواجد والنشاط العسكري والسياسي والتنظيمي في الأردن»(٣٨).

---

(٣٥) أعلن الإتفاق على «إطار العمل المشترك»، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٨، بعد المفاوضات التي جرت في عمان بين وفد عن منظمة التحرير، ضم كلاً من خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وزهير محسن أمين سر منظمة الصاعقة، وخالد الحسن ومحمود عباس عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح

انظر: «البيان المشترك الصادر عن حوار الطرفين الفلسطيني والأردني»، (عمان، ٢٩/١١/١٩٧٨)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، المصدر المذكور، ص٧٣٢ – ٧٣٣

(٣٦) في حوار مع صحيفة «السفير» البيروتية، في ١٤ كانون الأول ١٩٧٨، أجاب هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عن سؤال حول شروط الحوار مع الأردن، بقوله «إن الحوار مع الأردن بعد كمب ديفيد مجابهة لا يجوز للثورة الفلسطينية عدم خوضها. لو ذهبنا للحوار مع الأردن قبل ثمانية أشهر، كان ممكن أن نضع شروطاً فلسطينية مسبقة للحوار، أما الآن فإن شروط الحوار أصبحت محكومة، ولو مؤقتاً، بالشروط العربية التي أفرزتها قمة بغداد من هنا، فإن لدينا خطة للحوار قائمة على قرارات قمة بغداد بما لها وما عليها، وذلك بهدف إفشال كمب ديفيد عن طريق عدم مشاركة الاردن به وإسقاط مؤامرة الحكم الذاتي». وفي الحوار نفسه، أشار هاني الحسن إلى أن منظمة التحرير قد نجحت، خلال الحوار في الحصول «على قرار أردني جديد لمواجهة كمب ديفيد ومقاومة مؤامرة الحكم الذاتي»، كما نجحت في توكيد مبدأ الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في الأردن.

انظر: المصدر السابق، ص٧٦٨ – ٧٦٩.

(٣٧) «حديث صحافي لـ جورج حبش»، (السفير، ١٤/١٢/١٩٧٨)؛ المصدر نفسه، ص ٧٧٠ – ٧٧١.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٧٥١ – ٧٥٤.

ورداً على الإنتقادات التي وجهت إلى «إطار العمل المشترك» الأردني – الفلسطيني، أكد أمين سر منظمة الصاعقة، =

وقد برز، بخصوص هذه القضية، بين صفوف «اليسار» الفلسطيني، موقف متمايز عبر عنه الحزب الشيوعي الأردني الذي أشاد، في التقرير الصادر عن اجتماع لجنته المركزية في كانون الأول ١٩٧٨، بما تضمنه البيان المشترك الأردني – الفلسطيني من توكيد على التعاون في النضال ضد «العدوان الإسرائيلي ومخططاته التوسعية» وضد «اتفاقيات كمب ديفيد ونتائجها»، ودعا إلى تدعيم اللقاء الأردني – الفلسطيني «دون الإلتفات إلى حساسيات الماضي وآلامه ومراراته»، لكن مع تشديده على أهمية التفريق بين تصحيح العلاقات الأردنية – الفلسطينية على «أساس نضالي»، يسمح بالعمل ضد الإحتلال بمختلف الأساليب «بما فيها الأساليب العسكرية»، وبين مسألة «ما يسمى بربط القضية الفلسطينية بالأردن. . .، وفقاً لما تعمل له وتسعى إليه السياسة الأمريكية»[٣٩]. فعلى الرغم من ترحيب الشيوعيين، في تلك الفترة، بالجهود التي كانت تبذل من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقات الأردنية – الفلسطينية، إلا انهم ظلوا متخوفين، مثلهم مثل الفصائل اليسارية الأخرى في إطار منظمة التحرير، من أن يؤدي تطور علاقات منظمة التحرير مع الأردن إلى «ابتعاد المنظمة عن جبهة الصمود والتصدي» وإلى قيام بعض الأطراف بتفسير اللقاء الأردني – الفلسطيني، وما ورد في «إطار العمل المشترك» من توكيد على ضرورة «التشاور المباشر والسريع حول المعلومات والعروض السياسية التي يتلقاها أي من الجانبين، بشكل رسمي أو غير رسمي، بهدف تحديد موقف مشترك»، تفسيره على أنه يعني إعطاء «الضوء الأخضر للأردن للمضي بالمفاوضات الجانبية مع الإمبريالية الأمريكية، [و] الدخول في مساومات ومفاوضات منفردة وثنائية [معها]»[٤٠].

البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية

وقد اتفق أخيراً على طرح موضوع الخلاف حول العلاقة الأردنية الفلسطينية ومستقبلها على المجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد دورته الرابعة عشرة، في مدينة دمشق، ما بين ١٥ و٢٢ كانون الثاني ١٩٧٩، وأقر، في ختام أعماله، «البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية»، الذي وافقت عليه جميع فصائل المقاومة وشكّل أرضية لأوسع لقاء عرفته منظمة التحرير الفلسطينية منذ مطلع السبعينات. ونظراً للأهمية التي اكتسبها هذا البرنامج، بعد إقراره مباشرة وُخلال السنوات التي احتدمت فيها «الأزمة» داخل صفوف منظمة التحرير، سنتوقف

= زهير محسن، أن الأردن سيظل، بغض النظر عن نظامه «إحدى دول المواجهة المعنية مباشرة بالصراع»، وهو ما يفرض على منظمة التحرير أن لا تدخر جهداً من أجل ضمان «انحيازه» إلى معسكر الصمود العربي، آخذاً على الفصائل الفلسطينية المعارضة للحوار مع الأردن تركيزها على «إثارة المسائل الخلافية التي يصعب حلها الآن».
انظر «حديث صحافي لـ زهير محسن»، (السفير، ١٥/١٢/١٩٧٨)' المصدر نفسه، ص٧٧٣ – ٧٧٤.

(٣٩) تقرير سياسي صادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، منشورات الحزب، كانون الأول ١٩٧٨، ص٢٧ – ٣٠.

(٤٠) المصدر السابق، ص٣١ – ٣٢

وقفة طويلة أمام أبرز البنود السياسية والتنظيمية التي تضمنها[٤١].

فقد وفّر البرنامج، بداية، قاسماً مشتركاً بين قوى «الرفض» و«القبول»، على مستوى تحديد أهداف النضال الوطني الفلسطيني، عندما انطلق من «الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية ووثيقة طرابلس الوحدوية»، رابطاً الإستراتيجي بالمرحلي عبر توكيده حق الشعب الفلسطيني «في إقامة الدولة الديمقراطية على كامل ترابه الوطني» وحقه «في العودة [إلى وطنه] وتقرير مصيره على أرضه دون تدخل خارجي وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني دون قيد أو شرط». وبموازاة هذا التوكيد، أعلن البرنامج «رفض جميع القرارات والإتفاقيات والتسويات التي لا تعترف أو تنتقص من حقوق [الشعب الفلسطيني] الثابتة في وطنه فلسطين. . ، وبشكل خاص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢»، وكذلك «رفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي في الوطن المحتل الذي يكرس الإستعمار الإستيطاني الصهيوني [للأرض] المحتلة ويتنكر لحقوق [الشعب] الفلسطيني». وشدد على وحدة الشعب الفلسطيني، داخل الوطن المحتل وخارجه، ووحدة تمثيله من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، داعياً إلى الدفاع عن المنظمة و«مقاومة كافة المحاولات التي تستهدف النيل [منها] أو تجاوزها والإلتفاف حولها أو خلق بدائل أو شركاء لها في تمثيل [الشعب] الفلسطيني».

وأعار البرنامج أهمية خاصة للنضال في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، فأكد «التصميم الثابت على مواصلة وتصعيد الكفاح المسلح، وكافة أشكال النضال السياسي والجماهيري، خاصة داخل الأرض المحتلة باعتبارها تشكل ميدان الصراع الرئيسي مع العدو الصهيوني»، ودعا، لكن دون أن يشير إلى أن الجبهة الوطنية الفلسطينية هي الممثل الوحيد لمنظمة التحرير في الأرض المحتلة، إلى تدعيم «بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظمة التحرير الفلسطينية وتوفير كل وسائل الدعم السياسي والمادي لها».

وفي المجال العربي، تبنى البرنامج الموقف الذي عبّرت عنه الفصائل اليسارية الفلسطينية، وذلك حين أشار، في سياق توكيده على مواجهة اتفاقيات كمب ديفيد وملحقاتها ونتائجها، إلى أن الجبهة القومية للصمود والتصدي، و«حلقتها المركزية سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية» تشكل «القاعدة الرئيسية للتصدي لمؤامرة التسوية الأميركية الصهيونية»، داعياً إلى العمل على تعزيز وتدعيم هذه الجبهة وتوسيع دائرتها. وفي البيان السياسي الصادر عنه، اعتبر المجلس الوطني «ميثاق العمل القومي» بين سوريا والعراق «مرتكزاً أساسياً لمواجهة المؤامرة واستعادة التوازن الإستراتيجي مع العدو الصهيوني، الأمر الذي يحتم الوقوف إلى جانب هذا الميثاق ودعمه ليحقق أهدافه في أسرع وقت ممكن».

وفي ما يتعلق بالخلاف الذي برز حول مستقبل العلاقات الأردنية – الفلسطينية، اقر المجلس الوطني الفلسطيني مبدأ الحوار مع الأردن، وذلك نظراً للعلاقة «ذات الطبيعة الخاصة التي تربط

---

(٤١) انظر «البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية» و«بيان سياسي عن أعمال الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني»، شؤون فلسطينية، العدد ٨٧ – ٨٨، شباط – آذار ١٩٧٩، ص٢٦٢ – ٢٦٩

بين الشعبين الشقيقين الفلسطيني والأردني»، محدداً «القاعدة» التي ستحكم علاقة منظمة التحرير الفلسطينية مع النظام الأردني في: التزام النظام الأردني قرارات القمة العربية في الجزائر والرباط «التي تؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وحق [الشعب الفلسطيني] في إقامة دولته الوطنية المستقلة»، ورفضه «اتفاقيات كمب ديفيد ونتائجها والتورط فيها» واستعداده لتمكين منظمة التحرير «من ممارسة مسؤوليتها النضالية والشعبية ضد العدو الصهيوني».

وفي المجال الدولي، حسم البرنامج السياسي، الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة، الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية، فأشار إلى أن دور الولايات المتحدة «سواء من خلال دعمها للكيان الصهيوني أو من خلال أدواتها في المنطقة العربية» يشكل «عدواناً سافراً» على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، مؤكداً عزم منظمة التحرير «على مقاومة سياسة الولايات المتحدة وأهدافها وممارساتها في المنطقة». وفي المقابل، شدد البرنامج على أهمية تحالف منظمة التحرير «مع البلدان الإشتراكية وفي مقدمتها الإتحاد السوفياتي، باعتبار هذا التحالف يشكل ضرورة وطنية في مجال التصدي للمؤامرات الأميركية الصهيونية على قضية فلسطين وحركة التحرر الوطني العربي ومنجزاتها». كما حيا المجلس الوطني، في بيانه السياسي، ثورة إيران، وأكد وقوف منظمة التحرير إلى جانبها، متمنياً لها النصر الكامل «لكي تتمكن من وضع إمكانات إيران وشعبها البطل الشقيق إلى [جانب] النضال ضد الإمبريالية والصهيونية لتحرير فلسطين والقدس الشريف». وفي أجواء سادها شعور عام بسقوط الرهان على التسوية السياسية، القادرة على تلبية الحد الأدنى للحقوق الوطنية الفلسطينية، أغفل البرنامج السياسي أي إشارة إلى مؤتمر جنيف، مكتفياً بالإشارة، في البند الأخير من فقرته الخاصة بالمجال الدولي، إلى تمسك منظمة التحرير «بالإنجازات التي تحققت للنضال الفلسطيني على الساحة الدولية... وهي الإنجازات التي تجسدت في قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ حتى اليوم، وخاصة القرارين رقم ٣٢٣٦ و٣٢٣٧»، ومؤكداً حق المنظمة «بالإشتراك في جميع الإجتماعات والمؤتمرات التي تبحث قضية فلسطين على هذه الأسس».

وكانت البصمات التي تركتها الفصائل اليسارية الفلسطينية على البرنامج السياسي والتنظيمي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني واضحة أيضاً في الميدان التنظيمي، إذ شدد هذا البرنامج على أن القيادة الفلسطينية «قيادة جماعية بمعنى أن القرار مسؤولية الجميع سواء من حيث المشاركة في اتخاذه أو تنفيذه وعلى أساس ديمقراطي بالتزام الأقلية برأي الأكثرية طبقاً للبرنامج السياسي والتنظيمي وقرارات المجالس الوطنية»، ودعا إلى ضمان مشاركة «فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وفي مقدمتها المجلس الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية، وعلى أسس جبهوية ديمقراطية». كما دعا إلى تشكيل لجان عليا متخصصة على أسس جبهوية «تتولى وضع الخطط ومراقبة التنفيذ لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة في المجالات العسكرية والإعلامية والمالية».

تجدد الخلاف حول التنسيق مع الأردن والتعامل مع المناطق المحتلة

كانت التطورات السياسية التي شهدتها الساحتان العربية والشرق أوسطية، في نهاية العام ١٩٧٨ ومطلع العام ١٩٧٩، قد عكست نفسها على أجواء المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة، وسهلت اتفاق الفصائل الفلسطينية كافة على عدد من القواسم المشتركة التي تضمنها «البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية». ففي تلك الفترة، برز رهان فلسطيني عام على نجاح التحالف السوري - العراقي في أن يشكل «حجر الزاوية» في إعادة «التوازن الإستراتيجي» بين العرب والإسرائيليين إلى ما كان عليه قبل خروج مصر من ساحة المواجهة[٤٢]. كما روهن كثيراً على توظيف طاقات الثورة الإسلامية المنتصرة في إيران في الصراع ضد إسرائيل ومن أجل إحباط «مخطط» كمب ديفيد. وفي هذا السياق، اعتبر فاروق القدومي، في حديث نشرته أسبوعية «النهار العربي والدولي» الصادرة في باريس في ٢٦ شباط ١٩٧٩، أن أحداث إيران الثورية قد «غطت على كل شيء في المنطقة» وجعلت مبادرة أنور السادات «تافهة ولا قيمة لها»، متوقعاً أن تكون الثورة الإيرانية، بعد تثبيت أقدامها، في «موقع يؤهلها للإسهام في دعم الثورة الفلسطينية... في كل المجالات السياسية والعسكرية والإقتصادية»، وأن تكون لها انعكاسات «إيجابية» كبيرة على الواقع العربي[٤٣]. وإضافة إلى ذلك، علقت، في تلك الفترة، آمال فلسطينية كبيرة على إمكانية الإستفادة من التطورات الثورية التي كانت تجري في كل من افغانستان وأثيوبيا وتجييرها في إضعاف مواقع الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. وقد عبّر الأمين العام للجبهة الديمقراطية، أصدق تعبير، عن كل تلك الرهانات في الكلمة التي ألقاها في الذكرى العاشرة لتأسيس الجبهة، في شباط ١٩٧٩، واعتبر فيها أن حالة «الجزر» الثوري التي شهدتها المنطقة العربية بعد «ارتداد» أنور السادات قد انتهت، وأن قوى الثورة والتقدم باتت «تشهد نهوضاً ثورياً بأقطار عربية [عديدة] وبالحزام المحيط بالوطن العربي»، معددا، في هذا السياق، انتصار الثورة الشعبية في إيران وانتصار أثيوبيا

---

(٤٢) انظر. «حديث صحافي لياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (الاسبوع العربي، بيروت، ٢٧/١١/١٩٧٨)' الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص٧٢٠ - ٧٢١

وفي الإتجاه نفسه، عبّر زهير محسن أمين سر منظمة الصاعقة، في حديث أدلى به لمجلة «الطلائع» بعد ايام قليلة من انتهاء أعمال الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني، عن قناعته بأن التوازن بين العرب وإسرائيل «اصبح على وشك أن يستعاد كنتيجة للقاء السوري - العراقي»، مؤكداً أن هذا التوازن سيستعاد بالتأكيد «عندما يتطور اللقاء بين القطرين إلى وحدة كاملة بينهما».

انظر الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص٤١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص٧٨ - ٧٩.

وفي حديث صحافي أدلى به إلى صحيفة «القبس» الكويتية، ونشرته في عددها الصادر في ٣٠/٥/١٩٧٩، أشار جورج حبش إلى أن الثورة الإيرانية التي استطاعت ان تضرب «واحدة من أعتى قلاع الرجعية» وأن تسقط «قاعدة أساسية من قواعد الإمبريالية الأميركية» ستكون لها انعكاسات فلسطينية وعربية واضحة جداً «حيث أن [هذه] الثورة تطرح خطاً معادياً للإمبريالية والصهيونية، وتتحدث عن استعدادها لدعم الثورة الفلسطينية».

المصدر نفسه، ص٣٤١ - ٣٤٢

«المعادية للإمبريالية»، وحصول تطورات ثورية كبيرة في أفغانستان وفي اليمن الديمقراطية، وهو ما يمنح الوطن العربي – كما ذكر – «مجالاً حيوياً أفعل وأكثر قدرة على الإنطلاق بقواه...، لحشد كل الطاقات من أجل دحر خطة كمب ديفيد»(٤٤).

غير أن تطور الأحداث لم يسر في اتجاه تحويل هذه الرهانات والآمال الفلسطينية إلى حقائق. ففي تموز ١٩٧٩، حصلت قطيعة جديدة في علاقات كل من سوريا والعراق، قضت على كل أمل بإمكانية إحياء الجبهة الشرقية في مواجهة إسرائيل. وكانت تلك القطيعة فاتحة تطورات سلبية على صعيد العلاقات العربية – العربية، أدت إلى إضعاف الإجماع والتضامن العربيين اللذين تحققا في قمة بغداد في تشرين الثاني ١٩٧٨(٤٥). وفي الوقت نفسه، كانت الثورة المنتصرة في إيران قد بدأت تواجه مشكلات داخلية وخارجية حادة استحوذت على كل اهتمام قيادتها الإسلامية(٤٦).

وبطبيعة الحال، فقد تركت كل هذه التطورات السلبية تأثيرات مباشرة على الساحة الفلسطينية، وأخذت تعيد منظمة التحرير، شيئاً فشيئاً، إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الإعلان عن اتفاق كمب ديفيد، والذي ميزته الخلافات الشديدة بين فصائلها حول عدد من القضايا فبسقوط الرهان على إمكانية الإنتقال، في مواجهة اتفاق كمب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي، من مواقع الدفاع إلى مواقع الهجوم، رجعت قيادة حركة فتح، كما بدا، إلى التركيز على مهمة الحفاظ على دور منظمة التحرير الفلسطينية وحماية المنجزات التي حققتها على الساحتين العربية والدولية. وبهدف تحقيق هذه المهمة، لجأت هذه القيادة إلى تكتيكاتها السابقة، ولاسيما على صعيد التنسيق مع الأردن ومد الجسور مع الشخصيات والقيادات «التقليدية» داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، كما لجأت إلى تكتيك جديد تمثل في السعي إلى تطوير علاقات منظمة التحرير مع بلدان أوروبا الغربية وتشجيع هذه البلدان على القيام بلعب دور سياسي فاعل في الشرق الأوسط يمكن أن يتكلل بطرح مبادرة «سلمية» جديدة، متمايزة عن اتفاق كمب ديفيد، تعيد تفعيل مشاركة منظمة

---

(٤٤) «كلمة نايف حواتمة في الذكرى العاشرة لتأسيس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» (دمشق، ٢٣/٢/١٩٧٩)، المصدر نفسه، ص٦٨ – ٦٩.

(٤٥) تكرست القطيعة بين البلدين بعد تسلم نائب الرئيس صدام حسين المسؤولية الأولى عن الحكم في العراق خلفاً للمهيب احمد حسن البكر، وقيامه بإحداث تغييرات على هيئات الحزب الحاكم القيادية وكان من مؤشرات تدهور العلاقات العربية – العربية في تلك الفترة التحول السلبي الذي طرأ على علاقات كل من سوريا والاردن، ولاسيما بعد أن اتهمت سوريا الأردن بدعم نشاط جماعة الاخوان المسلمين الهادفة إلى زعزعة الإستقرار في سوريا وقد وصل هذا التدهور إلى ذروته في نهاية تشرين الثاني ١٩٨٠ لدى انعقاد قمة عمان العربية التي قاطعتها اطراف جبهة الصمود والتصدي، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

(٤٦) وفي أيلول ١٩٨٠، واجهت إيران أكبر هذه المشكلات بعد إعلان العراق حربه عليها.

وقد اتفقت فصائل منظمة التحرير كافة على التحذير من الإنعكاسات السلبية الخطيرة التي ستتركها الحرب العراقية – الإيرانية على القضية الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني، فاعتبر فاروق القدومي، في حديث صحافي أدلى به في الأول من كانون الثاني ١٩٨١ إلى مجلة «فلسطين الثورة» في بيروت، ان هذه الحرب «ستفيد العدو الصهيوني وتتيح الفرصة للولايات المتحدة كي تتدخل عسكرياً في هذه المنطقة وتعيد نفوذها وتدعمه، كما انها تلفت الانظار إلى قضية أخرى غير قضية فلسطين في الشرق الأوسط.. [و] تستنزف الأشقاء والأصدقاء وتشغلهم، ولو مؤقتاً، عن قضيتنا وتستنزف طاقاتهم الإقتصادية والعسكرية، وربما يتسع نطاقها فتشمل بلداناً عربية أخرى»

انظر الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢، ص١٢

التحرير في جهود التسوية. وقد أدى لجوء قيادة حركة فتح إلى هذه التكتيكات إلى احتدام الخلاف من جديد داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وأعاد الإستقطاب بين «يمين» و«يسار» في صفوفها إلى الوضع الذي كان عليه قبل انعقاد الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

فلم تمض سوى أشهر قليلة على انتهاء أعمال هذه الدورة، والإتفاق على «البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية»، حتى عادت الفصائل اليسارية الفلسطينية إلى التشكيك في نوايا الحكومة الأردنية وإلى انتقاد التنسيق القائم بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية، ولاسيما في مجال دعم صمود سكان المناطق الفلسطينية المحتلة من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة التي شكلت لهذا الغرض. ففي منتصف تموز ١٩٧٩، أشارت الجبهة الديمقراطية، في تقرير صادر عن اجتماع لجنتها المركزية، إلى أن الخطر لايزال «قائماً في أن تجد المشاريع الأميركية منفذها عبر الحلقة الرسمية الأردنية»، معتبرة أن تصحيح العلاقة الأردنية – الفلسطينية لا يمكن أن يتم إلا على قاعدة «التزام الحكم الأردني بالدور العملي لمنظمة التحرير في المناطق المحتلة ووقف كل تدخل أو مضايقة للهيئات والعناصر الوطنية وفتح المجال حتى تقرر منظمة التحرير الفلسطينية [بنفسها] أشكال دعم الصمود المالية والسياسية في هذه المناطق»[٤٧] أما الجبهة الشعبية، فقد اعتبرت، على لسان نائب أمينها العام أبو علي مصطفى، أن النظام الأردني كان «المستفيد الوحيد» من العلاقة الأردنية – الفلسطينية وأنه قد «جيّر علاقته مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تقوية دوره السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي»[٤٨].

وفي «مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة»، طرحته الجبهة الشعبية، في أيلول ١٩٨٠، اعتبرت الجبهة أن الشروط الثلاثة التي وضعها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة للموافقة على الحوار مع الأردن «لم تزل حبراً على ورق»، وهو ما يفرض، كما قدرت، «إعادة النظر بهذه المسألة وترك مواقع الحوار مع النظام والتوجه للنضال الجماهيري والحوار مع القوى الوطنية والتقدمية لإقامة الجبهة الوطنية المتحدة الفلسطينية الأردنية بهدف انتزاع حق ثورتنا في النضال داخل الأرض المحتلة ومن خلال الساحة الأردنية»[٤٩]. وكان الشيوعيون قد أبدوا ملاحظات انتقادية على تركيبة «اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود» منذ تشكيلها، إثر التوصية التي أقرتها قمة بغداد العربية في تشرين الثاني ١٩٧٨، وأشاروا، في ما بعد، إلى أن عمل هذه اللجنة قد سار في اتجاه دعم «النفوذ السياسي» لمؤيدي الحكومة الأردنية داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، وتشجيع «العناصر الإنتهازية والمتذبذبة في [هذه] المناطق وحتى بعض المتعاونين مع الإحتلال ومشاريعه»[٥٠].

---

(٤٧) الوضع الراهن ومهام الثورة وحركة التحرر والتقدم العربية، التقرير السياسي الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أواسط تموز ١٩٧٩، ص٥٩ – ٦٠.

(٤٨) «حديث صحافي لـ أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (الهدف، ١٥/١١/١٩٨٠)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ض٣٧١

(٤٩) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة، أيلول ١٩٨٠، ص١٤ – ١٥

(٥٠) تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، أواخر شباط ١٩٨٠، ص٤٩ – ٥١.

وفي آذار ١٩٨٠، وجه الشيوعيون دعوة إلى قيادة منظمة التحرير من أجل إخراج اللجنة المشتركة «من المنزلقات التي غرقت فيها» واتخاذ الإجراءات الكفيلة «بجعل عمل هذه اللجنة يتفق في الأساس مع مصالح الشعب الفلسطيني، وبحيث تخدم المساعدات المقدمة من خلال هذه اللجنة في المحصلة هدف التحرير والإستقلال الوطني وتدعيم الصمود الحقيقي لسكان الأرض المحتلة»(٥١).

وفي الواقع، فقد كانت تكمن في خلفية كل هذه الإنتقادات «اليسارية» للتنسيق الأردني – الفلسطيني قناعة، لدى الفصائل والقوى اليسارية الفلسطينية، بأن موقف الحكومة الأردنية الرافض اتفاق كمب ديفيد هو موقف «غير ثابت»، وأن هذه الحكومة ماتزال، على حد تعبير نايف حواتمة، «دائمة التطلع للتسوية الأمريكية» ومستعدة للإنخراط بها «على قاعدة تجديد وضم وإلحاق الضفة والقطاع في إطار المملكة [العربية] المتحدة»(٥٢).

وخلافاً لهذا الموقف «اليساري» المتشكك، بقيت قيادة حركة فتح تؤكد، في تلك الفترة، على ضرورة استمرار التعاون والتنسيق مع الأردن مادام «الإلتزام الأردني الرسمي» قائماً على قاعدة رفض كمب ديفيد ورفض مشروع الحكم الذاتي، معتبرة أن «الملامح الإيجابية» التي ظهرت في إطار هذا التعاون والتنسيق «في ما يتعلق بدعم صمود [الشعب الفلسطيني] بالداخل» يجب أن تترافق مع خطوات أخرى «تشمل حرية [الشعب الفلسطيني في الأردن] في التعبير عن رأيه والمشاركة في النواحي الوطنية»، وهي خطوات «لايزال الحكم الأردني يتحفظ عليها»(٥٣).

وفي الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت في دمشق في نيسان ١٩٨١، بدا وكأن قيادة حركة فتح قد وافقت على تقديم «تنازل» للفصائل اليسارية، بخصوص الموقف من مستقبل العلاقة الأردنية – الفلسطينية، حيث أكد البيان السياسي الختامي الصادر عن تلك الدورة «على أهمية العلاقات النضالية الراسخة بين الشعبين الشقيقين الفلسطيني والأردني ودعمه للحركة الوطنية [الأردنية] في كافة المجالات، وخاصة في نضالها الوطني ضد أية محاولة لدفع الأردن للخروج من مقررات القمم العربية والإسلامية فيما يتعلق بقضية فلسطين ورفض اتفاقيات كمب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتي». واعتبر البيان التزام النظام الأردني بهذه المقررات، بما في ذلك «تمكين المنظمة من ممارسة مسؤولياتها الشعبية والنضالية على الساحة الأردنية»، هو

---

(٥١) «نحو المؤتمر القادم للمجلس الوطني الفلسطيني»، الوطن، [القدس]، السنة ١٢، العدد ٣، آذار ١٩٨٠.

(٥٢) «حديث صحافي لـ نايف حواتمة» (الحرية، ٢٥/٢/١٩٨٠)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

(٥٣) «حديث صحافي لـ صلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح» (السياسة، الكويت، ١١/٦/١٩٧٩)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٣.

وفي التاسع من كانون الثاني ١٩٨١، عبر عضو آخر للجنة المركزية لحركة فتح، هو خالد الحسن، بوضوح أكبر عن حقيقة موقف حركته من التنسيق مع الأردن بقوله. «إن الملك حسين لا يمكن أن يجلس على طاولة المفاوضات في إطار كمب ديفيد والحكم الذاتي، والنظام في الأردن لا يريد حرباً جديدة مع الشعب الفلسطيني. أما إذا ما تغيرت المعطيات السياسية بشكل جذري مستقبلاً، وهذا غير مرئي الآن، فلكل حادث حديث».

انظر «تصريح صحافي لـ خالد الحسن» (الحوادث، لندن، ٩/١/١٩٨١)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

«القاعدة» التي تحكم العلاقات الثنائية بين الطرفين، كما شدد، بعد أن بحث نشاط اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة لدعم صمود سكان المناطق المحتلة، على «ضرورة العمل على المستوى العربي من أجل أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الكاملة في هذا الصدد»(٥٤).

وكان الخلاف الفلسطيني – الفلسطيني حول العلاقة مع الأردن مرتبطاً بخلاف آخر حول التكتيك الواجب اتباعه في التعامل مع المناطق الفلسطينية المحتلة، والتي تحولت، بعد التوقيع على اتفاق كمب ديفيد وطرح مشروع الحكم الذاتي، إلى ساحة أساسية للنضال الوطني الفلسطيني(٥٥). وكانت قيادة حركة فتح قد بدأت تبدي، منذ نهاية العام ١٩٧٦، فتوراً ظاهراً تجاه الجبهة الوطنية الفلسطينية، نتيجة تخوفها، نظراً للثقل اليساري الكبير – ولاسيما الشيوعي – بين صفوفها، من أن تتحول هذه الجبهة إلى «منافس» لمنظمة التحرير في المناطق المحتلة. وقد انسحبت حركة فتح، في العام التالي، من عضوية هذه الجبهة، الأمر الذي أدى، في نهاية المطاف، إلى تعطيل عملها وانحلالها من الناحية العملية. وشكل طرح مشروع الحكم الذاتي حافزاً لقيام قيادة حركة فتح، مستفيدة من أموال دعم الصمود العربية، بتوسيع شبكة علاقاتها داخل المناطق الفلسطينية المحتلة وتكثيف مساعيها الرامية إلى ضمان هيمنتها السياسية على كل الأطر والمنظمات الجماهيرية في الداخل، حتى ولو أدى الأمر إلى شق هذه الأطر والمنظمات كما حصل في اتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية. وعلى الرغم من الإعلان عن استئناف نشاط الجبهة الوطنية الفلسطينية، في نهاية أيار ١٩٧٩، تنفيذاً لأحد بنود البرنامج السياسي والتنظيمي المقر في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، إلا أن قيادة حركة فتح بقيت محافظة على موقفها السلبي والمتشكك من هذه الجبهة، وهو الموقف الذي أرجعه أحد قادة الجبهة الديمقراطية، في ندوة نشرتها مجلة «شؤون فلسطينية» في أيلول ١٩٨١، إلى رغبة هذه القيادة في أن تكون لمنظمة التحرير «عدة أذرع في المناطق المحتلة، بما في ذلك القوى والعناصر التي لا

---

(٥٤) «البيان السياسي الختامي الصادر عن الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني» (دمشق، ٢٠/ ٤/ ١٩٨١)؛ المصدر نفسه، ص١٧٨.

(٥٥) في الواقع لم يتوقف التحرك الشعبي المناهض للإحتلال، الذي شهدته الضفة الغربية وقطاع غزة منذ خريف العام ١٩٧٤، وإن كان يتصاعد أحياناً ويخبو أحياناً أخرى. وكانت موجة جديدة من هذا التحرك قد انفجرت، في منتصف آذار ١٩٧٨، تضامناً مع منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة الغزو الإسرائيلي لجنوبي لبنان، واتخذت أشكالاً متعددة من بينها التظاهرات والإضرابات والإشتباكات مع قوات الإحتلال. وبعد الإعلان عن اتفاق كمب ديفيد، أصبحت هذه التظاهرات والإضرابات والإشتباكات ظاهرة شبه يومية في المناطق المحتلة، ولاسيما في مواجهة حملات الإستيطان والتهويد، التي قررت حكومة مناحيم بيغن في عام ١٩٧٩ تسريع وتيرتها، وسياسة «القبضة الحديدية» التي لجأت إليها هذه الحكومة، في ربيع العام ١٩٨٠، وتمثلت في ممارسة فرض حظر التحول وهدم البيوت والإعتقال والقتل والإبعاد على نطاق واسع. وكانت قد انبثقت، عن المؤتمرات الوطنية التي انعقدت في الضفة والقطاع غداة الإعلان عن اتفاق كمب ديفيد، «لجنة للتوجيه الوطني» ضمت ممثلي الهيئات والبلديات الوطنية والمنظمات الجماهيرية ومجالس الطلبة والنقابات العمالية، وشكلت مركزاً لاستقطاب كل المعارضين لمشروع الحكم الذاتي. ويمكن التقدير بأن عجز الحكومة الإسرائيلية عن إيجاد أطراف فلسطينية تحظى بقدر معين من المصداقية الشعبية وتكون مستعدة للمشاركة في إنجاح هذا المشروع كان، من بين عوامل أخرى، من الأسباب التي أدت إلى فشل المفاوضات الإسرائيلية – المصرية حول مشروع الحكم الذاتي وإحجام الحكومة المصرية عن مواصلتها، بعد أن صوّت الكنيست الإسرائيلي، في ٣٠ تموز ١٩٨٠، على قرار يقضي بضم القدس الشرقية ضماً نهائياً إلى إسرائيل.

تلتزم بسياستها العملية اليومية بسياسة منظمة التحرير»(٥٦). أما نائب الأمين العام للجبهة الشعبية فقد نفى، في الندوة نفسها، أن يكون الحديث عن «السيطرة الشيوعية» على الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل سبب الموقف الذي اتخذته حركة فتح من هذه الجبهة، معتبراً، بعد أن أخذ على الشيوعيين «ارتياحهم فترة من الزمن إلى هذه اللغة»، أن الخلاف حول الجبهة مرتبط ببرنامجها الذي طُرح عام ١٩٧٩، والذي تضمن «موقفاً من العلاقة مع النظام الأردني أكثر وضوحاً من الموقف الوارد في برنامج المجلس الوطني»(٥٧). وربط ممثل الشيوعيين، في المناسبة ذاتها، بين تراجع نشاط الجبهة الوطنية الفلسطينية وبين نشوء «اتجاه يتعارض مع النهج العام للنضال الفلسطيني ويتجه نحو نسج الخيوط مع دول عربية يمينية ورجعية»، مشيراً إلى أن هذا الإتجاه، الذي رفض أن تكون الجبهة «الذراع الوحيد أو الممثل الوحيد لمنظمة التحرير في الداخل»، قد اعترض على البنود السياسية التي تضمنها برنامج الجبهة، ومن بينها البند «الذي كان يدعو إلى قطع كل أشكال الحوار مع الإمبريالية الأميركية»(٥٨).

وقد رأت الفصائل اليسارية الفلسطينية في نهج قيادة حركة فتح داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، المتعارض – في نظرها – مع البرنامج السياسي والتنظيمي المقر في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني، وجهاً من وجوه إصرار هذه القيادة على «الهيمنة والتفرد بالقرار السياسي والتنظيمي لمنظمة التحرير»، وتعبيراً عن خشية «اليمين» الفلسطيني من قيام وحدة وطنية «ديمقراطية»، على قاعدة برنامج سياسي وتنظيمي موحد، باعتبارها «تشكل قيداً على حركته السياسية»، القائمة على الإعتقاد بأن «مفاتيح الشرق الأوسط هي بيد السعودية ومصر والإمبريالية الأميركية»(٥٩). وفي مواجهة سياسة «الهيمنة والتفرد» هذه، أخذت الفصائل

---

(٥٦) انظر: «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة» (ندوة)؛ شؤون فلسطينية، العدد ١١٨، أيلول ١٩٨١، ص٤٩ – ٥٠.

(٥٧) المصدر السابق، ص٦٥.

(٥٨) المصدر نفسه، ص٥٧ – ٥٨.

وكان ممثل حركة فتح في الندوة – وهو ماجد أبو شرار أحد رموز جناحها «اليساري» –، قد أشار إلى أن الحاجة إلى وجود قيادة يومية للنضال داخل الأرض المحتلة، بعد الإعلان عن اتفاق كمب ديفيد، جعل من الصعب العودة إلى صيغة الجبهة الوطنية، وذلك لعدة أسباب من أهمها «أنه نظراً لأن إطار الجبهة قد اتخذ وجهاً تقدمياً فقد وجدت في العالم العربي قوى أساسية لها امتدادات في الساحة الفلسطينية [أخذت] موقفاً واضحاً وجدياً ضد الجبهة»، مقدراً أن محاولات الشيوعيين تصوير الجبهة باعتبارها إطاراً يسيطرون عليه «وفّر سلاحاً للقوى المعادية للجبهة لكي تقف في وجهها وتناهضها»

المصدر نفسه، ص٦١ – ٦٢.

(٥٩) انظر: حواتمة، نايف. قمة تونس وآفاق النضال لدحر اتفاقيات كمب ديفيد، منشورات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كانون الثاني ١٩٨٠، ص٨٤ – ٨٥

وفي الواقع، فإن ياسر عرفات لم ينف نزوع حركة فتح إلى الهيمنة والتفرد داخل منظمة التحرير، وذلك حين أشار، في حديث أدلى به إلى التلفزيون الإيراني في طهران في ٢٣ شباط ١٩٧٩، إلى «أن القرار الفلسطيني المستقل يمثله إثنان المستقلون وفتح، وإن كون فتح أول من حمل السلاح وحجمها العسكري والتنظيمي، باعتبارها تمثل ٩٠٪ من قوات الثورة العسكرية وتمثل الثقل السياسي للثورة، هو الذي مكّنها من الإحتفاظ بالقرار»، معتبراً أن وجود التنظيمات الأخرى في إطار المنظمة يعود إلى «ديمقراطية الرأي» السائدة في الساحة الفلسطينية، والتي تتمثل في أن حركة فتح =

اليسارية، عشية التحضير للدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، تشدد على أهمية إحداث «إصلاح ديمقراطي» في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، «يضمن مشاركة الجميع في المسؤولية وصنع القرار وفقاً لمبدأ القيادة الجماعية». وفي هذا الإتجاه، تقدمت الجبهة الشعبية بمشروع «برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية»، شددت فيه على ضرورة تمثيل كل الفصائل الفلسطينية «المقاتلة» في مؤسسات منظمة التحرير كافة، بما في ذلك اللجنة التنفيذية، واعتماد مبدأ التمثيل النسبي في المنظمات والإتحادات الشعبية الفلسطينية وتعزيز جماعية القيادة في إطار منظمة التحرير عبر ضمان سيادة «العقلية الجماعية في العمل» و«المشاركة الجماعية في التنفيذ وتحمل المسؤوليات بشكل جماعي»(٦٠). وكان الشيوعيون، الذين تقدموا خطوة جديدة في شباط ١٩٨٠ على طريق إقامة الحزب الشيوعي الفلسطيني المستقل بإعلانهم تشكيل «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان»(٦١)، قد صاروا يركزون في ذلك الحين، وأكثر من السابق بكثير، على أهمية «الإعتراف الصريح والموضوعي» بدورهم في النضال الوطني الفلسطيني، وفسح المجال أمامهم كي يشغلوا مكانهم الطبيعي «ضمن إطار الوحدة الوطنية المتماسكة»، معتبرين «أنه لم يعد من المقبول الإستمرار في فرض حظر على تمثيل الشيوعيين في أجهزة المنظمة بما يتناسب مع عطائهم النضالي، بما في ذلك حقهم الطبيعي في التواجد في اللجنة التنفيذية للمنظمة جنباً إلى جنب مع القوى الأخرى»(٦٢).

= «تسمح للقوى الأخرى بقول رأيها لكنها لا تسمح لها بأن تتدخل بالقرار، لاسيما وأن بعض تنظيمات عربية لها امتدادات داخل الجسم الفلسطيني»

انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩، مصدر سبق دكره، ص٦٧

(٦٠) انظر مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة، مصدر سبق ذكره، ص٢١ – ٢٢.

(٦١) في أواخر شباط ١٩٨٠، اتخذت اللحنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني قرار تشكيل هذا التنظيم، والذي ورد فيه: «في ضوء الواقع القائم، ولأسباب تاريخية معروفة، تتمركز في لبنان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقطاع كبير من أبناء الشعب الفلسطيني ومنظماته وقواه الوطنية على مختلف اتجاهاتها السياسية والإيديولوجية [وعليه] قررت اللجنة المركزية لحزبنا أن تعمل منظمتنا الحزبية في لبنان تحت اسم «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان» كفرع لحزبنا وجزء لا يتجزأ منه... إن اللجنة المركزية لحزبنا تامل أن تكون هذه الخطوة التنظيمية حافزاً لتشديد النضال ضد العدوان الإسرائيلي الإمبريالي، ومن أجل ازدياد فعالية ودور القوى التقدمية في معركة النضال الفلسطيني والعربي». وأصبح عربي عواد، أحد القادة الشيوعيين المبعدين من الضفة الغربية، سكرتيراً لهذا التنظيم.

انظر. الجماهير، السنة ٣٢، العدد ٣، آذار ١٩٨٠.

(٦٢) نحو المؤتمر القادم للمجلس الوطني الفلسطيني، مصدر سبق ذكره

وقد وافق المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الخامسة عشرة التي انعقدت في دمشق ما بين ١١ و٢٠ نيسان ١٩٨١، على اعتماد جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية رسمياً في المجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير، لكن دون تمثيلهما في اللجنة التنفيذية للمنظمة أما الشيوعيون فلم يجرِ اعتمادهم رسمياً وبقي التعامل قائماً مع ممثليهم القلائل في المجلس الوطني بصفتهم الفردية.

الخلاف حول العلاقة مع أوروبا الغربية و«المبادرة الأوروبية»

أما نقطة الخلاف الأخرى التي أثارت جدلاً حامياً أيضاً، في الفترة التي أعقبت انعقاد الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في كانون الثاني ١٩٧٩، فقد تمثلت في الموقف من علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع دول أوروبا الغربية وما صار يُعرف باسم «المبادرة الأوروبية» السلمية في الشرق الأوسط.

وكانت بلدان المجموعة الأوروبية التي أصدرت، في ١٩ أيلول ١٩٧٨، بياناً من بروكسل أعربت فيه عن تأييدها اتفاق كمب ديفيد، قد أخذت تتبنى، بعد ذلك بأشهر قليلة، موقفاً متمايزاً نسبياً عن الموقف الأمريكي تجاه جهود التسوية السلمية وشروطها في الشرق الأوسط. فغداة الإعلان عن التوصل إلى معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في ٢٦ آذار ١٩٧٩، أصدرت بلدان هذه المجموعة بياناً جديداً اعتبرت فيه أن تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، «في كل بنوده»، مايزال يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود، مؤكدة أنه «لن يكون هناك حل دائم إلا في إطار تسوية شاملة، تترجم في الواقع حق الفلسطينيين في أن يكون لهم وطن». وفي البيان نفسه، رأت البلدان الأوروبية التسعة في سياسة الإستيطان، التي أقدمت الحكومة الإسرائيلية على تسريع وتيرتها في المناطق الفلسطينية المحتلة، «عقبة أساسية» في وجه السلام[٦٣].

ويبدو أن هذا التطور الذي طرأ على الموقف الأوروبي، والذي توج في عام ١٩٧٩ نفسه باعتراف بلدان المجموعة الأوروبية بكون منظمة التحرير «طرفاً معنياً» بجهود التسوية في الشرق الأوسط، قد جعل قيادة حركة فتح تراهن على فرصة الإستفادة من هذا الموقف الأوروبي الغربي المتطور في فك الحصار، الذي فرضه اتفاق كمب ديفيد، على منظمة التحرير وتمكينها من الحفاظ على المكاسب السياسية، التي حققتها على الساحة الدولية، وتعزيزها، بعيداً عن الإستقطاب الدولي المتعاظم.

وقد نجحت الجهود التي بذلتها هذه القيادة، بعد كمب ديفيد مباشرة، من أجل تطوير علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع بلدان أوروبا الغربية، في تنظيم أول زيارة لرئيس المنظمة إلى عاصمة أوروبية غربية؛ فزار ياسر عرفات، في مطلع الأسبوع الثاني من تموز ١٩٧٩، مدينة فيينا، وعقد فيها لقاء جمعه مع برونو كرايسكي، المستشار النمساوي، وفيلي برانت، رئيس الإشتراكية الدولية وزعيم الحزب الإشتراكي الديمقراطي الألماني. وقد أشير، في البيان الصحافي الصادر عن ذلك اللقاء، إلى اتفاق المجتمعين على اعتبار القضية الفلسطينية «مركز نزاع الشرق الأوسط»، وإلى توكيد الرئيسين كرايسكي وبرانت ضرورة التوصل إلى «حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط يقوم على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨» و«إحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية [بما فيها] حق تقرير المصير»[٦٤]. وتعليقاً على الأخبار الصحافية

---

(٦٣) انظر رودو، الشرق الأوسط في البحث عن السلام، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠.

(٦٤) «بيان صحافي مشترك حول محادثات ياسر عرفات والسيدين فيلي برانت وبرونو كرايسكي» (١٩٧٩/٧/٨)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٦.

التي أشارت إلى أن الزعيمين الأوروبيين الغربيين قد شددا على أهمية اعتراف منظمة التحرير بالقرار الدولي رقم ٢٤٢، أكد عصام السرطاوي، الذي لعب الدور الرئيسي في تنظيم زيارة فيينا، أن منظمة التحرير قد استهدفت من وراء هذه الزيارة «فتح ثغرة في جدار كمب ديفيد، من خلال تكريس دور أوروبا الغربية وإظهار أن الفلسطينيين موجودون على الساحة التي أراد كمب ديفيد أن يمسحهم عنها». وفي التعليق نفسه، ذكر عصام السرطاوي أن كرايسكي وبرانت قد أثارا فعلاً موقف منظمة التحرير من القرار رقم ٢٤٢ وتطرقا إلى «الميثاق الوطني الفلسطيني» الذي ينص على تدمير إسرائيل، إلا أن ياسر عرفات – كما أشار – قد أكد موقف المنظمة الرافض قبول قرار ٢٤٢ باعتباره يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين(٦٥).

وكانت زيارة فيينا فاتحة جدل فلسطيني تواصل على مدى الفترة الزمنية التي يتطرق إليها هذا الفصل، وانعكس عليه، إلى حد ما، الإستقطاب الدولي الأمريكي – السوفييتي، ولاسيما بعد أن وافق عدد من دول أوروبا الغربية على نشر الصواريخ الأمريكية المجنحة، والموجهة نحو الإتحاد السوفييتي، على أراضيه. وكان السؤال الرئيسي الذي تركز حوله هذا الجدل هو: ماذا يمكن أن تقدم أوروبا الغربية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وهل تقدر بلدان المجموعة الأوروبية على القيام بدور سياسي مستقل عن الدور الأمريكي في الشرق الأوسط؟.

وقد ردت حركة فتح غداة زيارة فيينا، على لسان أحد أبرز قيادييها، عن هذا السؤال بتأكيدها وجود موقف أوروبي «متميز» عن الموقف الأمريكي، يرجع إلى وجود اختلاف «نسبي» بين طبيعة المصالح الأوروبية وطبيعة المصالح الأمريكية في البلدان العربية. وقد أرجع القيادي نفسه التحرك السياسي الأوروبي في الشرق الأوسط إلى وصول سياسة كمب ديفيد إلى «طريق مسدود»، الأمر الذي شجع أوروبا الغربية على العمل بهدف «إيجاد مخرج لأميركا من المأزق الذي هي فيه الآن»، معتبراً أنه لن يكون للتحرك الأوروبي «أي تأثير عملي واقعي» باستثناء كونه يشكل «اعترافاً أوروبياً» بمنظمة التحرير(٦٦). وظلت قيادة حركة فتح تستبعد إمكانية قيام بلدان المجموعة الأوروبية بتقديم «مبادرة» سلمية مستقلة عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، حتى بعد أن صار الحديث يتزايد، في مطلع العام ١٩٨٠، عن استعداد هذه البلدان لتقديم مثل هذه المبادرة(٦٧). ولم يحدث بعض التطور على موقف قيادة الحركة من هذا الموضوع إلا بعد صدور

---

(٦٥) «زيارة فيينا من البداية إلى النهاية» (حوار مع عصام السرطاوي أجراه فيصل حوراني)، شؤون فلسطينية، العدد ٩٥، تشرين الأول ١٩٧٩، ص٩٣ – ١٠٤.

وفي منتصف أيلول ١٩٧٩، قام ياسر عرفات بزيارة إلى مدريد التقى خلالها رئيس الوزراء الإسباني ماريو سوارين. كما قام في الفترة نفسها بزيارة إلى لشبونة، التقى في أثنائها عدداً من المسؤولين البرتغاليين.

(٦٦) انظر. «حديث صحافي لـ صلاح خلف» (فلسطين الثورة، ١٩٧٩/٨/١٣)؛ و«حديث صحافي لـ صلاح خلف» (الأسبوع العربي، بيروت، ١٩٧٩)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩، المصدر المذكور، ص٣٨٦ – ٣٨٧ وص٤٢٨ – ٤٢٩.

(٦٧) كان الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان قد أدلى، في أثناء جولة قام بها إلى الأردن وعدد من بلدان الخليج ما بين ١ و١٠ آذار ١٩٨٠، بتصريحات أكد فيها «حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير» وضرورة إشراك منظمة التحرير في مفاوضات السلام. وقد أوحت تلك التصريحات بوجود «مبادرة أوروبية» سلمية قيد الإعداد.

انظر. روندو، الشرق الأوسط في البحث عن السلام ، المصدر المذكور، ص١٧٧.

بيان «قمة البندقية» حول الشرق الأوسط عن رؤساء بلدان المجموعة الأوروبية التسعة في حزيران ١٩٨٠، والذي تضمن انتقاداً واضحاً للسياسة التي تتبعها إسرائيل في الم الفلسطينية المحتلة، مع التأكيد على أهمية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في إيجا شامل للصراع في الشرق الأوسط يلبي «الحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني ويمكنه ممارسة حقه في تقرير المصير»[٦٨]. ففي تعليقه على البيان الأوروبي المذكور لحظ أحد قي حركة فتح، في مقال نشرته شؤون فلسطينية في أيلول ١٩٨٠، أن الإعلان الجدي عن المب الأوروبية جاء بعد فشل مباحثات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل، وهو ما يزكي الإعتقا تكون هذه المبادرة «مكملة للنقص الوارد في اتفاقية كمب ديفيد». ورجح، بعد أن استبعد إم دخول أوروبا الغربية في تناقض مع الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون البلدان الأوروبي أرادت، من وراء مبادرتها، أن تقول ما لم تستطع الولايات المتحدة قوله، وذلك في محاولة لل على حكومة مناحيم بيغن والمساهمة في تعجيل رحيلها عن الحكم في إسرائيل[٦٩]. وفي منت شباط ١٩٨١، أشار قائد آخر لفتح إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية «لا تريد من أوروبا مـ [مستقلة]، وإنما تريد منها إسهاماً معها في موقف بالنسبة للشرق الأوسط»، ملاحظاً، مع ذلا أوروبا الغربية قد تقدم، بعد أن حددت «الخطوط العامة» لمعالجة أزمة الشرق الأوسط، على مبادرة سياسية في المستقبل، سيكون نجاحها متوقفاً – كما اعتبر – على انطلاقها «مر الشعب الفلسطيني ومن الخيار الفلسطيني»، الأمر الذي يفرض على بلدان أوروبا الغربي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وتتعامل معها مباشرة»[٧٠].

وقد أثار ذلك التقارب الذي بدأته حركة فتح، منذ مطلع صيف العام ١٩٧٩، مع بلدان أو الغربية حفيظة الفصائل اليسارية الفلسطينية، التي قدّرت، على لسان الأمين العام للج الديمقراطية، أن لا تكون زيارة رئيس منظمة التحرير إلى فيينا «بعيدة عن التنسيق المشتر أميركا والدولية الإشتراكية»، ورأت في التحرك الأوروبي في الشرق الأوسط محاولة تست «الإفراج عن العزلة التي تعيشها اتفاقيات كمب ديفيد» وإشاعة حالة من «الإسترخاء» في الم باسم «مبادرات سياسية» أوروبية، في حين لا تملك أوروبا الغربية «أوراقاً مستقلة وضاغط إسرائيل»[٧١]. وفي آذار ١٩٨٠، عكس مقال صدر في صحيفة اللجنة المركزية للحزب الش الأردني حقيقة موقف «اليسار» مما سمي بـ«المبادرة الأوروبية» بقوله: «لابد من التسلح يا الشديد تجاه مثل هذه المبادرات الصادرة عن أوساط إمبريالية أوروبية عريقة وحليفة وث للإمبريالية الأميركية في حلف الأطلسي وفي مساندتها لحكام إسرائيل الصهاينة. إن مـلا

(٦٨) المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(٦٩) عباس، محمود. «لماذا جاء الليكود إلى الحكم ولماذا سيذهب؟»، شؤون فلسطينية، العدد ١٠٦، أيلول ص٢٥ – ٣٢

(٧٠) «حديث صحافي لـ خالد الحسن» (السفير، ١٦/٢/١٩٨١)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، سبق ذكره، ص٩٢ – ٩٨.

(٧١) «حديث صحافي لـ نايف حواتمة» (الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية، ١٣/٧/١٩٧٩ نقلاً عن ص «لوموند» الباريسية)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٩ – ٣٧١.

الطابع الإيجابي الذي يبدو في تصريحات هذا المسئول الأوروبي أم ذاك، بعد فشل نهج كمب ديفيد، لا ينبغي أن يصرف انتباهنا عن احتمال «المناورات التكتيكية». . إن الإمبريالية الأميركية وحليفاتها في أوروبا لا تستهدف سوى نشر الأوهام لدى الشعوب العربية والشعب الفلسطيني، وبث روح الفرقة والشقاق فيما بينها وتصديع وحدتها وتخديرها. . .، كما لا تستهدف سوى عرقلة مسيرة تطوير علاقات الصداقة والتحالف السوفياتية – العربية . . وأخيراً، فإن الأوساط الإمبريالية الأميركية والأوروبية تسعى جاهدة لاستدراج منظمة التحرير الفلسطينية وأطراف عربية لفخ كمب ديفيد بثوب جديد، بثوب أوروبي، ولسياسة الإرتباط بالأحلاف والكتل العدوانية الإمبريالية»(٧٢). ولم يؤد «بيان البندقية»، الذي أصدرته دول المجموعة الأوروبية في حزيران ١٩٨٠، إلى تبديد مخاوف وشكوك «اليسار» الفلسطيني إزاء التحرك الأوروبي في الشرق الأوسط؛ فاعتبرت الجبهة الشعبية أن البيان المذكور قد جاء ليفضح «عجز وهشاشة الإدعاء باستقلال أوروبا الإمبريالية عن الإمبريالية الأميركية، والتي جاء بيانها الأخير، وفي أحسن الأحوال، كخشبة إنقاذ تساهم في تعويم أطراف كمب ديفيد وتضخم صورة السراب الذي ركض وراءه البعض»(٧٣). ورأت الجبهة الديمقراطية، في الإتجاه نفسه، أن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على نهج كمب ديفيد قد «أسقط» المبادرة الأوروبية «التي طبّلت لها الرجعيات العربية والأوساط اليمينية الفلسطينية عاماً كاملاً»، معتبرة أن الرهان الفلسطيني على مبادرة أوروبية «وهمية» قد ساعد على «شل دور ومبادرة منظمة التحرير الفلسطينية في تطوير حركة الصمود العربية» وعطّل تطوير علاقات التحالف مع الإتحاد السوفييتي «إلى علاقات تحالف استراتيجي ثابت»(٧٤).

ومما زاد في مخاوف وشكوك الفصائل اليسارية الفلسطينية كون العلاقات المتطورة بين منظمة التحرير وبلدان أوروبا الغربية قد ارتبطت، منذ زيارة فيينا، بإشارات إلى ضرورة قيام منظمة التحرير بتعديل بعض بنود «الميثاق الوطني الفلسطيني» وإعلانها قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، كما ارتبطت بإحياء الحديث عن تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة(٧٥). ورداً على تلك

---

(٧٢) «المبادرة الأوروبية المتوقعة: هل هي تحول حقيقي أم كمب ديفيد أوروبي؟»، الجماهير، السنة ٣٢، العدد ٢، آذار ١٩٨٠.

(٧٣) مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة، أيلول ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، ص١٣

(٧٤) الأوضاع الراهنة ومهمات الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربية، التقرير السياسي الصادر عن الدورة التاسعة للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أواسط تموز ١٩٨٠، ص٤٠ – ٤٢.

(٧٥) أشار خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، والذي ترأس وفداً من المجلس الوطني قام بزيارة عدة عواصم أوروبية غربية ما بين ١٧ نيسان و١٩ أيار ١٩٨٠، إلى أن الأوروبيين كانوا يسألون وفد المجلس الوطني: «لماذا لا تنشئون حكومة مؤقتة [قد] تسهل عملية الإعتراف بكم؟» وكان خالد الحسن نفسه قد تطرق إلى احتمال تشكيل مثل هذه الحكومة عندما أعلن، في حوار صحافي، أن منظمة التحرير قد قدمت اقتراحاً إلى الدول الأوروبية يقضي بعقد مؤتمر دولي تشترك فيه الدولتان الكبريان وأوروبا والأطراف المعنية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة الفلسطينية.
انظر: «حول موقف أوروبا الغربية والتوجه الفلسطيني نحوها» (حوار مع خالد الحسن أجراه فيصل حوراني)، شؤون فلسطينية، العدد ١٠٤، تموز ١٩٨٠، ص٤٨؛ وكذلك «حديث صحافي لـ خالد الحسن» (السفير، ٢٤/٤/١٩٨٠)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

الإشارات، أعلن جورج حبش، في نهاية آذار ١٩٨٠، أن منظمة التحرير غير مستعدة لتقديم «أي تنازل مبدئي ثمناً لأي مستوى من التأييد اللفظي أو الشكلي أو حتى الحقيقي» يُقدم لها من بلدان أوروبا الغربية، مؤكداً رفضه الحازم «حذف أي حرف» من «الميثاق الوطني الفلسطيني» أو «تغيير أي بند» من بنود البرنامج السياسي المقر في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني[٧٦]. وبعد عام على ذلك الموقف، رأى الأمين العام للجبهة الشعبية نفسه أن موضوع الدعوة إلى إقامة حكومة فلسطينية في هذه المرحلة هو «أمر مشبوه» يستهدف «جر منظمة التحرير تدريجياً إلى تغليب العمل السياسي والتخلي المتدرج عن الكفاح المسلح، الطريق الوحيد للتحرير»[٧٧]

مشروع سلام أم مشروع حرب؟[٧٨]

وكان النشاط العسكري لفصائل المقاومة الفلسطينية كافة قد تواصل، من داخل المناطق الفلسطينية المحتلة وخارجها، حتى في سنوات الرهان على التسوية. وبرز، خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، نمط قتالي جديد تمثل في تنظيم عمليات خاصة ضد المستوطنات والمدن الإسرائيلية، لاسيما القريبة من حدود لبنان، كان يتم في أثنائها احتجاز الرهائن الإسرائيليين بهدف مقايضتهم بالأسرى الفلسطينيين[٧٩]. وبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، بدأت الفصائل الفلسطينية تتجه نحو التزود بالأسلحة الثقيلة والبعيدة المدى وصارت تلجأ، أكثر فأكثر، إلى قتال المواقع وإلى اعتماد التشكيلات العسكرية النظامية. وقد تعزز هذا التوجه بعد قيام إسرائيل، في منتصف آذار ١٩٧٨، بغزو جنوبي لبنان، فشهدت هذه الفصائل نوعاً من التجييش لطاقاتها البشرية ونمواً كمياً ونوعياً في أسلحتها الثقيلة، التي صارت تضم راجمات الصواريخ والدبابات والعربات المدرعة[٨٠]. وإثر الإعلان عن اتفاق كمب ديفيد، قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتصعيد

(٧٦) «خطاب جورج حبش بمناسبة ذكرى يوم الأرض» (بيروت، ١٩٨٠/٣/٣٠)، المصدر السابق، ص١١٥

(٧٧) «حديث صحافي لـ جورج حبش» (طرابلس، ليبيا، ١٩٨١/٣/٣)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، المصدر المذكور، ص١٠٨.

هذا، وكان ياسر عرفات قد نفى، في حديث أدلى به إلى مجلة «الحوادث» في ١٩ كانون الأول ١٩٨٠، أن يكون موعد تشكيل الحكومة الفلسطينية قد اقترب، معتبراً أن منظمة التحرير ليست في حاجة إلى مثل هذه الحكومة، «في هذه المرحلة»، كونها «استطاعت أن تقوم بدور حكومة منفى أكثر بكثير من أي حكومة منفى» وحظيت باعتراف «١١٥ دولة».

انظر الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠، المصدر المذكور، ص٤١٩

(٧٨) استعرنا هذا العنوان الفرعي من هنري لورانس، اللعبة الكبرى. شرق عربي ومنافسات دولية، مصدر سبق ذكره ص٣٢١.

(٧٩) كان من أهم هذه العمليات العملية التي نظمتها الجبهة الشعبية – القيادة العامة، في ١١ نيسان ١٩٧٤، ضد مستوطنة كريات شمونا، والعملية التي نفذتها الجبهة الديمقراطية، في ١٥ أيار من العام نفسه، ضد مستوطنة معالوت، والعملية البحرية التي نفذتها حركة فتح، في ٥ آذار ١٩٧٥، على شاطئ تل أبيب.

انظر: صايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٦

(٨٠) المصدر نفسه، ص٣٧٦ – ٣٧٧.

عملياتها المسلحة داخل الأرض المحتلة، وانخرطت، منذ العام ١٩٧٩، في حرب استنزاف مع القوات الإسرائيلية التي صارت تشن غارات، جوية وبحرية، وعمليات قصف مدفعي شبه يومية على المواقع الفلسطينية في لبنان.

وقد أعاد اتفاق كمب ديفيد صوغ التحالفات بين القوى السياسية المختلفة الناشطة على الساحة اللبنانية، فعزز التقارب بين كل من سوريا ومنظمة التحرير من جهة، وخلق اتجاهاً بين صفوف الميليشيات المسيحية «اليمينية»، والتي هيمنت عليها «القوات اللبنانية» المرتبطة بحزب الكتائب، صار ينحو، أكثر فأكثر، نحو نسج علاقات مع الحكومة الإسرائيلية طمعاً في الإستفادة من دعمها التسليحي[٨١]. وعكس هذا الفرز الذي شهدته الساحة اللبنانية نفسه على مواقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي، وإن كانت قد أجمعت على هدف حماية الوجود السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان[٨٢]، فإنها قد اختلفت حول التكتيكات الكفيلة بتحقيق هذه المهمة. ففي حين اتجهت قيادة حركة فتح، التي أرادت أن تبعد منظمة التحرير عن كل استقطاب، نحو التقرب من أطراف داخل المعسكر «المسيحي» اللبناني، مادامت هذه الأطراف تعلن رفضها «التعاون مع إسرائيل» واستعدادها «لفتح حوار مع الفلسطينيين»[٨٣]، انتقدت الفصائل اليسارية الفلسطينية سعي الإتجاه «اليميني» في منظمة التحرير إلى «تجميل وتلميع وجوه المتعاملين مع العدو الصهيوني» في لبنان، ورأت فيه مظهراً من مظاهر النهج العام الذي ينتهجه هذا «اليمين» ويرمي إلى «إجازة خطط السادات بطريقة غير مباشرة»[٨٤]. وبينما صارت حركة فتح توسع شبكة علاقاتها داخل المعسكر «الإسلامي» لتتجاوز إطار أحزاب وقوى الحركة الوطنية واليسارية اللبنانية، وتخلق تنظيمات لبنانية مرتبطة بها مباشرة وتعمل، أكثر فأكثر، على زيادة تأثيرها على القرار السياسي في بيروت الغربية[٨٥]، بقيت الفصائل اليسارية الفلسطينية مقتنعة

---

(٨١) بعد قيام الرئيس المصري أنور السادات بزيارته إلى القدس صارت الميليشيات المسيحية «اليمينية» تبدي معارضة متزايدة لمبدأ دخول قوات الردع العربية السورية إلى القطاع «المسيحي» من بيروت وفي شباط ١٩٧٨، وقع في منطقة بيروت أول صدام عسكري بين هذه القوات وبين ميليشيات أحد أطراف «الجبهة اللبنانية» المسيحية، وهو حزب الوطنيين الأحرار بزعامة كميل شمعون

(٨٢) في ٢٣ نيسان ١٩٧٨، توصل عدد كبير من أعضاء مجلس النواب اللبناني إلى اتفاق يقضي بـ«وقف العمل المسلح الفلسطيني وغير الفلسطيني في جميع الأراضي اللبنانية» و«منع أي وجود مسلح لغير قوى السلطة الشرعية»

(٨٣) في تعليقه على الضجة التي أثيرت حول لقاء عضوي المجلس الوطني الفلسطيني وليد الخالدي وحسيب الصباغ مع كميل شمعون، زعيم حزب الوطنيين الأحرار اعتبر صلاح خلف، بعد أن نفى الصفة الرسمية لهذا اللقاء، أن لبنان «مقدم على مؤامرة كبيرة بعد توقيع اتفاقية الإستسلام [كمب ديفيد]» وأن من مصلحة الثورة الفلسطينية «أن لا يكون هناك طرف في لبنان أداة من أدوات هذه المؤامرة»، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون مستعدة لمد يدها إلى «الفئة المسيحية التي [قاتلتها]».

انظر. «تصريح صحافي لصلاح خلف» (وفا، بيروت، ١٣/ ١١/١٩٧٨)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧٤ - ٦٧٥.

وكان صلاح خلف نفسه قد التقى قبل ذلك مع أمين الجميل شقيق بشير الجميل قائد «القوات اللبنانية» التابعة لحزب الكتائب.

(٨٤) انظر: حواتمة، نايف، التطورات العربية والفلسطينية. اتفاقات كمب ديفيد (وقائع ومهمات)، منشورات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ١٩٧٨، ص ٢٥ - ٢٧ وص ٤٤ - ٤٥

(٨٥) كان تأثير أحزاب وقوى الحركة الوطنية واليسارية اللبنانية على القرار السياسي في بيروت الغربية قد ضعف =

بأن الحركة الوطنية اللبنانية كانت وستبقى تشكل «الضمانة الأساسية لحماية الوجود الوطني العلني للثورة الفلسطينية في لبنان»، الأمر الذي يفرض على منظمة التحرير أن تعمل على «تعزيز وإسناد الموقع القيادي للحركة الوطنية . . والإقلاع نظرياً وعملياً عن نهج خلق البدائل [لها]. .، ووقف كل تجاهل لها أو تجاوزها. . . وتقديم كل أشكال الدعم السياسي والعسكري والمادي والمعنوي لها واعتبارها المجرى الرئيسي لتعاطي الثورة مع جماهير الشعب اللبناني»[٨٦].

ولم تخف حدة الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني حول طبيعة العلاقات التي ينبغي على منظمة التحرير أن تنسجها لحماية وجودها العسكري والسياسي في لبنان إلا في مطلع العام ١٩٨٠، حين صار يظهر لفصائل هذه المنظمة أن إسرائيل تعد العدة للقيام بعملية غزو واسعة لجنوبي لبنان. فمنذ مطلع شباط ١٩٨٠، أشارت حركة فتح إلى احتمال قيام إسرائيل «بعدوان جديد يهدف إلى ضرب الثورة الفلسطينية وإنهاء فعاليتها على الساحة اللبنانية»، وتوقع أحد أبرز قيادييها، بعد ذلك بأشهر، أن تقوم إسرائيل بشن هجوم واسع جديد على جنوبي لبنان، منتهزة «جمود الموقف على خطوط المواجهة العربية وشلل التضامن العربي والإنشغال الأمريكي بالإنتخابات الرئاسية»[٨٧]. وفي الفترة نفسها، توقع الأمين العام للجبهة الديمقراطية أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بتكثيف مساعيهما الرامية إلى فرض «حلقة كمب ديفيد بصيغتها اللبنانية» وذلك من خلال «تحويل جنوب لبنان إلى منطقة استسلام [بعد] إفراغ الجنوب من قوات الثورة الفلسطينية والوطنية اللبنانية» تمهيداً لتصفية مجموع الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، كخطوة أولى يمكن أن تعقبها الدعوة إلى «ترحيل قوات الردع العربية»[٨٨].

وتحسباً من قيام إسرائيل بعدوان جديد واسع على جنوبي لبنان، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، في نهاية شهر تشرين الثاني ١٩٨٠، التعبئة العامة في صفوفها، وبدأت تستعد لمواجهة شتى الإحتمالات في أجواء شهدت انقساماً عربياً لا سابق له وتعاظماً في حدة الإستقطاب الإقليمي غذته الإنعكاسات المتزايدة لسياسة المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي على المنطقة[٨٩]. وفي مطلع ربيع العام ١٩٨١، بدأت تبرز بوادر

= كثيراً إثر اغتيال كمال جنبلاط في آذار ١٩٧٧. وفي المقابل، زاد تأثير منظمة التحرير، بقيادة حركة فتح، على هذا القرار ولاسيما بعد قيام قوات الردع العربية السورية، في عام ١٩٨٠، بالإنسحاب من معظم مواقعها في بيروت الغربية وتسليمها إلى قوات منظمة التحرير.

(٨٦) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة، مصدر سبق ذكره، ص١٦ - ١٨.

(٨٧) «حديث صحافي لـ خليل الوزير نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية» (الحوادث، لندن، ٢٩/٨/ ١٩٨٠)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠، المصدر المذكور، ص٣٠٤ - ٣٠٥.

(٨٨) «حديث صحافي لـ نايف حواتمة» (الحرية، ٢٥/٢/ ١٩٨٠)؛ المصدر نفسه، ص٧٧ - ٧٨.

٨٩) كانت سوريا، التي وقعت في تشرين الأول ١٩٨٠، معاهدة صداقة وتعاون مع الإتحاد السوفييتي، قد تصدرت حملة مقاطعة أعمال القمة العربية الحادية عشرة في عمان (٢٥ - ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٠)، وأقنعت كلاً من لبنان الجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير بمقاطعة تلك القمة، التي كان الهدف الرئيسي من عقدها - كما قدّرت سوريا - تقديم دعم عربي شامل للعراق في حربه مع إيران، تلك الحرب التي عارضتها سوريا بحزم منذ قيام العراق بتفجيرها ومن جهة أخرى، شكّل نجاح المرشح الجمهوري رونالد ريغان في انتخابات الرئاسة الامريكية، في =

الحرب الشاملة التي ستجري على أرض لبنان مع تجدد الصدام العسكري بين قوات «الجبهة اللبنانية» وقوات الردع السورية، في نيسان من ذلك العام، في منطقتي بيروت وزحلة وانفجار ما عرف بـ«أزمة الصواريخ» بين سوريا وإسرائيل، في الشهر التالي، في منطقة البقاع(٩٠). وفي العاشر من تموز ١٩٨١ أقدمت إسرائيل، بعد أن كان تجمع الليكود قد كرس عودته إلى الحكم بفوزه في انتخابات الكنيست التي جرت في حزيران، على تصعيد عسكري جديد؛ فقامت قواتها بشن غارات جوية عنيفة على مواقع عديدة في جنوبي لبنان، أتبعتها، في السابع عشر من الشهر نفسه، بقصف مراكز قيادة حركة فتح والجبهة الديمقراطية في أحد أحياء بيروت الغربية، فردت عليها قوات منظمة التحرير بقصف مدفعي كثيف شمل ٤٢ مستوطنة ومدينة ومعسكراً(٩١). ولم تتوقف «حرب تموز» الفلسطينية – الإسرائيلية إلا في الرابع والعشرين من ذلك الشهر، أي بعد يومين من صدور قرار مجلس الأمن الدولي الذي طالب «بالوقف الفوري للهجمات المسلحة في لبنان»، ونتيجة لجهود وساطة حثيثة بذلها الموفد الرئاسي الأمريكي، فيليب حبيب، بين منظمة التحرير الفلسطينية، عبر السلطات اللبنانية، والحكومة الإسرائيلية(٩٢). وقد كرست نتائج تلك الحرب، وعلى عكس تقديرات حكام إسرائيل، الدور السياسي لمنظمة التحرير باعتبارها طرفاً أساسياً في أزمة الشرق الأوسط، وأشعرت، كما رأى بعض الباحثين، القيّادة السعودية بإلحاحية الحاجة إلى تنشيط المبادرة العربية في جهود التسوية السلمية الشرق أوسطية(٩٣).

ففي مؤتمر صحافي عقده في مدينة الرياض، في السابع من آب ١٩٨١، أكد الأمير فهد ولي

= تشرين الثاني ١٩٨٠، إيذاناً باحتدام المواجهة بين القوتين العظميين، ومؤشراً على تزايد الدعم السياسي والعسكري الأمريكي لإسرائيل.

(٩٠) كانت الطائرات الإسرائيلية قد أسقطت، في ٢٨ نيسان ١٩٨١، طائرتي هيلوكوبتر سوريتين فوق منطقة زحلة، فقررت سوريا، في اليوم التالي، نصب شبكات صواريخ أرض جو سوفييتية الصنع في البقاع. وبعد قيام هذه الصواريخ بإسقاط عدة طائرات استكشاف إسرائيلية، من دون طيارين، انفجرت «أزمة الصواريخ» بين البلدين، وقرر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان إيفاد المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكي، فيليب حبيب، إلى الشرق الأوسط للتوسط بين الطرفين.

(٩١) صايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٤.

(٩٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى:

الخطيب، د. عمر: «حرب العام ١٩٨١»؛ في: عبد الرحمن، د. أسعد، منظمة التحرير الفلسطينية. جذورها، تأسيسها، مساراتها؛ مصدر سبق ذكره، ص٣٣٢ – ٣٤٦.

(٩٣) انظر على سبيل المثال غريش، م.ت.ف تاريخ واستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٤.

ويشير الباحث نفسه إلى عامل آخر من العوامل، التي أشعرت القيادة السعودية بإلحاحية الحاجة إلى تنشيط جهود التسوية السلمية في المنطقة، هو الغارة الجوية التي شنتها الطائرات الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١

أما الباحث فيليب روندو فيربط مساعي القيادة السعودية من أجل تنشيط جهود التسوية في الشرق الأوسط، في تلك الفترة، برغبة تلك القيادة في المساهمة بإنجاح المخطط الأمريكي الهادف إلى إقامة «توافق استراتيجي» في مواجهة المد السوفييتي، وهو التوافق الذي لا يمكن أن يتحقق إذا ما تركت القضية الفلسطينية من دون حل.

انظر روندو، الشرق الأوسط في البحث عن السلام، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.

وكان وزير الخارجية الأمريكي، ألكسندر هيغ، قد دعا صراحة إلى قيام مثل هذا «التوافق الإستراتيجي» في أثناء الزيارة التي قام بها إلى عدد من بلدان الشرق الأوسط في نيسان ١٩٨١.

العـهـد السـعـودي أن الوقت قد حـان كي تكون الـولايات المتـحـدة الأمـريكيـة «أقل انحـيـازاً لـ(إسرائيل) وأكثر إنصافاً للعرب»، وأن تبادر إلى القيام «بتحرك جدي جديد يختلف جذرياً عن كمب ديفيد»، معتبراً أن كل محاولة «لا تستهدف إجبار (إسرائيل) على الإنسحاب وقيام الدولة الفلسطينية ستؤدي إلى مزيد من الإضطراب والقتل والدمار كما يحدث اليوم في لبنان»[٩٤].
ورداً عن سؤال وجهه إليه أحد الصحفيين، طرح الأمير فهد ثمانية مبادئ «سبق للأمم المتحدة أن أقرتها وأعادت تأكيدها مراراً خلال الأعوام القليلة الماضية»، كما ذكر، ويمكنها أن تشكل تالياً أساساً للتوصل إلى «تسوية شاملة وعادلة» في الشرق الأوسط. وقد لوحظ بأن تلك المبادئ لم تتضمن أية إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، واكتفت، في مبدئها السادس، بتوكيد ضرورة «قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس»، كما أكدت، في مبدئها السابع، «حق دول المنطقة في العيش بسلام»[٩٥]. وقد أثارت «مبادئ» الأمير فهد السلمية، والتي اكتسبت أهمية خاصة إثر اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في السادس من تشرين الأول ١٩٨١ واتفاق البلدان العربية على عقد القمة الثانية عشرة في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني من العام نفسه، أثارت ردود فعل متباينة. فقد رفضت الحكومة المصرية تلك المبادئ فور إعلانها، وأعلنت تمسكها بصيغة كمب ديفيد، كما رفضتها، في التاسع من آب، الحكومة الإسرائيلية بزعامة مناحيم بيغن[٩٦]. وفي حين رأت بلدان المجموعة الأوروبية في «المشروع» السعودي أساساً صالحاً للتفاوض، تجنبت الإدارة الأمريكية اتخاذ موقف واضح منه. أما في العالم العربي، فقد انقسمت البلدان العربية على نفسها حول الموقف من المقترحات السلمية السعودية، فرفضتها بلدان جبهة الصمود والتصدي، وفي مقدمتها سوريا، إضافة إلى العراق، بينما أعربت البلدان العربية الأخرى عن تأييدها لها. وجوبه «المشروع» السعودي بمعارضة شديدة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك في صفوف عدد كبير من قياديي وكوادر حركة فتح

---

(٩٤) انظر: «حديث خاص للأمير فهد، ولي العهد، يعرض فيه برنامجاً للسلام في الشرق الأوسط» (الرياض، ١٩٨١/٨/٧)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٦ – ٣٥٨

(٩٥) كانت المبادئ الثمانية التي عرضها الأمير فهد هي:

١ــ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

٢ــ إزالة المستعمرات التي اقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد العام ١٩٦٧.

٣ــ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ــ تأكيد حق الشعب الفلسطيني [في العودة] وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ــ تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦ــ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ــ تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

٨ــ تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

المصدر نفسه، ص٣٥٧

(٩٦) جاء في البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الإسرائيلية في ٩ آب ١٩٨١: «إن إسرائيل ترى في الإقتراح السعودي خطة لتدميرها على مراحل، وبموجب هذا الإقتراح فإن الإعتراف بإسرائيل تبعاً لذلك ليس سوى وهم. . وإن هذه الخطة تناقض اتفاقية كمب ديفيد».

انظر: شؤون فلسطينية، العدد ١١٩، تشرين الأول ١٩٨١، ص٢١٣ – ٢١٤.

نفسها[٩٧]، ولم يدعمه، إلى هذا الحد أم ذاك، سوى رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات.

وقد برز الخلاف الفلسطيني – الفلسطيني حول «مبادرة» الأمير فهد السلمية بوضوح أثناء حملة التحضير لمؤتمر القمة العربية الثانية عشرة التي تقرر افتتاحها في مدينة فاس المغربية في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨١. ففي حديث صحافي أدلى به، قبل أسابيع قليلة من التئام تلك القمة، أشار ياسر عرفات إلى أن الأمير فهد «لم يأت بجديد، بل وضع قرارات الأمم المتحدة في بيان»، وأن الجديد الوحيد فيه هو استخدام الأمير فهد، وذلك للمرة الأولى على لسان أحد المسؤولين السعوديين، كلمة «التعايش» [مع إسرائيل]. وأكد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، في الحديث نفسه، أن في البيان السعودي «نقاطاً إيجابية»، بعضها «من روح البرنامج السياسي» لمنظمة التحرير، وإن لم يشكل البيان، ككل، «خطوة متقدمة على [ذلك] البرنامج»[٩٨]. وخلافاً لهذا الموقف، المتعاطف في الجوهر مع «المبادرة» السعودية، اعتبرت الجبهة الديمقراطية، على لسان أمينها العام، أن «مبادرة» الأمير فهد، التي تأتي في سياق «فشل مؤامرة الحكم الذاتي الإداري»، تستهدف «كسر النهوض الجماهيري الفلسطيني والعربي. . .، [و] فك العزلة عن نظام السادات ومأزق اتفاقيات كمب ديفيد [وتحاول] جر المنطقة العربية من جديد للركض وراء أوهام التسوية الأميركية»، آخذة على تلك «المبادرة» تجاهلها منظمة التحرير الفلسطينية كلياً وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتجاوبها، من خلال تجاهل «الإطار الدولي» لبحث القضية الفلسطينية، مع مشروع «الهيمنة الأميركية» على الشرق الأوسط[٩٩] أما الجبهة الشعبية، التي رأت أيضاً في «المبادرة» السعودية محاولة ترمي إلى «إعادة مصر. . بعد قتل السادات. . . إلى الحظيرة العربية. . . ومعها اتفاقيات كمب ديفيد»، فقد ركزت على المبدأ السابع من مبادئ تلك «المبادرة»، الذي يشير إلى حق إسرائيل في العيش بسلام، وطالبت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كافة «أن تقول لكل الرجعيين العرب أنتم مخطئون جداً، وأن الهدف المرحلي الذي أقره المجلس الوطني الرابع عشر باتفاق الجميع ينص بوضوح على أن أي جزء يتحرر من فلسطين يجب أن يتم بدون أي صلح أو أي تفاوض أو أي اعتراف بالكيان الصهيوني»[١٠٠].

وقد أسدل الستار عن «المبادرة» السلمية السعودية بعد الجلسة الإفتتاحية اليتيمة التي عقدتها القمة العربية الثانية عشرة، والتي قررت تعليق أعمالها «لإتاحة الفرصة أمام مزيد من التشاور» كما أكد الملك الحسن الثاني. وكان الإعلان عن عدم اشتراك الرئيس حافظ الأسد في أعمالها، إلى جانب

---

(٩٧) ينقل آلان غريش عن فاروق القدومي قوله، تعليقاً على «المشروع» السعودي «إن الظروف غير مناسبة لحل سلمي، وإن الفلسطينيين يرفضون النقطة السابعة في المشروع رفضاً قاطعاً»

انظر غريش، م.ت.ف تاريخ واستراتيجيات، المصدر المذكور، ص٢٤٥.

(٩٨) «حديث صحافي لـ ياسر عرفات» (النهار، ٣٠/١٠/١٩٨١)؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، المصدر المذكور، ص٤٤٨.

(٩٩) «حديث صحافي لـ نايف حواتمة» (الحرية، ٩/١١/١٩٨١)؛ المصدر نفسه، ص٤٥٣ – ٤٥٤.

(١٠٠) «خطاب جورج حبش في مهرجان أقيم بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لانطلاقة الجبهة الشعبية» (بيروت، ٨/١٢/١٩٨١)؛ المصدر نفسه، ص٤٨٧ – ٤٨٨.

عدد من قادة بلدان جبهة الصمود والتصدي، قد أضعف القمة قبل التئام اجتماعاتها[١٠١]. ويعتقد عدد من الباحثين الغربيين أن منظمة التحرير الفلسطينية قد دفعت «غالياً» ثمن الموقف الرافض الذي اتخذته من «مشروع فهد»، مشيرين، في هذا السياق، إلى أن حكام إسرائيل قد بدؤوا، بعد تأكدهم من فشل ذلك المشروع، يحضّرون جدياً لعملية غزو لبنان، ونجحوا، في مطلع العام ١٩٨٢، في الحصول على ضوء أخضر من واشنطن لتنفيذ عملية الغزو هذه[١٠٢].

(١٠١) بعد تعليق أعمال قمة فاس، أعلن الناطق الرسمي السعودي أنه: «نظراً لإيمان المملكة التام بأن أي استراتيجية عربية يجب أن تحظى بالتأييد الإجماعي لكي تستطيع دفع الموقف العربي إلى الأمام، فقد قام الوفد السعودي بسحب المشروع مؤكداً لمؤتمر القمة أن المملكة العربية السعودية على استعداد تام لأن تقبل أي بديل يجمع عليه العرب»
لمزيد من التفاصيل عن قمة فاس العرب ومناقشاتها حول «مشروع فهد»، انظر: شؤون فلسطينية، العدد ١٢٢ – ١٢٣، كانون الثاني – شباط ١٩٨٢، ص٢٢٥ – ٢٣٠.

(١٠٢) انظر: غريش، م.ت.ف، تاريخ واستراتيجيات، المصدر المذكور، ص٢٤٦.
وبغض النظر عن مدى سلامة ذلك الربط المباشر بين رفض «مشروع فهد» وقيام إسرائيل بغزو لبنان، يمكن الإفتراض بأن موقف رافضي ذلك المشروع، عربياً وفلسطينياً، قد حكمه السياق الإقليمي الذي طرح فيه، والقائم على أساس استقطاب وفرز متعاظمين، أكثر من أن يحكمه مضمون المبادئ الثمانية التي اقترحها ولي العهد السعودي. ومما يزكي مثل هذا الإفتراض التأييد الذي لقيته المبادرة السلمية السوفييتية، التي أعلنها الأمين العام للحزب الشيوعي ليونيد بريجنيف أمام مندوبي المؤتمر السادس والعشرين للحزب في شباط ١٩٨١، من قبل عدد من فصائل منظمة التحرير التي عارضت بشدة «مشروع فهد». صحيح أن المبادرة السوفييتية قد دعت إلى حل جماعي شامل بمشاركة منظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني – وهي إشارة أغفلها «المشروع» السعودي – إلا أنها تضمنت أيضاً بنداً يشير إلى «حق دول المنطقة في الوجود والسيادة بما فيها إسرائيل». وفي أثناء مناقشة تلك المبادرة السوفييتية في الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (نيسان ١٩٨١)؛ ذكر ممثل الجبهة الديمقراطية «أن الأوساط الوطنية والتقدمية استقبلت بالترحيب مبادرة بريجنيف وموقف الإتحاد السوفييتي الثابت في دعم حقوق الشعب الفلسطيني». وعلى الرغم من ظهور معارضة في المجلس الوطني لما ورد في المبادرة السوفييتية عن حق إسرائيل في الوجود والسيادة، فقد أقر المجلس الوطني، في جلسته العامة، توصية تقول: «يعلن المجلس ترحيبه بما أعلنه الرفيق بريجنيف .. حول أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية كأساس صالح للحل العادل، كما يرحب بتأكيده على الدور الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في حل أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين وضرورة تطبيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وكذلك بدور الأمم المتحدة في حل هذه المسألة». ووفرت هذه الصيغة، كما يلحظ الباحث بلال الحسن، الإتفاق في الآراء وسجلت موقفاً إيجابياً من المبادرة دون أن تلزم نفسها بالبنود المتحفظ عليها.
انظر الحسن، بلال «الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. دورة «التدقيق» في القرار السياسي»، شؤون فلسطينية، العدد ١١٥، حزيران ١٩٨١، ص٤ – ١٣.

القسم الخامس

من الخروج من بيروت
إلى
«غزة وأريحا» أولاً

الفصل العاشر

ثلاثة تيارات إزاء أزمة منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٢ - ١٩٨٧

عززت المواجهة الإسرائيلية – الفلسطينية، التي دارت على أرض لبنان في تموز ١٩٨١، الحضور العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأظهرتها طرفاً سياسياً لا يمكن لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تجاهله في ظروف معينة، كما ساهمت في زيادة الرصيد السياسي والدبلوماسي للمنظمة على الساحة الدولية[1]. ومن جهة أخرى، كان نفوذ منظمة التحرير داخل المناطق الفلسطينية المحتلة يشهد تنامياً مستمراً، في ظل تصاعد المقاومة الشعبية لمشروع الحكم الذاتي وتأكد عجز الحكومة الإسرائيلية عن إيجاد قيادة بديلة للمنظمة في الداخل[2].

وبهدف قطع الطريق على هذا التحول الجاري في صالح منظمة التحرير، بدأت الحكومة الإسرائيلية تفكر، في نهاية العام ١٩٨١، بشن هجوم واسع على مواقع المنظمة في لبنان، مستغلة في ذلك انهيار التضامن العربي، واحتدام حدة المواجهة السياسية بين القوتين العظميين[3]. ومنذ

---

(١) إلى جانب التطور الذي طرأ على علاقات منظمة التحرير الفلسطينية بعدد من بلدان أوروبا الغربية، قام رئيس المنظمة ياسر عرفات، في تشرين الأول ١٩٨١، بأول زيارة رسمية له إلى العاصمة اليابانية طوكيو، وتمخض اللقاء الذي جمعه في موسكو، في الشهر نفسه، مع الرئيس ليونيد بريجنيف عن صدور قرار يمنح ممثلية منظمة التحرير في العاصمة السوفييتية صفة دبلوماسية.

(٢) شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة هبّة شعبية واسعة رداً على قرار الحكومة الإسرائيلية، في مطلع تشرين الأول ١٩٨١، فرض «الإدارة المدنية» من جانب واحد على أساس فصل الحكم المدني عن الحكم العسكري وتعيين البروفيسور مناحيم ميلسون مسؤولاً عن الإدارة المدنية. وقد تصاعدت هذه الهبة، في ربيع العام ١٩٨٢، بعد إقدام الحكومة الإسرائيلية، في ١١ آذار، على حل «لجنة التوجيه الوطني»، ومن ثم على حل مجلس بلدية مدينة البيرة. وجاء ذلك التصعيد الإسرائيلي، في تطبيق سياسة «القبضة الحديدية»، رداً على فشل «روابط القرى»، التي دعمتها حكومة مناحيم بيغن وسلّحتها، في تشكيل قيادة بديلة للمنظمة في الداخل.

(٣) عبر عن انهيار التضامن العربي، في تلك الفترة، اختلاف الدول العربية حول «مشروع فهد» للسلام وفشل مؤتمر القمة العربية الثانية عشرة في مدينة فاس، إضافة إلى اختلاف المواقف الرسمية العربية حول الحرب العراقية – الإيرانية وغياب الرد العربي المشترك على خطوات إسرائيل، ولاسيما هجومها على المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١ وإعلانها، في ١٤ كانون الأول من العام نفسه، ضم هضبة الجولان السورية. أما المواجهة السياسية بين القوتين العظميين، فقد كانت محتدمة، في تلك الفترة، على جبهة واسعة ممتدة من أفغانستان إلى القرن الأفريقي، وداخل أوروبا نفسها، حول قضية نشر الصواريخ الأمريكية وحول الأزمة البولونية التي تفجرت إثر قيام نقابة «تضامن» العمالية المنشقة، منذ حزيران ١٩٨٠، بتنظيم حركة إضرابات ومظاهرات واسعة.

ربيع العام ١٩٨٢، بدأ يظهر بأن شن هذا الهجوم لم يعد سوى مسألة وقت، وأن الحكومة الإسرائيلية باتت تنتظر الذريعة الكفيلة بتغطية هجومها هذا دولياً. وفي الثالث من حزيران ١٩٨٢، وجدت حكومة مناحيم بيغن هذه الذريعة في محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن(٤)، وشرعت في اليوم التالي، عبر قيام الطائرات الإسرائيلية بقصف عدة مواقع فلسطينية في مناطق الجنوب ومنطقة بيروت، بتنفيذ عملية «سلامة الجليل»، التي هدفت إلى تدمير البنية التحتية لمنظمة التحريرالفلسطينية وإخراج قواتها من لبنان، وإضعاف المقاومة الشعبية لمشروع الحكم الذاتي في المناطق الفلسطينية المحتلة، وتوجيه ضربة قوية لقوات «الردع» السورية وتهيئة الأرضية لقيام سلطة «صديقة» في لبنان تكون مستعدة لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل تشكل حلقة ثانية من حلقات كمب ديفيد(٥).

وخلال الأسبوع الواقع ما بين ٦ و١٣ حزيران، نجحت القوات الإسرائيلية، التي تقدمت على ثلاثة محاور بدعم مكثف من سلاحي البحرية والطيران، في الوصول إلى مدينة بيروت وفرض الحصار عليها، بعد أن كانت قد خاضت معارك حامية مع القوات الفلسطينية – اللبنانية المشتركة على مشارف مدينة صيدا وفي الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت. وكانت القوات الإسرائيلية قد اشتبكت، اعتباراً من ٩ حزيران، مع القوات السورية العاملة في لبنان، حيث شهدت منطقة البقاع وطريق بيروت – دمشق معركتين، جوية وبرية، كبيرتين أسفرتا عن تدمير منصات إطلاق الصواريخ وإلحاق خسائر مادية وبشرية كبيرة بقوات الجانبين. وفي ١١ حزيران تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين سوريا وإسرائيل إثر نجاح جهود الوساطة التي بذلها الموفد الرئاسي الأمريكي فيليب حبيب. وخلال ما يقرب من ثلاثة أشهر، قاومت القوات الفلسطينية – اللبنانية المشتركة، إلى جانب بعض وحدات الجيش السوري التي بقيت في المدينة، الحصار الإسرائيلي المفروض على مدينة بيروت، وصمدت، في ظل اختلال كبير في موازين القوى، إزاء جيش متفوق لجأ إلى استخدام أحدث أنواع الأسلحة الموجودة في الترسانة الأمريكية، وذلك إلى أن نجح الضغط الدولي الذي مورس على الحكومة الإسرائيلية في التوصل، في ١٣ آب، إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والفصل بين المتحاربين، قضى بخروج قوات منظمة التحرير، مع أسلحتها الخفيفة، من بيروت تحت إشراف قوة متعددة الجنسية مشكلة من وحدات أمريكية وفرنسية وإيطالية. وفي ٢١ آب، رحلت أول دفعة من المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت، واستكملت منظمة التحرير انسحابها في ٣١ من الشهر نفسه، بعد أن حصلت على ضمانات دولية بحماية أمن السكان الفلسطينيين الذين سيبقون في لبنان بعد انسحاب المقاتلين الفلسطينيين(٦).

---

(٤) نظمت محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن – كما ذكر – مجموعة «فتح – المجلس الثوري» بزعامة صبري البنا «أبو نضال»، المنشقة عن حركة فتح

(٥) لمزيد من التفاصيل عن مقدمات عملية «سلام الجليل» وأهدافها، يمكن الرجوع إلى:

الخطيب، د. عمر «حرب العام ١٩٨٢»، في أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية. جذورها، تأسيسها، مساراتها' مصدر سبق ذكره، ص٣٤٧ – ٣٧٤. انظر كذلك· سحلية، إميل: م.ت.ف بعد حرب لبنان، لندن، منشورات Westview Press، ١٩٨٦

(٦) أكدت قيادة منظمة التحرير أن أحد العوامل الرئيسية التي دفعتها إلى اتخاذ قرار الإنسحاب من بيروت كان =

وإن تكن حرب لبنان قد زادت التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية وكرستها باعتبارها جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وأكسبت منظمة التحرير رصيداً سياسياً كبيراً، في حين أحدثت، للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، تشققاً داخل المجتمع الإسرائيلي إثر بروز معارضة واسعة للحرب، بما في ذلك داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نفسها؛ إلا أن هذه الحرب، التي جعلت الجيش الإسرائيلي، وخلافاً لكل التقديرات(٧)، يدخل أول عاصمة عربية وينجح في اقتلاع الوجود العسكري والسياسي لمنظمة التحرير من لبنان، قد كشفت هشاشة الوضع العربي، على المستويين الرسمي والشعبي، ومحدودية الدعم الدولي(٨)، وتمخضت عن نتائج بالغة الخطورة على المسار اللاحق للنضال الوطني الفلسطيني.

فبرحيلها عن لبنان، فقدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية «القاعدة الآمنة» التي كانت توفر لها حرية التحرك وتضمن استقلالية قرارها، الأمر الذي جعلها عرضة، وأكثر من السابق بكثير، لضغوطات المحاور العربية المختلفة(٩) وبابتعادها عن خطوط التماس مع إسرائيل وتشتت

= رغبتها في وقف معاناة المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين وقد قدرت الخسائر البشرية التي وقعت، ولاسيما في صفوف هؤلاء المدنيين، بـ ٢٠٠٠٠ قتيل، إضافة إلى مئات آلاف الجرحى والمعوقين والمهجرين. غير أن المجازر التي ارتُكبت في مخيمي صبرا وشاتيلا من ١٦ إلى ١٨ أيلول، بتواطؤ ودعم إسرائيليين، بيّنت أن التعهدات الدولية بضمان سلامة السكان المدنيين كانت حبراً على ورق وقد نفذت وحدات من «القوات اللبنانية» تلك المجازر، التي ذهب ضحيتها آلاف اللاجئين الفلسطينيين، إثر عملية الإغتيال التي أودت بحياة بشير الجميل ودخول القوات الإسرائيلية إلى بيروت الغربية في ١٤ أيلول وكان البرلمان اللبناني قد انتخب في ٢٣ آب، وفي جلسة غاب عنها عدد كبير من النواب المسلمين، زعيم «القوات اللبنانية» رئيساً للجمهورية

(٧) يُستدل من الوثائق الفلسطينية أن قيادات فصائل منظمة التحرير، التي صارت ترجح، منذ مطلع العام ١٩٨٢، احتمال قيام إسرائيل بشن عدوان واسع على لبنان يرمي إلى إبعاد قوات منظمة التحرير عن مناطق الجنوب اللبناني، لم تتوقع أبداً وصول القوات الإسرائيلية إلى حدود مدينة بيروت. ففي التقرير الصادر عن اجتماع لجنتها المركزية، في كانون الثاني ١٩٨٣، أقرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن القيادة المشتركة الفلسطينية اللبنانية لم تأخذ على محمل الجد المعلومات التي أشارت إلى احتمال قيام إسرائيل بعملية غزو واسعة للبنان توصل قواتها إلى حدود بيروت، وظلت تقدّر أن الإجتياح الإسرائيلي، إذا ما تم، فإنه لن يتجاوز منطقة الزهراني، وأنه «سيكون أمراً مستبعداً تجاوز قوات العدو الصهيوني لمدينة صيدا». وخلص تقرير الجبهة الشعبية إلى أن القوات الفلسطينية لم تكن قد خسرت ما خسرته في معركة لبنان لو كانت قيادة منظمة التحرير قد «امتلكت تقديراً صحيحاً لحجم ومدى الهجوم [الإسرائيلي]».
انظر، التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في دورتها الرابعة حول حرب لبنان المنعقدة في كانون الثاني ١٩٨٣، منشورات دائرة الإعلام المركزي، آذار ١٩٨٣، ص١٧ – ١٨.

(٨) كان من مظاهر هشاشة الوضع العربي، على المستوى الرسمي، عجز البلدان العربية مجتمعة، طوال الأشهر الثلاثة لحصار بيروت، حتى عن عقد مؤتمر قمة عربي. أما على المستوى الشعبي، فلم تبرز أية أشكال من التضامن الفاعل ومن جهة أخرى، خابت آمال بعض القيادات الفلسطينية التي راهنت على تدخل عسكري من جانب الإتحاد السوفيتي.

(٩) في التقرير السياسي الصادر عن الإجتماع الموسع للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، الذي انعقد في كانون الأول ١٩٨٢ لمناقشة «مهمات الثورة الفلسطينية بعد غزو لبنان ومعركة بيروت»، أشير إلى أن «فقدان الثورة الفلسطينية، ساحة رئيسية ومركز هام في بيروت المناضلة، مركز أتاح للثورة ومنظمة التحرير حشد قواتها على خطوط التماس مع العدو والحفاظ على إستقلالية قرارها السياسي ونشاطها الإعلامي والثقافي والفكري، [و] تبعثر مقاتلي الثورة في عدد من البلدان العربية، يضع منظمة التحرير الفلسطينية أمام مهمات وأعباء جديدة على صعيد صيانة وحدتها وبرنامجها السياسي واستقلالية قرارها الوطني واستمرارية نضالها». وكان التقرير نفسه قد انتقد، بعد أن أشاد بالصمود «في =

قياداتها وقواتها وتوزعها على بلدان عربية عديدة[10]، خسرت منظمة التحرير الفلسطينية، وإلى حد كبير، ورقة «الكفاح المسلح» التي استخدمتها لتثبيت دورها كطرف أساسي لابد من مشاركته في أي جهد يرمي إلى التوصل إلى تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي[11]، إضافة إلى أن الرحيل عن لبنان قد أخرج قيادة المنظمة من معادلة الصراع اللبناني - اللبناني. كما كان من نتائج التشتت وغياب المركز الواحد فقدان قيادة حركة فتح، باعتبارها «التنظيم القائد» في منظمة التحرير، القدرة على التحكم بالخلافات السياسية التي كانت تنشأ، داخل الحركة نفسها أو بينها وبين فصائل المنظمة الأخرى، والحؤول دون تفاقمها ووصولها إلى حد يكرس الإنقسام داخل منظمة التحرير ومؤسساتها.

وإذا كانت المناخات الوحدوية التي سادت، في صفوف منظمة التحرير وفصائلها، في أثناء أشهر الحصار الثلاثة، وأجواء التعاطف التي رافقت رحيل المقاتلين الفلسطينيين عن لبنان، قد ساعدت، على الرغم من بروز خلافات جدية حول مشاريع التسوية العربية والدولية التي طرحت في أعقاب الحرب، على عقد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بمشاركة جميع فصائل المنظمة، إلا أن النتائج الخطيرة التي تمخضت عن الخروج من لبنان ما لبثت أن عكست نفسها على

= أطول حرب عربية - إسرائيلية منذ تأسيس الكيان الصهيوني»، «تواطؤ» الأنظمة «الرجعية» العربية مع الغزو الإسرائيلي، و«عجز» الأنظمة «الوطنية» العربية عن مجابهته، معتبراً أن الغزو قد كشف، في الوقت نفسه، «الخلل» في «أوضاع وبرامج وسياسة حركة التحرر العربية»، وهذا كله عكس نفسه سلباً على الدعم العالمي وأضعف تأثيره

انظر: مهمات الثورة الفلسطينية بعد غزو لبنان ومعركة بيروت، التقرير السياسي الصادر عن الدورة الموسعة للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، منشورات الإعلام المركزي، كانون الأول ١٩٨٢، ص١٠ - ١٥.

(١٠) توزع المقاتلون الفلسطينيون، الذين بقيت أعداد كبيرة منهم في منطقتي البقاع والشمال في لبنان، على تونس والجزائر واليمن والسودان والعراق والأردن. وفي حين رأت قيادة حركة فتح أن من الأنسب لها، كي تضمن حرية تحركها، أن تنتقل إلى تونس حيث مقر جامعة الدول العربية، وهو ما استتبع نقل هيئات منظمة التحرير الرئيسية إلى العاصمة التونسية، ارتأت قيادات فصائل المنظمة الأخرى (باستثناء جبهة التحرير العربية) أن تكون دمشق هي مركزها السياسي.

(١١) أشارت الجبهة الشعبية، في التقرير الصادر عن اجتماع لجنتها المركزية في كانون الثاني ١٩٨٣، إلى أن الثورة الفلسطينية ستواجه، بعد غزو لبنان، صعوبات كبيرة «في ميدان استمرار مسيرة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني العنصري من داخل الأرض المحتلة ومن خارجها [وذلك] في ضوء اقتلاع وجودها العسكري المسلح في الجنوب اللبناني وفي مدينة بيروت»، كما اعتبرت أن الثورة الفلسطينية ستواجه صعوبات لضمان «عمل واستمرار التواجد العسكري [لقواتها] في البقاع والشمال في ظل التحركات السياسية والتطورات المرتقبة».

انظر: التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في دورتها الرابعة حول حرب لبنان، مصدر سبق ذكره، ص٩١ وص٩٤ - ٩٥

غير أن هذا الإستخلاص الذي خلصت إليه قيادة الجبهة الشعبية لم يهز قناعتها بأن «حرب الشعب طويلة الأمد [تبقى] هي طريق التغلب على العدو الذي يتفوق علينا تكنولوجياً وفي آلة الحرب، ويخطئ من يظن أن حرب الشعب هو شعار لا يمكن تطبيقه في بلادنا... فها هي بيروت أكثر العواصم العربية شفافية وضعفاً - وأكثرها قابلية للكسر كما كانت توصف - تصمد قرابة ثلاثة أشهر... ولا شك أن إرادة القتال وقرار القتال هما الأساس في البدء بعملية المواجهة المستمرة مع العدو الصهيوني».

المصدر السابق، ص٥٢.

ويبين هذا الموقف الذي عبرت عنه قيادة الجبهة الشعبية مدى تجذر أطروحة «الكفاح المسلح» و«حرب الشعب الطويلة الأمد» في الوعي السياسي الفلسطيني.

سياسات فصائل منظمة التحرير ومواقفها وتسببت في حصول انشقاق في صفوف حركة فتح كان، بتفاعلاته، مقدمة لانقسام منظمة التحرير الفلسطينية على نفسها وبروز ثلاثة تيارات متمايزة داخلها، سعى كل واحد منها إلى بلورة «حله» الخاص للأزمة التي صارت تواجهها المنظمة.

وسيكون هدف هذا الفصل التوقف إزاء الخلافات السياسية والتنظيمية التي احتدمت، في مرحلة ما بعد بيروت، وأدت إلى انقسام منظمة التحرير، والتعرف على التيارات الثلاثة التي تبلورت نتيجة ذلك الإنقسام ومواقف كل منها من أزمة المنظمة وسبل حلها ورصد الجهود والمساعي الوحدوية التي بُذلت، والتي تكللت بالنجاح في نيسان ١٩٨٧، بعد التخلي عن الإتفاق الأردني – الفلسطيني للتحرك المشترك، في عقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. لكن سنبدأ بالتطرق إلى المشاريع السياسية المختلفة التي طُرحت، في ضوء حرب لبنان ونتائجها، لإيجاد تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية والمواقف الفلسطينية المتباينة التي اتخذت تجاهها.

مواقف متباينة من مشاريع التسوية

بعد أن أدركت قيادة منظمة التحرير أن رحيلها عن بيروت بات أمراً مفروغاً منه ولم يعد سوى مسألة وقت سعت، في أثناء التفاوض على شروط انسحاب المقاتلين الفلسطينيين، إلى تجيير صمودها الطويل في العاصمة اللبنانية في تحقيق مكاسب سياسية للقضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، أبدى رئيس المنظمة انفتاحاً سياسياً ملموساً، فوافق على المشروع المشترك الذي تقدمت به الحكومتان الفرنسية والمصرية، في تموز ١٩٨٢، إلى مجلس الأمن متضمناً دعوة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى الإعتراف المتبادل وإلى إجراء مفاوضات تشارك فيها منظمة التحرير وتتم على قاعدة القرار الدولي رقم ٢٤٢ إلى جانب ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[١٢]. وفي ٢٢ تموز نفسه، نشرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية «وفا» بياناً أشير فيه إلى أن منظمة التحرير تلتزم بكل قرارات الأمم المتحدة، ولاسيما القرار رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة والذي قضى في عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية[١٣]. وبعد ثلاثة أيام على صدور بيان «وفا»، سلّم ياسر عرفات البرلماني الأمريكي ماك كلوسكي وثيقة تؤكد «قبوله كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية»[١٤].

غير أن الإدارة الأمريكية، التي كانت مستهدفة أساساً بذلك «الإنفتاح» السياسي الفلسطيني، امتنعت، طول فترة حصار بيروت، عن طرح أية مبادرة سياسية، وفضّلت الإنتظار إلى حين رحيل

---

(١٢) انظر: غريش، م.ت.ف تاريخ واستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٣؛ وكذلك: الأزعر، محمد خالد. المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والإنتفاضة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة الثقافة القومية ٢٠)، كانون الثاني ١٩٩١، ص٣٠ – ٣١.

(١٣) غريش، م.ت.ف تاريخ واستراتيجيات، المصدر المذكور، ص٢٥٣.

(١٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

آخر المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت لتطرح، في مطلع أيلول، وعلى لسان الرئيس الأمريكي رونالد ريغان نفسه «مشروعاً متكاملاً» لتسوية القضية الفلسطينية، انطلق من تأكيد أهمية التوفيق بين «المتطلبات الأمنية المشروعة» لإسرائيل و«الحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني، ودعا إلى اشتراك الأردن والفلسطينيين، دون إشارة إلى منظمة التحرير، في المفاوضات مع إسرائيل بهدف تمكين السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما ورد في اتفاق كمب ديفيد، من التمتع «بحكم ذاتي كامل لشؤونهم الخاصة» وإجراء انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي تثبت، خلال الفترة الإنتقالية التي ستمتد على مدى خمس سنوات، «كون الفلسطينيين قادرين على حكم أنفسهم وكون مثل هذا الحكم الذاتي لا يشكل تهديداً لأمن إسرائيل». وبعد أن أشار الرئيس الأمريكي، في سياق تطرقه إلى الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، إلى أن الولايات المتحدة «لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولن تؤيد ضمهما أو السيطرة الكاملة عليهما من جانب إسرائيل»، أعرب عن قناعته بأن «حكماً ذاتياً من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة مرتبط بالأردن يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت»، معتبراً أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي يقوم على أساس مقايضة الأرض بالسلام، يبقى «فعالاً بمجمله كحجر الأساس لجهود السلام التي تبذلها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»، وأن حجم الأراضي التي ستنسحب عنها إسرائيل بموجب هذا القرار، في إطار المفاوضات التي ستجري بينها وبين الأردن حول مسألة الحدود، سيتأثر «إلى حد كبير بحجم ما يتحقق من سلام حقيقي وتطبيع للعلاقات وبالترتيبات الأمنية المعروضة في المقابل». أما في ما يتعلق بمستقبل مدينة القدس، فقد شدد رونالد ريغان على «ضرورة أن تبقى القدس غير مجزأة» على أن يتقرر وضعها النهائي في المفاوضات[١٥].

وكان واضحاً أن «مشروع ريغان»، الذي أعطى زخماً جديداً لـ«الخيار الأردني»، قد استهدف تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي، عشية استئناف أعمال القمة العربية الثانية عشرة، والتي اهتزت كثيراً نتيجة الدعم الأمريكي السافر لإسرائيل خلال غزوها للبنان، إضافة إلى تعزيز مواقع أنصار ربط الضفة الغربية، في إطار الحل النهائي، بالأردن، داخل إسرائيل نفسها[١٦]. وقد أدخلت القمة العربية التي استأنفت أعمالها في مدينة فاس، في ٩ أيلول ١٩٨٢، تعديلاً على البند الرابع في «مشروع فهد»، الذي عُرض في آب ١٩٨١، تمثل في إضافة فقرة جديدة عليه تؤكد «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية

---

(١٥) انظر النص الكامل لـ«مبادرة ريغان» في منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني – الدورة السادسة عشرة، من ١٤ – ٢٢ شباط ١٩٨٣ في الجزائر العاصمة، [من دون مكان وتاريخ صدور]، ص١٢٤ – ١٣٢

(١٦) كان حزب العمل الإسرائيلي قد طرح، في مطلع العام ١٩٨١، مشروعاً يطوّر الحكم الذاتي الفلسطيني، بعد فترة السنوات الخمس الإنتقالية، مقترحاً أن تنسحب إسرائيل من المناطق الكثيفة السكان في الضفة الغربية وأن يجري إلحاق هذه المناطق بالأردن. وقد ظهرت، في ذلك الحين، عدة مؤشرات دلت على تحبيذ إدارة الرئيس رونالد ريغان لهذا «الخيار».

هذا، وقد رحبت الحكومة الأردنية بـ«المشروع» الذي طرحه الرئيس الأمريكي، وكذلك فعلت الحكومة المصرية، في حين أعربت حكومة مناحيم بيغن عن معارضتها له

الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد»، كما أضافت القمة بنداً ثامناً جديداً على المشروع الأصلي يضع على عاتق مجلس الأمن الدولي مسؤولية تنفيذ المبادئ السلمية المقترحة(١٧). وبعد أسبوع على صدور قرارات قمة فاس العربية، أعاد الرئيس السوفييتي بريجنيف التأكيد على الأفكار السلمية التي كان قد اقترحها في عام ١٩٨١، وذلك بعد أن أدرجها في إطار «مبادرة» متكاملة لحل الصراع في الشرق الأوسط، شددت خصوصاً على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة خاصة به، يشكل الجزء الشرقي من مدينة القدس جزءاً لا يتجزأ منها، وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض مناسب، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وتأمين حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين بعد إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل. وبعد أن أشارت «مبادرة» الرئيس السوفييتي إلى وجوب إعداد وإقرار ضمانات دولية للتسوية، يضمنها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن أو مجلس الأمن على العموم، أكدت أن مثل هذه التسوية الشاملة لا يمكن أن تتم إلا من خلال الجهود الجماعية لجميع الأطراف المعنية، وبضمنها منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني(١٨).

وقد أثارت كل هذه المشاريع والمبادرات السلمية المقترحة سجالاً حامياً داخل الساحة الفلسطينية، جعل أنصار «الرفض» يتخندقون من جديد في مواجهة أنصار «القبول». وكان السجال الأكثر سخونة هو الذي دار حول «مشروع ريغان»، ولاسيما بعد أن حاولت تصريحات صدرت عن بعض قادة حركة فتح، وعن رئيس منظمة التحرير تحديداً، الإيحاء بوجود نقاط «إيجابية» في المشروع المذكور يمكن الإستناد إليها لتطويره. ففي رسالة وجهها إلى «شعوب العالم»، في نهاية تشرين الثاني ١٩٨٢، أشار ياسر عرفات إلى «أن من حقنا [في منظمة التحرير] أن نعتبر مشروع الرئيس ريغان . من دون أي معنى مادام لم يترافق مع إجراءات عملية لممارسة الضغط على حكومة بيغن. وفي حال [اتخاذ مثل هذه الإجراءات] يصبح ممكناً القول إنه يتضمن شيئاً جديداً وذا مصداقية»(١٩). وكان رئيس منظمة التحرير قد مارس ضغوطاً على اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، الذي انعقد في ٢٦ من الشهر نفسه، كي لا يرفض رفضاً قاطعاً المشروع الأمريكي، ويكتفي، كما جاء في البيان الصادر عن ذلك الإجتماع، بتوكيد كون المشروع «لا يلبي الحقوق الثابتة لشعبنا تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتباره يتجاهل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير»(٢٠). وخلافاً لهذا الموقف، الذي لم يغلق الباب كلياً في وجه «مشروع ريغان»، قوبل المشروع المذكور برفض شامل من جانب فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى، ومن

---

(١٧) انظر النص الكامل لقرارات قمة فاس العربية [الثانية] في منظمة التحرير الفلسطينية. المجلس الوطني الفلسطيني – الدورة السادسة عشرة ، المصدر المذكور، ص١٢١

(١٨) انظر النص الكامل لـ«مبادرة بريجنيف» في المصدر السابق، ص١٢٢ – ١٢٣.

(١٩) أورده غريش، م.ت.ف تاريخ واستراتيجيات، المصدر المذكور، ص٢٥٥

(٢٠) المصدر نفسه، ص٢٥٦.

جانب «المتشددين» داخل حركة فتح نفسها؛ فأكدت الجبهة الديمقراطية على سبيل المثال أن «مشروع ريغان»، الذي يندرج في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية، إلى «قطف ثمار العدوان الإسرائيلي على لبنان»، قد جاء «ليؤكد التزام الولايات المتحدة بنهج وسياسة كمب ديفيد، رافضاً الإقرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة، ورافضاً الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد، وليطرح حكماً ذاتياً مرتبطاً بالأردن محولاً قضية الشعب الفلسطيني إلى قضية حدودية بين إسرائيل والأردن»[٢١]. أما بخصوص الموقف من «مشروع» قمة فاس العربية، والذي حظيت بنوده، بما فيها البند السابع الذي يشير ضمناً إلى حق إسرائيل في الوجود، بموافقة كل الدول العربية، فقد أعاد رسم الحدود بين «القابلين» و«الرافضين» في الساحة الفلسطينية، حيث أعرب كل من الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني[٢٢] عن دعمه له، إلى جانب حركة فتح، في حين عارضته الفصائل الفلسطينية الأخرى بما فيها الجبهة الشعبية التي انتقدت موافقة «القوى المهيمنة على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على مشروع السلام العربي بعد أن كانت قيادة المنظمة قد رفضت رسمياً مشروع فهد في قمة فاس الأولى في نهاية عام ١٩٨١»، معتبرة أن استئناف أعمال قمة فاس يندرج في إطار «محاولات الأنظمة الرجعية العربية احتواء المقاومة الفلسطينية وتدجينها سياسياً وجرها إلى مستنقع التسوية السياسية التصفوية خطوة وراء خطوة»[٢٣].

---

(٢١) مهمات الثورة الفلسطينية بعد غزو لبنان ومعركة بيروت، مصدر سبق ذكره، ص٢٠ – ٢١.
كما جوبه «مشروع ريغان» برفض حازم داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث اعتبر البيان الذي أصدرته الهيئات والمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الرابع من أيلول ١٩٨٢، أن مشروع الرئيس الامريكي «لا يلبي الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني الاساسية ويصر على التمسك بمسيرة كمب ديفيد التي رفضها الشعب الفلسطيني قيادة وجماهير».
انظر: «صوت الوطن» (يصدرها الحزب الشيوعي الفلسطيني – قيادة فرع الخارج)، العدد الثالث، اواسط أيلول ١٩٨٢، ص٤.

(٢٢) في نهاية عام ١٩٨٠، وبمبادرة من «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية»، طُرحت من جديد مسالة تشكيل حزب شيوعي فلسطيني، ودار نقاش طويل ومعقد حول العلاقة التي ستقوم بين الحزب الجديد والحزب الشيوعي الأردني، حسم، في نهاية المطاف، لصالح انصار وجهة النظر الداعية إلى قيام «حزب شيوعي فلسطيني مستقل تماماً عن الحزب الشيوعي الأردني، يتقدم ببرنامج فلسطيني إلى الجماهير الفلسطينية في مختلف مواقع تواجدها، ويساهم، مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، في النضال من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، ولاسيما هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة». وفي العاشر من شباط ١٩٨٢، صدر بيان الإعلان عن تاسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني المستقل، الذي اعتبر منظمة التحرير «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، مؤكداً تمسكه بحقه «في أن يمثل في مختلف اجهزتها القيادية تدعيماً للوحدة الوطنية وتعزيزاً للديمقراطية».
وبعد صدور بيان العاشر من شباط، جرت مباحثات بين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة تمخضت، في مطلع العام ١٩٨٣، عن التوصل إلى اتفاق يقضي بحل الحزب الشيوعي في قطاع غزة وانتساب اعضائه إلى منظمات الحزب الشيوعي الفلسطيني ومشاركتهم في التحضير لعقد مؤتمره الاول. وفي الفترة نفسها تقريباً، أعلن عن حل التنظيم الشيوعي الفلسطيني في سوريا، الذي كان قد انبثق عن الحزب الشيوعي السوري، واندماج أعضائه في الحزب الشيوعي الفلسطيني
لمزيد من التفاصيل عن ظروف تاسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني انظر: الشريف، في الفكر الشيوعي الفلسطيني. الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢ – ٢٣٠.

(٢٣) التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في دورتها الرابعة حول حرب =

وكان السجال الذي احتدم حول مشاريع التسوية السلمية، ولاسيما «مشروع ريغان»، قد زكّاه توجه رئيس منظمة التحرير، بعد الخروج من بيروت، نحو تنشيط علاقات منظمة التحرير الفلسطينية، التي لم تنقطع منذ عام ١٩٧٨، بالأردن، نتيجة إدراكه، هو وعدد كبير من قادة حركة فتح، أن «الخيار الأردني» بات يشكل حجر الأساس في توجهات الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية الأخرى، لإيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، الأمر الذي يجعل – كما اعتقد – من الأردن «بوابة» أي حوار محتمل بين منظمة التحرير والإدارة الأمريكية.

وخلال خريف العام ١٩٨٢، قام ياسر عرفات بعدة زيارات إلى عمان أسفرت عن تشكيل لجنة عليا أردنية – فلسطينية، كُلفت بتحديد شكل العلاقة بين الجانبين، وعن الإتفاق الأولي على مبدأ إقامة كونفدرالية أردنية – فلسطينية. وقد لقي ذلك التوجه نحو تعزيز العلاقة مع الأردن معارضة شديدة من جانب معظم فصائل منظمة التحرير، التي صارت تحذر من خطر «تفويض الأردن بديلاً عن منظمة التحرير»، ومن جانب سوريا التي تخوفت من أن تكون العلاقة الأردنية – الفلسطينية معبراً إلى حل منفرد على جبهة الضفة الغربية وتعزيزاً لمواقع «المحور» العربي المتعاطف مع مواقف العراق في حرب الخليج(٢٤).

الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني: قرارات «ملتبسة» وإجماع هش

غير أن المواقف الفلسطينية المتباينة التي برزت تجاه مشاريع التسوية السلمية وتجاه مستقبل علاقات منظمة التحرير العربية لم تحل، في ظل غلبة مناخات الوحدة التي كرسها الصمود المشترك في بيروت(٢٥)، دون اتفاق جميع فصائل منظمة التحرير على عقد الدورة

= لبنان، مصدر سبق ذكره، ص٨٤ – ٨٥.

وكان وفد منظمة التحرير إلى مؤتمر قمة فاس العربية الثانية قد انقسم على نفسه حول الموقف من البند السابع من بنود «المبادرة» السلمية العربية؛ فأصدر كل من احمد اليماني، ممثل الجبهة الشعبية، وطلال ناجي، ممثل الجبهة الشعبية – القيادة العامة، ونمر صالح (أبو صالح)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بياناً مشتركاً اكدوا فيه أن الإقرار بحق إسرائيل في الوجود يمثل «إنتهاكاً صارخاً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وتنازلاً امام العدو في مقابل آمال وهمية». وبعد أيام على انتهاء أعمال قمة فاس، تبنت اربع منظمات فلسطينية هي الجبهة الشعبية ومنظمة الصاعقة والجبهة الشعبية – القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي موقفاً مشابهاً، حظي بدعم «الرافضين» داخل حركة فتح وعلى رأسهم نمر صالح.

انظر: غريش، م.ت.ف تاريخ واستراتيجيات، المصدر المذكور، ص٢٥٤ – ٢٥٥.

(٢٤) انظر: المصدر السابق، ص٢٥٦؛ وكذلك: لورانس، اللعبة الكبرى. شرق عربي ومنافسات دولية، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٧ – ٣٣٨.

ومما عمق «الشكوك» في توجه رئيس منظمة التحرير، في ذلك الحين، نحو الأردن كون ذلك التوجه قد ترافق مع استمرار «الإنفتاح» التدريجي على مصر، والذي كانت قيادة منظمة التحرير قد بدأته خلال فترة حصار بيروت.

(٢٥) عبرت الجبهة الشعبية عن غلبة مناخات الوحدة هذه حينما أشارت، في التقرير الصادر عن أجتماع لجنتها المركزية في كانون الثاني ١٩٨٣، إلى انها ستبقى ترفع شعار الوحدة الوطنية وتعمل على المحافظة عليه وتطويره، على الرغم من تخوفها «من مواقف وسياسات وممارسات القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية في قمة فاس الثانية وما تلاها من تحركات ونشاطات وتصريحات».

انظر: التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في دورتها الرابعة حول حرب لبنان، مصدر سبق ذكره، ص٩٠ وص١١٧.

السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وقد انعقدت هذه الدورة في مدينة الجزائر، ما بين ١٤ و٢٢ شباط ١٩٨٣، وصدر عنها «إعلان سياسي» طمح إلى أن يكون قاسماً مشتركاً بين فصائل واتجاهات داخل منظمة التحرير بات من الصعب موضوعياً، في مرحلة ما بعد بيروت، التوفيق بين مواقفها المتعارضة تجاه العديد من القضايا. ونظراً إلى كون الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني، التي انعقدت في العام ١٩٧٩، قد تبنت برنامجاً سياسياً وتنظيمياً حصل في حينه على إجماع فصائل منظمة التحرير كافة، فقد اكتفى «الإعلان السياسي» الصادر عن الدورة السادسة عشرة باتخاذ سلسلة من القرارات، «انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي وقرارات المجالس الوطنية السابقة»، في المجالات الفلسطينية والعربية والدولية[٢٦].

ففي المجال الفلسطيني، ركز «الإعلان السياسي» على قضيتي الوحدة الوطنية الفلسطينية وحماية القرار الوطني الفلسطيني المستقل، فدعا إلى «تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والعمل على الإرتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع مؤسسات وهيئات المنظمة على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية»، وإلى «استمرار التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانته ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الإستقلالية من أي جهة أتت». كما أكد ضرورة تطوير وتصعيد الكفاح المسلح وضمان «حق قوات الثورة الفلسطينية في ممارسة العمل العسكري ضد العدوان الصهيوني من جميع الجبهات العربية». أما بخصوص الوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة، فقد حيّا «الإعلان السياسي» صمود الجماهير الفلسطينية في هذه المناطق «في وجه الإحتلال والإستيطان والإقتلاع» و«التفافها الكامل من حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج»، لكن من دون أن يركز، كما فعلت وثائق المجلس الوطني في دورتيه الرابعة عشرة والخامسة عشرة، على نضال جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ضد مشروع الحكم الذاتي[٢٧].

وفي المجال العربي، حدد «الإعلان السياسي» طبيعة العلاقات التي يجب أن تقوم بين منظمة التحرير وبين كل من الأردن ولبنان وسوريا ومصر؛ فأكد، في ما يتعلق بالأردن، على «العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الأردني والفلسطيني»، ورأى، بعد أن دعا إلى «التمسك بقرارات المجلس الوطني الخاصة بالعلاقة مع الأردن والإنطلاق من أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها»، رأى أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الأردن «على أسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين». أما بخصوص لبنان، فقد شدد «الإعلان» على ضرورة «تعميق العلاقات مع الشعب اللبناني وقواه الوطنية» و«المساهمة مع الجماهير اللبنانية وقواها الوطنية والديمقراطية لمحاربة الإحتلال الصهيوني وإنهائه»، وطالب بإجراء مباحثات بين منظمة التحرير والحكومة اللبنانية «لتحقيق أمن وسلامة المواطنين

(٢٦) انظر. منظمة التحرير الفلسطينية. الإعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني الدورة السادسة عشرة، الجزائر العاصمة، ٢٢/٢/١٩٨٣.

(٢٧) المصدر السابق، ص٩ – ١٠.

الفلسطينيين المقيمين في لبنان وضمان حقوقهم». وعند تطرقه إلى العلاقة مع سوريا، أكد «الإعلان» أهمية «العلاقة الإستراتيجية» بين منظمة التحرير وسوريا «لخدمة الأهداف النضالية الوطنية والقومية ولمواجهة العدو الإمبريالي الصهيوني»، وباعتبار أن منظمة التحرير وسوريا «خط المواجهة الأمامي أمام الخطر المشترك». وفي ما يخص علاقة منظمة التحرير مع مصر، دعا «الإعلان» اللجنة التنفيذية إلى «تحديد العلاقة مع النظام المصري على أساس تخليه عن سياسة كمب ديفيد»، وذلك بعد أن أكد رفضه لاتفاقيات كمب ديفيد، وما يرتبط بها من مشاريع الحكم الذاتي والإدارة المدنية، ووقوفه إلى جانب نضال الشعب المصري وقواه الوطنية «لإنهاء سياسة كمب ديفيد حتى تعود مصر إلى موقعها النضالي في قلب [الأمة] العربية»(٢٨).

وبخصوص الموقف من مشاريع التسوية السلمية، التي طرحت بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، توقف «الإعلان السياسي» أمام «المشروع العربي للسلام» و«مشروع بريجنيف» و«مشروع ريغان»، فاعتبر قرارات مؤتمر قمة فاس العربية «الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته من أجل تعديل ميزان القوى»، وأكد، بهدف تطمين كل الذين رفضوا البند السابع في قرارات القمة العربية، أن فهمه لهذه القرارات «لا يتناقض مع الإلتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني»(٢٩). ومن دون الدخول في تفاصيل «المبادرة» السلمية السوفييتية، عبر «الإعلان» عن «التقدير والتأييد للمقترحات التي تضمنها مشروع الرئيس بريجنيف الصادر في ١٦/٩/١٩٨٢، والتي تؤكد على الحقوق الوطنية الثابتة [للشعب الفلسطيني]، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م.ت.ف ممثله الشرعي والوحيد»(٣٠). أما في ما يتعلق بـ«مبادرة» الرئيس الأمريكي، فقد رفض «الإعلان» اعتبار «مشروع ريغان» «أساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني»، وذلك كونه لا يلبي، في نهجه ومضمونه، الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني «لأنه يتنكر لحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ويتناقض مع الشرعية الدولية»(٣١).

والمهم أن الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني، والتي كان الهدف من عقدها تحقيق الإجماع الفلسطيني وصيانة وحدة منظمة التحرير، قد تبنت، في «الإعلان السياسي» الصادر عنها، قرارات عديدة «ملتبسة» كانت تحمل، في طياتها، تفسيرات مختلفة. ومن بين تلك القرارات «الملتبسة» كان القرار الخاص بـ«الإتصالات مع القوى اليهودية»، والذي دعا اللجنة التنفيذية، بعد أن أكد على البند الرابع عشر من بنود الإعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الثالث عشر

(٢٨) المصدر نفسه، ص١٤ - ١٥.

وكما يلحظ آلان غريش فإن القرار الخاص بالعلاقة مع مصر قد أشار إلى تخلي النظام المصري عن سياسة كمب ديفيد وليس عن اتفاق كمب ديفيد.

(٢٩) المصدر نفسه، ص١٣ - ١٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص١٩.

(٣١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

في آذار ١٩٧٧، إلى «دراسة التحرك في هذا الإطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني»[٣٢]. وكانت العلاقة مع القوى اليهودية قد أثارت، كما مر معنا سابقاً، جدلاً حامياً في الساحة الفلسطينية، حيث أجمعت فصائل منظمة التحرير، باستثناء حركة فتح، على رفض الإتصال بأي قوة سياسية يهودية تتبنى العقيدة الصهيونية، حتى وإن كانت تعترف بمنظمة التحرير وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. غير أن حركة فتح لم تعبأ بتلك المعارضة واستمرت، عبر عدد من كوادرها، في إجراء اتصالات مع قوى إسرائيلية، بما فيها قوى صهيونية، كانت تعرب عن تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية. وقد شهدت تلك الإتصالات تطوراً ملموساً خلال حصار بيروت، وفي الأشهر التي أعقبته، تمثل في اللقاء المطول الذي عقده رئيس منظمة التحرير، في بيروت المحاصرة، مع الصحافي والسياسي الإسرائيلي يوري أفنيري، والإجتماع الذي جمعه، عشية انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني في مدينة تونس، مع وفد «المجلس الإسرائيلي للسلام الإسرائيلي – الفلسطيني» برئاسة الجنرال السابق في الجيش الإسرائيلي م. بيليد[٣٣].

انشقاق حركة فتح و«مشاريع» الاصلاح الديمقراطي

وقد بيّن الإنشقاق الذي شهدته حركة فتح، بعد أسابيع قليلة على انتهاء أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني، أن الإجماع الفلسطيني الذي تمخضت عنه تلك الدورة كان، في الواقع، إجماعاً هشاً لم يصمد طويلاً أمام خلافات، سياسية وتنظيمية، عميقة، عجزت عن تجميدها

(٣٢) المصدر نفسه، ص١٠.

(٣٣) غريش، م.ت.ف تاريخ واستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

وفي الواقع فإن المعارضة الواسعة التي برزت داخل إسرائيل لعملية غزو لبنان قد شكلت مفاجأة كبيرة للفلسطينيين، وجعلت فصائل منظمة التحرير تقارب، مقاربة أعمق من السابق، واقع المجتمع الإسرائيلي، وتطمح إلى التعرف على التناقضات الداخلية المعتملة فيه. وفي هذا السياق، خصصت الجبهة الشعبية حيزاً لاباس به في التقرير الصادر عن اجتماع لجنتها المركزية، في كانون الثاني ١٩٨٣، للحديث عن انعكاسات الحرب على المجتمع الإسرائيلي؛ فأشارت إلى أن الصمود في بيروت قد لعب دوراً أساسياً في تحريك «القوى المعارضة للحرب والقوى الديمقراطية وحتى القوى المتضررة من استمرار الحرب» داخل إسرائيل، كما ساهم نجاح المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين في إنزال خسائر كبيرة بالقوات الغازية في «تحريض عدد كبير من «الإسرائيليين» على التعبير عن معارضتهم للحرب»، وأقرت الجبهة الشعبية بأن هذه الظاهرة، التي أبرزت وجود تناقضات داخل إسرائيل، قد «فاجأت» الرأي العام العالمي والعربي والفلسطيني، ولاسيما بعد أن وصل الإحتجاج «إلى صفوف المؤسسة العسكرية التي كانت سابقاً بمنأى عن أي تناقضات سياسية»، ورأت في معارضة حزب العمل الإسرائيلي نفسه للحرب «مؤشراً هاماً على حجم وعمق [هذه] التناقضات». وشددت الجبهة، في تقريرها المذكور، على أهمية «تعزيز وتطوير العلاقة مع القوى المعادية للصهيونية والإمبريالية والمؤيدة لنضال الشعب [الفلسطيني]» في إسرائيل، والعمل، في الوقت نفسه، على «الإستفادة إلى أقصى الدرجات من التناقضات في صفوف الكيان الصهيوني ومؤسساته والعمل على تعميق هذه التناقضات».

انظر: التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في دورتها الرابعة حول حرب لبنان، مصدر سبق ذكره، ص٥٨ – ٦١.

القرارات «الملتبسة» التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني.

وكانت هذه الخلافات قد أخذت في البروز داخل حركة فتح منذ العام ١٩٧٤[٣٤] بالتوازي مع توجه قيادة الحركة نحو تبني المرحلية في النضال وما استتبع ذلك من تكتيكات. وفي عام ١٩٧٨، ظهرت هذه الخلافات إلى العلن عندما حاولت مجموعة، من قياديي وكوادر الحركة، حملت اسم «التيار الديمقراطي الوطني» أن تستفيد من احتدام الخلاف بين «يمين» و«يسار» داخل الساحة الفلسطينية كي تفرض نهجها، القائم على سياسة «الرفض» وعلى المطالبة بتوسيع الديمقراطية، نهجاً رسمياً للحركة[٣٥]. وعلى الرغم من فشل تلك المحاولة، إلا أن مواقع «التيار الديمقراطي الوطني» لم تضعف داخل الحركة، بل شهدت تعززاً في نهاية السبعينات في مناخات سياسية سيطر عليها سقوط الرهان على التسوية واندفاع قيادة حركة فتح نحو تصليب خطابها السياسي، كما دلّ على ذلك البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للحركة في أيار ١٩٨٠ والقرارات السياسية التي اتخذت فيه. ففي ذلك البرنامج، أعادت حركة فتح التأكيد على مواقفها السياسية الأصلية؛ فحددت هدفها في «تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني. . . وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني»، مؤكدة عزمها على مقاومة «كل الحلول السياسية المطروحة كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين». أما سبيل تحقيق هذا الهدف، فقد تحدد في «الثورة الشعبية المسلحة كونها الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين»، وباعتبار أن الكفاح المسلح «هو استراتيجية وليس تكتيكاً»، وهو لن يتوقف «إلا بالقضاء على الكيان الصهيوني»[٣٦]. وفي قراراته السياسية، شن المؤتمر الرابع لحركة فتح هجوماً شديداً على الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الشرق أوسطية؛ فأكد أن الولايات المتحدة تقف على «رأس أعداء» الشعب الفلسطيني والأمة العربية وتشكل الداعم الرئيسي لإسرائيل و«تقيم أحلافاً عسكرية هدفها إخضاع المنطقة لنفوذها»، داعياً إلى «تعزيز الجبهة المعادية للسياسة الأمريكية وخوض المعارك ضد هذه السياسة وإسقاطها وضرب مصالح أمريكا في المنطقة»[٣٧].

ولم تكن هذه الإزدواجية التي طبعت خطاب حركة فتح السياسي، ولا الهوة التي صارت تتعمق بين مواقفها السياسية المبدئية والتكتيكات المتبعة من قبل قيادتها، لتساعدان على صيانة الوحدة بين صفوفها، ولاسيما في الظروف الصعبة والمعقدة التي صارت تواجهها منظمة التحرير وفصائلها في مرحلة ما بعد بيروت. وكانت بوادر الإنشقاق داخل الحركة قد بدأت تبرز بعد رحيل المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت مباشرة، حيث عارض عضو اللجنة المركزية للحركة

---

(٣٤) في ذلك العام، انشق صبري البنا «أبو نضال» عن الحركة وشكّل تنظيمه المستقل تحت اسم: حركة فتح - المجلس الثوري.

(٣٥) إلا أن تلك المحاولة، التي تزعمها نمر صالح (أبو صالح) ومحمد سعيد مراغة (أبو موسى) وناجي علوش، سرعان ما تم تطويقها، مما حدا بناجي علوش إلى الإنشقاق عن الحركة وتشكيل تنظيم مستقل.

(٣٦) البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع لحركة فتح (دمشق، ٢٢ - ٣١/٥/١٩٨٠)، منشورات الإعلام المركزي، أيار ١٩٨٠، ص٤ - ٥

(٣٧) انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

نمر صالح، والذي كان في عداد وفد منظمة التحرير إلى مؤتمر قمة فاس الثانية، علناً قبول وفد المنظمة «مشروع السلام العربي»، وخصوصاً البند السابع، وشارك، كما مرّ معنا سابقاً، في إصدار بيان علني بهذا الصدد. وفي اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح، الذي انعقد في ١٧ كانون الثاني ١٩٨٣، تقدم أحد زعماء «التيار الديمقراطي الوطني»، وهو العقيد «أبو موسى» رئيس غرفة العمليات العسكرية، بمداخلة طويلة تضمنت نقداً صريحاً لمواقف قيادة الحركة، وجملة من المطالب السياسية كان من أبرزها. وقف الحوار الفلسطيني – الأردني، ورفض «مشروع ريغان» المعلن ووقف الإتصالات مع النظام المصري. وقد طُبعت تلك المداخلة، بعد انتهاء أعمال المجلس الثوري، في كراس ووزعت على نطاق واسع داخل الحركة وخارجها[٣٨]. وفي مطلع الأسبوع الثاني من أيار ١٩٨٣، ورداً على التشكيلات العسكرية الجديدة التي أعلنها رئيس منظمة التحرير لإعادة تنظيم القوات في منطقة البقاع، أعلن رسمياً، ومن منطقة البقاع، عن الإنشقاق داخل حركة فتح بصدور تعميم «إلى كافة الوحدات والأجهزة والأقاليم»، حمل توقيع «القيادة العامة لقوات العاصفة»، وجاء فيه:

> «إن تحركنا يستهدف في ما يستهدف رد الإعتبار إلى اللجنة المركزية والمجلس الثوري [لحركة فتح] اللذين فشلا في ممارسة دوريهما كإطارين قياديين، وبعد أن اعتُدي على صلاحياتهما وفُرضت عليهما مواقف خطيرة، شكلت خروجاً على نظامنا الأساسي ومخالفات لبرنامجنا السياسي. [وسمح] إلغاء دور اللجنة المركزية والمجلس الثوري بتفرد فرد يساعده أفراد في اتخاذ قرارات خطيرة ومصيرية تمس أمن قضيتنا وتهدد نضالات شعبنا . .
>
> [فـ] لا اللجنة المركزية ولا المجلس الثوري وافق على مشروع فهد (قرارات فاس) ولا على الدخول في حوار مع النظام الأردني، على أرضية مشروعه الرامي إلى تطبيق مشروع ريغان، ولا على إقامة علاقات مع نظام حسني مبارك، ولا على مقابلة الصهاينة سراً وعلناً، ولا على بقاء قواتنا مشتتة ولا على وجود قيادات الحركة تنتقل بين المنافي. . »[٣٩].

وبعد أن انتقد التعميم المذكور التشكيلات العسكرية التي أعلنها رئيس منظمة التحرير ورأى فيها «انقلاباً عسكرياً وتنظيمياً» يستهدف «إبعاد كل من يستطيع المساهمة في لجم اندفاعة التسوية الأمريكية داخل قوات العاصفة»، أكد أنه لم يكن هناك سوى أسلوب التمرد «من أجل

---

٣٨) انظر، شبيب، سميح «منظمة التحرير الفلسطينية. التطور وصراع الإرادات»، شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العدد ١٥٤ – ١٥٥، كانون الثاني – شباط ١٩٨٦، ص١٧ – ٣١

وعشية انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني، طهرت بادرة جديدة على الإنشقاق داخل الحركة عندما أقصت قيادة الحركة «نمر صالح» عن المشاركة في أعمال تلك الدورة بعدم إدراج اسمه في عداد ممثليها الرسميين

انظر عبد الرحمن، د اسعد «النضال الفلسطيني في إطار م ت.ف»، الموسوعة الفلسطينية. القسم الثاني الدراسات الخاصة (في ستة مجلدات)، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٢٤٦ – ٢٤٧.

(٣٩) القيادة العامة لقوات العاصفة تعميم إلى كافة الوحدات والأجهزة والاقاليم، [من دون تاريخ].

وكان على رأس الإنشقاق المعلن عضوا اللجنة المركزية للحركة نمر صالح وسميح أبو كويك (قدري) وعضوا المجلس الثوري العقيد أبو موسى والمقدم أبو خالد العملة

تصحيح مسيرة الثورة على كافة الأصعدة»، طارحاً التوجهات الرئيسية التالية:

«إننا نناضل من أجل صون وحدة فتح تنظيمياً، على أساس النظام الأساسي، وسياسياً، على أساس البرنامج السياسي.

ـ إن تحركنا يستهدف أن تكون حركتنا هي التنظيم القائد، لا أن تكون تنظيم القائد.

ـ إن تحركنا يستهدف تطبيق المركزية الديمقراطية، وخاصة القيادة الجماعية.

ـ إن تحركنا يستهدف أن تكون قرارات المؤتمر العام هي الخط السياسي للحركة. . .

ـ إن تحركنا يستهدف إسقاط القاعدة التي تجعل المتحكم في قرار صرف المال هو المتحكم في القرار.

ـ إن تحركنا يستهدف صيانة القرار الوطني المستقل، لأن حركة قوية متماسكة مقاتلة تسير على خط سياسي واضح هي التي تستطيع أن تصون استقلالية قرارها .

ـ إن تحركنا يستهدف رد الإعتبار للفدائي الذي كان رمزاً لكل ما هو مشرف ومفرح ونبيل [و] الوفاء لتضحيات جماهيرنا. . ، ولكي تُستأنف الثورة الشعبية المسلحة طريقاً وحيداً وحتمياً للتحرير»(٤٠)

ومنذ مطلع حزيران، صار الإنشقاق ينحو منحى خطيراً إثر اندلاع اشتباكات مسلحة بين «المتمردين» و«الموالين» داخل حركة فتح ومحاولة الأولين السيطرة بالقوة على مواقع الحركة ومراكزها في منطقة البقاع وفي العاصمة السورية. وتسبب هذا المنحى الخطير الذي اتخذه الإنشقاق في انفجار الخلاف بين قيادة حركة فتح والقيادة السورية، التي اتُهمت – هي والقيادة الليبية – بالتعاطف مع مطالب «المتمردين» ودعم تحركهم وفي الواقع، كانت الحكومة السورية، تتخوف في ذلك الحين، كما مر معنا سابقاً، من النتائج التي قد تترتب على النهج الذي انتهجه رئيس منظمة التحرير بعد الخروج من بيروت، ولاسيما اندفاعه نحو توثيق علاقات المنظمة مع دول «المحور» العربي الذي كان يتبنى، تجاه العديد من القضايا، سياسات متعارضة مع السياسة السورية. كما كانت تطمح إلى ضبط حركة كل الأطراف الناشطة على الساحة اللبنانية وامتلاك أكبر قدر من الأوراق السياسية، بما ينسجم مع استراتيجية المواجهة السورية لإسرائيل، وذلك في وقت كانت فيه المواجهة بين الجانبين قد دخلت طوراً جديداً بعد نجاح الضغوطات الإسرائيلية في إرغام حكومة الرئيس أمين الجميل على إبرام اتفاقية السابع عشر من أيار ١٩٨٣(٤١).

---

(٤٠) المصدر السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن المطالب التي طرحها «المتمردون» قد لقيت، في البدء، تأييداً واسعاً داخل صفوف الحركة وخارجها، على الرغم من الملاحظات النقدية التي أبديت على الاسلوب المتبع. وفي هذا السياق، أعرب صلاح خلف (ابو إياد) عن تعاطفه مع مطالب «المتمردين» بقوله: «كوادر فتح تريد الإصلاح والتطوير، وكل مطالب مجموعة العقيد «أبو موسى» و«قدري» و«أبو صالح» حقيقية وصحيحة، ولكن الاسلوب الذي اختاروه للتعبير عن مطالبهم قد يستفيد منه كل أعداء الثورة الفلسطينية».

أورده شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية. التطور وصراع الإرادات، مصدر سبق ذكره، ص٢١

(٤١) كان امين الجميل قد انتخب، في ٢١ أيلول ١٩٨٢، رئيساً للجمهورية خلفاً لشقيقه بشير. ومنذ وصوله إلى سدة الحكم خضع الرئيس الجديد لضغوطات شديدة من جانب إسرائيل، التي كانت قد اضطرت في ٢٦ أيلول إلى سحب قواتها من بيروت تحت تأثير ضربات «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» في الأساس، لإرغامه على إبرام معاهدة =

وشيئاً فشيئاً، صار الصراع داخل حركة فتح، وما ارتبط به من خلاف بين قيادة هذه الحركة والقيادة السورية، التي اتخذت في ٢٤ حزيران ١٩٨٣ قراراً بإبعاد رئيس منظمة التحرير عن العاصمة السورية، يترك انعكاساته المباشرة على الساحة الفلسطينية. ففي حين أعربت ثلاثة تنظيمات فلسطينية عن دعمها الكامل لما صار يُعرف باسم «الإنتفاضة» داخل حركة فتح[٤٢]، اتخذت الفصائل والقوى اليسارية الفلسطينية موقفاً تلخص في دعم مطلب الإصلاح الديمقراطي مع التحذير، في الوقت نفسه، من خطر اللجوء إلى اسلوب الإقتتال والتأكيد على أهمية الحفاظ على وحدة حركة فتح ووحدة منظمة التحرير. فمنذ ١٩ حزيران ١٩٨٣، أشار جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية، إلى أن الثورة التي يقودها «نهج فردي» لابد لها من أن تواجه مشكلات كبيرة، معتبراً أن الأساس في أزمة أي تنظيم «هي العوامل الداخلية، وبعد ذلك تأتي العوامل الخارجية»، وأن أي إصلاح ديمقراطي يأخذ شكل الإنشقاق سيؤدي «إلى نتائج عكسية، وبالتالي لابد أن تتم عملية الإصلاح في صفوف فتح على قاعدة وحدة فتح»[٤٣]. وفي مقال طويل، نشرته «الوطن» الصحيفة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني في أواسط تموز ١٩٨٣، أكد الشيوعيون ضرورة وإلحاحية إنجاز مهمة التغيير الديمقراطي داخل منظمة التحرير باعتبارها «مهمة مركبة» ذات أبعاد سياسية وتنظيمية وعسكرية في آن واحد، وهي: «تعني، على الصعيد السياسي، العمل على تطبيق القرارات التي أقرها المجلس الوطني في دورته الأخيرة [السادسة عشرة]، والإلتزام الثابت بالبرنامج السياسي الذي التزمه، والوقوف بحزم في وجه كل محاولات الخروج عليه، أجاءت هذه المحاولات من عناصر وقوى يمينية تسعى للإنخراط في مشاريع التسوية – التصفية الأمريكية على قاعدة مشروع ريغان. . .، أم جاءت من قوى وعناصر تسعى لتجاوز هذا البرنامج من خلال رفض أسسه الواقعية الثورية. وهي تعني، على الصعيد التنظيمي، البدء فوراً بإجراء سلسلة من التغييرات في أجهزة ومؤسسات م.ت.ف من خلال وضع أسس ثابتة وواضحة لاحترام العلاقات الديمقراطية في اتخاذ القرارات وفي تنفيذها بالإستناد إلى مبدأ القيادة الجماعية. . .، وبما يؤدي إلى تصفية مواقع الفئات البيروقراطية والطفيلية التي ترعرعت وانتعشت وأثرت خلال المرحلة السابقة على جسم أجهزة ومؤسسات م.ت.ف. وكخطوة أولى على هذا الطريق، نعتقد بأنه بات من الضروري إعادة النظر في السياسة المعتمدة في صرف

= سلام شبيهة بمعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية وفي كانون الأول ١٩٨٢، بدأت المفاوضات الإسرائيلية – اللبنانية، برعاية أمريكية، وتمخضت، بعد أن تخلت إسرائيل عن إصرارها على توقيع معاهدة سلام، عن التوصل إلى إتفاقية سلام «تضمن انسحاب القوات الغريبة من لبنان ووقف أعمال العداء الموجهة لإسرائيل وإقامة منطقة أمنية في جنوبي لبنان يتمتع الجيش الإسرائيلي بحرية التحرك فيها». غير ان تطور الأحداث في لبنان، في ظل تصاعد المقاومة الوطنية المدعومة من سوريا، لم يجعل عمر هذه الإتفاقية يدوم أكثر من أشهر معدودة ففي آذار ١٩٨٤، وبعد أن كانت القوى الحليفة لسوريا قد سيطرت على بيروت الغربية، أعلن الرئيس أمين الجميل تنصل الحكومة اللبنانية من إتفاقية السابع عشر من أيار

لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى:

لورانس، اللعبة الكبرى شرق عربي ومنافسات دولية، مصدر سبق ذكره، ص٣٣١ – ٣٣٤

(٤٢) كانت هذه التنظيمات الثلاثة هي: منظمة الصاعقة، والجبهة الشعبية – القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي.

(٤٣) انظر «جورج حبش في حديث صريح مع «الحرية»»، الحرية، ١٩/٦/١٩٨٣، ص٩ – ١٢.

أموال المنظمة وتوزيعها على نحو يساهم في زيادة مردودها الوطني، والتوجه إلى الجماهير الشعبية لتصبح الجباية الشعبية هي المصدر الرئيسي لتمويل المنظمة. . . كما أنها تعني أخيراً، على الصعيد العسكري، السعي من أجل توحيد القوات العسكرية الفلسطينية في إطار جيش تحرير وطني. . على أساس احترام الإنتماء السياسي والإيديولوجي لأفراده وبالإستناد إلى مبادئ الكفاءة القتالية والإستعداد النضالي والمسلك الثوري»[٤٤]. أما في ما يتعلق بسبيل إنجاز مهمة التغيير الديمقراطي، فقد شدد المقال نفسه على أهمية إجراء حوار ديمقراطي في إطار المؤسسات التمثيلية لحركة فتح وهيئات منظمة التحرير، وأضاف: «إننا نقف ضد أي انشقاق في صفوف حركة فتح، أو في صفوف أي قوة وطنية أخرى، ونرفض بشكل قاطع الإحتكام إلى السلاح لحسم الخلاف الناشئ، وموقفنا هذا ينبع أولاً من حرصنا على فتح كقوة وطنية، وينبع ثانياً من إدراكنا أن أي انشقاق داخل حركة فتح سيترك تاثيراته السلبية والخطيرة على مجمل مسيرة الثورة الفلسطينية نظراً لما تتمتع به فتح من مكانة في إطار هذه الثورة»[٤٥].

وبعد فشل جهود الوساطة التي بذلت لرأب الصدع داخل حركة فتح، وعلى الأخص جهود اللجنة التي انبثقت عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير[٤٦]، تقدمت الجبهتان الشعبية

---

(٤٤) انظر: «حول الخلاف داخل حركة فتح: المطلوب من أجل تصليب بنيان الثورة وضمان استمراريتها»، الوطن، السنة ١٦، العدد ٣، أواسط تموز ١٩٨٣، ص٤.

وكانت ظاهرة وجود فئات بيروقراطية وطفيلية داخل أجهزة ومؤسسات منظمة التحرير قد أصبحت ظاهرة ملموسة في نهاية عقد السبعينات، ولاسيما مع التزايد الكبير الذي طرأ على عدد المتفرغين العاملين في هذه الأجهزة والمؤسسات ومع تحول الوحدات الفدائية إلى قوات نظامية، تضمها تشكيلات واسعة وقد ساعد على بروز هذه الفئات تنامي المداخيل المالية للمنظمة، وخصوصاً بعد القرار الذي اتخذه مؤتمر قمة بغداد العربية، في خريف العام ١٩٧٨، بتخصيص ملايين الدولارات لدعم منظمة التحرير وبلدان المواجهة.

(٤٥) المصدر السابق.

(٤٦) تشكلت هذه اللجنة، والتي ضمت ١٨ عضواً، بناء على القرار الذي اتخذه المجلس المركزي في دورة اجتماعه المنعقدة في تونس ما بين ٣ و٧ آب ١٩٨٣. وبعد اجتماعات متعددة عقدتها مع طرفي الخلاف، توصلت اللجنة إلى قناعة بأن سبيل تجاوز الأزمة التي نشأت داخل حركة فتح يستدعي اتخاذ الخطوات التالية:

أولاً: أ- تثبيت وقف إطلاق النار. ، ووقف الحملات الإعلامية.

ب- تعزيز التحالف مع جبهة الخلاص الوطني اللبناني [التي كانت قد تشكلت في مطلع صيف العام ١٩٨٣ وضمت قوى عديدة، من اتجاهات مختلفة، حليفة لسوريا] على قاعدة النضال ضد الإحتلال الإسرائيلي في لبنان، ويجري توضيع قوات المقاومة الفلسطينية بالإتفاق مع جبهة الخلاص.

ثانياً: تصدر اللجنة المركزية لحركة فتح بياناً سياسياً، يتضمن:

١ــ التمسك بالبندقية وبالعنف الثوري

٢ــ الرفض الحازم لكافة المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (إتفاقات كمب ديفيد ومشروع ريغان) وكل المشاريع التي من شأنها الإعتراف بإسرائيل.

٣ــ التأكيد على الإلتزام بالنهج الديمقراطي وبالقيادة الجماعية.

٤ــ تعزيز العلاقة النضالية مع القطر العربي السوري على قاعدة التحالف الثابت والمخلص ضد الإمبريالية الأمريكية والصهيونية. . .

ثالثاً: تشكيل لجنة إنتقالية مؤقتة بالإتفاق فيما بين طرفي الحركة وبمساعدة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، تتولى مسؤولية جميع الشؤون العسكرية والمالية والإعلامية والتنظيمية، بما في ذلك الإعداد لعقد المؤتمر الخامس.

انظر: مذكرة وفد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى حركة فتح، ٢١ آب ١٩٨٣.

والديمقراطية في مطلع تشرين الأول ١٩٨٣، بعد أن كانتا قد شكلتا في نهاية حزيران قيادة سياسية وعسكرية مشتركة بينهما، ببرنامج متكامل لـ«الوحدة والإصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية»، حدد، في البدء، الأخطار الثلاثة التي تواجهها منظمة التحرير في: خطر التصفية السياسية، الناجم عن «تنامي استعدادات بعض أطراف اليمين الفلسطيني للتلاقي مع الخط الأمريكي»، وخطر الإنقسام، الذي صار يطرح نفسه بحدة نتيجة «الأزمة الداخلية التي تشهدها حركة فتح. وما ترتب عليها من اقتتال وما رافقها من تداخلات وتعقيدات»، وخطر احتواء منظمة التحرير وفرض الوصاية العربية عليها، الأمر «الذي يقضي على استقلال القرار الوطني الفلسطيني»[٤٧]. وبعد أن عدّد البرنامج الثغرات والنواقص التي تعاني منها منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الأخص «الإفتقار إلى الوضوح والثبات» في الجانب السياسي و«طغيان الفردية والهيمنة الفئوية» في الجانب التنظيمي، اقترح جملة من المبادئ التي كانت تشكل، في نظر واضعيه، أساساً صالحاً لصيانة وحدة منظمة التحرير وتحقيق الإصلاح الديمقراطي في صفوفها، ومن أبرزها:

- **على المستوى السياسي:**

«رفض مشروع ريغان رفضاً قاطعاً، رفض مشروع النظام الأردني الداعي إلى إقامة اتحاد فدرالي أو كونفدرالي. . . وإعادة النظر في العلاقة بين منظمة التحرير والنظام الأردني؛ مقاومة أي علاقة مع النظام المصري ومحاربة محاولات فك العزلة عنه .؛ الإلتزام بقرارات المجالس الوطنية حول العلاقة مع القوى اليهودية بحصر هذه العلاقة مع القوى الديمقراطية المعادية للصهيونية عقيدة وممارسة؛ إحياء وتنشيط الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة باعتبارها ذراع منظمة التحرير ؛ تعزيز وتطوير التحالف الوطني الفلسطيني – السوري – اللبناني. . . وتطوير العلاقة مع سوريا على قاعدة الإلتزام المشترك بالقضايا الوطنية والقومية»[٤٨].

- **وعلى المستوى التنظيمي:**

«التأكيد على الإلتزام بالبرنامج التنظيمي الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني. . .؛ تحقيق مبدأ القيادة الجماعية في جميع أطر وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية وإنهاء الهيمنة الفئوية»[٤٩].

- **وعلى المستوى العسكري:**

«التأكيد على أن الكفاح المسلح يشكل الخيار الأساسي للثورة الفلسطينية والعمل من أجل تصعيد[ه] في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان»[٥٠].

- **وعلى المستوى المالي:**

---

(٤٧) انظر: القيادة المشتركة للجبهتين الديمقراطية والشعبية. برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي في م.ت.ف، تشرين الاول ١٩٨٣، ص٨.

(٤٨) المصدر السابق، ص١٥ – ١٧.

(٤٩) المصدر نفسه، ص١٧ – ١٩.

(٥٠) المصدر نفسه، ص١٩ – ٢٠.

«توحيد الجباية المالية في إطار الصندوق القومي الفلسطيني ووضع جميع أموال المنظمة تحت مسؤولية الصندوق. . .، ومحاربة جميع أشكال التبذير والإفساد والتسيب المالي في مؤسسات منظمة التحرير»[٥١].

انقسام منظمة التحرير وبروز التيارات الثلاثة

ولم تمض سوى أسابيع قليلة على قيام الجبهتين الشعبية والديمقراطية بطرح «برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي» حتى حصل تطوران سياسيان بارزان كرسا، عملياً، انقسام منظمة التحرير الفلسطينية على نفسها. وقد تمثل التطور الأول في الإقتتال الفلسطيني – الفلسطيني الواسع الذي اندلع في مدينة طرابلس في شمالي لبنان، والمخيمات الفلسطينية المحيطة بها، والذي انتهى في ١٩ كانون الأول ١٩٨٣، بخروج ياسر عرفات وأنصاره من طرابلس على متن سفن يونانية، ترفع علم الأمم المتحدة، وبحماية البحرية الفرنسية[٥٢]. أما التطور الثاني، فقد تمثل في الإجتماع الذي عقده رئيس منظمة التحرير في ٢٢ من الشهر نفسه، بعد وصوله إلى الشواطئ المصرية مباشرة، مع الرئيس حسني مبارك في القاهرة.

وإثر هذين التطورين، وما سبباه من هزة سياسية كبيرة داخل صفوف المنظمة، برزت ثلاثة تيارات فلسطينية متمايزة في ما بينها: الأول ضم حركة «فتح – الإنتفاضة» ومنظمة الصاعقة والجبهة الشعبية – القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي، التي انضوت تحت لواء «التحالف الوطني» والتف حولها عدد من الشخصيات المستقلة على رأسها رئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم؛ والثاني ضم حركة فتح وجبهة التحرير العربية؛ في حين ضم الثالث القوى اليسارية الفلسطينية، وهي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني، التي انضوت في إطار «التحالف الديمقراطي». أما جبهة التحرير الفلسطينية، فقد انقسمت على نفسها إلى مجموعتين، ارتبطت الأولى بـ«التحالف الديمقراطي» بينما تحالفت الثانية مع حركة فتح وجبهة التحرير العربية[٥٣].

وقد وحّد بين أطراف «التحالف الوطني» موقف العداء لرئيس منظمة التحرير ونهجه السياسي، وسياسة رفض «الحل المرحلي» والتأكيد على «التحرير الشامل»، إضافة إلى العلاقات

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٠

(٥٢) كانت القوات الموالية لرئيس المنظمة قد انتقلت في ٢٤ أيلول ١٩٨٣، بعد أن فُرض عليها ذلك، من منطقة البقاع إلى مدينة طرابلس الشمالية، التي كان ياسر عرفات قد وصلها سراً قبل ذلك بأيام وفي تشرين الأول، بدأت الإشتباكات بين «المعارضين» و«الموالين» ثم تطورت إلى هجوم واسع شنته حركة «فتح – الإنتفاضة» والفصائل المتحالفة معها على القوات الموالية لقيادة حركة فتح.

انظر عبد الرحمن، النضال الفلسطيني في إطار م ت ف، الموسوعة الفلسطينية. القسم الثاني، مصدر سبق دكره، ص٢٤٨ – ٢٤٩

(٥٣) كانت المجموعة الأولى بزعامة طلعت يعقوب، في حين تزعم محمد عباس «أبو العباس» المجموعة الثانية

المميزة التي كانت تربط أطراف ذلك التحالف بسوريا. وساعد على تحالف حركة فتح وجبهة التحرير العربية، على الرغم من تباين مواقفهما من التسوية السياسية، التقارب السياسي الذي صار يتعزز، خلال حصار بيروت وبعد التغير الذي طرأ على مسار الحرب العراقية – الإيرانية في تموز ١٩٨٢ بانتقال إيران من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم، بين قيادة حركة فتح والقيادة العراقية(٥٤). أما اللقاء بين القوى اليسارية الفلسطينية، فقد ساعد على تحقيقه، في الأساس، التحول السياسي الذي أخذ يطرأ، منذ نهاية السبعينات، على مواقف الجبهة الشعبية، والذي جعلها تتماثل، أكثر فأكثر، مع السياسة السوفييتية في المنطقة.

وقد تكرس ذلك التحول الذي طرأ على مواقف الجبهة الشعبية في مؤتمرها الوطني الرابع، المنعقد في نيسان ١٩٨١، والذي أكد، بعد أن انتقد مواقف الجبهة السابقة من سياسات الإتحاد السوفييتي، أن الإتحاد السوفييتي، الذي يقف على رأس «بلدان المنظومة الإشتراكية»، يمثل «القطب الذي تجد فيه حركات التحرر سندها في صراعها مع الإمبريالية» وأن التحالف معه هو الذي يوفر الترابط بين ثورتنا الوطنية والقومية والثورة العالمية»(٥٥). وفي مؤتمرها الرابع نفسه، طرأ تحول آخر على موقف الجبهة الشعبية من التسوية السياسية ومن نهج المرحلية في النضال الوطني الفلسطيني، فأشار التقرير الصادر عن المؤتمر في سياق عملية المراجعة النقدية، إلى أن تحليل الجبهة لـ«مؤامرة التسوية وأهدافها» قد قام على أساس اعتقاد «خاطئ» مفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية «ستكون مستعدة للقبول بدولة فلسطينية تقام على أرض الضفة والقطاع كثمن للإعتراف بالكيان الصهيوني وتثبيت شرعيته...، فجاءت مسيرة الأحداث لتثبت أن العقبات والتعارضات التي تعترض مسيرة التسوية الإمبريالية هي أشد تعقيداً مما تصورنا»(٥٦). ومن جهة أخرى، أشار التقرير إلى أن مواقف الجبهة الشعبية السابقة من «البرجوازية الوطنية» قد شابها عدم وضوح في فهم «الكيفية التي تنتقل فيها البرجوازية إلى مواقع الخصم»، معتبراً أن «الطريق هنا متعرج جداً ومعقد جداً ولا يسير باتجاه مستقيم»، الأمر الذي يفرض على الجبهة، في المستقبل، «الوقفة الأدق – ليس أمام عملية الصراع بطابعها الإستراتيجي فقط – وإنما كذلك أمام التناقضات الثانوية وأمام التعارضات في صفوف الخصم، والتعارضات في الصف الوطني وخط سير كافة التناقضات – الرئيسي منها والثانوي – وعلى ضوء ذلك إكمال الموقف الإستراتيجي بالموقف التكتيكي»(٥٧). وفي البيان السياسي الصادر عن مؤتمرها الوطني الرابع، سعت الجبهة

---

(٥٤) وقد ساعد على حصول ذلك التقارب بين الجانبين، توجه ياسر عرفات نحو تطوير علاقات المنظمة مع الاردن، الذي كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع العراق.

(٥٥) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع، نيسان ١٩٨١، دائرة الإعلام، ص٢٧ – ٣١.

وفي المقابل، انتقد التقرير سياسة القيادة الصينية الساعية إلى «التحالف مع الإمبريالية الأمريكية» والمتزعمة «الحملة المعادية للإتحاد السوفييتي»، معتبراً أن الصين باتت «إشتراكية من حيث المحتوى الإقتصادي، ولا إشتراكية من حيث المحتوى السياسي والإيديولوجي للقيادة الصينية».

المصدر نفسه، ص٥٠.

(٥٦) المصدر نفسه، ص٢٧٠ – ٢٧١.

(٥٧) المصدر نفسه، ص١٧٩ – ١٨٠.

إلى تفسير «المفهوم العلمي للمرحلية»، الذي تتبناه، فذكر البيان أن الجبهة الشعبية عندما رفضت «برنامج النقاط العشر»، في عام ١٩٧٤، لم تكن ترفض «فكرة المراحل التي ستمر بها عملية تحرير كامل الأرض الفلسطينية، ولم يكن موقفها رفضاً للمبادئ اللينينية في التكتيك والمساومة. . ، وإنما كان رفضاً لبرنامج محدد بنصوص محددة رافقته ممارسات ونشاطات محددة». وبعد أن لحظ البيان وجود اختلاف «موضوعي» بين المناطق الفلسطينية التي قامت عليها إسرائيل في عام ١٩٤٨ والمناطق التي احتلت في عام ١٩٦٧، أضاف: «إننا نعتقد أن عملية التغيير في ميزان القوى ستتم تدريجياً ومن خلال المجابهة مع العدو الصهيوني، وأثناء عملية التغيير هذه تتحرر أجزاء تلو أجزاء من الأرض الفلسطينية. إن حربنا هي حرب شعبية طويلة الأمد وليست حرباً خاطفة، وفي هذه الحالة يمكن أن تتحرر أجزاء من فلسطين ثم تمضي سنوات قبل تحرير باقي الأجزاء. . . إن المناطق المحررة هي المناطق التي تسيطر عليها الثورة، ومن الطبيعي أن تقيم عليها سلطتها ودولتها»[٥٨].

وقد استتبع هذا التحول الذي طرأ على مواقف الجبهة الشعبية اقترابها، أكثر فأكثر، من الأحزاب الشيوعية العربية؛ فأكد التقرير السياسي الصادر عن مؤتمرها الرابع عزم الجبهة على «بناء أعمق وأمتن العلاقات مع الأحزاب الشيوعية العربية»، داعياً إلى العمل على «تحقيق وحدة الحركة الشيوعية على الصعيد القطري»، بالإستناد إلى «ظاهرة تحوّل منظمات وقوى وأحزاب ضمن حركة التحرر الوطني من مواقع الديمقراطية الثورية إلى مواقع الماركسية اللينينية»، وصولاً إلى بناء حزب شيوعي عربي يكون «قائد الثورة الوطنية الديمقراطية العربية المتصلة بالثورة الإشتراكية»[٥٩]. وفي اتجاه العمل على تحقيق وحدة الحركة الشيوعية في كل قطر عربي، طرحت الجبهة الشعبية مهمة «بناء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد»، وأعربت، بعد الإعلان عن إعادة تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني في شباط ١٩٨٢، عن «اهتمامها الكبير» بهذا الإعلان، داعية قيادة الحزب الجديد إلى الإقرار بأنه «يشكل فصيلاً من فصائل الطبقة العاملة الفلسطينية يناضل معها من أجل وحدة هذه الفصائل لبناء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد»، كما طالبتها بـ«تبني الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي في النضال الوطني الفلسطيني لتحرير فلسطين» و«مراجعة مواقف الحزب الشيوعي الأردني السابقة فيما يتعلق بالموقف من موضوع الإستعداد

---

(٥٨) «البيان السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، الهدف، ١٦/ ٥/ ١٩٨١، ص١٣ - ١٤

وفي التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر نفسه، أشير إلى أن الجبهة الشعبية تفهم الشعار المرحلي كونه يعني «إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية دون قيد أو شرط، وهذا الشعار يشكل حلقة وصل بين مرحلة الصمود وتوفير قواعد الإرتكاز التي نواجهها اليوم وبين مرحلة التحرير الكامل وإقامة الدولة الديمقراطية الشعبية على كامل التراب الفلسطيني».

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع، المصدر المذكور، ص٢٤٦.

(٥٩) المصدر نفسه، ص١٦١ - ١٦٥ وص١٦٨ - ١٧٢

وقد اعتبر التقرير المذكور أن تطور الأحداث قد حسم عدداً كبيراً من نقاط الخلاف التي كانت قائمة بين الجبهة الشعبية وبين الاحزاب الشيوعية العربية، ولحظ قيام بعض هذه الاحزاب باتخاذ «مجموعة مواقف حديدة من قضية فلسطين والوحدة العربية»

للإعتراف والتعايش مع الكيان الصهيوني أو الموقف من قرار [مجلس الأمن] ٢٤٢»(٦٠).

وكانت الجبهة الديمقراطية من جانبها قد اعتبرت، في مؤتمرها الوطني العام الثاني المنعقد في أيار ١٩٨١، أن اليسار الفلسطيني، بفصائله واتجاهاته المختلفة، هو القادر على تقديم «المخرج الوحيد المفتوح أمام ثورتنا [الفلسطينية] من المأزق التاريخي الذي تقودها إليه البرجوازية الوطنية بترددها وتذبذبها وميولها المساومة»، الأمر الذي يفرض على فصائل هذا اليسار «تجاوز خلافاتها الهامشية، وتعزيز وحدتها والإرتقاء بأوضاعها»(٦١). وقدّرت الجبهة، في البيان السياسي الصادر عن مؤتمرها الثاني، أن «انحسار الخلافات السياسية الحادة التي سادت بين القوى الديمقراطية في الماضي، واتفاقها جميعاً على تنفيذ مخلص وأمين للبرنامج السياسي المرحلي. . . يفتح الطريق أمام الإرتقاء بمستوى الوحدة فيما بينها، لتكون قدوة لسائر القوى الوطنية وحافزاً على تطوير التحالف الوطني»(٦٢)، مؤكدة، في هذا السياق، أن تطوير الحوار وتعزيز التضامن المتبادل والعمل المشترك بين «الفصائل الماركسية – اللينينية» في الساحة الفلسطينية، سيساعد على تقارب هذه الفصائل، وسيضمن، في المستقبل، «توفر الشروط والأجواء لوحدتها المبدئية في حزب طليعي»(٦٣).

وكان الحزب الشيوعي الفلسطيني بدوره قد أشار، في برنامجه السياسي الذي جرى تبنيه قبل نشوب الأزمة ووقوع الإنقسام في منظمة التحرير، إلى ضرورة قيام «ائتلاف ديمقراطي» داخل الجبهة الوطنية التي تمثلها المنظمة باعتباره «ضمانة رئيسية» من ضمانات إنجاز أهداف الثورة الوطنية الفلسطينية وإرساء «آفاق تقدمية» لتطورها اللاحق(٦٤). واستناداً إلى هذا الموقف، أكد الحزب حرصه على «بناء علاقات حوار ديمقراطي وتعاون كفاحي وتطوير أرفع أشكال الفكر والعمل» مع القوى اليسارية الفلسطينية الأخرى، ولاسيما تلك التي تنتشر بين صفوفها الأفكار «الماركسية – اللينينية»، وأعرب، بعد الإعلان عن تشكيل القيادة المشتركة للجبهتين الشعبية والديمقراطية، عن ترحيبه بهذه الخطوة وعن استعداده للمساهمة في خلق شروط قيام «ائتلاف ديمقراطي» يشكل «أداة كفاحية لتعزيز وحدة منظمة التحرير والدفاع عنها، وقوة دافعة للحركة الوطنية الفلسطينية في

---

(٦٠) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. تقرير اللجنة المركزية العامة – دورة شباط ١٩٨٢، دائرة الإعلام، ص٧٠ – ٧٢ وكان المؤتمر الوطني الرابع للجبهة قد اتخذ موقفاً جديداً من «القوى اليهودية التقدمية داخل الكيان الصهيوني»، ولاسيما من الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح)، فذكر التقرير الصادر عن المؤتمر: «وبالنسبة لراكاح – الحزب الشيوعي – فإنه رغم الإختلاف السياسي الجذري حول الموقف من «إسرائيل»، إلا أن موقف المعاداة للصهيونية والإمبريالية الذي يقفه الحزب يشكل أرضية لقاء حالياً يمكن أن تتطور إلى نوع من التعاون الميداني ضد السياسات العنصرية للكيان الصهيوني».

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع، المصدر المذكور، ص٢٥٩.

(٦١) الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: التقرير النظري والسياسي والتنظيمي «المؤتمر الوطني العام الثاني»، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨١، ص٢٨٢ – ٢٨٣.

(٦٢) الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: بيان سياسي صادر عن أعمال المؤتمر الوطني العام الثاني، أيار ١٩٨١، ص٥٩ – ٦٠.

(٦٣) المصدر السابق، ص ٦٠ – ٦١.

(٦٤) الحزب الشيوعي الفلسطيني. البرنامج السياسي للحزب. أعمال المؤتمر الأول [١٩٨٣]، ص٢٣.

نضالها من أجل تجاوز المصاعب الموضوعية والذاتية الكبيرة التي باتت تعترضها»[٦٥].

وقد كان أول تعبير علني عن اللقاء السياسي الذي صار يتعزز بين القوى اليسارية الفلسطينية البيان الذي صدر، في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٣، عن اجتماع ممثلي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية[٦٦]، والذي دعا، بعد أن أدان «الإقتتال وقصف المخيمات»، إلى الوقف الفوري لهذا الإقتتال، باعتباره «ومهما كانت النوايا والدوافع التي تعلن تبريراً له، لن يصب إلا في خدمة أعداء الشعب الفلسطيني ولبنان الوطني وسوريا، ولن يؤدي، مهما كانت نتائجه العسكرية، إلى حل الخلافات السياسية بقدر ما أنه سيقود إلى المزيد من التشرذم والتدمير الذاتي»[٦٧]. وبعد الإعلان عن اللقاء الذي جرى بين رئيس منظمة التحرير والرئيس المصري في القاهرة، أصدرت الأطراف الأربعة بياناً جديداً، في ٢٥ كانون الأول، أدانت فيه ذلك اللقاء باعتباره «خطوة نوعية على طريق التعامل مع الحلول الأمريكية التي جسدتها اتفاقيات كمب ديفيد ومشروع ريغان»، ووجهت دعوة إلى تشكيل «أوسع جبهة وطنية فلسطينية في الداخل والخارج» تناضل من أجل «حماية منظمة التحرير وصيانة دورها كممثل شرعي وحيد، ومنع النهج الإستسلامي من اغتصاب حق النطق باسمها»[٦٨] وفي البيان نفسه، دعت الأطراف الأربعة قيادة حركة فتح إلى «تطوير موقفها الذي أعلنت عنه ضد زيارة عرفات إلى القاهرة»[٦٩]، كما دعت جميع القوى الوطنية الفلسطينية إلى «اعتبار أن ياسر عرفات، بسياسته التي انتهجها، يفقد أحقيته وأهليته في قيادة منظمة التحرير والنضال الوطني الفلسطيني».

وتم الإعلان الرسمي عن قيام «التحالف الديمقراطي» في الإجتماع الذي عقدته الأطراف الأربعة في مدينة عدن، ما بين ٢٣ و٢٦ آذار ١٩٨٤، لبحث «سبل حماية وحدة منظمة التحرير وصيانة خطها الوطني» والإتفاق على خطة التحرك في هذا الصدد[٧٠]. وفي تلك «الخطة»[٧١]، جرى التأكيد، في ما يتعلق بالخلاف داخل حركة فتح، على ضرورة حل الخلاف باستعادة وحدة الحركة على قاعدة وثيقة لجنة الـ١٨ المنبثقة عن المجلس المركزي أو على أساس الإعتراف بوجود فصيلين مستقلين. وأشير إلى أن العلاقة المستقبلية مع اللجنة المركزية لحركة فتح ستقوم على

---

(٦٥) انظر «حزبنا يستقبل بارتياح كبير الإعلان عن القيادة المشتركة للجبهتين الشعبية والديمقراطية»، صوت الوطن، العدد ١٤، أوائل تموز ١٩٨٣

(٦٦) الإتجاه الذي تزعمه طلعت يعقوب.

(٦٧) انظر نص هذا البيان في. صوت الوطن، العدد ١٩، أواسط تشرين الثاني ١٩٨٣

(٦٨) انظر نص هذا البيان في: الهدف، العدد ٧٠٥، ٢/١/١٩٨٤، ص٢٦ – ٢٧.

(٦٩) كانت قيادة حركة فتح، ممثلة باللجنة المركزية، قد أدانت في الإجتماع الذي عقدته في تونس ما بين ٣١/١٢/١٩٨٣ و١٤/١/١٩٨٤، هجوم «المنشقين» في طرابلس، وانتقدت، في الوقت نفسه، لقاء القاهرة انظر. عبد الرحمن، النضال الفلسطيني في إطار م.ت.ف، الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٩

(٧٠) شارك في ذلك الإجتماع أيضاً ممثلون عن الحزب الإشتراكي اليمني والحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي اللبناني، وهو ما خلق الإنطباع بأن تحرك الأطراف اليسارية الفلسطينية كان يحظى بمباركة سوفييتية

(٧١) خطة التحرك السياسي للقيادة المشتركة للجبهتين الديمقراطية والشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني، آذار ١٩٨٤ (وثيقة من سبع صفحات).

أساس «إدانة خطوة عرفات في زيارة القاهرة إدانة سياسية معلنة» ووقف الإتصالات مع النظام المصري. أما العلاقة مع التنظيمات الأربعة، التي سيتشكل منها «التحالف الوطني»، فستتحدد عبر إجراء «حوار فوري حول برنامج الجبهة الوطنية العريضة» التي ستقوم في إطار منظمة التحرير «لحماية وحدتها وصيانة خطها الوطني بالتصدي لنهج الإنحراف والإستسلام»، وذلك على أساس ضوابط ثلاثة هي. رفض قيام قيادة فلسطينية بديلة، وعدم إقامة مؤسسات موازية لمؤسسات منظمة التحرير وعدم الإعتراف بحركة «فتح – الإنتفاضة» ممثلة لمجموع حركة فتح وبخصوص العلاقة مع سوريا، دعت «خطة التحرك» إلى توطيد علاقات التنسيق والتحالف الكفاحي بين منظمة التحرير وسوريا «على أساس الإحترام المتبادل لمبادئ المساواة والإستقلال والنضال المشترك ضد مخططات الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية»، كما دعت إلى حل الخلافات بين سوريا واللجنة المركزية لحركة فتح «على أسس وطنية تحالفية». وأكدت الأطراف الأربعة أن القاعدة السياسية لتحركها «هو البيان المشترك الصادر في ٢٥ كانون الأول ١٩٨٣، بما في ذلك الفقرة التي تقول باعتبار [ياسر] عرفات، بسياسته التي ينتهجها، يفقد أحقيته وأهليته في قيادة منظمة التحرير»[٧٢]

اتفاق عدن - الجزائر: خطوة وحدوية مجهضة

استناداً إلى «خطة التحرك» التي أقرتها في عدن، باشرت أطراف «التحالف الديمقراطي» اتصالاتها مع أطراف «التحالف الوطني»، الذي أعلن عن مشروعه السياسي رسمياً في آيار ١٩٨٤[٧٣]، ومع قيادة حركة فتح. وفي حين لم تسفر الحوارات التي دارت بين «التحالفين» عن أي نتيجة، بسبب اختلاف موقفيهما، في الأساس، من كيفية التعامل مع قيادة حركة فتح الملتفة حول ياسر عرفات، توصلت الحوارات التي دارت بين ممثلي «التحالف الديمقراطي» من جهة وبين اللجنة المركزية لحركة فتح من جهة ثانية في كل من عدن والجزائر، إلى اتفاق سياسي وتنظيمي لاستعادة وحدة منظمة التحرير، أُعلن عنه في مدينة عدن في ٢٨ حزيران ١٩٨٤، ووقع رسمياً في مدينة الجزائر في ١٣ تموز. وقد توقف ذلك الإتفاق، في شقه السياسي، بداية أمام الحدثين البارزين اللذين تسببا في تكريس انقسام منظمة التحرير الفلسطينية على نفسها؛ فاعتبر، في ما يتعلق بـ«الأحداث الدامية في الساحة الفلسطينية»، أن «اللجوء إلى السلاح واستخدام العنف بهدف فرض حلول قسرية للخلافات داخل صفوف الثورة يتنافى ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني»، معلناً رفضه «كافة المحاولات الهادفة إلى شق م.ت.ف وتمزيق صفوفها أو اصطناع

(٧٢) يُستفاد من معلومات عدد من المشاركين في اجتماع عدن أن ممثلي الجبهة الشعبية هم الذين أصروا، في الأساس، على تضمين «خطة» تحرك «التحالف الديمقراطي» تلك الفقرة التي تشير إلى أن ياسر عرفات قد فقد، بالنهج الذي انتهجه، «أحقيته وأهليته في قيادة منظمة التحرير» وقد لوحظ، في ما بعد، أن تلك الإشارة لم ترد في الإتفاق السياسي والتنظيمي الذي توصل إليه «التحالف الديمقراطي» بعد سلسلة حوارات أجراها مع ممثلين عن اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي صار يُعرف باسم «اتفاق عدن – الجزائر»

(٧٣) سنتطرق في سياق الفقرات التالية إلى أبرز ما تضمنه ذلك المشروع.

قيادات بديلة عنها وتأكيد التمسك بوحدة المنظمة وشرعية مؤسساتها»[٧٤]. وأكد، في ما يخص «زيارة القاهرة والعلاقات الفلسطينية – المصرية»، أن زيارة رئيس منظمة التحرير «مثّلت تجاوزاً على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، والتصدي لآثارها الضارة واعتبار م.ت.ف ليست ملزمة بأي نتائج أو التزامات ترتبت عليها والمحاسبة عليها في إطار المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير»، داعياً إلى «استمرار التزام م.ت.ف بقرارات قمة بغداد الخاصة بالعلاقة مع النظام المصري ومحاصرة كمب ديفيد وإيقاف كافة الإتصالات السياسية مع النظام المصري فوراً»[٧٥].
وبعد أن شدد الإتفاق على ضرورة الإلتزام بأسس حل القضية الفلسطينية كما أكدت عليها الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، دعا، بخصوص العلاقة مع الأردن، إلى «عدم الإقدام على أية تحركات مشتركة مع الأردن. . تمس وحدانية تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني»، وإلى «رفض أي حل للقضية الفلسطينية على قاعدة مشروع ريغان أو الحل الإقليمي الوسط أو الخيار الأردني (مشروع حزب العمل الصهيوني)، أو أي مشروع ينتقص من حقوق شعبنا الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة بقيادة م.ت.ف ممثله الشرعي والوحيد»[٧٦]. واقترح الإتفاق ستة أسس لتنظيم العلاقة بين منظمة التحرير وسوريا، كان من بينها: «العمل المشترك في النضال ضد العدو الإسرائيلي والمخططات الإمبريالية والصهيونية ومن أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة وانتزاع حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية بقيادة م.ت.ف ممثله الشرعي والوحيد. . ، رفض المشاريع الأمريكية وفي مقدمتها كمب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي ومشروع ريغان. . ، الإحترام المتبادل لمبادئ الإستقلال والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، العمل على اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى تعزيز الثقة المتبادلة وتمكين الثورة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع سوريا والقوى الوطنية اللبنانية من القيام بدورها الكفاحي في التصدي للعدو الصهيوني – الإمبريالي وحل كافة المشاكل المعلقة التي تحول دون ذلك»[٧٧].

وفي شقه التنظيمي، تضمن الإتفاق عدداً من المقترحات، التي استهدفت الحد من النزعة «الفردية» و«الفئوية» وتعزيز القيادة الجماعية، كان من أبرزها الإعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني كفصيل في المجلس الوطني، وضمان مشاركة جميع الفصائل والقوى المعترف بها في المجلس الوطني في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وانتخاب نواب لرئيس هذه اللجنة ووضع لائحة داخلية لتنظيم عملها وتشكيل أمانة عامة في إطارها تمثل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات اليومية، إضافة إلى منح صلاحيات تقريرية للمجلس المركزي، باعتباره الحلقة الوسيطة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، وانتخاب أعضائه مباشرة من المجلس الوطني[٧٨].

---

(٧٤) النص الكامل لوثائق اتفاق عدن – الجزائر بين التحالف الديمقراطي واللجنة المركزية لحركة فتح، ٢٨ حزيران ١٩٨٤، ص٩.
(٧٥) المصدر السابق، ص٨
(٧٦) المصدر نفسه، ص٨ – ٩.
(٧٧) المصدر نفسه، ص٩ – ١٠
(٧٨) المصدر نفسه، ص١٢ – ١٣

وقد اعتُبر «اتفاق عدن – الجزائر»، من قبل الأطراف التي توصلت إليه، أساساً «للحوار الوطني الشامل ولتحضير مقررات الدورة القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني»، التي اقتُرح عقدها في أمد أقصاه ١٥ أيلول ١٩٨٤[٧٩]. غير أنه ظهر، بعد وقت قصير على إعلان الإتفاق، أن هناك تبايناً واضحاً في نظرة كل طرف، من الطرفين الموقعين عليه، إلى وظيفته. فبينما ركز «التحالف الديمقراطي» على ضرورة توفير شروط البدء بحوار وطني شامل يتوصل إلى قاعدة سياسية وتنظيمية مشتركة تعقد على أساسها الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، بما يحافظ على الإجماع الفلسطيني، ركزت قيادة حركة فتح، في المقابل، على أهمية الإلتزام بالموعد المقترح لعقد دورة المجلس الوطني الجديدة لإنهاء ما أسمته بحالة «الشلل» التي صارت تعاني منها المؤسسات التمثيلية لمنظمة التحرير، حتى ولو لم تتوافر فرصة إجراء الحوار الوطني الشامل وامتنعت أطراف «التحالف الوطني» عن المشاركة في دورة المجلس الوطني. وكان «التحالف الوطني» قد انتقد بشدة، في بيان سياسي أصدره في ٩ تموز ١٩٨٤، «اتفاق عدن – الجزائر»، مؤكداً أن ما جرى في عدن يشير «إلى نهج إنشقاقي واضح يهدد مستقبل النضال الوطني الفلسطيني برمته، من خلال عقد صفقة مع المنحرفين في الساحة الفلسطينية على حساب القوى الوطنية ووحدة نضالها»[٨٠]. وقد أخذ البيان على «التحالف الديمقراطي» إسقاط «كافة الأسس التي ألزم . . نفسه بها للحوار مع لجنة عرفات المركزية»، ولاسيما في ما يتعلق بزيارة رئيس منظمة التحرير إلى القاهرة: «[فقد] خلا الإتفاق من أية إدانة سياسية معلنة لزيارة عرفات للقاهرة . . واكتفى بالإشارة إلى الزيارة تحت اسم زيارة القاهرة. . . وقد كانت حصيلة الإتفاق أن الوثيقة اعتبرت الزيارة (كما اعتبرتها لجنة عرفات المركزية) مجرد تجاوز لقرارات المجلس الوطني، بعد أن كان تقييمها (في وثيقة ١٩٨٣/١٢/٢٥ الإجماعية) بأنها خروج على الميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني وأنها أفقدت عرفات شرعيته وأهليته في قيادة م.ت.ف»[٨١]. ومن جهة أخرى، أعرب بيان «التحالف الوطني» عن «الإستهجان» من إفراد بند خاص في «اتفاق عدن – الجزائر» «للأحداث الدامية في الساحة الفلسطينية» وربطه بـ«زيارة عرفات للقاهرة»، آخذاً على «التحالف الديمقراطي» عدم إشارته «إلى دور عرفات في اللجوء إلى السلاح لحسم الصراع على الساحة الفلسطينية .، [و] رفضه لمقررات لجنة الـ١٨ المنبثقة عن المجلس المركزي، بكل ما يعنيه ذلك من إصرار على فرض الحلول القسرية»[٨٢].

وفي ما يتعلق بالوثيقة التنظيمية لـ«اتفاق عدن – الجزائر»، اعتبر بيان «التحالف الوطني» أن نظرة «أولية» إليها تشير إلى «منهجية الحصول على المكاسب والحصص مقابل التراجعات في الوثيقة السياسية»، وأن نظرة «متعمقة» إليها تشير إلى «أن الأمور فيها قد أقرت على أساس أن عرفات باق على رأس المنظمة بعد (التوهم بتقييده) من بعض أطراف التحالف الديمقراطي (بنواب

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص١٤

(٨٠) انظر. بيان سياسي صادر عن التحالف الوطني حول اتفاق عدن بين لجنة عرفات المركزية والتحالف الديمقراطي، دمشق، ١٩٨٤/٧/٩، ص١٤

(٨١) المصدر السابق، ص٨ – ٩.

(٨٢) المصدر نفسه، ص١١

للرئيس) وبعبارات لا قيمة لها لدى عرفات من طراز (قيادة جماعية) و(وضع لائحة داخلية لتنظيم عمل اللجنة التنفيذية)»(٨٣).

ورد «التحالف الديمقراطي» على بيان «التحالف الوطني»، المشار إليه، بإصدار كراس طويل، اعتبر فيه أن «اتفاق عدن – الجزائر» قد مثّل «انتصاراً للوطنية الفلسطينية»، إذ أمكن له أن يجمع بين عاملين أساسيين، لابد من توافرهما «في أي اتفاق وطني»، وهما «الحفاظ على وحدة م.ت.ف من جهة، وصيانة خطها الوطني من جهة ثانية»، وإن كان الإتفاق، كما جاء في رد «التحالف الديمقراطي»، «لا يمثل حالة الطموح التي ترتقي إليها أبصار القوى الديمقراطية الفلسطينية، لكنه بلاشك يمثل قاسماً مشتركاً يجمع مصالح القوى الوطنية ويشكل أرضية صالحة لإعادة توحيد م.ت.ف على أسس وطنية مناهضة للإمبريالية والصهيونية والحلول الإستسلامية»(٨٤).

وقد أدت المعارضة الشديدة التي أبداها «التحالف الوطني» لـ«اتفاق عدن – الجزائر» ولمبدأ الحوار مع قيادة فتح من جهة، والإختلاف الذي برز حول فهم وظيفة هذا الإتفاق وكيفية التعامل معه بين الطرفين الموقعين عليه من جهة ثانية، إلى إجهاض فرصة استعادة وحدة منظمة التحرير، ولاسيما بعد أن أقدمت قيادة حركة فتح منفردة على الدعوة إلى عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في مدينة عمان في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني ١٩٨٤(٨٥). وفي الواقع، فقد كان العجز عن عقد دورة توحيدية للمجلس الوطني، في ذلك الحين، تعبيراً عن عمق الخلافات بين التيارات الثلاثة، التي نجمت عن انقسام المنظمة، ليس حول الخط السياسي والتكتيكات اليومية والأمور التنظيمية فحسب، وإنما، في الأساس، حول جذور أزمة المنظمة وأسبابها وحول قضايا مفصلية مثل قضية استقلالية القرار الوطني الفلسطيني وقضية الوحدة الوطنية والإجماع الفلسطيني.

أزمة منظمة التحرير: الجذور والأسباب

فمنذ نهاية العام ١٩٨٣، أصبح الحديث عن أزمة منظمة التحرير يتردد بكثرة على الساحة الفلسطينية. وكان التيار الذي عبرت عنه قيادة حركة فتح – والذي كان معنياً بحكم موقعه القيادي في مؤسسات منظمة التحرير بإبراز أن المنظمة بقيت تحافظ على قوتها على الرغم من الإنقسام الداخلي في صفوفها – هو أقل من لجأ إلى استخدام مصطلح «الأزمة»، وظل يركز على دور

---

(٨٣) المصدر نفسه، ص١٣ – ١٤.

(٨٤) انظر. رد التحالف الديمقراطي على بيان التحالف الوطني حول اتفاق عدن – الجزائر، تموز ١٩٨٤، ص٦ – ٧.

(٨٥) بررت قيادة حركة فتح، على لسان خالد الحسن، خطوتها الإنفرادية تلك بعدم احترام «التحالف الديمقراطي» للموعد الذي اقترحه «إتفاق عدن – الجزائر» لعقد المجلس الوطني، ورفضه عمان كمكان لالتئام أعماله، وذلك بعد أن اعتذرت الجزائر عن استضافة المجلس لعدم التزام كل اعضاء «التحالف الديمقراطي» بحضور المجلس الوطني في الجزائر. انظر: الحسن، خالد: الإتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك (عمان ١١/٢/١٩٨٥). في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك السياسي، عمان، دار الجليل للنشر، ص ٧١.

العامل الخارجي في إحداث الإنشقاق داخل حركة فتح. ففي التقرير السياسي الذي قدمه، باسم اللجنة التنفيذية، إلى الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، اعتبر فاروق القدومي أن الإنشقاق داخل حركة فتح، التي تمثل «العامود الفقري في حركة المقاومة الفلسطينية» كما قال، استهدف «كسر هذا العامود الفقري» كي تصبح حركة المقاومة «أشلاء محطمة تسهل السيطرة عليها واحتواؤها»، وتحطيم السمعة السياسية لمنظمة التحرير كي «تختفي بذلك المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة»(٨٦). وفي حوار أجرته معه دورية «النشرة» في ٨ نيسان ١٩٨٥، رأى ياسر عرفات أن أزمة الثورة الفلسطينية «هي أزمة اكتمال وليس أزمة انتهاء»، محملاً مسؤولية هذه الأزمة إلى كل من سوريا وليبيا اللتين «وضعتا ثقلهما ضد الثورة الفلسطينية»، وذلك بعد أن قدمت هذه الثورة من خلال معركة بيروت، كما ذكر، «شكل المواجهة الناجح» للجماهير العربية، وطرحت من خلال هذا الشكل «حلاً للمأزق الذي لم تستطع أن تحله الأنظمة [العربية]»(٨٧).

أما التيار الذي عبرت عنه «فتح – الإنتفاضة» والفصائل التي توحدت معها في إطار «التحالف الوطني»، فقد حمّلت رئيس منظمة التحرير مسؤولية الأزمة التي انفجرت في منظمة التحرير، معتبرة أن النهج الذي سار عليه ياسر عرفات قد «تدرج في الإبتعاد عن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وعن برنامج فتح السياسي»، ليصل به الأمر، بعد الخروج من بيروت، إلى حد «التفريط بكل مرتكزات الثورة والنضال الفلسطيني»(٨٨). وفي المشروع الذي طرحه في أيار ١٩٨٤، عرض «التحالف الوطني الفلسطيني» مظاهر «النهج المنحرف» على النحو التالي:

«منذ خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت استمرت قيادة عرفات في نهجها المنحرف على كل الصعد السياسية والعسكرية والتنظيمية والمالية، والتي تمثلت في ممارساتها سواء على صعيد الموقف من المشاريع والحلول الأمريكية والزعم بوجود إيجابيات في مشروع ريغان، وفي اتصالاتها مع نظام كمب ديفيد في مصر...، وبإقامة العلاقة مع النظام الأردني وتقديم التنازلات له بالإستعداد لمشاركة النظام الأردني في تمثيل الشعب الفلسطيني، وفي عقد اجتماعات مع رموز صهيونية معروفة...؛ ومن جهة أخرى في إسقاط أي دور لقوات الثورة الفلسطينية في لبنان ومحاولة إبعاد وتشتيت هذه القوات في عدد من الدول العربية وفي التركيز على

---

(٨٦) «التقرير السياسي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (وثائق الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، عمان ٢٢ – ٢٩/١١/١٩٨٤)، شؤون فلسطينية، العدد ١٤٠ – ١٤١، تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٨٤، ص١٤٧ – ١٤٨.

(٨٧) ««النشرة» تحاور الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات»، النشرة، العدد ٤٥، السنة الأولى، ٨ نيسان ١٩٨٥، ص٧ – ٨

(٨٨) «حوار مع سميح أبو كويك» (قدري)، الثورة، دمشق، ٤/٩/١٩٨٤.

وأشار قائد آخر من قادة «فتح – الإنتفاضة» إلى أن الأزمة في منظمة التحرير هي، في الأساس، «أزمة قيادة»، تتجلى في «عجز الشريحة الطفيلية اليمينية عن الإستمرار في دورها»، ومسارعتها، بعد الخروج من بيروت، إلى «حسم موقفها إلى جانب الإنخراط في معسكر الثورة المضادة انسجاماً منها مع مصالحها الطبقية الضيقة وارتباطاتها بالسياسة الرجعية».

العملة، أبو خالد «في ذكرى الشهيد ماجد أبو شرار. سنبقى أوفياء لأفكار الشهيد الديمقراطية الثورية»، العاصفة، العدد ٢٣، ١٥/١٠/١٩٨٤

التحرك السياسي والدبلوماسي على حساب الكفاح المسلح؛ ومن جهة ثالثة بضرب أسس العمل الوحدوي واستمرار سياسة التفرد والإنفراد والخروج على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وفي هدر وتبديد أموال الصندوق القومي»[٨٩]

ومن جهتها، ركزت الفصائل اليسارية الفلسطينية التي انضوت في إطار «التحالف الديمقراطي»، وإن لم تغفل دور العامل الخارجي في تفجر أزمة منظمة التحرير، على الطبيعة الداخلية لهذه الأزمة، محمّلة مسؤولية انفجارها إلى نهجين، نهج «يميني» صار، في مرحلة ما بعد بيروت، كما لحظ الأمين العام للجبهة الشعبية يهدد الثورة الفلسطينية جدياً «بالإحتواء من قبل المشاريع الأمريكية – الرجعية المطروحة كحلول للقضية الفلسطينية»، ونهج «الإقتتال الفلسطيني» الذي لا يرى أن التناقضات داخل الثورة «يجب أن تحسم عن طريق النضال السياسي والجماهيري وعن طريق الحوار الديمقراطي»[٩٠]. وفي التقرير الصادر عن اجتماع لجنتها المركزية في تشرين الأول ١٩٨٤، أشارت الجبهة الديمقراطية إلى أن النهج الأول قد استفحل، بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، بسبب «تزايد المصاعب التي تحيط بالثورة الفلسطينية وافتقادها إلى مقومات التواجد والتحرك المستقل وتزايد الضغوط الرجعية العربية [عليها]»، معتبرة أن هذه المصاعب قد دفعت أصحاب هذا النهج، الذين يمثلون «شرائح من البرجوازية الوطنية الفلسطينية»، إلى «الإغراق في اليأس والقنوط وتكثيف البحث عن مخارج وهمية بالتكيف مع شروط الحلف المعادي»، وإن أدى ذلك إلى «تقديم تنازلات عن أسس البرنامج الوطني لمنظمة التحرير»[٩١]. وفي التقرير نفسه، أخذت الجبهة الديمقراطية على أصحاب «النهج المغامر»، المعبر عن مصالح «شريحة برجوازية صغيرة بيروقراطية»، سعيه إلى حل مسألة القيادة في منظمة التحرير «بوسائل إنقلابية»، الأمر الذي أدخل الثورة الفلسطينية «في دوامة من العنف الدموي والإقتتال والتدمير الذاتي التي لم تفعل سوى تعزيز مواقع القيادة اليمينية بين صفوف الجماهير»[٩٢].

وفي التقرير الصادر عن لجنته المركزية في كانون الأول ١٩٨٤، قدّر الحزب الشيوعي الفلسطيني أن الأزمة في منظمة التحرير ترجع إلى مرحلة سبقت الخروج من بيروت والإنقسام الذي وقع داخل حركة فتح في أيار ١٩٨٣، وهي قد نشأت في مجرى تطور حركة المقاومة الفلسطينية وتطور دور حركة فتح في إطارها، وارتبطت، ارتباطاً وثيقاً، ببروز «نهج يميني» داخل قيادة هذه الحركة استفاد من ظاهرة الإزدواجية التي طبعت مواقف الحركة السياسية، وحاول أن يجعل من التعديل الذي أُدخل على شعار «التحرير الكامل» لفلسطين، وتبني البرنامج المرحلي، محطة على طريق تقديم تنازلات سياسية عن برنامج منظمة التحرير:

---

(٨٩) مشروع التحالف الوطني الفلسطيني، منشورات إلى الامام للطباعة والنشر، دمشق – بيروت، أيار ١٩٨٤، ص١١ – ١٣.

(٩٠) «الرفيق جورج حبش في ندوة اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين»، الهدف، العدد ٦٩٧، ١٩٨٣/١١/٧، ص٨ و١٠.

(٩١) الأزمة في منظمة التحرير الفلسطينية وتحالفاتها العربية، تشرين الاول ١٩٨٤، ص١٠ – ١١.

(٩٢) المصدر السابق، ص١٥ – ١٦.

«لقد بدأت هذه الحركة [فتح] بشعارات سياسية أبرزها تحرير فلسطين بالكامل وجرت تعبئة عناصرها على هذا الأساس، ولكن في مجرى النضال الباسل والمتفاني أدركت عدم واقعية هذه الشعارات وأخذت تعدل فيها في المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة لكن تعديل شعار التحرير الكامل لم يكن نابعاً كلياً من الإدراك الواقعي لمعطيات الصراع وأبعاده والحاجة إلى وضع أهداف ملموسة أمام الجماهير، [وإنما] جاء في فترة انتقال حركة المقاومة الفلسطينية إلى حالة الدفاع بعد مذابح أيلول واضطرارها إلى الخروج من الأردن . ، الأمر الذي جعل بعض الشرائح والعناصر المتنفذة في منظمة التحرير، من ممثلي الأقسام العليا من البرجوازية الوطنية الفلسطينية، تنظر إلى هذا التعديل كمحطة في اتجاه تعديلات جديدة تقع في خانة الإنحراف السياسي»(٩٣).

وقد ربط التقرير نفسه بروز التوجه نحو «الإنحراف السياسي» بالتغيرات التي طرأت على بنية منظمة التحرير، ولاسيما بعد نشوب الحرب الأهلية اللبنانية وتزايد الإعتداءات الإسرائيلية على مواقع المنظمة في لبنان، الأمر الذي خلق «حاجات جديدة تميزت بالنمو العمودي لحركة المقاومة وظهور الهيئات والمؤسسات ومعها البيروقراطية المدنية والعسكرية، التي زاد من تضخمها تدفق الأموال النفطية على قيادة هذه الحركة. . .، وخلق هذا نمطاً من الإنفاق لم يسبق أن عرفته أية حركة ثورية من قبل»(٩٤).

وفي مواجهة «التيار اليميني» الجانح نحو «الإستسلام»، برز، كما قدّر الشيوعيون الفلسطينيون، «تيار مغامر»، كـ«رد فعل قومي متطرف» على التيار الأول، سعى إلى «شق الوحدة الوطنية وتجاوز برنامج الإجماع الوطني من خلال رفض أسسه الواقعية الثورية»، واستصغر شأن النضال من أجل «تعبئة الجماهير الفلسطينية واستخدام طاقاتها لقطع الطريق على طروحات الإستسلام»، معبراً في ذلك، كما ورد في التقرير المذكور، عن «فكر البرجوازية الصغيرة»، الذي عرفته الساحة الفلسطينية «في مرحلة كان من الممكن [فيها] أن يجد هذا الفكر صدى له في أوساط الجماهير الفلسطينية التي لا ترى في الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة حلاً مباشراً لتطلعاتها في العودة إلى نفس القرى والمدن التي شُردت منها»(٩٥).

---

(٩٣) الوضع الفلسطيني الراهن ومهمات الحركة الوطنية الفلسطينية، كانون الاول ١٩٨٤، ص٣٨ – ٣٩

(٩٤) المصدر السابق، ص٤٠ – ٤١

(٩٥) المصدر نفسه، ص٦٢ – ٦٣.

ولمزيد من التفاصيل عن موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من أزمة منظمة التحرير وجذورها، يمكن الإطلاع على نص الحوار الذي أجرته مجلة «الكاتب» المقدسية مع أمين عام الحرب بشير البرغوثي ونشر في كراس خاص تحت عنوان: الوضع السياسي الراهن ومهام القوى الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة، منشورات الحزب الشيوعي الفلسطيني، [تشرين الثاني ١٩٨٤]

تفسيرات متعارضة لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني

وفي إطار الحديث عن أزمة المنظمة، ودور العامل الخارجي فيها، احتدم من جديد السجال حول مسألة استقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

وكانت قيادة حركة فتح، الممثل الأبرز للوطنية القطرية الفلسطينية، من أكثر من ركز على هذه المسألة، مصوّرة الخلاف الذي نشب بينها وبين القيادة السورية باعتباره، في الأساس، خلافاً على الموقف من القرار الوطني الفلسطيني المستقل. ففي التقرير السياسي الدي قدمه أمام دورة المجلس الوطني السابعة عشرة، رأى فاروق القدومي أن الخلاف مع سوريا هو «حول محاولاتها المستمرة الهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية واحتواء ومصادرة القرار الوطني الفلسطيني»، معتبراً أن هذا «الخلاف» سبق وأن برز في عام ١٩٧٦ عند دخول القوات السورية إلى لبنان[٩٦]. وفي الكلمة التي ألقاها، باسم حركة فتح، أمام مندوبي المجلس الوطني، أكد صلاح خلف أن «الخلاف السياسي» مع سوريا ينبع من كون سوريا «ليست مع الدولة الفلسطينية المستقلة . [و] ليست مع منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لقرار مستقل»[٩٧]. ثم أوضح فهم حركته للقرار الوطني الفلسطيني المستقل بقوله: «إن الحديث عن القرار المستقل ليس مرتبطاً بالمعنى الإقليمي. . . ولكن يجب أن نفهم القرار المستقل أن الدول العربية جميعها عندما تأخذ قراراً لا تستشير الواحدة منها الأخرى . [فـ] لماذا نحن فقط لا يجوز أن يكون لنا قرار؟» معتبراً أن من حق منظمة التحرير وهي تسير «في حقل الألغام العربية والدولية» أن تمارس التكتيكات التي تراها مناسبة من دون أن تتشاور مع أحد حول هذه التكتيكات[٩٨]. وفي حوار مطول مع «شؤون فلسطينية»، أوضح خليل الوزير (أبو جهاد) حقيقة موقف حركته من مسألة الإستقلالية الفلسطينية، مسترجعاً، في هذا السياق، المنطلقات الأولية التي انطلقت منها في الستينات؛ فأشار، في البدء، إلى أنه سيكون واهماً كل «من يعتقد بأنه يمثل الشعب الفلسطيني وهو ليس فلسطينياً، لأن الفلسطينيين وحدهم يعرفون حجم معاناتهم»، كما سيكون واهماً كل «من يعتقد، حتى لو كان

(٩٦) انظر: «التقرير السياسي للجنة التنفيذية»، شؤون فلسطينية، العدد ١٤٠ - ١٤١، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

(٩٧) «كلمة حركة فتح ألقاها صلاح خلف»، المصدر نفسه، ص١٧٦

(٩٨) المصدر نفسه، ص١٧٦ وص١٧٨ - ١٧٩

وقد اعتبر البيان الختامي الصادر عن الدورة السابعة عشرة أن انعقاد المجلس الوطني قد جسد «الشخصية الوطنية الفلسطيبية واستقلالية القرار الوطني الفلسطيني وحرية الإرادة الفلسطينية وشرعية الثورة الفلسطينية، معبراً عنها كلها بمنظمة التحرير».

المصدر نفسه، ص١٧٣

وأكدت القرارات السياسية الصادرة عن تلك الدورة، بعد أن أشارت إلى أهمية العمل على تصحيح العلاقات مع سوريا، أن هذه العلاقات يجب أن تُرسى على أساس «١- الإلترام بقرارات القمم العربية بشأن حل القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي ، ٢- الإحترام المتبادل لمبادئ الإستقلال الوطني و المساواة والتكافؤ في العلاقات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام القرار الوطني الفلسطيني على قاعدة الإلترام القومي ، ٣- النضال المشترك ضد العدو الإسرائيلي والمخططات الإمبريالية ورفض كافة المشاريع الجزئية والمنفردة التي تتخطى حقوق الشعب الفلسطيني»

المصدر نفسه، ص١٦٨.

فلسطينياً، بأنه يمثل الشعب الفلسطيني إن هو سلّم قراره وإرادته لغير أبناء الشعب الفلسطيني»[٩٩]، ثم حدد منطلقات «الرؤيا الإستراتيجية» التي تنطلق منها حركة فتح بقوله

«في العالم العربي مسألتان أساسيتان، ارتبطت، بهما وحولهما، كافة التشكيلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية. الأولى هي مسألة الحدود الإقليمية، حدود الأمن الإقليمي، حدود التجزئة والقطرية. هذا واقع. الثانية هي المسألة القومية التي ظلت بمثابة طموحات وأمنيات ورغبات. واستخدامها كشعارات تم تحت غطائها تكريس الحدود الإقليمية وتعميق التجزئة. ودون غيره من الشعوب العربية، عاش الشعب الفلسطيني حالة الأمنية والطموح والرغبة على أرض الواقع. بمعنى، كان الشعب الفلسطيني، ومايزال، وحده الذي لم يبن ولم يقم كيانيته الإقليمية، أو حدوده الإقليمية على حساب طموحه القومي، في حين كان غيره، ومايزال، يناضل من أجل بناء هذه الكيانية على الأرضية القومية.

في هذا تبرز المأساة، إذ يرى البعض أن في محاولة الشعب الفلسطيني بناء كيانيته الإقليمية تناقضاً صارخاً مع ما رسمه هذا البعض، لنفسه، من كيانية وإقليمية، مما دفع به إلى [محاربة] الكيانية الفلسطينية ومحاولة ذبحها على مذبح القومية، كغطاء لحماية كيانيته الإقليمية ذاتها. لا نريد أن نسهب أكثر، ولكن ما نريد أن نؤكد عليه هو أن المسألة لا تكمن، فقط، في أن المنظمة تمثل الشعب الفلسطيني أو لا تمثله، بل في مقدار ما يحلو للبعض أن يكون للشعب الفلسطيني تمثيل في الأساس، أي تمثيل. هنا المشكلة. والتساؤل قائم: من في مقدوره تمثيل الشعب الفلسطيني الذي بلغ تعداده خمسة ملايين نسمة؟ ليس سوى م.ت.ف، فهي الصيغة – الوسيلة التي يتمسك بها الشعب الفلسطيني كتعبير عن تمثيله لنفسه. ومستقبل الصيغة من مسؤولية الشعب الفلسطيني وحده، ولن يتخلى عنها، لأن م.ت.ف تجسد له الأمل في نيل الحق وتقرير المصير. وما عدا ذلك هو الإحتلال بكافة أشكاله المباشرة وغير المباشرة، وهو ما انطلقت م ت ف من أجل مقاومته

وم.ت.ف نحن. نحن نمثل شعبنا ومنه نستمد قوتنا. ولطال ما سعينا إلى تحقيق طموحاته الوطنية. وما حققه شعبنا في سبيل تحقيق أهدافه كبير جداً، ولن يفرط به تحت أي ظرف ولا لأي جهة كانت.

هذه هي الإستراتيجية التي نعتمدها، ولنا أساليبنا المختلفة للحفاظ عليها»[١٠٠].

وكان أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة قد ميّز، في كلمته أمام الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر، بين استقلالية القرار الوطني الفلسطيني من جهة، وبين الإقليمية والإنعزال، من جهة ثانية، مؤكداً أن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني يجب

(٩٩) «في حديث لـ شؤون فلسطينية: خليل الوزير يقيّم مختلف مراحل النضال الفلسطيني»، شؤون فلسطينية، العدد ١٥٢ – ١٥٣، تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٨٥، ص١٢

(١٠٠) المصدر السابق، ص١٣

أن تعني الوقوف «في وجه محاولات تزوير الشخصية الفلسطينية وفي وجه محاولات تذويب الكيان [الفلسطيني]»، لكن دون أن تعني أبداً «الإقليمية [و] الإنعزال عن جسم الأمة العربية»، واعتبار أن الفلسطينيين هم «الوحيدون المعنيون بقضية فلسطين وبالنضال الوطني من أجل تحرير فلسطين»، ومحذراً، في هذا السياق، من أن فهم استقلالية القرار الوطني بهذا المعنى الإقليمي والإنعزالي قد «يفتح الباب أمام شرعية وقبول القرارات الإقليمية لتصفية الصراع مع العدو الصهيوني، فنرى قراراً مصرياً، كما فعل السادات، وقراراً لبنانياً، وبعد ذلك قراراً فلسطينياً، وثم قراراً سورياً»[١٠١]. وقد أخذ سميح أبو كويك (قدري)، أحد قادة «الإنتفاضة» في حركة فتح، على ياسر عرفات «تنازله» عن مبادئ الثورة الفلسطينية التي ترى في قضية فلسطين «قضية الأمة العربية، ولا يجوز التفرد بأي موقف تجاهها بعيداً عن رأي الأمة العربية ممثلة بالمناضلين من أجل وحدتها وتحررها وتقدمها»، منتقداً، في هذا السياق، موقف رئيس المنظمة من مسألة القرار الوطني الفلسطيني المستقل، ومقدراً أن هذا الأخير قد «عمل على الإنخراط بالمشروع الأمريكي تحت شعار القرار الفلسطيني المستقل»[١٠٢].

أما الفصائل اليسارية الفلسطينية، التي ستتحد في إطار «التحالف الديمقراطي»، فقد حاولت أن تبني موقفها تجاه هذه المسألة على قاعدة «جدلية العلاقة» بين البعدين الوطني والقومي للقضية الفلسطينية؛ فأكد جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية، أن جبهته التي تقف ضد «إثارة النزعات الإقليميـة القطرية» تناضل من أجل الحفاظ على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني ضمن فهمها «للترابط الجدلي بين استقلالية [هذا] القرار والأنظمة الوطنية العربية والقوى التقدمية العربية»، معتبراً أن الثورة الفلسطينية «لا تستطيع أن تحقق أهدافها إلا من خلال ترابط جدلي بين الثورتين الفلسطينية والعربية» ولا يمكنها تحرير الأرض الفلسطينية «بدون نقاط إرتكاز. . . في بلدان الطوق»[١٠٣]. أما الأمين العام للجبهة الديمقراطية، فقد دعا إلى إقامة العلاقات الفلسطينية – السورية – الوطنية اللبنانية على قاعدة أن يكون لكل طرف من هذه الأطراف «قراره الوطني المستقل» النابع من خصوصية أوضاعه، على أن تتشارك هذه الأطراف في وضع «القرار القومي، القرار المشترك» على أساس «التكافؤ والمساواة»[١٠٤]. وفي هذا السياق، أشار نايف حواتمة إلى وجود موقفين «خاطئين» في التعامل مع مسألة القرار الوطني الفلسطيني المستقل، الأول تعبر عنه «البرجوازية الوطنية» الفلسطينية التي تجنح نحو «الإنغلاق فلسطينياً وبناء العلاقات القومية على قاعدة العلاقة النفعية»، والثاني تعبر عنه «إيديولوجيا البرجوازية الصغيرة القومية» التي تعمل على «محو الفواصل بين ما هو عام (قومي) وما هو خاص (وطني)»، وتفتقد «إلى اشتقاق سياسة متوازنة وتوحيدية في مجرى النضال بين الوطني

(١٠١) «كلمة أحمد جبريل في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني»، أورده أبراش، د ابراهيم «الثورة الفلسطينية بين إستقلالية القرار ومسألة التداخل القومي»، شؤون فلسطينية، العدد ١٥٨ – ١٥٩، أيار – حزيران ١٩٨٦، ص٩

(١٠٢) «حوار مع سميح أبو كويك»، الثورة، مصدر سبق ذكره

(١٠٣) «الرفيق جورج حبش في ندوة اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين»، الهدف، مصدر سبق ذكره، ص٩ و١١

(١٠٤) «كلمة نايف حواتمة في العيد الرابع عشر للجبهة الديمقراطية» (دمشق ١٤/٣/١٩٨٣)؛ حواتمة، نايف قضايا الثورة الفلسطينية والمرحلة الحديدة، منشورات الحبهة الديمقراطية، نيسان ١٩٨٣، ص٧٠ وص٨٢

والقومي». ورأى أمين عام الجبهة الديمقراطية أن السياسة «المبدئية الصائبة» تجاه هذه المسألة يجب أن «تستوعب الخصوصية الوطنية وتجمع بعلاقة جدلية خلاقة بين ما هو وطني وما هو قومي، وعلى قاعدة الأخوة والمساواة الديمقراطية في تقرير كل ما يمس الحقوق والمصالح القومية المشتركة العليا»(١٠٥).

وفي مقال نشرته مجلة «الكاتب» المقدسية، تحت عنوان «إستقلالية القرار الفلسطيني»، لحظ نعيم الأشهب، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، أن الجدل قد ازداد «خلال أزمة منظمة التحرير الفلسطينية الحالية حول استقلالية القرار السياسي الفلسطيني، وتراوح هذا الجدل بين تصوير هذه الإستقلالية على نحو من الإنغلاق والتقوقع وبين إنكار هذه الإستقلالية أصلاً»، معتبراً أن تصارع الأفكار في الساحة الفلسطينية، حول هذه المسألة، قد بدأ قبل نشوب أزمة منظمة التحرير الحالية بوقت طويل، لكنه اكتسب في ظروف الأزمة طابعاً حاداً وصار يحكم مواقف سياسية يمكن أن تحدد مستقبل وجود منظمة التحرير الفلسطينية(١٠٦). وفي انتقاده للإتجاه الأول، كتب الأشهب:

«إن الأساس الموضوعي للقضية الفلسطينية يجعل اتجاهات الإنغلاق والتقوقع ضرباً من الإنتحار السياسي؛ فالمؤامرة الإمبريالية – الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، منذ وعد بلفور، لم تستهدف فقط الشعب الفلسطيني، بل استهدفت ومنذ البداية مجموعة شعوب المشرق العربي ومنع وحدتها، وقد تأكد هذا المرمى للمؤامرة بعد قيام دولة إسرائيل بنوع خاص .. إن هذا يؤكد أن جبهة أعداء الشعب الفلسطيني هي من الإتساع والقوة بحيث لا يستطيع التصدي لها بنجاح بقواه الخاصة بمعزل عن نضال الشعوب العربية ولاسيما المجاورة. إن قومية القضية الفلسطينية تنبع أساساً من كونها جزءاً من قضية تشمل الشعوب العربية المجاورة على الأقل»(١٠٧).

وبخصوص الموقف من الإتجاه الثاني، أكد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، في المقال نفسه، أن نفي استقلالية هذا القرار لا يقل خطورة عن اتجاه الإنغلاق والتقوقع، وكتب:

«فتحت غطاء «قومية» القضية الفلسطينية، سعت الأنظمة الرجعية العربية على الدوام لفرض هيمنتها على الحركة الوطنية الفلسطينية وصولاً إلى ضربها وتصفيتها. إن أقسى وأخطر النكسات التي عرفتها الحركة الوطنية الفلسطينية قد ارتبطت بتخلي القيادة الفلسطينية السابقة عن هذه الإستقلالية. هكذا كان الحال عام ١٩٣٦، عندما رضخت هذه القيادة لضغوط الملوك والحكام العرب الذين تدخلوا بإيعاز من بريطانيا لكسر الإضراب السياسي الذي دام قرابة ستة شهور وأربك المحتلين البريطانيين. . . وهكذا كان الحال أيضاً عندما تخاذلت تلك القيادة العاجزة عن قيادة الشعب الفلسطيني

(١٠٥) حواتمة، نايف: أزمة منظمة التحرير الفلسطينية. تحليل ونقد. الجذور والحلول، نيقوسيا، منشورات شركة ت هـ ع. للنشر، [من دون تاريخ]، ص٣٣ – ٣٤.

(١٠٦) الأشهب، نعيم: «إستقلالية القرار الفلسطيني»، الكاتب، القدس، العدد ٥٤، تشرين الأول ١٩٨٤، ص٨ – ١١

(١٠٧) المصدر السابق، ص٨.

في أدق ظروف المؤامرة الإمبريالية - الصهيونية التي استهدفت تشريده وسلّمت الأمر للحكومات العربية الرجعية المجاورة التي عملت - تحت شعار تحرير فلسطين - على شل إرادة شعبها ومنعه من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بموجب قرار الأمم المتحدة [لعام] ١٩٤٧»(١٠٨).

وعن فهم حزبه لمعنى استقلالية القرار السياسي الفلسطيني، اعتبر نعيم الأشهب أن هذه الإستقلالية: «تفترض أعلى مستوى من التنسيق مع قوى حركة التحرر العربية بما فيها الأنظمة العربية المعادية للإمبريالية، ومع قوى الثورة العالمية وطليعتها الإتحاد السوفييتي. ففي إطار معركة حركة التحرر العربية، ومعركة معسكر الشعوب ضد قوى الإمبريالية والعدوان، ليس للثورة الفلسطينية حقوق من دون أن يكون لها واجبات، والتنسيق هو المظهر الأساسي لهذه الواجبات. وبهذا المعنى، فإن القرار السياسي الفلسطيني هو بالضرورة وطني، أي أنه ذو بعد واحد، وأي ممارسة له في اتجاه آخر تفقده معنى ومبرر وجوده»(١٠٩).

سبيل حل الأزمة: الحفاظ على الإجماع في إطار المنظمة أم تجاوزه؟

بقي الإجماع الفلسطيني هو المبدأ الذي حكم العلاقات الداخلية بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والأساس الذي قامت عليه وحدتها طوال الفترة التي سبقت قيام إسرائيل بغزو لبنان في صيف العام ١٩٨٢. وعلى الرغم من الخلافات السياسية الحادة التي كانت تظهر على الساحة الفلسطينية، والتي كان يجري التعبير عنها تنظيمياً في امتناع فصائل معينة ولاسيما الجبهة الشعبية عن المشاركة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو في تشكيل أطر جبهوية معارضة للخط العام المنتهج من قبل قيادة المنظمة الرسمية مثل «جبهة الرفض»، إلا أن أحداً لم يشكك في مبدأ الإجماع كأساس لصيانة وحدة المنظمة، وذلك إلى أن انفجرت الأزمة الداخلية للمنظمة في مرحلة ما بعد بيروت. ففي ظروف الإنقسام، الذي عمقه الإقتتال الفلسطيني - الفلسطيني، صارت تظهر دعوات إلى تجاوز هذا الإجماع، إما من خلال الدعوة إلى استبعاد تيار سياسي معين عن صفوف المنظمة وتشكيل أطر موازية، أو من خلال الدعوة إلى استبدال مبدأ الإجماع بمبدأ الأكثرية والأقلية والحكومة والمعارضة.

فقد قدّرت أطراف «التحالف الوطني» أن استعادة وحدة منظمة التحرير لا يمكن أن تتم في ظل استمرار وجود ياسر عرفات على رأس المنظمة، ودعت، على لسان أحد قادة «فتح - الإنتفاضة»، إلى «مقاطعة أي مؤسسة فلسطينية يترأسها أو يشارك فيها [ياسر عرفات]»(١١٠). وأكد قائد آخر للحركة نفسها أن حل أزمة منظمة التحرير يتطلب السعي إلى «نزع سلاح

(١٠٨) المصدر نفسه، ص٩.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص١٠.

(١١٠) «ندوة لسميح أبو كويك» (قدري)، القبس، الكويت، ١/٨/١٩٨٤.

«الشرعية» عن عرفات ونبذ كل الأوهام التي تروج عن «استقلاليته» و«الوحدة معه»»، معتبراً أن استمرار الرهان على دور ياسر عرفات هو «مغامرة كبرى» بحق الشعب الفلسطيني وإنجازات ثورته، ومشدداً على أهمية التخلص من التأثيرات السياسية التي تركتها قيادة ياسر عرفات على الفكر السياسي الفلسطيني، والتي طاولت، في نظره، «القوى الديمقراطية» الفلسطينية، وتمثلت في «تعزيز أوهام التسوية والأفكار الإصلاحية وطمس دور القوى الإجتماعية ومدى مشاركتها في النضال و[تكريس] الإقليمية و«الكيانية»»[111]. وكان «التحالف الوطني» قد دعا، في المشروع الذي تقدم به في أيار ١٩٨٤، إلى تشكيل «هيئة مشتركة للإنقاذ الوطني» يترأسها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ويشارك فيها أعضاء اللجنة التنفيذية الذين يتخذون موقفاً «مناهضاً لنهج الإنحراف»، على أن تمثل هذه الهيئة «إطاراً مؤقتاً» يسعى إلى «الحفاظ» على وحدة منظمة التحرير[112]. وفي ذلك المشروع، جرى التوكيد على أن حماية وحدة منظمة التحرير تتطلب «إسقاط نهج الإنحراف والإستسلام والإنقسام الذي تمثله قيادة عرفات». وفي المقابل، صارت قيادة حركة فتح، في مرحلة ما بعد بيروت ولاسيما بعد معارك طرابلس وانفرادها بعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في عمان، تميز بين «وحدة الشعب» أو «الوحدة الوطنية الشعبية» وبين «وحدة الفصائل» أو «وحدة أدوات النضال»، معتبرة أن الوحدة الوطنية «هي وحدة الشعب أولاً داخل وخارج الأرض المحتلة»، وأن «التفاف» الشعب الفلسطيني حول حركة فتح هو «التعبير» عن هذه الوحدة وفي هذا السياق، رأى أحد أبرز قادة حركة فتح، وهو خليل الوزير، أن الوحدة الوطنية الفلسطينية قد مرت بمراحل ثلاث: المرحلة الأولى، كانت «مرحلة إبراز الهوية ومسألة التمثيل» التي مثلتها منظمة التحرير بقيادة أحمد الشقيري حتى حزيران ١٩٦٧؛ والمرحلة الثانية، كانت «مرحلة إعطاء الهوية والتمثيل، المضمون النضالي والإستقلالية في القرار الوطني الفلسطيني وذلك عن طريق البدء في الكفاح المسلح وما أدى إليه ذلك من أبعاد سياسية»، ومثلت تلك المرحلة، كما رأى القيادي نفسه، «حركة فتح في قيادتها منظمة التحرير» واستمرت حتى العام ١٩٧٤؛ وكانت المرحلة الثالثة مرحلة «إعطاء الشرعية العربية والدولية لهذه الهوية والقرار المستقل»، وهي مرحلة يمكن تسميتها، كما قال، «مرحلة ديمقراطية غابة البنادق، الديمقراطية الفلسطينية التعددية» «مرحلة القرار الفلسطيني الجماعي»، والتي انتهت بعد الخروج من بيروت. وبعد هذه المرحلة الثالثة، بدأت، كما قدّر عضو قيادة حركة فتح، مرحلة جديدة، قائلاً:

> «أصبحت المسألة أكثر تعقيداً، وتشابكت الأدوار وتم خلط الأوراق. ومع الوضع الجديد، كان لابد من اتباع أسلوب آخر في ممارسة الديمقراطية. كان لابد من الأخذ بأسلوب قرار الأغلبية دون التزام الأقلية، بمعنى الأخذ بقرار الأغلبية عبر المؤسسات الشرعية والتخلي بذلك عن عقدة حكم الأقلية للأغلبية في أضعف حلقاتها. تم تجاوز القرار الجماعي وأصبح القرار قرار الأغلبية عبر مؤسسات منظمة التحرير ذاتها»[113].

(١١١) «أبو خالد العملة، في ذكرى الشهيد ماجد أبو شرار »، مصدر سبق ذكره.

(١١٢) مشروع التحالف الوطني الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(١١٣) «في حديث لشؤون فلسطينية: خليل الوزير يقيّم مختلف مراحل النضال الفلسطيني»، مصدر سبق ذكره، ص١٥

وفي ما يتعلق بالدعوة إلى «إسقاط نهج عرفات»، أكد القيادي نفسه أن ياسر عرفات «لم يعد نهجاً، رمزاً فقط، وإنما أصبح مسألة فلسطينية متكاملة تعني الشعب والوطن والقضية، ومن يريد أن [يسقطه] كان عليه أن يتصدى ليس لنهج عرفات وإنما للمسألة الفلسطينية بأبعادها الثلاثة الشعب والوطن والقضية»[١١٤]. وعن الموضوع ذاته، رأى عضو آخر في قيادة حركة فتح، هو خالد الحسن، مسترجعاً بعض الأفكار التي طرحت بعد الخروج من الأردن في مطلع السبعينات، أن العمل الجبهوي كان بمثابة «المظلة» التي استظلت بها المنظمات «التي دخلت منظمة التحرير الفلسطينية للإستيلاء عليها»، وأن تشكيل لجنة تنفيذية للمنظمة على أساس التمثيل المتساوي لكل المنظمات كان سبباً في «ظهور وممارسة ديكتاتورية الأقلية بحجة ضرورة الإجماع في اتخاذ القرار»، الأمر الذي حوّل قرارات منظمة التحرير السياسية – كما اعتبر – إلى «قرارات إعلامية بعيدة عن متطلبات القرار السياسي الذي يفترض توفر المضمون العملي له»[١١٥]. وأشار القيادي نفسه إلى أن حركة فتح، باعتبارها «العمود الفقري للمنظمة»، قد نجحت في مرحلة ما بعد بيروت وطرابلس في ممارسة «دروها القيادي» بعقدها الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، واستعادت بذلك «فاعلية وحيوية تمثيلها للشعب الفلسطيني»، معتبراً أن الجماهير الفلسطينية، التي محضت «ثقتها» لحركة فتح، كانت «دائماً متقدمة على كل القيادات الفلسطينية في كل عهود النضال، منذ العشرينات حتى الآن، في المحافظة على وحدتها جسداً وموقفاً، محققة بذلك الوحدة الوطنية الشعبية بمعناها الصحيح، ولو اختلف القادة فوق وتعطلت الوحدة الشاملة لأدوات النضال، لأنها تدرك أن النضال الصحيح سيستمر طالما التزمت فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بالخط الذي يريده الشعب»[١١٦].

وفي مواجهة اتجاهين برزا، من منطلقات مختلفة، الخروج على مبدأ الإجماع، بقيت أطراف «التحالف الديمقراطي» وحدها تؤكد على أهمية التمسك بهذا المبدأ كأساس لاستعادة وحدة منظمة التحرير، وتدعو إلى اللجوء إلى الحوار الديمقراطي، في إطار المؤسسات التمثيلية الفلسطينية، كسبيل إلى حل المشكلات السياسية والتنظيمية وتجاوز أزمة المنظمة.

وقد استند هذا الموقف إلى عدة اعتبارات، كان من أبرزها قناعة أطراف «التحالف الديمقراطي» بأن «الإتجاه اليميني» في الساحة الفلسطينية، الجانح نحو «الإستسلام»، مايزال يحافظ على «طبيعته الوطنية»، وهو ما يفرض، كما قدّرت الجبهة الديمقراطية، أن تخاض المعركة معه على قاعدة «الوحدة والصراع في إطار حركة وطنية فلسطينية موحدة»، وباعتماد وسائل «تتفادى التمزق والإنقسام والدمار الذاتي» وتهدف إلى «لجم اندفاعاته الإستسلامية والعمل على استعادته إلى أرضية البرنامج الوطني وليس دفعه إلى معسكر الأعداء»[١١٧]. وفي الإتجاه نفسه، أعرب الشيوعيون الفلسطينيون عن قناعتهم بأن حركة فتح لا يمكن «أن توافق بمجموعها على الجنوح والتعاطي مع المشاريع المشبوهة» التي تحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية،

(١١٤) المصدر نفسه، ص١٦.

(١١٥) الحسن، الإتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك، مصدر سبق ذكره، ص٢٧

(١١٦) المصدر نفسه، ص٧٤ – ٧٥

(١١٧) الجبهة الديمقراطية، الأزمة في منظمة التحرير وتحالفاتها العربية، مصدر سبق ذكره، ص١١ – ١٢.

الأمر الذي يخلق «إمكانيات واقعية» لاستعادة وحدة منظمة التحرير[118].

وقد حمّل «التحالف الديمقراطي» قيادة حركة فتح من جهة و«التحالف الوطني» من جهة ثانية مسؤولية الخروج على الإجماع، باعتباره أساس وحدة منظمة التحرير، فأشارت الجبهة الديمقراطية، على لسان أمينها العام، إلى أن «الإتجاه اليميني» يسعى إلى الإنفراد بمنظمة التحرير تحت عنوان «الحكومة والمعارضة» و«الأكثرية والأقلية»، بينما يدفع «الإتجاه المغامر» نحو «الطلاق بين قوى الثورة» ويعمل على «إهداء منظمة التحرير الفلسطينية إلى عرفات ومن يشايعه»[119] ومن جهته، أكد الحزب الشيوعي الفلسطيني أن منظمة التحرير، باعتبارها «تجسيداً للهوية الوطنية وعنواناً للشعب الفلسطيني»، قد حققت كل مكاسبها السياسية على قاعدة الإجماع، الذي مثّلته «قرارات المجلس الوطني الفلسطيني»، معتبراً أن مطالبة «اليمين الفلسطيني» باعتماد مبدأ الأكثرية بدلاً من الإجماع «يرمز إلى اعتراف ضمني من هذا اليمين بأنه لم يعد قادراً على تبني المواقف الوطنية»[120]. وشدد الحزب، في الوقت نفسه، على أن التغيير في منظمة التحرير لا يمكن تحقيقه إلا عبر «الوسائل الديمقراطية»، وأن العمل السياسي الدؤوب في أوساط الجماهير الفلسطينية هو «السبيل لتعديل توازن القوى وتحقيق التغيير المطلوب؛ وبغير ذلك تكون أية محاولة تستخدم أساليب أخرى مجرد محاولة إنقلابية تلحق الضرر بمجموع الحركة الثورية [الفلسطينية]»[121]

الاتفاق الأردني الفلسطيني وردود الفعل عليه

عبّر إقدام حركة فتح على الإنفراد بعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في عمان، وتجاوزها مبدأ الإجماع، عن رغبة هذه القيادة، كما أشير سابقاً، في إنهاء ما أسمته حالة «الشلل» التي عانت منها منظمة التحرير بعد وقوع الإنقسام في صفوفها، والعمل على «تفعيل» نشاط المؤسسات التمثيلية للمنظمة وتأكيد «شرعيتها»[122]، إضافة إلى إعادة الزخم إلى تحرك منظمة التحرير السياسي على قاعدة النهج الذي اختطه رئيسها، بعد الخروج من بيروت، والذي تميز

---

(١١٨) الحزب الشيوعي الفلسطيني، الوضع الفلسطيني الراهن ومهمات الحركة الوطنية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

(١١٩) حوار شامل مع نايف حواتمة حول القضايا الساخنة الفلسطينية والعربية، منشورات الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية، شباط ١٩٨٥، ص٢١

(١٢٠) الوضع الفلسطيني الراهن ومهمات الحركة الوطنية الفلسطينية، المصدر المذكور، ص٧٢ – ٧٣.

(١٢١) المصدر نفسه، ص٧٠

(١٢٢) في الكلمة التي ألقاها في الجلسة الإفتتاحية للدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٤، أشار ياسر عرفات إلى أن انعقاد المجلس الوطني – باعتباره «قاعدة الشرعية للنضال الوطني» – بعد «كل ما جابهناه من معوقات وعراقيل وضغوط استهدفت تعطيله ثم تأجيله في محاولة يائسة لشل المؤسسات الفلسطينية كلها»، يقدم «أكبر دليل وأسطع برهان على أن ما من قوة في العالم تستطيع تدمير منظمتنا أو تجاوزها أو القفز عليها». انظر الرأي، عمان، ٢٣/١١/١٩٨٤، ص١٠ – ١١

بالسعي من أجل تطوير العلاقات مع الأردن والتوصل إلى صيغة تحرك مشترك أردني – فلسطيني، من جهة، ومواصلة الإنفتاح والتقارب مع مصر من جهة ثانية.

وقد جاءت الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، وما صدر عنها من قرارات، لتعطي تزكية لهذا النهج؛ فاعتبر التقرير السياسي الذي قدمه فاروق القدومي، باسم اللجنة التنفيذية، أن انعقاد المجلس الوطني في عمان يمثل «نقطة انطلاق جديدة في العلاقات الأخوية المشتركة» بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وأن العلاقات «الخاصة» الأردنية الفلسطينية «هي مسألة جغرافية وديموغرافية، بالإضافة إلى كونها قومية وسياسية»، داعياً إلى «بذل جهود مضاعفة لبلورة سياسة أردنية فلسطينية واضحة بشأن تحرير أرضنا المحتلة»(١٢٣). وفي قراراته السياسية، أكد المجلس الوطني ضرورة «تنسيق الجهود للتحرك المشترك من أجل استعادة الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة»، منوهاً، في هذا السياق، بالكلمة التي ألقاها الملك حسين في افتتاح أعمال المجلس، وما تضمنته من «مبادئ وأسس» للعلاقة الفلسطينية – الأردنية ومن «مَقترحات للتحرك المشترك» بين الأردن ومنظمة التحرير، داعياً اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى «متابعة الحوار والتنسيق مع الأردن»(١٢٤). أما بخصوص العلاقة مع مصر، فقد أشار تقرير اللجنة التنفيذية السياسي، المقدم إلى دورة المجلس الوطني السابعة عشرة، إلى «الدور الهام» الذي لعبته مصر في «دفع القضية الفلسطينية بالرغم من القيود التي كبلتها بها إتفاقيات كمب ديفيد»، ولاسيما بعد أن قامت مصر، في ظل حكم حسني مبارك، «بإفشال عملية التطبيع، [و] أوقفت مفاوضات الحكم الذاتي وعززت دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية وأعادت علاقاتها الدبلوماسية مع الإتحاد السوفييتي»، مؤكداً أهمية العمل على «اتخاذ موقف عربي موحد من أجل مساعدة مصر على تحطيم قيودها وعودتها إلى الحظيرة العربية»(١٢٥). وفي القرارات السياسية التي تبناها، طالب

---

(١٢٣) «التقرير السياسي للجنة التنفيذية» [الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني]، شؤون فلسطينية، العدد ١٤٠ – ١٤١، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

(١٢٤) «القرارات السياسية» [الصادرة عن الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني]، المصدر نفسه، ص١٦٨.

وقد ورد في كلمة الملك الأردني في افتتاح أعمال المجلس الوطني ما يلي: «إن الموقف الدولي بعامة يرى أن بالإمكان استرجاع الأرض المحتلة من خلال صيغة أردنية فلسطينية ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للوصول إلى تسوية سلمية عادلة ومتوازنة. فإذا توفرت لديكم القناعة بهذا الخيار، فوق ما بيننا من أواصر كاسرتين وما يجمعنا من وحدة في المصير والغايات، فنحن مستعدون للسير معاً على هذا الطريق والخروج للعالم بمبادرة مشتركة نعبئ لها الدعم والتأييد. أما إذا كنتم تعتقدون بأن المنظمة قادرة على السير بمفردها فنقول لكم على بركة الله ولكم منا الدعم والتأييد». وأضاف الملك حسين في الكلمة نفسها قائلاً «إن المعطيات القائمة على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية تقتضينا التمسك بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ كأساس لتسوية سلمية عادلة ومبدأ الأرض مقابل السلام هو الشاخص الذي نستهدي به في أي مبادرة نخرج بها إلى العالم . . أما المؤتمر الدولي فيعقد تحت إشراف الأمم المتحدة بحضور أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين وسائر أطراف النزاع وتحضره منظمة التحرير على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . . ».

انظر: الرأي، ٢٣/ ١١/ ١٩٨٤، المصدر المذكور، ص٩

(١٢٥) «التقرير السياسي للجنة التنفيذية» [الدورة السابعة عشرة للمجلس]، شؤون فلسطينية، المصدر المذكور، ص١٥٥.

وكان الرئيس حسني مبارك، الذي خلف أنور السادات، قد انتهج منذ وصوله إلى الحكم سياسة مختلفة نسبياً عن =

المجلس الوطني، بعد أن أشار إلى «الخسارة الفادحة الناتجة عن خروج مصر من العمل العربي الجماعي ...، [و] التطورات والمستجدات الهامة في السياسة المصرية...، [و] موقف م ت.ف الواضح في رفض اتفاقيات كمب ديفيد»، طالب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بـ«انتهاج سياسة تجاه مصر تتفق مع هذه الثوابت والمستجدات»[(١٢٦)].

وقد استندت قيادة حركة فتح إلى التوجهات التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة، وخصوصاً في ما يتعلق بمستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية، وسارعت إلى إحياء الحوار بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية[(١٢٧)]، والذي أسفر، في ١١ شباط ١٩٨٥، عن التوصل إلى اتفاق للتحرك المشترك بين الطرفين، انطلق من «روح» قرارات مؤتمر قمة فاس العربية ومن «الشرعية الدولية»، كما ورد في مقدمته، وكان أهم ما تضمنه موافقة منظمة التحرير، موافقة غير مباشرة، على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ وقبولها مبدأ تشكيل وفد مشترك إلى مفاوضات السلام مع الحكومة الأردنية. وطرح الإتفاق خمسة أسس ومبادئ هي:

«١ــ الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.

٢ــ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الإتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

٣ــ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

٤ــ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥ــ وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك»[(١٢٨)].

وقد جوبه اتفاق التحرك المشترك الأردني – الفلسطيني، الذي صار يُعرف بـ«اتفاق عمان»، بمعارضة شديدة من قبل الفصائل المنضوية في إطار التحالفين «الديمقراطي» و«الوطني»، وأعاد خلط الأوراق داخلهما، ولاسيما بعد أن قررت الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية الخروج

= سياسة سلفه، تميزت، ولاسيما بعد قيام إسرائيل بغزو لبنان، بالحد من اندفاعة مصر على طريق تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وبالسعي إلى إعادة مصر إلى الصف العربي واستعادة علاقاتها مع البلدان العربية. وفي ٢٥ أيلول ١٩٨٤، أعاد الأردن علاقاته الدبلوماسية مع مصر.

(١٢٦) «القرارات السياسية» [الصادرة عن الدورة السابعة عشرة.]، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.

(١٢٧) كانت الحكومة الأردنية قد أعلنت، في ١٠ نيسان ١٩٨٣، عن قطع الحوار مع منظمة التحرير بعد أن رفضت قيادة حركة فتح واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تضمين «صيغة مبادئ العمل» التي اقترحها الأردن بنداً يقول «بالتعامل مع المبادرات السياسية بما في ذلك مبادرة ريغان»

انظر الحسن، الإتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك، مصدر سبق ذكره، ص٩٦ – ٩٧.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص١٥٨ – ١٥٩.

من «التحالف الديمقراطي» وتشكيل إطار تنظيمي جديد مع فصائل «التحالف الوطني»، أُطلق عليه اسم «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية».

فبعد أيام قليلة على إعلان الإتفاق المذكور، أكدت الجبهة الديمقراطية، على لسان أمينها العام، أن «اتفاق عمان»، الذي استند إلى مبدأ «الأرض مقابل السلام» وإلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، قد شكّل «ردة مأساوية نحو مشروع ريغان»، وحوّل القضية الفلسطينية من «قضية تحرر وطني وحق تقرير المصير والدولة المستقلة إلى قضية حدودية بين دولة العدو والدول العربية المجاورة»، كما عبر عن «التخلي عن القرار الوطني الفلسطيني المستقل والإلتحاق بمشروع الملك حسين». واعتبرت الجبهة أن «المهمة الرئيسية» أمام الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية باتت تتمثل في العمل على «إلغاء الإتفاق لفتح طريق استعادة الوحدة الوطنية وصيانة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية المستقلة»[١٢٩]. أما الحزب الشيوعي الفلسطيني، فقد أكد، في بيان أصدره في السابع عشر من شباط ١٩٨٥، على الفكرة نفسها القائلة بأن «اتفاق عمان»، باعتماده مبدأ «الأرض مقابل السلام» قد جاء «متوافقاً» مع مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، وأضاف البيان. «وباعتماده على هذا المبدأ يتنكر الإتفاق لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة ويحصر حق تقرير مصيره في إطار «الإتحاد الكونفدرالي العربي»، وهو الإسم الجديد لمشروع المملكة العربية المتحدة . . كما أن الموافقة على تشكيل وفد مشترك مع حكام الأردن لا تعني سوى التنازل عن حق منظمة التحرير في وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني وتفويض حكام الأردن بذلك. أما الحديث عن إجراء مفاوضات سلام في ظل مؤتمر دولي، فالهدف منه هو التغطية على المفاوضات المباشرة مع حكام إسرائيل الصهاينة وحتى لا يبرز التفرد الأمريكي في الإشراف المباشر على هذه المفاوضات ورعايتها»[١٣٠].

وفي البرنامج السياسي الذي أعلنته «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية»، التي تشكلت في ٢٥ آذار ١٩٨٥ باعتبارها «إطاراً مؤقتاً يعمل لاستعادة م.ت.ف لخطها الوطني المعادي للإمبريالية والصهيونية والمشاريع الرجعية والحلول الإستسلامية»، جرت الإشارة إلى أن «إتفاق عمان» يُعتبر «انخراطاً في مشروع الحل الأمريكي الإستسلامي»، ويبين «الخطورة النوعية لنهج الإنحراف والإستسلام ورموزه باعتبار ذلك يشكل الخطر الرئيسي الذي يهدد الثورة من داخلها». ودعا البرنامج المذكور، عند تحديده لمهمات جبهة الإنقاذ السياسية، إلى «النضال لإسقاط اتفاق عمان. . . وما نتج عنه باعتباره غير شرعي»، وإلى العمل على «إسقاط نهج الإنحراف والتفريط ورموزه وإعادة المنظمة إلى خطها الوطني»[١٣١].

وفي تفسيره لخطوة تشكيل «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية»، ومشاركة الجبهة الشعبية فيها، رأى جورج حبش أن قيام جبهة الإنقاذ كان «الرد العملي على نهج الإنحراف وتوغل هذا النهج في الطريق الأمريكي»، معتبراً أن معالجة أزمة منظمة التحرير الفلسطينية «معالجة جادة وجذرية» بات

---

(١٢٩) حوار شامل مع نايف حواتمة حول القضايا الساخنة الفلسطينية والعربية، مصدر سبق ذكره، ص٥ وص٨ – ١١.

(١٣٠) كل الجهود من أجل إسقاط إتفاق عمان، بيان من الحزب الشيوعي الفلسطيني، ١٧ شباط ١٩٨٥

(١٣١) «البرنامج السياسي لجبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية»، الهدف، العدد ٧٦٤، ١/٤/١٩٨٥، ص٩ – ١١.

يتطلب «إسقاط الإتفاق [إتفاق عمان] نهجاً ورموزاً»، وذلك كي تبقى منظمة التحرير «للقوى والطبقات المتمسكة بالبرنامج الوطني. . .، برنامج العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة»[١٣٢].

ورداً على الإنتقادات التي وجهت إلى «إتفاق عمان»، أكد خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أن الإتفاق الفلسطيني الأردني كان «ضرورة» على المستويين المرحلي والإستراتيجي؛ فالوجود الحدودي لمنظمة التحرير في الأردن «يعيد الحيوية للنضال الفلسطيني»، في مرحلة ما بعد بيروت؛ والعلاقة الثنائية الطبيعية بين المنظمة والأردن ستنعكس «بشكل إيجابي على المصالح اليومية للفلسطينيين داخل وخارج الأردن. . .، وعلى أهلنا في الوطن المحتل»، وكل ذلك كان يفرض التوصل إلى اتفاق «على تنظيم العمل مع الأردن، لأن عودة فوضى المنظمات إلى الساحة الأردنية، كما كانت عليه في الفترة من ٦٧ - ١٩٧٠، لا يمكن أن يرضى بها عقل أو منطق ولا يمكن أن تتجاوب مع أي مصلحة للثورة الفلسطينية»[١٣٣]. وفي مناقشته «أسباب رفض الإتفاق» كما وردت في «بيانات الرافضين»، أشار خالد الحسن إلى أن «إتفاق عمان» قد ثبّت حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير «في دولة فلسطينية متحدة كونفدرالياً مع المملكة الأردنية الهاشمية»، وذلك بعد أن يتم الإنسحاب الإسرائيلي من المناطق الفلسطينية المحتلة، ولم يعط الأردن «تفويضاً» تنازلت فيه منظمة التحرير عن صفتها كممثل شرعي وحيد، نظراً إلى أن الإتفاق قد «تم بين طرفين متساويين في صفتيهما الإعتبارية، من حيث أن كلاً منهما يمثل شعبه»[١٣٤]. وعن صيغة «الوفد المشترك» إلى المؤتمر الدولي، أكد خالد الحسن أن هذه الصيغة لن «تلغي الصفة التمثيلية لـ م.ت.ف» كون الوفد المشترك سيضم «بالتساوي ممثلين عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية»[١٣٥]. وبخصوص الإنتقاد القائل بأن الإتفاق يستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، اعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أن الإتفاق يتعامل مع «قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن كلها في سلة واحدة»، وأن هذه القرارات هي «توضيح لجملة «الأرض مقابل السلام»»، التي «تعني حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين»، مؤكداً أن «الرفض لقرار ٢٤٢ كأساس وحيد للحل السياسي لايزال قائماً»[١٣٦].

---

(١٣٢) حبش، جورج «جبهة الإنقاذ الوطني إنطلاقة جديدة للثورة الفلسطينية»، المصدر السابق، العدد نفسه، ص ٤ - ٦.
وفي الواقع، فإن الجبهة الشعبية، التي كانت قد بادرت في منتصف السبعينات، إلى تشكيل «جبهة الرفض»، بقيت تطمح، منذ نهاية العام ١٩٨٣، إلى تشكيل «جبهة وطنية واسعة» تقف في مواجهة «نهج الإنحراف»، لكنها اصطدمت، في الفترة التي سبقت الإعلان عن «إتفاق عمان»، بمعارضة حليفيها في إطار «التحالف الديمقراطي»، الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني، اللذين كانا يعتبران أن منظمة التحرير هي «الجبهة العريضة التي تشمل كل التيارات . وتلتقي على برنامج القاسم المشترك»، وأن تشكيل «جبهة وطنية» سيؤدي إلى تشكيل «قيادة بديلة» عن مؤسسات منظمة التحرير و«موازية لها»، الأمر الذي يقود إلى «تمزيق الوحدة الوطنية»
انظر في هذا الصدد حوار شامل مع نايف حواتمة حول القضايا الساخنة الفلسطينية والعربية، المصدر المذكور، ص٣٧

(١٣٣) الحسن، الإتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك .، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤ - ١٣٥.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص١١٧ - ١١٩

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ١٢٠ - ١٢١.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص١٢٥ - ١٢٦.

وبعد أن لحظ خالد الحسن أن الموقف الغربي يصر على «التعامل مع الأردن في موضوع الضفة [الغربية]»، ويرفض الإعتراف بمنظمة التحرير «كطرف مفاوض حول الضفة وغزة»، وأن الدول الأوروبية، حتى بعد أن تطور موقفها منذ إعلان «بيان البندقية»، بقيت تستعمل، عند إشارتها إلى مشاركة الفلسطينيين ومنظمة التحرير في مفاوضات السلام، جملة «بعلاقة ما مع الأردن»؛ بعد أن لحظ كل ذلك، طرح توقعاته بخصوص «احتمالات النجاح»، الذي قد يحققه «إتفاق عمان» وفق «الأولويات» التالية:

١ــ استعادة الحيوية للقضية الفلسطينية في الساحة الدولية إثر «الصمت المطبق الذي رافقها بعد الخروج من بيروت وطرابلس».

٢ــ بناء العلاقة الثنائية المتنامية بين الأردن ومنظمة التحرير «في إطار المصالح الفلسطينية الجماهيرية اليومية ومؤسسات م.ت.ف في الأردن، ثم العلاقة السياسية المشتركة».

٣ــ استعادة حركة النمو لصالح منظمة التحرير في الساحة الأوروبية.

٤ــ أما بخصوص إمكانية إجراء حوار أمريكي مع وفد أردني فلسطيني مشترك، فإن هذا الحوار هو. «حوار وليس مفاوضات؛ [و] هدفه استطلاع مباشر وتبادل للآراء والمواقف بهدف تغيير قناعات واشنطن فيما يتصل بقبول فكرة المؤتمر الدولي ومشاركة م.ت.ف في [هذا] المؤتمر مع بقية الأطراف على قدم المساواة وبصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ وفي هذا الإطار فإن الوفد المشترك هو وفد مشترك بين ممثلي الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير»[١٣٧].

سقوط الرهان على تغيير الموقف الأمريكي وعقد دورة الجزائر التوحيدية

أملَت قيادة حركة فتح أن يشكّل اتفاق التحرك المشترك الأردني الفلسطيني «معبراً» إلى بدء حوار بيَن منظمة التحرير والإدارة الأمريكية يساعد، بدوره، على تذليل العقبات التي تعترض عقد مؤتمر دولي للسلام حول الصراع في الشرق الأوسط ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فيه[١٣٨]. وكانت الإدارة الأمريكية تأخذ على منظمة التحرير عدم اعترافها بوجود دولة إسرائيل ورفضها قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أساساً لمفاوضات التسوية من جهة، وتشجيعها ما

---

(١٣٧) المصدر نفسه، ص١٥٣ – ١٥٤.

(١٣٨) في ختام شرحه الطويل لـ «إتفاق عمان»، اعتبر خالد الحسن أن النجاح في إجراء حوار بين الإدارة الامريكية ومنظمة التحرير يبقى «مشكوكاً فيه»، إن لم يطرأ «تغيير عربي» يؤدي إلى تغيير الموقف الامريكي الذي لايزال، كما رأى، يعبر عن الموقف الإسرائيلي في نقطتين أساسيتين هما أن يكون الوفد أردنياً فيه فلسطينيون من خارج منظمة التحرير، وأن يكون هدف الحوار مع واشنطن هو الوصول إلى مفاوضات مباشرة بين الأردن وإسرائيل من دون شروط مسبقة

المصدر نفسه، ص١٥٤ – ١٥٥.

كانت تسميه واشنطن عمليات «الإرهاب» من جهة ثانية. وبهدف تجاوز «المآخذ» الأمريكية، تقدمت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير باقتراحات ثلاثة إلى الحكومة الأردنية وذلك لتقدمها، بدورها، إلى الإدارة الأمريكية، كان من أبرزها اقتراح يؤكد موافقة منظمة التحرير، في حالة توجيه دعوة لها، على المشاركة في مؤتمر دولي «بصلاحيات فعالة» يساهم فيه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن والأطراف المعنية، وذلك «على قدم المساواة ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، على أساس ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبما فيها حقه في تقرير المصير، من خلال اتحاد كونفدرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية، المنصوص عليه في الإتفاق الأردني – الفلسطيني الموقع في شباط سنة ١٩٨٥، وعلى أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بما فيها القراران ٢٤٢ و٣٣٨». وأعربت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن استعدادها لإعلان موافقتها المشروطة على القرار ٢٤٢ في حال التزام الإدارة الأمريكية «خطياً» بدعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما نص عليه الإتفاق الأردني – الفلسطيني، على أن «يتزامن إعلان المنظمة عن موافقتها المشروطة على القرار ٢٤٢ مع إعلان حكومة الولايات المتحدة بقبولها بإقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني».
ومن جهة أخرى، أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، في اقتراحها المذكور «شجبها ورفضها للإرهاب الذي أكدته، مجدداً، في «إعلان القاهرة»»[١٣٩] وكان رئيس منظمة التحرير قد تلا، في ختام زيارة قام بها إلى القاهرة في الأسبوع الأول من تشرين الثاني ١٩٨٥ وبحضور الرئيس المصري حسني مبارك، «إعلاناً» أكد فيه، بعد أن أشار إلى «حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي لأراضيه بكل السبل»، أن منظمة التحرير، «دفعاً للجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي للسلام»، تعلن «شجبها وإدانتها لجميع عمليات الإرهاب، سواء تلك التي تتورط فيها الدول أو التي يرتكبها أفراد أو جماعات ضد الأبرياء والعزل في أي مكان»، وهي تؤكد «قرارها الصادر في العام ١٩٧٤ بإدانة جميع العمليات الخارجية وكل أشكال الإرهاب وتؤكد، مجدداً، التزام جميع فصائلها ومؤسساتها هذا القرار، وأن المنظمة سوف تتخذ ابتداءً من اليوم كافة الإجراءات الرادعة بحق المخالفين»[١٤٠].

---

(١٣٩) انظر «اقتراحات منظمة التحرير الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط»، شؤون فلسطينية، العدد ١٥٨ – ١٥٩، أيار – حزيران ١٩٨٦، ص٧٢ – ٧٦.

(١٤٠) انظر المصدر السابق، العدد ١٥٢ – ١٥٣، تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٨٥، ص١٠٠ – ١٠١
وسبق إصدار «إعلان القاهرة» حادثان تركا أثرهما على التطور اللاحق للأحداث، الأول تمثل في قيام الطائرات الإسرائيلية، في مطلع تشرين الأول ١٩٨٥، بالإغارة على منطقة حمام الشط في تونس، مستهدفة بعض مقار منظمة التحرير الفلسطينية، وتمثل الثاني في قيام مجموعة تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية – جناح «أبو العباس» باختطاف السفينة الإيطالية «أكيل لاورو» في ٧ تشرين الأول ١٩٨٥. وقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية، إثر تنفيذ عملية الإختطاف التي لقي أحد المواطنين الأمريكيين مصرعه خلالها، هجوماً دبلوماسياً واسعاً على منظمة التحرير، ادى إلى إلغاء اللقاء الذي كان مقرراً بين وفد فلسطيني – أردني مشترك ووزير الخارجية البريطانية، وإلى امتناع الجمعية العامة للأمم المتحدة عن توجيه الدعوة إلى ياسر عرفات للمشاركة في احتفالات الذكرى الأربعين لتأسيسها كما قامت طائرات من سلاح الجو الأمريكي، بعد انتهاء عملية الإختطاف ولجوء الخاطفين إلى مصر، بتحويل مسار طائرة ركاب مصرية كانت متوجهة إلى تونس وهي تقل المجموعة الخاطفة، إضافة إلى «أبو العباس»، وأجبرتها على الهبوط في قاعدة تابعة لحلف شمال الأطلسي تقع في جنوب إيطاليا.

غير أن كل تلك المواقف التي اتخذتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بهدف «الإنفتاح» على الإدارة الأمريكية لم تنجح في تغيير الموقف الأمريكي الذي بقي مصراً على رفض الحوار مع وفد أردني – فلسطيني مشترك إذا ضم الجانب الفلسطيني فيه أعضاء من منظمة التحرير، وعلى رفض الإقرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، راهناً مشاركة منظمة التحرير في جهود التسوية باعترافها بحق إسرائيل في الوجود، «ضمن حدود آمنة ومعترف بها»، وبموافقتها المعلنة وغير المشروطة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ وإعلانها الصريح عن وقف العمليات المسلحة وظهر سريعاً أن الآمال التي علقتها قيادة حركة فتح على «إتفاق عمان» لم تتحقق، ولاسيما بعد أن أعلن الأردن، في خطاب وجهه الملك حسين في ١٩ شباط ١٩٨٦، وقف التنسيق والتحرك المشترك مع منظمة التحرير، محملاً هذه الأخيرة، بسبب رفضها «القرار ٢٤٢» ورفضها الفصل بين «استعادة الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧» وبين «حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني»، مسؤولية تعطيل التحرك السياسي على الساحة الدولية[١٤١] وفي البيان الذي أصدرته في ٨ آذار ١٩٨٦، تعقيباً على خطاب الملك حسين، أكدت قيادة منظمة التحرير أن قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، «دون اقترانه بحق تقرير المصير كأساس لمؤتمر دولي»، سيعني «أنها تكون قد قبلت بإلغاء القضية الفلسطينية من جدول أعمال المؤتمر»، معلنة، في الوقت نفسه، رفضها المفهوم الأمريكي للمؤتمر الدولي باعتباره «مجرد مظلة دولية لمفاوضات مباشرة بين الأطراف الدولية»[١٤٢].

وقد أشاع تجميد العمل بـ«إتفاق عمان» مناخات وحدوية جديدة على الساحة الفلسطينية[١٤٣]، ترافقت مع قيام الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، في ٨ نيسان ١٩٨٦، بطرح مبادرة جديدة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، معلناً استعداد بلاده لاحتضان مؤتمر يضم جميع فصائل منظمة التحرير[١٤٤]. وبعد سلسلة من الإتصالات التمهيدية بين قيادة حركة فتح من جهة

---

(١٤١) في خطابه المشار إليه، أعلن الملك حسين «حاولنا مع الشقيقة مصر ان نقنع المنظمة بالفصل بين الهدفين في تحركنا السياسي على الساحة الدولية، بحيث تعمل الدول العربية التي احتلت اراضيها بالقوة، وصدر قرار مجلس الأمن بشأنها، على تأمين انسحاب إسرائيل من تلك الاراضي، على أن تواصل منظمة التحرير الفلسطينية دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني المناضل من اجل حقوقه الوطنية المشروعة التي تتجاوز مجرد انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة ولكن منظمة التحرير رفضت هذا المنطق، مثلما رفضت القرار ٢٤٢، وجعلت من هذين الرفضين قاعدة لموقفها السياسي [على] الساحتين العربية والدولية وفي تعاملها مع الاردن بشكل خاص»

اورده شاهين، أحمد «التنسيق الأردني – الفلسطيني انقطاع أم قطيعة؟»، شؤون فلسطينية، العدد ١٥٦ – ١٥٧، آذار – نيسان ١٩٨٦، ص١٢١ – ١٢٧

وكان الرئيس حسني مبارك قد أعلن، في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٥، ان «ياسر عرفات، رئيس المنظمة، سيكون الخاسر الأكبر إذا لم يعترف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ خلال فترة أقصاها شهران».

انظر المصدر السابق، العدد ١٥٤ – ١٥٥، كانون الثاني – شباط ١٩٨٦، ص١٣٣.

(١٤٢) «بيان القيادة الفلسطينية حول خطاب الملك حسين»، المصدر نفسه، العدد ١٥٦ – ١٥٧، آذار – نيسان ١٩٨٦، ص٥٦ – ٦٣

(١٤٣) في الواقع بدات هده المناخات تشيع في صيف العام ١٩٨٥ إثر قيام حركة «أمل» الشيعية بمحاصرة المخيمات الفلسطينية في بيروت وصيدا، واندلاع المعارك بين مقاتليها وبين المدافعين الفلسطينيين عن هذه المخيمات

(١٤٤) انظر شبيب، سميح: «مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني من ٩/٥/١٩٨٣ ولغاية ٦/٩/١٩٨٦»، شؤون فلسطينية، العدد ١٧٤ – ١٧٥، أيلول – تشرين الأول ١٩٨٧، ص١٠٧ – ١٠٨.

والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني من جهة ثانية(١٤٥)، اجتمعت في مدينة براغ، في الفترة ما بين ١ و٦ أيلول ١٩٨٦، وفود قيادية عن الأطراف الثلاثة، وتوصلت في ختام اجتماعاتها إلى «إعلان سياسي»، شدد على ضرورة «تعجيل المساعي الهادفة إلى استعادة وحدة جميع الفصائل والقوى في إطار منظمة التحرير»، واقترح عدداً من الأسس لاستعادة هذه الوحدة، كان من أبرزها: «تأكيد رفض الحلول المنفردة والجزئية والمشاريع التصفوية كخطة كمب ديفيد ومشروع ريغان والحكم الذاتي والتقاسم الوظيفي، ورفض القرار ٢٤٢ باعتباره يتجاهل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني» و«العمل من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام... ذي الصلاحيات الكاملة والفعالة والذي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على أساس مستقل ومتكافئ . وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا»؛ وتأكيد حركة فتح «أن اتفاق عمان الموقع في ١١ شباط ١٩٨٥ لم يعد العمل به قائماً، [و] لم يعد يشكل أساساً لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية ولتحركها»؛ والدعوة إلى «تطوير أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها إطاراً لجبهة وطنية عريضة وتشكيل هيئاتها القيادية وفق البنود التنظيمية لاتفاق عدن – الجزائر»(١٤٦). وأدت كل هذه التطورات إلى حصول تحول ملموس على مواقف الجبهة الشعبية التي بقيت، على الرغم من وجودها في إطار «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية»، تؤكد ضرورة تحقيق وحدة «القوى الديمقراطية الثورية» داخل منظمة التحرير، وتعتبر أن انتقال «القيادة اليمينية» لمنظمة التحرير إلى «الموقع الوطني» يكون «بالإلغاء العلني لاتفاق عمان»(١٤٧). وفي البيان السياسي الصادر عن الإجتماع الذي عقدته لجنتها المركزية، بعد

---

(١٤٥) بعد الإعلان عن «إتفاق عمان» وبدء التحرك السياسي المشترك الأردني – الفلسطيني، صار كل من الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني يركّز على إلغاء هذا الإتفاق باعتباره «الشرط الأساسي» لاستعادة وحدة منظمة التحرير وفي سياق التحركات التي أعقبت تجميد العمل بـ«اتفاق عمان»، التقى وفد من الحزب الشيوعي الفلسطيني، في نهاية أيار ١٩٨٦، بوفد من قيادة حركة فتح في مدينة تونس، صدر عنه بيان مشترك دعا إلى «تنسيق المواقف لمواجهة المؤامرات التي تعدّها الإمبريالية والصهيونية». كما قام وفد فلسطيني يمثل حركة فتح والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني بزيارة موسكو في الفترة ما بين ٣ – ١٩٨٦/٨/٦، التقى خلالها مع مسؤول قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السوفييتية

انظر «مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني من ١٩٨٣/٥/٩ ولغاية ١٩٨٦/٩/٦»، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧

(١٤٦) إعلان براغ السياسي، صادر عن حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحرب الشيوعي الفلسطيني، براغ في ١٩٨٦/٩/٦

(١٤٧) في حديث مطول نشرته مجلة «الهدف»، في عددها رقم ٧٩٨ الصادر في ٢٣ كانون الاول ١٩٨٥، قال جورج حبش: «إن وجودنا في جبهة الإنقاذ لن يكون على حساب استمرار تفكيرنا بوحدة القوى الديمقراطية الثورية. . نحن ندرك أن انقسام القوى الديمقراطية الثورية قد أثر سلباً على مجمل الساحة الفلسطينية [و] نأمل أن نتمكن بالحوار الدؤوب من حل اي تناقض أو تعارض بين شعار تجميع اوسع الصفوف الوطنية الفلسطينية في مواجهة نهج الإنحراف – وهو الشعار الذي قامت عليه جبهة الإنقاذ – وبين شعار وحدة القوى الديمقراطية الثورية» (الهدف، المصدر المذكور، ص٧٣ – ٧٤)

وفي الكلمة التي القاها الأمين العام للجبهة الشعبية في الذكرى الثامنة عشرة لتاسيس الجبهة، ونشرت في العدد نفسه من مجلة «الهدف»، أكد جورج حبش «أن أي انتقال إلى الموقع الوطني يكون بالإلغاء العلني من قبل الذين وقعوا هذا الإتفاق، لكي يكون هذا الإلغاء مدخلاً لمحاكمة كامل النهج الذي سارت عليه القيادة اليمينية منذ خروجنا من بيروت» (المصدر نفسه، ص١١).

أسابيع قليلة على صدور «إعلان براغ»، تجلى هذا التحول في تركيز الجبهة الشعبية على مطلب إلغاء «إتفاق عمان» رسمياً وعلنياً، وقطع العلاقات مع النظام المصري وتحسين علاقات المنظمة مع سوريا، مع تجنب الإشارة إلى ضرورة «إسقاط الإتفاق نهجاً ورموزاً»[148].

وإثر عدد من اللقاءات الفلسطينية الموسعة، التي انعقد أبرزها في مدينتي تونس وطرابلس الغرب في آذار ١٩٨٧[149]، بدأت في مدينة الجزائر، في ١٤ نيسان ١٩٨٧، جلسات «الحوار

---

(١٤٨) انظر «مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني من ٩/٥/١٩٨٣ ولغاية ٦/٩/١٩٨٦»، المصدر المذكور، ص١٠٩.
وفي منتصف تشرين الثاني ١٩٨٦، عقد في مدينة براغ لقاء بين أمين عام الجبهة الشعبية وبين خليل الوزير (أبو جهاد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عرض خلاله جورج حبش وجهة نظر جبهته حول سبل استعادة وحدة منظمة التحرير، مؤكداً ضرورة إلغاء اتفاق عمان، إلغاءً علنياً ورسمياً، للشروع في الحوار الوطني الشامل الذي يمهد لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني

(١٤٩) على إثر نجاح المؤتمر التوحيدي لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الذي انعقد في الجزائر في شباط ١٩٨٧ واعتبر بمثابة «بروفة» للمجلس الوطني، تكثفت الحوارات بين الأطراف الفلسطينية، فأسفر الحوار الذي جرى في تونس، في منتصف آذار ١٩٨٧ بين ممثلين عن حركة فتح والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي وجبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية (جناح «ابو العباس»)، عن التوصل إلى «ورقة عمل سياسية وتنظيمية» تقرر عرضها على «الحوار الوطني» الذي يسبق عادة عقد المجلس الوطني الفلسطيني. وقد توصلت «وثيقة تونس» في جانبها السياسي إلى عدد من القواسم المشتركة حول قضايا كانت في مركز الخلاف الذي شهدته الساحة الفلسطينية، فنصت على «إعلان إلغاء اتفاق عمان الموقع في ١١ شباط ١٩٨٥ في المجلس الوطني الفلسطيني (وفق ما تعهدت به حركة فتح في اتفاق براغ)»؛ والعمل على «استعادة العلاقات بين م ت ف وسوريا على قاعدة أهداف النضال المعادي للإمبريالية والصهيونية ووفق قرارات القمم العربية في الرباط وفاس وعلى أساس التكافؤ والإحترام المتبادل»؛ ومناقشة «موضوع العلاقات المصرية – الفلسطينية في الحوار الوطني الذي يسبق المجلس الوطني باعتباره نقطة خلافية». أما في جانبها التنظيمي، فقد دعت «وثيقة تونس»، أساساً، إلى «اعتبار الحزب الشيوعي الفلسطيني مصيلاً في منظمة التحرير الفلسطيبية ويمَثّل في هيئاتها التشريعية والتنفيذية»، وإلى تشكيل «هيئة عمل» في إطار اللجنة التنفيذية للمنظمة تتحمل مسؤولية القرارات اليومية.

وفي الفترة ما بين ١٩ و٢٣ آذار ١٩٨٧، انعقد في مدينة طرابلس الغرب، بدعوة من العقيد معمر القذافي الذي كان قد أعاد الإتصالات السياسية مع قيادة حركة فتح، اجتماع فلسطيني موسع شارك فيه ممثلون عن الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية – القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية (جناح طلعت يعقوب) وحركة فتح – المجلس الثوري (مجموعة «أبو نضال»)، إضافة إلى رئيس جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية خالد الفاهوم. وقد تبنى ذلك الإجتماع وثيقة سياسية وتنظيمية مشتركة، عُرفت باسم «وثيقة طرابلس»، تضمنت عدداً من الأسس «كأرضية للحوار [الوطني]» من أجل استعادة وحدة منظمة التحرير، كان من أبرزها في الجانب السياسي: «التمسك بالميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية الشرعية حتى الدورة ١٦»؛ «مواصلة النضال بكافة أشكاله وفي مقدمتها الكفاح المسلح باعتباره الشكل الرئيسي لنضال شعبنا، وإدانة إعلان القاهرة وفتح الحدود العربية أمام المقاومة الفلسطينية»، «إلغاء إتفاق ١١ شباط ١٩٨٥ علنياً ورسمياً»، «وقف العلاقات السياسية مع النظام المصري طالما هو ملتزم باتفاقيات كمب ديفيد»؛ «تعزيز التحالف الكفاحي السوري – الفلسطيني والحرص على الإرتقاء بعلاقات التحالف بين م.ت.ف وسوريا على أساس النضال المشترك ضد المخططات الإمبريالية والصهيونية والحلول الإستسلامية». وفي الجانب التنظيمي، أكدت «وثيقة طرابلس»، في الأساس، على «إنهاء الهيمنة والتفرد والإستئثار بالقرار السياسي في م.ت.ف باعتبارها جبهة وطنية تشترط قيادة جماعية موثوقة ومؤتمنة على الخط الوطني وتستند إلى الأسس الديمقراطية في ممارساتها». واقترحت الوثيقة المذكورة، مسترجعة بعض بنود اتفاق عدن – الجزائر، أن تشارك كافة الفصائل المعترف بها بالمجلس الوطني في عضوية اللجنة التنفيذية، وأن تنتخب هذه اللجنة نواباً لرئيسها وأن تتشكل أمانة عامة تمثل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات اليومية.
انظر. نص «وثيقة تونس» ونص «وثيقة طرابلس» في شؤون فلسطينية، العدد ١٧٠ – ١٧١، أيار – حزيران ١٩٨٧، ص١٥٩ – ١٦٥

الوطني» بمشاركة ممثلي الأطراف الفلسطينية المختلفة، باستثناء مندوبي الجبهة الشعبية – القيادة العامة ومنظمة الصاعقة وحركة «فتح – الإنتفاضة»، وأعلن ممثلو حركة فتح رسمياً موافقتهم على إلغاء «إتفاق عمان». وصدر بالفعل، في ١٩ نيسان أي قبل يوم من افتتاح أعمال المجلس الوطني، قرار عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يعلن إلغاء الإتفاق المذكور(١٥٠).

وكان واضحاً منذ افتتاح الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني أن الهم السياسي سيطغى على الهم التنظيمي في أعمالها ومداولاتها. فباستثناء القرار الخاص باعتماد الحزب الشيوعي الفلسطيني فصيلاً من فصائل منظمة التحرير وتمثيله في اللجنة التنفيذية، لم تتبن تلك الدورة قرارات ذات دلالة في المجال التنظيمي. أما في المجال السياسي، فقد أكدت القرارات التي تبنتها اللجنة السياسية المنبثقة عن المجلس الوطني، في ما يتعلق بالتسوية السياسية وسبل بلوغها، على «التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا، ورفض التفويض والإنابة والمشاركة في التمثيل الفلسطيني» و«الإستمرار في رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وعدم اعتباره أساساً صالحاً لحل القضية الفلسطينية لأنه يتعامل معها كقضية لاجئين»، و«رفض ومقاومة كافة الحلول والمشاريع الرامية إلى تصفية قضيتنا الفلسطينية، ومن بينها إتفاقيتا كمب ديفيد ومشروع ريغان والحكم الذاتي ومشروع التقاسم الوظيفي»، و«اعتبار مشروع السلام العربي الذي قررته قمة فاس في العام ١٩٨٢ . أساساً للتحرك العربي على الصعيد الدولي»، وتأييد «عقد المؤتمر الدولي في إطار الأمم المتحدة وتحت إشرافها، وتشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك مشاركة الأطراف المعنية بالنزاع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى». أما في ما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية – العربية، فقد أكدت قرارات اللجنة السياسية «التمسك باستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية ورفض الوصاية والإحتواء والإلحاق والتدخل في شؤونها الداخلية وإقامة بديل منها»، ودعت إلى «دعم نضال الشعب اللبناني وقواه الوطنية ضد الإحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني، ومن أجل وحدة لبنان وعروبته واستقلاله وتعزيز التحالف الكفاحي اللبناني – الفلسطيني»، و«العمل على تصحيح وبناء العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا على قاعدة أهداف النضال المعادي للإمبريالية والصهيونية ووفق قرارات القمم العربية، وبخاصة الرباط وفاس، على أسس التكافؤ والإحترام المتبادل وصولاً إلى علاقات كفاحية فلسطينية – سورية وعربية وثيقة»، و«التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الشقيقين،

---

(١٥٠) وقد ورد في ذلك القرار أنه في «أثناء مسيرة العمل المشترك [الأردني – الفلسطيني]، ظهرت خلافات بين الطرفين في تفسير وفهم بعض نصوص الإتفاق وكيفية تلبيتها، وزاد على ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية وأوساط أخرى، تم على إثرها إعلان الأردن، بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٦، وقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية   إن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، انطلاقاً من حرصها على سلامة تطبيق قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية الخاصة بالعلاقات الاخوية المميزة بين الشعبين، الأردني والفلسطيني، وفي ضوء ما أثبتته التجربة العملية من ان الإتفاق المذكور أصبح عقبة أمام تنمية هذه العلاقات، وحيث أنه لم يعد قائماً بالفعل على أرض الواقع، فإنها تعتبره لاغياً».

انظر: المصدر السابق، ص١٦٥.

الفلسطيني والأردني ، وأن أية علاقة مستقبلية مع الأردن تقوم على أسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين». وبخصوص العلاقة مع مصر، نوهت القرارات بـ«الدور التاريخي لمصر وشعبها العظيم في إطار النضال العربي ضد العدو الصهيوني. . وأهمية عودة مصر وتوليها لدورها الطبيعي على الساحة العربية» وقررت «تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد أسس العلاقات الفلسطينية – المصرية على قاعدة قرارات الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني (وبخاصة الدورة السادسة عشرة) . . وفي ضوء قرارات مؤتمرات القمم العربية ذات العلاقة»(١٥١).

وتعقيباً على نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني، أكد الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة، أحمد جبريل، في حوار صحافي أن تلك الدورة كانت «تحالفاً فئوياً بين الإتجاه اليميني في الساحة الفلسطينية والإتجاه الموالي للسوفيات»، وأن اجتماع الجزائر كان «لتكريس قيادة عرفات على الصعيدين السياسي والتنظيمي»، ثم تساءل: «أين دور الإتجاه القومي الذي تم تغييبه بشكل كامل، علماً أنه كان دائماً صمام الأمان في المحافظة على القضية الفلسطينية؟. إن للميثاق الوطني الفلسطيني، في نظرنا، قدسية خاصة لأبعاده الوطنية والقومية، ولن نسمح لأحد بمسه والتطاول عليه»(١٥٢). أما العقيد «أبو موسى»، أحد أبرز قادة حركة «فتح – الإنتفاضة»، فقد علّق على نتائج تلك الدورة بقوله: «الوحدة الوطنية ليست اصطفافاً بل يجب أن تكون مضموناً وطنياً، ويجب أن تكون محصنة لأن إفرازات عرفات سوف تكون مستمرة»، ورأى أن الخلاف بين التنظيمات اليسارية الفلسطينية وبين ياسر عرفات هو خلاف «في التكتيك» ولم يكن خلافاً في «فهم التسوية»، مشدداً على أن جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية، التي قامت «لإسقاط نهج عرفات وإنهاء الهيمنة والتفرد في اتخاذ القرار، واستعادة منظمة التحرير وليس وحدة منظمة التحرير» ستستمر «ولو بقي فيها فصيلان»، ومحمّلاً، في هذا السياق، الجبهة الشعبية مسؤولية «فشل» جبهة الإنقاذ في تحقيق ما قامت من أجله(١٥٣).

---

(١٥١) انظر: «قرارات اللجنة السياسية المنبثقة عن المجلس الوطني في دورته الثامنة عشرة»، المصدر نفسه، ص١٦٦ – ١٧٠.

(١٥٢) انظر: «هكذا يفكرون في جبهة الإنقاذ» [نقلاً عن صحيفة «السفير» البيروتية في ٢١/٥/١٩٨٧]، المصدر نفسه، ص١٧٢ – ١٧٤.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص١٧٤ – ١٧٥.

الفصل الحادي عشر

من «إعلان الاستقلال» إلى «إعلان المبادئ»
١٩٨٨ - ١٩٩٣

لم تنقض سوى أشهر قليلة على انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني حتى اندلعت، في التاسع من كانون الأول ١٩٨٧، شرارة الانتفاضة الشعبية الكبرى في المناطق الفلسطينية المحتلة، التي أنهت، بتفاعلاتها على الأصعدة كافة، ما أسماه أحد الباحثين بمرحلة «التيه» الفلسطيني[1].

فعلى الصعيد الفلسطيني، كرّست هذه الانتفاضة انتقال مركز الثقل في النضال الوطني الفلسطيني نهائياً من الخارج إلى الداخل، فاتحة أمام منظمة التحرير الفلسطينية، موضوعياً، أفق التحرر من ضغط المحاور العربية المختلفة من جهة، والاستنكاف عن التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية والانخراط كطرف في أحد المحاور العربية من جهة ثانية. وأعادت الانتفاضة تسليط الأضواء على منظمة التحرير وتفعيل دورها السياسي، الذي كان قد تجمد عملياً إثر فشل فكرة إجراء حوار بين الإدارة الأمريكية ووفد أردني - فلسطيني مشترك على قاعدة

---

(١) انفجرت إنتفاضة التاسع من كانون الأول ١٩٨٧ في مدينة غزة بعد حادث سير أدى إلى مقتل أربعة عمال فلسطينيين وإصابة سبعة آخرين بجراح نتيجة اصطدام السيارة التي كانت تقلهم بشاحنة عسكرية إسرائيلية. وعلى الرغم من طابع انفجارها العفوي، فقد كانت هذه الإنتفاضة، التي امتدت سريعاً إلى الضفة الغربية وإلى القدس الشرقية، تتويجاً لعقدين من التحرك الشعبي المناهض للإحتلال، الذي كان يخبو في بعض الأحيان ثم ما يلبث أن يتصاعد بشدة أكبر من السابق. وكان هذا التحرك قد خفّت حدته خلال سنوات الأزمة التي شهدتها منظمة التحرير بعد خروج مقاتليها من لبنان، ثم أخذ يتصاعد، شيئاً فشيئاً، اعتباراً من مطلع العام ١٩٨٧، ويتسم بتنوع واتساع الفئات والقوى المشاركة فيه. ومنذ إعلان أربعة آلاف معتقل فلسطيني في عشرة سجون إسرائيلية الإضراب عن الطعام، في ٢٥ آذار ١٩٨٧، احتجاجاً على ظروف اعتقالهم السيئة، لم تنقطع عملياً الإضرابات والتظاهرات والمواجهات في المناطق الفلسطينية المحتلة، التي كانت تغذيها الأزمة الإقتصادية المتفاقمة داخل هذه المناطق وسياسة «القبضة الحديدية» الإسرائيلية واستفزازات المستوطنين اليهود المتزايدة. وكان شهرا تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٨٧، على وجه الخصوص، حافلين بالصدامات والمواجهات الشعبية والمسلحة، ولاسيما في قطاع غزة.

لمزيد من التفاصيل عن مقدمات إنتفاضة كانون الأول ١٩٨٧، يمكن الرجوع إلى:

الشريف، ماهر: «الجذور الكفاحية لانتفاضة كانون المجيدة»، صوت الوطن، نيقوسيا، العدد ٤، كانون الأول ١٩٨٩، ص١٨ - ٢٧.

«اتفاق عمان»، وخصوصاً بعد أن استطاعت قيادة المنظمة أن تلتقط سريعاً الفرصة التي توافرت لها وبادرت، من خلال فصائلها الرئيسية وذات الحضور الفاعل في المناطق الفلسطينية المحتلة، إلى تشكيل «قيادة وطنية موحدة» للانتفاضة، صارت تلعب دوراً أساسياً في توجيه نضالات مختلف القطاعات الشعبية المنخرطة في مواجهات الشوارع وفي الإضرابات اليومية وفي حملات مقاطعة أجهزة «الإدارة المدنية» والبضائع الإسرائيلية والامتناع عن دفع الضرائب[٢]. وقد تركت الإنتفاضة، كما سيتبين لنا لاحقاً، تأثيرات كبيرة على الفكر السياسي الفلسطيني وتطوره، ولاسيما بعد أن ركزت قيادتها على هدفي الحرية والاستقلال، ورسمت فعالياتها النضالية حدود الدولة الفلسطينية العتيدة على أساس «الخط الأخضر» الذي يفصل مناطق العام ١٩٦٧ عن مناطق العام ١٩٤٨[٣].

أما على الصعيد العربي، فقد أعادت الانتفاضة للقضية الفلسطينية أولويتها على سلم الاهتمامات العربية، بعد أن كان مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في عمان في تشرين الثاني ١٩٨٧، قد تجاهلها، مركزاً اهتمامه على الحرب الدائرة بين العراق وإيران، كما دفعت الحكومة الأردنية إلى أن تعيد النظر في موقفها من ارتباط الضفة الغربية بالضفة الشرقية. وساهمت الانتفاضة، مساهمة فعالة، في إنهاء «حرب المخيمات» في لبنان ورفع الحصار الذي كانت تفرضه حركة «أمل» على سكانها الفلسطينيين منذ العام ١٩٨٥.

وعلى الصعيد الدولي، حرّكت الانتفاضة موجة واسعة من التعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني، باعتبارها قضية تحرر وطني، وعرّت، بعد أن تكشفت وحشية الأساليب التي لجأ إليها المحتلون بهدف وضع حد لها، الدعاية التي نجحت سابقاً في تصوير اسرائيل كـ«واحة» للديمقراطية في «صحراء» الشرق الأوسط. وقد ساعد التعاطف المتزايد الذي صارت تبديه قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي مع نضال الفلسطينيين على زيادة الاهتمام الدولي بتأمين الحماية لسكان المناطق الفلسطينية المحتلة وتنشيط المساعي والجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية[٤]. أما على الصعيد الإسرائيلي، فقد استطاعت الانتفاضة،

---

(٢) تشكلت «القيادة الوطنية الموحدة» للإنتفاضة من ممثلين عن حركة فتح وعن الجبهتين الشعبية والديمقراطية وعن الحزب الشيوعي الفلسطيني وقد استندت الإنتفاضة إلى الخبرة الطويلة التي راكمتها فصائل وقوى منظمة التحرير الفلسطينية في ميدان التنظيم الجماهيري والنضال ضد الإحتلال على امتداد عقدين من الزمن.

(٣) لم تتجاوز فعاليات الإنتفاضة النضالية حدود المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ أما الجماهير العربية الفلسطينية داخل إسرائيل فقد عبّرت عن تضامنها مع الإنتفاضة في الضفة والقطاع المحتلين من خلال الدعم السياسي وتقديم المساعدات المادية.

(٤) بعد أقل من أسبوعين على اندلاع الإنتفاضة، اعتمد مجلس الأمن الدولي، في ٢٢ كانون الأول، القرار رقم ٦٠٥ بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع المندوب الأمريكي عن التصويت وفي ذلك القرار، شجب مجلس الأمن «بشدة ما تتبعه إسرائيل، السلطة القائمة بالإحتلال، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبصفة خاصة قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار مما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين عزل». كما أكد من جديد أن «اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩، تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس». وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرس الحالة في الأراضي المحتلة وأن يقدم تقريراً يتضمن توصياته بشأن الطرق =

بطابعها الشعبي وشعاراتها السياسية وأسلوب المقاومة المدنية غير المسلحة الذي ابتدعته، أن تترك تأثيراً لا سابق له على المجتمع الإسرائيلي، مجبرة الأوساط الحاكمة في إسرائيل على الوقوف وجهاً لوجه أمام قضية الشعب الفلسطيني والتعامل بجدية، ولأول مرة منذ تاريخ إنشاء إسرائيل، مع سبل حلها، ومسرّعة عملية الفرز والاستقطاب السياسيين بين الإسرائيليين على أساس الموقف من هذه القضية[٥].

وإذا كانت الإنتفاضة قد أرجعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى مركز الأحداث ومكّنتها من تحقيق نجاحات سياسية كبيرة، إلا أن المنظمة لم تكن، هذه المرة، وحدها في الميدان. فبفضل طابعها الشعبي العميق ومستوى كفاحيتها العالي، أنضجت الإنتفاضة شروط التحول الذي كان يشهده التيار الإسلامي داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، منذ مطلع الثمانينات، مبرزة على السطح ظاهرة «الإسلام الجهادي» الذي نجح، في وقت قصير، في أن يشكل منافساً قوياً لمنظمة التحرير ومركزاً جديداً لاستقطاب تعبيرات «الرفض» على الساحة الفلسطينية.

وسنحاول في هذا الفصل التوقف أمام الإنعكاسات التي تركتها الإنتفاضة على الفكر السياسي الفلسطيني، والحوارات والمواقف التي سبقت وأعقبت تبني «إعلان الإستقلال» والموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧. وسنرصد المسار المتعرج الذي سارت عليه قيادة منظمة التحرير، وسط «المطبات» وفي ظل تصاعد دعوات «الرفض»، منذ أن أطلقت مبادرتها السلمية إلى أن وافقت على المشاركة في «مؤتمر مدريد»، ومن ثم وقّعت، مع الحكومة الإسرائيلية، «إعلان المبادئ» المعروف بـ«اتفاق أوسلو». لكننا سنبدأ بعرض مقدمات وحيثيات التحول الذي شهده التيار الإسلامي داخل المناطق الفلسطينية المحتلة.

التحول من «الإسلام التقليدي» إلى «الإسلام الجهادي»

خلقت هزيمة التيار القومي العربي، وتعبيره الناصري في الأساس، في حرب حزيران ١٩٦٧ أرضية ملائمة لتنامي دور التيار الإسلامي في عدد من البلدان العربية. وقد ساعدت عودة جماعة «الأخوان المسلمين» إلى المسرح السياسي في مصر، بعد تسلم أنور السادات للسلطة، على إحياء دور الجماعة في قطاع غزة، التي صارت تستند، منذ منتصف السبعينات، إلى عدد من الجمعيات والمؤسسات الدينية، في مقدمتها «المجمع الإسلامي»، وإلى الجامعة الإسلامية[٦]،

= والوسائل الكفيلة بصمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الإحتلال الإسرائيلي انظر. منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ – ١٩٨٨، الامم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٠

(٥) انظر شيف، زئيف؛ يعاري، اهود إنتفاضة، القدس – تل أبيب، دار شوكن للنشر، ١٩٩٠، ص٣٦٤ – ٣٧٥

(٦) تأسس «المجمع الإسلامي» في عام ١٩٧٣ في البداية كمسجد ملحق به عيادة طبية ورياض أطفال ولجنة زكاة، ثم توسع نشاطه وأصبح يضم ٢٠٠٠ عضو بعد أن حصل، في عام ١٩٧٩، على ترخيص رسمي من السلطات الإسرائيلية، وبات يظهر بوصفه جسماً علنياً لجماعة «الاخوان المسلمين» في غزة. أما الجامعة الإسلامية فقد تأسست في عام ١٩٧٨ انظر. الصالحي، بسام الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة واقعها وتطورها ١٩٦٧ – ١٩٩١، القدس، دار القدس للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص١٩٣ – ١٩٤.

وتستخدم المساجد كمراكز دعوة وتعبئة لأنصارها. ولم يقتصر تنامي التيار الإسلامي، في تلك الفترة، على قطاع غزة، بل صار ينمو كذلك في الضفة الغربية مع تزايد الدعم المادي الذي كان يلقاه من جهات عربية مختلفة، ولاسيما بعد الفوز الساحق الذي حققته قوائم منظمة التحرير، التي ضمت عدداً من الشيوعيين، في الانتخابات البلدية التي جرت في نيسان ١٩٧٦. ومنذ مطلع الثمانينات، وبتأثير انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتعزز مواقع «الإسلاميين» في أكثر من بلد عربي، صارت جماعة «الأخوان المسلمين» تمارس نشاطاً سياسياً ملحوظاً خصوصاً داخل الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مركزة نشاطها، في الأساس، على محاربة النهج العلماني لمنظمة التحرير وساعية إلى الحد من نفوذ الفصائل الوطنية المنضوية في إطار المنظمة[٧]. ولا يشك في أن التيار الإسلامي قد استفاد وقتئذ من سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تغاضت عن نشاطه، معتقدة أنها بذلك تساهم في إضعاف منظمة التحرير وإبعاد قطاعات جماهيرية واسعة عن ميدان العمل الوطني.

وفي الواقع، لم تلعب جماعة «الأخوان المسلمين»، حتى اندلاع إنتفاضة كانون الأول ١٩٨٧، دوراً فاعلاً في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي، بل ظلت تعتبر أن الوقت لم يحن بعد لمواجهة

---

(٧) انظر أبو عمرو، زياد «حماس خلفية تاريخية – سياسية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص٨٤ – ٩٩

وكانت جماعة «الأخوان المسلمين» قد دخلت في مواجهات عديدة مع القوى الوطنية واليسارية المنضوية في إطار منظمة التحرير، فقام نشطاء «المجمع الإسلامي» في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢ بمهاجمة «جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة، وحاولوا الإعتداء على رئيسها الدكتور حيدر عبد الشافي وفي حزيران ١٩٨٣، افتعل «الأخوان المسلمون» صدامات عنيفة في الجامعة الإسلامية في غزة وجامعة بيرزيت في الضفة الغربية، الأمر الذي دفع الفصائل الوطنية إلى «التنديد» علناً بنشاطاتهم

ففي التقرير الذي أصدرته اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، في شباط ١٩٨٢، ورد ما يلي «إن من الظواهر البارزة التي بدأنا نواجهها في السنوات الأخيرة داخل الوطن هي تلك النشاطات الواسعة للجماعات الدينية المختلفة، وخصوصاً تلك الجماعات التي تضع على رأس جدول أعمالها محاربة القوى الوطنية والتقدمية في المناطق المحتلة. ومن أبرز أطروحات هذه الجماعات. آ– الشيوعيون هم الخطر الأول على الإسلام؛ ب– الأرض ملك لله يورثها لمن يشاء. . .؛ ج– فلسطين لا تستحق أن نعطيها الإهتمام الاول بدلاً من الله؛ د– منظمات المقاومة بشكل عام تعتمد على الافكار المستوردة والغريبة عن ديننا الحنيف». وتابع التقرير «إن دور هذه الجماعات لا يقتصر على التبشير والترويج للأفكار المشار إليها أعلاه، وإنما يتعداه إلى ممارسة سياسة التحطيم والتخريب المباشر للمؤسسات الوطنية، كما حدث في جمعية الهلال الأحمر في قطاع غزة وفي ضوء هذا الواقع، فإن قضية التصدي لهذه الإتجاهات الدينية وللمخاطر التي تمثلها وللممارسات التي تمارسها. . تصبح قضية هامة يجب أن تعطى كل ما تستحق من تفكير وتخطيط».

انظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تقرير اللجنة المركزية العامة، دورة شباط ١٩٨٢، مصدر سبق ذكره، ص٦٥ – ٦٦.

وفي أوائل تموز ١٩٨٣، علقت صحيفة «صوت الوطن»، الصادرة عن الحزب الشيوعي الفلسطيني، على قيام أنصار جماعة «الأخوان المسلمين» بالهجوم على أنصار منظمة التحرير في جامعتي غزة وبيرزيت بقولها: «وهي [أي الجماعة] تتصور أن المصاعب التي تواجهها الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج معاً، وبخاصة بعد انفجار الخلاف في حركة فتح، قد أتاحت لها الفرصة الملائمة للقيام بأعمال شقاوتها تلك، ولتطرح نفسها كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما تستمد من راية العداء للشيوعيين، التي ترتفع مجدداً في أكثر من بلد في المنطقة، تشجيعاً مباشراً لها ومبرراً لارتكاب جريمتها الجديدة»

انظر صوت الوطن، العدد ١٤، أوائل تموز ١٩٨٣، ص٢.

الإحتلال وإعلان الجهاد عليه، وأن المرحلة «لاتزال مرحلة إعداد وتربية الجيل الإسلامي الذي سيقود عملية تحويل المجتمع إلى مجتمع إسلامي كمقدمة لإعلان الجهاد على إسرائيل»[٨]. كما بقيت ترفض، في ظل ارتباطاتها الخارجية وخصوصاً مع قيادة «الأخوان المسلمين» في عمان، الإقرار بأهمية إبراز البعد «الخاص» الفلسطيني في نشاطاتها، وهو الأمر الذي حال، قبل اندلاع الإنتفاضة، دون إنشاء حركة إسلامية موحدة في الضفة والقطاع لها ملامح فلسطينية خاصة[٩].

وقد ساهمت مواقف «الجماعة» هذه في إحداث فرز سياسي وفكري داخل صفوفها وشجعت على التحول الذي صار يتبلور، شيئاً فشيئاً، من «الإسلام التقليدي» إلى «الإسلام الجهادي»، مسفراً، في نهاية المطاف، عن تشكيل «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين»، التي كانت، كما يرى عدد من الباحثين، «أول تنظيم ديني في المناطق الفلسطينية المحتلة يدعو للعمل المباشر ضد الحكم الإسرائيلي، لا داخل نطاق الوطنية الفلسطينية التقليدية بل باسم الإسلام»[١٠].

---

(٨) انظر أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع عزة، مصدر سبق ذكره، ص٩٢

ويشير روبرت ساتلوف، في السياق ذاته، إلى أن الإسرائيليين قد تغاضوا عن نشاطات «الأخوان المسلمين»، وسارعوا إلى إعطائهم «التصاريح لإنشاء مساجد جديدة ولتسجيل المؤسسات الخيرية الإسلامية كهيئات عامة قانونية . وقبلوا قيام «المجمع» في غزة الذي يتألف من ألوف الأعضاء وأنشأ عدة مؤسسات دينية وطبية وثقافية واجتماعية في سائر أنحاء عزة وصار يشرف على حوالي ٤٠/ من مساجد غزة»، ويتابع قوله. «وقد اشتهر ابراهيم اليازوري المسؤول عن «المجمع» في عزة بالدعوة إلى المواجهة مع المواطنين، لا مع الإسرائيليين، وحرض على مهاجمة جمعية الهلال الأحمر اليسارية في غزة وعلى مؤسسات فتح وشخصياتها في القطاع».

ساتلوف، روبرت «الاتجاه الإسلامي في الإنتفاضة الفلسطينية»، الفكر الديمقراطي، نيقوسيا، العدد٩ - ١٠، ١٩٨٩، ص١٨٠ - ١٨٦

غير أن «الاخوان المسلمين» قد نفوا، في وثائقهم التي صارت تصدر بعد اندلاع الإنتفاضة، أن يكونوا قد تخلفوا عن مقاومة الإحتلال الإسرائيلي، حيث ورد في إحدى تلك الوثائق:

«بعد هزيمة ١٩٦٧، نظم الأخوان المسلمون في قطاع غزة المظاهرات الحاشدة ضد الإحتلال وذلك سنة ١٩٦٨ ومن سنة ١٩٦٨ وحتى سنة ١٩٧٠ شكّل الاخوان المسلمون في الاردن فصيلاً عسكرياً عُرف باسم «قواعد الشيوخ»، ولكن لم يسمح لهم بأن يعلنوا عن أعمالهم وعملياتهم باسم الاخوان المسلمين حتى لا يغضب الرئيس الخالد أبو خالد [جمال عبد الناصر] ويبدأ دور الحركة الإسلامية في الظهور بشكل بارز وملحوظ منذ منتصف السبعينات وخاصة بعد إنشاء الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة [وظهور] الكتل الإسلامية، الإطار الطلابي للأخوان المسلمين. . أما عن دور [هذه] الكتل الإسلامية في المشاركة في المظاهرات ومقاومة الإحتلال، فإن القاصي والداني يعلم حجم وقوة تلك التظاهرات التي فجرها وشارك فيها أبناء الكتل الإسلامية في معظم جامعات فلسطين منذ تأسيس الجامعات».

انظر. «حماس» إشراقة أمل في سماء فلسطين، في الذكرى الثانية للإنطلاقة، ٩/١٢/١٩٨٩، ص٦ - ١١.

(٩) الصالحي، الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة. ، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠.

(١٠) ساتلوف، الاتجاه الإسلامي في الإنتفاضة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤ - ١٨٠.

ويذكر الدكتور فتحي الشقاقي أحد مؤسسي هذه الحركة، وأمينها العام في ما بعد، أن فكرة تشكيل حركة الجهاد الإسلامي قد ولدت «عندما كنا طلاباً في مصر. كنا مجموعة من الشباب الإسلامي المثقف ، كنا نرى وطنيين بلا إسلام وإسلاميين بلا فلسطين، وجاءت حركة الجهاد الإسلامي من خلال وعينا للإسلام والقرآن والتاريخ والواقع ولتكون حلاً لهده المشكلة، والإنطلاق هو من العناوين التالية الإسلام كمنطلق والجهاد كوسيلة وفلسطين كهدف للتحرير . حركة الجهاد الإسلامي عندما قامت كانت قوة تجديد داخل الفكر الإسلامي وداخل الحركة الإسلامية».

انظر ««الوسط» حاورت الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين»، الوسط، لندن، العدد ١٥٧، ٣٠/١/١٩٩٥، ص١٥ - ١٨. =

ومنذ تأسيسها، نظرت حركة الجهاد الإسلامي إلى القضية الفلسطينية باعتبارها «قضيتها المركزية»، وحمّلت جماعة «الأخوان المسلمين» مسؤولية ما أصاب شباب الحركة الإسلامية من تقاعس في النضال من أجل تحرير فلسطين، رافضة فكرة «الأخوان» الداعية إلى «حل مشاكل المجتمع من خلال عمل إصلاحي تدريجي»، وطروحاتهم المؤكدة ضرورة «الإنتشار البطيء للأفكار والممارسة الإسلامية التقليدية في جميع نواحي الحياة اليومية»، واعتقادهم بأن «قيام دولة إسلامية في المنطقة سينهي المشكلة تماماً وسيحسم الصراع الطويل ويعيد فلسطين إلى أهلها خلال ساعات»[11]. وبإعطائها الأولوية للنضال ضد الإحتلال الإسرائيلي، سعت حركة الجهاد الإسلامي إلى المزج بين الدين والوطنية، وآمنت بالكفاح المسلح كاستراتيجية لنشاطها السياسي الهادف إلى محاربة الصهيونية وإبادة إسرائيل، ناظرة إلى نفسها باعتبارها تمثل نقيض الاتجاه الإصلاحي لجماعة «الأخوان المسلمين»، وتيار «المفاصلة والثورة» في مواجهة تيار «المهادنة والترقيع والإصلاح»[12].

وبهدف التعرف، تعرفاً أعمق، على التمايز الفكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، سنتوقف، في ما يتبع، عند أبرز ما جاء في كتاب تضمن الدروس والمحاضرات التي ألقاها، خلال فترة اعتقاله في أحد سجون الإحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٨٦، واحد من قادة هذه الحركة على «الشباب المسلم المعتقل»[13].

فقد انطلق الكتاب المشار إليه من إبراز تمايز «الإسلام الجهادي»، في موقفه من القضية الفلسطينية، عن كل من «الطرح الإسلامي التقليدي» ومن «الطرح الوطني»، ثم أكد – بعد أن أشار

= ويؤكد فتحي الشقاقي نفسه، في حديث سابق، أن حركته قد تبلورت داخل فلسطين في مطلع الثمانيات، ويقول «هي بدأت كحوار فكري بين مجموعة من الشباب الفلسطيني من المتدينين والمثقفين أثناء فترة دراستهم في مصر في النصف الثاني من السبعينات جزء منهم كان ينتمي إلى «الأخوان»، ولكن ليس غالبيتهم. وهذا الحوار الفكري خاض في القضايا المنهجية والفكرية والسياسية، وتحول إلى مناخ سياسي، من خلاله انبثقت في داخل مصر، أثناء دراستنا، النواة الأولى التي أطلقت بعد ذلك حركة «الجهاد» ، وعملنا على إنشاء حالة من الإستقطاب حول منهجية فكرية إسلامية جديدة، تغييرية وتنويرية، ومقاتلة في الوقت نفسه». أما عن المراحل التي مرت بها الحركة، فيحددها الشقاقي في «المرحلة الأولى كانت مرحلة العمل السياسي والجماهيري أماكن عملنا كانت في المساجد والجامعات ، بدأنا في غزة ، ولكن خلال شهور قليلة بدأنا العمل في الضفة الغربية، وأنا شخصياً فور عودتي من مصر التحقت بالعمل في القدس . ثم انتقلنا ما بين العامين ١٩٨٣ و ١٩٨٤ إلى المرحلة الثانية، أي مرحلة بدء العمل العسكري [وفي] العام ١٩٨٦، اكتشف اليهود الخلايا الأولى وأعلنوا هم أن هذه الحركة هي حركة الجهاد الإسلامي ونحن نعتبر بداية الإنتفاضة بداية المرحلة الثالثة من عملنا»

انظر «حوار مع الدكتور فتحي الشقاقي»، السفير، بيروت، ٢٢/٦/ ١٩٩٤، ص١١.

ويبدو أن النواة الأولى لحركة الجهاد الإسلامي قد استطاعت، كما تشير بعض المصادر، أن تستقطب، ولاسيما في السجون الإسرائيلية، عدداً من كوادر وأعضاء حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الأخرى.

(١١) أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سبق ذكره، ص١٥١ – ١٥٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص١٥٢.

وكان مؤسسو الحركة قد انشدوا، منذ البدء، إلى تجربة الثورة الإسلامية في إيران ومرشدها الإمام الخميني

(١٣) من المرجح أن يكون هذا القائد هو الدكتور فتحي الشقاقي الذي كانت تعتقله سلطات الإحتلال الإسرائيلي في تلك الفترة أما الكتاب المشار إليه فهو ابراهيم، د. فتحي مقدمة حول مركزية فلسطين والمشروع الإسلامي المعاصر المنهج، بيروت، بيت المقدس للصحافة والطباعة والنشر، حزيران ١٩٨٩

إلى مظاهر الخطر الإسرائيلي – على مركزية فلسطين، وحدد ملامح الحل «الإسلامي الجهادي» الذي يقترحه. ففي مواجهته «الطرح الإسلامي التقليدي»، جرى التركيز على انتقاد موضوعة «العهد المكي»، وذُكر أن «من أخطر الموضوعات التي تواجه العمل الإسلامي اليوم، وتعتبر سبباً رئيسياً يطرحه الذين يدعون إلى تأجيل الموضوع الفلسطيني بتأجيل الجهاد في فلسطين حتى قيام الدولة الإسلامية ووجود الخليفة الذي يعقد ألوية الجهاد، [موضوعة] أننا نعيش اليوم فترة العهد المكي، أي فترة التربية والصبر. لقد نظر الإسلاميون التقليديون إلى إسرائيل كمشكلة مزعجة، نجمت عن مشكلة أساسية أو كلية تمثلت في سقوط النظام السياسي الإسلامي وسقوط الخلافة وغياب الدولة الإسلامية. ويستمر هذا الطرح [التقليدي] في التأكيد. إن مواجهة إسرائيل لا تتم إلا بعد إقامة الدولة الإسلامية ويقول أصحاب هذا الطرح إنهم يسلكون بذلك درب الرسول الذي لم يؤذن له بالقتال والجهاد إلا بعد إقامة الدولة الإسلامية في المدينة، بعد فترة من التربية والإعداد العقائدي استمر ثلاثة عشر عاماً كاملة في مكة .. لقد كان إحجام الحركة الإسلامية عن الجهاد في فلسطين، إضافة إلى كونه تخلياً عن واجب شرعي، مجلبة للهزال والضعف والبقاء في الصفوف الخلفية . ولقد تعرضت الحركة الإسلامية بسبب ذلك لسهام القوى والنخب العلمانية، ولانفضاض جزء هام من الجماهير الإسلامية من حولها»[١٤] وفي مواجهة «الطرح الوطني»، ركز الكتاب على انتقاد «موضوعة الوحدة الوطنية»، التي «لم تكن مشكلة في أي يوم في القرون السالفة، لأن المسلم والمسيحي كانا مواطنين مخلصين حاربوا الصليبيين، على سبيل المثال، كرعايا للدولة الإسلامية»، وهي موضوعة طُرحت على الساحة الفلسطينية «في ظل الهجمة الغربية .، [وفي] ظل محاولات مستمرة لتفريغ المعركة من بعدها الحضاري والعقائدي». ويتابع الكتاب: «يقولون إن الدين نعرة طائفية وإنه يشق جبهة المواجهة ضد الإستعمار، فلماذا هزمنا أعداءنا دائماً عندما تمسكنا بالدين، وهزمنا أعداؤنا عندما تركناه؟ لقد استثنت الفصائل الوطنية الفلسطينية الإسلام من برامجها، فهل تمت الوحدة بين هذه الفصائل، أم أن التشرذم ازداد تعمقاً؟. . . وأخيراً، فإن التجربة تؤكد أن موضوعة الوحدة الوطنية بقيت شعاراً لاغتيال الدين واستبعاده، ومن المؤكد أن موقف الحركة الإسلامية من النصارى ودورهم في المعركة سيكون أفضل بما لا يقاس من موقف الفصائل بعضها من بعض»[١٥].

ويعتبر قائد حركة «الجهاد الإسلامي»، في الكتاب نفسه، أن القضية الفلسطينية هي «أهم قضايا الوطن الإسلامي في هذه المرحلة من تاريخه»، وأن الجهاد في سبيلها هو المدخل لتحقيق اهداف الحركة الإسلامية الأخرى، مشدداً على أن الحركة الإسلامية «الجهادية» بتأكيدها على خصوصية القضية الفلسطينية ومركزيتها «ليست محكومة بمزاج إقليمي أو بمجرد مصلحة اجتماعية أو وطنية، وإنما هي محكومة بأسباب (قرآنية وتاريخية وواقعية شاملة) أوسع وأبعد من أي حدود جغرافية، أسباب تفرض على هذه الحركة أن تجعل من فلسطين محوراً لنشاطها السياسي اليومي باعتبارها ذروة التماس بين منهج الإسلام ومنهج الغرب»[١٦]. وتنبع

(١٤) المصدر السابق، ص٧٧ – ٧٩ وص٤١ وص٤٩ – ٥٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص٧٤ – ٧٦

(١٦) المصدر نفسه، ص١٢ – ١٣

خصوصية ومركزية القضية الفلسطينية – كما أشار – من الدور الذي تقوم به اسرائيل في «تكريس واقع التجزئة القائم على أرض الوطن الإسلامي» وفي «استمرار عملية النهب لثروات [هذا] الوطن»، باعتبارها «حارسة لمصالح الإستعمار والإستكبار العالمي بقيادة الولايات المتحدة» و«أداة لاستمرار هذه الهجمة الغربية»، وهذا الدور هو الذي يجعل إسرائيل تشكل «خطراً حقيقياً على كل أبناء الأمة الإسلامية»، وعلى «كل المستضعفين في العالم»[١٧].

ويخلص الكتاب إلى أن الإنتصار النهائي في فلسطين لن يتحقق إلا بالإعتماد على «إمكانات أمة بأكملها هي بدون شك الأمة الإسلامية»، وأن الحركة الإسلامية الجهادية ستكون «طليعة الأمة التي ستقودها ضمن مراحل شرسة من المصابرة والمقاومة والجهاد»، مرتكزة على «نقطة مركزية ثابتة هي القدس. . .، يكون شكل النضال فيها هو الجهاد المسلح»[١٨].

وخلاصة القول إن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين قد قدّرت أن العودة إلى الإسلام بقدر ما هي شرط لفاعلية تحرير فلسطين، فإن الجهاد التحريري هو، في الوقت نفسه، شرط للعودة إلى الإسلام، أي أن «العلاقة مزدوجة تسير في آن واحد، وليست مرحلية بينهما كما يفهمها الإتجاه الإسلامي [التقليدي]»[١٩]. ولا يشك في أن الأعمال النضالية، المسلحة والجماهيرية، التي ارتبطت باسم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧[٢٠]، قد ضغطت على جماعة «الأخوان المسلمين» في المناطق الفلسطينية المحتلة وساهمت في نقلهم، ولاسيما بعد اندلاع الإنتفاضة الشعبية، إلى مواقع «الإسلام الجهادي».

«إعلان الإستقلال» وعناصر «مبادرة السلام» الفلسطينية

كسرت الإنتفاضة الشعبية في المناطق الفلسطينية المحتلة، ولاسيما بعد أن عجزت السلطات الإسرائيلية عن وضع حد سريع لها، الجمود الذي كان مخيماً على عملية البحث عن حلول للصراع العربي – الإسرائيلي وأحيت المشاريع الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية. وبتأثير التعاطف الدولي المتزايد مع نضال الفلسطينيين، بادرت الإدارة الأمريكية، منذ شهر شباط ١٩٨٨، إلى التحرك، وأطلقت، من خلال وزير خارجيتها جورج شولتز، مبادرة سياسية

---

(١٧) المصدر نفسه، ص٣٧ – ٤٠

(١٨) المصدر نفسه، ص٦٤ – ٦٥.

(١٩) انظر: شفيق، منير. الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات. ثورات، حركات، كتابات' تونس، دار البراق، آذار ١٩٨٩، (الطبعة الثانية)، ص١٣٦.

(٢٠) في عام ١٩٨٦، تبنت حركة «الجهاد الإسلامي» عدداً من العمليات العسكرية كان من أبرزها عملية «باب المغاربة» في ١٥ تشرين الاول التي قام خلالها أعضاء الحركة بإلقاء ثلاث قنابل يدوية على تجمع للمجندين الإسرائيليين أدى إلى مقتل إسرائيلي وجرح حوالي ٧٠ مجنداً. وشهد قطاع غزة، في شهر تشرين الثاني ١٩٨٧، تحركات جماهيرية واسعة، كان من ضمنها تظاهرة ضخمة في مخيم جباليا، احتجاجاً على قرار سلطات الإحتلال الإسرائيلي بإبعاد الشيخ عبد العزيز عودة، خطيب مسجد عز الدين القسام في بيت لاهيا وأحد مؤسسي حركة «الجهاد الإسلامي». وكان قد سبق تلك التحركات قيام ستة من أعضاء الحركة، في شهر أيار، بالهرب من سجن غزة في إطار عملية أثارت تعاطفاً جماهيرياً واسعاً.

هدفت إلى «إقامة سلام شامل [في الشرق الأوسط] يضمن الأمن لكل دول المنطقة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»، ودعت إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية المعنية بالصراع من جهة، وإسرائيل ووفد أردني - فلسطيني مشترك من جهة ثانية، على أن يسبق هذه المفاوضات، بأسبوعين، عقد مؤتمر دولي، بمشاركة أطراف الصراع والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، لا تكون له «سلطة فرض حلول أو الإعتراض على إتفاقيات تم التوصل إليها». وأكدت المبادرة الأمريكية، التي صارت تُعرف باسم «مبادرة شولتز»، أن على جميع المشاركين في المؤتمر والمفاوضات «قبول قراري مجلس الأمن الرقمين ٢٤٢ و٣٣٨ واستنكار العنف والإرهاب»، مقترحة أن تبدأ المفاوضات بين إسرائيل والوفد الأردني - الفلسطيني المشترك «حول ترتيبات لفترة إنتقالية»، تستمر ثلاث سنوات، على أن تجري، بعد بدئها بسبعة شهور، مفاوضات «في شأن الوضع النهائي» للضفة الغربية وقطاع غزة(٢١).

وبهدف تسويق مبادرته، التي لم تتحمس الحكومة الإسرائيلية الإئتلافية لها ورفضتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية رفضاً حازماً، قام الوزير الأمريكي بأربع جولات على العواصم المعنية بالصراع العربي - الإسرائيلي، كان آخرها عشية انعقاد القمة العربية الطارئة التي اتفق الملوك والرؤساء العرب، تحت ضغط الإنتفاضة المتواصلة، على عقدها في الجزائر، في السابع من حزيران ١٩٨٨، بهدف البحث في سبل دعم الإنتفاضة. وفي ختام يومين من المداولات، أعرب مؤتمر القمة العربي، بصورة غير مباشرة، عن رفضه المبادرة الأمريكية، مؤكداً التزامه «المبادئ التي اعتمدتها مؤتمرات القمة العربية، وخاصة التي تضمنتها قرارات قمة فاس ١٩٨٢، [كأساس] لحل الصراع العربي - الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية». كما أصدر المؤتمر قرارين، الأول حول دعم إنتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الإحتلال الإسرائيلي «وذلك من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد [له]، حتى تتحقق أهدافه.. وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس»؛ والثاني حول عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى قاعدة الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وبمشاركة «الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع إطراف النزاع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وبنفس الحقوق مع الأطراف المشاركة»(٢٢).

ولم تنقضِ سوى أسابيع قليلة على انتهاء أعمال القمة العربية الطارئة في الجزائر، التي

(٢١) كان وزير الخارجية الأمريكي قد استقبل، قبل إطلاق مبادرته ولأول مرة بشكل رسمي، عضوي المجلس الوطني الفلسطيني ادوارد سعيد وابراهيم أبو لغد. أما النص الكامل للمبادرة فقد ورد في رسالة وجهها جورج شولتز إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير في ٤ آذار ١٩٨٨.

انظر. شؤون فلسطينية، العدد ١٨١، نيسان ١٩٨٨، ص١٤٨ - ١٤٩.

(٢٢) انظر. «البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي»، المصدر السابق، العدد ١٨٣، حزيران ١٩٨٨، ص١٣٨ - ١٤١؛ وكذلك: شاهين، أحمد: «قمة الحد الادنى»، المصدر نفسه، العدد ١٨٤، تموز ١٩٨٨، ص١١٣ - ١٢٤.

وكان قد سهّل انعقاد هذه القمة العربية الطارئة، وتحقق إجماع عربي على قراراتها، حصول انفراج في العلاقات بين القيادة السورية وبين قيادة حركة فتح، كان مبعثه اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية ومناسبته دفن جثمان القائد خليل الوزير «أبو جهاد»، الذي اغتالته مجموعة من رجال الأمن الإسرائيليين في منزله بتونس في ١٦ نيسان ١٩٨٨، في مقبرة الشهداء بمخيم اليرموك في العاصمة السورية.

كرست مجدداً «الخيار الفلسطيني»، حتى أقدم الأردن على خطوة سياسية نوعية، تمثلت في إعلان حكومته، في ٢٨ تموز ١٩٨٨، عن إلغاء الخطة الأردنية للتنمية في الأرض المحتلة، التي كانت قد طُرحت قبل ذلك بسنوات بهدف تحسين معيشة السكان في المناطق الفلسطينية المحتلة، وفي إعلان الملك حسين، في ٣١ من الشهر نفسه، عن «فك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين» الشرقية والغربية لنهر الأردن(٢٣).

وقد خلق تخلي الأردن رسمياً عن المسؤولية عن أرض الضفة الغربية وعن الرغبة في تمثيل، أو المشاركة في تمثيل، سكانها الفلسطينيين تحدياً سياسياً كبيراً أمام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي سارعت، فور صدور قرار فك الإرتباط الأردني، إلى إعلان مسؤوليتها عن الضفة الغربية – الفلسطينية وتكفلها بالمترتبات المالية والإدارية إزاء الموظفين الفلسطينيين المرتبطين بالإدارات الأردنية، كما باشرت في التحضير لعقد دورة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني تعطي مضامين ملموسة لشعار «الحرية والإستقلال» الذي رفعته «القيادة الوطنية الموحدة» للإنتفاضة(٢٤). وكانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت، في الواقع، تشعر بالحاجة الماسة إلى طرح مبادرة سياسية فلسطينية ملموسة قبل صدور القرار الأردني، ولاسيما بعد أن ساهمت الإنتفاضة الشعبية في إحياء مشاريع التسوية السياسية وتنشيط التحركات العربية والدولية الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وتواكبت مع بروز مناخ

---

(٢٣) في إعلان الحكومة الاردنية عن إلغاء خطة التنمية في المناطق الفلسطيبية المحتلة، أشير إلى أن هذا القرار قد اتخذ «إيماناً من الأردن بأن الشعب الفلسطيني هو الطرف الاساسي في حل قضيته' ودفعاً ي شبهة قد تنشأ حول تعامل الأردن مع الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة، بحكم صلة الاردن الوثيقة تاريخياً وجغرافياً بالشعب الفلسطيني' و تجاوباً مع رغبة وتوجهات منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»

وفي حطاب الملك حسين، بشأن فك الإرتباط بالضفة الغربية، ورد ما يلي. «وفي الفترة الاخيرة، تبين أن هناك توجهاً فلسطينياً وعربياً يؤمن بضرورة إبرار الهوية الفلسطينية بشكل كامل في كل جهد أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها، كما اتضح أن هناك قناعة عامة بأن بقاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، وما يترتب عليها من تعامل أردني خاص مع الأخوة الفلسطينيين تحت الإحتلال من خلال المؤسسات الأردنية في الأرض المحتلة، يتناقض مع هذا التوجه، مثلما سيكون عائقاً أمام النضال الفلسطيني لكسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب مناضل ضد احتلال أجنبي ومادامت هناك قناعة جماعية بأن النضال من أجل تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة يمكن أن يدعم بفك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين، فلابد أن نؤدي واجبنا ونفعل ما هو مطلوب منا ، ضارعين إلى الله أن يجعل من خطوتنا هذه إضافة نوعية [إلى] نضال الشعب الفلسطيني المتنامي من أجل الحرية والإستقلال»

انظر «نص خطاب الملك حسين بشأن فك الإرتباط بالضفة الغربية»، شؤون فلسطينية، العدد ١٨٥، آب ١٩٨٨، ص١٣٩ – ١٤٢' وعن قرار الحكومة الأردنية بإلغاء خطة التنمية، العدد نفسه، ص١٣٨ – ١٣٩.

(٢٤) في ندائها رقم ٢٣، الصادر في ٥ آب ١٩٨٨، أشارت «القيادة الوطنية الموحدة» إلى أن الإنتفاضة تدخل «شهرها التاسع محققة المزيد والمزيد من الإنجازات على الطريق النضالي الطويل والشاق نحو الحرية والإستقلال»، معتبرة أن الإجراءات الأردنية بفك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية «جاءت كأحد أهم إنجازات الإنتفاضة الشعبية الكبرى وكخطوة عملية باتجاه تنفيذ مقررات قمة الجزائر [العربية] لتعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ووحدانية تمثيلها لشعبنا، باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة بتحمل كافة المسؤوليات تجاه شعبنا في الوطن والشتات».

انظر «نداء رقم ٢٣ – نداء المبعدين»؛ نداءات الإنتفاضة. الملحمة النضالية الفلسطينية من خلال نداءات القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة، تونس، منظمة التحرير الفلسطينية – الإعلام الموحد، [من دون تاريخ]

دولي جديد متميز بالعودة إلى سياسة الإنفراج في العلاقات بين القوتين العظميين. وكان مناخ الإنفراج الدولي قد صار يشيع، منذ مطلع النصف الثاني من الثمانينات، بتأثير التفكير السياسي الجديد الذي تبنته القيادة السوفيتية، على قاعدة سياسة «البيروسترويكا»، والذي تجسد في الدعوة إلى وقف المجابهة بين «الشرق» و«الغرب» نهائياً والكف عن استغلال الصراعات الإقليمية، والتوكيد على ضرورة حل جميع النزاعات بالطرق السلمية ومن خلال المفاوضات ونفي الحروب واستبعاد التهديد باستخدام القوة. ونظراً لكون العامل الدولي من العوامل الأساسية الحاكمة لمسار الصراع العربي – الإسرائيلي منذ نشوئه، فقد أدركت جميع أطراف هذا الصراع، ومن ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية، أن التغيرات في طبيعة النظام الدولي ستفرض تداعياتها حتماً على منطقة الشرق الأوسط، وسيساهم الإنفراج الدولي في تهيئة فرص التوصل إلى تسوية سياسية للصراع الدائر فيها(٢٥).

وأصبحت المبادرة السياسية الفلسطينية المطلوبة وعناصرها محور الحوارات الغنية التي شهدتها الساحة الفلسطينية على امتداد صيف ومطلع خريف العام ١٩٨٨، ودارت حول طبيعة الخطوات التي ينبغي على منظمة التحرير الفلسطينية اتخاذها لتثبيت مسؤوليتها السياسية عن المناطق الفلسطينية المحتلة، وحول قضية الإعتراف بإسرائيل والموقف من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ باعتباره الأساس المعترف به عربياً ودولياً لعقد المؤتمر الدولي. وقد انخرطت في هذه الحوارات، التي أبرزت وجود خلافات وتباينات عديدة، فصائل منظمة التحرير المنضوية في إطار «القيادة الوطنية الموحدة» للإنتفاضة، أساساً، كما شاركت فيها، ولو بصورة غير مباشرة، الفصائل التي عارضت نهج قيادة منظمة التحرير وبقيت، منذ وقوع الانشقاق في حركة فتح، خارج إطار مؤسساتها التمثيلية(٢٦).

---

(٢٥) عن هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى

الازهري، محمد خالد: «استقرار الإنفراج الدولي والصراع العربي – الإسرائيلي»، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٢، تشرين الثاني ١٩٩٠، ص٦٢ – ٨١

(٢٦) يستشف من بعض وثائق هذه الفصائل أنها لم تبقَ، على الصعيد الفكري بمنأى عن تأثيرات الإنتفاضة وشعاراتها السياسية، وإن ظلت – أي هذه الفصائل – متمسكة بموقفها المبدئي الذي يرفض أي اعتراف بإسرائيل وأي إقرار بالتنازل عن جزء من أرض فلسطين ففي مقابلة أجرتها صحيفة «السفير» البيروتية مع الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة، في شباط ١٩٨٨، قال أحمد جبريل «نحن نرى أن تحرير فلسطين قد يمر بمراحل وقد لا يكون دفعة واحدة .. نحن نعرف أن هناك تكتيكاً لابد أن يتبع، ولكنني أسال. هل هذه القيادة [الفلسطينية] الموجودة تريد دولة فلسطينية مستقلة لها حق التعاقد الدولي ولا تعترف بالكيان الصهيوني؟ .. إن دولة فلسطينية تناضل من أجل وجودها قيادة ثورية حقيقية فاعلة لا خوف عليها، شرط ألا يكون هناك اعتراف بهذا العدو أو تطبيع معه»

انظر. السفير، ١٩٨٨/٢/٨، ص٥.

وعشية انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، قال الامين العام المساعد للجبهة نفسها، طلال ناجي، في جواب له عن سؤال وجهته صحيفة «القبس» الكويتية: «إذا قامت الدولة الحقيقية، الدولة الحرة، الدولة ذات السيادة، نعم أنا أؤمن بأن هذه الدولة ستكون بداية العد العكسي للصهيونية... ولكن ما هم بصدده الآن ليس الدولة الفلسطينية المستقلة الحرة ذات السيادة، إنهم يتحدثون عن كيان فلسطيني، عن كيان يجبر سلفاً.. على أن يقدم القائمون عليه التنازل التاريخي عن باقي أرض فلسطين، ويوقعون ذلك بمواثيق دولية وبضمانات دولية من قبل الدول الكبرى».

انظر القبس، ١٩٨٨/١٠/١٨، ص٩.

وبهدف إعطاء فكرة عن الخلافات والتباينات التي برزت بين أطراف «القيادة الوطنية الموحدة» للإنتفاضة، سنتوقف عند السجال العلني الذي دار بين كل من الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني، ولاسيما بعد أن صار الحزب يشدد على ضرورة قيام قيادة المنظمة بإطلاق مبادرة سياسية «واقعية» تترجم إلى «خطوات عملية» وتتسم بـ«الوضوح السياسي». وكان الوضوح السياسي، في نظر الشيوعيين الفلسطينيين، يتطلب قبول منظمة التحرير بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، بعد ربطه بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كأساس للمشاركة الفلسطينية في المؤتمر الدولي، واعتبار حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ حدوداً للدولة الفلسطينية المستقلة واستعداد المنظمة للموافقة على الإعتراف المتبادل بين هذه الدولة وبين إسرائيل على أساس مبدأ «دولتين لشعبين»[٢٧]. وقد رأت الجبهة الشعبية في مواقف الحزب الشيوعي هذه «تجاوزاً» لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بما فيها قرارات دورته الثامنة عشرة، التي أكدت «الإستمرار في رفض قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وعدم اعتباره أساساً لحل القضية الفلسطينية لأنه يتعامل معها كقضية لاجئين، ويتجاهل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني». واستغربت الجبهة، في هذا السياق، «تشبث البعض بقرار ٢٤٢ وكأن له قدسية خاصة»، في الوقت الذي تمكنت فيه منظمة التحرير من انتزاع «قرارات واضحة لمصلحتنا، وأحدثها القرار ٦٠٥»[٢٨]. أما الدعوة إلى اعتبار حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ حدوداً للدولة الفلسطينية، فقد رأت الجبهة الشعبية فيها «تنازلاً» من جانب الفلسطينيين، مؤكدة رفضها قبول مبدأ الإعتراف المتبادل، حتى في حال مشاركة منظمة التحرير في مؤتمر السلام الدولي، لأن الجبهة لا تفهم «أن المؤتمر الدولي يشترط الإعتراف؛ فهناك دول عديدة في العالم، وبعضها متجاور، لا تُلزم بالإعتراف المتبادل، فالكوريتين أحد الأمثلة السابقة، وأيامنا الحالية تشهد مثلاً قريباً حيث تجري مباحثات بين وفود أنغولية وكوبية وجنوب أفريقية لم يسبقها أو يرافقها الإعتراف بنظام بوتا العنصري [في جنوب أفريقيا]»[٢٩]. وقد رد الحزب الشيوعي الفلسطيني على إنتقادات الجبهة الشعبية بالتشديد على أن ما يقترحه لزيادة «الوضوح السياسي» في مواقف منظمة التحرير ينسجم مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ويراعي المستجدات التي نشأت عن الإنتفاضة. فرفض المجلس الوطني للقرار رقم ٢٤٢، قبل اندلاع الإنتفاضة، كان «رفضاً مسبباً»، كون القرار المذكور يتعامل مع القضية الفلسطينية «كقضية لاجئين ويتجاهل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني»، ولكن – تساءل الحزب – «إذا ما توفرت الإمكانيات، نتيجة مجموعة التطورات التي

---

(٢٧) انظر «الإنتفاضة تستدعي المزيد من الوضوح السياسي»، و«المطلوب مبادرة سياسية واقعية تترجم الى حطوات عملية» (صوت الوطن، العدد ٧٠، أواسط تموز ١٩٨٨، والعدد ٧١، أوائل أيلول ١٩٨٨)؛ في من وثائق الحزب الشيوعي الفلسطيني. نحو تطوير البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، مؤسسة «نصار» للنشر والتوزيع، تشرين الأول ١٩٨٨، ص١٨ – ٢١ وص٢٦ – ٢٧

(٢٨) انظر مصطفى، أبو علي (نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) «دفاعاً عن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني. مناقشة في مقالات بشير البرغوثي»، الهدف، العدد ٩٢١، ١٩٨٨/٨/٧، ص١١ – ١٨

وكان أبو علي مصطفى يرد في مقاله هذا على ما تضمنته بعض المقالات التي نشرها الامين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني، بشير البرغوثي، في أسبوعية «الطليعة» المقدسية التي كان يراس تحريرها

(٢٩) المصدر السابق، ص١٢

توجتها الإنتفاضة، لربط قرار ٢٤٢ بحق تقرير المصير، أفلا تكون قد توفرت لدينا العناصر الأساسية لممارسة حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة؟»، ولاسيما وأن هذا القرار «يعالج قضية الأرض الفلسطينية والعربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وينص في مقدمته على عدم جواز ضم أرض بالقوة، ويطالب في بنوده إسرائيل بالإنسحاب من هذه الأراضي، أي أنه يعالج قضية الأرض التي بدونها يغدو كل حديث عن تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية فوق التراب الفلسطيني مجرد هراء». وأضاف الحزب أن أهمية القرار رقم ٢٤٢ تنبع من كونه قد صدر عن أعلى سلطة في الأمم المتحدة، هي مجلس الأمن «تتمتع بسلطات تنفيذية»، الأمر الذي يجعله يتميز «عن قرارات الجمعية العمومية التي لها صفة التواصي»، معتبراً أنه سيخطئ «من يعتقد أن المؤتمر يمكن أن ينعقد مع تجاهل قرار ٢٤٢، ذلك أن هذا القرار يشكل قاعدة أساسية لهذا المؤتمر، وهذا موقف الإتحاد السوفييتي كما هو موقف الولايات المتحدة»[٣٠]. أما في ما يتعلق بقضية تحديد حدود الدولة الفلسطينية المستقلة وإبداء الإستعداد لقبول مبدأ الإعتراف المتبادل، فقد أكد الحزب أن قرارات القمم العربية، وخصوصاً في فاس (١٩٨٢) والجزائر (١٩٨٨)، قد دعت إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وذلك حين نصت على «إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية»، وأن وفود منظمة التحرير قد صادقت على تلك القرارات في حينه «بل وتبناها مجلسنا الوطني الفلسطيني في دورة الوحدة الوطنية في الجزائر ١٩٨٧ بالإجماع». كما أن قرارات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني نفسها – أضاف الحزب – قد تبنت جميع بنود مشروع السلام الذي أقرته القمة العربية في فاس، والذي نص في بنده السابع على ما يلي: «يضع مجلس الأمن ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة»، وهو ما «يتضمن دولة إسرائيل». وبعد أن أشار الحزب إلى تصريحات المسؤولين الإسرائيليين التي تعلن رفض إسرائيل الإعتراف بمنظمة التحرير حتى في حال اعتراف المنظمة بإسرائيل، خَلُص إلى القول: «إننا بطرح الإستعداد للاعتراف المتبادل نحوّل هذه القضية إلى سلاح بأيدينا للضغط على الطرف الآخر بواسطة المجتمع الدولي والقوى الواقعية داخل إسرائيل ذاتها»[٣١].

وعشية افتتاح الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في منتصف تشرين الثاني ١٩٨٨، كانت الحوارات الفلسطينية قد تمخضت عن التوصل إلى اتفاق مبدئي على إعلان «استقلال» دولة فلسطين وتبني قرار حول تشكيل «حكومة مؤقتة» لها[٣٢]، مع استمرار التباين

---

(٣٠) انظر الأشهب، نعيم: «مساهمة في الحوار الوطني الفلسطيني» (صوت الوطن، العدد ٧١)، في: من وثائق الحزب الشيوعي الفلسطيني نحو تطوير البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المصدر المذكور، ص٧ – ١٧.

(٣١) المصدر السابق، ص١٠ – ١١.

(٣٢) اعتبر الشيوعيون الفلسطينيون، خلال الحوارات التي دارت، أن إعلان الإستقلال سيكون سابقاً لأوانه قبل تحرير الأرض التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية، لكنهم ساروا، في نهاية الأمر، مع التيار العام المؤيد لهذا الإعلان. وفي المقابل، كانت الجبهة الديمقراطية من أكثر المتحمسين لـ«إعلان الإستقلال» باعتباره، كما قدّرت، «خطوة سياسية جادة وهامة في مواجهة السياسة الأمريكية – الإسرائيلية الهادفة إلى فرض حل يستبعد الإستقلال ، خطوة تنقل «الدولة المستقلة» من حيز الشعار والمطلب إلى حيز المشروع السياسي الملموس الذي يباشر تطبيقه على الأرض ، [و] =

في وجهات النظر بشأن بنود البيان السياسي الذي سيصدره المجلس، ولاسيما في ما يتعلق بأسس مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي والموقف من قضية الاعتراف بإسرائيل[٣٣].

وبعد نقاشات حامية دارت أساساً في إطار اللجنة السياسية، التي شكلها المجلس الوطني بعد جلسته الإفتتاحية في الجزائر[٣٤]، أصدرت الدورة التاسعة عشرة، في ختام أعمالها، «إعلان الإستقلال»، الذي أعلن «قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف»، باعتبارها «دولة عربية، [و] جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاسر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة»، ولتكون دولة «للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية». وقد تضمن «إعلان الإستقلال»، بصورة غير مباشرة، موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، ولأول مرة منذ نشوئها، على قرار تقسيم فلسطين، الذي أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ تحت الرقم ١٨١، وذلك عندما ذكر «ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير إثر قرار الجمعية العمومية رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي قسّم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي في السيادة والإستقلال الوطني»[٣٥]. كما أصدرت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني إعلاناً بتشكيل «الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين»، وفوّضت المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتحديد موعد تشكيلها، على أن تتشكل من «القيادات

= تشكل حلقة في خطة نضالية – سياسية متكاملة لاستنهاض الإنتفاضة وتأمين شروط انتصارها».

انظر «حول آفاق الإنتفاضة والمهام الملحة أمامنا والحركة الوطنية الفلسطينية» (تقرير اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تشرين الأول ١٩٨٨)' الحرية، ١٣/١١/١٩٨٨، ص١٢ – ١٥.

(٣٣) انتقل السجال الذي دار حول أسس التسوية السياسية والمؤتمر الدولي، ولاسيما بين الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي، إلى داخل قيادة الجبهة الديمقراطية، فدعت «أقلية» داخل هذه القيادة، تزعمها الأمين العام المساعد للجبهة ياسر عبد ربه، إلى تبني موقف يقوم على أساس إعلان منظمة التحرير رسمياً قبولها مبدأ «دولتين لشعبين» واستعدادها للمشاركة في مؤتمر دولي على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ إلى جانب حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، في حين رأت «الأغلبية»، التي ترعمها أمين عام الجبهة نايف حواتمة، أن قبول مبدأ «دولتين لشعبين» سيعني اعترافاً «مسبقاً» و«مجانياً» بحق إسرائيل في الوجود، واعتبرت أن الموافقة على صيغة «٢٤٢ + حق تقرير المصير» ستعني «التخلي مسبقاً عن حق العودة كبند من بنود المفاوضات، وتسليم منظمة التحرير الفلسطينية، سلفاً، بأن الأرض والإستقلال هما موضوع المساومة الوحيد في المفاوضات، ذلك أن حق تقرير المصير لا يعني بالضرورة الإستقلال».

انظر التقرير المقدم من أغلبية المكتب السياسي إلى أعضاء اللجنة المركزية حول آفاق الإنتفاضة والمهام الملحة أمام حزبنا والحركة الوطنية الفلسطينية [تشرين الاول ١٩٨٨ – وثيقة داخلية]

وكان هذا التباين ايذاناً بنشوء خلاف سياسي وتنظيمي بين الجانبين، استمر أكثر من سنتين وأسفر، في نهاية الأمر، عن انشقاق اتجاه «الأقلية» عن الجبهة وتشكيله تنظيمه المستقل

(٣٤) انظر حوراني، فيصل «مقدمات ونتائج دورة الإنتفاضة»، اليسار العربي، باريس، العدد ٨٤، كانون الأول ١٩٨٨، ص١٤ – ١٦.

(٣٥) انظر «إعلان الإستقلال»' مشروع السلام الفلسطيني، [القاهرة] شركة الفجر للطباعة، يناير (كانون الثاني) ١٩٨٩، ص١٠ – ١٥

والشخصيات والكفاءات الفلسطينية، من داخل الوطن المحتل وخارجه، وعلى أساس التعددية السياسية، وبما يجسد الوحدة الوطنية»، وتستند إلى «وثيقة الإستقلال والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجالس الوطنية»[٣٦].

ولم يقتصر جديد المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة عشرة، على الموافقة، غير المباشرة، على قرار تقسيم فلسطين، بل تضمن كذلك الموافقة الصريحة على قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لمشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي، بعد ربطهما بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ففي «البيان السياسي» الذي أصدره، أكد المجلس الوطني «عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وآخرها قرارات مجلس الأمن الدولي ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٨، وقرارات القمم العربية، بما يضمن حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني، ويضع ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة»[٣٧]. وشدد المجلس، تحقيقاً لذلك، على «ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال،

---

(٣٦) المصدر السابق، ص٢٩

كانت قضية تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة من القضايا الرئيسية التي عالجتها الحوارات التي سبقت انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني. وقد اعتبرت الفصائل المعارضة لنهج قيادة منظمة التحرير، بعد أن أشارت إلى عدم توفر «ظروف موضوعية أو ذاتية» تسمح بالإقدام على إعلان هذه الحكومة، اعتبرت أن ياسر عرفات «يريد أن يقدم على هذه الخطوة ليتخلص من عبء يحمله هو ميثاق منظمة التحرير» (مقابلة أحمد جبريل مع صحيفة «السفير»، ٢/٨/١٩٨٨، مصدر سبق ذكره). أما الفصائل المنضوية في إطار «القيادة الوطنية الموحدة» للإنتفاضة، فقد اختلفت درجة حماستها لإعلان الحكومة المؤقتة من فصيل إلى آخر فالجبهة الديمقراطية، والتي كانت تتحمس لهذه الخطوة كلما انفتحت آفاق التوصل إلى تسوية سياسية، قدّرت أن إعلان الدولة الفلسطينية وحكومتها المؤقتة وكسب الإعتراف العربي والدولي بها «يسدد الضربة القاضية لـ«الخيار الأردني» ويضع واشنطن وتل أبيب أمام «الخيار الفلسطيني» باعتباره الخيار الوحيد الذي لا مناص من التعامل معه»، معتبرة أن الحكومة «ليست مجرد أداة للتفاوض، وإعلانها ليس مرتبطاً بانعقاد أو عدم انعقاد المؤتمر الدولي. .. [وإنما هي] حلقة ضرورية في مشروع سياسي متكامل لخوض المعركة السياسية على الصعيد الدولي من أجل تثبيت الإستقلال أساساً للحل والتسوية» (تقرير اللجنة المركزية للجبهة، تشرين الأول ١٩٨٨؛ مصدر سبق ذكره، الحرية، ١٣/١١/١٩٨٨، ص١٤). أما الحزب الشيوعي الفلسطيني، والذي كان أقل حماسة لتشكيل هذه الحكومة، فقد أكد، على لسان عضو مكتبه السياسي سليمان النجاب، أنه لابد قبل إعلان الحكومة الفلسطينية المؤقتة من الإجابة عن عدد من الأسئلة، منها «هل سيسهل إعلان الحكومة انعقاد المؤتمر الدولي أم لا؟ هل ستحظى هذه الحكومة باعتراف من قوى جديدة أوسع من القوى التي تعترف الآن بالمنظمة؟ ألن يثير إعلان الحكومة المؤقتة إشكالاً ما حول طبيعة العلاقة بين الحكومة والمنظمة» (جواب سليمان النجاب عن سؤال لـ«القبس» الكويتية، ٩/١٠/١٩٨٨، ص١١).

(٣٧) «البيان السياسي» [الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني]؛ مشروع السلام الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص١٧ – ٢٨.

وبخصوص قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨، فقد كنا سابقاً قد أشرنا إلى صدور الأول منها في ٢٢ كانون الأول ١٩٨٧. أما الثاني فقد صدر في ٥ كانون الثاني ١٩٨٨، بالإجماع، وطلب إلى إسرائيل، في جملة أمور أخرى، أن تمتنع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من الأراضي المحتلة. وعاد مجلس الأمن وطلب إلى إسرائيل، في قراره رقم ٦٠٨ الصادر في ١٤ من الشهر نفسه بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع المندوب الأمريكي عن التصويت، «إلغاء أمر ترحيل =

الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى قدم المساواة، وباعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير. .، ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية»[٣٨]. وطالب المجلس بـ«انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية»، والسعي إلى «وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة، لحماية شعبنا ولتوفير مناخ مؤات لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي»، و«حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن»، على أن يضع مجلس الأمن «ويضمن ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية». وبخصوص مستقبل الدولة الفلسطينية، أكد المجلس الوطني قراراته السابقة القاضية بأن العلاقة المستقبلية بين هذه الدولة والأردن «ستقوم على أسس كونفدرالية، وعلى أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين»[٣٩]. وأعلن مجدداً، بعد أن أكد «حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي»، رفضه «للإرهاب بكل أنواعه، بما في ذلك إرهاب الدولة، مؤكداً التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص. .، وبما ورد في إعلان القاهرة الصادر في ٧/١١/١٩٨٥»[٤٠].

وقد تفاوتت ردود فعل الفصائل التي شاركت في أعمال الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني على النتائج السياسية التي تمخضت عنها؛ ففي حين اعتبر الحزب الشيوعي الفلسطيني، على لسان عضو مكتبه السياسي نعيم الأشهب، أن دورة المجلس الوطني، التي سميت بـ«دورة الإنتفاضة»، مثّلت «إنتفاضة في ميدان الفكر السياسي الفلسطيني»، وذلك بعد أن وضعت الحركة الوطنية الفلسطينية «لأول مرة في تاريخها في حالة توافق مع الشرعية الدولية. . .، وبذلك حوّلت قرارات الشرعية الدولية، ولأول مرة، إلى سلاح بأيدي شعبنا الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر والإستقلال الوطني»[٤١]، أكدت الجبهة الشعبية، على لسان أمينها العام، أن دورة المجلس الوطني قد ارتكبت، بموافقتها على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، «خطأ» وقدمت «تنازلاً مجانياً»، رافضاً أن تكون موافقة المجلس على هذين القرارين قد تضمنت، مع ذلك، «اعترافاً

= المدنيين الفلسطينيين وكفالة العودة الآمنة والفورية إلى الاراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم ترحيلهم بالفعل». وكانت سلطات الإحتلال الإسرائيلية قد أبعدت، في أول أيام سنة ١٩٨٩، ثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً عن أرض وطنهم. انظر، الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ – ١٩٨٨، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٠.

(٣٨) مشروع السلام الفلسطيني، المصدر المذكور، ص٢٣ – ٢٤

(٣٩) المصدر نفسه، ص٢٤

(٤٠) المصدر نفسه، ص٢٥

(٤١) الأشهب، نعيم «دورة الإنتفاضة للمجلس الوطني الفلسطيني وقراراتها التاريخية»، الكاتب، القدس، العدد ١٠٤، كانون الأول ١٩٨٨، ص٤ – ١٠

بإسرائيل». واعتبر جورج حبش أن الإنتفاضة الشعبية في المناطق الفلسطينية المحتلة هي التي فرضت على الجبهة الشعبية، «رغم الخلاف حول قضية مفصلية [كهذه]»، أن تبقى متحدة مع الفصائل الأخرى في منظمة التحرير «حتى على مستوى اللجنة التنفيذية»[٤٢].

وبهدف دفع جهود التسوية السياسية في المنطقة، دعا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في جنيف في ١٣ كانون الأول ١٩٨٨[٤٣]، إلى عقد لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى أن «يتم العمل لإشراف مؤقت للأمم المتحدة على أرضنا الفلسطينية المحتلة ووضع قوات دولية لحماية شعبنا ..، وتشرف في الوقت نفسه على انسحاب القوات الإسرائيلية من بلدنا»[٤٤]. وفي الخطاب نفسه، أكد ياسر عرفات أن منظمة التحرير ستعمل للوصول إلى تسوية سلمية شاملة بين أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي «بما في ذلك فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى»، في إطار المؤتمر الدولي للسلام «بما يحقق المساواة وتوازن المصالح، وخاصة حق شعبنا في التحرر والإستقلال الوطني واحترام حق العيش والسلام والأمن للجميع، ووفقاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨». وعاد رئيس منظمة التحرير وأكد، في البيان الذي ألقاه أمام مؤتمر صحفي عقده في جنيف في الرابع عشر من الشهر نفسه، أن القرارات التي تبنتها الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني «تعني حق شعبنا بالحرية والإستقلال الوطني، وفقاً للقرار ١٨١، وحق جميع الأطراف في النزاع بالوجود في سلام وأمن، بما فيها الدولة الفلسطينية وإسرائيل، وجيرانها، وفقاً للقرار ٢٤٢». وفي المناسبة ذاتها، جدد ياسر عرفات التزام منظمة التحرير برفض «جميع أشكال الإرهاب، بما فيها إرهاب الأفراد والجماعات والدولة»[٤٥].

---

(٤٢) انظر. «حبش في مؤتمر صحفي في الجزائر» (١٥/١١/١٩٨٨)؛ الهدف، العدد ٩٣٦، ٢٠/١١/١٩٨٨، ص٧ – ١٠؛ وكذلك «حبش. المسؤوليات الكبيرة» (مقاطع من مقابلة مع الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين): شؤون فلسطينية، العدد ١٨٩، كانون الأول ١٩٨٨، ص١٣١ – ١٣٦.

وكان جورج حبش قد فسر، في المداخلة التي ألقاها في اللجنة السياسية للمجلس الوطني، معارضة الجبهة قبول المجلس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بقوله «لماذا نحن ضد القرار ٢٤٢، [ونشعر] بخطورة التخصيص في دكره؟ أولاً نحن نخشى أن يكون مجرد قبولنا بتخصيص القرار ٢٤٢ مؤشراً للقوى المعادية من أجل الإستمرار في توجيه وممارسة الضغط علينا. . لماذا نقدم تنازلات قبل المؤتمر الدولي ، ثانياً. ما هو هذا القرار؟ إن هذا القرار لمصلحة إسرائيل في تفسيره، ولا يتعاطى معنا كشعب ، ثالثاً هل من مصلحتنا الآن (ومصلحة الإنتفاضة) أن تثار عملية جدل حول القرار ٢٤٢ الذي رفضته جماهيرنا وقواها الوطنية منذ واحد وعشرين عاماً؟ »

انظر: الهدف، العدد ٩٣٦، المصدر المذكور، ص١١ – ١٣.

(٤٣) بعد أن رفضت الإدارة الأمريكية منح رئيس منظمة التحرير تاشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، قررت الجمعية العمومية الإنتقال من نيويورك إلى مقر الأمم المتحدة في حنيف.

(٤٤) انظر «النص الكامل لخطاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أمام الجمعية العامة في جنيف»، القبس، ١٤/١٢/١٩٨٨، ص٢، السفير، ١٤/١٢/١٩٨٨، ص٩

وكان الرئيسان السوفييتي ميخائيل غورباتشوف والفرنسي فرانسوا ميتران قد اقترحا تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط.

(٤٥) انظر. «عرفات: حق الوجود للجميع»، شؤون فلسطينية، العدد ١٩٠، كانون الثاني ١٩٨٩، ص١٤١ – ١٤٣

وفي حين عارضت الفصائل التي شاركت في دورة المجلس الوطني الفلسطيني، باستثناء حركة فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني، التفسير الذي قدمه رئيس منظمة التحرير لقرارات تلك الدورة، رأى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان فيه «استجابة» من المنظمة للشروط التي وضعتها إدارته للدخول في حوار مع منظمة التحرير، وقرر تالياً، في ١٥ كانون الأول، تفويض وزارة الخارجية «الدخول في حوار موضوعي مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية»، معتبراً بدء الحوار بين الجانبين «خطوة هامة في عملية السلام، وخصوصاً أنها تمثل التطور الجاد في التفكير الفلسطيني باتجاه مواقف واقعية وعملية»(٤٦).

الرفض «الإسلامي» لمبادرة منظمة التحرير السلمية

تمثل انتقال جماعة «الأخوان المسلمين»، في المناطق الفلسطينية المحتلة، من «الإسلام التقليدي» إلى «الإسلام الجهادي»، في مبادرتهم، بعد وقت قصير على اندلاع الإنتفاضة الشعبية، إلى تشكيل «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس)، التي انطلقت من قطاع غزة، ثم مدت نشاطها، في كانون الثاني ١٩٨٨، إلى الضفة الغربية(٤٧). وقد كان تشكيل حركة حماس، وانخراط أعضائها في فعاليات الإنتفاضة الميدانية، «أهم خطوة اتخذتها جماعة الأخوان المسلمين على طريق اكتساب الشرعية السياسية»(٤٨). وشاركت الحركة، في البدء، في مواجهات الشوارع والإضرابات وحملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية والامتناع عن دفع الضرائب، ثم أخذت تنخرط، شيئاً فشيئاً، في أعمال مسلحة ضد أهداف إسرائيلية من خلال جناحها العسكري «كتائب عز الدين القسام»، كما صارت تركز على ملاحقة وإعدام «المتعاونين» مع الإحتلال. وفي آب ١٩٨٨، طرحت حماس

(٤٦) انظر «القرار الأمريكي بفتح الحوار مع م.ت.ف»، المصدر السابق، العدد نفسه، ص١٤٤.

(٤٧) يذكر الباحث زياد أبو عمرو أنه قد سبق تأليف «حماس» انعقاد اجتماع في منزل الشيخ أحمد ياسين – الذي صار يعتبر بمثابة المرشد الروحي للحركة، في ٩ كانون الأول ١٩٨٧، حضره، بالإضافة إلى الشيخ ياسين، ستة من أبرز قادة «المجمع الإسلامي» الخاضع لإشراف جماعة «الأخوان المسلمين» في قطاع غزة. وفي ١٤ كانون الأول، أصدر قادة «الأخوان» في القطاع بياناً دعوا فيه الشعب إلى الوقوف في وجه الإحتلال الإسرائيلي. وقد اعتبرت حركة حماس، في ما بعد وبأثر رجعي، هذا البيان بمثابة النداء الأول الصادر عنها. وفي كانون الثاني ١٩٨٨، كلف الشيخ أحمد ياسين أحد أعضاء جماعة «الأخوان المسلمين» في الضفة الغربية العمل مع زملاء له على إنشاء فرع لحركة حماس في الضفة.
انظر: أبو عمرو، حماس: خلفية تاريخية سياسية، مصدر سبق ذكره، ص٨٦ – ٨٧.
ويؤكد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، أحد أبرز قادة حركة حماس في قطاع غزة، رواية زياد أبو عمرو عن حيثيات تشكيل الحركة. أما ابراهيم غوشة، الناطق الرسمي باسم حركة حماس، فيذكر أنه كان هناك تياران في جماعة «الاخوان» قبل الإعلان عن حماس، الأول كان يطالب بوجود «قاعدة آمنة أو دولة إسلامية، وبعد ذلك يبدأ الجهاد من قواعدها»، والثاني، وهو رأي الشيخ ياسين، كان يؤكد ضرورة «أن نبدأ الجهاد من الاراضي المحتلة حتى لو تأخر ظهور الدولة المطلوبة».
انظر: «حماس. القصة السرية»، الوسط، لندن، العدد ٤٤، ٣٠/١١/١٩٩٢، ص١٠ – ١٧.

(٤٨) الجرباوي، علي «حماس. مدخل الأخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، مصدر سبق ذكره، ص٧٠ – ٨٤.

نفسها عملياً، بدعوتها إلى إضراب مستقل عن الإضرابات التي كانت تدعو إليها «القيادة الموحدة» للإنتفاضة، كإطار مواز وكمنافس سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ١٨ من شهر آب نفسه، وزعت حركة حماس «ميثاقها»، الذي حدد منطلقات الحركة الفكرية وأهدافها وموقفها من القوى الأخرى الفاعلة على الساحة الفلسطينية. فعلى صعيد المنطلقات الفكرية، أكد «ميثاق» حركة حماس أنها «جناح من أجنحة الأخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الأخوان المسلمين تنظيم عالمي وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث»، وأنها «حركة فلسطينية متميزة تعطي ولاءها لله، وتتخذ من الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين»، معتبراً أنه «في ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات جميعاً في أمن وأمان على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم؛ وفي غياب الإسلام ينشأ الصراع ويستشري الظلم وينتشر الفساد وتقوم المنازعات والحروب». وبهدف تعزيز شرعيتها، على المستوى الكفاحي، ربطت الحركة الماضي بالحاضر مؤكدة، في «ميثاقها»، كون حماس «حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية، تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وأخوانه المجاهدين من الأخوان المسلمين عام ١٩٣٦، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود وجهاد الأخوان في حرب ١٩٤٨ والعمليات الجهادية للأخوان المسلمين عام ١٩٦٨ وما بعده»[٤٩]. أما على صعيد الأهداف، فقد حددها «ميثاق» حركة حماس في «منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق وتعود الأوطان وينطلق من فوق مساجدها الآذان معلناً قيام دولة الإسلام»، معتبراً أن أرض فلسطين «أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها»، وأن لا حل للقضية الفلسطينية «إلا بالجهاد»، وأن تحرير فلسطين «فرض عين على كل مسلم حيثما كان»، وأن هذا التحرير يتعلق «بدوائر ثلاث. الدائرة الفلسطينية والدائرة العربية والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات»[٥٠]. وعن نظرتها إلى الحركات الإسلامية الأخرى، أشارت حركة حماس، في «ميثاقها»، إلى أنها تنظر إلى هذه الحركات «نظرة احترام وتقدير»، وهي «إن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصرفات»، ولا يفوتها «أن تبقى رافعة لراية الوحدة وتسعى جاهدة إلى تحقيقها على الكتاب والسنة»[٥١]. وفي محاولة لطمأنة الفصائل الوطنية الفلسطينية، أكد «الميثاق» أن حركة حماس تبادل هذه الفصائل «الاحترام، وتقدر ظروفها والعوامل المحيطة بها والمؤثرة فيها، وتشد على يدها مادامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي»[٥٢]، ناظراً إلى منظمة

---

(٤٩) ميثاق حماس، ص٥ – ٩.

وفي الواقع، لم تتضمن النسخة الأصلية من «الميثاق» التي اعتمدنا عليها تحديداً لتاريخ الإصدار ولا لمكان النشر أما تاريخ ١٨ آب، فقد أشار إليه عدد من الباحثين الذين حللوا مواد «ميثاق حماس».

انظر: الدّيك، د. أحمد: مجتمع الإنتفاضة، بيروت، دار الآداب، ١٩٩٣، ص١٦٥ – ١٧٤.

(٥٠) ميثاق حماس، المصدر المذكور، ص١٠ – ١٧

(٥١) المصدر نفسه، ص٢٦.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٢٧ – ٢٨.

التحرير الفلسطينية باعتبارها «من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية؛ ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق». غير أن «ميثاق» حماس ما لبث أن رسم الحد الفاصل بين حركة المقاومة الإسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية حين نص على: «وتأثراً بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة الغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين وعززه الاستشراق والتبشير والإستعمار ولايزال، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية. . .، والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تبنى المواقف والتصرفات وتتخذ القرارات. ومن هنا، ومع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية - وما يمكن أن تتطور إليه - وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي - الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية. فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرّط في دينه فقد خسر»(٥٣).

واستناداً إلى الأفكار التي طرحتها في «ميثاقها» وبياناتها الدورية، وإلى الدور المتزايد الأهمية التي صارت تلعبه في إطار الإنتفاضة الشعبية، برزت حركة حماس باعتبارها المعبّر الأبرز عن تيار «الرفض» على الساحة الفلسطينية ومركزاً لاستقطاب التعبيرات الأخرى لهذا التيار. وعشية تبني «مبادرة السلام» الفلسطينية، بادرت حركة حماس إلى اقتراح برنامج بديل لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية، فوجهت، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٨، نداءً إلى أعضاء الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، أشارت فيه إلى أنها قد انطلقت «واضعة نصب عينيها الجهاد الشامل حتى تحرير كل فلسطين، واتخذت قرار تفجير الإنتفاضة في ٨ ديسمبر [كانون الأول] ١٩٨٧ من أجل تحقيق هذا الهدف»، وذلك من منطلق اعتقادها «أن أرض فلسطين ملك لأجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها. . .، ولا يملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية»، وأن المعركة «مع الصهاينة ليست معركة على اقتسام حدود ولا خلافاً على قطعة أرض، [بل هي] معركة وجود ومصير»، مؤكدة «أن مشروع ما يسمى بـ«الحكومة المؤقتة» أو «وثيقة الإستقلال» أو «حكومة المنفى»، وما يتضمنه ذلك من مشروع للتسوية، ليس إلا استدراجاً هدفه توجيه طعنة لإنجازات الإنتفاضة»(٥٤). وفي نداء جديد، وجهته في يوم افتتاح دورة المجلس الوطني في ١٢ تشرين الثاني، خاطبت حركة حماس أعضاء المجلس الوطني بقولها: «ولا نذيع سراً إذا أعلنّا لكم أن انعقاد دورتكم هذه في ظل التراجع العربي وضغوطه على القيادة الفلسطينية يُراد منه انتزاع شرعية الكيان اليهودي باسمكم، وقد تتمثل هذه الشرعية بالاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم (١٨١) لعام ١٩٤٧ أو (٢٤٢) أو (٣٣٨) أو غيرهما من القرارات والمشاريع التي تؤكد حق الكيان اليهودي في العيش بسلام وأمان فوق أرضنا المقدسة». وفي مقابل المبادرة السياسية التي كانت تعد لها قيادة منظمة التحرير، اقترحت حركة حماس، في النداء نفسه، على أعضاء المجلس الوطني تبني برنامج آخر، يقوم على أساس:

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص٢٩ - ٣٠.

(٥٤) انظر: «نداء إلى المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر» (١٠/١١/١٩٨٨)؛ من وثائق الإنتفاضة المباركة، وثائق حركة المقاومة الإسلامية، سلسلة بيانات الحركة، السنة الأولى للإنتفاضة، المكتب الإعلامي، ص١٧٩ - ١٨٣.

«١ــ التأكيد على أن أرض فلسطين – كاملة غير منقوصة – حق للشعب الفلسطيني وللأمة كلها، وأن الوجود الصهيوني عليها أو على جزء منها، سواء ما احتل في عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧، لا يبطل هذا الحق بأي حال من الأحوال. . .

٢ــ التخلي عن مسيرة الحلول السلمية والمؤتمرات والقرارات الدولية، والوقوف أمام تيار الواقعية السياسية وكل المنادين بالتفاوض مع العدو والاعتراف به مهما كلف ذلك من ثمن. . .

٣ــ اعتماد الجهاد طريقاً وحيداً للتحرير وإعادة البندقية الفلسطينية المقاتلة لاستئناف العمل الفدائي وإحياء العمليات الإستشهادية المنتخبة داخل فلسطين المحتلة. . .

٤ــ ربط القضية الفلسطينية بعمقها الإسلامي والعمل على حشد طاقات الأمة الإسلامية وإمكاناتها الهائلة لمعركة تحرير المسجد الأقصى. . .

٥ــ الالتفات الصادق إلى الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها وتبني آماله وآلامه، والعمل على تخفيف معاناته وتثبيت وجوده على الأرض. . .»(٥٥).

وفي سياق الرفض «الإسلامي» لمبادرة منظمة التحرير السلمية، أصدرت حركة الجهاد الإسلامي، تعقيباً على نتائج الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بياناً رأت فيه أن قبول القرار رقم ٢٤٢ «يعني التنازل عن جزء هام من فلسطين. . .، [و] يجيء بعد سنوات من ترويض وخداع الشعب حتى في اللحظة الأخيرة، إذ يتم عرض وثيقة الإستقلال المجردة، والتي تحظى بتعاطف قطاع هام من شعبنا، بجانب قرارات البيان السياسي التي تعترف بقرار ٢٤٢». وأضاف البيان نفسه أن القبول بهذا القرار «ينقل مستقبل المعركة من معركة مع العدو إلى معركة على الساحة الفلسطينية»، وأن الدولة الفلسطينية إن قامت «لن تتخلى فقط عن بقية فلسطين، بل لن تكون دولة لكل الشعب الفلسطيني، خاصة ما كان منه في الشتات أو في حدود عام ١٩٤٨، كما أنها لن تكون قادرة على الصمود إلا بالإلحاق والتبعية للدول الكبرى والصغرى، وأخيراً فإنها ستشكل جسراً حقيقياً لتوسع المشروع الصهيوني نحو كل المنطقة»(٥٦). وخَلُصت حركة الجهاد الإسلامي إلى أن النهج السياسي الذي تنتهجه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية هو بمثابة «انتحار سياسي» يستند إلى «أسلوب الخطوة خطوة الذي يبدأ باستغلال الإنتفاضة وينتهي إلى إجهاضها من خلال تفكيك عناصر قوتها ووحدتها وتلاحمها وإعادة استخدام بقاياها لتوقيع نص اتفاق لن يتجاوز في أحسن حالاته موضوع الحكم الذاتي الذي تضمنه اتفاق «كمب ديفيد»»(٥٧). وفي بيان لاحق، وزعته حركة الجهاد الإسلامي في ٢٠ آذار ١٩٨٩، أشارت إلى أنها «تبرأ إلى الله من كل مساومة على حقنا في كامل وطننا أو الاستعداد للتفريط في أي شبر من أرضنا المقدسة. . . إننا نبرأ إلى الله من كل دعوة تطالب بما يسمى بالإنتخابات أو ما يسمى بالمؤتمر الدولي أو أية صيغة تجر على أصحاب الحق لعنة التنازل عن حقهم»(٥٨).

(٥٥) «وثيقة للتاريخ من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) مقدمة إلى المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر» (١٢/١١/١٩٨٨)؛ المصدر السابق، ص١٨٤ – ١٩٠.

(٥٦) أورده أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣ – ١٤٤.

(٥٧) المصدر نفسه، ص١٤٤.

(٥٨) المصدر نفسه، ص١٤٥.

وقد فرض الحضور المتنامي لتيار «الإسلام الجهادي»، على صعيدي الفعل والفكر، على فصائل منظمة التحرير المختلفة أن تحدد موقفها من هذا التيار ومن كيفية التعامل معه، ولاسيما بعد أن صار يشكل تياراً موازياً ومنافساً داخل المناطق الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق، عبرت الفصائل الفلسطينية المعارضة للنهج الذي انتهجته قيادة منظمة التحرير، والتي بقيت متمسكة بمواقف «الرفض»، عن ترحيبها ببروز هذا التيار، وأشادت بالدور المتنامي الذي يلعبه في مناهضة الإحتلال الإسرائيلي؛ فاعتبر الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة، في رده عن سؤال وجهته إليه صحيفة «السفير» البيروتية في مطلع شباط ١٩٨٨، أن «القوى الدينية الموجودة تحت الإحتلال هي قوى نامية وتلعب دوراً بطولياً ومشرفاً»، وأضاف أحمد جبريل: «لقد يئست جماهير شعبنا من الطروحات الماضية، ومن الناس الذين يزيفون الماركسية ويتسترون على هجرة الألوف وعشرات الألوف من اليهود من الإتحاد السوفييتي... [كما] يئس شعبنا من الشعارات القومية التي طرحت ومن الشعارات التقدمية واليسارية... هناك تيار سلفي موجود ويقوم بدور هام...، ومستعد للتعاون، ونحن لدينا اتصالات مع... هذه الجماعات الموجودة، وقياداتهم قيادات مناضلة وحاقدة على كل الإتجاه الذي تسيره قيادة منظمة التحرير... ونحن في الجبهة... نلتقي مع كل من يتفق معنا في استمرار الكفاح المسلح وصراع هذا الكيان الصهيوني دون هوادة»[٥٩]. أما الفصائل المنضوية في إطار «القيادة الوطنية الموحدة» للإنتفاضة، فقد سعت، في البدء، إلى التقليل من أهمية دور التيار الإسلامي في الإنتفاضة الشعبية وتأثيره على سكان المناطق الفلسطينية المحتلة، ثم صارت تحذر، ولاسيما حركة فتح، من مخاطر بروز هذا التيار كمنافس لمنظمة التحرير، مع تأكيد الحرص على نسج علاقات التحالف الميداني معه ودعوة تعبيراته إلى الإنخراط في صفوف المنظمة[٦٠]. ففي حوار مطول أجري معه، ونشر في صيف العام ١٩٨٩، لحظ صلاح خلف أن حركة حماس كانت «تبشر بالإسلام وتحاول أن تنظم الناس على أساس الإسلام، وإلى شهرين بعد قيام الإنتفاضة، ظل تركيز حماس منصباً على العمل الإيديولوجي الإسلامي دون التركيز على القضية الوطنية الفلسطينية. وعندما هبت الإنتفاضة، وجدوا أنفسهم في حماس بمواجهة الجماهير، حيث كانت الإنتفاضة تسحب البساط من تحتهم، فوازوا موجة الإنتفاضة وانضموا إليها». وأضاف «أبو إياد»، بعد أن أشار إلى محاولة حركة حماس التمايز عن منظمة التحرير وعن «القيادة الوطنية الموحدة»: «وأنا أقول إن علينا أن نحتفظ بالإتصال بيننا وبين حماس...، ومانزال حريصين على أن تتمثل حماس في القيادة الموحدة؛ فليس الآن هو وقت التمايز. سيصبح التمايز مباحاً بعد ذهاب الإحتلال، ولابد أن تكون

---

(٥٩) السفير، ١٩٨٨/٢/٨، مصدر سبق ذكره.

وكان من نتائج سياسة «البيريسترويكا»، التي تبنتها قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي في عهد ميخائيل غورباتشوف، فتح أبواب الإتحاد السوفييتي على مصراعيها أمام هجرة اليهود السوفييت، حيث صار القسم الأعظم منهم يتوجه إلى إسرائيل بعد أن اتخذت الإدارة الأمريكية عدداً من الإجراءات لتقييد هجرتهم إلى الولايات المتحدة.

(٦٠) مع مرور الوقت، وبروز خلافات سياسية جدية داخل منظمة التحرير حول الموقف من المسيرة السلمية، صارت الجبهتان الشعبية والديمقراطية تتقربان من تيار «الإسلام الجهادي» إلى ان دخلتا في تحالف معلن مع حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي عشية انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في نهاية تشرين الأول ١٩٩١.

هناك انتخابات ديمقراطية»[٦١].

وكانت حركة حماس قد أخذت تركز، بعد تعاظم ثقلها السياسي وتزايد حدة الخلاف بينها وبين قيادة منظمة التحرير، على الإنتخابات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتمكين الشعب الفلسطيني من اختيار قيادته بحرية، كما صارت تضع شروطاً معينة لانضمامها إلى منظمة التحرير ومشاركتها في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني. فرداً على الدعوة التي وجهت إليها للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وجهت حركة حماس، في ٦ نيسان ١٩٩٠، مذكرة إلى الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس، عرضت عليه فيها تصوراتها لأسس تشكيل المجلس الوطني وشروطها للمشاركة في عضويته. فبخصوص الأسس، أكدت المذكرة أن «الإنتخاب، وليس التعيين، هو الوسيلة الأساسية المعتمدة لاختيار أعضاء المجلس الوطني»، وإذا تعذر إجراء الإنتخابات «فيجب أن يعكس التشكيل أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة بأعداد تتناسب وأحجامها»، على أن يجري «تخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني» و«تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم وتراثه الأصيل». أما في ما يتعلق بشروط المشاركة، فقد طرحت المذكرة تسعة شروط، من بينها:

«ـــ اعتبار فلسطين من البحر إلى النهر. . . وحدة لا تتجزأ، وهي حق للشعب الفلسطيني.

ـــ رفض التفريط بأي جزء من أرض فلسطين. . .، ورفض كل القرارات الدولية. . .

ـــ التأكيد على الخيار العسكري. . .

ـــ اعتبار قضية فلسطين قضية الأمة العربية والإسلامية جمعاء. . .

ـــ التأكيد على أهمية استمرار الإنتفاضة وتطويرها. . .

ـــ تمثيل حماس في المجلس بعدد يساوي ويكافئ ثقلها في الساحة، والذي يتراوح بين ٤٠ – ٥٠٪ من مجموع أعضاء المجلس.

ـــ التخلي عن كافة التراجعات والتنازلات والإعترافات التي تتناقض مع حقوقنا ومع تطلعات شعبنا وتضحياته، والتي كان آخرها قرارات الدورة التاسعة عشرة في الجزائر في تشرين ثاني ١٩٨٨»[٦٢].

وقد خلقت المواقف التي تبنتها حركة حماس في مذكرتها هذه، إضافة إلى الأفكار التي تضمنها كتيب أصدرته في الفترة ذاتها تقريباً بعنوان: «حركة المقاومة الإسلامية – حماس: بين آلام الواقع وآمال المستقبل»، خلقت ردة فعل عنيفة لدى حركة فتح، التي أصدرت، ضمن سلسلة «أوراق «فلسطين الثورة»»، كتيباً بعنوان: «لكي لا تضيع الحقيقة. ردّاً على «الحماسيين»»، أكدت فيه، بداية، أن بيت منظمة التحرير الفلسطينية «هو بيت الوطن والكيان الفلسطيني»، وأن «أي

(٦١) انظر: حوراني، فيصل: «حوار مع صلاح خلف. الإستراتيجية الفلسطينية في زمن الإنتفاضة»، الفكر الديمقراطي، نيقوسيا، العدد ٧، صيف ١٩٨٩، ص٧٣ – ٧٤.

(٦٢) انظر: «مذكرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني»؛ وثائق حركة المقاومة الإسلامية، سلسلة بيانات الحركة، السنة الثالثة للإنتفاضة، المكتب الإعلامي، ص١٢٦ – ١٢٩.

افتعال لخصام مع منظمة التحرير الفلسطينية هو افتعال لخصام مع الوطن؛ فالمنظمة هي الدولة، لا حزباً في الدولة»، وأي مساس بها هو «مساس بدماء شهدائنا الأبرار وتضحيات شعبنا المجاهد»[٦٣]، معتبرة، بعد الإشارة إلى أن حركة حماس «قد جاءت بعد ربع قرن على هذه المسيرة ومنجزاتها»، أن من يريد أن يقدم نفسه بديلاً «لابد أن يكون مدركاً للتوازن في بنية الساحة، ومدركاً لتراث الساحة السياسي، ومدركاً لواقعية ملزمة لكل نشاط سياسي في أية ساحة»[٦٤]. ثم خاطبت حركة فتح «الحماسيين» بقولها: «وهل نذكّركم أين كنتم يوم كانت الدماء تسيل غزيرة من الشهداء الأبرار والجرحى فينا؟ ألم يكن مسموحاً لكم تحت الإحتلال بالحركة والتواجد والتمويل والنشر والإعلام ونحن في المعارك والمواجهات والسجون والجبهات. . . فيا (حماس)، ويا أيها الأخوة في (حماس) ليست الإنتفاضة إلا نتيجة لعمل مديد من الكفاح المسلح والجهاد الصادق والنضال الجماهيري والتنظيمي والعسكري والسياسي والدبلوماسي. . . إن الإنتفاضة هي هذا التراكم النضالي لجهاد شعب وكفاح المجاهدين فيه بكل قواه الوطنية، وكل تجمعاته في الوطن والشتات»[٦٥]. وفي دفاعها عن قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، أشارت حركة فتح، في الكتيب ذاته، إلى أن «مبادرة السلام الفلسطينية، أو برنامج الحل الفلسطيني لقضية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والعربي – الصهيوني، قد فرضتها إرادة جماهيرنا والمتغيرات الجارية على الساحة المحلية والإقليمية والدولية؛ وهنا كانت الأهمية لبعد النظر للمجلس الوطني الفلسطيني وللقيادة الفلسطينية في استباق هذه المتغيرات»، متسائلة. «وهل في إعلان الدولة والإستقلال تراجعاً؟! وهو الذي يتحدى قرار المؤتمر الصهيوني العالمي في بازل عام ١٨٩٧ الذي قال: «إن فلسطين أرض بلا شعب لشعب (الشعب اليهودي) بلا وطن»»[٦٦].

إشكاليات قديمة ومتجددة في زمن الإنتفاضة

ولكن، ماهو المآل الذي آلت إليه «مبادرة السلام» الفلسطينية بعد تبنيها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني وبدء الحوار بين الإدارة الأمريكية وقيادة منظمة التحرير؟.

قبل الإجابة عن هذا السؤال، سنتوقف عند بعض إشكاليات كان الفكر السياسي الفلسطيني قد تصدى لها في مراحل سابقة، ثم عادت، في ظل معطيات سياسية جديدة، لتطرح نفسها عليه

---

(٦٣) انظر: لكي لا تضيع الحقيقة. ردّنا على «الحماسيين»، نيقوسيا، الإعلام الموحد – منظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، تموز ١٩٩٠، ص٨.

(٦٤) المصدر السابق، ص١١ – ١٢.

(٦٥) المصدر نفسه، ص١٥.

(٦٦) المصدر نفسه، ص١٣.

ولمزيد من التفاصيل عن العلاقات بين حركة حماس وحركة فتح، والتي صارت تتمين، منذ صيف العام ١٩٩٠، باندلاع صدامات عنيفة بين الجانبين، يمكن الرجوع إلى:

حيدري، نبيل «منظمة التحرير الفلسطينية وحركة «حماس». الصراع في شأن النفوذ»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، مصدر سبق ذكره، ص١١٥ – ١٢٧.

في زمن الإنتفاضة، وكان من أبرزها إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج وعلاقة الكفاح المسلح بالنضال الجماهيري.

فقد كان الشيوعيون الفلسطينيون، وبسبب تواجد الجسم الرئيسي لحزبهم وغالبية قيادتهم في المناطق الفلسطينية المحتلة وممارستهم النضال الجماهيري في الأساس، من أكثر من ركّز على ضرورة إيلاء ساحة الداخل الإهتمام الأكبر من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المختلفة. وفي هذا السياق، دعا الشيوعيون، حتى قبل قيام إسرائيل بغزو لبنان في حزيران ١٩٨٢، فصائل المنظمة إلى العمل على توسيع قاعدتها الجماهيرية وتشكيل قيادات مركزية لها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، بما يضمن قيام تفاعل متبادل حي بين الداخل والخارج، على أن تشكل الجبهة الوطنية الفلسطينية، بعد إحيائها، الممثل الوحيد لمنظمة التحرير في المناطق الفلسطينية المحتلة(٦٧). وبعد خروج قيادة المنظمة ومقاتليها من بيروت، اعتبر الحزب الشيوعي الفلسطيني أن ساحة الداخل قد غدت «الساحة الرئيسية من ساحات النضال الوطني الفلسطيني»، مقدراً أن بروز إحدى ساحات النضال الفلسطيني «في وقت ما وتحت ظروف معينة» لا يعني «تعارضاً مع مجمل الدور العام لمنظمة التحرير»، ولا يؤدي إلى «تباين سياسي»، ولاسيما إذا ما أُحسن «بناء علاقة تفاعل متبادلة بين مركز منظمة التحرير ومختلف الساحات الفلسطينية»(٦٨).

وكانت فصائل منظمة التحرير الرئيسية قد بدأت تشعر، منذ أواسط السبعينات، بأهمية المناطق الفلسطينية المحتلة، وتسعى إلى تعزيز حضورها السياسي والجماهيري فيها. غير أن بقاء مركز منظمة التحرير في الخارج، وتركيز فصائلها على الكفاح المسلح أساساً، قد حالا دون إعطاء الأولوية في الإهتمام لساحة الداخل، الأمر الذي ساهم في تعميق الأزمة التي شهدتها منظمة التحرير بعد الخروج من بيروت. ولم يكن من شأن هذه الأزمة أن تساعد، في ما بعد، على تحويل القناعة المتزايدة بانتقال مركز الثقل في النضال الوطني الفلسطيني من الخارج إلى الداخل إلى سياسة عملية. وهذا ما عبّر عنه جورج حبش حين أرجع العجز عن إيلاء الأهمية الأولى، قبل اندلاع الإنتفاضة، لساحة المناطق الفلسطينية المحتلة إلى عوامل عديدة، بعضها برز في مرحلة ما قبل غزو لبنان وبعضها الآخر برز بعد الخروج من بيروت. ففي ما يتعلق بعوامل المرحلة الأولى، أشار الأمين العام للجبهة الشعبية إلى «الإجراءات الأمنية الشاملة التي اتخذتها سلطات الإحتلال؛ الطابع العفوي الذي اتسمت به عمليات نقل الكادر والسلاح إلى داخل الأرض المحتلة [أدى] إلى إخفاق محاولاتنا المبكرة لتعزيز ركيزة الثورة داخل الأرض المحتلة؛ وفرّ الوجود الفاعل لقوى الثورة في الخارج (الأردن، لبنان) تعويضاً موضوعياً عن وجودها الفاعل في الداخل؛ أدى انشغالنا بالدفاع عن البندقية الفلسطينية في وجه مؤامرات التصفية إلى تبديد جزء رئيسي من إمكانياتنا على هذا الصعيد، فضلاً عن الإنهماك الموضوعي بهموم الساحة اللبنانية المتحركة [الذي] أبقى الإهتمام بالأرض المحتلة دون المستوى المطلوب». أما عوامل المرحلة الثانية، والتي

(٦٧) مذكرة من الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى الأخوة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول الوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة، ١٠/ ٤/ ١٩٨٢.

(٦٨) الوضع الفلسطيني الراهن ومهمات الحركة الوطنية الفلسطينية، تقرير اللجنة المركزية، كانون الأول ١٩٨٤، مصدر سبق ذكره، ص٩٤ – ٩٥.

شهدت تزايد اهتمام قيادة المنظمة بالأرض المحتلة، فقد حددها جورج حبش في: «اهتزاز الركيزة الثانية للثورة في الخارج.. وخروج قوات الثورة إلى المنافي الجديدة؛ اهتزاز الوحدة الوطنية الفلسطينية وحالة الإنقسام التي عاشتها منظمة التحرير الفلسطينية؛ انهيار الوضع الرسمي العربي وتراجع مكانة القضية الفلسطينية على الساحة العربية». وخَلُص أمين عام الجبهة الشعبية إلى أن اندلاع الإنتفاضة الشعبية قد جعل الأولوية، في برامج منظمة التحرير وفصائلها، «تتركز راهناً على [ساحة] الداخل»، باعتبارها «الركيزة الأولى للثورة»، لكنه حذر، في الوقت نفسه، من مخاطر إغفال أهمية «الركيزة الثانية» للثورة في الخارج، موضحاً: «نعني بركيزة الخارج جميع جماهير شعبنا في الشتات، وبشكل خاص البندقية الفلسطينية في لبنان... الإنتفاضة هي الآن محور النضال الوطني الفلسطيني، وهي، بالتالي وبالضرورة، تعني أن تكون محور نضالات جميع الجماهير الفلسطينية في الشتات [التي عليها] أن توفر لها كل مستلزمات الإدامة والإستمرار والتصاعد، سياسياً وإعلامياً وبالكفاح المسلح ومالياً ومعنوياً»(٦٩).

وأعادت الإنتفاضة، بطابعها الشعبي والديمقراطي، إحياء الجدل داخل منظمة التحرير حول موضوعة «الإصلاح الديمقراطي»، حيث تصاعدت الدعوات إلى إحداث «إنتفاضة حقيقية في الخارج» وإلى القيام بـ«ثورة على الذات»، تؤدي إلى إنهاء «سياسات التفرد والاستئثار» وإلى إعادة تشكيل مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير على قاعدة مبدأ «التمثيل النسبي» ومعيار «الكفاءة»، ولاسيما بعد أن تحولت هذه المؤسسات والأجهزة، على حد تعبير نايف حواتمة، إلى «إطارات تنمو بداخلها وتتطور البيروقراطية المتبرجزة، بكل نزوعها نحو الكبح والاستئثار والعطالة عن العمل»(٧٠). وقدّر سليمان النجاب عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، من جهته، أن الإنتفاضة قد عمقت شعار «الإصلاح الديمقراطي» حين «أخضعت جميع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها إلى الاختبار العملي، أي إلى مقدار ما تقدمه من إسناد سياسي ومعنوي لها»، وحين جعلت للدعم المادي وظيفة واحدة «هي خدمة الأداء الكفاحي وإنجاز المهام النضالية الهائلة التي طرحتها الإنتفاضة أمام الجماهير»، داعياً إلى مراجعة السياسة المالية لمنظمة التحرير والتدقيق في أوجه الصرف وجدواها الكفاحية، و«محاسبة المسيئين» وإعادة النظر في تشكيل مؤسسات منظمة التحرير الأساسية، ولاسيما المجلس الوطني، والتي لم تعد تعكس بتركيبها الراهن «الميزان الحقيقي للقوى السياسية الفاعلة في إطار منظمة التحرير»(٧١). ولم تتخلف قيادة حركة فتح نفسها، بعد اندلاع الإنتفاضة، عن تبني شعار «الإصلاح الديمقراطي»؛ فأشار صلاح خلف إلى أن أزمة المنظمة «لن تحل، حتى في ظل الوفاق

---

(٦٩) انظر. حبش، جورج «الإنتفاضة محطة نوعية جديدة في مسار النضال الوطني الفلسطيني»، الهدف، العدد ٩٤٠، ٢٥/١٢/١٩٨٨، ص٩ – ١٩؛ وكذلك عبد الرحمن، نصري. «حوار مع جورج حبش. الإستراتيجية الفلسطينية في زمن الإنتفاضة»، الفكر الديمقراطي، العدد ٧، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٧٠) انظر شروف، عبد الهادي: «حوار مع نايف حواتمة الإستراتيجية الفلسطينية في زمن الإنتفاضة»، الفكر الديمقراطي، العدد ٧، المصدر نفسه، ص٤٥

(٧١) انظر «الرفيق سليمان النجاب لـ«صوت الوطن»»، صوت الوطن، العدد ٤، كانون الأول ١٩٨٩، مصدر سبق ذكره، ص١٣ – ١٤

السياسي، إذا لم تتحقق المشاركة في القرار بكل أبعاد هذا القرار، المالية والسياسية والإعلامية»، مضيفاً أنه، بعد ضمان المشاركة في القرار، ينبغي إعطاء قيمة أكبر للمؤسسات، حيث «لابد أن يتوفر احترام المؤسسات لدى القائد والمسؤول المنفذ. . ،[و] لابد من الإصلاح الديمقراطي وتفعيل المؤسسات بصورة عامة . . فإذا أردنا أن نتقدم بوتيرة أسرع ونجاحات أكبر، لابد من إجراء مراجعة شاملة في المؤسسات وبمشاركة الجميع»[٧٢].

كما طرحت الإنتفاضة، بابتداعها شكل المقاومة المدنية غير المسلحة، قضية الموقف من الكفاح المسلح وعلاقته بالنضال الجماهيري على بساط البحث. ومع بروز قناعة عامة تقريباً بأن الإنتفاضة قد مثّلت «مرحلة نوعية جديدة» في النضال الوطني الفلسطيني، ولاسيما بعد أن نجحت في اجتذاب قطاعات واسعة من الشعب إلى ميدان الصراع ضد الإحتلال، إلا أنه كان هناك إجماع على رفض اعتبار هذه الإنتفاضة «نفياً» لمراحل النضال الفلسطيني السابقة، والتي لعب خلالها الكفاح المسلح الدور الأبرز، وعلى تأكيد أهمية الاستمرار في ممارسة هذا الشكل. وفي هذا السياق، قدّر صلاح خلف أنه لا يمكن لمنظمة التحرير أن تتخلى عن الكفاح المسلح بوصفه «وسيلة هامة من وسائل النضال الثوري»، تزداد أهميتها «إزاء تعنت إسرائيل ورفضها لمبادرات السلام»[٧٣]. وأكد الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية – القيادة العامة، طلال ناجي، أن جبهته ستبقى تولي الكفاح المسلح «الأهمية الأولى» باعتباره «أسلوباً أساسياً في النضال ضد العدو الصهيوني الذي لا يفهم إلا لغة القوة»، ولا تتعارض ممارسته «مع ممارسة كافة أشكال النضالات السياسية والشعبية»[٧٤].

غير أن الإنجازات السياسية الكبيرة التي حققتها الإنتفاضة الشعبية، بفضل خصوصيتها النضالية، خلال فترة قصيرة من الزمن قد فرضت على فصائل منظمة التحرير، مع ذلك، أن تقف وقفة نقدية أمام تجربتها السابقة في ممارسة الكفاح المسلح بهدف استخلاص العبر منها. وكان من أبرز عبر هذه التجربة، كما استخلص جورج حبش، ضرورة «المزج على نحو خلاق بين مختلف أشكال النضال، وعدم الوقوع في خطأ تغليب الواحد منها على الآخر أو استبدال شكل بآخر»[٧٥]. أما أبو علي مصطفى، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، فقد ركز نقده على ظاهرة «التجييش» التي شهدتها فصائل منظمة التحرير، قبل غزو لبنان، والتي وإن كانت قد ساهمت في حماية الوجود الفلسطيني في لبنان – كما أشار –، إلا أنها تسببت في خلق جسم عسكري ثقيل «لا يتقن الحركة الفدائية السريعة»، وصار من الصعب «حمايته أمام الخلل الهائل في ميزان القوى»[٧٦]. وعن الموضوع ذاته، أكد صلاح خلف أن الثورة الفلسطينية ارتكبت «خطأً» عندما اندفعت نحو تجييش قواتها، ووقعت في «الفخ» عندما تحولت إلى جيش نظامي وصارت تركز

---

(٧٢) انظر: «حوار مع صلاح خلف، الإستراتيجية الفلسطينية في زمن الإنتفاضة»، الفكر الديمقراطي، العدد ٧، مصدر سبق ذكره، ص٧٩ وص٨١

(٧٣) المصدر السابق، ص٨٤ – ٨٥ وص٨٨ – ٨٩

(٧٤) القبس، ١٤/٦/١٩٩٠، ص١١.

(٧٥) حبش، جورج «أربعون عاماً على تأسيس الكيان الصهيوني»، الهدف، العدد ٩١١، ١٥/٥/١٩٨٨، ص٢١ – ٢٢.

(٧٦) القبس، ٨/٦/١٩٩٠، ص١٢.

على عمليات القصف بالصواريخ من حدود لبنان، الأمر الذي لم يكن «متوافقا» مع فلسفتها، وكان «معاكساً» لسياستها[٧٧]. أما طلال ناجي، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية – القيادة العامة، فقد لحظ، في سياق تقويمه تجربة الكفاح المسلح الفلسطيني، أن هذا الكفاح لم يأخذ مداه، واعترضته عوامل «كابحة» عديدة، منها: «أن العدو الصهيوني متفرغ تماماً لمقاومة العمليات الفدائية عبر ابتكار أحدث الوسائل التقنية الحديثة؛ وساهمت المعارك الجانبية مع بعض الأطراف العربية في استهلاك جزء من طاقة العمل الفلسطيني، وكذلك الحروب الداخلية بين فصائل الثورة الفلسطينية؛ ثم جاء العدوان الصهيوني واسع النطاق على جنوب لبنان في صيف ١٩٨٢ والموقف السلبي الذي اتخذته قيادة منظمة التحرير من العمليات الفدائية، عدداً ونوعية، عندما امتنعت عن ممارسة الكفاح المسلح بموجب إعلان القاهرة»[٧٨]. بينما رأى سليمان النجاب أن طموح فصائل منظمة التحرير لتوسيع ممارسة الكفاح المسلح، داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، قد اصطدم بعقبات موضوعية عديدة «لم تصطدم بها أية حركة مسلحة أخرى»، وهو ما جعل الجسم الأساسي للمقاتلين الفلسطينيين يتمركز خارج هذه المناطق، وأخضع قوات منظمة التحرير «لعدد من المشكلات مع الأنظمة العربية وصلت حدود الإنفجار مرات عديدة». ورداً على المطالبين بتوسيع ممارسة الكفاح المسلح، أكد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني أنه بات من الصعب «موضوعياً» تحقيق ذلك نتيجة «تشريد المقاتلين الفلسطينيين بعد غزو لبنان في عدد من الدول العربية» و«إغلاق الحدود العربية بإحكام في وجه المقاتل الفلسطيني»، معتبراً أن الإنتفاضة، التي استندت في انطلاقها إلى «هذا الكفاح المسلح وما حققه من إنجازات»، قد جاءت «كشكل نضالي متميز يغني تجربتنا الثورية، الأمر الذي تستند إليه الحركة الوطنية الفلسطينية في تطورها اللاحق»[٧٩].

أما الإشكالية الرئيسية الثانية التي سلّطت الإنتفاضة، في ظل معطيات سياسية جديدة، الأضواء عليها، فقد كانت إشكالية العلاقة بين «الخاص» الفلسطيني و«العام» العربي. فتكرس انتقال مركز الثقل في النضال الوطني الفلسطيني من الخارج إلى الداخل جعل منظمة التحرير الفلسطينية، كما قدّر صلاح خلف، تصبح «إلى حد كبير خارج نطاق سيطرة الدول العربية»، الأمر الذي صار يفرض عليها، وأكثر من الماضي، أن تكون خارج كل المحاور العربية: «لأننا لو دخلنا محوراً فكأننا نحصر أنفسنا في هذا المحور وحده على حساب المحاور الأخرى. . .، والمطلوب هو تعاوننا مع الجميع». واعتبر «أبو إياد» أن ضمان انتظام العلاقة بين منظمة التحرير وسوريا، بوصفهما «طرفين أساسيين في الصراع العربي – الإسرائيلي»، أصبح يشكل، بعد اندلاع الإنتفاضة، مهمة «أساسية» من مهمات المنظمة، ولاسيما وأن الخلاف بين الجانبين قد خلق «فراغاً على الساحة العربية»[٨٠]. وفي الاتجاه نفسه، قدّرت الجبهة الديمقراطية أن الإنتفاضة

---

(٧٧) المصدر السابق، العدد نفسه، الصفحة نفسها.

(٧٨) المصدر نفسه، ١٤/٦/١٩٩٠، ص١١.

(٧٩) المصدر نفسه، ١٢/٦/١٩٩٠، ص١٢.

(٨٠) «حوار مع صلاح خلف ..»، الفكر الديمقراطي، العدد ٧، مصدر سبق ذكره، ص٨٥ – ٨٦

وكانت منظمة التحرير وسوريا قد بقيتا، في مطلع العام ١٩٨٩، خارج نطاق التجمعات الإقليمية العربية الثلاثة التي –

الشعبية قد كرست قاعدة جديدة في العلاقة العربية – الفلسطينية، منهية «عهد الوصاية والهيمنة العربية على الحركة الوطنية الفلسطينية»، ومرسية استقلالية القرار الوطني الفلسطيني على «قاعدة مادية صلبة تتمثل في حركة الجماهير المنظمة والمنتفضة في الداخل». وشددت الجبهة على أهمية بقاء منظمة التحرير خارج المحاور العربية، وابتعادها عن الصراعات العربية – العربية وتوجهها نحو الحفاظ على الإجماع العربي، الذي كرسته القمة العربية في الجزائر في حزيران ١٩٨٨، حول القضية الفلسطينية، مشددة على: «إن سياسة فلسطينية تستهدف فتح آفاق الإنتصار للإنتفاضة ينبغي أن تتوجه نحو صيانة وتعزيز هذا الإجماع العربي. . . إن سياسة تهدف إلى تعزيز التضامن العربي والإبتعاد عن الإنجرار إلى المعارك الهامشية والجانبية، وتفادي الإنغماس في لعبة المحاور الإقليمية العربية وصراعاتها التناحرية؛ سياسة تسعى إلى تركيز الأنظار وحشد كل الطاقات من أجل دعم الإنتفاضة وأهدافها، وتعمل على إقامة علاقات طبيعية مع جميع الدول العربية على قاعدة احترام قرارات الإجماع. . . هي وحدها السياسة التي تنسجم مع مصالح الإنتفاضة وتؤمن شروط انتصارها»[٨١].

كما تركت الإنتفاضة، وتفاعلاتها داخل إسرائيل، تأثيرها على نظرة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى «الآخر» وموقفها من القوى الإسرائيلية التي صارت تجاهر، حتى داخل الأحزاب الصهيونية، بدعوتها إلى انسحاب إسرائيل من المناطق الفلسطينية المحتلة وتدعم حرية واستقلال الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، اعتبر محمود عباس، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أن من أهم تأثيرات الإنتفاضة أنها أدخلت القضية الفلسطينية إلى «العقل الإسرائيلي»، وجعلت الإسرائيليين، من خلال احتكاكهم المباشر مع الجماهير الفلسطينية، يشعرون بـ«هموم» الإنسان الفلسطيني، محوّلة «حركة السلام» في إسرائيل من حركة «عائمة»، تنادي بالسلام «دون أي مضمون»، إلى حركة ترفع مطالب محددة وملموسة. ومع إعرابه عن تقديره أن «التطرف» مازال هو السمة الغالبة على المجتمع الإسرائيلي، لحظ «أبو مازن» بروز حركة استقطاب قوية، حول القضية الفلسطينية، داخل إسرائيل، أدت إلى حالة «من الجدل والإنقسامات داخل [حزبي]

= صارت موجودة على الساحة العربية، وضمت ١٥ قطراً عربياً من جملة ٢٢ قطراً. فبعد أن كان قد اتفق في أبو ظبي بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٨١، وتحسباً من تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية في الأساس، على «النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية» الست، أُعلن في بغداد، في ١٦ شباط ١٩٨٩، عن قيام «مجلس التعاون العربي» الذي ضم كلاً من مصر والعراق والأردن واليمن الشمالي، وذلك بعد أشهر قليلة من إعلان وقف إطلاق النار، في ٢٠ آب ١٩٨٨، على جبهة الحرب العراقية – الإيرانية على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨. وفي اليوم التالي، أي في ١٧ شباط، وقع قادة دول المغرب العربي الخمس، في مدينة مراكش، على معاهدة إنشاء «إتحاد المغرب العربي الكبير». غير انه لم يبق صامداً، في مواجهة تقلبات السياسة العربية، سوى مجلس التعاون الخليجي، حيث انحل «مجلس التعاون العربي» عملياً، بعد وقت قصير على قيامه، نتيجة الغزو العراقي للكويت، بينما تجمد العمل في «اتحاد المغرب العربي» إثر انفجار الصراع الداخلي في الجزائر وفرض الحصار على ليبيا

(٨١) «تقرير اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية. »، الحرية، ١٣/١١/١٩٨٨، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

وعبّر جورج حبش عن الموقف نفسه بتأكيده أن على منظمة التحرير الفلسطينية أن تتجنب الإنخراط في أي محور من المحاور العربية كي تحافظ على دورها «كقوة تجمع كافة هذه الأطراف . ضمن إطار الجامعة العربية وحول البرنامج السياسي الفلسطيني».

انظر «حوار مع جورج حبش . »، الفكر الديمقراطي، العدد ٧، المصدر المذكور، ص ٢٣ – ٢٤

العمل والليكود»، ودفعت «صهاينة أقحاح» إلى المطالبة «بإيجاد حل سياسي للصراع يتمثل في الإنسحاب من الأرض وإعطائها للشعب الفلسطيني»، الأمر الذي عنى – في نظره – «بهتان الفكر الصهيوني»، إن لم يكن «تآكل» هذا الفكر(٨٢). أما الجبهة الديمقراطية، فقد أشارت، على لسان أمينها العام، إلى أن الإنتفاضة شكلت «العامل الخارجي الرئيسي» الذي فتح الباب، لأول مرة في تاريخ الصراع، أمام بروز وتطور تناقضات المجتمع الإسرائيلي «على نحو يمكن أن يشكل على المدى القادم إسهاماً مباشراً باتجاه حل هذه التناقضات لمصلحة الحقوق الوطنية الفلسطينية»، ملاحظة بروز «اتجاه أكثر عقلانية» في التعامل مع القضية الفلسطينية، إلى جانب «الاتجاه الفاشي» التقليدي، صار تأثيره «يصل إلى عقر بعض الأحزاب الصهيونية، وخاصة حزب العمل»(٨٣). ونتيجة لهذا التحول، لم تعد الجبهة الديمقراطية تصر، كما كانت تفعل قبل اندلاع الإنتفاضة، على أن تبقى علاقات منظمة التحرير مقتصرة على القوى الإسرائيلية المناهضة للصهيونية، بل صارت تدعو إلى تطوير علاقات المنظمة مع كل القوى الإسرائيلية «المؤيدة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وتشجيع القوى والفئات والأشخاص المناوئين للسياسة الإسرائيلية القمعية في الأرض المحتلة، والمؤيدين، بأي حدود وأشكال، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الصلات معها بهدف تطوير مواقفها»(٨٤).

وطاول التطور الذي طرأ على النظرة الفلسطينية إلى «الآخر»، بهذا الشكل أو ذاك، الفصائل التي كانت تعارض، من حيث المبدأ، اتصال منظمة التحرير مع الإسرائيليين. فقد شدد جورج حبش على عدم الإستهانة بالحركات والقوى السياسية والإجتماعية والفكرية الإسرائيلية التي صارت تعرب عن استعدادها للتوصل إلى حل سياسي «على قاعدة قيام دولتين لشعبين» وتدعو إلى «التفاوض» مع منظمة التحرير، باعتبارها حركات وقوى تملك، كما أشار، «قدراً من الشجاعة والجرأة في سياق الواقع الأشمل للكيان الصهيوني»، الذي يسيطر عليه «معسكر التطرف والعنصرية والتوسع»، مقدراً أن استمرار الإنتفاضة سيساهم في تطوير مواقف القوى الإسرائيلية التي تبدي «قدراً من المرونة والتعاطف» مع الشعب الفلسطيني وقضيته(٨٥). وحتى الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية – القيادة العامة، طلال ناجي، لم ينكر حقيقة أن الإنتفاضة

---

(٨٢) القبس، ٢٠/١٠/١٩٨٨، ص١٣

أحدثت الإنتفاضة، في الواقع، تصدعات سياسية حتى داخل الحزبين الكبيرين في إسرائيل، فاستقال موشي عميراف من مركز تجمع الليكود، وخرج شلومو لاهط، رئيس بلدية تل أبيب وعضو الحزب الليبرالي المنضوي في إطار الليكود، عن سياسة حزبه بمطالبته علناً بالإنسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة وتسليمها للأردن. وفي داخل حزب العمل، أدت الإنتفاضة إلى احتدام الصراع بين معسكري «الحمائم» و«الصقور»، حيث طالب أنصار المعسكر الأول بإخلاء معظم المناطق الفلسطينية المحتلة والتفاوض مع منظمة التحرير، كما دفعت عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشة إلى الخروج من حزب العمل وتشكيل حزب جديد سماه «الحزب الديمقراطي العربي».

انظر السيد، يونس. «الإنتفاضة وتأثيرها في الوضعين السياسي والإجتماعي في إسرائيل»، شؤون فلسطينية، العدد ١٩٦، تموز ١٩٨٩، ص٣ – ٢٤.

(٨٣) «حوار مع نايف حواتمة. ..»، الفكر الديمقراطي، العدد ٧، مصدر سبق ذكره، ص٥٥ – ٥٦.

(٨٤) المصدر نفسه، ص٥٦.

(٨٥) «حوار مع جورج حبش.. »، الفكر الديمقراطي، العدد ٧، المصدر المذكور، ص٢٥ – ٢٦.

قد أحدثت «تفاعلات واسعة داخل الكيان الصهيوني»، مبرزة قوى أخذت «تنادي بالسلام أو - تنادي بإعطاء الشعب الفلسطيني بعضاً من حقوقه»، لكنه أرجع مواقف هذه القوى إلى «خوفها على [مستقبل] الدولة اليهودية»، منتقداً، في هذا السياق، الأسلوب الذي تتبعه قيادة منظمة التحرير في التعامل مع هذه القوى، ومعتبراً أن تعميق التناقضات بين «تلك الأقلية [و] الأغلبية الصهيونية» يفترض متابعة النضال الفلسطيني بكل أشكاله(٨٦).

«مبادرة السلام» الفلسطينية أمام الطريق المسدود

وكان الرهان الفلسطيني على أن تؤدي الإنتفاضة، بتواصلها، إلى تعميق تناقضات المجتمع الإسرائيلي وصولاً إلى ترجيح كفة أنصار السلام والإنسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة على كفة أنصار التوسع والاحتفاظ بهذه الأراضي، مرتبطاً برهانين آخرين بنت عليهما قيادة منظمة التحرير سياستها، إثر طرح «مبادرة السلام» الفلسطينية؛ الأول أن يذلل الحوار الفلسطيني – الأمريكي، مصحوباً بالضغط الدولي المتعاظم من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط(٨٧)، العقبات التي تضعها إسرائيل أمام انعقاد هذا المؤتمر ويجبر حكامها على قبول مبدأ التفاوض مع منظمة التحرير، والثاني أن تتطور الإنتفاضة المتواصلة، بالاستناد إلى الدعم المادي من قبل الدول العربية، إلى حالة من العصيان الوطني الشامل، تنقلها، على حد تعبير

(٨٦) القبس، ٢٠/١٠/١٩٨٨، ص١٣.

(٨٧) حصلت الدولة الفلسطينية التي أعلن المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر عن قيامها على اعتراف عدد كبير من دول العالم، كما حصلت على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت، في كانون الأول ١٩٨٨، قرارين جديدين حول القضية الفلسطينية، دعت في الأول منهما، والذي حمل رقم ٤٣/ ١٧٦، إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية «على قدم المساواة» مع أطراف الصراع الأخرى، واعترفت في الثاني، الذي حمل رقم ٤٣/ ١٧٧، «بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨»، وقررت أن «يستعمل اسم «فلسطين»، اعتباراً من ١٥ كانون الأول ١٩٨٨، بدلاً من تسمية «منظمة التحرير الفلسطينية» دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة»
انظر مشروع السلام الفلسطيني، يناير [كانون الثاني] ١٩٨٩، مصدر سبق ذكره، ص٣٢ – ٣٥.
كما شهدت الأسابيع التي أعقبت طرح «مبادرة السلام» الفلسطينية تنشط الجهود الأوروبية، ولاسيما الفرنسية، والسوفييتية من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفي خلال زيارة قام بها إلى القاهرة، حيث التقى وزير خارجية إسرائيل موشي ارينس، أعلن وزير خارجية الإتحاد السوفييتي إدوارد شيفاردنادزه، في خطاب ألقاه في ٢٣ شباط ١٩٨٩، أنه: «الآن بعد أن أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية دولتها، واعترفت بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لمجلس الأمن الدولي وأدانت الإرهاب، لم يبقَ لدى إسرائيل حتى ظل من المبررات لرفض الحوار مع المنظمة المعترف بها من قبل المجتمع الدولي كالممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، مضيفاً أنه «لا توجد اليوم مهمة تفوق مهمة الإعداد المحدد لعقد المؤتمر الدولي . ومن البديهي أن هذا العمل يجب أن يرتبط بتحديد زمني وينبغي إنجازه خلال فترة من ستة إلى تسعة أشهر».
انظر: الشرق الأوسط – فرصة لحل وسط تاريخي، خطاب إدوارد شيفاردنادزه عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ووزير خارجية الإتحاد السوفييتي في القاهرة بتاريخ ٢٣ فبراير [شباط] ١٩٨٩، [توزيع وكالة نوفوستي].

نايف حواتمة، إلى «طور نوعي جديد في المشاركة الجماهيرية الشاملة تؤدي إلى اشتباك جماهيري شعبي شامل مع الإحتلال، مما يرغم كل دول العالم على التدخل لفك هذا الإشتباك في إطار المؤتمر الدولي للسلام الذي يؤمن توازن المصالح والحلول الوسط بين الجميع»[٨٨].

غير أن الحوار الأمريكي – الفلسطيني، الذي أبقته الإدارة الأمريكية على مستوى سفيرها في تونس روبرت بيليترو، ظل يدور، منذ أن انطلق في ١٦ كانون الأول ١٩٨٨، في حلقة مفرغة، وصار يشكل مع الوقت، وبدلاً من أن يمهد الطريق أمام اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير وانعقاد المؤتمر الدولي للسلام، عامل ضغط على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لدفعها إلى القبول بالمقترحات «السلمية» التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية وتمحورت حول فكرة إجراء انتخابات لسكان المناطق الفلسطينية المحتلة، ينبثق عنها وفد يتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية بخصوص تطبيق «الحكم الذاتي الموسع» في هذه المناطق[٨٩]. وفي حين طالب وفد منظمة التحرير إلى الحوار، الذي ترأسه عضو لجنتها التنفيذية ياسر عبد ربه، الإدارة الأمريكية بتوضيح مفهومها لـ«الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني»، وتحديد تصورها للرابط بين الإنتخابات المقترحة والحل النهائي وموقفها من عقد المؤتمر الدولي للسلام[٩٠]، اعتبرت الإدارة الأمريكية أن التركيز على عقد المؤتمر الدولي «قد يصرف الأنظار عن القضايا الراهنة والجوهرية»، وتقدمت، من خلال سفيرها في تونس، بطلب صريح إلى قيادة منظمة التحرير، خلال الجولة الرابعة من جولات الحوار التي انعقدت بتاريخ ١٤ آب ١٩٨٩، تدعوها فيه إلى قبول الإنتخابات، باعتبارها «الحل الوحيد الممكن»، والسعي من أجل إقناع الفلسطينيين في المناطق المحتلة «بالتفاوض مع إسرائيل حول الصيغة المقترحة للإنتخابات»[٩١].

وفي منتصف شهر تشرين الأول ١٩٨٩، وبعد أن كان الرئيس المصري حسني مبارك قد تقدم بـ«نقاطه العشر» حول كيفية إجراء الإنتخابات في المناطق الفلسطينية المحتلة[٩٢]، والتي

---

(٨٨) انظر: «نايف حواتمة لوكالة الصحافة الفرنسية»، الحرية، ٤/ ١١/ ١٩٩٠، ص١٣.

(٨٩) كان أول من تقدم بهذا العرض إسحق رابين، وزير الدفاع في الحكومة الإسرائيلية الإئتلافية التي شكلها إسحق شامير في ٢٢ كانون الأول ١٩٨٨ إثر انتخابات الكنيست الثاني عشر. ففي لقاء عقده مع المراسلين الصحفيين لشؤون المناطق المحتلة، في ١٩ كانون الثاني ١٩٨٩، اقترح رابين خطة «سلمية» يجري تطبيقها على مراحل، تشمل المرحلة الأولى منها فترة هدوء تستمر من ثلاثة إلى ستة أشهر، تجري بعدها انتخابات لاختيار ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، يتفاوضون مع إسرائيل، في المرحلة الثانية، من أجل تطبيق الحكم الذاتي الموسع في مناطق يتفق عليها خلال المفاوضات، ويتم، في المرحلة الثالثة، ربط السلطة الذاتية الفلسطينية في إطار فيدرالي مع الأردن.

انظر عبد الرحمن، محمد «مناورة رابين: مناورة في فراغ»، شؤون فلسطينية، العدد ١٩٣، نيسان ١٩٨٩، ص٩٣ – ٩٩. وخلال زيارته إلى واشنطن، في مطلع نيسان ١٩٨٩، تبنى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير «مبادرة رابين»، بخطوطها العريضة، ولاسيما فكرة إجراء الإنتخابات لاختيار ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يتفاوضون مع إسرائيل حول تطبيق الحكم الذاتي كما نصت عليه اتفاقية كمب ديفيد. وفي ١٤ أيار ١٩٨٩، أقر الكنيست الإسرائيلي ما صار يُعرف باسم «خطة شامير».

(٩٠) عبد ربه، ياسر. «الموقف الأمريكي يراوح مكانه»، شؤون فلسطينية، العدد ١٩٧، آب ١٩٨٩، ص١٥٤ – ١٥٦.

(٩١) انظر: صوت الوطن، نيقوسيا، العدد ١، أيلول ١٩٨٩، ص٣

(٩٢) اتخذت «النقاط العشر»، التي تقدم بها الرئيس حسني مبارك في الأسبوع الثاني من أيلول ١٩٨٩، شكل أسئلة وجهتها مصر إلى إسرائيل، ومن أبرز هذه النقاط: .... =

أعقبها دعوة وزير الخارجية الأمريكية إلى عقد لقاء بين وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة للتمهيد لإجراء حوار فلسطيني – إسرائيلي في القاهرة[٩٣]، طرح المجلس المركزي لمنظمة التحرير، إثر اجتماع عقده في بغداد، عدداً من الأسس الكفيلة بجعل المباحثات الفلسطينية – الإسرائيلية المقترحة «خطوة نحو تحقيق الحل العادل»، تمثلت في:

«١ــ إن منظمة التحرير الفلسطينية وحدها صاحبة الحق في تشكيل الوفد الفلسطيني من الداخل والخارج في المباحثات مع إسرائيل وإعلانه.

٢ــ يكون الموقف الفلسطيني في هذه المباحثات مستنداً إلى مبادرة السلام الفلسطينية، التي تعتمد على الشرعية الدولية ومتمسكاً بها.

٣ــ يكون جدول أعمال اللقاء مفتوحاً وبدون شروط مسبقة.

٤ــ يعتبر هذا اللقاء مباحثات تمهيدية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كخطوة نحو عقد المؤتمر الدولي الفعال، الذي يشكل الإطار الوحيد المناسب للمفاوضات التي توصل نحو تسوية شاملة وعادلة للصراع وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

٥ــ يحضر هذا اللقاء التمهيدي وفود من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك ممثلون عن الأطراف المعنية الأخرى»[٩٤].

وفي ٣ كانون الأول ١٩٨٩، سلّمت الحكومة المصرية إلى الإدارة الأمريكية موافقة منظمة التحرير المبدئية على إجراء المباحثات الإسرائيلية – الفلسطينية، على قاعدة الأسس التي حددها المجلس المركزي الفلسطيني؛ فاقترح الوزير جيمس بيكر، في محاولة للتقريب بين المواقف الفلسطينية والإسرائيلية المتباعدة، أن تقبل إسرائيل بمشاركة مبعدين من المناطق الفلسطينية

= ــ تتعهد إسرائيل مسبقاً بقبول نتائج الإنتخابات.

ــ تجري الإنتخابات في وجود مراقبين دوليين.

ــ ينبغي توفير نوع من الحصانة لحماية المنتخبين.

ــ تنسحب القوات الإسرائيلية مسبقاً من القطاعات التي ستدور فيها عمليات الإقتراع.

ــ تتعهد إسرائيل بدء مباحثات نهائية خلال مهلة ثلاث أو خمس سنوات.

ــ إنهاء نشاطات الإستيطان.

ــ اشتراك الفلسطينيين من القدس الشرقية في الإنتخابات.

ــ قبول إسرائيل مبدأ مبادلة الارض بالسلام كجزء لا يتجزأ من أية تسوية نهائية

انظر: ««النقاط العشر» مبادرة تحريك»، شؤون فلسطينية، العدد ١٩٩، تشرين الأول ١٩٨٩، ص١١٧ – ١٢٣.

ومع أن «المبادرة المصرية» لم تشر إلى منظمة التحرير ولا إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فقد أوحى عدد من قادة حركة فتح، من ضمنهم صلاح خلف، وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ومنهم محمد ملحم، عن استعداد منظمة التحرير لقبولها إذا ما قبلتها الحكومة الإسرائيلية، إلا أن هذه الأخيرة رفضتها.

انظر سلام، منير. «المبادرة المصرية مصيرها الفشل»، الكاتب، العدد ١١٤، تشرين الأول ١٩٨٩، ص٧ – ١١.

(٩٣) صدرت هذه الدعوة عن جيمس بيكر – الذي أصبح وزيراً للخارجية في الإدارة الجمهورية الجديدة التي شكلها الرئيس جورج بوش وتسلمت مهامها في مطلع العام ١٩٨٩ – في ٦ تشرين الأول ١٩٨٩.

(٩٤) نص البيان الختامي الصادر عن اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني في بغداد، سفارة دولة فلسطين في الجمهورية العراقية، [١٥ – ١٧/ ١٠/ ١٩٨٨]، ص ٤ – ٥.

المحتلة وممثلين عن القدس العربية في الوفد الفلسطيني إلى محادثات القاهرة، وهو المقترح الذي وافق عليه وزراء حزب العمل، في الحكومة الإسرائيلية الإئتلافية، وعارضه وزراء تجمع الليكود، الأمر الذي أدى، في آذار ١٩٩٠، إلى انفراط عقد الحكومة الإئتلافية بين العمل والليكود، وإلى توجه إسحق شامير نحو تشكيل حكومة جديدة مع الأحزاب الدينية والحركات الصهيونية التي تتمسك بمواقف أكثر تطرفاً من تجمع الليكود نفسه. وفي رسالة وجهها إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش، في ٢٧ حزيران ١٩٩٠، أعلن إسحق شامير أن حكومته الجديدة ستواصل الإستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة ولن تعترف أبداً بأي دور لمنظمة التحرير في مباحثات السلام، كما لن تقبل بمشاركة مبعدين فلسطينيين وممثلين عن القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني، مؤكداً أن جوهر الصراع يكمن في رفض الدول العربية التفاوض المباشر مع إسرائيل[٩٥]

وكان قد سبق إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية عن هذا الموقف المتعنت، إعلان الرئيس جورج بوش، في ٢١ حزيران ١٩٩٠، عن تعليق الحوار الأمريكي – الفلسطيني، متذرعاً بعدم تجاوب قيادة منظمة التحرير مع طلبه بـ«إدانة» العملية البحرية المسلحة، التي نفذتها على شاطئ تل أبيب في ٣٠ أيار، مجموعة تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية، واتخاذ «إجراءات بحق منفذيها»[٩٦]. وبذلك، وبعد سنة ونصف السنة، سقط الرهان الفلسطيني على أن يذلل الحوار الأمريكي – الفلسطيني العقبات التي تضعها إسرائيل أمام انعقاد المؤتمر الدولي للسلام، في وقت كانت فيه التطورات العاصفة التي شهدتها البلدان الإشتراكية في شرقي ووسط أوروبا، إضافة إلى التعقيدات الكبيرة التي صارت تواجهها سياسة «البيريسترويكا»، قد أضعفت عامل الضغط السوفييتي إلى حد كبير.

أما الرهان الفلسطيني الثاني على تحول الإنتفاضة إلى حالة من العصيان الوطني الشامل فلم يكن حظه أوفر من الرهان الأول على الحوار الأمريكي الفلسطيني. وكان هذا الرهان الثاني قد خاب نتيجة عوامل عديدة من أبرزها عدم إيفاء الدول العربية بكامل الإلتزامات، التي تعهدت بها في قمتي الجزائر والدار البيضاء، في مجال الدعم المادي للإنتفاضة[٩٧]، وعدم تبلور فهم مشترك، بين فصائل منظمة التحرير الفاعلة في إطار الإنتفاضة، لمعنى العصيان الوطني الشامل وكيفية بلوغه في ظروف تبعية اقتصاد المناطق الفلسطينية المحتلة شبه الكاملة للإقتصاد الإسرائيلي، إضافة

---

(٩٥) لورانس، اللعبة الكبرى شرق عربي ومنافسات دولية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩١.

(٩٦) قام بتنفيذ هذه العملية الجناح الذي يتزعمه «أبو العباس». وقد أعلن ياسر عرفات، في رده عن سؤال حول موقف قيادة منظمة التحرير من هذه العملية، أن «منظمة التحرير الفلسطينية ليست متورطة في العملية البحرية. .، ولا علاقة لها بها»، رافضاً، في الوقت نفسه، الإجابة عن سؤال هل يدين العملية أم لا؟.
انظر شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٨، تموز ١٩٩٠، ص١٠٦ – ١٠٩.

(٩٧) انعقدت القمة العربية في الجزائر في حزيران ١٩٨٨، كما مر معنا سابقاً أما قمة الدار البيضاء العربية فقد انعقدت في نهاية أيار ١٩٨٩، وفيها تبنت الدول العربية مجتمعة «مبادرة السلام» الفلسطينية واقرت عودة مصر إلى الجامعة العربية، بعد ان كانت الدول العربية كلها، باستثناء ليبيا ولبنان وسوريا، قد أعادت علاقاتها الدبلوماسية معها. وفي ٢٨ حزيران ١٩٨٩، استأنف لبنان علاقاته مع مصر، وفعلت ليبيا الشيء نفسه، في ١٧ تشرين الأول، ثم تبعتها سوريا في ٢٧ من الشهر نفسه

إلى انخفاض حدة فعاليات الإنتفاضة وتراجع وتيرتها اعتباراً من النصف الثاني لعام ١٩٨٩.

وفي إطار الجدل الذي دار حول مفهوم العصيان الوطني الشامل، اعتبر صلاح خلف أن على الإنتفاضة أن «تضاعف مساعيها لعزل وزعزعة مواقع إدارة الإحتلال الإسرائيلي، الإدارة المدنية، وأن تسير في هذا الاتجاه في خط صاعد وتستمر فيه، وعلينا نحن أن نهيء للإنتفاضة الوسائل التي تساعدها في خطواتها، وخصوصاً الوسائل المادية اللازمة للتصعيد»، مضيفاً أنه «في ذروة هذا التصعيد، تأتي المرحلة النهائية وهي المرحلة التي يُضرب فيها كل الناس ويمتنع العمال عن العمل في المؤسسات الإسرائيلية... [و] من أجل ذلك، لابد من توفير الظروف التي لا ترغم الإنتفاضة على التراجع حين تعلن العصيان الشامل، وأهم ما يجب توفيره هو العنصر المادي والمعونات المالية...، ونحن غير قادرين على تهيئة هذه الظروف كلها وذلك لأسباب عديدة، منها عدم تجاوب الرسميين العرب مع المنظمة»(٩٨). أما الجبهة الشعبية فقد أرجعت، على لسان أمينها العام، عدم نجاح منظمة التحرير في الإقدام العملي على العصيان المدني إلى عاملين، هما. ضعف الإسناد المادي، وعدم تشكل «إجماع وطني حول هذا الموضوع»، طارحةً، في المقابل، شعار «العصيان الوطني المتدرج لعدة أيام أو أسبوع، لنعود لحالة الإنتفاضة القائمة، ومرة أخرى نصعّد عشرة أيام أو بضعة أسابيع، وهكذا»، ومعتبرة أن «الإقدام على هذه النقلة ممكن وواقعي، لأن الجماهير بإمكانها أن تتحمل هذا الشكل من العصيان، بينما العصيان المفتوح يعني دفعها إلى الجدار في وقت مبكر وقبل أن تستكمل الإستعدادات اللازمة لذلك»(٩٩). ومن جهته، أشار الأمين العام للجبهة الديمقراطية إلى أن العصيان الوطني الشامل «لا يكون بقرار يتخذه هذا الفصيل أو ذاك أو حتى مجموعة قوى، بصرف النظر عن الشروط الموضوعية لنجاحه»، وأن «الأعمال الكبيرة تأتي، في العادة ومن خلال التجارب التاريخية، لتتوج تراكمات من الإنجازات والإنتصارات الصغيرة»، داعياً جميع القوى الفلسطينية إلى «أن توحد مفهومها للعصيان الوطني الشامل، باعتباره الشكل الأرقى في المواجهة مع الإحتلال». وبخصوص فهم جبهته لمعنى هذا العصيان، أضاف نايف حواتمة: «فالأساس في كل عصيان وطني شامل هو أن يضطلع الشعب بنفسه، الشعب المنظم بالضرورة، بإدارة شؤونه الحياتية اليومية... ومن أجل إعلان [هذا] العصيان يجب كذلك أن ننظم... خطوط دفاعنا... فالعصيان الوطني يتجاوز فك الإرتباط بأجهزة ومؤسسات الإحتلال نحو تأمين شروط الحياة الضرورية للمواطنين... فهنالك مؤسساتنا الإنتاجية الوطنية، الصناعية منها والزراعية، وهذه يجب أن نؤمن لها وسائل الصمود والدعم.. واعتماد شعبنا في هذا الميدان على قواه وطاقاته... لا يلغي ضرورات تعزيز وسائل الدعم من الخارج، [وهو ما] يفترض من الدول العربية أن تفي بكل الإلتزامات المالية لدعم الإنتفاضة... فمع كل خطوة نخطوها باتجاه العصيان الوطني الشامل تزداد الحاجة إلى تأمين احتياجات أكثر من مئة وعشرين ألف عامل في المشاريع الإسرائيلية»(١٠٠). وعن هذه النقطة

(٩٨) «حوار مع صلاح خلف...»، الفكر الديمقراطي، العدد ٧، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

(٩٩) «حوار مع جورج حبش. .»، المصدر نفسه، ص٧ – ٩

(١٠٠) «حوار مع نايف حواتمة.. »، المصدر نفسه، ص٣٢ – ٣٥ وص٤٠ – ٤١.

الأخيرة، أكد نعيم الأشهب، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، أن العصيان الوطني الشامل «يفترض، بداهة، الإمتناع عن كل أشكال التعامل والتعاطي مع سلطات الإحتلال، بدءاً من التمرد على قوانينه وأنظمته . وانتهاءاً بالمقاطعة التامة للتعامل الإقتصادي معه، بما في ذلك البيع والشراء والعمل في مؤسساته الإقتصادية»، وهو ما يعني – أضاف الأشهب – «امتناع نحو ١٢٠ – ١٥٠ ألف مواطن فلسطيني من الضفة والقطاع عن العمل داخل إسرائيل، يعيلون ما بين ٧٠ – ٨٠ ألف أسرة فلسطينية». وبعد أن لحظ عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني أن معظم عناصر الإنتاج في الصناعة الفلسطينية، من مواد خام ومواد وسيطة وقطع غيار، هي «إما من إنتاج إسرائيلي أو مستورد من خلال وكلاء إسرائيليين»، كتب: «إن خطة طويلة الأمد لتحرير إقتصادنا، تدريجياً ونسبياً، من التبعية للإقتصاد الإسرائيلي والتشوهات التي تكبله، يمكن أن تحقق نتائج إيجابية هامة، خاصة في ظروف المزاج العام ونمط الحياة الذي خلقته الإنتفاضة. . وبمعنى آخر: فالعصيان الوطني الشامل ليس، في آخر المطاف، قضية إدارية تجري معالجتها بقرار، بل هو عملية تأمين المقومات المادية والتنظيمية لإنجاحه وفق الإمكانيات المتاحة»(١٠١).

وفي الوقت الذي كان فيه هذا الجدل الفلسطيني محتدماً حول العصيان الوطني الشامل، كانت سلطات الإحتلال الإسرائيلي قد بدأت تستعيد، شيئاً فشيئاً، زمام المبادرة وتستفيق من وقع المفاجأة، وذلك من خلال تركيز نيرانها على ما أسمته بـ«النواة الصلبة» للإنتفاضة، وزيادة نشاط «فرق الموت»، التي شكلتها في صيف العام ١٩٨٨، والتقليل من إحتكاك وحدات جيشها بجمهور المنتفضين، إلى جانب التوسع في فرض العقوبات الإقتصادية على السكان الفلسطينيين؛ الأمر الذي ساهم في إضعاف الطابع الجماهيري للإنتفاضة، من جهة، وزاد من اندفاع عدد من الفصائل الفلسطينية نحو «تجييش» فعالياتها، من جهة ثانية(١٠٢).

---

(١٠١) الأشهب، نعيم: «العصيان الوطني الشامل بين الطموح والإمكانيات»، صوت الوطن، العدد ٣، تشرين الثاني ١٩٨٩، ص٤ – ٥.

(١٠٢) تحت عنوان: «مخاطر الرتابة. العصيان المحدود والمجتمع المدني»، كتب سليم تماري، الأستاذ المساعد في العلوم الإجتماعية في جامعة بيرزيت، في دراسة نشرتها مجلة الدراسات الفلسطينية. «تواجه الإنتفاضة الفلسطينية، إذ تدخل شهرها الثلاثين، أزمة توجه . . ويمكن وصف هذا المأزق بأنه أزمة يكمن لبها في تحول مظاهر التمرد اليومية إلى الرتابة (من حيث تمركزها حول الإضراب التجاري والمواجهات مع الجيش في الشوارع)، بحيث لا يمكن تصعيدها إلى حملة عصيان مدني شاملة وبالتالي إلى انفكاك تام عن الحكم الإسرائيلي، أو إلى مبادرة سياسية تحمل العدو على حل تفاوضي مقبول من الفلسطينيين. فالخيار الأول يعوّقه قصور الإمكان التنظيمي للحركة التي تبدو، في هذه المرحلة، أنها قد بلغت أقصى قدرتها على تعبئة الجماهير (وانكفأت بالتالي إلى الإعتماد الشديد على «العمل المباشر» [الذي تنفذه] «قوات ضاربة» حزبية)؛ أما الخيار الثاني فيتجاوز الإمكانات السياسية لقوى المقاومة الداخلية، آخذاً بعين الإعتبار ميزان القوى القائم بين المتنازعين».
انظر. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص١٢ – ٢٣.

سقوط الرهان على «الربط» بين الأزمتين

عند قيام العراق بغزو الكويت، في الثاني من آب ١٩٩٠[١٠٣]، كانت القضية الفلسطينية قد وصلت إلى مفترق طرق نتيجة مستجدات عديدة تجمعت عشية هذا الغزو. فمن جهة، كانت الإدارة الأمريكية قد أقدمت على قطع حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية، والذي كان يحمل في طياته، رغم بقائه شكلياً وبعيداً عن معالجة القضايا الجوهرية، اعترافاً ضمنياً من هذه الإدارة بالصفة التمثيلية للمنظمة وبدورها في عملية التسوية. ومن جهة ثانية، كانت قد وصلت إلى سدة الحكم في إسرائيل حكومة ضمت ممثلين عن الأحزاب والحركات الصهيونية الأكثر تطرفاً، كان في عدادهم بعض أنصار فكرة الترحيل القسري للفلسطينيين عن المناطق المحتلة[١٠٤]. ومن جهة ثالثة، كانت موجات الهجرة اليهودية المتصاعدة من الإتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية وأثيوبيا قد أخذت تنزع من أيدي الفلسطينيين «سلاحاً» مهماً، كانوا يراهنون عليه، على المدى الاستراتيجي، هو العامل الديمغرافي[١٠٥]. ومن جهة رابعة، كان الواقع الرسمي العربي عاجزاً عن ممارسة

---

(١٠٣) بعد انتهاء حربه مع إيران، بدأ العراق توجهه نحو تعزيز قوته العسكرية وإعادة بناء قدراته الإقتصادية التي ضعفت كثيراً خلال الحرب وقد اثار ذلك التوجه حفيظة الدول الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي بادرت إلى فرض حظر على توريد التكنولوجيات الحديثة إلى العراق. وفي ٢ نيسان ١٩٩٠، اتهم الرئيس العراقي صدام حسين الولايات المتحدة وبريطانيا علناً بأنهما تدعمان قيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق، مؤكداً امتلاكه أسلحة كيماوية قادرة على تدمير نصف إسرائيل في حال قيامها بالهجوم على المواقع الصناعية العراقية، كما فعلت، في عام ١٩٨١، عندما قصفت طائراتها المفاعل النووي العراقي ودمرته. ومع أن القمة العربية، التي انعقدت في بغداد في نهاية أيار ١٩٩٠ بمشاركة العربية السعودية ودول الخليج، قد أعربت عن دعمها الكامل للعراق في مواجهة التهديدات والحملات التي كان يتعرض لها، واتهمت الولايات المتحدة «بتحمل مسؤولية أساسية عن استمرار الإحتلال الإسرائيلي» للأراضي الفلسطينية والعربية، إلا أن الحكومة العراقية شرعت، بعد أسابيع قليلة من هذه القمة، في تنظيم هجوم إعلامي واسع على دول الخليج، ولاسيما على الكويت ودولة الإمارات، بحجة قيام هذه الدول بمطالبة العراق بتسديد ديونه الكبيرة إليها، واستفادتها من الحرب العراقية – الإيرانية لزيادة إنتاجها النفطي، على حساب العراق وفي ١٦ تموز، اتهم العراق عدداً من زعماء دول الخليج بانتهاج سياسة موالية للولايات المتحدة ومعادية له، ووجهت حكومته، في اليوم التالي، مذكرة إلى الجامعة العربية تتهم فيها حكومة الكويت بـ«سرقة» النفط العراقي منذ العام ١٩٨٠، وهو اتهام رفضته هذه الأخيرة. ومنذ ٢٤ تموز، بدأت الحكومة العراقية بتجميع قواتها على الحدود مع الكويت، وأقدمت في الثاني من آب، بعد فشل الوساطات العربية وفشل المباحثات العراقية – الكويتية التي عقدت في مدينة جدة، على غزو الإمارة. وأعلنت، في الثامن من الشهر نفسه، عن ضم الكويت إلى العراق.

انظر «البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٧، حزيران ١٩٩٠، ص١٥١ – ١٥٦؛ وكذلك: لورانس، اللعبة الكبرى، شرق عربي ومنافسات دولية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٥ – ٣٩٨.

(١٠٤) كان من بين هؤلاء ممثلو حركة «هتحيا» وحزب «تسوميت».

(١٠٥) خلال سنة ١٩٨٩ – ١٩٩٠، بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، حسب وزير الإستيعاب الحاخام إسحق بيرتس، ١١٩ ألفاً، منهم ١٠٤ آلاف من الإتحاد السوفييتي. وتوقع رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية أن يصل إلى إسرائيل ٤٠٠ ألف مهاجر في سنة ١٩٩١. وللمقارنة، لم يكن قد هاجر إلى إسرائيل، طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٨٨، اكثر من ١٧٠ ألف يهودي من الإتحاد السوفييتي.

انظر: بسطامي، مها. «هجرة اليهود السوفييت والسياسة الإسرائيلية الرسمية»، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٢، تشرين الثاني ١٩٩٠، ص٩١ – ٩٧؛ وكذلك: هجرة اليهود السوفييت والإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، عمان، مكتب الغد للدراسات والأبحاث، ١٩٩١. .... =

ضغوط فعلية على الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان الدعم الدولي الذي كانت تتلقاه منظمة التحرير قد تراجع كثيراً إثر التغيرات التي جرت في الإتحاد السوفييتي ودول وسط وشرقي أوروبا. أما «مبادرة السلام» الفلسطينية، التي أطلقها المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر، فكانت قد وصلت إلى طريق مسدود، بفعل التعنت الإسرائيلي، وذلك بعد أن بلغت المرونة السياسية التي أبدتها قيادة منظمة التحرير، بموافقتها على إجراء حوار إسرائيلي – فلسطيني في القاهرة، نهاية الشوط. إضافة إلى أن الإنتفاضة نفسها باتت عاجزة، بعد أن ضعفت قوة دفعها، عن تحقيق مكاسب سياسية جديدة للقضية الفلسطينية. وأمام هذا الواقع الصعب، والذي خيم عليه شعور بالإحباط، صار يبرز شيئاً فشيئاً، حتى قبل انفجار أزمة الخليج الثانية، رهان فلسطيني على قوة الردع العراقية المتنامية، وما قد تحمله من إمكانات لتغيير موازين القوى في المنطقة، تجلى في توجه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نحو تعزيز علاقاتها مع القيادة العراقية، وفي قيام قيادة المنظمة بلعب دور مبادر في الدعوة إلى عقد القمة العربية في بغداد في نهاية أيار ١٩٩٠.

وبعد انفجار الأزمة، في الثاني من آب، اتخذ هذا الرهان شكل الإنحياز العملي إلى جانب العراق وانخراط منظمة التحرير في إطار «المحور» العربي الذي رفض التدخل العسكري الأجنبي في الخليج وأصر على إيجاد «حل عربي» للأزمة[١٠٦]، واندفاع قيادة المنظمة إلى تبني «المبادرة» السياسية العراقية، التي طرحت في الثاني عشر من آب، واستندت إلى مبدأ «الربط» بين كل الأزمات والنزاعات في الشرق الأوسط[١٠٧].

= وتجدر الإشارة إلى أن حزب العمل الإسرائيلي كان يطرح العامل الديمغرافي، وما يحمله من احتمال تحوّل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية في حال قيامها بضم الصفة الغربية وقطاع غزة نهائياً إليها، في مقدمة العوامل التي تفرض على إسرائيل – في نظره – أن تنسحب من قطاع غزة ومن المناطق ذات الكثافة السكانية في الضفة.

(١٠٦) تسبب غزو العراق للكويت في انقسام الجامعة العربية على نفسها إلى «محورين» رئيسيين فمنذ الثالث من آب، أصدر مجلس الجامعة العربية بياناً بإدانة هذا الغزو، عارضه ممثلو عدد من البلدان العربية، من ضمنهم ممثل منظمة التحرير. وفي القمة العربية الطارئة، التي انعقدت في القاهرة في العاشر من الشهر نفسه، توزعت الدول العربية على مجموعتين، الأولى دعمت مواقف السعودية ودول الخليج، وشاركت ثلاث رئيسية منها هي مصر وسوريا والمغرب في القوات الدولية، ولاسيما الامريكية والبريطانية والفرنسية، التي أرسلت إلى السعودية لردع العراق وإجباره على الرضوخ لقرارات الأمم المتحدة؛ والثانية ضمت الدول التي وحّدها، رغم تباين مواقفها من الغزو، معارضتها التدخل الأجنبي في الخليج وتمسكها بمبدأ معالجة الازمة في الإطار العربي. وكانت الأمم المتحدة قد فرضت على العراق، غداة قيامه بغزو الكويت، حظراً مالياً وتجارياً وعسكرياً شاملاً. وفي السادس من آب، حصلت الإدارة الامريكية على موافقة الملك فهد على إرسال وحدات عسكرية أمريكية للمرابطة على الاراضي السعودية تحسباً من قيام العراق باجتياح هذه الاراضي. ومنحت الأمم المتحدة، في القرار رقم ٦٦٥ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٥ آب، شرعية دولية للتدخل العسكري الدولي في الخليج بهدف ضمان احترام الحظر الذي فُرض على العراق.

انظر لورانس، اللعبة الكبرى شرق عربي. .، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٨ – ٤٠١

(١٠٧) تلا ناطق باسم الرئيس العراقي، عبر إذاعة بغداد، نص تلك المبادرة، والتي ورد فيها: «إنني أطرح أن تحل كل قضايا الإحتلال أو القضايا التي صورت بانها احتلال في المنطقة كلها وفقاً لأسس ومبادئ واحدة ومنطلقات يضعها مجلس الامن كما يلي. أولاً – إعداد ترتيبات انسحاب وفقاً لمبادئ واحدة لانسحاب إسرائيل فوراً وبلا شروط من الاراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان، وانسحاب سوريا من لبنان، والإنسحاب بين العراق وإيران ووضع ترتيبات لحالة الكويت وأن تكون البداية في تطبيق البرنامج لما هو اسبق في الإحتلال أو ما سمي احتلالاً مبتدئين بتطبيق كل ما صدر من قرارات لمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة لكل الحالات وهكذا وصولاً لاقرب حالة..؛ =

فبعد أقل من أسبوع على طرح هذه «المبادرة» العراقية، أصدرت قيادة منظمة التحرير بياناً اعتبرت فيه، بعد أن أشارت إلى مساعيها «مع الأشقاء العرب من أجل التوصل إلى حل عاجل [للأزمة] ضمن الإطار العربي يصون المصلحة القومية العليا»، أن «أهم» ما أُعلن، بعد القمة العربية الطارئة في القاهرة، هو «المبادرة العراقية التي تضمنت عناصر إيجابية رحبت بها القيادة الفلسطينية، باعتبارها تحتوي على استعداد العراق للبحث في ظروف الإنسحابات والترتيبات من الكويت، وما بين العراق وإيران. . .، والإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ومن الجولان ولبنان، تنفيذاً لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة»، معربة، في الوقت نفسه، عن استغرابها من «أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تحشد أساطيلها وآلة حربها الضخمة، بدعوى حماية الشرعية الدولية، هي التي وقفت دائماً، وعلى مدى ربع قرن، ضد تمكين مجلس الأمن الدولي من اتخاذ أي قرار أو إجراء لمواجهة الإرهاب الإسرائيلي واحتلال الأرض الفلسطينية والعربية»(١٠٨). وقد وجدت قيادة منظمة التحرير في المواقف الدولية، التي أقرت بتداخل مشكلات المنطقة وطرحت مفهوماً للربط غير المباشر «التسلسلي» بين حل أزمة الخليج وتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي(١٠٩)،

= ثانياً – بقصد إظهار الامور على حقيقتها امام الراي العام العالمي .، نرى أن تنسحب فوراً من السعودية القوات الأمريكية والقوات الأخرى التي استجابت لمؤامرتها وأن تحل محلها قوات عربية ' ثالثاً. أن تتجمد فوراً كل قرارات المقاطعة والحصار ضد العراق. . . ».

انظر «مبادرة الرئيس صدام حسين من أجل حل الازمة في الخليج»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، خريف ١٩٩٠، ص٢٥٦ – ٢٥٧.

(١٠٨) «بيان منظمة التحرير الفلسطينية حول ازمة الخليج» (تونس، ١٨/٨/ ١٩٩٠)، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٠، أيلول ١٩٩٠، ص١٥٨ – ١٦٠.

(١٠٩) في الكلمة التي القاها في المؤتمر الدولي الثاني لمنطقة آسيا والباسفيك، المنعقد في فلاديفوستوك في ٤ أيلول ١٩٩٠، أشار وزير الخارجية السوفيتية إدوارد شيفاردنادزه، بعد أن أكد ضرورة «إزالة القوات العراقية من الكويت»، إلى وجود «إدراك تام لحقيقة أخرى ايضاً، وهي أن مجموعة معقدة من المشكلات التي تتعلق بالنزاع العربي – الإسرائيلي ومصير الفلسطينيين والمأساة في لبنان، تنتظر حلاً لها في الشرق الأوسط»، مضيفاً. «إننا نواجه، في الواقع، عدداً من المشكلات المتداخلة شديدة التعقيد. . ولقد توصلنا، بعد إلقاء نظرة أخرى على الوضع، إلى الإستنتاج نفسه وهو أن علينا أن نشدد الضغط لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط من دون أن نؤجل الجهود لتحقيق تسوية شاملة برعاية الأمم المتحدة إلى فترة لاحقة».

وفي الخطاب الذي القاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ من شهر أيلول نفسه، قال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. «أقول إنه لن يكون هناك تسوية ما لم يقبل العراق قرارات مجلس الأمن. نعم، عليه الإنسحاب من الكويت في مرحلة ثانية، هكذا أرى الأمور، سيكون المجتمع الدولي الذي عاقب الإعتداء قادراً أيضاً على ضمان تحقيق الإنسحاب العسكري وإعادة سيادة الكويت والتعبير الديمقراطي لاختيار الشعب الكويتي. هنا تبدأ المرحلة الثالثة إنها اللحظة التي ستحل فيها دينامية حسن الجوار ضمن الأمن والسلام لكل طرف محل المواجهات التي تمزق الشرق الأوسط. أفكر في الفلسطينيين ضحية اليأس وعرضة لكل المغامرات من أجل تحقيق تطلعهم المشروع إلى امتلاك أرض تكون وطنهم ويكون في وسعهم أن يقيموا عليها بنى الدولة التي يختارون .».

انظر مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، خريف ١٩٩٠، ص٢٧٣ – ٢٧٤. وص٢٨٣ – ٢٨٤.

ولمزيد من التفاصيل عن مفهوم «الربط» غير المباشر، يمكن الرجوع إلى

الخالدي، أحمد سامح؛ جعفر آغا، حسين «أزمة الخليج ومسألة «الربط»»، المصدر السابق، ص٩ – ١٩.

وجدت في هذه المواقف تشجيعاً لها على الإستمرار في الرهان على إمكانية «الربط» بين حل الأزمتين، وهو ما عبّر عنه البيان الذي أصدرته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، في ١٢ أيلول ١٩٩٠، وأكدت فيه أن النهج الذي انتهجته المنظمة «صار يحظى اليوم بتفهم أوسع وبتأييد أوسع من دول العالم. . .، كما تزايدت في المحافل الدولية الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع أطراف الصراع الأخرى»، معتبرة أن هذا التطور «يفتح آفاقاً جديدة أمام إمكانية حل أزمة الخليج مع حل أزمة الشرق الأوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية الملتهبة منذ عشرات السنين»، ويكشف، في الوقت نفسه، «نفاق الإدارة الأمريكية وازدواجية معاييرها في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، وتجزئة الشرعية الدولية وتفصيلها على مقاس المصالح الأمريكية والإسرائيلية العدوانية»(١١٠).

وأصبح التركيز على «ازدواجية» المعايير في التعامل مع القضايا الدولية، و«تجزئة» الشرعية الدولية، قاسماً مشتركاً بين مختلف الفصائل الفلسطينية، ولاسيما إثر عملية القتل الجماعي التي تسببت فيها، في الثامن من تشرين الأول ١٩٩٠ في ساحة المسجد الأقصى في القدس، جماعة من المتطرفين اليهود، وذهب ضحيتها ١٨ قتيلاً وأكثر من مئتي جريح في صفوف الفلسطينيين(١١١). فاحتجاجاً على عملية القتل الجماعي هذه، أصدر مجلس الأمن الدولي، في ١٢ تشرين الأول وبالإجماع، قراراً، حمل الرقم ٦٧٢، أدان فيه أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية، طالباً إلى إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالإحتلال، الإمتثال بدقة لالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب إتفاقية جنيف الرابعة، ومعرباً عن ترحيبه بقرار الأمين العام إيفاد بعثة إلى الأراضي المحتلة. وبعد أن رفضت الحكومة الإسرائيلية قبول نص القرار الدولي واستقبال بعثة الأمين العام، عاد مجلس الأمن وأصدر قراراً جديداً، هو القرار رقم ٦٧٣، شجب فيه موقف الحكومة الإسرائيلية وأصر على وجوب امتثالها امتثالاً تاماً للقرار ٦٧٢(١١٢).

---

(١١٠) «منظمة التحرير الفلسطينية تدين ازدواجية الموقف الأمريكي. بيان للجنة التنفيذية» (تونس، ١٢/٩/١٩٩٠)، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٠، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠ – ١٦٢

(١١١) تسببت في هذه الحادثة جماعة «أمناء الهيكل»، برئاسة الحاخام جرشون سلمون، وذلك عندما حاول أنصارها، يوم «الإثنين الدامي» في ٨/١٠/١٩٩٠، وضع حجر الأساس لمبنى «الهيكل الثالث» في ساحة الحرم القدسي. ونجم عن هذا الإستفزاز وقوع اشتباكات عنيفة بين جمهور الفلسطينيين ووحدات الشرطة الإسرائيلية.

انظر: «مذبحة الأقصى. الحدث، والخلفيات» (ملف العدد)، صوت الوطن، العدد ١٥، تشرين الثاني ١٩٩٠، ص١٢ – ٢٣.

(١١٢) انظر: الأمم المتحدة: قضية فلسطين ١٩٧٩ – ١٩٩٠، نيويورك، ١٩٩١، ص٤٨.

وفي الواقع، فقد بقيت قضية ضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة وتوفير الحماية لهم نقطة ثابتة على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي طوال خريف العام ١٩٩٠. وفي ٢٠ كانون الأول ١٩٩٠، وبعد أسابيع من المشاورات وصدور بيان عن رئيس مجلس الأمن وموافقة أعضاء المجلس على فكرة أن عقد مؤتمر دولي للسلام، في الوقت المناسب، من شأنه أن ييسر الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عن طريق التفاوض وسلم دائم في النزاع العربي – الإسرائيلي، اعتمد مجلس الامن بالإجماع القرار رقم ٦٨١، معرباً فيه عن «بالغ القلق إزاء التدهور الخطير للحالة في جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس»، وحاثاً «حكومة إسرائيل على أن تقبل سريان اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، قانوناً، على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧».

المصدر السابق، ص٥١ – ٥٢.

ولم يكن من شأن تعنت الحكومة الإسرائيلية، واستهتارها بالقرارات الدولية، سوى أن يزيدا في «نقمة» القيادات الفلسطينية على ما صار يُعرف بسياسة «الكيل بمكيالين»، ويدفعانها، في غمرة الإنحياز الكامل إلى جانب العراق واستبعاد فكرة شن الحرب عليه، إلى التغاضي عن قضية احتلاله للكويت، وإلى تجاوز ما كانت قد خلصت إليه، بعد اندلاع الإنتفاضة، من ضرورة الحفاظ على الإجماع العربي حول القضية الفلسطينية وإبعاد منظمة التحرير عن سياسة المحاور العربية. وقد عبّر جورج حبش، أصدق تعبير، عن المناخ الذي كان سائداً، في ذلك الحين، في صفوف القيادات الفلسطينية بقوله. «لقد أثارت أزمة الخليج في البدايات، وقبل تدخل القوات الأجنبية، اجتهادات عديدة. . . ولكن، وبعد اجتياح القوات الأمريكية لأرض الجزيرة العربية أصبح الموقف العلمي الصحيح يتطلب أن يرتفع، وقبل كل شيء، شعار: لتخرج قوات الغزو الأجنبي من بلادنا. . . علينا أن ننادي جميعنا بجبهة معادية لقوات الغزو، ثم الحل العربي. قد يقول البعض إن القضية أصبحت الآن دولية؛ إذا كان الأمر كذلك فلتطبق الشرعية الدولية على الجميع. نحن، كفلسطينيين، مرتاحون صراحة لأن ترتبط قضيتنا بالنفط. . . [و] إذا لم يستخدم النفط لمصلحة القضية الفلسطينية فليحترق. . إذا أردتم حلاً دولياً، فينبغي أن تطبق الشرعية الدولية على الجميع. مقابل قرار [مجلس الأمن] القاضي بانسحاب العراق من الكويت، تخرج إسرائيل من القدس العربية والضفة الفلسطينية وقطاع غزة والجولان المحتل والحزام الأمني في جنوب لبنان؛ أما الشرعية الدولية المجزأة فهي مدعاة للضحك والسخرية»(١١٣).

ولم يتمايز عن هذا الموقف الذي عبّر عنه الأمين العام للجبهة الشعبية – والذي حظي بتعاطف شعبي فلسطيني واسع وأجمعت عليه إلى حد كبير فصائل منظمة التحرير بما فيها بعض الفصائل التي بقيت خارج الأطر التمثيلية للمنظمة –، سوى حركة حماس، التي أعربت، علناً، عن معارضتها غزو العراق للكويت وتعاطفها مع شعب الكويت في محنته. ففي بيان صادر عن مكتبها الإعلامي، في ٢٩ آب ١٩٩٠، أشارت حماس إلى أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يدركون «مرارة فقدان الوطن وآلام التشرد والشتات. . .، [و] أبعاد المحنة التي يتعرض لها شعبنا الكويتي المسلم. . . وشعبنا الفلسطيني الوفي لا ينسى المواقف الخيرة الكريمة التي وقفها الشعب الكويتي الشقيق مع شعب فلسطين»، مسترجعة، في بيانها هذا، ما كانت قد أكدته، بعد أيام قليلة على وقوع الغزو، من «أن أي حل للمشكلة لابد أن يقوم أولاً على انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وانسحاب القوات العراقية من الكويت وإحلال قوة عربية أو إسلامية في المناطق الحدودية الساخنة، وأن يكون لشعب الكويت حقه في اختيار مستقبل بلاده وأن تحل الخلافات في إطار عربي أو إسلامي يحقق دراسة مطالب العراق سواء ما يتعلق بترسيم الحدود أو تسديد الديون»(١١٤). ولم يحصل تطور على موقف حركة حماس إلا بعد قيام «التحالف الدولي»، في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١، بشن هجماته الجوية الأولى على العراق ومسارعة هذا الأخير إلى ضرب

(١١٣) انظر «كلمة جورج حبش بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الجبهة الشعبية. »، الهدف، العدد ١٠٣٥، ٢٣/١٢/١٩٩٠، ص٧ – ١٢.

(١١٤) انظر: «معركتنا في الخليج ضد الصليبية هي معركتنا في فلسطين ضد الصهيونية»؛ وثائق حركة المقاومة الإسلامية، سلسلة بيانات الحركة، السنة الثالثة للإنتفاضة، مصدر سبق ذكره، ص٦٥ – ٦٩.

إسرائيل بالصواريخ؛ فأصدرت الحركة، في ٢٢ كانون الثاني، بياناً ورد فيه: «إن موقفنا من أحداث الخليج ثابت ... ولكننا أوضحنا لجميع الأطراف أن الأمر إذا تطور إلى هجوم صليبي عسكري على العراق، فإننا مع العراق. . . وها هي قوى الصليب واليهود والضلال تتقدم نحو ديارنا وهي تحمل جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، تقذف به أهلنا واخواننا وأطفالنا في العراق الأبي. . . لقد أثلج صدورنا أن نرى السلاح العربي يدك معاقل الكيان الصهيوني في قلب تل أبيب وغيرها. . .، ونرجو أن تكلل هذه المواجهة بالنصر المبين لتستكمل جحافل المسلمين مهمتها في تحرير فلسطين وتخليص أمتنا من شرور اليهود ومكائدهم»(١١٥).

وقد صدرت، بعد انتهاء حرب الخليج وخروج العراق مهزوماً منها، إنتقادات صريحة لبعض جوانب الموقف الفلسطيني من الأزمة التي نجمت عن قيام العراق بغزو الكويت؛ فأقرت الجبهة الشعبية نفسها في أحد تقاريرها، بعد أن أشارت إلى «صوابية تحليل الجبهة ومواقفها بشكل عام على مدار هذه الأزمة»، بارتكابها مجموعة من الأخطاء؛ إذ أنها، إضافة إلى «ضعف» فاعليتها العسكرية في الحرب، لم تنتقد «بشكل واضح وصريح وعلني» دخول القوات العراقية إلى الكويت، ولم تقترح على القيادة العراقية «ضرورة الإعلان عن الإستعداد للإنسحاب من الكويت كأساس للسعي لمساومة مقبولة تجنب العراق المواجهة العسكرية مع كل هذا الحشد من الأعداء»، كما أن وتيرة التعبير عن مواقفها وخطابها السياسي، خلال الأزمة، كانت «أعلى مما يجب في بعض الأحيان»، ولم تراع تقويم المكتب السياسي للجبهة باعتبار ما أقدم عليه العراق، عند دخوله الكويت، «مغامرة»(١١٦). ومع تقدير تقرير الجبهة للموقف «الإيجابي» الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية خلال الأزمة، إلا أنه لحظ وقوع قيادة المنظمة في خطأين رئيسيين: «الأول: أنها لم تسجل بوضوح رفضها وتخطئتها لدخول القوات العراقية للكويت وإعلان ضمها، ولم تطالب بشكل واضح وعلني بالإنسحاب من الكويت، وهي ذات الأخطاء التي وقعنا فيها بالجبهة. . .، إضافة إلى إشاعة تقديرات وأجواء متفائلة أكثر مما يجب حول ميزان القوى ونتائج الحرب المتوقعة؛ والخطأ الثاني يتمثل في الغياب شبه التام للدور والفاعلية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية [خلال الحرب]»(١١٧).

وفي كل الأحوال، فقد تركت حرب الخليج الثانية، وما أفرزته من نتائج، انعكاسات سلبية خطيرة على القضية الفلسطينية وعلى أوضاع الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها، وطرحت سؤالاً جدياً عن مصير منظمة التحرير الفلسطينية ودورها السياسي(١١٨). وتسببت

(١١٥) انظر. «صفاً واحداً في مواجهة العدوان الصليبي»؛ المصدر نفسه، ص٢١٩ - ٢٢١.

(١١٦) انظر. حرب الخليج. مراجعة وتقييم، التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، منشورات الإعلام المركزي، أيار ١٩٩١، ص٢٧ - ٢٨.

(١١٧) المصدر السابق، ص٢٩ - ٣٠.

(١١٨) أدت الحملة الواسعة التي استهدفت الفلسطينيين العاملين في الكويت والسعودية وبعض بلدان الخليج الأخرى إلى تهجير مئات الألوف منهم، وإلى قطع التحويلات المالية التي كان يحوّلها عدد كبير منهم إلى عائلاتهم في المناطق الفلسطينية المحتلة، مما انعكس سلباً على الأوضاع الإقتصادية في هذه المناطق. وتسببت أزمة الخليج في إضعاف مواقف منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي، فقطعت البلدان الخليجية علاقاتها مع قيادة =

الحرب في احتدام جدل فلسطيني واسع، ولاسيما في المناطق الفلسطينية المحتلة، بخصوص آفاق المستقبل، شمل عدداً كبيراً من السياسيين والكتاب والصحفيين وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وتطرق، في ظل المعطيات السياسية التي ولّدتها أزمة الخليج، إلى قضايا كانت في مركز الحوارات التي شهدتها الساحة الفلسطينية إثر الإنتفاضة، ومن بينها قضية كيفية توفير شروط استمرار الإنتفاضة، بعد تراجع التعاطف الدولي معها وتناقص مواردها المالية، وقضية العلاقة بين الداخل والخارج وأهمية زيادة ثقل الداخل في القرار السياسي الفلسطيني، وقضية الحكومة الفلسطينية المؤقتة، وقضية الإصلاح الديمقراطي لأجهزة ومؤسسات منظمة التحرير وقضية العلاقات العربية الفلسطينية وسبل العودة إلى التضامن العربي(١١٩). غير أن القضية التي احتلت، من دون شك، مكان الصدارة في إطار هذا الجدل كانت قضية الموقف من التحرك السياسي الذي أطلقته الإدارة الأمريكية، إثر انتهاء حرب الخليج مباشرة، بهدف التوصل إلى «سلام شامل» في منطقة الشرق الأوسط.

= المنظمة وأوقفت دعمها المادي لها، كما قامت بلدان عربية أخرى بوقف اتصالاتها السياسية بالمنظمة، التي ساءت علاقاتها بـ«معسكر السلام» في إسرائيل وتراجع تعاطف الرأي العام الغربي معها، وتجمدت الإتصالات بينها وبين بلدان المجموعة الاوروبية. وقد صدرت في إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية تقديرات ترى أن حرب الخليج ونتائجها قد وفرت فرصة، لا سابقة لها، للتخلص نهائياً من منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر في مقال نشرته «نيوزويك»، في ٢٨/١/١٩٩١، وورد فيه. «وبهزيمة صدام [حسين]، سيكتسب القادة العرب المعتدلون مكانة، وستتعزز مصداقية أمريكا، وسيكون لدى إسرائيل فسحة للتنفس، وهذه المعادلة الجديدة يجب تحويلها إلى جهد ديبلوماسي رئيسي خلال الأشهر القليلة بعد الحرب .. إن نتيجة انتصار التحالف سيقدم فرصة ربما لن تتكرر؛ فالدول العربية المعتدلة قد خاب ظنها وتحررت من وهم م.ت.ف، كونها في الواقع قد دعمت العراق، وقد فزعوا أيضاً من حقيقة أن م ت.ف لم تعصل نفسها بدون لبس أبداً حتى عن الإرهاب الموجه ضد العرب المعتدلين. وكنتيجة لذلك، فإن هذه الحكومات قد لا تكون على استعداد بعد الآن لإعطاء م.ت.ف حق الفيتو على تصرفاتها...»

أورده العاروي، تيسير: «القضية الفلسطينية بعد حرب الخليج. الأخطار ومقومات التصدي»، صوت الوطن، العدد ٢٠، نيسان ١٩٩١، ص٧ – ١٠.

(١١٩) من بين الأفكار التي طرحت في إطار هذا الجدل، برزت فكرة تدعو إلى حل المجلس الوطني الفلسطيني وإعادة تشكيله على أساس إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت رعاية الأمم المتحدة، ومن ثم تشكيل وفد من هذا المجلس الوطني الجديد للتفاوض باسم الفلسطينيين ورأى أنصار هذه الفكرة أنه ستنبثق عن هذه الإنتخابات قيادة شرعية، تشكل جزءاً من الشرعية الوطنية التي تمثلها منظمة التحرير، وتسحب الورقة من أيدي كل الأطراف التي صارت تشكك بالصفة التمثيلية للمنظمة. كما برزت فكرة أخرى تدعو إلى إبراز واجهة جديدة للعمل الفلسطيني عبر تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة من داخل الأرض المحتلة وخارجها، ترأسها شخصية من المجلس الوطني الفلسطيني مقبولة عربياً ودولياً. وعلى صعيد العلاقات العربية – الفلسطينية، جرى التشديد، مرة أخرى، على خطورة سياسة «اللعب» على المحاور العربية وأهمية السعي من أجل تطبيع العلاقات العربية – العربية وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، وعلى رأسها جامعة الدول العربية.

لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى

الشريف، ماهر: «جدل فلسطيني حول آفاق المستقبل بعد حرب الخليج»، العالم الثالث، القاهرة، العدد ١، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١، ص١٨ – ٢٥، وكذلك. الحصري، ربى. «سياسيون ومثقفون من الاراضي المحتلة يرصدون انعكاسات أزمة الخليج على القضية الفلسطينية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، مصدر سبق ذكره، ص٣٠–٤١.

قضية التمثيل الفلسطيني والترحيب المشروط بمؤتمر السلام

فالإدارة الأمريكية، والتي كانت قد رفضت، رفضاً حازماً، مبدأ «الربط» بين أزمتي الخليج والشرق الأوسط ووعدت بفتح ملف الصراع العربي الإسرائيلي بعد إجبار القوات العراقية على الإنسحاب من الكويت، سارعت، بعد انتهاء حرب الخليج، إلى التقدم بمبادرة سياسية طرحها الرئيس جورج بوش نفسه، في خطاب ألقاه في السادس من آذار ١٩٩١ أمام جلسة الكونغرس المشتركة بشأن الشرق الأوسط، وحدد فيه توجهات سياسة بلاده في هذه المنطقة على النحو التالي:

«١ـــ علينا أن نعمل معاً لإنشاء ترتيبات أمنية في المنطقة...

٢ـــ يجب أن نعمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ المستعملة لحملها...

٣ـــ يجب أن نعمل على إتاحة فرص جديدة للسلام والإستقرار في الشرق الأوسط... لابد من أن يقوم السلام الشامل على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض في مقابل السلام. ولابد من أن يصاغ هذا المبدأ على نحو يضمن لإسرائيل الأمن والإعتراف بها ويضمن للفلسطينيين حقوقهم السياسية المشروعة... لقد آن الأوان لوضع حد للصراع العربي الإسرائيلي...

٤ـــ يجب أن ننشّط النمو الإقتصادي [في الشرق الأوسط] من أجل السلام والتقدم»[١٢٠].

فما أن انطلق التحرك السياسي الأمريكي، عبر توجه وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر إلى الشرق الأوسط في الأسبوع الثاني من آذار ١٩٩١، حتى ثار النقاش في الساحة الفلسطينية حول كيفية التعامل مع هذا التحرك، وخصوصاً بعد أن تبيّن إصرار الإدارة الأمريكية على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من جهود التسوية وعزمها على قصر اتصالات وزير خارجيتها على ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين[١٢١]. وخلال الجولة الثانية التي قام بها الوزير جيمس بيكر، في الأسبوع الثاني من نيسان، على بلدان الشرق الأوسط، اتفق الجانبان الأمريكي والإسرائيلي على عدد من «نقاط التفاهم» حول شروط وسبل التوصل إلى «السلام الشامل» في المنطقة، كان من بينها عقد مؤتمر إقليمي للسلام، برعاية مشتركة من الولايات

---

(١٢٠) انظر. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص١٨٥ - ١٨٦.

(١٢١) ثار هذا النقاش، في الواقع، بعد أن وافقت قيادة منظمة التحرير، التي كانت قد رحبت بـ«مبادرة» الرئيس بوش، على عقد لقاء بين الوزير الأمريكي ووفد من الشخصيات الوطنية في الداخل، وهو ما تم في مبنى القنصلية الأمريكية في القدس بتاريخ ١٢/٣/١٩٩١ وقد أعقب هذا اللقاء الأول لقاءان آخران عقدا في ٩ و٢٠ من شهر نيسان ١٩٩١. ومع أن الوفد الفلسطيني قد أكد، خلال كل هذه اللقاءات، ولاءه لقيادة منظمة التحرير بوصفها الجهة الوحيدة المخولة تمثيل الشعب الفلسطيني، إلا أنه ظهر تباين، بين حركة فتح من جهة والفصائل اليسارية الفلسطينية من جهة ثانية، حول جدوى استمرار هذه اللقاءات، والتي تحمل - كما أشير - خطر تجاوز منظمة التحرير نهائياً.

انظر: الشريف، «جدل فلسطيني حول آفاق المستقبل بعد حرب الخليج»، مصدر سبق ذكره، ص٢٤؛ وكذلك: المدهون، ربعي «ثلاثة لقاءات فلسطينية مع بيكر»، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٧ - ٢١٨، نيسان - أيار ١٩٩١، ص١٤٢-١٤٧.

المتحدة والإتحاد السوفييتي[١٢٢]، يكون احتفالياً وغير مخوّل فرض حلول ويؤدي إلى مفاوضات مباشرة، على أن تجري هذه المفاوضات على مسارين متوازيين، بين إسرائيل والدول العربية من جهة وبين إسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى، وأن يتشكل الوفد الفلسطيني من ممثلي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء سكان القدس الشرقية، وتتم المفاوضات بين إسرائيل وبين الوفد الفلسطيني على أساس المخطط المرحلي الذي تضمنته «خطة شامير» في أيار ١٩٨٩، أي تجري في المرحلة الأولى مفاوضات بشأن الحكم الذاتي، تعقبها، في نهاية أعوام ثلاثة، مفاوضات حول التسوية النهائية[١٢٣]. ومنذ الإعلان رسمياً عن فكرة عقد مؤتمر السلام الإقليمي، ومسارعة مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي إلى الترحيب بهذه الفكرة[١٢٤]، أصبحت قضية التمثيل الفلسطيني وأسس المشاركة الفلسطينية في هذا المؤتمر هي القضية الأولى على جدول أعمال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي الواقع، فقد واجهت قيادة المنظمة، في تلك الفترة، تحدياً سياسياً لم تواجه مثيلاً له من قبل. وعلى حد تعبير عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عبد ربه، لم تعد المسألة «في أن هناك تحركاً جاداً نحو «التسوية» أم لا، فهذا أمر تتضح الآن جديته واستمراريته، بل ما هو موقفنا حيال هذه «التسوية» الأمريكية المطروحة؟». واعتبر عضو اللجنة التنفيذية نفسه، في رده عن هذا السؤال، أن قوة اندفاع المشروع الأمريكي للتسوية، و«تجاوب الغالبية العظمى من البلدان العربية مع هذا المشروع ونكوصها عن دعم المطالب الوطنية الفلسطينية»، لا ينبغي أن يلغي «جانب الصورة الآخر»، مضيفاً: «فمن الصعب أن تمضي الدول العربية في انسياقها مع المشروع الأمريكي بدون مشاركة فلسطينية. . . إن بعض التقديرات يزعم أن بمقدور الدول العربية، وتحت إلحاح الضغط الأمريكي عليها، أن تسير منفردة لعقد صلحها المنفرد مع إسرائيل ولإتمام خطوات التطبيع حتى لو لم تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية السياسية؛ وهذه التقديرات تخلو، في الواقع، من رؤية ما يمكن أن يقود إليه ذلك من تفاعلات خطرة على صعيد الرأي العام والوضع الجماهيري داخل بلدان عربية عدة»[١٢٥]. وفي حين عبرت المواقف الفلسطينية الصادرة، في تلك الفترة، عن وجود اتفاق عام على ضرورة التمسك بـ«مبادرة السلام» الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية كأساس للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام المنوي عقده، برز تباين حول

(١٢٢) اشترطت إسرائيل أن يعيد الإتحاد السوفييتي علاقاته الدبلوماسية كاملة معها قبل انعقاد مؤتمر السلام.

(١٢٣) انظر: «نقاط التفاهم التي أقرت في المحادثات مع وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر كما رفعها وزير الخارجية الإسرائيلية دافيد ليفي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص١٧٩ - ١٨٠.

(١٢٤) كانت سوريا هي الطرف العربي الوحيد، من بين الأطراف المعنية بالصراع، الذي امتنع، في ذلك الحين، عن إعطاء موافقة صريحة على المشاركة في مؤتمر السلام. أما المملكة العربية السعودية فكانت من أوائل المرحبين بفكرة عقد هذا المؤتمر، وذلك في البيان الذي أصدرته حكومتها في ٢٢/٤/١٩٩١.

(١٢٥) انظر: شبيب، سميح: «خمسة أعضاء في اللجنة التنفيذية يتحدثون إلى شؤون فلسطينية حول مسالة التمثيل الفلسطيني»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٢١ - ٢٢٢، آب - أيلول ١٩٩١، ص١٠.

وكان التيار الذي تزعمه ياسر عبد ربه قد أعلن، منذ مطلع كانون الثاني ١٩٩١، الإنفصال عن الجبهة الديمقراطية بزعامة نايف حواتمة. وفي نهاية تموز من العام نفسه، تكرس هذا الإنشقاق نهائياً بانعقاد الكونفرنس الوطني الثاني للجبهة وفي ما بعد شكّل أنصار التيار الذي انفصل عن الجبهة الديمقراطية الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا).

الموقف من شكل التمثيل الفلسطيني فيه.

ففي رده عن سؤال يتعلق بشكل التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام، أكد نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، أبو علي مصطفى، أن «حفظ مقعد التمثيل الفلسطيني من خلال جهته الشرعية [منظمة التحرير الفلسطينية]، وبشكل متكافئ ومتكامل ومستقل، هو الذي يوفر الضمان لنيل الحقوق»، معتبراً أن ضمان الحضور الشرعي الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير، مسألة «جوهرية، ولا تقع في دائرة الشكل كما يحلو للبعض أن يقول»، ومقدراً أن صيغة التمثيل من خلال وفد مشترك [أردني – فلسطيني] ستؤدي إلى «إلغاء مشروع الكيانية الوطنية الفلسطينية»(١٢٦). أما سليمان النجاب، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني وممثله في اللجنة التنفيذية للمنظمة، فقد أشار، بعد أن أكد حق منظمة التحرير «البديهي في تشكيل وفدها من الداخل والخارج، وفي كونها مرجعيته الوحيدة وحقها في الإعلان عنه»، أشار إلى أن حصول منظمة التحرير على ضمانات واضحة بخصوص «إنجاز الإنسحاب الإسرائيلي من على الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين»؛ إن حصول منظمة التحرير على ضمانات كهذه «يجعل من الممكن التعامل بمرونة مع شكل المشاركة في المؤتمر سواء من خلال وفد مشترك [أردني – فلسطيني] أو من خلال وفد عربي موحد»(١٢٧).

وقد شهد شهر تموز ١٩٩١ تطوران سياسيان بارزان تركا تأثيرهما المباشر على الموقف الفلسطيني من مؤتمر السلام والمشاركة الفلسطينية فيه، تمثل الأول في إعلان سوريا، في الأسبوع الثاني من ذلك الشهر، عن موافقتها على المشاركة في مؤتمر السلام إثر رسالة تسلمها الرئيس السوري حافظ الأسد من الرئيس الأمريكي جورج بوش(١٢٨)؛ وتمثل

---

(١٢٦) شؤون فلسطينية، العدد ٢٢١ – ٢٢٢، مصدر سبق ذكره، ص٥ – ٧.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص١٣ – ١٥

وقد ركز ياسر عبد ربه، من جانبه، على أهمية التعامل الفلسطيني مع صيغة الوفد المشترك الأردني – الفلسطيني، ليس على أساس المفهوم الإسرائيلي القاضي بتشكيل «وفد أردني يضم فلسطينيين باعتبارهم مواطنين أردنيين مقيمين على أرض تخضع للسيادة الإسرائيلية»، وإنما على أساس المفهوم الفلسطيني وبما «يصون الهوية الوطنية الفلسطينية ووحدة التمثيل الفلسطيني، وعلى أن مرجعية هذا التمثيل تبقى منظمة التحرير الفلسطينية».

المصدر نفسه، ص١٢.

أما فكرة تشكيل وفد عربي مشترك فقد عادت إلى البروز إثر الزيارة التي قام بها وفد من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، برئاسة فاروق القدومي، إلى دمشق في الأسبوع الأخير من أيار ١٩٩١، واجتماعه مع الرئيس السوري حافظ الأسد وخلال تلك الزيارة، اتفق الجانبان، كما ذكرت مصادر فلسطينية على التمسك بالشرعية الدولية وبصيغة المؤتمر الدولي بحضور الأطراف كافة بما فيها منظمة التحرير، وعلى رفض الحلول الجزئية والمنفردة، والعمل لتسهيل مهمة الشرعية اللبنانية في بسط سيادتها على كامل الأرض اللبنانية على قاعدة «اتفاق الطائف» للمصالحة الوطنية الموقع في نهاية تشرين الأول ١٩٨٩ وقد مهد ذلك اللقاء السوري – الفلسطيني، والذي كان الأول من نوعه بعد أزمة الخليج، الطريق في ما بعد أمام عقد لقاءات للتنسيق بين الأطراف العربية المعنية بالصراع العربي – الإسرائيلي، وهي سوريا ومصر والأردن ولبنان ومنظمة التحرير.

انظر «نحو بناء موقف عربي مشترك»، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٩ – ٢٢٠، حزيران – تموز ١٩٩١، ص١٠٦.

(١٢٨) قام وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بحمل تلك الرسالة، التي أكد فيها الرئيس جورج بوش التزام =

الثاني في صدور بيان مشترك عن لقاء القمة السوفيتية - الأمريكية، الذي انعقد في موسكو في نهاية الشهر نفسه، أكد عزم البلدين، بوصفهما الرئيسين المشاركين لمؤتمر السلام، عقد المؤتمر في تشرين الأول ١٩٩١، لبدء مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف تستهدف تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط(١٢٩). وبتأثير هذين التطورين، قررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الدعوة إلى عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، تبحث، في الأساس، أسس المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام. وفي البيان السياسي، الصادر عن دورته العشرين، التي انعقدت في الجزائر ما بين ٢٣ - ٢٨ أيلول ١٩٩١، أشار المجلس الوطني الفلسطيني إلى أن التطورات الإقليمية والدولية، وأهمها «حرب الخليج والتغييرات التي حدثت في المجموعة الإشتراكية، مما أدى إلى تبدل جوهري في موازين القوى»، قد فرضت على منظمة التحرير الفلسطينية «التعامل بروح المسؤولية السياسية والواقعية الوطنية» مع المستجدات الناشئة، وجعلتها ترحب بالجهود والمساعي السلمية الجارية «بما في ذلك الدعوة التي أعلنها الرئيسان بوش وغورباتشوف لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية الصراع القائم في الشرق الأوسط». ورأى المجلس، في بيانه المذكور، أن نجاح مساعي عقد مؤتمر السلام يتطلب مواصلة عمل منظمة التحرير مع الأطراف الأخرى لتحقيق مجموعة من الأسس، حددها في:

«١ـ استناد مؤتمر السلام إلى الشرعية الدولية وقراراتها، بما فيها قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والإلتزام بتطبيقها، والتي تكفل الإنسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة. . .

٢ـ تأكيد اعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة. . .

٣- وقف الإستيطان في الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشريف، كضرورة لا غنى عنها لبدء عملية السلام. .

٤ـ حق منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، في تشكيل الوفد الفلسطيني من داخل وخارج الوطن، بما في ذلك القدس، وتحديد صيغة مشاركته في عملية السلام على أساس متكافئ وبما يؤكد مرجعيتها في هذا المجال.

٥ـ تنسيق المواقف العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل واستبعاد الحلول المنفردة وفقاً لقرارات القمم العربية.

= الولايات المتحدة الامريكية بتنفيذ قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، وهما اللذان يجسدان مبدأ مقايضة الأرض بالسلام، ورفض ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان وعقد مؤتمر السلام تحت إشراف الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، مع إشراك أوروبي ووجود ممثل عن الامم المتحدة

انظر: شؤون فلسطينية، العدد ٢٢١ - ٢٢٢، آب - أيلول ١٩٩١، ص١١١.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص١٢٠ - ١٢١.

وكان هدف المفاوضات متعددة الأطراف، التي تقرر أن تشارك فيها، إلى جانب الأطراف المعنية مباشرة بالصراع العربي - الإسرائيلي، أطراف إقليمية ودولية أخرى، التوصل إلى اتفاقات حول قضايا التسلح والتنمية والمياه. . إلخ

٦ ــ ضمان ترابط مراحل الحل وصولاً إلى الحل النهائي طبقاً لقرارات الشرعية الدولية»[١٣٠].

وأكد البيان نفسه بأن منظمة التحرير، بانطلاقها من هذه الأسس، تهدف إلى تأمين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في الحرية والإستقلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة، وخصوصاً القرار رقم ١٩٤، معتبراً أن أية ترتيبات إنتقالية، يجري الإتفاق عليها، يجب أن تضمن حق الشعب الفلسطيني «في السيادة على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية والشؤون السياسية والإقتصادية كافة»[١٣١].

وفي نهاية اجتماعه، كلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالاستمرار في جهودها من أجل توفير أفضل الشروط التي تكفل نجاح عملية السلام، على أن «ترفع النتائج إلى المجلس المركزي لاتخاذ القرار النهائي [بخصوص المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام] في ضوء المصلحة الوطنية العليا».

وبينما أعربت الجبهة الشعبية، من داخل المجلس الوطني الفلسطيني، عن رفضها «الصيغة» التي توصل إليها المجلس، بقوله «نعم مشروطة» للمبادرة الأمريكية، مؤكدة، في الوقت نفسه، أن خلافها السياسي مع قيادة منظمة التحرير لم يصل «إلى الحد الذي يمنع استمرار التعاون [مع هذه القيادة] في إطار منظمة التحرير»[١٣٢]، هاجمت حركة حماس، في بيان أصدرته في السابع من تشرين الأول ١٩٩١، النتائج التي تمخضت عنها دورة المجلس الوطني الفلسطيني، ولاسيما موافقة غالبية أعضائه «على حضور مؤتمر بيع فلسطين وبيت المقدس وفق الشروط والصيغ الأمريكية – الصهيونية المذلة، مقابل الوعود السرابية والحصول على حكم ذاتي هزيل مع مصادرة حق الأجيال القادمة في مواجهة طريق التحرير»، معتبرة أن أي وفد فلسطيني يشكل على أساس قرارات هذه الدورة «هو وفد غير شرعي ولا يمثل الشعب الفلسطيني»[١٣٣].

---

(١٣٠) البيان السياسي، المجلس الوطني الفلسطيني الدورة العشرون – دورة القدس والشهداء، الجزائر من ٢٣ إلى ٢٨ سبتمبر [أيلول] ١٩٩١، ص٣.

وقد سميت تلك الدورة بـ«دورة القدس والشهداء الثلاثة» تأكيداً للرغبة في التمسك بالقدس، قضية وتمثيلاً، وتخليداً لذكرى الشهداء صلاح خلف «أبو إياد» وهايل عبد الحميد «أبو الهول»، عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح، و«أبو محمد»، الذين سقطوا إثر عملية اغتيال وقعت في تونس في نهاية كانون الثاني ١٩٩١.

(١٣١) المصدر السابق، ص٤

(١٣٢) في المؤتمر الصحفي الذي عقده إثر انتهاء أعمال المجلس الوطني، قال جورج حبش: «يؤسفني أن أقول إن المجلس لم يأخذ بوجهة نظرنا، ولكن في نفس الوقت لم يقل لبيكر «نعم» فقط، قال نعم مشروطة، أي «نعم ولكن»»، مضيفاً: «نحن في الواقع رفضنا هذه الصيغة لأنها تخيفنا. . .».

انظر. الهدف، العدد ١٠٧٢، ٦/ ١٠/ ١٩٩١، ص٦ – ٧.

(١٣٣) انظر «نعم لفلسطين، كل فلسطين. لا لمؤتمر بيع فلسطين والأقصى»، وثائق حركة المقاومة الإسلامية، سلسلة بيانات الحركة، السنة الرابعة للإنتفاضة، المكتب الإعلامي، ص٦١ – ٦٤.

وفي التاسع من شهر تشرين الأول نفسه، أصدرت حركة حماس، بالإشتراك مع حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية – القيادة العامة وحركة فتح – الإنتفاضة وحركة فتح – المجلس الثوري، بياناً جدد رفض الإعتراف «بحق الكيان الصهيوني في أرضنا الفلسطينية المباركة» واعتبر أن الجهاد «هو الطريق الوحيد لإنجاز هدف تحرير فلسطين».

المصدر السابق، ص١٢٤ – ١٢٥. .... =

مؤتمر مدريد بين مؤيديه ومعارضيه

عندمـا انعقد المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته العشرين، كان هامش مناورة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد أصبح ضيقاً جداً، إذ باتت مسألة مؤتمر السلام محصورة في تحديد مكان انعقاده وزمانه. وفي منتصف شهر تشرين الأول ١٩٩١، قام وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بجولة جديدة على الشرق الأوسط، كانت الثامنة من نوعها، بهدف البت في هذين الأمرين وتسلم الرد الفلسطيني على مقترح مشاركة وفد عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء مدينة القدس الشرقية، في أعمال مؤتمر السلام[١٣٤]. وبهدف بلورة الموقف النهائي من قضية المشاركة هذه، دعت قيادة منظمة التحرير إلى عقد اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني، افتتح في السادس عشر من شهر تشرين الأول نفسه في العاصمة التونسية، وشهد، على مدى يومين، صراعاً حامياً بين أنصار المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام ومعارضيها. وقد تمحور ذلك الصراع حول طبيعة الإجابة عن سؤال كبير، صاغه الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني، بشير البرغوثي، على النحو التالي: «هل نذهب إلى مؤتمر السلام بالشروط الأمريكية وبدون الإستجابة إلى أي من الأسس التي وضعها المجلس الوطني الفلسطيني أو نمتنع عن ذلك، ونترك الأمم المتحدة وأمريكا والإتحاد السوفييتي والمجموعة الأوروبية والمجموعة العربية تتفاوض حول النزاع في الشرق الأوسط، ومركزه القضية الفلسطينية، دون وجودنا؟»[١٣٥].

وفي الإجابة عن هذا السؤال، شدد أنصار المشاركة الفلسطينية على أهمية النظر إلى المؤتمر «كوسيلة للإتصال والتأثير وتجنب العزلة عن القوى المؤثرة في الساحة الدولية والعربية، وكمنبر نشرح فيه أهدافنا وعدالة حقوقنا، ولا نوقف النضال من أجلها خارج ساحة المؤتمر»، معتبرين أن الإمتناع عن المشاركة سيؤدي إلى هدم «ما تبقى من جسور اتصال ضيقة مع القوى العالمية والحكومات العربية؛ وهذا من شأنه أن يغلق في وجهنا أماكن نستطيع فيها أو بواسطتها أن نطالب بالشرعية الدولية والشرعية العربية، ويجعل أي بديل لحضور المؤتمر، من أجل تحقيق أهدافنا، أمراً في غاية الصعوبة». وعبّر الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني عن الموقف النهائي لأنصار المشاركة بقوله: «أرى أن نذهب إلى المؤتمر بقراراتنا الوطنية المتخذة في الدورة

= وفي الواقع، فقد لجأ المجلس الوطني الفلسطيني، بعد احتدام النقاش بين أنصار المشاركة في مؤتمر السلام ومعارضيها، إلى وسيلة التصويت، فجُزئ البيان السياسي إلى فقرات، وصوّت على الفقرة الخاصة بالترحيب بمبادرة الرئيسين السوفييتي والأمريكي، مع ربطها بالأسس التي يجب على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أن تعمل على ضمانها مع الأطراف الأخرى، صوّت عليها ٢٥٦ عضواً، وعارضها ٦٨ عضواً، وامتنع ١٢ عضواً عن التصويت.

انظر: مصطفى، د. وليد. «المجلس الوطني الفلسطيني. نظرة من الداخل»، صوت الوطن، العدد ٢٦، تشرين الأول ١٩٩١، ص٧ - ٩.

(١٣٤) كانت اتصالات الوزير الأمريكي مع الفلسطينيين تتم، منذ البدء، مع وفد من الشخصيات الوطنية في الداخل برئاسة أحد قياديي حركة فتح وهو فيصل الحسيني

(١٣٥) انظر. الطليعة، القدس، ١٧/ ١٠/ ١٩٩١، ص٣.

وكانت الأطراف المعنية بمؤتمر السلام قد اتفقت جميعاً، في ذلك الحين، على أن يشارك فيه ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة، بصفة مراقب، وممثل عن المجموعة الأوروبية.

العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، ولا شيء يلزمنا بقبول ما لا نريد قبوله، أو يمنعنا في مجرى المفاوضات من الاحتكام إلى الشرعية الدولية والعربية وفضح الذين يتنصلون منها على مختلف المنابر. . .، أو يحرم علينا القيام بأي جهد نستطيعه خارج المؤتمر لخدمة تلك القرارات. . . وعلينا أن لا ننسى أن منظمة التحرير ليست مشاركة في المؤتمر والمفاوضات من الناحية الرسمية؛ ولهذا ليست هناك قيود على تحركها ودورها»(١٣٦). أما معارضو المشاركة الفلسطينية في المؤتمر، فقد عبر عن موقفهم الأمين العام للجبهة الديمقراطية، في الكلمة التي ألقاها أمام أعضاء المجلس المركزي، معتبراً أن المسألة التي يواجهها المجلس ليست مسألة «اختيار شخصيات بمواصفات نضالية أو قدرات وكفاءات معينة»، وإنما مسألة «أن يكون الشعب الفلسطيني موجوداً على مائدة المفاوضات كشعب موحد له قضية وطنية واحدة أو لا يكون. المسألة هي أن يكون لشعبنا الحق في أن يمثل نفسه بنفسه كشعب واحد في الداخل والخارج. . . أم أن يتمثل بـ«سكان من الضفة والقطاع»، بدون القدس، وطبعاً بدون الشتات»(١٣٧). وبدلاً من قبول المشاركة وفقاً للشروط الأمريكية، اقترح نايف حواتمة أن يعلن المجلس المركزي استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مؤتمر السلام شريطة أن يجلس على مائدة المفاوضات وفد يمثل الشعب الفلسطيني الموحد من الداخل، بما فيه القدس، ومن الخارج، وأن يتزامن ذلك مع وقف فوري للإستيطان اليهودي في المناطق الفلسطينية المحتلة، ومع تأكيد الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية وضمان الترابط بين مسارات الحل ومراحله وحضور موضوع القدس في جميع مراحل المفاوضات. وخلص أمين عام الجبهة الديمقراطية إلى ان الإلتزام بهذه الأسس يجعل «صيغة المشاركة [الفلسطينية] قابلة للبحث»، مضيفاً: «فنحن نعلم أن المشكلة ليست بيننا وبين الأردن. . . ونحن نحرص حرصاً شديداً على علاقات الأخوة والتعاون والتنسيق والعمل المشترك بيننا وبين الأردن»(١٣٨).

وأسفر اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، في ١٨ تشرين الأول، عن صدور قرار، أيدته غالبية كبيرة من أعضائه، أعلن موافقة منظمة التحرير على حضور مؤتمر السلام، مع تأكيد حقها في تشكيل وفدها إلى هذا المؤتمر وضرورة الوقف الفوري للإستيطان مع بدء عملية السلام، وأبدى استعداد المنظمة لقبول فكرة الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك(١٣٩). وبالإستناد إلى «رسالة التطمينات» الأمريكية، التي سلمها الوزير جيمس بيكر إلى فيصل الحسيني رئيس الوفد الفلسطيني إلى الحوار معه، والتي تضمنت تحديداً للموقف الأمريكي من قضايا عديدة كانت في صلب اهتمام قيادة منظمة التحرير(١٤٠)، توصلت هذه الأخيرة، بتاريخ ٢٣ تشرين الأول، إلى

(١٣٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(١٣٧) «نص كلمة نايف حواتمة في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني»، الحرية، ٣/١١/١٩٩١، ص١٨ – ١٩.

(١٣٨) المصدر السابق، ص١٩

(١٣٩) أيّد قرار المشاركة ٦٠ عضواً، وعارضه ١٥، وامتنع ٣ عن التصويت. وكان هؤلاء الأخيرين من بين ممثلي حركة فتح في المجلس. أما المعارضون، فكانوا من ممثلي الجبهتين الشعبية والديمقراطية وفصائل أخرى، إلى جانب عدد من المستقلين.

(١٤٠) تتباين المصادر حول تحديد موعد تسليم «رسالة التطمينات» هذه، فيذكر بعضها انها قد سلمت في ١٠ =

اتفاق مع الحكومة الأردنية بخصوص تشكيل الوفد المشترك، قضى بأن يعالج الفريق الأردني، في الوفد المشترك، المسار الأردني والقضايا الأردنية، بينما يعالج الفريق الفلسطيني، في هذا الوفد، المسار الفلسطيني والقضايا الفلسطينية[١٤١]. وكان قد سبق التوصل إلى هذا الإتفاق دعوة وزيري خارجيتي الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، في ١٨ تشرين الأول، إلى عقد مؤتمر السلام في مدينة مدريد[١٤٢] في نهاية الشهر نفسه، وإعلان وزير الخارجية السوفييتي، بوريس بانكين، عودة العلاقات، على مستوى السفراء، بين بلاده وإسرائيل[١٤٣].

= تشرين الأول، بينما يذكر بعضها الآخر أنها قد سلمت في يوم إعلان الموافقة الفلسطينية على حضور المؤتمر، أي في ١٨ من الشهر نفسه وقد استجابت الإدارة الامريكية في هذه الرسالة إلى طلب فلسطيني بالحصول على «تطمينات معينة» تتعلق بعملية السلام ومما ورد في هذه الرسالة «لاتزال الولايات المتحدة تعتقد بقوة بان السلام الشامل يجب أن يتاسس على قراري محلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام وتعتقد الولايات المتحدة بانه يجب أن تكون هناك نهاية للإحتلال الإسرائيلي ، [و] أن الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على السيطرة على قراراتهم السياسية والإقتصادية وغيرها من القرارات التي تمس حياتهم ومصيرهم . نحن نسعى لإطلاق عملية تفاوض سياسية تشرك الفلسطينيين مباشرة وتوفر طريقاً لتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وللمشاركة في تقرير مستقبلهم. ونعتقد بأن وفداً أردنياً – فلسطينياً مشتركاً يوفر أفضل الطرق الواعدة لتحقيق هذه الغاية [و] سيكون الفلسطينيون أحراراً في إعلان المكوّن الفلسطيني في الوفد المشترك ولإلقاء بيان أثناء افتتاح المؤتمر، كما يمكنهم أن يثيروا أي قضية تتعلق بصلب المفاوضات خلال المفاوضات

إن الولايات المتحدة تفهم الأهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية، ولهذا نريد أن نطمئنكم إلى أن لا شيء مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار وفدهم في هذه المرحلة من العملية سيؤثر على مطالبتهم بالقدس الشرقية أو يشكل حكماً مسبقاً أو سابقة لما سينتج عن المفاوضات [و] بإمكان فلسطينيي القدس المشاركة بالتصويت في انتخاب سلطة حكم ذاتي انتقالية. وتعتقد الولايات المتحدة أيضاً أنه يجب أن يكون بإمكان فلسطينيي القدس الشرقية والفلسطينيين خارج الأرض المحتلة المشاركة في المفاوضات حول الوضع النهائي. إن الولايات المتحدة ما انفكت تعتقد منذ زمن طويل أنه لا ينبغي لأي طرف أن يقوم بأفعال من جانب واحد . وفي هذا الصدد، عارضت الولايات المتحدة وستواصل معارضتها للنشاط الإستيطاني في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، والذي يظل يمثل عقبة أمام السلام »

انظر «رسالة التطمينات الأمريكية إلى القيادة الفلسطينية» (١٨/ ١٠/ ١٩٩١)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص٢٨٤ – ٢٨٧، وكذلك. عرض مبوب للموقف الأمريكي تجاه مواضيع مؤتمر السلام والمفاوضات الثنائية من خلال الوثائق الأمريكية الرسمية، تونس، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام – دائرة العلاقات القومية، [من دون تاريخ].

(١٤١) انظر: عباس، محمود (أبو مازن) طريق أوسلو. موقّع الإتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص١٣٣ وص١٤٠

وفي اليوم الذي تم فيه التوصل إلى اتفاق حول صيغة الوفد المشترك، انعقد، في مدينة دمشق، اجتماع تنسيقي حضره وزراء خارجية الأطراف العربية الخمسة المعنية بالصراع العربي – الإسرائيلي، سوريا ولبنان والأردن مصر ومنظمة التحرير، إضافة إلى وزير الحارجية السعودي، ممثلاً عن مجلس التعاون الخليجي، ووزير الخارجية المغربي، ممثلاً عن اتحاد المغرب العربي.

(١٤٢) كان الإعلان عن مدريد مفاجأة لكل المعنيين بمؤتمر السلام، إذ أن التقديرات كانت تشير إلى سويسرا، وتحديداً إلى مدينة لوزان، كمكان لاستضافة أعمال المؤتمر.

(١٤٣) انتظرت الحكومة الإسرائيلية الموافقة الفلسطينية على المشاركة في المؤتمر، وفقاً للشروط الأمريكية – الإسرائيلية بهذا الخصوص، والإعلان عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والإتحاد السوفييتي، لتعلن، في ٢٠ تشرين الأول، عن قبولها الدعوة إلى حضور مؤتمر السلام من خلال وفد برئاسة إسحق شامير، الذي قرر استبعاد وزير خارجيته ديفيد ليفي عن رئاسة الوفد الإسرائيلي.

وفي الثلاثين من تشرين الأول ١٩٩١، افتتح مؤتمر مدريد للسلام بمشاركة وفد أردني - فلسطيني مشترك برئاسة وزير خارجية الأردن، كامل أبو جابر، تشكل الفريق الفلسطيني فيه من ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء مدينة القدس الشرقية، اختارتهم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكان على رأسهم حيدر عبد الشافي أحد مؤسسي المنظمة، في ١٩٦٤، ومن أبرز الشخصيات الوطنية في قطاع غزة[١٤٤]. وفي الكلمة التي ألقاها في اليوم الثاني للمؤتمر، وتقصد فيها إغفال الإشارة المباشرة إلى علاقة فريقه بمنظمة التحرير[١٤٥]، تطرق رئيس الفريق الفلسطيني إلى القرارات التاريخية للمجلس الوطني التاسع عشر التي «غيّرت مجرى التاريخ من المواجهة والصراع الحتميين إلى اتجاه السلام والإعتراف المتبادل»، مؤكداً أنه لابد لدولة فلسطين «أن تولد على أرض فلسطين، تكفيراً عن الظلم الناشئ عن تدمير حقيقتها التاريخية ولتحرير شعب فلسطين من معاناته كضحية»، وأن تقام «فوق الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، بتميزها ومكانتها التي لا تقبل التفرد»، ومضيفاً: «دولتنا هذه، وهي في مرحلة المخاض، قد طال انتظارها. لابد لدولتنا أن تقوم، الآن وليس غداً؛ ومع ذلك فإننا على استعداد لقبول المرحلة الإنتقالية، شريطة ألا تتحول هذه المرحلة الإنتقالية إلى حل دائم». وبعد أن أشار حيدر عبد الشافي إلى الشروط المجحفة التي فُرضت على الحضور الفلسطيني في المؤتمر، حيث وجهت الدعوة إلى جزء فقط من الشعب الفلسطيني، فُصل قسراً عن أخوانه في الشتات، ومنعت القدس الفلسطينية من المشاركة وحُرم الفريق الفلسطينيَ من إعلان ولائه لقيادته، طالب بوقف الإستيطان في المناطق الفلسطينيةَ المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين، منذ عام ١٩٤٨، والمشردين والمبعدين، منذ عام ١٩٦٧، إلى وطنهم، ثم توجه إلى الشعب الإسرائيلي قائلاً: «نحن على استعداد لأن نعيش جنباً إلى جنب، نقتسم الأرض والوعد بالمستقبل، غير أن التقاسم يستدعي أن يكون الشريكان على استعداد للإقتسام كأنداد؛ فالتبادلية والمعاملة بالمثل ينبغي أن تحل محل السيطرة والعداء، وذلك من أجل المصالحة الحقة والتعايش في ظل الشرعية الدولية. إن أمنكم وأمننا يعتمد كل منهما على الآخر ويرتبطان، معاً، كارتباط مخاوف وكوابيس أطفالنا. . . فلتخترقوا حواجز التشكك والخوف، لننظر إلى الأمام بسعة أفق وأمل». وبعد أن أكد رئيس الفريق الفلسطيني الإنتماء العربي للفلسطينيين وعبّر عن عرفان الشعب الفلسطيني لاخوانه العرب لدعمهم المتواصل وتضامنهم معه، خاطب زملاءه الأردنيين، في الوفد

---

(١٤٤) افتتح هذا المؤتمر رئيس الوزراء الإسباني فيليب غونزالس، وألقيت فيه كلمات الرئيسين الامريكي والسوفييتي جورج بوش وميخائيل غورباتشوف، ووزيري خارجيتيهما، جيمس بيكر وبوريس بانكين، وممثل المجموعة الاوروبية وزير الخارجية الهولندي هانس فان دن بروك، إضافة إلى كلمات وزراء خارجية الأطراف العربية المعنية بالصراع، السوري فاروق الشرع، والأردني كامل أبو جابر، واللبناني فارس بويز، والمصري عمرو موسى، وكلمة رئيس الفريق الفلسطيني في الوفد المشترك، وكلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي.

انظر: «وثائق مؤتمر مدريد. كلمات ممثلي الوفود»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥-٢٤٥.

(١٤٥) كان إسحق شامير، رئيس وزراء إسرائيل ورئيس وفدها إلى المؤتمر، قد هدد بالإنسحاب في حال أشارت الكلمة الفلسطينية صراحة إلى وجود مثل هذه الصلة

المشترك، بقوله. «إن كلاً من التاريخ والجغرافيا يربطان ما بين شعبينا برباط خاص. معاً سنكافح من أجل تحقيق السلام، وسنواصل كفاحنا من أجل حقنا في السيادة، في ذات الوقت الذي نمضي بحرية وملء الإرادة لإرساء أسس الكونفدرالية ما بين دولتينا: فلسطين والأردن؛ وهذه الكونفدرالية ستكون حجر الأساس نحو الأماني والإزدهار»(١٤٦).

وقد برز خلاف كبير، في تقويم انعقاد مؤتمر مدريد والحضور الفلسطيني فيه، بين المؤيدين أصلاً للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام ومعارضيها. وفي هذا السياق، قدّر محمود عباس، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وأحد أكبر المتحمسين للمشاركة في المؤتمر، أن مؤتمر مدريد «قد يكون أهم حدث يقع في منطقة الشرق الأوسط، فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي»، وجاء «بعد حروب وثورات استمرت أكثر من ستين عاماً . بعد ثورات عدة وحروب متكررة بين العرب والإسرائيليين، وبعد قيام الثورة الفلسطينية بستة وعشرين عاماً وبعد انطلاق الإنتفاضة بأربعة أعوام». وكمنت أهمية هذا الحدث، في نظره، في «وجود ممثلي الشعب الفلسطيني، أول مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، جالسين إلى طاولة المفاوضات قبالة الإسرائيليين. . . [و] هو الحدث الأكبر الذي يوازي عقد المؤتمر نفسه إن لم يفقه»، وخصوصاً بعد أن جرى استبعاد العنصر الفلسطيني «تاريخياً، بإلحاح إسرائيلي وبموافقة غربية وبتواطؤ من بعض الجهات»، وأتيح للدول العربية «أن تنطق باسم القضية الفلسطينية، لكن لم يتح للشعب الفلسطيني مجرد المشاركة»(١٤٧). وبعد أن عرض «أبو مازن» الشروط «المجحفة»، التي تمت على أساسها المشاركة الفلسطينية في المؤتمر، أكد أن ما جرى في مدريد «قلب كثيراً من الموازين. . .، وظهرت الشخصية الفلسطينية واضحة لا لبس فيها ولا غموض، وذلك عندما استمع العالم إلى كلمة فلسطين وشاهد رئيس الوفد الفلسطيني يجلس على كرسي الرئاسة»، معتبراً أن مشاهد مدريد كانت «الرد الأول على أولئك الذين أبدوا الخشية والحرص على منظمة التحرير الفلسطينية والتمثيل الفلسطيني المستقل»، لكن دون أن «يتقدموا ببدائل ملموسة مقنعة

---

(١٤٦) انظر: «كلمة رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي» (مدريد، ٣١/١٠/١٩٩١)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، المصدر المذكور، ص٢٠٦ – ٢١٣.

أما رئيس الوزراء الإسرائيلي فقد اعتبر في كلمته أمام المؤتمر أن مؤتمر السلام هو ثمرة جهد أمريكي متواصل، يقوم على المشروع الذي قدمته حكومته في أيار ١٩٨٩، والقائم بدوره «على أساس اتفاق كمب ديفيد»، وأن هدف المؤتمر هو «إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها، وإجراء مفاوضات متعددة الأطراف في شأن موضوعات إقليمية بين جميع دول المنطقة»، مؤكداً أن القضية، بالنسبة لإسرائيل، ليست قضية الأرض بل قضية وجودها. ودعا إسحق شامير العرب إلى «وضع حد للدعاية المسمومة ضد إسرائيل»، وإلى «نبذ الجهاد، ضدها»، وإلى «إدانة ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي يدعو إلى القضاء على إسرائيل»، ثم توجه إلى العرب الفلسطينيين قائلاً «اتركوا العنف والإرهاب. . . توقفوا عن تعريض أبنائكم للخطر بإرسالهم لقذف القنابل والحجارة على الجنود والمدنيين. . وافسحوا لنا المجال، وللأسرة الدولية، لإقامة مساكن ملائمة لهؤلاء القاطنين في مخيمات اللاجئين. وقبل كل شيء نأمل بأن تدركوا، في نهاية الأمر، انه كان في إمكانكم الحضور إلى هذه المائدة قبل زمن طويل وبعيد وتوقيع اتفاق كمب ديفيد لو انكم اخترتم الحوار بدل العنف، والتعايش بدل الإرهاب».

انظر، المصدر نفسه، ص١٩٩ – ٢٠٢

(١٤٧) انظر: عباس، محمود (أبو مازن). «مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها»، المصدر نفسه، ص١٠٤ – ١١٠

يمكن الإستناد إليها»(١٤٨). أما حزب الشعب الفلسطيني (الشيوعي سابقاً)(١٤٩)، فقد كان أكثر تحفظاً في إشادته بـ«النجاح الأولي» الذي تحقق في مدريد؛ فأشار، في بيان أصدره بمناسبة الذكرى الثالثة لـ«إعلان الإستقلال الفلسطيني»، إلى نجاح الوفد الفلسطيني، ومن أول فرصة «متساوية» لمخاطبة الرأي العام العالمي، في كسر «طوق العزلة» الذي فرض على الشعب الفلسطيني وقضيته، مقدراً أن حكومة إسرائيل لم تعد قادرة، بعد مدريد، على «طمس حقيقة وجود [هذا الشعب]، أو تشويه عدالة قضيته، أو تجاهل شرعية مطالبه أو الإستمرار في مصادرة حقوقه الوطنية والإنسانية». لكن بيان الحزب حذر، في الوقت نفسه، من مخاطر المبالغة في النجاح الذي تحقق، والذي هو «مجرد خطوة أولى على بداية درب طويل وعسير»، داعياً إلى تنشيط الإنتفاضة، باعتبارها «السلاح الأساس، وقوة الدفع والمحرك الفعال لعمل وفدنا المقبل»، وإلى الإرتقاء بالوحدة الوطنية الفلسطينية وتعزيز التنسيق العربي(١٥٠).

وكانت الفصائل والقوى الفلسطينية المعارضة لمبدأ المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد، والتي صارت تتعاون في ما بينها من خلال أشكال وأطر عديدة للتنسيق داخل الأرض المحتلة وخارجها، قد أكدت، قبل أيام من انعقاد المؤتمر المذكور، أن نتائجه لن تكون «ملزمة» للشعب

---

(١٤٨) المصدر نفسه، ص١٠٩.

وناقش محمود عباس، في هذا السياق، بعض الافكار التي تطرحها القوى المعارضة للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد، فكتب: «لقد تحدثوا عن المعارضة ورفض السلام بالإختفاء في باطن الأرض والعودة إلى العمل السري، ناسين او متناسين او جاهلين ان الثورة، منذ انطلاقتها، لم تكن مخفية تماماً عن كل الأنظمة. . . ثم تحدثوا عن استنهاض حركة التحرر الوطني العربية وتجاهلوا أن هذه الحركة بحاجة إلى من يدعمها وينفخ فيها الروح كي تتمكن من أن تقف على قدميها بعد عقد أو عقدين من السنين، هذا إن أفلحت. . كذلك تحدثوا عن الإستفادة من مواقف بعض الدول الأوروبية التي يتصورون أنها تتميز عن الولايات المتحدة وأخيراً قالوا: لابد من تخريب مؤتمر السلام، وهذا المؤتمر لا يمكن أن يعقد إذا نحن رفضناه، لأننا نحن الرقم الصعب في المعادلة، مع ان دولاً عربية كثيرة أعطت موافقتها قبل اشهر من الموعد الذي أعطت منظمة التحرير فيه موافقتها، وبعد أن تركتها وحدها تواجه الإدارة الأمريكية».

المصدر نفسه، ص١٠٩ – ١١٠.

(١٤٩) في أواخر تشرين الاول ١٩٩١، عقد الحزب الشيوعي الفلسطيني مؤتمره الثاني، وأصدر على إثره قراراً بتغيير اسم الحزب إلى «حزب الشعب الفلسطيني» وتبني مشروع برنامج سياسي جديد كان قد طرح للمناقشة العامة منذ مطلع العام ١٩٩٠. ومما ورد في ذلك القرار:

«كان هذا التغيير ضرورة لابد منها، ليس بسبب الإنتكاسات التي حدثت للأحزاب الشيوعية في شرق أوروبا والإتحاد السوفييتي، وما تكشف عن ممارساتها غير الديمقراطية وتشويهها في التطبيق لفكرة الإشتراكية السامية وحسب، بل لأن برنامجنا الجديد هو برنامج وطني ديمقراطي يتطلب اسماً متطابقاً مع مضمونه. . . ومن واجبنا الإعتراف، بعد المراجعة الدقيقة وإعادة النظر في واقعنا المحلي والقومي . .، ان تسمية حزبنا باسم الحزب الشيوعي كانت اجتهاداً نجم عن الإستسلام لقوة العادة دون التمحيص في واقع بلادنا. . . إن نضالنا كان ولايزال من أجل التحرر والإستقلال الوطني وفي سبيل إقامة دولتنا المستقلة، ولم تكن القضية الإجتماعية في مركز الصدارة في نضال الحزب منذ إعادة تأسيسه . .».

انظر: حزب الشعب الفلسطيني، النظام الداخلي والبرنامج، المؤتمر الثاني، تشرين الاول ١٩٩١، [من دون مكان الصدور]، ص٥ – ٨.

(١٥٠) حزب الشعب الفلسطيني: ليتعزز النجاح الأولي في مدريد بالوحدة والتمسك بالأهداف الوطنية، [بيان]، اواسط تشرين الثاني ١٩٩١.

الفلسطيني. وفي بيان أصدرته عشرة فصائل، في ٢٤ تشرين الأول، دعيت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى التراجع عن قرارها بالمشاركة في مؤتمر مدريد، «الهادف إلى تصفية قضيتنا وبيت المقدس»، كما دعيت الشخصيات الفلسطينية التي اختيرت لهذه المشاركة إلى الإنسحاب[١٥١]. وحذرت حركة حماس من جهتها، في بيان أصدرته قبل يوم من افتتاح أعمال المؤتمر، «كل المحاورين والمساومين على فلسطيننا وأقصانا، وعلى رأسهم «وفد الشروط الصهيونية»، بأن المصادقة على مصادرة فلسطين وبيت المقدس لن يمر بدون عقاب»، مؤكدة، في هذا السياق، مواقفها الثابتة والقائمة على أساس أن «أرض فلسطين . أرض وقف إسلامي. . .؛ الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين. . .؛ قضية فلسطين هي قضية إسلامية وليست قضية الفلسطينيين وحدهم. . ؛ إن أي تنازلات تصدر عن أي جهة كانت تفرط بأي جزء من فلسطين وأي معاهدة توقع تعطي حقاً لأعدائنا في فلسطين تعتبر باطلة»[١٥٢].

وفي تقويمه للنتائج التي تمخض عنها مؤتمر مدريد، أقر أحد ممثلي حركة حماس البارزين أن الجانب الفلسطيني قد حقق «اختراقاً إعلامياً كبيراً في جدار الرأي العام العالمي»، لكن بعد أن قدم «لليهود الإعتراف العملي بشرعية الكيان اليهودي»، متوقعاً أن يواجه الشعب الفلسطيني والعربي حالة من «الإحباط واليأس» عندما «يتأكد أنه ليس أمامه إلا الحكم الذاتي للسكان على المحور الفلسطيني وتطبيع العلاقات وتوقيع اتفاقيات السلام على المحور العربي»[١٥٣]. ومن جانبه، قدّر نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، أبو علي مصطفى، أن الحل المطروح في مدريد، والقائم على فرض «شروط الأقوى»، لا يحمل أية مساومة على أساس مبدأ «الأرض في مقابل السلام»، بل حوّل قاعدة التسوية إلى «سلام في مقابل السلام»، بل إلى «استسلام»، مضيفاً أنه لا يرى أفقاً «لسلام حقيقي ولاستقرار في المنطقة»، ويتوقع أن «يحدث الإختمار غير القادر على تحويل المسار في هذه الفترة انفجارات هائلة في المنطقة تعيد الصراع التناحري إلى مجراه»، باعتبار أن الأجيال «لا تحكمها الوثائق، ولا يقيد إرادتها من لا يستجيب لوعيها»[١٥٤].

وكما جرت الإشارة سابقاً، فقد برزت معارضة للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد، وفقاً للشروط الأمريكية، من داخل قيادة حركة فتح نفسها. وكان أحد المعبرين عن مواقف هذه

---

(١٥١) انظر: «فلتسقط مؤامرة التصفية ولتستمر الإنتفاضة المباركة»؛ وثائق حركة المقاومة الإسلامية، سلسلة بيانات الحركة، السنة الرابعة للإنتفاضة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠ – ١٣٣

أما الفصائل العشرة التي وقعت ذلك البيان فكانت حركة حماس، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الجبهة الشعبية – القيادة العامة، حركة فتح – الإنتفاضة، حركة فتح – المجلس الثوري، منظمة الصاعقة، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري وكان هذا الحزب الأخير قد تشكل إثر انشقاق وقع في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، بعد أشهر قليلة على قيامه، وتزعمه عضو اللجنة المركزية وسكرتير التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان سابقاً عربي عواد. وقد أقام هذا الحزب علاقات تحالفية وثيقة مع فصائل «التحالف الوطني» ثم مع أطراف «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية»، إلى ان انضم رسمياً إليها بعد انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في نيسان١٩٨٧.

(١٥٢) انظر: «استمرار الإنتفاضة ورفض مؤتمر بيع فلسطين هذا هو قرارنا»، المصدر نفسه، ص٦٥ – ٦٩.

(١٥٣) «ابراهيم غوشة· المؤتمر مفرق طرق بين المجاهدين والمتعبين»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، مصدر سبق ذكره، ص١١١ – ١١٣.

(١٥٤) «أبو علي مصطفى. ما يجري لا يمنح الشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه»، المصدر نفسه، ص١١٣–١١٥.

المعارضة هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية للحركة، الذي اعتبر، في «مشروع وثيقة للحوار» طرحها في مطلع العام ١٩٩٢، أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية «أخطأت حين دخلت في عملية التسوية، في ظل التوازن السياسي القائم لحظة اتخاذ القرار، كما أخطأت في فهم طبيعة توازن القوى القائم واعتبرته سلبياً للغاية، وبنت تحليلاتها استناداً إلى ذلك الخطأ»[١٥٥]. وانطلاقاً من قناعته بكون العامل الفلسطيني هو «العامل الحاسم» في إطلاق التسوية السياسية، قدّر هاني الحسن أن المفاوض الفلسطيني كان في مقدوره أن يكون، «رغم ضعفه»، أقوى من غيره من العرب من أجل تحسين شروط التفاوض، وكتب: «لو أنّا طرحنا رؤيانا ومصالحنا في بداية تحرك بيكر وليس في نهايته، وأظهرنا تشدداً أكبر، وتمسكاً أكبر بمطالبنا، لفهمت الولايات المتحدة أنه بدون التجاوب مع تلك المطالب لن تنطلق العملية السياسية في الشرق الأوسط، ولوضعت تصوراً فيه شيء وطني للفلسطينيين. . [و] ليس صحيحاً أن ميزان القوى بعد حرب الخليج كان ضدنا بالمطلق، وليس صحيحاً أننا كنا أمام خيار الموت السريع أو الموت البطيء؛ فقد كانت هناك خيارات أخرى لو أننا أحسنّا قراءة الخارطة الدولية بعمق، ولو أن ثقتنا بأنفسنا وبانتفاضة شعبنا كانت أقوى»[١٥٦]. وبعد أن حلل عضو اللجنة المركزية لحركة فتح نفسه تحرك قيادة منظمة التحرير إزاء العملية التفاوضية، وعرض المخاطر التي ينطوي عليها «الإستمرار بالأسلوب نفسه»، اقترح للتفكير الجماعي والحوار «خطة نضالية بديلة»، تقوم، أولاً، على الفصل بين «الشرعية الثورية»، التي تمثلها حركة فتح والفصائل الأخرى، و«الشرعية السياسية»، التي تمثلها منظمة التحرير، وبحيث لا تكون الشرعية الأولى «ملزمة، في هذه المرحلة، بقبول البرامج والخطط والتكتيكات السياسية التي فُرض على منظمة التحرير أن تقبلها»[١٥٧]. وبهدف تطوير الوضع الذاتي لـ«الشرعية الثورية» الفلسطينية، دعا هاني الحسن إلى إحياء الإنتفاضة وتصعيدها، وإلى تحقيق الوحدة الوطنية في الداخل، بما في ذلك مع حركة حماس، وإلى التفكير في كيفية تحريك الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل، إضافة إلى تعزيز التحالفات الفلسطينية – العربية، ولاسيما مع لبنان وسوريا والأردن ومصر والسعودية[١٥٨]. وفي ما يتعلق بالموقف من العملية التفاوضية، التي انطلقت من مدريد، اقترح الحسن أن يعلن الوفد الفلسطيني المفاوض، في الوقت المناسب، أنه وفد منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يصر على وقف الإستيطان ووقف الإبعاد وطرح قضية القدس للتفاوض، وأن يتمسك بمبدأ التفاوض الشامل والتنفيذ المرحلي، وبالقرار الدولي رقم ١٩٤ الخاص باللاجئين الفلسطينيين، وذلك في اتجاه أن يكون الحكم الذاتي حكماً مرحلياً، يليه حق تقرير المصير، ويشمل سيادة التشريع والسيادة على الأرض والمياه والقدس، ويمهد لإزالة المستوطنات[١٥٩].

---

(١٥٥) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح – العلاقات الخارجية العودة إلى الينابيع، ١– في الخط السياسي. المشاركة السياسية في التسوية كيف تمت وكيف يجب أن تكون، اوائل ١٩٩٢، ص٢.

(١٥٦) المصدر السابق، ص٨.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص٢٥ – ٢٦.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص٢٧ – ٣٤.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص٣٤ – ٣٦.

من مفاوضات واشنطن إلى «اتفاق أوسلو»

وكانت المفاوضات الثنائية، بين وفود إسرائيلية من جهة ووفدي كل من سوريا ولبنان والوفد الأردني - الفلسطيني المشترك، قد انطلقت من مدريد في الثالث من تشرين الثاني ١٩٩١، وتقرر نقلها إلى العاصمة الأمريكية بعد أن رفضت الوفود العربية طلباً إسرائيلياً بعقدها في عواصم الدول المعنية في الشرق الأوسط. وفي الجولة الثانية من المفاوضات، التي انعقدت في واشنطن ما بين ١٠ و١٧ كانون الأول، نوقشت الصلاحيات الخاصة بكل من المسارين الأردني والفلسطيني، بالنسبة إلى الوفد المشترك، ونجح الوفد الفلسطيني، بعد امتناعه عن الدخول إلى قاعة المفاوضات أسبوعاً كاملاً وتضامن الوفد الأردني معه، في أن يضمن استقلالية التمثيل الفلسطيني، وفقاً لصيغة قضت بأن يشارك إثنان من الطرف الأردني في مفاوضات المسار الفلسطيني وأن يشارك إثنان من الطرف الفلسطيني في مفاوضات المسار الأردني[١٦٠]. وخلال الجولة الرابعة من المفاوضات (٢٤/٢ - ٤/٣/١٩٩٢)، تقدم الوفد الفلسطيني المفاوض بورقة حملت تصوره لهدف المفاوضات وللترابط الذي ينبغي أن يقوم بين ترتيبات الفترة الإنتقالية والوضع النهائي؛ فجرى التأكيد على أن هدف المفاوضات، في هذه المرحلة، هو «إقامة سلطة حكومة ذاتية فلسطينية»، تضمن سيطرة الشعب الفلسطيني على «القرارات السياسية والإقتصادية وغيرها»، على أن لا يخل القبول بالترتيبات المؤقتة بحق الفلسطينيين في ممارسة حقهم في تقرير المصير وفي إقامة دولتهم، استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. وبعد أن ذكرت الورقة أن دولة فلسطين المستقلة، التي ستقوم «إلى جانب دولة إسرائيل»، ستختار «علاقة كونفدرالية مع الأردن»، اعتبرت أن المفاوضات يجب أن تجري على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ «اللذين يؤكدان عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب، وهما أساس مبدأ «مبادلة الأرض بالسلام»»، مذكّرة، في هذاالسياق، بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يدعو كذلك إلى «تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة الرقم ١٩٤، الذي يعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم». وشدد الوفد الفلسطيني أخيراً، باعتباره المعبّر «عن إراة الشعب الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها»، على أن السبيل الوحيد لمتابعة المفاوضات والسير بها على درب التقدم «هو التزام من جانب إسرائيل - قوة الإحتلال - بالتقيد بأحكام القانون الدولي وتنفيذ إتفاقية جنيف بحكم الواقع لتنهي بذلك فوراً كل أشكال النشاطات الإستيطانية»[١٦١].

وبعد انتهاء الجولة الخامسة من المفاوضات (٢٧ - ٣٠/٤/١٩٩٢)، والتي لم تسفر كسابقاتها عن أي تقدم ملموس بسبب رفض الوفد الإسرائيلي الإلتزام بوقف النشاطات الإستيطانية وبقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ كمرجعية للمفاوضات واستمرار وجود هوة كبيرة

---

(١٦٠) انظر. عباس، طريق اوسلو، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

(١٦١) انظر. «نص المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية» (واشنطن، ٣/٣/١٩٩٢)؛ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص٢١٠ - ٢١٢.

بين التصورين الفلسطيني والإسرائيلي لترتيبات الفترة الإنتقالية وهدفها، دعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني بهدف تقويم مسار العملية التفاوضية منذ انطلاقتها. وقد انعقد هذا الإجتماع في مدينة تونس، ما بين ٧ و ١٠ أيار ١٩٩٢، وأصدر، في ختام أعماله، بياناً اعتبر فيه، بداية، أن الشروط المجحفة التي فرضتها «المتغيرات الإقليمية والدولية» على التمثيل الفلسطيني «لم تمنع الوفد الفلسطيني [المفاوض] من التعبير عن طموحات وآمال وأهداف جماهيرنا في الداخل والخارج والقدس»(١٦٢)، ثم طرح عدداً من النقاط، كأساس للتحرك الفلسطيني القادم، كان من بينها اعتبار وقف النشاط الإستيطاني «الخطوة الرئيسية لنجاح عملية المفاوضات»، والنظر إلى المرحلة الإنتقالية باعتبارها «مرحلة مؤقتة ومحددة، يجري من خلالها نقل للسلطة من حكومة الإحتلال وإدارته المدنية إلى الشعب الفلسطيني تحت الإشراف الدولي والحماية الدولية، ولفتح الطريق أمام [الشعب الفلسطيني] لممارسة حقه في تقرير مصيره، بالطريقة الديمقراطية، بعيداً عن الإحتلال»، والتأكيد على أن المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام «بشقيه الثنائي والمتعدد، إنما تهدف إلى تأمين إحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية»(١٦٣).

وعشية التئام اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، أعربت الفصائل الفلسطينية المعارضة للمفاوضات عن قناعتها بأن مواصلة العملية السياسية وفق الأسس والشروط الأمريكية – الإسرائيلية «بات يلحق أفدح الضرر بقضية شعبنا [الفلسطيني] ومصالحه الحيوية»، داعية، كما جاء في المواقف السياسية التي تبنتها اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية في نيسان ١٩٩٢، إلى «وقف سياسة التنازلات»، والعودة إلى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته العشرين، وإعلان تعليق المفاوضات إلى أن يتم «وقف الإستيطان الإسرائيلي والإنتهاكات اليومية الفظة لاتفاقية جنيف الرابعة والإقرار الإسرائيلي بمبدأ الإنسحاب من الأرض الفلسطينية المحتلة»، وإلى أن يتم، كذلك، «تصحيح» التمثيل الفلسطيني، في المفاوضات، ليشمل الشعب الفلسطيني في

(١٦٢) انظر «البيان الختامي الصادر عن أعمال المجلس المركزي»، الهدف، العدد ١١٠٠، ١٧/٥/١٩٩٢، ص١٤.

(١٦٣) كانت المفاوضات متعددة الإطراف قد افتتحت في موسكو – التي كانت قد اصبحت عاصمة جمهورية روسيا الإتحادية بعد انهيار الإتحاد السوفييتي – في ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٢، بمشاركة ممثلين عن أطراف عربية ودولية عديدة، وتغيب الأمم المتحدة عن المشاركة فيها بعد رفض أمينها العام الشرط الإسرائيلي بحصر هذه المشاركة في دور مراقب. وفي حين رفضت سوريا ولبنان، من حيث المبدأ، فكرة المشاركة في هذه المفاوضات قبل تحقيق تقدم جدي على مسار المفاوضات الثنائية، قررت قيادة منظمة التحرير، إثر نقاش طويل، إيفاد وفد فلسطيني إلى موسكو، لكنه تغيب عن الجلسة الإفتتاحية للمفاوضات بعد ان رفضت واشنطن تأكيده على حقه في أن يكون له تمثيل شامل ومتكافئ مع الوفود الأخرى.

انظر. شبيب، سميح: «نصف مقاطعة فلسطينية للمتعددة»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٢٧ – ٢٢٨، شباط – آذار ١٩٩٢، ص١١١ – ١١٣.

وفي الفترة ما بين ١١ – ٢٧/٥/١٩٩٢، بدأت مجموعات العمل الست، المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف، أعمالها في كل من بروكسل وواشنطن وفيينا وكندا وطوكيو ولشبونة، وتناولت موضوعات المياه واللاجئين – الذي استبعد من المفاوضات الثنائية – والتنمية الإقتصادية والبيئة والامن وضبط التسلح.

لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، وعن طبيعة وتعقيدات المشاركة الفلسطينية في نشاط مجموعات العمل هذه، انظر عباس، الطريق إلى أوسلو، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣ – ١٥٩.

الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وبلدان الشتات، وعلى أساس تمثيل منظمة التحرير لعموم الشعب الفلسطيني، وضمان ترابط حلقات الحل ومراحله والعمل على «استعادة قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى جدول أعمال المفاوضات الثنائية باعتبارها جزءاً عضوياً مكوناً لجدول الأعمال»(١٦٤).

ولم تحقق الجولة السادسة من المفاوضات(١٦٥)، والتي انعقدت ما بين ٢٤ آب و٢٤ أيلول ١٩٩٢، التوقعات الفلسطينية، وخاب أمل قيادة منظمة التحرير في أن تؤدي نتائج الإنتخابات الإسرائيلية، التي جرت في ٢٣ حزيران ١٩٩٢ وأعادت حزب العمل إلى السلطة بعد خمسة عشر عاماً قضاها متنقلاً بين مواقع المعارضة وبين تقاسم السلطة مع تجمع الليكود، إلى إحداث نقلة نوعية في مسار المفاوضات(١٦٦). ففي تلك الجولة، قدم رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض الياكيم روبنشتاين، والذي كان قد اختير في عهد حكومة الليكود، مقترحات بشأن صيغة الإدارة الذاتية لم

---

(١٦٤) انظر. «بلاغ صادر عن أعمال الدورة الكاملة للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، الحرية، ١٩/٤/١٩٩٢، ص٨ – ١٠، وكذلك: «نص التقرير السياسي المقر من اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية »، المصدر نفسه، ٢٦/٤/١٩٩٢، ص١٣ – ١٤.

(١٦٥) من الطبيعي أن لا يكون هدفنا في هذا البحث القيام بتحليل شامل لحولات المفاوضات ومداولاتها؛ فما يهمنا ينحصر في التوقف أمام المحطات الرئيسية لهذه المفاوضات. وبإمكان القارئ المهتم بمجريات هذه المفاوضات وتفاصيلها أن يرجع إلى بعض الدراسات مثل

منصور، كميل (مستشار الوفد المفاوض): «نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية وتقويم لها»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤، ربيع ١٩٩٣، ص١٧ – ٥١.

(١٦٦) في برنامجه الإنتخابي، أعلن حزب العمل أنه «يرفض الوضع الراهن، المتمثل في السيطرة على السكان الفلسطينيين ويعارض الضم، ويرى أن على إسرائيل تقديم مبادرة سلمية مترابطة على أساس حل وسط إقليمي، وعلى أساس مبدأ أراض في مقابل سلام إسرائيل وأمنها»، معتبراً «أن ضم إسرائيل للمناطق المزدحمة بالسكان الفلسطينيين سيؤدي إلى دولة ثنائية القومية، وإلى مواجهات داخلية خطرة». وأكد الحزب، في برنامجه، استعداده للتحاور «مع شخصيات وجهات فلسطينية تعترف بإسرائيل وترفض الإرهاب وتوافق على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨»، متعهداً بالعمل «على تغيير تعديل الإرهاب، المتعلق بحظر اللقاءات مع أعضاء في منظمات إرهابية، بحيث لا تنطبق عقوبة اللقاءات إلا على من يمس بأمن الدولة». وعن تصوره للتسوية مع الفلسطينيين، أشار الحزب إلى أنه سيواصل المفاوضات بشأن تطبيق الحكم الذاتي مع الهيئة الفلسطينية المعتمدة «سواء كان ذلك في إطار وفد مشترك مع الأردن، أو في إطار وفد منفصل»، مؤكداً أنه لن يقيم مستوطنات جديدة، ولن يوسع المستوطنات القائمة «باستثناء المناطق الواقعة في مجال القدس وغور الأردن».

أما تجمع ميرتس اليساري، والذي كان الشريك الأبرز لحزب العمل في الحكومة التي شكلها إسحق رابين، فقد أكد، في برنامجه الإنتخابي، أن «الإعتراف المتبادل بحق الشعبين في تقرير المصير» هو الأساس لسلام إسرائيلي – فلسطيني، تاركاً للشعب الفلسطيني تقرير الشكل «الذي سيتخذه تقرير المصير' وسواء حسم أمره لجهة إطار فدرالي أو كونفدرالي مع الأردن، أو لجهة دولة فلسطينية مستقلة، فإن إسرائيل ستحترم قراره». وبخصوص الموقف من منظمة التحرير، أشار برنامج ميرتس إلى «أن إسرائيل لا ترفض مشاركة م.ت ف في المراحل اللاحقة من المفاوضات، بعد أن تبرهن م.ت.ف بتصريحاتها، وفي الأساس بأعمالها، أنها تعترف بإسرائيل وتوقف الإرهاب»

انظر: «برنامج حزب العمل» و«برنامج ميرتس»، في المصدر السابق، العدد ١١، صيف ١٩٩٢، ص١٧٣ – ١٧٧ وص١٨١ – ١٨٣.

وعن نتائج الإنتخابات الإسرائيلية، يمكن الرجوع إلى

«انتخابات الكنيست الثالث عشر نتائج وآفاق» (ملف)، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٣ – ٢٣٤، آب – أيلول ١٩٩٢، ص٢٧ – ٨٥.

تختلف عن المقترحات التي جرى تقديمها في جولات التفاوض السابقة. فقد اقترح أن تكون الهيئة المنتخبة لترتيبات الحكم الذاتي «مجلساً إدارياً»، يكون مسؤولاً عن «إدارة شؤون السكان»، ويتشكل من ١٥ عضواً يناط بكل واحد منهم الإشراف على إدارة معينة من الإدارات المهتمة بشؤون السكان، باستثناء الشؤون الأمنية والخارجية والشؤون المتعلقة بالمستوطنين اليهود، والتي «يجب أن تحتفظ بها إسرائيل في إطار حقوقها»[١٦٧]. أما رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي فقد ركز، في المشروع البديل الذي قدمه، والذي اشتمل على عشر نقاط، على أن تكون المرحلة الإنتقالية هي «المرحلة الأولى لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكامل أجزائه»، وأن يكون هدفها «الإنتقال المنظم والسلمي للسلطة من إسرائيل إلى سلطة الحكومة الذاتية الإنتقالية الفلسطينية»، والتي يجب أن تكون هيئة منتخبة، تحت إشراف دولي وبمشاركة كل الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بمن فيهم المهجرون والمبعدون منذ عام ١٩٦٧، وتستمد سلطتها «من الشعب، وتتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مع تأمين ترتيبات أمنية متفق عليها». وتضمن مشروع «النقاط العشر»، أيضاً، تأكيداً على ضرورة انطباق ترتيبات الفترة الإنتقالية على مدينة القدس الشرقية، وتعهد إسرائيل بوقف كافة النشاطات الإستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية[١٦٨].

وعلى الرغم من الهوة الكبيرة التي كانت تفصله عن المقترحات الإسرائيلية، فقد أثار «مشروع النقاط العشر»، وبسبب اشتماله على تصور تفصيلي لترتيبات فترة الحكم الذاتي الإنتقالية، ردود أفعال عنيفة من جانب الفصائل الفلسطينية المعارضة؛ فأصدر الأمينان العامان للجبهتين الشعبية والديمقراطية، جورج حبش ونايف حواتمة، نداءً مشتركاً، في ١٣ أيلول ١٩٩٢، شددا فيه على أن «مشروع النقاط العشر» «لا يلبي حقوقنا الوطنية، بل إنه يجزئ قضيتنا ويهدد وحدة شعبنا؛ فهو يتجاوز حقنا في التحرر من الإحتلال الإسرائيلي وتقرير مصيرنا على أرضنا ويتنكر لحق اللاجئين من أبناء شعبنا في العودة إلى وطنهم»، ووجها دعوة إلى «رئيس وأعضاء الوفد [المفاوض] لتحمل مسؤولياتهم الوطنية في هذه اللحظات المصيرية بالإنسحاب من هذه المفاوضات، والكف عن تقديم التغطية لسياسة لم تقرها مؤسساتنا الوطنية...، بل تقررها كتلة تستفرد بالقرار من وراء ظهر المؤسسات الشرعية وتمارس سياسة الأمر الواقع تجاه القوى التي شاركتها الكفاح والخندق الواحد طيلة عشرات السنين»[١٦٩]. وفي بيان أصدرته «الفصائل

(١٦٧) انظر: «المقترحات الإسرائيلية في شأن صيغة الإدارة الذاتية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة»؛ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص١٨٤ – ١٩٥.

(١٦٨) انظر «مشروع اقتراح فلسطيني لاتفاقية إطار في شأن ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية الفلسطينية»، المصدر السابق، ص٢٠٠ – ٢٠٢.

(١٦٩) المصدر نفسه، ص٢١٨ – ٢١٩.

وفي ٢٢ أيلول، صدر عن الجبهتين الشعبية والديمقراطية بيان سياسي يعلن عن تشكيل هيئة قيادية موحدة، مسؤولة عن قيادة العمل المشترك بينهما في مختلف المجالات، وذلك إدراكاً منهما «للمخاطر الداهمة التي تتهدد القضية الوطنية [الفلسطينية]، وعظم المسؤوليات الوطنية الملقاة على عاتقهما في التصدي لهذه المخاطر» وشدد البيان على أهمية تطوير «العمل المشترك مع جميع القوى الوطنية والإسلامية التي تلتقي على مناهضة مشروع الحكم الإداري الذاتي».
انظر. الهدف، العدد ١١١٨، ٢٧/٩/١٩٩٢، ص٦. ... =

العشرة» المعارضة، في ١٦ من الشهر نفسه، وجهت دعوة، كانت الأولى من نوعها، إلى إجراء استفتاء شامل للشعب الفلسطيني «حول كل ما يمس مصيره ومستقبله الوطني»، وجرى التأكيد على أن الوفد الفلسطيني المفاوض «لا يمثل الشعب الفلسطيني وليس مخولاً منه بالتوقيع على أي اتفاقات تمس مصيره ومستقبله». وأعلنت «الفصائل العشرة»، في بيانها المذكور، تصميمها على العمل لإفشال مشروع الحكم الذاتي «بكل السبل الممكنة، وفي مقدمة ذلك تصعيد كافة أشكال الجهاد والكفاح المسلح ضد قوات الإحتلال الصهيوني الغاشم»، داعية إلى إجراء حوار وطني شامل «لكافة القوى والشخصيات والفصائل الوطنية والإسلامية» للبحث في السبل الكفيلة «بمقاومة هذه المؤامرة والعمل من أجل إسقاطها»[١٧٠].

وفي كل الأحوال، لم تنجح جولات التفاوض الأربع اللاحقة في تحقيق أي اختراق نتيجة بقاء الهوة كبيرة بين المواقف الفلسطينية والإسرائيلية. وتعبيراً عن استيائها من مواقف الحكومة الإسرائيلية، قررت قيادة منظمة التحرير، والتي صارت تُبرز علناً الصلة الوثيقة التي تربطها بالوفد المفاوض[١٧١]، أن ترسل إلى الجولة الثامنة، والتي انعقدت ما بين ٧ – ١٦ كانون الأول ١٩٩٢، وفداً مصغراً من أربعة أعضاء فقط. وفي اليوم الأخير من هذه الجولة، أعلنت قيادة المنظمة، وتضامنت معها الوفود العربية الأخرى، تعليق المفاوضات، وذلك إثر قيام الحكومة الإسرائيلية بإبعاد أكثر من أربعمئة فلسطيني، كان معظمهم من أعضاء حركتي حماس والجهاد الإسلامي، من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين إلى لبنان. وبسبب امتناع إسرائيل عن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩، الذي قضى بعودة المبعدين فوراً، بقيت المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية والعربية – الإسرائيلية معلّقة أكثر من ثلاثة أشهر، إلى أن استؤنفت في جولتها التاسعة، في ٢٧ نيسان ١٩٩٣، بعد التوصل إلى «حل وسط» حول قضية المبعدين وتعهد وزير الخارجية الأمريكي الجديد، وارن كريستوفر، بأن تزيد إدارة الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون تدخلها المباشر في المفاوضات وتسعى إلى لعب دور «الشريك الكامل»[١٧٢]. غير أن الجولة

= وفي حوار اجرته معه مجلة الهدف نفسها، في نهاية العام ١٩٩٢، شدد جورج حبش على اهمية والحاجية توليد «البديل الثوري» في مواجهة «النهج البرجوازي المهيمن» على منظمة التحرير، معتبراً أن نجاح مشروع الحكم الإداري الذاتي سيضيع حقوق الشعب الفلسطيني ونضالاته «في مهب الريح»، وقال: «إن البرجوازية تسير نحو الحل الأمريكي باسم منظمة التحرير الفلسطينية. [و] علينا ان نقول بأن م.ت.ف ليست ملكاً لاحد، [وهي] برنامج نضالي وإنجاز حققه شعبنا بالدماء ولن نتخلى عنه... إننا نتمنى ان تتراجع البرجوازية المتنفذة عن خيارها، ولكنها مادامت تسير في طريق المشروع الأمريكي فإن العلاقة معها علاقة صراع ومجابهة».

المصدر السابق، العدد ١١٣٠، ٢٧/١٢/١٩٩٢، ص١٢ – ١٤.

(١٧٠) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠ – ٢٢٢.

(١٧١) عشية الإنتخابات الإسرائيلية، في ٢٣ حزيران ١٩٩٢، جرى أول لقاء علني في عمان بين ياسر عرفات وبين رئيس وأعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض.

(١٧٢) قام هذا «الحل الوسط» على أساس قبول إسرائيل بإعادة ٣٠ مبعداً فلسطينياً من المبعدين القدامى والتزامها بضمان العودة التدريجية للذين أبعدتهم، في ١٦ كانون الأول، وأقاموا في مخيم «مرج الزهور» في جنوبي لبنان.
وقد تسببت موافقة قيادة منظمة التحرير على استئناف المفاوضات في إعلان حزب الشعب الفلسطيني – الذي كان يشارك ممثلون عنه في الوفد الفلسطيني إلى جانب ممثلين من الداخل عن حركة فتح والإتحاد الديمقراطي الفلسطيني – تعليق مشاركته في جولة المفاوضات التاسعة. أما الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، الذي خلف جورج بوش، فقد كان قد انتخب في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٢.

العاشرة، التي انعقدت في منتصف حزيران ١٩٩٣، بيّنت أن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة، الذي عرضه دينيس روس، قد تراجع عن موقف الإدارة السابقة، كونه تنكر لمرجعية المفاوضات، معتبراً أن الإتفاق الذي سيتوصل إليه الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني حول الوضع النهائي هو الذي سيشكل الأساس للقرارين رقم ٢٤٢ و٣٣٨، وحاصراً التفاوض في المرحلة الإنتقالية في نقل بعض صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية، كالصحة والتعليم، إلى الفلسطينيين[١٧٣]. وتعليقاً على هذا الموقف الأمريكي، المنحاز كلياً لإسرائيل، برزت تقديرات ترى أن صيغة مدريد قد وصلت إلى نهايتها، الأمر الذي يطرح على قيادة منظمة التحرير أن تقف وقفة نقدية أمام مسار المفاوضات، وأن تسعى، بالتعاون مع الأطراف العربية المعنية، إلى البحث عن طريق آخر «يعتمد قرارات الشرعية الدولية ويضمن الإلتزام بتطبيق بنودها كاملة»[١٧٤].

ويبدو بأن الموقف الذي تبنته إدارة الرئيس بيل كلينتون، في الجولة العاشرة من مفاوضات واشنطن، قد ساهم في إعطاء دفعة قوية لمفاوضات «القناة السرية» في مدينة أوسلو، التي كانت قد بدأت بداية غير رسمية، في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٣، ثم اتخذت طابعاً رسمياً، في جولتها السادسة التي انعقدت في ٢١ أيار من العام نفسه، وذلك بعد أن انضم إلى الوفد الإسرائيلي المفاوض فيها أوري سفير مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، وتبعه، خلال جولتها السابعة (٦/١٣)، المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، وأحد المقربين من رئيسها إسحق رابين، يوئيل زينغز[١٧٥].

وبعد جولات عديدة لاحقة من المفاوضات، التي صار يشارك فيها على الهاتف ومن بعيد رئيس منظمة التحرير ورئيس الوزراء الإسرائيلي[١٧٦]، عقدت الجلسة الختامية، في ٢٠ آب ١٩٩٣، ووقع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي، بالأحرف الأولى، على اتفاق «إعلان المبادئ»، دون أن تكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، إلى ذلك الحين، على علم بما جرى[١٧٧]. وعلى إثر

---

(١٧٣) انظر. ش. س [شبيب، سميح]. «البحث عن صيغ سياسية وتنظيمية جديدة»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٤٤ – ٢٤٥، تموز – آب ١٩٩٣، ص١٠٦ – ١٠٨.

(١٧٤) انظر: «حان وقت الحوار المسؤول والمراجعة الشاملة»، صوت الوطن، العدد ٤٧ – ٤٨، ١٥/٧ – ١٥/٩/١٩٩٣، ص٢.

(١٧٥) يذكر محمود عباس (أبو مازن) أن فكرة إجراء مفاوضات سرية، موازية لمفاوضات واشنطن، قد طرحت، لأول مرة، بعد إعلان نتائج الإنتخابات الإسرائيلية التي أعادت، في حزيران ١٩٩٢، حزب العمل الإسرائيلي إلى سدة الحكم. ويروي في كتابه عن الطريق إلى أوسلو تفاصيل الإتصالات التمهيدية التي جرت، منذ مطلع كانون الأول من العام نفسه، وحيثيات جولات التفاوض، التي رعاها المسؤولون النرويجيون، ودارت في الأساس بين أحمد قريع (أبو علاء)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والمشرف على نشاط الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات متعددة الأطراف، وبين يئير هيرشفيلد المستشرق والأستاذ الجامعي المقرب من يوسي بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلية شمعون بيرس.
انظر: عباس، طريق أوسلو، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧ – ٢٢٥.
ويمكن الرجوع كذلك إلى. بنزيمان، عوزي: «مفاوضات اوسلو» [قصة الإتصالات السرية التي سبقت الإتفاق]، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص١٣٦ – ١٤٤.

(١٧٦) إلى جانب ياسر عرفات، شارك في هذه المفاوضات السرية محمود عباس، والذي اعتبر «مهندس» اتفاق اوسلو، وياسر عبد ربه. وإلى جانب إسحق رابين، شارك وزير خارجيته شمعون بيرس ونائبه يوسي بيلين.

(١٧٧) عباس، طريق اوسلو، المصدر المذكور، ص٣٠٥ – ٣٠٦.

لقاءات سرية أخرى عقدت في مدينة باريس، واستمرت أكثر من عشرة أيام، تم الإتفاق على الصيغ النهائية لوثائق «الإعتراف المتبادل» بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي جرى التوقيع عليها واعتمادها، من قبل الجانب الفلسطيني في الإجتماع الذي عقدته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ٩ أيلول ١٩٩٣[١٧٨].

«إعلان المبادئ» و«الاعتراف المتبادل» وردود الفعل عليهما

وفي الثالث عشر من أيلول، جرى التوقيع رسمياً، في حديقة البيت الأبيض بواشنطن، على اتفاق «إعلان المبادئ» الفلسطيني – الإسرائيلي»، وذلك بعد أن نجح الجانب الفلسطيني في تغيير الفقرة الأولى من الاتفاق التي تحدثت عن «اتفاق إعلان مبادئ بين الفريق الفلسطيني في الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك وبين الوفد الإسرائيلي»، لتصبح بين فريق منظمة التحرير الفلسطينية في الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك وبين حكومة إسرائيل[١٧٩]. وكان هذا التعديل قد أصبح ممكناً بعد تبادل وثائق «الإعتراف المتبادل» بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية.

(١٧٨) المصدر نفسه، ص٣١٠.

وقد تألفت هذه الوثائق من رسالة اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل؛ ورسالة اعتراف الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير ورسالة ثالثة موجهة من ياسر عرفات إلى وزير خارجية النرويج يوهان يورغن هولست حول الإنتفاضة.

(١٧٩) المصدر نفسه، ص٣١٣ – ٣١٥.

وقد وقع الإتفاق عن منظمة التحرير محمود عباس، عضو لجنتها التنفيذية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعن الحكومة الإسرائيلية شمعون بيرس وزير الخارجية، وذلك بحضور ياسر عرفات وإسحق رابين، ومشاركة الرئيس بيل كلينتون ووزير خارجيته وارن كريستوفر ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف، الذين ألقوا جميعاً كلمات في هذه المناسبة.

وفي الكلمة التي ألقاها خلال احتفال التوقيع، أعرب رئيس منظمة التحرير عن امله في أن يكون الإتفاق «بداية لطي صفحة الآلام والعذاب التي استمرت طوال قرن، وأن يفتتح عهد السلام والتعايش والمساواة بالحقوق»، وتوجه إلى شعب إسرائيل وإلى قيادته مؤكداً «أن القرار الصعب الذي توصلنا إليه معاً كان يحتاج إلى شجاعة كبيرة واستثنائية، وأننا سوف نحتاج إلى مزيد من الشجاعة والتصميم لنواصل مسيرة بناء التعايش والسلام بيننا، وأن الشعب الفلسطيني «لا يعتبر أن ممارسة حقه في تقرير المصير يمكن أن يشكل اعتداء على حقوق جيرانه ومساساً بأمنهم، بل إن في إلغاء الشعور بالغبن والظلم التاريخي أكبر ضمانة لتحقيق الحياة المشتركة والإنفتاح بين شعبينا وبين اجيالنا المقبلة». أما رئيس الوزراء الإسرائيلي، فقد اعتبر، في كلمته، أن توقيع الإتفاق «ليس بالامر السهل، لا بالنسبة لي كجندي في حروب إسرائيل ولا بالنسبة إلى شعب إسرائيل ولا بالنسبة إلى الشعب اليهودي في الشتات، الذي يرقبنا الآن بكثير من الأمل المختلط بالخشية»، وتوجه إلى الفلسطينيين قائلاً: «إن قدرنا هو أن نعيش معاً على التربة نفسها والأرض نفسها. نحن، الجنود الذين عدنا من المعارك ملطخين بالدم .، نحن الذين حاربنا ضدكم، أيها الفلسطينيون، نقول اليوم لكم، وبصوت عال وواضح: كفى ما هدر من دم وما ذرف من دموع، كفى. . إننا نرغب في فتح فصل جديد في الكتاب الحزين لحياتنا معاً، فصل من الإعتراف المتبادل ومن حسن الجوار ومن الإحترام المتبادل ومن التفاهم. إننا نأمل ببدء عصر جديد من تاريخ الشرق الأوسط».

انظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص١٩٠ – ١٩٢.

وفي رسالة الاعتراف التي وجهها إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، اكد ياسر عرفات أن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف «بحق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن»، معيداً التذكير بمواقف سابقة كانت قد اتخذتها قيادة المنظمة بخصوص قبول قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ ونبذ اللجوء إلى «الإرهاب واعمال العنف الأخرى». وكان أبرز ما ورد في هذه الرسالة تأكيد رئيس منظمة التحرير أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، «التي تنكر على إسرائيل حق الوجود، وفقراته التي لا تتلاءم مع الإلتزامات الواردة في هذه الرسالة»، ستصبح «ملغاة وغير سارية المفعول بعد الآن»، وتعهده بأن تعرض «التعديلات الضرورية» المتعلقة بالميثاق الفلسطيني على المجلس الوطني الفلسطيني «للحصول على موافقته الرسمية عليها». ورداً على هذه الرسالة، وما تضمنته من «التزامات»، أرسل إسحق رابين رسالة مقتضبة إلى رئيس منظمة التحرير ضمّنها قرار حكومته «الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع م.ت.ف ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط». أما الرسالة الثالثة، التي أُلحقت بهاتين الرسالتين، فقد وجهها ياسر عرفات إلى وزير خارجية النرويج يوهان يورغن هولست، وتضمنت استعداداً لوقف نشاطات الإنتفاضة، في ضوء توقيع «إعلان المبادئ»، حيث ورد فيها: «في ضوء العصر الجديد المتسم بتوقيع «إعلان المبادئ»، تشجع م.ت.ف الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه إلى أن يأخذ دوراً في الحياة المؤدية إلى تطبيع الحياة، ورفض العنف والإرهاب، والمساهمة في السلام والإستقرار. . .»(١٨٠).

وقد تألف «إعلان المبادئ» الفلسطيني – الإسرائيلي من سبع عشرة مادة وأربعة ملاحق، إضافة إلى محضر تفسيري لبعض مواد الإعلان(١٨١). وحدد، في مادته الأولى، هدف المفاوضات في إقامة «سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة إنتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨». ودعا الإعلان، في مادته الثالثة، إلى إجراء «إنتخابات سياسية عامة ومباشرة للمجلس في إشراف ومراقبة دوليين»، وذلك في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول الإعلان حيز التنفيذ، على أن تشكل هذه الإنتخابات «خطوة تمهيدية إنتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة»، وأن تغطي ولاية المجلس المنتخب، كما ورد في المادة الرابعة، الضفة الغربية وقطاع غزة «باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم». واقترح الإعلان، في مادته الخامسة، أن تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني المنتخبين في أقرب وقت، وبما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الإنتقالية، على أن تبحث فيها القضايا المتبقية «بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين». ونص الإعلان على أن تنسحب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، فور دخول الإعلان حيز التنفيذ، على أن تستمر إسرائيل في تحمل مسؤولياتها «عن الأمن

---

(١٨٠) المصدر السابق، ص١٨٣ – ١٨٤.

(١٨١) حمل هذا الإعلان اسم «إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية». انظر النص الكامل لهذا الإعلان في: المصدر نفسه، ص١٧٥ – ١٨٣.

الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين»، وعلى أن يستمر العسكريون والمدنيون الإسرائيليون في «استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا». كما نص على أن تنقل إسرائيل إلى الفلسطينيين، بعد الإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سلطة الإشراف على خمسة مجالات هي التعليم والثقافة والصحة والشؤون الإجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة، وأن يشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة شرطة «قوية» لضمان حفظ النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين، على أن يقوم الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بعد ذلك بالتفاوض على اتفاق حول الفترة الإنتقالية، تتحدد فيه هيكلية المجلس المنتخب وعدد أعضائه وسلطته التنفيذية وسلطته التشريعية، في مجال السلطات المنقولة إليه، وكيفية نقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية والإدارة المدنية إلى المجلس الفلسطيني المنتخب. وعشية انتخابات هذا المجلس، ستتم، كما ورد في المادة الثالثة عشرة، إعادة «تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، إلى جانب الإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، على أن تسترشد إسرائيل في عملية تموضع قواتها هذه بمبدأ «وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان». واقترح الإعلان تشكيل لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية – فلسطينية، «من أجل تأمين تطبيق هادئ» لإعلان المبادئ، وإنشاء لجنة للتعاون الإقتصادي، كما اقترح دعوة حكومتي مصر والأردن إلى المشاركة في إقامة ترتيبات للإرتباط والتعاون، من بينها «إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالإتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحّلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام». أما الملاحق الأربعة لـ«إعلان المبادئ»، فكان أولها عبارة عن بروتوكول حول صيغة الإنتخابات وشروطها، أكد حق فلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها «في المشاركة في العملية الإنتخابية وفقاً لاتفاق الطرفين»، وأقر بأنه لن يتم «الإجحاف» بالوضع المستقبلي للفلسطينيين النازحين الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في الإنتخابات لأسباب عملية. وتضمن الملحق الثاني بروتوكولاً حول الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا، نص من بين نقاط عديدة، وخصوصاً في ما يتعلق بالمجالات التي ستستمر إسرائيل في الإشراف عليها أمنياً، على أن تتشكل قوة الشرطة الفلسطينية من ضباط ومجندين من الداخل ومن الخارج، على أن يكون القادمون من الخارج من حاملي جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة في مصر. واشتمل الملحقان الثالث والرابع على بروتوكولين للتعاون المشترك في البرامج الإقتصادية والتنموية وفي برنامج التنمية الإقليمية. واقترح الملحق الرابع، في هذا الخصوص، إقامة «صندوق تنمية للشرق الأوسط» كخطوة أولى و«بنك تنمية للشرق الأوسط» كخطوة ثانية، وكذلك تطوير خطة إسرائيلية فلسطينية أردنية مشتركة «لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت»، على أن تشارك في برنامج التنمية الإقليمية الدول الصناعية السبع الكبرى ودول أخرى مهتمة ودول ومؤسسات عربية إقليمية.

وكما كان متوقعاً، فقد أثار اتفاق «إعلان المبادئ» الفلسطيني – الإسرائيلي، بنصوصه

الملتبسة، ردود أفعال مختلفة ومتناقضة على الساحتين الفلسطينية والعربية(١٨٢). وكان تركيز «القابلين» به، في الأساس، على ما نص عليه بعض مواده، في حين ركز «الرافضون» له على ما أغفلته وأرجأته هذه المواد.

وكانت الفصائل الفلسطينية المعارضة لمشروع الحكم الذاتي وللنهج الذي اتبعته قيادة منظمة التحرير، منذ اتخاذها قرار المشاركة في مؤتمر مدريد، هي الأسرع في التعبير عن موقفها الرافض لاتفاق «إعلان المبادئ». فما أن كُشف النقاب عن مشروع الإتفاق حتى أصدرت «الفصائل الفلسطينية العشرة»، إثر اجتماع عقده أمناؤها العامون في دمشق في الأول من أيلول، بياناً اعتبر أن مشروع الإتفاق وملحقاته «ما هو إلا انصياع كامل للمقترحات الأمريكية – الإسرائيلية المعبّر عنها، ومنذ سنوات، بالحل عبر الحكم الإداري الذاتي المتجاوز كلياً للحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني»، كون مضمونه «يعني تكريس الإحتلال والسعي لإضفاء الشرعية عليه، من خلال بقاء الأمن والخارجية والمستوطنات والقدس والسيادة بيد العدو وخارج البحث»، وكون عناصره «[تتجاهل] وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة قضيته وأرضه ومصيره داخل فلسطين وفي الشتات، من خلال القفز عن حقه في التحرير والعودة إلى وطنه فلسطين». وبعد أن أشار البيان نفسه إلى مخاطر «التطبيع»، التي يحملها مشروع الإتفاق، كونه «يسعى لأن يجعل من

---

(١٨٢) باستثناء الموقف المعارض الذي أعلنته إيران، استقبل «إعلان المبادئ» بالترحاب، عموماً، على الساحة الدولية. أما على الساحة العربية فقد تباينت المواقف التي اتخذت تجاهه فكانت مصر من أوائل المرحبين بالتوقيع على الإعلان واتخذ الاردن، حتى قبل التوقيع عليه، موقفاً مؤيداً لخصه الملك حسين، في مقابلة متلفزة نشرت نصها صحيفة «الراي» في ٣ أيلول ١٩٩٣، بقوله «نحن لسنا ضد الإتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، ونحن نؤيد القرار الفلسطيني، وقد أذهب إلى أبعد ونشيد بالشجاعة الفلسطينية في اتخاذ هذا القرار ونبارك ما يخدم المصلحة الفلسطينية وما يتفق عليه الفلسطينيون». أما سوريا فقد عرضت موقفها المتحفظ من الإتفاق، بعد توقيعه، على لسان رئيسها حافظ الأسد، في حديث له إلى صحيفة «الاخبار» القاهرية نشرته يومي ٢٠ و٢١/٩/١٩٩٣، ومما جاء فيه: «. . . حدثت المفاجأة التي لم يكن أحد يتوقعها . مفاجأة المباحثات السرية واتفاق غزة – أريحا نعم كانت مفاجأة مؤلمة. خاصة ونحن نعرف اخواننا في الثورة الفلسطينية ربما أكثر من غيرنا من الأشقاء العرب بحكم التعايش اليومي المشترك . لا يوجد أي مبرر لهذه المباحثات السرية، ومن رأيي أنهم خسروا، كما خسر العرب، ولم يربح سوى إسرائيل كل نقطة في الإتفاق تحتاج إلى إتفاق. ما حدث خطوة في طريق طويل. ولذلك قلنا إنه يعود للشعب الفلسطيني حق إقرار ما يراه مناسباً. . . وطبعاً هذا ليس من مبدئي وليس من مبدأ سوريا، لانها مسؤولية كل العرب. . . نحن كنا واضحين تماماً. لم نبارك ولم نؤيد. لم نعارض ولم نقبل. . . أنا أتمنى أن يحقق هذا الإتفاق أكثر مما يستنتج المرء عندما يقرأه، لأن الإتفاق يُبقي كل شيء بيد إسرائيل». وبينما تبنى لبنان أيضاً، على لسان الرئيس الياس الهراوي ووزير خارجيته فارس بويز، موقفاً متحفظاً من الإتفاق وأعربا عن تخوفهما من انعكاساته السلبية على الإقتصاد اللبناني وعلى توطين الفلسطينيين في لبنان، رحبت به، وفي بيان صدر من الرياض في ٥/٩/١٩٩٣، دول مجلس التعاون الخليجي. وفي موقف عربي مشترك، صدر عن مجلس جامعة الدول العربية، الذي اجتمع في القاهرة في ٢١/٩، رحب المجلس بالإتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي واعتبره «خطوة أولى ذات أهمية نحو تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، ينبغي أن تُستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات»، بما يضمن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشريف، وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ وقرارات الشرعية الدولية، وبما يضمن كذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني «بما فيها حق العودة للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة».

انظر مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٣ – ٢٧٣.

الفلسطينيين جسراً لمرور المشروع الصهيوني إلى الوطن العربي»، أكد أن ما قام به ياسر عرفات وفريقه «لا يمثل الشعب الفلسطيني ولا يعبّر عن طموحاته ولا يمثل منظمة التحرير الفلسطينية»، وأن الشعب الفلسطيني سيواصل «الكفاح بكل الأشكال والسبل»، ولن يكون أمامه سوى «خيار التحرير، خيار القدس عاصمة فلسطين»، داعياً إلى عقد مؤتمر وطني عام، من الداخل والخارج، بهدف «حماية القضية الوطنية [الفلسطينية] من التبديد والتصفية، ومن أجل إنقاذ منظمة التحرير الفلسطينية. . .، وحماية ميثاقها الوطني وصياغة خطة عمل تتناسب والتطورات المصيرية المتعلقة بالشعب الفلسطيني»(١٨٣). وفي يوم التوقيع على الإتفاق في واشنطن، أصدرت القيادة الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية، بعد أن أعلنتا عن انسحاب ممثلَي الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بياناً أشار إلى أن ياسر عرفات قد أقدم «على التوقيع على تعهد بوقف العمل المسلح والعنف ومواجهة كل من يواصل التصدي للإحتلال، بما في ذلك وقف الإنتفاضة الشعبية، والتخلي عملياً عن مصير أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ ومشرد فلسطيني خارج الأرض الفلسطينية المحتلة. كما تعهد في الرسالة الرسمية التي وقعها ووجهها إلى رئيس حكومة العدو. . . بتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني وفق الإشتراطات الإسرائيلية»، معتبراً أن الموقعين على الإتفاق قد «خرقوا كل الجوامع المشتركة وجوهر العمل الإئتلافي الوطني وأفرغوا منظمة التحرير الفلسطينية من مضمونها قبل أن يحصلوا على اعتراف إسرائيلي بمنظمة أخرى، هزيلة وهشة وخارجة عن قرارات الإجماع الوطني وتعتمد على تقسيم الشعب بين «داخل» و«خارج» وبين سكان غزة وأريحا من جهة وسكان بقية الضفة الغربية، بما في ذلك القدس العربية، من جهة أخرى»(١٨٤).

وفي ما يتعلق بردود الأفعال الفلسطينية المؤيدة لاتفاق «إعلان المبادئ»، صدر عن الإجتماع الإستثنائي للجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني الذي انعقد في مدينة القدس قبل أسبوع من توقيع الإتفاق رسمياً، بلاغ تضمن موافقة مشروطة عليه، كونه اتفاقاً مشحوناً «بالإحتمالات الإيجابية والسلبية». ففي بلاغها المشار إليه، لحظت اللجنة المركزية للحزب أن الإتفاق يحدد هدف التفاوض في المرحلة النهائية بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي يعني «الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ وتحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين»، وأشارت، في سياق تعدادها للنقاط «الإيجابية» التي تضمنها الإتفاق، إلى الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا وإلى مشاركة سكان القدس العربية في انتخابات المرحلة الإنتقالية وإدراج موضوع القدس على جدول أعمال مفاوضات المرحلة النهائية والموافقة على «مبدأ عودة نازحي عام ١٩٦٧» والموافقة على دخول قوات أمن فلسطينية من الخارج. وخَلُصت، بعد أن شددت على ضرورة الحصول على ضمانات بتوقف نشاطات الإستيطان، إلى أن «إعلان المبادئ»، وعلى الرغم من «قصوره عن تلبية المطالب الوطنية الفلسطينية»، إلا أنه «لا يعرقل مواصلة النضال من أجلها، ويشكل مدخلاً مقبولاً لعملية تفاوض

(١٨٣) المصدر نفسه، ص٢٠٨ – ٢١٠

وكان قد سبق صدور هذا البيان إعلان محمود درويش، في ٢٠ آب ١٩٩٣، استقالته من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وإعلان شفيق الحوت، ممثل المنظمة في لبنان بعد يومين، تعليق عضويته في هذه اللجنة.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص٢١٩ – ٢٢١.

لترجمة هذه المبادئ وصولاً لتسوية سلمية عادلة»، معتبرة، في هذا السياق، أن نجاح المفاوض الفلسطيني في ترجمة تلك المبادئ لصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية «مرهون بمدى قدرة قيادة منظمة التحرير [على] إجراء إصلاح ديمقراطي شامل لأجهزتها ومؤسساتها ووسائل تعاملها مع جماهيرها. . . وعلى مدى تنسيقها وتضامنها مع الأشقاء العرب». وبخصوص الخطوات العملية التي يجب أن تعقب التوصل إلى الإتفاق، اقترح بلاغ حزب الشعب الفلسطيني أن يُعرض الإتفاق على المؤسسات التمثيلية لمنظمة التحرير وعلى قمة عربية طارئة، وأن يؤجل التوقيع النهائي عليه بانتظار نتائج المفاوضات بين إسرائيل والأطراف العربية الأخرى، وذلك «حتى لا يقع الجانب الفلسطيني في خطيئة الإنفراد والخروج على مقتضيات التضامن العربي [الذي] يلحق الضرر بقضية الشعب الفلسطيني ويضعف إمكانيات تحويل الإتفاق لصالح خدمة الأهداف الوطنية الفلسطينية»[(١٨٥)].

وفي حين انطلق بلاغ قيادة حزب الشعب الفلسطيني من وجود نقاط «إيجابية» وأخرى «سلبية» في اتفاق «إعلان المبادئ»، ركز البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، عشية التوقيع الرسمي عليه، على «العناصر الإيجابية» في الإتفاق، ومن بينها كما ورد في النص «تحقيق حل متكامل على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وانسحاب القوات الإسرائيلية خلال عدة أشهر من. . . قطاع غزة ومنطقة أريحا، وإعادة تجميع القوات الإسرائيلية في المناطق الأخرى. . ، ورحيل الحكم العسكري وحل الإدارة المدنية الإسرائيلية لتحل محلها السلطة الفلسطينية والمجلس الفلسطيني المنتخب الذي سيتولى مهامه على جميع أراضي الضفة

(١٨٥) بلاغ صادر عن الإجتماع الإستثنائي للجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني، القدس، ١٩٩٣/٩/٥.

وفي الإجتماع الذي عقده المجلس المركزي الفلسطيني في العاصمة التونسية يومي ١٠ و١١ تشرين الأول ١٩٩٣، لمناقشة «إعلان المبادئ» وإقراره، أعاد الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، بشير البرغوثي، طرح فكرة أن هذا الإعلان يحمل احتمالين، فهو «إما أن يؤدي إلى طريق الإستقلال وإما أن يقودنا إلى جهنم»، والأمر سيتوقف، كما قدّر، على كيفية التعامل معه: «هل سنتعامل معه بطريقة مكتبية إدارية أو نتعامل معه كأداة نضالية، نشاغل الطرف الآخر يومياً على الأرض، وعلى طاولة المفاوضات، بهدف تحسين موقعنا ومركزنا في العملية التفاوضية؟»، مضيفاً. «فهناك ترابط بين الإتفاق وبين أساليب العمل الفلسطيني. ., ذلك أن الكثير من القضايا الموجودة في إعلان المبادئ تحتاج إلى ترجمة. . وإذا كان الإتفاق قد تم بسرية، فإن عملية تنفيذه يجب أن تتم بطريقة علنية، أي بمشاركة الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة وخارجها. . . ولأن المسألة مازالت مسألة صراع، معركة مع الصهيونية ومع إسرائيل. ينبغي إذن أن ننظر إلى الإتفاق نظرة واقعية كي نرى سلبياته وإيجابياته، وكي نحافظ على عوامل القوة لدينا، كي نحافظ على علاقات دولية جيدة وعلاقات عربية جيدة، كما يتوجب أن نعزز وحدتنا الوطنية».

كلمة السيد بشير البرغوثي الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني في المجلس المركزي الفلسطيني، تونس، ١٠ و١١/ ١٩٩٣/١٠، ص١ – ٢.

وتجدر الإشارة إلى أن اجتماع المجلس المركزي، الذي أقر «إعلان المبادئ»، قد انعقد في غياب ممثلي المعارضة الفلسطينية، وتحفظ على نتائجه عدد من أعضاء قيادة حركة فتح البارزين، ومن بينهم هاني الحسن عضو اللجنة المركزية للحركة، الذي أخذ على الإتفاق تركه «الحلول النهائية مفتوحة على كافة الإتجاهات»، وعدم التزام إسرائيل صراحة به بـ«الإنسحاب من الأراضي [المحتلة] في نهاية المرحلة المؤقتة». وكان فاروق القدومي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، قد أعلن هو الآخر معارضته «الكثير من نصوص الإتفاق».

انظر مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٤ – ٢٢٩

وغـزة. . .، كـمـا سـتـتـولى قـوى الأمـن الفلسـطيني، الـتي سـوف تـتـشكل من الداخل والـخـارج، مسؤولياتها عن الأمن الداخلي في عموم الأرض الفلسطينية، وسوف يكفل الإتفاق سيطرة شعبنا على جـمـيع مـقـدراته وشـؤونه [و] عـودة النازحين منذ عـام ١٩٦٧»، مـعـتـبراً – أي بيان اللجنة التنفـيـذية – أن هذه العناصر، وعلى الرغم من «أنهـا لا تحل جـمـيع القـضـايا التي تشكل أسـاس الصراع»، قد ترافقت مع «التمسك بكل حق من حقوقنا ومطالبنا، وفي مقدمتها القدس الشريف، واللاجئون، والمستوطنات، والحدود»، والتي اتفق على بحثها «بعد سنتين من بداية المرحلة الإنتقالية»، ومشدداً على أن إيجاد «حل عادل» لهذه القضايا «المركزية» العالقة، سيبقى شرطاً للوصـول إلى حل نهائي للصراع، الأمر الذي يفرض استمرار «الإلتزام بها وتوثيق كل أشكال التنسيق والعمل المشترك عربياً ودولياً من أجل تحقيقها». ودعا البيان، أخيراً، إلى حماية الوحدة الوطنيـة وتعـزيزها، بمـا يكفل للشـعب الفلسطيني «اجتـيـاز هذا المنعطف، والإنتـقـال نحـو الحل النهائي، وهو قادر على حماية أهدافه والتمسك بها وعلى ضمان تحقيقها»[186].

ومن جهته، اعتبر محمود عباس، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وموقع الإتفاق رسمياً عنها، أن المنظمة قد حصلت من الإسرائيليين، في «إعلان المبادئ» على أمور كثيرة كانوا يعتبرونها من «المحرمات المستحيلة»، معدداً، في هذا السياق، إقرارهم «بوجود الشعب الفلسطيني» و«بحق هذا الشعب في أرضه»، وبمبدأ أن «كل شيء قابل للتفاوض في حينه»، بعد أن كانت هناك – كما ذكر – أمور «تبدو غير خاضعة لهذا المبدأ مثل القدس واللاجئين». وخلص «أبو مازن» إلى أن الإنسحاب الإسرائيلي من «غزة وأريحا أولاً» سيوصل إلى «إنسحاب شامل من جميع الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧»، وأن «الكيان» الفلسطيني «القادم» سيفضي «حتماً» إلى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة[187].

---

(١٨٦) المصدر نفسه، ص٢١٧ – ٢١٩.

(١٨٧) المصدر نفسه، ص٢٢٩ – ٢٣١.

وكـان الإتحـاد الديمـقـراطي الفلسطيني (فـدا) من بين الفـصـائل الفلسطينيـة التي اعـربت عن تأييـدها لاتفـاق «إعـلان المبادئ»، ولاسيما وأن امينه العام، ياسر عبد ربه، كان من أعضاء الحلقة الضيقة التي تابعت تفاصيل الحوارات السرية في أوسلو. وفي وثيقة داخلية لـ«فدا»، صدرت في ١٠ كانون الاول ١٩٩٣، جرى التأكيد أن «إعلان المبادئ»، في جوهره، «ليس سوى انتقال إلى ميدان جديد من الصراع في سبيل الإستقلال والحقوق الوطنية، ومن الخطأ الفادح إضعاف اليقظة الشعبية إزاء المصاعب والمخاطر الكبيرة التي مازالت تعترض، وسوف تعترض، طريق تنفيذه، وإزاء احتمالات إفراغه من مضمونه وتحويله إلى غطاء لتشريع الإحتلال وإدامته»

[الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني]: الإتجاهات السياسية الرئيسية لعمل الحزب وملامح برنامج البناء الديمقراطي للسلطة الوطنية، ١٠ كانون الأول ١٩٩٣، ص١.

خلاصات

كان تاريخ الفكر السياسي الفلسطيني، على مدى قرن من الزمان تقريباً، تاريخ اشكاليات قديمة ـــ متجددة، وتاريخ رهانات. أما الاشكاليات فقد نجمت عن خصوصية القضية الفلسطينية وتداخلاتها؛ وأما الرهانات فقد نبعت، أساساً، من الاختلال الكبير في موازين القوى بين الطرفين الرئيسيين المتصارعين على الأرض الفلسطينية.

***

خلافاً للرأي الشائع في أوساط بعض الباحثين الصهيونيين، لم يكن الفكرالقومي العربي «ردة فعل» على المشروع الصهيوني، بل كان، في الواقع، رداً على النزعة القومية «الطورانية» ومحاولتها فرض «التتريك» على سكان الولايات العربية التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية. أما الاحتكاك المباشر بالمستوطن الصهيوني، على الأرض الفلسطينية، فهو الذي ولدَّ وعياً «وطنياً» فلسطينياً بدئياً، كانت له خصوصية معينة في إطار الفكر القومي العربي النامي في بلاد الشام. ولم يكتمل هذا الوعي ويتجسد في حركة وطنية فلسطينية إلا في مطلع العشرينات اثر قيام الاستعمار الغربي باحتلال وتجزئة سوريا الطبيعية والحؤول دون تحقق الطموح القومي إلى إقامة دولة عربية مستقلة واحدة.

وعلى عكس شقيقاتها في بلدان المشرق العربي الأخرى، التي أخذت تنحو في منتصف الثلاثينات، مع تمسكها بطموحها القومي، نحو بلورة كياناتها «القطرية»، بقيت الوطنية الفلسطينية تنظر إلى استقلال فلسطين في إطار وحدتها مع سوريا، محافظة على نزوع وحدوي كانت له، كما بيّنت أحداث الثورة الكبرى في أعوام ١٩٣٦ ـــ ١٩٣٩، نتائج متناقضة. فهو قد ساهم، من جهة، في تعزيز التضامن الشعبي العربي مع نضال الفلسطينيين، لكنه سهَّل من جهة أخرى، محاولات فرض الوصاية الرسمية العربية على الوطنية الفلسطينية وحدَّ من «استقلالية» قرارها.

ولا شك في أن هذا النزوع الوحدوي، الذي قام على شعور بالحاجة إلى الدعم العربي في معركة غير متكافئة القوى، قد لعب دوراً لا يستهان به في إضعاف الوعي الكياني الفلسطيني. أما العامل الآخر الذي ساهم، هو أيضاً، في إضعاف هذا الوعي فقد تمثل في استنكاف الفلسطينيين

عن قبول أي شكل من أشكال الحكم الذاتي، التي اقترحتها الدولة المنتدبة من دون حماسة كبيرة، كونها كلها كانت تقوم على مبدأ التشارك في الحكم مع «آخر»، ظلت الوطنية الفلسطينية، طوال عهد الانتداب، ترفض الاعتراف به والاقرار بشرعية الحقائق التي صار يوجدها على الارض الفلسطينية.

* * *

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تبيّن بوضوح أن الوطنية الفلسطينية باتت على وشك خسران معركتها الكيانية، كونها قد راهنت على الطرف الذي انهزم في هذه الحرب، في حين راهن خصمها «الآخر» على المنتصر فيها، ولا سيما على الولايات المتحدة الامريكية. وبعد صدور قرار تقسيم فلسطين الدولي، عبرت تيارات الفكر السياسي الفلسطيني المختلفة، باستثناء الشيوعيين، عن رفضها القاطع له، وتمسكت بعروبة فلسطين خالصة.

ونتج عن اعلان دولة اسرائيل، وعن الحرب التي دارت بينها وبين الدول العربية المحيطة بفلسطين، تمزق كيان «فلسطين الانتدابية» وتشتت الشعب الفلسطيني. ولم تفلح، في ما بعد، كل محاولات الوطنية الفلسطينية من أجل الحفاظ على شكل من أشكال التعبير عن كيانية «مستقلة»، ولو على المستوى المعنوي. وفي زمن شهد، بتأثير مباشر من النكبة، مداً قومياً عربياً شاملاً، اختفت تعبيرات هذه الوطنية الفلسطينية، واندفع التيار الشيوعي نحو التكيف مع الواقع الجديد متخلياً عن صفته الفلسطينية، في حين انخرطت غالبية النشطاء الفلسطينيين في الأحزاب والحركات والتيارات القومية، مراهنة على الوحدة العربية سبيلاً إلى التحرير والقضاء على دولة «الآخر»، استناداً إلى شعار: «لا حدود ولا يهود». ومنذ مطلع الخمسينات، صار الطابع العربي للصراع مع اسرائيل يطغى على طابعه الفلسطيني الخاص، وبدأت تبرز تشابكات هذا الصراع الاقليمي بالصراع الدولي بين «الشرق» و«الغرب»، وهو ما عبر عنه التشابك الذي قام بين النضال ضد مشاريع الصلح والنضال ضد الأحلاف العسكرية الغربية.

* * *

وبقيام دولة الوحدة في شباط ١٩٥٨، تصور كثيرون أن الطريق بات ممهداً أمام معركة تحرير فلسطين، ووضع شعار «الثأر» موضع التنفيذ. غير أن القيادة الناصرية، الخارجة لتوها من مواجهة قاسية إبان العدوان الثلاثي، لم تكن مستعدة للدخول في مواجهة جديدة من أجل فلسطين، الأمر الذي دفعها إلى إعادة إبراز الطابع الفلسطيني الخاص للصراع، على حساب طابعه العربي العام، وذلك عبر إحياء كيان سياسي فلسطيني يتحمل هو نفسه المسؤولية الرئيسية عن القضية الفلسطينية. ولا يُشك في أن طرح موضوعة الكيانية الفلسطينية على جدول الأعمال العربي، في وقت كانت تعتمل فيه، في قطاع غزة، بوادر نشوء تنظيم قطري فلسطيني من نوع جديد، قد أعطى دفعة قوية للطامحين إلى انشاء هذا التنظيم، الذين شرعوا، بعد تشكيله، في الاعداد لثورة مسلحة، تنطلق من الشعب الفلسطيني وتجعل قيادتها بين يديه. كما لا يُشك في أن المبادرين إلى تشكيل حركة فتح قد استفادوا من الربط الذي تم، بتأثير التنافس المصري — العراقي، بين موضوعة الكيانية وفكرة فرض السيادة الفلسطينية على مناطق فلسطين الخاضعة

للحكم والادارة العربيين، ليطرحوا تصورهم الخاص لكيان فلسطيني ثوري، «غير خاضع ولا تابع» لأي نظام عربي، يفرض سيادته على «القسم العربي المتبقي من فلسطين»، ويجعل منه قاعدة ارتكاز لمتابعة الثورة المسلحة على طريق تحرير فلسطين.

* * *

غير أن الاجماع العربي الذي تحقق، في نهاية المطاف، على إبراز الكيان الفلسطيني، وقامت على أساسه منظمة التحرير الفلسطينية، في أيار ١٩٦٤، قد استثنى مسألة السيادة من جدول أعمال هذا الكيان الوليد، وفرض على القائمين عليه عدم الفصل بين الوحدة وفلسطين، الأمر الذي عبروا عنه بتوكيد نزوعهم إلى الوحدة والتزامهم بأن لا يكون الكيان الفلسطيني كياناً «انفصالياً» وأن لا يمارس أية سيادة اقليمية على الأرض.

ويبدو أن هذه «الاشتراطات» التي فُرضت على الكيان السياسي الفلسطيني، الناشيء في كنف الوصاية العربية، قد دفعت المعبرين الجدد عن الوطنية القطرية الفلسطينية إلى التعجيل باطلاق رصاصاتهم الأولى، مستفيدين في ذلك من حدثين كبيرين. انهيار تجربة الوحدة المصرية ـــ السورية في عام ١٩٦١، وانتصار ثورة الجزائر المسلحة في العام الذي تلاه. غير أن الشك بقي يحيط بـ«المغامرة» الفلسطينية المسلحة التي انطلقت، ولا سيما وأن القناعة التي كانت تسود آنذاك هي أن تحرير فلسطين سيكون ثمرة العمل العربي المشترك على أساس استراتيجية مواجهة موحدة، تلعب الجيوش العربية الدور الأبرز فيها وتؤدي إلى تصفية «الكيان المصطنع» الغريب. ولم يكن كثيرون، في ذلك الحين، مستعدين لقبول تصور آخر، يرى في العمل الفدائي نواة حرب تحرير شعبية طويلة الأمد، تبدأ بحرب عصابات، تنهك جيش العدو وتعطل مرافقه وتشل سياحته، ثم تتطور إلى مواجهة تامة، تنخرط فيها الجماهير العربية إلى جانب الفلسطينيين، محققة الوحدة العربية على أرض معركة التحرير، ومرغمة، عبر تطورها إلى ثورة حتى النصر، جموع المستوطنين اليهود على الهجرة خارج فلسطين لتحل محلهم جموع اللاجئين الفلسطينيين السائرين في ركب الثورة المظفرة.

* * *

وتغيرت المعطيات كلياً بوقوع حرب حزيران ١٩٦٧، وتزكّى، بسقوط نظرية الحرب النظامية الخاطفة، النهج الذي بشّرت به حركة فتح، وصارت تنبثق تباعاً، وخصوصاً من داخل التيار القومي العربي، منظمات فدائية جديدة اندفع بعضها، بتأثير الهزيمة، إلى محاكاة تجارب ثورية في مواقع أخرى من العالم، كانت تربط الكفاح المسلح بالفكر الماركسي وتعتبر التحرر الوطني شكلاً من أشكال الصراع الطبقي. وليس بعيداً عن محاكاة تجارب الآخرين كذلك، استند الكفاح المسلح الفلسطيني إلى مفهوم «القاعدة الآمنة»، التي تضمن حماية رجال حرب العصابات، وتشكل مرتكزاً ينطلقون منه وقاعدة لتجميع جنود جيش التحرير الشعبي. وكان الرهان الأول أن تقوم هذه «القاعدة الآمنة» في المناطق الفلسطينية التي احتلت في حزيران ١٩٦٧، ثم تحول هذا الرهان، بعد أن بيّنت التجربة صعوبة بل استحالة السيطرة على أجزاء محررة من تلك المناطق، إلى الخارج، وفُرض على الجسم الرئيسي لقوات الثورة الوليدة أن تبقى متركزة على الحدود في

الأردن. وشكّل هذا التحول المبكر، من الداخل إلى الخارج، مظهراً أولياً لأزمة بنيوية صارت الثورة تعاني منها، وأخذت تستفحل مع الوقت.

فالأرض التي كان ينبغي أن تقوم عليها هذه «القاعدة الآمنة» كانت جزءاً من كيان عربي خاضع لنظام حريص على أمنه القطري، وغير مستعد ــ ولا سيما بعد أن وافق على مبدأ التسوية السياسية وأقر واقعياً بشرعية وجود اسرائيل على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ــ للتضحية بسلامة كيانه هذا على حساب مفهوم الأمن القومي الذي طرحته الثورة. وبذلك، انزرعت بذور الصدام الذي أصبح انفجاره مسألة وقت.

* * *

وكان العمل الفدائي، الذي أصبح رمزاً للتحدي في زمن الهزيمة، قد تحول سريعاً، ولا سيما بعد معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨، إلى حركة مقاومة مسلحة، تضم آلاف المقاتلين و تحظى بدعم شعبي، فلسطيني وعربي، واسع. وما أن استمد الفدائي شرعيته من الشعب حتى نجح في أن يفرض نفسه بسهولة على الكيان السياسي الفلسطيني ويتسلم قيادته، محرراً إياه من الوصاية العربية، ومكرساً، بالتعديلات التي ادخلها على ميثاقه، انتصار نهج الوطنية القطرية الفلسطينية المستقلة.

وبطموحه إلى تقديم نفسه، بما في ذلك على الساحة الدولية، ممثلاً للشعب الفلسطيني، طوّر العمل الفدائي، بقيادة حركة فتح، النظرة الفلسطينية إلى «الآخر»، مبدياً استعداده للتعايش معه، بعد أن يتحرر من الصهيونية، في إطار دولة ديمقراطية فلسطينية، يتمتع سكانها جميعاً بالحقوق والواجبات نفسها، وذلك استناداً إلى تقدير عجز عن إدراك طبيعة الصهيونية واستسهل عملية انفكاك هذا «الآخر» عنها. وما من شك في أن الهزيمة العربية القاسية في حزيران، وما بيّنته من استحالة إجلاء المستوطنين اليهود «غير الأصليين» عن فلسطين، قد لعبت دورها في تطوير الوعي الكياني الفلسطيني في هذا الاتجاه. ومع ذلك، فقد بقي هذا الوعي، في تلك الفترة، قاصراً عن تحديد ملامح الدولة المنشودة، كاطار سياسي وقانوني، وموقعها وعلاقاتها عربياً، ولا سيما في ظل بروز معارضة «قومية» نظرت إلى هذه الدولة باعتبارها ترمي إلى تكريس واقع قطري جديد يساهم في تعميق التجزئة.

وظل الوعي الكياني الفلسطيني يشكو ــ كما بيّنت فصول هذا الكتاب ــ من هذا القصور لسنوات طويلة لاحقة، خصوصاً كلما كان يجري التلويح، في معرض تنشيط الجهود السلمية، بمشاريع «كيانات» أو «دويلات» تقوم على «أنصاف الحلول»، ويكون ثمنها، كما جرى التصور، تصفية الكفاح المسلح الفلسطيني والحؤول دون تطوره إلى حرب تحرير شعبية.

فهذا الكفاح المسلح، الذي أحيا القضية وأعاد الثقة إلى النفس وشد الأنظار إليه، أصبح مبرراً للوجود، واختزلت الثورة، في سنواتها الأولى، إلى بندقية، منها تنبع السياسة، وبها تصنع الوحدة الوطنية. ومنذ وقت مبكر، تحول هدف الحفاظ على هذه البندقية إلى هاجس يشغل بال القائمين على الثورة ويقلقهم، ولا سيما كلما لاحت في الأفق، سراباً في الغالب، احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية تزيل آثار عدوان الخامس من حزيران. وبعيشها في ظل هذا الهاجس، أخطأت

الثورة التقدير، ودخلت، في تموز ١٩٧٠، في مواجهة سياسية مع جمال عبد الناصر، اثر قبوله واحدة من أولى «المبادرات» الامريكية، وفقدت بذلك المظلة السياسية العربية التي كانت تشكل، إلى حد كبير، حماية لها.

* * *

وفي ايلول ١٩٧٠، وقع الصدام، ولم يتحقق الرهان على اندفاع الجماهير العربية إلى حماية الثورة — التي تصورت نفسها طليعة الجميع وبديلاً عن حركات وطنية قطرية عديدة — وضمان سلامة قاعدتها. وشكلّت صدامات الأردن الصدمة الكبيرة الأولى التي دفعت الثورة إلى مراجعة حساباتها وتدقيق سياساتها ورؤية الهوة الكبيرة التي كانت قائمة بين طموحاتها من جهة والواقع الملموس من جهة ثانية. وفي سياق عملية المراجعة هذه، تباينت المواقف في تقدير أسباب الهزيمة؛ فانتقد بعضهم النزوع إلى «فلسطنة» المعركة والمبالغة في التوكيد على «قطرية» الثورة، وانحى البعض الآخر باللائمة على التعدد الفصائلي، الناجم — كما قدّر — عن التدخل العربي، ودعا إلى انهاء ظاهرة «التشرذم».

ومع ذلك، فقد برز تلمس أولي عام لضرورة إيلاء اهتمام أكبر للعمل السياسي والنضال الجماهيري، ولم تعد الثورة ترى في الكفاح المسلح «طريقاً وحيداً» للتحرير، بل صارت تنظر إليه باعتباره «الشكل الرئيسي» من أشكال النضال. ومن جهة أخرى، ساهم صدام ايلول في تعزيز تطور الوعي الكياني الفلسطيني بتكريسه هدف إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية برنامجاً رسمياً للثورة.

غير أن تلازم تبني هذا الهدف رسمياً مع دعوة الحفاظ على وحدة الضفتين ، استناداً الى رهان على امكانية استرجاع «القاعدة الآمنة» في الضفة الشرقية ، قد عبًّر عن تناقض كياني واضح، كان لابد من انتظار ظهور معطيات سياسية جديدة كي تتمكن الثورة من تجاوزه . وهذا ما حدث بالفعل مع نشوب حرب تشرين الأول ١٩٧٢ ، التي طرحت على بساط البحث مصير المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

* * *

وفي الواقع، كان قد بدأ يتبلور ، حتى قبل وقوع هذه الحرب، رفض عام لعودة الضفة الغربية الى السيادة الأردنية ، غذّته النزعات «الانفصالية» التي نمت في الداخل بتأثير نتائج صدام ايلول، وعبّر عنه الموقف السلبي الاجماعي الذي اتُخذ من مشروع توحيد «القطرين» في إطار «مملكة عربية متحدة» .

وساهمت عوامل عديدة في دفع الثورة الى تبني نهج المرحلية في أعقاب حرب تشرين ، كان من بينها ادراكها محدودية الفعل العسكري العربي، على الرغم من «الاختراق» الذي تحقق، وحصولها ، من خلال منظمة التحرير ، على اعتراف عربي كونها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وتعمق التفاعل بينها وبين الداخل الفلسطيني، إضافة الى تطور علاقاتها بالاتحاد السوفييتي وشعورها بأن انتقال علاقات القوتين العظميين ، غداة حرب تشرين ، من التوتر الى

الانفراج سيعزز احتمال التوصل الى تسوية سياسية لصراع المنطقة. ولا يُشك في أن الثورة قد راهنت كذلك، ولو لفترة قصيرة من الوقت، على امكانية ربط النفط بفلسطين ، اثر ظهور سلاح النفط العربي لأول مرة في المعركة . وتخلت الثورة ، بتأثير كل هذه العوامل، عن سياسة «كل شيء أو لا شيء» ، وتبنت برنامج إقامة «السلطة الوطنية» على كل جزء من الأرض الفلسطينية تنسحب عنه اسرائيل، مدشنة بذلك مرحلة جديدة في تطور الوعي الكياني الفلسطيني، الذي بقي، مع ذلك، محدوداً ومقيّداً بتقييدات عديدة؛ فأصبحت «السلطة الوطنية» ، التي اشتُرط أن تكون «مقاتلة» ، الاسم الجديد لـ «القاعدة الآمنة» التي ستشكل مرتكزاً لمتابعة الكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين ، ونُظر اليها باعتبارها «خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة» ، وقاعدة رديفة للنضال الذي ستخوضه جبهة وطنية أردنية ـ فلسطينية من أجل إقامة «الحكم الوطني الديمقراطي» في الأردن .

ولم تحل كل هذه التقييدات دون بروز تيار «رفض» قوي، ظل متمسكاً بتقدير سابق مفاده أن مشروع «الدولة الفلسطينية» على جزء من التراب الفلسطيني هو «مؤامرة» امريكية تستهدف تصفية ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني ومنع الثورة من تحقيق هدفها الاستراتيجي بإقامة الدولة الديمقراطية . ولم يكن من شأن اصرار «الآخر» على رفض التجاوب مع كل محاولات الانفتاح، التي قامت بها أطراف فاعلة في الثورة في ذلك الحين، سوى أن يغذي هذا الرفض الفلسطيني ويعزز مواقعه.

* * *

ومهما يكن ، فقد نجحت الثورة ، على قاعدة توجهاتها «الواقعية» الجديدة، في أن تفرض حضورها السياسي وتكرس الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير ، وأعطت النجاحات التي أُحرزت في تلك الفترة قوة دفع جديدة لنضال الداخل، الذي صار يُعتبر بمثابة الركيزة الثانية للثورة.

وتمثلت المفارقة في أن كل ذلك قد تحقق في وقت كان يبتعد فيه سراب التسوية السياسية الشاملة، ولاسيما اثر اندفاع البلد العربي ، الأكبر ثقلاً في الصراع، نحو تبني نهج الحل المنفرد، الذي تزامن مع تفجر الحرب الأهلية في لبنان ، الأمر الذي أدخل الثورة في مرحلة دفاع عن النفس. وكانت الثورة ، بعد صدام ايلول، قد نقلت جسمها المسلح الى لبنان، مراهنة على أن تجعل من هذا البلد «قاعدة آمنة» جديدة لها . وشيئاً فشيئاً ، أخذت الثورة، ليس بعيداً عن دفع الحركة الوطنية اللبنانية، تنخرط في الحرب الأهلية، وأغراها الفراغ السياسي والعسكري الذي نشأ بالسعي الى ملئه، مما أنهكها وضاعف أعباءها وضخّم مؤسساتها العسكرية والمدنية وعمّق ظاهرة النمو العمودي بين صفوفها. وبعودة «سراب» التسوية السياسية، اثر صعود ادارة امريكية جديدة الى سدة الحكم لوّحت بفكرة «وطن» للفلسطينيين ، شعرت الثورة أن الوقت قد حان كي تزيل «الغموض» الذي اكتنف برنامجها المرحلي ؛ فاستبدلت شعار «السلطة الوطنية» بشعار «الدولة الفلسطينية المستقلة» على التراب الوطني، متجاهلة الاشارة الصريحة الى الهدف الاستراتيجي ، وقافزة عن تحديد علاقات هذه الدولة العتيدة بمحيطها العربي. وذهبت الى أبعد من ذلك عندما

عبّرت عن استعدادها للتفاوض والمشاركة في المؤتمر الدولي، بل وصارت تفكر بصيغ بديلة لصيغة المشاركة المستقلة، وكرست انفتاحاً جديداً، رسمياً هذه المرة، على «الآخر» من خلال تثبيت مبدأ التنسيق والتعاون مع القوى اليهودية «الديمقراطية والتقدمية».

***

غير أن كل هذه المرونة التي أُبديت لم تنفع في إحداث أي تغيير على موقف هذا «الآخر»، الذي بقي يتعامل مع الفلسطيني بلغة وحيدة هي لغة النار والحديد، مؤكداً، بذلك، أن جذور الرفض الصهيوني للحقيقة الفلسطينية أقوى بما لا يقاس من جذور الرفض الفلسطيني، والعربي، للحقيقة الصهيونية.

وبإقدام زعيم الدولة العربية الكبرى على مبادرته «التاريخية»، أُخرجت مصر من دائرة الصراع، وتكرس، من خلال كمب ديفيد، نهج الحل المنفرد، ووضع الفلسطيني، منذ ذلك الحين، أمام خيار الحكم الذاتي في الضفة والقطاع المرتبط بالأردن، الأمر الذي عنى، في ما عناه، إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من معادلة التسوية وإيصاد الباب في وجه قيام الكيان الفلسطيني المستقل وصاحب السيادة على الأرض. وأدى تزامن التوقيع على الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي المنفرد مع تحوّل علاقات القوتين العظميين من الانفراج الى التوتر الى اسقاط الرهان الفلسطيني على التسوية، وباتت المهمة الرئيسية المطروحة على جدول أعمال الثورة البحث عن سبل حماية الذات والحفاظ على المكاسب المحققة.

وتسبب «الانفراد» المصري، وما رافقه من اشتداد حدة المجابهة الدولية في المنطقة، في إحداث استقطاب وفرز على الصعيدين العربي والاقليمي، تركا تأثيراً مباشراً على الساحة الفلسطينية، تجلى في بروز خلاف سياسي حاد حول سبل التصدي لتحديات مرحلة ما بعد كمب ديفيد. وشهدت الثورة عملية إعادة اصطفاف لقواها؛ فاندفع بعضهم، من منطلق شعور بأن الأردن بات هو «الممر الاجباري»، نحو الانفتاح على هذا البلد وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق معه، وسعى، في الوقت نفسه، الى الانفتاح على اوروبا الغربية، التي اتخذت بلدانها موقفاً متمايزاً الى حد ما عن الموقف الامريكي، آملاً في أن يساعد هذا الانفتاح على فك الحصار الذي ضُرب على منظمة التحرير أو اضعافه على الأقل.

***

وتبيّن سريعاً أن كل هذه الخطوات «الانفتاحية»، التي تواقتت مع صدور اشارات عربية جديدة ـ من جانب السعودية هذه المرة ـ الى قبول العيش بسلام مع «الآخر»، لم تحل دون وقوع حرب «التصفية»، التي أفقدت الثورة نهائياً «قاعدتها الآمنة» في لبنان، وجعلتها، أكثر من أي وقت مضى، عرضة لتأثيرات المحاور العربية المتناقضة. وبانهيار الإجماع الهش، الذي كان من تعبيراته الاتفاق العام على العلاقة الكونفدرالية المستقبلية مع الأردن، انقسمت الثورة على نفسها، واستفحل الخلاف السياسي بين صفوفها حول اشكاليات قديمة ـ متجددة، تمحورت حول علاقة القطري بالقومي وما تفرع عنها من ثنائيات ولاسيما ثنائية الهيمنة / الاستقلالية. لكن الخلاف السياسي الأشد كان، في الواقع، حول مسألة التحرك السياسي مع الأردن عبر صيغة

الوفد المشترك . ولم يكتف التنظيم «القائد» للثورة بقبول هذه الصيغة ـــ التي عنت استعداده للتنازل عن التمثيل الفلسطيني المستقل ـــ ، بل ذهب الى أبعد من ذلك بتعبيره الصريح عن قبول وجود «الآخر» ضمن حدود آمنة، في ما لو تحقق الربط بين قرار ٢٤٢ الشهير وحق تقرير المصير الفلسطيني.

وخاب، مرة جديدة، الرهان على تغيير موقف هذا «الآخر» ـــ ومن وقف وراءه ـــ الذي بقي مصراً على تقزيم الحقيقة الفلسطينية الى حكم ذاتي لسكان الضفة والقطاع ، دون القدس، ومعتبراً أن ميدان المعركة هو مكان اللقاء الوحيد مع الثورة والمعبر عنها . وفي لحظة خُيِّل فيها للكثيرين أن حرب «التصفية» قد استكملت أهدافها، اندلعت انتفاضة الداخل معيدة الروح الى جسد الثورة، ومحررة إياها نهائياً، بتكريسها انتقال مركز ثقل النضال من الخارج الى الداخل، من «هاجس» الهيمنة العربية.

* * *

ولعبت هذه الانتفاضة، التي تواكبت مع طور جديد راسخ من أطوار الانفراج الدولي ، دوراً بارزاً في جعل برنامج الثورة يتوافق ، توافقاً لا لُبس فيه ، مع الشرعية الدولية، الأمر الذي ساعد على تجاوز القصور المزمن الذي عانى منه الوعي الكياني الفلسطيني طويلاً؛ فتحددت حدود الدولة الفلسطينية العربية العتيدة، التي أُعلن «استقلالها» على قاعدة مبدأ «دولتين لشعبين»، وتم الاعتراف العلني بوجود «الآخر» ضمن حدود آمنة.

وعلى الرغم من هذا التنازل الكبير، الذي عبَّر عن استبدال منطق «العدل المطلق» بمنطق «العدل التاريخي الممكن» لم يحد «الآخر» عن موقفه المتعنت ، رافضاً بإصرار الاقرار بحق الفلسطيني في الاستقلال والسيادة، الأمر الذي وضع «مبادرة» الثورة السلمية أمام طريق مسدود .

وبينما كانت الثورة تبحث بصعوبة عن خيارات بديلة، في وقت صارت فيه انتفاضة الداخل تعاني من الانهاك ، اندلعت حرب الخليج الثانية وطُرحت مسألة الربط؛ فاندفعت الثورة على عجل، يحدوها أمل قديم ـــ متجدد، للرهان على ربط النفط العربي بفلسطين معبرة، بتجاوزها الحرص على الاجماع العربي وانخراطها في أحد المحاور العربية، عن سوء تقدير تبين ، في ما بعد، أن نتائجه كانت وخيمة عليها.

ودخلت الثورة، بخروجها مهزومة مع الذي انهزم في هذه الحرب، مرحلة من أصعب وأقسى مراحل تاريخها، وفُرض عليها حصار، عربي ودولي ، لا سابق له ، جعل كثيرين يعتقدون أنه لن تقوم لها قائمة من بعده. وشجعت نتائج حرب الخليج الادارة الامريكية ، التي باتت بانتهاء الحرب الباردة القوة العظمى الوحيدة في العالم، على السعي الجدي، ربما للمرة الأولى منذ حزيران ١٩٦٧، الى التوصل الى تسوية سياسية شاملة للصراع في المنطقة، وجوهره القضية الفلسطينية، تضمن المصالح الامريكية وتلبي المتطلبات «الأمنية» الاسرائيلية. ولا يُشك في أن هذا المسعى الامريكي قد انطلق من تقدير مفاده أن الثورة لم تعد قادرة على تشكيل عقبة في وجه مثل هذه التسوية، وستكون مستعدة لقبول كل ما يُعرض عليها، أو بالأحرى الشيء الوحيد

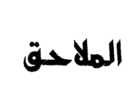
المعروض عليها وهو الحكم الذاتي، كتعبير عن «الكيان»، والوفد المشترك كصيغة للمشاركة في المفاوضات .

وظهر أن هذا التقدير كان في محله، وقبلت الثورة، أو قواها المؤثرة، الشروط الأمريكية ، ولاسيما بعد أن أجمع العرب الآخرون على قبول التصور الامريكي للحل ومساراته ، وغاب عن ساحة التأثير الحليف الدولي الذي كان يوازن في الماضي الضغط الامريكي .

***

وجوبهت المفاوضات التي دارت على أساس هذه الشروط بمعارضة شديدة ، لم يضعفها الحضور والأداء الفلسطينيان المتميزان في مؤتمر السلام، وكان رأس حربتها، هذه المرة، رفض «اسلامي»، يعتبر فلسطين أرض «وقف إسلامي»، لا يجوز التفريط بأي شبر منها، ويرى الحل في إقامة «دولة إسلامية» عليها. وقد صار هذا التيار يحتل موقعاً مؤثراً على ساحة الفعل الفلسطيني ، وبيّن ظهوره وتنامي تأثيره أن رفض «الآخر» الاعتراف بالحق الفلسطيني ، على قاعدة الشرعية الدولية، سيبقى يولّد رفضاً فلسطينياً وعربياًيتخذ ، حسب المراحل والسياقات ، أشكالاً مختلفة، الأمر الذي يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إغلاق باب هذا الصراع قبل التوصل الى حل شامل يعيد كل الأرض المحتلة، منذ العام ١٩٦٧، إلى أصحابها ويضمن قيام كيان فلسطيني مستقل وكامل السيادة، يجعل من فلسطين أرض «دولتين لشعبين».

وهذه الحقيقة يمكن استخلاصها من تجربة سنتين مرتا الآن على حل «المجازفة التاريخية» والإنفراد الفلسطيني الذي دشّنه التوقيع على اتفاق «إعلان المبادئ» ورسائل «الاعتراف المتبادل»؛ اذ لم يثبت بعد أن هذا الحل الجزئي والانتقالي ، على الرغم من كونه قد ضمن تحرير جزر صغيرة ومتناثرة من الأرض الفلسطينية وأقام عليها سلطة وطنية فلسطينية، قد حقق الآمال التي انعقدت عليه وقرّب لحظة إنهاء هذا الصراع المفتوح منذ قرن من الزمان تقريباً.


الملاحق

الملحق الأول

بسم الله الرحمن الرحيم
الميثاق القومي الفلسطيني*

مقدمة

نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي خاض معارك ضارية متصلة من اجل الحفاظ على وطنه والدفاع عن شرفه وكرامته، والذي قدم عبر السنين قوافل متتابعة من الشهداء الخالدين، وسطر اروع صفحات البذل والتضحية والفداء، نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي تألبت عليه عوامل الظلم والشر والعدوان، وتآمرت عليه قوى الصهيونية العالمية والاستعمار، وعملت على تشريده واغتصاب دياره واراضيه واستباحة حرماته وانتهاك مقدساته، فما استكان او لانت له قناة، نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي آمن بعروبته وبحقه في استخلاص وطنه وتحقيق حريته وكرامته، وصمم على حشد قواه وتعبئة كل جهوده وطاقاته من اجل متابعة نضاله والسير قدماً على طريق الجهاد المقدس حتى يتحقق له النصر النهائي الكامل، نحن الشعب العربي الفلسطيني، استناداً إلى حقنا في الدفاع عن النفس واسترداد الوطن السليب بكامله وهو الحق الذي اقرته الاعراف والمواثيق الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة، وتطبيقاً لمبادئ حقوق الانسان، وادراكاً منا لطبيعة العلاقات السياسية الدولية، بمختلف ابعادها ومراميها، واعتباراً للتجارب التي حلت في كل ما يتعلق باسباب النكبة واساليب مجابهتها، انطلاقاً من الواقع العربي الفلسطيني، ومن اجل عزة الانسان الفلسطيني وحقه في الحياة الحرة الكريمة، وشعوراً منا بالمسؤولية القومية الخطيرة الملقاة على عاتقنا، من اجل هذا كله، نحن الشعب العربي الفلسطيني نملي هذا الميثاق القومي الفلسطيني ونعلنه، ونقسم على تحقيقه.

مادة ١. فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الاقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير.

مادة ٢. فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ.

مادة ٣. الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزأ من الامة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها، وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة.

مادة ٤. شعب فلسطين يقرر مصيره، بعد ان يتم تحرير وطنه، وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره.

مادة ٥. الشخصية الفلسطينية صفة اصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الاباء الى الابناء.

مادة ٦. الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧، سواء من اخرج منها او بقي فيها، وكل من ولد لاب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

---

* ملف وثائق فلسطين. الجزء الثاني ١٩٥٠ – ١٩٦٩، القاهرة، ص١٢٧٥ – ١٢٧٨.

مادة ٧- اليهود الذين هم من اصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين اذا كانوا راغبين بان يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين.

مادة ٨- ان تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية واجب قومي رئيسي ويجب اتخاذ جميع وسائل التوعية والتثقيف لتعريفه بوطنه تعريفاً روحياً عميقاً يشده على الدوام الى وطنه شداً وثيقاً راسخاً.

مادة ٩- المذاهب العقائدية سياسية كانت او اجتماعية او اقتصادية لا تشغل اهل فلسطين عن واجبهم الاول في تحرير وطنهم والفلسطينيون جميعاً جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية.

مادة ١٠- يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير، وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مادة ١١- الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه ان يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وان ينمي الوعي بوجودها وان يناهض اياً من المشروعات التي من شأنها اذابتها أو اضعافها.

مادة ١٢- الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي الى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي الى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً الى جنب.

مادة ١٣- ان مصير الامة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الامة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

مادة ١٤- ان تحرير فلسطين، من ناحية عربية، هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الامة العربية باسرها حكومات وشعوباً وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني، ومن اجل ذلك فان على الامة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة ان تبذل للشعب العربي الفلسطيني العون والتأييد وتوفر الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه.

مادة ١٥- ان تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيء للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على اساس العنصر أو اللون او اللغة او الدين. ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين يتطلعون الى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

مادة ١٦- ان تحرير فلسطين، من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الامم المتحدة. من اجل ذلك فان الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع الى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لاعادة الاوضاع الشرعية الى فلسطين واقرار الامن والسلام في ربوعها، وتمكين اهلها من ممارسة السيادة

الوطنية والحرية القومية.

مادة ١٧- أن تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من اساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ العامة التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

مادة ١٨- يعتبر باطلاً كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وان دعوى الروابط التاريخية او الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح وان اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فان اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها.

مادة ١٩- الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها، عدوانية وتوسعية في اهدافها، عنصرية تعصبية في تكوينها، وفاشستية بمراميها ووسائلها. وان اسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار، مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الاوسط خاصة، وللاسرة الدولية بصورة عامة. ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين جديرون بعون الاسرة الدولية وتأييدها.

مادة ٢٠- ان دواعي الامن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لاوطانهم ان تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

مادة ٢١- يؤمن الشعب الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الانسانية وحق الشعوب في ممارستها ويؤيد جميع المساعي الدولية التي تهدف الى اقرار السلم على اساس الحق والتعاون الدولي الحر.

مادة ٢٢- يؤمن الشعب الفلسطيني بالتعايش السلمي على اساس الوجود الشرعي. اذ لا تعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار.

مادة ٢٣- تحقيقاً لاهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين، وفق النظام الاساسي لهذه المنظمة.

مادة ٢٤- لا تمارس هذه المنظمة اية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الاردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة. وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية.

مادة ٢٥- تكون هذه المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من اجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

مادة ٢٦- تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب امكانياتها ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة عربية.

مادة ٢٧- يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

مادة ٢٨- يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

مادة ٢٩- لا يعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من اجل هذا الغرض.

[القدس، ١٩٦٤/٥/٢٨]

الملحق الثاني

الميثاق الوطني الفلسطيني*

١ ـ يطلق على هذا الميثاق اسم «الميثاق الوطني الفلسطيني».

مواد الميثاق:

المادة ١. فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

المادة ٢. فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ.

المادة ٣. الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض ارداته واختياره.

المادة ٤. الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء وإن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانهما.

المادة ٥. الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة دائمة في فلسطين حتى عام ١٩٤٧، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد من أب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة ٦. اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين.

المادة ٧. الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة. وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

المادة ٨. المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة ٩. الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة

* وثائق فلسطين ١٨٣٩ - ١٩٨٧، دائرة الثقافة - منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٧، ص٢٤٣ - ٢٤٧.

الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة ١٠. العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعملية الفلسطينية وتنظيمها واشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة ١١. يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة ١٢. الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة ١٣. الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي الى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي الى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة ١٤. مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة ١٥. تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والامبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة ١٦. تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة ١٧. تحرير فلسطين، من ناحية انسانية، يعيد إلى الانسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الانسان وحريته في العالم.

المادة ١٨. تحرير فلسطين، من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس. من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لاعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن

والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة ١٩. تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧م. وقيام اسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة ٢٠. يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وإن دعوى الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً وليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها.

المادة ٢١. الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها.

المادة ٢٢. الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها وفاشية نازية في وسائلها، وإن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للامبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع. ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والأمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة ٢٣. دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة ٢٤. يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقريرالمصير والكرامة الانسانية وحق الشعوب في ممارستها.

المادة ٢٥. تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة ٢٦. منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة ٢٧. تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب امكانياتها وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة ٢٨. يؤكد الشعب العربي الفلسطيني اصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة ٢٩. الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة ٣٠. المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة ٣١. يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة ٣٢. يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها وإختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة ٣٣. لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

[١٩٦٨/٧/١٧]

الملحق الثالث

البرنامج السياسي المرحلي*

المقر من المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثانية عشرة

١٩٧٤/٦/٨

إن المجلس الوطني الفلسطيني:

انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر في الدورة الحادية عشرة المنعقدة في الفترة ما بين ٦ ـ ١٢ يناير سنة ١٩٧٣، ومن الايمان باستحالة اقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، يقرر المجلس ما يلي:

١ ـ تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من القرار ٢٤٢ الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.

٢ ـ تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على [أي] جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

٣ ـ تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

٤ ـ إن أية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

٥ ـ النضال مع القوى الوطنية الأردنية لاقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها اقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

٦ ـ تناضل منظمة التحرير لاقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.

٧ ـ على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة العربية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

٨ ـ تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

٩ ـ تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم

* وثائق فلسطين ١٨٣٩ – ١٩٨٧، دائرة الثقافة ـ منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٧، ص٣٤٨ ـ ٣٤٩.

العالمية لاحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الامبريالية...

١٠ ـ على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكّن من تحقيق هذه الأهداف.

هذا وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، وإذا ما نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني فعندئذٍ يدعى المجلس إلى دورة استثنائية للبت فيه.

الملحق الرابع

الاعلان السياسي*

ان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة، «دورة الشهيد كمال جنبلاط»، انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية السابقة، ومن الحرص على الانتصارات والمكتسبات السياسية التي حققتها م.ت.ف على الصعيدين العربي والدولي خلال الفترة التي تلت دورته الثانية عشرة وبعد دراسة ومناقشة آخر تطورات قضية فلسطين ومختلف اوجه نشاطات الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية داخلياً وعربياً ودولياً، وكذلك الوضعين العربي والدولي وتأكيداً على دعم مسيرة النضال الوطني الفلسطيني وتحقيق أهدافه في جميع الميادين والمحافل العربية والدولية، فان المجلس الوطني الفلسطيني يؤكد ما يلي:

اولاً: يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني ان قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي - الصهيوني واساسه، وان قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ يتجاهل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة في وطنه، ولذلك فان المجلس الوطني يؤكد رفضه لهذا القرار ورفض التعامل على اساسه عربياً ودولياً.

ثانياً: يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني موقف م.ت.ف من تصميمها على مواصلة الكفاح وما يترافق معه من اشكال النضال السياسي والجماهيري لتحقيق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني.

ثالثاً: يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني ان النضال في الاراضي المحتلة بكافة اشكاله العسكرية والسياسية والجماهيرية يشكل الحلقة المركزية في برامجه النضالية، وعلى هذا الاساس تناضل م.ت.ف من أجل تصعيد الكفاح المسلح في الاراضي المحتلة، وتصعيد كافة اشكال النضال الاخرى المترافقة معه وتقديم جميع اشكال الدعم المادي والمعنوي لجماهير شعبنا في الارض المحتلة، من اجل تصعيد هذا الكفاح ودعم صمودها لدحر الاحتلال وتصفيته.

رابعاً: يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني موقف م.ت.ف برفض جميع اشكال التسويات الاستسلامية الامريكية وكافة المشاريع التصفوية، ويؤكد تصميم م.ت.ف على التصدي لافشال اي تسوية تتم على حساب حقوق شعبنا الوطنية والثابتة، ويطالب الامة العربية بتحمل مسؤولياتها القومية وحشد جميع طاقاتها لمواجهة هذه المخططات الامبريالية الصهيونية.

خامساً: يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على أهمية وضرورة الوحدة الوطنية عسكرياً وسياسياً بين جميع فصائل الثورة الفلسطينية في اطار م.ت.ف، لكونها شرطاً اساسياً من شروط الانتصار، ولذلك يتوجب ترسيخ الوحدة الوطنية على مختلف المستويات وجميع الاصعدة على قاعدة الالتزام بهذه القرارات ووضع البرامج الكفيلة بتنفيذ ذلك.

سادساً: يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني حرصه على حق الثورة الفلسطينية بالتواجد على ارض

---

* الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص٩٧ - ٩٨.

لبنان الشقيق في اطار اتفاقية القاهرة وملاحقها المبرمة بين م.ت.ف والسلطات اللبنانية، كما يؤكد تمسكه بتنفيذها نصاً وروحاً، بما فيها الحفاظ على سلاح الثورة وامن المخيمات. ويرفض اي تفسير لهذه الاتفاقية وملاحقها من جانب واحد مع حرصه على سيادة لبنان وامنه.

سابعاً: يحيي المجلس الوطني الفلسطيني الشعب اللبناني الشقيق البطل ويؤكد حرص م.ت.ف على وحدة ترابه وشعبه وامنه واستقلاله وسيادته وعروبته، ويؤكد اعتزازه بمساندة هذا الشعب الشقيق البطل لـ م.ت.ف التي تناضل من اجل استرداد شعبنا لحقوقه الوطنية في وطنه وحقه في العودة اليه، ويؤكد بشدة على ضرورة تعميق وترسيخ التلاحم بين جميع القوى الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية.

ثامناً: يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تقوية الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية وتعميق التلاحم مع جميع القوى الوطنية العربية المشاركة في جميع اقطار الوطن العربي، كذلك ضرورة تصعيد النضال العربي المشترك، والارتقاء بصيغة دعم الثورة الفلسطينية لمواجهة مخططات الامبريالية والصهيونية.

تاسعاً: يقر المجلس الوطني الفلسطين تعزيز النضال والتضامن العربي على قاعدة النضال ضد الامبريالية والصهيونية والعمل على تحرير كافة الاراضي العربية المحتلة، والالتزام بدعم الثورة لاسترداد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني دون صلح او اعتراف.

عاشراً: يؤكد المجلس الوطني حق م.ت.ف في ممارسة مسؤولياتها النضالية على المستوى العربي والقومي وعبر اية ارض عربية في سبيل تحرير الارض المحتلة.

حادي عشر: يقرر المجلس الوطني الفلسطيني مواصلة النضال من اجل استعادة الحقوق الوطنية لشعبنا وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني.

ثاني عشر: يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على اهمية تعزيز التعاون والتضامن مع البلدان الاشتراكية والدول غير المنحازة والدول الاسلامية والدول الافريقية ومع جميع حركات التحرر الوطنية في العالم.

ثالث عشر: يحيي المجلس الوطني الفلسطيني مواقف ونضالات جميع الدول والقوى الديمقراطية التي وقفت ضد الصهيونية بصفتها شكلاً من اشكال العنصرية وضد ممارساتها العدوانية.

رابع عشر: يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على اهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية في داخل الوطن المحتل وخارجه التي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة ويدعو جميع الدول والقوى المحبة للحرية والعدل والسلام في العالم الى قطع جميع اشكال المساعدة والتعاون مع النظام الصهيوني العنصري ورفض الاتصال به وبأدواته.

خامس عشر: ان المجلس الوطني الفلسطيني، آخذاً بعين الاعتبار الانجازات التي تمت على الساحتين العربية والدولية منذ انتهاء الدورة الثانية عشرة للمجلس، وبعد استعراض التقرير السياسي المقدم من اللجنة التنفيذية يرى ما يلي:

آ ـ يؤكد حرصه على حق م.ت.ف للاشتراك بشكل مستقل ومتكافئ في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي الصهيوني، بغرض تحقيق حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف، وهي الحقوق التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة منذ سنة ٧٤ وخاصة القرار ٣٢٣٦.

ب ـ يعلن المجلس الوطني الفلسطيني ان اي تسوية او أتفاق يمس حقوق شعبنا الفلسطيني في غيابه باطلة من أساسها.

عاشت الثورة الفلسطينية

عاشت الوحدة الوطنية الفلسطينية بين فصائل الثورة

المجد والخلود لشهدائنا الابرار

وثورة حتى النصر

المجلس الوطني الفلسطيني
الدورة الثالثة عشرة
دورة الشهيد كمال جنبلاط
١٩٧٧/٣/٢٠

الملحق الخامس

إعلان الاستقلال*

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على ارض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور، وابدع وجوده الانساني والوطني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة ... فعلى الرغم مما اثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات.. من مطامح ومطامع غزوات كانت تؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن.

مطعّماً بسلالات الحضارة وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والانسان وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، أعلى على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق، ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل الى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه، ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطولياً لارادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة، كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة اخرى أن العدل وحده لا يسير عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الاكذوبة القائلة «ان فلسطين هي ارض بلا شعب». وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي، في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان ١٩٢٣، قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده، وبحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧، الذي قسّم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الاسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية، وإقتلاع غالبية

* مشروع السلام الفلسطيني، القاهرة، شركة الفجر للطباعة، يناير (كانون الثاني) ١٩٨٩، ص١٠ ـ ١٥

الفلسطينيين وتشريدهم من ديارهم بقوة الارهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية، ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة على ارض وطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال. ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته ـ لقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الارادة الوطنية اطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها، والمنظمات الاقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الايمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الاجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الاسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية، في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من ابرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة، مع الصمود الاسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الادراك الانساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، واسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف و من خمول الضمير، وحاصرت العقلية الاسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والارهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة، يبلغ الزمن الفلسطيني احدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة، وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة اخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق ارضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات اجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق ارضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق ارضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف. إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين اينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على اساس حرية الرأي وحرية تكوين الاحزاب ورعاية الاغلبية حقوق الاقلية واحترام الاقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على اساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى اساس الوفاء الكامل

لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الاديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية. هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة، وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد ابناء امتها مساعدتها على إكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وبالإعلان العالمي لحقوق الانسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الإنحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين انها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أوثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسئولية خاصة اتجاه الشعب العربي الفلسطيني، ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية ان تعينها على تحقيق اهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية.

كما تعلن، في هذا المجال، انها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وانها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الارهاب، أو باستعمالها ضد سلامة اراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة اراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨، ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين اضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العنيد، واستشهدوا من اجل ان يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على ايدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: اطفالنا، وشيوخنا، وشبابنا، اسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا و حياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد ارواح شهدائنا الابرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال.

اننا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه، ليظل ابداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائماً وطناً حرا لشعب من الأحرار.

[بسم الله الرحمن الرحيم]

﴿قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء

وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير﴾

❖ صدق الله العظيم❖

المجلس الوطني الفلسطيني

الجزائر ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨

الموافق ٥ ربيع الثاني ١٤٠٩

الملحق السادس

إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية
(المسودة النهائية المتفق عليها في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٩٣)*

إن حكومة دولة اسرائيل والفريق الفلسطيني («في الوفد الأردني - الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط») («الوفد الفلسطيني») ممثلاً الشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية :

المادة ١: هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب، («المجلس»)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي الى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي الى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

المادة ٢: إطار الفترة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

المادة ٣: الانتخابات

١ - من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس في إشراف ومراقبة دوليين متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

٢ - سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق ١ بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ .

٣ - هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .

المادة ٤: الولاية

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية

* مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد ١٦ ، خريف ١٩٩٣ . ص١٧٥ - ١٨٣.

واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة ٥: الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

١ ـ تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ ـ سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

٣ ـ من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤ ـ يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

المادة ٦: النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

١ ـ فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية الى الفلسطينيين المخولين هذه المهمة كما هو مفصل هنا. سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية الى حين تنصيب المجلس.

٢ ـ مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية : التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة . سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق وإلى أن يتم تنصيب المجلس يمكن الطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسؤوليات اضافية حسبما يتفق عليه.

المادة ٧: الاتفاق الانتقالي

١ ـ سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية («الاتفاق الانتقالي»).

٢ ـ سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس وعدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية الى المجلس . وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً للمادة ٩ المذكورة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣ ـ سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه سابقاً ووفقاً للمادة ٦ المذكورة أعلاه .

٤ ـ من أجل تمكين المجلس من النهوض، بالنمو الاقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه إضافة الى أمور أخرى بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء وسلطة ميناء غزة البحري وبنك فلسطيني للتنمية ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات وسلطة فلسطينية للبيئة وسلطة فلسطينية

للأراضي وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥ ـ بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة ٨: النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية بينما ستستمر اسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة ٩: القوانين والأوامر العسكرية

١ ـ سيخول المجلس سلطة التشريع وفقاً للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة اليه.

٢ ـ سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

المادة ١٠: لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية

من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ لجنة إرتباط مشتركة اسرائيلية فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات .

المادة ١١: التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل سيتم انشاء لجنة اسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة ١٢: الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم . وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام. وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

المادة ١٣: إعادة تموضع القوات الإسرائيلية

١ ـ بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى انسحاب القوات الاسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة ١٤.

٢ ـ عند إعادة موضعة قواتها العسكرية ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب اعادة تموضع قواتها

العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

٣ - وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة ٨ أعلاه.

المادة ١٤: الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة اريحا

ستنسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

المادة ١٥: تسوية المنازعات

١ - ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أي اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستتشكل وفقاً للمادة العاشرة أعلاه.

٢ - إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

٣ - للطرفين أن يتفقا على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق على التحكيم ومن أجل هذا الغرض وبناء على اتفاق الطرفين سينشئ الطرفان لجنة تحكيم .

المادة ١٦: التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في ما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعددة أداة ملائمة للنهوض بـ «خطة مارشال» وببرامج إقليمية وبرامج أخرى بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار اليه في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع.

المادة ١٧: بنود متفرقة

١ - يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢ - جميع البرتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

أبرم في واشنطن العاصمة يوم ١٩٩٣/٩/١٣.

عن حكومة اسرائيل/ عن الوفد الفلسطيني

الشاهدان: الولايات المتحدة الأميركية/ الفيدرالية الروسية

الملحق الأول

بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

١ - فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقاً لاتفاق بين الطرفين.

٢ ـ وبالإضافة يجب أن يغطي الاتفاق حول الانتخابات القضايا التالية من بين أمور أخرى.

أ ـ النظام الانتخابي .

ب ـ صيغة الإشراف والمرافقة الدولية المتفق عليها وتركيبتها الفردية .

ج ـ الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام وإمكان الترخيص لمحطة بث إذاعي وتلفزي .

٣ ـ لن يتم الإجحاف بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرحلين («النازحين») الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية.

الملحق الثاني

بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا

١ ـ سيعقد الطرفان اتفاقاً ويوقعانه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا . وسيتضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا على إثر الانسحاب الإسرائيلي.

٢ ـ ستنفذ اسرائيل انسحاباً مجدولاً وبسرعة متصاعدة لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا يبدأ فوراً مع توقيع الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق.

٣ ـ سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه من جملة أمور أخرى:

أ ـ ترتيبات لنقل هادئ وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية الى الممثلين الفلسطينيين .

ب ـ بنية السلطة الفلسطينية وصلاحياتها ومسؤولياتها في هذه المجالات في ما عدا الأمن الخارجي والمستوطنات والإسرائيليين والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك .

ج ـ ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محلياً ومن الخارج (حاملي جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر). إن الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية القادمين من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.

د ـ حضور دولي أو أجنبي موقت وفقاً لما يتفق عليه.

هـ ـ إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية اسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل .

و ـ برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي يشمل إقامة صندوق طوارئ لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي.

وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليميين والدوليين لدعم هذه الأهداف.

ز ـ ترتيبات لممر آمن للأفراد وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا .

٤ ـ الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين في ما يتعلق بمعابر:

أ ـ غزة ـ مصر

ب ـ أريحا ـ الأردن.

٥ ـ المكاتب المسؤولة عن الاضطلاع بصلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها حسب هذا الملحق الرقم ٢ والمادة ٦ من إعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة اريحا في انتظار تنصيب المجلس.

٦ ـ باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية .

الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية

يتفق الجانبان على اقامة لجنة مستمرة اسرائيلية فلسطينية للتعاون الإقتصادي تركز بين أمور أخرى على التالي:

١ ـ التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه ، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين ، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

٢ ـ التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لانتاج الموارد الكهربائية وصيانتها وشرائها وبيعها.

٣ ـ التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة يأخذ في الاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خاصة في قطاع غزة والنقب وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى. وسيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار كذلك بناء مركب صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وكذلك تمديد أنابيب لنقل النفط والغاز.

٤ ـ التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي اسرائيل وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني.

٥ ـ التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة ويأخذ في الاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل والى بلدان أخرى وإليهما . بالاضافة سيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة والسكك الحديد وخطوط الاتصالات ... الخ.

٦ ـ التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة بما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية وما بين الإقليمية وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي اسرائيل وحرية الوصول المتبادل الى هذه المناطق والتعاون في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة.

٧ ـ التعاون في مجال الصناعة بما في ذلك برامج التطوير الصناعي الذي سيوفر إنشاء مراكز

اسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة للبحث والتطوير الصناعي والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية ويضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والأدوية والالكترونيات والألماس والصناعات القائمة على الكومبيوتر والعلوم.

٨ ـ برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الخدمات الاجتماعية .

٩ ـ خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها تأخذ في الاعتبار ورش عمل وندوات اسرائيلية فلسطينية مشتركة وإقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة.

١٠ ـ خطة لحماية البيئة تأخذ في الاعتبار اجراءات مشتركة و / أو منسقة في هذا المجال .

١١ ـ برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام .

١٢ ـ أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة.

الملحق الرابع

بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية

١ـ سوف يتعاون الجانبان في سياق مسعى السلام المتعدد الطرف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر اليه الدول السبع الكبرى (G7) سيطلب الطرفان من السبعة الكبار السعي الى اشراك دول أخرى مهتمة بهذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.

٢ ـ سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين:

أ ـ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ب ـ برنامج التنمية الإقتصادية الإقليمي.

أ ـ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة سيتشكل من العناصر التالية:

١ـ برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعي بما في ذلك برنامج للإسكان والبناء.

٢ـ خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة.

٣ـ برنامج لتنمية البنية التحتية (المياه والكهرباء والنقل والاتصالات ...الخ).

٤ـ خطة للموارد البشرية.

٥ـ برامج أخرى.

ب ـ ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية:

١ـ إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢ـ تطوير خطة اسرائيلية فلسطينية أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت .

٣ـ قناة البحر المتوسط (غزة) ـ البحر الميت.

٤ـ تحلية المياه إقليمياً ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

٥ـ خطة إقليمية للتنمية الزراعية تتضمن مسعى إقليمياً للوقاية من التصحر.

٦ـ ربط الشبكات الكهربائية في ما بينها.

٧ـ التعاون الإقليمي من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعها واستغلالها صناعياً.

٨ ـ خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.
٩ ـ التعاون الإقليمي في مجالات أخرى.

٣ـ سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الطرف وسينسقان بهدف إنجاحها . كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات مجموعات العمل . وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها ضمن مجموعات العمل المتعددة الطرف المختلفة.

المحضر المتفق عليه

إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية

أـ تفاهمات واتفاقات عامة

أية صلاحيات ومسؤوليات يتم نقلها الى الفلسطينيين وفقاً لإعلان المبادئ قبل تنصيب المجلس ستُخضع للمبادئ نفسها المتعلقة بالمادة الرابعة كما هو مبين في المحضر المتفق عليه أدناه.

ب ـ تفاهمات واتفاقات محددة

المادة الرابعة

من المفهوم أن:

١ـ ولاية المجلس ستمتد على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم : القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والإسرائيليون.

٢ـ ستسري ولاية المجلس في ما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة إليه المتفق عليها.

المادة السادسة

من المتفق عليه أن يكون نقل السلطة كما يلي:

١ ـ يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الإسرائيلي أسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنتقل الى الفلسطينيين وفقاً لإعلان المبادئ في المجالات التالية : التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة وأية سلطات أخرى متفق عليها.

٢ ـ من المفهوم أن حقوق هذه المناصب والتزاماتها لن تتأثر .

٣ ـ ستستمر كل المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الموازنة وفقاً لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين . وستأخذ هذه الترتيبات في الاعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة.

٤ ـ فور تنفيذ إعلان المبادئ سيباشر الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقاً للتفاهمات المذكورة أعلاه.

المادة السابعة

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات للتنسيق والتعاون.

المادة الثامنة

انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة اسرائيل الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة الى المجلس.

المادة التاسعة

من المفهوم أن الاتفاق الانتقالي سيتضمن ترتيبات التعاون والتنسيق في هذا الخصوص . كما أنه من المتفق عليه أن يتم إنجاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات الى الشرطة الفلسطينية بطريقة ممرحلة كما هو متفق عليه في الاتفاق الانتقالي .

المادة العاشرة

من المتفق عليه انه فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ سيقوم الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني بتبادل أسماء الأفراد المعنيين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة.

كما أنه من المتفق عليه ان يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق ويمكن للجنة المشتركة أن تضيف تقنيين وخبراء آخرين حسب الضرورة وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة اجتماعاتها ومكان أو أماكن عقدها .

الملحق الثاني

من المفهوم انه لاحقاً للانسحاب الإسرائيلي ستستمر اسرائيل في مسؤولياتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين.

ويمكن القوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا .

أبرم في واشنطن العاصمة في تاريخ ١٣/٩/١٩٩٣.

عن حكومة اسرائيل/ عن الوفد الفلسطيني

الشاهدان: الولايات المتحدة الأميركية/ الفيدرالية الروسية

الملحق السابع

الرسائل المتبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الخارجية النرويجية
تونس والقدس،
٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣*

من رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات الى رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين:

السيد رئيس الحكومة

إن توقيع «إعلان المبادئ» يرسم بداية عصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط . ولهذا، فإني أود ، وبإيمان راسخ، أن أؤكد التزامات م.ت.ف. التالية :

تعترف م.ت.ف. بحق دولة اسرائيل في الوجود بسلام وأمن.

تقبل م.ت.ف. قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨.

تلتزم م.ت.ف. عملية السلام في الشرق الأوسط وحلاً سلمياً للنزاع بين الطرفين، وتعلن أن جميع المسائل المعلقة والمتعلقة بالوضع الدائم ستحل من خلال المفاوضات .

وتعتبر م.ت.ف. أن توقيع «إعلان المبادئ» يشكل حدثاً تاريخياً ويفتح عهداً جديداً من التعايش السلمي خالياً من العنف وجميع الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار . واستناداً الى هذا، فإن م.ت.ف. تنبذ (renounces) اللجوء الى الإرهاب وأعمال العنف الأخرى وستتحمل مسؤولية جميع عناصر وموظفي م.ت.ف. كي تضمن إذعانهم وتمنع الخروقات وتتخذ الإجراءات التأديبية بحق المخالفين.

وبالنظر الى الوعد بعصر جديد والى توقيع «إعلان المبادئ» ، واستناداً الى القبول الفلسطيني لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، فإن م.ت.ف. تؤكد أن بنود الميثاق (الوطني) الفلسطيني التي تنكر على إسرائيل حق الوجود، وفقراته التي لا تتلاءم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة، ستصبح ملغاة وغير سارية المفعول بعد الآن. وبالتالي ، فإن م.ت.ف. تتعهد بعرض التعديلات الضرورية المتعلقة بالميثاق الفلسطيني على المجلس الوطني الفلسطيني للحصول على موافقته الرسمية عليها.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

من رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات الى وزير الخارجية النرويجي يوهان يورغن هولست:

عزيزي الوزير هولست :

أود أن أؤكد لكم أنني لدى التوقيع على «إعلان المبادئ» سأضمّن تصريحاتي العلنية المواقف

---

* مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد ١٦ ، خريف ١٩٩٣ ، ص١٨٣ ـ ١٨٤.

التالية:

في ضوء العصر الجديد المتّسم بتوقيع «إعلان المبادئ» تشجع م.ت.ف. الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدعوه الى أن يأخذ دوراً في الخطوات المؤدية الى تطبيع الحياة، ورفض العنف والإرهاب، والمساهمة في السلام والاستقرار، والمشاركة بفاعلية في تشكيل إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والتعاون.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

من رئيس الحكومة الاسرائيلية يتسحاق رابين الى رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات:

السيد الرئيس،

رداً على رسالتكم المؤرخة في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، أود أن أؤكد لكم أنه في ضوء التزامات م.ت.ف. الواردة في رسالتكم، قررت حكومة اسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع م.ت.ف. ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

يتسحاق رابين

رئيس الحكومة الإسرائيلية

الملحق الثامن

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية
(حماس)*

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كنتُم خيرَ امَّة أُخرجَتْ للنَّاس تأمرونَ بالمعروف وتَنهَونَ عن المنكر وتُؤمنون بالله، ولو آمنَ أهلُ الكتاب لكانَ خيراً لهم منهم المؤمنونَ وأكثرهم الفاسقون. لَن يَضروكُم إلاَّ أذىً وإن يُقاتِلوكُم يُولُّوكم الأدبارَ ثُمَّ لا يُنصرونَ، ضُربَتْ عليهمُ الذِّلَّةُ أين ما ثُقِفُوا إلاَّ بحبلٍ مِنَ الله وحبلٍ مِنَ النَّاس وباءوا بغضبٍ مِنَ الله وضُرِبَتْ عليهمُ المسكنةُ ذلكَ بأنَّهم كانوا يَكفرونَ بآياتِ اللهِ ويَقتلون الأنبياء بغيرِ حقٍّ ذلكَ بما عصَوا وكانوا يَعتَدون﴾ (آل عمران: ١٠٩ ـ ١١١).

«ستقوم إسرائيل، وستظل قائمة إلى أن يبطلها الإسلام كما أبطل ما قبلها».

(الإمام الشهيد حسن البنا رحمه الله)

«إن العالم الإسلامي يحترق، وعلى كل منا أن يصب ولو قليلاً من الماء ليطفئ ما يستطيع أن يطفئه دون أن ينتظر غيره» (الشيخ أمجد الزهاوي رحمه الله)

* * *

المقدمة

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوكل عليه، ونصلي ونسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، ودعا بدعوته واستن بسنته، صلاة وتسليماً دائمين ما دامت السماوات والأرض وبعد:

أيها الناس:

من وسط الخطوب، وفي خضم المعاناة، ومن نبضات القلوب المؤمنة، والسواعد المتوضئة، وإدراكاً للواجب، واستجابة لأمر الله، كانت الدعوة وكان التلاقي والتجمع، وكانت التربية على منهج الله، وكانت الإرادة المصممة على تأدية دورها في الحياة، متخطية كل العقبات، متجاوزة مصاعب الطريق، وكان الإعداد المتواصل، والاستعداد لبذل النفس والنفيس في سبيل الله.

وكان أن تشكلت النواة. وأخذت تشق طريقها في هذا البحر المتلاطم من الأماني، والآمال، ومن الأشواق والتمنيات، والمخاطر والعقبات، والآلام والتحديات في الداخل والخارج.

ولمّا نضجت الفكرة، ونمت البذرة وضربت النبتة بجذورها في أرض الواقع، بعيداً عن العاطفة المؤقتة، والتسرع المذموم انطلقت حركة المقاومة الإسلامية لتأدية دورها مجاهدة في سبيل ربّها. تتشابك بسواعدها مع سواعد كل المجاهدين من أجل تحرير فلسطين. وتلتقي أرواح مجاهديها بأرواح كل المجاهدين الذين جادوا بأنفسهم على أرض فلسطين، منذ أن فتحها صحابة رسول الله ﷺ

---

* وثيقة أصلية.

وحتى يومنا هذا.

وهذا ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)[1] يجلي صورتها، ويكشف عن هويتها، ويبين موقفها، ويوضح تطلعها، ويتحدث عن آمالها، ويدعو إلى مناصرتها ودعمها، والإلتحاق بصفوفها، فمعركتنا مع يهود جد كبيرة وخطيرة، وتحتاج إلى جميع الجهود المخلصة. وهي خطوة لا بد من أن تتبعها خطوات، وكتيبة لا بد من أن تدعمها الكتائب تلو الكتائب من هذا العالم العربي والإسلامي المترامي الأطراف حتى يندحر الأعداء، ويتنزل نصر الله.

هكذا نلمحهم في الأفق قادمين ﴿ولتعلمّن نبأه بعد حين﴾ ﴿كتب الله لأغلبنّ أنا ورسلي إنَّ الله قوي عزيز﴾ (٢١: المجادلة).

﴿قُل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرةٍ أنا ومَن اتبعني وسبحانّ الله وماأنا مِن المشركين﴾ (١٠٧: يوسف).

* * *

الباب الأول
التعريف بالحركة

المنطلقات الفكرية:

المادة الأولى:

حركة المقاومة الإسلامية : الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها.

صلة حركة المقاومة الإسلامية بجماعة الإخوان المسلمين:

المادة الثانية:

حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة. في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم. في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة.

البنية والتكوين:

المادة الثالثة:

تتكون البنية الأساسية لحركة المقاومة الإسلامية من مسلمين أعطوا ولاءهم لله، فعبدوه حق عبادته ﴿وما خَلَقْتُ الجنَّ والإنسَ إلاّ ليعبدون﴾ وعرفوا واجبهم تجاه أنفسهم وأهليهم ووطنهم، فاتقوا الله في كل ذلك، ورفعوا راية الجهاد في وجه الطغاة لتخليص البلاد والعباد من دنسهم وأرجاسهم وشرورهم.

﴿بل نقذفُ بالحقِّ على الباطلِ فيدمغه فإذا هو زاهق﴾ (١٨: الأنبياء).

---

(١) حماس: الشدة والشجاعة، المعجم الوسيط جـ١.

المادة الرابعة:

ترحب حركة المقاومة الإسلامية بكل مسلم اعتقد عقيدتها، وأخذ بفكرتها، والتزم منهجها، وحفظ أسرارها، ورغب أن ينخرط في صفوفها لأداء الواجب، وأجره على الله.

البعد الزماني والمكاني لحركة المقاومة الإسلامية:

المادة الخامسة:

بُعد حركة المقاومة الإسلامية الزماني: باتخاذها الإسلام منهج حياة لها، يمتد إلى مولد الرسالة الإسلامية، والسلف الصالح، فالله غايتها والرسول قدوتها والقرآن دستورها. وبعدها المكاني: حيثما تواجد المسلمون الذين يتخذون الإسلام منهج حياة لهم، في أي بقعة من بقاع الأرض، فهي لذلك تضرب في أعماق الأرض وتمتد لتعانق السماء. ﴿ألم ترَ كيفَ ضربَ الله مثلاً كلمةً طيبةً كشجرةٍ طيبةٍ أصلُها ثابتٌ وفَرْعُها في السماء، تُؤتي أكلها كلَّ حينٍ بإذنِ ربِّها ويضربُ الله الأمثالَ للناس لعلّهم يتذكرون﴾ (٢٤ - ٢٥ إبراهيم).

التميّز والاستقلالية:

المادة السادسة:

حركة المقاومة الإسلامية حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله. ،وتتخذ من الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين، ففي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات جميعاً في أمن وأمان على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم، وفي غياب الإسلام ينشأ الصراع، ويستشري الظلم وينتشر الفساد وتقوم المنازعات والحروب.

ولله در الشاعر المسلم محمد إقبال حيث يقول:

إذا الإيمان ضاع فلا أمان

ولا دنيا لمن لم يُحيي دينا

ومن رضي الحياة بغير دين

فقد جعل الفناء لها قرينا

عالمية حركة المقاومة الإسلامية:

المادة السابعة:

بحكم انتشار المسلمين الذين ينهجون منهج حركة المقاومة الإسلامية في كل بقاع العالم، ويعملون على مناصرتها، وتبني مواقفها، وتعزيز جهادها، فهي حركة عالمية. وهي مؤهلة لذلك لوضوح فكرتها، ونبل غايتها، وسمو أهدافها.

وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إليها، ويقدر قدرها، ويعترف بدورها، ومن غمطها حقها، وضرب صفحاً عن مناصرتها أو عميت بصيرته فاجتهد في طمس دورها، فهو كمن يجادل القدر، ومن اغمض عينيه عن رؤية الحقائق، بقصد أو بغير قصد، فسيفيق وقد تجاوزته الأحداث، وأعيته الحجج في تبرير موقفه، والسابقة لمن سبق.

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند. ﴿وأنزلنا إليكَ الكتابَ بالحقِّ مُصدقاً لِما بينَ يديهِ من الكتاب ومُهيمناً عليه فاحكمْ بينَهم بما أنزلَ الله ولا تتَّبِعْ أهواءَهم عمَّا

جاءَكَ مِنَ الحقِّ لكلٍّ جعلنا منكم شِرعةً ومِنهاجاً ولو شاءَ الله لجعلَكُم أمّةً واحدةً ولكن ليبلوَكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون﴾ (٤٨: المائدة).

وحركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام ١٩٣٦ وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود وجهاد الإخوان المسلمين في حرب ١٩٤٨ والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام ١٩٦٨ وما بعده.

هذا وإن تباعدت الحلقات وحالت دون مواصلة الجهاد العقبات التي يضعها الدائرون في فلك الصهيونية في وجه المجاهدين، فإنّ حركة المقاومة الإسلامية تتطلع إلى تحقيق وعد الله مهما طال الزمن والرسولﷺ يقول: «لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود (فيقتلهم المسلمون)، حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر والشجر يا مسلم يا عبد الله، هذا يهودي خلفي تعال فاقتله، إلا الغرقد فإنّه من شجر اليهود» (رواه البخاري ومسلم).

شعار حركة المقاومة الإسلامية:

المادة الثامنة:

الله غايتها، والرسول قدوتها، والقرآن دستورها، والجهاد سبيلها، والموت في سبيل الله أسمى أمانيها.

* * *

الباب الثاني
الأهداف

البواعث والأهداف:

المادة التاسعة:

وجدت حركة المقاومة الإسلامية نفسها في زمن غاب فيه الإسلام عن واقع الحياة. ولذلك اختلّت الموازين، ،واضطربت المفاهيم، وتبدلت القيم وتسلط الأشرار، وساد الظلم والظلام، وتنمر الجبناء، واغتصبت الأوطان، وشرد الناس، وهاموا على وجوههم في كل بقعة من بقاع الأرض، وغابت دولة الحق وقامت دولة الباطل، ولم يبق شيء في مكانه الصحيح، وهكذا عندما يغيب الإسلام عن الساحة يتغير كل شيء وتلك هي البواعث.

أمّا الأهداف: فهي منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كلّ إلى مكانه الصحيح، والله المستعان، ﴿ولولا دفعُ الله النّاسَ بعضَهم ببعضٍ لفَسَدَت الأرض ولكنّ الله ذو فضلٍ على العالمين﴾ (٢٥١: البقرة).

المادة العاشرة:

وحركة المقاومة الإسلامية، وهي تشق طريقها سند لكل مستضعف، ونصير لكل مظلوم، بكل ما أوتيت من قوة، لا تدخر جهداً في إحقاق الحق وإبطال الباطل بالقول والفعل في هذا المكان وفي كل

مكان يمكنها أن تصل إليه وتؤثر فيه.

***

الباب الثالث

الاستراتيجية والوسائل

استراتيجية حركة المقاومة الإسلامية: فلسطين أرض وقف إسلامي:

المادة الحادية عشرة:

تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا يملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء. ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواءً كانت فلسطينية أو عربية، لأنّ فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة. ومن يملك النيابة الحقة عن الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة؟

هذا حكمها في الشريعة الإسلامية، ومثلها في ذلك مثل كل أرض فتحها المسلمون عنوة، حيث وقفها المسلمون زمن الفتح على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة.

وكان ذلك أن قادة الجيوش الإسلامية، بعد أن تمّ لهم فتح الشام والعراق قد أرسلوا لخليفة المسلمين عمر بن الخطاب يستشيرونه بشأن الأرض المفتوحة، هل يقسمونها على الجند، أم يبقونها لأصحابها، أم ماذا؟ وبعد مشاورات ومداولات بين خليفة المسلمين عمر بن الخطاب وصحابة رسول اللهﷺ استقرّ قرارهم أن تبقى الأرض بأيدي أصحابها ينتفعون بها وبخيراتها، أمّا رقبة الأرض، أمّا نفس الأرض فوقف على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة وامتلاك أصحابها امتلاك منفعة فقط، وهذا الوقف باقٍ ما بقيت السماوات والأرض، وأيّ تصرفٍ مخالفٍ لشريعة الإسلام هذه بالنسبة لفلسطين فهو تصرفٌ باطل مردود على أصحابه. ﴿إنّ هذا لهو حقّ اليقين، فسبّح باسم ربّك العظيم﴾ (٩٥: الواقعة).

الوطن والوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية بفلسطين:

المادة الثانية عشرة:

الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية جزء من العقيدة الدينية، وليس أبلغ في الوطنية ولا أعمق من أنّه إذا وطئ العدو أرض المسلمين فقد صار جهاده والتصدي له فرض عين على كل مسلم ومسلمة، تخرج المرأة لقتاله بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن سيده.

ولا يوجد مثل ذلك في أي نظام من النظم الأخرى وتلك حقيقة لا مراء فيها. وإذا كانت الوطنيات المختلفة ترتبط بأسباب مادية وبشرية وإقليمية، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية لها كل ذلك، ولها فوق ذلك وهو الأهم أسباب ربانية تعطيها روحاً وحياةً، حيث تتصل بمصدر الروح وواهب الحياة، رافعةً في سماء الوطن، الراية الإلهية لتربط الأرض بالسماء برباط وثيق:

إذا جاء موسى والقى العصا
فقد بطل السحر والساحر

﴿قد تبيَّنَ الرُّشْدُ من الغَيِّ فمَن يكفُر بالطاغوتِ ويُؤمن باللهِ فقد استمسكَ بالعروةِ الوُثقى لا انفصامَ لها والله سميعٌ عليم﴾ (٢٥٦: البقرة).

الحلول السلمية، والمبادرات، والمؤتمرات الدولية:

المادة الثالثة عشرة:

تتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها، على ذلك تربي أفرادها، ولرفع راية الله فوق وطنهم يجاهدون ﴿والله غالبٌ على أمره ولكنّ أكثرَ النَّاسِ لا يعلمون﴾.

وتثار من حين لآخر الدعوة لعقد مؤتمر دولي للنظر في حل القضية، فيقبل من يقبل ويرفض من يرفض لسبب أولآخر مطالباً بتحقيق شرط أو شروط، ليوافق على عقد المؤتمر والمشاركة فيه، وحركة المقاومة الإسلامية لمعرفتها بالأطراف التي يتكون منها المؤتمر، وماضي وحاضر مواقفها من قضايا المسلمين لا ترى أنّ تلك المؤتمرات يمكن أن تحقق المطالب أوتعيد الحقوق، أو تنصف المظلوم. وما تلك المؤتمرات إلا نوعٌ من أنواع تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين. ومتى أنصف أهل الكفر أهل الأيمان؟ ﴿ولن تَرضى عنك اليهودُ ولا النَّصارى حتى تتَّبعَ ملَّتَهم، قل إنَّ هُدى اللهِ هو الهُدى ولئن اتبعتَ أهواءَهم بعدَ الذي جاءَكَ مِن العلمِ ما لكَ من اللهِ مِن وليٍّ ولا نصير﴾ (١٢٠: البقرة).

ولا حلّ للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أمّا المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبثٌ من العبث، والشعب الفلسطيني أكرم من أن يُعبَثَ بمستقبله، وحقه ومصيره. وفي الحديث الشريف: «أهل الشام سوط الله في أرضه ينتقم بهم ممن يشاء من عباده وحرامٌ على منافقيهم أن يظهروا على مؤمنيهم ولن يموتوا إلا همّاً وغمّاً» (رواه الطبراني مرفوعاً وأحمد موقوفاً، ولعلّه الصواب ورواتهما ثقات والله أعلم)[1].

الدوائر الثلاث:

المادة الرابعة عشرة:

قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات، وإنّه لمن الخطأ الفادح، والجهل الفاضح، إهمال أي دائرة من هذه الدوائر، ففلسطين أرض إسلامية، بها أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، مسرى رسول اللهﷺ ﴿سُبحان الذي أسرى بعبدِه ليلاً مِن المسجدِ الحرامِ إلى المسجدِ الأقصى الذي باركْنا حولَه لنُريَهُ مِن آياتنا إنّه هو السميعُ البصير﴾ (١: الإسراء).

ولما كان الأمر كذلك فتحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إلى القضية، ويجب أن يدرك ذلك كل مسلم.

ويوم تعالج القضية على هذا الأساس الذي تعبأ فيه إمكانات الدوائر الثلاث، فإنّ الأوضاع

---

(١) رواه الإمام أحمد جـ٣ ص٤٩٩.

الحالية ستتغير، ويقترب يوم التحرير. ﴿لأنتم أشدُّ رهبةً في صدورهم مِن اللهِ ذلكَ بأنّهم قومٌ لا يفقهون﴾ (١٢: الحشر).

الجهاد لتحرير فلسطين فرض عين:

المادة الخامسة عشرة:

يوم يغتصب الأعداء بعض أرض المسلمين، فالجهاد فرض عين على كل مسلم، وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد، وذلك يتطلب نشر الوعي الإسلامي في أوساط الجماهير محليّاً وعربياً وإسلامياً، ولا بد من بث روح الجهاد في الأمّة ومنازلة الأعداء والالتحاق بصفوف المجاهدين.

ولا بد من أن يشترك في عملية التوعية العلماء ورجال التربية والتعليم، ورجال الإعلام ووسائل النشر، وجماهير المثقفين، وعلى الأخص شباب الحركات الإسلامية وشيوخها. ولا بد من إدخال تغييرات جوهرية على مناهج التعليم، تخلصها من آثار الغزو الفكري، الذي لحق بها على أيدي المستشرقين والمبشرين، حيث أخذ ذلك الغزو يَدْهَم المنطقة بعد أن دحر صلاح الدين الأيوبي جيوش الصليبيين. فقد أدرك الصليبيون، أنّه لا يمكن قهر المسلمين، إلا بأن يمهد لذلك بغزو فكري، يبلبل فكرهم، ويشوه تراثهم، ويطعن في مثلهم، وبعد ذلك يكون الغزو بالجنود، وكان ذلك تمهيداً للغزو الاستعماري حيث أعلن اللنبي عند دخول القدس قائلاً: «الآن انتهت الحروب الصليبية» ووقف الجنرال غورو على قبر صلاح الدين قائلاً: «ها قد عدنا يا صلاح الدين». وقد ساعد الاستعمار، على تعزيز الغزو الفكري، وتعميق جذوره، ولا يزال، وكان ذلك كلّه ممهداً لضياع فلسطين.

ولا بد من ربط قضية فلسطين في أذهان الأجيال المسلمة على أنّها قضية دينية، ويجب معالجتها على هذا الأساس. فهي تضم مقدسات إسلامية حيث المسجد الأقصى، الذي ارتبط بالمسجد الحرام رباطاً لا انفصام له ما دامت السماوات والأرض بإسراء رسول الله ﷺ إليه ومعراجه منه.

«رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة، خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله والغدوة خير من الدنيا وما عليها» (رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجة).

«والذي نفس محمد بيده لوددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل ثم أغزو فأقتل ثمّ أغزو فأقتل» (رواه البخاري ومسلم).

تربية الأجيال:

المادة السادسة عشرة:

لا بد من تربية الأجيال الإسلامية في منطقتنا تربية إسلامية تعتمد أداء الفرائض الدينية، ودراسة كتاب الله دراسة واعية، ودراسة السنة النبوية، والاطلاع على التاريخ والتراث الإسلامي من مصادره الموثقة، وبتوجيهات المتخصصين وأهل العلم، واعتماد المناهج التي تكوّن لدى المسلم تصوراً سليماً في الفكر والاعتقاد. مع ضرورة الدراسة الواعية عن العدو وإمكاناته المادية والبشرية، والتعرف على مواطن ضعفه وقوته، ومعرفة القوى التي تناصره، وتقف إلى جانبه، مع ضرورة التعرف على الأحداث الجارية، ومواكبة المستجدات، ودراسة التحليلات والتعليقات عليها، مع ضرورة

التخطيط للحاضر والمستقبل، ودراسة كل ظاهرة من الظواهر، بحيث يعيش المسلم المجاهد عصره على علم بغايته وهدفه وطريقه وما يدور حوله.

﴿يا بُني إنّها إنْ تكُ مثقالَ حبة من خَرْدَل فتكُن في صخرةٍ أو في السماوات أو في الأرض يأتِ بها الله. إنّ الله لطيفٌ خبير. يا بُنيّ أقم الصلاةَ وأمُر بالمعروف وانْه عن المنكر واصبر على ما أصابك إنّ ذلكَ من عزم الأمور. ولا تُصَعّرْ خَدَّكَ للنّاس ولا تَمش في الأرض مرحاً إنّ الله لا يُحِبُّ كلَّ مختالٍ فَخُور﴾ (١٦ ـ ١٨: لقمان).

دور المرأة المسلمة:

المادة السابعة عشرة:

للمرأة المسلمة في معركة التحرير دور لا يقل عن دور الرجل فهي مصنع الرجال، ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير، وقد أدرك الأعداء دورها، وينظرون إليها على أنه إن أمكنهم توجيهها وتنشأتها النشأة التي يريدون بعيداً عن الإسلام فقد ربحوا المعركة، ولذلك تجدهم يعطون محاولاتهم جهداً متواصلاً من خلال الإعلام والأفلام، ومناهج التربية والتعليم بوساطة صنائعهم المندمجين في منظمات صهيونية تتخذ أسماءً وأشكالاً متعددة كالماسونية، ونوادي الروتاري، وفرق التجسس، وغير ذلك، وكلها أوكار للهدم والهدامين، وتتوفر لتلك المنظمات الصهيونية إمكانات مادية هائلة، تمكّنها من لعب دورها وسط المجتمعات، بغية تحقيق الأهداف الصهيونية، وتعميق المفاهيم التي تخدم العدو، وتعمل تلك المنظمات عملها في غيبة الإسلام عن الساحة، وغربته بين أهله، وعلى الإسلاميين أن يؤدوا دورهم في مواجهة مخططات أولئك الهدامين، ويوم يملك الإسلام توجيه الحياة يقضي على تلك المنظمات المعادية للإنسانية والإسلام.

المادة الثامنة عشرة:

والمرأة في البيت المجاهد والأسرة المجاهدة أمّاً كانت أو أختاً لها الدور الأهم في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام، وتربية أبنائها على تأدية الفرائض الدينية استعداداً للدور الجهادي الذي ينتظرهم، ومن هنا لا بد من العناية بالمدارس والمناهج التي تربى عليها البنت المسلمة، لتكون أمّاً صالحةً واعيةً لدورها في معركة التحرير.

ولا بد لها من أن تكون على قدر كافٍ من الوعي والإدراك في تدبير الأمور المنزلية، فالاقتصاد والبعد عن الإسراف في نفقات الأسرة من متطلبات القدرة على مواصلة السير، في الظروف الصعبة المحيطة، وليكن نُصب عينيها أنّ النقود المتوفرة عبارة عن دمٍ يجب ألا يجري إلا في العروق لاستمرار الحياة في الصغار والكبار على حدٍ سواء.

﴿إنَّ المسلمينَ والمسلماتِ والمؤمنينَ والمؤمناتِ والقانتينَ والقانتاتِ والصَّادقينَ والصادقاتِ والصَّابرينَ والصَّابراتِ والخاشعينَ والخاشعاتِ والمُتصدقينَ والمتصدقاتِ والصَّائمينَ والصَّائماتِ والحافظين فُروجَهُم والحافظاتِ والذَّاكرين الله كثيراً والذَّاكراتِ أعدّ الله لهم مغفرةً وأجراً عظيماً﴾ (٢٥: الأحزاب)

دور الفن الإسلامي في معركة التحرير:

المادة التاسعة عشرة:

للفن ضوابط ومقاييس بها يمكن أن يعرف، هل هو فن إسلامي أم جاهلي؟ وقضايا التحرير الاسلامية بحاجة إلى الفن الإسلامي الذي يسمو بالروح ولا يغلب جانباً في الإنسان على جانب آخر، ولكن يسمو بجميع الجوانب في توازن وانسجام.

والإنسان تكوين عجيب غريب من قبضة الطين ونفخة الروح، والفن الإسلامي يخاطب الإنسان على هذا الأساس، والفن الجاهلي يخاطب الجسد ويغلب جانب الطين.

فالكتاب، والمقالة، والنشرة، والموعظة، والرسالة، والزجل، والقصيدة الشعرية، والأنشودة، والمسرحية، وغيرَ ذلك، إذا توفرت فيه خصائص الفن الإسلامي، فهو من لوازم التعبئة الفكرية، والغذاء المتجدد لمواصلة المسيرة، والترويح عن النفس. فالطريق طويل والعناء كثير، والنفوس تمل، والفن الإسلامي يجدد النشاط، ويبعث الحركة، ويثير في النفس المعاني الرفيعة والتدبير السليم.

لا يصلح النفس إن كانت مدبرة
إلا التنقل من حالٍ إلى حال

كل ذلك جد لا هزل معه، فالأمة المجاهدة لا تعرف الهزل.

التكافل الاجتماعي:

المادة العشرون:

المجتمع المسلم مجتمع متكافل والرسول ﷺ يقول: «نعم القوم الأشعريون كانوا إذا جهدوا في حضر أو سفر جمعوا ما عندهم ثم قسموه بينهم بالسوية»[1].

وهذه الروح الإسلامية هي التي يجب أن تسود في كل مجتمع مسلم. والمجتمع الذي يتصدى لعدو شرس نازي في تصرفاته لا يفرق بين رجل وإمرأة أو كبير وصغير، هو أولى أن يتحلى بروح الإسلام هذه، وعدونا يعتمد أسلوب العقاب الجماعي، سلب الناس أوطانهم وممتلكاتهم، ولاحقهم في مهاجرهم، وأماكن تجمعهم فاعتمد تكسير العظام، وإطلاق النار على النساء والأطفال والشيوخ بسبب أو بدون سبب، وفتح المعتقلات ليزج فيها بالآلاف المؤلفة في ظروف لا إنسانية، هذا فضلاً عن هدم المنازل وتيتيم الأطفال، وإصدار الأحكام الظالمة على آلاف الشباب ليقضوا زهرة شبابهم في غياهب السجون.

وقد شملت نازية اليهود النساء والأطفال فالترويع للجميع، يحاربون الناس في أرزاقهم ويبتزون أموالهم ويهددون كرامتهم، وهم بأعمالهم الفظيعة يعاملون الناس كأعنف ما يكون مجرمو الحرب، والإبعاد عن الوطن نوع من أنواع القتل.

وفي مواجهة هذه التصرفات لا بد من أن يسود التكافل الاجتماعي بين الناس، ولا بد من مواجهة العدو كجسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

المادة الحادية والعشرون:

ومن التكافل الاجتماعي تقديم المساعدة لكل محتاج، سواء كانت مادية أو معنوية، أو المشاركة في انجاز بعض الأعمال، وعلى عناصر حركة المقاومة الإسلامية أن ينظروا إلى مصالح الجماهير نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة. وعليهم أن لا يدخروا جهداً في سبيل تحقيقها والمحافظة عليها

---

(١) رواه الإمام مسلم.

وعليهم أن يحولوا دون التلاعب بكل ما يؤثر في مستقبل الأجيال أو يعود على مجتمعهم بالخسارة. فالجماهير منهم ولهم، وقوتها قوةٌ لهم. ومستقبلها مستقبلهم، على عناصر حركة المقاومة الإسلامية أن يشاركوا الناس في أفراحهم وأتراحهم وأن يتبنوا مطالب الجماهير وما يحقق مصالحها ومصالحهم، ويوم تسود هذه الروح تتعمق الألفة ويكون التعاون والتراحم وتتوثق الوحدة ويقوى الصف في مواجهة الأعداء.

القوى التي تدعم العدو:

المادة الثانية والعشرون:

خطط الأعداء منذ زمن بعيد، وأحكموا تخطيطهم كي يتوصلوا إلى ما وصلوا إليه، آخذين بالأسباب المؤثرة في مجريات الأمور، فعملوا على جمع ثروات مادية هائلة ومؤثرة، سخروها لتحقيق حلمهم، فبالأموال سيطروا على وسائل الأعلام العالمية، من وكالات أنباء، وصحافة، ودور نشر، وإذاعات وغير ذلك. وبالأموال فجروا الثورات في مختلف بقاع العالم، لتحقيق مصالحهم وجني الثمار، فهم من وراء الثورة الفرنسية والثورة الشيوعية ومعظم ما سمعنا ونسمع عن ثورات هنا وهناك، وبالأموال كونوا المنظمات السرية التي تنتشر في مختلف بقاع العالم، لهدم المجتمعات، وتحقيق مصالح الصهيونية، كالماسونية، ونوادي الروتاري، والليونز، وأبناء العهد وغير ذلك، وكلّها منظمات تجسسية هدامة. وبالأموال تمكنوا من السيطرة على الدول الاستعمارية، ودفعوها إلى استعمار كثير من الأقطار، لكي يستنزفوا ثروات تلك الأقطار وينشروا فيها فسادهم.

وعن الحروب المحلية والعالمية حدث ولاحرج، فهم من خلف الحرب العالمية الأولى، حيث تم لهم القضاء على دولة الخلافة الإسلامية، وجنوا الأرباح المادية، وسيطروا على كثير من موارد الثروة، وحصلوا على وعد «بلفور» وأنشأوا عصبة الأمم ليحكموا العالم من خلال تلك المنظمة. وهم من خلف الحرب العالمية الثانية، حيث جنوا الأرباح الطائلة من تجارتهم في مواد الحرب، ومهدوا لإقامة دولتهم، وأوعزوا بتكوين هيئة الأمم ومجلس الأمن بدلاً من عصبة الأمم ولحكم العالم من خلال ذلك.

وما من حرب تدور هنا أو هناك إلا وأصابعهم تلعب من خلفها ﴿كلّما أوقدوا ناراً للحربِ أطفأها الله ويَسعَونَ في الأرضِ فساداً والله لا يُحِبُّ المُفسدين﴾ (المائدة: ٦٤).

فالقوى الاستعمارية في الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي، تدعم العدو بكل ما أوتيت من قوة، مادياً وبشرياً، وهي تتبادل الأدوار، ويوم يظهر الإسلام تتحد في مواجهته قوى الكفر، فملة الكفر واحدة.

﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا لا تتخذوا بطانةً مِن دونِكُم لا يألونَكُم خَبالاً ودُّوا ما عَنِتّم قد بَدَت البغضاءُ من أفواههم وما تُخفي صدورهم أكبرُ قد بيَّنا لكم الآياتِ إن كنتم تعقلون﴾ (آل عمران: ١١٨).

وليس عبثاً أن تختم الآية بقوله تعالى ﴿إن كنتم تعقلون﴾.

***

الباب الرابع

مواقفنا من:

الحركات الإسلامية:

المادة الثالثة والعشرون:

تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى الحركات الإسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، فهي إن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنظر إلى تلك الحركات إن توفرت النوايا السليمة والإخلاص لله بأنّها تندرج في باب الاجتهاد، ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية، ولكل مجتهد نصيب.

وحركة المقاومة الإسلامية تعتبر تلك الحركات رصيداً لها، وتسأل الله الهداية والرشاد للجميع، ولا يفوتها أن تبقى رافعة لراية الوحدة، وتسعى جاهدة إلى تحقيقها على الكتاب والسنة.

﴿واعْتَصِمُوا بحبل الله جميعاً ولا تَفَرَّقُوا واذكروا نعمةَ الله عليكم إذ كُنتُم أعداءً فألّف بينَ قلوبكم فأصبحتم بنعمَتِهِ إخواناً وكُنتُم على شَفَا حُفرةٍ من النَّارِ فأنقذكم منها كذلك يُبيِّنُ الله لكُم آياتهِ لعلَّكم تهتَدون﴾ (آل عمران: ١٠٢).

المادة الرابعة والعشرون:

لا تجيز حركة المقاومة الإسلامية الطعن أو التشهير بالأفراد أو الجماعات فالمؤمن ليس بطعان ولا لعان، مع ضرورة التفريق بين ذلك وبين المواقف والتصرفات للأفراد والجماعات، فعندما يكون خطأ في المواقف والتصرفات فلحركة المقاومة الإسلامية الحق في بيان الخطأ والتنفير منه، والعمل على بيان الحق وتبنيه في القضية المطروحة بموضوعية، فالحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنّى وجدها.

﴿لا يُحبُّ الله الجهرَ بالسوءِ من القول إلاَّ من ظُلم وكانَ الله سميعاً عليماً. إنْ تُبدوا خيراً أو تُخفوه أو تعفوا عن سُوءٍ فإنَّ الله كان عفواً قديراً﴾ (النساء: ١٤٧ ـ ١٤٨).

الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية:

المادة الخامسة والعشرون:

تبادلها الاحترام، وتقدر ظروفها، والعوامل المحيطة بها، والمؤثرة فيها، وتشد على يدها ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أوالغرب الصليبي، وتؤكدّ لكل من هو مندمج بها أو متعاطف معها بأن حركة المقاومة الإسلامية حركة جهادية أخلاقية واعية في تصورها للحياة، وتحركها مع الآخرين، تمقت الانتهازية ولا تتمنى إلا الخير للناس أفراداً وجماعات، لا تسعى إلى مكاسب مادية، أو شهرة ذاتية، ولا تبغي أجراً من الناس، تنطلق بإمكاناتها الذاتية وما يتوفر لها ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ لأداء الواجب، والفوز برضوان الله، لا مطمع لها غير ذلك.

وتطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية، من أجل تحرير فلسطين، بأنّها لها سند وعون، ولن تكون إلا كذلك، قولاً وعملاً، حاضراً ومستقبلاً، تجمع ولا تفرق، تصون ولا تبدد، توحد ولا تجزئ، تثمن كل كلمة طيبة، وجهد مخلص، ومساع حميدة. تغلق الباب في وجه الخلافات الجانبية، ولا تصغي للشائعات والأقوال المغرضة، مع إدراكها لحق الدفاع عن النفس.

وكل ما يتعارض أو يتناقض مع هذه التوجهات فهو مكذوب من الأعداء أو السائرين في ركابهم بهدف البلبلة، وشق الصفوف والتلهي بأمور جانبية.

﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا إن جاءَكم فاسقٌ بنبأٍ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالةٍ فتُصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾ (الحجرات:٦).

المادة السادسة والعشرون:

حركة المقاومة الإسلامية وهي تنظر إلى الحركات الوطنية الفلسطينية التي - لا تعطي ولاءها للشرق أو الغرب - هذه النظرة الإيجابية، فإن ذلك لا يمنعها من مناقشة المستجدات على الساحة المحلية والدولية، حول القضية الفلسطينية، مناقشة موضوعية تكشف عن مدى انسجامها، أو اختلافها مع المصلحة الوطنية على ضوء الرؤية الإسلامية.

منظمة التحرير الفلسطينية:

المادة السابعة والعشرون:

منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأبُ أو الأخ أوالقريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أوقريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد، مصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك.

وتأثراً بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير والاستعمار ولا يزال، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها.

والفكرة العلمانية[1] مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف، والتصرفات وتتخذ القرارات.

ومن هنا مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية - وما يمكن أن تتطور إليه - وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرّط في دينه فقد خسر، ﴿ومن يرغب عن ملّة إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾ (البقرة: ١٣٠)، ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها، ووقود نارها التي تحرق الأعداء، فإلى أن يتم ذلك - ونسأل الله أن يكون قريباً - فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه. يتألم لألمه إن أصابته شوكة. ويشد أزره في مواجهة الأعداء ويتمنى له الهداية والرشاد.

أخــــــاك أخــــــاك إن مــن لا أخ لــه
كــســاع إلى الهــيــجــا بغــيــر ســلاح
وإنّ ابن عم المــــرء - فـــاعلم جناحُـــه
وهل ينهض البـــازي بغـــيـــر جناح

الدول والحكومات العربية الإسلامية:

المادة الثامنة والعشرون:

الغزوة الصهيونية غزوة شرسة، لا تتورع عن سلوك كل الطرق مستخدمة جميع الوسائل

---

(١) العلمانية: تعني اللادينية Secularism.

الخسيسة والخبيثة لتحقيق أغراضها، وتعتمد اعتماداً كبيراً في تغلغلها وعمليات تجسسها على المنظمات السرية التي انبثقت عنها كالماسونية، ونوادي الروتاري، والليونز، وغيرها من مجموعات التجسس. وكل تلك المنظمات السرية منها والعلنية تعمل لصالح الصهيونية وبتوجيه منها، وتهدف إلى تقويض المجتمعات وتدمير القيم وتخريب الذمم، وتدهور الأخلاق، والقضاء على الإسلام، وهي من خلف تجارة المخدرات والمسكرات على اختلاف أنواعها ليسهل عليها السيطرة والتوسع.

والدول العربية المحيطة بإسرائيل مطالبةٌ بفتح حدودها أمام المجاهدين من أبناء الشعوب العربية والإسلامية ليأخذوا دورهم ويضموا جهودهم إلى جهود إخوانهم من الإخوان المسلمين بفلسطين.

أمّا الدول العربية والإسلامية الأخرى فمطالبة بتسهيل تحركات المجاهدين منها وإليها وهذا أقل القليل.

ولا يفوتنا أن نذكّر كل مسلم بأنّ اليهود عندما احتلوا القدس الشريف عام ١٩٦٧ وقفوا على عتبات المسجد الأقصى المبارك هتفوا قائلين «محمد مات خلّف بنات».

فإسرائيل بيهوديتها ويهودها تتحدى الإسلام والمسلمين «فلا نامت أعين الجبناء».

التجمعات الوطنية والدينية والمؤسسات والمثقفين والعالم العربي الإسلامي:

المادة التاسعة والعشرون:

تأمل حركة المقاومة الإسلامية أن تقف تلك التجمعات إلى جانبها، على مختلف الأصعدة، تؤيدها، وتتبنى مواقفها، وتدعم نشاطاتها وتحركاتها، وتعمل على كسب التأييد لها، لتجعل من الشعوب الإسلامية سنداً وظهيراً لها، وبعداً استراتيجياً على كل المستويات التضامنية وإصدار النشرات التوضيحية، والمقالات المؤيدة، والكتيبات الهادفة، وتوعية الجماهير حول القضية الفلسطينية، وما يواجهها ويدبر لها، وتعبئة الشعوب الإسلامية فكريّاً وتربوياً وثقافياً، لتأخذ دورها في معركة التحرير الفاصلة، كما أخذت دورها في هزيمة الصليبيين وفي دحر التتار وإنقاذ الحضارة الإنسانية، وما ذلك على الله بعزيز.

﴿كتبَ الله لأغلبَنَّ أنا ورُسُلي إنّ الله قويٌّ عزيز﴾ (المجادلة: ٢١).

المادة الثلاثون:

الأدباء والمثقفون ورجال الإعلام والخطباء ورجال التربية والتعليم، وباقي القطاعات على اختلافها في العالم العربي والإسلامي، كل أولئك مدعوون إلى القيام بدورهم، وتأدية واجبهم نظراً لشراسة الغزوة الصهيونية، وتغلغلها في كثير من البلاد وسيطرتها المادية والإعلامية، و ما يترتب على ذلك في معظم دول العالم.

فالجهاد لا يقتصر على حمل السلاح، ومنازلة الأعداء فالكلمة الطيبة، والمقالة الجيدة، والكتاب المفيد، والتأييد والمناصرة، كل ذلك إن خلصت النوايا لتكون راية الله هي العليا فهو جهاد في سبيل الله.

«من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازياً في أهله بخير فقد غزا» (رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي).

أهل الديانات الأخرى:

حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية:

المادة الحادية والثلاثون:

حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية، ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام، في النظر الى اتباع الديانات الأخرى، لا تعادي منهم إلا من ناصبها العداء. أو وقف في طريقها ليعيق تحركها أو يبدد جهودها.

وفي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية في أمن وامان، ولا يمكن أن يتوفر الأمن والأمان إلا في ظل الإسلام، والتاريخ القريب والبعيد خير شاهد على ذلك.

وعلى أتباع الديانات الأخرى أن يكفوا عن منازعة الإسلام في السيادة على هذه المنطقة، لأنّهم يوم يسودون فلا يكون إلاّ التقتيل والتعذيب والتشريد. فهم يضيقون ذرعاً ببعضهم البعض فضلاً عن أتباع الديانات الأخرى، والماضي والحاضر مليئان بما يؤكد ذلك.

﴿لا يقاتلونكم جميعاً إلاَّ في قرى محصنة أو من وراء جدر بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى ذلك بأنّهم قوم لا يعقلون﴾ (الحشر: ١٤).

والإسلام يعطي كل ذي حق حقه، ويمنع الاعتداء على حقوق الآخرين. والممارسات الصهيونية النازية ضد شعبنا لا تطيل عمر غُزوتهم «فدولة الظلم ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة».

﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يُقاتلوكم في الدين ولم يُخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتُقسطوا إليهم إنّ الله يُحبُّ المُقسطين﴾ (الممتحنة: ٨).

محاولة الإنفراد بالشعب الفلسطيني:

المادة الثانية والثلاثون:

تحاول الصهيونية العالمية، والقوى الاستعمارية بحركة ذكية وتخطيط مدروس، أن تخرج الدول العربية واحدة تلو الأخرى من دائرة الصراع مع الصهيونية، لتنفرد في نهاية الأمر بالشعب الفلسطيني، وقد أخرجت مصر من دائرة الصراع إلى حد كبير جداً باتفاقية «كامب ديفيد» الخيانية، وهي تحاول أن تجر دولاً أخرى إلى اتفاقيات مماثلة، لتخرج من دائرة الصراع.

وحركة المقاومة الإسلامية تدعو الشعوب العربية والإسلامية إلى العمل الجاد الدؤوب لعدم تمرير ذلك المخطط الرهيب، وتوعية الجماهير إلى خطر الخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية، فاليوم فلسطين وغداً قطرٌ آخر أو أقطار أخرى، والمخطط الصهيوني لا حدود له، وبعد فلسطين يطمعون في التوسع من النيل إلى الفرات، وعندما يتم لهم هضم المنطقة التي يصلون إليها، يتطلعون إلى توسع آخر وهكذا، ومخططهم في «بروتوكولات حكماء صهيون» وحاضرهم خير شاهد على ما نقول.

فالخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية خيانة عظمى، ولعنةٌ على فاعليها. ﴿ومن يُولّهم يومئذٍ دُبرَه إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باءَ بغضب من الله، ومأواهُ جهنّمُ وبئسَ المصير﴾ (الأنفال: ١٦). ولا بد من تجميع كل القوى والطاقات لمواجهة هذه الغزوة النازية التترية الشرسة، وإلا

كان ضياع الأوطان، وتشريد السكان، ونشر الفساد في الأرض، وتدمير كل القيم الدينية، وليعلم كل إنسان أنّه أمام الله مسؤول. ﴿فمن يَعمل مثقالَ ذرةٍ خيراً يَره، ومن يعمل مثقالَ ذرةٍ شراً يَره﴾.

وفي دائرة الصراع مع الصهيونية العالمية تعتبر حركة المقاومة الإسلامية نفسها رأس حربة أو خطوة على الطريق، وهي تضم جهودها إلى جهودكل العاملين على الساحة الفلسطينية، ويبقى أن تتبع ذلك خطوات وخطوات من الشعوب العربية والإسلامية، ومن التجمعات الإسلامية على مستوى العالم العربي والإسلامي، فهي المؤهلة للدور المقبل مع اليهود تجار الحروب.

﴿وألقينا بينَهم العدواةَ والبغضاءَ إلى يوم القيامة. كلَّما أوقدوا ناراً للحربِ أطفأها الله ويسعون في الأرضِ فساداً والله لا يُحِبُّ المُفسدين﴾ (المائدة: ٦٤).

المادة الثالثة والثلاثون:

وحركة المقاومة الإسلامية وهي تنطلق من هذه المفاهيم العامة المتناسقة والمتساوقة مع سنن الكون كما تتدفق في نهر القدر في مواجهة الأعداء ومجاهدتهم دفاعاً عن الإنسان المسلم والحضارة الإسلامية والمقدسات الإسلامية، وفي طليعتها المسجد الأقصى المبارك، لتهيب بالشعوب العربية والإسلامية وحكوماتها وتجمعاتها الشعبية والرسمية أن تتقي الله في نظرتها لحركة المقاومة الإسلامية، وفي تعاملها معها، وأن تكون لها كما أرادها الله سنداً وظهيراً يمدها بالعون والمدد تلو المدد، حتى يأتي أمر الله، وتلحق الصفوف بالصفوف،ويندمج المجاهدون بالمجاهدين وتنطلق الجموع من كل مكان في العالم الإسلامي ملبيةً نداء الواجب، مرددةً حي على الجهاد، نداءً يشق عنان السماء، ويبقى متردداً حتى يتم التحرير، ويندحر الغزاة ويتنزل نصر الله. ﴿ولينصُرَنَّ الله مَن يَنصُرَه إنَّ الله لقويٌّ عزيز﴾ (الحج: ٤٠).

* * *

الباب الخامس
شهادة التاريخ

عبر التاريخ في مواجهة المعتدين:

المادة الرابعة والثلاثون:

فلسطين صرة الكرة الأرضية، وملتقى القارات، ومحل طمع الطامعين، منذ فجر التاريخ، والرسول ﷺ يشير إلى ذلك في حديثه الشريف الذي يناشد به الصحابي الجليل معاذ بن جبل حيث يقول: «يا معاذ إنَّ الله سيفتح عليكم الشام من بعدي، من العريش إلى الفرات، رجالها، ونساؤها، وإماؤها، مرابطون إلى يوم القيامة، فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل الشام أوبيت المقدس، فهو في جهاد إلى يوم القيامة».

وقد طمع الطامعون بفلسطين أكثر من مرة فدهموها بالجيوش، لتحقيق أطماعهم، فجاءتها جحافل الصليبيين يحملون عقيدتهم ويرفعون صليبهم، وتمكنوا من دحر المسلمين ردحاً من الزمن، ولم يسترجعها المسلمون إلا عندما استظلوا برايتهم الدينية، وأجمعوا أمرهم، وكَبَّروا ربهم، وانطلقوا مجاهدين، بقيادة صلاح الدين الأيوبي قرابة عقدين من السنين فكان الفتح المبين واندحر الصليبيون

وتحررت فلسطين.

﴿قل للذين كفروا ستُغلبُون وتحشرون إلى جهنَّمَ وبئسَ المهاد﴾ (آل عمران: ١٢).

وهذه هي الطريقة الوحيدة للتحرير، ولا شك في صدق شهادة التاريخ، وتلك سنة من سنن الكون وناموس من نواميس الوجود، فلا يفل الحديد إلا الحديد، ولا يغلب عقيدتهم الباطلة المزورة إلا عقيدة الإسلام الحقة، فالعقيدة لا تنازل إلا بالعقيدة، والغلبة في نهاية الأمر للحق والحق غلاب.

﴿ولقد سبقَت كلمتنا لعبادِنا المرسلين، إنهم لهم المنصورون، وإن جندنا لهم الغالبون﴾ (الصافات: ١٧١ - ١٧٣).

المادة الخامسة والثلاثون:

تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى هزيمة الصليبيين على يد صلاح الدين الأيوبي وإستخلاص فلسطين، منهم، وكذلك هزيمة التتار في عين جالوت، وكسر شوكتهم، على يد قطز والظاهر بيبرس، وإنقاذ العالم العربي من الاجتياح التتري المدمر لكل معاني الحضارة الإنسانية، تنظر إلى ذلك نظرة جادة، تستلهم منها الدروس والعبر، فالغزوة الصهيونية الحالية سبقتها غزوات صليبية من الغرب، وأخرى تترية من الشرق، فكما واجه المسلمون تلك الغزوات وخططوا لمنازلتها وهزموها يمكنهم أن يواجهوا الغزوة الصهيونية ويهزموها، وليس ذلك على الله بعزيز إن خلصت النوايا وصدق العزم واستفاد المسلمون من تجارب الماضي وتخلصوامن آثار الغزو الفكري، واتبعوا سنن أسلافهم.

* * *

الخاتمة

حركة المقاومة الإسلامية جنود:

المادة السادسة والثلاثون:

وحركة المقاومة الإسلامية وهي تشق طريقها لتؤكد المرة تلو المرة لكل أبناء شعبنا، والشعوب العربية والإسلامية إنّها لا تبغي شهرة ذاتية، أو مكسباً مادياً، أو مكانة اجتماعية، وإنها ليست موجهة ضد أحد من أبناء شعبنا لتكون له منافساً أو تسعى لأخذ مكانته، ولا شيء من ذلك على الإطلاق، وهي لن تكون ضد أحد من أبناء المسلمين أو المسالمين لها من غير المسلمين في هذا المكان وفي كل مكان، ولن تكون إلا عونا لكل التجمعات والتنظيمات العاملة ضد العدو الصهيوني والدائرين في فلكه.

وحركة المقاومة الإسلامية تعتمد الإسلام منهج حياة، وهو عقيدتها وبه تدين، ومن اعتمد الإسلام منهج حياة سواء كان هنا أو هناك تنظيماً كان أو منظمة أو دولة أو أي تجمع آخر فحركة المقاومة الإسلامية له جنود ليس إلا.

نسأل الله أن يهدينا وأن يهدي بنا وأن يفتح بيننا وبين قومنا بالحق.

﴿ربَّنا افتح بيننا وبينَ قومِنا بالحقِّ وأنت خيرُ الفاتحين﴾ (الأعراف: ٨٩).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

ثبت بالمراجع

١. الكتب والمؤلفات

آ. العربية

ـــ ابراش، د. ابراهيم. البعد القومي للقضية الفلسطينية. فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

ـــ ابراهيم، د. فتحي: مقدمة حول مركزية فلسطين والمشروع الإسلامي المعاصر. المنهج، بيروت، بيت المقدس للصحافة والطباعة والنشر، حزيران ١٩٨٩.

ـــ ابراهيم، محسن. الحركة القومية كما نفهمها، بغداد، مكتبة النهضة، ١٩٦١.

. مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري، بيروت، دار الفجر الجديد، ١٩٦٣.

ـــ الأزعر، محمد خالد: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والإنتفاضة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني ١٩٩١.

ـــ أبو عمرو، د. زياد. الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عكا، دار الأسوار، ١٩٨٩.

ـــ أبو غنيمة، زياد. الحركة الإسلامية وقضية فلسطين، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٥.

ـــ براند، لوري آ. الفلسطينيون في العالم العربي. بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١.

ـــ بسيسو، معين: دفاتر فلسطينية، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٨

ـــ توما، د. اميل: ٣٠ عاماً على الإتحاد. يوميات شعب، حيفا، منشورات عربسك، ١٩٧٤.

. ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، بيروت، دار ابن رشد – دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٨.

. الحركة القومية العربية والقضية الفلسطينية، عكا، دار الأسوار، ١٩٨٤.

: منظمة التحرير الفلسطينية، [حيفا]، دار الإتحاد للطباعة والنشر، ١٩٨٦.

ـــ الحسن، خالد: الإتفاق الاردني – الفلسطيني للتحرك المشترك. في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك السياسي، عمان، دار الجليل للنشر، [١٩٨٥].

: الإنتفاضة الفلسطينية الثورة الشعبية. متى؟ لماذا؟ وإلى أين؟، سلسلة دراسات صامد الإقتصادي، [من دون تاريخ ولا مكان إصدار].

ـــ حسين، د. غازي. الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٣ – ١٩٨٨، دمشق، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

ـــ الحسيني، د. اسحاق موسى: الاخوان المسلمون. كبرى الحركات الإسلامية الحديثة، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥ [طبعة ثانية].

ـــ الحوت، شفيق: عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية. أحاديث الذكريات (١٩٦٤ – ١٩٨٤)، بيروت، دار الإستقلال للدراسات والنشر، ١٩٨٦.

ـــ حوراني، فيصل: الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ – ١٩٧٤. دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠.

: العمل العربي المشترك وإسرائيل. الرفض والقبول ١٩٤٤ – ١٩٦٧، نيقوسيا، شرق برس، ١٩٨٩.

: جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨ – ١٩٤٨، نيقوسيا، شرق برس، ١٩٩٠.

ـــ خلة، د. كامل محمود. فلسطين والإنتداب البريطاني ١٩٢٢ – ١٩٣٩، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤
ـــ خلف، صلاح (أبو إياد). فلسطيني بلا هوية. لقاءات مع الكاتب الفرنسي اريك رولو، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، [من دون تاريخ].
ـــ خورشيد، غازي. دليل حركة المقاومة الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧١
ـــ الدولة الفلسطينية. وجهات نظر إسرائيلية وغربية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.
ـــ الديك، د. أحمد. مجتمع الإنتفاضة، بيروت، دار الآداب، ١٩٩٣
ـــ زريق، قسطنطين معنى النكبة، بيروت، دار العلم للملايين، تشرين الأول ١٩٤٨.
· القضية العربية، بيروت، منشورات «الندوة اللبنانية»، ١٩٥٣.
ـــ سخنيني، د. عصام. فلسطين الدولة. جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، نيقوسيا، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥.
ـــ شاليان، جيرار: المقاومة الفلسطينية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٠.
ـــ شبيب، سميح· حكومة عموم فلسطين. مقدمات ونتائج، نيقوسيا، شرق برس، ١٩٨٨.
: منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية. دول الطوق، نيقوسيا، شرق برس، ١٩٨٨.
ـــ الشرق الأوسط. فرصة لحل وسط تاريخي، خطاب ادوارد شيفارنادزه وزير خارجية الإتحاد السوفييتي، القاهرة، ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٨٩، نوفوستي.
ـــ الشرقاوي، فواز أحمد· حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ١٩٦٥ – ١٩٧١، جامعة القاهرة، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير في العلوم السياسية، ١٩٧٤.
ـــ الشريف، د. ماهر· الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ – ١٩٢٨، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠.
: الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩ – ١٩٤٨، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨١ [طبعة أولى]؛ دمشق – نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، ١٩٨٦ [طبعة ثانية].
. في الفكر الشيوعي الفلسطيني. الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن، دمشق – نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، ١٩٨٨.
ـــ الشعيبي، عيسى: الكيانية الفلسطينية. الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧ – ١٩٧٧، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٩.
ـــ شفيق، منير: الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات. ثورات، حركات، كتابات، تونس، دار البراق، آذار ١٩٨٩ [الطبعة الثانية].
ـــ الشقيري، أحمد: مشروع الدولة العربية المتحدة، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، كانون الأول ١٩٦٧.
ـــ شيف، زئيف؛ يعاري، اهود: إنتفاضة، القدس – تل أبيب، دار شوكن للنشر، ١٩٩٠.
ـــ الصالحي، بسام: الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة. واقعها وتطورها ١٩٦٧ – ١٩٩١، القدس، دار القدس للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.
ـــ صايغ، أنيس: فلسطين والقومية العربية، بيروت، مركز الأبحاث ـــ منظمة التحرير الفلسطينية، تشرين الأول، ١٩٦٦.
ـــ طوقان، قدري حافظ: بعد النكبة، بيروت، دار العلم للملايين، كانون الثاني ١٩٥٠.

ـــ عباس، محمود. طريق أوسلو. موقّع الإتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤.
ـــ عبد الرحمن، د. أسعد. منظمة التحرير الفلسطينية. جذورها، تأسيسها، مساراتها، نيقوسيا، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٧.
ـــ عبد الرحمن، د. عواطف. مصر وفلسطين، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (سلسلة عالم المعرفة)، ١٩٨٠.
ـــ العظم، د. صادق جلال. دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية، بيروت، دار العودة، ١٩٧٣
ـــ العلمي، موسى: عبرة فلسطين، بيروت، دار الكشاف، ١٩٤٩ [طبعة ثالثة].
ـــ عوض، عبد العزيز. متصرفية القدس في العهد العثماني ١٨٧٤ – ١٩١٤، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراة، كلية الآداب – قسم التاريخ، ١٩٧٤.
ـــ غنيم، عادل حسن. الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ إلى ١٩٣٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.
ـــ فارس، نبيه أمين: غيوم عربية، بيروت، دار العلم للملايين، كانون الثاني ١٩٥٠.
ـــ القضية الفلسطينية في أربعين عاماً. بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل (ندوة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية – جمعية الخريجين في الكويت، ايلول ١٩٨٩.
ـــ القومية العربية في الفكر والممارسة (ندوة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.
ـــ الكبيسي، باسل. حركة القوميين العرب، بيروت، دار العودة – مجلة الهدف، [١٩٧٤].
ـــ الكيالي، د. عبد الوهاب. تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠.
ـــ محافظة، د. علي. الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الإنتداب البريطاني ١٩١٨ – ١٩٤٨، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩.
ـــ مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨. البحث عن السلام. . . والصراع في الشرق الأوسط، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥ (طبعة ثانية).
ـــ مشروع السلام الفلسطيني، [القاهرة]، شركة الفجر للطباعة، يناير (كانون الثاني) ١٩٨٩.
ـــ الموسوعة الفلسطينية. القسم العام في أربعة مجلدات، دمشق، ١٩٨٤.
ـــ الموسوعة الفلسطينية. القسم الثاني، الدراسات الخاصة (في ستة مجلدات)، المجلد الخامس. دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.
ـــ ميتشل، د. ريتشارد: الأخوان المسلمون، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٧٧ [طبعة أولى] و١٩٨٥ [طبعة ثانية].
ـــ ناصر الدين، علي. قضية العرب، بيروت، دار الحكمة، ١٩٥٥ [طبعة ثانية].
ـــ النبهاني، تقي الدين: إنقاذ فلسطين، دمشق، مطبعة ابن زيدون، ١٩٥٠.
: التكتل الحزبي، القدس، منشورات حزب التحرير، ١٩٥٣.
: الدولة الإسلامية، القدس، منشورات حزب التحرير الإسلامي، ١٩٥٣ [طبعة ثانية].
. نظام الحكم في الإسلام، القدس، منشورات حزب التحرير الإسلامي، ١٩٥٣.
ـــ النص الكامل لخطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة وردود الفعل الإسرائيلية، بيروت، دار القدس، [١٩٧٤].
ـــ نويهض الحوت، بيان. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ – ١٩٤٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.
ـــ هجرة اليهود السوفيات والإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، عمان، مكتب الغد للدراسات والأبحاث، ١٩٩١.
ـــ الهندي، هاني، ابراهيم، محسن. «إسرائيل» فكرة، حركة، دولة، بيروت، دار الفجر الجديد للطباعة والنشر، ١٩٥٨.

ـــ الورداني، صالح. الحركة الإسلامية والقضية الفلسطينية. موقف التيارات الإسلامية في مصر، القاهرة، الدار الشرقية، ١٩٩٠.
ـــ ياسين، عبد القادر. حزب شيوعي ظهره إلى الحائط، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٨.

ب. الأجنبية

ـــ روندو، فيليب: الشرق الأوسط في البحث عن السلام ١٩٧٣ – ١٩٨٢، باريس، المطبوعات الجامعية في فرنسا، ١٩٨٢.
ـــ سحلية، اميل. م.ت.ف بعد حرب لبنان، لندن، منشورات ويستفيو برس، ١٩٨٦.
ـــ شيميش، موشي. الكيان الفلسطيني ١٩٥٩ – ١٩٧٤. السياسات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، لندن، فرانك كاس، ١٩٨٨
ـــ غريش، آلان. م.ت.ف. تاريخ واستراتيجيات. نحو الدولة الفلسطينية، باريس، منشورات سباغ – بابيروس، ١٩٨٣
ـــ غريلسامير، آلان. الشيوعيون الإسرائيليون، باريس، مطبوعات المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، ١٩٧٨.
ـــ لورانس، هنري. اللعبة الكبرى. مشرق عربي ومنافسات دولية منذ ١٩٤٥، باريس، آرمان كولان، ١٩٩١

٢. كتب وثائقية عامة

ـــ الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ – ١٩٨٨، نيويورك، ١٩٩٠.
· قضية فلسطين ١٩٧٩ – ١٩٩٠، نيويورك، ١٩٩١.
ـــ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ولعام ١٩٧٠، ولعام ١٩٧٤' بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢ – ١٩٧٦.
ـــ ملف وثائق فلسطين. الجزء الثاني من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٩، القاهرة، [من دون تاريخ إصدار].
ـــ الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، ولعام ١٩٦٤، ولعام ١٩٦٥، ولعام ١٩٦٦، بيروت، الجامعة الأمريكية، [من دون تاريخ إصدار].
ـــ وثائق فلسطين مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩ – ١٩٨٧، تونس، دائرة الثقافة – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٧.
ـــ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، والأعوام ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١؛ بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية [المجلدان الأول والثاني من دون تاريخ إصدار، والمجلدات الأخرى من ١٩٦٩ – ١٩٨٢].

٣. وثائق المؤسسة السياسية

آ. الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني

ـــ الإتجاهات السياسية الرئيسية لعمل الحزب وملامح برنامج البناء الديمقراطي للسلطة الوطنية، ١٠ كانون الأول ١٩٩٣.

ب. الجبهة [الشعبية] الديمقراطية لتحرير فلسطين

ـــ مشروع برنامج جبهة وطنية فلسطينية موحدة، أيلول ١٩٦٩.

ـــ المقاومة الفلسطينية والأوضاع العربية، أيلول ١٩٦٩
ـــ حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية. تحليل وتوقعات (قدم له نايف حواتمة)، تشرين الثاني ١٩٦٩.
ـــ بلاغ عن أعمال الإجتماع الموسع [للجنة المركزية] للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٧ تشرين الثاني ١٩٧٣.
ـــ نايف حواتمة. العمل بعد حرب تشرين لدحر الحل الإستسلامي التصفوي وانتزاع حق تقرير المصير، منشورات الجبهة الديمقراطية، نيسان ١٩٧٤.
ـــ البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (أقره اجتماع اللجنة المركزية للجبهة في الربع الأخير من سنة ١٩٧٥)، منشورات الجبهة الديمقراطية.
ـــ نايف حواتمة: الثورة وحق تقرير المصير والدولة المستقلة، منشورات الجبهة الديمقراطية، آذار ١٩٧٧.
ـــ نايف حواتمة منظمة التحرير الفلسطينية بين القرار الوطني والتنازلات اليمينية، منشورات الجبهة الديمقراطية، أواخر آب ١٩٧٧.
ـــ الوضع السياسي الراهن ومهماتنا، تقرير اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، أواخر تموز ١٩٧٨.
ـــ نايف حواتمة· التطورات العربية والفلسطينية. اتفاقات كمب ديفيد (وقائع ومهمات)، منشورات الجبهة الديمقراطية، ١٩٧٨.
ـــ الوضع الراهن ومهام الثورة وحركة التحرر والتقدم العربية، التقرير السياسي الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، أواسط تموز ١٩٧٩.
ـــ نايف حواتمة· قمة تونس وآفاق النضال لدحر إتفاقيات كمب ديفيد، منشورات الجبهة الديمقراطية، كانون الثاني ١٩٨٠.
ـــ الأوضاع الراهنة ومهمات الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربية، التقرير السياسي الصادر عن الدورة التاسعة للجنة المركزية للحبهة الديمقراطية، أواسط تموز ١٩٨٠.
ـــ بيان سياسي صادر عن أعمال المؤتمر الوطني العام الثاني للجبهة الديمقراطية، أيار ١٩٨١.
ـــ التقرير النظري والسياسي والتنظيمي، المؤتمر الوطني العام الثاني للجبهة الديمقراطية، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨١
ـــ مهمات الثورة الفلسطينية بعد غزو لبنان ومعركة بيروت، التقرير السياسي الصادر عن الدورة الموسعة للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، منشورات الإعلام المركزي، كانون الأول ١٩٨٢
ـــ نايف حواتمة. قضايا الثورة الفلسطينية والمرحلة الجديدة، منشورات الجبهة الديمقراطية، نيسان ١٩٨٣
ـــ نايف حواتمة· أزمة منظمة التحرير الفلسطينية تحليل ونقد، الجذور والحلول، نيقوسيا، منشورات شركة ت.هـ.ع. للنشر، [١٩٨٣].
ـــ الأزمة في منظمة التحرير الفلسطينية وتحالفاتها العربية، التقرير السياسي الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، تشرين الأول ١٩٨٤.
ـــ حوار شامل مع نايف حواتمة حول القضايا الساخنة الفلسطينية والعربية، منشورات الإعلام المركزي للحبهة الديمقراطية، شباط ١٩٨٥

ت. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ـــ الإستراتيجية السياسية والتنظيمية، التقرير السياسي والتنظيمي الصادر عن المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية المنعقد في شباط ١٩٦٩، لجنة الإعلام المركزية، ١٩٧٥ [طبعة ثالثة].
ـــ مهمات المرحلة الجديدة، التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية المنعقد في آذار ١٩٧٢، منشورات لجنة الإعلام المركزية، ١٩٧٥ [طبعة ثانية].

ــ البديل الثوري لمشروع الدولة الفلسطينية التصفوي، منشورات لجنة الإعلام المركزية، نيسان ١٩٧٤.
ــ مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة، أيلول ١٩٨٠.
ــ التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية، نيسان ١٩٨١.
ــ تقرير اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية - دورة شباط ١٩٨٢، دائرة الإعلام
ــ التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية في دورتها الرابعة حول حرب لبنان المنعقدة في كانون الثاني ١٩٨٣، منشورات دائرة الإعلام المركزي، آذار ١٩٨٣.
ــ حرب الخليج. مراجعة وتقييم، التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، منشورات الإعلام المركزي، أيار ١٩٩١.
ــ جورج حبش استحقاقات الراهن والأفق القادم [حوارات]، دائرة الثقافة والإعلام، آذار ١٩٩٣

ث. حركة فتح

ــ الجلسات الحركية ١ - ١٢، مكتب التعبئة والتنظيم، [من دون تاريخ]
ــ نبذة تاريخية عن حركة فتح وظروف نشأتها، مكتب التعبئة والتنظيم، نشرة داخلية، [من دون تاريخ].
ــ حركتنا حركة تحرر وطني، دراسات ثورية (٣)، نشرة داخلية، [من دون تاريخ].
ــ حركتنا حركة عربية وبلادنا جزء من الوطن العربي، دراسات ثورية (٤)، نشرة داخلية، [من دون تاريخ].
ــ حركتنا حركة ثورية مسلحة وحربنا شعبية طويلة المدى، دراسات ثورية (٦)، نشرة داخلية، [من دون تاريخ].
ــ الثورة الفلسطينية أبعادها وقضاياها، مكتب التعبئة والتنظيم، [من دون تاريخ].
ــ من منطلقات العمل الفدائي، دراسات وتجارب ثورية، ١، آب ١٩٦٧ [طبعة جديدة]
ــ كيف تنفجر الثورة الشعبية المسلحة، دراسات وتجارب ثورية، ٢، آب ١٩٦٧ [طبعة جديدة].
ــ الثورة والعنف طريق النصر، دراسات وتجارب ثورية، [٣]، آب ١٩٦٧، [طبعة جديدة]
ــ التجربة الصينية، دراسات وتجارب ثورية، ٤، آب ١٩٦٧، [طبعة جديدة].
ــ التجربة الكوبية، دراسات وتجارب ثورية، ٦، آب ١٩٦٧، [طبعة جديدة].
ــ في الإستراتيجية، دراسات وتجارب ثورية، ٧، آب ١٩٦٧، [طبعة جديدة].
ــ تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الإستعمار المباشر، دراسات وتجارب ثورية، ٨، أيلول ١٩٦٧.
ــ كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق، دراسات عسكرية، الاعلام المركزي، حزيران ١٩٧٠
ــ البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع لحركة فتح (دمشق، ٢٢ ــ ٣١/٥/١٩٨٠)، منشورات الاعلام المركزي، أيار ١٩٨٠.
ــ العودة إلى الينابيع، ١ ــ في الخط السياسي: المشاركة السياسية في التسوية كيف تمت وكيف يجب أن تكون، العلاقات الخارجية، [هاني الحسن]، أوائل ١٩٩٢.

ج. حركة فتح [الانتفاضة]

ــ تعميم إلى كافة الوحدات والأجهزة والأقاليم، القيادة العامة لقوات العاصفة، [أيار ١٩٨٣]

ح. حركة القوميين العرب

ــ الثورة العربية أمام معركة المصير، التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية [القومية]، أواخر تموز ١٩٦٧.

خ . حركة المقاومة الاسلامية [حماس]

ـ ميثاق حماس، [آب ١٩٨٨]

ـ من وثائق الانتفاضة المباركة، سلسلة بيانات الحركة، المكتب الاعلامي' السنة الأولى للانتفاضة، والسنة الثانية، والسنة الثالثة، والسنة الرابعة، ١٩٨٨ ـ ١٩٩١.

ـ «حماس» اشراقة أمل في سماء فلسطين، في الذكرى الثانية للانطلاقة، ١٩٨٩/١٢/٩

د . حزب البعث العربي الاشتراكي

ـ البعث وقضية فلسطين الجزء الثاني ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤' الجزء الثالث ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩' الجزء الرابع ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤' الجزء الخامس ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩' بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥

ـ البعث والكيان الفلسطيني (سلسلة الوثائق٥)، دمشق، القيادة القطرية للتنظيم الفلسطيني الموحد، ١٩٧٨

ـ القضية الفلسطينية في صحافة البعث، دمشق، منشورات مكتب الاعلام والنشر، ١٩٨٢.

ذ . حزب الشعب الفلسطيني

ـ النظام الداخلي والبرنامج، المؤتمر الثاني، تشرين الأول ١٩٩١

ـ ليتعزز النجاح الأولي في مدريد بالوحدة والتمسك بالأهداف الوطنية، بيان من الحزب، أواسط تشرين الثاني ١٩٩١

ـ بلاغ صادر عن الاجتماع الاستثنائي للجنة الموكزية للحزب، القدس، ١٩٩٣/٩/٥.

ـ كلمة السيد بشير البرغوثي الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني في المجلس المركزي الفلسطيني، تونس، ١٠و١٩٩٣/١٠/١١.

ر . الحزب الشيوعي الأردني

ـ السياسة العامة للحزب الشيوعي الأردني ومهماته الرئيسية، تقرير اللجنة المركرية للحزب، كانون الثاني ١٩٦٣.

ـ الحزب الشيوعي الأردني في النضال من أجل صد العدوان الامبريالي ـ الاسرائيلي وتصفيته، تقرير المكتب السياسي الذي أقره بالاجماع اجتماع اللجنة المركزية للحزب، أواخر آب ١٩٦٨.

ـ في سبيل صد العدوان الامبريالي ـ الاسرائيلي وكنسه، في سبيل قيام حكومة الوحدة الوطنية، قرارات الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب، أيار ١٩٦٩.

ـ بيان إلى جماهير شعبنا، قوات الأنصار، ٣ آذار ١٩٧٠

ـ التقرير التنظيمي الذي أقره الكونفرانس الحزبي بالاجماع، منشورات الحزب، أواسط نيسان ١٩٧٠.

ـ الوضع الراهن في الأردن والطريق الصحيح أمام الحزب الشيوعي الأردني، التقرير الذي أقره الاجتماع الموسع لممثلي الكادر اللينيني في الحزب الشيوعي الأردني، أوائل كانون الأول ١٩٧٠.

ـ حول القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية وموقف الزمرة المنشقة منهما، تقرير اللجنة المركزية للحزب، آذار ١٩٧١.

ـ نحو جبهة معادية للاحتلال، مشروع برنامج مقدم من المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب، أواخر حزيران ١٩٧١.

ـ نعيم الأشهب. في سبيل التغلب على الأزمة في حركة المقاومة الفلسطينية، منشورات الحزب، تموز ١٩٧٢.

ـ المهام المطروحة أمام الحزب الشيوعي الأردني في المرحلة الراهنة، التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب، أوائل أيار ١٩٧٤.

ـ مذكرة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني واللجنة القيادية للتنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية إلى أعضاء الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، أول آذار ١٩٧٧.
ـ بعض قضايا واتجاهات الوضع السياسي الراهن في المنطقة، تقرير اللجنة المركزية للحزب، أواسط كانون الثاني ١٩٧٨
ـ تقرير اللجنة المركزية للحزب، أواخر شباط ١٩٨٠

ز. الحزب الشيوعي الاسرائيلي [ركاح]

ـ المؤتمر ال ١٥، تل أبيب ـ يافا، إصدار اللجنة المركزية للحزب، ١٩٦٨.
ـ المؤتمر السابع عشر (تل ابيب ـ يافا، ٢١ ـ ٢٤/٦/١٩٧٢)، حيفا، إصدار اللجنة المركزية للحزب.

س. الحزب الشيوعي الفلسطيني [فرع الدولية الشيوعية]

ـ الاستعمار، ومن هم مناصريه ومن هم أعدائه [هكذا وردت بالأصل]، مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني، يونيو (حزيران) ١٩٢٩.

ش. الحزب الشيوعي الفلسطيني

ـ مذكرة من الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى الأخوة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول الوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة، ١٠/٤/١٩٨٢
ـ البرنامج السياسي للحزب، أعمال المؤتمر الاول، [١٩٨٣].
ـ الوضع السياسي الراهن ومهام القوى الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة، حوار مع بشير البرغوثي الأمين العام للحزب، [تشرين الثاني ١٩٨٤]
ـ الوضع الفلسطيني الراهن ومهمات الحركة الوطنية الفلسطينية، التقرير السياسي الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب، كانون الأول ١٩٨٤
ـ كل الجهود من أجل اسقاط اتفاق عمان، بيان من الحزب، ١٧ شباط ١٩٨٥.
ـ نحو تطوير البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، من وثائق الحزب، نيقوسيا، مؤسسة «نصار» للنشر والتوزيع، تشرين الأول ١٩٨٨.
ـ ماذا بعد حرب الخليج طريق للسلام وآخر للعدوان، منشورات الحزب، أواسط آذار ١٩٩١.

ص. عصبة التحرر الوطني في فلسطين

ـ العقدة الفلسطينية والطريق إلى حلها، حيفا، مطبعة حداد، ١٩٤٥.
ـ نداء إلى الجنود [العرب]، تموز ١٩٤٨.
ـ في سبيل جبهة شعبية، بيان إلى جماهير الشعب العربي بفلسطين، تموز ١٩٤٨.
ـ إلى الأمام في سبيل دولة عربية ديمقراطية مستقلة، العصبة، نشرة دورية، العدد الأول [من دون تاريخ].
ـ والآن، ما العمل؟ بيان، [من دون تاريخ].
ـ أيها الشعب العربي إن السكوت بعد اليوم على كل ما حدث معناه الفناء بكل ما في الفناء من معنى، بيان، [من دون تاريخ].
ـ عودة الوحدة الأممية إلى الحركة الشيوعية في فلسطين، قرار اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني، أواخر ايلول ١٩٤٨.
ـ حول الوضع الذي نشأ في فلسطين بعد نجاح المؤامرة الاستعمارية الدامية عليها وعن أخطاء عصبة التحرر

الوطني وعن تكوين حزب موحد للطبقة العاملة في القسم العربي من فلسطين وشرق الأردن، قرارات اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني، [١٩٥١].

ض. منظمة التحرير الفلسطينية

ـــ المجلس الوطني الفلسطيني ـــ الدورة السادسة عشرة، الجزائر ١٤ ـــ ٢٢ شباط ١٩٨٣
ـــ الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني ـــ الدورة السادسة عشرة، الجزائر ١٩٨٣/٢/٢٢
ـــ مذكرة وفد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى حركة فتح، ٢١ آب ١٩٨٣.
ـــ نص البيان الختامي الصادر عن اجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بغداد، ١٥ ـــ ١٩٨٨/١٠/١٧.
ـــ لكي لا تضيع الحقيقة. ردّنا على «الحماسيين»، منظمة التحرير الفلسطينية ـــ الإعلام الموحد، نيقوسيا، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، تموز ١٩٩٠.
ـــ نداءات الانتفاضة. الملحمة النضالية الفلسطينية من خلال نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تونس، منظمة التحرير الفلسطينية ـــ الاعلام الموحد، [من دون تاريخ]
ـــ البيان السياسي، المجلس الوطني الفلسطيني ـــ الدورة العشرون (دورة القدس والشهداء)، الجزائر، ٢٣ ـــ ١٩٩١/٩/٢٨.
ـــ عرض مبوب للموقف الامريكي تجاه مواضيع مؤتمر السلام والمفاوضات الثنائية من خلال الوثائق الامريكية الرسمية، تونس، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الاعلام ـــ دائرة العلاقات القومية [من دون تاريخ]

ط. الهيئة العربية العليا لفلسطين

ـــ حقائق عن قضية فلسطين، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٧.
ـــ ميثاق الحركة الوطنية الفلسطينية، بيروت، ١٠ ايلول ١٩٦٢.

٤ ـ وثائق سياسية مشتركة

ـــ بيان إلى الشعوب العربية، من الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي اللبناني وعصبة التحرر الوطني في فلسطين، تشرين الأول ١٩٤٨.
ـــ برنامج الوحدة والاصلاح الديمقراطي في م.ت.ف، القيادة المشتركة للجبهتين الديمقراطية والشعبية، تشرين الأول ١٩٨٣.
ـــ خطة التحرك المشترك للقيادة المشتركة للجبهتين الديمقراطية والشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني، آذار ١٩٨٤.
ـــ مشروع التحالف الوطني الفلسطيني، منشورات إلى الأمام للطباعة والنشر، دمشق ـــ بيروت، أيار ١٩٨٤.
ـــ النص الكامل لوثائق اتفاق عدن ـــ الجزائر بين التحالف الديمقراطي واللجنة المركزية لحركة فتح، ٢٨ حزيران ١٩٨٤.
ـــ بيان سياسي صادر عن التحالف الوطني حول اتفاق عدن بين لجنة عرفات المركزية والتحالف الديمقراطي، دمشق، ١٩٨٤/٧/٩.
ـــ رد التحالف الديمقراطي على بيان التحالف الوطني حول اتفاق عدن ـــ الجزائر، تموز ١٩٨٤.
ـــ اعلان براغ السياسي، صادر عن حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني، براغ، ١٩٨٦/٩/٦.

٥ ـ الدوريات

آ . العربية

ـ إلى الأمام، فلسطين [نشرة سرية]
ـ التقدم، عمان [نشرة سرية].
ـ الثأر، بيروت [نشرة]
ـ الثقافة العربية، بيروت
ـ الثورة، دمشق.
ـ الجماهير، عمان [نشرة سرية]
ـ الحرية، بيروت ـ نيقوسيا ـ دمشق.
ـ الحقيقة، عمان [سرية]
ـ الرأي، دمشق
ـ الرأي، عمان.
ـ السفير، بيروت.
ـ شؤون فلسطينية، بيروت ـ نيقوسيا
ـ صوت الوطن، دمشق ـ نيقوسيا [نشرة].
ـ صوت الوطن، نيقوسيا [شهرية]
ـ الطليعة، القدس
ـ الطليعة، القاهرة.
ـ العاصفة، دمشق.
ـ العاصمة، دمشق
ـ العالم الثالث، القاهرة.
ـ العروة، بيروت
ـ الفكر الديمقراطي، نيقوسيا.
ـ فلسطين، يافا
ـ فلسطين (ملحق جريدة المحرر)، بيروت
ـ القبس، الكويت.
ـ الكاتب، القدس.
ـ الكرمل، حيفا
ـ مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
ـ مجلة الشرق الأوسط، القاهرة.
ـ المقاومة الشعبية، عمان [نشرة سرية]
ـ نداء الحياة (فلسطيننا)، بيروت
ـ النشرة، [نيقوسيا]
ـ نشرة اخبارية، براغ
ـ الهدف، بيروت ـ دمشق.
ـ الوسط، لندن.
ـ الوطن، القدس [نشرة سرية]

ـــ الوقت، بيروت.
ـــ اليسار العربي، باريس.

ب. الأجنبية

ـــ دفاتر الشرق المعاصر (Cahiers de l'Orient Contemporain)، باريس.
ـــ شرق (Orient)، باريس.
ـــ فصلية العالم الثالث (Third World Quartely)، [الولايات المتحدة الامريكية]

فهرست الأعلام

- آ -

- ب -

- ت -

- ج -

-ح-

- خ -

- د -

- ر -

-ز-

-س-

-ش-

- ص -

- ط -

- ع -

-غ-

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

فهرست المؤسسات

- آ -

- ت -

- ج -

-ح-

- ر -

- ش -

- ص -

- ع -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

تعود فكرة هذا الكتاب إلى خريف العام ١٩٨٨... ففي منتصف شهر تشرين الثاني من ذلك العام، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دورته التاسعة عشرة، بتأثير مباشر من الانتفاضة الشعبية التي بلغت ذروتها في المناطق الفلسطينية المحتلة، «استقلال» دولة فلسطين على أساس مبدأ «دولتين لشعبين».

وقد شكّل هذا التحول النوعي الذي شهده الفكر السياسي الفلسطيني حافزاً لنا للتفكير في إصدار كتاب يرصد تطور هذا الفكر منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية وانطلاق العمل الفدائي الفلسطيني وحتى انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وفي أثناء عملية جمع المادة الوثائقية، صارت فكرة هذا الكتاب تتطور، شيئاً فشيئاً، بالتوازي مع تطور الحدث السياسي نفسه، إلى أن استقرت ولا سيما بعد انعقاد مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات السلمية في واشنطن والتوصل إلى اتفاق «إعلان المبادئ» في اوسلو على إصدار كتاب جامع يعالج تطور الفكر السياسي الفلسطيني، بتياراته المختلفة، في بحثه عن «الكيان»، منذ بروز مظاهر وعي «وطني» فلسطيني مبكر، في مطلع هذا القرن، وحتى التوصل إلى «إعلان المبادئ» الذي أنهى مرحلة كاملة من عمر الشعب الفلسطيني ومن تاريخ فكره السياسي، واضعاً الشعب والفكر، كليهما، على عتبة مرحلة جديدة يصعب الآن تحديد ملامحها واستشراف آفاق تطورها.

مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي